



Sociology



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 06 أكتوبر 2018



V.R33616

ISSN 2568-6739

education, justice, class, inequalities, urban, race, identity, rights, research, community, movements, political, activism, economic, Sociology, nationalism, ethnicity, law, methods, gentrification, food, theory, culture, gender, public, imagination, critical, development, political, economic, nationalism, ethnicity, law, methods, gentrification, food, theory, culture, gender

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا

ISSN 2568-6739

V.R33616

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

أكتوبر 2018

العدد السادس (06)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

عمار شرعان

رئيس التحرير

الدكتور بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

هيئة التحرير

- د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر.
- د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.
- أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.
- أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.
- أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.
- أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.
- أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الاقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د.أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستان، العراق.
- أ.د.بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- د.إدم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صيري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسبوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.معن قاسم محمد الشيايب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.

شروط النشر:

- مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:
- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقراراً بذلك.
 - أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجدول والأشكال والصور.
 - أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
 - تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الإلكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط 12 simplified Arabic للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الإنجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الإنجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
 - تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
 - هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص (16 23.5X).
 - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
 - بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
 - تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
 - يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائياً وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف (السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف (السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلاً)، مكان النشر، البلد.
 - المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
 - المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
 - يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
 - يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

كلمة العدد

إن مجلة العلوم الاجتماعية في عددها السادس تطل على قرائها وباحثيها وكل المهتمين بشؤون المعرفة وحقولها بالعديد من البحوث والدراسات المتميزة التي لاقت قبولا لدى هيئات المجلة، وهو ما جعل المجلة تكتسي طابعا مميزا يتجه نحو الجودة والتميز الهدف المنشود لنشر الثقافة المعرفية لدى الإنسان.

لقد تلاقت العديد من حقول المعرفة الانسانية في ميدان العلوم الاجتماعية وأنتجت لنا العديد من المقاربات المعرفية والتصورات المنهجية والتخصصات المتقاربة والمتكاملة، وقد أدت هذه التفرعات إلى بروز العديد من المقالات والأبحاث والدراسات التي ساهمت في تميز المجلة وجودتها بالنظر لطبيعة الناشرين وطبيعة الأعمال المقدمة في جل حقول المعرفة الاجتماعية، وقد كان هذا التنوع بقدر ما ساهم في بلورة إدارة التنوع في المعرفة بقدر ما أثرى المجلة كمرجع أساسي في الحقل الاجتماعي أين أضحت مصدرا يتم الاعتماد عليه لدى الكثير من القائمين على الشؤون الاجتماعية في ظل التغيرات التي تطرأ على جل مناحي المعرفة.

لقد منحت مجلة العلوم الاجتماعية الفرصة لجميع الباحثين والأكاديميين والطلاب بمختلف مشاربهم ومعارفهم واتجاهاتهم العلمية لكي يوضحوا الرؤى حول بعض القضايا الاجتماعية التي تهم مختلف المجتمع بالدرجة الأولى، وهو ما جعل من المجلة تأسيسا معرفيا لتطوير المعرفة بشكل عام، وبالرغم من التحديات والإشكاليات والرهانات إلا أن مجلة العلوم الاجتماعية أثبتت إلى أن تكون في الموعد المعهود تلبية لوثاق بينها وبين الباحثين الذين منحوها ثقتهم في نشر زبدة أعمالهم العلمية التي ترقى لتطوير المعرفة وفق مبدأ تشاركي ضمن هيئات المجلة.

وفي هذا المقام نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم من بعيد أو قريب سواء عن طريق المساهمة ببحثه ودراسته أو عن طريق تقديم الخبرة وتحكيم المقالات أو تقديم المشورة للمجلة تطوير المجلة والوصول بها إلى مصاف العالمية، وهو أمر جد ممكن في ظل توافر الإمكانيات المطلوبة وتضافر الجهود التي سوف تبني مع الإستمرارية مسار الإبداع والتميز للمجلة.

د. بحري صابر

رئيس التحرير

فهرس المحتويات

صفحة

الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراق- دراسة انثروبولوجية-

أ. سرمد جاسم محمد الخزرجي،.....11.

الانعكاسات التنموية لتعنيف المرأة على بنية المجتمع المحلية (بحث سوسيولوجي ميداني)

د. فداء المصري،.....29.

الرياضة والدين: تحليل من منظور سوسيولوجي

أ. عبد الاله فرح،.....43.

ثقافة المواطنة وأثرها على الفرد الجزائري

د. زيوش سعيد، د. مداني مداني،.....55.

حراك الريف بالمغرب: الفردنة كمحفز للفعل الاحتجاجي

أ. عزيز مشواط،.....67.

تطور المضمون المعرفي والعملي لمفهوم المجتمع المدني

أ. عمر الحمداني،.....77.

ظاهرة هجرة الأدمغة العربية: أسبابها وإنعكاساتها والحلول المقترحة

أ. تغريد العتيبي،.....90.

الاجتهاد وأخلاقيات البحث العلمي عند ابن خلدون في ضوء مبادئ المعرفة الحديثة

د. محمد عبد النور،.....105.

قصور الاجتهادات العالمية للحدّ من ظاهرة الغرافيتي بالفضاءات الحضرية

أ. باي بوعلام،.....117.

- التواصل السلفي عبر الأنترنت وفكرة إعادة بعث المواطن الأممي:
دراسة ميدانية لعينة من السلفيين.
- أ. رقاد الجيلالي، أ. كرايس الجيلالي،.....132.
- التجاوزات غير الأخلاقية في سياق التواصل الاجتماعي الافتراضي -
دراسة استطلاعية -
- د. كريمة قلاعة،.....146.
- الفن كإستراتيجية في بناء الثقافة" حنة أرندت ومدرسة فرانكفورت"
أ. نعيمة هدية،.....157.
- العقد الأخلاقي ومسألة الوعد عند دافيد هـيوم
- د. فاطمة المومني،.....165.
- التعريب والتنمية، بين سعة العربية وإكراهات الواقع
- د. يوسف ولد النبوية،.....184.
- الصحة النفسية: المفهوم من منظور إيجابي.
- أ. إقروفة صفية،.....196.
- فعالية البرامج التدريبية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي في جامعة
العلوم والتكنولوجيا - اليمن
- د. عبد الرحمن الشرجبي، أ. حياة علي الليث،.....208.
- معوقات الاستثمار في السودان والحلول المقترحة
- د. واثق عباس عبد الرحمن،.....226.
- المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية -الريفية بالمغرب. حالة
مركز أولاد زيان بإقليم ببرشيد
- أ. يوسف حافضي، أ. محمد أنفلوس،.....242.
- دور النساء القرويات في التنمية المحلية بالمغرب، الواقع والرهانات.
منطقة الغرب نموذجا
- أ. عبد الرحيم قصابوي،.....255.
- دور السياحة العلاجية في تنشيط التسويق الدوائي(دراسة تطبيقية في
مستشفى الألماني بأربيل)
- د. علي عبودي نعمة الجبوري،.....270.

المرافق الترويحية ودورها في استثمار أوقات الفراغ زيامة منصورية
نموذجا

د. عمر بوسكرة، د. سليمة عبد السلام،.....287.

أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية
"دراسة تطبيقية"

أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم،.....296.

البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر "تحليل سوسيولوجي لانعكاسات
سياسة التشغيل على الفرد والمجتمع"

د. سميحة يونس،.....314.

مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات

د. صليحة القص، د. شريفة بن غدفة،.....325.

الرضا الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي وعلاقته بدافعية إنجاز تلاميذ
السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة-دراسة ميدانية بثانويات
بلدية سطيف-

أ. سمية صالح،.....337.

واقع وآفاق المرأة الريفية ومساهمتها في التنمية المحلية بمنطقة وادي
سوف

أ. مباركة عماري،.....349.

دراسة تشخيصية لاتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي
"أساتذة علم النفس التنظيمي لولاية عنابة نموذجا".

د. نزاير هريو،.....360.

الجابدية والتنمية الترابية: رهان جديد للسياحة الجبلية: حالة مدينة
القصبية

أ. عزيز مزيان،.....371.

العمارة العثمانية في عكا بين أعوام (1600م - 1832م)"

أ. ممدوح غالب أحمد بري (أبو عبادة)،.....386.

الأمراض المتوطنة وطرق علاجها في المغرب الإسلامي

أ. شواكري منير،.....409.

- أوضاع الجزائر الاجتماعية أثناء الفترة الاستعمارية
أ. محمد فيلالي،424.
- بنية العمالة النسائية في الجزائر للفترة ما بين 1966-2008
أ. عائشة بن النوي،430.
- آثار الغزو الاستعماري الفرنسي على قطاع التعليم بالقبائل الأمازيغية،
قبائل الأطلس المتوسط المغربي نموذجا.
أ. محمد سليمان،445.
- الخطاب النسوي الفلسطيني المرتبط بدور المرأة في جرائم قتل النساء -
نظرة نقدية"
أ. كفاح محمد منصور،451.
- قراءة في كتاب الاعتماد المدرسي دراسة نظرية وتطبيقية
د. حجاج مبارك العجمي، د. ربيع عبد الرؤوف عامر، ..463.
- الحياة الغائبة من المجال الرقمي لا تستحق أن تعاش: تأنيث ثقافة
المشاهير، تجليات نسوية جديدة والتحول الاجتماعي في المغرب
أ. يونس يسني،468.
- الأرض البور لـ إليوت: كمرحبة
د. يحيى بن صالح حسن دحامي،482.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي- دراسة انثروبولوجية-

Social and Cultural Dimensions of the Phenomenon of Religious Extremism in Iraqi Society An Anthropological Study

أ. سرمد جاسم محمد الخزرجي، جامعة تكريت- العراق

ملخص: يشهد العالم المعاصر بروز ظاهرة التطرف الديني فيه على عدة أصعد , وفي عدد من المستويات، مما فتح المجال لكثير من العلوم لدراسة هذه الظاهرة، وكل ما يتعلق بها، ومن أهم هذه العلوم هو علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كونه يقوم أساساً على دراسة المشكلات الاجتماعية وكل ما يعترى المجتمع من تغيرات , كما أن العلاقات الاجتماعية هي الموضوع والبناءات التي تشيدها وما يحدث بينها من انسجام أو تنازع أو تدافع أو ثبات، وتقع أهمية هذه الدراسة كونها تعالج أحد المسائل الشائكة التي تشغل بال كثير من المفكرين والباحثين اليوم، لكون ظاهرة التطرف الديني موضوعاً مطروحاً في المجتمعات لم يسلم منه أي مجتمع وهو يشكل خطورة على مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية .
الكلمات المفتاحية: التطرف الديني، الغلو، التعصب، العنف، الإرهاب.

Abstract: The contemporary world is witnessing the emergence of religious extremism on several levels, and at a number of levels. This has opened the way for many sciences to study this phenomenon and everything related to it.

The most important of these is sociology and anthropology. It is based mainly on the study of social problems and everything The society is subject to change, and social relations are the subject matter and the structures that they build, and the harmony, conflict, defiance or stability that occurs between them. The importance of this study is that it deals with one of the thorny issues that concern many thinkers and researchers today, because the phenomenon of religious extremism is a subject in societies that have not been deprived of any society and is dangerous to various political, cultural and economic fields.

Keywords: religious extremism, extremism, intolerance, violence, terrorism.

يشهد العالم المعاصر بروز ظاهرة التطرف الديني فيه على عدة أصعد، وفي عدد من المستويات، مما فتح المجال لكثير من العلوم لدراسة هذه الظاهرة، وكل ما يتعلق بها، ومن أهم هذه العلوم هو علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كونه يقوم أساساً على دراسة المشكلات الاجتماعية وكل ما يعترى المجتمع من تغيرات، كما أن العلاقات الاجتماعية هي الموضوع الرئيسي في هذا العلم، فهو يدرس أشكالها وأنواعها وكيفية تكوينها والأنماط التي تتخذها والبناءات التي تشيدها وما يحدث بينها من انسجام أو تنازع أو تدافع أو ثبات.

وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة اليوم حتى أخذت أبعاداً خطيرة انعكست سلباً على المجتمع، وبما أن هذه الظاهرة تمس عدة مستويات فقد تم التركيز في هذه الدراسة على المستوى الديني الذي غلب في دوافعه وآثاره على باقي مستويات التطرف الأخرى، إضافة إلى أن موضوع التطرف الديني يقع في نطاق التخصص العلمي وهو علم الإثنولوجيا الدينية، الذي يهتم بدراسة كل ما له علاقة بالدين، والتطرف الديني، وهو مرض لم يسلم منه أي مجتمع مهما اختلف معتقده سواء أن كان هذا المجتمع إسلامياً أو غير إسلامي، وقد أصاب المجتمعات سابقاً وكان سبباً في هلاكها، كما قد يصيب المجتمعات اللاحقة إذ توفرت عوامل توليده وسيؤدي أيضاً إلى هلاكها (كاميليا عواج، 2011، ص1-2).

وتعاني مجتمعات اليوم من مشاكل كثيرة تساهم بطريقة أو بأخرى في عرقلة استقرارها واستمرارها مما يستوجب دراستها وإيجاد سبل مناسبة لعلاجها والحد من انتشارها لضمان الحالة الجيدة والمثلى للمجتمع، وهذا بالضبط ما يقع على عاتق المختصين في مجال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية، حيث يعتمد كل باحث إلى اختيار مشكلة معينة من بين جملة مشاكل في مجتمعه ويتناولها بالدراسة والتحليل إلا أن اختياره لهذه المشكلة لا يكون حاصل صدفة بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب منها الفهم الخاطئ للدين والتعصب للدين ذاته والاضطهاد إلى بعض الأقليات الدينية الأساسية في مجتمع الدراسة، لذا تتألف هذه الدراسة من خمسة عناصر العنصر الأول يتمثل في الإطار العام للدراسة ومن المفاهيم ومصطلحات الدراسة، أما العنصر الثاني يتكون من أسباب وظواهر التطرف الديني، أما العنصر الثالث يتكون من منهجية الدراسة، أما المبحث الرابع يتألف من نتائج الدراسة، أما العنصر الخامس يتألف من النتائج والنتائج والتوصيات.

أولاً. الإطار العام للدراسة:

1. مشكلة البحث:-

تعاني مجتمعات اليوم من مشاكل كثيرة تساهم بطريقة أو بأخرى في عرقلة استقرارها واستمرارها مما يستوجب دراستها وإيجاد سبل مناسبة لعلاجها والحد من انتشارها لضمان الحالة الجيدة والمثلى للمجتمع، وهذا بالضبط ما يقع على عاتق المختصين في مجال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية، حيث يعتمد كل باحث إلى اختيار مشكلة معينة من بين جملة مشاكل في مجتمعه ويتناولها بالدراسة والتحليل إلا أن اختياره لهذه المشكلة لا يكون حاصل صدفة بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب منها الفهم الخاطئ للدين والتعصب للدين ذاته والاضطهاد إلى بعض الأقليات الدينية الأساسية في مجتمع الدراسة لقد بات واضحاً النهج المتطرف المبني على العنف بكل أنواعه والذي يتبناه المتطرفون وما آلت إليه سياستهم في مجال تطبيق الشريعة وصولاً إلى أهداف سياسية أصبحت خطرة على مجمل الأوضاع في عموم المعمورة كما تعاني دولاً عربية وإسلامية من التطرف الديني والطائفي مثل العراق وسوريا ولبنان وباكستان وأفغانستان وإيران ودول أخرى، وهذا التطرف الديني والطائفي هو نهج تستخدمه المنظمات الإرهابية التكفيرية

السلفية والأصولية لتحقيق أهدافها حتى على حساب مئات الآلاف من المسلمين وغير المسلمين. الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

حيث تمكن مشكلة ما أسباب ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي؟
ما السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقائمين بهذه الظاهرة في المجتمع العراقي؟
ما أهم سبل علاج ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي؟

2. أهمية البحث:

تقع أهمية هذه الدراسة كونها تعالج أحد المسائل الشائكة التي تشغل بال كثير من المفكرين والباحثين اليوم، وكون ظاهرة التطرف الديني موضوعاً مطروحاً في المجتمعات لم يسلم منه أي مجتمع وهو يشكل خطورة على مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، كما أن له أثراً بارزاً وواضحاً على مستوى العلاقات الاجتماعية وإضافة إلى خصوصية هذه الدراسة التي تجسد على أرضية المجتمع العراقي الذي عانى كثيراً من هذه الظاهرة، والتي ازدادت حدتها في الحقبة الأخيرة من تفكك ودخول في دوامة صراع طائفي وصراع قومي وصراع ديني. تمثل الدراسة إضافة إلى مجال الأنثروبولوجيا الدينية، ويمكن من خلالها تقديم للجانب العلمي والأكاديمي وللمثقفين عامة وللباحث الأنثروبولوجي خاصة عدد من المعلومات عن ظاهرة ثقافة التطرف الديني في العراق ورصد الأسباب التي أدت إلى انتشار ذلك الظاهرة.

3. أهداف البحث:

- التعرف على السمات الاجتماعية والثقافية للقائمين بهذه الظاهرة في المجتمع العراقي.
- التعرف على أهم سبل علاج ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي.
- التعرف على آثار ظاهرة التطرف الديني على المجتمع العراقي.

4. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

التطرف الديني: معنى التطرف في علم الاجتماع يشير إلى المغالاة السياسية أو الدينية ويعنى بالحدة الشديدة التي تتصف بها سلوكيات الفرد اتجاه موضوع أو فكر يعتنقه (خالد حسين هندأوي، 2013، ص1)، واستخدم مفهوم التطرف في الإشارة إلى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع مُعبِراً عنه بالعزلة أو بالسلبية والانسحاب أو تبني قيم ومعايير مختلفة قد يصل الدفاع عنها إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي أو سلوك جماعي منظم، بهدف إحداث التغيير في المجتمع وفرض الرأي بقوة على الآخرين، التطرف لغةً الوقوف في طرف الشيء والخروج عن الوسط والاعتدال فيه وهو يشمل الذهاب إلى طرف التشديد وإلى طرف التسهيل فالغالي في الدين متطرف والجافي عنه متطرف قال الجصاص (طرف الشيء إما أن يكون ابتداءً أو نهاية، ويبعد أن يكون ما قرب من الوسط طرفاً) (خالد بن سعود البلهيد، 2008).

التطرف اصطلاحاً: لم نجد في كتب القدماء هذا المعنى المقصود اليوم من كلمة التطرف، ولكن هناك لفظة أخرى كثر استخدامها في هذا المعنى وهي كلمة الغو، وهي كلمة وردت في القرآن الكريم ووردت على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن من خلال المفهوم السائد الآن يمكن أن نقول انه تجاوز على الاعتدال، سوا كان في العقيدة أو في الفكر أو في السلوك. (www.assakina.com المكتبة الرقمية، التطرف والغلو، السكينة).

الغلو: الغلو معناه في اللغة: معناه الزيادة في الحد، أو التجاوز في الحد أو تجاوز الحد أما في الشرع فهو مجاوزة الحد المطلوب شرعاً، بمعنى أن الإنسان لا يكتفي بما يطلب منه الشرع، بل يغالي ويزيد، ويعتقد أن هذه المغالاة أو هذه الزيادة محببة إلى الشرع، فكأن الغالي يحس أن ما يطلبه الشرع منه قليل فهو يحاول أن يزيد على ما طلبه الشرع وكأنه يكمل نقص الشرع، كأن الشرع ناقص فهو يكمله بهذه الزيادة، وضابط الغلو هو تعدي ما أمر الله به وهو الطغيان الذي

نهى الله عنه في قوله: **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** (طه: الآية 81) (علي محمد الصلابي، دس، ص 46).

التعصب: إن التعصب هو انحراف عن معيار العقلانية لعدد من المعايير السلوكية المثالية، يكون على شكل حكم متعجل، ورفض تعديل مسبق أو تعميم مفرط، أو التفكير في إطار القوالب النمطية، ورفض تعديل الرأي في ظل ظهور دلائل جديدة، ورفض السماح أو الاهتمام بالفروق الفردية، لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي فالتعصب هو التشدد وأخذ الأمر بشدة وعنف وعدم قبول المخالف ورفضه والأنفة من أن يتبع غيره ولو كان على صواب.

العنف: ويعرف العنف في اللغة بأنه هو الخرق للأمر، وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أخذه بشدة أو التعنيف هو التفريع واللوم (أميمة منير جادو، 2005، ص3). ويعرف العنف في موسوعة علم النفس والتحليل النفسي بأنه "السلوك المشوب بالقسوة والعدوان، والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره (فرج عبد القادر طه، 1993، ص55). وكذلك يعرف العنف على أنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس يترتب عنه أذى جسدي- جنسي- نفسي أو تهديد من هذا القبيل سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة (بكر خالد، 2002، ص7).

الإرهاب: معجم المصطلحات الاجتماعية يرى أن الإرهاب (عبارة عن الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف) (عباس الذهبيات، 2003، ص67).

وتصف الموسوعة السياسية الإرهاب بأنه "إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاعتقال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناهي لمشينة الجهة الإرهابية"، وترى الموسوعة العربية العالمية أن الإرهاب "إستخدام العنف والتهديد به لإثارة الخوف والذعر" (عباس الذهبيات، 2003، ص77).

ثانياً. مظاهر وأسباب ثقافة التطرف الديني في المجتمع العراقي:

إن ظاهرة التطرف الديني وما يرتبط بها من إرهاب هي ظاهرة عابرة للحدود والأديان والشعوب والمجتمعات، فالتطرف ليس محصوراً في دين معين وإن تصاعد في لحظة تاريخية محددة ارتباطاً بهذا الدين أو ذلك هنا أو هناك. ويعرض الفصل الحالي لأبعاد الاجتماعية والثقافة التطرف في المجتمع العراقي

1. مظاهر التطرف الديني في المجتمع العراقي:

- إن التطرف الديني ظاهرة عانى منها العراق كثيراً وما زال وراح ضحيتها آلاف من العراقيين وسيل من الدماء الزكية ، هذه الظاهرة ليست جديدة ولكنها متجددة، وهي ليست مختصة بدين أو مذهب أو بقعة جغرافية معينة فهي ظاهرة عابرة للأديان والمذاهب والجغرافيا، هذه الظاهرة تتضاءل لفترة من الزمن ثم تعود وتظهر بوجه آخر وثوب جديد، إن القاسم المشترك لكل حالات التطرف هو عدم اعترافها وقبولها بالأخر واعتقادها القطعي بامتلاكها للحقيقة دون أن يمتلكها صاحب الرأي المختلف (جواد كاظم الخالصي، 2012/10/3).

إظهار المتطرفين بوصفهم ينتمون إلى فئة الحق، بينما ينتمي الآخرون كل الآخرين إلى فئة الضلال، أن الإنسان المتطرف يتعامل مع ما لديه من أفكار ومعتقدات بصورة قدسية متناهية ولا يقبل أن تحقر هذه الأفكار بأي صورة من الصور.

-التعصب للرأي تعصباً لا يعترف للأخرين برأي، وهذا يُشير إلى جمود المتعصب مما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر، ولا يسمح لنفسه بالحوار مع الآخرين/ فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق، وما عداه على الضلال، كذلك يسمح لنفسه بالاجتهاد في أدق القضايا الفقهية، ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين، ما داموا سيصلون إلى ما يخالف ما ذهب هو إليه.

-التشدد والغلو في الرأي ومحاسبة الناس على الجزئيات والفروع والنوافل، كأنها فرائض، والاهتمام بها والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.

-يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط في عصمة الآخرين ويستبيح دمائهم وأموالهم، وهم بالنسبة له منتهمون بالخروج عن الدين، وتصل دائرة التطرف مداها في حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر والإلحاد، إن هذه الظاهرة متكررة وليست وليدة العصر، بل وقعت في مختلف العصور وفي كل الديانات السماوية(حنا عيسى، 2015/11/18).

-سوء الظن بالآخرين والنظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة، وتضخم من سيئاتهم، فالأصل هو الاتهام والإدانة. قد يكون مصدر ذلك هو الثقة الزائدة بالنفس التي قد تؤدي في مرحلة لاحقة بالمتطرف إلى ازدراء الغير.

-تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصاراً بداعش، هو تنظيم سلفي وهابي مسلح، يُوصف بالإرهاب يتبنى القسم العسكري منه الفكر السلفي الجهادي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في مناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال و شمال شرق نيجيريا وباكستان. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي، وانبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، وابتداءً من عام 2014 وتحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي نمت داعش بشكل ملحوظ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من الرقة وادلب ودير الزور وحلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية، إلا أن هذا التقدم توقف بعد إنشاء تحالف من عدة دول لمحاربة التنظيم، وما بين أغسطس 2014 وأبريل 2015، خسر داعش ما بين 25% إلى 30% من الأراضي التي يُسيطر عليها في العراق(حنا عيسى، 2015/11/18).

-المعتقدات والأفكار الجامدة التي توجد لدى بعض الأشخاص عن بعض الأشخاص الآخرين أعضاء الجماعات الأخرى، وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية الجامدة، كما أن المتطرفين يتصفون بوجود نسق اعتقادي جامد، حيث يتسمون بالتشدد مع أصحاب المعتقدات المناهضة دون أية محاولة منهم للتعرف على تلك الأفكار والمعتقدات والتفكير فيها.

2. آثار التطرف الديني في المجتمع العراقي:

ضرب وتشويه ركائز الحضارة والثقافة العربية: تدمير داعش للأوابد الحضارية في العراق، وسورية ليس صدفة، ضرب ركائز الحضارة والثقافة من خلال التشكيك بها وإحالتها لمرجعيات من خارجها(فارسية، رومانية، يونانية)، وزرع المفهوم العنصري بأن العقل العربي هو عقل عاجز وغير قادر بذاته على التجريد، لأنه عقل ميكانيكي فقط يدرك الملموس.

وقد أذاق التطرف المواطن العراقي الأمرين حيث ارتكبت جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية ومنها قتل جماعي للرجال واسترقاق النساء والفتيات جنسياً ومصادرة الحقوق السياسية وعلى رأسها حق المشاركة في الحياة العامة وحرية التعليم لشرائح واسعة من المجتمع لاسيما النساء أو توجيهه باتجاه يخدم أفكار المتطرفين، والأخطر مما تقدم محاولة محو الهوية الثقافية لمكونات معينة عبر سلوكيات ممنهجة لا اقلها هدم التراث الثقافي والحضاري،

تشويه صورة الإسلام والمسلمين ، إن الغلو في الدين في العصر الحديث شوّه الدين الإسلامي الحنيف ونفّر الناس منه وفتح الأبواب للطعن فيه، فتجزأ أناسٌ على أفعالٍ وأقوالٍ لم يكونوا ليجزئوا عليها لولا وجودُ الغلو والفلاة فسُمع الطاعنون في الشريعة(عبدا لرحمن بن معلا اللويح، 2000).

أثار ثقافية: تنتظر الثقافة المتطرفة إلى الآخر بكلّ أصنافه نظرة خوف وتردد وتشكك وتحقير واستهزاء ، فصاحب الفكر المتطرف يعتقد أنه يمثل الحقّ كلّ الحقّ وأنّ غيره يمثل الباطل كلّ الباطل، ولا توجد منطقة وسطى بين الوضعين، ولذلك يصنّف النّاس إلى قسمين: مؤمن وغير مؤمن، فالمؤمن من قبل بأفكار الجماعة وآراء رجالها، بينما ينتفي الإيمان عن كلّ من رفض فكر الجماعة.

ظهرت على الساحة الإعلامية الغربية أدبيات تتناول الإسلام والمسلمين بشكل شعبي تقف وراءها أسماء من أصول عربية وفارسية تستمد مصداقية خبرتها بالشأن الإسلامي من كونها "ضحايا الإرهاب الإسلامي، وبعيداً عن الخطاب الوجداني المأساتي الذي تتناوله هذه الكتابات، فإن ما تنضح به لا يعدو أن يكون "أيديولوجيا الصراع"، فأصحابها، كما يلاحظ الباحث الفرنسي Vincent Gessert، لا يشعرون بأية عقدة في الإفصاح عن نواياهم الإستثنائية (Geisser Vincent, 2003, p108)، يرتبط التطرف بالتعصب والانغلاق الفكري، فحين يفقد الفرد (أو الجماعة) القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقداته (أو معتقدات الجماعة) أو مجرد تجاهلها، فإن هذا يعد مؤشراً على تعصب هذا الفرد أو الجماعة وانغلاقه على معتقداته. ويتجلى شكل هذا الانغلاق بأن كل ما يعتقده الفرد أو الجماعة هو صحيح تماماً وأن موضوع (صحته) غير قابل للنقاش.

آثار اجتماعية: التطرف الديني سابقة معروفة بين الشعوب وقد سجل لنا التاريخ العديد من القوى ذات النهج المتطرف دينياً واستخدام العنف بدون مبررات لتثبيت مواقفها الفكرية معتمدة بشكل وآخر على نصوص منفصلة من بعضها فتبدو وكأنها الأساس بينما الحقيقة أن التكامل في النصوص والتوجيهات التي تستخدم على الكل أي المجموع يبعد النظرة العصبية التي تقود إلى التطرف الذي يسيء للدين ككل ويشكل التطرف الديني خطراً حقيقياً على السلم الاجتماعي وتعايش مكونات الشعب ليس في الدول العربية والإسلامية.

التطرف بالمفهوم الاجتماعي يتحول إلى ظاهرة إذا سيطر على الخطاب الاجتماعي وخاصة في القضايا الفكرية حيث تتحول المعتقدات بجميع أنواعها إلى سلوك يمارس على الواقع، لذلك فالظواهر الاجتماعية سواء السلبية أو الايجابية تصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي بمجرد أن تظهر آثارها عبر ممارسات المجتمع.

إن تهديد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، ليس رهينا بانتشار الجريمة ومظاهر العنف وحدها، بل أيضاً وجود تنظيمات دينية متشددة ، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوى القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من حلية دمهم ومالهم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة دون الرجوع للحاكم والنظام السياسي، فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته(حنا عيسى، 2015/11/18).

إن الآثار المجتمعية للتطرف لا تنتهي بالاعتراف بالظواهر على أنها حالات فردية ليس لها اثر ولو كانت كذلك لانتهت منذ زمن بعيد ولكن الحقيقة انه لا بد من الاعتراف بالتطرف كظاهرة اجتماعية تجتاح العالم الإسلامي بأسره وبغض النظر عن مسبباتها فإنه لا بد من معالجة آثارها فكرياً ووفق منهجية اجتماعية علمية وإلا سوف تستمر في جلب آثارها السلبية لزمان طويل.

ثالثاً. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. نوع الدراسة: إن هذه الدراسة يمكن أن تدخل ضمن إطار الدراسات الوصفية، فهي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، والتعرف على خصائصها، وذلك لمعرفة أسباب التطرف الديني في المجتمع العراقي بالصورة التي هي عليه في المجتمع، فالدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها ثم استخلاص النتائج وتحليلها (عبد الباسط محمد حسن، 1988، ص199).

2. منهج الدراسة: إعدمت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وقد تم اختيار المسح الاجتماعي لدراسة عينة كبيرة من جمهور البحث والتي تم دراستهم باستخدام استمارة الاستبيان، وذلك أن المسح الاجتماعي، يركز على دراسة الظاهرة في أوضاعها الحاضرة، ويهتم بالوصف التفصيلي لأبعاد الدراسة.

3. مجتمع الدراسة: تتم الدراسة في مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين)، وتقع مدينة تكريت على الضفة اليمنى لنهر دجلة وعلى بعد 180 كيلو متراً شمال مدينة بغداد و330 كيلو متراً جنوب الموصل. وهي تميل بحافة شديدة الانحدار على نهر دجلة يتراوح ارتفاعها بين 45 - 50 م تقريباً، ومنطقة تكريت شبه متموجة ترتفع عن سطح البحر 110 م، تخترقها أودية وشعاب، انحدار الأرض الطبيعي من الغرب إلى الشرق وتمتد داخل الهضبة الغربية لمسافات متفاوتة، من أمثلتها وادي شيشين ورومية في جنوبها والقائم الكبير والزلة وخر الطير في شمالها، كما يوجد أحد هذه الأودية الذي يخترق المدينة القديمة ويسمى الخر، وتجري في هذه الأودية مياه الأمطار بعد سقوطها ومن مسافات بعيدة حتى تصل إلى نهر دجلة.

تقع محافظة تكريت شمال العاصمة العراقية بغداد على ضفة نهر دجلة اليمنى، وترتفع عن مستوى سطح البحر بما يُقدَّر بمئة وعشرة كيلومترات تقريباً، وتُحدّها عدد من الأودية، كوادي شيشين، ورومية في الجهة الجنوبية، وكل من وادي القائم، والزلة، وخر الطير من الجهة الشمالية، بالإضافة إلى وادي الخر الذي يجتاز مدينة تكريت القديمة ويُقسّمها لنصفين، يبلغ عدد السكان في محافظة تكريت حوالي مئة وسبعاً وثلاثين ألف نسمة، وغالبيتهم يتمتعون بتحصيل علمي عالٍ، علماء وقادة خلداهم التاريخ من محافظة تكريت، تكريت مدينة في العراق تقع على مسافة 160 كم شمال غرب بغداد على نهر دجلة، يبلغ عدد سكانها 370 ألف نسمة وهي مركز محافظة صلاح الدين.

4. أدوات البحث أداة الاستبيان: وهي أداة لجمع البيانات الكمية، وتتألف الاستبانة في البحث الراهن من ستة محاور أساسية بهدف كل قسم منها الحصول على معلومات وبيانات تخدم غرضاً أو أكثر من الأهداف البحثية للدراسة، وتتباين الأسئلة بين أسئلة مغلقة النهاية وأخرى مفتوحة، وفيما يلي عرض لمحتوى ومضامين كل قسم منها وفق ترتيبها في صحيفة الاستبانة.

5. مجالات الدراسة:

المجال المكاني: ويقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة، حيث تقع وحدات التحليل والاهتمام ضمن الحدود الإدارية في مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين.

المجال البشري: ويتضمن جمهور البحث الذين تشملهم الدراسة، ويتمثل في الفئات البشرية المختلفة في مدينة تكريت بالعراق من الذكور والإناث.

المجال الزمني: ويقصد به الفترة التي تم فيها جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية من مجتمع البحث حيث بدأ الباحث بجمع البيانات الميدانية من المبحوثين في الفترة من 12/1 وحتى نهاية 2018/3/4م.

رابعاً. نتائج الدراسة الميدانية:

1. الوعي بالتطرف الديني:

يمثل التطرف أحد مظاهر سوء التوافق الفكري والمجتمعي الذي يعبر عن وجود فجوة كبيرة بين القيم والمعايير الحاكمة في المجتمع والتي تحظى بإجماع ووسطية، وأفكار وقيم الأفراد وهو ما يعبر عن تجاوز وإسراف ومبالغة كبيرة في الحكم على الأفكار والأفعال أو الشطط بعيداً عن التوسط والاعتدال ينتج عن الانفعال والفكر المنحرف، ويتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة، أو على التسامح معها، الذي هو إجراء يئس من شخص أو جماعة ضد طرف آخر، وهو ما يؤثر على رؤية الفرد أو الجماعة للأخرين.

جدول (1) مدى معرفة التطرف الديني

العدد	%	مدى معرفتك بالتطرف الديني
240	60	بدرجة جيدة
90	22.5	بدرجة متوسطة
70	17.5	بدرجة ضعيفة
-	-	لا أعرف
400	100	الإجمالي

تشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى الارتفاع في نسبة الذين كان معرفتهم بالتطرف الديني بدرجة جيدة حيث وصلت نسبتهم 60% يليهم من كانت معرفتهم بدرجة متوسطة وكانت نسبتهم 22.5% ثم يليهم من كانت معرفتهم بدرجة ضعيفة حيث كانت نسبتهم 17.5%، ولاشك أن ارتفاع الوعي بالتطرف الديني يأتي نتيجة زيادة التطرف الديني في العراق بشكل عام وفي منطقة تكريت بشكل خاص، حيث سيطرة تنظيم داعش على منطقة تكريت.

جدول (2) توزيع أفراد العينة وفقاً ما مصادر معرفتك بالتطرف الديني وفقاً للنوع.

دلالة الفروق	الإجمالي		إناث		ذكور		مصادر معرفتك بالتطرف الديني
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
دالة عند 0.01	35.5	142	29.3	55	41	87	أعرف بعض المتطرفين
دالة عند 0.01	50.2	201	29.3	55	68.9	146	من خلال بعض الأصدقاء
دالة عند 0.01	41.8	167	60.6	114	25	53	عن طريق بعض الأقارب
غير دالة	49.5	198	46.3	87	52.4	111	من خلال وسائل الإعلام
دالة عند 0.01	57.0	228	45.3	102	59.4	126	عن طريق المسجد
		400		188		212	تنسب النتائج إلى:

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالبرامج التي تحرص على مشاهدتها أكثر من غيرها وفقاً للنوع عند مستوى دلالة 0.01 وذلك لكل المتغيرات باستثناء من خلال وسائل الإعلام.

وتوضح البيانات الميدانية فيما يتعلق بالأشخاص الذين كانت معرفتهم عن طريق المسجد بنسبة 57%، ارتفعت نسبة الذكور لتصل إلى 59.4% يليهم الإناث بنسبة 45.3%، وذلك أن الذكور أكثر تردداً على المساجد من الإناث في ظل الظروف الأمنية الصعبة، ولاشك أن خطباء المساجد دائماً ما يتناولون بعض القضايا المرتبطة بالفكر الديني سواء في تطرفه أو اعتداله إما بالتأييد أو الرفض خاصة في ظل انتشار " تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في تكريت، ثم معرفة التطرف من خلال بعض الأصدقاء بنسبة 50.2%، ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 68.9% يليهم الإناث بنسبة 29.3%، وذلك أن الذكور يلتقون مع أصدقائهم ويهتمون بالحفاظ

على أسرهم من الإرهاب الناتج عن التطرف الديني، كما أنهم أكثر تأثراً بالواقع في الحياة اليومية، بحكم انتقالهم للعمل أو لتلبية احتياجات الأسرة.

أما بالنسبة للذين كانت معرفتهم من خلال وسائل الإعلام بنسبة 49.5%، ارتفعت نسبة الذكور بنسبة 52.4% يليهم الإناث بنسبة 46.3%، وذلك حيث يمثل الإعلام مصدر هام من مصادر المعرفة سواء بالتطرف الديني أو غيره من أشكال التطرف والمعرفة، أما بالنسبة للذين كانت معرفتهم عن طريق بعض الأقارب بنسبة 41.8%، ارتفعت نسبة الإناث لتصل إلى 60.6% يليهم الذكور بنسبة 25% وذلك أن الأقارب يعدون مصدراً على قدر كبير من الأهمية لتكوين المعرفة عند الإناث بنسبة أعلى من الذكور، من خلال بعض المتطرفين بنسبة 35.5%، والارتفاع في نسبة الذكور بنسبة 41% في حين أن نسبة الإناث كانت 29.3%، حيث يتعامل الذكور مع ذوي الفكر المتطرف في أعمالهم وتعاملاتهم اليومية وقد حدث بينهم مناقشات حول بعض القضايا الدينية بنسبة أعلى من الإناث.

جدول (3) تصورات العينة عن ماهية التطرف

دلالة الفروق	إجمالي		إناث		ذكور		ماذا يعني التطرف الديني من وجهة نظرك؟
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
دالة عند 0.05	60	240	54.8	103	64.6	137	تكفير المجتمع
دالة عند 0.01	46.2	185	59.6	112	34.4	73	تكفير السلطة السياسية
غير دالة	60	240	60.1	113	59.9	127	رفض الأخر الديني
دالة عند 0.01	44.5	178	34.00	64	53.8	114	رؤية الآخرين على خطأ
دالة عند 0.01	66.5	266	81.4	153	53.3	113	رفض التعددية الدينية والمذهبية
غير دالة	15.8	63	11.2	21	19.8	42	الشعور بامتلاك الحقيقة التي لا يمتلكها الآخرون
دالة عند 0.05	38.2	153	32.4	61	43.4	92	تضخيم القضايا الفرعية على القضايا الرئيسية
غير دالة	81	324	83.00	156	79.2	168	عدم فهم الدين بصورة صحيحة
دالة عند 0.01	39.8	159	25.00	47	52.8	112	التعصب الأعمى
دالة عند 0.05	37.8	151	33.00	62	42.00	89	عدم قبول حق الآخرين في الدفاع عن أفكارهم
دالة عند 0.01	43.2	173	48.9	92	38.2	81	إعطاء البعض لأنفسهم الحق في الحكم على الآخرين
		400		188		212	تنسب النتائج إلى:

تشير التحليلات الإحصائية في الجدول رقم (3) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأشخاص الذين رأوا أن التطرف هو تكفير السلطة السياسية، رؤية الآخرين على خطأ، إعطاء البعض لأنفسهم الحق في الحكم على الآخرين التعصب الأعمى رفض التعددية الدينية والمذهبية وذلك عند مستوى دلالة 0.01، ومن يروا أن التطرف هو تكفير المجتمع، تضخيم القضايا الفرعية على القضايا الرئيسية، عدم قبول حق الآخرين في الدفاع عن أفكارهم وذلك عند مستوى دلالة 0.05%، في حين لا توجد فروق ذات دلالة فيما يتعلق برفض الأخر الديني، الشعور بامتلاك الحقيقة التي لا يمتلكها الآخرون، عدم فهم الدين بصورة صحيحة.

وتوضح البيانات الميدانية الارتفاع في نسبة من رأوا أن عدم فهم الدين بصورة صحيحة حيث وصلت نسبتهم إلى 81%، وذلك أن الدين يدعو إلى الوسطية وعدم المغالاة " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا (البقرة: الآية 143) كما أن الفهم الصحيح للدين يتطلب القراءة الجيدة لجميع فروع الدين والتعلم من العلماء المعتدلين وليس ممن يدعون العلم.

يليهام رفض التعددية الدينية والمذهبية بنسبة 66.5%، وارتفعت نسبة الإناث لتصل إلى 81.4 مقابل الذكور بنسبة 53.3%، وذلك أن التعددية الدينية والمذهبية لا تؤدي إلى الصراع والتنازع بقدر ما تساعد على التكامل والثراء في الفكر والرؤى، لذا فإن رفض التعددية والمذهبية يعد تطرفاً ومحاولة لإقصاء الآخر تحت اعتقاد بامتلاك الحقيقة دون الآخر.

ثم رفض الآخر الديني بنسبة 60% وهو ما يخالف أصول الشريعة حيث يقول الله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ (البقرة: الآية 256)، وهو ما يؤكد على التعايش وعدم إكراه الآخرين على الإيمان،" ويقول الله تعالى " لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (المتحنة: الآية 8).

يليهام تكفير المجتمع بنسبة 60% حيث ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 64.6% مقابل الإناث بنسبة 54.8%، وهو ما يجعل الشخص معتقداً أنه هو المؤمن وأنه يعيش في مجتمع كافر، وهو ما يمثل الحكم على الآخرين، لذا فإنهم يستحلون دماء أفراد المجتمع الكافرين وهو ما يمثل أعلى مستويات التطرف الديني، وهذه الظاهرة - ظاهرة التكفير في معظم الأحوال كانت تستند إلى تأويلات تعسفية وأقويل وشواهد ضعيفة و فتاوى عاطفية ومواقف نفسية.

ثم تكفير السلطة السياسية بنسبة 46.2% حيث ارتفعت الإناث بنسبة 59.6% مقابل الذكور بنسبة 34.3%، حيث يرتبط تكفير السلطة السياسية بقضايا الإسلام السياسي، والصراع على السلطة السياسية، ويرتفع نسبة من يرى تكفير السلطة السياسية عند الإناث باعتبارهن أكثر اهتماماً بالنظام السياسي ومدى استقراره وشرعيته، ولاشك أن تكفير السلطة السياسية يعطي المبرر لمحاربة هذه السلطة وهدم النظام السياسي لتحقيق أهداف الجماعة وهي "تسلم السلطة الدينية لمقاييد السلطة السياسية للوصول إلى "التمكين في الأرض" "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا * يُعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (النور: الآية 55).

يليهام رؤية الآخرين على خطأ بنسبة 44.5% حيث ارتفعت نسبة الذكور بنسبة 53.8% مقابل الإناث بنسبة 34%، وهو ما يشير إلى الشعور بامتلاك الحقيقة المطلقة دون الآخرين. وهو ما يؤكد على مصادرة آراء الآخرين مسبقاً دون تحليلها. حيث أن الذكور أكثر تفاعلاً أو حواراً مع هذه الفئات، والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكير ينسجم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو التسامح معها.

ثم إعطاء البعض لأنفسهم الحق في الحكم على الآخرين بنسبة 43.2% حيث ارتفعت نسبة الإناث بنسبة 48.9% مقابل الذكور بنسبة 38.2%، وهو ما يشير إلى اعتبار أنفسهم قضاة يحكمون على الآخرين.

يليهام التعصب الأعمى بنسبة 39.8% حيث ارتفعت نسبة الذكور بنسبة 52.8% مقابل الإناث بنسبة 25% وذلك أن الانتصار للرأي أو الجماعة دون تحليل يمثل أهم أشكال التعصب، يتبنى التطرف الديني عدة اتجاهات ومن بين هذه الاتجاهات أي الاتجاه الأكثر تأثيراً هو التعصب أي التعصب للجماعة التي ينتمي إليها وهذه أهم ميزة للمتطرفين حيث أن التعصب يعني حالة من

الكرهية تنسم بالجمود وعدم المرونة حيث يعبر صاحبه عنه بذلك وقد يكون في بعض الأحيان موجه إلى جماعة بأكملها أو فرد يمثل هذه الجماعة حيث أن المتطرفون هم الأكثر ميولاً إلى تبني النظرة التعصبية أي التعصب هي أهم سمة من سمات المتطرفين، ثم يليها تضخيم القضايا الفرعية على القضايا الرئيسية بنسبة 38.2% حيث ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت 43.4% مقابل الإناث بنسبة 32.4%، وهو ما يؤكد على عدم فهم الأولويات، ويمكن التعبير بأن أفكار المتعصبين طالت حيث يجب أن تقصر، وقصرت حيث كان حتماً يجب أن تطول، يهتمون بالسنة ويضيعون الفروض.

يلبها عدم قبول حق الآخرين في الدفاع عن أفكارهم بنسبة 37.8% حيث ارتفعت نسبة الذكور بنسبة 42% مقابل الإناث بنسبة 33% وهو ما يرتبط بالانغلاق وعدم قبول فكر وآراء الآخرين، وأخيراً الشعور بامتلاك الحقيقة التي لا يمتلكها الآخرون وكانت نسبتهم 15.8%، وهو شعور يؤثر على تصورهم للآخرين، وينظرون نظرة استعلاء فكري، وهي نظرة متعصبة، حيث أن الإدعاء بامتلاك الحقيقة يؤكد على إقصاء فكر الآخر وعدم قبول الحوار.

وتعكس هذه الاستجابات تنوع صور التطرف الديني وهو ما يشير إلى خضوع المتطرفين لمصادر وقيادات متطرفة في تكوين رؤاهم عن الدين وأحكام الدين وتقييم الآخر والحكم عليه، وهذه القيادات لها صفة القدسية لدي هؤلاء المتطرفين، كما أنها تربيههم على السمع والطاعة مستغلين جهلهم بعلم التفسير واستنباط الأحكام، حيث يرجعون السمع والطاعة دون مناقشة إلى قول الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" (النساء: الآية 59).

ويأتي ذلك التطرف من الفوضى العقائدية نتيجة كثرة التيارات والنظريات مما أدى إلى إرباك ولبلة إعتقادية أكثر مما أوجد اطمئناناً واستقراراً روحياً ونفسياً، وما زاد هذا الفراغ العقائدي صعوبة وتعقيداً على المواطن البسيط هو وجود ذلك الكم الكبير من الحركات والتيارات والأحزاب التي تلبس لباس الدين ومن مختلف المذاهب، وقد ظهرت التطرف الديني في الديانات المختلفة.

2. أهداف وتأثيرات التطرف الديني:

جدول (4) الأهداف التي تكمن وراء ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي

دلالة الفروق	إجمالي		إناث		ذكور		ما الأهداف التي تكمن وراء ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي؟
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
غير دالة	109	27.2	51	27.1	58	27.4	الانتصار للذات
غير دالة	127	31.8	58	30.9	69	32.5	فرض وصاية على الآخرين
غير دالة	165	41.2	69	36.7	96	45.3	رفض الجديد باعتباره بدعة
دالة عند 0.01	114	28.5	68	36.2	46	21.7	الدعوة لتطبيق الشريعة
دالة عند 0.01	273	68.2	130	69.1	143	76.5	فرض المعتقد على الآخرين
	400		188		212		تنسب النتائج إلى:

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق ببعض الأهداف التي تكمن وراء ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي مثل الانتصار للذات، فرض وصاية على الآخرين، رفض الجديد باعتباره بدعة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق الدعوة لتطبيق الشريعة، فرض المعتقد على الآخرين. وتوضح البيانات الميدانية الارتفاع في نسبة الأشخاص الذين رأوا أن من هذه الأهداف هي فرض المعتقد على الآخرين بنسب 68.2% حيث ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 76.5% وكانت نسبة الإناث 69.1%، وقد رفض سيدنا عمر بن الخطاب دعوة والي بيت المقدس للصلاة في كنيسة القيامة احتراماً لمعتقدات الآخرين ولكنائسهم وبيعهم، كان أهل الذمة المسيحيون والزرذشتيون واليهود والصابئون يتمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد نظيراً لها في الوقت المعاصر، وتوجد قاعدة أساسية صريحة بالنسبة للحرية الدينية أو حرية الاعتقاد في الإسلام يقول الله تعالى: **(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)** (البقرة: الآية 256).

وبخصوص رفض الجديد باعتباره بدعة بنسبة 41.2% ارتفعت نسبة الذكور ووصلت إلى 45.3% يليها الإناث بنسبة 36.7%، وهذه الجماعات تعتبر كل ما هو جديد بدعة، حيث الدعوة إلى الانغلاق على القديم، وعدم تقبل أشكال التطور باعتبارها بدعة، وهم يستندون إلى فهمهم القاصر لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في خطبة الجمعة: (خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم- وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة)، خرج مسلم في الصحيح، زاد النسائي بإسناد حسن: (وكل ضلالة في النار)، وقال أيضاً - عليه الصلاة والسلام- في الحديث الصحيح: (إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)، وفيما يتعلق بفرض الوصاية على الآخرين ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 32.5% في حين أن نسبة الإناث كانت 30.9%، وهذه الوصاية تنطلق من اعتقادهم أنهم يمتلكون الحقيقة دون غيرهم، وأنهم أهل القوامة دون غيرهم.

وفيما يتعلق بالدعوة لتطبيق الشريعة ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 36.2% وكانت نسبة الذكور 21.7%، حيث يرى المتطرفين أنهم أهل الدعوة دون غيرهم باعتبارهم الصفوة التي اختارها الله لنشر دين الله، وأنهم أهل الآخرة، ويعملون على صلاح الآخرين، ودعوتهم إلى الله.

وأخيراً الانتصار للذات حيث وصلت فيها نسبة الذكور إلى 27.4% مقابل الإناث بنسبة 27.1%، باعتبارهم أهل الحق، وأن غيرهم أهل الباطل، ولا بد من نصرته الحق وأهله، وأن الله ودهم بالنصر، ويبررون أن الانتصار لذواتهم ليس إلا انتصاراً للحق وأهله. جدول(5) تأثير التطرف الديني على المجتمع العراقي

دلالة الفروق	إجمالي		إناث		ذكور		ما تأثير التطرف الديني على المجتمع العراقي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
دالة عند 0.01	287	71.8	117	62.2	170	80.2	استخدام لغة العنف في التعامل مع الناس
غير دالة	114	28.5	54	28.7	60	28.3	النزاعات الطائفية بين الجماعات
دالة عند 0.01	212	53.00	121	64.4	91	42.9	تفكك أركان المجتمع وانتشار الفوضى

انتشار الفكر التكفيري بين الشباب	166	78.3	120	63.8	286	71.5	دالة عند 0.05
ضياح حقوق الأفراد	74	34.9	84	44.7	158	39.5	دالة عند 0.05
تشويه صورة الإسلام والمسلمين	123	58.00	31	16.5	154	38.5	دالة عند 0.01
التأثير السلبي على الأمن واستقرار المجتمع	50	23.6	87	46.3	137	34.2	دالة عند 0.01
الإضرار بالثروة القومية في مواجهة التطرف	46	21.7	68	36.2	114	28.5	دالة عند 0.01
استباحة دماء الناس	69	32.5	58	30.9	127	31.8	غير دالة
تعطيل الطاقات الإنسانية واستهلاكها في الصراع	42	19.8	71	37.8	113	28.2	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى:	212		188		400		

ورد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق ببعض تأثيرات التطرف الديني على المجتمع العراقي.

وتوضح البيانات الميدانية الارتفاع في نسبة الأشخاص الذين رأوا أن استخدام لغة العنف في التعامل مع الناس هي التي تؤثر على المجتمع وارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 80.2% وكانت نسبة الإناث 62.2%، حيث أن هذه الجماعات تلجأ إلى العنف والإرهاب لتحقيق أغراضهم.

أما بخصوص انتشار الفكر التكفيري بين الشباب ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 78.3% يليهم الإناث بنسبة 63.8%، حيث أن الشباب أقل ارتباطاً بالنظام القائم، والشباب يرفضون فساد المجتمع والسلطة السياسية تطلعاً لعالم مثالي يخلو من الفساد والقهر والاضطرابات، وأكثر تطلعاً لمستقبل أفضل، كما أن نفوسهم ما تزال نقية يمكن التأثير عليها بنقد هذا الفساد ومحاربه.

وفيما يتعلق بتفكك أركان المجتمع وانتشار الفوضى ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 64.4% وكانت الذكور بنسبة 42.9%، وهذا التفكيك يتم على أسس إزاحة دولة الظلم لإقامة دولة العدل التي يدعون أنهم هم الوحيدين القادرين على إقامتها.

وبخصوص ضياح حقوق الأفراد ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 44.7% مقابل الذكور بنسبة 34.9%، وذلك أن التطرف وما يستتبعه من عنف وإرهاب يؤدي إلى إضاعة حقوق الأفراد ويتضح ذلك في هجر بعض السكان لمنازلهم نتيجة حروب وصراعات داعش، واستيلائهم على بعض الممتلكات الفردية، والممتلكات المملوكة للدولة.

وفيما يتعلق بتشويه صورة الإسلام والمسلمين ارتفعت نسبة الذكور بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 58.00% في حين أن نسبة الإناث كانت 16.5%، واتضح ذلك في أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر، والعمليات الإرهابية في العديد من الدول، حيث تم الترويج لصورة المسلمين باعتبارهم إرهابيين.

وفيما يتعلق بالتأثير السلبي على الأمن واستقرار المجتمع ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 46.3% وكانت نسبة الذكور 23.6%، وذلك أن وقوع عمليات إرهابية يؤثر سلباً على

الأمن واستقرار المجتمع، كما يؤدي لتسوية صورة المجتمع وهروب المستثمرين، وتعطل بعض المؤسسات الاقتصادية.

أما بخصوص استباحة دماء الناس ارتفعت نسبة الذكور لتصل إلى 32.5% في حين أن نسبة الإناث كانت 30.9%، وذلك نتيجة العمليات الإرهابية والقتل والتدمير.

وفيما يتعلق بالإضرار بالثروة القومية في مواجهة التطرف ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 36.2% مقابل الذكور بنسبة 21.7%، حيث أن القتل والتخريب والإرهاب يؤثر سلباً على الثروة القومية، ويتضح في سيطرة تنظيم داعش على بعض حقول البترول.

وبالنسبة للنزاعات الطائفية بين الجماعات ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 28.7% وكانت نسبة الذكور 28.3% لا يزال العنف والتوتر بين السنة والشيعة والأكراد يهدد استقرار العراق وديمقراطيته الهشة، فقد فشلت النخبة السياسية العراقية في تطوير نظام للحكم شامل للجميع. فقد أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية، حيث تؤثر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي، وتعطيل الطاقات الإنسانية واستهلاكها في الصراع ارتفعت نسبة الإناث حيث وصلت إلى 37.8% مقابل الذكور بنسبة 19.8%، وهو ما يشغلها عن العمل المنتج.

3. السمات الاجتماعية والثقافية للمتطرفين دينياً.

جدول (6) الفئات التي ينتشر التطرف الديني بينهم بصورة أكبر.

هل التطرف الديني ينتشر بصورة أكبر بين:					
إجمالي		إناث		ذكور	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
170	80.2	167	88.8	337	84.2
42	19.8	21	11.2	63	15.8
212	100	188	100	400	100

تشير البيانات في الجدول رقم (6) والذي يتعلق بالفئات التي ينتشر التطرف الديني بينهم بصورة أكبر إلى الارتفاع في نسبة الذكور حيث وصلت نسبتهم إلى 84.2% يليهم نسبة الإناث حيث وصلت إلى 15.8% وذلك أن الجماعات المتطرفة تحتاج إلى الرجال بشكل أكبر خاصة في الصراعات المسلحة، كما أن الرجال أكثر قدرة على المبيت خارج المنزل (مع الجماعات المتطرفة) لعدة أيام، وأكثر قدرة على تنفيذ أهداف الجماعة خاصة الأهداف المتعلقة بالعنف والصراع المسلح.

جدول (7) الفئات العمرية التي ينتشر التطرف الديني بينهم بصورة أكبر

هل ينتشر التطرف الديني في أي الفئات العمرية أكثر؟					
إجمالي		إناث		ذكور	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
39	18.4	41	21.8	80	20
97	45.8	92	48.9	189	47.3
64	30.2	52	27.7	116	29
12	5.7	3	1.6	15	3.8
212	100	188	100	400	100

تشير البيانات في الجدول رقم (7) إلى الارتفاع في نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة حيث وصلت نسبتهم إلى 47.3% ولاشك أن هذه الفئة مازالت في مرحلة التكوين الفكري، وهي أقل ارتباطاً بالمجتمع ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، كما أنها أكثر الفئات التي يمكن للجماعات الدينية استغلالها في تحقيق أغراضها غير الشرعية، وتحاول أن تعطيهم أدوار في المراحل العمرية الأكبر مثل الفئة الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة حيث كانت نسبتهم

29% يليهم نسبة الذين أعمارهم أقل من 20 سنة حيث كانت نسبتهم 20% وأخيرا من كانت أعمارهم أكثر من 40 سنة ووصلت نسبتهم إلى 3.8%.

جدول (8) مستوى التعليم وانتشار ثقافة التطرف الديني

إجمالي		إناث		ذكور		هل تنتشر ثقافة التطرف الديني بصورة أكبر بين:
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
143	35.8	54	28.7	42	89	المؤهلات الجامعية فأعلى
166	41.5	98	52.1	32	68	المؤهلات المتوسطة
91	22.8	36	19.1	25.9	55	الأميين
400	100	188	100	100	212	الإجمالي

تشير البيانات في الجدول رقم (8) والذي يتعلق بمستوى تعليم الفئات التي تنتشر ثقافة التطرف الديني إلى الارتفاع في نسبة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة حيث وصلت نسبتهم إلى 41.5% يليهم نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية فأعلى حيث وصلت نسبتهم إلى 35.8% وأخيرا نسبة الأميين والتي كانت 22.8%، وتهتم الجماعات الدينية باستقطاب المتعلمين، وتقدم لهم الإغراءات بإعطائهم أدوار مهمة في الجماعة إضافة إلى تقديم الدعم المادي لهم، وهو ما يتضح في ارتفاع نسبة المتطرفين من ذوي التعليم المتوسط (أنصاف المتعلمين)، وذوي التعليم الجامعي خاصة من التخصصات العلمية الذين لم يعودوا على التفكير الناقد إلى حد كبير.

جدول (9) السياق الاجتماعي وانتشار ثقافة التطرف الديني

إجمالي		إناث		ذكور		هل تنتشر ثقافة التطرف الديني بصورة أكبر بين:
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
164	41	50	26.6	114	53.8	ذوي السياق الحضري
146	36.5	78	41.5	68	32.1	ذوي السياق الريفي
90	22.5	60	31.9	30	14.2	البدو
400	100	188	100	100	212	الإجمالي

تشير البيانات في الجدول رقم (9) إلى الارتفاع في نسبة الأشخاص الذين تم نشر ثقافة التطرف الديني بينهم بصورة أكبر من ذوي السياق الحضري حيث وصلت نسبتهم إلى 41% يليهم الأشخاص ذوي السياق الريفي وكانت نسبتهم 36.5% وأخيرا البدو وكانت نسبتهم 22.5%، وذلك أن السياق الحضري يجمع فئات مختلفة ومتنوعة، كما أن هذا السياق ينسجم بضعف العلاقات الأولية، وضعف الترابط الأسري، كما تنتشر وسائل الاتصال التقليدية والحديثة وهو ما يساعد على نشر الأفكار المتطرفة من خلال جماعات الاهتمام، والأصدقاء الافتراضيين.

رابعاً. نتائج البحث:

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني ما الأهداف التي تكمن وراء ظاهرة التطرف الديني في المجتمع العراقي؟

إن من هذه الأهداف هي فرض المعتقد على الآخرين كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 68.2%، وذلك باعتبار أن المتطرفين أوصياء على المجتمع، وهم من يمتلكون المعتقد الصحيح – من وجهة نظرهم- وما دونهم بعيد عن العقيدة الصحيحة، لذا فإن من مهمتهم نشر الإسلام الصحيح، باعتبار أنهم على الحق دون ما سواهم.

ثم رفض الجديد باعتباره بدعة كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 41.2%، حيث يرون أن جديد بدعة، وأن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وعلى هذا فهم يرفضون اجتهادات العلماء، وكل ما هو مستحدث حتى ولو كان سنة حسنة- وعليه فهم يغلقون عقولهم على القديم دون قبول الجديد حتى لو كان حسناً، والمتطرف في ذلك يتعامل بانتقائية مع الماضي، يختار منه

ما يشكل به مرجعته ثم يجعلها مقدسة لا تقبل الشك، مما يحجب عنه رؤية متغيرات العصر وحسناتها، ومن هنا يكون المستقبل بالنسبة إليه هو استرجاع الماضي، لأن الحاضر لا يتضمن غير ما هو سلبي، يكشف هذا التطرف عن رفض السلفي لمتطلبات الحاضر وإعتبارها بدعا وضلالة تقود صاحبها إلى النار، ولأنه يعيش الماضي المنتقى حسب رغبته، فكل طارئ لم يشهده هذا الماضي هو بدعة مرفوضة، يليها فرض الوصاية على الآخرين ارتفعت نسبة الذكور حيث وصلت إلى 32.5% في حين أن نسبة الإناث كانت 30.9%، وهو ما يعكس شخصية الأفراد الذين يلجئون للتطرف.

وأخيراً الانتصار للذات حيث وصلت فيها نسبة الذكور إلى 27.4% مقابل الإناث بنسبة 27.1%، باعتبارهم أهل الحق وأنهم دائماً على صواب وغالباً ما ينظرون إلى الآخرين على أنهم في المواجهة مع الذات، وأن الحياة قائمة على الصراع، ولذا لا بد من الانتصار للذات.

الأسباب الاجتماعية للإرهاب والعنف والتطرف: تتعدد الأسباب الاجتماعية للإرهاب والعنف والتطرف، وهو ما يشير إلى تنوع الأسباب وتتمثل في:

إن الأسباب الاجتماعية للإرهاب هي اختلال العلاقة بين النظام السياسي والجماهير كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 59.8%، نتيجة الفصام بين الحكومة والشعب والتي تتجلى صورها في عدم مراعاة أحوال وظروف الفقراء، وعدم قدرة النظام السياسي على تلبية احتياجات الفقراء أو تشغيل الشباب والسيطرة على الأسعار، إضافة إلى تحقيق الأمن والأمان للجماهير.

وفيما يتعلق برفقاء السوء كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 54.8%، حيث يؤثر رفقاء السوء على بعض الناس للانضمام للجماعات المتطرفة مستغلين إخفاق النظام القائم في إشباع احتياجاتهم، ومواجهة مشكلاتهم، والواقع الاجتماعي والاقتصادي السيئ، وذلك في محاولة للإغراء بأن هذه الجماعات تساعد على مواجهة هذا الواقع المأزوم كما تساعد على دخول الجنة بانتصار كلمة الله في مواجهة هذا النظام الكافر، وأشارت دراسة أسماء بنت عبد العزيز الحسين (2004) إلى بعض الوسائط المساعدة على العنف والإرهاب والتطرف ومن بينها: وسائل الإعلام -رفقاء السوء.

أما بالنسبة للتفكك الأسري والاجتماعي كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 41.8%، حيث أن التفكك الأسري يؤدي إلى الفكك من الرقابة الأسرية نتيجة انشغال كلا الطرفين بمشاكله الخاصة، وهو ما يتيح الفرصة للشباب لقضاء ساعات طويلة خارج المنزل دون رقابة واللجوء لبعض الأصدقاء الذين قد يبسر لهم طريق الانحراف وتعاطي المخدرات وغيرها من أشكال الانحراف ومنها الانضمام لجماعات التطرف والإرهاب.

غياب دور العلماء كأحد أسباب التطرف الديني بنسبة 36.8% وذلك أن الفراغ الذي يتركه تراجع العلماء عن أداء دورهم في التوعية بمقاصد الشرع الحنيف وصحيح الدين، يساعد الجماعات المتطرفة بفقائها على أن ينتشروا ويملأوا هذه الفجوة بفتواهم ودعوتهم التي تحث على التطرف، أو تحمل في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب، وهو ما يدفع الشباب للانسحاق خلف هذه الدعاوى، فراراً من - ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة- وهو ما يوقعهم تحت تأثير ومن ثم تصرف هذه الجماعات.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث: ما السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقائمين بهذه الظاهرة في المجتمع العراقي؟

فيما يتعلق بانتشار التطرف الديني وفقاً للنوع بينهم أكدت البيانات إلى الارتفاع في نسبة الذكور حيث وصلت نسبتهم إلى 84.2% يليهم نسبة الإناث حيث وصلت إلى 15.8% وذلك أن جماعات التطرف تميل إلى جذب الذكور بنسبة أكبر حيث يعتمدون عليهم في نشر دعواهم وتنفيذ

مخططاتهم، حيث حرية الرجل في الحركة والسفر لأماكن بعيدة، أو ساعات متأخرة، وقدرته على ارتكاب أعمال العنف.

فيما يتعلق بالفئات العمرية التي ينتشر التطرف الديني بينهم بصورة أكبر ارتفعت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة حيث وصلت نسبتهم إلى 47.3%، وهذه فئة الشباب وهي الفئة التي يستطيع المتطرفين تشكيلها على إعتبار أنها أقل تمسكاً بالقديم، وأكثر تطلعاً إلى المستقبل، وأكثر رفضاً لإخفاقات الأنظمة القائمة، كما أنها فئة يسهل الاتصال معها من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.

فيما يتعلق بالفئات الاقتصادية الأكثر تطرفاً دينياً إلى الارتفاع في نسبة الفقراء حيث وصلت نسبتهم إلى 52.5% يليهم نسبة متوسطي الدخل وكانت نسبتهم 32.5%، ولاشك أن الفقر يؤثر على تصورات واتجاهات الناس، وذلك أنهم أقل انتماءً للمجتمع الذي أنتج فقرهم ومعاناتهم، حيث يسهل على الفقراء الانجذاب لجماعات التطرف في ظل الظروف غير الإنسانية التي يعيشونها عليهم يجدوا من يخلصهم من هذه الظروف.

فيما يتعلق بمستوى تعليم الفئات التي تنتشر ثقافة التطرف الديني إلى الارتفاع في نسبة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة حيث وصلت نسبتهم إلى 41.5% يليهم نسبة الحاصلين على المؤهلات الجامعية فأعلى حيث وصلت نسبتهم إلى 35.8% وذلك أن دعوة هذه الجماعات تتركز بشكل أكثر بين المتعلمين حيث يمكن استغلالهم في اتساع الجماعة بالتأثير على الآخرين، كما أن نسبة كبيرة من المتعلمين لا يمتلكون مقومات التفكير الناقد إضافة إلى معاناته نسبة منهم ومعاداتهم للنظام القائم.

فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي وانتشار ثقافة التطرف الديني الارتفاع في نسبة الأشخاص الذين تم نشر ثقافة التطرف الديني بينهم بصورة أكبر من ذوى السياق الحضري حيث وصلت نسبتهم إلى 41% يليهم الأشخاص ذوى السياق الريفي وكانت نسبتهم 36.5% وأخيراً البدو وكانت نسبتهم 22.5%. ولاشك أن الأشخاص في المجتمع الحضري أقل ارتباطاً ببعضهم لسرعة إيقاع الحياة والتزام السكاني، وطبيعة الحياة الحضرية، حيث الأسر النووية والعلاقات القرابية غير القوية بالمقارنة بالعلاقات الأولية في المجتمع الريفي أو المجتمع البدوي حيث القبيلة.

خاتمة:

من خلا نتائج الدراسة أميدانية ولمواجهة الإرهاب تحاول الدراسة وضع عدد من الحلول. الدعوة إلى الحوار والفكر الناقد وتنمية أسس ثقافة الاختلاف عند الأطفال والشباب من خلال الأسرة والمسجد والمؤسسات التربوية. تفعيل دور المؤسسات الدينية في محاربة الأفكار والمعلومات الدينية الخاطئة والمتطرفة وتدريب الدعاة على مواجهة التطرف وأفكاره، وطرح الأفكار المعتدلة من خلال المساجد ووسائل الإعلام والندوات، توضيح صورة الإسلام الصحيحة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة لدحض الصورة المشوهة التي كونتها جماعات التطرف عن الإسلام والمسلمين. تكوين حملة للدعوة للتسامح وإبراز قيم التسامح في الإسلام، ومواجهة الاجتهادات الدينية الخاطئة، والتشدد في الفكر الديني والعقائدي إضافة إلى مواجهة التعصب للرأي والانغلاق الفكري. تغيير أساليب التربية المعتمدة على التلقين والاهتمام بتنمية ثقافة الحوار والفكر الناقد والتفكير الإبتكاري، حتى لا ينساق الشباب خلف الأفكار المتطرفة التي لا تستند على أسس صحيحة. مواجهة الفقر والإهمال في المجتمع وذلك من خلال مراعاة العدالة في توزيع الثروات، ورعاية الفقراء، وتوفير فرص عمل مناسبة، وإزالة أسباب الظلم، إعادة بناء الثقة بين النظام السياسي والجماهير وتنمية العلاقات الإيجابية للنظام السياسي مع الجماهير بما يساعد على تنمية الإلتزام والتعاون في مواجهة التطرف وأثاره. اهتمام الأسر بمتابعة الأبناء، وعدم تأثير التفكك الأسري على الإهمال واللامبالاة للأبناء بما يؤثر على تأثرهم برفقاء السوء،

والذين قد يجذبوهم للجماعات المتطرفة، وشغل أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع. دعوة الجماعات المتطرفة إلى حوار ثقافي ومجتمعي في محاولة لتصحيح الأفكار الخاطئة، مع تقديم وعود بالعمو عن الأحكام الصادرة بحق هذه الجماعات في حالة عودتها عن التطرف. فتحت قنوات المشاركة أمام القوى السياسية المختلفة باعتبارهم شركاء في الوطن، وفتح قنوات المشاركة أما الشباب لمناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. أميمة منير جادو(2005)، العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة والإعلام، ط5، دار السحاب، القاهرة، مصر.
3. علي محمد الصلابي(دس)، الوسطية في القرآن الكريم.
4. بكر خالد(2002)، كيفية التعامل مع العنف الأسري ضد المرأة، بحث منشور في المؤتمر الأول لمواجهة العنف ضد المرأة، مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية .
5. جواد كاظم الخالصي(2012)، التطرف الديني: أسبابه آثاره ونتائجه.
6. حنا عيسى(2015)، التطرف يورق الوطن العربي، <http://alhourriah.org/article/33375>
7. خالد بن سعود البلهد(2008)، مفهوم التطرف الديني في الشرع، الرياض.
8. خالد حسين هندواوي(2013)، التطرف الديني المفهوم الرئيسي والمفاهيم ذات الصلة، جريدة الحوار.
9. عباس الذهبيات(2003)، الإرهاب والإرهاب الدولي، مجلة أفاق، ع1.
10. عبد الباسط محمد حسن(1998)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.
11. عبد الرحمن بن معلا اللويحق(2000)، مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر: الأسباب الآثار العلاج ، ط2، مؤسسة الرسالة.
12. فرج عبد القادر طه(1993)، موسوعة علم النفس والتحليل الإحصائي، دار السعد الصباح، الكويت.
13. كاميليا عواج(2011)، التطرف الديني وأثره على التماسك الأسري دراسة ميدانية ببلدية المعزز، مذكرة مقدمة مكمله لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، رسالة غير منشورة، الجزائر .
14. مصطفى محمد غريب(2016)، مخاطر التطرف الديني على السلم الاجتماعي <http://www.factiniraq.com/mod.php?mod=articles&modfile=item&itemid=20>
15. Geisser Vince(2003, La nouvelle islamophobie, La écouvert, Paris.
16. <http://www.alnoor.se/article.asp?id=171685>
17. www.assakina.com المكتبة الرقمية، التطرف والغلو، السكينة.

الانعكاسات التنموية لتعنيف المرأة على بنية المجتمع المحلية (بحث سوسيولوجي ميداني)

**The Impact of Women's Domestic Violence on Their Initiative
Development (Action Sociological Research- Bebnine, Akkar)**
د. فداء المصري، الجامعة اللبنانية-لبنان

ملخص: هناك انتشار لمظاهر عديدة من العنف الأسري تجاه المرأة في بنين، مما قد يعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية والتنموية. وبالتالي سوف يحد من تدخلها الاجتماعي، ويؤدي إلى عزوفها عن أي مشاركة ممكن أن تخدم بها مجتمعها. خاصة أن النساء في هذا المجتمع يتعرضن إلى الكثير من أنواع العنف وأنماطه المتعددة التي تنعكس سلباً على صحتهن النفسية والجسدية، ويساهم في تدني إنتاجيتهن تجاه خدمة مجتمعهن المحلي. كما يؤدي العنف الأسري إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء تجاه خدمة مجتمعها والعزوف عن أي مساهمة تنموية.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، التنمية البشرية، التنمية المحلية، البرامج التنموية، المشاركة، التمكين.

Abstract: There are many manifestations of domestic violence towards women in Benin, which may have a negative impact on various aspects of their lives and their social and developmental relations. Moreover, thus will limit their social interference and lead to their reluctance to participate in any possible way to serve their community. Especially those women in this society is exposed to many manifestations of violence and its multiple forms, which negatively affect their mental health and physical, and contributes to the decline of their productivity towards the service of their community. Domestic violence also leads to a decrease in women's participation in the service of their society and a lack of any developmental contribution.

Keywords: Violence against women; human development; local development; developmental programs; involvement; empowerment.

مقدمة:

إن العنف يعتبر من الظواهر الشائعة المرافقة للإنسان في المجتمع البشري ولا سيما العنف الأسري، منذ القدم للوقت الراهن جراء طغيان الجانب الغرائزي لدى النفس البشرية والاحتكام للقوة في سبيل الحصول على ما تريد، وذلك انطلاقاً من استخدام القهرية لأجل تحقيق مصالح ذاتية.

إذ يستغل الإنسان قوته وفُهريته من أجل أن يتوصل إلى حاجاته وتحقيق مصالحه وأنانيته بفعل ممارسات الترهيب على الآخر الضعيف واستغلال ضعفه لتحقيق مآربه عبر بسط نفوذه وتسلطه مستغلاً ضعف الآخر الذي يُمارس عليه السلوك العنيف. وما يرافق هذا العنف أشكال متنوعة من الممارسات العدائية تتبلور عبر اضطهاد نفسي، وتحقير الآخر، وتشويهه سواء معنوياً أو مادياً أو جسدياً، ومنذ قدم الزمان تعتبر المرأة الحلقة الأضعف التي تتعرض إلى طغيان يمارس في حقها، وما يتضمن من ممارسة الاعتداء عليها من قبل الرجل ضمن محيطها الأسري، سواء الأب أو أخ أو الزوج، تبعاً للعلاقة التي تسود فيما بين المرأة والرجل، والتي تحكمها جدلية ممتدة لعامل القوة تجاه الفئة الأضعف، أي المرأة التي تتمتع بالضعف الجسدي والوهن بيولوجياً أي الضعف الجسدي والعقلي أمام قوة العضلية التي يمتلكها الرجل بحكم التكوين الإلهي في خلقه للإنسان.

يعتبر العنف ضد النساء من أكثر الظواهر التي تعمل عليها الجمعيات النسائية من أجل حمايتها وحماية كرامتها، إذ " يُشكل العنف ضد النساء انتهاكاً لكرامة المرأة الإنسانية وتهديداً لسلامة الأسرة واستقرارها وعانقاً أمام نمو المجتمع: فالعنف يحذ من قدرة النساء على التمتع بالحقوق والحريات الإنسانية التي يقرها لهن الدستور والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، يؤثر على صحتهن النفسية والجسدية، ويحرمهن من الإفادة من الفرص التي تتاح لهن للانخراط الفعال في عملية التنمية" (ماري روز زلزل، وآخرون، 2008، ص2-3)، أي أن العنف الذي يُمارس ضد المرأة سوف يؤدي إلى انعكاسات جسدية ونفسية، تحد من قدرتها وتعيق دورها ولا سيما الدور التنموي الذي يقع على أكتاف كل من المرأة والرجل معا. فالعملية التنموية الناجحة تقوم على مشاركة حقيقية لجميع الموارد البشرية أي تتطلب جهود جميع الأفراد نساءً ورجالاً. في سياق ذلك، تقوم التنمية على أهداف إنسانية من أجل تعزيز رفاهية الفرد، وصون كرامته، سواء المرأة أو الرجل، في ظل الارتكاز على عنصر أساسي بالمجتمع ألا وهو العدالة الاجتماعية والقضاء على كافة أشكال التمييز الاجتماعي، لا سيما التمييز الجندي الذي يمكن أن يلحق بالمرأة من جراء التعديات العنيفة عليها من قبل الرجل. وبناء على ما تقدم يتمحور موضوع دراساتنا ألا هو تقصي الانعكاسات التنموية الكامنة وراء التعنيف الذي يُمارس على المرأة من قبل الرجل داخل أسرتها، والذي يحد من تدخلها الاجتماعي ويعيق مساهماتها بطريقة أو بأخرى.

مشكلة الدراسة

تكمن إشكاليتنا من خلال ما نلاحظه بوجود انتشاراً واسعاً لمظاهر العنف الأسري الذي يطال المرأة، والتي تتعرض إليه بشكل يومي سواء في علاقاتها الأسرية، أو في علاقاتها الزوجية. فتتعدد الأسباب وأشكال العنف الذي يلحق بالمرأة اللبنانية ككل والبنينية بشكل خاص واحد، غير أن انعكاسات هذه الظاهرة بالغة الأثر على نفسياتها ودورها وموقعها الاجتماعي أو دورها التنموي التي تحد من مبادرتها تحت تأثير آثار هذا العنف الذي يلحق بها بمختلف الجوانب، إذ أن الرجل اللبناني بمختلف فئاته ودرجة ثقافته لا يتوانى عن استخدام العنف ضد المرأة لإبراز رجوليته، أو عقدة نقصه من نجاحات تحقّقها المرأة بمختلف الميادين أو نتيجة لتنشئة اجتماعية عنيفة، إذ أن العنف الذي يمارس بحق المرأة بمختلف أشكاله، له انعكاساً بالغ الأثر بمختلف

الجوانب على المرأة وحياتها، مما يحد من مشاركتها الفعالة ويحد من دورها واسهاماتها تجاه خدمة مجتمعها مهما بلغت من طاقات خلاقية، تبعالماً ينتج عن العنف من أذى نفسي وصحي وجسدي وصولاً للانتحار أو القتل، وهذا ما قد يُساهم في عرقلة أي مشروع إنمائي تجاه المجتمع، كونه يعيق تدخل المرأة ويُقلص اسهاماتها في خدمة مجتمعها، وذلك عبر ما يُحققه في تقليص قدرات المرأة وتهميش لدورها المجتمعي. فللتعنيف آثار متعددة تُضعف قدرة المرأة على الإبداع والعطاء الخلاق، كما أنه يزعزع ثقافتها بذاتها، فضلاً عن نتائج نفسية وصحية وجسدية مباشر تتعرض إليها جراء هذه الممارسة للإنسانية. وعليه نتفرع عبر إشكاليتنا هذه عدة تساؤلات هي:

- ما هي أبرز مظاهر العنف الأسري التي تتعرض إليه النساء اللبانيات؟
 - ما هي أبرز خصائص النساء المعتقات ثقافياً وفكرياً؟
 - ما هي الدوافع التي تكمن وراء انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة اللبنانية؟
 - كيف ينعكس العنف على تدخل المرأة تجاه خدمة مجتمعها؟
- فرضيات الدراسة:**

فلكي نستطيع تحقيق التنمية المرجوة، يجب أن نعمل على توفير عناصر التنمية البشرية المستدامة وأهمها ضمان مشاركة كل من الرجل والمرأة دون إقصاء أي فئة، عن طريق تفعيل قدرات الموارد البشرية والمبادرات الفردية اتجاه المساهمة الفاعلة في رفع حاجاتها أو المشاركة في تنفيذ الخطط المرافقة لبرنامجها الإنمائي المحلي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال شراكة فاعلة وحقيقية بين فئات المجتمع كافة، دون أي تمييز جندي بين الرجل والمرأة. وبناءً على ما تقدم بأن فرضيتنا تكمن "بأن العنف الأسري بمختلف أشكاله الذي تتعرض إليه المرأة اللبنانية قد ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية والتنموية، إذ يحد من دورها ويضعف مبادراتها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي سائد ضمن مجتمعها المحيط فيها". ومن خلالها فإننا نثير عدة افتراضات التالية:

- هناك أشكال متنوعة ومظاهر عديدة من العنف الأسري الموجه ضد النساء اللبانيات قد يؤثر في الجوانب النفسية والصحية لديهن.
- إن العنف الأسري الذي يلحق بالمرأة اللبنانية قد يطال جميع الفئات الثقافية والعمرية.
- قد يكون هناك دوافع عديدة مجتمعية وثقافية ودينية تتفاعل في انتشار مظاهر العنف الأسري.
- إن العنف قد يُضعف تدخل المرأة تجاه تنمية مجتمعها، فيقلص مبادراتها ومشاركتها تجاه مشاريع تنموية تسود محيطها المحلي.

هدف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة المعنفة، وتقصي خصائصها الجسدية والنفسية، وما ينعكس العنف على دورها ضمن مجتمعها، وتسعى أيضاً إلى تبيان الواقع والظروف المتفاعل في انتشار ظاهرة العنف الأسري المنتشر في بنيين من حيث دوافعه وانعكاساته، وفق ما تتعرض إليه المرأة ضمن أسرتها. كما تتوخى الدراسة بالوقت عينه تبيان أثر هذا العنف الأسري على مبادرة المرأة ودورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي المحيط بها. بالوقت عينه تهدف أيضاً إلى تقصي أشكال العنف الأسري الموجه ضدها، والتوصل إلى خصائص المرأة المُعنفة بشكل عام. كما تتسم هذه الدراسة بالندرة، أي لم يتم سابقاً أعداد ميداني سوسيولوجي لتقصي واقع العنف المتغلغل ضد المرأة، في مجتمعنا على أرض الواقع، وعليه تكمن أهمية كبيرة لدراستنا هذه.

منهج الدراسة:

إن هذه الفرضيات سوف ينطلق عبرها الباحث في تحقيقه الميداني، استناداً إلى تنفيذ دراسته على ضوء المنهج السوسيولوجي الوصفي فهو من أقرب المناهج الى تنفيذ مثل هذه الدراسات

التي تعتمد على المسح بالعينة، وما يتضمنه من أساليب التحليل الكمي والكيفي باستخدام تقنية الاستمارة.

عينة الدراسة :

من خلال دراستنا هذه سوف نعتمد على طريقة العينة العشوائية من المجتمع المدروس، والتي طالت مجتمع النساء بمختلف الفئات الاجتماعية والأسرية والثقافية والعلمية والمهنية ك مجال الدراسة البشري، وتمت في مجالها الجغرافي ضمن منطقة ببينين-العكارية في محافظة الشمال، كأنموذج للدراسة.

مفاتيح ومصطلحات الدراسة الأساسية:

العنف ضد المرأة، La violence contre les femme : حيث تعرّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه "أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (منظمة الصحة العالمية) (منظمة الصحة العالمية، 2017).

التنمية البشرية، Le développement humain : " هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، و ب حياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات" (موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، 2018).

التنمية المحلية، Développement local : وما تتضمنه من برامج وإستراتيجيات تستهدف تحسين الواقع المجتمعي المحلي المحيط بالفرد ويشير بروفوسور أحمد محمد عليق في مفهومه لها بأنها " حركة تستهدف تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل وتعتمد على المشاركة الإيجابية لبناء المجتمع" (أحمد محمد عليق، وأحمد عبد الحميد الأبشيهي، 2013).

البرامج التنموية، Programmes de développement : يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كونه نشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية ويقصد التأثيري عليها ودفعها في مسار معين يُعد مرغوباً فيه وانطلاقاً من نظرة استراتيجية شاملة، بغية تحقيق أهداف مخصوصة" (وليد عبد مولاه، 2012، ص3)

المشاركة، Participation : تعتبر من العوامل المساهمة في أي برنامج تنموي لأنها تضمن مساندة ومؤازرة الأفراد تجاه تنفيذ خطوات العملية الإنمائية، وما تتضمن من الفرد القدرة وتحمل المسؤولية تجاه تحقيق أهداف التنمية؛ بالوقت عينه نجد بـ " أن كلمة المشاركة لغوياً جاءت من فعل شرك الشريك ويجمع على شركاء وإشراك والمرأة شريكة والنساء شركاء شاركت فلاناً صارت شريكة، واشتركتنا – وتشاركتنا في كذا" (أحمد بدوي 1993، ص9).

التمكين، Activer : حيث يُقصد بهد دعم قدرات الفرد وجعله يتحمل المسؤولية تجاه قراراته وإسهاماته، وسلوكيتها المجتمعية، وقد "عُرف كل من (Meredith و Murrel) التمكين بأنه عندما يتم تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر وسلطة من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي، وهناك اتجاهان عامان للتمكين في بيئة العمل الاتجاه الاتصالي والاتجاه التحفيزي" (سعد مرزوق العنبي، 2005، ص6).

ومن الملاحظ بأن هناك دراسات عديدة قد تناولت موضوع العنف ومظاهره، قد انطلقنا مما توصلت إليه، غير أن دراستنا هذه فإنها تعمل على الإضاءة على جوانب لم يتم إثارته سابقاً كم خلال المحطات والمراحل المنهجية التي نعتمد عليها.

أولاً . العنف الأسري ضد المرأة مظاهره وواقع انتشاره في المجتمع المحلي.

بلغت عينة الدراسة 283 من النساء في منطقة بينين العكارية، بمختلف فئاتهم وأوضاعهم الاجتماعية، بواسطة العينة العشوائية لما يتمتع هذا المجتمع من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والطائفي المذهبي بشكل عام. والجدير بالذكر أن ظاهرة العنف الأسري تعتبر من الظواهر الأكثر انتشاراً في بينين، جراء ما تتعرض عليه النساء من انتهاكات لكرامتهن وتشويهن بأساليب مختلفة ومتنوعة، نثيرها لاحقاً.

إنتشار العنف الأسري في المجتمع البينيني: من خلال سؤالنا لأفراد العينة حول مدى انتشار العنف الأسري ضمن محيطهم السكني، فقد أشارت معظمهن بأن هناك انتشار للنساء اللواتي يتعرضن للعنف عبر الاعتداء عليهن من قبل الذكور، سواء الأخ أو الأب أو الزوج، وهذا ما عبر عنه الجدول رقم 1 أدناه.

جدول رقم 1: توزع أفراد العينة حسب سماعها بقضايا العنف التي تتعرض إليها المرأة في مجتمعك المحلي				
		Percent	Frequency	
1.43	Mean	75.3	213	نعم
.046	Std. Error of Mean	6.7	19	لا
1.00	Median	18.0	51	أحياناً
1	Mode	100.0	283	Total

فقد تبين لنا بأن هناك 75,3% من أفراد العينة قد صرحت بوجود نساء يتعرضن للعنف ضمن بيئتهن السكني من قبل الرجل ضمن أسراهم، وهذا ما يعود إلى هيئة للسلطة الذكورية على المرأة في بينين في ظل موروث ثقافي سائد بأنها الجهة الأضعف ويحق للرجل ممارسة قواميته عليها، وبالتالي فإن المرأة في المجتمع البينيني (كجزء من المجتمع العكاري) تتعرض إلى العدوانية والانتهاك لكرامتها عبر ما تتلقاه من استغلال وممارسة لسلوكيات عنيفة عدة؛ وهو نتيجة لانعدام التكافؤ الجسماني بين المرأة والرجل الذي يعتدي عليها، إذ نرى بأن "العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة تاريخياً بين المرأة والرجل، مما أدى إلى هيمنة الرجل على المرأة وتمييزها، مما حرم المرأة من إمكاناتها الكاملة من التحرر، وبالتالي، فإن العنف ضد المرأة لا يجب أن يعتبر نتيجة للسلوك الجانح أو الشؤون الشخصية وحسب، بل يجب أن يعتبر مشكلة اجتماعية أيضاً (Le Centre francilien، 2016، ص9)، وعند سؤالنا عن وجود استقرار أسري في حياة المرأة في بينين، فقد أبدت العديد منهن بأن هناك نوع من الاستقرار يشوبه تصالح ذاتي مع ممارسات دونية يمارسها الرجل تجاهها. حيث تتجاهل المرأة لبعض الممارسات الاستغلالية التي تقع بحقها، وقد بين لنا الجدول رقم (2) بأن هناك 58.7% منهن قد أشرن بأنهن يعشن حياة مستقرة يشوبها نوع من الممارسات العنيفة يتم تجاوزها من قبلها وذلك رصوخها لفكرة عدم هدم البيت وتشثيت أفراد الأسرة، فهي الجهة التي يفرغ الرجل طاقاته ويفرغ شحنته العصبية عليها، كونها تعتبر أنها الجهة الأكثر تحمل وصبر على الأذى، متجاهلة الأثر النفسي والكتب للمشاعر سواء الغضب أو الحزن لديها، متجاهلين الدلائل الدينية التي أشار بها سيد الخلق نبينا الأكرم محمد عليه الصلاة عبر الأحاديث النبوية الشريفة بأثر العنف والحزن على قلب المرأة وكسر نفسها بالعمق.

جدول رقم 2: توزع آراء العينة حسب سيادة حياة مستقرة ومتوازنة أسرياً لديها			
	Percent	Frequency	
	58.7	166	نعم
	15.5	44	لا
	25.8	73	أحياناً
	100.0	283	Total

بالوقت عينه فقد تجرأت 25.8% بالقول بأنها تعيش الاستقرار بشكل متقطع فأحياناً يسود حياتها الأسرية نوع من انعدام للتوازن أو الاستقرار جراء ممارسات سلوكية عنيفة تطالها بشكل أو بآخر. و15.5% منهن صرحن بعدم وجود حياة أسرية مستقرة نتيجة نشوب مشاحنات وخلافات زوجية أو أسرية، وممارسة لشتى أنواع التهريب والاستلاب والاستنزاف لقدراتها وحقوقها، وكلما زاد مستوى الثقافي للمرأة زاد وعيها لحقوقها وملاحظتها للواقع العدائي الذي يمارس ضدها باستخدام القوة والعنف، أو وجود ممارسات يسلبها حق تقرير المصير، أو حق التعبير عن الرأي وما شابه ذلك وهذا ما يتبين معنا لاحقاً.

الجهة الممارسة للعنف الأسري ضد المرأة في المجتمع البيئيني: إننا نلاحظ بأن غالبية النساء في بنين عكار تتعرض إلى مظهر من مظاهر العنف الذي يوجه إليها من قبل الرجل بشكل عام والزوج بشكل خاص وهذا ما كشفتنا لنا النتائج الميدانية حسب ما أفادت به المرأة المستهدفة بدراستنا، واليوح عن مظاهر التعنيف التي تتعرض اليه يومياً من قبل الشريك أو الأب أو الأخ عندما وجهنا السؤال لها بوجود عنف يمارس عليها من قبل الرجل أو لا حسب جدول رقم (3) أدناه، فبينت لنا النتائج الميدانية بأن هناك 21.2% من النساء يتعرضن إلى أحد مظاهر التعنيف من قبل الرجل وبالأخص من قبل الزوج، خاصة ان سين الزواج للمرأة في بنين مازال مُنخفضاً إلى ما دون الثمانية عشرة عاماً. وبالتالي تتزوج الفتاة دون أي خبرات حياتية لها مما يكون الوعي الحقوقي منخفض لديها. بالمقابل صرحت 34.6% من النساء بأنها تتعرض أحياناً لمظاهر التعنيف، بينما 44.2% من النساء يُشرن بأنهن لا يتعرضن لمظاهر التعنيف تبعاً لعدم تجرؤ "الفئة المستجوبة" بالتعبير عن العنف الذي يلحق بها.

الجهة المعتدية على المرأة ونوع العنف الأسري المنتشر في بنين: تؤكد لنا العينة بأن ظاهرة

جدول رقم 3: توزع آراء العينة حسب إفادة المرأة بتعرضها إلى العنف الأسري في بنين				
		Percent	Frequency	
2.13	Mean	21.2	60	نعم
.044	Std. Error of Mean	44.2	125	لا
2.00	Median	34.6	98	أحياناً
2	Mode			
.736	Std. Deviation	100.0	283	Total

العنف الأسري منتشر في بنين، حيث يمارس على المرأة كافة أشكال العنف من قبل الرجل داخل أسرتها لسبب أو لآخر. حيث نجد بأن المرأة في بنين تتعرض إلى ممارسات عدوانية من قبل الرجل الأب أو الأخ أو الزوج داخل أسرتها حسب ما يؤكد لنا الجدول رقم (4)، إذ أن غالبيةهن قد صرحن بأن الاعتداء العنيف التي تلقتهن كان من الشريك الزوجي غالباً، فبينت لنا نتائج الدراسة بأن 30.7% منهن قد صرحن بأن الزوج هو من يشكل جهة التي يمارس عليهن أشكال العنف داخل أسرتها، وأكثر ما ترتفع لدى حديثي الزواج. وهذا ما يتوافق مع النتائج الصادرة عن العديد من الدراسات والتقارير الإحصائية التي تفيد بأن "العنف الزوجي وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً في العالم حيث أشارت نتائج دراسة Mavrikiou (2014) أن أكثر من نصف النساء يتعرضن للعنف على يد الشريك الحميم، كما ذكر التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية (2013)، أن 35% من النساء في أنحاء العالم تعانين من العنف الصادر من الشريك الحميم، وأكد على هذا دراسة كل من (Wolday, 2013)، (2013,krantz)، (2010, Sarkar)، وكذلك أيضاً المؤسسة المصرية للتنمية والتدريب (2012)، والمجلس

القومي للمرأة (2009) حيث ذكر كل منهم أن عنف الشريك الحميم منتشر بدرجة كبيرة بين النساء" (رندة يوسف محمد سلطان وآخرين، 2015، ص147)

جدول رقم 4: توزع أفراد العينة حسب الجهة التي تمارس عليها العنف وشكل التعنيف الأسري التي تتلاقاه					
Percent	Frequency	العنف شكل	Percent	Frequency	التي تمارس الجهة التعنيف
9.6	27	جسدي	30.7	87	الزوج
39.9	113	معنوي	7.1	20	الأب
7.4	21	مادي	10.6	30	الأخ
43.1	122	عدم التعرض للعنف	3.2	9	الابن
			43.1	122	أحد لا
100.0	283	Total	5.3	15	غريب
			100.0	283	Total

بالمقابل فقد أشارت دراسة حسب الجدول أعلاه؛ أن 10.6% منهنّ يتعرضن إلى عنف من قبل الأخ، و7.1% يتعرضن للعنف من قبل الأب، أما 5.3% منهنّ قد أشرن بتعرضهن للعنف من قبل غريب سواء الصهر أو ابن الجيران المحيط بهم سكنياً أو من قبل أفراد عائلة الزوج أي والدة أو أخوات الزوج حيث قد تعرضن للعنف الجنسي حسب إفادتهم وهي ظاهرة غير مألوفة عن المجتمع البينيني المحلي والمسيطر عليه القيم الإسلامية، أما 3.2% منهنّ يتعرضن للعنف من قبل الابن من خلال الاعتداء عليهن بالألفاظ المشينة والتحقير والشتم، وعدد منهنّ أشارت بوجود لبعض الممارسات العنيفة من قبل الأم نفسها حيث تُعيد ما تعلمته من والدتها في ممارسة دورها التربوي وتُنشئ ابنتها حسب ما تلقته سابقاً ضمن تربية يتم عبرها التمييز بين البنات والصبي خلال إعدادها للأطفال داخل الأسرة.

من ناحية أخرى إذ، بينت النتائج الميدانية لنا، بأن المرأة في بنين تتعرض إلى مختلف أشكال العنف الأسري من خلال انتشار كبير لأشكال متنوعة من الاعتداء يوجه إلى المرأة في بنين، وهي تطال معظم النساء بمختلف مكانتهن الاجتماعية وأدوارهن المهنية أو مستواهن العلمي، سواء العنف المعنوي بشكل عام ونسبتهن 39.9%، والذي يتم عبر توجيه لها الكلام الجارح وما يتضمن من معنى التحقير والنشء، برضاها بحكم قناعتها الشخصية بتوجيه لها مثل هذه التعابير من شتم وسباب لها ولأهلها عبر استخدام ألفاظ مشينة فهو بحد ذاته من الأمر المنطقي بالنسبة لها، وأكثر ما يحدث هذا النوع من الاعتداء المعنوي والنفسي، ضمن الأحياء الحاشدة سكنياً وذات كثافة سكانية مرتفعة، ولا سيما الشعبية منها، وذات المستوى معيشي منخفض يسيطر عليه ظاهرة الفقر، كما يسودها نوع من انخفاض لمستوى التعليم لدى النساء في هذه الأحياء حسب ما أثارته عدد من أفراد العينة.

كما صرحت 9.6% بتعرضها إلى العنف بشكله الجسدي من خلال الاعتداء عليها بالضرب والحبس في المنزل، وصولاً للتحرش أو الاعتداء الجنسي، ونوه بأننا قد صرح عدد قليل منهن بوجود من يتعرضن للاعتداء الجنسي كحالات فردية قد ظهرت للعلن وانتشرت في هذا المجتمع بشكل أو بآخر، إلا أن مظاهر التحرش الجنس يبقى طي الكتمان ولا يتم فضحه كونه متصل بمبادئ وقيم "العيب الاجتماعي" السائد محلياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم جرأة الفتاة في الإخبار عنه لأنها على يقين بأن مجتمعها سوف يقع عليها هي باللوم والذنب ويرميها بالتهم، عدى عن خوفها على سمعتها وسمعة أسرتها، في ظل مجتمع يُرى الولد الذكر، بحجة أن الولد لا يعيبه شيئاً اجتماعياً فحسانته بيده.

إضافة إلى وجود مظهر للعنف المادي من خلال تعرضها للاستغلال في مالها وسلبيها الأجر الشهري من قبل الرجل سواء الأب أو زوج، لإنفاقه على أهوائه الشخصية، أو لإنفاقه على أفراد أسرته دون أي اعتبار لرأيها، سواء برضاها أو عنوةً عنها، وقد صرحن بأنهن يتعرضن للاعتداء المادي سواء استغلال أجرها من وظيفتها بحكم أن الرجل يعتبر أن أجر المرأة التي تناله من وظيفتها هو حكرًا له، ومن حقه التصرف به كيفما يشاء طالما هو من أباح لها الخروج للعمل من أجل مساندة معيشياً في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المآسي الاجتماعية نتيجة البطالة أو انخفاض لأجره، بالوقت عينه، فإن هناك انتشار لحالة التعدي على أملاك المرأة، والتصرف بها دون وجه حق أو دون العودة لرغبتها أو لرأيها الشخصي تجاه التصرف بأموالها، عدا عما تتعرض إليه من استغلال مادي من نوع آخر وذلك إثر منعها من الحصول على الحق بالإرث واحتكاره للرجل عند تقسيمه على أفراد الأسرة حسب ما هو وارد في الجدول أدناه.

جدول رقم 5: توزع آراء العينة حسب اشارتهم بنوع العنف الأسري ضد المرأة منتشر في بيئتين		
Percent	Frequency	
38.2	108	ضرب جسدي
9.2	26	حبس بالمنزل
11.7	33	أخذ أموالها بالقوة
15.5	44	إهانة بألفاظ مشينة
8.5	24	حرمانها من الإرث
6.0	17	حرمانها من أطفالها
5.3	15	تعدي جنسي
5.7	16	غيره
100.0	283	Total

نجد عبر هذا الجدول بأن 38.2% منهن يسمعن بتعرض المرأة إلى الضرب الجسدي ضمن محيطها المباشر، بينما 15.5% منهن قد أشرن بأن المرأة تتعرض إلى الإهانة بألفاظ مشينة من قبل الرجل ضمن محيطها المحلي السكني، و11.7% من أفراد العينة يجدن بأن هناك نساء يتعرضن لأخذ أموالهن بالقوة من قبل الرجل سواء الزوج أو الأب أو الأخ.

بينما أفادت 9.2% منهن، بأنه تتعرض المرأة إلى الحبس في منزلها الزوجي ومنعها الخروج منه تحت طائلة التعنيف، حيث أن حصولها على إذن الخروج من قبل الرجل يشكل من القيم الأسرية الأساسية في المجتمع البيبيني، وهو من الممارسات المفروضة عليها بشكل أو بآخر، وواجب عليها تقديس هذا السلوك والالتزام به بشكل قاطع دون أي تقلت قيمه له، وهذا ما يعود انتشار مبدأ قوامية الرجل على المرأة تبعاً للقيم الدينية الإسلامية السائدة، وأيضاً تبعاً لسيطرة الموروث الثقافي السائد في النسيج المجتمعي، والذي يفرض عليها هذه الطاعة والامتثال لما يقرره الرجل ويسمح لها به، خاصة أن هذا النسيج الموروث يربط مصيرها بدورها الأسري وطاقاتها المقدسة للرجل أي الزوج، فيتم تنشئتها وفقاً لهذا المقياس المجتمعي السلوكية المتغلغل في البنية الداخلية للمجتمع البيبيني، أما 8.5% من النساء المستجوبات أشرن بوجود حرمان المرأة من الميراث كما أرنا سابقاً، وحصره بالرجل فقط سواء الأخ أو الابن، بحكم أنه ليس من حقها أن ترث وتأخذ أموال أسرتها للصحير الغريب.

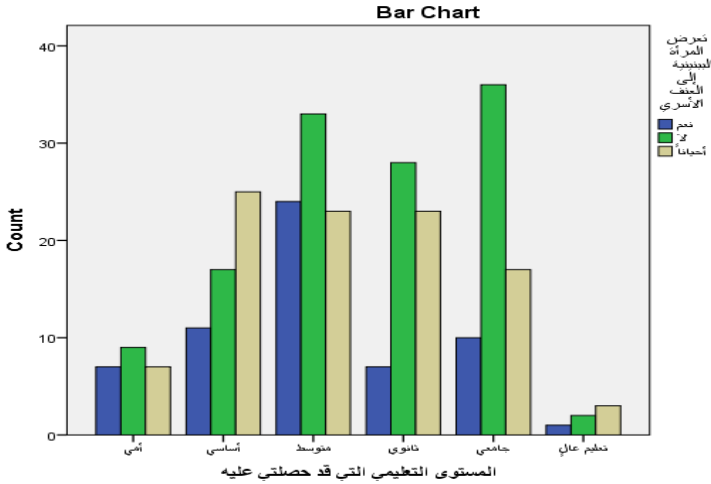
من جانب آخر فقد أشار 6.0% منهن بوجود حرمان المرأة من أطفالها في حال وقوع الطلاق، فالأولاد بالنهاية للأب ومنهم من يبالغ في تعنيفها النفسي يصل لحد منعها من رؤية أولادها كلياً، بالوقت عينه صرحت 5.3% منهن بوجود تعدي جنسي على المرأة خاصة عند الأعمار الصغيرات منهن أي القاصرات، التي تتعرض لأشكال متنوعة من التحرش الجنسي من قبل الرجل المُسن والشباب والقاصر على حدٍ سواء من قبل أفراد أسرتها أو من قبل غريب من

محيطها المحلي، وصولاً أقصاه إلى حد الاغتصاب والابتزاز، والذي تفاقم أثره لديها حتى وصل إلى درجة الانتحار عن طريق شرب سم وقتل نفسها خوفاً من مواجهة المجتمع. فضلاً عن حدوث سابقاً، حالة قتل قد تمت من قبل الأب لابنته حيث قتلها رماً بالرصاص دون أي رحمة، وذلك بسبب رفضها لوالدها العريس الذي قد اختاره لها، وتحديدها لقراره وجرأتها باختيار شاب آخر فلم يحمله عقله على وجود قرار حر لابنته في تقرير مصيرها. حيث تبقى هذه الحالات فردية تظهر للعلن وتتفاقم ردود الفعل حولها من قبل أهالي بنين من وقت لآخر.

المستوى العلمي للمرأة وتأثره بانتشار مظاهر التعنيف الأسري: إن النتائج التي توصلنا إليها تُشير بأن غالبية النساء بمختلف درجة تعليمهن وثقافتهن يتعرضن لمظاهر العنف بشكل أو بآخر، من قبل الرجل، وهذا ما يعود إلى انتشار ظاهرة التمييز ضد المرأة بمختلف أبعادها وميادينها، والذي يمارس بموجبها أشكال متعددة من الاضطهاد والترهيب بحقها بمختلف الفئات المتعلمة وغير متعلمة، غير أن مظاهر العنف يتقلص عند الفئة المتعلمة منهن حسب ما يبينه لنا الرسم البياني أدناه، حيث نلاحظ عبره بوجود علاقة عكسية بين مستوى التعليمي وبين تعرض النساء للعنف، أي كلما ارتفعت نسبة النساء علمياً وثقافياً تتدنى لديهن نسبة التعرض للممارسات العنيفة من قبل الرجل داخل الأسرة، وهذا ما يعود إلى عامل الوعي في إدارة العلاقة وتجاوز الخلاف بلغة الحوار، على الرغم من إشارة عدد قليل من المتعلمات بوجود عنف يمارس بحقهن، والعكس هو الصحيح أي ترتفع نسبة النساء التي تتعرض للعنف الأسري كلما انخفض نسبة التعليم لديهن. فنتائج الدراسة، تفيد بأن هناك 81.7% منهن قد تعرضن للعنف، وهن من فئة "التعليم الثانوي وما دون"، بالمقابل صرحت 18.3% منهن بأنهن يتعرضن للعنف من فئة "التعليم الجامعي والتعليم العالي" فالتعليم لم يحميهن من مظاهر التعنيف من قبل الرجل، وهذا ما بينه العديد من الدراسات العلمية، فالدراسة المقدمة من رنده يوسف تشير إلى أنه "تمتد أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة داخل الأسرة عبر دورة حياتها من عنف قبل الولادة إلى عنف ضدها وهي امرأة عجوز (Khan، 2000، ص3) والعنف داخل الأسرة قد يكون على يد الأب أو الأخ أو الزوج أو الأم" (رنده يوسف محمد سلطان وآخرين، 2015، ص147).

كما تبين لنا من النتائج بأن عدد من أفراد العينة قد أشرن بتعرضهن للعنف بشكل قاطع وأعلى نسبة منهن 40.0% ضمن مستوى تعليمي متوسط بالمقابل بلغت أدناها لدى مستوى تعليم جامعي عال أي 1.7%، و25.5% من أفراد العينة قد أشرن بأحياناً يتعرضن للعنف وهم ضمن تعليم أساسي لتتخفف نسبتهن إلى 3.1% عند مستوى التعليم الجامعي العالي، بالمقابل نجد بأن النسب متعاكسة فترتفع النسبة لدى أفراد العينة من ضمن المستوى التعليمي العالي التي أفادت بعدم تعرضهن للعنف، وتتنخفض النسبة لدى النساء دون التعليم الجامعي لمن أشارت بعدم تعرضها لأي مظهر من مظاهر العنف الأسري.

رسم بياني رقم 1: أثر المستوى التعليمي على تعرض المرأة إلى العنف الأسري في بنين



وعند اختبار Pearson Chi-Square للعلاقة بين مستوى التعليمي للمرأة والعنف التي تتعرض إليه فقد بلغ 0,73 وهو أقل من صفر مما يُشير إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرض البديل بأن هناك دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما أن هناك ارتباط عكسي بينهما. **ثانياً. دوافع العنف الأسري وآثاره على مبادراتها التنموية ودورها تجاه مجتمعتها:**

Symmetric Measures		Value	Asymp. Std. Error ^a	Approx. T ^b	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	.246			.073
	Cramer's V	.174			.073
	Contingency Coefficient	.239			.073
Ordinal by Ordinal	Kendall's tau-b	.015	.051	.289	.772
	Kendall's tau-c	.016	.054	.289	.772
	Gamma	.021	.071	.289	.772
	Spearman Correlation	.017	.060	.283	.777 ^c
Interval by Interval	Pearson's R	.030	.059	.510	.610 ^c
N of Valid Cases		283			
a. Not assuming the null hypothesis.					
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.					
c. Based on normal approximation.					

يكاد لا يمرّ يوم على المجتمع اللباني ككل والبييني بشكل خاص، إلا ونسمع عن وجود ارتكاب لحالة عنف تتعرض إليه المرأة نتيجة لأسباب عديدة مختلفة ومتنوعة والضحية واحد الأ وهو الجنس النسوي وفق ما يتعرضن إليه من قبل الرجل الذي، يمارس على المرأة شتى أنواع الغين والاستغلال وأشكال متنوعة من العنف يصب غضبه عليها؛ تحت تأثير الهيمنة الذكورية، التي يتمتع بها وما منحه إياه المجتمع من سلطان عليها. **دوافع انتشار العنف الأسري:** هناك دوافع عديدة تشكل عاملاً مؤثراً في انتشار العنف الأسري ضد المرأة في بيئنا قد بينها لنا الجدول أدناه.

جدول رقم 6: دوافع انتشار العنف الأسري ومسبباته المختلفة تجاه المرأة في بنين							
الأسباب التي تكمن وراء تعنيف الرجل للمرأة	نعم		لا		أحياناً		Total
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
تميز جندي في التنشئة	105	37.1	133	47.0	45	15.9	283
وجود الحرمان والفقر	139	49.1	41	14.5	103	36.4	283
قوامة الرجل عليها	107	37.8	98	34.6	78	27.6	283
ضعف الوازع الديني	139	49.1	55	19.4	89	31.4	283
تعاطيه للكحول والمخدرات	224	79.2	11	3.9	48	17.0	283
تأثير العادات والتقاليد	161	56.9	46	16.3	76	26.9	283
ضعف وعي المرأة لحقوقها	164	58.0	22	7.8	97	34.3	283
رفعها دعوة جنائية ضده	95	33.6	75	26.5	113	39.9	283

تتعدد الأسباب والدوافع التي تساهم في انتشار مظاهر التعنيف الأسري ضد النساء، حيث أشارت 37.1% أي غالبية أفراد العينة بأن التنشئة الاجتماعية الممتدة للتمييز الجندي هو من يساهم في انتشار العنف الأسري ضدها، كما صرحت غالبية العينة ونسبتها 49.1% بأن الحرمان والفقر الأسري وضعف قدرات الرجل الاقتصادي يدفع به إلى ممارسة قهره على المرأة جراء شعوره بالعجز أمام متطلباتها، و37.8% منهن أشرن بأن انتشار العنف يعود لسيطرة مبدأ قوامة الرجل على المرأة في البنية المجتمعية الداخلية، بينما نجد أن نسبة مرتفعة وهي 79.2% ترجح سبب العنف الأسري إلى انتشار مظهر تعاطي الرجل للكحول والمخدرات وهو مظهر غير مألوف على مجتمعنا جراء تدهور المستوى المعيشي والحرمان وانتشار البطالة وضعف الوازع الديني في أن معاً، أما 56.9% من أفراد العينة تؤكد بأن العادات والتقاليد وسيطرة الموروث الثقافي شكل دافعاً وراء تشريع الرجل لنفسه بالاعتداء على المرأة، في ظل ضعف الوعي لديها تجاه حقوقها حيث أشارت 58.0% منهن بذلك. مع عدم جراتها لرفع دعوى قانونية تجاه الرجل الذي يعنفها وقت عبرت 39.9% بأنهن أحياناً يقمن برفع الدعوى تجاه معنفها، وغالباً ما تنتهي بإسقاطها والتراجع عنها؛ أمام الخوف الكبير المسيطر على حياتها من حدوث الطلاق والتفكك الأسري.

آثار العنف الأسري على مبادراتها التنموية ودورها تجاه مجتمعها: يُظهر لنا الجدول رقم 7 أدناه واقع تدخل المرأة في المشاريع التنموية، حيث أشارت بأن هناك 13.1% ممن يساهمن في إنماء مجتمعهن، بالمقابل 79.5% غالبية العينة قد أشارت بأن ليس لديهن أي مشاركة تجاه خدمة المجتمع المحلي وتنمية بنيته.

جدول رقم 7: توزع أفراد العينة حول واقع تدخلهن التنموية					
Percent	Frequency	أسباب عزوفها عن المشاركة الإنمائية تجاه بلديتها	Percent	Frequency	مشاركتها المشاريع الإنمائية تجاه بلديتها
19.1	54	عدم الاهتمام	13.1	37	نعم
11.3	32	عدم وجود مشاريع تحفيزية			
8.8	25	بسبب العادات			
27.2	77	عدم توفر الوقت لهذه المشاركة	79.5	225	لا
8.5	24	عدم المعرفة بالمشاركات التنموية			
3.2	9	معارضة الزوج والأسرة	7.4	21	أحياناً
2.5	7	خوف من المجتمع			
19.4	55	غيره			
100.0	283	Total	100.0	283	Total

أما أسباب عزوف النساء في بنين عن أي تدخل تنموي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر الوقت لهذه المشاركة ونسبتها 27.2 %، وذلك بحكم اقتناعها بأن وقتها هو لأسرتها فقط، 19.1% أعربن بأن ليس لديهن أي اهتمام بالشأن العام، من ثم 11.3% قد أشارت عدم وجود مشاريع تحفيزية، 8.8% منهن أشارت بأن عزوفها عن أي مشاركة تنموية تعود لسيطرة العادات والتقاليد التي تحدد للمرأة دورها ضمن الفضاء الأسري فقط. فضلاً عن عدد ضئيل منهن قد بررن عزوفهن بأسباب أخرى، منها معارضة الزوج، أو عدم الإلمام بمثل هذه المشاريع التنموية، أو خوف من مواجهة المجتمع وغيره. غير أن السبب الأبرز الذي يعود لعزوف المرأة في بنين عن التدخل التنموي هو انتشار لمظاهر التمييز والممارسات العنيفة التي تتعرض لها، والتي أفقدتها ثقها بنفسها وأفقدت ثقها بقدراتها.

أهم التوصيات والسياسات الاجتماعية: يعتبر العنف الأسري من المعوقات الأساسية التي تحد قدرات المرأة التنموية، وتعيق دورها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي محلي، تبعاً للأثار والانعكاسات السلبية التي تفقد معها المرأة الثقة بنفسها وبأهمية دورها في خدمة مجتمعها، مما يؤدي إلى عزوفها عن المشاركة التنموية تجاه محيطها المباشر. ويعتبر هذا العزوف من مظاهر التخلف الذي يحرم المجتمع إنتاجية نصف قواه البشري، ويساهم في عرقلة النمو الاقتصادي، والذي يُشكل المدمك الرئيسي لأي برنامج تنموي متوازن للمجتمع.

مناقشة الفرضيات:

بينت لنا الدراسة "بأن هناك انتشار لمظاهر عديدة من العنف الأسري تجاه المرأة في بنين، قد ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقتها الاجتماعية والتنموية ويحد من تدخلها ويؤدي إلى عزوفها عن أي مشاركة ممكن أن تخدم بها مجتمعها" وبالتالي نكون قد تثبتنا من صحة الفرضية الأساسية، إذ أن مشاركتها ضعيفة جداً وقد بلغت 13.1% حسب ما عرضه لنا الجدول رقم 7، فهذا العزوف يعود لأسباب عديدة ومما يحد من دورها ويضعف مبادراتها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي ساند ضمن مجتمعها المحيط فيها"، كما يعزز تهميشها ودونيتها وعدم اندماجها في المجتمع المحلي لفقدان الدور والتدخل بالشأن العام خاصة مع فقدانها لثقها بنفسها جراء ما يمارس عليها من عنف وعدوان واستغلال واستنزاف لقدراتها، كما تثبت لدينا صحة الفرضيات الأخرى، إذ توصلنا بأن:

- هناك أشكال متنوعة ومظاهر عديدة من العنف الأسري كالعنف المعنوي والمادي والجسدي الموجه ضد النساء والذي يؤثر في الجوانب النفسية والصحية لديهن حسب مؤشرات جدول رقم 4 و5، مما يفقدن الثقة بالذات والقدرات ويحجب عن أي تفاعل ممكن أن يخدم المجتمع.

- إن العنف الأسري الذي يلحق بالمرأة اللبنانية قد يطال جميع الفئات الثقافية والعمرية حيث طال العنف فئة الجامعيات وما دون التعليم الأساسي، وقد توصلنا إلى وجود علاقة عكسية فيما بين مستوى التعليم للنساء وبين تعرضهن للعنف أي كلما ارتفعت بالشهادات العلمية كلما انخفض نسبة تعرضهن للعنف.

- كما تبين بأن هناك دوافع عديدة مجتمعية وثقافية ودينية متنوعة حسب نتائج الجدول رقم 7، وهي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي إلى انتشار مظاهر العنف الأسري في ظل فقدان الوازع الديني وفقدان القيم الأخلاقية بشكل عام.

- قد أظهرت لنا النتائج الميدانية لهذه الدراسة بأن العنف يعتبر من العوامل التي تُضعف مشاركة المرأة بصنع القرار، أو مشاركتها في خدمة مجتمعها، كما تتدنى نسبة تدخلها تجاه تنمية مجتمعها الذي أشار إليه معطيات الجدول رقم 7، فيؤدي إلى تقليص مبادراتها وإضعاف إسهاماتها تجاه وجود أي مشاريع تنموية تسود محيطها المحلي.

التوصيات والسياسات الاجتماعية:

- على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج عبر هذه الدراسة البحثية، فإننا نقترح جملة من السياسات والتشريعات التي نواجه من خلالها انعكاسات العنف، ونحصد المرأة من مظاهر التعنيف التي تتعرض إليه ضمن أسرتها، والذي يضمن بحد ذاته مواجهة هذه الظاهرة ومفاعيلها. وأيضاً فإنها تُساهم في دعم قدرات المرأة تجاه تدخلها التتموي الفاعل، عبر ما يلي:
- تعهد تنشئة اجتماعية خالية من العنف عبر تثقيف رجال الدين للأسر داخل المجتمع المحلي لا سيما عبر خطب الجمعة، وتوعية رجال بأهمية صون المرأة وحفظ حقوقها بما أمر به الله عز وجل، وما جاء من أحاديث نبوية تجاه حفظ كرامتها.
 - تعزيز الوعي المجتمعي من خلال سلسلة ندوات تثقف وتوعي الأهل لأهمية التنشئة الاجتماعية الممتدة للقيم الدينية، وتعزيز المثل والأخلاق في نفوس الأبناء.
 - تعهد تنشئة اجتماعية يسودها المساواة بين البنت والصبي في المنزل، وما يتكفل من بناء الثقة بالنفس لدى الفتيات، وثقة بقدراتهن وإبداعهن تجاه مساندة الآخر.
 - تعزيز الوعي الحقوقي لدى المرأة من خلال توعيتها إلى حقوقها وواجباتها، عبر تعديل المواد الدراسية ومناهجها بما يتلاءم مع إطلاق قدرات الفتيات منذ الصغر على المبادرة وخدمة المجتمع.
 - على رجال الأمن في المنطقة إجراء ندوات تثقيفية للموارد البشرية في المنطقة، لا سيما النساء بما يكفل القانون لها من حقوق تجاه ما يُمارس عليها من عنف، وتوعية حول أنواع العقوبات القانونية التي يتخذها بحق المعتدي على المرأة داخل أسرتها.
 - على الحكومة اللبنانية إرساء الحماية الاجتماعية والتشريعات التي تصون حقوق الأسرة وترعى شؤونها وتحفظ معيشتها، من خلال شمولية الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين، ورفع حجم التعويض الأسري بما يتناسب مع زيادات الأجور التي صدرت مؤخراً.
 - على الحكومة اللبنانية وضع خطة اقتصادية استثمارية تزيد معها المشاريع بالتعاون مع السلطة المحلية البلدية، والتي تزيد معها فرص العمل مما يقلص البطالة وترتفع مستوى المعيشة الذي يكفل للرجل تخفيض ضغوطاته المعيشية، والتي تسبب له بالاعتداء على المرأة وتعنيفها.
 - توعية المجتمع ككل لمخاطر الإدمان وشرب الكحول وتأثيره على سلوكياتهم عبر تثقيف قيمي وديني وبالتعاون مع المجلس البلدي عبر رسم سياسات تثقيفية بالتعاون مع المختصين والأكاديميين ضد مظاهر الانحراف في المنطقة، والذي يساهم بدوره في تقليص مظاهر العنف الأسري.
 - على المجلس المحلي تنفيذ مشاريع تتموية تستهدف دمج النساء فيها وتمكينهم على تطوير قدراتهم مما يعزز لديهم الإبداع والتدخل على خدمة المجتمع المحلي بالتعاون مع المنظمات والجمعيات المحلية.
 - على المجلس المحلي تعزيز برامج رياضية وثقافية وتربوية تساهم في دمج الشباب وتساعدهم على تمضية أوقات فراغ مفيدة بعيدة عن المظاهر العنف والانحراف.
 - على مركز الشؤون الاجتماعية في ببنين أن ترسم مشاريع تتوخى عبرها تمكين النساء في المنازل من خلال برامج تنشيط ممكن أن تنعكس إيجاباً على نمو المجتمع وزيادة دخل أسرتهن.
 - على مركز الشؤون تنمية الوعي القانوني لدى النساء من خلال دعم الثقة لدى النساء المعنفات بانتراع حقوقهن بواسطة القانون من معنفها.

قائمة المراجع:

1. أحمد بدوي(1993)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
2. أحمد محمد العليق، وأحمد عبد الحميد الأبيشيبي(2013)، القيادة وتنمية المجتمعات المحلية، إعداد ابتسام بنت حمود الحماد، ملخص كتاب، بصيغة إلكترونية (pdf)، تم استرجاعه في 30-6-2018، <http://tslibrary.org/wp-content/.pdf>
3. تنمية بشرية(2018)، موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
4. سعد مرزوق العتيبي(2005)، جوهر تمكين العاملين: إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة، الخبر (17-18 أبريل 2005م). تم استرجاعه في 21-6-2018. http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/quality_papar.pdf
5. رندة يوسف محمد سلطان، وآخرين (2015)، العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسبوط، مقال علمي محكم، و ارد في مجلة أسبوط "Assiut J. Agric. Sci. (62015) Pp; (143-160)", تحت رقم: (ISSN: 1110-0486) تم استرجاعه في 21-6-2018. http://ajas.journals.ekb.eg/article_526_9d270f27b14fb70291ca3f73e76f10dd.pdf
6. ماري روز زلزل، وآخرون(2008)، العنف القانوني ضد المرأة في لبنان قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات، دراسة قانونية، دار الفارابي، 14 أكتوبر 2008، كتاب إلكتروني (PDF)، تم الاطلاع عليه 29-6-2018. <http://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/legalviolenceagainstwomeninlebanon.pdf>
7. منظمة الصحة العالمية (2017)، العنف الممارس ضد المرأة، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/
8. وليد عبد مولا(2012)، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، جسر التنمية مجلة علمية محكمة، العدد المائة والرابع عشر يونيو/ حزيران -السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت – منظمة عربية مستقلة، ص: 3. تم استرجاعه في 20-6-2018، http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/3/3_develop_bridge1106.pdf
9. Le Centre francilien (2016), pour l'égalité femmes-hommes," Agir efficacement contre les violences faites aux femmes au niveau local" avd ec l'Observatoire régional des violences faites aux femmes du Centre, Marie-Pierre Badré Présidente du Centre francilien pour l'égalité, femmes-hommes - Centre Hubertine Auclert Conseillère régionale d'Île-de-France, Guide pratique à l'usage des municipalités et EPCI,2016.

الرياضة والدين: تحليل من منظور سوسيولوجي

Sports and Religion An Analysis from a Sociological perspective

عبد الإله فرح، باحث في علم الاجتماع، الجمعية المغربية لعلم الاجتماع-المغرب

ملخص: تهدف هذه المقالة إلى فهم العلاقة السوسيولوجية التي تربط كل من "الرياضة" Sport و"الدين" Religion ، من خلال تحديد الوضع الديني للرياضة ومناقشة الرياضة كمؤسسة دينية تسعى بدورها إلى تعزيز الهوية الدينية والمدنية عند الأفراد من خلال الكشف عن التعبيرات الثقافية ذات البعد الديني التي تفرزها الرياضة، حيث سوف نستخدم مصطلح "الرياضة" للدلالة على بعض المظاهر والممارسات التي لها علاقة بالمجال الديني.

الكلمات المفتاحية: الدين، الرياضة، الدين المدني.

Abstract: This article examines the relationship between sport and religion by defining the religious status of sport, and discussing sport as a religious institution that seeks to enhance the religious and civil identity of individuals by revealing cultural expressions of a religious dimension. The term "sport" is used to denote certain aspects of religious practice.

Keywords: Religion, Sport, Civil Religion.

مقدمة:

ترى السوسولوجيا أن "الرياضة" تحمل الكثير من المعتقدات والقيم التي تؤثر في إدراك الناس للعالم وكيفية التصرف فيه، فهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية الكبرى، وترتبط في الوقت الراهن بالعديد من المجالات مثل السياسة والاقتصاد والإعلام والدين، ومن أدوار الرياضة أنها تساهم في بناء شخصية الفرد وتهذيبها على مستوى النفسي والاجتماعي، وتجسد الحماس والانسجام بين الأفراد الذين يمارسونها، كما أنها غنية بالمدلولات الاجتماعية والثقافية والفنية، وعامل مساعد في عملية انتقال العادات والتقاليد والأعراف بين الأجيال.

وتتميز السوسولوجيا عن غيرها من العلوم الاجتماعية بأنها تدرس الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تهتم بالرياضة، فهي تركز في دراستها على الفاعلين الذين ينتمون إلى هذه المؤسسات، والذين يشاركون في الألعاب والمسابقات الرياضية، فضلا عن علاقاتهم خارج هذه المؤسسات مثل علاقتهم بالمشجعين والجماهير التي تتابع المسابقات والبطولات الرياضية، إضافة إلى دراسة المؤسسات الإعلامية والاقتصادية وغيرها من المؤسسات المهمة أو التي لها علاقة بالشأن الرياضي.

وإذا كانت السوسولوجيا في حد ذاتها، تؤكد بأن الرياضة أصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية، يمكن استخدامها كمنصة لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية وحل عدد من القضايا الاجتماعية، نظرا لأنها حاملة لكثير من المعتقدات والقيم والاتجاهات الإيجابية التي لها علاقة بالقيم الاجتماعية والدينية، والتي تجعل منها تقوم بمقام المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الدين. في هذه المقالة، سوف نحاول البحث في العلاقة التي تربط بين "الرياضة" و"الدين"، من أجل الكشف عن التعبيرات الثقافية ذات البعد الديني التي تفرزها الرياضة كمؤسسة دينية، حيث سوف نستخدم مصطلح "الرياضة" للدلالة على بعض المظاهر والممارسات التي لها علاقة بالمجال الديني. ومن ثم، فإن تناول العلاقة بين الرياضة والدين قد يكشف لنا عن السبل التي تساهم فيها الرياضة في إنتاج ثقافة دينية في سياق اجتماعي.

أولا. حول سوسولوجيا الرياضة:

يعود تاريخ الاهتمام بالرياضة كموضوع للتفكير والدراسة إلى الأعمال الأولى ذات الطابع الاجتماعي في القرنين الماضيين (19 و20). وهي أعمال تبقى مهمة بالنسبة إلى المشتغلين في الحقل السوسولوجي كونها توفر لهم مجموعة من التحليلات التي لها علاقة بأنماط السلوك والممارسات الثقافية الخاصة بالرياضة، ومن بين الأعمال التي درست موضوع الرياضة: نجد في الولايات المتحدة الأمريكية كتاب "العادات الشعبية" Folkways لصاحبه "ويليام سمنر" William Sumner الذي كرس في مؤلفه فضلا بعنوان "الرياضة الشعبية والمعارض والدراما" سنة 1907، وكتاب "الرياضة الأمريكية" American Sports لكاتبه "جيني هولمان" Jennie Holliman الذي صدر في سنة 1931، وهو كتاب يتحدث عن الفترة التي عرفت فيها الحياة الرياضية لدى المجتمع الأمريكي ما بين (1785 - 1835)، ثم كتاب "الأميركيين في اللعب" Americans at Play للكاتب "جيس ستاينر" Jesse Steiner الذي صدر في سنة 1933. بينما في ألمانيا فإن أول كتاب سوسولوجي اهتم بموضوع الرياضة هو "علم الاجتماع الرياضي" Soziologie des Sports للسوسولوجي الألماني "هاينز ريس" Heinz Risse، حيث صدر الكتاب لأول مرة في سنة 1921، و بعد مرور خمسة عقود تم إعادة طبعه في سنة 1979، وهو كتاب يعبر عن وجهة نظر الباحث حول الأنشطة والحركات الرياضية التي يمارسها المجتمع الألماني.

في فرنسا، فإن هذا التخصص المعرفي لم يعرف اهتماما كبيرا إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن الكتابات السائدة في ذلك الوقت كانت متأثرة بالمدرسة الأمريكية، وكانت تتميز بأنها تهتم بقضايا الشباب مثل التنشئة الاجتماعية، التربية البدنية، ممارسة الألعاب الشعبية، إلخ. وتمثل مرحلة الستينات من أهم المراحل في تاريخ السوسولوجيا الفرنسية، حيث كانت تلك المرحلة تعتبر «حافزا جديدا لتطوير سوسولوجيا الرياضة بفرنسا، وهو ما أدى إلى إضفاء الطابع الفردي على مواضيع البحث والرغبة في تطوير الدراسات الاستقصائية التجريبية» (Jean-Paul Callède, 2010, P14-17). ومن أهم علماء الاجتماع بفرنسا الذين اهتموا بموضوع الرياضة، نجد "جوفري دومازيدير" Joffre Dumazedier في كتابه "وجهات نظر جديدة حول الرياضة" Regards neufs sur le sport، الذي صدر في سنة 1950، و"جورج ماغان" Georges Magnane الذي أصدر مؤلفا في سنة 1964 بعنوان "سوسولوجيا الرياضة" Sociologie du sport.

كما تمثل مرحلة الستينات من القرن الماضي بداية التفكير في تأسيس منظمات علمية متخصصة في مجال الرياضة والتربية البدنية. حيث تم في سنة 1964 تشكيل لجنة دولية تضم مجموعة من الأفراد المختصين في مجال التربية البدنية وعلم الاجتماع، نظرا للتطور الإيجابي الذي حققه "المجلس الدولي لعلوم الرياضة والتربية البدنية" International Council of Physical Education Sport Science and الذي تأسس في مدينة باريس بفرنسا سنة 1958. وقد أصبحت هذه اللجنة تابعة "للرابطة الدولية لعلم الاجتماع الرياضي" Association International Sociology of Sport التي تأسست في سنة 1965، وعقدت أول مؤتمر لها في سنة 1966 في مدينة كولون بألمانيا، وأسست هذه اللجنة بعدها مجلة "Review for the Sociology of Sport International" بالتعاون مع الرابطة الدولية لعلم الاجتماع الرياضي ISSA. ثم توالى بعد هذه الأحداث "الجهود المشتركة في سبيل إرساء أسس نظرية وإمبريقية لعلم اجتماع الرياضة كمبحث فرعي لعلوم التربية البدنية على أيدي "لوشن ويز" 1974 Luschen Weis، بول لوي 1975 Baul loy، "بارتون وزملائه" 1978 Bartton et al - 1979، "إيتزن سيج" 1078 Eitzen Sage، "لوي ماكفرستون كنيون" Loy Mcpherson Kenyon، "سنايدر سبريتز" 1978 Snyder Spreitzer، إذ كان الاتجاه العام في التطوير يعمد إلى مدخل النظام الأكاديمي الواحد حيث يتم تحليل مختلف جوانب الرياضة ومظاهرها في ضوء نظريات علم الاجتماع ومباحثه، وتحت ظروف البحث الاجتماعي الإمبريقي وشروطه ("أمين أنور الخولي، 1996، ص10).

تشكل سنوات السبعينات من القرن العشرين مرحلة مهمة اكتسبت فيها سوسولوجيا الرياضة اهتماما كبيرا من طرف علماء الاجتماع بالقارة الشمالية لأمريكا، وذلك بسبب الكم الغزير الذي أنتج حول موضوع الرياضة، والتي دفعت العديد من علماء الاجتماع إلى الإقرار بأن الرياضة ظاهرة اجتماعية وثقافية ومجالا مهما للدراسة العلمية، باعتبارها متداخلة مع البنيات والنظم الاجتماعية. وهذا ما دفع إلى تأسيس جمعية متخصصة بالولايات المتحدة الأمريكية وهي "جمعية أمريكا الشمالية لسوسولوجيا الرياضة" North American Society of Sport Sociology في سنة 1978 بهدف دراسة هذا النوع من الظواهر التي ترتبط بالمجتمع، وقد عملت هذه الجمعية في سنة 1984 بإنشاء مجلة متخصصة التي تتمثل في "مجلة سوسولوجيا الرياضة" Sociology of Sport Journal.

من هنا، فإن المرحلة الممتدة ما بين (1950 - 1980) من القرن الماضي، تشكل البداية الفعلية في بروز سوسولوجيا الرياضة كحقل معرفي جديد ضمن علم الاجتماع العام. إذ أنه في

هذه المرحلة بالذات، يلاحظ ظهور مجموعة من الأعمال التي تدعو إلى إجراء تحليل اجتماعي منهجي للرياضة، من أجل تطوير مجال أكاديمي متخصص يهتم بدراسة الممارسات الاجتماعية والثقافية التي لها ارتباط وثيق بمجال الرياضة، ومن بين الجهود العلمية التي ظهرت من أجل تحليل الرياضة من منظور سوسولوجي وأثنوبولوجي، نجد العمل الذي قدمه "فريدريك كوزنس" Frederick Cozens و"فلورنس ستومبف" Florence Stumpf سنة 1953 بعنوان "الرياضة في الحياة الأمريكية" Sports in American Life بالإضافة إلى العمل الذي أنجزه "أليكس ناتان" Alex Natan بعنوان "الرياضة والمجتمع" Sport and Society في سنة 1958. وقد ظهر خلال هذه الفترة أيضا بعض الدراسات التي تركز على أنشطة محددة من الرياضة مثل الدراسة التي أنجزها "ديفيد ريسمان" David Riesman و"راويل ديني" Reuel Denney سنة 1951 بعنوان "كرة القدم في أمريكا: دراسة في نشر الثقافة" Football in America: A Study in Culture Diffusion، وتلتها بعض الدراسات التي اشتغلت على الطبقات الاجتماعية مثل الدراسة التي قدمها "لوشن غوندر" Lüschen Günther بعنوان "الطبقة الاجتماعية والتنقل الاجتماعي بين الشباب الرياضيين" Social Stratification and Social Mobility among Young Sportsmen في سنة 1969، وأعمال "بيير بورديو" Pierre Bourdieu التي أنجزها في بداية السبعينات وأواخر الثمانينات من منطلق شرح الاختلافات بين الأذواق الرياضية لدى النبلاء (Jean-Paul Callède, 2010, P14-17).

يمكن القول إن هذه المرحلة التي نتجت عن كم غزير من الدراسات والأبحاث في مجال سوسولوجيا الرياضة، قد ساهمت بشكل كبير في ارتفاع عدد المهتمين بها من طرف علماء الاجتماع وطلاب الدراسات العليا، كما شهدت هذه المرحلة اهتماما بهذا الفرع الجديد من طرف المنظمات الرياضية والمهنية، وخاصة مع محترفي التربية البدنية وعامة الناس، والأهم من ذلك، مع وسائل الإعلام الجماهيرية.

ثانيا. الرياضة من منظور اجتماعي:

تعتبر الرياضة رافدا تراثيا لا يتجزأ من الموروث المشترك بين المجتمعات الإنسانية، فالرياضة هي ظاهرة اجتماعية وثقافية يعود تاريخ نشأتها لآلاف السنين، فقد عرفت تغيرا اجتماعي بفعل تقدم وتطور المجتمعات الإنسانية، وهو الشيء الذي سمح لها أن تكون في عصرنا الراهن أحد المكونات الأساسية للتراث الثقافي الإنساني، وتتميز الرياضة بالتنوع والتعدد في طبيعة أشكالها وأنماطها، فهناك أنشطة رياضية تركز على الذكاء مثل لعبة الشطرنج، وأنشطة رياضية تتميز بالعنف والخشونة مثل المصارعة والملاكمة وكرة القدم، إلخ.

تتميز الرياضة بأنها تتطلب الجهد والوقت والطاقة، وتهدف إلى الرفع من مستوى قدرات الإنسان وتحريكه، وكما يقول عنها "هوارد سلشر" Howard Slusher: «أكثر من مجرد ما يفعله في أوقات فراغه؛ إنها أكثر من مجرد هروب من الحياة اليومية. وبالتأكيد إنها أكثر من مجرد وسيلة مرغوبة اجتماعيا للإفراج عن ضغوطات المرء» (Howard Slusher, 1967, P4).

وتتأسس الرياضة على مبدأ "اللعبة" Play الذي يمثل جوهر الأنشطة الرياضية التي يمارسها الأفراد، وهذا الفعل "اللعبة" هو عمل يسعى من خلاله الفرد إلى تحقيق المنفعة الذاتية مثل المتعة والمرح وقضاء لحظات متميزة في أوقات الفراغ. علما أن اللعبة لا يعكس لنا فقط رغبات سيكولوجية أو فيزيولوجية، وإنما أيضا يعكس ما هو اجتماعي وثقافي بالدرجة الأولى، فاللعبة «يشجع على تشكيل التجمعات البشرية التي تميل إلى أن تحيط نفسها بالسرية والتأكيد على

اختلافها عن العالم المشترك من خلال التمويه أو وسائل أخرى» (James Mathisen, 2006, P287).

كما أن الرياضة تحمل العديد من العواطف المتنوعة، مثل الاحترام، التقدير، المحبة، الإخلاص، التضحية، القوة، اليأس، الضعف، الفرح، الحزن، القلق وغيرها، الأمر الذي يدل على أنها أكثر من مجرد ممارسة للألعاب الرياضية، فهي عبارة عن مجال محمل للمشاعر والأحاسيس السلبية والإيجابية معا، والتي لها ارتباط وثيق بالظروف التي يعيشها الأفراد في حياتهم اليومية.

إن الرياضة هي نشاط فردي واجتماعي، و«هي أكثر من مجرد علاقة مع الحياة، بل هي جانب حيوي من الوجود» (Howard Slusher, 1967, P8)، فهي أحد أهم المتطلبات الحقيقية للمجتمع، وتعد انعكاسا لذاكرته، لأنها تعبر عن وجوده الاجتماعي والثقافي، وعاملا مهما في تفوقه. فالمنجزات المتعلقة بالأنشطة الرياضية في المسابقات الوطنية والدولية «تعد أحد المؤشرات العامة التي يحكم من خلالها على مستوى التقدم الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما، فالرياضة ظاهرة اجتماعية ثقافية متداخلة بشكل عضوي في نظام الكيانات والبنى الاجتماعية، كما أن التقدم والرقي الرياضي يتوقف على المعطيات والعوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع» (أمين أنور الخولي، 1996، ص8).

ومن هنا، أصبحت الرياضة نشاطا شائعا في أوقات الفراغ عند الأفراد، وفي معظم بلدان العالم، فمعظم الأنشطة الرياضية تتم في ناد رياضي أو ضمن المناهج الدراسية أو خارج المدرسة. فالرياضة بكل أنواعها تمثل أحد أهم المجالات التي يتم استحضارها في المحادثات اليومية بين الأفراد.

ثالثا. حول مفهوم الدين:

في هذه المقالة، يجب علينا تحديد تعريف مناسب لمصطلح الدين، علما أنه من الصعب للغاية أن نقدم أي تعريف للدين، على الرغم من أن العلماء والباحثين في الدراسات الدينية يحاولون باستمرار تعريفه ووصفه، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحجج والمناقشات والتعريفات للمصطلح لا حصر لها، ونتيجة لذلك، لم يتفق العلماء والباحثين على تعريف موحد للدين، ومع ذلك، لا يمكن تعريف الدين إلا من خلال الخصائص التي يتم العثور عليها أينما وجد الدين نفسه.

تتميز المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة بأنها عقلانية، حيث يتم من خلالها تنظيم المجتمع بطريقة عملية. ومن جانب آخر، يلاحظ أن المعتقدات الدينية تسيطر كثيرا على حياة معظم الناس لكونها تعد مصدرا لتفسير الكون والحياة والوجود الاجتماعي. وعلى هذا النحو، فإن الدين لا يزال مؤسسة هامة في بعض المجتمعات الحديثة، ولا يستند التفسير الديني لدى معظم الناس إلى العلم التجريبي، فهو يقوم على نظام من المعتقدات التي يؤمن بها أتباع الديانة، ومفهوم الإيمان هنا، يقصد به الاقتناع باليقين في أشياء محددة دون إعطاء دليل على حقيقتها أو وجودها. وأغلب الديانات نجدها تركز على الإيمان وعلى المثل والقيم العليا التي يجب أن يلتزم بها أتباع الديانة، وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم الدين له عدة وظائف، وقد أورد الأنثروبولوجي "كلود ريفيير" Cloude Rivière مجموعة من الوظائف الأساسية للدين تتمثل فيما يلي (كلود ريفيير، 2015، ص37):

شارح، فهو يخفف من وطأة معرفة تجريبية لها أوجه نقصها.
منظم، بسبب النظام الذي يفترضه ويهدف إلى الحماية في الكون.
مؤمن، يقلل الشعور بالخوف والتوتر النفسي إلى المستوى الذي يمكن احتماله بفضل الإيمان والأمل في العدل.

متكامل، لفاعليته كآلية تحكم اجتماعية، ولا ارتباطه ليس فقط بأخلاق الاحترام والجزاء، ولكن لأنه أيضا أساس وحدة شعور المؤمنين.

وتهدف وظائف الدين عموما إلى إعطاء المعنى الحقيقي للوجود وتقديم المساعدة للفرد من أجل تحقيق الروحانية لدى الفرد، وتعزيز قيمته الفردية والاجتماعية. وهذا ما يؤكد "كلود ريفيير" بقوله أن «الدين يلعب دورا ملحوظا وحقيقيا في مساعدة الإنسان على منح الوثائق لوجوده» (كلود ريفيير، 2015، ص38)، كما يستخدم لدى الإنسان للتعبير عن أفكاره السياسية والاقتصادية والعلاقات الإنسانية، ولعل أهم ما يجب أن ننتبه إليه حول الدين، أنه يختلف من حيث التوجه والعقيدة بسبب تعدد الأديان وانقسامها إلى أديان سماوية وأديان وضعية، غير أن ما يميز أتباع الديانة هو شعورهم بوحدة المجتمع على أساس وحدة معتقداتهم الدينية. فالدين كما يراه إميل دوركايم E. Durkheim في كتابه "الأشكال الأولية للحياة الدينية" هو مجموعة متساندة من الاعتقادات والأعمال المتعلقة بالأشياء، تضم أتباعها في وحدة معنوية واحدة تسمى الملة. وبالتالي، يمكن اعتبار الدين بأنه يدل على وحدة المجتمع وانسجامه على مستوى المعايير والقيم والعادات والطقوس والذاكرة الاجتماعية، بحيث يتم استخدامه كوسيلة من أجل التعريف بهوية المجتمع.

رابعاً. الرياضة والدين المدني:

من الأمور الواضحة في الأدبيات الحديثة التي تدرس العلاقة بين الرياضة والدين، هي الطريقة التي تطورت بها هذه العلاقة مع مرور الوقت، وكيف أصبحت الرياضة كمؤسسة اجتماعية متداخلة مع المحيط الخاص بالدين بسبب القيم التي تساهم في إنتاجها وإعادة إنتاجها، مما يدل على أن الرياضة لا توجد في فراغ اجتماعي منعزل، بل أصبحت تتطور وفقا لمجموعة من الممارسات الثقافية والتاريخية في الوقت نفسه، الشيء الذي سمح لها أن تندمج في نسيج الحياة اليومية وتلعب دورا مهما حتى في المجال الديني.

تحدث الأنشطة الرياضية في مواقع منفصلة، يتم لعبها بواسطة أفراد يتبعون مجموعة محددة من القواعد والقوانين التي تقوم على مقاييس تعتبر فيها الانتصارات والخسائر أهم النتائج النهائية، فعلى السطح، قد يبدو أن الحقائق الملموسة للرياضة هي بالأحرى دنيوية، غير أنه بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع، فإن تلك الحركات البدنية تتغذى على عوالم مبنية بعناية من القصص الأسطورية والرموز القوية والطقوس الوافرة التي لها علاقة بالدين.

يمكن اعتبار كلا من الرياضة والدين مؤسسة اجتماعية مستقلة بذاتها، ويرجع السبب في أن كل منهما يمتلك أسسا فلسفية متباينة ومختلفة. ومع ذلك، فإن لكل منهما نقاط مشتركة متشابهة ومتصلة. فكلاهما لديهما الكثير من الأتباع، ويمتلكان معا طقوسا معينة، وكل منهما له وقت ومكان محدد لأداء تلك الطقوس، وبينهما خيط رابط يجمعهما من حيث التمثلات والتصورات التي يحملها المجتمع في ذهنه، خصوصا عندما يعتبر أن النماذج الناجحة والمشهورة في الحياة الرياضية إنما تدل على الموهبة الإلهية، وأن الفوز والانتصار في لعبة رياضية هو في النهاية نتيجة للتدخل الإلهي، و«يؤكد "لوشن" Luschen على أنه بالإمكان التأكيد على هذه العلاقة منذ قدم الأزل من خلال حضارة المايا القديمة في أمريكا الوسطى. ولقد تمثلت هذه العلاقة في ألعاب الكرة والتي كان لها مغزى ديني ميثولوجي كأحد أشكال الطقوس المتصلة بالعقيدة الدينية لشعب المايا» (أمين أنور الخولي، 1996، ص139-140).

لقد شهدت المجتمعات الغربية في أواخر القرن الماضي، تداخلا كبيرا في المهام والوظائف بين المؤسسات الاجتماعية، خصوصا بين الرياضة والدين في ظل ظروف انتشار العلمانية في المجتمعات القائمة على النظام الرأسمالي، بسبب اتساع دائرة العولمة وتحرير السوق وانتشار وسائل الإعلام والاتصال، وكما يقول "ديفيد يامان وآخرون" David and others

Yamane «لم يعد يوجد ببساطة تقسيم للوظائف بين مختلف المؤسسات، وبدلاً من ذلك، يمكن للمؤسسات أن تتداخل أو حتى تتنافس في أداء مهام مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان الدين تاريخياً عاملاً مؤسساً أساسياً للتنشئة الاجتماعية حول قيم مجتمعية، اليوم، كثير من الناس في المجتمع الأمريكي يبحثون عن الرياضة لغرس القيم» (David Yamane & Charles E. Mellies & Teresa Blake (2010), P85)، التي تمثل مجموعة من الأخلاقيات التي هدفها هو الضبط الاجتماعي وتنظيم سلوك المجتمع.

ومن المعلوم عن دوركهايم أنه قد سبق له التأكيد أن الدين يلعب وظيفة مهمة في المجتمع، تساعد على تعزيز الشعور بالتماسك الاجتماعي. غير أنه، في عصر تسود فيه العلمانية في العالم الغربي، حيث لم تعد المؤسسات الدينية تتمتع بنفس التأثير الاجتماعي كما في الماضي، فإن ذلك يطرح بعض الأسئلة حول إمكانية رؤية الأديان الحديثة تقوم بدورها. ومع ذلك، فإن انتشار العلمانية في العالم الغربي وقدرتها على التأثير في المجال العام، «لا تشير إلى أن المعتقدات الدينية لم تعد مهمة لعدد كبير من الناس، ولكن بالنسبة للكثيرين تم استبدالها بأشكال أخرى من المعرفة مثل تلك التي ينتجها العلم» (Peter Craig & Paul Beedie, 2010, P23).

ربما لا يزال تأكيد إميل دوركهايم حول دور الدين في المجتمع صحيحاً، حتى في المجتمع الغربي المعاصر، فقط مع إضافة جديدة، تتمثل بالدرجة الأولى في استبدال الأديان الرسمية، مثل المسيحية، بأخرى غير رسمية، لا سيما الأديان المدنية مثل الرياضة. وقد يظهر للبعض أن الرياضة والدين عبارة عن علاقة متناقضة. لكن الواقع شيء آخر، فقد خدمت الرياضة أهداف السلطات الدينية، وكانت عبر تاريخها مشبعة بأخلاق وفلسفة مستمدة من العقيدة الدينية. وفي حالات أخرى، تم رفضها من طرف رجال الدين بسبب قدرتها على صرف الانتباه عن الأنشطة الإلهية. كما تم استخدام الرياضة من طرف المستعمرين في بعض المجتمعات الإفريقية كوسيلة للتبشير المسيحي، وقد كان للرياضة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بالخصوص دور في تعزيز الهوية الدينية والمدنية للأفراد.

في الوقت الراهن، ينظر إلى الرياضة على أنها نوع من "الدين المدني" Civil Religion¹ الذي يمكن استخدامه في الحفاظ على النظام الاجتماعي والمساهمة في خلق التضامن الاجتماعي. ففي أوائل التسعينيات، حاولت الدولة الفرنسية اتخاذ تدابير احتياطية من أجل وقف امتداد التطرف الديني الذي كان يميز مجموعة من المهاجرين الذين ينتمون إلى تيار الإسلام الراديكالي عن طريق الرياضة، باعتبارها وسيلة ممتازة قادرة أن تساهم في عملية الاندماج والتوحيد للمكونات الاجتماعية وفي إنتاج الذاكرة الجماعية، وذلك عبر إنشاء مشاريع ذات طابع اجتماعي مثل المراكز الصحية والمرافق الرياضية. فقد «شملت مشاريع الإسكان التي صممها المهندس المعماري "رولاند كاسترو" Roland Castro في إطار خطة (Banlieues 89) مناطق مركزية تضم ملاعب كرة القدم وملاعب كرة السلة، فضلاً عن صالات رياضية داخلية خاصة بحلبات الملاكمة» (Paul A. Silverstein, 2002, P44) بهدف الضبط الاجتماعي للمهاجرين، وبالخصوص القادمين من البلدان الإسلامية.

يضاف إلى ذلك أن العديد من الدول الغربية تهتم بالرياضة، لأنها تحتوي على قيم إنسانية وتسعى من خلالها إلى خلق التضامن الاجتماعي، وإذابة الصراعات عبر إشاعة المحبة والسلام

1. يعتبر الفيلسوف جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau أول من استخدم هذا المفهوم في كتابه "العقد الاجتماعي"، وقد أدخله الأمريكي روبرت بلاه Robert Bellah في سوسولوجيا الدين عام 1960 للدلالة على وحدة المجتمع من حيث القيم على الرغم من تعدد الأديان والأعراف والثقافات.

والروح الرياضية بين أفراد المجتمع. على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا ما تستعمل الرياضة كوسيلة في محاربة العنف والتطرف والحفاظ على النظام العام، وهي تعتبر أكثر الدول إنفاقًا في المجال الرياضي، حيث تخصص سنويًا كل الإمكانيات المادية والبشرية من أجل تنمية الرياضة وإبراز الموروث الشعبي فيها، من خلال تنظيم الأنشطة الرياضية في المناسبات والأعياد الوطنية والدينية. الشيء الذي ربما «دفع بعض العلماء إلى الإشارة أن الرياضة تعمل مثل الدين المدني» (David Yamane & Charles E. Mellie & Teresa, 2010, P86)، لأنها تعد بالنسبة إلى المجتمع الأمريكي تعبيرًا عن القيم والرموز المشتركة، إذ أنها تساعد في الحفاظ على تعدد الهويات الثقافية والدينية للمجتمع الأمريكي. فالمشاركة في التجمعات الاجتماعية التي تقوم على الأنشطة والممارسة الرياضية، توفر للأفراد فرصًا لتحقيق العلاقة العاطفية مع الآخرين وتسمح بالدفاع عن الهويات الدينية والثقافية.

علاوة على ذلك، فإنه يمكن مقاربة البعد الديني للرياضة من خلال النظرية الماركسية التي ترى أن الدين هو نتاج للمجتمع الطبقي. فمن المعلوم أن الدين يعتبر عند "كارل ماركس" Karl Marx أفيون الشعوب، وأنه وسيلة ممتازة تهدف من خلالها النخب الحاكمة من فرض سيطرتها على المجتمع، وذلك عن طريق إثارة اهتمام الناس في أشياء بعيدة كل البعد عن السياسة، وهذا الأمر تؤكد المدرسة الألمانية فرانكفورت مع "تيودور أدورنو" Theodor W. Adorno و"ماكس هوركهايمر" Max Horkheimer وغيرهم حول أدوار المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى الحفاظ على نظام السلطة السياسية وأجهزتها، وإدخال الناس في دائرة الاستلاب والهائهم عن الأشياء المهمة في حياتهم اليومية. على سبيل المثال، فإن الرياضة تعزز الثقافة الاستهلاكية وتقيد حرية الأفراد من خلال انسياقهم وراء المسابقات الرياضية التي تقوم على المراهقات، وهو الشيء الذي يجعل من الرياضة باعتبارها شكل من أشكال الأديان المدنية تعد وسيلة ممتازة لدى النخب الحاكمة في تحقيق الهيمنة على المجتمع.

والمثير للاهتمام هو أن الدين المدني في عالما المعاصر، كثيرًا ما يسعى إلى العمل على محاكاة خصائص الأديان الرسمية، مثل المسيحية، وذلك من حيث الطقوس والعادات والأعراف والرموز التي يشترك فيها المجتمع من أجل الحفاظ على هويته، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى أن الدين المدني للرياضة هو عبارة عن تجسيد لأشكال الثقافة الدينية الخاصة بمجتمع من المجتمعات الإنسانية، فاعتماد الأندية والفرق الرياضية على رموز حيوانية معينة من أجل التعبير عن سماتها، مثل القوة والشجاعة والسرعة والذكاء، واستخدام ما يسمى بجالب الحظ في شعاراتها، كل هذه التعبيرات نذكرنا غالبًا بتلك الطواطم التي تستخدم في القبائل لتمثيل الانتماءات الدينية والعشائرية أو القبلية.

هذا وتمثل قيمة "الفردانية" Individuality أحد مظاهر الدين المدني للرياضة، فهي تحتل أهمية كبيرة في المجتمعات الرأسمالية التي تسود فيها العقيدة البروتستانتية، فالنظام الرأسمالي يركز على المبادئ القائمة على العمل والإنتاج والفاعلية والإبداع، وهي مبادئ تتأسس على العقيدة الدينية البروتستانتية التي تقدر العمل والعقل وجمع المال وغيرها، وما يميز العقيدة البروتستانتية أنها تشجع الفرد على ممارسة الرياضة لما تحتويه من إيجابيات في تعزيز قدراته العقلية والعملية، وفي هذا الإطار يقول "مارتن لوثر" Martin Luther مؤسس العقيدة البروتستانتية: «إني أعلن تزكيتي للموسيقى، ورياضات الفروسية كالمبارزة والمصارعة وغيرها من ألوان النشاط البدني، فمن خلالها يطرد المرء الهم والحزن عن فؤاده، كما أن الأنشطة البدنية تكسبه تنمية متكاملة لأعضاء الجسم» (أمين أنور الخولي، 1996، ص146)، وهو ما يؤكد أن الرياضة في العقيدة البروتستانتية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز قيمة الفردانية، لأنها تعتمد على مبدأ العمل والتنافس والمثابرة بهدف إبراز الذات والاعتراف بها. وهذا ما يؤكد

"فديد يامان وآخرون" بالقول: «إذا كانت قيمتنا الثقافية المهيمنة هي الفردية التنافسية، يبدو أن الرياضة أكثر ملاءمة لتنشئة الأفراد على هذه القيمة من الدين» (David Yamane & Charles E Mellies & Teresa Blake, 2010, P86). كما يلاحظ في المجتمعات التي يغلب عليها العقيدة البروتستانتية بأنها تتميز بالتفوق في الحياة الرياضية، نظرا لكونها مجتمعات تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الرياضية التي تعد مراكز مهمة في الاستثمار الفردي والجماعي وآلية من آليات الارتقاء الاجتماعي، وربما أكثر إثارة للاهتمام هو «الرأي القائل بأن الرياضة نفسها أصبحت بالنسبة للكثيرين شكلا من أشكال الدين» (Peter Craig & Paul Beedie, 2010, P24). إن الباحثين الذين يدرسون الثقافة الدينية للأنشطة الرياضية ويدافعون عن فكرة أن الرياضة تقوم بمقام الدين المدني، ربما لم يدركوا بعد، أن الرياضة لا تعتبر دينا بالمعنى المقدس، ولا تستطيع أن تؤدي دور الدين بشكل مثالي، لأن دورها يكون في معظم الأوقات مرتبطا بالتظاهرات المحلية والوطنية، وهي دائما ما تكون خاضعة للبيئة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها الأفراد. وكما يقول "جيمس ماتسن" James Mathisen «الرياضة هي أيضا شيء مثل الدين المدني، ولكن ليس تماما» (James Mathisen, 2006, P291)، لأن العلاقة بين الرياضة والدين ليست علاقة بسيطة ومتقاربة من حيث المعنى، فهي تختلف على مستوى التمثيلات والتصورات والمواقف والاتجاهات، بسبب أن الدين له علاقة بالمفاهيم اللاهوتية، بينما الرياضة فإنها تقوم على مبدأ أساسي هو اللعب، وهو الأمر الذي يجعل من هذه العلاقة تتميز بعدم الوضوح في كثير من الأحيان.

خامسا. الرياضة في ظل المجتمعات الإسلامية:

يتميز الخطاب الديني في الإسلام أنه يشير إلى العلاقة التي تربط الرياضة بالدين، فهناك بعض الأسانيد (الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، الوقائع التاريخية) التي يتم الاستشهاد بها من طرف الفقهاء والعلماء كأدلة على وجوب ممارسة الرياضة أو التربية البدنية عند الفرد، بهدف التأكيد على أن الجسد القوي في الإسلام هو القادر على أداء التكاليف الدينية والدنيوية، حيث نجد أن هذا النوع من الخطاب الديني منتشر لدى الدعاة الجدد مثل مصطفى حسني الذي يدعو الإنسان المسلم إلى الاهتمام بجسمه وتنميته من خلال تربيته على التحمل والصبر والحفاظ عليه بما يقوي الجسد ويجعله سليما، مستشهدا بالأحاديث التي تشير إلى أنواع من الرياضة مثل الرماية والسباحة وركوب الخيل وغيرها، والتي تمثل مادة تربوية وجزءا مهما ضمن التنشئة الدينية، نظرا لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تأهيل الإنسان وتنمية مؤهلاته الجسدية والنفسية والعقلية، وذلك حتى يكون قادرا على التكيف الإيجابي مع القيم السائدة في المجتمع، كما نجد أن تراث الإسلام غني بالمؤلفات الدينية التي أشادت وأظهرت مكانة الرياضة في الحياة الدينية والدنيوية مثل الفقيه ابن القيم الجوزية الذي أفرد مؤلفا بعنوان "الفروسية"، وقد تضمنت تلك المؤلفات مجموعة من القيم التربوية المرتبطة بأنشطة الرياضة، وينقل لنا الباحث أمين أنور الخولي بأن علماء الإسلام الأوائل كانوا يُنوهون بالرياضة ويمارسونها، فقد «أحب الإمام الشافعي رياضة الرمي بالقوس والسهم حبا جما، كما أشار الإمام أبو حامد الغزالي إلى أهمية أن يلعب الصبي ألعابا جميلة يستريح إليها» (أمين أنور الخولي، 1996، ص150).

وعلى الرغم من أن رجال الدين (الفقهاء والعلماء) في خطابهم الديني يتخذون من بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والوقائع التاريخية التي تشير في نظرهم إلى ضرورة ممارسة الإنسان للأنشطة الرياضية من أجل إبراز أهمية الرياضة في الإسلام، فإن التفكير في العلاقة بين الرياضة والإسلام هو بالضرورة تفكير في مسألة التعارض بين الرياضة والفقهاء الإسلامي، خاصة في مسألة التمييز ضد المرأة أو تحريم النشاط الرياضي بالنسبة لها، ففي البلدان الإسلامية تتضاعف الفروق الجنسانية بين الرجل والمرأة بالمقارنة مع الدول الغربية بسبب الدين أو الذهنية

القبائلية، على الرغم من أن هناك الكثير من العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في المسابقات الرياضية، مثل الفقر، وضعف اقتصاد الدول، وعدم استقرار النظم السياسية، إلا أن الدين يبقى أكثر العوامل في عدم تقدم الرياضة النسائية في البلدان الإسلامية، لأنه يقوم في كثير من الأحيان على ما هو صائب وما هو خاطئ، ما هو حلال وما هو حرام، ما هو مقبول وما هو مرفوض. حيث يلاحظ أن بعض العلماء والفقهاء يكافحون في عدم تطوير الرياضة النسائية، ناهيك حتى عن تحريم ومنع المرأة من الحضور إلى الملاعب الرياضية في بعض الدول التي تحكمها أنظمة ثيوقراطية أو قبلية، وهو الشيء الذي يجعل من وضع المرأة في هذه الدول لا يزال بعيدا كل البعد عن وضع المرأة في الدول الغربية، علما أن الرياضة في بعض الدول الإسلامية مثل المغرب وتونس ساهمت في تحرير المرأة وتمكينها من فرض حضورها الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي.

أما من حيث طبيعة القيم التي تكرسها الرياضة في العالم الإسلامي، فإنها تشكل نوعا من التوافق مع المعتقدات والقيم الدينية، فهناك بعض الأندية الرياضية مثل أندية كرة القدم التي تمنع "اللاعبين" من شرب الخمر ومن ممارسة القمار أو تناول المنشطات أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج وغيرها، وذلك بغية إلزام اللاعبين على احترام النظام الداخلي المعمول به داخل الأندية، وحاجة هذه الأندية إلى الحفاظ على المردود البدني لدى اللاعبين من أجل القدرة على المنافسة في الدوريات والبطولات الكبرى، وفي حالة عدم التزام اللاعب وقيامه بمثل هذه السلوكات، فإن النادي يعمل على اتخاذ إجراءات قاسية ضده مثل منعه من حضور التمارين الرياضية، أو عدم أداء راتبه الشهري، إلخ، وهذه الممارسات التي يقوم بها النادي تنطوي على عناصر واعية وعناصر أخرى غير واعية، فالنادي يمثل مؤسسة اجتماعية، مما يجعله ينظر إلى مثل هذه السلوكات التي يقوم بها اللاعب بأنها غير أخلاقية ومسيئة له وللجماهير التي تشجع النادي. وهذا النوع من الشعور، يستمد من المعايير الدينية المنغرس في كيان المجتمع بخصوص المقبول والمرفوض.

ونجد في المجتمعات الغربية أن هناك بعض المنظمات والجمعيات الإسلامية التي توظف الرياضة كآلية من آليات التنشئة الدينية بهدف الحفاظ على سمات وملامح الهوية الإسلامية أمام المد الثقافي الغربي. وعلى سبيل المثال، يظهر على الجالية المسلمة بفرنسا أنهم «لا يستفيدون من البرامج الرياضية الحكومية في بناء الهويات الوطنية فحسب، بل يتلاعبون بها أيضا في خدمة الممارسات العرقية والدينية التي كانت الدولة الفرنسية تأمل في تقليصها» (Paul A. Silverstein 2002, P48) عن طريق بعض المبادرات التي تم توجيهها نحو الأطفال. وقد قامت بعض المنظمات والجمعيات الإسلامية التي تم تكوينها بفرنسا بتأسيس النوادي والفرق الرياضية وإنشاء المخيمات الصيفية، وتنظيم المسابقات الرياضية الخاصة بالأطفال من أجل استقطاب هذه الفئة والعمل على إدماجها في الحياة الدينية تحت ذريعة تحصيلها من الانحراف الاجتماعي، وإعدادها على المستوى البدني، والنفسي، والأخلاقي والعلمي، علما أن الرياضة في كثير من الأحيان ليست وسيلة حيادية للبعض، فهي أيضا وسيلة ممتازة في تعزيز الولاء لقضية دينية أو سياسية.

ونلاحظ أن مشاهير الرياضة في العالم الإسلامي يلعبون دورا مهما في تعزيز الهوية الدينية لدى الكثير من الأفراد والجماعات، وخصوصا مشاهير كرة القدم، ويتجلى في انتشار العديد من الصور واللقطات المرئية التي تُبينهم في لحظة أداء الدعاء قبل بداية المباراة، أو في لحظة سجودهم بعد تسجيل الأهداف أو عند تحقيق الألقاب والبطولات. وعلى سبيل المثال، نجد أن «الشباب الإسلامي الفرنسي، الذي بدأ نشاطه الرياضي في المدارس الفرنسية، لا يزال مرهونا بالصور البطولية للرياضيين المسلمين في شمال إفريقيا على الساحة الدولية» (Paul A.

(Silverstein, 2002, P48) مثل التونسي صديري لموشي Sabri Lamouchi والمغربي مصطفى حجي Mustapha Hadji الذين عبروا بافتخار، وفي أكثر من مناسبة، عن هوياتهم العرقية والدينية أمام العديد من وسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية. إن من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في هذه المقالة، أن العلاقة بين الدين والرياضة تمثل اجتماع المقدس بالمدني. وأن العلاقة بين الرياضة والدين، يمكن تتبعها منذ العصور القديمة قبل الميلاد، وحتى وقتنا الحاضر. غير أن الرياضة ليست دينا بنفس الطريقة التي تقوم عليها الممارسة الدينية لدى المتدينين من المسيحيين والمسلمين. فالرياضة تمثل لدى علماء الاجتماع ما يصطلح عليه بالدين المدني الذي يميز المجتمعات الغربية. ومع ذلك، من الصعب القول بأن الرياضة ديانة، أو على الأقل، شبه دين، لأن الدين مرتبط أساسا بالروحاني أو بالإيمان، وهذا الأمر هو أكثر ما يسود في المجتمعات الإسلامية التي ترى في الرياضة فقط، مجرد وسيلة ممتازة لخدمة الدين والحفاظ على استمراره.

خاتمة:

يأتي اهتمام السوسيولوجيا بموضوع الرياضة، لأنها تلعب دورا مهما في إنتاج العديد من القيم التي تعبر عن القوة والتنافس والسيطرة، وهي تعكس مجموعة من الاتجاهات والمعايير والقيم الخاصة بثقافة مجتمع من المجتمعات الإنسانية. وما يجعل من الرياضة موضوعا للتفكير السوسيولوجي هو مساهمتها بشكل أو بآخر في إنتاج القيم الاجتماعية التي تقوم على التعاون والعمل الجماعي والتفاني في العمل، وهي قيم تعزز شخصية الأفراد وتحقق لهم التميز الشخصي.

كما أن الرياضة تستمد معاييرها وقيمتها من المجتمع والدين، وتعتبر الرياضة في المجتمعات الغربية مؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث يراها العديد من الباحثين المهتمين بالدراسات الدينية شكل من أشكال الدين المدني، غير أنه لا يمكن بطبيعة الحال، أن نعتبرها بديلا عن الدين، فهناك بعض الأديان مثل الإسلام لا تزال تعمل على توفير التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الرياضة والدين في العديد من المجتمعات الإسلامية مختلفة نظرا لأن الدين يعتبر المؤسسة الأولى في التنشئة الدينية للأفراد.

قائمة المراجع:

1. الخولي، أمين أنو(1996)، الرياضة والمجتمع، ع216، ديسمبر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
2. ريفيير، كلود(2015)، الأنثروبولوجيا الاجتماعية للأديان، ترجمة أسامة نبيل، اط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
3. Callède, Jean-Paul(2010), La sociologie française et le sport ; La revue pour l'histoire du CNRS, (26) ; 30 novembre.
4. Craig, Peter & Beedie, Paul(2010), Sport Sociology, Second edition : LearningMatters.
5. Mathisen, James(2006), Sport. In Handbook of religion and social institutions, ed. H.R. Ebaugh, New York: Springer.
6. Silverstein, Paul A(2002), Stadium politics Sport, Islam and Amazigh consciousness in France and North Africa. With God on their Side Sport in the Service of Religion ; ed: Tara Magdalinski & Timothy J.L Chandler; Routledge : London .
7. Slusher , Howard(1967), Man, sport, and existence : a critical analysis ; Philadelphia: Henry Kimpton

-
8. Yamane, David & E Mellies, Charles & Blake, Teres(2010), Playing for whom? Sport, Religion, and the Double Movement of Secularization in America. Sociology of sport and social theory ; ed : Earl Smith ; Human Kinetics, United States.

ثقافة المواطنة وأثرها على الفرد الجزائري

Culture of citizenship and its impact on the Algerian individual

د.زيوش سعيد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر

د. مداني مداني، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر

ملخص: إن ما مرت به الجزائر من تغييرات في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهو دافع قوي لظهور بعض الأفراد الذين لم تتوفر لديهم تلك النزعة الايجابية نحو الوطن أو نحو مقوماته أو حتى محاولة الانجذاب نحو النظم الاجتماعية والأعراف التي تحكم المجتمع الجزائري، وما تطلعا عليه وسائل الإعلام من محاولات للهجرة غير الشرعية وظهور جماعات تنادي بالبتكر للمبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة لهو خير دليل على وجود فجوة بين الجيل الجديد للجزائر وبين التاريخ الذي يحمي ذاكرة الوطن. هذا الأمر يعتبر مشكلة حقيقية في أوساط فئة لا يستهان بها في المجتمع الجزائري، ونقصد بها فئة الشباب التي تشكل النسبة الغالبة لهذا المجتمع الفتى، حيث سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نضع السبل الكفيلة بوضع خطط علمية ممنهجة تهدف إلى تقوية الانتماء للوطن وتحقيق الغاية التي نصبوا إليها جميعا وهي الحفاظ على الموروث الحضاري الذي أعطى للجزائر مكانة بين مختلف الأمم.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، الوطن، الفرد، المواطنة، آليات، قيم، مبادئ.

Abstract: The changes in the social, economic, political and cultural composition that Algeria has undergone are a strong motivation for the emergence of some individuals who have not have such a positive tendency towards the nation or its components or even attempt to gravitate towards the social systems and customs that govern Algerian society, What the media are looking for is the attempts to migrate illegally and the emergence of groups that advocate a disavowal of the principles on which they have been based the modern Algerian state is the best evidence of a gap between the new generation of Algeria and the history that protects the memory of the nation.

This is a real problem among a significant group of Algerian society, and we mean the youth group, which is the dominant proportion of this community the lad, where in this research paper we will try to devise ways to develop a systematic scientific strategy aimed at strengthening the nation's membership and achieving the goal To which they have all been proclaimed is the preservation of the cultural heritage that has given Algeria a place among various nations.

Keywords : society, home, individual, citizenship, values, principles.

مقدمة:

تعتبر المواطنة من بين أهم مقومات المجتمع، حيث بدونها يعتبر الفرد غريباً عن مكان انتمائه، فهي تتميز بوجه خاص بولاء المواطن والانتماء إلى الوطن وعملية الانتماء هنا تشير إلى علاقة المواطن بالوطن في حدوده الجغرافي وتاريخه الثقافي والحضاري، ينتج عنها حب المواطن لوطنه.

وفي خضم السيرة الاجتماعية التاريخية وتحت تأثير موجات العولمة مس المجتمع الجزائري تغيرات سريعة مؤلمة على مستوى منظومة القيم وسلم الممارسات ومدونة السلوكيات، خلقت نماذج إجتماعية شاذة تنكرت لهويتها وانتمائها، وما الأحداث التي مست المجتمع الجزائري في السنوات القليلة الماضية إلا خير دليل على وجود شريحة واسعة فضلت الحياة الشخصية على المصلحة الوطنية، فهي لا تهتم لأمر الوطن ولا لأمر المجتمع ولا تعمل لصالح الأفراد ولا لفائدة المواطنين، والكثير من الشباب يرغبون في الهجرة والابتعاد بحجج متعددة.

وبالتالي وجدت فئات معتبرة من الأفراد في المجتمع الجزائري غير مهتمة بتحقيق الانتماء أو المحافظة على أركان هذا الوطن، مما قد يترتب عنه مشكلة حقيقية إذا لم يتم تداركها. إن ما تعيشه الجزائر من تغييرات على كافة المستويات قد ساهمت بصورة أو بأخرى في ظهور فئات اجتماعية هشة تتجاذبها التيارات الوافدة والغريبة، مما قد يسبب مشكلات مستقبلاً، وعليه تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤلات الآتية:

ما مفهوم المواطنة؟ وما هي الأسس التي تبني عليها المواطنة؟ وما هي مجالات المواطنة؟ ما هي السبل الكفيلة بتدعيم روح المواطنة لدى المواطن؟

أولاً: ماهية المواطنة:

1. مفهوم المواطنة:

كلمة المواطنة اشتقت في اللغتين الإنجليزية (Citizen)، الفرنسية (Citoyen) من المصطلح اللاتيني (CITIOS) الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان، وعليه فمفهوم المواطنة ارتبط أساساً بالسكن أو الإقامة بغض النظر عن المشاعر والولاء، والمواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذهُ وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه (ابن منظور، 1994، ص35)، ويتضح من هذه التعاريف أن المواطنة تعني المواطن أو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينسب إليها أي مكان الإقامة والاستقرار. من حيث الدلالة في اللغة الانجليزية "يقصد بها غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من أجل إيجاد المواطن الصالح" (الخولي، 1981، ص86).

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة كما وردت عند بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية لما يملكها من مسؤوليات" (الدسوقي، 1988، ص200). وبالرجوع إلى الموسوعة العربية العالمية (1996، ص311) نجد أنها تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" فالمواطنة هي الرابطة التي تربط بين أفراد مجتمع ما في دولة ما وتنظم علاقات هؤلاء الأفراد من خلال القوانين والأنظمة التي تحدد الواجبات والحقوق وتتسم هذه القوانين بالمساواة في نظرتها للأفراد.

ويرى "جون دوي" أن المواطنة لا تعني أكثر أو أقل من القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية أخذاً وعتاءً، وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة أو ذات قيمة أكبر للآخرين وكل ما يتيح للمرء المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات الآخرين ذات القيمة" (عبد الناصر، 2000، ص14).

2. السياق التاريخي لتشكل مصطلح ومفهوم المواطنة:

المواطنة مصطلح متحرك في سيرورة تاريخية وديناميكية مستمرة، دفع ببعض الباحثين إلى محاولة تقتصي جذورها التاريخية وتتبع مراحل تطورها، حيث ارتبطت كفكرة بتاريخ سعي الإنسان منذ العصور القديمة في تحقيق الإنصاف والعدل والمساواة، يمكن القول أن المواطنة ارتبطت باستقرار الإنسان في المدينة، بعيداً عن وصف المدينة بمواصفاتها الحاضرة، فيكفي عمقها الاجتماعي الذي يعد تكون مجتمع صغير له هوية وقيادة وتقاليد ينتظم إليها في تدبير المعيش اليومي، وبذلك ارتبط تاريخ المدينة بتاريخ المواطنة في عمقها الفلسفي الاجتماعي والسياسي، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية لما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالاته المعاصرة.

وقد أشار أحمد صدقي الدجاني (1999، ص5) إلى أن البحث في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب، بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت مكاناً مباشراً لكل مصطلح وموجهاً لدلالاته في الثقافتين العربية والغربية ومن ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم وبحثه في إطار الأساليب الفكرية بمنطلقاتها المرجعية والتي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح.

لقد أفترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتساعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.

وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته، وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني، ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم)، وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته (الدجاني، 1999، ص5).

وأفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة، تباينت قريباً وبعيداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحسب محمد فرغلي فراج (1974، ص138) فإن التاريخ المعاصر تنوعت فيه إفرزات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط، وإنما باعتبار أنه نشأ ونمى في ظل توجهات فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها، بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، ولأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

وفي هذا العصر شهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي(الصائغ، ص38):

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة؛
- احترام حق الغير وحرية؛
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة؛
- فهم و تفعيل إيديولوجيات مختلفة؛
- فهم اقتصاديات العالم؛
- الاهتمام بالشؤون الدولية؛
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي؛
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ثانياً: أساسيات المواطنة:

1. قيم ومبادئ المواطنة: تقوم المواطنة على مجموعة من القيم والمبادئ أهمها:
الأخلاق: تتضمن هذه القيمة الأخلاق الحميدة عند التعامل مع الآخرين وظهور هذه الأخلاق في سلوكيات تدعم المواطنة، لذا " ينبغي تأسيس الحقوق التي يتمتع بها هذا المواطن على القيم الأخلاقية التي تأخذ بها الجماعة، وإلا فلا أقل من أنه ينبغي تحديدها بالرجوع إلى رؤية أخلاقية خاصة للحياة توجد أسبابها في أخلاق الجماعة" (طه، 2006، ص219).

تتمثل الأخلاق في صورتها المباشرة في علاقة الفرد بمجتمعه، كالصدق والحياء، والإحسان، والتعاون والإكرام، والتضحية، كلها تعتبر من مبادئ وقيم المواطنة، " فكيف يتعايش الناس في أمن واستقرار يشاركون ويتعاونون لولا صفة الأمانة، وكيف تكون الثقة بالعلوم والمعارف والأبحاث العلمية لولا فضيلة الصدق، وكيف تتكون جماعة عظيمة ومتماسكة لولا العدل والرحمة والإحسان، ولولا صفة الشجاعة لم يرد ظلم الظالمين" (عز الدين، 2013، ص61).
المساواة: تلعب في عالم السياسة المعيار أو القيمة في الأخلاق، أي أن المساواة السياسية بالمعاني المشار إليها، تشكل القيمة التي تعطي لأي سياسة جدواها وقيمتها.

تمثل المساواة المبدأ والقيمة الأساسية للمواطنة من حيث، من حيث أنه لا يمكن أن يتمتع الشخص بالمواطنة إذا لم تعترف له بالمساواة مع غيره، وإذا ما تعرض للتمييز أو الإقصاء، وتتجسد المساواة في القانون وأمام القانون، أو على أي شكل من الأشكال، ويقرر هذا الصنف من المساواة وجوب إقرار نفس المعاملة لجميع الناس، أما أمام القانون أن ينال جميع الناس حماية القانون على قيم المساواة دون تمييز في المعاملة أو في تطبيق القانون عليهم مهما كانت اختلافاتهم باعتبار أن القانون بخصائصه العامة المجرة ينطبق على الجميع دون استثناء.

فالمساواة تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، العمل، الجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء واللجوء إلى القضاء، ولمعرفة بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على معلومات التي تساعد هذا.

الحرية: الحرية هي عبارة عن عملية تاريخية متدرجة تنتج إلى تنمية قوى المجتمع الذاتية، لكي تتوازن قوة المجتمع مع قوة الدولة، من خلال هذا التوازن والضوابط الأخلاقية والدستورية والسياسية التي تُؤجدها الحرية يتم ضبط السلطة ومعناها من التحول والاستبداد وممارسة القمع، ومن خلال المشاركة السياسية، وانتشار وتكريس ثقافة الحرية، تحسن نوعية الممارسة السياسية. تتطور العملية الديمقراطية في المجتمع ويتم الالتزام المجتمعي بكل مقتضياتها" (محفوظ، 2009، ص23-24) ، فالحرية تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة مع الآخرين حول مشكلات المجتمع

ومستقبله، وحرية تأييده أو الاحتجاج عن قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

يقول رفاة رافع الطهطاوي في الحرية "إن ما يسمونه الفرنسيون الحرية ويرغبون فيه هو عين العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحر بالحرية هو تابع للحرية إقامة التساوي في الأحكام والقوانين حيث لا يجوز للحاكم على إنسان بأن القوانين المحكمة المعتبرة" (عبد الناصر، 2000، ص232).

الالتزام: ويعني التمسك بمعايير الجماعة المرجعية من قبل الفرد، وهنا تؤكد الجماعة على الانسجام والتناغم والاجتماع، ولذا فإنها تولد ضغوط فاعله نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الاجتماع وتجنب النزاع، يعرف الالتزام بأنه رابطة قانونية بين شخصين تخول لأحدهما، وهو الدائن أن يقضي من الآخر وهو المدين بإعطاء أو بأداء عمل أو الامتناع من أداء العمل، ويقصد به أيضاً، "التزام جميع أطراف المواطنة المتمثلة في (المواطن، المجتمع، الدولة) التزاماً نظامياً أو ذاتياً بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة بمظلة مصلحة الوطن" (آل غبود، 2011، ص11)، ويتميز الالتزام بعدة خصائص منها:

- أنه ذو طبيعة مادية؛

- ذو رابطة قانونية؛

- أنه يقوم بين أشخاص.

الولاء: الولاء لغة: يلي ولياً، دنا منه، وقرب منه، تبعه من غير فضل.

وفي الاصطلاح "من تبع وناصر وطاع، وخضع سلطة ما، (الحاكم أو القبيلة أو العشيرة أو الأب أو المؤسسة) بعيداً عن المنطقية والاستقلال الذاتي بل يقصد المصلحة، والولاء هو القرب والقربة والنصرة والولاء كلمة تستخدم للدلالة على الصلات والعواطف التي تربط الفرد بالجماعة كالأسرة، والعمل والوطن، أو الإخلاص لما يعتقد أنه صواب" (عبد الناصر، 2000، ص240).

ويكون الولاء الطبيعي للسلطة أو الحاكم أو النظام، والولاء الواقعي هو ولاء الأجانب للبلد الذي يعيشون فيه، وهو جوهر الالتزام يدعم الهوية الذاتية للمهتمين، ويعزز البعد الجماعي في الوقت ذاته من خلال حث الفرد على تأييد توجهات الجماعة المرجعية من جهة، كما يدفع هذه الأخيرة إلى تأمين مختلف الحاجات الضرورية للأفراد، وهو أبرز مؤشرا دال على مدى الانتماء.

ويعني الولاء للوطن شعور كل مواطن أنه معني بخدمة وطنه، والإعلاء من شأنه وحماية مقوماته سواء كانت دينية أو حضارية أو ثقافية، ويجب أن يكون مسؤولاً ويظهر براعته في احترام القوانين والحقوق وحرية الآخرين التي تنظم المواطنين فيما بينهم، وحماية البيئة والانخراط في المجال السياسي بالدفاع عن القضايا الوطنية، والتعاون مع المواطنين في مواجهة الأخطار، وأن يكون مستعداً للدفاع عن وطنه، ومن أجل حماية استقلاليته.

التوازن: يقصد به، التوازن المسئول الذي يحقق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة، أو عدم معارضتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عندما يكون هنا ضبط وتوازن بين الحرية والمسؤولية أو بين الحرية والأمن، أو بين المصلحة الخاصة والعامة، وبين الحقوق والواجبات لكل أطراف المواطنة، أو بين الفرد والمجموع، أو بين الدولة والمجتمع، أو بين الجانب الاقتصادي والسياسي وبقية المجالات الأخرى، أو بين الخصوصية والعالمية، المحافظة

الدقيقة على هذا التوازن هي ركيزة أساسية عن ركائز المواطنة المؤدية للتقدم والازدهار في ظل مناخ يسود فيه الأمن والاستقرار.

العدل: "وهو الحكم بحسب القانون والمواقف، ويقابل العدالة لفظ الإنصاف، ويكون الإنصاف بحكم روح القانون بمعنى أن يكون الحكم مناسباً للعمل والممارسة ولا يفضل فرد على آخر" (عبد الناصر، 2000، ص233)، والمعروف أن العدالة يرمز لها بكفتي الميزان، وهو شعار المحاكمة، كفة تعني ممارسة، وكفة تعني حكم، وأيضا تعني العمل والأجر، فإذا تفاوت أحدهما على الآخر كان ظلما وإذا تساوى كان إنصافا.

قيمة المشاركة: "وهي التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين، أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والاضطراب كما ينظمها القانون والتصويت في الانتخابات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع، أو لخدمة بعض أفرادها والترشيح بمعنى أن له رصيذا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة وإطالة وجوده إلى ما لا نهاية" (الجوهري، 2008، ص32).

2. مكونات المواطنة: للمواطنة عناصر ومكونات ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق ومن بين هذه المكونات نذكر:

الحقوق: "وهي سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة، تحقيق لمصلحة له يعترف بها ذلك القانون" (عبد الناصر، 2000، ص239)، وتعني تمتع الفرد بالحقوق الخاصة والعامّة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل، وهي تصنف إلى حقوق سياسية ومدنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحقوق تضامنية.

حقوق سياسية ومدنية: ونقصد بها تلك الحقوق التي لا تتطلب أكثر من إقرار الدولة بها وتنظيمها عبر قوانينها والامتناع عن القيام بها من شأن التصنيف عليها أو تقييدها، ومن ضمن هذه الحقوق الحق في الحياة، حرية الضمير والمعتقد، حرية التعبير، حرية التنظيم، الحق في الانتخاب، الحقوق الشخصية كالجنسية والهوية، فالحقوق السياسية والمدنية تعتبر من "أهم ضمانات الحد من طغيان الدولة واستبداد الحكام وفساد رموز النظام السياسي" (البكاري، آخرون، 2011، ص20).

حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية: وهي حقوق لا يكفي أن تعترف بها الدولة لمواطنيها وأن لا تنتهكها وإنما تتطلب من الدولة دورا إيجابيا أكثر وذلك بتوفير هذه الحقوق وتمتع مواطنيها بها عبر قوانينها ومؤسساتها وسياساتها العامة، ومن ضمن هذه الحقوق الحق في الصحة الحق في العمل اللائق في التغطية الجماعية، الحق في المسكن اللائق، الحق في التعليم، الحق في الإبداع الفني.

حقوق تضامنية: تتميز هذه الحقوق بتنوع مجالاتها ومنها البيئة والتنمية والتراث ومن ضمن هذه الحقوق الحق في السلم، سيادة الشعوب على مواردها المستدامة، الحق في المعرفة والبحث العلمي، الحق في حماية التراث.

الواجبات: للواجب معنيان معنى عام ومعنى خاص "فالمعنى العام للواجب هو المعنى الواسع الذي يتمثل في رأي أفعال تفرضها قواعد مقبولة، تحكم أية ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية أو أي عمل تعاوني، أما المعنى الخاص للواجب فيتمثل في المطلوبة للفرد الذي تناط به وظيفة أو دور ثابت يجب أن يؤدي في الجماعة" (عبد الناصر، 2000، ص242)، فالواجبات أنواع فمنها واجبات خلفية، واجبات قانون واجبات وطنية، واجبات اجتماعية، واجبات عقائدية، فمن ضمن الواجبات التي على المواطن أن يقوم بها هي:

- طاعة القوانين والعمل بها والمطالبة بالعمل بها؛

- الدفاع عن الدولة والوطن قوة وحماس؛
- المطالبة بحقوقه؛

- المحافظة على ممتلكات الدولة.

الانتماء: يعني لغة الانتماء إلى شيء ما، أما اصطلاحاً فهو الانتساب حبا وفكراً لشيء ما، كما هو الاندماج في الجماعة وهو المعنى العكسي للاغتراب. ويعرف أيضاً بأنه التمسك والثقة بعنصر من عناصر البيئة المحيطة بالأفراد والمحافظة على الارتباط به وجدانياً وفكرياً ومعنوياً وواقعياً مما يدل على قوة الصلة التي تربط بين الفرد والشيء الذي ينتمي له، "فهو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً وتُجسده الجوارح عملاً والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك، والاعتزاز بالانضمام إلى هذا الشيء، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعاليمه والثبات على منهجه، أما بالنسبة للوطن الذي يعني الشعب والأرض فيجسد بالتضحية من أجلها، تضحية نابغة من شعوره بحب ذلك الوطن" (عبد الناصر، 2000، ص234).

إذا الانتماء هو شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما، وفي مكان ما الذي هو الوطن على اختلاف تنوعه العرقي والديني ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة، فهو العمل الجاد من أجل الوطن والتفاعل مع أفراد المجتمع من أجل الصالح العام. ويعتبر الانتماء من العوامل الهامة التي تساعد على تماسك الجماعات والأفراد وتمدهم بالقوة مما يؤدي إلى تنظيم المجتمع وتنميته.

المشاركة المجتمعية: هوية الفرد لم تنشأ في فراغ بل ارتبطت بآثار ثقافي واجتماعي لا يستطيع الفرد أن يحدد ذاته إلا من خلاله، وبناءً على ذلك فإنه لا يتوجب على المجتمع إغفال تلك الخصوصيات وتجاهله للروابط الاجتماعية والثقافية الأخرى بل عليه أن ينشعب على الاعتراف بها من جهة وحمايتها من جهة أخرى، "فقد رأى القائلون بها أن كل مواطن يخطر في جماعة بمجموعة من الممارسات الاجتماعية والتقاليد الثقافية والعلاقات الخاصة لذلك، فالجماعة لا تقل تأثيراً في سلوك المواطن عن الحرية والمساواة، فيها يترقى المواطن من درك الفردية إلى أفق الإنسانية" (طه، 2006، ص220-221).

3. مقومات المواطنة: تتلخص مقومات المواطنة فيما يلي:

- توفير الاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة؛
- أن يتضمن دستور الدولة ما يتضمن للمواطنين والاحترام والحماية وأن تصون كرامتهم وأن تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية بالإضافة إلى إعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم" (غازي، 2011، ص14)، الأمر الذي يتطلب توفير استعدادات حقيقية لدى كل المشاركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية، وفي ظل الأنظمة التي تنهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية إنتقادية أو موقف معارض للحكام و للسياسات المتبعة؛

- الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل؛

- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية واحترام الأقلية وتكافؤ الفرص" (غازي، 2011، ص41)؛

- ارتباط المواطنة بالديمقراطية، وذلك يوصف أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة.

ثالثا. مجالات المواطنة:**المجال السياسي:**

ينظر إلى هذا المجال من زاوية الإطار الدستوري والمؤسساتي الضابط لعلاقة الفرد بالمجتمع والناظم لها، وهو تعبير عن إشكالية مدى انبثاق المؤسسات السياسية والتنفيذية والتمثيلية عن الإرادة الجماعية ومدى خدمة المصالح العامة وحماية حقوق وحرريات الأفراد، ونتيجة هذا البعد فإن تكريس مبدأ المواطنة يقتضي توافق بعض المتطلبات العملية، مثل وجوب إقرار مبادئ دستورية، والالتزام بمؤسسات فاعلة وقادرة على توفير كافة الضمانات اللازمة.

إذن "فالمواطنة السياسية، تتمثل في المشاركة السياسية وحق المساهمة في الإدارة العامة، في إطار القانون يسمح للفرد التمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات، وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت، حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري في الدولة، حرية الرأي والاعتقاد" (نسرين، ص 142).

المجال الاجتماعي:

يشير إلى تلك العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع في سياق مجتمعي معين بالإضافة إلى حقوقهم في المشاركة في جوانب ومجالاته السياسية المختلفة، ويتضمن تعريف الحقوق الاجتماعية للأفراد، تمتعهم بالرفاهية والكفاية الاقتصادية من قبيل تمتعهم بالحق في الشعور بالأمن الاجتماعي، والحصول على العمل وعلى الحد الأدنى من وسائل معيشية وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة، ويشير مفهوم المواطنة الاجتماعية بدون تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن" (عز الدين، 2013، ص 59).

المجال الاقتصادي:

المواطنة لا تنحصر فقط في الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع، خصوصا علاقات العمل التي أخذت أهمية متزايدة مع تطور الإجارة، ومن الضروري في هذا السياق تقادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تتسبب سياسة خفض الاستهلاك العام، التي تمارس ضغوط على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة، في إضعاف التضامن الاجتماعي وتفويض الوظائف الكبرى وتزايد نسب المساواة كما هو ملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي" (ولديب سيدي، 2001، ص 52).

تتمثل فكرة الوطنية على مستوى الاقتصادي فيما يوفره الوطن ما تسميه الكتابات الحقوقية شروط الحياة الكريمة والتي تعني سوسيولوجيا ظروف الانتماء الاجتماعي" (جنكو علاء الدين، ص 34).

فيستهدف هذا البعد "إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر وبخصوص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم" (العجمي، 2010، ص 2).

المجال الثقافي:

هو انسجام الهويات الثقافية الفرعية مع الهوية الثقافية الجامعة، وأثر ذلك على سلوك الأفراد والجماعات، من حيث يفترض أن تحقق الانسجام، يكرس مبدأ المواطنة ويعززها ويدفع نحو تكامل واندماج الجماعة السياسية، بينما يؤدي غياب الانسجام في تغليب الهوية الثقافية الفرعية على الهوية الجامعة، الأمر الذي ينفى الظاهرة الصراعية داخل المجتمع.

ويهتم البعد الثقافي بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل

الهوية الوطنية، أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد" (جنكو علاء الدين، ص33).

رابعاً: معالم التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وأثرها على روح المواطنة:

إن التغيير الحاصل على مستوى النسق القيمي للمجتمع، ساهم في تعميق كثير من التصورات التي تعمل على تجذر الآليات تبخس قيم أساسية لكل مجتمع راق كالعلم، الثقافة، الإبداع والابتكار، الأخلاق، الصدق، السلم،.. واستبدالها بقيم مناقضة كقيم المال (غير المشروع)، والوجاهة الاجتماعية وامتداداتها، وما يترتب على ذلك من تدعيم لقيم ومسلقيات تؤدي إلى انتشار أشكال متخلفة من التفكير وأنواع عديدة من الفعل المنحرف مثل: المحسوبية والرشوة والسرقة والاعتداءات، وتثمين الولاءات المختلفة للجماعات المنحرفة، والاتجار المبتذل للعديد من المبادئ والقيم النبيلة.

فالاختلال على مستوى ترتيب سلم القيم في المجتمع سينعكس مباشرة على السلوك الاجتماعي ويعطيه اتجاهات جديدة، ينجم عنه ممارسات سلوكية قد تتناقض مع قيم المجتمع وأصالته، وتساهم بأشكال انحرافية مختلفة في تدعيم تفكك شبكة علاقاته وانسجامه.

إن المجتمع القوي هو المجتمع المتماسك والمتوازن في حركته المجتمعية، ولا يكون كذلك إن لم تكن شبكة علاقاته الاجتماعية على درجة كبيرة من الترابط والتناغم، لأن المجتمع من حيث الجوهر ليس مجرد كم من الأفراد تدعوهم غريزتهم الاجتماعية إلى أن يتكتلوا وينتظموا في إطار اجتماعي معين، بل أنه يضم ما هو أكثر من ذلك، إذ يضم عددا من المبادئ والقيم والقناعات التي تحدد شخصيته في صورة مستقلة تقريبا عن أفرادها.

إن الخطورة تبدأ عندما يصبح النسيج الاجتماعي يتغير ويتفكك بفعل عوامل كثيرة. ويمكن رصد ذلك في المجتمع الجزائري من خلال معالم معينة على رأسها الإحباط واليأس الناجم عن غياب الصدى الاجتماعي لسلوك الفرد ومجهوده من قبل المحيط.

إن الشعور بالإحباط واليأس هو من أخطر ما يصيب أفراد المجتمع، ذلك أنه يدفع به إلى "الاستقالة" و"الانسحابية" عن دائرة الفعل الإيجابي، وإن أي ملاحظ لما يجري اليوم في المجتمع الجزائري يمكن له أن يكتشف ذلك، إذ لم يعد هنالك معنى للكثير من القيم مثل: العمل، الضمير، مصلحة المجتمع، بل أنها أصبحت محل عدم اكتراث وريب لدى فئة معتبرة من المجتمع وهذا ما يشكل ارتجاء لقيمة المواطنة.

ولقد كان من النتائج الطبيعية لهذا الشعور بالإحباط واليأس ظهور نزوع لدى بعض الأفراد نحو ما يسمى بـ"الفردانية"، وهي حسب " لويس ديمون" Lewis Dimon في كتابه " محاولات حول الفردانية" بأنها "إيديولوجية تعطي قيمة كبرى للإنسان الفرد باعتباره ذاتا قيمية منفصلة ومستقلة عن غيرها، لا تعير اهتماما للمجموعة الاجتماعية" (جمال، 1996، ص 24)، أي أن الفرد هنا أصبح ينكفي عموما على ذاته، ولا يرى العالم إلا من خلالها، ولا يشعر بالمجتمع إلا بمقدار ما يأخذ منه وفي بعض الأحيان بأقل.

وللمتأمل في ذلك أن يتصور حجم المخاطر السلوكية التي تترتب عن اتجاه الفردانية في شبكة العلاقات الاجتماعية (بروز واستفحال ظاهرة السرقة، الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، محاولات الانتحار،...).

إن استفحال ظاهرة قوارب الموت التي هي المظهر البشع من مظاهر الهجرة غير الشرعية التي يقوم بها الشباب الجزائري لتعبير رمزي بل وحتى فعلي من خلال الشعارات والأفكار التي يعتنقها هؤلاء الشباب والكلمات التي يرددونها ويتغنون بها- (ياكلنا الحوت ولا نعيش في بلادنا، كرتونة في روما خير من فيلا في ندرومة،....)- عن القطيعة التي يعيشها هؤلاء مع هذا المجتمع،

وعن الإحساس بالجفاء نحو هذا الوطن وهذه الأرض، وهو دليل على ذوبان روح المواطنة من عقيدة هؤلاء الشباب.

إن توسيع قاعدة المشاركة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، ويعزز من مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز من مكانة الشباب في المجتمع، عن طريق إحداث تغييرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، موظفاً طاقات المجتمع ككل.

خامساً: آليات غرس روح المواطنة

إن للمواطنة أثر بالغ في نفسية الفرد الجزائري من حيث خلق اهتمام واضح بما يدور حوله، وأيضاً لما له من دور فعال في المساهمة في التنمية المستدامة، ومن بين أهم الأسس التي يجب أن تبني عليها المواطنة نجد ما يلي (هويدي، 2002، ص25):

أولاً: إن المواطنة الحقيقية ليست مجرد التلوّح بالعلم الجزائري، وأنها ليست في الغالب فقط عن تأمين حدودنا، ووضع الجدران والحفاظ علي الآخرين، إنها تعني بالتكاتف والتضامن معا لخدمة الصالح العام.

ثانياً: المواطنة الحقيقية ليست سهلة بل يتطلب ذلك الأخذ بنصيب عادل من الأعباء الموجودة على عاتق الموظفين والتجار وكل من له علاقة بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق المساهمة في تأدية الواجبات الضريبية التي سنها المشرع الجزائري نظير خدمة معينة أو نشاط معين .

ثالثاً: إن المواطنة هي الحفاظ على ديمقراطية وتقويتها وحمايتها، وليس إغراقها بالمال الكبير وشراء السياسيين. وهذا يعني الدفاع عن الحق في التصويت وضمن سماع المزيد من الجزائريين وليس العدد القليل منهم.

رابعاً: المواطنة الحقيقية تعني أن الوطنيون الحقيقيون لا يكرهون الدولة الجزائرية - بكافة أجهزتها-، بل إنهم فخورون ببلادهم ويعرفون تمام المعرفة بأن الحكومة ما هي إلا أداة لمساعدتنا في حل المشاكل معاً، لذا فمن الطبيعي أن يوجد بعض الأفراد لا يوافقون على ما تقوم به السلطة السياسية، لكن السلوك غير المقبول هو عندما يلجأ هؤلاء إلى التعبير عن عدم رضاهم بالسلوك الذي يتنافى والتقاليد والأعراف والنظم التي تحكم المجتمع الجزائري .

وأخيراً، المواطنة تهتم بالسلوك الجمعي لا الدعوة إلى الفرقة أو الانقسام، فهي لا تغذي الانقسامات العنصرية أو الدينية أو العرقية، إنها مبنية على احترام متبادل بين كل الأفراد.

ولتحقيق هذه الأسس يجب علينا أن نفكر جدياً في وضع بعض الآليات التي من شأنها أن تخلق لنا فرداً مشبعاً بروح المواطنة ولديه تلك النزعة القوية حول الحفاظ على موروثه الحضاري والتاريخي من خلال المبادئ الآتية (مصطفى، 1995، ص123):

استهداف الطبقة التعليمية: حيث نقصد بها إدراج مواد علمية تُعنى بالوطن والمواطنة والفرد الصالح في المجتمع، حيث من خلال هذه المواد يتكون لدى التلميذ رؤية أولية حول المكان الذي ولد فيه والمجتمع الذي يتعايش معه، ومن المعلوم أن التلميذ لديه حب الاستكشاف والفضول الفطري فإن القائمين على مجال التربية مجبرين على وضع إستراتيجية مدروسة للنهوض بالجيل الجديد الذي يعاني من تأثيرات غربية مست جوانب حياتية كثيرة منها طريقة اللباس والكلام و الأكل ومختلف السلوكيات الأخرى.

إن التربية تلعب دوراً مهماً في تهيئة التلميذ إلى أن يكون خير خلف لخير سلف من حيث الحفاظ على هذا الوطن، والعمل على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.

إعطاء أولوية لمنظمات المجتمع المدني: عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في الحفاظ على الوطن، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في مسؤولية الحفاظ على الوطن ألا وهو

الدولة، فهذه العملية من المهام الرئيسية لهذه الأخيرة، بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات.

كما أنه قد شهدت الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد، ليشير إلى مجموعة التنظيمات والجمعيات التطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات المحلية وغيرها من تنظيمات.

وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.

مشاركة المواطنين في الحكم: هذا يعني بأن تعطي لمواطنيها الحق المشاركة في الحكم وعن طريق الممارسة الصحيحة لجملة من المعايير والمتطلبات، والتي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن في إعطاء الرأي والتعبير عن آماله ورغباته وطموحاته في المساهمة لوضع قوانين ومشاريع بخصوص دولته التي ينتمي إليها والتي يدفع حياته لأجل انتمائه لدولته.

لكن كيف يستطيع المواطن المشاركة في الحكم، وكيف يكون مصدر في اتخاذ القرارات التصيرية لدولته، خاصة إذا علمنا بأنه من حق المواطن ممارسة حقوقه السياسية ومن هذا المنطلق، فإنه يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية والتي تتمثل بحق الانتخابات في السلطات المحلية والبلديات والترشيح وحقه بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة في رسم القرار السياسي وكيفية اتخاذه من خلال المعطيات والمعلومات ضمن القانون التي تحدده دولته الديمقراطية.

ومن خلال تلك الحقوق السياسية والتي تعطي الدافع القوي لدى المواطن في اكتساب المعلومات والتي تمكنه في أخذ القرار المراد اتخاذه، ويعطيه الحق في الاطلاع على الجداول المقترحة من قبل الدولة، وفهمها والتي من خلالها يوضع القضايا التي يجب مناقشتها في جداول الأعمال، ومن هذه المعايير والمعطيات والتي بدورها تشكل المنهج الديمقراطي والتي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم وبدون هذه الفعالية وهذه المشاركة يصبح مفهوم المواطنة شكلية لا أساس لها وغير منطقية للتطبيق.

لذا يجب أن تكون المشاركة في الحكم من خلال الفعل الديمقراطي والتي لا تعتمد على حكم الفرد أو القلة والاعتراف بدور العمل المؤسساتي، وبدور هيئة المواطنين التي تساهم في المشاركة في الحكم، مع أخذ الاعتبارات للأهلية القانونية والسن المعتمد عليه من قبل الدولة (أبو، 2003، ص 56).

خاتمة:

إن العمل على تحقيق هذه الآليات لدى المواطن يؤدي إلى تحقيق انتماؤه لوطنه وولائه له، وتفاعله الإيجابي والبناء مع مواطنيه، والتزامه بما يهيمه، حيث من هنا نصل إلى استنتاج طبيعي محدد وواضح المعالم، وهو أن جميع الأساسيات والمجالات السابقة، تحيلنا إلى الاهتمام بالوطن كنظام للحياة المجتمعية وشكل رئيسي لإدارة الدولة ومؤسساتها، حيث يستطيع أن يبني المواطن الفرد، ويحول الرعية إلى مواطنين، ومفهوم المواطنة هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام المجتمعي، فلا مجتمع متكاتف وقوي دون مواطنة، ولا مواطنة خارج النظام المجتمعي.

إن إنجاز الانتماء الوطني للأفراد هو المحتوى الأساسي للمواطنة، وفي الوقت نفسه الهدف المركزي الذي تريد أن تصل إليه، وهذا يتشكل بفعل التربية ومناخ الحرية المتاحة وفرص

المشاركة الفعالة في مختلف المجالات المفتوحة أمام جميع الأفراد، ثم الشعور بالإنصاف والمساواة، حيث أن المواطنة هي الشكل الأبهي في هذا العصر لوجود الإنسان كفرد وحضوره وتفاعله كجماعة.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين(1994)، لسان العرب، ط3، المجلد الخامس، دار صاد، لبنان، بيروت.
2. أحمد الصانع بان غانم(د س)، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، ع05، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل.
3. أحمد صدقي الدجاني(1999)، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.
4. آل غيود عبد الله بن سعيد بن محمد(2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، الرياض.
5. البكاري محمود غالب وآخرون(2011)، دليل المواطن إلى الدولة المدنية، ط01، اليمن.
6. جمال طاهر(1996)، الثقافة الغربية وآليات التدمير الذاتي، مجلة قضايا دولية، ع328، مركز الدراسات التنموية بيروت.
7. جنكو علاء الدين عبد الرزاق(د س)، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، منشورات جامعة التنمية البشرية، العراق.
8. الجوهرى محمد(2008)، مدخل إلى علم الاجتماع، ط1، القاهرة، مصر.
9. حسان أبو(2003)، أسس المواطنة، ع1495، مجلة الوطن، مركز الدراسات الشاملة، القاهرة، مصر.
10. الخولي محمد علي(1981)، قاموس التربية، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت.
11. دسوقي فاروق أحمد(1988)، مقومات المجتمع المسلم، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
12. عبد الرحمان طه(2006)، روح الحداثة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب.
13. عبد الناصر إبراهيم(2000)، المواطنة، ط1، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان.
14. العجمي ناصر محمد(2010)، مفهوم المواطنة، مجلة مكتبة التوجيه المجتمعي، ع2، دار الشروق، الكويت.
15. عز الدين إبراهيم عبد اللطيف(2013)، القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع أساسي ومدى اكتساب الطلبة لها، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم مناهج و طرق التدريس.
16. غازي جرار أماني(2011)، المواطنة العالمية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.
17. محفوظ محمد(2009)، الأمة والدولة، ط1، الدار البيضاء، بيروت.
18. محمد فرغلي فراج و عبد الستار إبراهيم(1974)، السلوك الإنساني، ط1، دار الكتب الجامعية، القاهرة، مصر.
19. مصطفى كامل السيد(1995)، مفهوم المجتمع المدني والتحول العالمية، دراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
20. الموسوعة العربية العالمية(1996)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
21. نسرين عبد الحميد،(د س)، مبدأ المواطنة، (د ط)، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية.
22. هويدى عدلي(2002)، المجتمع العربي والتحول الديمقراطي، مجلة فصلية الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
23. ولدبيد سيدي محمد(2001)، الدولة وإشكالية المواطنة، ط1، دار الكونز للمعرفة العلمية، عمان.

حراك الريف بالمغرب: الفردنة كمحفز للفعل الاحتجاجي

The Rif movement in Morocco: The individualization as a stimulus of protestations

أ.عزيز مشواط، كلية الآداب عين الشق جامعة الحسن الثاني-المغرب

ملخص: ينطلق هذا المقال، في قراءته للحراك الذي شهدته منطقة الريف المغربي، من فرضية أساسية مفادها أن هذا الفعل الاحتجاجي، وإن اتخذ طابع الفعل الجماعي، إلا أنه يعبر في النهاية عن مسلسل الفردنة الذي دخل فيه المجتمع المغربي، إذ لم تعد الجماعة، القبيلة، أو حتى الحزب أو النقابة قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد المادية والرمزية، ولذلك فإن ارتفاعا في منسوب الرغبة في تحقيق المطامح والغايات الفردية مع عدم القدرة على تحقيقها ينتج إحباطا، تعززه مفاعيل التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية، مما يسهل الانتقال من الفعل الاحتجاجي الفردي على المستوى الافتراضي إلى الفعل الواقعي وهو ما يفرض على النسق السياسي مراجعة آليات اشتغاله بشكل متواتر وسريع تقاديا لأزمات انفرات الثقة في طبيعة التعاقد الاجتماعي في حالة انغلاق النسق، وعدم قدرته على التجدد لاستيعاب المتغيرات السريعة.

الكلمات المفتاحية: الفعل الاحتجاجي، الريف، المغرب، الفردنة.

Abstract: This article is based on the hypothesis that although it has taken a form of collective action, Rif movement reflects an individualization process in which Moroccan society started getting in. Since that the community, the tribe, or even the party or union are no longer able to meet the material and symbolic needs of individuals. Therefore, the rise of the desire to achieve individual ambitions and goals also the inability to achieve them, generate frustration that is reinforced by technology and social networks effects, which makes easier to move from an individual form of protest at the virtual level to reality. This situation requires a working system review by politicians in a fast and regular manner, to avoid confidence crises which could break up the social contract in case of inability of making progress.

Keywords: Protestation, Rif, Morocco, Individualization

مقدمة:

تتقاطع في الفعل الاحتجاجي أبعاد متعددة: "إنه شكل من أشكال الممارسة السياسية العفوية من جهة، ويساهم في الآن ذاته في تحديد المشكلات التي ينتظر المحتجون أن تهتم بها السياسات العمومية، كما يمثل الفضاء الذي تتبلور فيه الهويات الفردية والجماعية". انطلاقا من هذا التعريف الذي يقدمه هيرشمان (Albert o.Hirschman, 1972)، يطرح حراك الريف وتفاعلاته على الباحث في العلوم الإنسانية أسئلة جوهرية من قبيل: كيف يمكن تأطير هذا الفعل الاجتماعي نظريا؟ وبأية عدة مفاهيمية يمكن مقارنته؟ هل يتعلق الأمر بحركة اجتماعية؟ أم بفعل هوياتي؟ أم بانقفاضة عفوية؟ وهل يمكن الوصول إلى وجود ميكانيزمات يمكن بواسطتها فهم هذا الفعل الاحتجاجي في سياق التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي؟

لا بد من الاعتراف بأن العلوم الإنسانية والسوسيولوجيا على الخصوص غالبا ما تجد نفسها متجاوزة وغير قادرة على فهم ومتابعة قوة الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي المتدفق، فقد يمضي وقت طويل على بعض الأحداث قبل أن تجد هذه التخصصات الأدوات المنهجية الكفيلة بالقراءة. وفي بعض الحالات، يغير الفعل الجماعي البراديغمات والأدوات النظرية لفهمها.

لا ندعي تقديمنا هنا لقراءات نظرية أو منهجية وافية، بقدر ما هي محاولة لتجريب بعض المفاهيم النظرية لقراءة حراك الريف، والتي سنحاول بناءها انطلاقا من الفرضية العامة التالية: إن الفعل الاحتجاجي، وبالرغم من اتخاذه طابعا جماعيا، إلا أنه يعبر في النهاية عن مسلسل الفردنة الذي دخل فيه المجتمع المغربي، إذ لم تعد الجماعة، القبيلة، أو حتى الحزب أو النقابة قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد المادية والرمزية، ولذلك فإن ارتفاعا في منسوب الرغبة في تحقيق المطامح والغايات الفردية مع عدم القدرة على تحقيقها ينتج إحباطا، تعززه مفاعيل التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية، مما يسهل الانتقال من الفعل الاحتجاجي الفردي على المستوى الافتراضي إلى الفعل الواقعي وهو ما يفرض على النسق السياسي مراجعة آليات اشتغاله بشكل متواتر وسريع تفاديا لأزمات انقراض الثقة في طبيعة التعاقد الاجتماعي في حالة انغلاق النسق وعدم قدرته على التجدد لاستيعاب المتغيرات السريعة.

البراديغم الفردي: إشكالات نظرية

ما الذي نعنيه هنا بالفردانية؟ وهل المفهوم واضح بذاته ولا يحتاج إلى الوقوف عند جوانب إشكالية في مضمونه؟ إن الجدل حول الفردانية سواء كمفهوم أو كمضمون ليس جديدا في الحقل السوسيولوجي، لقد قارب الآباء المؤسسين مسلسل الفردنة بطرق مختلفة منذ دوركايم، وزميل، ديمون وغيرهم، تتجاوز في هذا المفهوم ثلاث دلالات: الأولى تحيل إلى ذلك التوجه نحو الإغلاء من المصالح الفردية دون الاهتمام بالآخرين. وتحيل هذه الدلالة على تصور قذحي للفردانية، باعتبار إحالة هذه الدلالة على الانتهازية والوصولية ونوع من الانغلاق الذي يهدد المجتمع كما يؤكد ذلك دوركايم (Emile Durkhiem, 1981) في نقده لفردانية المثقفين.

أما الدلالة الثانية، فتحيل على مجموعة من الممارسات والمؤسسات التي تشجع على انبثاق الإنسان الحر باعتباره ذاتا مستقلة. وهنا ترتبط الفردانية بالاستقلالية والتقدم وبالحدثة. وفي مستوى ثالث، تشير الفردانية إلى ذلك المفهوم الذي طوره فكر الأنوار والذي ربط ظهور الإنسان الحديث بانبثاق الشخص ككائن مفكر وواع قوامه العقل والتحرر من إكراهات البنيات التقليدية للمجتمع.

لا شيء يضمن عدم وجود نوع من التعالق بين الدلالات التي يحيل عليها مفهوم الفردانية. ولا شئ يمنع أيضا من القول مع "لويس دومون" بأن الفردانية تشكل جوهر الإيديولوجية الحداثية، لكن دون أن يكون ضمن أهدافنا مناقشة معنى الفردانية وأصولها الفلسفية ومدى تعبيرها عن الانفصال عن البنيات التقليدية للتجمعات البشرية، نعتبر أن الفردانية «تغطي مساحة واسعة من

المفاهيم الإشكالية من قبيل: كرامة الشخص واستقلاليتيه الاجتماعية والسياسية، وقدرته على التعبير عن خصوصيته الفردية، ومدى احترام حميميته، بالإضافة إلى قدرته على التفكير في جوانبته الداخلية والعمل باستمرار على تطوير الذات والتفكير فيه (Christian Le Bart, 2008, p24).

انطلاقاً من هذا التعريف فإننا سنحاول أن نبين أن حراك الريف يدخل في إطار مسلسل عميق من التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي بصفة عامة. ولعل السمة الأبرز لهذا المسلسل هو ارتفاع وتيرة الفردنة، يسندنا في هذا التحليل عدد من المؤشرات ذات الدلالة القوية سوسيولوجياً. ولعل هذه المؤشرات تتمثل في سرعة الانتقال الديمغرافي الذي يعبشه المغرب حيث في ظرف أربعين سنة حقق المغرب انتقالاً ديمغرافياً أمضت فرنسا مثلاً أكثر من 150 سنة لتحقيقه، أما المؤشر الثاني، فنستمد من عدد من الدراسات التي تؤكد أن المصلحة الشخصية والفردية لدى المبحوثين المغاربة تعلق على مصلحة جماعة الانتماء، بالرغم من الحضور المكثف للدين في النسق القيمي للمغاربة. أما المؤشر الثالث، فنعود من خلاله إلى الانسحاب الملحوظ وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية من أحزاب ونقابات وتنظيمات مدنية التي يتم النظر إليها بغير قليل من الشك والريبة في مقابل ارتفاع نسبة التعبيرات السياسية عبر القنوات غير الرسمية وخاصة عبر الفضاء الافتراضي والشبكات الاجتماعية.

الانتقال الديمغرافي والحاجة إلى تعاقد جديد

عند مقارنة التحولات الاجتماعية لوسط معين، يعتبر الانطلاق من التحولات الديمغرافية مدخلاً أساسياً نظراً للأثر الاجتماعي الكبير الذي يخلفه ذلك على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. في هذا السياق، يمكن رصد التحولات التي عرفتها البنية السكانية للمغرب، حيث قفز عدد السكان من 5 ملايين في بداية القرن العشرين إلى ما يزيد عن 30 مليون حالياً، يعود ذلك في جزء كبير منه، إلى تحسن شروط الحياة، الولوج إلى الخدمات الصحية وغيرها، وإذا كانت هذه الزيادة بادية للعيان، وتبدو وكأنها تتجه في خط تصاعدي فقط، فإنه بالمقابل، يمكن تسجيل انخفاض في معدل الخصوبة بالنسبة لكل امرأة. لقد أنهى المغرب انتقاله الديمغرافي حسب معطيات الإحصاء الرسمي لعام 2014، حيث انتقل معدل خصوبة المرأة المغربية من 7,8 طفل لكل امرأة خلال الستينيات إلى 2,2. وهكذا، تمكن المغرب في ظرف أربعين سنة من تحقيق ما احتاجت فرنسا مثلاً إلى تحقيقه في ظل 150 سنة.

يختلف الديمغرافيون حول سببية هذا الانتقال السريع، لكنهم يتفقون على أن هذا الانتقال تعبير عن توجهات قيمية ترافق كل الانتقالات الديمغرافية ومن بينها ارتفاع اهتمام الناس بفرديتهم وما يعنيه ذلك من انبثاق الأنا الفردية التي تحاول الاستقلال عن الروابط التقليدية المعلية من شأن القبيلة والجماعة (François de Singly, 2003, p. 127). إن انخفاض معدل الخصوبة كمظهر من مظاهر التحديث في المجتمع المغربي يتضمن دلالات سوسيولوجية كبرى لا بد من قراءتها. يتعلق الأمر أولاً بتراجع النموذج الأسري الباترياركي، وتآنيث الفضاء العام بفعل الخروج الكثيف للمرأة للعمل خاصة مع تزايد نسبة تمدرس الفتيات، وأخيراً ارتفاع منسوب خطاب الحرية الفردية وما يرافقه من ارتفاع نسبة اختيار العزوبية سواء من قبل النساء أو الرجال، بالإضافة إلى تقلص عدد الأطفال داخل الأسر.

في كل الانتقالات الديمغرافية، تشكل القيم متغيراً ثابتاً ومستقلاً في نفس الوقت، إن الانتقال الديمغرافي يشكل السبب والنتيجة لتغيرات بنيوية عميقة في نسق قيم المجتمع المغربي. فاختيار عدد محدود من الأطفال أو اختيار العزوبية وتراجع النموذج الباترياركي للأسرة مؤشراً من بين مؤشرات أخرى على ارتفاع مستوى الفردنة، والاهتمام بالذات ووضع مصالح الفرد كأولوية مقابل مصالح الجماعة. ومع ارتفاع منسوب الفردنة وقلة عدد الأطفال في الأسر وانتقال هذه

الأخيرة إلى هيمنة نموذج الأسرة النووية، تصبح عتبة الاهتمام بتحقيق الذات de soi réalisation عالية.

إن الانتقال الديمغرافي ليس تغييرا يهم فقط بنية الساكنة بل، وإن كان من الصعوبة إثبات هذه العلاقة سوسبيولوجيا، هو تحول في موقع الفرد وتصورات لذاته وعلاقاته. وتتعرز هذه الفرضية أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار واجهة أخرى لمخرجات الانتقال الديمغرافي والمتمثلة في ارتفاع نسبة الشباب وتحول الهرم السكاني نحو التقلص من حيث القاعدة والقمة، وتضخم وسطه. فبالرغم من انخفاض نسبة الخصوبة، فإن آثار الانفجار الديمغرافي الذي عاشه البلد خلال النصف الثاني من القرن العشرين لا تزال قائمة، لا يزال الشباب يمثل 18% من نسبة السكان حسب إحصائيات 2014، وما يشكله ذلك من ضغط على مستوى تلبية حاجيات هذه الفئة العمرية في الشغل والصحة والتعليم وباقي المناحي الأخرى.

وعلاقة بهذا الانتقال، كان إمانويل طود ويوسف كورباچ (Youssef Courbage, 2007, p159)، قد حذرا، منذ تسعينيات القرن الماضي، من الانعكاسات السياسية للانتقال الديمغرافي حيث ساهمت دراساتها إلى جانب أخرى في تعزيز اتجاه النسق المغربي نحو البحث عن تعديل التعاقد الاجتماعي بما يضمن أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار، وبالرغم من أننا لا نتوفر على المعطيات الميدانية الكافية للحكم على وجود تغيرات قيمية محددة، فإن العديد من المؤشرات تفيد بأن مسلسل الفردنة وبروز الفرد المبادر المطالب بحريته الفردية واستقلالته ماض في الارتفاع. وفي هذا السياق، وبالعودة إلى التغيرات القيمية وخاصة تلك المرتبطة بتمثلات الشباب للسلطة يمكن أن نورد النتائج التي توصلنا إليها خلال بحثنا الذي هم تمثلات 15 مبحوثا من نشطاء حركة عشرين فبراير بالدار البيضاء، لقد اتفق المبحوثون، بالرغم من اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية وحساسياتهم السياسية، أن الحركة وإن فشلت على مستوى تحقيق مطلبها الأساسي المتمثل في تحقيق الملكية البرلمانية، فإنها نجحت وبامتياز في ترسيم خطوط جديدة وتجاوز الخطوط الحمراء في تعامل الشباب مع السلطة (Aziz Mechouat, 2013) لقد فرضت حركة 20 فبراير هامشا أعلى من تجاوب النسق السياسي مع مطالب الشارع. ولأول مرة في تاريخ المغرب يتم تعديل الدستور في سياق احتجاجي. ويبدو أن "ذاكرة الانتصار" هذه لا يمكن إقفالها بسهولة، رغم كل المحاولات الجاهدة للنسق السياسي من خلال تبني جزء من مطالب الحركة من قبل الفاعل الرسمي أو من خلال محاولة نزع الشرعية عن النشطاء، وبالرغم من صعوبة تقديم الدليل السوسبيولوجي على هذه العلاقة بين الحركة والحراك فإن شعارات ومطالب المحتجين في حراك الريف لا تختلف كثيرا عن مطالب الحركة.

إن الانتقال الديمغرافي وما يختزنه من تغييرات قيمية في موقع الفرد في علاقة بالجماعة، وفي علاقته بذاته، وفي علاقته بالسلطة يقتضي إعادة النظر في العديد من المسلمات ومن بينها طبيعة التعاقد الاجتماعي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات. ولو أخذنا هذا التوجه القيمي نحو الفردنة لوحده كمنطلق، فإن انعكاسات ذلك على المستوى الماكرو-سياسي، لا بد أن يرافقه إعادة التفكير في طبيعة التعاقد الاجتماعي السائد.

الحراك والإحباط النسبي

وعلاقة بالتحولات القيمية ومسلسل الفردنة، يمكن أن نورد نتائج دراستنا التي أنجزناها حول قيم الشباب بالدار البيضاء. أفرز تحليلنا للنسق القيمي للمبوحوثين (1233 شاب، 15-24 سنة، يمثلون مختلف أحياء المدينة) عددا من التناقضات. فيقدر ما يشكل الدين البؤرة المركزية لنسق قيم المبحوثين، حيث يعتبره 86% من عينة البحث الشيء الأكثر أهمية في الحياة، بقدر ما يعتبر أكثر من 76% من أعضاء العينة أن المصلحة الشخصية والفردية تعلق على مصلحة جماعة

الانتماء، تبدو هذين النتيجتين متضاربتين إذا أخذنا بعين الاعتبار النظريات الكلاسيكية التي تربط مسلسل الفردنة بالحدثة في إحدى أهم مظهراته وهي الانفصال عن المعطى الديني. تبدو هذه النظرية غير قادرة على مقاربة نسق قيمي شديد التعقيد. لذلك فإن الحضور المكثف للدين في نسق قيم المبحوثين لم يمنع من تعبيرهم عن مستوى عال من الفردانية وسيادة قيم استهلاكية مرتبطة بالتحويلات الاقتصادية تركز على الترفيه والاستمتاع الشخصي. كما لم يمنعهم هذا الحضور من التوجه نحو علاقات اجتماعية أكثر عقلانية ومصالحية ومنفعية. وما يعزز هذا التوجه ضعف انخراط الشباب في الفعل التضامني والترابط الاجتماعي والأسري. إن مسلسل الفردنة الذي يعرفه المجتمع يجعل الفرد يواجه مصيره معزولا عن امتداداته التضامنية. إنه مسؤول عن نجاحه كما أنه مسؤول عن إخفاقاته، هذا المنحى يجعله أكثر عقلانية. (Georg Simmel, 2004) وبالمقابل يجعل إمكانية حصول الإحباط بفعل انغلاق النسق إمكانية واردة جدا. إن الفرد المتعلم في الريف والذي استثمر كثيرا في تعليمه دون أن يستطيع تحقيق أحلامه يصبح محبطا نسبيا.

تعزو نظرية الإحباط النسبي (Raymond Boudon, 1977, p3-26) انخراط الناس في "الفعل الاحتجاجي" إلى ثلاثة أسباب تتمثل في الإحساس بالضعف، باللاعادلة أو الإحباط. لكن أهم مسلمة تقوم عليها النظرية هي أن احتجاج الناس ناتج بالأساس عن اتساع الفارق بين الواقع والمتوقع. إن الثورة، يقول شارل تيل (TILLY Charles, 1978, p349) لا تأتي فقط نتيجة فقر حقيقي، بل إنها قد تكون نتيجة إحساس بعدم تحقيق المأمول، في الدخل، في المعيشة، في درجة الاعتراف الرمزي ببعض الحقوق، بالمقارنة مع آخرين أو بالمقارنة مع المتوقع. وهكذا، فإن المغربي الفقير في بداية القرن الواحد والعشرين قد يكون أحسن حالا نسبيا من الفقير المغربي خلال الستينيات والسبعينيات والتسعينيات حيث انتقلت نسبة الفقر حسب تقرير البنك الدولي (Rapport de la banque mondiale, 2017) ما بين 2001-2014 من 15,3% إلى 4,2%، لكن مقابل هذا التحسن الإحصائي، فإن الفئات التي تعاني الفقر في الوقت الراهن، ترى أمامها واجهات زجاجية ومشاريع ضخمة، ترى "التيجيبي"، و"مروكو مول"، و"طنجة المتوسط"، ترى تدفق المال من كل الجهات وبالمقابل، لا تستشعر فئات كثيرة انعكاسا على معيشها اليومي حيث تتجه وضعية الناس نحو مزيد من الترددي بالمقارنة مع باقي الفئات بالرغم من تحسن حالته بالمقارنة مع نظيره خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

وفي هذا السياق، فإن قراءة أولية لمطالب حراك الريف، تكشف بأنها لا تتعد كثيرا عن مطالب حركة عشرين فبراير. إن مطالب حراك الريف تختزن الثلاثية الشهيرة التي تضمنتها شعارات حركة 20 فبراير والمتمثلة في: "الحرية الكرامة، العدالة الاجتماعية"، وهي شعارات و إن كانت "تتبنى مطالب اجتماعية/خيزية فإنها تختزن أيضا منطقا احتجاجيا يراوج بين هدفين: الأول يبنيني على رفع مطالب سوسيواقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة، البطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم وغيرها، وفي نفس الوقت مطالب تركز على إعادة النظر في التوجهات الكبرى للمجتمع ونموذج السلطة السائد (Aziz Mechouat, 2013).

يبدو هذا الأمر واضحا من خلال عودة شعارات "إسقاط الفساد" والتوجه رأسا نحو بعض الأطراف المقربة من محيط القصر. فإذا كانت الدولة قد اختارت الليبرالية الاقتصادية كنهج رسمي إلا أن الواقع العياني يؤكد أنها تظل ليبرالية غير ناضجة بحيث ترافقت مع استمرار اقتصاد الربع كما أنها لم تستطع حل مسألة التوزيع، بمعنى أن المغاربة لم يقطفوا بشكل شفاف ثمار النمو الاقتصادي، كما أنها لم تواكبها ليبرالية سياسية حقيقية تفتح الباب أمام مواطنة فاعلة، مجتمع مدني حقيقي، أحزاب قوية و نخب مؤثرة" (عزيز مشواط ومحسن الرحوتي، 2015).

تسمح لنا هذه الملاحظة باعتبار حراك الريف شكلا من أشكال الفعل الجماعي الناتج عن عقلانية فردية، ويشكل أيضا فعلا سياسيا بامتياز، ولا يمكن فهمه خارج ما يعتبره Alain Touraine، وهو يصف الحركات الاجتماعية، بكونه نوعا من المشاركة السياسية المتفردة، إنها متفردة لأنها تتم خارج السياق المؤسساتي الرسمي الذي تمثله قنوات الوساطة من أحزاب ونقابات وتنظيمات مدنية. وفي حراك الريف، ينظر المحتجون إلى هذه القنوات بغير قليل من الشك والريبة. هذا الأمر ليس مفاجئا إذا عدنا إلى نسب المشاركة السياسية ونسبة المشاركة في الانتخابات التي تظل ضئيلة، لكن اتجاه نسب المشاركة السياسية نحو التذني لا تعني بالضرورة انسحابا من الاهتمام بالشأن السياسي، بل على العكس من ذلك، إن الانسحاب يعني البحث عن فضاءات أخرى أكثر انفتاحا للتعبير وأكثر ضمانا لفردانية الفاعل، ولعل الأنترنت والشبكات الاجتماعية أصبحت تشكل الفضاء الأكثر ملاءمة للانخراط في مناقشة الشأن العام بشكل فردي، يضمن هوامش كبيرة للفرد الحر بعيدا عن المؤسسات الحزبية والرسمية. إنه انتقال له دلالاته الاحتجاجية في عالم مفتوح على المعلومة.

التكنولوجيا والمواطنة الافتراضية

تتمظهر الفردانية في أحد أبعادها الجديدة في استغلال وتوظيف وسائط الاتصال الحديثة من أنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في التعبير عن الموقف والرأي الشخصي والخصوصية الفردية حيث «ممكن الاستعمال المكثف للأنترنت، مكن الفرد من التحول من مجرد مستهلك للمنتجات المادية والثقافية إلى منتج ومساهم في بناء مضمونه» (Ehrenberg, 2000, p12). في سنة 1995 لم يكن عدد مستعملي الأنترنت عبر العالم يتجاوز رقم 25 مليون، لكن مع حلول عام 2000 وصل العدد إلى 200 مليون، ليتضاعف الرقم مرات عديدة بحلول 2017 محققا نسبة 47% أي ما يقارب 3,5 مليار مستعمل "من بينهم 18,5 مليون مغربي" (حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات 2016)، إن استعراض هذه الأرقام سواء على المستوى الدولي أو المحلي تفيد بأن الانفتاح على العالم صار مسألة لا يمكن التحكم في نتائجها. إن جيل الزفرافي (قائد حراك الريف والمعتقل على خلفية اقتحامه مسجدا) وما بعده جيل مختلف عن سابقه. بكبسة زر، يستطيع طفل أن يقارن بين المغرب وسوريا، لكنه يقارن أيضا بين بلده وسنغافورة وفنلندا وكل بلدان العالم. في جانبها الكشفي *révélateur*، تعمل التكنولوجيا الحديثة وخاصة الاستعمالات المتعددة للأنترنت والشبكات الاجتماعية، على رفع منسوب الوعي القائم كما "تجعل من الشباب قوة تطالب بالمحاسبة على أساس الكفاءة وليس أي شيء آخر" (Levy, 1985, p40-45)، وتمكن الجيل الجديد من القيام بالمقارنات، وحيث هناك إمكانية للمقارنة هناك إمكانية للفعل الذي يسبقه وعي عملي بالفروقات الصارخة بين عالم زاحف حضاريا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا وعالم يفتقد لأبسط متطلبات العيش الكريم.

في خلفية حراك الريف يوجد تساؤل كبير: إلى أي حد يؤدي كشف حقائق عن سوء التدبير والفساد إلى تجبيش الناس ودفعهم إلى الاحتجاج بقوة ضد نمط معين من الحكامة غير المبنية على الشفافية؟ تتبع شرعية هذا السؤال من أن قدرة اختراق أنظمة المعلومات ماضية في التزايد خاصة إذا علمنا أن المعلومة التي يتم تسريبها تسقط مباشرة أمام أعين الفئات الواسعة من المجتمع المستعمل للأنترنت والشبكات الاجتماعية، حيث أن 94% من مستعملي الأنترنت في المغرب هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، لقد مكن الأنترنت والشبكات الاجتماعية خصوصا من توسيع مفهوم هيرماس للفضاء العام.

لقد مكنت هذه الفضاءات المستعملين والشباب على الخصوص من التحول إلى فاعلين أساسيين، بما نتيجته من إمكانيات الضغط على القرار السياسي وصناعة الرأي العام، ولم يعد التحكم في المعلومة أو إخفائها ممكنا. وهكذا، خلق الشباب على الخصوص فضاءات لإبراز هوية

خاصة بهم عبر تناسل البرامج الحوارية على اليوتوب، وعبر ظهور نماذج للتعبير الحر عن قضايا الشأن العام، و برامج للسخرية تتجاوز كافة أشكال الرقابة الرسمية. هذا التوجه تسنده على المستوى الدولي ظواهر وكيليكس ووليام أسانج وإدوارد سنودن وأوراق بناما وغيرها من تجارب كشف الأسرار.

لقد مكن الإنترنت والشبكات الاجتماعية الناس والشباب خصوصا من تملك "فضاءات للاعتراف خارج الفضاءات التقليدية" (De Singly, 2003) مما يمكن من التجديد في أشكال التعبير وفي لغة الخطاب، هذه الشروط الموضوعية وغيرها عجلت بالإعلاء من براديجم سياسي جديد يتمثل في فلسفة الحق في المعلومة التي تعني واجب إخبار الناس بما يقوم به الحاكم أو أي سلطة تمارس مهامها، هذا البراديجم هو ما يجعل من إمكانية إخفاء المعلومة التي تهم المال والسلطة مسألة منتهية إلى غير رجعة، هذا البراديجم الكشفي الذي ساهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ظهوره يجعل تمثلات الناس للسلطة تتغير (Lawrence Lessing, 1999)

السلطة: تمثلات مختلفة

في حراك الريف، ودون التوفر على معطيات ميدانية تمكنا من الحكم على المعنى الذي يعطيه الفاعل الميداني، سواء كأفراد أو جماعات، لحراكه، يمكننا أن نقول أن الحراك من خلال شعاراته ليس موجها ضد شخص بعينه أو ضد جماعة ما، كما أنه لا يقتصر على مطالب اجتماعية أو اقتصادية صرفة، بل، إن الحراك يتجه نحو مساءلة ما يسميه الآن تورين تاريخانية المجتمع، ويعني بهذا المفهوم، التوجهات الاجتماعية والثقافية السائدة. ومن أجل مزيد من توضيح مفهوم التاريخانية يربط الآن تورين الحركات الاجتماعية بضرورة تحديدها للخصم الذي يمكنها من تحديد هويتها، وعند ذلك فإن المطالب لا تصبح ذات نفحة اقتصادية أو اجتماعية بل تسعى إلى تغيير النموذج الثقافي للسلطة.

هذا المنحى الذي يتخذه الحراك، يسائل بدون شك قدرة النسق السياسي المغربي على فهم التغييرات الطارئة على تمثلات الناس للسلطة، في بحثنا الذي أجريناه على عينة تهم 1233 شابا وبيضاويا، تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25، أثار انتباهنا معطيان اثنان يبدوان متناقضان، حول سؤال: "ماهي الأشياء الأكثر أهمية بالنسبة لك في الحياة؟"، أثبت النتائج أن الشباب يبحثون أولا عن الاستقلالية وتحقيق الذات، لكنهم بالمقابل يندمرون من انعدام "الحكام" في المدرسة، وفي الشارع، وفي البيت، تبدو هذه النتائج متناقضة لكننا بالعودة إلى تصريحات عدد من الشباب مستقاة من مقابلات نصف موجهة، سنكتشف أن نموذج السلطة الذي يبحث عنه هؤلاء الشباب هو نموج السلطة التي يمنحونها الشرعية، إنهم لا يتجهون نحو الثورة المطلقة على سلطة المعلم والأب أو الكبار، بل إن نموذج السلطة الذي يبحثون عنه هو نموذج يتوفر على شرعية.

تسمح لنا هذه النتائج بافتراض تحول "الحرية السلبية" إلى مطلب أساسي من مطالب الشباب. وهنا، يمكننا أن نجازف ونعتبر أن هذا المطلب الذي شكل أساس الفكر الليبرالي منذ القرن الثامن عشر ماض في التجذر في تمثلات الشباب لعلاقتهم بالسلطة، وفي هذا السياق، يمكن أن نعتبر مع بيير مانون « أن مونتسكيو ثبت ما يمكن اعتباره اللغة الليبرالية الأكثر وضوحا من خلال اعتباره التناقض بين السلطة والحرية جوهر الإشكالية السياسية (Pierre Manent, 1988, p123).».

هذه الأطروحة الليبرالية المبنية على التناقض الأساسي الموجود بين السلطة والحرية أو على الأقل كيفية الملاءمة بينهما، ستكرس بشكل أوضح مع بنجامين كونستان. (Pierre Manent, 1988, p123) ففي استعراضه للتناقضات القائمة بين "القدماء" و "الحداثيون" يعتبر كونستان أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نطلب من الناس في الوقت الراهن التضحية بحرياتهم الفردية مقابل الحرية السياسية" ويضيف في هذا السياق أن "هدف الحداثيين هو تحقيق الأمن مع

ضمان التمتع بالحرريات الحميمية وأن الناس يعتبرون الحرية هي تلك الضمانات التي تقدمها المؤسسات لحماية المتع الفردية والحميمية".

هل يمكن المجازفة والقول إن المغاربة والشباب على الخصوص قد وصلوا في وعيهم وتمثلاتهم للسلطة إلى تشرب الفكرة الليبرالية المزوجة بين الحريات السياسية والحرية الفردية؟ هذه خلاصة سابقة لأوانها ولا تتوفر على المعطيات الكافية بالدفاع عنها، لكن مؤشرات عديدة تفيد أن تمثلات الناس للسلطة صارت مبنية على طلب حضورها وفي نفس الوقت مساءلة نتائجها والبحث عن شرعيتها خارج الأطر التقليدية.

وفي هذا السياق، انتهى بحث أشرف عليه السوسولوجي جمال خليل (قدمه خلال مداخلة بعنوان "تمثلات السلطة" خلال مؤتمر نظمته الجمعية المغربية للتحليل النفسي بالدار البيضاء بتاريخ 5 يوليوز 2016) إلى "أن تمثلات البيضاويين للسلطة تتراوح بين الإيجابي والسلبي"، البحث الذي هم عينة تضم 2063 فردا موزعين بالتساوي بين النساء والرجال بمتوسط عمري يصل إلى ثلاثين سنة، اعتبروا أن السلطة ضرورية وربطوها بالعنف والقوة، ولكنهم أيضا ربطوها بالاستقرار على المستوى السياسي وضرورتها لتحقيق الاستقرار الأسري وهي مرادفة للاحترام.

يبدو إذن أن السلطة بقدر ما تثير الخوف فهي مرغوب فيها، شريطة أن تتوفر على شرعية مستمدة من المجتمع وليس من خارجه، ما يعزز هذه الخلاصة هو أن أكثر من 65% من المبحوثين رفضوا بناء شرعية السلطة على أساس ديني واعتبروا الدين مسألة شخصية، لا تخول لنا هذه الخلاصات الخروج بنتائج قابلة للتعميم، خاصة وأن معطياتنا البحثية تهم مدينة الدار البيضاء بخصوصياتها ربما المختلفة، لكنها تقدم لنا على الأقل تصورا أوليا حول تمثلات للسلطة. وهي تمثلات وإن كان من الصعب الحسم في تأويلاتها ومدى ما تمثله كعنوان لمرحلة جديدة من علاقة الناس بذواتهم، بالسلطة، وبالذولة، إلا أنها تشكل مؤشرات دالة يمكن البناء عليها لتدعيم فرضية دخول المجتمع المغربي في مسلسل الفردنة، مسلسل ماض في التأسيس لمرحلة جديدة من تعاطي الأفراد مع ذواتهم، وتعاطيهم مع نموذج السلطة القائم، ولعل الوجه البارز لهذه المرحلة هو الارتفاع المتواتر لاهتمام الناس بذواتهم ورغبتهم في تحقيق الاستقلالية وما يعنيه ذلك من بحث عن العيش الكريم ومستوى أرقى من التعليم والصحة والتعليم وارتفاع منسوب الاستهلاك. وإذا كنا قد ركزنا هنا على الانتقال الديمغرافي كواجهة لهذا المسلسل، فإن معطيات أخرى يمكن استثمارها في هذا الصدد حيث ارتفاع نسبة ولوج المرأة للتعليم وسوق العمل والتحضر والانتقال من نمط أسري يتميز بالامتداد إلى نمط أسري نووي.

قيم المدينة: المجهولية، الحرية، العقلانية

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ملاحظة لا تقل أهمية من أجل القراءة السوسولوجية لواقع المجتمع المغربي الراهن، تهم هذه الملاحظة التحول الذي يشهده توزيع السكان بين البوادي والمدن، وهنا، لا بد من التوقف عند الانتقال الذي يسجله المجتمع المغربي من مجتمع يغلب عليه الطابع القروي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، لقد انقلبت نسبة السكان الحضريين من عشرة في المائة بداية القرن العشرين إلى أكثر من ستين في المائة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014.

يساهم العيش في المدينة في نشأة "عقلية مدنية *une mentalité citadine*"، يقول عنها جورج سيميل (Gorges Simmel, 1937) إنها تتميز بالعقلانية، وبسيادة قيم كمية، وبالمجهولية، والفكر الموضوعي، إن الانتقال من نمط العيش القروي إلى نمط العيش الحضري يفرض على الفرد سلوك عدد من الاستراتيجيات البديلة، وتقوم هذه الاستراتيجيات على البحث

عن وسائل كفيلة بالتخلص من الضغوطات التي تمارسها حياة حضرية لا يتم الاعتراف فيها بالفرد إلا من خلال كفاءته وإمكانياته بعيدا عن أشكال التضامن التقليدية.

وبقدر ما تمارس هذه الحياة الجديدة ضغطا على الأفراد بقدر ما يصبحون أكثر حرية في التعامل واجتراح أدواتهم الخاصة، إن المجهولية التي تفرضها الحياة الحضرية على الأفراد تخلق فضاء ملائما لتراخي الروابط الاجتماعية مما يفرض على الفرد البحث عن جماعات انتماء جديدة ومن طبيعة مختلفة عن الروابط التقليدية. هذه الوضعية حسب جورج زيمل تسمح ببروز الفرد الباحث عن الاستقلالية والحرية.

خلاصات واستنتاجات:

- يشكل حراك الريف شكلا من أشكال الفعل الجماعي الناتج عن عقلانية فردية، ويشكل أيضا فعلا سياسيا بامتياز، إنه نوع من المشاركة السياسية المتفردة.

- يجد حراك الريف جزءا كبيرا من تفسيره في تعمق مسلسل الفردنة التي دخلها المجتمع المغربي.

- إن ارتفاع منسوب الفردنة في المجتمع المغربي يجعل الناس والشباب بالخصوص يزواجون في الوقت نفسه بين مطلب الحرية السياسية والفردية مع ارتفاع مستوى التوقع بخصوص الاستفادة من ثمار الانفتاح الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.

- إن مسلسل الفردنة الذي يمضي فيه النسق القيمي للمجتمع المغربي يؤسس لمرحلة جديدة في تعاطي الأفراد مع ذواتهم، وتعاطيهم مع نموذج السلطة القائم.

- لعل أهم ملاحظة تسترعي الانتباه هي التناقض الحاصل في تمثلات الناس للسلطة، فبقدر ما تثير الخوف فهي مرغوب فيها، شريطة أن تتوفر على شرعية مستمدة من المجتمع وليس من خارجه.

- بالرغم من خصوصية منطقة الريف فلا يمكن أن ننفي أن المنطقة وكغيرها من مناطق المغرب تعرف تغيرات ديمغرافية مهمة في اتجاه تراجع معدل الخصوبة، كما لا يمكن أن ننفي ارتفاع عدد سكان المدن، وينطبق الأمر ذاته على تغير تمثلات الناس لذواتهم وعلاقتهم بالسلطة.

- ساهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة، واستعمالها المكثف في تعزيز مسلسل الفردنة، لكنها بقدر ما وسعت الهوة بين الأفراد خلقت تضامنا جديدة وهو ما سهل عمليات التعبئة والحشد.

- إن تواتر حدة الاحتجاج سواء في الريف أو في غيره من مناطق المغرب مرشح للارتفاع مما يحتاج إلى إعادة النظر في طبيعة التعاقد الاجتماعي بشكل يراعي التحولات القيمية والتمثلية أساسا في ارتفاع مستوى الفردنة والتحولات الجارية في تمثلات الناس للسلطة وخاصة لشرعيتها ومصادر هذه الشرعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

إن فرضية قراءة حراك الريف، باعتباره تعبيرا عن تحولات قيمية يعرفها المجتمع المغربي خيطها الناظم يتأسس على تعمق مسلسل الفردنة، يحتاج إلى تعميق، سنعود إليها في مقال لاحق، من خلال معطيات ميدانية وأدبيات تركز على طبيعة التحولات الاجتماعية والقيمية التي يشهدها الريف، نعتقد، وبالرغم تميز المنطقة بمجموعة من الخصوصيات التي تميزها، غير أنها لا تختلف كثيرا عن الدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي والتحولات التي تمس المغرب ككل، لا يمكن أن ننفي أن الريف كغيره من مناطق المغرب يعرف تغيرات ديمغرافية مهمة في اتجاه تراجع معدل الخصوبة، كما لا يمكن أن ننفي ارتفاع عدد سكان المدن، وينطبق الأمر ذاته على تغير تمثلات الناس لذواتهم وعلاقتهم بالسلطة، لكل هذه الأسباب يمكننا أن نعتبر أن حراك الريف، يمكن أن يجد جزءا كبيرا من تفسيره في تعمق مسلسل الفردنة التي دخلها المجتمع المغربي. إن الاحتجاج وبالرغم من كونه سلوكا جماعيا، إلا أنه يعكس تلك الرغبة العارمة في

الاستفادة من ثمار الانفتاح الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، وبالرغم مما يمكن ملاحظته في سلوك الريفي والمغربي بصفة عامة من مظاهر التقليدية إلا أن المؤشرات التي أوردناها تفيد أن الأفعال الاحتجاجية ستصبح أكثر قوة وأكثر تنظيماً، بما هي نتيجة لإحباطات عدم القدرة على تحقيق انبثاق الأنا الفردية المستقلة، هذه الفرضية التي تحتاج إلى مزيد من التعميق تشكل مدخلا أساسيا للفهم السليم لتحولات قد تكون أكثر جذرية.

قائمة المراجع:

1. عزيز مشواط ومحسن الرحوتي(2015)، ما يقوله 16 سوسيولوجيا في الحركات الإسلامية، في التفاوت الاجتماعي، في تحولات القيم، تنسيق المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط.
2. Alain Ehrenberg, (2000), La fatigue d'être soi. Dépression et société, Odile Jacob, Paris
3. Albert O. Hirschman, (1995), Défection et prise de parole, (1^{er} edition 1972), Fayard, collection L'espace du politique.
4. Aziz Mechouat, (2013), Mouvement du 20 février au Maroc: identité, discours et organisation, Presses Académiques Francophones, Allemagne.
5. Christian Le Bart, (2008), L'individualisation, Presses De Sciences Po.
6. Emile Durkhiem, (1981), Les intellectuels et l'individualisme, Fayard.
7. François de Singly, (2003), *Les uns avec les autres. Quand l'individualisme crée un lien*, Armand Colin, Paris.
8. François de Singly, (2003), *Les uns avec les autres : quand l'individualisme crée du lien*, Agora débats/jeunesses, Vol (34), Numéro(1).
9. Gorges, Simmel, (1937), Sur Métropoles et mentalité in L'école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine, New York.
10. Lawrence Lessig, (1999), Code and Other Laws of Cyberspace, Basic Books, New York.
11. LEVY. S, (1985), Hackers, Heroes of the Computer Revolution, Dell Book, New York.
12. Pierre Manent, (1988), Histoire intellectuelle du libéralisme, Pluriel, Paris.
13. Rapport de la banque mondiale, (2017), Le Maroc à l'horizon 2040 : CapitalImmateriel et les voies de l'Emergence Economique, Rapport final, Royaume du Maroc Mémorandum économique pays.
14. Raymond Boudon, (1977) La Logique de la frustration relative, European Journal of Sociology, (vol. 18), (no 1), p. 3-26.
15. TILLY Charles, (1978), Front mobilization to revolution Reading, Mass., Addison-Wesley Publishing Co.
16. Youssef Courbage et Emmanuel Todd, (2007), Révolution culturelle au Maroc : le sens d'une transition démographique, http://www.fondation-respublica.org/Revolution-culturelle-au-Maroc-le-sens-d-une-transition-demographique_a210.html.
17. Youssef Courbage, Emmanuel Todd, (2007), Le rendez-vous des civilisations, Seuil, coll. La république des idées.

تطور المضمون المعرفي والعملي لمفهوم المجتمع المدني

Evolution of the content's knowledge and practice of civil society's concept

أ. عمر الحمداني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس - المغرب

ملخص: يهدف هذا العمل إلى تقديم لمحة عن تطور المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وكيفية تشارطه مع السياق السياسي والاجتماعي لكل مفكر، ثم كيف ساهم هؤلاء في إغناء أبعاده التحليلية وفي فرز كل تنظيم من تنظيماته، يعتبر مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم الأساسية التي تساعد على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، فكانت المساهمات الأولى تركز على انفصال المضمون المعرفي للمفهوم عن الحقل الديني، وبعدها عن الحقل السياسي، ثم سينفصل عن الحقل الاقتصادي، فالمراد من هذا العمل هو معرفة كيف تشكلت هذه الانفصالات في المضمون المعرفي لمفهوم المجتمع المدني، وفي الأدوار الممكن أن يقوم بها، وكيف أثرت في فرز تنظيمات جديدة أصبحت جزء من مكوناته.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الرأي العام، الهيمنة، الاتصال، الانفصال.

Abstract: The present paper aims at providing an overview of the evolution of the cognitive content of the civil society concept, and how it has been related to the political and social context of each thinker. More particularly, it investigates how each of the thinkers contributed to enriching its analytical dimensions and related it to some given type of organization? Civil society helped to make the nature of the relationship between the state and the society more intelligible. The first contributions focused on the context that produced the separation of the cognitive content of the concept from the religious sphere, then from the political and the economic ones. The paper attempts to analyze how these ruptures in the evolution of the concept unfolded, the roles it can play and how they shaped the emergence of new organizations that have become new representations of the concept of civil society.

Keywords: Civil society, public opinion, hegemony, connection, disconnection.

مقدمة:

إذا كانت الأصول النظرية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني تعود إلى أفلاطون وأرسطو، فإن المفهوم لم يتم اعتماده كأداة لتحليل واقع المجتمعات الإنسانية إلا مع التمايز الذي نظر إليه مفكرو العقد الاجتماعي من خلال تمييزهم بين المجال المرتبط بالسياسة والحكم من جهة والمجال المرتبط بالدين والمجتمع من جهة ثانية، فظهوره رافق واقعياً "الانتقالات التي عرفتها هذه المجتمعات من الحكم الثيوقراطي الاستبدادي إلى مرحلة التعاقد الاجتماعي، وتحويل الشأن السياسي إلى مجال يخص الحاكمين والمحكومين، فيعود ظهوره نظرياً ومفهومياً إلى منظري العقد الاجتماعي" (بشارة عزمي، 1998، ص 247).

تشارط تطور مفهوم المجتمع المدني مع سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة، وهو ما جعل مضمونه المعرفي والسياسي يتأثر بهذه الظروف ويتخذ أشكالاً مختلفة ومضامين مختلفة كذلك، فيمكن ربط تغيير دلالاته التفسيرية ومضمونه المعرفي بتأثره بمجموعة من الشروط وبالخلفية النظرية والسياق التاريخي لكل مستعمل له، فاستعمل بالنسبة للبعض تحت نفس التسمية كما استعمل مع البعض الآخر تحت تسميات أخرى.

وقد إعتبر جون لوك (John Locke) وتوماس هوبز (Thomas Hobbes) أن أول شرط ينبغي توفره في ما سيتداول بعد ذلك بين الباحثين تحت تسمية المجتمع المدني، هو انفصاله عن المجال الديني، لكنه بقي في هذه المرحلة متطابقاً مع المجتمع السياسي (Stanton Timothy، 2011، ص 15)، أما بالنسبة لجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) فينعتبه بالمجتمع المتحضر وهو منفصل بالنسبة له عن المجتمعين الديني والسياسي معاً، وفيه وبه يتم احترام وسيادة القانون كما يتم الاحتكام إلى عقد اجتماعي كمرجع مشترك لتحديد طبيعة العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي ممثلاً في جهاز الدولة (Maria-Angels Roque، 2004، ص 27)، وهو نتاج طبيعي لتفسيخ العلاقات الأسرية بالنسبة لجورج هيجل (Georg Hegel)، ففيه سيتم فسح المجال للتعبير عن الغايات الشخصية لأفراد الأسرة، وتمكينهم من تحقيق مصالحهم الذاتية وغاياتهم الخاصة، وفيه كذلك تنمو الملكية الخاصة (هيجل، ف.، ف.، جورج، 1981)، غير أن كارل ماركس (Karl Marx) قلل من أهميته، واعتبره مجرد مجال لتضارب المصالح الاقتصادية وفيه وبه يسيطر المجتمع البرجوازي ويجسد مصالحه الذاتية الأنانية فقط (Arun Patnaik، 2012، ص 278)، ويصبح الإنسان بموجبه يعيش حياة الاستلاب، ويضعه ماركس إلى جانب البنية الفوقية التي تعمل الدولة البرجوازية على إشاعة إيديولوجيتها عبر تنظيماته (ماركس كارل، بدون تاريخ)، كما تعتمد كأدوات إيديولوجية في بسط سيطرتها على باقي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وبقيت الوظيفة التي منحها ماركس لمفهوم المجتمع المدني جامدة، وانحصر انتقاده للأدوار التي من الممكن أن يسديها هذا المفهوم في انتعاش واستمرارية النظام الرأسمالي، شكلت هذه الخلاصة في بعض جوانبها مشروع عمل المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، فمساهمة هذا الأخير جاءت من جراء ما عاشه في عشرينات القرن المنصرم من تنامي المد الفاشي بالدولة الإيطالية التي ينتمي إليها، فانتبه إلى أن الحزب السياسي الذي حصل على أغلبية أصوات الناخبين بكيفية ديمقراطية، لم يحافظ على هذا المسار الديمقراطي، فاتجه إلى بسط نفوذه على هيكل الدولة والمجتمع معاً، وهو ما جعل غرامشي ينتبه إلى أهمية هيكل المجتمع المدني وللأدوار الممكن أن تقوم بها في وقف أية هيمنة سياسية على باقي تنظيمات المجتمع وعلى مؤسساته، وهكذا سيولي غرامشي أهمية كبرى لهذا المفهوم، وسيعرف من خلال مساهماته تحولاً جوهرياً في المضمون وفي الأهداف التي بإمكانه أن يحققها، من أجل بناء علاقة أكثر توازن بين الدولة من جهة وبين المجتمع من جهة ثانية.

فهياكل المجتمع المدني بالنسبة لأنطونيو غرامشي ليست جزءاً من البنية فوقية ولكنها تقف في الوجه المقابل لهذه البنية وتعمل على إيقاف هيمنتها (Anderson Perry، 2017، ص14)، فهو بالنسبة له الفضاء المناسب للتنافس الثقافي والإيديولوجي بين فعاليات هذه البنية فوقية، ومن بين وظائفه الأساسية، تغيير البنية السلطوية للدولة والوقوف في الوجه المقابل لهيمنتها، ولهذا الأسباب سيعيد للمفهوم اعتباره وسيدشن حقبة جديدة في التداول والاستعمال في أدبيات الفكر الماركسي المناهض لهيمنة الدولة، والرافض للسيطرة المباشرة على الدولة إما عن طريق الثورة أو الانقلاب لما لهذه الاختيارات من تكلفة سياسية واجتماعية ونتائج مخالفة لأهداف الانطلاق كما بين ذلك التاريخ في مناسبات عديدة، ينبغي الإشارة إلى أن جزءاً من المجتمع المدني ينتمي بالنسبة لغرامشي إلى الدولة نفسها (Buttigieg, A., Joseph، 1995، ص4).

أما المفكر الألماني يورغن هابرماس فلم يستعمل عبارة المجتمع المدني بشكل مباشر، فارتبط اسمه بمفهوم آخر هو الفضاء العام، بالرغم من وجود علاقة بينهما، كانت مساهمته مهمة في صياغة مفهوم أكثر قدرة على تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، ويتكون الفضاء العام بالنسبة له من ثلاث حلقات: حلقة الحكم العمومي وهي كل ما له علاقة بالدولة وبالأمن ويتبدر مسائل الشأن العام، وحلقة ثانية يسميها بحلقة الأدب العمومي وترتبط معه بكل ما له علاقة بالجمعيات (وهنا يمكن إدراج جزء من هياكل المجتمع المدني كما تم تحديده مع المفكرين الذين سبقوه) والأندية والصحافة والمعارض الفنية والأنشطة الثقافية... إلى جانب الحلقتين السابقتين توجد حلقة أخرى يسميها بالحلقة الخاصة، وترتبط بالنسبة لهابرماس بكل ما له علاقة بالتجارة والعمل الاجتماعي والأسرة، وقد اعتبرها هابرماس حلقة خاصة ليبين استقلاليتها عن الدولة فكان يسميها في بعض الأحيان بالحلقة الخاصة المستقلة، والتميز بين الحلقتين رافق التمييز بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة ثانية، بالنسبة له الدولة هي نواة الحلقة العامة، والأسرة هي نواة الحلقة الخاصة (Habermas Jurgen، 1978، ص65).

ويتميز الفضاء العام بالنسبة لهابرماس بكونه مجال لتداول الحوار العقلاني المبني على التفاهم بين مختلف فعاليات المجتمع كما بين الأفراد أنفسهم، بالإضافة إلى كونه مجالاً لسيادة رأي عام يعكس حاجيات ومطالب المجتمع (Habermas Jurgen، 1978)، وتشكل كل من الجمعيات والصحف القنوات الرئيسية للتعبير عن هذا الرأي العام والدفاع عنه، أما ألكسيس دي توكفيل، فيحدد لهذا المفهوم مهاماً أخرى لعل أبرزها هي مراقبة عمل الأجهزة الحكومية وإكمال عملها إن اقتضى الأمر ذلك.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم اجتماعي وتاريخي تشارط مضمونه الإيديولوجي والسياسي مع الظروف التي أنتجته وتطور فيها، ولم يتم الاستقرار على هكذا مفهوم واحد وهكذا مجتمع مدني، فلكل مفكر وجهة نظره وخلفيته الإيديولوجية التي ينطلق منها ليرى مدى أهمية هذا المجتمع المدني من عدمها، سواء تعلق الأمر بحسم الصراع بين المجتمع ممثلاً في هياكل المجتمع المدني من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، أو في التعبير عن الرغبات والمصالح الشخصية لأفراد هذا المجتمع، والسؤال المطروح هو: هل توجد قطيعة بين مفكر وآخر أم أن هناك قيم ثابتة أجمع عليها هؤلاء المفكرين ظلت ترافق المفهوم مهما اختلفت أشكاله وتعددت وظائفه؟ وهل غياب هوية محددة لمفهوم المجتمع المدني مرتبط بتعدد تنظيماته ومؤسساته؟ أم أن تعدد هويات التنظيمات والمؤسسات المكونة له لم يفقده هويته الشاملة، لأن هذه الهويات الفرعية والجزئية لا بد لها أن تتقاطع على مبادئ وقيم معينة يمكن اعتبارها الأسس التي تبني عليها فعاليات المجتمع المدني نشاطها مهما اختلف السياق الاجتماعي والمجالي لحركتها، أم أن تعدد هويات التنظيمات التي يتكون منها المجتمع المدني هو ما يعطيه أهميته كفضاء

للإبداع والابتكار والتعبير عن الطموحات الفردية والجماعية مهما اختلفت محدداتها القيمية أو سياقاتها المجالية؟

أولاً. الانفصال الأول بين المجال الديني والمجال السياسي:

تميز مفهوم المجتمع المدني في البداية بانفصاله عن ما هو ديني وتطابقه مع المجتمع السياسي، وأصبح الحكم المدني بأوروبا في القرن السابع عشر هو "محاولة من البرجوازية الصاعدة وقتها قطع الحبل القوي الذي يحمي الملكيات المستبدة التي تستمد شرعيتها من السماء" (سلوم نايف، 2001، ص251)، فكان الفكر المدني، فكراً مقاوماً للإيديولوجية الدينية من طرف هذه البرجوازية الصاعدة بهدف بناء سلطتها السياسية في انفصال تام عن كل ما هو ديني، وكانت الحريات الفردية والاحتكام إلى العقد الاجتماعي هما الأساس الذي قام عليهما المجتمع المدني في أدبيات هؤلاء المفكرين الأوائل، غير أن هذه الحرية ستصبح مع هوبز حرية مطلقة، أي حرية بلا قانون وبلا قوة ضابطة وهو ما سيترتب عنها حكم مطلق، وإن كان هذا الحكم ليس على أساس نظرية الحق الإلهي للملوك، ولكن على أساس العقد واتفاق إرادة البشر" (فريال حسن خليفة، 2005، ص16).

إن الإضافة التي أضافها جون لوك، هو أنه جعل من هذا الاتفاق "اتفاقاً مقيداً بحكم الأغلبية، ليحمي حياة الأفراد وحررياتهم وملكياتهم، وبهذا يؤكد لوك على مبدأ الديمقراطية في الحكم" (حسن خليفة فريال، 2005، ص16)، في حين يؤكد توماس هوبز على مبدأ القوة في الحكم (Parkin Jon، 2011، ص570)، فالأفراد في الحالة الطبيعية لهم "الحرية في الحصول على كل الأشياء التي يرغبون فيها" (Hobbes Thomas، 2001، ص34)، أما في المرحلة التي تلت الحالة الطبيعية، أي الحالة التي يتم فيه الاحتكام إلى العقد الاجتماعي، فتصبح حريات هؤلاء الأفراد مقيدة بموجب القانون كما هو مدرج في شروط هذا العقد الاجتماعي، وأهم ما يميز حالة الطبيعة هي حالة الرغبة التي ليس لها حدود أما في المجتمع المدني، فهذه الرغبة ستصبح لها حدود تبنى انطلاقاً من مضمون هذا العقد الذي ينظم المجتمع ويحرص هؤلاء من خلاله على ضمان مصالحهم الشخصية، وسيتم تقييد حدود هذه الرغبة بموجب القانون المدني، وليس القانون السماوي، كما كان عليه الأمر في السابق.

وهكذا ستصبح الرغبة المشروطة بالقانون هي أساس المجتمع المدني مع هوبز، كما مع لوك، ويصبح المجتمع المدني مع هوبز مجتمع عقلاني، وحتى الحرية بدورها التي كانت في حالة الطبيعة "حقاً طبيعياً" ستصبح في هذا المجتمع المدني "حرية منظمة بالعقل"، وقام بنفس الأمر من خلال تمييزه بين "الحق الطبيعي والقانون المدني، حيث يمكن الأول الفرد من القيام أو عدم القيام بشيء ما بموجب إرادته أما بالنسبة للقانون، فمن المفروض على هذا الفرد أن يقوم بأحد الاختيارين بموجب ما ينص عليه القانون، وليس بموجب ما تمليه عليه أهواؤه ورغباته" (Hobbes Tomas، 2002، ص112)، وإذا كان المجتمع المدني مع هؤلاء المفكرين منفصلاً عن المجال الديني ومتطابقاً مع المجتمع السياسي، فما الإضافة التي ستميز الأدبيات التي تلت هؤلاء من أجل الحسم في طبيعة العلاقة بين هذين المجالين أي المجتمع المدني من جهة والمجتمع السياسي من جهة ثانية؟ وكيف تم رسم الحدود التي تميز بين هذين المجالين؟

ثانياً. بداية التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي:

لم تتم الإجابة على هذا السؤال بدوره من قبل مفكر واحد، ولكن كل من جاء بعد منظري مرحلة العقد الاجتماعي اجتهدوا وقدموا إجابات عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني من جهة والمجتمع السياسي من جهة ثانية، ووظيفة كل منهما، وتبقى مساهمات كل من جان جاك روسو وجورج هيغل وكارل ماركس في مرحلة أولى، ثم أنطونيو غرامشي ويورغن هابرماس في

مرحلة ثانية، من أبرز المساهمات التي ميزت بين هذين المجالين، فإذا تميزت المرحلة الأولى من ظهور المجتمع المدني بانفصاله عن المجال الديني فإنه في هذه المرحلة، سينفصل عن المجتمع السياسي وسيصبح مرادفاً للمجتمع المتحضر مع روسو، فروسو وجه انتقاداً شديداً لكل من هوبز ولوك واعتبر أن "حالة حرب الإنسان ضد الإنسان" التي أقر بها هوبز، "لا يمكن أن توجد، لا في حالة الطبيعة حيث لا يكون ثمة ملكية ثابتة قط، ولا في الحالة الاجتماعية حيث يكون كل شيء تحت طائلة القوانين" (جان جاك روسو، دس، ص 43).

يعتبر روسو أن سيادة القانون هي أهم مميزات المجتمع المتحضر (Maria-Angels Roque، 2004، ص 27)، كما أن الحرب لا توجد لا في حالة الطبيعة ولا في الحالة الاجتماعية حيث توجد القوانين، وإذا اقتضى الأمر ووجدت فمرد ذلك إلى غياب القانون وليس إلى الطبيعة الفطرية للإنسان، لأن العلاقة بين الأشياء لا بين البشر هي التي تشكل الحرب في نهاية المطاف (جان جاك روسو، دس، ص 43)، والمجتمع المتحضر بالنسبة لروسو، هو المجتمع الذي يسود فيه القانون ولا تعلق من سلطة فوق سلطة هذا القانون، وهذا الأخير لا يمكنه أن يسود إلا بناءً على عقد اجتماعي، كما يربط جان جاك روسو بين تنامي ظهور المجتمع المدني وظهور الملكية الخاصة، فيمكن اعتبار ظهور الملكية الخاصة أحد أهم الأسباب التي رافقت ظهور هذا المجتمع المدني مع جان جاك روسو.

ثالثاً. من تحرر المجتمع من الدولة إلى تحرر الإنسان نفسه:

إذا كانت المنطلقات السابقة مع منظري العقد الاجتماعي مهمة وضرورية لفهم تكون ودلالة مفهوم المجتمع المدني، فإن مرحلة جورج هيجل، ومساهماته في التنظير إلى المجتمع المدني وإلى طبيعة الدولة على السواء تظل جد مهمة، وأهم ما يؤاخذ هيجل على منظري العقد الاجتماعي، هو عدم تمييزهم بين الحرية الفردية والحرية المطلقة التي تتجسد في الدولة وعن طريق هذه الدولة، ومرد ذلك بالنسبة له مرتبط بطبيعة كلا النظريتين لطبيعة الدولة وطبيعة العلاقة التي تربط هكذا دولة بهكذا مجتمع مدني.

ما يميز به المجتمع المدني مع هيجل هو اختفاء الغاية الكلية التي تجسدها الدولة وبصبح الفرد "يجري وراء غاياته الشخصية ومصالحه الذاتية" (هيجل، ف، ف، جورج، 1981، ص 42)، وعلى هذا الأساس فحالة الصراع وتضارب المصالح هي إحدى السمات الأساسية التي يتميز بها هذا المجتمع المدني، ويتكون هذا الأخير من "التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة" (حمودي عبد الله، 1998، ص 223)، وهذا التعاقد يشكل إحدى السمات الأساسية للمجتمع الحديث وهو في نظر هيجل المجال الحر أو السوق الذي تتم فيه المضاربات وتبادل المصالح الخاصة، وبفضله "تنمو الملكية الخاصة" (حمودي عبد الله، 1998، ص 223).

فإذا كانت النقطة المشتركة بين منظري العقد الاجتماعي وهيجل هي أن الملكية الخاصة إحدى الأسس التي يبني عليها المجتمع المدني مشروعية وجوده، فستشكل هذه النقطة بالذات الاختلاف الجوهرية بينهم جميعاً وبين كارل ماركس، يقول هذا الأخير في محاورته لهيجل في كتاب "المسألة اليهودية" وهو الكتاب الرئيسي الذي يتطرق فيه إلى مفهوم المجتمع المدني، أن جهاز الدولة "بمقدوره تحرير الإنسان من الدين ثم من الملكية الخاصة" غير أن "هذا التحرر السياسي ليس هو النمط المطلق الكلي للتحرر البشري" (ماركس كارل، دس، ص 18)، لأن "الدولة تستطيع أن تتحرر من عقبة دون أن يتحرر منها الإنسان، كما أن الدولة تستطيع أن تكون دولة حرة، دون أن يكون الإنسان فيها حراً" (ماركس كارل، دس، ص 19).

يقصد ماركس أن الدولة بالرغم من تحررها من الدين في الدولة المدنية، فإن الإنسان بالنسبة له لا يزال لم يتحرر بعد سواء من الدين أو من الملكية الخاصة، وإن كان تحرر بصفة جزئية

بواسطة الدولة، فإنها لم تستطع تحريره من الملكية الخاصة، ومن هنا يكمن تركيز ماركس على أهمية جهاز الدولة وعلى الأدوار الممكن أن تقوم بها، وتهميشه لدور ومهام المجتمع المدني، كما ينعت ماركس المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي الأناني، والصراع الحقيقي على الأقل في المرحلة الأولى بالنسبة له ليس السيطرة على هذا المجتمع المدني كما ذهب إلى ذلك غرامشي لاحقاً ولكن السيطرة المباشرة على الدولة، وجميع مقتضيات "هذه الحياة الأنانية تستمر في المجتمع المدني خارج الدائرة السياسية، ولكن بمثابة خصائص للمجتمع البرجوازي" (ماركس كارل، دس، ص22).

بالإضافة إلى ماسبق، نجد أن ما يؤاخذ ماركس على هيجل، هو أنه حين ما تزدهر الدولة يصبح الإنسان "يعيش حياة مزدوجة حياة سماوية وحياة أرضية، حياته في المتحد السياسي حيث يعتبر نفسه بمثابة كائن عام، ووجوده في المجتمع المدني، حيث يعمل بوصفه مجرد رجل من العامة، ويرى في سائر الناس مجرد وسائل، وينحط هو نفسه إلى مجرد وسيلة، ويصبح لعبة للقوى الغربية" (ماركس كارل، دس، ص23)، أي أن الإنسان ينقسم في حياته إلى نظامين، نظام يخضع لمقتضيات الحياة العامة ونظام يخضع لمقتضيات الحياة الخاصة، وهذا بالنسبة له هو جوهر الأنانية التي يصبح يعيشها الإنسان في هذا المجتمع المدني، لأن الإنسان يصبح إنساناً مستتباً، فهو يلعب دور المواطن ودور السياسي في نفس الوقت، أي يجسد مصالح الدولة في الحياة السياسية ويجسد مصالحه الشخصية التي يعتبرها ماركس أنانية في حياته الفردية، فيصبح يعيش تناقضاً من جراء الامتثال إلى ما تملبه عليه واجباته كمواطن، ثم ما تملبه عليه واجباته كبرجوازي، وهذه المنازعة التي يجدها الإنسان تعود بأسبابها إلى "الانقسام المدني بين الدولة السياسية وبين المجتمع المدني" (ماركس كارل، دس، ص33)، غير أن هذه الأنانية لا يعتبرها الجميع قيمة تحط بقيمة هذا الفرد، بل هي مرادفة للفردانية مع الكسيس دي توكفيل وهذه الأخيرة بالنسبة له هي العماد الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي (دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص111)، كما أن أعمال يورغن هابرماس ستعمل على ردم الهوة بين هذين النظامين من الحياة، أي الحياة العامة والحياة الخاصة من خلال وسيط سيعمل على منحه دلالات جديدة هو مفهوم الفضاء العام. فالمجتمع المدني من وجهة نظر ماركس هو القاعدة الواقعية المادية للدولة، ومن جهة أخرى نقيضاً لها، فهو بهذا إذن كيان مزدوج، من جهة مجتمع مدني اقتصادي، ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي، وتقوم تحليلات غرامشي أساساً على تحليل هذه التفرقة، أي الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وسيركز عمله على "المضمون السياسي لهذا المجتمع المدني" (الهرماسي عبد الباقي، 2001، ص94).

رابعا. من السيطرة على جهاز الدولة إلى الهيمنة على مكونات المجتمع المدني.

يخلص ماركس إلى أن الإنسان يعيش، وفق الخطاطة الهيكلية التي رسمها مفكرو العقد الاجتماعي لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ازدواجية في حياته الشخصية والمدنية، وهو ما جعله يقلل من أهمية هذا المفهوم بالمقارنة مع التركيز على السيطرة على الدولة عبر الآليات المعروفة في أدبيات التحليل الماركسي، أي من خلال مسار الصراع الطبقي، وسيجعل من مفهوم المجتمع المدني مفهوماً مبتدلاً، فهو بالنسبة له ليس إلا "مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية" (Maria-Angels Roque، 2004، ص28).

ظل مفهوم المجتمع المدني يعرف فتورا في جانب التنظير والتداول إلى حين بروز المفكر الإيطالي أنتونيو غرامشي الذي أعاد للمفهوم حيويته وقدرته التحليلية من خلال شحنه بمضامين إيديولوجية من الممكن أن تكون إلى جانب المجتمع وقوى التغيير بدلا من أن تكون إلى جانب الحكم والسلطة وإضفاء المشروعية على ممارساتها السلطوية والتشريعية، فأغناه غرامشي

بمحاولة أخرى تختلف عن ما كان عليه الأمر بالنسبة للأدبيات الماركسية السابقة ونفس الأمر بالنسبة لأدبيات منظري العقد الاجتماعي.

وتكمن المفارقة الأساسية بين إسهامات كارل ماركس وإسهامات أنتونيو غرامشي، في كون الأول أولى اهتماماً كبيراً للسيطرة المباشرة على الدولة عن طريق الصراع الطبقي ولا مجال للحديث معه عن المجتمع المدني وأهميته في حسم هذا الصراع، بينما اعتبر الثاني أن الدولة في حد ذاتها تتكون من "المجتمع السياسي بالإضافة إلى المجتمع المدني" (Anderson Perry، 1978، ص21)، فهناك عناصر توجد في جهاز الدولة يمكن ردها إلى المجتمع المدني، والدولة مع غرامشي ليست "تعبيراً عن العلاقات الطبقيّة" فقط كما اعتبر ذلك ماركس ونظر إليها "كنظام فرعي من المجتمع، وقام بتفسيرها من خلال هذا المجتمع" (ندرو فنسيت، 1997، ص41)، وإنما هي المجتمع السياسي (جانب السلطة) بالإضافة إلى المجتمع المدني (الحقل الإيديولوجي أو الأجهزة الإعلامية والتربوية) الحاضن الثقافي والإيديولوجي لهكذا دولة، كما أن السيطرة المباشرة على جهاز الدولة سيقود مع غرامشي إلى هيمنة الدولة من جديد على مكونات المجتمع المدني، وعبرها تتيسر له الهيمنة على باقي المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك سيعمل غرامشي على استثناء "الاقتصاد من دائرة مكونات المجتمع المدني" (Perry Anders، 1978، ص16)، بخلاف ما كان عليه الأمر في تصور كل من ماركس وهيجل، فالمجتمع المدني ليس مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية الذاتية، ولكنه مجال للتنافس الثقافي والإيديولوجي مع غرامشي، فمن هنا تبرز الأهمية الكبرى التي يوليها غرامشي للمجتمع المدني ليس باعتباره مجالاً لتضارب المصالح الاقتصادية، ولكن باعتباره فضاءً ثقافياً بامتياز ومجالاً لتصريف الإيديولوجية المرغوب فيها إما من طرف الحكم القائم أو من طرف القوى المدنية الراغبة في التأثير على هذا الحكم أو المشاركة في تدبير شؤونه أو تغييره، وهو ما دفع غرامشي إلى دعوة المثقفين العضويين الماركسيين إلى الهيمنة على هذا الحقل الإيديولوجي كمرحلة أولى وأساسية، للانتقال بعد ذلك للسيطرة بكيفية تلقائية على جهاز الدولة، وهذا الحقل الإيديولوجي بالنسبة له يشكل وسيطاً أساسياً بالنسبة له بين "البنية الاقتصادية القائمة من جهة، وبين الحقل السياسي كأفق أو إمكانية بناء دولة من طراز جديد" (بشارة عزمي، 1998، ص246).

خامساً. من الهيمنة على مكونات المجتمع المدني إلى التركيز على الفعل التواصلي:

إن مفهوم الهيمنة الذي شكل أساس المشروع الفكري لأنتونيو غرامشي، سينتقل مع هابرماس من الهيمنة على مكونات المجتمع المدني، أي هيمنة التنظيمات بعضها على بعض أو هيمنة الأفراد أو المثقفين العضويين بصيغة غرامشي على هذه المؤسسات وبواسطتها الهيمنة على جهاز الدولة، إلى الوقوف على أشكال الهيمنة الموجودة بين الأفراد أو الفاعلين أنفسهم. لم يقتصر هابرماس على دراسة العلاقة بين المؤسسات فقط، لأنها "علاقات عمودية بالنسبة له بالإضافة إلى كونها ليست العلاقات الوحيدة والأساسية، بل تقابلها علاقات من طبيعة أفقية في الفعل التواصلي تجمع بين الفاعلين" (الأشهب محمد، 2006، ص20)، ونظراً لما لهذه العلاقات بالنسبة لهابرماس من أهمية في تداول الحوار العقلاني، وفي صياغة الرأي العام الذي يشكل بالنسبة له أحد المكونات الأساسية لهذا المجتمع المدني كما سنرى لاحقاً، فهو ما دفعه إلى تجاوز دراسة العلاقات التراتبية بين مكونات المجتمع المدني في علاقتها مع الحكومة القائمة، إلى دراسة العلاقة بين الأفراد أنفسهم إما داخل هذه التنظيمات أو في علاقتهم بها أو بينهم.

لا يحصر يورغان هابرماس العلاقات بين الأفراد في جانب تبادل الأفكار والنقاش داخل حلقة الفضاء العمومي، ولكنه يعتبر هذا النقاش مقدمة توجيهية لإحداث نوع من الاتفاق بين هؤلاء الأفراد، كما لا يمكن بأي حال حسب ماركس باتشن تأويل فهم هابرماس لهذا الاتفاق، أي اعتباره

نموذج معياري مرجعي يتم بموجبه إقصاء كل الأفراد الذين يختلفون عنه (Markell Patchen، 1997، ص379)، فالإتفاق بالنسبة لهابرماس داخل حلقة الفضاء العام يتم بناءً على تقاوض بين مختلف الفاعلين، وعلى نقاش يشارك فيه الجميع قبل الوصول إلى مرحلة التفاهم أو الإتفاق على القضايا المثارة، يستند هذا النقاش بالنسبة لهابرماس على القنوات الذاتية وعلى تقديم الحجج العقلانية بعيداً عن كل تهويل أو دعائية.

من هنا سيختلف غرامشي عن هابرماس، بيد أن الأول ركز على مفهوم الهيمنة وكيفية إنجاز هذه المهمة التاريخية بناءً على قنوات إيدولوجية مستلهمة من الحزب السياسي ذي الخلفية الإيدولوجية اليسارية، بينما الثاني أي هابرماس، فيبني العلاقات بين الفاعلين على التفاهم من أجل الإتفاق، وعلى التأثير الذي يحدثه هذا التفاهم في توجيه الرأي العام ومن خلاله التأثير على القرارات التي تتخذها الدولة.

وإذا كان هذا التفاهم مع هابرماس يؤدي إلى حصول الإجماع، فإنه مع أحد أكبر المساجلين لهابرماس في المدرسة الفرنسية فرانسوا ليوتار يقود إلى النزاع والاختلاف، لأن الاختلاف بالنسبة لفرنسوا ليوتار "أقدر على الابتكار من الإجماع" (مانفريد فرانك، 2003، ص70)، والهدف من ذلك بالنسبة له هو أن يحل "نسق مفتوح بدل النسق المغلق القائم على تصور كلي" (مانفريد فرانك، 2003، ص25)، وبصيغة أخرى يهدف ليوتار إلى اعتبار أنه لا يوجد إجماع، نظراً لغياب تصور كلي بكيفية مسبقة أثناء الحوار الذي يقود بالنسبة لليوتار إلى الاختلاف بدل الإجماع وسنده في ذلك أن الإجماع يؤدي إلى التجانس، و"التجانس يقلص الابتكار" (مانفريد فرانك، 2003، ص31)، وهذا التصور الكلي مع ليوتار غير ثابت ولكنه متجدد باستمرار لأن "الواقع لا يقبل الفهم بشكل نهائي" (مانفريد فرانك، 2003، ص53).

وهكذا، فيمكن اعتبار أن المثقف العضوي الذي ركز عليه غرامشي لم تعد له من أهمية مع هابرماس، لأن الآليات التي يعتمدها الأول هي الهيمنة التدريجية على المكاتب المسيرة لهياكل المجتمع المدني بغض النظر عن الآليات المعتمدة في ذلك، بينما الآليات التي يعتمدها المثقف، أي الفاعل مع هابرماس فهي التواصل والتفاهم من أجل حصول الإجماع في الفضاء العمومي مستندا في ذلك على التفكير العقلاني لوحده، فالفعل بالنسبة للأول قصدي، أما بالنسبة للثاني تواصلية، الأول يهدف إلى الوصول إلى مقاصد سياسية وحجته التواصلية ليست إلا وسيلة في ذلك، أما الفعل التواصلية فغايتها هي التواصل من أجل الإتفاق الجزئي دون أن تترتب بالضرورة عن هذا الإتفاق مكاسب سياسية أو تنظيمية.

فدعوة هابرماس إلى اعتبار أن الفضاء العمومي ليس مجالاً للسيطرة والهيمنة كما نظر لذلك غرامشي، ولكن ينبغي أن يبقى خال من كل أشكال التأثير المسنودة إما بالعنف أو بالهيمنة الدينية أو الإيدولوجية، وغايتها في ذلك هي بلورة النموذج الديمقراطي الذي يراه المجتمع مناسباً له بعيداً عن أي إكراه أو تهويل، بمعنى يمكن الحديث عن اكتمال تكوين المجتمع المدني مع هابرماس من خلال بروز هوية شخصية لكل فرد من أفراد المجتمع تمكنه من التفاعل والتأثير مع باقي أفراد المجتمع، والتفاعل الندي بينهم سواء داخل تنظيمات المجتمع المدني، أو في علاقة هذا الأخير مع الجهاز الحكومي، وإن كان هذان الأمران أي التفاعل والتأثير تتحكم فيهما آليات أخرى إلى جانب التفاهم وهما "السلطة والمال" (الأشهب محمد، 2006، ص28).

وتبقى جدلية التأثير والتأثر بين هؤلاء الفاعلين من خلال فعلهم إما التواصلية أو الاستراتيجية من أجل تشكيل الرأي العام، من القضايا الأساسية بالنسبة لهابرماس كما بالنسبة لأكسيس دي توكفيل لما لهذا الرأي العام من تأثير على الفضائين السياسي والمدني معاً، فما علاقة هؤلاء الفاعلين مع هذا الرأي العام؟ وما العلاقة بين هذا الرأي العام وبين مفهوم المجتمع المدني؟

سادسا. مكونات المجتمع المدني:

في البداية ينبغي التمييز بين الرأي العام الذي يعيق بناء المعرفة العلمية الذي يعتبره باشلار "أول عقبة ينبغي تخطيها في سبيل بناء هذه المعرفة العلمية" (غاستون باشلار، 1989، ص14)، وبين الرأي العام الذي يقصده هابرماس، فالرأي العام بالنسبة لهذا الأخير هو "المحتضن لكل القوى الفاعلة في المجتمع المدني" (Jurgen Habermas، 1978، ص193، 194)، وله أهمية كبيرة في التأثير على هوية المجتمع المدني كما له تأثير كبير كذلك على المجتمع السياسي بدوره، إلى حد يعتبره هابرماس أنه "الحاكم الفعلي للحقل السياسي" (Habermas Jurgen، 1978، ص138).

ينبغي التنبيه أنه لا يوجد رأي عام واحد بالنسبة لهابرماس نفسه، فهناك رأي عام بهدف التأثير على القرارات السياسية وعلى القناعات الفكرية، وهناك رأي عام، يتخذ شكل الدعاية التجارية، ويهدف إلى تحقيق مكاسب تجارية واقتصادية، فالرأي العام الأول "ينبثق من المجتمع ويلعب دور الوسيط التعبيري عن حاجيات هذا المجتمع في علاقته مع الدولة" (Habermas Jurgen، 1978، ص41)، أما الرأي الثاني، فينبثق من عند الشركات الانتاجية والتجارية، وتعمل فئة التجار على صناعته من أجل تسويق منتجاتها وكسب مواقع تجارية داخل السوق التنافسي، كما أنه أصبح يمتد إلى المعلومات بدورها، فأصبحت هذه الأخيرة "عبارة عن سلع قابلة للتبادل" (Habermas Jurgen، 1978، ص32).

تعتبر الجمعيات بمختلف أصنافها من بين العناصر الأساسية لمكونات المجتمع المدني، وبرز هذا المكون على المستوى النظري مع إسهامات المفكر الألماني جورج هيجل، وتعتبر من القنوات الرئيسية للتعبير عن حاجيات المجتمع، كما تساهم حسب هابرماس "في تشكيل هذا الرأي العام" (Habermas Jurgen، 1978، ص100)، وتعتبر الجمعيات عن حاجيات المجتمع من خلال الصحف مع دي توكفيل لأن "الصحف تخلق الجمعيات والجمعيات تخلق الصحف، كما أن الصحف تمكن أفراد الجمعيات العامة من التواصل دون أن يكونوا قريبين من بعضهم البعض" (دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص126).

يركز دي توكفيل على أهمية استقلالية هذه الصحف عن جهاز الدولة، إلى درجة اعتبار أن "الأمة التي أجمعت أمرها أن تكون حرة، لها الحق إذن في أن تطالب باستقلال الصحافة مهما كلفها ذلك من ثمن" (دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص230)، ولا يقتصر تأثير حرية الصحافة على "الأراء السياسية وحدها، بل يمتد إلى جميع آراء الناس، فيعدل عاداتهم وقوانينهم، ولها تأثير كبير على المجتمع المدني" (دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص215)، كما تساهم حرية الصحافة في التأثير على الرأي العام، ويصبح لهذا الرأي العام بدوره تأثير على الأفراد والجماعات حسب دي توكفيل، وتزداد قوة الصحافة كلما ازدادت أحوال الناس الاجتماعية في التساوي، "والناس في البلاد الديمقراطية يقبلون أيما إقبال على الأخذ بالأفكار العامة، لقلّة ما لديهم من الفراغ، ولأن هذه الأفكار العامة توفر عليهم مشقة دراسة الجزئيات وفحصها" (دي توكفيل ألكسيس، 1962، ص19).

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها هابرماس للرأي العام، وللأراء الفردية التي تشكل وتؤثر في بلورة هذا الرأي العام، فإن بيير بورديو يقلل من أهمية هذا الرأي العام، ويعتبر أنه "لا يوجد رأي عام" (Bourdieu Pierre، 1993، ص222)، لأن افتراض وجوده بالنسبة لبورديو، يقتضي اعتبار أن كل الأفراد لهم رأي، وذلك أمر مستبعد بالنسبة له لأن القنوات الإعلامية أو الأجهزة الإيديولوجية كما سماها غرامشي سابقا تعمل على الهيمنة على الأفراد وعلى توجيههم نحو مصالحها الذاتية، كما أن الأجهزة الحكومية تعبر من خلالها بواسطة آلية الدعاية عن سياستها المرغوبة، لهذا يعتبر بورديو أن إدعاء وجود رأي عام، يهدف فقط إلى توهيم الناس من

أنه يوجد رأي عام موحد، "من أجل إعطاء شرعية لسياسة معينة، أو تقوية علاقات القوة التي تؤسس لهذه السياسة وتجعل منها ممكنة التنفيذ دون احتجاجات" (Bourdieu Pierre، 1993، ص224).

إن اختلاف هوية مفهوم المجتمع المدني وتطور المسار الذي اتخذه، سيؤثر حتماً على اختلاف مكوناته وعلى تعددها، فما هي أهم مكونات هذا المجتمع المدني؟ في البواكير الأولى لنشأة هذا المجتمع المدني كان من الصعب الفصل بين المكونات التنظيمية التي يمكن ردها إلى المجتمع المدني، والتنظيمات التي لا تنتمي إليه، لأن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي كان يدرج تحت تسمية المجتمع المدني، أما مسألة الفصل بين الجانب السياسي والجانب المدني كانت بدورها غير واردة، إلى جانب أن الفصل بين الأجهزة الحكومية وبين ما يعنى بالمجتمع المدني كانت في المراحل الأولى وقيد التشكل، أصبح المجتمع المدني إلى حدود ما قبل مساهمات انتونيو غرامشي يتشكل من كل ما هو مستقل عن الدولة، أما غرامشي فاعتبر أن داخل الدولة يوجد شيء من المجتمع المدني كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لكنه "سيستثنى الاقتصاد كمكون من مكونات المجتمع المدني" (Anderson Perry، 1978، ص16)، كما كان الأمر عند ماركس أو هيجل في المرحلة السابقة عليه.

وهكذا سيعتبر غرامشي، أن الجمعيات والأحزاب السياسية المعارضة والنقابات والصحف هي المكونات الأساسية للمجتمع المدني، أما بالنسبة لألكسيس دي توكفيل فالمجتمع المدني هو "مجموع التنظيمات التي لا تهدف إلى الربح، ولكن لها إرادة التأثير على أحد أو مختلف أنشطة العمل الحكومي" (Maria-Angels Roque، 2004، ص28).

ففي بداية تشكل المفهوم، كان يضم بين مكوناته الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والرأي العام، أما الآن فهو يتكون من كل القوى المستقلة عن الدولة والتي تقف في الوجه المقابل لها، ويمكن إجمال القول بأن المجتمع المدني يتكون "من كل القوى الحية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ويدافع عن استقلاليتها أمام كل من الفضاءين الاقتصادي والسياسي" (Nicanor Rerla، 2003، ص12)، فهذا سيميز المجتمع المدني بالاستقلالية عن كل من القطاعين الخاص والعام، أي عن الجانبين الاقتصادي والسياسي معاً، وإذا كان هاذين القطاعين الأخيرين يعيشان على مبدأ التنافس، فالأمر مختلف بالنسبة لمكونات المجتمع المدني، إذ تنبني هذه المكونات على مبدأ التعاون في التعامل بين أعضائها، وفي علاقتهم مع باقي التنظيمات الأخرى (Nicanor Rerla، 2003، ص14)، ويعتبر "أغلب الباحثين على أن النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والأحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني" (قرنفل حسن، 2000، ص57).

خاتمة:

عرف التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني مجموعة من الانفصالات، فكان الانفصال الأول بين الحقل الديني والحقل السياسي، لينتقل بعد ذلك بعض المفكرين الذين تطرقوا إلى تحليل مفهوم المجتمع المدني، إلى تركيز عملهم على تحليل العلاقة بين الحالة الطبيعية والحالة المتحضرة التي يسود فيها القانون، وبعدها إلى دراسة العلاقة بين الطبقات الاجتماعية من خلال العلاقات الانتاجية فقط، ليعم غرامشي هذه العلاقة إلى ما هو ثقافي وإيديولوجي، وانتقل المفهوم مع هابرماس إلى الوقوف على العلاقة بين العام والخاص والربط بينهما من خلال فضاء ثالث سيصبح من أهم مفاهيم هابرماس وهو الفضاء العمومي، كما وقف على العلاقة بين الأفراد أنفسهم، ومنه كانت مساهمة هابرماس في التنظير لهذا مجتمع مدني هي التعبير المباشر عن أهمية الفرد أمام الجماعة أي كانت طبيعة التنظيم الذي ينتظم فيه فعل هذا الفرد سواء كان حزبا أو

جمعية أو طبقة أو فئة اجتماعية، وحينها لن يبقى الفرد كما كان الأمر في السابق "دمية بيد البنيات والتنظيمات" (Raymond Boudon، 1990، ص11).

وهكذا يتميز المجتمع المدني بشكل عام بالاستقلالية النسبية عن الدولة وعن كل أشكال التنظيمات الاجتماعية السابقة كالعائلة أو القبيلة، وبذلك يتيح هامش من الحرية أكثر للفاعلين به من أجل الانتماء لتنظيمات مكوناته أو الفعل داخل هذه التنظيمات واعتمادها في التعبير عن وجودهم الاجتماعي أو التأثير على سياسة الدولة وعلى طريقة اشتغالها أو استكمال تحقيق أحد حاجيات المجتمع التي عجزت الدولة عن تحقيقها، كما يسمح بتعدد مراكز المراقبة والفعل، وتصبح هذه المراقبة محايدة بدلا من أن تكون عمودية، كما أن تعدد مصادر الفعل والمراقبة يسمح لفعاليات المجتمع المدني بنوع من المساواة، وإن اقتصر على الجانب القانوني بين مختلف مكوناته أو في علاقتهم مع باقي التنظيمات الأخرى، كما يتيح لهم هامشا من الحرية ومن الإبداع للتعبير عن وجودهم الجماعي والفردية.

كما أن الاختلاف في تجسيد قيم ومهام مكونات المجتمع المدني مرتبط من جهة بوجهة نظر المفكر الذي طور المفهوم وبخلفيته الإيديولوجية والنظرية، ويرتبط من جهة ثانية بالهامش الذي تسمح أو لا تسمح به الدولة الحاضنة لمكونات هذا المجتمع المدني لتعبيره عن مطالبه وهويته وبمدى سنه لقانون يتساوى أمامه الجميع ويخضه له الجميع، وانطلاقا من هذا فدينامية فعاليات المجتمع المدني، مرتبطة بشكل الدولة السائد، أما طبيعة ومضمون المفهوم فهو مرتبط بوجهة نظر المفكر الذي يستعمله وبطبيعة القوى المدنية الحاملة للوائه، وإن كانت الحدود بين الشروط الاجتماعية التي يتجسد فيها المفهوم، وبين الجانب المرتبط بالتنظيم إليه غير منفصلين تماما، لأن الظروف بمختلف أبعادها تؤثر في فكر المفكر، وفكر المفكر سابق على الواقع الذي يكون موضع هذا الفكر.

يمكن استخلاص بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين مفكر وآخر، على أهمية فعاليات المجتمع المدني لما لها من تتيحه من فرص لمشاركة كل أفراد المجتمع في صياغة عقد مشترك يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة في جهازها السياسي من جهة وبين المجتمع ممثلاً في مكونات تنظيماته المدنية من جهة ثانية، كما أن هذا العقد يمكن كل فرد من أفراد المجتمع من الاتحاد مع باقي الأفراد الآخرين، وذاك ليس بموجب الرغبة الذاتية ولكن بموجب ما يمليه هذا العقد المشترك، والذي يسهر على تنفيذه في آخر المطاف الجهاز الحكومي بناء على تفاوض تشارك فيه جميع قوى المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

1. الأشهب محمد (2006)، الفلسفة والسياسة عند هابرماس: جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، منشورات دفاتر سياسية، ط1، الرباط، المغرب.
2. إيان كريب (1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة، غلوم محمد حسين، مراجعة، عصفور جابر، سلسلة عالم المعرفة، 244ع، الكويت.
3. باشلار غاستون (1989)، تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية، ترجمة، خليل أحمد خليل، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الحمراء..
4. بشارة عزمي (1998)، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. حمودي عبد الله (1998)، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب، نظريات وأوهام، ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون، في كتاب وعي المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف، حمودي عبد الله، ط1، دار توبقال للنشر.
6. خليفة حسن فريال (2005)، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مكتبة مدبولي، مصر.

7. دى توكفيل ألكسيس (1962)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة، قنديل أمين مرسى، الجزء الأول، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
8. دى توكفيل ألكسيس (1962)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة، قنديل أمين مرسى، الجزء الثاني، كتابي، القاهرة.
9. روسو جان جاك (1972)، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان.
10. روسو جان جاك (دس)، في العقد الاجتماعي، ترجمة، فرقوط ذوقان، دار القلم، بيروت، لبنان.
11. سلوم نايف (2001)، المجتمع المدني، المفهوم وعودته، مجلة النهج، ع62، تصدر عن: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
12. قرنفل حسن (2000)، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟ إفريقيا الشرق، المغرب.
13. ماركس كارل (دس)، المسألة اليهودية، دار مكتبة الجبل، بيروت.
14. مانفريد فرانك (2003)، حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، ترجمة وتقديم وتعليق، بناني عز العرب لحكيم، إفريقيا الشرق، المغرب.
15. ندرو فنسيت (1997)، نظريات الدولة، ترجمة، أبو شهيوه محمد وخلف محمد، دار الجبل، بيروت، لبنان.
16. هيجل جورج فيلهلم فريديش (1981)، أصول فلسفة الحق، ترجمة وتعليق وتقديم، دكتور إمام عبد الفتاح إمام، م1، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة.
17. Boudon, Raymond (1990), *La Logique du Social : Introduction à l'analyse sociologique*, Hachette.
18. Bourdieu, Pierre (1993), *Questions de Sociologie*, Ed Cérès.
19. Buttigieg, Joseph (1995), Gramsci on Civil Society, *Boundary 2*, Vol. 22, No. 3, pp: 1-32. <https://doi.org/10.2307/303721>.
20. Habermas, Jurgen (1978), *L'Espace public Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société Bourgeoise*, Traduit de l'allemand par Marc de Launay, Ed Payot.
21. Hobbes, Tomas (2001), *Le citoyen ou les fondements de la politique (1642)*
http://classiques.uqac.ca/classiques/hobbes_thomas/le_citoyen/le_citoyen.html
22. Hobbes, Tomas (2002), *Léviathan. Traité de la matière, de la forme et du pouvoir ecclésiastique et civil (1651)*
http://classiques.uqac.ca/classiques/hobbes_thomas/leviathan/leviathan.html.
23. Markell, Patchen (1997), Contesting Consensus: Rereading Habermas on the Public Sphere, *Constellations*, Vol. 3, No. 3, pp: 377–400.
24. Nicanor, Rerla (2003), *La société civile Le 3^{ème} pouvoir : changement la face de la mondialisation*, Traduit par Anne Charrière, Ed YNU Michel.
25. Parkin, Jon (2011), *Straw Men and Political Philosophy: The Case of Hobbes*, *Political Studies*, Vol. 59, No. 3, pp: 564–79. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2010.00879.x>.
26. Patnaik, Arun (2012), *The Contemporary Significance of Gramsci's Critique of Civil Society*, *Working, USA.*, Vol. 15, No. 4, pp: 577–88.
27. Perry, Anderson (1978), *Sur Gramsci, petite collection*, Ed Maspero, Paris.

-
28. Perry, Anderson (2017), *The Antinomies of Antonio Gramsci: With a new preface*. First published by Verso Printed in the US by Maple Press.
29. Roque, Maria-Angels (2004), *La société civile au Maroc*. Ed Publisud.
30. Stanton, Timothy (2011), *Authority and Freedom in the Interpretation of Locke's Political Theory*, *Political Theory*, vol. 39, No. 1, pp: 6-30. DOI: 10.1177/009059171038657.
31. Tate, John (2012), *Locke, God, and Civil Society: Response to Stanton*, *Political Theory*, Vol. 40, No. 2, pp: 222–28. <https://doi.org/10.1177/0090591711432704>.

ظاهرة هجرة الأدمغة العربية: أسبابها وإنعكاساتها والحلول المقترحة

The phenomenon of Arab brain drain: its causes, implications and proposed solutions

أ. تغريد العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية

ملخص: تناولت هذه الورقة ظاهرة هجرة الأدمغة العربية وحددت أبرز العوامل السياسية والاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية الطارئة والجاذبة للعقول العربية، بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية والسلبية لهجرة الأدمغة العربية، كما تم إستعراض تجارب بعض الدول العربية في الحد من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة، والتي تمثلت في تجربتي وزارة الهجرة والشؤون المصرية، والأكاديمية العربية في الدنمارك، بغية إستخلاص سبل الاستفادة منهما، كما إستعرضت بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية التي استطاعت أن تحد من نزيف عقولها البشرية، وإقترحت بعض التوصيات للإستفادة من تلك التجارب، وأخيرًا وفي ضوء العوامل المسببة لظاهرة هجرة الأدمغة العربية والتجارب الأجنبية الناجحة قدمت الورقة العلمية مقترحات ختامية للحد من هجرة الأدمغة العربية.

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة العربية.

Abstract: This paper examined the phenomenon of Arab brain drain and discussed the political, economic, academic and social factors leading to it, and the positive and negative effects of migration of Arab brains. It also presented the experiences of some Arab countries in reducing the negative repercussions of this phenomenon, such as the experiences of the Egyptian Ministry of Immigration, & The Arab Academy In Denmark, and ways to benefit from them. It also reviewed some of the successful experiences of foreign countries that have managed to limit the migration of their minds, and suggested ways to benefit Arab countries from these experiences. & In light of the Previous factors that lead to the phenomenon of Arab brain Drain and The successful foreign experiences, this paper presented concluding recommendations to reduce Arab brain drain.

Keywords: Arab Brain Drain.

مقدمة:

يحظى الرأس المال البشري في عصرنا الحالي بالاهتمام البالغ من حكومات الدول حول العالم، وذلك نتيجة إدراكها لأهمية الاستثمار في المورد البشري؛ كونه يشكل الثروة الأولى والأهم التي تكفل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعدا اهتمام الدول المتطورة بتأهيل وتطوير الكفاءات العلمية المتخصصة من أبناءها وبناتها إلى وضع الخطط الاستراتيجية لاستقطاب الكفاءات المؤهلة والمدرّبة تدريباً عاليًا من كافة أصقاع العالم؛ وذلك لتحقيق مصالحها الاقتصادية وتعزيز مكانتها التنافسية في شتى المجالات، لذا تشكل هجرة الأدمغة هاجسًا مستمرًا للدول العربية؛ نتيجة احتدام المنافسة بين الدول المتقدمة على تقديم المغريات والدعم والحوافز للعلماء والباحثين العرب للهجرة من دولهم الأم، عبر توفير القوانين الميسرة للهجرة وتقديم الإغراءات المادية والمعنوية وتهيئة البيئة الجاذبة والحاضنة للعقول العربية النابغة، ومن هنا تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة أو ما قد يسميها البعض هجرة العقول أو نزيف الأدمغة ظاهرة قديمة حديثة؛ فقد كانت ومازالت خطر يحيق بالشعوب التي تعاني من قلة المصادر والموارد على وجه الخصوص، نظرًا لحاجتها الماسة لعقولها النابغة في كافة المجالات للنهوض بخططها التنموية.

مفهوم هجرة الأدمغة:

يعرف (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص212) هجرة الأدمغة على النحو التالي: "هو انتقال الأفراد الذين يعتبر وجودهم في أوطانهم ثروة حقيقية إلى بلدان يستقرون فيها، ويسهمون اسهامات ذات قيمة مضافة في مجالاتهم المتعددة بحيث يزيدون في الدخل القومي لتلك الدول"، وقد قامت اليونيسكو بإطلاق مسمى النزيف البشري على مصطلح هجرة الأدمغة وعرفته بأنه: صورة من صور التبادل العلمي الغير سليم والشاذ بين دول العالم، وهو ما يقصد به تدفق العلماء والكفاءات في وجهه معينة في صالح الدول الأكثر تطورًا (عبد الله رشدان، 2008، ص288)، ومن هنا يصح القول أن نوع الهجرة المقصودة في هذه الورقة ليست الحراك الطلابي أو الأكاديمي والعلمي المؤقت للطلاب والعلماء والباحثين، أو هجرة اللاجئين جراء الحروب والفقر أو اللاجئين السياسيين، بل المقصود بهجرة الأدمغة العربية في هذه الورقة هو هجرة العقول العربية النابغة في مختلف المجالات التي تؤدي دور مهم وحيوي في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها، والتي هاجرت لدولة أخرى بنية الإقامة الدائمة، مما يترتب عليها تعطيل مصالح بلادها التنموية لصالح الدول المستقطبة.

أنماط هجرة الأدمغة: توجد أنماط عديدة لهجرة الأدمغة، ومن بينها:

النزيف الخارجي: وهو ما يقصد به هجرة أصحاب المهارات وذوي التدريب العالي إلى بلدان أخرى.

النزيف الداخلي: وهو أن يعيش العالم ذهنيًا في بيئة أخرى غير بيئته كأن ينحصر اهتمامه في علوم غير مفيدة لخطط التنمية الشاملة في بلاده، أو أن ينشر أبحاثه العلمية بلغات لا يعرفها أغلب الباحثين في بلده، أو أن لا يشارك في محافل ذات طابع علمي عربي، وقد يكون من صور النزيف الداخلي للأدمغة هو أن لا تتألف عقلية العالم مع معايير المهنية العلمية السائدة في بلده، بل السائدة في البلد الذي تخصص به في الخارج (عبد الله رشدان، 2008، ص288-289)، من ناحية أخرى يعتبر (محمد العجيلي، 2013، ص99) أن عدم استخدام الدول العربية أو إساءة استخدامها للطاقات المبدعة لديها يعتبر من الاستنزاف الداخلي وتهجير داخلي للأدمغة، مما ينتج عنه انعدام الموازنة بين القوى العاملة واحتياجات البلاد الاقتصادية، وفي هذه الحالة تعد هجرة العربي من وطنه إلى بلاد أخرى استثمارًا وتوظيفًا للكفاءة العربية على حد وصفه.

الجذور التاريخية لهجرة الأدمغة العربية:

لقد أوضح (فتحي سرحان، 2011، ص52) أن الهجرة العربية للخارج اتجهت في بادئ الأمر إلى القارتين الأمريكيتين؛ حيث كانت أول هجرة إلى الأرجنتين عام 1833 وإلى البرازيل عام 1860 وإلى كندا عام 1882 وإلى أمريكا عام 1878. وقد بلغت الهجرة ذروتها في العقود الثلاثة من مطلع القرن العشرين، وازدادت زيادة طردية بعد حرب 1967، وبرزت بشكل واضح في بداية السبعينات من القرن العشرين؛ حيث انقسم المهاجرين إلى قسمين: النوع الأول: رجال الأعمال والأيدي العاملة خاصة بعد حرب عام 1967، بالإضافة إلى هجرة اللبنانيين خلال الحرب الأهلية؛ حيث بلغ مجموع عدد المهاجرين اللبنانيين (1.5 مليون لبناني، النوع الثاني: "هجرة الأدمغة" هجرة الكفاءات العلمية العربية من علماء وأساتذة جامعات ومهندسين وأطباء وغيرهم من المبدعين، ومنذ أن باشرت الدول النامية ومنها العربية وضع البرامج للنهوض بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والتي ترجع لحقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية، أضحت هجرة العقول لديها واحدة من أكثر المشكلات حضوراً على قائمة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، وأخذت مصادر الشكوى تتزايد، نظراً لحاجة تلك المجتمعات إلى رأسمالها البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلادها، ووجهت أصابع الاتهام نحو مجموعة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(طلعت آدم، 2016، ص 212).

أسباب هجرة الأدمغة العربية:

تعتبر نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل الأسباب التي تدفع الكفاءات للهجرة، وتقوم هذه النظرية على فرضية أن الأشخاص ذوي الكفاءة العالية تهاجر لأن هناك عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي، وأن هناك عوامل جاذبة لهم في بلد المضيف(طلعت آدم، 2016، ص216)، والعرض التالي يعرض مفهوم كل من العوامل الطاردة/ الدافعة، والعوامل الجاذبة كما وردت في(عبدالله رشدان، 2008، ص216)، و(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص316):

عوامل الدفع أو عوامل الطرد في مجتمعات العقول المهاجرة: وهي العوامل التي تدفع العقول للهجرة من بلدانهم. ويقصد بها مجموعة الأسباب والعوامل التي تعيق التطور الفكري والعلمي للعلماء والمفكرين وتدفعهم لاتخاذ قرار الهجرة والنزوح إلى بلد يكفل لهم القدر الكافي من الاستقرار، مدعوماً بمحفزات الإبداع، ومن الأمثلة على عوامل الطرد: اختلال تكافؤ الفرص، وذلك حين يرى الفرد الفرق الشاسع بين ما يملكه من مؤهلات وكفاءات وبين ما يعود عليهم من رأس المال هذا، على عكس من هم أقل منهم كفاءة لكنهم أكثر دخلاً وأفضل حال، ففي هذه الحالة يشعر الفرد بأن سوق العمل الذي يعمل به لا يلبي طموحاته ولا يحفزها على أن ينتج أكثر، فيهم بمغادرة وطنه بحثاً عن واقع أكثر إيجابية. والجدير بالذكر أن عوامل الدفع لا تشكل إلا أحد وجهي الحقيقة. حيث أن الوجه الآخر يتمثل في عوامل الجذب في مجتمعات الهجرة، ويقصد بها: القوى التي توفر الحوافز الجاذبة للعقول للهجرة إلى بلدانهم المضيفة، لعل أبرزها هو: تبني الدول الغربية لسياسات مخططة ومدروسة بعناية لاجتذاب ذوي الكفاءات من الدول النامية، ويرى(طلعت آدم، 2016، ص220) أن توفير الدول المتقدمة لعوامل جاذبة للأدمغة العربية، ينبع من اعتقاد راسخ متين بوجود ارتباط قوي ومباشر بين توفير الكفاءات العلمية، وتصعيد معدلات التنمية الاقتصادية في البلد الواحد، وفيما يلي عرض للأسباب الطاردة وما يقابلها من أسباب جاذبة لهجرة الأدمغة العربية بشيء من التفصيل:

العوامل السياسية الطاردة/الدافعة: يرى(عبد الله رشدان، 2008، ص 321) أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية من ضمن المحددات المهمة التي تدفع أبناء الدول غير المستقرة سياسياً إلى الرحيل إلى بلدان لا تضع قيود على العلماء والمخترعين، بل توفر لهم بيئة علم وتقدم.

ويعتقد (طلعت آدم، 2016، ص 218) أن البيروقراطية والقوانين والتشريعات التعسفية والفساد الإداري تربك أصحاب الخبرات ويولد لدى الكفاءات العربية الشعور بالاحتقان ويغذي لديهم أحلام الهجرة. وترى الباحثة أن عدم وجود نظام يحمي أولئك الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد في مختلف القطاعات تعد من العوامل الطاردة أيضاً. ويتفق كلٌّ من (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص 218) مع رشدان في أن الواقع السياسي المضطرب أو ذلك الذي يسوده القمع والاستبداد عوامل منفرة للكفاءات وللعقول المتميزة وبيئة غير محفزة للبحث العلمي والإبداع، وتضيف (جميلة بركاوي، 2015، ص 108) أن من ضمن الأسباب السياسية الطاردة للعقول العربية هي القيود السياسية المفروضة على البحث العلمي، فقد يتدخل النظام الحاكم في تحديد نوعية البحوث العلمية التي تخدم رؤيتهم السياسية، مما يدفع كم هائل من العلماء للتردد لتحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة ما بغية معالجتها وتقديم الحلول الملائمة بسبب أن نتائج الأبحاث قد لا تكون متوائمة مع طبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة وأكد (محمد الفيل، 2000، ص 107) أن غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان من العوامل الرئيسية الطاردة.

العوامل السياسية الجاذبة: في الجانب الآخر يتعرض المهاجر العربي ذو الكفاءة العالية، ل مناخ سياسي مستقر ويدعم الحريات ويشعر من خلاله بالتححر كثيراً من القيود التي تمارس عليهم في بلادهم الأصلية، على سبيل المثال: قدرته على التعبير عن رأيه العلمي والسياسي، فالبلدان التي يتم الهجرة إليها تتميز بأنها غير استبدادية وغير مضطربة، وتطبق القوانين وتحفظ الحقوق للمواطنين والمقيمين على حد سواء، بالإضافة لامتلاكها لتشريعات متطورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والملكية الفكرية والجوانب المهنية (فتحي سرحان، 2011، ص 30)، و (السيد شتا، 2007، ص 35) و (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص 218)، و (طلعت آدم، 2016، ص 220).

العوامل العلمية والأكاديمية الطاردة/الدافعة: يرى (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص 221) أن شعور الفرد بالارتياح النفسي العميق حين يزاول مهنته وسط مجتمع علمي ينتمي له ويتبناه ويحفره أمراً كافياً للهجرة فالعلماء والمفكرين يبحثون عن واقع أفضل رغبة في الإنتاجية، وقد قاما بربط ذلك بمفهوم هرم ماسلو للحاجات والذي تقع الحاجة لتحقيق الذات في قمة الهرم، ودعما موقفهما بالتقارير الواردة التي تفيد بأن العقول المهاجرة بشكل عام تشعر بالإشباع الداخلي نتيجة إشباع حاجة تحقيق الذات في جوانب معينة، ولشعورها بأنها استطاعت أن تكون كما أرادت أن تكون. وهذا ما عبر عنه (محمد العجيلي، 2013، ص 106) بقوله: "أن شعور الكفاءات العلمية بالكبت وإهمال المؤسسات لهم ساهم في هجرة عدد كبير منهم، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة علمية وفكرية مناسبة لهم لغرض الإبداع ومواصلة العطاء"، ولعل من الأسباب العلمية أيضاً هو ما عبر عنها (عبد الله رشدان، 2008، ص 324) بالأسباب الأكاديمية وذكر من بينها: ضعف مخصصات البحث العلمي، حيث أن البحث العلمي في الدول النامية يعاني من ضعف واضح في الإمكانيات المادية من جانب الدولة، مما ألقى بظلاله على العاملين بمراكز البحوث والجامعات وعلى محصلة أعمالهم. وأضاف (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص 221) أن ضعف التطورات على المستوى التكنولوجي في البلدان المهاجر منها ومن بينها تكنولوجيا البحث العلمي والذي يعد أداة مهمة لإحداث نقلات نوعية في حياة الشعوب، يعتبر من الأسباب العلمية الطاردة. ويضيف كلٌّ من (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 120) أن تسييس وأدلجة السياسات التربوية في الدول العربية وتوظيف المواد التعليمية لتكريس نسق قيمي محدد لا ينتج مواطنين أحرار، ويُعد من العوامل التربوية والتعليمية الطاردة. ويرى (محمد العجيلي، 2013، ص 108) أن الجامعات العربية قد تحولت إلى منابر

سياسية بفعل الأدلجة السياسية تويرز ذلك فيما يعانيه الأساتذة من تهديد ووعيد، ومن الشواهد على ذلك هو الأكاديميين العراقيين الذين تم اغتيالهم في ظروف غامضة بعد عام 2003، والذين وصل عددهم إلى 200 عالم وأستاذ جامعي بحسب صحيفة الإندبنت الصادرة عام 2005. ومن ضمن الأسباب العلمية الطاردة ما أورده (عبدالله رشدان، 2008، ص325)، و(فتحي سرحان، 2011، ص60)، والتي جاءت كالتالي:

-انعدام التحدي العلمي والمهني الذي يعمل كقوة طرد للعلماء؛ ومن صورها (ندرة المؤتمرات والندوات العلمية)، حيث أن المنافسة العلمية هي المسؤولة عن إثراء البحث العلمي وهي بحاجة إلى وجود منافسين، وظروف محفزة على البحث والإنتاج العلمي.

-انقطاع الصلات بين مراكز الأبحاث العلمية والمؤسسات الكبرى في البلاد.

-كثرة الأعباء الملقاة على العلماء، فالعلماء في البلاد العربية محملون بأعباء ضخمة سواء في مجالات التدريس أو الإدارة وغيرها، الأمر الذي يساهم في استنزاف طاقاتهم ووقتهم، ولا يترك للبحث مكاناً يذكر في جدول أعمالهم، على عكس ما يحدث في بلاد الغرب؛ حيث أن العالم تخفف أعباءه بالقدر المستطاع ليتمكن من التفرغ للبحث العلمي.

-انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية في أماكن العمل، مما يخلق لدى العلماء شعوراً بالرفض وعدم القناعة في أوضاعهم.

العوامل العلمية والأكاديمية الجاذبة: واستخلصت من (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص115-123)، و(عبد الله رشدان، 2008، ص325)، و(فتحي سرحان، 2011، ص24)، و(طلعت آدم، 2016، ص220) وهي:

-توفير الدول المتقدمة للبيئة البحثية الجاذبة المتطورة، وتوفيرها للأجواء العلمية، وحرصها على زيادة عدد الباحثين في مختلف العلوم.

-انفتاح المجتمعات المتقدمة على العلم والعلماء؛ حيث يوجد ما يسمى (بالمجتمعات العلمية) التي تشبع حاجات ورغبات العلماء وتساهم في التقدم العلمي.

-وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة في الدول المتقدمة المستقطبة.

-الإففاق السخي من جانب الدول المتقدمة على المؤسسات البحثية والمراكز العلمية.

-تمتع الدول المتقدمة بالحرية الفكرية وانعدام القيود على البحث العلمي.

ويرى (فتحي سرحان، 2011، ص27) أن من العوامل الجاذبة للهجرة للدولة الغربية، تنبع من بيئتنا من خلال ثقافة "خرافة تفوق الغرب"، وهذه الثقافة لا تقوم بمحاربتها نظم التعليم العربية بما تحويها من أفكار غربية وما تفرضها من سيادة اللغات الأجنبية، بل أن العملية التعليمية ككل قد تكون إعداداً للحياة المهنية في الغرب ويسترسل في إيضاح فكرته قائلاً: "أن نظم التعليم العالي لا تزال غير متصلة في القضايا والقيم المحلية، وأن دول العالم الثالث مستمرين في اكتساب المعرفة المنفصلة عن واقع أوطانهم".

العوامل الاجتماعية الطاردة/الدافعة: قد يشعر بعض الأفراد بأن التقاليد والواجبات الاجتماعية المبالغ فيها في بعض الأحيان، تضع قيود على أوقاتهم وتمنعهم من الانطلاق لاستثمار جهودهم استثماراً فعالاً، فيتمنى الفرد لو كان في بيئة لا توجد فيها ارتباطات اجتماعية تعيقه عن الإنتاجية (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص221-222)، وتضيف (جميلة بركاوي، 2015، ص108) إلى الأسباب الاجتماعية الطاردة للعقول العربية، (أسلوب العيش) وما يلعبه من دور في طرد الكفاءات العلمية؛ حيث أن العقول العربية التي تلقت تعليمها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تواجه صعوبة في الاندماج مرة أخرى في مجتمعاتها، نتيجة الاختلافات والتباينات الاجتماعية والسلوكية، حيث أن حالة الاغتراب الداخلية التي سيُشعر بها العالم ستدفعه للتفكير في النزوح مرة أخرى. وهذا ما تحدث عنه (السيد شتا، 2007، ص32) تحت عنوان

الضغوط الايدلوجية، حيث أوضح أن العقول العربية غير قادرة على التوافق مع المناخ السياسي في بلدانهم، وبخاصة تلك البلدان التي لا يتوفر بها نفس المناخ السياسي في الدول التي درسوا فيها، وخالطوا ثقافتها ونظمها، وبالتالي يشعرون بعدم القدرة على التكيف الاجتماعي في مجتمعاتهم.

العوامل الاقتصادية الطاردة/ الدافعة: من بين الأسباب الاقتصادية التي تدفع الكفاءات العربية للهجرة من أوطانها هي ما ذكرها (طلعت آدم ، 2016، ص93) و (فتحي سرحان، 2011، ص26) و(إبراهيم عيسى، 2010، ص 217-218) وتمثلت في الآتي:
- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
- انخفاض مستوى المعيشة.

-عدم التوازن بين العرض والطلب على القوى البشرية.

-عدم القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم. ويرى كل من (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص122) أن البطالة والضائقة الاقتصادية على الكفاءات الهجرية ترتبط بعدة عوامل منها: الكثافة السكانية؛ فعندما تميل كفة الكثافة السكانية على حساب الاستخدامات المثلى للموارد الاقتصادية المستثمرة تبدأ مشاكل البطالة ومظاهر تدني الدخل بالظهور مما يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المحلي.

-خطط التنمية في الدول العربية مازالت في مراحلها الأولية، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويرى كل من (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص120) وجود تفرقة واضحة بين خريجي الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية، مما ينتج عنه قلة الفرص الوظيفية أمام خريجي الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم خارج حدود الوطن.
وإضافة إلى ما سبق بين من أسباب اقتصادية طاردة للعقول العربية هي تلك المرتبطة بالتشريعات والقوانين، والتي تتجسد في جمود الأنظمة وعدم مرونتها، وبآتي في مقدمتها غياب اللوائح التي تكفل حقوق المستثمرين، ووجود تلك التي تحد من إسهام رجال الأعمال الراغبين في المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار بأموالهم الخاصة في المجالات الحيوية الداعمة للاقتصاد العربي.

العوامل الاقتصادية الجاذبة: على الجانب الآخر تواجه تلك الكفاءات العربية إجراءات اقتصادية جاذبة من قبل دول المهجر، فتمتيز الدول المتقدمة بإيجاد فرص أكبر للكفاءات، لتحقيق دورها الوظيفي الذي يشبع طموحاتها، بالإضافة لفرص الاستثمار التي تدر عليهم بعوائد كبيرة، (السيد شتا، 2007، ص34)، كما يشكل التقدم العلمي المعيار الأساسي للتوظيف والقائم على الجدارة، وارتفاع مستويات الأجور في الخارج من العوامل الاقتصادية الجاذبة لهجرة الكفاءات، (طلعت آدم، 2016، ص220)، ويرى (فتحي سرحان، 2011، ص38) أن الاقتصاد العالمي حالياً يركز على عنصر المنافسة على الكفاءات البشرية قبل المنافسة على البضائع والخدمات، مما يعني اتجاه الدول المتقدمة مع زيادة تأثيرات العولمة إلى استقطاب الأجيال الأصغر سناً الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية معينة ممن تمكنوا من الحصول على تعليم متميز وتأهيل عالي، وبالتالي يمكنهم من اكتساب مهارات أكثر تقدماً في بلدانهم المتقدمة.

الآثار المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

أفادت أحد تقارير منظمة العمل العربية أن الخسائر التي تتكبدها الدول العربية سنوياً لا تقل عن 200 مليار دولار بسبب هجرة العقول إلى الخارج، وتقترن هذه الأرقام بخسائر كبيرة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها. وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية الضخمة، إلا أن هجرة العقول لا تقاس بمؤشرات اقتصادية فقط، ولكن بمؤشرات سياسية

اجتماعية وثقافية (مركز أسبار للدراسات والبحوث، 2016)، و (طلعت آدم، 2016، ص229) وقد حفلت أدبيات الهجرة بالانعكاسات المترتبة على هجرة العقول العربية، ولقد تناول البعض جانبي الظاهرة الإيجابي والسلبي، وفيما يلي أهم الانعكاسات السلبية والإيجابية بالإضافة للانعكاسات النوعية المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

أولاً. الآثار السلبية الكمية: يرى كلٌّ من (عبد المحسن القحطاني و فيصل بوطيبة، 2015، ص210) أن هجرة الأدمغة لها تبعات متمثلة في الاختلالات التي تحدثها بين الأمم؛ فاستمرار الهجرة التي تحدث نزيفاً في توازن رأس المال البشري سيُتبعه هدر واستنزاف في البنية التحتية لتلك الدول التي تصدر الكفاءات؛ فمن المعروف أن البنى التحتية وخطط التنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح أو التطور دون وجود ثروة بشرية مستقرة ومؤهلة ومدربة تدريباً عالياً، كما أن هجرة العقول تمثل شرخ كبير في النمو والتنمية الاقتصادية في البلد المهاجر منه، ومساهمة كبيرة للنمو والتنمية في البلد المهاجر إليه، وهذا ما أكدته (فتحي سرحان، 2011، صص)، حيث اعتبر ظاهرة هجرة العلماء العرب أهم المعوقات الرئيسية لعملية التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي العربي الأمر الذي يسهم في استمرار تخلف الأمة العربية. وفي السياق ذاته يؤكد (أحمد الكندري، 2005، ص25) أن تأثير هذه الظاهرة تطال الاقتصاد القومي والتركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وأنها كفيلة بتحويل الأمة العربية إلى مستهلك لما ولد من اكتشافات واختراعات ساهم أبنائها في إيجادها، وقد يعتبر البعض أن الهجرة الداخلية بين الدول العربية لا يعتبر نزيفاً للأدمغة العربية؛ لما له من مردود قومي إيجابي على كافة الدول العربية، إلا أن الهجرة الخارجية للبلاد الغربية لها آثار مدمرة على الاقتصاد العربي وقدرة الوطن العربي على تحقيق التنمية المنشودة. وفيما يلي عرض لأهم الانعكاسات الكمية السلبية على الوطن العربي كما وردت في (أحمد الكندري، 2005، صص33-34) و(نصر الدين أبوغمجة، 2016، ص67) و(جميلة بركاوي، 2015، ص110) و(طلعت آدم، 2016، ص221)، و(محمد الفيل، 2000، ص165) و(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص100):

-ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الوطن العربي، حيث يعتبر البحث العلمي من أسس التنمية التي تسعى إليها الدول، فنقص الباحثين في الدول العربية أخر عجلة التنمية وتسبب في ظهور مشاكل مثل تدني مستوى الفقر المعلوماتي.

-تدني مستوى الدخل القومي، نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج.

-تبدد الموارد المالية والبشرية، وضياح الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب في شرايين الغرب، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم، والصحة، والتخطيط، والبحث العلمي.

-اعتماد الدول العربية على الخبرات الغربية في مجالات شتى بتكلفة اقتصادية عالية، نتيجة النقص الذي سببته ظاهرة هجرة العقول، مما يعني أن الدول العربية تتحمل خسارة مزدوجة متمثلة في ضياع الأموال الذي انفقته على إعداد الكفاءات العربية ومن ثم خسارتها لتلك العقول، ومواجهة نقص الكفاءات بواسطة استيراد الكفاءات الغربية بتكاليف عالية مع عدم الاستفادة المثلى من قدراتها

-تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ لما للهجرة من فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي ضخم، بينما تشكل خسارة للدول التي نزع منها أولئك العلماء.

-استيراد التكنولوجيا من البلاد الغربية، الأمر الذي يعني استمرار التبعية التكنولوجية نحو الخارج واتساع الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة، وتبدد الأموال اللازمة لدعم أنشطة البحث العلمي.

-معظم المهاجرين من فئة الشباب مما يعني أن استمرار هجرة الكفاءات للخارج سيجعل الدولة المهاجر منها لا يبقى لديها سوى فئة الأطفال والمسنين وهذه الفئات تعد فئات مستهلكة وليست منتجة. كما تتطوي على تغيير في نسبة النوع؛ فالرجال هم الأكثر إقبالاً على الهجرة مما يفضي إلى قلة الرجال بالنسبة للنساء.

-تفاقم مشاكل التنمية وفشل تطبيقها، نتيجة العجز في الرأسمال البشري الذي يمتلك القدرات العلمية والتقنية.

حرمان الدول الاستفادة من استثمارات ضخمة في مواردها البشرية.-

ثانياً. الآثار السلبية النوعية: لعل أكثر خطر سلبي ناتج عن حركة هجرة العقول هو الأثر النفسي الذي تتركه هجرة العقول النابغة على زملائهم من ذوي الكفاءات النادرة، أولئك الذين يشعرون كما لو أنهم يعاقبون على ولائهم لأوطانهم بسبب عدم اختيارهم للهجرة وبقائهم في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية وبحثية سيئة، قياساً بأوضاع زملائهم الذين أصبحوا يعيشون في دول متقدمة ويعملون في ظروف علمية ومادية ونفسية أفضل(عبدالله رشدان، 2015، ص 306)، ويضيف (محمد الفيل، 2000، ص 170) إلى الآثار السلبية النوعية التي تتركها هجرة العقول على الدول المهاجر إليها، وهي ظهور مشاكل عنصرية وتفارقة جلية في تلك البلدان المستقطبة. ويضيف(فتحي سرحان، 2011، ص 35) أن التمييز العنصري قد يمثل قوة طرد عكسية من الدول المستقطبة، مما يدفع الكفاءات العربية للعودة لأوطانهم، وأشار المؤتمر الأول للمغتربين العرب 2010 إلى أن إعادة تجارب المهاجرين من قبل مواطني البلد الأصلي، ينتج بسبب الأثر النوعي الذي تتركه هجرة الكفاءات ورغبة من بقى في محاكاة النماذج السابقة من المهاجرين وهذا من شأنه تغذية أحلام الهجرة، لدى الكفاءات الباقية(طلعت آدم، 2016، ص 219).

ثالثاً: الآثار الإيجابية الكمية والنوعية: ذهب بعض العلماء والباحثين إلى تبني آراء مناقضة للمنطق البشري في حكمهم على انعكاسات ظاهرة هجرة العقول بشكل عام، من وجهة نظر مفادها أن هجرة تلك العقول من بلدان لا تمتلك المقومات المثلى للاستثمار في الكفاءات العلمية وعليها فإن استقطابها من قبل الدول المتقدمة سيعود بالفائدة إلى الدول النامية من خلال الإنجازات والاختراعات المتوقعة من تلك الكفاءات، والرد على هذه الحجة ينبع من التشريعات في الدول المتقدمة المحكومة بنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 124-125) وعلى الرغم من وجود تشريعات تحرم الدول النامية من نسب إنجازات أبناءها وبناتها لها، إلا أن هناك العديد من الآثار الإيجابية التي تطرقت إليها أدبيات الهجرة، ومنها ما ذكره كلٌّ من(محمد الفيل، 2000، ص170) و (عبدالله رشدان، 2008، ص307)، و (جامعة الدول العربية، 2014، ص1):

-استغلال ابداعات العقول لصالح البشرية جمعاء: فمن الطبيعي أن هذه العقول إذ لم تستغل في أوطانها، فإن هجرتها للخارج إلى البلدان المهاجر إليها التي سترعى قدراتهم وطاقاتهم سيعزز من استفادة دول العالم وشعوبها منها، ولن يقتصر خير تلك العقول على الدول التي هاجرت إليها - تساهم الهجرة في التنمية الاقتصادية عن طريق: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، وأفادت التقديرات لعام 2014 بأن البلدان العربية تلقت تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية 50.5 مليار دولار، أي ما نسبته 8.7 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى مختلف بلدان العالم. مما يعني أن التحويلات من المهاجرين تمثل مصدر هام للدخل للبلد المنشأ أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون.

-الهجرة تساهم في نقل التراث الحضاري للدول المهاجر منها، فهجرة العرب إلى أسبانيا وإلى وسط آسيا ساهم في نقل الحضارة العربية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم.

-عندما تقرر الكفاءات العربية العودة إلى أوطانها بعد مكوثها وعملها في بلاد المهجر لفترة من الزمن فإن البلد الأم تكون في هذه الحالة قد حازت على فرد ذو خبرة مدرب تدريباً عالياً تجارب بعض الدول العربية في الحد من الآثار المترتبة على هجرة الأدمغة العربية:

يتضح مما سبق عرضه الآثار المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية، ومن بين تلك الدول هي جمهورية مصر العربية؛ التي عانت ومازالت تعاني من نزوح كفاءاتها للدول المتقدمة ولبقية بلدان العالم، فقد نشرت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تقريراً عن هجرة الأدمغة المصرية في شهر أيلول من عام 2014، وقد أسفر التقرير عن هجرة أكثر من 450.000 مصري من حملة الشهادات العليا خلال الخمسين سنة الماضية، منهم 600 عالم في تخصصات نادرة. (ربي الشعراني، 2016، ص 205)، وتعد العراق هي الأخرى إحدى الدول العربية المتضررة من هجرة كفاءاتها؛ حيث أن العوامل السياسية تسببت في هجرة العلماء العراقيين والكفاءات ما بعد عام 2003، فقد ساهم تغيير النظام السياسي العراقي في هجرة أكثر من 17 ألف أكاديمي (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 113)، وفيما يلي عرض لتجربتي مصر والعراق بليجاز للحد من الآثار الناجمة عن هجرة الأدمغة العربية، بالإضافة إلى سبل الاستفادة الدول العربية الأخرى من تلك التجارب:

أولاً: تجربة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك أنشأها الدكتور العراقي وليد الحيالي عام 2005، وهي مؤسسة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي، ويضم الكادر التدريسي نحو 100 مدرس من حملة الدكتوراه في مختلف التخصصات، وهي بمثابة إعادة استثمار في أصول بشرية مجمدة وتحويلها إلى أصول بشرية إنتاجية فاعلة لصالح الوطن الأم، كما تلعب دوراً رئيسياً في استقطاب العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص المهاجرين إلى أوروبا؛ الأمر الذي يجعلها من ضمن المؤسسات العاملة إلى تقليل الخسائر المترتبة من ظاهرة هجرة الكفاءات العربية على البلد الأصلي، وإعطاء حافزاً جديداً للتواصل مع بلد المنشأ عن طريق تأهيل تلك الكفاءات لتواصل طريقها في اسهامات خلاقة لصالح دولها الأم، ومن بين أهدافها تقديم الاستشارات والدعم للحكومات العربية والعراقية على وجه الخصوص في بناء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 132)، و (الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2016)

ثانياً: وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج: هي وزارة مستحدثة أنشأت عام 2015 استحدثت بهدف الاستفادة من خبرات المصريين في الخارج في شتى مجالات التنمية ولتدعيم الروابط القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين الوطن الأم، ولتعويض الآثار الناتجة عن هجرة عقولها (ربي الشعراني، 2016، ص 68)، و (وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، 2017)، ومن أهداف الوزارة كما ورد في (موقع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، 2017):

-تلقي مبادرات المصريين المغتربين للاستثمار في الوطن وإجراء اتصالات بشأنها مع جهات الاختصاص وإبلاغ المبادرين بالنتائج.

-التنسيق مع الجهات المحلية المعنية بتخطيط الاستثمار لمعرفة وتحديد الأنشطة الاستثمارية والمشاريع الأكثر ملائمة لاستثمار المصريين المغتربين فيها لإدراجها في خطة المشروعات الاستثمارية والعمل على ترويجها

-بحث الصعوبات التي تواجه المستثمرين من المغتربين وتقديم المساعدة في إيجاد المعالجات اللازمة لها بالتنسيق مع المختصين.

الإسهام في إجراء حصر دوري شامل لأعداد ونوعيات ووظائف المصريين المقيمين في الخارج توفير وسائل الإصلاح الملائمة لمعالجة المسائل التي تهم المصريين في الخارج وتزويدهم بالمعلومات الصادقة عن الوطن.

-إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعسكرات للشباب في الداخل والخارج لبحث أوضاعهم وإطلاعهم على شؤون وطنهم وقضاياهم القومية والتعرف على آرائهم ومقترحاتهم.

ثالثاً. سبل استفادة الدول العربية الأخرى من تجربتي مصر والعراق:

باستقراء التجارب السابقة وبغية الاستفادة منهما، تقدم الورقة المقترحات التالية:

-إنشاء رجال الأعمال العرب للجامعات العربية في الدول الغربية والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية العربية للتدريس في الجامعات، بالإضافة للطلاب العرب، الأمر الذي يساهم في التخفيف من الانعكاسات الناجمة عن هجرة تلك الكفاءات وإعادة الأواصر بين العقول العربية وموطنها الأصلي بواسطة توجيه الأبحاث لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العربية ومن بينها ظاهرة هجرة العقول، وتقديم الاستشارات للحكومات العربية حول الآليات الواجب اتباعها لتحفيز الكفاءات العربية على العودة لأوطانها وللمحد من هجرة المزيد من الكفاءات العربية مستقبلاً.

-إنشاء الهيئات/الوزارات التي تعمل على تجسير العلاقة بين الحكومات العربية وعقولها المهاجرة وتشجيعهم على الاستثمار في بلدانهم الأصلية وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، وإنشاء قنوات الاتصال بينهم وبين دولهم الأم وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون الداخلية لأوطانهم.

حلول مقترحة للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

يرى (عيسى علي، 2016، ص 299) أن ما شهده العالم من أحداث ساهمت في التمييز العنصري والديني ضد العرب في البلدان الغربية مما هيأت الظروف أكثر للتفكير جدياً بعودة العلماء العرب إلى بلادهم؛ ويعزو ذلك إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الغربية والتي تحرص على توفير وسائل الجذب، باتت تشكل قوى ضغط طارئة للعقول العربية بعد تلك الأحداث؛ حيث يمكن للحكومات العربية إذ توافرت لديها النية الصادقة في توفير اللازم لعودة تلك العقول. وفيما يلي جملة من الحلول للحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية وللتخفيف من آثارها على الدول العربية، وقامت الباحثة بتصنيفها على النحو التالي(علي مذكور، 2009، ص88)، و(محمد العجيلي، 2013، ص109)، (ولد الشيباني الصوفي، 2001، ص67-68)، (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص293-295)، و(طلعت آدم، 2016، ص229-232)، و(السيد شتا، 2007، ص36-37)، و(عيسى علي، 2017، ص297-298).

أولاً. حلول للحد من عوامل الطرد العلمية والأكاديمية:

-تجسير الروابط بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات ومؤسسات الإنتاج، بما يؤمن الدعم المادي للأولى، والاستفادة من نتائج البحث العلمي التي تؤمنه الأولى في تطوير الثانية اعتماد ميزانيات كبيرة للبحوث العلمية في الأوطان العربية الذي يعد رمز تقدم الأمم والدول المتطورة في الموازنة القومية، فالإنفاق على البحث العلمي والاستثمار فيه لا يقل عن الاستثمار في باقي عناصر الإنتاج، وتعد المبالغ التي تنفقها الدول على البحث العلمي مؤشراً هاماً لقياس تطور تلك الدول، حيث أفادت منظمة اليونسكو إلى أن عائد إنفاق الدولار الواحد على البحث العلمي دولارين.

-الحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية حق من حقوق الإنسان في السعي لطلب المعرفة وإثبات الحقيقة، فتشجيع الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات العربية، وحفظ الحقوق الفكرية الخاصة بالأبحاث وبراءات الاختراع، وضمان حرية الرأي والتعبير الفكري، والابتعاد عن

البيروقراطية التي وصلت إلى كونها غاية في حد ذاتها، لا وسيلة إلى غاية معينة التخلف العلمي الذي تعاني منه الدول العربية أدى إلى إرسالها لطلابها المتفوقين في بعثات خارجية إلى الجامعات الغربية، فيجب أن تتبنى الدول العربية مستويات نظم التعليم في الدول المتقدمة، عن طريق توفير متطلباته من التقنية الحديثة، بداعي التقليل من عدد المتبعثين للدراسة في الخارج، شريطة أن يصبح لدى الدول العربية النظم التعليمية البديلة التي تساوي نظم التعليم في الدول المتقدمة، من حيث مضمونها ورسائلها ومستهدفاتها، فقد ثبت أن غالبية الكفاءات العربية المهاجرة ارتبطت ببلاد المهجر خلال معاشتها للثقافة وأسلوب الحياة أثناء فترة الدراسة، مما ساهم في هدر الأموال واستقطاب تلك الدول للكفاءات العربية، فمن هنا يصح القول بأن على الدول العربية أن تقوم بإصلاح التعليم العربي، عن طريق توفير الأموال التي تصرف على البعثات في إصلاح المؤسسات التعليمية وإنشاء المراكز البحثية والتأكيد على نوعية التعليم التعاون مع اليونسكو لإقامة منظمات ومراكز علمية بغرض تكوين كفاءات عربية للتخفيف من الآثار المترتبة على هجرة العقول العربية، واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث والاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تعقدتها تلك المراكز.

-إقامة بنك معلومات للعلماء العرب في بلاد المهجر، يتضمن معلومات عن تخصصاتهم وأعمالهم ومواقع عملهم.

ثانياً. حلول للحد من عوامل الطرد الاقتصادية:

-رفع مستوى المعيشة في المجتمع.

-تحسين الدخل الفردي والوطني، وتنويع مصادر الدخل القومي.

-التركيز على توفير المتطلبات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية اللازمة، لخلق بيئة ملائمة لربط التنمية وأطره البشرية المؤهلة بسياسات تنموية شاملة في البلاد. ومنحها الفرصة الحقيقية للمشاركة في التنمية.

-إغراء الكفاءات بمنحها المزيد من الامتيازات المالية والاجتماعية والمراكز المرموقة في أجهزة البحث العلمي ومؤسساته.

ثالثاً. حلول للحد من عوامل الطرد السياسية:

- التخفيف من الضغوط الأيدولوجية المفروضة على قطاعات البلاد من الأنظمة الحاكمة والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية الخانقة.

-إعادة تشكيل الأنظمة السياسية بما يكفل توفير الأمن والاستقرار والحريات، لا سيما وأن للمناخ الفكري السياسي أهمية كبيرة في تعزيز الارتباط، وبقدر ما يتاح للكفاءات من استقرار سياسي في أوطانها بقدر ما تشعر بالارتباط بمجتمعها.

-اهتمام الحكومات بتطوير وتنمية الموارد البشرية وإعطائها الأولوية القصوى في مستهدفات خطط التنمية في البلاد، فإن تنمية تلك الموارد والعناية بها من قبل النظام السياسي من شأنه تحفيز العقول المهاجرة في العودة والمساهمة في رفع نوعية وكمية مهارات تلك الثروة البشرية، هذا بالإضافة إلى انحسار معدلات الهجرة للخارج مستقبلاً؛ نتيجة إيلاء العنصر البشري الاهتمام الكافي.

-إعادة النظر في قوانين الهجرة والعوامل المساعدة لها، وسن قوانين جديدة لا تتعارض مع مبدأ حرية التعلم والانتقال، ولكنها تحفظ على أقل تقدير أولوية الدفاع عن المصالح الاجتماعية التي ستهدر نتيجة تلك الهجرات النوعية.

رابعاً. حلول للحد من عوامل الطرد الاجتماعية:

-إعادة النظر في السلوكيات الاجتماعية وتطويرها نحو اظهار الاحترام والتقدير للعلماء والباحثين في البلدان العربية. ويكفي في هذا أن ننظر إلى تاريخ العراق إبان الحقبة العباسية، وما

انطوت عليه من وسائل التقدير والتبجيل للعلماء العرب وغير العرب، ممن فضلوا البقاء فيها على حساب مواطنهم الأصلية.

تجارب بعض البلدان الأجنبية لوقف هجرة أدمغتها:

لا يقتصر نزيف الأدمغة على الدول العربية، فقد عانت منها العديد من الدول حول العالم، ومن بينهم: الصين والهند وروسيا. ولكن وعلى الرغم من تدفق كفاءات تلك الدول للخارج إلا أنها قامت بإصلاحات جذرية عميقة تمكنت من خلالها من تنمية مواردها البشرية الباقية والنهوض بها، وإغراء كفاءاتها المهاجرة للعودة لأوطانها بواسطة العديد من الآليات والبرامج والمشاريع التنموية، ولعل ما يثبت ذلك هو الإحصائية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان (علماء المستقبل في عام 2030) والتي قامت بتصنيف الدول التي ستسهم بعلماء المستقبل في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وذلك استناداً إلى أعداد الخريجين من حملة الشهادات في المجالات المذكورة، وقد احتلت الصين ومن ثم الهند وتلتها روسيا المراتب الثلاثة الأولى على مستوى الدول أعضاء مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددها 20 دولة وفيما يلي موجز بسيط لتجارب الصين والهند وروسيا للحد من هجرة كفاءاتها، بالإضافة لسبل استعادة الدول العربية منها

أولاً. تجربة جمهورية الصين: سجلت منتصف عقد الخمسينيات عودة الكفاءات الصينية إلى موطنها الأصلي بعد أن مكثت في الولايات المتحدة الأمريكية مستمتعة بالمغريات التي عمدت أمريكا بتوفيرها للعقول النابغة، وقد كان السبب القابح خلف عودة الأدمغة الصينية، هو مشروعها القومي الذي حقق لها النهضة الكبرى والذي مكنها من استقطاب كفاءاتها المهاجرة مرة أخرى، واستطاعت من خلاله بلوغ مركز علمي ريادي أصبحت عن طريقه منافسة حقيقية للدول الصناعية المتقدمة خلال مدة قصيرة. فقد شكلت القوى الجديدة التي تقود الاقتصاد الصيني، والتي تتمثل في دمج الابتكار بالصناعة، ما يقرب من ثلث إجمالي اقتصاد البلاد على مدار العامين الماضيين. ونجحت الصين في تحقيق تغيرات كبيرة في أنماط التنمية الاقتصادية للبلاد، خاصة في القوة الدافعة للنمو والتي تجسد التطور الجديد في "مؤشرات الابتكار الصينية"(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 292).

ثانياً. تجربة الهند: عانت الهند في أواخر 1980 وبدايات 1990 من ظاهرة هجرة العقول، وبدأ ذلك باهتمامها وتمويلها للتعليم الدولي، والذي تجسد في إرسالها لطلابها وطالباتها للدراسة في الخارج في أرقى الجامعات والمعاهد، الأمر الذي ساهم في تزايد أعداد الملتحقين للدراسة بمؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، مما نتج عنه بقائهم للعمل هناك بعد تخرجهم. وتبع ذلك استهجان المسؤولين في الندوات والمؤتمرات والتي تطرقت لظاهرة هجرة الأدمغة الهندية؛ وحرمانها من الاستفادة من كفاءاتها التي أنفقت عليها أموال طائلة لتدريبها وتعليمها.

ولكن اليوم تشهد الهند عودة عقولها من مختلف التخصصات فيما يطلق عليه الهجرة العكسية للعقول، والتي تعني: عودة الأدمغة لبلدها الأم، بعد أن تعلمت وعاشت وعملت في دول المهجر. ويعزى ذلك إلى النمو السريع والمتلاحق للاقتصاد الهندي، وتزايد قوته، الأمر الذي ساهم في فتح أبواب كثيرة للاستثمار في كافة القطاعات، ومن المعروف أن الاستثمار الناجح في المجالات المتنوعة بحاجة لقوى بشرية متعلمة ومدربة، وتمتلك معظم العقول الهندية المهاجرة وقد قام العديد من رؤساء تكنولوجيا المعلومات حول العالم بزيارة الهند في السنوات الأخيرة؛ بفضل احتلالها للمرتبة الثانية كأكبر سوق للهواتف الذكية في العالم، وبنيتها التحتية الرقمية القوية؛ حيث يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت حاجز الـ 400 مليون مستخدم، وقد أطلقت الحكومة برنامج رقمي ضخم لنقل التكنولوجيا للريف، مما جعل الهند على أعتاب ثورة رقمية هائلة (Patnaik, 2016).

ثالثاً. تجربة روسيا: أثناء قيام الاتحاد السوفيتي وبعد انهياره، عانت روسيا من ظاهرة هجرة الأطباء والعلماء والمفكرين للدول الغربية والاشتراكية، ومازلت الحكومة الروسية إلى يومنا هذا تقاوم هذه الظاهرة عن طريق تخصيصها للمخصصات المالية لإيجاد البرامج المحفزة على عودة كفاءتها الوطنية ولتشجيع علماء المستقبل على البقاء في روسيا (Karpilo, 2017).

رابعاً. سبل استفادة الدول العربية من تجارب الصين والهند وروسيا: باستقراء التجارب السابقة يمكن الاستفادة منهما عن طريق:

- التركيز على العنصر البشري وتطويره وتأهيله، وتشجيع العلماء والمفكرين في الداخل والخارج على المساهمة في النهضة التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

- تخصيص الموارد المالية من الموازنة الحكومية لإيجاد برامج ومبادرات متنوعة في كافة المجالات داعمة للعقول النابغة والمبتكرين لتحفيزهم على البقاء، وإيجاد البرامج التي تعمل بمثابة همزة الوصل بين البلد المنشأ وكفاءاته في الخارج.

- تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول العربية، والتوسع في إنشاء حاضنات التقنية لخلق مجتمعات تقنية، وتعزيز الأبحاث التقنية المتطورة وتحويلها لفرص تجارية، لمعالجة التبعية العربية للدول الغربية في المجال التكنولوجي. ولإغراء وتحفيز المهاجرين العرب في الخارج من ذوي الخبرة على العودة.

وبعد استقراء العوامل والأسباب الطاردة للأدمغة العربية وفي ضوء التجارب الغربية الناجحة في وقف نزيف هجرة أدمغتها، تقدم الورقة التوصيات التالية للحد من ظاهرة هجرة العقول العربية:

- التوسع في افتتاح البرامج الدراسية النوعية في التخصصات الحيوية في الجامعات العربية ، مثل: الطاقة البديلة، التعدين، المياه الجوفية، تقنية النانو، الهندسة بتخصصاتها الدقيقة، للارتقاء بأنظمة التعليم العالي العربية، وإبقاء العقول النابغة في أرض الوطن.

- وضع الخطط الاستراتيجية لتدويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بأبعاده المختلفة، واستيفاء متطلبات نجاح خطط تدويل البرامج الأكاديمية والبحث العلمي والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، للارتقاء بأنظمة التعليم العالي في الوطن العربي.

- رفع أجور الأطباء والكفاءات العلمية العربية المختلفة، للتخفيف من تأثير المغريات الاقتصادية التي تلقاها تلك العقول في الخارج.

- الحرص على عدم ترجيح كفة الاستقطاب الخارجي للأجانب للإسهام في تحقيق الخطط التنموية على كفة الاستفادة من الكفاءات العربية المؤهلة للقيام بتلك المهمة.

- الاستفادة من العقول العربية في مختلف المجالات وحثهم على المشاركة في الخطط التنموية الشاملة للبلاد.

- تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في القطاعات الحيوية في البلاد لإيجاد فرص العمل، وتذليل العوائق القانونية التي تحد من مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.

- تقنين التعاقد مع الكوادر الأجنبية في الجامعات العربية والتركيز على استقطاب الكفاءات النوعية منهم.

- الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في الجامعات العربية عبر التوسع في إنشاء المراكز البحثية المتخصصة والكراسي العلمية والبحثية ذات المواصفات العالمية.

- تحويل الجامعات والمدارس إلى بيئات منتجة عن طريق الاستفادة من المواهب والابتكارات ورعايتها وتوفير كافة متطلبات تطبيق الابتكارات، لزيادة براءات الاختراع العربية.

- تقوية البنية التحتية الرقمية العربية والتحول من الحكومات الإلكترونية إلى الحكومات الذكية.

- الاستفادة من الكفاءات البحثية في المجالات المتنوعة وعقد الشراكات مع المؤسسات المختلفة لتحويل نتائج الأبحاث إلى واقع ملموس.
- زيادة مخصصات البحث العلمي والتركيز على الأبحاث التقنية وتحويلها لفرص تجارية.

قائمة المراجع

1. أحمد الكندري(2005)، هجرة العقول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة كلية الآداب، 18 (18) 25.
2. إبراهيم عيسى(2010)، آثار التخلف في البحث العلمي: التحديات السياسية والاقتصادية الهجرة ونزيف العقول العربية والإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
3. جامعة الدول العربية(2014)، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية. القاهرة: الأمانة العامة.
4. جميلة بركاوي(2015)، نزيف العقول العربية: ضرر خاص أم عام؟، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(4)، 109-108، مكتب مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب
5. ربي الشعرائي(2016)، معالم في الاقتصاد التربوي دراسة منهجية في اقتصاديات التعليم. المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان.
6. طلعت آدم(2016)، الوجود والمنشود في اقتصاديات التعليم، 1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
7. سيرين الخيري، وإحسان الخيري(2013)، هجرة الكفاءات العربية الأدمغة العربية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. شتا السيد علي(2007)، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر.
9. عبد الله رشدان(2008)، في اقتصاديات التعليم، 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
10. علي أحمد مدكور(2009)، الاستثمار في التعليم بين خيرات الماضي ومشكلات الحاضر والمستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
11. عبد المحسن القحطاني، وفيصل بوطيبة(2015)، اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، الكويت.
12. عيسى علي(2016)، التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق كلية التربية، دمشق، سوريا
13. فيصل حسونه(2008)، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. فتحي سرحان(2011)، نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها بين الجنة المفقودة والموعودة رؤية مستقبلية من منظور عالمي، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
15. محمد العجيلي(2013)، التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. محمد الفيل(2000)، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. نصر الدين محمد أبو غمجة(2016)، هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة، مجلة الدراسات المستقبلية، 17(1)، 65-67، عمادة البحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
18. ولد الشيباني الصوفي(2001)، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
19. Jessica, Karpilo (2017), The Loss of the Highly Educated to More Developed Countries. Retrieved: <https://www.thoughtco.com/brain-drain-2017/12/12/article>

20. Jayashreem, Patnaik (2016), Global Tech CEOs Woo India-Rise of Indian Silicon Valley, Retrieved from: < <https://www.linkedin.com/pulse/global-tech-ceos-woo-india-rise-indian-silicon-valley-patnaik>>.

الاجتهاد وأخلاقيات البحث العلمي عند ابن خلدون في ضوء مبادئ المعرفة الحديثة

The ethical and scientific research in Ibn-khaldoun work, The modern knowledge principles

د. محمد عبد النور، جامعة غرداية-الجزائر

ملخص: أعلن ابن خلدون في مقدمته عن تأسيس علم لم يسبقه إليه أحد من الخليقة، وأن هذا العلم هو علم العمران البشري والاجتماع الإنساني، وسعى بعد إعلانه هذا إلى تحديد مبادئ إدراك قوانين ذلك العلم من خلال تحديد منهج دقيق وصارم في فهم وإدراك الوقائع الإنسانية انطلاقاً من خصوصيتها التي تتمثل فيما يهدد موضوعية العلم الاجتماعي من الذاتية، فقام باستنباط كل المحددات الشارطة لتحقيق موضوعية النظر في الوقائع والظواهر الإنسانية. وقد جمعنا تلك المحددات في أربع هي: ملكة الحياد، ملكة الشك، ملكة الاستقراء، وهي المحددات التي وجدنا أنها تمثل المحاور الرئيسة للفكر الحديث حيث قام مفكرو أوروبا ببناء أنساق نظرية كاملة وجدنا أنها كانت تطويراً لما اختصره ابن خلدون في بداية مقدمته، وأنها المبادئ الضرورية لتحقيق الموضوعية بما هي محاولة في تحقيق الموازنة بين الواقع واللغة التي تعبر عنه، ومن ثم فهي شروط عابرة للثقافات يمكن اعتبارها المبادئ الأخلاقية الأساسية الشاملة التي لا بد منها في العلوم الاجتماعية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: علم العمران، الموضوعية، الظواهر الإنسانية.

Abstract: In his Mokadimah, Ibn Khaldoun had announced the invention of Al-Omran Science as an objective study of human social life. Therefore he tried to define the principals' law of understanding the social life using a thorough method, regarding the particularity of social facts avoiding the trap of subjectivity. As a result, he proposed the conditions of objective study of human life.

In this vein, I gather those conditions which are: Axiologic Neutrality, Methodical doubt, Critical Faculty, and Induction, as determinants which represent the principal axes of modern thought. Besides the European thinkers constructed their systematic theories on them which related closely, as an expansion of Khaldounian efforts. To summarise, these conditions are universal and compose the initial and global scientific ethics of research in social sciences.

Keywords: Ilm Al-Omrane, Objectivity, Human Phenomena.

مقدمة:

إذا كان ظاهر الإبداع الخلدوني يتجلى في استحدثاته علم "أخبار الوقائع" بوصفه منهجا لتقصي الحقائق الحاصلة فعليا في الوجود الإنساني باعتبارها جزئيات قابلة للتمحيص العقلي، فإن جوهر اجتهاده يكمن في ارتباطه الوثيق بـ"الكلبي الفلسفي" الذي يحيل الوقائع بشكل مستمر إلى ثوابت وجودية يتعدّر تجاوزها، وبين الظاهر الواقعي والكلبي الجوهرية يمكننا أن نضع فرضيتنا التي نسعى لتحقيقها في هذا البحث والتي مؤداها اللفظي كما يلي: إذا كانت الوقائع لا نهائية، وكان إمكان التعبير عن تلك الوقائع لا نهائيا كذلك، فإن الحل الوحيد الممكن لتجاوز معضلة الإطلاق غير المستند إلى معيار في مسألة الوقائع الاجتماعية يقع في إمكان تحديد مبادئ ثابتة ثباتا شبه مطلق يقوم الباحث من خلالها بتحقيقها واختبارها تجريبيا واقعة واقعة، كل واقعة مستقلة عن الأخرى.

وذلك بحيث تتحقق غايتان بالغتا الأهمية، الأولى هي أن يكون للغة وألفاظها اللامتناهية معايير عقلية محددة في التعبير عن الحقائق الفعلية، فتستقل لغة العلم الخلدوني المحدث عن اللغة الشعرية التي تُقرض دونها إحالات واقعية إلا ما كان نمذجات بيانية، فلا واقع في اللغة الشعرية إلا الخيال الخلاق في الحالة السوية، كما وتستقل عن لغة الأخبار الشرعية التي تروى دونما سند واقعي إلا ما كان اعتمادا على الرواية الموثوقة والصادقة، فلا حقيقة في الأخبار الشرعية إلا الذاكرة الصحيحة في الحالة السوية.

والغاية الثانية هي أن يكون معيار المنطق الصحيح غير متحيز لا إلى جهة المبادئ الكلية بما هي افتراضات تصورية تستتبّ الأحداث، ولا إلى جهة الوقائع الجزئية بوصفها تعيينات قد لا يكون لها نظير لا ماض ولا آت، بما يفرض على الذات الباحثة في صحة الوقائع من عدمها أن تبقى في حالة من الجهد العقلي المستمر فلا تطمئن لا إلى المبادئ التي ليست إلا افتراضات ذات ثبات معين، بوصفها مبادئ محدّدة عقليا أي متفق عليها ومحدودة زمنيا وقابلة للتطوير أو التبدل، ولا إلى الوقائع الصرفة التي ليست إلا مشاهدات مادية جزئية قد تختلف دلالاتها حسب السياق ذاته فضلا عن إدراك السياق الذي يختلف من ذات إلى أخرى.

من هذا المنطلق الشامل تأتي وجهة الزعم الخلدوني بتأسيسه لـ"العلم الجديد" بصراحة لا مواربة فيها كما يلي: "واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة ولعمري لم أقف على الكلام في منحا لأحد من الخليفة" (ابن خلدون، 2003، ص49)، وخاصة باعتباره علما فهو ليس مجرد نحلة عقلية جديدة انبثقت من بين نحل أخرى ولا نظرية قد تسقط بالتقادم، ولكنه علم يضاهي ما ابتكر من علوم سواء عند المسلمين خاصة في أصول الفقه أو عند الأمم الأخرى وخاصة اليونان بحيث يمكن عدّه في مكانة الرياضيات، على أن الأهم من الإعلان عن تأسيس العلم هي الخطة التي اتبعها ابن خلدون وكيفية تنفيذها إذ هنا يكمن الوجه العملي من التصور النظري الذي منه يمكن استمداد صميم التجربة العلمية الخلدونية بوصفها منهجا اجتهاديا يمكن السير على هديه والاستلهام منه.

فما سنحاوله في هذا المقام تحقيقا لفرضية المدخل هو الاقتراب من مضامين العلم الخلدوني المحدث مركزين على المقدمات المنطقية والاستدلالية التي اعتمدها خاصة في فصل "طبيعة العمران"، وإن كان ما يبدو عنوانا مطوّلا لا يرتبط كثيرا بالتفاصيل التي وردت في مضمون النص ولعل ابن خلدون كان يقصد أن يورد إجمالا كليا للتفاصيل الواردة فيه، أي في العنوان، وهذا دأبه في جميع مقدماته حيث يتخذ من العنوان فرضية أو ما يشبه أطروحة يقوم بالبرهنة عليها استدلاليا في صلب النص بأسلوب جامع مانع، والعنوان الكامل للفصل والوارد في المقدمة قبل الباب الأول هو: "في طبيعة العمران في الخليفة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب

والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من الأسباب" (ابن خلدون، 2003، ص46-52).

وواضح أن المنحى الأسلوبى الجديد الذي سيعتمده ابن خلدون في هذا السياق سيكون متناسبا مع طموحه المصرّح به، فلا هو بأسلوب علم الخطابة ولا هو بأسلوب علم السياسة، إنما سيكون أسلوبا استدلاليا حجاجيا، فهو يستدل على ما يأتي به من أطاريح جديدة، وحجاجي في نقده وإنكاره على ما هو سائد في عصره ففكرا أو سلوكا، كما ويقع أسلوبه وسطا بين منهجين معرفيين -لا أداتين منهجيتين- هما المعرفة النقلية القائمة على الثقافة الروائية والمعرفة الاستقرائية القائمة على الثقافة التجريبية اللتان سادتتا قبل عصره في المجال الحضاري الإسلامي حيث بلغتا قمة تطورهما في مجال علمي الشريعة والطبيعة على التوالي، ذلك الذي يجعل من العلم الجديد ثمرة تراث سابق من الاجتهاد المتواصل، فكيف تعين الجهد العقلي لابن خلدون في علم العمران؟ وما مدى إمكان استصداره مجددا في الثقافة البحثية إسلاميا وكونيا؟

لما كان البناء العلمي خاضعا دوما لنفس المعايير الخارجية، أي باعتبارها مستقلة عن الذات، بحيث ينتج عنها اتفاق عام يتعالى على التحيزات الفردية للذوات الباحثة والعالمة، وبما يمكن من مراجعتها بشكل مضاعف في كل مرّة، أعني مراجعة المعايير-أو المبادئ الثابتة كما قدمنا عنها- في حد ذاتها عندما يظهر قصورها، وكذا مراجعة النتائج التي يفرزها استخدام تلك المبادئ أي نتائج أية دراسة علمية بحثت في علم الوقائع الاجتماعية كما أسسه ابن خلدون؛ وفي هذا تحديدا جاءت المبادئ الخلدونية السبعة التي أوردتها بشكل جد مقتضب في الفقرة الثانية من الفصل محل الدراسة ههنا، ثم ننتهي إلى ما قد يشكله علم العمران الخلدوني من مفاتيح في علاج الأزمة المعرفية والوجودية الراهنة باعتبار اشتماله منهجيا على الثقافة الدينية التي مرت عليها الثقافة الحديثة جانبا.

المبادئ المنهجية لعلم العمران:

ولنبداً بالمدخل الذي اعتمده للكشف عن أن تعرّض الأخبار إلى التحريف أمر طبيعي جدا لما يكتنفه من أسباب يمكن اعتبارها من مقتضيات الطبيعة النفسية التي تحكم الجماعة الإنسانية، ومن ثم كانت حماية الخبر من التحريف تقتضي الخروج من البداهة والمنطق البسيط، وهوما تقرّه فلسفة العلم الحديثة(راسل، 2008، ص12)، فهو إذن تحرر من الارتهاان للعفوية إلى نمط من الوعي لا يمكن تحصيله إلا بالتدريب عليه ليصير من مجرى العادات على الأقل عند الباحث في أخبار الوقائع، لكن قبل أن يتحول الوعي إلى عادة، أي أن يندرج ضمن العفوية لا بد أن تتوسطهما لحظة ثورية في افكتك الحقائق المخفية التي تعيق النظر الصحيح في الأخبار.

ذلك أن الأسباب التي تقتضي تطرق التحريف إلى الأخبار عند ابن خلدون تتلخّص في(ابن خلدون، 2003، ص46): 1- التحيز للفئة: أو هو التشيع للرأي والمذهب، 2- توهم صدق الناقلين: أو هو الثقة بالناقلين، 3- عدم إدراك السياق: أو هو الذهول عن المقاصد، 4- الوثوق في الرأي: أو هو عدم احتمال الخطأ في الرأي الذاتي، 5- عدم القدرة على التحليل (أو عدم تمييز العرضي من الجوهرى): أو هو الجهل بتطبيق الأحوال على العمران، 6- التملق لذوي الجاه والسلطان: أو هو التقرب لأصحاب التجلّة والمراتب، 7- عدم التريّض على تلافي الأدواء المتقدّمة: أو هو الجهل بطبائع الأحوال في العمران.

تلك هي إذن العناصر التفصيلية لدرء فساد الأخبار حسب ابن خلدون، وما سنحاوله هنا هو استنتاج العلاجات، وقبل ذلك إعادة صياغة العناصر ودمجها بحيث يصبح لدينا أربع عناصر عوضا عن سبع، وانتهاء إلى استكشاف أصول الفكر الحديث ضمن العناصر المتقدّمة، فنبدأ بدمج العنصرين الأول مع السادس الثاني والرابع، ثم العنصرين الثالث والخامس لتصبح العناصر كما يلي مع علاجها:

- 1- التحيز (للرأي والمذهب) والتملق (لأصحاب التجلة): وعلاجه التمهيص الموضوعي وهو باللغة المحدثه "ملكة الحياد".
- 2- الثقة (في ناقل الخبر) والوثوق (في الرأي الذاتي): وعلاجه الجرح والتعديل وهو بلغة الفكر الحديث "ملكة الشك".
- 3- التحليل (تمييز العرضي من الجوهرى) والتركيب (إدراك السياق): وعلاجه اكتساب القدرة على البناء الذاتي للرأي، وهو بلغة الفكر الحديث "ملكة النقد".
- 4- القصور في إدراك سنن العمران (أو أحواله): وعلاجه إعداد السلوك العقلي في سبيل بلوغه درجة التحكم في المعرفة بطبائع الأحوال في العمران بما يقتضي مرانا سليما على تنفيذ الخطة المتقدمة ذات العناصر الثلاث فضلا عن المدة الزمنية الكافية لتحقيق ذلك، وهو بلغة الفكر الحديث تحقيق "ملكة الاستقراء".

بهذا إذن نكون أمام الحاجة إلى تأسيس ثلاث ملكات جزئية تؤهل الباحث لتحصيل ملكة كلية عليا تؤهله هي الأخرى للتمكن من ممارسة علم العمران بوصفه ملكة وظيفية تحقق مناط أعمال العقل بما هو غاية في حد ذاته، فقد تبين مقدّمًا أن علم العمران هو علم عقلي يفارق الخطاب الشعري والخطاب الروائي من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يعتبر ضمن الثقافة الدينية في الإسلام غاية في حد ذاته لكونه أقرب توصيف إلى معنى التفكير الوارد في النص القرآني، وهنا تحضر المفارقة الكبرى التي يطرحها الفكر المعاصر الجانح في ذروته إلى التصورات الذرائعية المباشرة في الممارسة العلمية، فيكون ابن خلدون وكأنه جمع بين الثقافة التجريبية التي هي الجذر المؤسس للفلسفة النفعية وبين الثقافة التأملية التي هي الجذر المؤسس للفلسفة المثالية، وكأننا بعلم العمران يتوسط الفلسفتين توسطًا مضاعفًا فهو من جهة يجمع بينهما معرفيًا فضلًا عن كونه توسطًا تاريخيًا بحكم أن أسس المثالية يوناني (ما قبل إسلامي) ومنتهى الذرائعية ساكسوني (مابعد إسلامي).

وللتدقيق أكثر في الزعم المتقدم عن كون علم العمران وسيط معرفي وتاريخي في آن بين فلسفتين، نعود لدراسة الملكات التي يشترطها ابن خلدون لتحديد موضعها في الفكر الحديث وذلك على سبيل تأسيس نموذج اجتهادي جامع نابع من الإنية الذاتية للفكر الإسلامي وذي أبعاد كونية يستوعبها ويجاوزها قبليًا، وبوصف تلك الملكات خامات عقلية وضعها ابن خلدون وطورها كبار الفكر الغربي الحديث ممن سنعتمد أطروحاتهم فيما يأتي وعلى اعتبارها تفصيلًا وتطويرًا لمبادئ علم العمران دون ادعاء اطلاعهم عليها، لكن مع ذلك لا بد من أن توسط الحضارة الإسلامية لها كان شرطًا في توصلهم إليها.

1. ملكة الحياد أو الحياد القيمي (Axiologic Neutrality)

ينطلق ماكس فيبر من السؤال عن إمكان ممارسة علمية من دون "افتراضات مسبقة"، ليحصرها في مجرد القواعد المنطقية والمنهجية التي تشكل الأسس العامة للعلم، فانطلاقًا من علوم الطبيعة كالفيزياء والكيمياء والفلك نجد أنه لا بد من معرفة القوانين الكونية بما هي افتراضات مسبقة على أن تكون تلك القوانين بمثابة مسلمة قابلة للبرهان، وهذا ليس باعتبار نتائجها على المجال التقني ولكن لأنها تكتسي قيمة ذاتية بصرف النظر عن المعنى الذي يكتسبه العالم الذي يحتوي تلك القوانين، أي أنها معرفة صماء من حيث علاقتها بالعالم الخارجي (فيبر، العالم والسياسي، 2009، ص 32-33).

أما بخصوص العلوم التاريخية التي يتضمنها علم عمران ابن خلدون فإن فيبر يرى أن علاجها علميًا يقتضي ألا ننظر إلى ظواهرها هل استحققت أن توجد أم لا، بل أن نفترض مسبقًا أن ثمة فائدة من دراسة ظواهرها السياسية والفنية والأدبية والاجتماعية دراسة علمية دون الانخراط في

ممارستها، بمعنى آخر فإن الفارق شاسع بين تبني موقف سياسي عملي وبين الدراسة العلمية للبنيات السياسية والمذاهب الحزبية(فيبر، العالم والسياسي، 2009، ص35).

فواضح إذن أن فيبر يشير إلى فصل تام بين ممارسة الظواهر والانخراط فيها وبين دراسة تلك الظواهر علمياً، وذلك حتى لا تتداخل قيمة المعرفة كمعرفة والقيم الاجتماعية التي تحكم تلك الظواهر بتفاعلاتها وتناقضاتها في المسرح الإنساني، ومفاد العلة التي تقتضي الفصل الصارم بين القيمتين، دراسة الظواهر وممارستها، وعدم التداخل بينهما إنما يحققه معنى "النزاهة الفكرية" التي تمنع الباحث من التحيز إلى جهة ما داخل الظواهر بما يُفقد العلم قيمته في الضمير، ويتخذ فيبر لذلك مثال الأستاذ الجامعي الذي يستعمل كرسيه في قاعة التدريس للتعبئة السياسية الذي يجد فيه تصرفاً يقوم على "دناءة وخساسة" تضيّع العلم والمتعلمين معاً(فيبر، العالم والسياسي، 2009، ص36).

لكن ومع كل ذلك وحتى لا يحصل الاشتباه في أن الحياد القيمي إنما يدعو الباحث للتنازل عن قيمه فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه مفهوم شكلي محض، فالمصطلح عند فيبر يعني أن يجعل من العلم التجريبي أمراً ممكناً من خلال مفارقتها للقيم الدينية، وينتهي محمد الصفار إلى القول بأن إنتاج العلم يصبح ممكناً رغم كل التصادمات القيمة الحاصلة فعلياً ويتجاوزها من خلال الحياد القيمي(الصفار، 2010، ص86).

وذلك هو جوهر مسعى ابن خلدون في تناوله الوقائع من منظور العقل التجريبي الذي يشاهد ويلاحظ كميّات حدوثها المادية والمعنوية بما فيها الحقائق الدينية التي تتدرج هي الأخرى في ضمن الوقائع العمرانية فتتجسد في مؤسسة اجتماعية كغيرها من المؤسسات، ومن ثم فالحياد يخول إمكانية الرقابة الموضوعية على جميع مؤسسات المجتمع تستمدّها من المنظور الكلي الذي تتمتع به المعرفة العلمية، ومن هنا كان مفهوم الكلي العمراني الضامن للموضوعية عن طريق إجراء الحياد عاصماً عن الانسياق وراء الجزئيات والتحيز خلفها.

وهنا لا بد من الإيضاح بأن الحياد القيمي ليس نفيًا لقيم الدين المطلقة، باعتبار الدين مصدراً للقيم، سواء تعلق الأمر بدراسة الظاهرة الدينية دراسة علمية أو بتوظيف قيم الدين في الدراسات العلمية عامة، وهذا يحيلنا إلى حقيقتين:

أولاً، لا يتعلق الأمر بدراسة قيم الدين المطلقة وهذا ما تهتم به الميثافيزيقا أو الدراسات الفلسفية بشكل عام والتي لها منهجها العقلي البعيد عن الوقائع، وإنما متعلق بدراسة كميّات تنزيل تلك القيم المطلقة في الواقع بغض النظر عن اقترابها وبعدها عن تلك القيم المطلقة، وهنا يحضر مفهوم النماذج المثالية الفيبري باعتبارها أنماط مجردة يتم قياس الوقائع إليها، ومن ثم فهي معايير نسبية من ابتكار العقل الإنساني ذاته.

ثانياً، ضرورة التدريب العقلي على التمييز الصارم بين القيم المطلقة وكميّات تنزيلها النسبي على الواقع بما هو اجتهاد إنساني يقابل بتحليل ونقد بما هو اجتهاد إنساني أيضاً، وهو ما نجد له أصل في النص الديني الإسلامي يحفز على اكتساب ملكة الحياد كسلوك أخلاقي تمثل في مفهومي "التلقي باللسان" في الآية 15 من سورة النور، و"التبين" في الآية 06 من سورة المؤمنون، وهذا كلّه يصب في معنى التحرر من الطبيعة البشرية العجولة.

أخيراً فإن الحياد القيمي لا يهدف إلى نزع القيم من العلم بقدر يسعى لجعل العلم قيمة في حد ذاته، وكتحديد نهائي للمفهوم يميز فيبر بين نوعين من القيم الأخلاقية، هما أخلاق المسؤولية وأخلاق الموقف، فالأول يشير إلى الالتزام بغايات معينة بغض النظر عن الآثار العملية، وهو الموقف الذي يرجح أن يندرج الحياد القيمي ضمنه، وأما الثاني سيجعل الممارسة العلمية في حالة حوار أحادي (مونولوج) مع الواقع وهو أقرب إلى لغة المواقف الشخصية، وبالتالي فأخلاق الموقف تفارق الغاية من الممارسة العلمية، على أن التمييز والترجيح بين الموقفين الأخلاقيين لا

يعني تفضيل أحدهما على الآخر بقدر ما هو بيان لمعنى الممارسة العلمية وضرورة التزامها الحياد، ذلك أن فيبر يرى أن أخلاق الموقف لن تؤدي إلى القضاء على حقل التفكير التأملي إذا ما تم توظيفها في المجال السياسي فقط بمعناه العام ولم يخالج مجال الدراسات العلمية (فيبر، العالم والسياسي، 2009، ص36).

يبقى القول بأوجه التداخل بين الموقفين الأخلاقيين اللذان اعترف فيبر بأنه لا يمكن تفاديه بإطلاق، يعني عدم إمكان الفصل التام بينهما بما يبقى الخطر دائما موجودا في غلبة أحد الخلقين على الآخر، وما هي "المعايير الداخلية" التي بها يتم التمييز في حالات الاستعمال، فإذا كانت المعايير الخارجية قد تحددت عند فيبر في المؤسسات التي تفرض الانضباط بأخلاق المسؤولية، فإن المعايير الذاتية لا بد لها من ضبط، وهذا ما سعى ابن خلدون إلى تحديده تحديدا صوريا مشتركا ومتفق عليه، فإذا كان الأمر متعلقا بسلطة داخلية فإن تحديدها يعود رأسا إلى النص المرجعي في الدين وهو القرآن، الأمر الذي افتقدته الثقافة الدينية في الغرب المسيحي فلم تحظ بخاصية الحفظ في النص بوصفه أساسا رئيسا في تمييز المقدس من المدنس (مسلان)، وفي النهاية فإن التزام الحياد يندرج ضمن معنى الضمير العلمي العام في علاج الظواهر والقضايا علميا، وتحقق الالتزام يشترط أولا إدراك لأهميته الرمزية على مستوى تطور العلم وثانيا تدرّب أيضا ينطوي على رقابة الآخر حتى يشكل منبها للضمير الأخلاقي-العلمي من خلال التعلّم أولا والرقابة ثانيا.

2. ملكة الشك أو الشك المنهجي (Methodical doubt) :

ركز ديكارت كل اهتمامه على ما يشكل مصدرا لريبته حتى أنه قد بلغ فيه درجة إنكار كل حقيقة عنه، وقصده من ذلك كان اختبار مقاومة المشكوك فيه لهذا الشك حتى يثبت يقينته، فكان في مرحلة أولى يعتبر مجرد احتمال وجود الشيء أمرا باطلا، أي أنه يصل إلى درجة في الشك يعتقد فيها بأن لا شيء يقيني في هذا العالم، ومثال ذلك أننا إذا أردنا أن نتأكد من جودة كل التفاحات في السلة فإنه علينا أولا أن نفرغ السلة بكاملها (لويس، 1988، ص32).

وليس مجرد العزم على التخلص من الآراء الاعتقادية السابقة كافي وحده كمبدأ يُهتدى به، فالسير في الظلمات يفرض على الإنسان الاستعانة بكثير من الاحتياط في كل الأمور، ويكفي عند ديكارت التقدّم القليل مادام عدم الزلل مضمونا، بما في ذلك الاحتراز من الآراء التي تنتسب في بعض الأوقات إلى الاعتقاد دون أن يقودها العقل إلى ذلك، فلا يهم أن يصرف كثير من الزمن في البحث لكن المهم هو تحري المنهج الحق للوصول إلى معرفة كل ما يكون العقل أهلا لمعرفته (ديكارت، 1930، ص22-25).

وليكون طريق العقل واضحا وصريحا فكر ديكارت في وجوب البحث عن منهج يعتمد العلوم الثلاثة: المنطق والهندسة والجبر ويخلو في نفس الوقت من عيوبها، فرأى أن العدد الكبير من المبادئ التي يتألف منها المنطق يمكن اختصارها إلى أربع مبادئ شرط أن لا يتم الاخلال بها ولو لمرة واحدة حيث يكون الحكم في ذلك هو الصدق الذاتي (ديكارت، 1930، ص30-32):

أولا: هو أن لا يُقبل شيء على أنه حق ما لم يُثبِت أنه كذلك، بمعنى تجنّب التهور والتسارع إلى إصدار الأحكام قبل النظر، وألا يُحكّم إلا ما يتجلى ويتميز بوضوح أمام العقل، بحيث لا يكون مجال لوضعه موضع الشك.

ثانيا: تقسيم كل وحدة من الإشكالات محل الاختبار إلى أجزاء على قدر المستطاع وعلى قدر ما تدعو الحاجة إلى حلها على خير الوجوه.

ثالثا: تبسيط الأفكار بانتظام، بدءا بأبسط الأمور وأسهلها معرفة ثم التدرج صعودا بعد ذلك نحو المعرفة المركّبة، مع افتراض لترتيب القضايا بما لا تسبق واحدة الأخرى.

رابعاً: اعتماد الإحصاءات الكاملة والمراجعات الشاملة من أجل تحقيق يقين تام خال من النقائص والنقائص.

لذلك فإن العمل الديكارتي الموصوف كان تطويراً صريحاً للإشارة الخلدونية المتعلقة بالثقة بالناقلين، والناقلون هنا قد تتضمن غير العاقل، وهو ما سماه ديكارت بتسرب المعتقدات إلى العقل دون تمحيص، إلا أن الوصول إلى يقين قطعي دون اعتبار لعنصري الزمن والتدرج في تحقيق اليقين أمر يمكن الاعتراض عليه، ومن ثم كان الانتهاء إلى نتائج يقينية يشوبها الشك لا إلى نتائج يقينية بالقطع، بما يبقي إمكاناً مفتوحاً دائماً للمراجعة، وما يثبت المنحى الديكارتي في النزوع إلى يقين قطعي هو قوله: "ما يجعلني على ثقة من أنني لم أغفل شيئاً" بما يقترب من ادعاء الإحاطة والاعتقاد بإمكان استصدار عقل محايت للوجود بشكل مطلق، فالثقة في عدم الإغفال يؤدي حتماً إلى يقين قطعي في المعرفة وهذا مبدأ الانحدار بالعقل إلى تأسيس يقينيات مغلوطة لا كما ادعى ديكارت وذلك ما يثبته دليله الوجودي.

فانتهاء ديكارت إلى "تعليق الأحكام" المستمر سيؤدي إلى ديمومة الشك، كما أن إنكار الموجودات مثل العالم الخارجي ووجود الآخرين والذات في تحققها الجسدي يجعلنا فجأة نكتشف أن فكرة الإنكار تتضمن دائماً إثبات وجود الكائن الذي يفكر، فإذا كنت أفكر فهذا لأنني موجود، وتلك هي الملاحظة الوجدانية التي تصمد أمام هجمات الشك المتكررة، فإذا كانت الروح الشريرة تخدعني فإن هذا دليل على أنني موجود (لويس، 1988، ص 37-38).

لكن تلك النهاية التي تعتبر عند ديكارت الحقيقة الأولى والمبدأ الفلسفي الأول يُعترض عليها بأنها ليست فعلاً المبدأ الأول، ذلك أن الحاجة إلى الدليل الوجودي ليست تالية على كوجيتو ديكارت الخادع لأنه يقوم على مقابلة بين الخادع (الروح الشريرة) والمخدوع (النفس)، أي بين فاعل ومنفعل بما يعني وجود حقيقة أولية سابقة لهما، لذلك فهو دليل قاصر صورياً لأنه استثنى من الشك حقيقتان: أ- مبدأ العلية الأول، ب- ومبدأ تضمن المعلول لعله لا أكثر، بل إن الحاجة إلى الدليل الوجودي متقدمة عليه لأنه من دونه يبقى العالم الخارجي مشكوك الوجود، بينما الأصل أن يكون إثبات وجود العالم الخارجي متقدماً على إثبات وجود الذات (المرزوقي، شروط نهضة العرب والمسلمين، 2001، ص 58-61)، وذلك يعني أن دليل ديكارت الوجودي ليس دليلاً أصيلاً، ومن ثم فإن التمييز بينه وبين الدليل الوجودي الأصيل يقتضي الاحتفاظ بصيغة ديكارت الأصلية "كوجيتو" لعزلها عن الدليل الوجودي الأصيل.

فالنهاية التي انتهى إليها ديكارت بوصفها دليلاً وجودياً معبراً عن الحقيقة الأولى في الوجود تكشف عن تصور مشوب بقصور كما تبين، وهذا القصور معناه إحلال المخلوق في محل الخالق ما دام قد أغفل العلة الأولى وكونها سبباً وحيداً في وجود المعلول، ولما كان القصور متعلقاً بمبدأ الحقيقة الأولى، أي بمفهوم كلي تأسيسي، فإن الأمر يقتضي علاجاً عميقاً ودقيقاً من منطلق الكلي ذاته، ذلك أن الأثر الديكارتي في تكوين العقل الحديث في الاستدلال عامة ستكون له نتائج تناقضية حتماً بين المبدأ العقلي الكلي المصاغ ديكارتياً وبين حقيقة الوجود المفطور طبيعياً وسينتهي لا محالة إلى إحلال الإنسان محل الخالق، وذلك معنى الحلول المؤدي إلى الجحود بما سينعكس سلباً على المستوى الكوني مادام الافتقار إلى بدائل عقلية شهودية تعيد صياغة الدليل الوجودي صياغة سليمة، وذلك ما يمكن أن يسهم به علم العمران الخلدوني بوصفه متضمناً لعلاج الكلي، ومعنى ذلك أنه علاج قبلي، أي سابق تاريخياً لكون الإضافة التاريخية للفكر الاجتهادي في الإسلام بقيت مغمورة ولم تعرف حق المعرفة إلى غاية اللحظة الراهنة.

3. ملكة النقد أو التحليل والتركيب (Critical Faculty) :

كان منطلق كانط في فلسفته النقدية أن الأسئلة الوجودية تفرض نفسها على العقل الإنساني فرضاً، وأنها أسئلة ذات مصدر ميتافيزيقي وليس تجريبي، وإن كان منطوقاً نسبياً، ذلك أن العقل

غير قادر على المعرفة الدقيقة بالقضايا الميتافيزيقية، فهو إذن سيتمكن فقط من دراسة أحد جوانب الأشياء وهو ما يسمى بعلم الظواهر (زيدان م، 1979، ص72-73)، لذلك يبقى العقل الإنساني مهما سعى للنفوذ إلى الحقائق الكلية والمطلقة بحاجة إلى المرور إلى الميتافيزيقا عبر الظواهر التي ليست إلا علامات للعقل من أجل أن يسير في مناهات الوجود الميتافيزيقي، وذلك ما شكل جزءا من المساعي التي من أجلها نشأ علم العمران، أي ليكون مدخلا متوسطا بين الوجودين الظاهري والباطني.

إن عالم الحقائق المقابل لعالم الأشياء أمر لا يمكن للعقل إدراكه، لكن ومن رغم هذه النقيصة الطبيعية في إدراكها يبقى الاعتراف بالميتافيزيقا موجودا وما على العقل إلا التفكير فيه بشكل شمولي (زيدان م، 1979، ص50-51)، ولتحقيق هذه الغاية طُوّر كانط أفكاره في الفلسفة النقدية من خلال مبحث الملكات الفطرية في النفس البشرية التي اتفق عليها الفلاسفة قبله من أرسطو إلى ديكارت، فقام كانط بتطوير معناها وتحديد صفاتها في النفس على أنها "الجوهر المفكر كمبدأ للحياة"، وحاول من خلالها البرهنة على أن الملكات الثلاثة أجزاء نوعية في النفس وهي: المعرفة والرغبة والشعور، وأن اتحاد تلك الملكات يجعلها كأداة التي تسعى لتحويل الموجود بالقوة إلى الموجود بالفعل (كليموفسكي، 2002، ص48-49).

ولقد خُصّ كانط إلى أن الملكة التي تأتي نتيجة لاتحاد الملكتين الأوليين: المعرفة (العقل المحض) والرغبة (العقل العملي) هي ملكة الحكم بوصفها الملكة الثالثة في مشروع كانط الفلسفي، بعد نقد العقل المحض ونقد العقل العملي، معتبرا أن كل ملكة تحمل في جوهرها معنى النقد، وأن كل نوع من النقد يمنح إمكان الحكم كقدرة حية، أي القدرة على إصدار الأحكام، على أن الملكات الثلاث ليست لا حقائق شخصية ولا اجتماعية بل هي لم تصدر عن أي موضوع، وبوصفها حقائق لا يمكن ردّها إلى أي موضوع (كليموفسكي، 2002، ص50-51).

بهذا يكون كانط قد حرّر القصد الخلدوني من خلال سعيه لتحديد المبادئ الأولى التي تعصم من تسرب الوهم والتحريف إلى الخبر، ولئن بدا الاختلاف بيننا وبينهما من حيث المبدأ، ذلك أن ابن خلدون كان أبعد عن البحث الميتافيزيقي في أليات الوجود الإنساني إلا أن كانط باستدراكه على أرسطو خاصة في ملكات النفس تطورا وتلخيصا يكون قد نزع إلى بعض التعقيل والاحتراز الذي مؤداه الإفادة من منطق العلم المشترك القائم على مبادئ يقينية، وفي ذلك ملتقى كانط بابن خلدون، أعني إحالة البحث الفلسفي الصرف إلى شيء من الاشتراط العمراني، والعمران هنا بالمعنى الأعم الذي تقدّم وصفه بأنه كل ما يرتبط بالإنسان، على أن البناء العلمي ومنجزاته النظرية تعود رأسا إلى العمران البشري ومدى تقدّمه.

إذن وانطلاقاً من نقد الملكات التي هي ملكات قبلية، فإن كانط يكون قد بحث ليس في العقائد لكن فيما تقوم العقائد على أساسه، وفي معرض تعريفه لملكة الحكم فإنه يجدها تفارق الملكتين السابقتين من حيث عدم امتلاكها لمبادئ وتشريع مستقلين ومجال وميدان خاص بها إلا أنه بإمكانها الاستقلالية بحيث يكون مبدؤه هو الفاعل الوحيد فيه، أي أنه يجب أن يكون لملكة الحكم قوانين تجريبية قادرة أن تعطي المبدأ لنفسها انطلاقاً من فرضية الكثرة الألية حتما إلى الوحدة، حتى لو لم يكن المبدأ معروفا لدينا، وفي النهاية فإنها لن تقتصر لنفسها قوانين من الملكتين السابقتين، فانهي أخيراً إلى أن ملكة الحكم سوف تتحد في غايتها مع غائية الطبيعة ذاتها، أي أنها تقتصر لنفسها التساوق مع الطبيعة باعتبار الحرية شرطا متقدّماً عليها (كنت، 2005، ص73-79).

وعلى أساس من ملكة الحكم تلك قدّم كانط في مقاله عن التنوير لمبدأ النضج باعتباره توظيفا لملكة الحكم، وأحال القصور إلى عدم توظيفها مبينا أن القصور ليس سببه نقص في العقل بل نقص في الحزم والشجاعة في استعماله وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل أمر الوصاية على

الإنسان القاصر في استعمال عقله، فهو يعتمد على الكتاب ليقوم مقام العقل، والمرشد يقوم مقام الضمير، والطبيب مقام صحته، فعندئذ لا تصبح الحاجة ملحة إلى بذل الجهد والاضطرار إلى التفكير مادام يمكن لأخرين أن يقوموا مقامه (كانط، 2005، ص87-88)، وذلك معنى توظيف ملكة الحكم عند الإنسان بغض النظر عن اتجاهها ومدى التزامها بمحددات العقلين المحض والعلمي، لذلك جاء ترتيب ملكة النقد ثالثاً في علم العمران الخلدوني، أي بعد ضمان الاستعمال النزيه للملكة بفضل الحياء والشك المتقدمين عليها.

ويختم كانط بأن مقتضى النقد يحتاج أولاً إلى نشر الحرية، والحرية هي أن يستعمل المرء عقله استعمالاً عمومياً، أي في قضايا الشأن العام، ولتجاوز كل وصاية مع ضمان حفظ النظام العام حيث يتصور كانط أنه لا يوجد في العالم إلا سيد واحد فيقول: "فكر قدر ما تشاء وفي كل ما تشاء وإنما أطلع" (كانط، 2005، ص88)، إلا أن القول الكانطي على رجاحته المنطقية وثورته على كل حدود مصطنعة من وضع البشر فإنه لم يخطر له أن يكون تحرير العقل لا يتعلّق فقط بتحرير ملكة الحكم بوصفها تفاعلاً مع العالم الخارجي، إنما أيضاً يتعلّق بتحرير عكسي في إدراك أن العقل في طبيعته المحضة، أي في حريته المطلقة، ذو حدود يجب الإحاطة بها.

وفي هذا تحديداً جاءت المساهمة الخلدونية التي مضمونها بأن الاجتهاد بما هو تحرير لملكة الحكم إنما هو نفي لخصائص الفكر أكثر مما هي إثبات لها، والمقصود بذلك أن الفكر الاجتهادي يقوم في جوهره على المعرفة بحدود الإدراك الإنساني حتى لا يسقط في أوهم العلم المطلق (المرزوقي، فلسفة التاريخ الخلدونية: دور علم العمران في عمل التاريخ وعلمه، 2007، ص94).

4. ملكة الاستقراء أو البحث التجريبي (Induction) :

استعاد الاستقراء وهجه في العصر الحديث مع فرنسيس بيكون إذ أعطى له صياغة مفهومية جديدة في (الأورغانون الجديد) سعى فيه إلى تجاوز المدرسية القائمة على القياس العقلي من خلال العمل على تلخيص روح العصر التي بدأت تتجلى بالشك في المنهج المدرسي وصعود نهج التجريب العلمي، فما كان إذن على بيكون إلا أن يقوم بصياغتها نظرية شاملة في زمن كانت تسود فيه الميتافيزيقا الأفلاطونية والمنطق الأرسطي ولاهوت توماس الأكويني وتشكل مصادر الفكر الرئيسية في الجامعات.

لقد وجد بيكون في الاستقراء أداة تهدف إلى التأكيد على نتائج عملية مباشرة من الممارسة العلمية ذات انعكاسات على حياة الفرد والجماعة وتطويرها، فينبغي حسبه أن نجد في العلم القدرة على تحسين أحوال الناس وتحقيق رفاهيتهم، ورأى أنه لا قيمة للعلم النظري والفلسفة التأملية التي لا صلة لها بالواقع، لذلك كانت الغاية القصوى للمعرفة هي أن تمكننا من السيطرة على العالم لإخضاعه (زيدان م، 1977، ص60).

فيبدو من الوهلة الأولى أن الاستقراء لم يكن يريد أقل من الهيمنة التامة على جميع المناهج الأخرى، وأنه على خلاف الملكات السابقة فإن المنهج الاستقرائي يعبر عن رؤية كلية للوجود والمعرفة كما تأسس في العصر الحديث مع بيكون، حيث المعلوم أن الاستقراء كعملية منهجية في استكشاف قوانين العلم كان موجوداً منذ القدم، وكانت الحضارة العربية الإسلامية الأكثر اهتماماً وتوظيفاً للتجريب العلمي إلى درجة بلوغها حدود تصحيح النظرية البطلمية عن صورة الكواكب، لكن برتراند راسل يرى أن ما منع العرب بلوغ مرحلة التجريب العلمي كمنهج شامل كان سيطرت الذهنية التجريبية عليهم باعتبارهم برعوا بشكل لافت في تجاربهم العملية، وأنهم: "كانوا ينتشرون الحقائق المنفصلة أكثر مما ينتشرون المبادئ العامة، ولم يكن لديهم القدرة على استخلاص قوانين عامة من الحقائق التي اكتشفوها" (راسل، 2008، ص17)؛ لكن وضمن هذه الحقيقة المثبتة أين يمكن وضع علم العمران الخلدوني باعتباره علماً كلياً كما تثبتت في دراستنا هذه؟

إن ما قد يدعم الرأي المتقدم لراسل هو النتائج العملية المباشرة، أعني ما حققه الاستقراء على الصعيد الحضاري في الغرب من تقدّم تقني وثقافي جلي، إلا أن الصحة الظاهرة على استدلال راسل ستصطدم بحقيقة أن العقل الكلي كان حاضرا في الحقبة العربية الإسلامية كما تثبتت الدراسات المعاصرة عن الكلي الفلسفي بوصفه مبدأ رئيسا في تحديد الشكل المعرفي لكل أمة من الأمم، لذلك فإن تفكيك الربط بين العقل الكلي والتقدم الحضاري يحيلنا إلى إعادة بناء القضية على تحديات اتفاقية أوثق صلة.

وما نجده من نقد شديد طال المدرسية القياسية من طرف التجريبيين في أوروبا إبان عصر النهضة يتفق تماما مع اللحظة الخلدونية التي جعلت من الثقافة الروائية مطية لابنتكار العقل الاستدلالي كما ندرسه من خلال نموذج علم العمران، علما أنها نفس اللحظة التي رافقت بداية الأقول بالنسبة للحضارة الإسلامية، لذلك فإن الأطروحة البديلة عن الزعم الراسلي هو أن غياب أو حضور التجريب كمنهج كلي لا علاقة له بإدراك الكلي ذاته، وأن ما حدث في أوروبا من الاقتران بينهما من خلال تحول التجريب إلى منهج كلي يصوغ رؤية الأوروبي للعالم لم يكن إلا أمرا اتفاقياً، طبعاً مع التسليم بأن ما حدث من اقتران للاستقراء كعملية جزئية بالعقل الكلي كان نقلة نوعية في تاريخ الفكر الإنساني عامة، لكن سؤالنا يقصد جوهر البناء المعرفي لا شكله.

والنتائج من هذا القول بأن المساعي البيكونية لم تكن إلا ذات منحى أيديولوجي لم تسهم في التقدم بالفكر الإنساني إلا عَرَضياً وأن هدف مساعيه الجوهرية كان تعبئة العقل الأوروبي وتحفيزه على تأطير مشروع النهوض، ويدعم ذلك الروايات التي تحكي عن قصر باغ فرنسيس بيكون في التجارب العلمية بل حتى آراءه التي ازدرت الكثير من أصحاب السبق في التجارب العلمية، وأكثر من ذلك تقرر يميني الخولي أنه لم ينتفع ببيكون بمنهجه ولا تتلمذ عليه أحد أو استفاد من كتاباته أي من العلماء الذين صنعوا حركة العلم الحديث، إلا أنه ومع ذلك يبقى فيلسوف الاستقراء الأول لكونه كان الأقدر على تجسيد روح عصره بتركيزه على سؤال الطبيعة وتبنيه الدعوة إلى المنهج التجريبي بوصفه شريعة لعلم الطبيعة (الخولي، 2014، ص 60-64).

ولئن كان المأخذ على بيكون هو ضحالة باعه في إدراك تفاصيل التجربة بوصفها عملاً تخصصياً صرفاً، وأن ما منعه من ذلك كان اشتغاله بالسياسة في البلاط الملكي، إلا أنه استطاع بحسه العقلي أن يبرز كل العلماء المتخصصين في التعبير والكشف عن الغايات الكلية للتجربة العلمية، ولعله من المجازفة هنا محاولة المقارنة بين ابن خلدون وبين بيكون باعتبار التقارب بين مسعبيهما في التأسيس لعلمين كلبين هما: المنهج الاستقرائي وعلم العمران، إذ ومع الاختلاف بين اللحظتين الخلدونية والبيكونية في كون الأولى لحظة أقول والثانية لحظة صعود بما يثبت نفينا للزعم الراسلي المتعلق بغياب العقل الكلي عن الحضارة الإسلامية، فإن الكثير من التوافقات شملت هما: الاشتغال في الشأن العام بل كلاهما اشتغل في سلك القضاء والعدل، ومن ثم فإن عدم تفرغهما للعلم اقتضى أن تكون أهم أعمالهما (الأورغانون الجديد) و(المقدمة) مؤلفات غير تخصصية، إذ جاءت على العكس شاملة ذات طموح إصلاحية لجميع العلوم كتبت في شكل شذرات متفرقة عن بعضها البعض، وزعم كل واحد منهما أنه أول من أخرج علمه إلى الوجود بعد أن كان متناثراً غير موعى به ككل.

وما تقدم من المقارنة السريعة بين الرجلين التي بدا فيها التماثل أكثر من التخالف تحيلنا إلى افتراق مركزي من المهم الإشارة إليه وهو صنف مجال إبداع علميها، إذ الأول انطلق من التاريخ والثاني انطلق من الطبيعة، وإذا كانت مبادئ العلم المبدع عند ابن خلدون تشكل جوهر دراستنا هذه فيمكننا أن نصل إلى المبادئ التي صاغها بيكون صياغة سلبية على غرار ابن خلدون كما يلي:

- أوهام الجنس: بما هي قابلية الحواس للخطأ في إدراك العالم، 2- أوهام الكهف: بوصفها من عوائق النزاهة في العلم الناتجة عن التحيز في الانتماء، 3- أوهام السوق: إشارة إلى الخطر الذي يهدد اللغة العلمية من الاستعمال غير الدقيق بالفهم البسيط وتجاهل كثافتها التخصصية،

- أوهام المسرح: بالحذر من الوثوق في الفاسد من النظريات القديمة التي تسيطر على العقول فتحرفها عن معرفة الحقائق.

خاتمة:

أخيرا لا بد من التأكيد أن العمران الخلدوني لم يكن في وجهه المنهجي إلا تماما لبناء العقل الاستدلالي في الإسلام لتحقيق البرهان على الحقائق الإخبارية (العمرانية) بالضوابط المتقدمة الذكر، ومن ثم فإن تضمنه للاستقراء هو بالمعنى الكلاسيكي القديم الذي لا يشترط التجربة لتمامه، فضلا عن أن تكون التجربة العلمية بمعناها الحديث، إلا أن الاستدراك الممكن هنا يتعلق بالسياق العام لعلم العمران الذي استند إلى إدراك للكي الفلسفي مختلف تماما عن نظيره الغربي كما تقدم الكلام عن ذلك في عرضنا للملكات الثلاثة المتقدمة وبما يحيل إلى استيعاب الاجتهاد الخلدوني خارج الأطر السائدة راهنا والتي تقف على انسداد عصي مفاده أن الحل الذي قدمه الفكر الغربي وخاصة في إطار الفلسفة التجريبية لفك القيود التصورية الهائلة التي تحول دون النهوض الحضاري مر جانبا بالثقافة الدينية والنص المؤسس لها، بقول آخر إن الفكر الغربي قد قام بتجميد النظر في الفكر الديني والعناية بإصلاحه من منظور معرفي، وانتهى إلى حصر المساعي الإصلاحية في إطار دنيوي ضيق، الأمر حال دون أي تحريك لمشكلات الفكر الديني وإشكالاته العالقة إلى غاية اليوم، لذلك فإن استعادة الإتمام الخلدوني لصياغة العقل الاستدلالي من داخل الفكر الديني سيفتح إمكان تقديم حلول كونية شاملة للانسدادات المعرفية والوجودية الحاصلة راهنا.

قائمة المراجع:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن(2003)، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2. الخولي، يمنى طريف(2014)، فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
3. ديكارت، رينيه(1930)، مقال في المنهج، ترجمة: محمود محمد الخضير، المطبعة السلفية ومكنتها، القاهرة.
4. راسل، برتراند(2008)، النظرة العلمية، ط1، ترجمة: عثمان نويه، دار المدى، دمشق.
5. زيدان، محمود(1979)، كانط وفلسفته النقدية، ط3، دار المعارف، القاهرة.
6. زيدان، محمود فهمي(1977)، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
7. الصفار، محمد(2010)، حيايد علمي أم علم خال من القيم: قراءة جديدة في فكر ماكس فيبر، من أعمال الدورة المنهجية بعنوان: القيم في الظاهرة الاجتماعية، كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، القاهرة.
8. فيبر، ماكس(2009)، العالم والسياسي، ترجمة: سعيد سبعون، آسيا بومعزة دار القصب، الجزائر.
9. فيبر، ماكس(ب.ت.ط)، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، مركز الإنماء القومي، بيروت.
10. كانط، إيمانويل(2005)، ثلاث نصوص، ط1، ترجمة: محمود بن جماعة. دار محمد علي للنشر. تونس.
11. كنت، إيمانويل(2005)، نقد ملكة الحكم، ط1، ترجمة: غان هنا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
12. كانط، إيمانويل(2005). ثلاث نصوص، ط1، ترجمة: محمود بن جماعة، دار محمد علي للنشر، تونس.
13. كنت، إيمانويل(2005)، نقد ملكة الحكم، ط1، ترجمة: غان هنا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

-
14. لويس، جنيفاف رودليس(1988)، ديكارت والعقلانية، ط4، ترجمة: عبده الطلو، بيروت، منشورات عويدات، باريس.
15. المرزوقي، أبويعرب(2001)، شروط نهضة العرب والمسلمين، ط1، دار الفكر، دمشق.
16. المرزوقي، أبويعرب(2007)، فلسفة التاريخ الخلدونية: دور علم العمران في عمل التاريخ وعلمه، ط1، الدار المتوسطة للنشر، تونس.
17. واننت، كريستوفر، أندزجي كليموفسكي(2002)، أقدم لك كانط ط1، ترجمة: أمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة والمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

قصور الاجتهادات العالمية للحد من ظاهرة الغرافيتي بالفضاءات الحضرية Deficiency of global efforts to reduce the graffiti phenomenon in urban spaces

أباي بوعلام، جامعة تلمسان-الجزائر

ملخص: نحاول ضمن المقال الموالي ترصد أبرز الاتجاهات والاستراتيجيات التي اعتمدت في مكافحة ظاهرة الغرافيتيا، عالمياً وعربياً مع الاستشهاد بأمثلة واقعية لتكاليف مالية "خيالية"، واجتهادات عالمية بارزة للحد منها، وذلك بـ "محاربتها" بكل الوسائل الدعائية والردعية، فمن سياسات التمثّل والاستيعاب والإخضاع المقصود، إلى الحملات التّشهيرية المناهضة، إلى مثيلتها الردعية والقهرية وتضييق الخناق على الممارسين، وملاحقتهم من طرف فرق أمنية خاصة، أدت في عديد المرات لمتابعات قضائية، أفضت لغرامات مالية معتبرة، بل توقيفات سجنية تباينت مدّتها من مجتمع لآخر ومن مدينة لأخرى، حسب درجات تماثلتها واستعمالاتها الاجتماعية. وهكذا ممارسة اجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الممارسة الغرافيتية، نظرية النافذة المكسورة، الإخضاع المقصود، التّخريب الغرافيتي.

Abstract: We try in the next article, to clarify the various attitudes and most prominent strategies adopted in fighting graffiti phenomenon, both globally and in the Arab world, citing realistic examples of imaginary costs, and prominent global jurisprudence to reduce them. With a policy of propaganda, and deterrence, to policies of containment, and the subjugation intended, to the forced repressive campaigns, to tighten the sanctions against the graffitist practitioners, and their chase by exceptional security forces. This led to numerous judicial prosecutions, and considerable fines, In addition to the prison, and other sentences. Vary from one society to another, from one district to another and even from one city to another, according to the degrees of representations and uses of this social practice.

Keywords: Graffiti practice; broken windows theory; intended subjugation; Graffiti vandals.

مقدمة:

تعتبر الكتابة(ات) الغرافيتية(Graffiti (s) من بين الممارسات بل الظواهر الاجتماعية المُعرّفة للمجتمعات المعاصرة، حيث "عزّت" التّضاريس المجتمعية بعيد الفضاءات المفتوحة والمغلقة، إذ جنّت على مختلف الدّعامات المُمكنة، ممّا جعل السّطّات المحليّة لعدد التّجمعات الحضرية تعلن عن سياسات ردعية ضدها، مع مزواجتها في ذات اللحظة باستراتيجيات استيعابية لأجل تمثّل وتدجين ممارستها، تباينت حسب السّياق السوسيوثقافي لكلّ مجتمع، رغم أصلاتها وعراقتها كمملكة إنسانية متميزة، استثمرها الإنسان الأول-الكتابة التّصويرية- للتعبير عن مذاق حياته اليومية، بتعدّد مستوياتها الفردية والجماعية، وتباين مجالاتها المعيشية الدينية، السياسية، الثقافية والهوياتية، في أوقات السلم والحرب، في الجدّ والهزل.

ورغم اختلاف وتباين طبيعتها وسياقاتها تطورت كهذا ممارسة في عصرنا بوظائف عدّة، لتتموضع كأسلوب فردي بالدرجة الأولى، ثمّ جماعتي وجماعي بدرجة أعلى للتعبير عن خصوصياته الاجتماعية، السياسية، الثقافية والهوياتية، وفق كوجيطو "أنا أعرفت إذن أنا موجود Je graff/tag, donc je suis، حيث غدت ك"أسلوب تحرّري" متميّز، تستبق أو تلازم أو ترديف آية حركة فردية أو اجتماعية، تروم من خلالها إسماع صوتها بكل ما تحمله مفردة الإسماع) "للآخر" (المهم أو المعمّم)، مهما كانت دائرة تواجده وانتماؤه، فأمست من أشكال المقاومة Une forme de résistance ضدّ التّسلّط القانوني والسياسي والديني اتّجاه الأفراد والجماعات (Jeff Ferrell, 1995, p77)، ولعلّ المتجول الحاذق بالفضاءات الحضرية بتباين أحجامها وفاعليها، بعيد مدن بل وقرى العالم، يلحظ التّنامي المُلفت لهكذا ظاهرة اجتماعية، خاصّة بالحواضر الكبيرة، حيث تكثّفت على مختلف الوسائط الحضرية.

"ظاهرة" أفلقت وأزّقت السّواد الأعظم من أهل الحلّ والرّبط بمختلف مسؤولياتهم، ما جعلهم يعلنون صراحة- "الحرب" عليها، تزامناً مع تنامي الإنهاس البحثي بها، كظاهرة اجتماعية بارزة تستلزم الاهتمام السوسيوولوجي والبسيكولوجي بالدرجة الأولى، بل والفلسفي بدرجة أعلى، ومنه باقي التّخصّصات العلميّة الأخرى، التاريخ، الفن، اللسانيات.. فما هي أهم الأساليب التي انتهجها "هؤلاء" للحدّ من إنتشارها؟، وما أبلغ الاستراتيجيات التي نجحت إلى حدّ الآن في ذلك؟، ما أهم السياسات المحليّة الرّائدة في محاربتها؟، وما خصوصيات كلّ سياسةٍ منها؟، وما مرجعيّاتها القانونيّة والفلسفيّة؟، وهل نجحت في ذلك، أم أنّ الظاهرة ما زالت في تنامي مضطرد؟. وكيف بدت ردّات فعل من "يتعاطف" مع الممارسة إيجاباً؟، وما موضعها ضمن سلّم التّمثّلات الاجتماعيّة للأفراد الفاعلين والجماعات الضّاغطة؟. هذه أبرز الأسئلة التي سنحتهد للإجابة عليها، لكن قبل الاندلاق في ذلك نحاول الإجابة على سؤال قاعدي، ما الغرافيتي وما إنزياحاته الدلالية؟.

1. بداية ما المقصود بالغرافيتيا؟.

تتجلّى هوية مفردة "Graffiti" في بنيتها ودلالاتها اللغوية المعاصرة إيطالية الأصل والفصل والبنية، مشتقة من فعل "Graffiare"، ومعناه يخدش ويكشط. ولجّت سوق التّداول المعجمي بداية النّصف الثاني من القرن التّاسع عشر (1851) من خلال القواميس الإنجليزيّة، لتتعرضها القواميس الفرنسيّة بمفردة "Graffite" سنة 1878، ثمّ "Graffito" سنة 1886 (Romain Sahut, 2003, p3). إبتيمولوجياً تذكر عنها قواميس التّجذير وتعليل أصل الكلمات والألفاظ أنّها ذات أصول لاتينيّة ويونانيّة، ثمّ إيطالية أين اكتسبت دلالاتها النهائيّة، حيث تعرضت لإنزياحات دلالية متعدّدة المعنى والمبنى والاشتقاق، بعدما كانت تقتصر في معناها الأولي على تلك "الكتابات التّاريخيّة" التي خلفها الأجداد على جنبات الكهوف والمغارات، وردّهات وممرات المباني القديمة.

يُسَوِّق المفهوم في لغات المَنشأ بُنَى ومَعاني متعدّدة، لكنّها تتقاطع في دلالة مشتركة، ففي اللّغة الإغريقية مثلاً، نجد كلمة "Grapheim" تعني: يكتب، يرسم أو يُلوّن، أمّا في اللّغة اللاتينية فأصل الكلمة يعود لمفردة "Graphium" وتعني: يُخْرِيش، يَحْدُش، وَيَكْشُط (Pierres Philosophales, 2010, p150). في حين نجدها ضمن اللّغة الإيطالية مشتقة من مفردة "Sgraffito"، بمعنى "يَحْدُش، وَيُخْرِيش". تطورت اشتقاقاتها لمبنى "Graffito"، مفرد كلمة "Graffiti" ومعناها: "كُتِبَ وَحْدَشَ أو حَمَشَ أو حَكَّ سَطْحاً" (Romain Sahut, 2003, p4)، لو لخصنا المعاني العامّة لمفردة "غرافيتي Graffiti" في اللّغات الأوروبية نلّفها تدل على آية كتابة أو رسم أو خدش،.. "عُرِفَتْ "على الجدران، وما شاكلها من دعامات (Les supports) غير مخصّصة لذلك، باستخدام أدوات كتابة تقليدية أو معاصرة، كالفحم والدّم، الأصباغ والرّذاذ... ففي قاموس "Le Robert" مثلاً تدل الغرافيتي على كلّ كتابة أو رسم مخطوط أو منقوش على الحيطان، وعلى جُنُبَات آثار المدن، وفي دلالتها العامة تدل على كلّ كتابة أو رسم رَكِيك على الجدران والأبواب العامّة أو الخاصّة، أو خَرَبَشَات ساقطة وفاحشة Des gribouillages obscènes، وعليه يتبنّى ممّا سبق أنّه رغم تباين التّعريفات من حيث الأصل والفصل تبقى تتقاطع في مدلولها المعاصر باعتبارها ممارسة اجتماعية غير رسمية.

2. الغرافيتيا بين الوصم الرّسمي والوصف الشّبابي:

تباينت السّجلات والمُناكفات حولها إذ يُرَقِّبها البعض لدرجة العمل الفنّي المتميّز، بينما يحتقرها ويُدَيِّسها البعض الآخر ويُزِيلها لِذَرَكَةِ الفعل التخريبي (Un acte de vandalisme) للممتلكات العامّة والخاصّة، وتلويثها للفضاء العام، ونظرًا لحضورها اليومي المكثّف بمختلف التّضاريس المجتمعية وانتشارها المهول، وارتفاع نفقات "محاربتها" بالنّسبة للسلطات المحليّة وللأشخاص المتضرّرين، فرضت ذاتها كموضوع سياسي وبحثي مهم. كلّ ذلك جعل "الغرافيتيا Graffiti" تحتل صدارة الانشغالات "المُقلّقة" للسلطات المحليّة، بأكبر الفضاءات الحضرية العالميّة، خاصّة الأمريكيّة، الأوروبيّة، الأستراليّة والعربيّة... ذلك لنتائجها "السّلبية" في تمثّلات بعضهم.

فتباينت الاتّجاهات وتتوّعت الاستراتيجيات في مقاربتها، ما بين محاولة إستيعابها وتدجين مُمارستها، ليس لتفعيلها لصالحهم وإنّما للقضاء عليها، أو على الأقلّ للحدّ منها، أو تحوير وظيفتها لرهانات سياسية وأيديولوجية خاصّة، فما حدث كَرِدَ فِعَل على تنامي الظاهرة كان عكس ما هو مطلوب فَبَوْض اقتراب أهل الحَلّ والزّبط ومالكي وسائل الإكراه من "المُعرّفتين Les graffeurs"، لمحاولة تفهّم الدّوافع النّأويّة وراء هكذا "إقبال هستيري" عليها، إرتأت إنتهاج "السبيل التقليديّة" في معالجة "المشكلة" بإعلانها "الحرب" عليها، ممّا أسّس لعلاقات مضطربة بين الواصم Le(s) stigmatisateur(es) (أهل الحلّ والزّبط) والموصوم Le(s) stigmatisé (es) (الممارسين)، ترجمتها طبيعة ردّات فعل الطّرفين.

إلا أنّ الممارسة الغرافيتيّة لم تُخَمَد إلى يومنا هذا، بل تفاقمت خسائرها الماديّة، النّفسيّة والاجتماعيّة، وحثّى البشريّة منها، ممّا أدّى لاحتماد السّجلات بين الباحثين والسياسيين حول علاقة المجتمع ومواقفه من هكذا سلوك قديم جديد، ودرجات "خَطُورته" على الأمن العام، فتعاظمت أصوات تنادي بضرورة محاربة هكذا سلوك "مَشِين" و"غير حضاري"، ومعاقبة كلّ من يُضَبِّط في حالة تلبّس، فكانت البداية بإطلاق السلطات المحليّة لحملات تنظيف شاملة بمختلف نطاقات الفضاءات العمرانيّة، بدءاً بمداخر ورذاهات مسارات المترو، عربات القطارات، جدران العمارات والمحلّات، المقرّات الرّسمية، المراحيض.. مدعّمه من كبرى المؤسسات المتضرّرة منها، فقامت بتسخير إمكانيات ضخمة لذلك، ماديّة وبشريّة.

فمثلاً في الولايات المتّحدة وحدها (مهذّ الظاهرة بلونها المعاصر) تمّ تجنيد أزيد من 1000 عامل لتنظيف 6245 قاطرة، و465 محطة قطار، بتكلفة قدرت بـ52 مليار \$، ما بين سنة

1984 إلى 1989، واستقرّ متوسط الإنفاق السنوي على هذه المهمة في 12 ملياراً، بل وصل الأمر لحدّ تجريم امتلاك "عبوة البَخِخ La bombe de peinture"، ابتداءً من 2006، وتمّ تخفيض السن القانوني لإمتلاكها بـ18 سنة بدل 21 (AFP, 2006).

كنتيجةً لهكذا حملات واسعة ضدّها تراكمت في عديد اللغات توصيفات "سلبية" لمعاني الغرافيتيا، لخصّها الباحث "Tim Cresswell" (Ise Scheepers, 2004)، كما يلي: الغرافيتيا باعتبارها تلويث بصري، تخريب مقصود، مؤشّر للعنف وغياب الأمن، شكل من أشكال الانحراف، إنّها من أخطر أمراض الفضاء الحضري، بل "الطّاعون الحضري" حسب "Michael Walsh" الذي يجب تطبيبه، والسّرطان المستفحل في جسم المجتمع (Michael Walsh, 1996, p84)، كما ينعتها "Bob Bryan" بـ"الفيروس Virus" المستفحل في الجسم المجتمعي تسرّب لكامل مستويات الوعي، ومثله مثل أغلب الفيروسات لا يمكن الكشف عنه إلا بعد استنحاله في كامل الجسم، فتصعب معالجته والقضاء عليه. بدوره سجّل "Craig Castelman" بداية ثمانينيات القرن العشرين ملاحظة نبّه فيها أنّ ظاهرة الغرافيتيا كثيراً ما أُلصقت بها أحكام قبيّة مغمّمة ومُسيّبة، لم تستند لدراسات علمية رصينة (Craig Castleman, 1982)، وفي ذات السّياق يشير "Eric Felisbret" إلى أنّ السّلطات المحليّة – بنيويورك وغيرها – تعاملت مع الغرافيتيا باعتبارها عملاً تخريبياً، يُشوّه المنظر العام للبنىات ويُنقص من قيمتها التّجارية (Eric Felisbret & Luke Felisbret, 2009, p23).

يعتقد بعض المهتمين أنّ الغرافيتيا مع نهاية القرن العشرين أضحت ظاهرة ديموغرافية، إذ ما قنّنت تتّسع يوماً بعد آخر، ممّا جعل تكلفتها في ارتفاع مقلق ومضطرب، أنقل ميزانيّة السّلطات المحليّة، فعلى سبيل المثال أنفقت سلطات مدينة "Los Angeles" سنة 1992 مبلغ \$15.000.000، لحملات تنظيف جدرانها وواجهات محلاتها وجسورها،.. بالموازاة أطلقت إستراتيجية ردعيّة للحدّ منها عُرفت بـ"Zero Tolerance" مع بداية 1994، حيث صنّفت هذا الفعل في خانة الجُنْح، يُعاقب عليه القانون بشدّة، وأدرج ضمن قائمة "التلوث البصري Pollution Visuelle" (Nicolas Mensch, 2013).

تراكمت أساليب وأشكال الوصم Les formes de(s) stigmatisation(s) بصّفات التّقييح والتّسفيه، والقذح والنّم للممارسين ولمنتجاتهم الفنيّة، ونعتهم بـ"غير المتحضّرين" و"غير المسؤولين" يقول "Joe Austin"، بل شكّلت فِرَقَ شرطيّة ضدّ الغرافيتيا Les brigades anti-graffiti، مُزوّدة بـكلاّب مُدرّبة على ملاحقة الفاعلين المجرمين، لتقدّمهم للعدالة قصد المحاكمة، ففي سنة 2005 تمّ توقيف 2230 "مُمارس" بالمدينة بتهمة "التّخريب الغرافيتي"، للإشارة 93% منهم تمّ توقيفهم سنة 2004 (Joe Austin, 2001, p4).

لقد "وصّمت" - كما أشرنا - الممارسة الغرافيتية بشتّى النّوعت الدّونيّة، أكسبتها سمعة سيئة خاصّة عند "حرّاس الرّأسمالية"، كادت أن تُخرجها عن دورها اللّصالي بعدما تزايدت عليها الضغوط الاجتماعيّة والقانونيّة، الدّاعية لضرورة التّخلّص منها مهما بلغت الأثمان، ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها تخريب وتشويه للممتلكات العامّة والخاصّة، بل ومصدر إزعاج غير مرغوب فيه، وأنّها تَعَدّي صارخ على قُدسية حق الملكيّة النّابعة من روح الرّأسمالية، ممّا أفضى لعلاقة متوتّرة بين الممارسين والسّلطات، أفرزت ما أسماه "Joe Austin" بالأزمة الحضريّة Urban Crisis (Joe Austin, 2001, p5) زادت السّلطات حرصاً على محاربتها بكل الوسائل، وتشديد العقوبات على فاعليها.

فها هو عمدة بلدية "Chicago" يُصدّر تعليمات بفتح مكتب البلدية على مدار 24 ساعة، لتلقّي أيّة شكوى ضدّ "الطلّاءات المزعجة"، وأنه مستعد لإستخدام أيّ نوع من المُزيّبات لمحورها، أمّا في مدينة "نيويورك" مهّد الممارسة دأبت شاحناتها التّلاثين تَفُقد الشّوارع يوميّاً، بكرة وأصيلاً،

يُغَيِّعُ رَشَّ مَزِيحاً من المياه والمواد الكيميائية، بهدف تنظيف ما عُرِفَتْ على واجهاتها، فذكرت إحصائيات 1989 أن نفقات التَّنْظِيفِ تجاوزت 150 مليون \$، مورَّعة على 80000 ساعة عمل، لتتضاعف الجهودات سنة 2008، من لدن الفرق المختصة، إذ قامت بتنظيف 8496 وحدة غرافيتية، مقابل 5990 وحدة خلال السنة السابقة (2007)، ليرتفع سنة 2009 ما يزيد عن 8500 وحدة، فالظاهرة كما يؤكد رئيس البلدية "Michael Bloomberg" تدمر ممتلكات الناس، وهي علامة للانحطاط وفقدان السيطرة على الفضاء العمومي، ومازالت في تنامي مستمر رغم تشديد الإجراءات الرَّدعية اتَّجاهها، على نحو منع بيع بَخَاخَة الأصباغ للأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن الثامنة عشرة سنة (Joe Coscarelli, 2013).

ولم تُجدِّ سلطات ولاية "فيلاديلفيا" عن القاعدة، حيث زاوجت بين سياسة الاستيعاب والاستبعاد، فخصَّصت "برنامجاً طموحاً" للحد من انتشارها، وشيَّدت سنة 2007 حوالي 2000 جداراً رسمياً لممارسي الغرافيتيا، كبديل عن باقي "الجدران الحقيقية"، مقابل تكثيف حملاتها الرَّدعية، إلا أن "الحرب" حسب "Eric Flisbert" لم تقض على رسامي الغرافيتيا، بل بعثرتهم فقط، وزادت الظاهرة ضراوة سنة بعد أخرى، رغم تشديد العقوبة في حالة التلبس بسنة سجن وغرامة ب\$1000. للأسف في كثير المرات يغلب المنطق السياسي على المنطق العلمي في معالجة عديد العلل المجتمعية، مما يُضفي لنتائج غير فعّالة.

3. نظرية "النوافذ المكسورة" مرجعية أساسية لمحاربة الغرافيتيا:

تعتبر نظرية "النوافذ المكسورة Broken Windows Theory" إحدى المرجعيات المهمة في التَّنْظِيفِ لمكافحة الممارسة "المنحرفة/الإجرامية" عامة، والغرافيتية خاصة، نظرية هُنَس معالما الأمريكيان "James. Q. Welson" و"George.L. Killing"، حيث ساجلا لفعاليتها في تلمس وتقييد جل الأفعال المنحرفة والإجرامية في بواكير تبلورها، ومن بينها الغرافيتيا، بل ولكل الأفعال المعادية للمجتمع Les comportements antisociaux، كما رافعا عن فعاليتها التنبؤية والرَّدعية في عديد المناسبات، وعن معادلتها الرئيسية "الفوضى تجذب الجريمة، والجريمة هي النتيجة الحتمية للفوضى" (George L.Kelling & James Wilson, 1982).

يتلخص جوهر هذه النظرية فيما يلي: الجريمة مهما كان نوعها هي نتاج للفوضى وعدم الالتزام بالنظام العام، فإذا كسرت نافذة ما، في مكان ما، في حي مدينة أو قرية ما، ولم يتم تصليحها في حينها، تتحوّل بسرعة مذهلة لمجربة وإلستثارة الفعل الإجرامي باختلاف أشكاله وأحجامه، الذي يبتدئ بالتخريب وينتهي بالقتل وإشاعة الفوضى، إنها "بطاقة دعوة" مجانية لهذا فعل منحرف، فإذا كسرت نافذة ولم تُصلح في حينها، تكون النتيجة تكسر باقي النوافذ.

لماذا؟، لأن الرسالة المرسلّة من عدم الإسراع في تصليحها أو تغييرها، أنّ لا مالك لها، وبالتالي لا مسؤول عن الفضاء (البيت، العمارة، المؤسسة، الحافلة، القاطرة،..)، أو أنّه لم يأتِه ولم يَنزَع أحد لهذا فعل، فتبدأ الأطماع تتلاحق، وتُدبُّ الفوضى، وتسقط كل من يميل لممارسة الانحراف من شارع لآخر، وهكذا دواليك. ولاستباق ذلك اقترح المُنظّر أن تُصلح كل نافذة كسرت أو تشققت في حينها، لأنّه قد تنقلب المعادلة إذا لم يتم ذلك، فإذا أهملت أضحت مؤشراً للأشخاص "غير الصالحين" بأنهم "مسؤولو المكان" والمحيط، فيمسي وكرًا للجريمة والانحراف، لذا يجب تفعيل قاعدة "الوقاية خير من العلاج"، بالإسراع في معالجة الأمور التي نعتقد أنّها صغيرة وهامشية، لأنّ "العدوى الإجرامية" تبدأ بفعل طائش وقد تنتهي بسفك الدماء، فعظائم الأمور تبتدئ بصغائرها.

ويؤكد الباحثان على إمكانية إنسحاب ذات المبادئ على شؤون الاقتصاد والخدمات، فإذا بقيت- مثلاً-مراحيض مطعم "Berger King" بدون أوراق التَّنْظِيفِ، قد تنبئ برداءة التسيير الداخلي

للمطعم، وعدم الاكتراث لحاجات الرّبانن، ممّا يجعل الرّيون يستنتج أنّ الطعام لا يُحضّر بطريقة سليمة، ويرشّح احتمال وجود أخطار صحيّة ما دام الإهمال وصل حتّى للمراحيض، لأنّ المشاكل العويصة حسبها- تتراكم تراكم "كُرّة التّلج Boule de neige" التي كلّما زادت تدرجاً كلّما عظّمت حجماً وتعقيداً، ولخصاً ذلك بعبارة: "نعتقد أنّ الأمور الصّغيرة هي التي تُحدث الفرق الشّاسع في عالم الأعمال وباقي مناحي الحياة" (Kelling, George L.&Wilson, James Q, 1982,p39، أو لم يقولوا أنّ عظيم النّار من مستصغر الشّرر، فعدد الأفعال المنحرّفة قبل أن تتحوّل لظواهر عسيرة المعالجة والفهم، تبدأ من محاولات فردية بسيطة، ولكن بتجاهلها تسمي عظيمة ومعقّدة.

1.3 ما موقف هذه النظرية من الغرافيتيا؟:

بعد انتشار صيت هذه النظرية اختارت بلدية "نيويورك" "George Kelling"، مستشاراً لقطاع المواصلات العامّة، خاصة قطارات الأنفاق، فأقترح على سلطاتها تعميلها بدءاً بالممارسة الغرافيتيّة، فأعلن رئيس البلدية "John Lindsay" صيف 1982 عن أول عملية منظمة ضدّ الممارسين، وصفها بـ"الحرب المفتوحة" ضدّ الغرافيتيا، ونشر نداءاته عبر وسائل الإعلام المحليّة تحت شعار "يا سكان مدينة نيويورك هُوباً لمساعدة مدينتكم الرّائعة، دافعوا عنها، وحافظوا عليها بمساندكم لنا في حربنا ضدّ هؤلاء السّفلة، الجُبناء والمرضى".

تمّت تبيّنة هكذا نظرية لمحاربة الممارسة تحت اسم نظرية "الجدار المُعزّفت Le Mur tagué"، الذي إن ترك دون تنظيف لحظة إكتشاف الحروف أو الكلمات الأولى، بل حتّى الشّخبطات، تحوّل لفضاءٍ مُستثير للممارسة، ومحقّر قويّ لإقبال الأفراد "المُمسوسين" بها، وفي ذات الوقت كمؤشّر واضح لعجز السلطات المحليّة عن التّحكم في الفضاء المدني ككل، ممّا يُحفّز المراهقين للثّأفات عليها. وقد يحدث العكس إذا تمّ تشديد وتوسيع عملية الملاحقة بتنظيف كلّ غرافيتيا لحظة ميلادها، ممّا يوحي بالحضور القويّ للسلطة بالفضاء، وبأنّ سياسة اقتناء الجديد من القطارات بمبالغ خياليّة ليست حلاً للمعضلة، فعبر عن ذلك بسؤال: ما فائدة غسل سطح سفينة TETANIC وهي تهّمّ بالإصطدام بجبل التّلج، حيث ستغرق بعد لحظات، فأقترح إنشاء محطّات تنظيف قازة عند محطّات الوصول Terminus لتنظيف قاطرات القطارات المُعزّفت عليها، بشكل دوري، وتجسيد ذلك مهما كلف من وقت ومال ورجال.

ولكن ورغم ثمار سياسة "التّصبيق الشّديد" على ممارسي الغرافيتيا والتي أتت أكلها لكن ليس كلّ حين، حيث واصل الفاعلين "نضالهم"، فها هو رئيس لاحق لبلدية نيويورك السّيد "Rudolph Giuliani" يعلن بداية 1994 عن تصعيد العمل المشترك للحدّ من الجريمة، خاصّة التّخريب الغرافيتي "Graffiti vandalism" (Jonathan P. Hicks, 1994)، فأطلق بمساعدة محافظ شرطة المدينة "William Bratton" سياسة ردعيّة، سُمّيت بـ"النّسامح صفر Zero tolerance"، حيث طبّقت قوانينها على كلّ الجرائم، بدءاً بالمخالفات البسيطة ووصولاً لأخطرها مع التّركيز على 'جريمة الغرافيتي' التي شوّهت -حسبه- المنظر العام للمدينة، بهدف بناء مدينة أكثر أمناً ونظافة (Tim Newburn and Trevor Jones, 2007, p228). وبالفعل تحقّقت بعض مراميه، حيث تشير الإحصاءات الرّسميّة لتراجع نسبة الجريمة بأنواعها، بما فيها الغرافيتيا، خلال السنوات التي عرفت تصعيداً في تطبيقها إلاّ أنّها لم تتمكن من دحضها، وبالتّوازي أُطلقت محاولات لاستيعاب الممارسين، ولعلّ من أبرز التّجارب الرّائدة في محاولة "تدجين الممارسة" بالمجتمع الأمريكي.

2.3 اجتهادات مؤسسة "برنامج الفن الجداري":

قرّر عمدة مدينة "Philadelphia" بداية 1984 تأسيس فِرَق خاصة لمحاربة الفاعلين، لتتحوّل بعد مدّة لمؤسسة "Philadelphia Anti-Graffiti Network "PAGN" ترأسّها

أنداك الفنانة والنشطة الاجتماعية "Jane Golden" التي صرّحت ذات يوم معلّفة على فكرة البرنامج قائلة: "في البداية بدا الأمر نكتة بالنسبة لسكان المدينة، وكان غير مشجّع على الإطلاق، فكرت ملياً لكن سرعان ما إتضح لي أنّ الحل يكمن في تنمية الحس الجمالي في هذا الفن"، فأطلقت مشروع "برنامج الفن الجداري Mural Arts Program" والذي ما زال ساري المفعول، حيث توسعت اهتماماته إلى توعية السجّناء الذين سُجنوا بسبب الغرافيتيا. وقد قام البرنامج بتنفيذ 2100 لوحة فنّية عبر كامل المدينة (Café Graffiti, 2013)، مهمته الأساسية تحويل الجدران وناب عنها من مساحات مُستباحة للتخريب الغرافيتي إلى لوحات فنّية تُزيّن المنظر العام للمدينة، بالإضافة لإعادة تأهيل الشّباب الذي إمتهن الغرافيتيا كوسيلة للتعبير عن رفضه لتقافة التّهيميش.

لتفعيل ذلك تمّ إنشاء منظمة باسم "مجموعات/عصابات الغرافيتي Graffiti Gangs"، تضمّ شباباً من مختلف الأقليات العرقية، تهدف لإعادة تأهيلهم، بحيث تيسّر لهم الانخراط الإيجابي في حركة جماعية تُحوّل البُعد الناقم والسلبّي في ممارستهم لفعل خلاق ذي طابع فنيّ جمالي، يُستثمر في تزيين فضاءات المدينة (مرح البقاعي، 2004). لكن الملاحظ اليوم على استراتيجيات السلطات أنّها ما زالت تشغل بعقلية سبعينيّات القرن العشرين، حيث تزواج بين الاستدراج "الانتقائي" وتشديد الإجراءات الرّدعية وتكثيف الحملات المضادّة. للإشارة مُعظم الانتقادات التي وُجّهت لهذه النّظرية أجمعت على القيمة العلميّة لها، مع تحفظات للمبالغة في الاهتمام بصغائر الجُرح ممّا قد يُفوّت ويُلهي عن الجرائم الخطيرة.

4. فعالية الإستراتيجية الكندية:

تعتبر "كندا" من بين الدول الرّائدة في محاربة الظّاهرة من خلال عديد الاستراتيجيات، تباينت ما بين سياسة الرّدع والعقاب -أسوة بسياسة الو.م.أ- وحملات التّوعية والمُهادنة، فلم تُؤت سياسات الرّدع كلّها (الحّد من انتشار الظاهرة) فتعالت أصوات تدعو لضرورة الاستعانة بلغة التّوعية والحوار المفتوح. فقد صرّح مستشار مدينة "Montréal" السيّد "Raymond Carrier" أنّ السلطات أنفقت ملايين الدُولارات لمحاربة الظاهرة إلا أنّها أهملت "الطريقة الجوارية" مع هؤلاء لإقناعهم بالإقلاع عنها، لأنّه لو أخذ السكان زمام المواجهة ضدّ الممارسين قد يُضفي لتنامي العنف لدرجات أخطر، لأنّ كل مواطن قد يقنّي عصا 'فولف' أو 'بيزبول' لمواجهتهم، بل وحتى الأسلحة، ممّا قد يفضي لنتائج غير محمودة (Raymond Viger, 2011).

ومن بين أهم المشاريع التّوعوية التي أُعلن عنها بذات المدينة مشروع "مقهى الغرافيتي Café-Graffiti"، الذي انطلق بداية 1997 كمحاولة جادّة لِنسج علاقات تواصل وتجاوز ما بين السلطات ومجموعات الشّباب المُمارس "لهيب هوب Hip Hop"، وعلى رأسها الغرافيتيا في بُعدها الفنّي، أفضى لعقد لقاءات تشاوريّة حول القضايا التي تُعيق وتكبل طموحاتهم. تمّ ترقيته لفضاء خصب لتلاّج الأفكار والعمل لتطوير فنّهم المتعدّد الأبعاد (البريك دانس، الرّاب والغرافيتي)، بالمقابل تمّ تسيير المركز من طرف السلطات المحليّة بُغية تحسيسهم بمخاطرها، ومحاولة الالتفاف حول هؤلاء "المتمردين" حسبها.

وبالفعل استطاع هذا الفضاء الجديد تفعيل بعض المشاريع الطّموحة والجذّابة للشّباب، من بينها وضع جدران خاصّة للكتابة عليها بكل حرية، مركزٌ وصفه "Raymond Viger" (المدير العام والفنّي) بأنّه "أصبح عائلة جديدة لمنتسبين إليه، يستقبل الشّباب الرّامي لبناء هويّة جديدة تتوافق مع قدراته وطموحاته الإبداعية، أو تمويل مشاريع جماعية هدفها جمع شمل الشّباب ومواطني الأحياء بغية النّفاهم والتّقارب" (Raymond Viger, 2013)، لكنه سنة 2000 تمّ توقيف ميزانية التّدخل الوقائي للظاهرة، بسبب قناعات رئيس البلدية الجديد للحدّ من الغرافيتيا المنتشرة، رغم استمرارية نشاطات "المقهى الغرافيتي" في أداء وظيفته التّحسيسية.

كما كشف تقرير لشركة النقل بـ"Montréal" 1999 أنّ المساحة التي تحتلها الغرافيتيا في محطّاتها تتعدّى 8827م² (ما يعادل مساحة ملعبين لكرة القدم الأمريكية)، وبأنّ تكاليف تنظيفها بلغت \$541 للمتر المربع الواحد، وقد يتضاعف الثمن بالمساحات المُستعصية. وانسحب الأمر ذاته على مدينة "Gatineau" سنة 2005 حيث احتلت الصّدارة فيما يتعلق بـ"الدّخل الغرافيتي"، حيث خصّصت اثني وعشرين جداراً للممارسة الغرافيتية (المسموحة)، إضافةً إلى ثمانية جدران مُنتقلة لإحياء التّظاهرات التّقافية.

أما بمدينة "Québec" فنّم الإعلان عن مشروعين رائدين للشباب الممسوس بالممارسة، الأول بالتعاون مع "Maison Dauphine" لمساعدتهم لتنظيم المنتجوع الغرافيتي الفنّي، كاستراتيجية لترشيد الممارسة، والثاني مع منظمة "Carrefour jeunesse- emploi" للعاصمة لتنمية القدرات الشّبابية، وبالموازاة تمّ تفعيل حملات لتوعية المواطنين بضرورة تنظيف المساحات المُعرّفت عليها، والبحث معاً عن حلول أكثر تحضّراً وملاءمةً لإكراهات الواقع، حتّى أضحت محاربة الظاهرة مؤشّراً للنّباهي بين السّلطات المحليّة، بل برنامجاً انتخابياً يُستنجد به لحشد الأصوات واستعطاف المنتخبين. فهذه مدينة "كيبك" تعلن عبر وسائل الإعلام بأنّها نظّفت سنة 2006 ما مساحته 11000 قدّم مربع في 44 يوماً فقط. حيث تمّ إزالة حوالي 13000 وحدة غرافيتية، استخدمت فيها أحدث منتجات التّنظيف الغرافيتي، بفضل مشروع "Graffiti Cité" الذي أطلقته السّلطات لمحاربة الغرافيتيا بمبلغ \$23000 وبإشراف مسؤول عن أعمال التّنظيف ومساعدين نفسانيين واجتماعيين (Jean Cazes , 2007).

في ذات السّياق أطلقت الفنانة الكندية "Joëlle Tremblay" عبارتها المشهورة "الفن الذي يجمّعنا"، إذ قامت بعدّة جولات للمدارس والجامعات للاستفسار حول حاجات وتطلّعات ورغبات الطّلاب، ومن ثمّ ترك لهم الحرية في الكتابة والتّعبير وفق قاعدة أخلاقية تتلخص في "أصنع والرّم الصّمت"، الهدف منها مساعدة كلّ طالب يُمارس الغرافيتيا في الكشف عن هويته الإبداعية، في فضاءٍ يختزل الشّخص ليُمسي مجرد مستهلك، كما تمّ استثمار التّقنيات المعاصرة من لدن السّلطات في حملاتها الرّديعية والتّوعوية كالأنترنت، حيث خصّصت مواقع إلكترونية للإعلان عن خدمات تنظيف الغرافيتيا، ولتحسيس وتوعية المجتمع المدني والشباب المُمارس بمخاطر الظاهرة مجتمعياً، على نحو موقع "Goodbye Graffiti".

أكثر من ذلك حتّى الفضاء المدرسي والجامعي لم يسلم من "العدوى"، ما رفع تكاليف التّنظيف لمستويات مُقلّقة ومُكلّفة، حيث أشارت "Jonathan Woodward" إلى أنّ فاتورة التّنظيف لمدرسة "Vancouver school Board" بمدينة "Vancouver" الكندية بلغت سنة 2003 أزيد من \$150.000 كندي، ممّا اضطرّها لفرض غرامات مالية بـ\$500 كندي لكل طالب يُضبط يمارس الغرافيتيا كمحاولة لخفض التّكلفة، وبالموازي فرضت السّلطات المحليّة للمدينة على كامل المؤسسات تنظيف جدرانها وواجهاتها في مدّة لا تتجاوز عشرة أيّام من ظهورها، وإلاّ تُعاقب المؤسسة بـ\$100 كغرامة عن كل يوم تأخير (Ian Ashley, Daniel Beynon, 2005)، كما خصّصت ثانوية "Collège Jean-de-Brébeuf" جريدة طلابية بعنوان "Graffiti"، سُمح للطّلبة بالتّعبير الحر عمّا يخلد في أذهانهم بما يناسبهم. أمّا إدارة جامعة "Université de la Colombie-Britannique" فأنفقت سنة 2003 أزيد من \$145000 لتنظيف الغرافيتيا باستخدام مواد كيميائية باهظة الثمن، ما أفضى لاستهلاك مُخصّصات رُصدت لخدمات وتجهيزات أخرى (Ian Ashley, Daniel Beynon, 2005).

5. خصوصية المعالجة البريطانية للممارسة:

تميّزت المعالجة البريطانية نوعاً ما في البداية عن مثيلاتها الأوروبية، حيث خصّصت لهؤلاء أماكن ومساحات للتّعبير الحر عمّا يدور في عقولهم، وزوّدتهم بالأدوات اللاّزمة لذلك، بشرط ألاّ

يتعدّوا هذه الأماكن "المخصّصة" ومع ذلك لم تتوقف الظاهرة، حيث بلغت تكاليف التّظيف سنة 1989 حوالي \$800.000 على مستوى المدن، كما ارتفعت فاتورة المحافظة على أنفاق لندن خلال سنة 1997 إذ تعدّت \$25.000.000، ممّا اضطرّها لتكثيف حملاتها الإشهارية المضادّة للغرافيتيا، على نحو التحذير الذي أصفّته على خفّية مقاعد القطارات بعبارة "غرافيتي ومحطّتك القادمة السّجن".

وكرّد فعل غير مرغوب فيه لهذا "سياسات ردعية" تشكّلت جمعيّات مدنيّة تطالب بضرورة احترام حرية التّعبير، وإفساح المجال للشّباب لتفريغ مواهبهم بأساليبهم الخاصّة، بعيداً عن القوالب التّقليدية الرّسمية على ما ذكرته "Jill Posner" في كتابها "Spray it loud" 1982 (Liz Wells, 2004) عن جمعية أستراليّة للدّفاع عن الممارسين، وقد وضّحت الطّريقة المثلى للتّصرّف في حالة القبض على المُغرّف (e) Graffeur (a) Le، والوسائل القانونيّة اللّازمة لذلك، كطلب المحامي حيث يحاكم الفاعل بتهمة تدمير الممتلكات العامّة التي تصل إلى التّجريم قانونياً.

6. المحاولات الفرنسية لكبح الظاهرة:

تعتبر الغرافيتيا ممارسة يعاقب عليها القانون الجزائري الفرنسي، ففي المادة 322-1 الفقرة 2 من قانون العقوبات، تنصّ على "أنّ أيّة كتابة أو خطّ علامات أو رسومات على الواجهات، أو السيارات، أو الأماكن العامّة، أو العقارات، دون الموافقة الرّسمية المسبقة، تُعرّض فاعلها لغرامة ماليّة تقدر بـ 3750 €، ولعقوبة العمل للمصلحة العامة إذا ترتّب عنها خسائر طفيفة".

في البداية كان تعامل السّلطات معها خاضع لطبيعة "المضامين الغرافيتيّة Les contenus graffitiques" المرسلّة، إذ اعتبرت "المضامين السياسيّة" الشّغل الشّاغل لها، ويجب بذل كل الجهود لطمسها، بينما اعتبرت الكتابات الأخرى بمثابة تعبير عن فضول شخصي. لكن مع تفاقم الظاهرة في منتصف الثّمانينيّات عبر مختلف الحواضر الفرنسية، في مقدمتها العاصمة لخصوصيّة أنفاق مترو باريس، اضطرت السّلطات المحليّة لرفع درجة "التّهديد الغرافيتي"، فكثّفت عمليّاتها الرّديعيّة بفرق خاصّة "Brigades anti-graffiti"، مُدجّجة بالآلات ومعدّات ومواد تنظيف الكتابات، كما تمّ الإعلان عن مناقصات وطنيّة لإنشاء مؤسسات خاصّة، أوكلت لها مهمة المتابعة الدائمة والتّظيف المستمر، على نحو مؤسسة "Electro Painters" التي بلغ رقم أعمالها 19 م. فرنك فرنسي—آنذاك—تضم 60 عاملاً، أبرمت مع شركة R.A.T.P عقداً للتّظيف اليومي لهاكلها " (Alain Faujas, 1990).

استفحلت الظّاهرة وتراكمت الشكاوى على السّلطات الأمنيّة، فمع بداية سنة 1990 قامت شركة النّقل "R.A.T.P" بإيداع شكاوى ضدّ مجهولين لإتلافهم ممتلكاتها الخاصّة بتأطّيح وإتلاف قاطراتها والتي كلفتها خسائر معتبرة، وتبعتها شركات النّقل الأخرى، بتخصيص مبالغ هامّة لمحاربة الآفة، فشركة "SNCF" رصدت 50 مليون € سنويّاً لتنظيف قاطراتها والمحطّات التّابعة لها، وجنّدت أعوانها للهدف المذكور، كلّ هذه الجهود بذلت تحت بُدّ معلن "الحفاظ على الدّوق العام" (Sénat, 2011).

كما طالبت السّلطات من السّكان مساعدتها بتنظيف واجهات منازلهم، بل فرضت على أصحاب المحلّات إزالة هذه المظاهر المشيبيّة، والامتناع عن دعوة الممارسين لزخرفة واجهات محلّاتهم، عكس ما كان مسموح به في السّابق، لرسم لوحات فنيّة قصد الإعلان والإشهار لسلمهم وخدماتهم. فعلى سبيل المثال سنة 1989 استنفذ مترو باريس 35 مليون فرنك فرنسي، أضيفت إلى 14 مليون سنة 1988، أمّا في 1999 فقد أنفقت السّلطات أزيد من 103 مليون € لتنظيف الأماكن المغطّاة بالكتابات، وفق استراتيجية ثلاثية المراحل:

المرحلة الأولى: تمّ تفعيل حملة تنظيف ما مساحته 240000 م².

المرحلة الثانية: التَّنظيف الدَّوري لكَلِّ كتابة جديدة في مدَّة لا تتجاوز 12 ساعة.
المرحلة الثالثة: أوكلت مهمَّة التَّنظيف لمؤسَّسات خاصَّة بالتَّعاون مع المصالح البلدية.
ويعتقد الباحث المتمرَّس في علم الاجتماع "Alain Vulbeau" أنَّ السُّلطات أخطأت عندما تعاملت مع الممارسة الحضريَّة الجديدة باعتبارها تلوئيًّا وتخريبيًّا للمنظر العام (Alain Vulbeau, 1992, p62). أما في مدينة "Grenoble" مثلاً اعتمدت سلطاتها في مُحاربة الظاهرة على شعار "تنظيف غرافيتيا اليوم يساعدنا للقاء عليها غداً"، مع تكثيف الملاحقات الميدانيَّة والقانونيَّة للممارسين. رغم ذلك يقرُّ نائب رئيس البلدية المكلف بالنَّظافة بالنَّتيجة الرَّاهنة للسياسة المتَّبعة بقوله "منذ عشر سنوات كان بإمكاننا التَّعامل مع الوضع، أمَّا اليوم كَبُرَ الصَّبي ولم يَعد بإمكاننا حَمْلُهُ وحدنا" (Benjamin Pradel, 2005).

وبالموازاة مع التَّضييق على الممارسين حاولت السُّلطات تبني سياسة المُرجب بممارستهم التَّقافيَّة، بل والاعتراف ببعض الأعمال وإيلاجها لُدور العرض الرِّسميَّة، لكنَّها وُجِّهت بانتقاد عديد الفاعلين السِّياسيين والإداريين، وحتى الباحثين، على نحو "Jean-Louis Harouel" الذي رأى في الغرافيتيا نوعاً من "الثَّقافة المضادَّة"، ونوع من أنواع "اللاَّفن"، التي أفرزتها موجة ما بعد الحداثة النَّاتجة عن تأثيرات الثَّقافة الأمريكيَّة التي استقبلناها بدون غرْبلة ولا نقد التي تدخل في سياق "أمركَّة الثَّقافة" (Jean-Louis Harouel, 1998). بأنَّ سياسة الاحتواء والاعتراف التي تحاول المؤسسة الفنيَّة تقديمها لا تعدو أن تكون ديماعوجيَّة لا طائل منها. سياسة برزت معالمها مطلع 1989، حيث حاولت إستجلاب المُمارسين لمتاحف وصلات العرض-الرِّسميَّة- وشرعنة ممارستهم الغرافيتيَّة لكن بدفتر شروط رسمي.

7. الفلسفة الألمانيَّة للحد من الممارسة الغرافيتيَّة:

لم يحد مسؤولو المجتمع الألماني كثيرًا عن القاعدة السابقة حيث وصف رئيس شرطة مدينة "برلين" "Marko Moritz's" هذه الرسومات بأنَّها "مخالفة قانونيَّة"، أكثر مرتكبيها الشُّباب الذين يتراوح سنهم بين 14 و20 سنة بصورة جماعيَّة، وأنهم سيَتوقَّفون يومًا ما عن ارتكاب مثل هذه المخالفات، بحُكم نُضجهم وتحَمُّلهم لمسؤوليَّة أعمالهم، وسيَتعدُّون عن "العُلب البَخاخة" التي يستعملونها لتلويت واجهات المنازل، الجسور ووسائل النُّقل..، ليمت تولي الممارسة من طرف جيل جديد لأنَّها ظاهرة تتوارثها الأجيال، وهكذا ستبقى أعمالنا تدور في حلقة مفرغة، وأضاف أنَّ "المُعْرِفين" يمتلكون نظامًا متطوِّرًا وجهاز إنذار مُبكر، خاصَّة من خلال التَّواصل عبر الأنترنت، بتبادل الخبرات وتحركات رجال الأمن، والفترات التي يجب الاحتراز والإقلاع عنها مُوقَّتاً (Jörg Luyken, 2008).

ولأنَّ الغرافيتيا لم تقتصر على الأحياء المحدودة المستوى المعيشي بل أصابت "العدوى" حتَّى الأحياء الرِّاقية، اضطرَّ مالكي العقارات الخاصَّة لاقتناء أغطيَّة خاصَّة، لِلصُّوقها على واجهات منازلهم ومحلاتهم بهدف منع "المُعْرِفين" من الكتابة عليها، هذا ما رفع الفاتورة السنويَّة لنفقات تصليح الأضرار لأكثر من 30 مليون € لسنة 2008. ويثني قائلنا، أنَّه تتواجد ب"برلين" وحدها أزيد من 100 عصابة، يتراوح عدد عناصرها ما بين 5 و6 أشخاص، لكلِّ واحدة منها هويَّتها المتفردة تتجلى من خلال إسمها الخاص Le Tag، وبصمَّتها ورُسوماتها المُتميِّزة، تعيش صراعاً دائماً مزدوجاً، من جهة مع قوات الأمن ومن جهة ثانية مع العصابات المنافيسة (Cacinda Maloney, 2015).

عقبًا حاولت سلطات مدينة "برلين" فَكَّ لُغز المُعْرِفِ الاستفزازي "Bansky" الذي دَوَّخ السُّلطات الأوروبيَّة عامَّة، حيث أشتهر برسوماته الصِّداميَّة الممزوجة بالسُّخرية، وبِرَّع في تَغيب هويته الحقيقيَّة (الرِّسميَّة). ولإِطاحة بالممارسين رصدت السُّلطات مكافأة ماليَّة قدرها €1200

لكل شخص يقدم معلومات دقيقة عن أيّ "مُعرِفِـتِـ Graffeur"، وقدّر ذات المسؤول عدد ممارسي الغرافيتيا بـ 8000 حوالى، ونظراً للكلفة الباهظة للألفة سخرت السلطات إمكانيات ضخمة لملاحقتهم، حيث تمّ نصب كاميرات مراقبة في كل زاوية، إضافة لتكثيف دوريات الشرطة الليلية التي أعلنت سنة 2005 عن أول طائرة هليكوبتر من نوع (BGS)، مزوّدة بكاميرات عالية الكشف (الأشعة فوق الحمراء)، لملاحقة هكذا ممارسين ليلياً (Cacinda Maloney, 2015).

8. أمافي الحواضر الإيطالية:

لعلّ من سمات الممارسة الغرافيتية المعاصرة انطلاقها من تبريرات شخصية وفردية، ثمّ جماعية بل ومجتمعية، حيث عكست مطالب سياسية واقتصادية ضدّ الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد لسنوات، وإفرازاتها الإجرائية والقوانين ضدّ الفرد الإيطالي، فانتشرت بشكل ملفت بمختلف الفضاءات الحضرية، حيث أخطت الأوراق على مسؤوليها، فها هو عضو مجلس مدينة البندقية "Augusto Salvadori" يقولها بصراحة "أنّ المجلس لم يعد قادراً على تحمّل التكاليف اللازمة للتنظيف"، خاصة وأنها عمّت حتى المعالم التاريخية للمدينة، ممّا يؤثر على العوائد السياحية -أكثر من 20 مليون سائحاً في السنة- لذا يجب تنمية "الحسن المدني Civic conscience" لدى بعض السكان (Italy magazine, 2008).

أمام هكذا تحديات أطلقت السلطات المحلية لعديد المدن خاصة "روما"، "البندقية".. دراسة مسحية حول الظاهرة لتخلص إلى أنّ حوالي 7000م² من مساحة المدينة مكسوة بالكتابات الغرافيتية، فبدأت بتكثيف حملاتها الرّدعية من جهة والتّوعية من جهة أخرى، فقامت بتنظيم ملتقيات علمية تمحورت إشكالاتها حول الظاهرة ومسبباتها وسبل الحدّ من انتشارها، كما حرصت على تفعيل مسابقات تشوّية بين طلبة المدارس والثانويات عرفت باسم " Stop graffiti"، تروم من خلالها تلقين التلاميذ ثقافة مضادّة للفعل الغرافيتي، باعتباره فعلاً غير حضاريّ وغير أخلاقيّ يجب الإقلاع عنه ومحاربتة، وبالموازاة تمّت توسعت الحملات بنشر آلاف الملصقات الإعلانية ضدّ الغرافيتيا، حتى على أكياس وغلب الحليب والأجبان.

9. الغرافيتيا والاجتهاد الأسترالي الرّسمي:

بلغت تكاليف مكافحة الظاهرة بالمدن الأسترالية حسب الكاتب العام لوزارة المحيط أزيد من 200 مليون دولار أسترالي سنوياً، ففي جهة أستراليا الغربية وحدها فقط بلغت تكلفة تنظيفها سنة 1993 أزيد من ستّة مليون \$ أسترالي (Ted Ninnis, 1998). بالنسبة للمؤسسات أنفقت شركة "PTA" للثقل العام لأستراليا الغربية ما قيمته 2,5 مليون \$ سنوياً، أيّ \$6,850 يومياً (Myra Taylor and Ida Marais, 2009). ممّا حدّا بالسلطات لتكثيف سياسات الرّدع والاحتواء وتخصيص فرق خاصة لمتابعة الجناة.

كما حاولت بالموازاة استيعاب الممارسين بشرّعة بعض الفضاءات المحدّدة سلفاً لذلك، لكن لم تتمكن -كغيرها من الدول- من القضاء عليها، بل ظهرت وتعلت أصوات تؤمن باستحالة القضاء عليها لأنها حياة المجتمع، إذ يقول "George C. Stowers" أنّه لا يمكن توقيف انتشار ظاهرة الغرافيتيا لأنها جزءٌ من وجودنا، تعبّر عن دلالة مجتمع ديناميكي وتقاليد إنسانية، حيث يترك الأشخاص علامات لإثبات وجودهم بذلك المكان، ولأنّهم يشعرون بضرورة الحضور والبقاء الدائم (George C. Stowers, 1997)، ويصفها "غريغوري ج. سنايدر Gregory J. Snyder" بأنّها أضحت ظاهرة ثقافية عالمية تدمغ الفضاء الحضري وتضمّ آلاف الممارسين (Gregory Snyder, 2009, p8).

خلاصةً لما سبق يمكن التمييز بين خمس فئات "متفاعلة" مع الظاهرة، تتباين في تمثليتها وأحكامها ومواقفها اتجاهها:

- الممارسون أنفسهم (المُغرَقون/ graffiteurs/ Les graffiteurs).
 - الأشخاص الرافضون والسّاخِطون عليها، لأنّها مؤشّر للسلوك الهمجى ونقص التّحضّر.
 - المُتفهمون للغرافيتيا وبعض أسرّ الفاعلين، لأنّها "Thermomètre" لقياس أمراض المجتمع والدولة التي تُعشّش في الأعضاء الفرعية للجسم المجتمعي، من بينها النّسق التّعليمي كما يؤكد "الآن ميلون Alain Milon".
 - الإداريون والسياسيون المتفهمون، باعتبارها "فنّ راقٍ" يجب احتضانه واستيعابه.
 - الإداريون والسياسيون الرافضون لها، لأنّها تخريب وتعدّي صارخ على حق الملكية الخاصة، وهُدْر للمال العام، بل شرٌّ يجب القضاء عليه.
- 10. دونية الممارسة وفق المعايير العربية:**

في المجتمعات العربية غالباً ما تلاحق الممارسة بدءاً باسمها "الخربشة Gribouillage الأكثر حضوراً في توصيفها بوابلٍ من الأحكام القيميّة المعيارية، والخربشة كما أشرنا سابقاً ذات دلالة دونية وتصرف صبياني طائش، إذ يُنظر إليها كظاهرة ممقوتة وموصومة، نابعة من "قِلّة التربية" وسوء الأخلاق، وتخلّف ونقص في التّحضّر والتّمدن، بل وحتى التّدين. تُمثّل مُنحدرّاً سلوكياً سيئاً يجب الحدّ منه دون الإكتراث لأسبابها الحقيقية. الأحكام القيميّة الأخلاقية هي الأكثر حضوراً في الحديث عنها - إن كان هناك حديث جاد- حتى من طرف "النخبة"، للمثال نورد رأي المستشار القضائي والشّرعي "صالح بن سعد اللّحيان" بجريدة الحياة السعودية (2010/5/28) بأنّ هذه الكتابات عبارة عن كتابات طائشة، وظاهرة تنمُّ عن قُصور في الفكر البشري، خصوصاً لدى الشّباب، وبأنّها لا تجوز شرعاً لما يترتب عليها من إيذاء للآخرين ومن خسائر مادية، سواء في الممتلك العام أو الخاص.

أما في المجتمع الجزائري يؤكد الأستاذ المحامي "نور الدين ميسه" أنّ قانون العقوبات يعتبرها "جنة" تمسّ الأماكن العمومية والأشخاص والأسر والأداب العامة، فالمادتان 330 مكرر و333 من القانون (2015) تعاقبان بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة مائتة من 500 إلى 2000 دج، كلّ من ارتكب فعلاً مُخلّاً بالحياء، وكلّ من صنع أو ورّع أو ألصق أو عرض أو طبع أو حرّر أو رسم أو صور.. أو شرّع في هذه الأفعال لأيّ شيء مُخل بالحياء، إضافةً للتّبعات المدنية للتّعويض عن الأضرار (ميسه عاشوري، 2012).

11. صِنافة لأبرز خصائص "الممارسة الغرافيتية":

- من خلال ترصدنا للأهم الدّراسات التي لامست الظاهرة خاصّة من زواياها السوسيو أنثروبولوجية يمكن تقديم صِنافة Taxonomie لأهم الأطروحات حولها:
- الغرافيتيا كنوع من أنواع الانحراف.
- كنمط للاتّصال والتّواصل المابعد حدائي.
- كجزء من النّقافة والذاكرة الشّعبية.
- كتعبير عن ثقافة فرعية متميّزة، ومنه هوية متميّزة ومُميّزة.
- كإعكاس لحالة التّمييز العرقي والاثني ومنه لحالة إغتراب فنوي، بل مجتمعي.
- وسيلة من وسائل التّعبير السّياسي غير الرسمي.
- كشكل من أشكال التّعبير الفنّي المعاصر (ختصة في متون الدّراسات الأمريكية والغربية).
- الغرافيتيا عبارة عن "كتابة هيروغليفية معاصرة" (Eduardo Camacho- Hübner, 2006).

خاتمة:

في الختام يجب لفت انتباه القارئ أنّ أغلب الدّراسات الغربية المتأخّرة التي لامست الظاهرة ركّزت على بعدها الفنّي (الجمالي)، والتّعامل معها باعتبارها فنّ معاصر، يعرف بـ"الفن الغرافيتي Graffiti Art"، أو التّصويري (نسبة للصورة الغرافيتية Graffiti figuratif)، بينما تتميز غرافيتيا المجتمعات العربيّة بطابعها "الكتابي"، وعليه استخدمنا دراستنا حول الموضوع مصطلح "الكتابات الغرافيتية Les écrits graffitiques"، "كتابات" تعكس في عمومها مطالب ومعاناة اجتماعية وسياسية، ثقافية وهوياتية "متأزّمة"، فردية وجماعية، بيد أنّ هذا لا يعني غياب إرهاصات تقليد نمط "فن الغرافيتي"، والذي يعكس بدوره نفس الأهات بأسلوب متميز راقٍ وغير مباشر، كلا الأسلوبين لا يأتيا لمقدمات التّعبير الكلاسيكية المتعارف عليها رسمياً. ولكن نعود ونذكّر بأنّه لا يمكن ملامسة ومقاربة الظاهرة من مستوى واحد، لأنّ الغرافيتيا ظاهرة جدّ معقدة ومُتقاطعة المستويات والأبعاد.

قائمة المراجع:

1. عاشوري ميسه (2012)، استنحال ظاهرة الكتابات الحائطية على جدران مدينة الوادي، تاريخ الاطلاع: 2016/8/19، من بوابة الشروق: <https://www.echoroukonline.com>
2. مرح البقاعي (2004)، عصابات الغرافيتي والجداريات، تاريخ الاطلاع: 2016، 22، 4، من الحوار المتمدن: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26837
3. AFP. (2006). La Libre Belgique. Consulté le: 02,12, 2012, sur La guerre des graffitis à New York: <http://www.lalibre.be/culture/arts-visuels/article/262955/la-guerre-des-graffitis-a-new-york.html>
4. Ashley Ian, Beynon Daniel. (2005). Graffiti at UBC: A Sociological Analysis of Graffiti. Consulté le 3, 23, 2012, sur UBC Undergraduate Research: <https://open.library.ubc.ca/cIRcle/collections/undergraduateresearch/18861/item/s/1.0108180>
5. Austin Joe. (2001). Taking the train: How graffiti art became an urban crisis in New York city. New York: Columbia University Press.
6. Café Graffiti. (n.d.). MURAL ARTS. Retrieved 3,12, 2013, from Mural Arts Philadelphia is the nation's largest public art program, dedicated to the belief that art ignites change: <https://www.muralarts.org/about/>
7. Camacho- Hübner Eduardo, (2006). "Je suis Mxx, et toi ? – Moi ? Xiiimxv", espaces Temps, Mensuelles. sur <http://www.espacestems.net/document1867.html>
8. Craig Castleman. (1982). Getting Up:Subway Graffiti in New York. Massachusetts: The MIT press.
9. Cazes Jean. (2007). De graffiti en graffiti: VOIR LA VILLE. Consulté le 5, 23, 2012, sur Iris Gagnon-Paradis, Voir Québec: <https://voir.ca/voir-la-vie/art-de-vivre/2007/08/08/de-graffiti-en-graffiti-voir-la-ville>
10. Coscarelli Joe. (2013). New york. Retrieved 6, 5, 2015, from Mayor Bloomberg Does Not Care for This Banksy Vandalism: <http://nymag.com/daily/intelligencer/2013/10/bloomberg-banksy-not-my-definition-of-art.html>
11. Faujas Alain. (1990). Profession: chasseur de « tags ». Le Monde .

12. Felisbret Eric.& Felisbret Luke. (2009). Graffiti New York. USA: Harry N. Abrams Inc.
13. Ferrell Jeff. (1995). Urban Graffiti: crime, control, and resistance. Youth and society, v 27.
14. Harouel Jean-Louis. (1998). Culture et contre-culture. Paris: Quadrige, PUF.
15. Hicks Jonathan P. (1994). Mayor Announces New Assault on Graffiti, Citing Its Toll on City. New York Times.
16. Italy magazine. (2008). Retrieved: (2013, Dec, 12), from Venice asks for graffiti stop: <http://www.italymagazine.com/italy/veneto/venice-asks-graffiti-stop>
17. Ilse Scheepers . (2004). Art Crimes Front Page. (A. C. Page, Editor, A. University of Sydney, Australia,) Retrieved 6, 22, 2009, from Graffiti and urban space", (Thesis): https://www.graffiti.org/faq/scheepers_graf_urban_space.html
18. Kelling G. L., & Wilson, J. Q. (1982). Broken Windows: The police and neighborhood safety. Atlantic Monthly.
19. Maloney Cacinda. (2015). Berlin Graffiti. Retrieved 10, 11, 2012, from points and travel: <https://www.pointsandtravel.com/berlin-graffiti/>
20. Nicolas Mensch. (2013). L'art transgressif du graffiti: pratiques et contrôle social. These en Sociologie. École doctorale Langages, Espaces, Temps, Sociétés : Université de FRANCHE-COMTÉ.
21. Nannes Ted. (1998). Ministry of Social Development NZ. Retrieved: 6, 10, 2011, from Diversion and graffiti abatement programs— A new direction: <https://www.msd.govt.nz/about-msd-and-our-work/publications-resources/journals-and-magazines/social-policy-journal/spj10/diversion-and-graffiti-abatement-programmes.html>
22. Newburn Tim and Jones Trevor. (2007). Symbolizing crime control: Reflections on Zero Tolerance. in Theoretical Criminology 11(2), Vol. 11(2).
23. Philosophales Pierres. (2010). Photo graffiti(es) d'Expressions Murales. Consulté le 9, 13, 2011, sur Collectif des 12 Singes: <http://photograffeurs.overblog.net>, eBook
24. Pradel Benjamin. (2005). Entre institutionnalisation et clandestinité: le graffiti ou l'hydre à deux têtes. Consommation et Société, pp177-188.
25. Sahut Romain. (2003). Mémoire d'expression: Les graffiti et l'art urbain . france: IUTBM.
26. Senat. (2011). Coût des réparations des tags et graffitis [archive]. Consulté le 2, 23, 2012, sur [senat.fr](http://www.senat.fr/questions/base/2001/qSEQ01101139S.html): <http://www.senat.fr/questions/base/2001/qSEQ01101139S.html>
27. Snyder Gregory J. (2009). Graffiti Lives, Beyond the tag in New York s urban underground. New York: New York University Press.
28. Stowers George C. (1997). Art Crimes Front Page. Retrieved 01 22, 2010, from Graffiti art: An essay concerning the recognition of some forms of graffiti as art: <https://www.graffiti.org/faq/stowers.html>

29. Taylor Myra & Marais Ida. (2009). Does urban art deter graffiti proliferation?, An evaluation of an Australian commissioned urban art project, The University of Western Australia. Papers from the British Criminology Conference, An Online Journal by the British Society of Criminology, Vol 9, pp57-70. <http://www.britsocrim.org/conferences.htm>
30. Viger Raymond. (2011). Historique du graffiti à Montréal. Consulté le 2 ,12, 2013, sur <https://raymondviger.wordpress.com/2011/06/01/histoire-graffiti-montreal-historique-graff-art-urbain/>
31. Vulbeau Alain. (1992). Du tag au tag. Les Annales de la recherche urbaine, N°54, Violences dans les villes.
32. Walsh Michael. (1996). Graffito. North Atlantic Books.
33. Wells Liz. (2004). Photography: A critical introduction. New York: Routledge edition.

التواصل السلفي عبر الأنترنت وفكرة إعادة بعث المواطن الأممي: دراسة ميدانية لعينة من السلفيين.

Online salafi communication and the idea of re-sending the national citizen: Field study of a sample of salafis.

أ. رقاد الجيلالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

أ. كرايس الجيلالي، جامعة وهران 02- الجزائر

ملخص: تعتبر الجماعة السلفية داخل المجتمع المحلي، كيانا مستقلا وله مميزاته وخصائصه التي تجعله غير متماهي مع المجتمع ككل، وربما نجد السلفيين أكثر انسحابا من المجتمع الذي ينتمون إليه، ويعيشون داخله، كونه لا يتفق مع تصوراتهم الفكرية والعقدية، ونجدهم في نفس الوقت وعن طريق مواقع التواصل قد كونوا مجتمعات رقمية، عابرة للحدود أو للقومية، وهي تنتمي إلى نفس المدرسة العقدية، مهملة كل الانتماءات الأخرى العرقية والقومية، والمذهبية، حيث إن الفرد السلفي يؤمن بمفهوم الأمة، وهو يسعى إلى إعادة بعث هذه الأخيرة عن طريق تكوين المؤمنين، وتوطيد العلاقة بينهم، دون الالتفات إلى الحدود وإلى الجغرافيا والتاريخ، فالعقل السلفي عقل أممي يؤمن بوحدة المسلمين، لكنها وحدة غير معترف بها واقعا، وهنا اختار العقل السلفي المغترب مواقع التواصل من أجل بعث مفهوم الأمة، ولعب دور المواطنة، لكنها مواطنة رقمية وعابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: السلفي، المواطن الأممي، العبر قومية، المواطنة الافتراضية، التربية والتصفية.

Abstract: The salafist group within the community is an independent entity with its specifications and characteristics that make it incomprehensible to all the society ,and perhaps we find salafis are more withdrawn from the society belong to and live within because it is not consistent with their intellectual and doctrinal perceptions ,and we find them at the says time through the networking sites have become digital communities trans boundary or national, and it belongs to the same nodal school neglecting all other ethnic ,national and sectarian affiliations ,where the salafi individual believes in the concept of the nation and seeks to re-establish the latter through the formation of believers and strengthen the relationship between them without paying attention to the borders and to geography and history .And a salafi mind is national mind that believes in the unity of Muslims ,but it is a unity that's not recognized by reality ; Here ,the salafist expatriate mind chose the sites of communication in order to revive the concept of the nation and to play the role of citizenship ,but a digital and cross-border citizenship

Keywords: Salafi mind National citizen Cross- national Virtual citizenship.

مقدمة:

«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۚ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ»، (الآية 110، سورة آل عمران)، فكرة الأمة، أو الكيان الواحد، الذي ينتمي إليه كل المسلمون، هي فكرة مركزية وأساسية لدى الجماعة السلفية، وهي تعمل بكل جهد على إعادة بعث هذا المفهوم، حيث أن الجماعة في بعدها الكوني، ترفض فكرة التقسيم والتفتيت التي رافقت ظهور القومية وبروز إشكالية العرق، وفرض الحدود السياسية المصطنعة، داخل بلاد المسلمين، إذ لم يعد المؤمنون إخوة، بل أصبحوا شعوبا وقبائل، وأضحى المواطن يحل محل المؤمن، والشعب بدل الأمة، والوطن بدل دار الإسلام، كلها تحولات لا يجد لها العقل السلفي أي مبرر، فهو يعتقد أن الإسلام قد ألقى كل تلك الفروقات، وهو يعود دائما إلى مجتمع الصحابة أو النواة الأولى للأمة الإسلامية، حيث كان التعصب للدين هو البديل لكل جنس أو عرق أو لون، قرر أن يدخل في دين الله، لكن الحداثة وأشراتها غيرت كل شيء، وضربت العقل السلفي في الصميم، لكن ظهور الأنترنت، ومواقع التواصل، مكنت المؤمنين ولأول مرة منذ عصور خلت، تكوين علاقات إيمانية عابرة للحدود، وكافرة بكل مقتضيات الحداثة، ومعلنة بداية عصر جديد، حيث يمكن لأخوة الإيمان أن تهزم فرقة المواطنين، فالعقل السلفي يريد بعث الهوية الإسلامية من جديد، وبعث المواطنة الكونية الأممية، غير أنه بما يصنعه الساسة والقوانين، وقد كانت الأنترنت فتحا دينيا جديدا، قد أتحيا فكرة الأمة التي لم يعد لها حدود، وهي مستغرقة للكون كله.

الإشكالية:

لا مراء أن العقل السلفي يستنجد بالماضي، ماضي السلف، الذي يعتقد أن الأمة اجتمعت فيه، وانصهرت في بوتقة إيمانية وعقائدية متألقة، إنه يحاول أن يستدعي ذلك الماضي ليرتب الحاضر والمستقبل، ليصبح همه المشروع الأممي، لكنه لا الماضي الذي كان بالفعل بل الماضي كما كان ينبغي أن يكون، مبرهنا عليه انطلاقا من عملية الإسقاط هذه، على أن ما تم في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل (محمد عابد الجابري، 1993، ص12-33)، ولاشك أن التكنولوجيا التواصلية ألهمت العقل السلفي إلى تعميق أطروحته ومحاكاتها لتدشين أمميته، إذ وجد فيها متنفسا وشيوعا وكونية الانتشار، عبر الدعوة لمشروعه، إذ بات يعتقد أن مواقع التواصل يمكن أن تحقق تجانسا داخل الفضاء السلفي مع رؤيته الكونية، لتجاوزها الحدود وطبها للزمان، لقد ساهمت اليتوبيا الالكترونية في تدعيم أطروحته الفكرية والعقدية، رغم أن التيار السلفي يعاني من الهامشية داخل أغلب الفضاءات الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى محاولة تفعيل دعوته عبر التواصل العابر للحدود والقوميات، لإعادة لم الشمل والتشتت التي تعاني منه أمة المؤمنين، ومن هنا سنحاول طرح السؤال التالي:

كيف ساهمت التكنولوجيا التواصلية في إعادة تفعيل مفهوم الأمة لدى التيار السلفي؟

لماذا يستدعي العقل السلفي الماضي لإعادة ترتيب الحاضر؟

وكيف أدت التكنولوجيا التواصلية إلى إلهام العقل السلفي لجمع تشتت الأمة؟

وإلى أي مدى تستطيع مواقع التواصل إعادة بعث المواطن الأممي كما يتمثلها العقل السلفي؟

الفرضيات: تعتبر بمثابة إجابة احتمالية لسؤال مطروح في إشكالية البحث، ويخضع للاختبار (رشيد زرواتي، 2002، ص 94)، وعليه كانت فرضيتنا كالاتي:

- التكنولوجيا التواصلية كفضاء عابر للحدود ساهم في إحياء الفكر الأممي لدى العقل السلفي.

تحديد مصطلحات الدراسة:

العقل السلفي: ونقصد به التفكير الديني الذي ينطلق منه الأفراد في الحكم على مختلف الممارسات، وهو تفكير ينظر إلى الماضي الإسلامي بنظرة مقدسة، ويعتبر كل منجزات السلفية قابلة لإعادة الإنتاج اليوم، وهو يعتبرها الحل الوحيد لكل معضلات العصر التي يمر بها المسلمون.

المواطن الأممي: ونقصد بها الفرد السلفي، الذي يعتبر نفسه منتما إلى الأمة الإسلامية، والتي يحكمها الدين وينظمها، وهو غير معترف بالمواطنة الحالية، ويعتبرها حالة مؤقتة، يمر بها المسلمون، إلى حين إعادة تفعيل الأمة الإسلامية، التي تخضع للدين فقط، وهو مواطن عابر للحدود ومنتني إلى الهوية الدينية فقط.

العبر قومية: ونقصد بها الظواهر التي تخترق سيادة الدولة الوطنية، وتفرض حضورها فيها، وهي لا تعترف بالحدود ولا بالسيادة، كونها ظاهرة تفوق قدرات الدولة الوطنية، مثل الدين الإرهاب، الجريمة المنظمة، وغيرها حيث أصبحت ظواهر تشترك فيها الكثير من الدول، مثل الأنترنت ودورها في إعادة إحياء العديد من الانتماءات المندثرة.

المواطنة الافتراضية: ونقصد بها تلك المجموعات التواصلية التي كونها الأفراد السلفيون عبر مواقع التواصل، حيث أنهم أصبحوا ينتمون إلى تلك المجموعات الافتراضية، وهي لا تعترف سوى بالهوية الإسلامية، وترفض كل الانتماءات الأخرى، وهم يعملون على نقل مواظنتهم من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، وهي جميع الأفراد والمجموعات التي لها هدف أو مرجعية معينة أو أيديولوجيا موحدة وناظمة لكل علاقاتهم الافتراضية تقودهم إلى إنتاج المضامين التي تقودهم نحوه.

التصفية والتربية: تقوم التصفية والتربية كما صاغها «ناصر الدين الالباني» على تصفية العقائد وتهذيبها، بتنقية الكتب وتوضيح العقائد الفاسدة وإصلاحها، ثم تربية النشأ على هذه العقائد والعبادات الصحيحة المصفاة كما فهمها السلف من القرون الخيرية، وقد اتخذ الالباني هذا النهج التزاما بما فعله النبي مع الصحابة بالدعوة إلى العقائد وترك الشرك، بتوضيح التوحيد الصحيح ثم تربيتهم على ذلك الدين الصافي.

المقاربة النظرية للموضوع: سنعتمد في هذه الورقة على فكرة ما بعد الحداثة عند «يورغن هابرماس»، وعودة الدين في كل المجتمعات بما فيها الحديثة، حيث يقول في كتابه قوة الدين في المجال العام: هناك إحياء واسع للإيمان شمل المسلمين والمسحيين. (يورغن هابرماس وآخرون، 2013)، حيث يؤكد هابرماس على عودة المسألة الدينية في الدول المابعد علمانية، ويعتبر أن المابعد ميتافيزيقية أصبحت تؤسس للدولة الأمة، عبر ممارسة كل ديانة تبريرات إغوائية وتدعي أنها تملك الخلاص، إذ لم يعد الدين مسألة شخصية، ونقده للحداثة القائمة، التي أقصت الدين بعد عصر التنوير، وإنما يعتبر أن الدين بات عنصرا رئيسيا في الفضاء العمومي الراهن، مستلهما ذلك من القضايا الدولية ذات الأبعاد الدينية خصوصا بعد [1] سبتمبر، ليؤكد هابرماس أن عودة الدين إلى الفضاء العمومي مرتبطة بمجموعة من العوامل الراهنة، كالأصوليات الدينية والإرهاب وإنتشار التبشير وتسامي العنف باسم الدين، بالإضافة إلى التوظيف السياسي للجماعات الدينية، إذ أصبح الدين لاعبا أساسيا وفاعلا وتآكل العلمانية والعقلانية الحديثة أمام العودة إلى البحث عن المفقود، لذلك يرى ضرورة الاعتراف بالآخر الديني، وبالتالي فإن السلفية من الجماعات الدينية التي ترفض الحداثة بمفهومها وتحاول العودة إلى العقائد الشمولية في عصر ما بعد العلمانية، عبر الدعوة والتبشير بكونية خطابها من خلال الشبكات التواصلية.

المنهج المتبع: إنطلاقا من اعتبارنا أن المنهج موقف ملموس تجاه الموضوع وفي هذه الحالة يملئ المنهج، خاصة طرق ملموسة لتصور البحث أو تنظيمه (مادلين غراويتز، 1993،

(ص10)، وفق الرؤية التي تأخذ فيها طبيعة الدراسة بيد الباحث إلى بناء منهج على التصورات التحليلية التي يستخدمها في تفسير الظاهرة، ولذلك فإن هذه الرؤية قادتنا إلى استخدام «المنهج الفهمي التحليلي»، إنها تحليل مبنية على «الرؤية الفيبرية» «لماكس فيبر»، نريد من خلالها التوضع لإعطاء مجموعة من التفهيمات للظاهرة السلفية واشتغالها على التوسع والتعدد اليوم، على مساحات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة الفهم تقودنا إلى التعرف على الدلالات والمعاني من خلال هذه الظاهرة، التي طفت على السطح بشكل لافت، وأصبحت تشكل هالة من المواقع السلفية، التي تريد بعث الهوية السلفية بالدعوة على المواقع الالكترونية وخاصة بتبني العديد من الاستراتيجيات، لتصحيح العقيدة وممارسة «التصفية والتربية» بشكل أممي، وبالتالي إنها صيغة دشنها الفتوحات الثقافية في عصر المعلومات لإعادة بعث الماضي من خلال «المشروع السلفي الأممي».

التقنيات المستعملة: إن البحوث السوسولوجية تعتبر فيها التقنيات البحثية بمثابة المركزية، التي يتطلبها الباحث لأي دراسة، ومن هنا قمنا ببناء دراستنا على التقنيات الآتية:

المقابلة: لقد استخدمناها كأداة رئيسية في الدراسة، فهي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين (محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص55)، وقد وقع خيارنا عليها، لأنها تلائم طبيعة الموضوع الذي يسير وفق المنهج الكيفي، في البحث عن الرموز والمعاني التي نريد من خلالها البحث في توجهات العقل السلفي، وبنيتها وتشكيله لتلك الرمزيات التي تقودنا المقابلة إلى جمع أكبر قدر من المعطيات والمنطقات، قصد فهمها وتحليلها، وقد استعملنا «المقابلة غير الموجهة» التي لا يتبع الباحث فيها طريقة منتظمة في توجيه أسئلة معدة مسبقا، ولا تطرح الأسئلة وفق ترتيب بتوجيه من الباحث أو من دون توجيه حتى يشجع المستجوبين على ربط خبراتهم ووصف الأحداث التي يقدرون أهميتها وتقديم تعاريفهم الخاصة للحالة والإفصاح عن آرائهم ومواقفهم، حسب رؤيتهم لمدى ملاءمتها، (شافا فرانكفورت ناشماز، 2014، ص237)، إن هذه النوع من الأسئلة يقودنا إلى إثارة العديد من الزوايا لدى المبحوث السلفي، باعتبار العقل السلفي يمثل نوع من الانغلاق والتوجس. فأردنا الإثارة معتمدين توجيه أسئلة حول الجوانب التي أردنا البحث فيها.

الملاحظة: إن الأهمية التي تتميز بها الملاحظة لا تقل عن أي أداة، إنها بمثابة النبض في البحوث السوسولوجية، فلا يكاد أي بحث يخلو منها، فقد كان لها الدور الكبير من خلال الكشف عن الإيماءات والسلوكيات، التي قادتنا إلى التعرف على الكثير من جوانب البحث حول العقل السلفي، ومدى علاقته بمواقع التواصل الاجتماعي والطموحات التي يصبوا إليها.

مجتمع البحث: لقد قمنا باختيار مجموعة من السلفيين الناشطين داخل مجموعات افتراضية، خاصة بنشر الفكر السلفي: مثل مجموعة قناة منهاج النبوة الفضائية، التي يتابعها أكثر من 112 ألف (www.facebook.com/MenhagTV)، ومجموعة التصفية والتربية التي تحتوي على أكثر من 75 ألف عضو (facebook.com/groups)، ومجموعة الدعوة السلفية تيسمسيلت (/www.facebook.com/tissemisilt.slf1/) ولقد تمت دراستنا عبر فترات متقطعة لصعوبة التواصل مع مجتمع البحث، وعلى عدة أسابيع كانت بدايتها شهر جانفي 2018.

العينة والمعينة: تعتبر العينة من المراحل المهمة في البحث العلمي السوسولوجي، إنها تصوبه نحو الدقة، فاختيار العينة يكون وفق التمثيل الدقيق للدراسة، باعتبارها جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسته على وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا (كرو العزاوي، 2007، ص161)، لقد اخترنا عينة مكونة من «15 مبحوثا»، وهم من بين الناشطين على المجموعات، وكانت المعينة متعلقة أساسا بالمنشورات وما تحتويه صفحات المبحوثين أو التعليقات، التي تمثل جزءا كبيرا من التوجهات والمعاني والدلالات المتعلقة

بسياق بحثنا، فهذه الخصوصيات جعلتنا نقوم بالتواصل مع عينة الدراسة، حيث قبلوا إجراء المقابلة معنا بصعوبة، وهي مقابلات إلكترونية، حيث تم إرسالها عبر الفايبروك، وكذلك الرد عليها والتواصل مع عينة الدراسة مباشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قمنا فيها بإثارة القضايا الرئيسية التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع، للحصول على أكبر قدر من التمثلات، التي تقودنا إلى فهم تصورات السلفيين لتفعيل مشروعهم الأممي من خلال الفضاء التواصلية .

المعايير السوسولوجية للمبحوثين:

المتغيرات	التكرار	النسبة%	المتغيرات	التكرار	النسبة%
السن	18- 25	07	مدة التواصل يوما	13	47
	25- 30	03		2	40
	30- 34	05		06	47
المجموع	15	100%	المجموع	15	100%
المستوى التعليمي	ابتدائي	1	المستوى المعيشي	ضعيف	2
	متوسط	03		متوسط	10
	ثانوي	07		عالي	03
	جامعي	04		المجموع	15
المجموع	15	100%			

التعليق على العينة:

تعتبر الجماعة السلفية جماعة شابة في أغلب الأحيان، حيث نجد الشباب كفئة عمرية مرتبطة بنمط التدين السلفي، ولكن المراحل الأولى لهذه الفئة التي تتراوح بين 18- 25 هي الفئة الأكثر استقطابا من طرف السلفية، حيث مثلت نسبته 47%، باعتبار المراهق يبحث دوما عن إثبات الذات وبناء الهوية، ومحاولة التميز والتمايز عن بيئته، لتتراجع النسبة في الفئة 25-30 ونسبة 33%، إذ يصبح فيها الشباب أكثر نضجا، وتدينه أكثر اتزاناً من المرحلة السابقة كما يقل بنسبة 20% عند الفئة العمرية 30-34.

ينحصر المستوى التعليمي لدى الشباب السلفي ذو الثقافة المتوسطة بنسبة كبيرة بين المستوى الثانوي والمتوسط حيث كانت نسبهم مجتمعة كبيرة، فكانت المستوى الثانوي بنسبة 47% والمتوسط بـ: 20%، وهي نسبة عالية تدل على ثانوية وتوسط الثقافة السلفية، أما المستوى الجامعي فيمثل لدينا أن السلفية في إطار بناء سلفية أكاديمية متعلمة بالدعوة إلى العلم والتعلم، فكانت نسبة المستوى الجامعي مرتفعة نسبيا بـ: 26%، وانخفاض المستوى الابتدائي بـ: 7%.

يكون التواصل بين السلفيين مرتفعا جدا نتيجة لما لتحض عليه الجماعة المرجعية، بغية التراص والتعاقد وتبنيهم للدعوة على مواقع التواصل، ولذلك كانت نسبة التواصل مرتفعة وتنفوق أكثر من 03:00 سا بنسبة 47%، كما مثلت نسبة التواصل عند الفئة المحصورة بين 01:00-02:00 ساعات نسبة مرتفعة نسبيا بـ: 40%، لتتراجع نسبة التواصل إلى الحد الأدنى عند الفئة الأقل من ساعة بـ: 13%.

السلفية جماعة ميسورة الحال، حيث شكل المستوى المعيشي أعلى نسبة عند الفئة المتوسطة بنسبة 67%، وهي نسبة تؤكد توسط الحالة السلفية المادية، كما تأتي نسبة المتوسط المعيشي العالي بـ: 20%، وكانت نسبة المستوى الضعيف بنسبة منخفضة 13%، ويعود انخفاضها إلى أن السلفية أصبحت جماعة حضرية تتعاقد ماديا كما عقديا لترفع من مستوى معيشتها.

التأويل السوسولوجي للمقابلات:

انطلقنا في تحليلاتنا للمعطيات من الفهم والتحليل لتلك الفئات والمنطوقات والمعاني التي لها علاقة، وتشكل معنى للتواصل لدى الشباب السلفي، ولذلك لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن

الباحث يريد أن يختبر فرضيات بحثه باستخراج عناصر ذات دلالة، أي التي لها علاقة بفرضيات البحث تلك. فإذا كانت تقنية التحليل لاختبار الفرضيات "تحليل المحتوى"، فيجب أن يكون هذا التحليل ذو علاقة بفرضيات البحث ويلعب هذا الدور الفئات " (سعيد سبعون، 2012، ص231)، من خلال استنطاق الخيال السوسولوجي الصحيح، الذي يقودنا إلى فهم أعمق للمعطيات الكيفية المجمعة.

أولاً: العقل السلفي وثنائية الماضي وإعادة ترتيب الحاضر:

يقول عبد الغني عماد في كتابه «السلفية والسلفيون»، بما أن السلفية مشتقة من السلف فهي إحالة إلى أفضل العصور وأولاهها «بالاقتداء والإلتباع» فالماضي هو المنطلق والمرجع (عبد الغني عماد، 2016، ص119)، وإذا انطلقنا من المقولة الشائعة في الوسط السلفي «مبتدع لا مبتدع» إنها بمثابة الانطلاقة التي تحرك الماضي في الوجدان السلفي الحاضر، إنها بمثابة الدفعة التي تسبقه في الفكر والسلوك، فإن القريب من الحقل السلفي يدرك من الوهلة الأولى أنهم يعيشون في حالة النكوص إلى الماضي، لكن هذا العيش يستجدي من خلاله ترتيب الحاضر وبطريقة متأسسة على ذلك الفهم الذي يكنه العقل السلفي لسلطة السلف، التي تتعدى في الكثير من الأحيان النصوص أو توازيها في قوتها، حيث يعتقد السلفيون أنهم يعكسون هوية الأمة الإسلامية في صفاتها ويميزونها من بين الأمم، لتعبر عن شخصيتها الحضارية (قاسم محمد بن المهلل الياسين، 2012، ص10)، إن هذا الترتيب الذي يقيمه، يجعله غير قادر على ترتيب حاضره ومستقبله فعلياً، إنه ترتيب يضمم نوعاً من الريبة والشك في الحاضر، فهو يرفض في الغالب كل أشكال الحداثة وما توفره لنا وتدر به علينا، ويجعل من قواعدها وقوانينها في خانة الشيطنة التي أدت إلى تشكل عقدة المؤامرة. ولكن بالرغم من هذه الحالة من عدم التوازن واللاسوية في العقل السلفي، إلا أنه يجعل من نفسه الحل الوحيد والقادر على إخراج المجتمعات من تخلفها، بل يجعل حتى الفهم والتفكير في ركونه إلى فهم السلف باعتبارهم الأقدر والأجدر في تفسير الديانة، وهذا مسلم به. ولكن إذا عدنا إلى تفسيراتهم وأفهامهم فإنها لا تخرج عن الزمن الذي أقاموا فيه والبيئة التي نشأوا فيها، ولذلك نجد أن العقل السلفي في ترتيباته مازال يعقد الأمر على الماضي بما فيه دون التجديد أو التقدم في الفهم، ومن ذلك مثلاً ما تزال تلك الفتاوى والأحكام الشرعية التي قدمها فقهاء العصر الأول حول دار الكفر ودار الإسلام والجزية وغيرها تحكمه، فهو يريد العودة إلى الماضي دون أن يشعر أنها حالة من التماهي معه، بل أكثر من ذلك فهو يشكلها في السمات للأتباع، إذا الهوية السلفية، بحسب "داريوش شايغان، بمثابة» غطاء أيديولوجي إرتكاسي تعتمد المجتمعات الضعيفة في ظلّ التحولات الدولية، وذلك كبديل للحداثة الكونية» (محمد أبو رمان، 2014، ص23)، لتعتبر نفسها صمام الأمان للمجتمع المسلم وأن ما تقوم به قد ينجبها، إنها تستدعي التراث بكل ما فيه لتحتمي وتتفوق، فقد بنيت في أدبيتها وأصولها بصورة دوغمائية إحتباسية ضد كل من تراه يهددها، سواء من دائرة الإسلام أو غيره، بوضعها تقعيداً مستميتاً لتأصيلاتها، وخصوصاً ضد التجديد أو التنقيب وإعادة قراءة الماضي الذي تعمد إليه، والتزامها بقراءته حرفياً وإهمال الحاضر. حيث يقول أحد السلفيين: الحل هناك في قال النبي صلى الله عليه وسلم، وقال الصحابة والتابعون، أما كل فلسفات الغرب فلا خير فيها بل هي الشر بعينه (المقابلة رقم 07، يوم 2018/03/02).

وبالتالي فإن هذه الصورة هي مغلوطة للذات السلفية، الراض لقراءة الواقع الاجتماعي، يترجم لدى هذه المجتمعات برفض التجديد والتمترس عند العقليات القديمة، بالهرب إلى استعادة العصر الذهبي للحضارة العربية والإسلامية في القرون الوسطى، والاكتفاء بما جرى إنتاجه في تلك الفترة في ميادين العلوم والفلسفة، فالفكر الرجعي بحسب شايغان: يتميز بـ «عبادة البدايات»، التي تؤسس النظر إلى الحداثة بوصفها مؤامرة (محمد أبو رمان، 2014، ص23)، إن هذا الخطاب

التخويفي والتهويلي من كل ما هو حديثي، وربطه بمسألة الولاء والبراء، أي الكفر والإيمان أو الجنة والنار، أثر بطريقة كبيرة على الأفراد السلفيين، وساهم في تعزيز مكانة المشايخ، الذين استطاعوا صنع توليفة من الخطاب، الذي يربط بين كل مجريات الحياة ومسألة الجنة والنار، وهنا يمكن العودة إلى أهمية الخطاب، حيث أنه أحد أهم المؤثرات الأساسية على النفس البشرية، فقد كان وما زال الوسيلة الرئيسية المعتمدة في توجيه الأفراد وتغيير المجتمعات (خليفة نوري مسيهر العاني، 2009، ص 207)، فخطاب علماء السلفية، جعل من الأفراد يعيشون فوبيا دخول النار وهوس دخول الجنة، وبذلك الحذر من كل شيء والسعي إلى مطابقته مع النص، قبل الشروع فيه أو الإحجام عنه.

وإذا عدنا لجميع التفسيرات السلفية فإنها مركونة إلى النقل الحرفي الذي يتكئ على الموروث، إنها صيغة هروبية أو إنسحابية معقودة على فشل المستقبل بلا ماضي، إنها عقلية المحاكاة التي تلزم السلفي وتوهمه بكونية دعوته، لتجبره على إعادة ذلك العصر الذهبي الذي غلب فيه المسلمون، فإن جميع الخطابات السلفية تلزم الأتباع بالتقنين الدقيق ليس من الزاوية القانونية الراهنة أو الوضعية، وإنما بتلك التشريعات التي تعتبرها أحكاماً وقواعد دينية أنتجها السلف الصالح لعصورهم، فإن الهوية السلفية جعلت الفرد تحت الرقابة الدينية التي جعلت لها التزكية والجرح، وهي صياغات خطية يكتبها عالم الجماعة أو مجموعة من العلماء بصيغة الثناء أو التحذير من الآخر وصيغة تراثية لها استناداً في الماضي حتى الألفاظ المحجوزة في العقل السلفي التاريخي: مدلس كذاب عقلي قبوري، حركي، تكفيري، أصبح يعاد إنتاجها، إنها بمثابة الطريقة التي أشغل عليها العقل الأول في تشكيل سلفيته على الرواية والسند بالجرح والتعديل، دون إعمال الدراية أو التوسع فيه، لأن العقل السلفي يقوم على الحفظ، بحكم خصوصيته الاعتقادية والمنهجية، غير المهياة للقرار «بالآخر» من القراءات الإسلامية، فإنها ترى في نفسها «الفرقة الناجية» التي تحدث عنها النبي مختزلة بذلك الإسلام كله بشخصيتها" (الطيب تيزيني، 1997، ص 34)، حيث رد أحد السلفيين: نحن على الجادة وعلى طريق أهل الحق وإن الفرق الموجودة اليوم، ما هي إلا سبل الشيطان يريد أن يهلك بها الأمة (المقابلة رقم 15، 2018/03/06).

بالرغم مما يعيشه العقل السلفي من انتشار المعلومات والفكر في عصرنا، فهو يرجع أفهامه للماضي، كمحاولة لترتيبها وإعطائها المشروعية على الواقع، ومن هنا ندرك أن السلفية ترى أن ما أنتجه السلف لا يمكن أن يوازيه في مضمونه أي فكر، ولذلك يعيش العقل السلفي على ما أنتجه السلف وبأفهامهم وتجده يبحث في تلك الكتب الصفراء، عن مستند لأي قضية تعتريه أو فهم للوقائع على الفهم السلفي الأول، إذا فالماضي هو الذي ينطق بكل ما فيه من تناقضاته وأخطائه أو عدم موافقته للحاضر، بالرغم من الصراعات والاختلافات التي حدثت بين السلف الصالح بمفهومه الواسع. فالعقل السلفي يتعامل مع الماضي بصورة انتقائية دون الخوض أو المراء في تلك الخلافات. فالسلفية هنا أصبحت بمثابة العقل القياسي الذي يبرر الحاضر والمستقبل بالماضي ويقول عبد الغني عماد: إنه لا مشكلة في قراءة التاريخ ووقائعه للإستفادة والإجابة على تحديات الواقع والمستقبل باعتباره المخزن لذاكرة الشعوب، ولكن حالة السلفية لا تكفي بمجرد الإحالة للعصر الذهبي وإنما تعمد إلى تأسيس منهج يقنن العلاقة بالتاريخ والتراث مما يستدعي التاريخ وقراءته بصورة إيديولوجية تستهدف صياغة الحاضر والمستقبل وفق صورة مثالية مقطوعة من الماضي (عبد الغني عماد، 2016، ص 119)، وتركز عليه الجماعة السلفية في تسطير الخطوط التي تهتمس بها في توسيم الأشخاص بين المخالف والمتبع، وإذا تمعنا في جميع الخطابات السلفية أو جلها، فإنها تعتمد على توسيم أي قول بصاحبه ومرجعه من الماضي ولكن قراءة الحاضر بالماضي، هنا إهدار للدلالة التاريخية للنص المقروء وتعيديها وتضحيتها بالإبستمولوجي لحساب الأيديولوجي (حيدر إبراهيم علي، دس، ص 19).

لكن ما نريد الإشارة إليه أن السلفية اليوم، تتخذ من اجتهادات الماضي مرجعية أساسية، في فهم المستجدات الدينية اليوم، ولذلك فإن الاجتهاد بالمفهوم السلفي، يعني عدم الخروج عن حدود النص، وعن فهم الجيل الأول من المسلمين، كونه جيل يتميز بالعدالة اللامتناهية، وهنا يصبح للتدين محاولة جعل الفرد لا يميل إلى التنوع والاختلاف على أساس بوتية مثالية عالقة بالتكوين الفقهي والعقائدي، المتجاوز للشروط المتاحة على الواقع الراسخ في الماضي، فعقل السلفي يرفض البحث عن أية حلول خارج فكرة إعادة الماضي وتفعله في الحاضر دون كثير من النقاش، فماضيه القرآن هو نص إلهي متسامي، والحديث النبوي هو أيضا وحي من درجة ثانية ونقطة والحي عدول ولا شك في عدلهم.

ثانيا: السلفية بين هامشية الواقع وكونية الطموح:

هناك من لديه الشجاعة على البحث عن المكان السعيد في اللامكان (زيجمونت باومن، 2017، ص110)، فحين نستصحب فإن العقل السلفي نجده يتسم ضمن سمات كثيرة. إنه «عقل مثالي» حيث يتمركز حول «المفترض»، فهو منجذب إلى مجموعة من القيم والأخلاق والمبادئ، كنقطة ارتكازية في التحليل والتشخيص والتفكير، ما يجعل السلفي يكثر من استخدام بعض الجمل والتراكيب: «ما يجب أن يكون»، «ما يتوجب علينا» (عبد الله البريدي، 2014، ص56)، إنه إيعاز منه إلى كونية الطموح، الذي يهيمن عليه، نتيجة للانتقائية التي خطتها الرؤية السلفية، بكل تراث المسلمين، في تفكيرها وعقدتها للأمور على ما كان وليس ما هو كائن، لأن هذه الرؤية مستلهمة من الماضي الذي ترى أنه لازم التحقق في المستقبل، وبصيغته التي تحققت في السابق، وإنها الأحق بتحقيق مجتمع الأمة الموهوم، يقول أحد المبحوثين: أنا أتواصل مع إخواني من كل مكان، ونحن على قلب رجل واحد، هدينا كتاب الله وسنة نبيه، وسيرتنا سيرة السلف، أنا أعرف الكثير من المؤمنين في الفايسوك، ولكن في الواقع عددهم ضئيل (مقابلة رقم 05، 2018/03/04)، ولذلك أصبح لهذه المثالية سطوة على تركيبة العقل السلفي، بما يوصله لهذا المشروع، من القواعد الدعوية «التصفية والترقية» «الفرقة الناجية» وإعادة بعث «التوحيد الصافي» «السلف» الذي جعل منه المخرج الوحيد الذي يشكل رؤيته لقيم المشروع الأممي، الذي تتنادى به السلفية، ومع كل هذا الطموح الذي تخمنه، فإنها تهمل الكثير من المصالح القائمة والعلاقات السائدة وانتكاسها عن الوقائع، الذي جعل الفرد السلفي أكثر هامشية، ولذلك فإن الإشكالية الحقيقية في رؤية العقل السلفي لكونيته، مبنية على «المثالية المفرطة» التي يميل فيها إلى أن الناس يجب أن يتفقوا تقريبا في كل شيء، ويضيق ذرعا بالاختلافات وهو ما يجعلنا نقر أن العقل السلفي «عقل استرجاعي» لا «عقل توليدي» (عبد الله البريدي، 2014، ص56)، إنه يسترجع أمميته من الماضي كما هو، ليسترسل في التفكير به لمستقبله، إنه تفكير مغلوط جعل السلفية أكثر هامشية من بين الفرق الإسلامية الراهنة. وهي أكثر هامشية داخل المجتمع الذي تعيش فيه، فهي منسحبة ثقافيا وتعيش داخل جماعة مرجعية، لا يخرج أي سلوك من سلوكاتها اليومية عن النص، فالنص وقول العلماء يحدد كل شيء، ورهاب دخول النار والحرامان من الجنة يطارد السلفي في كل حين، حيث يمكن القول: إن الفرد السلفي في رحلة مستمرة لجمع الحسنات وتجنب السيئات، وهنا نشير إلى أن الفرد السلفي كغيره من أفراد هذا العصر، الذي أصبح الدين موضوعهم الحيوي الذي يتجادلون حوله (نيكولاس آدمز، 2016، ص08).

فالملاحظ أن هذه الهامشية التي يتميز بها السلفيين واعتناقهم لتلك الحالة الإغترابية أو الانسحابية، كانت نتاجا لما ألزمت به السلفية نفسها، باحتكار الطهارة والنقاوة، وهذا جعلها أكثر بعدا عن الواقع، بالنظر إلى مشروعها الأممي الحالم، ولذلك ليس من المعقول أن يجعل العقل السلفي من نفسه الأحق بتفسير اللاهوت، وإعطاء الشرعية على هويته، وجعلها الحاكم الوحيد لتوسيع رقعة «الإسلام الأممي»، وأن سطوة العقل السلفي الذي يمارس النظرة المتعالية لأحقية

مشروعه، والتي تحتكم في الغالب إلى الفهم الاطلاقي الوثوقي، الذي يجعل من نفسه الأحق بهداية المجتمع، فبالرجوع إلى واقع السلفية، تجد أن أتباعها أكثر هشاشة في علاقاتهم وروابطهم التي تسري وفق الإطار المرجعي للجماعة، فهي لا تولى أي اهتمام للأخر، إنها تمارس تلك الصيغة الانشطارية في الهوية، بين الهامشية ومحاولة «هداية العالمين»، ولذلك فإن السلفيين يعانون من عقدة التفوق والتعالي المستमित، بالاصطفاء وامتلاك الحقائق كما فهمها السلف وحتى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي تجبرهم في الكثير من الأحيان، على تسطير رؤية واستراتيجية مختلفة في الحلول، تتخذ شكلا منمطا، يصل إلى التطييف الديني، ويلزمهم هامشية النظرة أو حتى الممارسات، وهنا نجد أن المفكر السوري «إلياس مرقص» قبل أكثر من ربع قرن، قائلاً: "مشكلتنا ليست في سيطرة الفكر الديني؛ بل في عدم وجود فكر ديني حقيقي، المسألة الدينية خُفقت وهُمّشت وحلت محلها المسألة الطائفية؛ حيث كل طائفة تريد أن تثبت أنها الحق، وتنزل، وتتطوي (جاد الكريم الجباعي، 2017)، ولذلك فإن العقل السلفي ينحاز في أطروحاته إلى العيش على تلك الهامشية التي تنطوي على ما يكفل تبريرا لها، فإنه يسلم بأن كل ما يراه ليس خاضعا في النهاية إلا لما تصوره مذهبيته، ومن ذلك فإنه يرى أن كل الحلول معقودة على التوحيد دون أي ارتكاز لتفسير آخر، إلا الذي أقره، فهو بهذه الصيغة قد ألغى جميع العلاقات والمصالح المشتركة بين الجماعات والأفراد، إلا في الإطار الذي تحدده حقيقته السلفية بمبدأ الرجوع إلى الإسلام، كما بدأ نقياً قبل أن تلوثه الأهواء والبدع القديمة والمعاصرة، والعمل على بناء قاعدة صلبة تستند إلى الفردية وليس الجماعية، في صورتها التنظيمية والحزبية (محمد أبو رمان، حسن أبو هنية، 2014، ص243).

وإذا رجعنا إلى الواقع فسندرك أن هذه الطريقة في التنظير والتفكير أركست العقل السلفي وجعلته أكثر انحباسا، فانعكست أطروحاته على الإتياع في السلوكات اليومية، فهم يعيشون في رحلة اغترابية عن مجتمعاتهم، إنها صورة إنسحابية أخضعت السلفيين للهشاشة في جميع العلاقات الاجتماعية، حيث صرح أحد الباحثين قائلاً: لدي إخوة تعرفت عليهم في الفاييبوك أزورهم ويزوروني وأحضر مناسباتهم، بينما أتردد في زيارة أهلي وحضور مناسباتهم لما فيها من البدع والانحراف عن جادة الحق (المقابلة رقم 15، 2018/03/06)، ولذلك نجد أن هذا المنطق يسيطر على كل الحوارات السلفية المحورية، في نمط التعامل المجتمعي عند السلفيين حديث «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء» هناك حالة من الإستعداد والالتذاد في الأوساط السلفية بمخالفة المجتمع والشعور بالعزلة، والكوجيتو السلفي المساعد على نشوة الشعور بالطهورية والنقاوة، رغم أن من صفات المؤمنين أنهم يألفون ويؤلفون (أحمد سالم، عمرو بسيوني، 2015، ص599)، ولكن بالنظر الواقعي، تجد الفرد السلفي ينظر إلى تصوراته بكونية الطموح وأن تصفية عقائد وعبادات المجتمع وتربيته سوف تؤدي في النهاية إلى قيام دولة الإسلام، دون الاضطرار إلى مواجهة الدولة القائمة، والتشكيك في شرعيتها، وهي الفلسفة التي تبرز تحت عنوان أهداف الدعوة السلفية (محمد أبو رمان، حسن أبو هنية، 2014، ص244)، وبهذه الصيغة التي توهمه أن عليه هداية الآخرين لأن لديه الحق بما يحمله من الحقائق والاطلاق الديني، وأنه كفيل بحل مشاكل العالم، بالرغم من الانعزال الثقافي والاجتماعي، الذي يميز السلفيين، ولهذا الانغلاق وظيفة دفاعية في الخطاب السلفي، فعبره تحافظ الإيديولوجيا على تماسكها وتحمي نفسها من التجديدات، التي تظهر على خطابات دينية أخرى (عبد الحكيم أبو اللوز، 2009، ص89)، فوظنت لدى الأتباع هشاشة، بالرغم من الادعاء السلفي حول كونية الخطاب ومحاولة التجمع على نموذج السلف وإعمال «التصفية والترقية»، إنه مجرد خطاب إيديولوجي، لا يرقى إلى ما يضطلع عليه واقع السلفية من الهشاشة في الروابط والعلاقات الاجتماعية للسلفيين.

ثالثاً: مواقع التواصل عند السلفيين وعملية إعادة إنتاج الماضي:

من غايات المجتمع الافتراضي الدعوة الدينية (محمد علي فرح، 2014، ص232)، أي أن التكنولوجيا والتي تعتبر قمة الحداثة، وانتصار العقل، قد تصالحت مع الدين، الذي أبعد من الحوارات داخل الفضاء العام طيلة قرون، لكن اليوم الله يخرج إلينا من قبل التكنولوجيا ومن قمة ما أنتج العقل البشري الحديث، ومن وجهة نظر فكر ما بعد الحداثة إلى غاية انفراط عقد السرديات الكبرى، بما في ذلك النصوص الدينية والصروح العقائدية (نبيل علي، 2001، ص417)، في ظل المجتمعات الافتراضية، فإن ما يحدث اليوم على المسرح العالمي لتحول البيانات الكبر يرسم تكتيكات جديدة، دشتها المعلوماتية الفائقة، ومن هذه الزاوية أدركت هذه البيانات أن مواقع التواصل أضحت قوة فاعلة في الدعوة إلى معتقداتها، ولذلك فإن السلفية لا تخرج عن هذا الإطار، بل إن مواقعنا تحمل في طبيعتها روح الدين وعلى الطريقة السلفية، ومن المسلم به أن العقل السلفي عقل حنني للماضي، ولذلك فإن «اليوتوبيا الالكترونية» الراهنة للسلفيين أصبحت تلزمهم بإعادة التشكل والبعث لكونية الخطاب السلفي، إذ أن المواقع الافتراضية باتت تشكل عوالم بديلة للثقافة السلفية المنسحبة والمتخاصمة مع كل الثقافات، فأصبح السلفي مواطناً افتراضياً، أو كونياً، فهو لا ينتمي إلى دولة معينة بقدر ما هو منتمي إلى جماعة الإخوة، حيث التدين وطريقته، هو الشكل الوحيد الذي يحدد الأخوة ويرسم تفاصيل العلاقة، يقول أحد الباحثين: التكنولوجيا والأنترنت أتاحت فرصة غير مسبوقة للدعوة إلى الله، ففي مجموعة مقارنة الأديان استطعنا بفضل الله هداية الكثير من النصارى والشيعية والملاحدين، وأصبحوا إخواناً لنا في الله (المقابلة رقم 01، 2018/03/01)، فإن ذلك موهوم على الأحقية التي ألزم نفسه بها واستثنائه بفرقة أهل الحديث، وجعله الوريث الوحيد لأهل السنة، بإسقاط الحاضر بما فيه من الحداثة المعلوماتية والتكنولوجيا، في أحابيل الماضي التليد، إنها رغبة جامحة لإنتاجه وضرب الواقع واخضاعه لنموذج السلف ان الصيغة مواقع التواصل بفعاليتها زادت من التعاضد والتلاحم بين السلفيين الذين يعتبرون من الطبقات الوسطى أو الفقيرة لتكسر الحواجز الطبقيّة السابقة، وخصوصاً التدين المؤسسي، وبذلك فالمواقع السلفية كسرت الفضاء العمومي القديم الذي احتكرته السلطة، ليثبته السلفيين أنفسهم بتناقل الدعوة سرا، وكأنهم يوهمون أنفسهم أنهم في العصر الأول، ولذلك فإن التأصيل «الألباني» للسلفية المعاصرة حول «التصفية والتربية» خلق استهماً، صيغة حسب البدايات الأولى للدعوة الإسلامية، التي كانت في أولها دعوة للتوحيد، لتتحول بعد تربية الرسول صلى الله عليه وسلم النشأ، إلى تشكيل مجتمع الأمة على منهاج الخلافة الراشدة. إن التنظير السلفي الذي تزامن اليوم مع العالم الافتراضي، الذي أضحى كشرىك أساسي ساهم في خلق مجتمع شبكي مواز، ساهم بطريقة أو بأخرى في إعادة صياغة منطق التواصل والعلاقات «السلفية» عبر التكنولوجيا الرقمية (كلثوم بن بيبمون، 2016، ص69)، كمحاولة لتشكيل الهوية السلفية الكونية، التي تبعت المواقع السلفية إلى تجميع الأتباع، رغم التشتت الذي تمر به الهوية السلفية بين الدول، إنها بمثابة الدعوة من قبلهم للبحث عن مجتمع الأمة، إنها يتوبيا يعيشها كل فرد سلفي، فالسلفيون يعتقدون أن طريقته هي الطريقة التي كان يعيش عليها الصحابة ويسيروا عليها، وطبقة الصحابة ليست فقط حقبة زمنية مباركة بل لها دور معياري، يوجب اتباع طريقتهما والافتداء بها (أحمد سالم وعمر بسيوني، 2015، ص29).

إن العقل السلفي في صياغة خطاب الهوية الجديد لا يكتفئ بالدولة بجل ما تكفله، بل يعقد تشكيل هويته على المتخيل الذي يرى أنه تمثيل للماضي، ويجري ذلك بتكيف واقعي عملي مع ما فوق القومية المعاصرة مع أممية شبكات تداول الأفكار، لا من حيث المضمون، بل تجعل تحويل كل مضمون تنطوي عليه هذه التحويلة الكوسموبوليتية «cosmopolitisation» (أوليفيه روا، 2010، ص46) السلفية، إلى الرهان على الماضوية، لكنها ماضوية أيضاً متصالحة مع الدولة،

ومع فكرة ولي الأمر، إن الفرد السلفي الذي نشأ على فكرة إلزام الصبر ولو ضرب ظهره وأخذ مالك، هو في حقيقة الأمر مواطن صالح ويحترم القانون، ولا يسبب أي إزعاج أني للسلطة، لكن إزعاجاته تقع هناك في نهاية رحلة التربية والتصفية، حيث أن الشيخ الألباني تحدث أيضا عن المفصلة، وتحدث عن كيفية استرجاع أممية الأمة، بعد أن يميز الله الخبيث من الطيب، إذ يقول: ويجب على أهل العلم أن يتولوا تربية النشء المسلم، على ضوء ما ثبت في الكتاب والسنة، فبعد تصفية هذه الأمور-العقائد والعبادات- وإيضاح ما يجب الانطلاق والسير فيه، لا بد من تربية النشء الجديد على هذا العلم الصحيح، وهذه التربية هي التي ستثمر لنا المجتمع الإسلامي الصافي، وبالتالي تقيم لنا دولة الإسلام (محمد ناصر الدين الألباني، 2001، ص30-31).

ولذلك نجد السلفيين اليوم منهمكين في عملية التصفية والتربية، وغير مهتمين بما يحدث حولهم، معتبرين أن العالم الافتراضي أحد الطرق، التي تجعلهم يعيشون على طريق الحق، وعلى الجادة كما يفكر العقل السلفي، حيث إن حياة السلفي وحسب غوستاف لوبون تنتسب إلى عالمين، عالم واقعي وعالم افتراضي (محمد علي فرح، 2014، ص29)، فعلمه الواقعي لا يعجبه ولا يعكس خياراته، فلذلك نجده منسحبا منه، وينظر إليه على أمل التغيير، أما عالمه الافتراضي فهو ملم به ومنشغل به، ويسعى إلى نقله إلى الواقع، إنها فكرة الأمة التي لم تقارق عقله، وهي في كل يوم تزداد وضوحا وتجليا، فهو يدعو إلى الله، ويدعوا أيضا لقيام دولة الأمة الإسلامية، وفتح دار الكفر، ورفع راية الإسلام، هكذا يفكر السلفي وهو يصنع مجموعته الافتراضية، فهي غير محدودة داخل الحواسيب، لكن واقعه جد محدود في كل مدينة يعيش فيها السلفيون.

هذا الفتح الثقافي بالرغم من التوجس السلفي الذي نشأ مع البدايات الأولى لاستخدام مواقع التواصل، لكن سرعان ما تحولت السلفية إليه لتكسب الرهان، واتخذته مركزا فعالا للدعوة، في ظل الراهن وما يحدث، ليس على المستوى المحلي فقط، بل على المستوى العالمي، وخصوصا الانتشار الواسع للنمط السلفي في المجتمعات غير المسلمة، أوروبا وإمريكا.

وإذا رجعنا إلى خطابها فهو يسري كدعوة إلى ترقية الدين من الشوائب على طريقة الفهم الأول، ولذلك فالمتمتع لجميع المواقع السلفية، على الأنترنت يجد أنها تميز نفسها عن جل الخطابات باسترجاع الماضي، بل إن القارئ لجميع الصفحات والمنديات وكل مواقعها، يجد أنها متشابهة إلى حد التطابق، ويرجع ذلك إلى قيامها على الأصول والقواعد نفسها، التي تقرأ التراث حرفيا فهي تخضع للتكرار والاجترار الفكري، بل إن القارئ يجد توثيقاتهم ومراجعهم لا تخرج عن الشكل الانتقائي، الذي يمثل خطأ مخصوصا، يشتمل على جملة من العلماء القدامى والمعاصرين، الذين يتخذون نقلاتهم وبالتالي فالعقل السلفي لا يمثل في تواصله الإلكتروني إلا مجرد إعادة إنتاج لواقعه، ولكن هذه المرة بصورة كونية جعلت من الماضي المنبعث لاستغراق تلك المجموعات السلفية على الفايبيوك أو المواقع اليوتوبية، بتصعيد الإيديولوجيا الشمولية العالمية تلك، التي تستند إلى الأمة، أمة المؤمنين (أوليفيه روا، 2010، ص46) في الفضاء العام الإلكتروني، فيقيناها في الماضي وإعطائها دفعة في حمل رايته لاستعادته، بأحدث التكنولوجيا، حيث يقول أحد الباحثين: غيرنا يوظف الإنترنت في محاربة الله ونحن نوظفها في الدعوة إلى الله وإلى حسن عبادته (المقابلة رقم 01، 2018/03/01).

إنه تضخم الأنا، وجرح الذات، الذي يجعل السلفية تشعر بالوصاية على أمة نسيت حقيقة دينها، فالسلفيون يعتقدون أنهم يمتلكون التوليفة الصحيحة للدين، والتي بمقدورها إخراج الأمة من حالة الضعف والوهن، وأن الأمة لا تعني دولة من دول المسلمين، لكنها تعني كل المسلمين مجتمعين على عقيدة واحدة ومذهب واحد، إنه حلم سلفي ربما يبدا خياليا وطوباويا، لكن العقل السلفي يؤمن به ولا يتوانى لحظة واحدة في التحضير له، خاصة مع التكنولوجيا التواصلية التي أتاحت لهم حرية التواصل وحرية الانتماء، إلى كيانات عبر قومية، تقف الدولة عاجزة أمامها، إن السلفيين

من خلال التواصل الرقمي قد وجدوا ضالتهم، خاصة أنهم جزء من أمة يفوق تعدادها المليار ونصف المليار، والتواصل عبر الإنترنت زاد من يقين السلفيين في تحقيق مشروعهم الأممي، كون عائق التواصل قد أزيح من طريق جماعة تعمل في صمت وتضع أهدافها نصب عينيها، وهي تجتهد في إقحام التكنولوجيا التي يعتبرها منتقدو الحداثة من العوامل التي أدت الى تراجع كل ما هو وجداني، وهي تجعل قمة الترف العقلي، في صلب مشروعها الدعوي، حيث أصبح الدين يعاد إنتاجه عن طريق التكنولوجيا التواصلية، وبطرق أكثر سلاسة وأكثر قدرة على استهداف الشباب، الذي يعتبر من بين أكثر الفئات العمرية إقبالا على التيار السلفي(كرايس الجبلاي، 2017، ص76).

خاتمة:

في الأخير يمكن القول: إن النشاط السلفي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هو نشاط ديني بالدرجة الأولى، الهدف منه الدعوة إلى العقيدة الجماعة والترويج لها، كون تلك المواقع خاصة الفيسبوك، هي ملاذ للكثير من الشباب، المثقف، والذي يشعر بنوع من السخط، اتجاه الوضع السياسي والثقافي والاقتصادي لمجتمعه، وبذلك هي تحاول أن تقدم له جملة من الحلول، الممزوجة بنبرة دينية، تفيد بأن الحل لكل المشاكل يكمن في التصالح مع الدين، وإعادة الاعتبار له وفق ما كان عليه في العصر الأول لظهور الإسلام، كما أن التكنولوجيا التواصلية أتاحت للسلفية فرصة لا تعوض للتواصل في ما بينهم، خاصة أنها تقنية غير محدودة، ولا يمكن مراقبتها، وبذلك فإن مفهوم الأمة والتواصل مع المسلمين عبر العالم، دون حاجز اللغة أو العرق واللون، كان بمثابة فتح ديني للعقل السلفي، الذي لا يكف عن المطالبة بإحياء مفهوم الأمة كقيمة بين جميع المسلمين، إضافة إلى كل هذا، فإن التكنولوجيا مكنت السلفيين، من رد على المخالفين لهم، بطريقة أكثر فعالية، كون الخطاب وفلسفة الردود، لم تعد حكرًا على النخبة، من كل طائفة، بل أصبحت في متناول الجميع، عن طريق إقامة الحجة والدليل، وبالتالي كسب المزيد من المؤيدين للطرح السلفي، كما أن أهم ما وفرته مواقع التواصل للسلفيين، هو خاصية العالمية والانعقاد والتحرر من سلطة الحدود والوطن، إذ يمكن القول: إن الدولة الوطنية ماهي إلا مرحلة مؤقتة بالنسبة للسلفيين، إلى حين إعادة بعث مشروع الأمة في عالميته وكونيته.

قائمة المراجع:

1. أبو اللوز عبد الحكيم(2009)، الحركات السلفية في المغرب (2004-1971): بحث أنثروبولوجي سوسولوجي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. أبو رمان محمد ، حسن أبو هنية(2014)، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مر: ميس نوايسة، فراس خير الله، مؤسسة فريديريش إيبيرت، عمان، الأردن.
3. أبو رمان محمد(2014)، أنا سلفي: بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين، مؤسسة فريديريش إيبيرت، عمان، الأردن.
4. أدامز نيكولاس(2016)، هابرماس واللاهوت، تر: حمود حمود، شهيرة شرف، ط1، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان.
5. باومن زيجمونت(2017)، الازمنة السائلة: العيش في زمن اللائقين، تر: حجاج أبو حجر، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان.
6. البريدي عبد الله(2014)، السلفية السنية والشيعية: بحث في تأثيرها على الاندماج الاجتماعي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
7. بن ببيمون كلثوم(2016)، السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشبكي: من التداول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية، مجلة إضافات، ع33-34، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة العربية.
8. تيزيني الطيب(1997)، النص القرآني: أمام إشكالية البنية والقراءة، الجزء5، دار الينابيع، دمشق.

9. الجابري محمد عابد(1993) نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، ط6، المركز الثقافي العربي، بيروت.
10. الجباعي جاد الكريم(2017)، في الحاجة إلى فكر ديني، الاطلاع، 2018/06/17، موقع مؤمنون بلا حدود، أنظر الرابط: <http://www.mominoun.com>
11. حيدر إبراهيم علي(د س)، الدين والثورة: لاهوت التحرر في العالم الثالث، منشورات نجمة، الدار البيضاء، المغرب.
12. روا أوليفيه(2010)، نحو إسلام أوروبي، تر: خليل أحمد خليل، ط1، دار المعارف الحكيمة.
13. زرواتي رشيد(2002)، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط1، دار هومة، الجزائر.
14. سالم أحمد، بسبوني عمرو(2015)، ما بعد السلفية: قراءة في الخطاب السلفي المعاصر، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان.
15. سبوعن سعيد(2012)، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، ط2، دار القصبة ، الجزائر.
16. العاني خليفة نوري مسيهير(2009)، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، ط1، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق.
17. عبيدات محمد وآخرون(1999)، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18. العزاوي كرو، رحيم يونس(2007)، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1 دار دجلة، عمان.
19. علي نبيل(2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية مستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
20. عماد عبد الغني(2016)، السلفية والسلفيون: الهوية والمغايرة، قراءة في التجربة اللبنانية، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت لبنان.
21. غراويتز مادلين(1993)، مناهج العلوم الاجتماعية: منطلق البحوث في العلوم الاجتماعية، تر: سام عمار، مر: فاطمة الجبوشي، ط1، المركز العربي للتعريب والترجمة والتألف، دمشق.
22. فرح محمد علي(2014)، صناعة الواقع الإعلام وضبط المجتمع أفكار حول السلطة والجمهور والوعي والواقع، ط1، مطابع البانات الدولية، لبنان.
23. كرايس الجبلاي(2017)، السلفية الدعوية في ولاية تيسمسيلت التدين والسياسة، رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 02، الجزائر.
24. مجموعة الدعوة السلفية في تيسمسيلت تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، انظر الرابط: www.facebook.com/tissemsilt.slf1
25. محمد ناصر الدين الاباني،(2001)، التصفية والتربية وحاجة المسلمين اليها، ط1، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن.
26. موقع التصفية والتربية، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، أنظر الرابط: <https://www.facebook.com/groups/193778890685679/about>
27. موقع المعرفة، مال بعنوان: ولاية تيسمسيلت، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، أنظر الرابط: <https://www.marefa.org>
28. موقع قناة منهاج النبوة الفضائية، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12: انظر الربط: <https://www.facebook.com/MenhagTV>
29. ناشماز شافا فرانكفورت، ناشماز دافيد(2014)، طرائق البحث في علم الاجتماع، ترجمة ليلي الطويل، ط1، بترا للنشر، دمشق، سوريا.
30. هابرماس يورغن وآخرون(2013)، قوة الدين في المجال العام، تر: فلاح رحيم، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، العراق.

31.الياسين قاسم محمد بن المهمل(2012)، الهوية الإسلامية، ط1، مركز بدور للثقافة والترجمة: الكويت.

التجاوزات غير الأخلاقية في سياق التواصل الاجتماعي الافتراضي - دراسة استطلاعية -

Unethical transgressions in the context of virtual social communication - Exploratory study - د. كريمة قلاعة، جامعة صالح بونبندر قسنطينة 3- الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على إحدى الظواهر التي أصبحت منتشرة بين أوساط الشباب بفعل استخدام الشبكات الاجتماعية، حيث يُعنى هذا الموضوع تحديداً بمسألة التجاوزات غير الأخلاقية والانحرافات السلوكية التي اتخذ الشباب من المجتمعات الافتراضية فضاءً جديداً لممارستها، حيث استحدثت بذلك مسميات جديدة لنفس الإشكاليات القديمة التي كانت موجودة في المجتمعات الواقعية، ولقد قمنا في هذا الصدد بمعالجة هذا الموضوع من خلال القيام بدراسة استطلاعية اعتمدنا فيها على كل من المنهج الوصفي، وكذا على تقنية المقابلة وكما تم اختيار الشباب الجزائري كعينة للبحث، أما عن مجال هذه الدراسة فقد تمثل في الفيسبوك بصفته أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً على الإطلاق لدى هؤلاء الشباب.

الكلمات المفتاحية: التجاوزات غير الأخلاقية، الانحرافات السلوكية، الفيسبوك، الشباب الجزائري.

Abstract : This article aims to highlight one of the phenomena that has become widespread among young people and adolescents by the use of social networks, where this topic specifically addresses the issue of immoral transgressions and behavioral deviations that took young people from virtual societies a new space to practice, where it developed new names for the same old problems that existed in real societies, In this regard, we have dealt with this issue through conducting exploratory study we have relied on both the descriptive approach as well as on the interview, and for the area of this study, we chose Facebook as the most social networking site used by these young people.

Key words: Unethical transgressions and Behavioral deviations, Facebook, Algerian youths.

"الأمر المخيف هو أن يصبح الإنسان عبداً للتطور التقني، لقد غيّرنا محيطنا بطريقة جذرية حتى أصبح من اللازم علينا أن نغير أنفسنا من أجل العيش في هذا المحيط الجديد فالإنسان بما هو كائن أخلاقي عليه أن يتحمل مسؤولياته وعدم إلقاءها على الآلات، فتعسا لنا إذا تركنا الآلة تقرر سلوكنا، ولن نعمل ذلك إلا إذا فحصنا مسبقاً قوانين فعلها وعرفنا بما فيه الكفاية أن سلوكها سوف يتم على مبادئ مقبولة لنا" (Norbert Wiener)

مقدمة:

أصبح الإنسان في ظل المجتمع المعاصر يعيش ضمن ثنائية فريدة من نوعها جعلت كل الممارسات الاجتماعية في حياته الواقعية تنتقل لتتم في عالم موازي، وهذا عن طريق الحوامل الرقمية، هذه الأخيرة التي حققت للإنسان قفزة نوعية على صعيد عدة مستويات: اجتماعية واقتصادية، وسياسية، وكذا على صعيد مرونة الاتصال والانفتاح الثقافي، فضلا على تحقيق عدة مكتسبات أهمها ما تعلق بمسألة حرية الرأي والتعبير، لكن كل هذا لا يفي أن لهذه الوسائط الرقمية آثار سلبية جسيمة على العديد من الجوانب الإنسانية مما يستوجب دق ناقوس الخطر حولها، فالمجتمعات الافتراضية على وجه الخصوص منذ ظهورها قد غيرت من بناءات التفاعل الاجتماعي التقليدي، وخلقت بذلك العديد من الإشكاليات التي ترتبط بالأفعال الاجتماعية للأفراد ومحدداتها، وهذا على إثر الخصائص التي باتت تنسم بها أرضية التفاعل الافتراضي، والتي تتيح فرصا كبيرة لتجاوز مختلف الضوابط الاجتماعية، من معايير، قيم، عادات وتقاليد، ويمس هذا بشكل مباشر الجانب الأخلاقي لتعاملات المستخدمين في مثل هذه الفضاءات الرقمية، فقد عمل الانفتاح على مستوى الهويات الشخصية في العوالم الافتراضية على تفكيك وخلخلة المنظومة القيمية لدى العديد من الأفراد المستخدمين تحديدا للشبكات الاجتماعية أين أصبح يؤلّ ضغط الضبط الاجتماعي؛ فالالتزام هنا بالمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية بات تحديا صعبا، خاصة في ظل الحرية الفائقة التي يتمتع بها هؤلاء المستخدمون، وكذا تبعاً للقدرة على عدم كشف الذات للآخرين وهذا في ظل انعدام الهوية البصرية؛ كل هذا والعديد من الأسباب الأخرى أدى إلى انتشار الانحرافات غير الأخلاقية والسلوكية لدى الشباب والمراهقين في الفضاء الافتراضي، وهذا ما يستدعي ضرورة البحث والتحليل في هذه الظاهرة.

المشكلة البحثية:

أدت حتمية التوصل الافتراضي التي أصبحنا نخضع إليها في حياتنا اليومية إلى بروز العديد من التأثيرات والانعكاسات السلبية؛ والتي لا نستطيع القول بأنها مستحدثة في المجتمع الجزائري بفعل هذا النمط من الاتصال، وإنما كانت موجودة من قبل إما بشكل محدود أو بشكل غير باد للعيان، لكن هذا الفضاء الافتراضي ساهم في استفحالها بشكل كبير، باعتباره مجالا جديدا لحدوثها، فمثلما هناك إيجابيات عدة لهذا الاستخدام مثلما له سلبياته على المستوى الفكري والأخلاقي، وبالتالي على المستوى السلوكي، هذا الأخير الذي أصبح متحررا من المحددات القيمية المتحكمة فيه، خاصة في ظل الإمكانية المتاحة لتعددية الذات، والمجال المفتوح لممارسة اللعب بالأدوار، أين يمكن للمستخدم أن يعيش تجارب حياتية مختلفة عما يعيشه في واقعه الاجتماعي، والتي ترضي فضوله من جهة، وتشبع بعض الاحتياجات التي لا يستطيع بلوغها في الحياة الواقعية من جهة أخرى، ويكون هذا خاصة لدى الشباب والمراهقين، فهذه المراحل العمرية تعرف قدرا كبيرا من الرغبة في التحرر، الاندفاع، وحب الاستكشاف والدخول في كل ما هو جديد، فبالنظر إلى عوامل الانفتاح والحرية السامة المتاحة عبر الشبكات الاجتماعية - كما يسميها بعض الباحثين- والتي تؤثر على الوعي والفعل الإنساني بشكل خطير نجد أنفسنا أمام جملة من التساؤلات الهامة التي نطرحها في علاقتها بالشباب الجزائري تحديدا، والتي نبتدئها بالتساؤل الرئيس:

- ما واقع التأثير السلبي للفايسبوك على المنظومة الأخلاقية للشباب الجزائري؟
أما التساؤلات الفرعية للدراسة فقد جاءت على النحو الآتي:
- ما مدى إقدام الشباب الجزائري على القيام بتصرفات وممارسات غير أخلاقية عبر الفاييسبوك؟
- ما طبيعة هذه التجاوزات غير الأخلاقية التي تتم عبر الفاييسبوك؟
- ما الدوافع التي تقف وراء هذه التجاوزات، والتي تكون سببا في الوقوع في مثل هذه الانحرافات؟
- هل يعتبر متغير الجنس عاملا مؤثرا على الدخول في تجاوزات غير أخلاقية عبر الفاييسبوك بالنسبة لهؤلاء الشباب؟
- هل يؤثر عامل الحجم الساعي للاستخدام على مدى إقبال هؤلاء الشباب على الإقدام على هذه الانحرافات غير الأخلاقية والسلوكية عبر الفاييسبوك؟

أولا. بعض الجوانب المنهجية:

تحديد المفاهيم:

التجاوزات غير الأخلاقية: يُعَرَّفُ الانحراف عامة بأنه: ذلك الفعل الذي يبني على عدم مسابرة المعايير الاجتماعية، وكما يدل هذا المصطلح على خروج الفرد عن القيم، العادات والتقاليد الاجتماعية الصحيحة، والأوامر الدينية، وكما يعرفه علماء الاجتماع بأنه: الخروج عن السلوك السوي، وعن قيم المجتمع وتقاليد (عبد هادي فريخ القيسي، 2018، ص82).

أما التجاوز غير الأخلاقي أو ما يصطلح عليه عادة بـ " الانحراف الأخلاقي " فهو يشير إلى ذلك السلوك الذي يصدر عن الإنسان فيخدش الحياء أو يعود بالضرر المباشر على الفرد نفسه أو غيره، بحيث يعتبر نوعا من أنواع الانحرافات السلوكية والتي تتمثل في الخروج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية (يعقوب يونس خليل الأسطل، 2011، ص49-51).

إجرائيا: يقصد بالتجاوزات غير الأخلاقية تلك الانحرافات التي تعتبر تصرفا غير سوي يخرج عن المعايير السائدة في المجتمع، والذي يبتعد عن القيم الخلقية التي ينبغي أن يُكَيَّف الفرد سلوكه بما يتماشى معها.

الفايسبوك: ترجع الإرهافات الأولى لظهور الفاييسبوك إلى سنة 2004 م، وهذا تزامنا مع ظهور **web 0.2** حيث دخلت الأنشطة الإلكترونية عصرا جديدا، فاستخدام صفحات الويب والاتصال لم يعد أبدا يسير في اتجاه واحد، فالمستخدمين أصبحوا قادرين تماشيا مع هذا التطور على التفاعل مع بعضهم البعض، والدخول في حوارات تبادلية ثنائية وحتى جماعية وازدادت شعبية مواقع الويب 0.2 عندما أصبحت تشتمل على "الشبكات الاجتماعية" (Mark Mark Johns, Shing-ling-Chen, Laura Terlip, 2014, p44) ويعد الفاييسبوك من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي التي تحظى بشعبية كبيرة " فمستخدموه يصلون إلى أكثر من 1 بليون في الوقت الحالي" (Mark Johns, Shing-ling-Chen, Laura, 2004, p44) ويعود الفضل في اختراع هذه الشبكة إلى " شاب عشريني أمريكي اسمه مارك زيكربيرج (Zuckerberg Mark) بالتعاون مع اثنين من رفاقه بالسكن الجامعي في جامعة هارفرد، وقد كان الموقع في البداية مقتصرًا على طلبة الجامعة، ثم امتد ليشمل طلبة الجامعات الأمريكية الأخرى، ثم انتشر بعد ذلك في أوروبا والعالم" (محمد صاحب سلطان، 2012، ص360).

إجرائيا: لا يختلف ما حدد اصطلاحا حول الفايسبوك عن ما هو مقصود إجرائيا، حيث يعبر الفايسبوك عن ذلك الفضاء الافتراضي التواصلية الذي يعرف قدرا كبيرا من الاستخدام لدى الشباب في المجتمع الجزائري.

الشباب: اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الشباب، وهذا باختلاف المجالات العلمية التي ينتمي إليها هؤلاء الباحثين، حيث نجد تباينا ما بين المنظور النفسي، الاجتماعي وكذا البيولوجي، والعمرية حيث نجد الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عرفت فئة الشباب بأنهم: الأفراد الذي يتراوح عمرهم ما بين 18 و25 سنة، وكما تعرف فئة الشباب بأنها فترة العمر التي تتميز بالقابلية في النمو، يمر فيها الإنسان بمراحل حيوية تتميز بالقابلية للنمو الذهني، النفسي والاجتماعي، والبدني والعاطفي في حين من يرى أن الشباب هو ظاهرة اجتماعية تخص أساسا مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، حيث تبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي، النفسي والبيولوجي، ويختلف التحديد العمري لفئة الشباب من مجتمع إلى آخر، ويرتبط هذا بطبيعة الثقافة السائدة في هذا المجتمع وكذا درجة تعقيده، وعلى العموم فإن مرحلة الشباب تعتبر مرحلة تغيير جذري كمي ونوعي في ملامح الشخصية من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية مرحلة تغير سريع متلاحق لا يترك لبعض الأفراد فرصة كافية لإعادة التنظيم والتكيف، وكما أنها فترة لها خصائصها المميزة من ميل اجتماعي، ديناميكية، طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الحساسية والجرأة، الاستقلالية، الفضول، حب الاستطلاع(ليلي أحمد جزار، 2012، ص87-91) وغيرها من الصفات التي تطبع هذه المرحلة.

إجرائيا: يُعنى بالشباب من خلال هذه الدراسة فئة من فئات المجتمع الجزائري والتي تتمثل في مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى مرحلة عمرية محددة ما بين 18 و30 سنة، والذين يُقبلون على استخدام الفايسبوك بالدرجة الأولى.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتبر أسلوبا من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة، أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية؛ وتفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة(علي غربي، 2009، ص85)، حيث يشتمل هذا النمط من المناهج على جانبين؛ أولهما كمي والثاني كيفي (تفسيري وتحليلي).

عينة الدراسة: جاءت عينة الدراسة قصدية، حيث تم التوجه إلى فئة الشباب الجزائري تحديدا دون غيرهم من الفئات العمرية الأخرى، وهذا تبعا لكونهم الأكثر استخداما للشبكة الاجتماعية "الفايسبوك"، وقد بلغ حجم هذه العينة 80 مبحوثا، كما تم التوجه نحو هؤلاء الشباب بصفة عرضية بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الاجتماعية، وقد تم حصر هذه العينة من حيث السن ما بين 18 و30 سنة فهذا المتغير قد قسمناه إلى 3 فئات فرعية من 18 حتى 22، ومن 23 حتى 26، ومن 27 حتى 30، أما من حيث متغير الجنس فقد اشتملت العينة على 40 ذكور و40 إناث.

أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية المقابلة المباشرة النصف موجهة والتي تم من خلالها طرح جملة من التساؤلات التي تتعلق بالظاهرة المدروسة، بداية مع ما يختص بالبيانات العامة للمبحوثين، ومن ثم بعض الأسئلة التي تتعلق بعادات الاستخدام وطبيعته، وتفضيلاته، هذا فضلا على الاستفسار حول ما يتعلق بطبيعة تصرفات وسلوكياتهم أفراد العينة أثناء التواصل الافتراضي مع الآخرين، وعن تأثير الفايسبوك على القيم الأخلاقية لهؤلاء الشباب، وكذا عن حجم هذا التأثير إن وجد، والتساؤل أيضا عن الدوافع، الأسباب والغايات.

ثانيا. تأثير الفيسبوك على القيم الأخلاقية لدى الشباب:

إن القيمة هي ظاهرة توفر احتمال استبطان الإنسان عواطفه، أفكاره واعتقاداته وفعالياته وتكون علاقة هذه الظاهرة بالأخلاق وتطورها الفكري والعلمي والوجودي الكامن الذي ينظم معاملات الإنسان، ونجد أهم عامل مؤثر على القيم الأخلاقية "الدين"، وفي هذا السياق تقدم التعاليم، والقيم الدينية والأخلاقية المبادئ الأساسية إلى الإنسان خلال علاقته بالطبيعة، وتدفعه إلى استخدام فعالياته العلمية لتحقيق المصلحة البشرية، وعلى نقيض ذلك لو لم تكن القيم الأخلاقية ظاهرة، كما أن هذا النمط من القيم لا بد أن يملك أبعادا اجتماعية لتكون عاملا واضحا في العلاقة بين الإنسان ومحيطه، فلكل فرد ومجتمع بنية أخلاقية، وهذه البنية والقيم الأخلاقية تؤثر على شكل التفكير والفهم الإنساني والمعاملة والعلاقة الإنسانية، وتغيرها المستمر(جبريل بن حسن العريشي، 2015، ص96). فهذه القيم هي بمثابة اللاعب الأبرز في تشكيل سلوكنا وردود أفعالنا، بل هي التي تشكل طريقة حياتنا فمنظومة قيم كل فرد تشكل شخصيته، وترسم ملامح هويته الذاتية (جبريل بن حسن العريشي، 2015، ص100)، وبعبارة أخرى فإن القيم الأخلاقية تنظم الحياة الاجتماعية، حيث تتحقق هذه القيم مع تطور العناصر الدينية والمعنوية والثقافية، ولذلك على الإنسان أن يملك المعرفة والوعي ليكون عضوا مثاليا في المجتمع (جبريل بن حسن العريشي، 2015، ص97).

هذه القيم الأخلاقية مثلما يمكن للفيسبوك أن يقوم بتعزيزها بصفة أكبر من خلال ما يتم نشره من مضامين ايجابية تسعى لترقية الجانب الأخلاقي للأفراد، مثلما يمكن أن يقوم بدور عكسي من حيث المساس بهذا الجانب والعمل على تهويده والانحطاط به إلى المراتب الدنيا ويمكن القول هنا بأن " العديد من المخاوف التي يتم طرحها على الصعيد الأخلاقي في الفضاء الافتراضي ترتبط بما هو موجود في الحياة العادية، فمختلف الانحرافات التي تحدث في الحياة المادية تجد لها مكانا أيضا في الواقع الافتراضي؛ بما في ذلك من: الخيانة، الكذب، النميمة واختلاس النظر، التجسس على الآخرين السرقة، الغش، الإغواء، عدم الوفاء بالوعود، الإهانة وعدم الإخلاص، وكذا التعامل بطريقة غير حضارية ومسيئة للآخرين، إضافة إلى العديد من المظاهر الأخرى التي تُعبرُ على فقدان الأصالة في تعاملات الإنسان بشكل عام افتراضيا ويمكن أن نستخدم على مجمل ما تم ذكره بما يُعرَف عادة ب"الذعر الأخلاقي" (Katleen Gabriels, 2011, p11-12).

بسبب الخصائص التكنولوجية الجديدة اتخذت هذه المخاوف معنا جديدا في الفضاء الافتراضي والقلق المتزايد هنا في حقيقة الأمر يرتبط بصفة أكبر بالجنس الافتراضي والذي يتعلق إلى حد كبير بالمشاكل المتعلقة بالزنا، الخيانة والخداع، حيث ظهرت في هذا الصدد قضايا جديدة ومصطلحات بديلة لنفس المشاكل القديمة على غرار: الاغتصاب الافتراضي والبعاء الافتراضي والعنف اللفظي الافتراضي أيضا.

ويمكن القول هنا بأن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تقف وراء هذا الدور العكسي الذي تقوم به الشبكات الاجتماعية عموما، والفيسبوك على وجه الخصوص " فعامل العزلة من ناحية، وعدم وضوح الحدود الفاصلة بين ما هو واقعي وما هو افتراضي من ناحية أخرى يزيد من خطر عدم احترام الجوانب الأخلاقية في مثل هذه العوالم الرقمية التي كلما زادت درجة مشاركتنا فيها - أي أصبحنا مغمورين في خضمها-، كلما أصبحنا أكثر تفاعلا في العالم الافتراضي وأقل وعيا وإدراكا للواقع الحقيقي" (Katleen Gabriels, 2011, p11-12)، هذا إلى جانب القدرة على عدم كشف الهوية وكذا إمكانية تعددها؛ إذ أن تَحْصُن الفرد وراء شاشة حاسوبه وغياب هويته الحقيقية عن الآخرين؛ " تجعله يُقْبَلُ بكل طمأنينة "على ممارسة توهم امتلاك قوة خارقة للفعل تقفز فوق إكراهات واشتراطات واقعه المادي(الصادق رابح،

دس، ص17)، فالوجه المادي يعتبر شرطاً مسبقاً للمسؤولية الأخلاقية لكنه مفقود في المحيط الافتراضي، فالتواصل المباشر وجهاً لوجه والرابطة الجسدية تدعم الدفاء والولاء في العلاقات الاجتماعية على المدى الطويل؛ وهذا ما يعطي شعوراً بضرورة الالتزام وهذا ما لا يتحقق في المجتمعات الافتراضية، بل على العكس من ذلك يتقلص شيئاً فشيئاً الوعي الأخلاقي (Katleen Gabriels, 2011, p12-13).

ويتجسد هذا خاصة في ظل أن المجموعة الانتمائية للانترنت ليست حاضرة لـ "كبحه"، أو فرض قيود عليه، أو مراقبته خلال استعارته وتجريبه للذوات المختلفة، فمعايشة الأبناء لشبكات التواصل الاجتماعي خاصة في سن المراهقة مثلاً تجعلهم أقل تأثراً بقيم الأسرة، وتُضعف إدراكهم لتوجيهات الآباء، ومن ثم يترجع تأثير الأسرة على سلوك الأبناء، وفي المقابل يزداد تأثير المجتمع الافتراضي (كلثوم بيبيمون، 2016، ص74)، ويكون هذا التأثير بصفة أكبر على فئة الشباب والمراهقين ممن يسمون بـ "جيل الإنترنت" الذي يظهر كجيل ثنائي الهوية وهش، غير راشد، فضولي، يميل إلى تهمين ذاته، إضافة إلى كونه صاحب رؤية شمولية في توجيه نفسه (كلثوم بيبيمون، 2016، ص73)، حيث يميل إلى التحرر من معايير الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها.

فالانترنت في هذه الحالة يمكن له أن يستعير ويجرب ما شاء له من الذوات دون أن يتعرض للعقاب، فالذوات التي يتقمصها في هذا الفضاء هي في أغلب الأحيان متناقضة مع الأدوار الفيزيائية والاجتماعية التي يمكن أن يقوم بها في الحياة الفعلية، فالقيام بهذه الأدوار الافتراضية يرجع في الغالب إلى عدم قدرة الشباب على القيام بها في حياتهم العملية، وهذه الوضعية في حقيقة الأمر لم تُخلق من فراغ، وإنما هي في الغالب تسعى إلى تحقيق رغبات وتطلعات أقصتها الحياة الفعلية ومنعتها من التحقق (الصادق رابح، دس، ص5). هذه الوضعية الاجتماعية التي يعيشها مستخدم الفيسبوك تجعله ينطلق في تصرفاته وسلوكياته من المطلق إلى النسبي: حيث أن إبحار الفرد من ثقافة إلى أخرى عبر الفضاء الافتراضي من الممكن أن يجعله يتناسى المسلمات والثوابت، فينتقل من المطلق في الحياة العامة إلى النسبي في الحياة الافتراضية (جمال سند السويدي، 2014، ص72)، هذا فضلاً على أن التأثير التراكمي الزمني خلال فترة معينة يُحدث للفرد ضَعْفاً في درجة الانفعال أو المناعة الإيجابية الذاتية اتجاه ظواهر بعينها، فمثلاً نتيجة لتعوده مشاهدة مقاطع فيديو عن العنف أو الجنس، تقمص شخصيات ولغة تخل بالقيم؛ فإن الفرد يصاب بالتبلد وعدم الإحساس واللامبالاة اتجاه كل هذه الممارسات (جمال سند السويدي، 2014، ص73).

لا شك أن طبيعة الهوية الرقمية تقتضي على المستخدم الاستفادة من الحرية المتاحة له في المجتمع الافتراضي لكن يجب أن يتزامن هذا مع تحمل الفرد مسؤوليته الأخلاقية اتجاه المتداول الرقمي في المجال العام الافتراضي ليمارس اهتماماته المشتركة ويتقاسمها مع الآخرين، مع أولوية التعبير عن المنظومة الثقافية والحضارية للمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد مكاناً وزماناً. والالتزام هنا يعتبر تحدياً في حد ذاته في ظل الانفتاح الثقافي الذي يتعايش فيه المستخدمون عبر الشبكات الاجتماعية؛ حيث نجد نواف محمد عبد الرحمن، رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين للإنترنت يقول: "إن الإنترنت بمثابة مجتمعات متكاملة تمثل امتداداً وانعكاساً للمجتمعات الموجودة على أرض الواقع، والتي تزخر بالتشريعات والقوانين والتوعية والتربية بينما هذه الأشياء مفقودة بالنسبة لمجتمعات الإنترنت، التي تمثل تواصلاً بين مختلف الأجناس والفئات. ولرفع مستوى التواصل الاجتماعي نحن نحتاج إلى قوانين وتشريعات، ولكن قبل ذلك نحتاج إلى تربية صحيحة وتوعية، لأن مواقع التواصل أصبحت موجودة في هواتف الأطفال وأن نعلم أبناءنا وضع القيود والحدود في أسلوب التعامل مع هذه الشبكات، لأننا في أرض

الواقع نتعامل مع الشخصيات وجها لوجه ولكن في عالم الإنترنت، وإن تعاملنا معاً بأسماء وصور حقيقية، ولكن الأشخاص قد يكونون غير حقيقيين، وبالتالي قد يتعرض المتعاملون معهم للاستغلال، ثم تأتي التشريعات والقوانين في المرتبة الثالثة بعد التربية والتوعية لحوكمة عالم الإنترنت والتواصل الاجتماعي، على أساس أن يكون لكل شخص حقوق وواجبات، ولذلك فهي منظومة متكاملة بين أطراف المجتمع لتوعية كل الأطراف في العالم وخلق مجتمع صحي في شبكات التواصل الاجتماعي" (شريف درويش اللبان، 2015).

إذن نحتاج وفقاً لهذا من دون شك إلى تنشئة اجتماعية على قواعد وأسس متينة تماشياً مع تعاليم ديننا الحنيف ومع ثقافة مجتمعنا، وهذا إضافة إلى العمل على نشر التوعية بين الشباب بالمخاطر والانعكاسات السلبية التي تؤثر عليهم ليس فقط اجتماعياً أو على وعيهم وهويتهم الفعلية؛ بل حتى على صحتهم النفسية، والتوعية هنا يجب أن تقوم على التربية على التعامل مع وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، فضلاً على ضرورة سن التشريعات والقوانين اللازمة للحد من مثل هذه الظواهر رغم صعوبة تحقيق ذلك أو حتى استحالة في ظل وجود عدة عوامل تجعل من هذه العملية أمراً معقداً، وبالتالي يبقى الدور الأكبر في يد المستخدم ليحمي ذاته من ذاته الرقمية حتى يعيش في حالة من التوازن، بدل الإحساس بالتشتت، والضيق وحتى الشعور بالذنب والألم النفسي.

ثالثاً. تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال تقنية المقابلة:

تبيّن لنا من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها على إثر إجراء المقابلات المباشرة مع المبحوثين بأنه:

-لا تخلو تصرفات وسلوكيات الشباب الجزائري عبر الفايسبوك من تجاوز الحدود الأخلاقية المتعارف عليها اجتماعياً، وهذا بقدر معتبر؛ حيث لا يوجد تفاوت كبير يكاد يذكر بين آراء المبحوثين حول عما إذا كانوا قد وقعوا من قبل في مواقف غير أخلاقية مستهم شخصياً عبر الفايسبوك، أي أنهم قد شاركوا فيها من خلال التواصل الافتراضي الذي يتم بينهم وبين الآخرين عبر الدردشة الإلكترونية في هذا المجتمع الرقمي، رغم أن الاتجاه الغالب جاء لينفي وقوعهم في مثل هذه التصرفات غير السوية، والتي لا تتماشى مع القيم السائدة في المجتمع الجزائري؛ فالمؤكدون على حدوث مثل هذا الأمر قد بلغت نسبتهم 48,8% بينما من نفوا ذلك قدرت نسبتهم بـ50%.

-يأتي الاتجاه العام على هذا النحو تبعاً لعدة مسببات، فمن ناحية أولى علينا الاعتراف بأن الإقرار هنا بممارسة تصرفات غير أخلاقية أو غير معتادة ومن خلال المقابلة المباشرة ليس بالأمر الهين بالنسبة للمبحوثين، الذين يعمد البعض منهم لأن يكونوا مثاليين من خلال إجاباتهم وهذه مشكلة من المشكلات التي تعترض الباحث خلال إجراء بحثه العلمي، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بأسئلة محرجة أو خاصة، ومن ناحية أخرى يُرَجَع هؤلاء الشباب عدم قدرتهم على الدخول في انحرافات أخلاقية وسلوكية - رغم ما يتيحُ الفايسبوك من حرية كبيرة، ومن فرص لإخفاء الهوية- إلى كونهم يتفاعلون عبر هذا الفضاء مع الأشخاص الذين يعرفونهم في الواقع أكثر من التفاعل والاهتمام بالعلاقات الافتراضية البحتة، وهذا بنسبة جد عالية قد بلغت 93,8%، وكوّن هؤلاء الشباب أيضاً يعرضون هوياتهم وذواتهم الحقيقية أكثر من التعامل بهويات افتراضية وخيالية مبنية في صلبها على أساس التزييف، والتلاعب بالأدوار، وهذا قد جاء بنسبة 72,5%؛ وكل هذا في نهاية المطاف يُعْتَبَرُ محددًا صارماً لتصرفاتهم في المجتمع الافتراضي، فهم يخضعون وفقاً لهذا إلى نفس القيود الاجتماعية التي يخضعون لها في مجتمعاتهم المحلية، لكن فيما يتعلق بالسلوك العلني الذي يظهر للجماعات التي ينتمون إليها افتراضياً، أما السلوك الخفي فيتحدد وفقاً لشخصية كل فرد من حيث مدى الالتزام بالجانب الأخلاقي، وهذا بفعل تأثير عدة

عوامل أخرى على غرار الاختلاف على مستوى السمات السوسيو ثقافية والنفسية، إلى جانب طبيعة الوضع الاجتماعي المعاش في الواقع.

-تتناغم النتائج السالفة الذكر مع ما ترتب على التساؤل الذي قمنا بطرحه حول مدى إحساس أفراد العينة بالجرأة والتحرر من القيود والمعايير الاجتماعية خلال التواصل الافتراضي عبر الفاييسوك، حيث نجد بأن 68,8% منهم لا يشعرون بذلك، في حين نجد أن 30% يقرون بإحساسهم بهذا الأمر، فالأغلبية من المبحوثين يشعرون بأنهم مقيدون وما يُسيّرُ ويحكم سلوكهم ويحدده في الواقع يحكمهم أيضا في هذا الفضاء، بل يشعر البعض الآخر منهم بالقيود وعدم الحرية في الفاييسوك بشكل أكبر من الواقع في حد ذاته، والطابع الواقعي الذي أصبحت تتسم به هذه البيئة الرقمية -كما سبق وأن ذكرنا- خاصة على صعيد الأشخاص الواقعيين الذين يتم التواصل معهم أكثر من غيرهم، فهم بمثابة أداة ضبط وقيود اجتماعي يحكم سلوك الأفراد وتصرفاتهم افتراضيا إلى حد كبير.

والواقع هنا يقول غير ذلك، بل يدعم الموقف الثاني الذي أخذ نسبة 48,8%، وهذا ما تلمّخه في العديد من الصفحات الفاييسوكية التي نلاحظ من خلالها تجاوزا للأخلاقيات؛ ويكون هذا مثلا من خلال التعليقات التي يبديها المستخدمون على المنشورات باختلاف أنماطها، ففي الكثير من الأحيان تكون هذه التعليقات مُتَّصِمَةً لألفاظ مخلة بالحياء وتُعَبِّرُ عن مستوى غير راقٍ -إن صح التعبير- لبعض المستخدمين فضلا على ما يُندَأولُ في وسائل الإعلام التقليدية وبشكل خاص الصحافة المكتوبة الجزائرية من أصداء لحوادث وظواهر شاذة عن المجتمع، وتصرفات لا أخلاقية استُخِدَّتْ بظهور الفاييسوك وانتشاره، وهذا ما يظهر من عناوين ومضامين العديد من المقالات والأخبار، والتي برزت منذ بداية ظهور هذه الوسيلة ولحد الساعة كما تُبَيِّنُهُ بعض العناوين فيما يأتي:

- "جرائم العالم الافتراضي... بلا عقاب في الجزائر: تفنن في ابتزاز الفتيات وتخصص في قرصنة المواقع لسرقة الأموال دون حسيب"، وقد نشر هذا بجريدة الفجر بتاريخ 2011/12/11 (ف.حمادي، 2011).

- "القبض على شاب رد على رفض صديقته الزواج منه بنشر صورها في الفاييسوك" والذي نُشِرَ في جريدة المشوار السياسي بتاريخ 2011/06/19 (خيرة طيب عتو، 2011).

- "الفايسوك في الجزائر... للابتزاز، الجنس، والجريمة" الذي نشر بالبلاد أونلاين بتاريخ 2012/10/02 (لطيفة زهية، 2012).

- "السب والشتم ينتقل إلى مواقع التواصل الاجتماعي"، نُشِرَ هذا بجريدة المقام بتاريخ 2013/10/25 (نجاة دودان، 2013).

- "شدوذ يطيح بلص يسطاد ضحايا عبر الفاييسوك"، والذي نُشِرَ بجريدة الشروق اليومي الجزائرية بتاريخ 2017/11/1 (حورية.ب، 2017).

- "الفايسوك يطيح بعصابة في باتنة"، الذي نُشِرَ أيضا بجريدة الشروق اليومي الجزائرية بتاريخ 2017/12/3 (طاهر حليسي، 2017).

هذه عينة بسيطة فقط مما يُنَشَرُ ومما تُحْفَلُ به الصحافة المكتوبة الجزائرية من مواضيع وأخبار تتضمن حوادث ومظاهر تُعَبِّرُ بأن الفاييسوك فتح المجال لتجاوز القيود الاجتماعية التي كانت تحكم الأفراد في ما سبق، مما أدى بالبعض إلى القيام بسلوكيات غير أخلاقية لا يجرؤون على القيام بها في مجتمعهم المحلي، فهم يتصرفون على ذلك النحو لإحساسهم بأنهم مَحْمِيَّين اجتماعيا لأنهم مجهولين في ظل عدم الكشف عن الهوية وإمكانية إخفائها -كما سبق وأن ذكرنا- وقد أشار إلى هذا الأستاذ محمد حمادي في مقال افتتاحي له بجريدة الشروق اليومي الجزائرية بتاريخ 2017/11/12، والذي أشار فيه إلى أن "الانحراف الاجتماعي انتقل من الواقع إلى العالم

الافتراضي وأبرز ممارسات وسلوكيات خطيرة أبطالها أشخاص يتخفون وراء شاشات الحواسيب والهواتف النقالة، ولا يتوانون عن نفث عقدهم النفسية على الشبكة... غير مبالين بالآثار السلبية التي تنتج عن مثل هذه السلوكيات المشينة التي دمرت عائلات وقطعت أرواقا ونسفت استقرار مجتمعات"، وكما يضيف قائلا: "الأنماط السلوكية غير السوية التي أضحت البيئة الرقمية أكبر حاضن لها أحدثت خلخلة في القيم الأخلاقية والدينية في المجتمع الجزائري، وأنتجت كائنات سادية تتلذذ ببيداء الناجحين في شتى المجالات..." (محمد حمادي، 2017، ص2).

-وحسب آراء المبحوثين الذين يُدْمُون على القيام بتصرفات تتجاوز حدود الأخلاق في تواصلهم مع الآخرين أن هذه التصرفات في أغلبها بالنسبة للبعض منهم لا تتعدى تبادل النكت البذيئة والشتائم واستخدام لغة مخلة بالحياء فيما بينهم، وكذا القيام بتبادل مجموعة من الصور والفيديوهات الخليعة لا غير، في حين تتجسد هذه الممارسات غير الأخلاقية بالنسبة للبعض الآخر منهم في الدخول في حوارات حميمية وجنسية مع الطرف الآخر، أين يكون الانسياق وراء العواطف هنا هو الدافع، وكذا الرغبة في التلاعب بالآخرين، واستكشاف تجربة جديدة بالنسبة لبعض المبحوثين، ويكون ضعف الوازع الديني لدى بعض الشباب من الأسباب التي تقف وراء ذلك.

وهذا ما يتوافق مع نَوْه إليه الدكتور **نديم منصورى** الذي أشار في كتابه "سوسولوجيا الإنترنت" إلى أن التفاعلات الإنسانية عبر الشبكات الاجتماعية ليس بالضرورة أن تتوقف عند مجرد تبادل الأحاديث والمجاملات بل قد تتحول إلى نشاطات جنسية عبر الإنترنت، هذه النشاطات التي تتراوح بين البحث عن شريك، إلى الدردشة المثيرة، إلى مشاهدة الأفلام والصور الإباحية، إلى إقامة العلاقات الجنسية السايبرية، ويُزجَع هذا الباحث أسباب هذا التهافت على مثل هذه النشاطات إلى البحث عن اللهو وتمضية الوقت، كذا التمكن من التعامل مع الشريك بأسلوب جديد، ومنهم من يفعل ذلك للخروج من دائرة الكبت والحرمان الجنسي، ومنهم من يفعل ذلك رغبة منه في تجاوز حواجز الخوف وإظهار شجاعة جنسية غير مسبوقة، ومنهم من يقوم بذلك للحصول على أعلى درجات المتعة، فضلا على القيام بذلك من أجل تحويل العلاقات السايبرية إلى علاقات حقيقية (نديم منصورى، 2014، ص125).

وما يُعزِّزُ ما سبق قوله هو ما توصلت إليه أحدث الدراسات العربية الحديثة من حيث أن البحث عن الجنس عبر الفايسبوك يحتل المرتبة الأولى في الجزائر ومصر، فالانحرافات الجنسية أصبحت منتشرة عبر هذا المجتمع الافتراضي، حيث يشير **إغزافيار نويل ("Xavier Noel")** إلى أن هناك مستخدم من بين خمس مستخدمين يتصف بسلوكات جنسية سيبرونية، وكما يشير إلى أن ميزة إخفاء الهوية والأسماء المستعارة تعطي فرصة للأشخاص للتعبير عن مشاعر حميمية جدا بسرعة، فضلا على الغياب الجسدي للإنترنتي؛ وهو ما يُنْقِصُ الخوف والخجل وأحاسيس الذنب" (وداد شميصي، المنتديات الإلكترونية، 2015، ص94).

-يجب أن نشير هنا إلى أن متغير الجنس يعتبر عاملا مؤثرا على مدى الدخول في ممارسات وسلوكيات غير أخلاقية عبر الفايسبوك، حيث ترتفع نسبة لذكور الذين أجابوا ب"تعم" ب55% مقابل 42,5% للإناث.

-وفي نفس الصدد نجد أن متغير الحجم الساعي للاستخدام يؤثر أيضا، حيث نجد بأن المبحوثين الذين يستخدمون الفايسبوك لمدة أقل من ساعة جاء اتجاههم محايدا بين الموافقة والرفض وبنسبة متساوية، أما الذين يستغرقون في الاستخدام مدة ما بين ساعة إلى ساعتين فنجدهم ينفون حدوث هذا التأثير بنسبة 55%، مقابل 45% للذين يوافقون على ذلك، أما الذين يستخدمون الفايسبوك لمدة ما بين 3 إلى 4 ساعات فنجد مستوى ممارستهم لتصرفات غير أخلاقية قد ارتفع بنسبة

52%، في حين نجد أن الذين يدوم استخدامهم لهذا الفضاء الافتراضي من 5 إلى 6 ساعات فهم ينفون بنسبة عالية وقوعهم في مثل تلك التصرفات وقد جاء هذا بنسبة 64,3%، وعلى العكس من ذلك نجد من تدوم مدة استخدامهم الفايبيوك من 7 ساعات فما فوق فقد ارتفعت النسبة أيضا بما يعادل 59,1% للمؤكدين على التأثير السلبي. فمتغير الحجم الساعي للاستخدام يؤثر بدوره على اتجاه المبحوثين، إذ أنه كلما زاد الحجم الساعي للاستخدام كلما زاد هذا النمط من التأثير، إلا أن هذا لا يعتبر قاعدة ثابتة على الدوام.

قائمة المراجع:

1. أحمد جرار ليلي(2012)، الفايبيوك والشباب العربي، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، مصر، الإمارات، الأردن.
2. ب. حورية(2017)، شنوذ يطيح بلص يصطاد ضحايا عبر الفايبيوك، صفحة الحدث، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 5623.
3. بن حسن العريشي جبريل(2015)، سلمى بنت عبد الرحمن، الشبكات الاجتماعية والقيم: رؤية تحليلية، ط1، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الأردن.
4. ببيمون كلثوم(2016)، السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشبكي: من التداول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية، مجلة إضافات، العدد 33-34.
5. حليسي طاهر(2017)، الفايبيوك يطيح بعصابة في باتنة، الصفحة الأخيرة، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد5655، الجزائر.
6. حمادي محمد(2017)، جوبلز وإخوانه بيننا، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، صفحة مرصد الشروق، العدد5634، الجزائر.
7. حمادي. ف(2011)، جرائم العالم الافتراضي...بلا عقاب في الجزائر: تقفن في ابتزاز الفتيات وتخصص في قرصنة المواقع لسرقة الأموال دون حسيب، موقع جزايرس، جريدة الفجر، تم الاطلاع يوم:2017/12/3.
8. درويش اللبان شريف(2015)، إشكالية الرقابة: الضوابط الأخلاقية والتشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/39122>، تاريخ الاطلاع: أوت 2018.
9. دودان نجا، (2013)، السب والشتم ينتقل إلى مواقع التواصل الاجتماعي، الموقع الرسمي لجريدة المقام، <http://www.elmakam.com/?p=18747>، تم الاطلاع يوم:2017/12/3.
10. سند السويدي جمال، (2014)، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفايبيوك، دط، د.ب.
11. شيمسي وداد(2016)، المنتديات الإلكترونية: بين التفاعلية وفن الحوار الافتراضي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
12. صاحب سلطان محمد(2012)، وسائل الإعلام والاتصال: دراسة في النشأة والتطور، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
13. الصادق رايح، الإنترنت كفضاء مستحدث لتشكل الذات، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، (pdf file).
14. طيب عتو خيرة(2011)، القبض على شاب رد رفض صديقه الزواج منه بنشر صورها في الفايبيوك، موقع جزايرس، جريدة المشوار السياسي، تم الاطلاع يوم:2017/12/3.
15. غربي علي(2009)، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ط2، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، دار الطباعة للنشر والتوزيع: الفائز.
16. فريح القيسي عبد هادي(2018)، الانحراف الأخلاقي وأثره على المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع32.
17. لطيفة زهية(2012)، الفايبيوك في الجزائر...للابتزاز، الجنس والجريمة، موقع جزايرس، جريدة البلاد أونلاين، تم الاطلاع يوم:2017/12/3.

18. منصورى نديم(2014)، سوسىولوجيا الإنترنت، سلسلة اجتماعية عربية (4)، ط1، منتدى المعارف، بيروت.

19. يونس خليل الأسطل يعقوب، (2011)، المشكلات النفس اجتماعية والانحرافات السلوكية لدى المترددين على مراكز الإنترنت بمحافظة خان يونس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

20. Gabriels Katleen, (2011). Ethics and morality in virtual space. In K. Poels, & S. Malliet (Eds.) (2011). Vice City Virtue: Moral issues in digital game play. Leuven: Acco Uitgeverij.

21. Mark Johns, (2014), Shing-ling-Chen, Laura Terlip, symbolic interaction and new social media, 1ed, Emerald books, UK-Japan-Malaziya,.

الفن كإستراتيجية في بناء الثقافة "حنة أرندت ومدرسة فرانكفورت" Art as a Strategy in Building Culture "Hannah Arendt and Frankfurt School"

أ. نعيمة هدية، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان- الجزائر

ملخص: يعتبر مصطلح الثقافة من المفاهيم التي رسمت لنفسها تاريخا عبر الزمن الفكري، ما مكنه من التأسيس لنفسه معايير ترتكز عليها، الأمر الذي بعث فيها روح التطور والتبلور هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فإن بحثنا في مصطلح الفن الذي يعتبر الأقرب إلى الحيز الثقافي، نجده أيضا مفهوم جد عميق تاريخيا وفلسفيا. لذلك يمكن اعتبار العلاقة بين الفن والثقافة علاقة متداخلة حيوية، مكنت من بعث أبعادا على المستوى الفلسفي والإجتماعي، ومنه إرتأينا في دراستنا هذه، البحث عن تصورات أهم من تطرق إلى الحفر والتنقيب في هذين المفهومين العميقين ضمن آلية فلسفية محضنة، ألا وهما الفيلسوفة الألمانية حنة أرندت ومدرسة فرانكفورت، اللذين ساهما في تقديم رؤية دقيقة عن الموضوع المراد دراسته.

الكلمات المفتاحية: الفن، الثقافة، الإستراتيجية، البناء، الفكر الفلسفي.

Abstract: The concept of culture is one of the concepts that has drawn a history through intellectual time, which has enabled it to establish its own standards. This is the spirit of development and crystallization on the one hand. On the other hand, our research on the term art, We can find the concept of a very deep historical and philosophical. Therefore, the relationship between art and culture can be considered a dynamic interrelationship, which enabled the development of dimensions on the philosophical and social level. In this study, we find the most important concepts of digging into these two deep concepts within a purely philosophical mechanism, The philosopher A. German Hannah Arendt and the Frankfurt School, which contributed to provide an accurate view of the subject to be studied.

Keywords: Art, culture, strategy, construction, philosophical thought.

مقدمة:

من الجلي بالذكر أن مصطلح الثقافة ليس جديدا على الساحة الفكرية عموما وعلى الفلسفة خصوصا، إذ يرجع تناوله إلى الحقبة الرومانية، الأمر الذي جعله ذا أهمية كبيرة. فضلا على إعتبره مصطلحا عتيقا فقد أخذ عدة تعريفات وإستعمالات على مر الزمان وقدم رهانات وأبعاد سمحت له بالتبلور وبسط إمتداداته على علوم مختلفة.

ويمكن القول أن الفن كان من أهم مشارب الثقافة وتكاد توجد علاقة تبادل معرفي بينهما، فالواحد منهما يولد طاقة شحن لإستمرار الآخر، الأمر الذي جعل بالعديد من الفلاسفة إلى ضبط هذه العلاقة وتفسيرها وتقدير خط سيرها من أجل إصلاح المجتمع وتكوين جماهير مثقفة كفيلة بمعنى الإنسانية وترشيد الإنسان الكائن.

إن من هؤلاء من تحدث عن هذه العلاقة بين الفن والثقافة، كانت الفيلسوفة الألمانية حنة أرندت التي شغلت العالم الفلسفي بقضاياها الشائكة وقيامها إن صح القول بعملية مسح نقدي لأهم المصطلحات والمفاهيم السياسية في الغرب، وتقديمها للغة سياسية جديدة مكنتها من خلق مسالك للبحث والتساؤل في أمور المجتمع عامة، كما نجد أيضا رواد مدرسة فرانكفورت الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع وعلاقته بالمجتمع وكيفية الإرتقاء لصنع مجتمع سوي، فعلى الرغم من وجود إختلاف في الآراء حول هذه القضية وخصوصا بين أعضاء المدرسة، إلا أنه ما يهمننا هنا هو بسط الأفكار التي تتيح لنا فرصة إلقاء الضوء على هذه العلاقة المتكونة من ثنائية الفن والثقافة.

لذلك سنحاول معالجة إشكالية فلسفية أثارت فضولنا مفادها هو:

كيف يمكن أن يصبح الفن كمؤثر وعامل بناء ومُحِين للثقافة؟ وهل من الممكن أن تساهم الثقافة في الإبداع الفني؟

ومن أجل فك معالم هذه الإشكالية، فضلنا الإعتماد على العناصر التالية :

- أصالة الفن عند تيودور أدورنو.

- صناعة الثقافة عند أدورنو.

- أزمة الثقافة عند حنة أرندت.

1. أصالة الفن عند تيودور أدورنو:

إن مدرسة فرانكفورت هي تيار إنفصالي وإتصالي في آن واحد، ومن مهامه تنمية الأفكار المعاصرة، وهي مدرسة للفلسفة الإجتماعية التي أوجدت هويتها عام 1931، بعد أن قام هوركهايمر بمعاودة تنظيم معهد البحوث الإجتماعية الذي تم تأسيسه عام 1923، لم يعد المعهد إنبعاتا جديدا لنشاطاته إلا في سنوات الخمسينات حينما أصرت الجامعة الألمانية 1946 على عودة أولئك الذين إختاروا المنفى الإضطرابي إلى وطنهم، وكان هوركهايمر على رأس هؤلاء (علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص98).

فبداية من ثلاثينيات القرن السابق، باشر أدورنو بمعية صديقه "هوركهايمر" في صياغة "نظرية النقد"، وتحديد ممارسة النقد الماركسي على الآليات الجديدة للهيمنة والإغتراب ونمطية الثقافة (علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص100).

في السنة 1929-1930 السنة التي تأهل فيها أدورنو بعنوان "مدخل إلى الإستيطيقا" إفتح على كيركغارد، والفضل هنا راجع إلى فلتر بنيامين الذي فتح له المجال أمام الدراسات الفلسفية والجمالية خصوصا في عمله المنجز حول غوته، كما إستطاع أدورنو التمييز بين مفهومين أساسيين لدى كيركغارد، الفردانية والذاتية، أما الفردانية فإننا نجد كيركغارد في الأطوار الثلاثة للوجود: الطور الإستيطيقي، الطور الإتيقي، الطور الديني، هنا ينغرس نقد أدورنو لمفكر الذاتية "كيركغارد" داخل تحليله لمفهوم الإستيطيقا، التي ستتحدد بثلاث إستعمالات: أولا: يميز ميدان الفن ونظريته، ثانيا: يمثل هذا الإستعمال حلقة الوجود أو موقف الفورية، فالإستيطيقا لدى الإنسان

هي ما يغدو وبصورة فورية ما يكون عليه، أما الإستعمال الثالث للفظ الإستيطيقا، فهو الذي يتضمن على مفهوم التواصل، فهي تحملنا إلى التواصل الذاتي، وتظهر إنطلاقا من تصور كيركغارد لمفهوم الوجود (بتصرف، علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص112-113).

يرفض أدورنو الفكرة القائلة بأن الفن يجب أن يكون مصدر حصر للذة والترفيه، فلئن كان الفن وعدا بالسعادة: "فإنه يجب ألا ننسى أنه أيضا تسجيل للألام المتركمة خلال التاريخ، وفي مجتمع لا يكف عن الصراع والصدام. فالإستيطيقا التي يتحدث عنها أدورنو هي مقاومة ما آل إليه العالم من كارثة، وعليه صار بشخص من خلال أعراض مرض البشرية التي أقامت البربرية في العالم". فإمتحان الحقيقة سيعرف تواجده داخل فكر أدورنو على أرضية الإستيطيقا، إذ تواجد الفن بإمكانه أن يقدم الظواهر الفنية، حيث يقوم بتفسير الثقافة في غموضها.

إن سؤال الإستيطيقا النقدية هو سؤال معرفة الكيفية التي يتمكن من خلالها الفن من أن يصير ممكنا بإعتباره قوة مقاومة للهيمنة المحمولة بها الثقافة. فحسب أدورنو: "كان الفن دائما يمثل قوة الإحتجاج والمعارضة، ضد الضغط الممارس من قبل المؤسسات التي تمثل الهيمنة المستبدة، والمتسلطة سواء كانت دينية أو غير ذلك". وعليه فإن أصالة العمل الفني لدى أدورنو تتوقف في القدرة على تحرير الإنسان من سجن الواقع ومناهضته والكشف عن المكبوت والمقموع بداخله. ومنه وبإعتبار أن الفن هو من يمكنه تمثيل الوسيط الحقيقي، فهو من بإمكانه قول الحقيقة (بتصرف، علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص113-114).

يستفيد أدورنو من المفاهيم الماركسية داخل الحيز الجمالي، فيحاول أن يكتشف مديات التشبؤ والإعتراب اللذين تنتوي عليهما الأعمال الفنية، بمفهوم آخر أراد تخليص العمل الفني من ميتافيزيقاه ومتعالياته ليعكس هموم عملية إنسانية، ويساهم بفاعلية نحو التحرر.

2. صناعة الثقافة عند أدورنو:

يجد أدورنو في الثقافة موضوعا آخر للتصنع والهيمنة والإستهلاك، كما يلمس مدى قسرية الصناعة الثقافية وإنتاجها للشمولياني وقمعها للمختلف حتى غاب التمايز في حقول الفعل والعمل. وعلاوة على قمعها وقتلها الإختلاف فإن صناعة الثقافة لدى أدورنو أصبحت تحمل إحياءات جنسية مستلبة للجنس نفسه، فيشخص أدورنو وهوركهايمر في كتابهما "جدل التنوير" عدم إنقطاع الصناعة الثقافية عن كبت المستهلكين عما وعدتهم به. فصك اللذة والمتمثل بالفعل وبعرض المشهد هو صك مؤجل إلى مالا نهاية: فالوعد الذي يمثله ليس إلا وهما وتحويرا ولا نصل إليه، وما على المدعو إلا الإكتفاء بقراءة اللائحة التي تمثل الوجبة، فالخيال حين يقدم شكلا، فإنه يقدم صورة من صور الوعي بالواقع التي تتجاوز المكبوت والمقموع، ويقوم بذلك بوظيفته المعرفية، وهكذا فإن الخيال يقودنا إلى الإستيطيقا، نعثر وراء الصورة الإستيطيقية على الإنسجام بين الحب والعقل الخيالي الذي كبت بواسطة منطق المردود، والفن هو رجوع ما كان مكبوتا بأحلى صورة، لأن التخيل الفني يعطي للتذكر اللا شعوري صورة التحرر الذي قمعته قوانين الواقع التي تهتم بالمردود المادي المباشر (علي عبود المحمداوي، 2012، ص31-32).

على الرغم أن أغلبية التوجهات الفكرية والمعاصرة تنتقد الرجوع إلى الذات ويعاب عليه في عملية التحرر، إلا أن أدورنو يجد في العودة إلى الذات ملاذا لكونها تقوم بعملية الخلاص، ليقول: "في تصوراتنا الحاضرة لمفهوم الذات نجد بعدا مزدوجا: فمن ناحية أولى نجد البعد الإيديولوجي، ونجد من جانب آخر، أن الذات بمثابة قوى يتغير المجتمع من خلالها، ولكنني أضيف هنا إن معرفة تشبؤ المجتمع لاتعني تشبؤ المعرفة وإلا وقعنا في المعرفة الآلية-الميكانيكية" (علي عبود المحمداوي، 2012، ص33).

يمكن القول أن الثقافة تُطرح بوصفها مصدرا للإستهلاك الجماهيري المبرر لوجودها وسلطتها في المجتمع، وما على الجمهور سوى إجتراح ما يطرح بالآيات الثقافة السائدة، وكأنه بضاعة أو

صناعة، الغرض منها إشباع رغباته وتغيبب وعيه وتوجيه عقله نحو منطق التكرار الثقافي للمنتج المطروح، كالموسيقى وبرامج التلفاز والسينما كما أشار إلى ذلك مفكري مدرسة فرانكفورت. لكن النقد الثقافي يكشف زيف الكثير من الفرضيات المسبقة، الأمر الذي يسمح بوعي وإدراك دور الثقافة (علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص 182).

كما عبر ماركيز بأن للفن بُعد ثوري يتجاوز فيه مبدأ الواقع ويحرره من ضياعه وإستلابه وهو ما يؤسس للرفض العظيم. فمدرسة فرانكفورت تنظر إلى الثقافة، الفن مثلا، بأنها علامة على مرض الحضارة وعلامة على العلاج. فالنسق الثقافي هو داء و دواء في الآن نفسه، وكما عبر أدورنو "لقد كان الفن دائما ويبقى قوة للإحتجاج الإنساني ضد قمع المؤسسات التي تمثل الهيمنة الإستبدادية والدينية (هيمنات) أخرى مع عكسه، لفحواها الموضوعي" (علي عبود المحمداوي، 2012، ص 188).

إن أدورنو عندما قدم نظريته في فلسفة الجمال في كتابه نظرية الجمال، كان يراد به تجاوز إختزال الفن والفكر وردهما إلى صناعة الثقافة (جون ليشته، 2008، ص 363)، لذلك يصرح أدورنو - أن- مصطلح صناعة الثقافة تم نحته للمرة الأولى مع صديقه هوركهايمر في كتابهما "جدل التنوير" سنة 1947، قصد من هذه الصناعة دمج المجالات التي كانت متفرقة حتى منذ آلاف السنين، فهذه الصناعة تهتم كثيرا بحالة الوعي واللاوعي لفئاتها المستهدفة، لكن الجماهير لا تحتل المرتبة الأولى بل الثانية، فالمستهلك ليس ملكا كما تردد الصناعة الثقافية وليس تابعاً لها بل موضوعاً لها (جون ليشته، 2008، ص 565-566).

وتبعاً لذلك نجد أن أدورنو قد قدم نقده للأسس التي يقوم عليها المجتمع المعاصر من خلال نقده للفكر الفلسفي، ثم نقده للمجتمع، ثم نقده لمظاهر هذا المجتمع المتمثلة في الناتج الثقافي، وبالتالي فإن نظريته للفن هي جزء من نظريته للثقافة ذاتها، وقد ساعده منهجه السلبي في إكتشاف ثقافة الظل وهي الثقافة السلبية المضادة لثقافة الإستهلاك، وهي الثقافة التي ينتجها الفن لنفي كل صور الإغتراب السائدة في الحياة اليومية، والفن في صورته السلبية هو الذي يقوم بفعل التحرر، هو الفن الوحيد المتاح له الوجود (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص 61).

إن الثقافة الحقيقية التي ينادي بها أدورنو هي الوقوف ضد هذه الثقافة الدعائية السائدة، هي ثقافة واقعية، ترى في إلتحام الثقافة بالحضارة وسيلة للإنسان للتخلص من العوز المادي والروحي، وترد للإنسان فاعليته في نقد المؤسسات والتحرر منها، بدلا من الإنكفاء الرواقي للإنسان على ذاته، ليهرب من العالم الذي يعيشه إلى عالم آخر، ولهذا لا بد من الترابط بين الضروري والجميل، بدلا من الفصل بينهما، ليصبح للفن مركز الوجود (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص 83).

فأدورنو يرى في الفن شخصا لأمرض الحضارة المعاصرة، وتقديم الدواء لها، لأن الفن هو قوة الإحتجاج الإنساني ضد قمع المؤسسات التي تمثل الهيمنة الإستبدادية، والسؤال الذي يطرحه أدورنو، كيف يكون الفن ممكنا في الحياة اليومية بصفته قوة إحتجاج ضد الهيمنة في الثقافة، رغم أنه يقدم المضمون الموضوعي لهذه الهيمنة، بمعنى أنه متأثر بشكل ما بالجدلية الإجتماعية، حتى وهو في حالة كونه مضادا لها (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص 76).

إن الفن الذي نراه في الحضارة المعاصرة هو فن ممزق، ويعبر عن المجتمع الممزق، ولهذا فالفن الحقيقي غير مسموح له بالتواجد لأن منظومة الحضارة الآن تعتمد على قيم التبادل، وبالتالي الفن لم يتحول أداة في خدمة القيم الإستهلاكية، لذلك فمصير الفن مرتبط بفصل العالم الروحي والأخلاقي بصفته مجالا مستقلا عن القيم (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص 76).

العمل الفني لدى أدورنو هو تحرر على المستوى الإجتماعي، لأن بنية العمل الفني مختلفة عن بنية الواقع، ويستبعد أدورنو أن يكون للعمل الفني دورا أخلاقيا، أي أن يصبح للفن قدرة تطهيرية من الأهواء (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص78).

يعتقد أدورنو أن من خلال الجمال يستطيع الإنسان أن يصل إلى الحرية، ولذلك فإن الثقافة التي يقصدها أدورنو في كل فلسفته تعني سيادة الفن على الحياة. وهذا يعني أنه يعطي للفن دورا فريدا في الثقافة المعاصرة، ويسند أدورنو في هذا إلى أن جمال الفن يتميز عن أشكال الثقافة الأخرى، في كونه يتصارع مع الواقع القائم، والحاضر السيء (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص88).

إن الفن هو الوسيلة الوحيدة التي تقدم العزاء للإنسان المعاصر على بؤس وتعايسة الحياة، لأنه ينقله إلى لحظة جميلة، فهو للإنسان مساحة للتخيل (رمضان البسطويسي محمد، 1993، ص87).

3. أزمة الثقافة عند حنة أرندت:

بعد هذه الإلتفاتة التي قدمناها حول مدرسة فرانكفورت بصفة عامة وأفكار تيودور أدورنو خاصة، سنتوجه الآن صوب أفكار الفيلسوفة أو السياسية كما تحب أن تلقب، إنها حنة أرندت، التي لطالما شغلت العالم الفكري بأعمالها وتطلعاتها، لكن عمق أفكارها قد كانت له خلفيات أهمها هويتها اليهودية وإمكانية ممارسة ثيولوجيا عندما يكون المرء يهوديا، وثانيها أنها كانت تلميذة هايدغر، ويظهر جليا هذا التأثير الأخير في كتاباتها وأفكارها التي عادة ما كانت تسعى إلى مناقشتها والإمام بها، خصوصا مفهوم الدازين الذي طرحه هايدغر، بيد أن ما لاحظته حنة أن هناك إهمالا لحياة الفعل والنشاط مقارنة بالتأمل والتفكير، وهو الحال بالنسبة لغالبية الفلاسفة الغربيين. هكذا سنتنقل أرندت من نقد الفلاسفة للطبيعة الإنسانية إلى تقديم تصور جديد عن الإنسان، عبر عنه مفهوم الشرط الإنساني الذي لجأت إليه للتعبير عن البعد التفاعلي والنشط في الوجود الإنساني. فقد شملت فكرة الشرط الإنساني البعدين الرئيسيين المكونين للوجود الإنساني في بعده العلائقي، أولهما ممثلا في الحياة التأملية، حياة العزلة وخوض تجربة الإنصات للذات والفكر، وثانيهما تعبر عن الحياة النشيطة التي تشير إلى الوجود النشط للإنسان، إذ يمكن القول أن التأمل ظل دربا لإدراك مستوى الكمال الإنساني. أما النشاط والفعل فلم يكونا إلا من لواحق التأمل والتفكير في نظر فيلسوفتنا. يمكن فهم مدى إصرار حنة على الحياة النشيطة في مقابل الحياة التأملية، ونقلا عن أحد أعلام الفلسفة الوسيطة (سان فيكتور): "إن الحياة النشيطة حياة يتم فيها إبداع الصناعات، أما الحياة التأملية فعبارة عن سكون خالص، تجري الحياة النشيطة في المجال العمومي، في حين أن الحياة التأملية تتحقق في الصحراء، تقود الحياة النشيطة حتما إلى "الحاجة إلى التجاور"، أما الحياة التأملية فتقودنا إلى "رؤية الله"."

إذن الحياة النشيطة هي لإتزام نشيط يرمي إلى إحداث فعل داخل عالم من الناس والأشياء التي تم صنعها من طرفهم، وهي بذلك لا تهجر العالم ولا تتعالى عليه أبدا، تبدو عناية حنة بهذه الحياة في أبرز تجلياتها في المراجعة الجذرية التي أنجزتها لعلاقة الوجود الإنساني بالفضاء العمومي، وبيان أن الحيز الخالص في عرف حنة يشير إلى مسابرة إثنين، تستلزم كل واحدة منهما الأخرى، أولهما مسألة الذاتية التي يكون بمقتضاها الحيز الخاص مجالا للتشريق على الذات والانعزال عن الغير، إنها حياة الغموض حياة العمومية والظهور، وثانيهما حياة الأسرة التي تقابل الوجود السياسي للإنسان باعتبارها مجالا لتلبية الحاجيات الضرورية لأفرادها من جهة ولتجسيد تراثية في السلطة بين الأب وباقي مكونات الأسرة من جهة ثانية (بتصرف، علي عبود المحمدوي وآخرون، 2013، ص ص678-679).

كما يمكن أن نستشف أن أمر الحياة النشيطة لا يستقيم إلا في ضوء علاقة متينة بالمفهومين يتخذان صيغة سياسية، أولهما مفهوم العالم الذي يعبر عن فضاء تم إنتاجه من طرف الناس في

إعتقادها، وثانيهما مفهوم الغير الذي يبقى شرطا أوليا لكل وجود سياسي ممكن (بتصرف، علي عبود المحمداوي وآخرون، 2013، ص680).

حنة أرندت رسمت ثلاث أنشطة أساسية وهي الشغل والعمل والفعل، إذ الشغل هو النشاط الذي يعبر عن الحاجة الطبيعية للإنسان، فالقيام به يكون بغاية ضمان الإستمرارية في الحياة، لذلك كان من الطبيعي أن تعتبره فيلسوفتنا نشاطا لا يترك خلفه كبير أثر يذكر، لأنه يستهلك كل ما عمل على إنتاجه تحت وطأة الحاجة والضرورة، أما العمل الفني فهو إنتاج لعالم من المصنوعات بواسطة اليد الإنسانية، فهو تعبير عن رغبة الإنسان في الإستمرار في الزمن والخروج من قسوة الحاجة الطبيعية والإكراه المرافق لها، هذا في حين أن الفعل هو الشرط الضروري لكل حياة سياسية ممكنة على حد تعبير ريكور، وقد يكون تماهي الفعل بالحرية في متن أرندت العلامة الأظهر على تلك المكانة الشرفية التي خصت بها مفهوم الفعل، إذ تقول: "فإن تكون إنسانا، يعني بالضرورة أنك حر، لقد خلق الله الإنسان حتى يضح في العالم ملكة البدء التي هي الحرية" (بتصرف، علي عبود المحمداوي وآخرون، 2013، ص681-683).

فإذا شئنا الدقة، فلنا إن الحرية بالنسبة إلى فعل جوهرى محايث لا يمكن الإنفلات من قبضته، وهي بذلك تجربة يدرکہا الإنسان بمجرد ولوجه العالم"، إذ الفعل المعبر عنه ينهض بمهمة كسر شرنقة الذات لخلق أفق التواصل مع الناس المحيطين به.

من هذا المقام يمكن بلورة فكرة أساسية مفادها أن الفن أن العمل الفني هو كأداة لها بعد تواصلية، فهو لغة تحمل في طياتها العديد من التأويلات والرموز. لنجد لها هذا القول الذي تصرح فيه مايلي: "لا يوجد نشاط إنساني يضارع الفعل في حاجته إلى اللغة، ففي كل الأنشطة الأخرى تلعب دور اللغة دورا ثانويا كأداة للتواصل أو إضافة بسيطة إلى شيء يمكنه أن يتحقق في صمت تام، من المؤكد أن النطق يفيدنا كثيرا كوسيلة للتواصل والإخبار، بيد أنه لو كان الأمر على هذه البساطة، لكان بمقدورنا أن نبذله بلغة رمزية من شأنها أن تكون أكثر نجاعة ونفعا في ترويج بعض المعاني"، لأنه يعسر في إعتقاد فيلسوفتنا أن نتصور فعلا من دون لغة، إذ بفقدها للغة، لا يفقد الفعل خاصية إنكشافه فقط، بل كينونته كذلك (بتصرف، علي عبود المحمداوي وآخرون، ص684).

كما تقول: "أن هناك جانبا أساسيا من الوضع السياسي قد أعيق نموه وتطوره وهو جانب الإبداع" (جون ليشته، 2008، ص372).

وللتعمق أكثر في فكر حنة أرندت حول موضوع الثقافة [تعود الأصول الأولى لمصطلح الثقافة كلفظ ومفهوم إلى الرومان، هذه الكلمة تتحذر من من كلمة غضب colre، ثقّف، البقاء، الإهتمام، التعهد، المحافظة، فتشير في المقام الأول إلى تجارة الإنسان مع الطبيعة، في معنى الثقافة والعمل مع الطبيعة إبتغاء جعلها صالحة للتعمير البشري. ولكن يبدو أن المفهوم الأول كان مستعملا من أجل موضوعات الفكر من قبل شيشرون، الذي تكلم عن تطوير العقل في تنقيف الفكر، وعن ثقافة العقل بالمعنى الذي نتحدث عنه اليوم عن العقل المثقف، وحسب الرومانيين يجب أن يتولد الفن طبيعيا من الرفقة ويجب أن يكون من طبيعة مثقفة]، فسنوجه نحو المقال المقتبس من كتابها أزمة الثقافة أين ستوضح لنا الرؤية أكثر حول تطلعات هذه الفيلسوفة بخصوص تقصي هذا المصطلح، لذلك نقوم حنة "بتحليل مفهوم الثقافة الجماهيرية وتشكل الأشياء الثقافية إلى وسائل ترفيهية، ومن ذلك إقترحت موقفا يتكيف مع الفن في عدم الخضوع لمنطق المجتمع الإستهلاكي، حيث ترى أن تكثّل الثقافة ليس ميكانيزما مختلفا، ولكن ضرورة تمديد هذه الآلية على كل المجتمع، لأن الثقافة الجماهيرية تظهر حينما يدرك المجتمع الجماهيري الأشياء الثقافية" (علي عبود المحمداوي، 2012، ص602)، فالثقافة التي تتعلق بالموضوعات هي ظاهرة في العالم، فالترفيه يتعلق بالناس هو بدوره ظاهرة في الحياة الموضوع هو ثقافي حسب مدة دوامه، حيث الثقافة تجد نفسها مهددة

حينما تكون كل موضوعات العالم وأشياؤه تعامل على أنها مجرد وظائف عملية للسيرورة الحياتية في المجتمع، فالفنون هي وظيفية كالكاتدرائيات التي هي تلبية الحاجة الدينية للمجتمع، وولادة لوحة جديدة التي هي في حاجة إلى الحديث عن الفنان الفرد، فقد تم بناء الكاتدرائيات في تمجيد الله كما لو كانت الإنشاءات تخدم بالتأكيد إحتياجات المجتمع، وضعت ولا يمكن لجمالها تفسير هذه الإحتياجات، فجمالها يتعالى عن أية حاجة، ويجعل بقاءها على مر القرون (بتصرف، علي عبود المحمداوي، 2012، ص615).

تقول حنة أرندت أن الثقافة تتطلب الأخذ بعين الإعتبار ظاهرة الفن أولاً، لأن الأعمال الفنية هي موضوعات ثقافية بامتياز، كونها مرتبطين بشكل واسع مع بعض، إنما لا يمكن إعتبارهما شيئاً واحداً، فالتمييز بينهما ليس جد مهماً لما يحدث للثقافة في ظروف المجتمع والمجتمع الجماهيري، ولكن تدخل في المشاركة منذ إستفهامنا حول ماهية وجوهر الثقافة وعلاقتها بالميدان السياسي (بتصرف، علي عبود المحمداوي، 2012، ص618).

إن تنظيم الذوق أساساً هو نشاط ثقافي من بين الإمكانات السياسية للإنسان، فالذوق بما هو نشاط الفكر المثقف حقاً ثقافة العقل التي لا تكون على المحك إلا حينما يكون وعي النوعية سائداً بشكل واسع وجميلاً حقاً ومعروفاً بطريقة سهلة، لأن الذوق يفرق ويميز ويقرر بين النوعيات، كما أن الذوق مع حكمه المتيقظ على الأشياء في العالم، يقوم بترسيخ وتثبيت حدوده الخاصة للحب دون تفریق، المتطرف للجمال البحث. في مجال الحرفة والنوعية، ينتج عاملاً شخصياً، بمعنى يقدم له معنى إنسانياً، فالذوق يعيد الألفة للعالم الجميل ولا نتركه ليغمره، بل يهتم بالجميل في خصوصيته وطريقته "الذاتية"، وأيضاً ينتج "الثقافة" (بتصرف، علي عبود المحمداوي، 2012، ص 631).

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الثقافة ليست مسألة زمن بل هي قضية العلوم وأُسنة الفكر في المجتمع الشمولي من أجل توثيق العلاقات البشرية والإرتقاء نحو مستوى أفضل يمازج بين الترفيه والفكر في الساحة الثقافية بمختلف ميادينها المعرفية، لأن النهضة الإجتماعية لا تتم إلا من خلال العمل على إعادة بناء العقل الحضاري وتجديده، وأن نجعل من الفن بإعتباره فكراً، ثورة إستمولوجية في العقل وفتح آفاق الإبداع ومجال الممكن في التغيير. إذن فالمهمة هنا تقتضي القيام بتحيين الثقافة وإنقاذها من سلطة الإستهلاك والإبتذال الفكري للأشياء في العالم وجعلها رؤية دينامية في تأسيس الذات والعالم معاً، لأن الثقافة وسيلة سياسية تستثمر على مستوى ممارسة الفكر والعمل على ترسيخه في الوسط الإبداعي الذي يركز على التغيير والتحرر من العقلانية الجامدة، وجعل الفن يملك وظيفة سياسية من خلال ملكة الحكم وحس الذوق لإمتلاك غايات تنقيفية، وبذلك يصبح الفنان وسيطاً بين المؤلف والسياسي (بتصرف، علي عبود المحمداوي، 2012، ص633-634).

وعليه يمكن القول أن الفن هو بمثابة الأداة اللينة التي ترافق المواضيع الإجتماعية، من أجل إحياء القيم الإنسانية، وتمتين الروابط الإنسانية، فأولاً وأخيراً الفن هو حامل لرسالة إنسانية يملك لغته الخاصة في طرح مفاهيمه وتأويلاته ورموزه، بهدف جعل المجتمع أقل بؤساً في صناعة حياة مشتركة تسيطر على مصالح المجتمع ومصائره المستقبلية الممكنة، وعليه تحقيق إمكانية فعالة في إصلاح العقل.

قائمة المراجع:

1. جون ليشته (2008)، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً، تر: فاتن البستاني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2. رمضان البسطويسى محمد(1993)، علم الجمال لدى مدرسة فرانكفورت أدورنو نموذجاً، ط1، مطبوعات نصوص 90، القاهرة .
3. علي عبود المحمداوي وآخرون(2012)، مدرسة فرانكفورت النقدية"جدل التحرر والتواصل والإعتراف، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
4. علي عبود المحمداوي وآخرون(2013)، الفلسفة الغربية المعاصرة، ط1، موسوعة الأبحاث الفلسفية، للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، ج1، منشورات الإختلاف، الجزائر.

العقد الأخلاقي ومسألة الوعد عند دافيد هيوم

The moral contract and the promise of David Hume

د. فاطمة المومني، جامعة قفصة- تونس

ملخص: إن المعنى الأخلاقي ينطوي على الحس والمجتمع الإنساني يقوم على روابط مستمدة من المشاعر التي تفضي إلى عقد أخلاقي يقوم على الوعد، وقد أثبت هيوم إن السلوك الإنساني مشروط بالطبيعة الإنسانية ويعتبر أنها طبيعة انفعالية في الأساس لأن الإنفعال وحده هو الذي يعطيها وجودها وكيونيتها، بحيث كانت غاية هيوم الوصول إلى أهم المبادئ التي تحكم البشرية والسلوك الأخلاقي والسياسي، إن الإنسان يحتاج الدولة وغايته من ذلك تحقيق الأمن والعدالة ويحتاج الأخلاق لتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع بين الفرد والسلطة لتبرير اللجوء إلى العنف بالدفاع عن قيم أخلاقية ضد نزوع بعض الأفراد إلى خرقها ومع ذلك ظل هذا السؤال استمرارا لخرج يقتضي دواعي التباسه.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق، السياسة، الوعد.

Abstract: That the moral sense involves the sense and the human society based on links derived from feelings that lead to a moral contract based on the promise. Hume has proved that human behavior is conditioned by human nature and is considered to be an essentially emotional nature because only emotion is given by its existence and existence. So that Hume's goal was to reach the most important principles governing human and moral and political behavior. Human needs the state and its purpose to achieve security and justice and ethics needs to regulate relations between the individual and society between the individual and power to justify resorting to violence to defend ethical values against the tendency of some individuals to breach, yet this question remained a continuation of the embarrassment requires confusion.

Keywords: Ethic, Politics, Promise

مقدمة

لا يخلو التفلسف من عنصر الإثارة الفكرية والقلق المعرفي والتوتر الوجودي ولا يقتصر على إحصاء المنظومات الفلسفية نفسها التي ظهرت عبر التاريخ وإن كانت الفلسفة نفسها أطروحات ومقاربات ومذاهب وانساق وكان البحث عن الحقيقة وحب الحكمة وتشريع القيمة وإضفاء المعنى هو ما يجمع بينهما فإن هاجس الفلسفة هو إثارة المشاكل وبناء المسائل وإبداع الأجوبة. وإن كان مطلب التفلسف مطلباً متأصلاً في الإنسان، وكان الإنسان هو الذي يعنيه التفلسف من جهة كونه المقصود بهذا المطلب والقاصد إليه، واللافت للنظر إن الكائن الإنساني يجد في ذاته مصدر تفكيره الفلسفي وأن التفلسف ينبثق من المصدر الأصلي للأبناء ومن معاشته لتجارب قصوى ووضعيات عبثية، ويسمح للوجود الإنساني باجتياز سجن الأحكام المسبقة ويصبح الفيلسوف هو الإنسان المتأمل الذي يثير القلق في صميم طمأنينة العالم ويتطلع إلى الوجود بأسره ويستوعب الأزمنة كلها.

ولأن التفلسف مرتبط بتفكير الإنسان والاستغناء عنه يعني الاستغناء عن التفكير وهذا لا يصح، لأن الفلسفة تفكير بالأساس. بهذا فإن الفلسفة كتفكير كثيراً ما ساهمت في تغيير أوضاع الإنسان لأن فعل التفلسف هو الذي يحرك النشاط الفكري عند الإنسان ليتناول بالدرس والتحليل كل المفاهيم كالتاريخ، المعنى، المعرفة والأخلاق، من ثمة ينتزل مبحث الأخلاق ضمن سياق أكسيولوجي، يتحدد ضمن الفعل الإنساني استناداً للأفق الاجتماعي أو مرجعية الثقافية التي ينتمي إليها الإنسان، لذلك يمكن تعريف الأخلاق باعتبارها جملة من القيم وقواعد السلوك التي تستهدف الخير، هي جملة من النواميس الاجتماعية ينضوي تحتها الفرد، غير أن الوعي المفاجئ برتابة الزمن ورجات الحياة وصدماها مبعث للتفلسف لموضوع الأخلاق، ونظراً لعمق مسألة الإنسان في علاقته بالآخر وبالعلم فتظهر لنا أن المجال العلمي والقيمي هو المحدد لهذه العلاقات سواء كانت علاقات صدامية أو علاقات مصالحة، وفي هذا السياق نجد دافيد هيوم الذي أعتمد على المنهج التجريبي وأعتبر أن أساس تطور المجتمع يكمن في التجربة الاجتماعية، وأكد هيوم أن العقل ليس سوى مجرد عبداً للمشاعر للإنسانية أو آلة تحركها المشاعر متى أرادت ذلك لخدمتها، ومن ثمة يقر هيوم أن هناك عقد بين الحاكم والمحكوم يلزم بموجبه كل شخص باحترام ملكية الآخرين لضمان المصلحة العامة بالتالي بتأسيس مجتمع يقوم على المنفعة سوى كانت منفعة فردية أو جماعية أو السلطة الحاكمة.

ولكن العزم النظري الذي يحرك تساؤلنا حول العقد الأخلاقي ومسألة الوعد عند دافيد هيوم الذي أثبت بدوره أن السلوك الإنساني مشروط بالطبيعة الإنسانية، ولأنه ينظر إلى هذه الطبيعة الإنسانية على أنها طبيعة انفعالية في الأساس ولأن الانفعال وحده الذي يعطيها وجودها وكيونتها، فهو يبين أن كل سلوك إنساني صادر عن الانفعالات هو دافع للفعل وسبباً لها وهو ما نراه في الطبيعة لكل سبب مسبب له، ولا يولي هيوم اهتماماً بالحرية أو الإرادة في مجال السلوك الإنساني، لأن الإنسان يصبح مقيداً من خلال انفعالاته، وهذه الانفعالات تقود نحو اللذة وغايتها المنفعة العامة والخاصة على حد سواء، لكن صدور كل الأفعال الإنسانية عن العواطف والأهواء لا يجعلها ثابتة وإنما متقلبة وهذا ما أكد هيوم أن "ساعة واحدة كفيلة بتغيير الأفعال الإنسانية من النقيض إلى النقيض"، وبالتالي يمكن القول أن هيوم ينكر وجود أي انتظام في السلوك الإنساني وخضوعه لقواعد عقلانية ثابتة، إذ يوجد تنظيم تدريجي للاعتماد على معايير *normes* والخير المشترك *bien commun* تحت تأثير التجربة.

والغاية الأساسية عند هيوم هو اكتشاف الإمكانات الكامنة في "الطبيعة البشرية" التي تتحكم في سلوك الإنسان هي «الانفعالات» *Passions* التي يعطيها هيوم مكانة هامة إذ يرفع من شأنها

مقارنة بالعقل ويجعل العقل نفسه خاضعا لها: «العقل عبد للانفعالات، ولا يمكنه أن يفعل أي شيء سوى أن يخدمها ويطيعها» (David Hume, 1739, p524).
 الانفعالات حسب هيوم، هي زخم عاطفي، بعبارة أخرى فإن الانفعالات هي انطباعات حية، ويقسمها في كتابه "بحث في الطبيعة البشرية"، الانفعالات المباشرة وغير مباشرة: «من خلال الانفعالات المباشرة، أعني تلك التي تنشأ فوراً من الخير والشر، والألم أو المتعة، أما الانفعالات الغير المباشرة والتي تحمل نفس المبادئ ولكن عن طريق مزيج من الصفات الأخرى» (David Hume, 1739, p375).

الانفعالات الغير المباشرة التي تميز العلاقات الاجتماعية يمكن أن نذكر على سبيل المثال (الكراهية، الحب، الغرور....) أما الانفعالات المباشرة هي (الرغبة، الحزن، الفرح، الخوف، اليأس...).

إن توحيد الانفعالات تكون عن طريق "الخيال"، "المتعة" و"التعاطف" كل هذه المبادئ الثلاثة تعمل كعوامل تنظيمية وتوحيد اجتماعي. هكذا يرى هيوم أن المجتمع الإنساني مبني على روابط متينة مستمدة من المشاعر، هذه الروابط لا يمكن أن يقوم أي مجتمع بدونها، لأن العلاقات الاجتماعية لهذا المجتمع تتهار بحيث ينصرف كل فرد لإتباع أهوائه ومنافعه الذاتية وللسعي وراء شهواته الخاصة تحت حجاب العقل.

يعطي هيوم أهمية قصوى للانفعالات على العقل وهذه الفكرة مناقضة للنظرة الكلاسيكية للإنسان التي سادت في التفكير الفلسفي منذ أرسطو التي تقول بأن الإنسان كائن عقلائي بالأساس، والتي تُعرفه على أنه حيوان ناطق، حيوان رامت و تميزه عن باقي الكائنات الحية بما لديه من عقل وقدرة على التفكير، لكن هيوم يرى بأن الانفعالات والأحاسيس والعواطف هي ما يشكل الطبيعة الإنسانية، وقد برهن على ذلك، بأن الإنسان يسلك في حياته اليومية طبقاً للصفات التي حددها هيوم للطبيعة البشرية، بالإضافة إلى أن استعمال العقل والتفكير العقلاني مقصور على الممارسة العلمية.

يطرح هيوم في كتابه "بحث في الطبيعة البشرية" مشكل العقل إذ يقول: «العقل ليس سوى غريزة رائعة وغير مفهومة في نفسنا والذي يحمل لنا من خلال بعض سلسلة من الأفكار وتوفر لهم صفات خاصة (David Hume, 1739, p266).

كما يقول أيضاً في الكتاب الثالث بأن العقل: «ليس سوى تقرير الهدوء العام للانفعالات، التي تأسست على رؤية بعيدة أو التأمل» (David Hume, 1739, p709).

بهكذا شكل يصبح العقل عند هيوم هو خيار غير نشيط وليس له نهاية لائقة وهذا يعني أن كل حقيقة هو نتيجة لشغف تدرس من قبل تجربة، والعقل ليس له دور في السيطرة أو الهيمنة على العواطف.

فحسب فلسفة هيوم فإن العقل الإنساني ليس سوى ملكة منظمة لما يتلقاه الإدراك من انطباعات على المستوى المعرفي، أو ما تتلقاه النفس الإنسانية من لذة وألم. هذا الدور التنظيمي المحدود للعقل يجعل للانفعال الأولوية القصوى عند هيوم، فالعقل يعد سوى ملكة في خدمة الانفعال.

يطلق هيوم على الموضوعات العقل مصطلح لفظ «إدراكات Perceptions»، وهو يقسم هذه الإدراكات إلى نوعين: «الانطباعات Impressions» و «الأفكار Ideas». في الأول هيوم يضع الإدراكات ويقسمها بعد ذلك إلى انطباعات حسية وأفكار ويميز بينهما، إن الفرق بينهما في مستوى "القوة والحوية" وهذه القوة والحوية تؤثر على العقل وبها تتفاعل في التفكير والوعي فتسمى هذه الإدراكات انطباعات أما الأفكار هي "الصور الخافتة لهذه في التفكير والاستدلال"، فإذا كان كل منهما حسياً فإن الاختلاف يكمن بأن الانطباعات إدراكات تنطبع على الإدراك الحسي، والأفكار إدراكات تنطبع على العقل، فالأول ينطبع على الحس فيكون ذا أهمية، أما

الثاني فينتطبع على العقل الذي يرفض هيوم أن يكون له دور في بلورة المعرفة الإنسانية، فإذا كان الإدراك الحسي يتقبل تأثيرات من الخارج فإن العقل لا يتقبل إلا صوراً Images بمعنى أنه لا يتلقى الانطباع الحسي نفسه "بل يتلقى صورة ذهنية عنه".

ومن ثمة أعتبر هيوم المعرفة في مجملها مجموعة ادراكات Perceptions بحيث أن كل ما ينتجه الإنسان من معارف مشروطة بطبيعته الإنسانية التي تتركب من الانفعالات والمشاعر والاعتقادات ومن ملكه ذهنية مكونه من الإدراك الحسي، المخيلة والفهم. فقد وضع هيوم في كتابه "بحث في الطبيعة البشرية" المبحث في "نظرية الأخلاقية" «Moralphilosophy» عنواناً فرعياً ويقصد بالموضوعات الأخلاقية كل أجزاء أثره (الفهم، الانفعالات والأخلاق). فكانت غايته الوصول إلى أهم المبادئ التي تحكم الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني والأخلاقي والسياسي.

إن غرضنا من هذا البحث هو الكشف عما وصل إليه هيوم بأن الدوافع الأساسية للسلوك البشري تقوم على الانفعال والإحساس، وإن العقل أصبح ملكة في خدمة الانفعال ومن ثمة فإن المجتمع الإنساني يقوم على روابط مستمدة من المشاعر التي تفضي إلى عقد أخلاقي يقوم على الوعد. إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على الوعد، أو نوع من العقد الأخلاقي. في الواقع، من قواعد العدل انه يشترط حسب هيوم على promesses commune وعود مشتركة بين الناس وغاية هذا الوعد هو الالتزام الأول بالوفاء ومن الواضح أن ليس لدينا أي نمط واضح في الشعور بالواجب الذي يؤدي بنا إلى الوفاء بالوعد، والالتزام مستمد من توافق مسبق بين جميع أعضاء العقد يقول هيوم: «الوعد ليس واضحاً بشكل طبيعي، ولا من قبيل الاتفاقيات بين البشر، والإنسان الذي لا يعرف المجتمع لا يتسنى له عقد أي التزام مع الآخر، حتى لو كان ينظر إلى

أفكار بعضهم البعض عن طريق الحدس» (David Hume, 1739, p.635)

رفض هيوم نظرية العقد الاجتماعي، وبين كيف أن العقد الأخلاقي هو عبارة على علاقة سببية مع الفعل المستقبلي. ومن الواضح هنا فإن نظرية هيوم للوعد هو نقد للعقد الاجتماعي، وإن فكرة الوعد هو الفضيلة التي تتشكل بها العلاقات الاجتماعية وأساساً العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أن الحاكم يستمد شرعيته من مبدأ الوعد.

إن الأخلاق بنية معرفية تخضع تماماً إلى حتمية التطور فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور المدني. أما القانون فهو صياغة خارجية وليست داخلية بالنسبة للعقل والضمير، لم تكن السياسة خارج النظم الأخلاقية بكل ما تقتضيه من منفعة بل داخلها تماماً، كل شيء في الحياة يخضع للتجربة فالضمير الحي ليس نتاج معرفي تجريبي في الإنسان بل نتاج فطري قابل للمعرفة.

إن فقدان اليقين الأخلاقي هو مدعاة للتفلسف، وهذا اليقين الأخلاقي هو معرفة ما يجب فعله، وما يجب تركه. فهل يمكن أن يكون المجتمع هو منبع الواجب؟ أم أن علاقة الأخلاق بالواجب باعتبارها الغاية الأسمى للفعل الأخلاقي الذي يحدد قيمته الإنسانية؟ أم أن المجتمع الإنساني يقوم على الروابط البشرية التي أساسها عقد أخلاقي يقوم على مبدأ الوعد مع دافيد هيوم.

1. النظرية الامبريقية والسياسة

الامبريقية، هي المذهب الذي يقول أن كل معرفة جديدة تأتي نتيجة للتجربة ولا يمكن استنباط المعرفة إلا من خلال التجربة حسياً ثم تأتي عملية الإدراك، وبالتالي فإن فلسفة هيوم جعلت من الامبريقية هي المصدر الأساسي لمعرفة ذهن الفاهمة الإنسان. ومن ذلك عرف هيوم بنظريته المعرفية، وبفلسفته السياسية والأخلاقية. فالمسألة الجوهرية في نظرية هيوم الأخلاقية هو أن الأخلاق تعتمد على عواطفنا وتتأسس عليها. وأثبت بدوره أن العقل بمفرده لا يمكن أن يكون أساساً تقوم عليه الأخلاق، فهو إذن قد أسس الأخلاق على العواطف وأما العقل فهو يمهّد الطريق لإحكامنا الحسية. ومنثمة فإن فلسفته وأراؤه جميعاً من الحس كمجال وحيد للمعرفة ومنبع للإدراك.

إن التفكير الفلسفي في المسألة الخلقية إنما يستمد مشروعيته من كونه مواصلة للبحث في الإنسان سوى من جهة حضوره المعرفي التأملي أو من جهة حضوره العلمي الأخلاقي، ولعله لذلك يمكن أن يكشف عنه الواقع الإنساني من تناقضات ومفارقات وما يخترقه من أزمات إنما يدفع إلى طرح مسألة الأخلاق والتفكير فيها بحثاً عن كيفية تحقيق شروط الخلاص، إنما هو محل نظر في هذا الموضوع إنما هو التأمل فيما إذا كان قدر العلاقات البشرية أن تظل قائمة على صراع القوى حيث تكون الأغلبية للأقوى أم أن هناك حظوظاً لانتصار الحق من خلال رابط أخلاقي يستمد مشروعيته من الوعد من أجل ضمان القدرة للتصدي لأشكال التسلط والهيمنة. إذا كانت الدولة هي أكثر أشكال السلطة التي تطورا ارتباطها بالمؤسسات والقانون، فإنها موطن إخراج يتعلق بالأساس الذي يجب أن تنبني عليه سلطتها والذي يجب أن يكون تشريعاً لهذه السلطة ويجعلها موضع موافقة المواطنين، فلما كان الإنسان يسعى إلى ضمان حقه في البقاء مكانه في الطبيعة، فإن العقل يقضي بأن يتفق الأفراد على التنازل على السياسة لصالح سلطة مشتركة تضمن لهم حقهم الطبيعي في الحياة.

رأينا مع فلاسفة العقد الاجتماعي بأن هذا العقد مرتبط بالقانون الطبيعي بينما هيوم رفض القانون الطبيعي ورفض فكرة العقد الاجتماعي التي تنشئ المجتمع المدني على أساس تعاقد أفرادها فيما بينهم ويمتد رفضه لنظرية الحق الإلهي في السلطة، لأنه يرفض ربط المسائل الإنسانية الإرادة الإلهية وإن الحالة الطبيعية عنده ليست إلا وهما فلسفياً، لأن الإنسان قادر في نظره إن يؤمن نفسه بنفسه. ومن هنا يقر بضرورة وجوب عقد مختلف عن العقد الاجتماعي بين الناس يلزم بموجبه كل فرد باحترام الآخرين لضمان المصلحة للجميع ويقوم على مبدأ الوعد: «يمكن لي أن أستنتج بأن الوعود هي اتفاقيات إنسانية تتأسس عن طريق احتياجات ومصالح المجتمع» (David Hume, 1739, p637).

تعبّر الحالة الطبيعية فرضية انثروبولوجية تغيب فيها كل أشكال السلطة فيسعى فيها كل فرد إلى ضمان حقه في البقاء باستخدام الوسائل التي تنتجها له الطبيعة (وسائل جسدية وذهنية). وبحكم نزوع الأفراد الطبيعي للعدوان فإن مآل هذه الحالة هو "الحرب الكل ضد الكل" الأمر الذي يجعل من كل فرد غير قادر على ضمان هذا الحق بمفرده لذلك يكشف عن طريقه أخرى وهو اتفاق الأفراد على إنشاء سلطة مشتركة يمثلها رجل أو مجلس يتنازلون له عن حقوقهم لسياسة شؤونهم بأنفسهم، فيتحول الأفراد من أفراد معزولين إلى شعب خاضع إلى أوامر هذه السلطة بموجب "عقد اجتماعي".

فقد أبرم هذا الاتفاق أو العقد برضا الطرفين (السلطة/الشعب). فالعقد الاجتماعي، إذن، هو سبب إقامة المجتمع المدني وافترض "حالة الطبيعة" التي اتفق عليها أنصار مدرسة العقد الاجتماعي L'état de Nature، وهي الحالة التي تسبق "حالة المدنية" L'état Civil. أكد روسو أن العقد الاجتماعي الذي يبرم بين الإرادة العامة (الشعب) والسلطة يجب أن يتّص على عدم تخلي الأفراد على حرياتهم وأن تبقى السيادة بيد الإرادة العامة والدولة ليست إلا متصرفاً في شؤون السيادة دون أن تكون مالكا لها.

ضد هوبز، وما أعلنه جون لوك، نلاحظ Pufendorf انه يبين في حالة الطبيعة أن الإنسان هو كائن اجتماعي، لقد عرف Pufendorf "القانون الطبيعي على أنه قانون أبدي لأنه لا يخضع للتغيرات كالقانون الوضعي" إن ما يميز الجنس البشري أنه يتألف من العوامل الفيزيائية ويتم ضبط من قبل الكيانات القانونية/الأخلاقية بسيطة كانت (القضاة) أو معقدة (الأسرة، الدولة...) التي لا تنتمي تماماً إلى الوضع الطبيعي. فمن الضروري للإنسان أن يحفظ ويقيد لمراقبة القواعد الاجتماعية بغية الحفاظ على سلامته، فالمجتمع السياسي هو بالتالي كائن أخلاقي الذي ادخل على أساس الاتفاقيات إضفاء الطابع الرسمي على العقد الاجتماعي.

أما روسو فمنطلقه غير منطلق هيوز، إذ ليس الإنسان الطبيعي في اعتقاده ذنباً للإنسان، بل الإنسان خير وطيب بطبعه. لذلك يبقى الإنسان في حالة المدنية حراً رغم تنازله عن حريته الطبيعية.

لقد اتفق أنصار مدرسة العقد الاجتماعي على أن الأفراد يقيمون الدولة بموافقتهم عن طريق العقد الاجتماعي فهويز مثلاً ينص أنه على الشعب أن يتنازلوا عن كل حقوقهم بدون أي تحفظ إلى الحاكم وبالتالي تكون سلطة مطلقة، وبينما جون لوك فقد عمل على التفويض للسيادة، لكن هذا التفويض يجب أن يكون محدداً بشروط يتضمنها العقد الاجتماعي، أما روسو قال أنه لا تفويض للسيادة، فالشعب يجب أن يمارسوا السيادة بأنفسهم، ووفق المبدأ المحدد له في العقد.

الحق الطبيعي هو في مقابل الحق المكتسب ويعني حرية القيام بشيء وهو متأصل فطرياً في طبيعة الإنسان ويقضي تجسيمه في قوى ذهنية وجسدية، القانون الطبيعي هو القاعدة الإلزامية التي توجب بمقتضاها الطبيعة البشرية الحفاظ على حقها في الحياة وتمنعنا من التفریط في هذا الحق.

وهكذا فإنه بالنسبة لنقده لمدرسة القانون الطبيعي القائمة على العقل اعتبر هيوم إن العقل لا يكون له دور سوى أن يكون عبداً للمشاعر للإنسانية، وبالتالي ليس له أية وظيفة أخرى غير خدمة هذه المشاعر وطاعتها. فالأخلاق على حسب هيوم هي شعور أكثر منها حكم. ومعنى العدالة يتأسس على الانطباعات المتولدة عن طريق "الاتفاقية الإنسانية La convention humaine".

أ. الوعد والعقد

الوعد في أعم مفاهيمه هو نوع من الحوار بين الحاكم/الشعب، وبعبارة أخرى الوعد يفترض التزام بين شخصين باحترام العهد والتقيّد بأمانته. وهذا قد أشار دافيد هيوم في كتابه "بحث في الطبيعة البشرية"، تحديداً في الفصل الثالث "الأخلاق"، بأن الالتزام مع الآخرين في المجتمع يكون عن طريق الوعد يقول هيوم: «يخلق الوعد التزام جديد، الالتزام الجديد يفترض ولادة مشاعر جديدة» (Hume, 1739, p63).

تبدو فكرة "العقد" غير غريبة عن التفكير السياسي في أوروبا، فقد نشأت منذ القرن السادس عشر بأن السلطة تأتي من الشعب وأن هناك عقد خضوع بين الطرفين أي بين السلطة والشعب. وهذا العقد الاجتماعي يعد كنظرية أو مذهب تبناه كل من السياسيين والقانونيين الرافضين لمذهب الحق الإلهي الذي يميزه أنه حكم ملكي مطلق، مفاده أن كل سلطة تأتي من الله، وهكذا فالعقد الاجتماعي كان أداة للتصدي ومجابهة الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته فرنسا قبل الثورة.

أما العقد في القانون بين شخصين أو أكثر يلتزم كل من هما بشروط هذا العقد، والعقد في فلسفة الأخلاق ارتباط حر بين شخصين أو أكثر وهو مرادف للعهد إلا أن العهد إلزام مطلق، والعقد إلزام على سبيل الأحكام.

يختلف مفهوم العقد الاجتماعي عند الفلاسفة فهويز مثلاً يرى أن الطريقة الوحيدة لإنشاء سلطة تسمح بتحقيق الأمن والاستقرار هي أن يتنازل كل الناس عن قوتهم وقدرتهم الطبيعية لصالح شخص واحد أو لصالح مجموعة من الأشخاص الذين يستطيعون رد إرادتهم إلى إرادة واحدة وهذه السلطة لا حدود لها ولا بد من ممارستها ولو بالعنف، هيوز يبرر بهذه الصورة الحكم المطلق لأن منطلق هذا الفيلسوف هو اعتقاده بأن الإنسان شرير بطبعه وبأن الإنسان ذنب لأخيه الإنسان وبالتالي لا يمكن الحد من شره وعدوانيته، إلا بالقوة والقمع اللذين تبقى ممارستهما حكراً على شخص واحد هو الملك وذلك حتى لا يقع الرجوع إلى حالة "حرب الجميع ضد الجميع" وهي الحالة الطبيعية للإنسان.

إن الوعد عند هيوم هو اتفاقية بين الناس بواسطة وعد، وبهكذا نقد هيوم نظرية العقد الاجتماعي. بشكل عام، التاريخ بين لنا أن الحكومة تسعى لتنفيذ العدالة ومن ثمة فإن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تحكم من قبل الوعد، أو ما يسمى بالعقد الأخلاقي، في الواقع، لا معنى لقوانين العدالة إلا في تفسير ثابت من الوعود المشتركة. والمصلحة هي الالتزام الأول في الوفاء بالوعد: «يتنافس الحس الأخلاقي مع المصلحة ويصبح التزاما جديدا بالنسبة للناس، هذا الحس الأخلاقي يأتي من نفس المبادئ في الامتناع عن ممتلكات الآخرين، المصلحة العامة، التعليم وحيل السياسيين لها نفس التأثير في كلتا الحالتين» (David Hume, 1739, p640).

مسألة الوعد قد طرحت مع بول ريكور، إذ عرف هذا الأخير الوعد باعتباره اتفاق أي هو نوع من التبادل بين الحاكم والمحكوم، فالشعب يضمن ولأه لصاحب السيادة وانه يجب أن يفي بالتزاماته لهذا الأخير وفي السياق نفسه، درس بول ريكور مسألة الوعد في مؤلفاته -Soi-même comme un autre و Parcours de la reconnaissance. من جهة هو عكس « الطبع Caractère» وفي الحالة الثانية وجها لوجه هو «الذاكرة la mémoire»، نرى أن الوعد يتناقض مع طابع الهوية، إذ لا يمكن أن يكون تصويره دون استمرارية الزمن في كتابه Soi-même comme un autre يحدد نموذجين من الاستمرارية في الزمن. ومن هذا المنطلق يقف بول ريكور عند التميز العام بين نموذجين للهوية: هما الهوية في دلالتها الشئئية اي الهوية بدلالاتها الحركية المرنة ipséité والهوية الذاتية mêmété العينية، و « الطبع Caractère» هو مجموع السمات المميزة للفرد من حيث هو الفرد ذاته فالطبع هو: «مجموع الاستعدادات الدائمة التي من خلالها نتعرف على الفرد» (Paul Ricœur, 1990, p146).

واللافت للنظر إنما هو تعقب طبيعة العلاقة بين الوعد والعقد كمفهومين، فإذا كانت العلاقة داخل أي من الحدين فإنها ستحول ذلك إلى موضوع، و إذا كانت داخلها معا فإن ذلك يمنع الحركة فعليا وعليه فإن العلاقة خارجة عن حديها بل أكثر من ذلك وكما بين "جيل دلوز" يمكن للعلاقة أن تتغير دون تغيير الحدين فكأن العلاقة كائنة في الوسط وخارجها اعتراض أو احتجاج حيوي على المبادئ التأسيسية التي تزعم لذاتها التآبد، إن الموقع الوسط للرابطة هو الذي يقد من الملاء والخواء ومن الكتل والقطيعات ومن التجاذب والتنافر ومن الوصل والفصل ومن التناوب والانشباك، وذلك هو ما يحول الفرق من فرق بين الحسي والعقلي كما في الصيغة الكانطية مثلا إلى فرق بين نوعين من الأفكار أو بين نوعين من التجارب، فجغرافية العلاقات تزداد أهميتها بقدر التحول عن إشكال فعل الكينونة باتجاه فعل الوصل أي التحول من «est» إلى «et» فلم تعد إشكالية الكينونة بقدر ما هي إشكالية الروابط الحية، بين الكينونات المتعددة للكانتات و إنما هي كائن بين الكائنات وموقعها ذلك هو الذي يمكن المفهومين من الصيغة الإبداعية.

ب. الأخلاق والسياسة

إن المعنى الأخلاقي ينطوي على الحس وإن المجتمع الإنساني يقوم على روابط مستمدة من المشاعر التي تفضي إلى عقد أخلاقي يقوم على الوعد. لقد أثبت هيوم إن السلوك الإنساني مشروط بالطبيعة الإنسانية وينظر على إنها طبيعة انفعالية في الأساس لأن الإنفعال وحده الذي يعطيها وجودها وكينونتها بحيث كانت غايته الوصول إلى أهم المبادئ التي تحكم الطبيعة البشرية والسلوك الأخلاقي والسياسي.

أسس هيوم الأخلاق على المشاعر والأحاسيس أما العقل فهو يمهّد الطريق لأحكامنا الحسية. فهل لنا أن نتساءل عن منبع مفهوم الأخلاق هل إنها ذات منبع عقلي أم هي عاطفة؟ فهيوم بنا الأخلاق على الشعور والحس ولم يفعل دور العقل في النظرية الأخلاقية بالرغم من تأكيد الفلاسفة القدماء أن ليست الفضيلة virtue سوى الانسجام والتطابق مع العقل Reason، لأنه على العموم يبدوا أن الأخلاق تعتبر وليدة الذوق والعاطفة أو الوجدان، لكن إذا بنيت الأخلاق

على العاطفة فإنها ستكون نسبية إما إذا كانت الأخلاق منبعها العقل فيكون الالتزام شرط أساسي في المنظومة الأخلاقية.

إن المسألة الأكسيولوجية هي إحدى أهم المسائل التي تمحور حولها الخطاب الفلسفي، بل طبقاً للمنظور النيتشوي تحتل المسألة الأكسيولوجية موقع "الأصل" من بقية مباحث الفلسفة إذ أن إرادة الحقيقة ليست سوى مظهراً من مظاهر إرادة القوة، وإننا وإن نظرنا إلى واقع الإنسان ألفنا أنه واقع سلطوي بالأساس وإن حياة الإنسان فيه تبدأ بالسلطة وتنتهي في إطارها دون أن تنتهي السلطة، ومن ثمة فإن الواقع الإنساني هو واقع نفوذ، سلطة، عنف حتى وإن توارى وراء خطابات الحرية، العدالة، الحق؛ وبالتالي فالسلطة تستعص على كل تحديد، محصنة، متمنعة، تتخفى: تطأ عندما تحضر وتقسو حينما تغيب فهي تعلمنا الخشية، الإرعاب، الرهبة والفرع حضوراً أو غياباً.

إن السلطة هي التأثير الإنساني الذي نتحملة ونخضع له أو نمارسه. بمعنى هي إنسانية بالضرورة قد تزعجنا إذا كانت للآخرين وقد تبهجننا إذا كانت لنا كل ذلك تمارسه السلطة في الموقع الذي تعرف بالجسد الاجتماعي الذي يحمل أثارها ومفاعيلها وتحفر فيه أخاديد لا تمحى وهو الذي يجعلها تتحرك بحركته وتأخذ هيئاته لتكون نسيجاً متشابكاً.

لقد تبين لنا بأن السلطة ظاهرة ملازمة للوجود المدني، السياسي وإنها مبنوثة في شتى المجالات بما في ذلك الميدان المعرفي إذ تعترضنا حيثما ولينا وجهنا، مستخدمة أجهزة وأنظمة ومعايير أيديولوجية تجمع بين الترغيب والترهيب من ناحية وبين الحق والقوة، وبين العنف واللاعنف من ناحية أخرى.

ما يعتقد البعض بأن غاية السياسة هي الحفاظ على الدولة، بوصفها الأكثر قدرة على فرض الطاعة والهيمنة، ثمة سلطة حيث ثمة علاقة أمر وطاعة بعبارة أخرى هي القدرة على التحكم والتأثير بين قطبين: قطب فاعل وقطب منفعل. وبالتالي تعطى للدولة كل المشروعية لاستخدام كل وسائلها التي تتنافى مع الأخلاق من أجل الحفاظ على هيبتها وهنا فصل بين الأخلاق والسياسة. في هذا السياق يرى ميكافلي أنه على الحاكم أن يكون ذا مكر وخداع حتى يتمكن من فرض الهيمنة على الشعب بحيث أن السياسة المبنية على الأخلاق نهايتها سلبية نظر إلى طبيعة الإنسان الشريرة وتبعاً لذلك من هذه النظرة اعتبر القوانين المشروعة وغير المشروعة هي الوسيلة للحد من أنانية الإنسان وميله إلى الصراع والتملك، لكن من جهة أخرى، ما نراه من فساد سياسي يجعل الأسس الأخلاقية وجودها ضرورة. بهذا يجدر القول أن ما يعطي للحياة معنى حقيقي هو ارتباطها بالقيم، من ثمة فإن من مقتضيات العيش مع المجموعة تتطلب التفكير في مسألة القيم الأخلاقية باعتبار أن العيش داخل المجتمع إنما يتأسس من خلال وحدة المعايير الأخلاقية وانسجامها. تبدو نظرة ميكافلي السياسية تتعارض مع غاية الإنسان الذي يعيش مع- المجموعة هي المصلحة المشتركة في ظل معايير أخلاقية.

إن العلاقة بين كانط وهيوم على الرغم من الاختلافات بينهما، حيث تضعهما في موضع متضادين تفصل بينهما هوة عميقة، فالتجربة الإنجليزية والحسية في مقابل العقلانية الألمانية والنقدية. وطبقاً لهذه الرؤية فإن هيوم وإن أيقظ من سباته الدوغمائي فإنه أيقظه من العقلانية المتزمنة والميتافيزيقا الحاملة. إن النظر إلى هذين الفيلسوفين باعتبارهما وجهين لشيء واحد، فإن إعادة قراءة كانط في ضوء فلسفة هيوم قراءة جديدة وذلك من خلال تطور التفكير النقدي لكانط من خلال علاقته بهيوم.

هيوم فسر الطبيعة الإنسانية على أساس قانون النداعي بمبادئه الثلاثة: "مبدأ السببية"، "مبدأ التجاوز في الزمان والمكان" و"مبدأ التشابه" ويرى هيوم أن للمعرفة مصدرين هما الإحساس

والأفكار وبالتالي فإن فلسفة هيوم هي فلسفة التي أعادت ترتيب أبحاث الفكر الأوروبي فلقد أثرت أفكاره على كانط في مشروعه حول نقد العقل.

2. راهنيه وحدود نظرية هيوم

يرد كانط مجال الفلسفة إلى أربعة أسئلة تغطيها أربعة بحوث "ماذا يمكنني أن أعرف؟ (الميتافيزيقا)" و"ماذا يجب علي أن أفعل؟ (الأخلاق)" و"ما الذي يجوز لي أن أملك؟ (الدين)" ثم "ما الإنسان؟ (الانثروبولوجيا)": «غير أنه يمكننا أن نرد كل ذلك إلى الانثروبولوجيا طالما أن الأسئلة الثلاثة الأولى ترجع إلى السؤال الآخر ما الإنسان؟» (Kant, 1970, p12).

هذه الأسئلة تتكرر في كتاب نقد العقل المحض حيث يضيف كانط أنها تعكس مجمل اهتمامات العقل النظري والعملي على حد سوي، بحيث يعتبر أن سؤال "ما الإنسان؟" هو السؤال المركزي الذي تتفرع عنه بقية الأسئلة، علما بأن الفلسفة هي خطاب حول الإنسان ككائن عاقل وحول فعالياته النظرية وفعالياته العملية ومصيره.

إن الإنسان حسب كانط هو الكائن العاقل الذي يتميز بال استقلاليتته لكنه لا يخضع للقانون إلا خضوعا حرا. ومن ثمة، فإن هذا التحديد الكانطي للإنسان من ناحية العقل يجعله ينتمي إلى مدرسة الحرية والمسؤولية وهو ما يشرع له الجمع بين القانون والحق، هذه المفاهيم تحيلنا إلى السجال السياسي وبالتالي، يسعى كانط لتأسيس علاقة بين المسألة السياسية ومسألة الأخلاق من خلال كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق". فما حيلتنا أن نسأل على هذه العلاقة الحرجة؟

مثلت مسألة علاقة السياسة بالأخلاق عند كانط مشروعا متسقا مع آراءه سوي في نظرية المعرفة أو في الأخلاق وبالتالي لا يمكن فهمها بمعزل عما نص عليه في كتاباته "نقد العقل العملي"، "نقد العقل المحض"، "أسس ميتافيزيقا الأخلاق"، لقد أوجد كانط عقلاّن: عقل نظريّ وعقل عمليّ، أما العقل النظريّ فيهتم بالمعرفة والعلم، ويحدّد اليقين الحقيقيّ بالتجربة الإنسانية، ومعطيات العقل معاً، وأما العقل العمليّ فيدرس الجانب العملي من الوجود، أي السلوك والأخلاق، وينقسم بدوره إلى قسمين: العقل العمليّ، والعقل العمليّ المحض. يقول كانط: «إن وظيفة العقل العمليّة تقوم على توجيه العقل أعمالنا وأفعالنا، ويتمّ على نحويين: فإما أن يفيد العقل العمليّ من معطيات التجربة، فيدرك علاقات الحوادث بعضها ببعض، بغية استثمار ارتباطها وتعاقبها، وتحقيق هدف ما عند توافر شروطه وأسبابه» (كانط، 2008، ص266).

إذا تأكد أن مجال الأخلاق هو مجال الإلزام أي أن الأخلاق هي المحدد والموجه للسلوك الأخلاقي فما وجه هذا الإلزام؟ وإذا كان الإلزام هو عين الواجب ومن أين يأتي ويستمد سلطته الإلزامية هل من العقل أم من مصدر خارج عنه (المجتمع، الطبيعة، الدولة، الله). ولأنه "إنسان ولأنه مدني" أي أن ممارسة الفضائل الأخلاقية مشروطة بالوجود المدني وهذا ما يجعل البحث عن الأخلاق الذي يستمد مشروعيته من كونه مواصلة لبحث في الإنسان سوي من جهة حضوره العملي الأخلاقي ولعله لذلك يمكن اعتبار أن ما يكشف عنه الواقع الإنساني من تناقضات ومفارقات وما يخترقه من أزمات إنما يدفع إلى طرح مسألة الأخلاق والتفكير فيها بحثاً عن كيفية تحقيق شروط الخلاص.

إن الأخلاق الكانطية ترفض أن يخضع الإنسان إلى سلطة خارجه عن ذاته وتتفي بذلك عدم استغلال الإرادة ويؤكد كانط على استقلال الإرادة أن الواجب الأخلاقي مصدره الذات الإنسانية بما هي ذات عاقله. أن مبدأ الواجب هو العقل والعقل العملي أي الأخلاق ورغم قراءته لروسو فإنه لا يسايره في اعتماد الضمير الأخلاقي غريزة أو عاطفة بل هو العقل ذاته، أن ما هو خير ليس صحة أو ثروة بل هو ما يسميه بالإرادة الطبيعية أي المقصد الأخلاقي.

لقد اعتبرت أخلاق كانط صورية وصارمة فليست اللذة هي غاية الفعل الأخلاقي إن هذا الفعل لا غاية له سوي احترام صورة العقل ذات أن محاولة كانط في البحث عن مفهوم الحق لغاية بناء

العلاقة ما بين الحق والقانون عبر توسط الواجب الأخلاقي وحل معضلة الفلسفة السياسية الحديثة المتمثلة في التعارض بين الشرعية والأخلاقية أي الحق بوصفه حقا فطريا لا يمكن المساس به والقانون بوصفه السلطة المشرعة لحقوق الأفراد في الحالة المدنية. ومن ثمة البحث بين الإلزام القانوني وبين الحق والواجب الأخلاقي.

القانون الأخلاقي هو بدوره يتسنى لنا عن طريقه معرفة إذا كان فعل ما ملزما أو غير ملزم. يعبر كائنا عن القانون الأخلاقي بصيغة صورية يتم بها تحديد الفعل، فإذا كان الفعل خيرا فهو صادر عن احترام القانون وتكون قاعدته هي منشأ الأخلاقية، يميز كائنا بين فعل صادر عن وعي الفاعل وفق الواجب وفعل ناتج عن وعي الفاعل عن واجب، فالفعل الأول هو فعل يتم وفق القانون الأخلاقي أما الفعل الثاني فهو ناتج عن فعل يتم عن احترام القانون.

أ. كائنا وفلسفة القانون الأخلاقي

نظرا لأهمية الأخلاق في بناء الحياة الإنسانية نرى مذهب كائنا الأخلاقي يقوم على جملة من المبادئ: الواجب، القانون الأخلاقي والخير الأخلاقي، فمن أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية كائنا الأخلاقية لذلك أقر أن عند كل إنسان "إرادة طيبة"، هي جوهر القيم الأخلاقية إلى جانب "الإرادة الطيبة" نجد "الواجب"، لذلك يحيلنا التفكير في الأخلاق بداية إلى مسألة "الواجب الأخلاقي" إذ تتعلق هذه المسألة بالبحث عن أساس هذا الواجب الذي يكسب فعلنا الأخلاقي مشروعيته ويقينه، يمكن الإشارة هنا أنه ثمة تقارب في الآراء بين كائنا وزكي نجيب محمود من خلال "التمييز بين عالم الطبيعة الموضوعي وعالم الأخلاق الذاتي، عالم الحرية والإرادة الخيرة والواجب"، وقد وضح رفضه في كتابه «تجديد الفكر العربي»: «أن يكون مدار الأخلاق هو المنفعة، ويرى إن الفضيلة هي جزء نفسها، أرادها الله لنا وعقلنا، فإننا نقيم الأخلاق على أساس الواجب لا على أساس الفائدة، وهذا لا ينفي أن الواجب قد يجيء مصحوبا كذلك بنتائج نافعة فوق كونها واجبا، لكنه واجب يؤدي قبل أن يفكر فيما يترتب عليه من خير أو نفع» (أحمد عبد الحلیم عطية، 2002، ص21).

فمقاصد هذا القول أن توضع كلام زكي نجيب محمود بما إن أساس الأخلاق هو الواجب كما هو الشأن بنسبة لكائنا: «قوام الأخلاق عندنا هو الواجب لا السعادة» (زكي نجيب محمود، 1971، ص297-298).

فما دلالة الواجب الأخلاقي؟ وضمن أية مقتضيات، يمثل توفرها، شرط الحكم بكون فعلنا الأخلاقي ينتمي لمجال الخير؟ إن كل ربط بين الخير والواجب الأخلاقي ينتهي ضرورة إلى تجاوز خصوصية الواقع الإنساني في ارتباطه لا بالواجب كقيمة عليا ولكن بالممارسة الأخلاقية كغاية ووسيلة لتحقيق السعادة.

يحدد كائنا الواجب كإلزام أخلاقي يفترض تطبيقه من قبل الإنسان فالواجب هو الأساس المباشر للفعل الأخلاقي. وعادة ما يتوافق مع الإرادة الخيرة للإنسان. بمعنى الواجب هو ما يمليه الضمير الخلق. فعندما نتحدث عن الإرادة الخيرة لأنها خيرة بحد ذاتها، فالواجب في أعم مفاهيمه كون الإنسان خاضع لقانون ما، في هذا الإطار نجد محمد عابد الجابري حدد الواجب كما يلي: «حقي هو واجب عند غيري كما أن واجبي هو حقي عند غيري» (محمد عابد الجابري، 2005، ص23)، وهو تأكيد بأن الإنسان عند احترامه لالتزاماته وواجباته هو مكسب للإنسانية، بهكذا شكل فإن الواجب هو تحقيق الفعل احتراما للقانون بمعنى: «ما يقرر وفقا لقاعدة، والقاعدة هي المبدأ الذاتي. كل ما في الطبيعة يعمل وفقا لقوانين والكائن العاقل الإنسان هو وحده الذي لديه القدرة على الفعل وفقا لفكرة عن القوانين، أي وفقا لمبادئ» (محمد عابد الجابري، 2005، ص23).

لقد بين كانط أنه لا يمكن أن تكون مبادئ الأخلاق مستوحاة من الواقع التجريبي لأنه ليس من المنطوق أن نجد فعل أخلاقي صادق وذلك من خلال قوله: «من المستحيل تماما أن نقرر بالتجربة وبيقين كامل حالة واحدة قام فيها الفعل، المطابق مع ذلك للواجب، على مبادئ أخلاقية فقط وعلى الامتثال للواجب» (كانط، 2002، ص412) بحيث تتأسس الأخلاق على العقل كمبدأ كلي.

إن ضرورة الأخلاق مثل ضرورة العلم تعود إلى شرعية عقلانية، القانون الأخلاقي يتناسب مع إرادتنا لإنسانية لأنه يتناسب أصلا مع إرادة كل كائن عاقل ذي إرادة الإنسان هو هذا الكائن. يمتد نشاط العقل من الحقل النظري إلى مجال آخر هو المجال العملي ودور العقل العملي تقوم على تحديد الإرادة وفقا لهدف نهائي كامل.

اكتشف كانط أن المبدأ الأساسي الذي تركز عليه الأخلاق وهو "الإرادة" لان الإرادة الخيرة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن نعده خيرا على الإطلاق دون قيد أو شرط (بمعنى أن الخيرات الأخرى كالفضيلة أو الخير الأسمى أو الذكاء، كلها يمكن أن تستخدم استخداما لا أخلاقيا)، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكن أن تكون الإرادة إرادة أخلاقية؟

تصبح الإرادة الخيرة هي التي تفعل إقرارا للواجب وليس وفقا له. ما يشكل الإرادة الخيرة هو فقط خضوعها للواجب الذي هو "ضرورة القيام بالفعل احتراما للقانون"، أما الميول الإنسانية فهي لا تشكل شعارات الإرادة أو مبدأ الأخلاق حسب كانط رغم أنها ليست كلها سيئة لا الإرادة الخيرة هي التي تطيع الواجب مهما كان الميل أي أن حافزها الأخلاقي هو طاعة الواجب بدافع من الواجب وهذا الحافز هو شعور أصلي متولد من تصورنا للقانون فقط ويسميه كانط بالاحترام وهو يشكل الدافع الذاتي للأخلاق دون أن يؤسسها. ومن هنا فإن إرادة الخيرة هي التي تحدد موضوعيا بالقانون الأخلاقي وذاتها بالاحترام والوعي المشترك يدرك أن الفعل الأخلاقي الخير هو الذي نريده إرادة خيرة والذي يقوم به الإنسان انطلاقا من احترامنا.

القانون الأخلاقي إذن هو قانون "قبلي" أي انه موجود منطقيا قبل التجربة وهو الذي يحاكمها هو قانون "عقلي قبلي" يطمح لكل الكائنات العاقلة وبالتالي الإنسان لأنه عاقل. الواجب الذي يمكن أن يكون "أمرا قطعيا *Impératifs catégoriques*" (الذي يتقيد به المرء لذاته، لا طمعا في شيء من الأشياء أو خشية منه) "كن عادلا! كن نزيها" و "أمرا شرطيا *Impératifs hypothétiques*" (التي توجد القيام بفعل من الأفعال وسيلة لأجل بلوغ غاية معينة) مثال "لا تسرق حتى لا يزعج بك في السجن كن معتدلا أن تحافظ على صحتك". وهي مصدرها المجتمع والدين وكل ما يردع الإنسان أو يحفزه بالترغيب والترهيب.

يرى كانط أن السلوك الأخلاقي الحق هو الذي يقوم على الأوامر المطلقة التي يكون مصدرها العقل: «افعلْ بحيث تعامل الإنسانية دوماً، سواء في شخصك أو في شخص أي إنسان آخر، كغاية في الآن نفسه، وليس أبداً كمجرد وسيلة» (Emmanuel Kant, 1952, p150-151)، يعني ضرورة أداء الفعل احتراما للقانون. إن القانون الأخلاقي هو كلي أي يجب أن يطبق على كل المجموعات البشرية ومن هنا يستمد مشروعيته لذلك أدرك كانط أن القانون الأخلاقي يبقى أجوفا وغير مبرر نهائيا ما لم يستمد من علاقاتنا بغيرنا مسألة الواجب. لذلك يسعى كانط إلى إيجاد قانون أخلاقي عالمي، أي أنه هو القدرة على إصدار الأحكام الأخلاقية لاختيار فعل الخير. هذه المشاعر سببا لقواعد الأخلاقية. فلسفة كانط هي فلسفة الحرية التي تنزع الإنسان من الحتمية الطبيعية للوصول إلى الحكم الذاتي الفكري والأخلاقي.

حث كانط في العقل المحض عن قانون أخلاقي أو أمر مطلق يكون قاعدة تهدي بها الإرادة الخيرة. وهذا الأمر له الصيغة التالية: "حينما تريد أن تتحقق من إن فعلك صادر عن القانون الأخلاقي، فأسأل نفسك: هل تريد أن يصبح عملك هذا قانونا للبشر جميعا؟" أثبت كانط أن العقل يحتوي على مبدأ الأخلاق هذه الأخلاق تنبع من الإنسان وتتوجه للإنسان وغايتها هو الإنسان

ذاته. ومن ميزة القانون الأخلاقي عند كانط انه قبلي وفردى، قبلى بمعنى أنه شامل وضرورى عند جميع الكائنات العقلية وفردى يعنى يكون نابع من فرد ذاته ولا يتقبله من قبل طرف خارجى. يقوم القانون الأخلاقي عند كانط على الاتصال بين العقل المحض والفعل عن طريق منع الأنايية والغرور، فالأنايى لا يرى غير مصلحته الشخصية دون الاهتمام بالغير والمغزور يأنف من الخضوع للقانون واحترامه الذى هو الأخلاق نفسها إذ إن احترام القانون هو الأخلاق حسب كانط.

يبدو الإنسان هو الكائن الوحيد الذى تخير لأفعاله أساسا قيمي تمثل الخير قيمة تسعى الإرادة إلى تحقيقها وليس يعنى هذا أن كل القيم أساسها عقلى وإنما اتخاذ موقفا واعيا يسعى إلى سمو بالإنسان إلى منزلة يكون فيها جدير فيها بإنسانيته.

إن القول بوضع الإنسان للقيم هو "أمل فلسفى" يريد أن يجعل الإنسان كائنا راقيا بحق وطبيعة هذه القيم هي أن تكون كلية وعمامة. إن التنظير الفلسفى للمجتمع المدنى يمثل فضاء السلطة على أساس قيمي فأضفى قيمة على التعاقد والالتزام والتنازل وجعل التعقل مبررا منطقيا لاختيار هذا النموذج ونبذ سواه من النماذج السلطوية الأخرى. الإنسان فى هذه المقاربة واضع للقيم لأنه بناء على إرادته الحرة نموذجاً مدنيا يضمن تجسيم الجوهر الإنسانى إلا وهو الحرية.

فى كتاب، «نحو سلام دائم» بما هو محاولة فلسفية عبر من خلاله كانط بأن يسود السلام بين الناس، كما بين الشعوب والدول، انطلاقاً من فكرة أساسية مفادها، أن الحروب هي أداة دمار وخراب ترجع بالإنسان إلى الوراء، وتمحي كل أعماله، ليس فى المجال المادى وإنما حتى فى المجال الروحى والأخلاقى والتقافى. وإذا كان كانط، قد وصل إلى هذه النتيجة ولخصها فى كتابه "نقد العقل الخالص" الذى أعتبر من قبل البعض، دستوراً أخلاقياً وسياسياً يمكن الإنسانية أن تسير، وتتقدم وتتوحد. وإذا كانت «نظرية القانون» فى الأساس مرتبط بالالعلاقات الحقوقية بين الأشخاص، كما بين الجماعات، ثم بين الأمم، فإنه جاء فى الوقت نفسه تعبيراً عن نظرة كانط إلى ارتباط الأخلاق بالسياسة، وارتباط القانون بالسياسة انطلاقاً من تركيز على دور العقل العملى فى هذا، ولعل التساؤل الذى طرحه كانط: هل يمكن قيام قانون عالمى شامل؟ إذن مثل هذا التساؤل قد يبدو خارج زمننا الراهن، مع انبثاق منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقدرة هذين المنظمين المترابطين على ضبط وإصلاح شؤون العالم. فى هذا السياق من الحتمى إيجاد ميثاق سلام عالمى شامل، لا يولف فقط جزءاً من غاية كونية مشتركة، بل يكون مرتبطاً، فى رأى كانط بنظرية القانون.

ب. هل الدولة بحاجة إلى أخلاق

يعتبر الإنسان "حيوان سياسى" بمعنى أنه لا يستقيم له وجود مدنى دون "وازع" أو "سلطة سياسية" تنظيم حياته الاجتماعية، وهكذا شكلت المسألة السياسية موضوعاً استقطب الفلاسفة. بحيث ينتزل التفكير فى البراكسس الإنسانى على تنوعه وبالنظر إلى مجالات صرفه وإلى الغايات التى يطلبها وإلى الوسائل التى يسخرها، وإلى القيم والمعايير التى تسنده وتكسبه معنى، وبالفعل إذا نظرنا إلى الواقع الإنسانى ألفينا أنه واقع سلطوى بالأساس.

ارتبط ظهور الدولة الماركسية، بظهور الملكية الخاصة وبالتحديد بظهور الصراع الطبقي، أما التصور الليبرالى يربط ظهور الدولة بالثورة الصناعية والتحويلات الاجتماعية والعلمية التى عرفتها أوروبا منذ القرن السابع عشر، ظهور الدولة ارتبط أساسا كنتاج للصراعات الاجتماعية حول الملكية ووسائل الإنتاج يعنى قوة الدولة هو قوة الطبقة المتفوقة، فالدولة هي السلطة السياسية القائمة على مقتضيات النفوذ الشخصى والعرفى.

لعل الأصل الطبيعى لدولة هو الطبيعة الخيرة للإنسان مع روسو بكون طبيعة الإنسان خيرة وهي أصل ظهور الدولة ذلك أن الدولة كرابطة قانونية اقتضت من الإنسان التنازل عن حريته

الطبيعية لصالح الحرية المدنية وتم هذا التنازل بمقتضى العقد الاجتماعي الذي سيضمن الحرية والعدالة وذلك يفهم روسو الحرية بالأساس الحرية المدنية كخضوع للقانون أيمن يخضع للقانون لا يخضع لأحد. أما هوبس يرى غير ذلك إذ يعتقد أن طبيعة الإنسان شريرة بطبعها فالمجتمعات قبل قيام الدولة كانت تعيش حالة الطبيعة القائمة على "حرب الكل ضد الكل" ذلك أن "الإنسان ذنب للإنسان" وذلك التجأ الإنسان (وفق هوبس) إلى وضع حد لقانون الغاب بواسطة عقد يقوم على خوف الناس من بعضهم البعض. فالدولة هي نتاج لحالة الخوف والرعب التي كان يعيشها الإنسان قبل ظهور التعاقد وتبعاً لهذا الفهم ذهب هوبس إلى ضرورة قيام الدولة على أساس القوة والهيمنة من أجل مقاومة نزعة الشر المتأصلة في الإنسان ولذلك فضل النظام الملكي على النظام الديمقراطي. ومن جهة أخرى نجد سبينوزا يعتقد مثل بقية فلاسفة الأنوار بالأصل الطبيعي للدولة ويذهب إلى كون الماهية الحقيقية للإنسان تتمثل في امتلاكه لحق طبيعي مطلق وهي جملة القواعد التي يتحدد وفقها سلوك الإنسان بصفة حتمية كالأكل والشرب والتناسل.

لقد رادف كل فلاسفة الأنوار بين "المدني" و"السياسي" أي بين المدني والدولة باعتبار كون الدولة هي الأداة الممثلة بصورة فعلية للفعل السياسي داخل المجتمع وهي التي تحافظ على مكاسب "المدنية" أي العقد، لكن هيجل أعلن النظر في علاقة "المدني" بالدولة بل عارض بينهما إلى حد اعتبار أن الدولة أسمى من المجتمع المدني أي أن الدولة أشبه ب"الصورة" أو "المثال" أو "الفكرة" والمجتمع المدني أشبه بالمادة يعني المجتمع المدني هو انتظام مجموعة بشرية ضمن إطار مشترك يضبطه القانون وتحفظ فيه الأملاك الخاصة وأمن الأفراد، وبالمقابل فإن الدولة هي أكثر "ماهوية" فهي تحقق الفكر في الواقع وهي "واقعية الفكرة الأخلاقية" وصورة العقل وتستند هذه القراءة إلى فهم خاص للتاريخ إذ اعتبر هيجل لأن التاريخ يعكس تطور العقل أي أن كل شكل حضاري في مختلف مراحل التاريخ يجسد مسيرة، ومن ثمة فإن لا قيام للدولة بدون مجتمع مدني تستمد منه مواردها وقواها ومبررات نفوذها ومن جهة أخرى لا وجود لمجتمع بدون دولة تحميه من عيوبه الخاصة وتحميه من مخاطر الفوضى التي يسببها مشاكل التنافس، لأن مال المجتمع الخالي من الدولة هو "الفوضى" ومال الدولة التي تسيطر على المجتمع وتكتم أنفاسه هو "الاستبداد"، بحيث لا يمكن أن نتصور الاجتماعي بدون السياسي لأن السياسي هو أصل الممارسة الاجتماعية.

من البديهي فإن الدولة تحتاج إلى هيئة تهتم بشؤونها وتعمل على تسيير وتنظيم حياة الأفراد في وسط إطار اجتماعي. اختراع الدولة هو أساس تحرير الإنسان من هيمنة الإنسان بحيث يصبح مفهوم الدولة بماهي مؤسسة حقوقية قانونية، وهو استخلاص استبدال النفوذ الشخصي بسيادة القوانين على أنه محصلة وعي الإنسان بقيمة الحرية وسعيه إلى جعلها أساس الممارسة السياسية من جهة ومن جهة أخرى، هذه القوانين لا تقوى على ضبط العلاقات الاجتماعية لذلك تنظيم علاقة الفرد مع الفرد، علاقة الفرد بالمجتمع تستند للأخلاق في التنظيم السياسي. كيف يمكن للدولة التي تقتضي طاعة المحكومين أن تكون شرط لتحريرهم من استعباد الإنسان للإنسان؟ ألا تؤول الطاعة في كل وجوها إلى الهيمنة؟ قد تنزلق الدولة الديمقراطية أيضاً فتصبح "جهاز قمع" لأنه لا مجال للحديث عن حرية دون مساواة اجتماعية وبالتالي فإن الوجود السياسي للإنسان هو وجود يحميه العنف، هو عنف الدولة وهو متسم بسمات "العنف الشرعي"، وفي هذا السياق، فالدولة بحاجة إلى أخلاق وهو ما آمن به بعض الفلاسفة ابتداء من أرسطو، الذي رأى في "علم الأخلاق" ضرورة في التنظيم السياسي بمعنى أن علم الأخلاق هو علم عن طريقه تتمكن من تنظيم الحياة الإنسانية، وصولاً إلى العصر الحديث مع كائز، ربط السياسة بالأخلاق بحيث ترتبط الإرادة بالأخلاق وهذه الإرادة هي إرادة خيرة وهي مجموعة الإرادات الخاصة هي إرادة حرة لأنها تخضع لمبدأ الاختيار الذاتي باعتبارها هدفاً لا غاية، كائز يتحرك

في نفس منحى روسو ويختلف عن هوبس الذي يرى أن الأفراد يتنازلون عن حرياتهم لفائدة مجلس واحد أو شخص واحد الذي هو "التنين الكبير" عن طريق الخوف لأنهم غير أحرار.

عادة ما تستند الدولة إلى نظام سياسي، فشكل النظام الذي يمثل الدولة في سياساتها لا ينبغي أن يخرج عن إطار القيم الأخلاقية في تعاطيه السياسي العام والذي يمثل انعكاسا للدولة على كافة المستويات، فمن الخطأ فصل السياسة عن الأخلاق. فالعلوم السياسية تتضمن الأخلاقيات. إن مفهوم الدولة في تكوينها يقوم على الأخلاق لو افترضنا أن لديك دار للسكن فهذه الدار تخضع لحدود جغرافية محددة بينك وبين دار الجار الآخر فالحدود بينك وبين الآخر لا تقوم إلا بالتوافق والخضوع إلى المنطق الأخلاقي في مثل هذه المشتركات، فالحدود هي لحفظ الحقوق بين الأطراف والاستقلالية في المكان فالقانون الذي يحدد الحقوق يقوم على الأخلاقيات.

يجدر القول، أن الإنسان يحتاج إلى دولة بغية تحقيق الأمن والعدالة، ويحتاج إلى الأخلاق لتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع، بين الفرد والسلطة لتبرير اللجوء إلى العنف بالدفاع عن قيم أخلاقية ضد نزوع بعض الأفراد إلى خرقها.

يقترن التفكير في الأخلاق والسياسة بمفهوم الدولة، فبحيث نعلم جيدا أن فهم الدولة هو تبيين موقفنا كمواطنين داخلها وتبين مواقع دواخلنا كرجعية عند راعينا، فوحدة مفهوم الدولة تتميز بالكثرة من جهة الممارسات السياسية والممارسات الأخلاقية من جهة أخرى فيما معناه أنه لا دولة فوق التاريخ ولا دولة فوق الأخلاق.

فالدولة وباعتبارها جهازا متكاملا تحتاج في تنظيم أمورها وتسيير دوليتها إلى هيئة أو مجموعة تسهر على تنظيم حياة أفرادها باعتبارهم أحد المكونات الأساسية لكيان الدولة. وذلك في شخص ما يعرف بالسلطة الحاكمة وذلك عن طريق عديد الأساليب على غرار سن القوانين وتحقيق المصلحة العامة والعديد من الأساليب لتنظيم الحياة الاجتماعية وعلاقة الفرد بالفرد وعلاقة الفرد بالدولة في حد ذاتها، فالحكم والسلطة ضرورة فرضتها علينا الطبيعة منذ الأزل حتى في المجتمعات الحيوانية لا البشرية، ومنذ القديم كانت الأفراد تعيش ضمن تنظيمات مستبدة خاصة من الناحية الأخلاقية لتطرح هنا الأطروحة نفسها بنفسها ما مدى ضرورة الأخلاق في الدولة كجهاز في علاقة مباشرة مع الأفراد أي هل تكفي ممارسة الدولة لأعمالها بعيدا عن الأخلاق؟

إذا قبلنا بان الدولة في قطيعة مع الأخلاق خاصة لو عدنا بالتاريخ لأفينا أن الأنظمة السياسية والأجهزة الحاكمة قديما معتبرين أن تلك الأجهزة الحاكمة تمثل الدولة لذلك نرى أن أنظمة الحكم استبدادية كانت تطغوا على العالم وهذا ما بينه هوبز في هذا الموضوع أنه نتيجة الفوضى التي كانت سائدة في المرحلة الطبيعية (قانون الغاب) فكر الأفراد في تأسيس دولة بالتنازل عن كل حقوقهم إلى حاكم قوي يرد عليهم المظالم ويوفر لهم الحماية والاستقرار، كما يتجلى ذلك الحكم الملكي في فرنسا زمن لويس 14 الذي قال: "الدولة هي أنا" «L'Etat, c'est à moi» وفي الديكتاتوريات الحديثة والمعاصرة مثل نازية "هتلر"، و فاشية "بينوتشي" في الشيلي ومن مميزات تلك الأنظمة التي تأخذنا مباشرة إلى مصطلح الديكتاتورية، ففي معناها إنها الحكم في الدولة في غياب الأخلاق حيث أن تلك الأنظمة لم تعرف في تلك الفترة أي اهتمام للأخلاق في أساليب الدولة و علاقتها بالفرد بل اهتمت كثيرا بالقوة الحاكمة حيث كان نظام الحكم الفردي يستعمل طرق وأساليب تتنافى مع حقوق الإنسان كقمع الحريات الأساسية، ومنع النشاطات السياسية المعادية للنظام القائم قصد الحفاظ على امتيازات الحكام دون مراعاة مصالح وحقوق الشعب و يظهر ذلك في نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ونظرية القوة والغلبة عند ابن خلدون في وصفه لكيفية قيام الدولة وسقوطها وكذلك المفكر الإيطالي ماكيافيلي الذي رأى بدوره أن ضرورة الفصل بين الدولة والأخلاق باعتبار أن الدولة المحرك الرئيسي لها هو المصلحة المادية

والسلطة حيث يؤسس جون لوك تصوره لإشكالية مشروعية الدولة من خلال اعتبار أن تلك المشروعية لا تستمد من أي سلطة خارجية كما قد يعتقد في نظرية الحق الإلهي التي ترى بأن مشروعية الحاكم تستمد من تفويض الهي لتستمد الدولة بذلك مشروعيتها بصيغة إلهية كرمز للقوة التي تأسس داخل الشعب نوعاً من الرهبة والخوف. يمكن أن يصل لحد تقديس الدولة بحد ذاتها حيث ينطلق " فيبير " من مقولة ماركسية مفادها "كل دولة تنبني على القوة " فتبعا لهذا نجد الدولة تستمد سلطتها من القوة التي تمارسها بهدف بسط هيبتها وسيطرتها لأجل الحفاظ على النظام العام والاستقرار الاجتماعي حيث تكون هذه القوة حكراً على الدولة وهذا ما دفع " فيبير " إلى أن ينعته بـ "العنف المشروع". والعنف الذي كانت تستعمله الدولة في تلك الفترات كان يفرض على الفرد احترامها فرضاً لا اختياراً في ضل غياب الأخلاق في الدولة بحد ذاتها وفي معاملاتها تجاه الفرد عبر ترسيخ فكرة تقديس الدولة في ذهن الأفراد حيث أن ماكيافيلي يرى أن فساد الدولة وتدهور العمل السياسي يعود إلى تدخل الأخلاق والدين لذلك يفصل بين السياسة والأخلاق. لكن التاريخ يشهد أن مجمل الأنظمة التي قامت على القوة واللاأخلاق وتخلت عن الأخلاق وتحقق القيم في الحكم كانت نهايتها بالفشل.

الدولة مدرسة إذا أعدتها أعددت شعباً راقياً الأخلاق فلا حياة ولا تقدم من دون رقي، والمجتمع لن يتغير إلا إذا تغيرت الدولة وامتلكت إرادة الفعل. وخلافاً لما سلف، يعتقد البعض الآخر أنه من الضروري مراعاة القيم الأخلاقية في الدولة وممارستها، سواء تعلق الأمر بالعلاقة التي تربط الحاكم والمحكومين على مستوى الدولة الواحدة، أو على مستوى العلاقات بين الدول. ومعنى ذلك، أن على الحاكم أن يستبعد كل الوسائل اللاأخلاقية، وأن يسعى إلى تحقيق العدالة والأمن وضمان حقوق الإنسان الطبيعية والاجتماعية، وهذا ما دعا إليه أغلب الفلاسفة منذ القديم، فهذا "أرسطو" يعتبر السياسة فرعاً من الأخلاق، ويرى أن وظيفة الدولة الأساسية هي نشر الفضيلة وتعليم المواطن الأخلاق. ثم حديثاً الفيلسوف الألماني "كانط"، الذي يدعو إلى معاملة الإنسان كغاية في ذاته وليس ك مجرد وسيلة، كما دعا في كتابه "مشروع السلام الدائم" إلى إنشاء هيئة دولية تعمل على نشر السلام وفك النزاعات بطرق سلمية وتغليب الأخلاق في السياسة، وهو ما تجسد لاحقاً في عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة، كما دعا إلى ضرورة قيام نظام دولي يقوم على الديمقراطية والتسامح والعدل والمساواة بين الشعوب والأمم، ومن بعده ألخ فلاسفة معاصرون على أخلاقية الممارسة السياسية، أبرزهم الفرنسي "هنري برغسون" والانجليزي "برتراند رسل" فالدولة إنما وجدت لأجل تحقيق غايات أخلاقية منعدمة في المجتمع الطبيعي، وعليه فأخلاقية الغاية تفرض أخلاقية الوسيلة، كما أن ارتباط الدولة بالأخلاق يسمح بالتطور والازدهار نتيجة بروز الثقة بين الحكام والمحكومين، فينمو الشعور بالمسؤولية ويتقانى الأفراد في العمل. ثم إن غياب الأخلاق وابتعادها من المجال السياسي يؤد انعدام الثقة والثورات على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيؤدي إلى الحروب، مع ما فيها من ضرر على الأمن والاستقرار وإهدار لحقوق الإنسان الطبيعية، وهذا كله يجعل الدولة تتحول إلى أداة قمع وسيطرة واستغلال.

فلا يمكن إنكار أهمية دعوة الفلاسفة إلى أخلاقية الدولة، إلا أن ذلك يبقى مجرد دعوة نظرية فقط، فالقيم الأخلاقية وحدها كقيم معنوية لا تكفي لتجعل الدولة قوية قادرة على فرض وجوده وفرض احترام القانون، ولا هي تستطيع أيضاً ضمان بقاءها واستمرارها لذلك فغاية الدولة يجب أن تهدف إلى تجسيد القيم الأخلاقية وترقية المواطن والحفاظ على حقوقه الأساسية، دون إهمال تحقيق المصالح المشروعة التي هي أساس حل المشكلة: وهكذا يتضح، أنه لا يمكن إطلاقاً إبعاد القيم الأخلاقية من الدولة رغم صعوبة تجسيدها في الواقع، فالأخلاق بدون قوة ضعف، والقوة

بدون أخلاق ذريعة للتعسف ومبرر للظلم. وعليه فالدولة الناجحة هي التي تتخذ من القوة وسيلة لتجسيد القيم الأخلاقية.

الإنسان مدني بالطبع لهذا كان لا بد أن يعيش الإنسان في جماعة وأن تكون له مع هذه الجماعة مقتضيات الحياة السعيدة ومن هنا كان قيام المجتمع بحاجة إلى السياسة لتضع نوع الحكم الملائم له وبحاجة إلى الأخلاق لتنظيم علاقة الفرد بجماعته وبغيره من الأفراد.

خاتمة

لقد شكل مبحث القيم هاجسا فلسفيا متواصلا منذ اللحظة السقراطية وصولا إلى اللحظة النيتشوية مع اختلاف في تنزيلها والتفكير فيها، لكن هذا المبحث ظل منظويا ضمن الاهتمامات الأنطولوجية والميتافيزيقية للنظريات الفلسفية، لذا وراء كل سلوك توجد قيمة تلعب دور المحرك بالنسبة للفعل وتفضي عليه صبغة المشروعية، ومن ثمة ليس عالم الإنسان عالم وقائع بل هو موضوعات الواقع لتلبية حاجاته وإشباع رغباته ويرتبط بقيم ومثل عليا توجه أفعاله وتحقق مصيره كإنسان.

أية علاقة تربط بين الإنسان والقيم؟ وأي إنسان هذا الذي تقوم حياته على أساس قيمي؟ هل هو الإنسان الفاعل المريد أم هو الإنسان الخاضع التابع؟ هل هو الإنسان في جوهره كما يجب أن يكون أم هو الإنسان المتواجد في التاريخ بتنوعاته وتناقضاته؟ وهل أن السؤال عن الأول يلغي السؤال عن الثاني أم هو يستلزم ويعقد وجوده وي طرح رهان تحرره مما هو كائن؟ إن تحرير الإنسان من الاغتراب السياسي ليس رهين الحلول السياسية وحدها وما اقتضته من استعمال للقوة لضمان العيش بل يتجاوز ذلك إلى جعل الحياة أكثر أخلاقية ليتحقق فيها حسن العيش.

تبدو إذن صورة الإنسان الواضع للقيم، هي صورة رسمتها بعض الفلسفات التي عرفت الإنسان على أنه كائن عاقل ولأنه كذلك فهو قادر على تأسيس قيم عقلية ينظم وفقها سلوكه ويتحرر من سلطة الأهواء والانفعالات. الإنسان الواضع للقيم هو إنسان آمن بأن مصير الإنسان بيد الإنسان وأن الذات الإنسانية ليس لها خيار سوى تأسيس وجودها النوعي، وهذا الإنسان حضوره في العالم وفي المجتمع يستلزم منه تكيفا اجتماعيا آليته الأساسية مبدأ الأخلاق، فالسؤال عن علاقة المجتمع بالفرد وعلاقة الإنسان بالسلطة هو البحث عن كيفية تطبيق المفاهيم الأخلاقية ومن ثمة يمكن القول أن الفلسفة السياسية في بداياتها كانت فلسفة أخلاق بحيث لم يفصل بينهما لوجود تلازم بينهما.

السؤال الكبير الذي شغل الإنسان في كل وقت هو: لماذا وجد المجتمع أو الدولة؟ وكيف نبرر السلطة التي يمارسها الحكام على الأفراد أي متى تكون السلطة شرعية وبالتالي واجبة الطاعة؟ كشف هيوم عن أصل الحكومة من خلال عدة نصوص: التحول من "حالة الطبيعة" إلى "الوضع المدني" هو نفسه التحول من الفرد إلى المواطن.

يؤسس التصور الفلسفي عند "دافيد هيوم" حول إشكالية العدالة بين المساواة والإنصاف من خلال اعتبار العدالة شكلا يحقق التوازن إنها توسط بين العام والخاص بين الفرد والجماعة فالعدالة حسب "دافيد هيوم" هي التي تمكن من تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والحرية العامة فضلا عن تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فالعدالة الحق تلك التي تضع حدودا فاصلة بين ما هو عام وما هو خاص دون أن يقع ويحدث تعارض بينهما.

بناء على ما توصلنا إليه، نتطرق فلسفة هيوم وأراؤه جميعها من الحس كمجال وحيد للمعرفة، ومنبع فريد للإدراك، وفقا لاعتماده على المنهج التجريبي المبني على الملاحظة فقد أعتبر أن أساس تطور المجتمع ونهوضه يكمن في التجربة الاجتماعية، وأعتبر هيوم أن العقل لا يكون له دور سوى أن يكون عبدا للمشاعر للإنسانية، أما عن حالة الفطرة الأولى فإن هيوم يحرص على البرهنة بأن مثل هذه الحالة، لا تعدو مجرد حالة طارئة سريعة الزوال ومن هنا يقر هيوم أن

هناك رضى وقبول ضمنى أو عقد أصلي بين الناس يلزم بموجبه كل فرد باحترام ملكية الآخرين لضمان مصلحة الجميع، و في بحثه عن "أصل الحكومة" "Essai sur L'origine du gouvernement"، أرجع قيام المجتمع للمنفعة سوى منفعة الفرد أو منفعة الجماعة التي هي خلاصة منافع الأفراد.

لا شك من أهمية مسألة الدولة ودراستها فقد كانت قلق الإنسان ومحط تفكير وتأملاته، هكذا شكل فإنه يجدر القول أن "معادلة السلطة" تشتت طرفين الحاكم والشعب وان هذه العلاقة تقوم على أساس فكرة الأمر والطاعة. إجمالاً الفلسفة تسعى إلى تحرير الإنسان من مكبلاته وتوسيع قدرية ومجال فعله لكن توسيع المجال والقدرة والفعل تهدده دائماً منزلقات العنف واللامعنى شأن ماتهدد الحرية إمساخات الأنانية، ومن ثمة، ألسنا بحاجة إلى مراجعة نقدية جينيالوجية لهذه الأخلاق الصورية؟ كما يقول نيتشه. ألم يحن الوقت لنفكر في أخلاق ونبذ أخلاق خارج أخلاق الخير والنشر من شأنها أن تجعلنا نحفل بالحياة؟ إن الإنسان حيوان ينشئ القيم ويعيش طبقاً لها، فوجود الإنسان ليس وجوداً بيولوجياً خالصاً بل هو وجود يتحقق طبقاً لقيم والإنسان ليس مهتداً في وجوده البيولوجي بقدر ما هو مهتد في وجوده الإنساني أي القيمي والثقافي إجمالاً، مهما كان من أهمية هذا العمل فإن من المؤكد أنه مجرد استمرار لحرص يقتضي رصد دواعي التباسه، لكن هذا المبحث أليس قريب منا وإن كان أتى من بعيد، هو مبحث يسأل الكيان، اللسان والعقل بل هو انصهار كلي بما في واقعنا من ترددي للوضع السياسي بالبلاد العربية في وقتها الراهن ألا نحتاج لمثل هذا العقد؟

قائمة المراجع
I-المصادر

David Hume

- Traité de la nature humaine (1734-1737), traduction d'André Louis Leroy, Aubier, Paris, 1946.
- Enquête sur l'entendement humain, (1748-1758).Trad. d'André Leroy, Nathan, Paris, 1982.
- Enquête sur les principes de la morale (1751), trad. Philippe Saltel, GF Flammarion, Paris, 1991.
- Essais politiques (1752), Paris, Vrin, 1972.
- Essais moraux, politiques et Littéraires (1741-1783), Trad, Michel Malherbe, Paris, Vrin, 1999.
- Essaisurl'origine du gouvernement, (1777).
- e Contrat primitif (1752).

Paul Ricœur

- Temps et récit, la configuration du temps dans le récit de fiction, tome II, Paris, Seuil, 1983.
- Parcours de la reconnaissance, Trois études, Stock, 2004.
- Soi-même comme un autre, Paris, Seuil, 1990.
- Du texte à l'action, Seuil, 1986.
- Lectures1, Autour du politique, Seuil, 1991.
- histoire et vérité, Editions, Seuil, Paris, 1955.

Emmanuel Kant

- Critique de la raison pratique (1788), trad ; de F. Picavet, introduction de F. Alquité, PUF, 1971.
- Critique de la raison pure (1781), trad.et notes par A. Tremesaygues et B. Pacaud, PUF, 4^eed, 1965.

- Critique de la faculté de juger, (1790), trad, par A. Philonenko, Paris, Vrin, 1979.
- Fondements de la métaphysique des mœurs (1785), trad. V. Delbos, Paris, Delagrave, 1967.
- Logique, Introduction IV, Ed, Vrin, 1970.

II- المراجع

- Deleule (Didier), Hume et la naissance du libéralisme économique, Aubier, Paris, 1979.
- Deleuze (Gilles), Empirisme et Subjectivité: Essai sur la nature humaine selon Hume. PUF, Paris, 1953.
- Forbes (Duncan), Hume's philosophical politics, Cambridge University Press, 1985.
- Le Jallé (Eléonore), Hume et la Régulation Morale, PUF, 1ère édition, avril, 1999.
- Leroy (André Louis), David Hume, PUF, Paris, 1983.
- Malherbe (Michel), La philosophie Empiriste de David Hume, Paris, Vrin, 1976.
- Michaud (Yves), Hume et la fin de la philosophie, PUF, Paris, 1983.
- Saltel (Philippe), Le vocabulaire de Hume, ellipses, 1999.
- Vergez (André), Hume, PUF, Paris, 1969.

III- مقالات في فلسفة دافيد هيوم

- Journées d'études organisées par GREDEG (CNRS Université de Nice Sophia Antipolis), «David Hume et l'économie politique», 23-24 juin 2005, «L'articulation entre économie et justice chez David Hume», Olivier Sautel, (Article).
- Vlachos (George), «Essai sur la politique de Hume», Revue Internationale de droit comparé. Vol. 8 N°3, Juillet- Septembre, 1956, pp. 511-512.
- Deleule (Didier), Du domestique au politique : Hume, les Physiocrates et la naissance du libéralisme économique, Dans Bulletin de la société Française de philosophie, 1980/3, p.81-112.
- Simone (Goyard-Fabre), Hume et la critique du contrat social : esquisse d'une théorie de l'institution, Revue de Métaphysique et de Morale, 1988/3, p. 337-364.
- Jessop (T.E), Réflexions sur la philosophie de Hume, Revue Philosophique de la France et de l'Etranger, 1960/2.
- Poumier (H), Hume et le problème de la liberté, Etudes Philosophiques, 1965/1, p. 37-46.
- Autin (Pierre-Louis), La fonction du droit et la question du lien social chez Hume et Montesquieu, Revue de la France et de l'Etranger, 1992/2, p.145-227.
- Jean-Pierre Cléro, «Présentation de Quatre discours politique de Hume », Bibliothèque de Philosophie politique et juridique, Caen, 1986, p.6
- T.E Jessop, « Sur l'interprétation de Hume » in Les Etudes philosophiques, 1973,1
- P. Carrière : «Passions, conventions et institution dans la pensée de Hume», Études philosophiques, 24, 1969, numéro XXIV, pp.371-381. (Article).

VI- مراجع عامة بالعربي:

- جبل دلوز، فلسفة كانط النقدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008.
- بوتروميل، فلسفة كانط، ترجمة د.عثمان أمين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
- المشكلة الخلقية، د.زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، 1998.
- أحمد محمود السيد، دراسات في فلسفة كانط السياسية، القاهرة، دار الثقافة، 1971.
- كانط، نقد العقل العملي، ترجمة غانم هنا، مركز دراسات الوحدة والمنظمة العربية للنشر، 2008.
- باروخ سبينوزا علم الأخلاق، ترجمة حلال الدين سعيد، مراجعة د. جورج كتورة الشاعرة بدعم من مؤسسة محمد بن آل راشد مكتوم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- برتراند رسل السلطة والفرء، ترجمة د. نوري جعفر، منشورات الجمل، 2005.

-
- الطاهر بن هلال، قضايا فلسفية معاصرة الحرية-المسؤولية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2013.
- برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء-المغرب، 2013.
- محمد محمد مدين، فلسفة هيوم الأخلاقية، إشراف د. أحمد عبد الحليم عطية، سلسلة المكتبة الفلسفية، دار التنوير للطباعة ونشر، 2009.
- مكيافيللي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004.
- عبد الرحمان بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الثاني، مادة دافيد هيوم، للمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.

التعريب والتنمية، بين سعة العربية وإكراهات الواقع

Arabization and development, between the richness of Arabic and the constraints of the reality

د. يوسف ولد النبية، جامعة معسكر - الجزائر

ملخص: حاولت هذه الورقة البحثية أن تعالج قضية التعريب، بمفهومه الواسع، في علاقته بالتنمية، وهي علاقة يتجاذبها طرفان: سعة العربية من جهة، وإكراهات الواقع من جهة أخرى، وهدفنا من هذه الورقة هو تبيان أهمية التعريب في تحقيق التنمية المستدامة للشعوب العربية، وتبيان، أيضا، أنه لا تتحقق تنمية مستدامة بدون تنمية اللغة العربية، وقد قسمنا هذه الورقة إلى ثلاثة عناصر رئيسة؛ أولها: التعريب والتنمية؛ قراءة في المصطلح والمفهوم، وقد بينا فيه الفرق بين بعض المصطلحات التي ترد في مجال التعريب كالمعرب والدخيل والمولد، وثانيها: حركة التعريب وسعة العربية، وقد تتبعنا فيه حركة التعريب قديما وحديثا، بما مكن العربية من أن تتسع لمصطلحات دالة على معانٍ لم تكن معروفة لدى العرب في ميادين مختلفة. وثالثها: التعريب وإكراهات الواقع التنموي، وقد تحدثنا فيه عن علاقة التعريب بأهم قطاعات الواقع التنموي، مركزين الحديث على قطاعي التعليم والاقتصاد، ومما خلصنا إليه، هو أن التنمية المستدامة في المجتمعات العربية لا تتحقق إلا باللغة القومية، التي هي العربية، وحتى تسائر اللغة العربية التنمية المستدامة لابد من تنميتها وتطويرها، وما التعريب إلا وسيلة من وسائل تنمية هذه اللغة. ومن التوصيات التي يمكن الخروج بها، هو أنه لكي يسائر التعريب التنمية المستدامة لابد من تضافر جهود جهات مختلفة كالمسؤولين، والمجامع اللغوية، ووسائل الإعلام المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التعريب والتنمية؛ إكراهات الواقع؛ التنمية اللغوية؛ سعة العربية؛ الأمن اللغوي.

Abstract: This research attempts to deal with the question of Arabization, in its broad meaning, which is mainly related to development, a relationship that stretches between two poles: the richness of Arabic on one hand, and the constraints of the reality on the other hand. Our purpose within this paper is to show the importance of Arabization in achieving the sustainable development of the Arab nation, as well as proving that any sustainable development cannot be achieved without developing the Arabic language.

The paper is divided into three main elements, The first one is Arabization and development, it is a whole reading of the term and the concept, we try to highlight the difference between such terms used in the field of Arabization like: the Arabized term, the loanword and the generated term. The second element concerns with the movement of Arabization and the capacity of Arabic language, it explores the process of Arabization from the past until nowadays, as well as exploring the factors that enable Arabic to assimilate significant terms which are not familiar to Arabs in different fields. The third element entitled Arabization and the reality of development is an overview on the relationship between Arabization and the most important sectors of the reality of developmental, focusing on the education and the economy.

We concluded that a sustainable development in the Arabic societies can be achieved only by the national language, which is Arabic, In condition that this language is developed and improved; focusing on arabization as a means of this development. One of the recommendations of this research is that in order that Arabization goes along with the sustainable development, efforts of responsible, linguistic assemblies and the media, must be combined.

Keywords: Arabization and Development; Reality constraints; Language development; Arabic richness; Linguistic security.

مقدمة:

يعدّ التعريب، بمفهومه الواسع، حتمية حضارية، لا مندوحة للأمة العربية عنه. فقد كان -وما يزال وسيظل- وسيلة من وسائل نقل العلوم والمعارف من لغات العلم إلى اللغة العربية، سعياً لتحقيق نهضة علمية ومعرفية في المجتمعات العربية، ومشاركة في خدمة التنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة، كما يُعدّ التعريب وسيلة من وسائل توطين المعرفة في اللغة العربية، ومن ثمة يصبح بمُكنة هذه اللغة إنتاج معارف أخرى.

وعلى غرار التعريب، ثمة وسائل أخرى متأصلة في اللغة العربية، من شأنها أن تساهم في الواقع التنموي أيضاً، كالتوليد والاشتقاق والنحت وما إلى ذلك، ولا سبيل لنا إلى تحقيق نهضة علمية، وتنمية مجتمعية، بدون الاعتماد على اللغة العربية.

على أنّ اللغة العربية، بما تتميز به من سعة ومرونة، بفضل خصائصها المتأصلة فيها، تواجهها اليوم إكراهات في الواقع، كما هو الحال في الواقع العلمي والاجتماعي والاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يصعب من مهمة ربط التعريب بالتنمية المستدامة، وجعلها يسيران في مسار واحد.

من هذا المنطلق، أثرنا أن يكون عنوان ورقتنا البحثية "التعريب والتنمية، بين سعة العربية وإكراهات الواقع"، وقد قسمناها إلى ثلاثة عناصر رئيسية؛ أولها: التعريب والتنمية: قراءة في المصطلح والمفهوم، وثانيها: حركة التعريب وسعة العربية، وثالثها: التعريب وإكراهات الواقع التنموي.

غير أننا لما باشرنا كتابة هذه الصفحات، لم نكد نعثر على دراسات جادة تعالج علاقة التعريب بالتنمية معالجة علمية وموضوعية، سوى نزرٍ قليل من الدراسات، في حين ربط أكثر الدراسات التعريب إمّا بقضايا لغوية كالنخطيط اللغوي وصناعة المصطلح، أو بقضايا إيدولوجية كتعريب التعليم والإدارة وما إلى ذلك. من هنا، كان هدفنا من هذه الورقة هو تبيان أهمية التعريب في تحقيق التنمية المستدامة للشعوب العربية، وتبيان أيضاً أنه حتى تساهم اللغة العربية بالتنمية المستدامة لا بد من تنميتها وتطويرها، وما التعريب إلا وسيلة من وسائل تنمية هذه اللغة.

وقد ارتكزت معالجتنا لهذا الموضوع على قراءة تاريخية، أفادتنا في العنصر الثاني، في تتبع حركة التعريب، بشيء من الاقتضاب، عند العرب والمسلمين، بينما ارتكزت هذه المعالجة في العنصر الثالث على قراءة وصفية تحليلية، ساعدتنا على فهم علاقة التعريب بالتنمية في ظل واقع الأمة العربية، الذي لا يخلو من تحديات كبرى، لنخلص إلى خاتمة مشفوعة ببعض التوصيات.

1. التعريب والتنمية: قراءة في المصطلح والمفهوم

أ. التعريب

تدل كلمة "تعريب" في اللغة العربية على معنيين رئيسيين؛ أولهما جعل الإنسان عربي اللسان، وثانيهما: نطق كلمات أعجمية بحروف وأوزان عربية، مثل: كلمة "سندس"، وقد ذكر ابن منظور هذين المعنيين بقوله: "وعرّبه: علّمه العربية، وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتقوه به العرب على منهاجها؛ تقول: عربّته العرب، وأعرّبته أيضاً" (ابن منظور، 2003، مادة "عرب"). على أنه كثيراً ما يرد في مجال التعريب مصطلحات تبدو متقاربة في حقلها الدلالي، كالمعرّب والنّخيل والمولد، بيد أنّ ثمة فروقا جوهرية بينها؛ فالمعرّب كما يذهب اللغويون هو لفظ استعاره العرب الخُلص، في عصر الاحتجاج باللغة (أي: عصر عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري) من أمة أخرى واستعملوه في لسانهم مثل السندس، والزنجبيل، والإبريق، والنّخيل هو لفظ أخذه العرب من لغة أخرى بعد عصر الاحتجاج مثل البابور والموتور والتلفزيون، والمولد هو لفظ عربي أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عما كان العرب يعرفونه مثل الجريدة، والسيارة، والطيارة (حسن

ظاظا، 1410هـ/1990م، ص67) غير أنّ مصطلح "معرب" صار يُطلق في عصرنا هذا على الدخيل أيضا، لكون مصطلح "معرب" قد صار أكثر شيوعا واستعمالا بين الناس. وقد غني علماء اللغة بتمييز الكلمات الدخيلة الأجنبية في اللغة العربية، ورأوا أنها لا تعدو نحو ألف كلمة. ووضع بعضهم علامات عامة يميز بها كثير من الكلمات الدخيلة، ومن هذه العلامات: أن تكون الكلمة مخالفة للأوزان العربية (ابريس، خراسان، أمين، جبريل)، أو أن تنتهي بدال فزاي (مَهْنِدْز وقد قُلبت زايه سينا في تعريبها، أي: مهندس)، أو أن تشتمل على الجيم والصاد (جص، صنح، صولجان)، أو على الجيم والقاف (المنجنيق، الجوقة) أو أن تكون رباعية أو خماسية مجردة من حروف الذلاقة التي يجمعها قولك "مرّ بنفل" (جوسق)(علي عبد الواحد وافي، دس، ص205 - 206).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ بعض اللغويين المحدثين -ونخصّ بالذكر الفهري- قد توسّع في تعريب الاسم الأعجمي المركب، حيث ارتأى الجمع بين اللفظ المعرب واللفظ العربي في مصطلح واحد، تحريا للدقة، بما يمكن وصفه بالترجمة الجزئية، أو التعريب الجزئي، مثل: ميتا لغة "meta-langage"، وسوسيو لسانيات "linguistics-socio" (محمد حسن عبد العزيز، 2002، ص313 - 314).

وبالإضافة إلى المعنيين الرئيسيين للتعريب -أي: تعريب اللسان، وتعريب الاسم الأعجمي- فإنّ هناك معنى ثالثا للتعريب، يتمثّل في تعريب قطاعات الدولة، وذلك بجعل اللغة العربية لغة التعليم والإدارة والصحة والقضاء والصناعة والتجارة، وكلّ ما يتعلق بالحياة العامة للمواطن العربي، بدل لغة المستعمر الأوربي التي فرضها على كثير من دول الوطن العربي في مراحل تاريخية مختلفة، لاسيما في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين.

ونشير في هذا الصدد، إلى أنّ بعض الباحثين قد ذهب إلى توسعة مفهوم التعريب بما ينسجم مع واقعنا المعاصر، منهم محمد الفاسي القائل: "التعريب هو في معناه الأعمّ السعي لجعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحس، وعن كل العواطف والأفكار والمعاني التي تختلج في ضمير الإنسان المتمدن الذي يعيش عصر الذرة والصواريخ" (محمد الفاسي، 1974، ص109).

كما أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ تعريب الفكر لا يقل أهمية عن تعريب اللسان، فقد شدّد عبد الله الركبي على ضرورة تعريب الفكر أولا، فالتعريب اللغوي في رأيه- لا يكفي، لأنّ من يقرأ بالعربية ويكتب بها قد يلتقي مع أي أجنبي يحسن العربية بغرض التعامل مع أصحابها، في حين أنّ التفكير هو المهم في الموضوع. وربما وجدنا مواطنا لا يحسن العربية ومع هذا يدافع عن العربية وعن العروبة أكثر من بعض الذين يتقنون العربية (عبد الله الركبي، 1974، ص104).

ولعلّ الشيخ البشير الإبراهيمي خير من ضبط مفهوم التعريب حينما قال: "التعريب جعل الشيء عربيا سواء كان معنى أو مادة أو إنسانا". كما رأى أنه "نوعان: نوع جزئي ونوع كلي، فالتعريب الجزئي هو تعريب الألسنة والأقلام وأثارهما من خطابة، وكتابة، ويدخل فيه تعريب الدروس التعليمية، والثاني يشمل هذا، ويشمل التخلق بأخلاق العرب" (البشير الإبراهيمي، 2007، ص205).

ويتضح مما تقدّم، أنّ التعريب اسم جامع لكل شيء بإمكاننا أن نصبغه صبغة عربية، سواء تعلّق الأمر بتعريب اللسان، أو المصطلحات الأجنبية، أو قطاعات الدولة، أو الفكر، أو العادات والتقاليد وما إلى ذلك، ومن ثمة يستطيع التعريب، بمفهومه الواسع، أن يتّسع لمطالبات التنمية في مختلف ميادينها.

ب. التنمية

التنمية لغة مصدر الفعل نَمَى، وتعني الزيادة والكثرة. (ابن منظور، 2003، مادة "نمي"). وأما اصطلاحاً فالتنمية المستدامة -التي يُصطلح عليها في اللغة الفرنسية: "Développement durable"، وفي اللغة الإنجليزية: "Sustainable Development"- هي "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". (Anctil et Liliana Diaz, 2015, p3).

وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأما النظام الاقتصادي فيعني القدرة على تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج (مأمون محمد النور، 2012، ص 57).

وبهذا المفهوم، تسعى التنمية المستدامة في مقصدها الكلي إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، بما يخدم الإنسان من جهة، وبعدم الإضرار بالبيئة من جهة أخرى. كما أنها تسعى إلى جعل الإنسان يعيش حياة أفضل مما هو عليه، وذلك من خلال آليات يتم توسلها لتحقيق ذلك، كالخطيط والبرمجة وحسن التدبير والتسيير وما إلى ذلك.

على أنه لا تنمية مستدامة بدون لغة قومية تواكبها وتسايروها في مختلف قطاعاتها، وفي جميع مراحلها، وحتى تسايير اللغة القومية -التي هي العربية- التنمية المستدامة، لا بد من تنمية هذه اللغة بالوسائل المتاحة لذلك، ولعل التعريب من أبرز تلك الوسائل.

2. حركة التعريب وسعة العربية

إنّ المتتبع لتاريخ اللغة العربية يجدها -بفعل الاحتكاك الحضاري والثقافي بين العرب والشعوب الأخرى- قد اعتنت، وهي الغنيّة، بجملة معتبرة من المفردات الدالة على معاني ومستحدثات لم تكن معروفة لدى العرب في ميادين مختلفة، كالصناعة والزراعة والتجارة والعلوم والآداب والفنون، قد أخذتها من لغات أخرى كالفارسية واليونانية واللاتينية، وذلك من الجاهلية إلى عصرنا هذا.

فقد استعمل العرب منذ الجاهلية كثيرا من الألفاظ الأجنبية في لغتهم، مثل: السجّجل (المرأة) والقنطرة، والثاموس (القانون)، وعقر الدار، والثبر، والبستان، والدقتر.. كما استعملوا ألفاظا أخرى جاءت من حضارات متباينة اتصل بها العرب بعد الإسلام، مثل: الجهّيد، والجوّسق، والجوق، والسنجاب، والهندام (حسن ظاها، 1990، ص 71).

وبعد ظهور الإسلام اتسعت دائرة التعريب لتشمل إدارات الدولة ودواوينها، ففي الثالث الأخير من القرن الأول الهجري، وتحديدًا في خلافة عبد الملك بن مروان، تمّ "تعريب الدواوين، وشؤون المال والضرائب، لقد كانت الدواوين في العراق وما جاورها يجري العمل فيها باللغة الفارسية، وكانت الدواوين في بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا يجري العمل فيها باللغة الرومانية، وكانت الدواوين في الأندلس يجري العمل فيها باللغة اللاتينية" (تركي رابح، 1987، ص 257).

وقد تعقبت حركة التعريب حركة الترجمة، لا سيما في العصر العباسي، وبخاصة في عهد المنصور والرشد والمأمون، من خلال بيت الحكمة في بغداد، الذي أخذ علماءه ينقلون العلوم والمعارف من اللغات الأخرى كالهندية والفارسية واليونانية إلى اللغة العربية، وأضافوا لتلك العلوم والمعارف إضافات نشي بالعبرية العربية والإسلامية.

وفي العصر الحديث ازداد الوعي بأهمية التعريب في المجتمعات العربية، فبذلت جهود معتبرة في ذلك، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك حتى تسايير اللغة العربية الركب

الحضاري، وحتى تفتتح أكثر على المنجزات المادية والفكرية التي تأتي من الشرق والغرب على سواء.

فعلى المستوى الفردي نجد نفرا غير قليل من الدارسين -لاسيما في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين الميلاديين- رأوا ضرورة مسايرة العربية للفكر والواقع، مع ميلهم إلى المولد أكثر من المعرب، منهم أحمد فارس الشدياق، الذي نجد من مبتكراته: الجريدة، والمؤتمر، والحافلة، والمنطاد، والسلك البرقي (التلغراف)، والشيخ خليل اليازجي، ومن توليداته: الجواز (وثيقة السفر)، والفُقاز، والصبحة (طعام الصباح خاصة)، ومنهم أيضا الشيخ نجيب الحداد، الذي من توليداته: الصحافة. وقد استمرت هذه الحركة إلى القرن العشرين، حيث نجد للشيخ عبد الله البستاني مصطلحات خاصة، كالأنسة، والندي (التلفون)، والمصاص (الورق النشاف)، كما نجد للدكتور أمين باشا المعلوف مصطلحات أخرى، كالنُفط (البترو)، والسعن (الدلو من الجلد) وما إلى ذلك (حسن ظا، 1990، ص 69-70).

وعلى المستوى الجماعي، نلني مجامع اللغة العربية قد بذلت جهودا كبيرة في عملية التعريب، بدءا من المجمع العلمي العربي بدمشق (1919م) الذي وُكل إليه النظر في اللغة العربية وأوضاعها العصرية، ونشر آدابها، وإحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوربية، والمجمع العلمي العراقي (1926م) الذي عمل على تعريب الكلمات، وإيجاد الاصطلاحات العلمية، والترجمة، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932م) وكان من أهدافه: المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر، ومجمع اللغة العربية الأردني (1976م) الذي غني بالتعريب، ومعالجة أسباب الضعف اللغوي، والمشاركة في حملة تعريب التعليم العلمي الجامعي (محمد علي الزركان، 1998، ص 113-114).

وإلى جانب مجامع اللغة العربية، ظهرت في نهاية القرن العشرين هيئات ومنظمات عربية جديدة أسهمت في التعريب وتوحيد المصطلح، منها مشروع "راب" لترجمة مصطلحات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعريبها، الذي أنشئ بالرباط سنة 1982م، والمعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس سنة 1982م لتعريب مختلف أنواع السلع والمنتجات، والبنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية "باسم" "BASM" سنة 1403هـ/1983م بالمملكة العربية السعودية، لخدمة الترجمة الآلية والبشرية على حد سواء، بالإضافة إلى خدمة الباحثين في المصطلح (محمد علي الزركان، 1998، ص 445-451).

ومع ما تبذله مجامع اللغة العربية من جهود، فضلا عن الهيئات والمنظمات، فإن تلك الجهود - حسب أحد الباحثين- تجعل الكثير من الناس يقف "أمام سؤال حيوي حول ما جدوى وضع المصطلح العربي مع شيوع المصطلح الأجنبي، ويعيدون ذلك إلى صعوبة المصطلح العربي مثل "ناسوخ" الذي عجز عن الانتشار أمام كلمة "فاكس"، وغاب عنهم أن ذلك الشيوع للمصطلح العربي لا يتحقق بسبب تخليهم عن مسؤوليتهم تجاه ذلك المصطلح وإمكانات نشره إعلاميا وشعبيا، بالإضافة إلى تأخر توظيف المصطلح العربي بعد انتشار المصطلح الغربي، فالفاكس ذاع وانتشر استعماله كجهاز بين الناس ثم كانت التسمية بالناسوخ (كمال أحمد غنيم، 2014، ص 8-9).

ولا يخفى ههنا ما لوسائل الإعلام المختلفة؛ المرئية، والسمعية، والمكتوبة -فضلا عن الإعلام الرقمي الجديد- من دور كبير في نقل المصطلح العربي من غرف المجمع اللغوية المغلقة إلى الحياة اليومية المفتوحة، والتسويق له في أحسن صورة، ذلك لأن وسائل الإعلام، بسلطتها الاعتبارية، من شأنها أن تكون عاملا فعالا في نشر المصطلح العربي بخاصة، وفي سياسة التعريب بعامة.

كما أنّ من أسباب شيوع المصطلح الأجنبي في البلاد العربية، هو أنّ المصطلح العربي ما يزال قليل الاستعمال في ميادين البحث العلمي. لذلك فقد حان الوقت -كما ذهب عبد الحميد مهري- لتصحيح خطأ استراتيجي في سياساتنا اللغوية، المتمثل في تكليف المجامع بتطوير اللغة العربية العلمية والاستمرار في تدريس العلوم باللغات الأجنبية في الجامعات! فحرمان اللغة العلمية الموضوعية من طرف المجامع والهيئات العلمية من الاستعمال في ميدانها الطبيعي هو قضاء عليها وقضاء على جهود المجامع بالعقم (عبد الحميد مهري، 1974، ص16).

ويتبين من هذه الإطالة العجلى على حركة التعريب في تاريخ العربية، أنّ وجود المعرب أو الدّخيل ليس شيئاً غريباً في العربية، وإنما هو صورة لظاهرة عامة في كل اللغات؛ فهي جميعاً تستورد الدخيل بحسب حاجتها، ويتسرب إليها رغم أنفها، إذ لا يكاد يعقل أن تتم عملية تبادل حضاري غير مشفوعة بتبادل لغوي في الوقت ذاته، ويبدأ ذلك بتحويل اسم العلم إلى اسم عام الدلالة. ومن أمثلة ذلك كلمة "البورصة" بمعنى سوق النقود والأوراق المالية، ويعود أصل الكلمة إلى تاجر إيطالي اسمه "دلا بورصا" رحل إلى مدينة "بروج" في بلجيكا وأنشأ فيها لحسابه الخاص سوقاً للأوراق المالية، فحملت المؤسسة اسمه، وخرجت الكلمة من فصيلة أسماء الأعلام إلى أسماء الأشياء (حسن ظاظا، 1990، ص71).

وعليه، فإنّ العربية لغة مرنة، تتسع لكلّ ما يعرض لها من جديد الألفاظ الأعجمية، دون أن تضيق بها ذرعاً، لاسيما وأنّ العربية تقوم على قاعدة ذهبية هي: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"؛ أي أنّ أحكام العربية كالاشتقاق والتنثية والجمع وما إلى ذلك، تسري على الكلمات الأعجمية المعرّبة والدخيلة كما تسري على الكلمات العربية، كاشتقاقنا من كلمة "تلفون" الفعل الماضي "تُلفَن"، والمضارع "يُتلفَن"، والمصدر "تُلفَنَة"، وغير هذا كثير.

3. التعريب وإكراهات الواقع التنموي

إنّ الواقع التنموي -اليوم- يكرهنا على أن نجعل لغتنا العربية تتفاعل معه في ميادين مختلفة؛ اجتماعية واقتصادية وصناعية وعلمية وثقافية، ولكي تتفاعل لغتنا العربية مع هذا الواقع، لا بد أن تكون مهياًة لذلك؛ فلا تنمية مستدامة بدون تنمية لغوية، وما التعريب إلا شكل من أشكال التنمية اللغوية.

على أنه لا ينكر عاقل أنّ اللغة العربية تملك من عوامل القوة ما يجعلها قادرة على أن تقتحم عالم التنمية بجدارة واستحقاق؛ فهي لغة القرآن الكريم الذي تعهده الله بالحفظ، فجعل حفظها من حفظه، ولغة إرث حضاري عربي إسلامي بشقيه المادي والمعنوي، ولغة رسمية لكثير من الدول والمنظمات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة، ولغة واسعة الانتشار عالمياً من حيث عدد المتحدثين بها؛ حيث تحتل هذه اللغة المرتبة الرابعة عالمياً، ويتحدثها أكثر من ثمانين وأربعمئة (480) مليون نسمة حسب إحصاء 2015 (الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8)، ولغة مرنة طيبة تستطيع أن تتفاعل مع كل جديد، وفي أي عصر، بفضل خصائصها المتأصلة فيها كالتعريب والتوليد والاشتقاق والنحت والترادف والمشارك اللفظي.

ولسنا ههنا في حاجة إلى إثبات صلاحية اللغة العربية لفروع المعرفة الحديثة، بما يجعلها مؤهلة للتنمية؛ إذ يكفي أن نذكر ما قاله عنها المستشرق الألماني "فون جرو نياوم" في مقدمة كتابه "تراث الإسلام": "إنّ اللغة العربية لغة عبقرية لا تدانيها لغة في مرونتها، فالمرونة والاشتقاق اللذان ينبعان من ذات اللغة جعلها تتسع في جميع المصطلحات الحديثة لجميع فروع المعرفة" (محمود فوزي المناعي، 2003، ص25).

وبناءً على صلاحية اللغة العربية لفروع المعرفة الحديثة، فإنّ تقرير التنمية الإنسانية العربية الثّاني سنة 2003 -الذي أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- يولي "اللغة العربية أهمية كبيرة، ويؤكد دورها الأساس في

مجتمع المعرفة والتنمية المعرفية والاقتصادية والحاسوبية؛ لأنّ دور اللغة في توليد المعرفة الحديثة يتعاظمُ بآطرٍ، فللغربية دورٌ كبيرٌ في مجتمع المعرفة بفضل ما تملكه من قدرة فريدة على الاشتقاق، وما تملكه من نحوٍ يتّصف بالمرونة، ومُعجمٍ غنيٍّ بالمفرداتِ والمترادفاتِ والمعاني، وأنّ للغربية ثراء في المبنى وغنى في الإمكانيات، بحيث تقدّم فرصاً نادرة لولوج العرب في عصر المعلومات وعالم الكثافة المعرفية باقتدار". (عبد القادر الفاسي الفهري، 2005، عن منتدى اللسانيات العربية، <http://www.lissaniat.net>).

على أنّ الإشكال الذي يدور في ساحة التعريب منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، هو أيهما أنسب للعربية الحديثة، التعريب (نطق كلمة أعجمية بحروف وأوزان عربية مثل: "تليفون") أم التوليد (منح كلمة عربية دلالة جديدة غير التي كانت عليها قديما مثل: "هاتف")؛ فهل نستعمل مثلا التليفون أم الهاتف، والبتروال أم النفط، والتلفاز أم المرناة؟

فقد فضّل أحمد فارس الشدياق منذ قرنين توليد على التعريب في كتابه "الجوائب"، ورأى أنّ باب الوضع مفتوح أمام المولدين، خير من أن تُشان اللغة بالألفاظ الأعجمية، ومما قاله في هذا الشأن: "ولو أنّ العرب الأوّلين شاهدوا البواخر وسكك الحديد وأسلاك التلغراف والغاز والبوسطة ونحو ذلك مما اخترعه الإفرنج لوضعوا له أسماء خاصة ناصة، فهم على هذا غير ملومين، وإنما اللوم علينا حالة كوننا ورثنا لغتهم وشاهدنا هذه الأمور بأعيننا ولم ننتبه لوضع أسماء لها على النسق الذي ألفته العرب... أفيظنّ أحد أن لفظة المشير والسفير والوالي والمتصرف والمدير ومجلس الشورى لا ينبغي أن تُعد من الألفاظ العربية لأنها لم تكن معروفة للدولة العباسية. فإذا برأ أحد تلك الدولة لعدم اتخاذها هذه الألفاظ إذ الحاجة لم تمس إليها لم يكن له أن يلوم دولة أخرى على اتخاذها مع وجود الحاجة، فقس عليها غيرها" (أحمد مختار عمر، 2002، ص68).

في حين فضّل بعض اللغويين المعاصرين التعريب على التوليد؛ معلّلا رأيه بأنه على مستوى التوليد يظهر إشكال يتمثل في صعوبة اتفاق الشعوب العربية جمعاء على مؤلّدات موحّدة، فكل شعب له صحفه وأدبؤه وكتابه ومجامعه اللغوية، وله أيضا خلفيته التاريخية والحضارية واللغوية التي قد يخالف بها غيره، ثم له من بعد ذوقه المحلي في موسيقى الألفاظ، وجرس الكلمات، فمثلا في مصر والشام نستعمل "المعرض" وفي المغرب يستعملون "المشوار" ونستعمل "قطع الغيار" وفي المغرب يستعملون "شماطيط السيارة" (مع أنّ "المعرض" و"قطع الغيار" مستعملان في الجزائر أيضا) ولو أننا انسقنا في هذا التيار لبطلت حجّتنا في يوم ما على دعاة العامية. ولن يحدث توحيد الفكر في الأمة إذا ذهب كل قطر عربي في صناعة الألفاظ المولّدة مذهبيا لا يرجع فيه إلى الاتفاق مع الآخرين. وسيظلّ الدخيل أقرب إلى التوحيد في هذه الحالة من المولّد (حسن ظاظا، 1990، ص73-74).

كما علّل باحث آخر سبب اضطرار اللغويين إلى اللجوء إلى المصطلحات المعربة؛ بأنّ مفاهيمها أو تصوراتها لم تقم في أذهان لغويي العرب، ومن العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم التي تعنيها. (محمد حسن عبد العزيز، 2002، ص313).

وبصرف النظر عن تعليقات أنصار المولّد، وأنصار المعرب، فإنّه ينبغي التنبيه على أنّ التشدّد في بعض قضايا اللغة العربية قد ينعكس سلبا على مواكبة هذه اللغة لسيرورة المجتمع، وفي هذا المنأط ذهب أحد الباحثين إلى أنه نتيجة إهمال أصحاب المعجمات العربية للمولّد، وعدم اعتباره من اللغة، قد ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني، التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاصروها، الأمر الذي جعل اللغة لا تساير ركب الحياة، ما أدى إلى اتهامها بالتحجّر (محمد علي عبد الكريم الرديني، 2009، ص51).

وعليه، فإنّ الأفضلية بين التعريب والتوليد في رأينا- ينبغي أن تُعطى لأحدهما بحسب الحالة التي تكتنف المصطلح، كالذوق والخفة ووضوح الدلالة وانتقاء الألبس، والعبرة بسهولة استعمال المصطلح وتداوله بين الناس مولداً كان هذا المصطلح أم معرّباً. وسنكتفي في هذه العجالة بالحديث عن علاقة التعريب بقطاعين مرتبطين أشد الارتباط بالواقع التنموي، التعليم والاقتصاد.

أ. الوافع التعليمي

يعدّ تعريب التعليم الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية، ومن يستنتق التاريخ، ويسترشد بالواقع، لا يجد شعباً قد تقدّم بغير لغته؛ ففي التاريخ لنا أمثلة عن الحضارة الفرعونية التي كانت لغتها المصرية القديمة (الهيروغليفية)، والحضارة اليونانية التي كانت لغتها اليونانية، والحضارة العربية الإسلامية التي كانت لغتها العربية. وفي الواقع لنا أمثلة عن تطور إنجلترا باللغة الإنجليزية، وألمانيا باللغة الألمانية، واليابان باللغة اليابانية. وهذا كفيل بأن يدفع بنا إلى الحكم بأنّ الرّهان على اللغات الأجنبية في التقدم العلمي للشعوب العربية رهان خاطئ!

وعلى ذلك، فقد ثبت بالتجربة أنّ اللغة الأصلية أو اللغة الأمّ "تتيح لأصحابها قدرات واسعة في فهم التجارب ومكوّنات المواد، والفهم الجيد للعلوم باللغة الأصلية يفتح أمام العالم آفاقاً واسعة، ويمدّه بالدقة العلمية، لأنّ فهم مصطلحات العلم ورموزه يتيح للباحث تمثله وهضمه ويميّز بحوثه بالدقة والإبداع والابتكار" (محمود فوزي المناوي، 2003، ص24).

غير أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أنّ ثمة إشكالا في تحديد مفهوم مصطلح اللغة الأمّ " Langue maternelle"؛ فالمصطلح يدل حسب تعريف اليونيسكو، على اللغة الأولى للطفل، التي يتلقاها في المنزل عن أفراد أسرته البالغين. (Dorthe Buhmann et Barbara Trudell, 2008, p7).

في حين يذهب الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى أنّ اللغة الأمّ "ليست هي لغة الأمّ أو الأب، ولكن هي لغة المنشأ التي تنمو بها القدرات المعرفية الأولى للطفل. فاللغة التي يتم بها امتلاك المعرفة ليست هي بالضرورة لغة البيت. وينبغي أن نفرّق بين لغة الأمّ أو الأب واللغة الأولى التي تمكن من المعرفة مبكراً، وبالتالي من نجاح العملية التعليمية" (الفهري، 2007، ص193-195).

ولأهمية التعليم باللغة الأصلية أو اللغة الأمّ، أوصى خيرا منظمة اليونسكو، في تقرير أعدوه، باستخدام اللغة الأمّ في التعليم لأعلى مرحلة ممكنة. وشدّد التقرير على ضرورة تعليم التلاميذ في المراحل المدرسية الأولى بلغتهم الوطنية، لأنهم يفهمون تلك اللغة ويتقنونها أكثر من غيرها (محمود فوزي المناوي، 2003، ص32).

على أنّ التعليم باللغة الأصلية أو اللغة الأمّ ينبغي أن لا يقف عند المراحل المدرسية الأولى، وإنما ينبغي أن يستمرّ إلى المراحل الجامعية، وفي هذا السياق، أكدّ تقرير التنمية الإنسانية العربية الثنائي سنة 2003 "أهمية تعريب التعليم العالي الجامعي، واعتبره مفتاح النهضة الثقافية أكثر من كونه قضية قومية فحسب؛ لأنّه أضحى أحد المستلزمات الأساس لتتمة أدوات التفكير والقدرات الذهنية والملكات الإبداعية، فضلا عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجدّدة. ولهذا وجب تعليم الشباب العربي التفكير النقدي والإبداع بلغته العربية. ولا بدّ أن يولي الباحثون أهمية كبيرة لفهم طبيعة العلاقة بين المنظومة اللغوية العربية من جهة، وبين عمليات التفكير من جهة أخرى. ومن شأن هذه الأهمية أن تسوّغ تعليم العلوم باللغة العربية، وتفنّد ذرائع معارضي التعريب. والتعريب ينبغي أن يسير موازياً لتدريس اللغات الأجنبية" (الفهري، 2007، ص193-195).

ومن الأدلة العملية التي تبين قدرة العربية على استيعاب العلوم الحديثة، وصلاحياتها لمجتمع المعرفة، هو أنّ هذه اللغة استطاعت أن تلج في العالم الرقمي، وتثبت فيه تقدماً ملحوظاً بالقدر الذي يمتلكه مستعملوها من مؤهلات معرفية وأدوات علمية. علماً أنّ العربية تملك طاقة هائلة في التصريف تمكّنها من التعامل مع الحاسوب بدقة متناهية؛ إذ إنه من جذر واحد -كما قرّر اللغويون- تستطيع قواعد الاشتقاق والتصريف أن تُنتج لنا عدداً كبيراً من المشتقات والصيغ الصرفية. وعلى هذا الأساس أسفر مؤتمر الرباط: "اللسانيات العربية التطبيقية والمعالجة الإشارية والمعلوماتية" سنة 1983م عن نتيجة مفادها: أنّ العربية تبدو أنسب للحاسوب من الإنجليزية أو الفرنسية (نهاد الموسى، 2000، ص35-36).

وانطلاقاً من هذا، نزع أنّ التعليم باللغة الأم لا يقف عائقاً أمام التقدم العلمي للشعوب، لأنّ الإبداع مرتبط بعقل الإنسان أكثر مما هو مرتبط باللسان، وهذا الزعم يثبتته الواقع اليوم؛ فتقدّم دول جنوب شرق آسيا كالصين واليابان وكوريا ارتبط بلغاتها الأصلية لا باللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية. وفي المقابل نجد كثيراً من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية متخلفة على الرغم من ارتباطها باللغات الأوروبية!

ولعلّ هذه المفارقة تنبّه إلى إعادة النظر في مسألة ارتباط العلوم بلغة بعينها بحيث لا يمكن الفصل بينهما، وإلى أنه بالإمكان إبدال اللغة الأجنبية باللغة الأم في تدريس العلوم، وإن كنا لا نغفل أهمية اللغات الحية في تقريب المسافة بين المتعلم والعلوم المكتوبة بتلك اللغات.

ب. الواقع الاقتصادي

ترتبط اللغة بالاقتصاد القومي ارتباطاً وثيقاً؛ فلا تخلو تجارة أو تسويق أو إعلام أو إشهار أو دعاية أو سياحة من تواصل لغوي بين المنتج والمستهلك، ومن ترويج للمنتجات والخدمات، بما يعزّز التنمية ويقوّيها.

وما من شكّ في أنّ للغة العربية من الثروة اللفظية، والطاقة التعبيرية، ما يجعلها لغة اقتصادية بامتياز، لو أحسنّا توظيفها في هذا المضمار؛ فتاريخها يثبت لنا أنّها كانت لغة التعاملات التجارية في أسواق العرب منذ الجاهلية إلى مجيء الإسلام، "ومما يدلّ على توسّع العرب في المسائل الاقتصادية، كثرة ألفاظ اللغة العربية الدالة على المال، فإنّ منها بضعة وعشرين اسماً لكل منها معنى من المعاني الاقتصادية التي ترجع إلى الاستثمار وغيره، منها: التّلاذ (المال الموروث) والرّكاز (المال المدفون) والضمّار (المال لا يُرجى) والطّارف (المال المستحدث)، والتّالذ (المال القديم) ونحو ذلك من أسماء النقود وأنواعها من الذهب والفضة" (جرجي زيدان، دس، ص30-31).

على أنّ الثراء اللغوي غير كافٍ لتحقيق اقتصاد قومي قويّ، وإنما يستمدّ الاقتصاد القومي القويّ قوّته من تداولية اللغة واستعمالها الواسع داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، ذهب أحد الباحثين إلى أنّ "قيمة لغة معيّنة ترتبط بعدد متكلميها... فاللغة الألمانية في سويسرا أكثر نفعا من الفرنسية أو الإيطالية، وهذا بالتأكيد ليس لأنّ الألمانية أعظم قيمة من الناحية الثقافية، ولكن لأنّ عدد السكان المتكلمين بالألمانية يفوق عدد السكان المتكلمين بالفرنسية والإيطالية، ولذلك فإنّ الألمانية أكثر استعمالاً في مجال الحياة السياسية والاقتصادية" (فلوريان كورماس، 2000، ص74).

وعلى نطاق أوسع، قد تكون عالمية لغة ما سببا في قوة الاقتصاد الخارجي للدولة الناطقة بلغة معيّنة، كالإنجليزية بالنسبة لإنجلترا، والألمانية بالنسبة لألمانيا، والفرنسية بالنسبة لفرنسا. وعلى هذا الاعتبار، تسعى الدول الناطقة بلغات عالمية جاهدة إلى الاستثمار في لغاتها، وذلك بتربيتها ونشرها إلى أبعد نقطة في المعمورة، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وإنجلترا وغيرهما؛ فهذه الدول

تعتبر اللغة سبيلا موصلا إلى التسويق الناجع لمنتجاتها الفكرية والمادية في مستعمراتها السابقة، ومن ضمنها البلدان العربية.

ومن الأمثلة التي يمكن سوقها في شأن نشر اللغة عالميا أو "التصدير اللغوي" الذي يكون في خدمة الاقتصاد القومي لبلد ما، أنّ الحكومة الفرنسية أنفقت في سبيل نشر لغتها سنة 1977م ما بين 25 و30 بليون فرنك، وهذه النقود أنفقت على تشغيل 1200 مكتب في أكثر من مائة بلد. ونضيف في هذا الشأن أن تقرير "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الفرنسي قد أشار إلى أنّ وجود الفرنسية في الخارج أمر أكبر من مسألة تراث ووجهة، ويظهر -بطريق مباشر أو غير مباشر- جني المعرفة عن فرنسا، واستعمال خدماتها التجارية، واستهلاك سلعها، والدخول معها في علاقات تبادل (فلوريان كورماس، 2000، ص136-137).

ونشير في هذا السياق، أنّ اللغة قبل أن تكون ذات بعد نفعي، هي أداة تعبير عن الهوية؛ لذلك لم يتردد الرئيس الفرنسي الجنرال "ديغول" أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية حينما فضل لغته على الصحراء: "الو يتعين عليّ أن أختار بين بترول الصحراء واللغة الفرنسية، لا اخترت اللغة الفرنسية". ليتبين للقارئ مدى تفضيل المستدمر للغته على الأشياء المادية، حتى لو كانت ثمينة؛ لأنه يرى هويته في لغته، بل يرى بقاءه وامتداده الحضاري فيها أيضا! لذلك فقد أصبح الاستثمار في اللغة العربية داخل الوطن العربي وخارجه من الأهمية بمكان.

وما من شك في أنّ الاستثمار في اللغة العربية، بتطويرها وترقيتها واستخدامها في جميع مجالات التنمية، من شأنه أن يحقق الأمن اللغوي؛ إذ حينما يشعر المواطن العربي بأن لغته في مأمن من أي خطر داخلي أو خارجي، يمكن أن يهدد كياناتها وموقعها الطبيعي في بلده، فإنه يزداد ثقة في أن يسهم بلغته في العملية التنموية لبلده، في أيّ موقع يوجد فيه بفخر واعتزاز.

ومن جهة أخرى، فإنّ الأمن اللغوي يتقوى أكثر عندما تلتزم المؤسسات التنموية كالبنوك والمؤسسات الإنتاجية والشركات المختلفة والإدارات اللغوية الوطنية في التعامل مع المواطن، وعندما يتواصل المشرفون على المشاريع التنموية (مسؤولون، خبراء، رجال أعمال) مع المواطن العادي بلغته الوطنية شرحا وتفسيرا وتحسيسا، بما يحقق التفاعل بين المواطنين وأولئك المشرفين على المشاريع التنموية.

وإذا تجاوزنا القطر العربي الواحد إلى الوطن العربي وجدنا أنّ اللغة العربية تُعدّ عامل قوة في الاقتصاد العربي، سواء في مجال التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو التسويق، فضلا عن المشاريع التنموية التي تتم بين الأقطار العربية، كمشاريع البناء والتعمير وما إلى ذلك. من هنا، فإنّ حضور اللغة العربية في الاقتصاد العربي من شأنه أن يوقر علينا -على الأقل- عناء الترجمة، كترجمة الوثائق الرسمية (مراسيم تنظيمية، قرارات، عقود) والترجمة الفورية كالتّي تتم بين المسؤولين والمتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

نتائج الدراسة: لقد تبين من خلال هذه الورقة البحثية جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. التعريب اسم جامع لكل شيء بإمكاننا أن نصبغه صبغة عربية؛ سواء كان إنسانا أو معنى أو مادة.

ب. لقد اغتنت اللغة العربية بفضل تفاعل العرب مع الحضارات الأخرى- بقدر معتبر من المصطلحات المختلفة التي لم تكن معروفة لدى العرب.

ج. يعدّ التعريب وسيلة من وسائل نقل العلوم والمعارف إلى اللغة العربية، وتوطينها في هذه اللغة، ومن ثمة يصبح بمكنة هذه اللغة إنتاج علوم ومعارف أخرى.

ج. لا تتحقق التنمية الشاملة، بمختلف مظاهرها، في واقع المجتمعات العربية إلا باللغة العربية.

د. لا تنمية مستدامة بدون تنمية اللغة العربية، ومن وسائل تنمية هذه اللغة: التعريب والتوليد والنحت والاشتقاق وما إلى ذلك.

هـ. تستطيع اللغة العربية، بما تتمتع به من ثروة لفظية، وطاقات تعبيرية، أن تسهم في صناعة مجتمع المعرفة، وتحقيق التنمية المعرفية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الورقة ما يلي:

أ. على المجامع اللغوية أن تواكب التنمية المستدامة، وتسارع إلى وضع مصطلحات لما يجد من أشياء ومخترعات، عن طريق التوليد أو التعريب.. فإذا تباطأت تلك المجامع في ذلك، سارع الإعلام والشارع وكل ما هو غير علمي إلى وضع مصطلحاتهم الخاصة، ونشرها بين الناس، ومن ثمة يصعب إحلال ما هو علمي محل ما هو غير علمي.

ب. مدّ جسور التواصل بين المجامع اللغوية، ووسائل الإعلام المرئية، والسمعية، والمكتوبة، لنشر كل مصطلح جديد تقرّه تلك المجامع.

ج. عدم التعصب لأفضلية التعريب على التوليد أو العكس، فالأفضلية تُعطى لأحدهما بحسب الحاجة، كالذوق والخفة ووضوح الدلالة وانتفاء اللبس.

د. يكون التعريب من اللغات العالمية، وفي مقدمتها الإنجليزية، وتُعطى الأولوية للغة المعرب منها بحسب ما تملكه من زاد علمي ومعرفي، لا بحسب ميولنا نحو هذه اللغة أو تلك.

هـ. ضرورة تواصل المشرفين على الأعمال التنموية (مسؤولون، خبراء، رجال أعمال..) في شتى المجالات مع المواطنين باللغة العربية، تحقيقاً للتفاعل بين المواطنين وأولئك المشرفين على الأعمال التنموية، وإثباتاً منهم بأن العربية تستطيع أن تساير التنمية في أرقى مستوياتها.

و. على العرب الاستثمار في لغتهم؛ بتزقيتها ونشرها وتعميمها في أبعد نقطة ممكنة من أرجاء المعمورة.

ز. توجيه البحوث الجامعية لا سيما في مجال "علم اللغة الاجتماعي" نحو حقل "اللغة العربية والتنمية"، للإفادة منها من جهة، ولسدّ النقص الفادح الذي تعانيه المكتبات العربية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1. أحمد مختار عمر(2002)، أنا واللغة والمجمع، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
2. تركي رابح(1987)، دراسات في التربية الإسلامية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
3. جرجي زيدان (دس)، تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، القاهرة.
4. حسن ظاظا(1990)، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، ط2، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
5. عبد الحميد مهري(1974)، نحو خطة شاملة لتطوير اللغة العربية، (عدد خاص بالتعريب)، مجلة الأصالة، قسنطينة، الجزائر.
6. عبد القادر الفاسي الفهري(2007)، حوار اللغة، إعداد: د. حافيظ الإسماعيلي العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط.
7. عبد الله الركبي(1974)، تعريب الفكر أولاً، (عدد خاص بالتعريب)، مجلة الأصالة قسنطينة، الجزائر.
8. علي عبد الواحد وافي (دس)، فقه اللغة، ط7، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
9. فلوريان كورماس (2000)، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت.
10. كمال أحمد غنيم(2014)، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني.
11. مأمون محمد النور(2018)، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، (ع361)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. محمد البشير الإبراهيمي(2007)، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر.

13. محمد الفاسي(1974)، التعريب ووسائل تحقيقه، مجلة الأصالة، (عدد خاص بالتعريب)، قسنطينة، الجزائر.
14. محمد بن منظور(2003)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
15. محمد حسن عبد العزيز(2002)، المصطلحات اللغوية، بحث من كتاب تنكاري: تمام حسان رائدا لغويا، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
16. محمد علي الزركان (1998)، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
17. محمد علي عبد الكريم الرديني(2009)، مباحث لغوية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
18. محمود فوزي المناوي (2003)، أزمة التعريب، ط1، الأهرام، القاهرة.
19. نهاد الموسى (2000)، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
20. عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة العربية والبحث العلمي في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس - السويسي، الرباط، مارس 2005م، عن منتدى اللسانيات العربية، <http://www.lissaniat.net>، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8م.
21. الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8م.
22. François Anctil et Liliana Diaz, (2015), Développement durable, enjeux et trajectoires, presses de l'université Laval, canada.
23. Dorthe Buhmann et Barbara Trudell, (2008), La langue maternelle ça compte! La langue locale, clé d'un apprentissage efficace, Unesco, paris, France.

الصحة النفسية: المفهوم من منظور إيجابي.

Mental health: concept from a positive perspective

أ. إقروفة صافية، جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر

ملخص: تسلط الدراسة الحالية الضوء على الصحة النفسية، كمفهوم يفرض نفسه أكثر في العصر الحالي، نظرا للتغيرات الجذرية التي يعيشها الفرد في جانبه الشخصي، الاجتماعي والبيئي، والتحولت على مستوى نمط الحياة، تحدياتها، تعقيداتها وتزايد متطلباتها، الأمر الذي جعل المفهوم التقليدي للصحة النفسية الذي يعني الخلو من المرض غير مجد، أمام تزايد معاناة الأفراد من الاضطرابات النفسية، في ظل ذلك ومع تطور مجال اهتمامات علم النفس، وظهور علم النفس الايجابي؛ ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر لهذا المفهوم؛ وذلك عن طريق التركيز على الجوانب الايجابية للفرد على المستوى الشخصي، والاجتماعي وفي بيئته أيضا، وهي الجوانب التي يركز عليها العلاج النفسي بتعزيزها وتنميتها لدى الأفراد المعرضون للاضطرابات النفسية بهدف تجاوزها.

الكلمات المفتاحية: الصحة النفسية الايجابية.

Abstract:The present study sheds light on the concept of mental health as a concept that is more imposing in the present age because of the radical changes experienced by the individual in his/her personal, social and environmental aspects and the changes in lifestyle, challenges, complexity and increasing requirements. Freeness of the disease is ineffective against the increasing suffering of individuals from mental disorders.

In light of this, with the development of the field of psychology and the emergence of positive psychology, there has been a need to rethink the concept; by focusing on the positive aspects of the individual at the personal, social and environmental levels as well as the focus of psychotherapy on promoting and developing Individuals exposed to mental disorders with a view to overcoming them.

Key words: Positive Mental Health.

مقدمة:

خلال الإطلاع على ما كُتب عن الصحة النفسية، تبين أن هناك فريقين مختلفين تناولوا هذا المفهوم، الأول تناوله من حيث كون الصحة النفسية هي الخلو من المرض والإعاقة، وقد لاقى هذا الاتجاه انتقادات كثيرة، وقُدِّمت مبررات مستوحاة من الواقع، تفيد أن هناك أشخاص لا يعانون من أي مرض نفسي أو أي إعاقة، إلا أنهم لا يستمتعون بحياتهم، ولا يستغلون قدراتهم، ولهم علاقات سيئة مع المحيطين بهم، وغير منتجين؛ كما أن حياتهم مليئة بالمتاعب؛ وهذه مؤشرات عدم التمتع بالصحة النفسية؛ وبالتالي فالتعريف الذي يحمل هذه المعاني هو تعريف ضيق لا يرقى لأن يصف أو يقيس الصحة النفسية لدى الفرد.

بالمقابل هناك فريق آخر يرى أنه من الضروري عدم الاكتفاء بالخلو من المرض أو الإعاقة لتعريف الصحة النفسية، وإنما ينبغي أن يحتوي على مكونات أخرى تسير بالفرد في الاتجاه الإيجابي في حياته، كالقدرة على تحقيق التوافق واستغلال الإمكانيات إلى أقصاها، الشعور بالرضا والفعالية الذاتية.

إن مفهوم الصحة النفسية تطوّر بشكل كبير عما كان عليه في السابق، منذ أن كان مرادفا للاضطرابات النفسية والإعاقة، إلى كونه مفهوماً يشمل جوانب إيجابية، هذا المفهوم منح الفرد دوره وإيجابيته في تغيير وتعديل أو تطويع ظروفه ومهاراته في تحديد مستوى الصحة النفسية، أو بالأحرى نوعية الحياة النفسية التي يعيشها. فنظرة العلم للفرد أصبحت أكثر إيجابية ومُثمنة لدوره في صنع سعادته أو شقائه.

وبناء على ما سبق تتمحور تساؤلات هذه الدراسة على ما يلي:

- كيف ظهر المفهوم الجديد للصحة النفسية؟
 - ماذا عن النموذج المفسر للصحة النفسية الايجابية؟
 - كيف عرف الباحثون الصحة النفسية الايجابية؟
 - ما هي مكونات الصحة النفسية الايجابية؟
 - ما هي محددات الصحة النفسية الايجابية؟
- 1. ظهور المفهوم الجديد للصحة النفسية:**

لقد ساد ولوقت طويل النموذج التقليدي لمفهوم الصحة النفسية، لارتباطه بالمرض النفسي والاضطراب السلوكي، كونه يستخدم الأمراض النفسية لتشخيص الصحة النفسية كمؤشرات سلبية، وكان يُنظر إلى المرض النفسي والصحة النفسية كقطبين متعارضين. كما أن الأبحاث النفسية ركزت على الاضطرابات النفسية وأهملت جوانب ايجابية لدى المريض كقدرته على الاسترجاع الذاتي Self-Restoration والارتقاء الذاتي Self-upgrade (Wang, Xinqiang, Dajun Zhang*, Jinliang Wang, 2011, p767)

لقد ذكر كوين (Cowen, 1991) أن الصحة النفسية الجيدة (العافية) هي شيء أكثر من مجرد غياب المرض، فهي محدّدة بحيز من الخصائص الايجابية، كما اعتقد دينر وآخرون (Diener et al., 2002) أن غياب المرض ليس معيارا كافيا لوصف الشخص أنه مستمتعاً بصحة نفسية جيدة (Wang et al, 2011, p768). (in :)

إن النموذج التقليدي لمفهوم الصحة النفسية لا يساعد على الفهم الشامل والتقييم الصحيح للصحة النفسية (Wang et al., 2011, p768) كونه مرادفاً للمشكلات النفسية، ولهذا أصبح من الضروري إضافة كلمة "إيجابي" للإشارة إلى الجوانب الايجابية لهذا المفهوم (Lamers, Sanne M. A, 2012, p10)

كما أن الدلائل التي تصدرها الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، جعلت الباحثين يزداد إلتباهم لموضوع الصحة النفسية للإنسان، حيث تتضمن عددا هائلا من أنواع الأمراض النفسية،

إلا أنها لم تخفف من آلام المرضى الذين يزداد عددهم سنة بعد سنة؛ هذا ما دعا إلى إعادة النظر في النموذج التقليدي الذي يفسر الصحة النفسية، ما استلزم إيجاد نموذج علمي جديد لمفهوم الصحة النفسية أكثر فاعلية وكفاية (Wang et al., 2011, p767). والعامل الذي ساعد على تطوير فكرة إيجاد نموذج جديد لمفهوم الصحة النفسية هو ظهور علم النفس الإيجابي؛ وذلك باقتراح إضافة مؤشرات إيجابية كالرفاه الذاتي (SWB) Subjectif Well-Being لتقييم الصحة النفسية، وأكثر من هذا فإن الباحثين يعتقدون أن إدماج مؤشرات سلبية إلى جانب مؤشرات إيجابية في تقييم الصحة النفسية يساعد أكثر على فهم شامل لهذا المفهوم (Wang et al., 2011, p768).

ما يمكن استخلاصه ما سبق، هو أن إعادة النظر لمفهوم الصحة النفسية، ليس من باب الصدفة أو وليد الوقت الحاضر، فقد سبق لعدد من الباحثين التطرق إلى هذا الجانب ولكن لم يحض بالاهتمام؛ نظرا لتركيز الأبحاث والاهتمامات آنذاك على الجوانب السلبية أي المرض النفسي، وكيفية مساعدة الإنسان على تجاوزها، إلا أن ذلك لم يسمح بالتخفيف من الأمراض النفسية، كما أن وجهت انتقادات لهذا المفهوم بعدم شموليته الأمر الذي ساهم في البحث عن إعادة صياغة منظور جديد للصحة النفسية.

2. النموذج المفسر لمفهوم الصحة النفسية الإيجابية:

إن نموذج ثنائي-العامل للصحة النفسية (DFM) The Dual-Factor Model of Mental Health هو مفهوم جديد ومنهجية جديدة؛ تقوم على أساس مفهوم نفسي إيجابي وعلى أساس أدلة تجريبية ذات صلة بالموضوع، يحل محل النموذج التقليدي ويسد الفراغ الموجود فيه (Wang et al., 2011, p767) وفقا للنموذج الجديد تُعرف الصحة النفسية ك: «حالة متكاملة، ورفاه ذاتي»، ينبغي أن تدرج ضمن نظام تقييم الصحة النفسية كمؤشر إيجابي من حيث الوقاية والتدخل.

وتؤكد الوكالة العمومية للصحة في كندا (2006) الصحة النفسية الإيجابية كما يلي: «هي قدرة كل فرد في أن يشعر ويتصرف، بالطريقة التي تؤدي إلى تحسن القدرة على الاستمتاع بالحياة، والتعامل مع التحديات التي يواجهها الفرد، وهي أيضا شعور إيجابي لحالة الرفاه الانفعالي والروحي، يتم فيها احترام أهمية الثقافة والمساواة، العدالة الاجتماعية، شبكة العلاقات والكرامة الانسانية» (Morrison, William & Peterson, Patricia, 2013, p7).

يؤكد هذا النموذج أن تخفيف المرض النفسي هو مجرد خطوة أولى من التدخل، ولكن ينبغي أن يتبع بتحسين مستوى الرفاه الذاتي، بهدف تحقيق حالة التكامل للصحة النفسية وذلك بالتقليل والحد من تكرار المرض (Wang et al., 2011, p767).

إن نموذج ثنائي-العامل لمفهوم الصحة النفسية يأخذ الرفاه الذاتي (SWB) كمؤشر إيجابي والمرضى النفسي (PTH) كمؤشر سلبي. وهما عاملان ضروريان لتشخيص الصحة النفسية، ويتولد عنهما حالتين من الصحة النفسية وحالتين من المرض النفسي؛ فحالة الصحة النفسية تتضمن حالة مكتملة وحالة غير مكتملة complete and no complete state؛ وحالة المرض النفسي يتضمن كذلك حالة مكتملة وحالة غير مكتملة (Wang et al., 2011, p 769)، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول(01): تصنيف الصّحة النفسية الايجابية وفق نموذج لجرينسبون وساكلوفسكي
(Greenspoon & Saklofske, 2001)

<p>"الشخص مضطرب نفسيا " الرفاه الذاتي (SWB) - منخفض - الأمراض النفسية (PTH) - مرتفع -</p>	<p>"الشخص قابل للتعرض للاضطراب " الرفاه الذاتي (SWB) - منخفض الأمراض النفسية (PTH) - منخفض</p>
<p>"الشخص مشوش لكن مرتاح " الرفاه الذاتي (SWB) - مرتفع - الأمراض النفسية (PTH) - مرتفع -</p>	<p>"الشخص يتمتع بالصّحة النفسية " الرفاه الذاتي (SWB) - مرتفع - الأمراض النفسية (PTH) - منخفض</p>

(in : Shaffer, Emily .J.2006, p7)

هذا النموذج يؤكد من منظور أكثر شمولية، أن الصّحة النفسية ليست غياب المرض فقط أو امتلاك رفاه ذاتي(SWB) مرتفع فقط، لكن هي حالة متكاملة تجمع كل من انخفاض مؤشر الأمراض النفسية(PTH) وارتفاع مؤشر الرفاه الذاتي(SWB). فالمؤشرين الايجابي والسلبي للصّحة النفسية يشكلان مكونين مستقلين ولكنهما بنائين مترابطين(Wang et al.2011,p769).

3. تعريف الصحة النفسية الايجابية:

لقد قدّم العديد من الباحثين محاولات لتعريف مفهوم الصحة النفسية الايجابية سيتم عرضه مجموعة منها يعقبها تعليق عن تلك التعاريف.

جاء في تعريف عبد المطلب القريطي(1992) للصّحة النفسية ما يلي: «هي حالة عقلية انفعالية ايجابية مستقرة نسبيا، تعبر عن تكامل طاقات الفرد ووظائفه المختلفة وتوازن القوى الداخلية والخارجية الموجهة لسلوكه في مجتمع، ووقت، ومرحلة نمو مختلفة، وتمتعته بالعافية النفسية والفاعلية الاجتماعية»(شريت، أشرف محمد عبد الغني وحلاوة ، محمد السيد، 2003، ص24).

كما عرّفها زهران (2005) بأنّها: «حالة دائمة نسبيا يكون الفرد فيها متوافقا نفسيا(شخصيا واجتماعيا) ويشعر بالسعادة مع نفسه ومع الآخرين، ويكون قادرا على تحقيق ذاته واستغلال قدراته وإمكاناته إلى أقصى حد ممكن، ويكون قادرا على مواجهة مطالب الحياة، وتكون شخصيته متكاملة ويكون على حسن الخلق ويعيش في سلامة وسلام» (زهران، عبد السلام حامد، 2005، ص9).

أما سورجيون(1999, Surgeon) فقد عرف الصّحة النفسية في التقرير الذي قدّمه لمنظمة الصّحة العالمية على أنّها:«أداء ناجح للعمل العقلي ناتج عن نشاطات منتجة، وهي بناء علاقات مع الآخرين وقدرة على التغيير والتعامل مع الشدائد والضغوط» (in : Knopf, David,

Park, M. Jane, & Mulye, Tina Paul,2008,p2)

والصحة النفسية لدى أليرشتاين وآخرون(2003, Alperstein et al.) هي: «حالة من الرفاه الإنفعالي وإستراتيجيية للتعامل، وقد كبير من المرونة على مستوى الفرد نفسه أو المجتمع» (in : Doumont & Libion , 2004, p5)، أما عند عبد الغني(2013, Abdul Ghani) هي:«حالة من الرخاء يكون الفرد من خلالها على وعي بقدراته الخاصة ويتعامل مع ضغوطات الحياة بشكل جيد ويعمل بصورة منتجة ويساهم بفعالية في مجتمعه»، وبالنسبة لبرامشفارا

(Parameshvara, 2010) فهي: «حالة من الكمال التي لا تعني فقط الخلو من المرض والاضطراب، ولكن تعني وجود أو توفر عوامل كالرضا عن الحياة، تقبل الذات وإفادة المجتمع» (in : Pua, Lai, Foong, & Che, 2015, p756).

وحالة الرفاه كما حدّدها كايس (Keyes, 2005) لها ثلاثة مكونات هي: الرفاه الانفعالي؛ الرفاه الذاتي والرفاه الاجتماعي، فالفرد المتمتع بالصحة النفسية يُخبر هذه المكونات الثلاثة، والتي تشكل مجتمعة الصحة النفسية الايجابية للفرد (in : Lamers, Sanne M,) (2012, p17).

وقد ذكر عبد القدير (Abdul Kadir, 2014) في التعريف الذي قدّمه بأنها: « قدرة الفرد أو الجماعة على التفاعل مع بعض، بهدف توليد مشاعر السلام واستخدام القدرة المعرفية والانفعالية والعمل ضمن شبكة من الانفعالات الإنسانية لتحقيق أهداف الفرد أو الجماعة». ووفق غالدريسي وآخرون (Galderisi & al, 2015) فإن تلك التعاريف متأثرة بالخلفية الثقافية والنظرة المثالية تطلب الأمر تقديم تعريف شامل من أجل تقريب وجهات النظر؛ فقدموا تعريفا للصحة النفسية الايجابية بحيث هي:

«حالة ديناميكية من التوازن الداخلي التي تمكن الأفراد من استخدام قدراتهم في وئام مع القيم العالمية للمجتمع، المهارات المعرفية والاجتماعية الأساسية، القدرة على التعرف على مشاعر المرء الخاصة والتعبير عنها وتعديلها، بالإضافة إلى التعاطف مع الآخرين، المرونة والقدرة على التعامل مع أحداث الحياة السالبة وعلى أداء الأدوار الاجتماعية، وتمثل العلاقة المتناغمة بين الجسد والعقل مكونات مهمة للصحة العقلية التي تسهم، بدرجات متفاوتة، في حالة التوازن الداخلي».

وأكد غالدريسي وآخرون (Galderisi & al, 2015) أن هذا التعريف قد صيغ لصالح المقاربة الشاملة لتحديد مفهوم الصحة النفسية، خالية قدر الإمكان من البيانات المقيدة والمرتبطة بالثقافة، وأقرب ما يمكن إلى تجربة الحياة البشرية، التي هي في بعض الأحيان سارة، وفي أوقات أخرى حزينة أو مخيفة؛ في بعض الأحيان مرضية، وفي أوقات أخرى صعبة أو غير مرضية (Galderisi, S., Heinz, A., Kastrup, M., Beezhold, J., & Sartorius, N, 2015, p 232).

يدعم هذه الفكرة تورانس (Torrance) الذي يرى أن الإنسان لا بد أن يتعرّض للإحباط، وأن يعاني من الألم، أي أن الصحة النفسية تعتمد على قدرة الفرد على اختبار الألم؛ فضلا عما يختبره من لذة (نقلا عن: الأسدي، سعيد جاسم وسعيد، عطاري محمد، 2014، ص15).

وبدورنا فإننا ومن خلال عرض لتلك التعاريف نستنتج ما يلي:

- تطوّر مفهوم الصحة النفسية من كونه مجرد الخلو من المرض أو الإعاقة كما ورد في تعريف (Parameshvara, 2010) إلى أن أصبح يعني الرفاه الانفعالي (Alperstein et al., 2003)؛ (OMS, 2005) كشرط لتمتع الفرد بالصحة النفسية.
- مست جوانب منها ما هو ذاتي كالتوافق الشخصي، السعادة مع الذات واستغلال القدرات، الفعالية الذاتية، امتلاك مهارات واستراتيجيات التعامل؛ منها ما هو ومنه ما هو خارجي علائقي كالتوافق الاجتماعي والشعور بالسعادة مع الغير ومواجهة مطالب الحياة، كما ركزت على الصلة ما بين الفرد و مجتمعه وهذا ما ظهر في عبارة بناء العلاقات مع المجتمع.
- الصحة النفسية لا ترتبط بمفهوم التوافق فقط، وإنما ترتبط بمفاهيم عدة كالفعالية الاجتماعية (القريطي، 1992) وتقبل الذات والرضا عن الحياة، (Parameshvara, 2010)، بناء العلاقات (Surgeon, 1999) إستراتيجيات التعامل مع مطالب الحياة (Alperstein et al., 2003)،

استغلال القدرات (زهرا، 2005)؛ كما أن التعاريف لا تخلو من جوانب الصحة النفسية المرتبطة بالإنتاج (Surgeon, 1999)، وإفادة المجتمع (Abdul Ghani, 2013)، و (Parameshvara, 2010).

- كل التعاريف ركزت على الجوانب الإيجابية للفرد ودوره في تطويع الظروف لصالحه لتفادي الوقوع في الاضطرابات النفسية، وهذا هو العنصر الأساسي في المنظور الحديدي للصحة النفسية.

4. مكونات الصحة النفسية الإيجابية:

تناول العديد من الباحثين موضوع مكونات الصحة النفسية الإيجابية وفيما يلي نستعرض نموذجين اثنين هما:

مكونات الصحة النفسية الإيجابية وفق غالدريسي وآخرون: (Galderisi & al, 2015):

القيم العالمية: هي احترام ورعاية النفس والكائنات الحية الأخرى؛ الاعتراف بالآخر والإبقاء على التواصل بين الناس؛ احترام البيئة احترام الحرية الشخصية وحرية الآخرين.

حالة ديناميكية للتوازن الداخلي: يقصد بها "أن تعكس حقيقة أن فترات الحياة المختلفة تتطلب تغييرات في التوازن: أزمت المراهقة، والزواج، الأمومة أو التقاعد هي أمثلة جيدة على فترات الحياة التي تتطلب البحث النشط عن جديد التوازن العقلي. هذا المفهوم يتضمن أيضًا ويعترف بحقيقة أن الأشخاص الأصحاء عقليًا قد يواجهون مشاعر إنسانية مناسبة- بما في ذلك على سبيل المثال الخوف والغضب والحزن والكر-في حين يمتلكون في الوقت نفسه مرونة كافية لاستعادة الحالة الديناميكية للتوازن الداخلي في الوقت المناسب.

المهارات المعرفية والاجتماعية الأساسية: تعتبر مكونا هاما للصحة النفسية في ضوء تأثيرها على جميع جوانب الحياة اليومية. وتشمل المهارات المعرفية القدرة على الانتباه، وتذكر وتنظيم المعلومات، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات؛ أما المهارات الاجتماعية القدرة تتضمن على استخدام رصيد الشخص الخاص من القدرات اللفظية/غير اللفظية للتواصل والتفاعل مع الآخرين. كل هذه المهارات تعتمد على بعضها البعض وتسمح للناس بالعمل في بيئتهم. الهدف من الإشارة إلى المستوى "الأساسي" لهذه القدرات هو توضيح أن درجات الخلط البسيطة تتوافق مع الصحة النفسية، في حين أن درجات الاعتلال المتوسطة إلى الحادة، خاصة إذا لم تكن متوازنة من جوانب أخرى، قد تتطلب دعمًا من أعضاء آخرين في المجتمع. وعدد من الحوافز الاجتماعية.

التنظيم الانفعالي: يعتبر التنظيم الانفعالي، والقدرة على التعرف على مشاعر المرء، والتعبير عنها، وتعديلها، عنصرا هاما في الصحة العقلية. وقد تم اقتراحه كوسيط للتكيف مع الضغط، كما وجد ارتباط بين التنظيم الانفعالي غير الملائم وغير الفعال والاكتئاب.

التعاطف: إن التعاطف، والقدرة على معايشة تجربة وفهم ما يشعر به الآخرون من دون الخلط بين الذات والآخرين، يمكن الأفراد من التواصل والتفاعل بطرق فعالة والتنبؤ بأفعال الآخرين ونواياهم ومشاعرهم، إن غياب التعاطف ليس فقط عامل خطر للعنف وسمة من اضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع، ولكنه يضعف أيضا التفاعلات الاجتماعية على جميع المستويات.

المرونة والقدرة على التعامل مع الأحداث السلبية: تعتبر المرونة مهمة لصيانة الصحة النفسية. تشير إلى القدرة على مراجعة مسار العمل في مواجهة الصعوبات أو العقبات غير المتوقعة، وتغيير أفكار الفرد الخاصة به في ضوء الأدلة الجديدة، والتكيف مع التغييرات التي قد تتطلبها فترات الحياة المختلفة أو الحالات الطارئة. قد يؤدي نقص المرونة إلى إحباط كبير لشخص يعاني من تغييرات مفاجئة و/أو مهمة في الحياة، وهو أيضا جانب هام للعديد من الاضطرابات النفسية، مثل الشخصية الهوسية أو اضطراب الوهمي.

القدرة الأساسية للقيام بالأدوار الاجتماعية: تمثل القدرة الأساسية للقيام بالأدوار الاجتماعية والمشاركة في التفاعلات الاجتماعية المجدية جانباً مهماً من جوانب الصحة العقلية وتسهم بشكل خاص في القدرة على التكيف مع الضائقة، ومع ذلك، فإن الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي غالباً ما يؤثران على المشاركة الاجتماعية، لذا فإن أي تعريف للصحة النفسية يلمح إلى هذا الجانب يجب أن يتجنب "إلقاء اللوم على الضحية" وأن يحلل بعناية الأنماط الاجتماعية للتمييز والإقصاء الذي يضعف المشاركة.

علاقة متناغمة بين الجسد والعقل: يستند إدراج علاقة متناغمة بين الجسد والعقل على مفهوم أن العقل، والدماغ، والكائن الحي والبيئة مترابطة بشكل كبير، والتجربة الشاملة للوجود في العالم لا يمكن فصلها عن الطريقة التي يشعر بها جسم المرء في بيئته قد تؤدي إضطرابات هذا التفاعل إلى تجارب ذهانية أو اضطرابات الأكل أو إيذاء النفس أو اضطراب تشوه الجسم أو ضعف الصحة الجسدية.

تمثل جميع هذه المكونات جوانب مهمة للصحة النفسية ولكنها ليست إلزامية؛ في الواقع، قد يسهمون بدرجات متفاوتة في حالة التوازن، بحيث يمكن للوظائف المطورة تماماً أن تعوض ضعفاً في جانب آخر من جوانب الأداء العقلي. مثلاً الشخص المتعاطف جداً يهتم كثيراً بالتقاسم المشترك مع الآخرين ما يمكنه من تعويض الضعف المعرفي، ويجد في ذلك توازناً مرضياً يسمح له بمتابعة تحقيق أهداف الحياة (Galderisi & al, 2015, p232)

ثانياً: مكونات الصحة النفسية الإيجابية وفق كايس (Keyes , 2005):

إن من أكثر المفاهيم الحديثة التي صاحبت التوجه الإيجابي لمفهوم الصحة النفسية؛ وُصفت بحالة الرفاه وهو ترجمة لـ Well-Being بالإنجليزية و Bien-Etre بالفرنسية. والرفاه هو: «مضاعفة الشعور الإيجابي وتقليل الشعور السلبي، وهو استعداد الفرد ليخبر الشعور الإيجابي وأن يرضى عن الحياة، وهو ليس بحالة منتهية وإنما حالة مستمرة؛ وأداء أمثل للفرد وتحققاً للذات»، ولقد حدّد كايس (Keyes , 2005) ثلاثة مكونات لحالة الرفاه هي:

الرفاه الإنفعالي: Emotional well-being يتضمن الرفاه الإنفعالي الوجدانات الإيجابية وغياب الوجدانات السالبة وتقييم الرضا عن الحياة، السعادة، والاهتمام بالحياة فالفرد الذي يعيش خبرات إيجابية في الحياة يكون له رفاه إنفعالي جيد (in: Lamers, Sanne, 2012, p14) ويحتوي على ثلاثة أبعاد موضحة في الجدول رقم (02)..

الرفاه النفسي: Psychological well-being تشمل الرضا عن معظم جوانب شخصية الفرد، التزامه بمسؤوليات الحياة اليومية، العلاقات الجيدة مع الآخرين، والارتياح لحياته الخاصة؛ (Galderisi & al, 2015, 231). كما أنه القدرة على التعامل مع ضغوط الحياة تعكس جوانب الأداء الأمثل للفرد (in: Lamers, Sanne, 2012, 17). ويحتوي على ستة أبعاد موضحة في الجدول رقم (02).

الرفاه الاجتماعي: Social well-being هو أعلى مستوى من العمل والمساهمة تعكس عناصر الأداء الأمثل في الحياة الاجتماعية؛ (in : Lamers, Sanne M, 2012, p12). إضافة إلى أنه ينطوي على وجود شيء للمساهمة في المجتمع (المساهمة الاجتماعية)، وشعور الفرد بأنه جزء من المجتمع (الاندماج الاجتماعي)، معتبراً أن المجتمع أصبح مكاناً أفضل لجميع الناس (التفصيل الاجتماعي)، وأن طريقة التي يسير عليها المجتمع لها معنى إيجابي بالنسبة لهم (الانسجام الاجتماعي) (Galderisi & al, 2015, p231) ويحتوي على خمسة أبعاد، والجدول التالي يفصل في مكونات الرفاه Well-Being :

جدول (02) مكونات الرفاه مع وصف أبعاد كل مكون وفق : كايس (Keyes, 2005)

الأبعاد	وصف الأبعاد
الرفاه الإنفعالي : - إظهار السعادة - انفعالات إيجابية - الرضا عن الحياة	الشعور بالسعادة. الشعور بالمرح، حالة معنوية جيدة، سعيدة، راضية، مفعمة بالحياة. الشعور بالرضا عن الحياة عموماً، أو في جوانب خاصة منها.
الرفاه النفسي: - التقبل الذاتي التحكم في البيئة. - علاقات إيجابية مع الآخرين - تنمية ذاتية - الاعتماد على النفس - تسطير أهداف في الحياة	بناء اتجاهات إيجابية نحو الذات، الماضي الشخصي وتقبل الذات. إظهار القدرة على إدارة تعقيدات البيئة حسب إحتياجات الفرد. التحلي بالدفء في العلاقات، الثقة والقدرة على التعاطف والألفة. إظهار إمكانيات الفرد الذاتية، الشعور بالتنمية والانفتاح على تجارب جديدة. إظهار التوجه الذاتي وفقاً لمعايير للفرد (قناعات ومعتقدات) مقبولة اجتماعياً ومقاومة الضغوط الاجتماعية غير مرغوبة تحديد الأهداف، وبناء معتقدات التي تسير وفق اتجاه واحد في الحياة والشعور بأن الحياة لها معنى وهدف.
الرفاه الاجتماعي : - المساهمة الفعالة في المجتمع - الاندماج الاجتماعي - الإدراك الاجتماعي - التقبل الاجتماعي - التماسك الاجتماعي	شعور الفرد بان حياته الخاصة مفيدة للمجتمع وأن يلقى نشاطه قيمة وتقدير عند الآخرين وجود شعور الفرد بالانتماء الى المجتمع المستمد من دعمه له. الاعتقاد بأن الفئات الاجتماعية لهم إمكانيات التطور بشكل إيجابي. إتخاذ موقف إيجابي إتجاه الآخرين والاعتراف وقبول الاختلاف بينهم إظهار الاهتمام بالحياة الاجتماعية والشعور بوضوح الرؤية تجاه الثقافة.

(in : Lamers, Sanne, 2012 ,p16)

من خلال عرض النموذجين حول مكونات الصحة النفسية الإيجابية، فإننا نستنتج أن كلاهما اتفقا على وجود جانبين يكونان الصحة النفسية للفرد، ويتعلق الأمر بالجانب الداخلي والجانب الخارجي أي علاقة الفرد بالعالم الخارجي.

بالنسبة لنموذج غالدريسي وآخرون (Galderisi & al,2015) فقد تمثلت مكونات الصحة النفسية من الجانب الداخلي في: حالة ديناميكية للتوازن الداخلي، المهارات المعرفية الأساسية؛ التنظيم الانفعالي؛ التعاطف. أما الجانب المتعلق بالعالم الخارجي، تمثلت في: القيم العالمية؛ المرونة والقدرة على التعامل مع الأحداث السلبية؛ القدرة الأساسية للقيام بالأدوار الاجتماعية.

أما نموذج كايس (Keyes,2005)، فقد تمثل الجانب الداخلي في كل من: الرفاه الإنفعالي والرفاه النفسي، والجانب الخارجي تمثل في مكون الرفاه الاجتماعي.

من جانب آخر فإن ما يميز نموذج غالدريسي وآخرون (Galderisi & al,2015) كونه فصل ودقق أكثر فيما يخص هذه المكونات فقد أشار إلى ضرورة وجود خصائص معينة لدى الفرد كالتوازن، امتلاك المهارات، التنظيم الانفعالي، المرونة والقدرة.

كما تميز نموذج غالدريسي وآخرون (Galderisi & al,2015) عن نموذج كايس (Keyes,2005)، كونه تطرق وأضاف مكون هام رغم أنه وصفه بأنه غير ضروري، لكنه يعد أساسي بالنسبة للمختصين في علم نفس الصحة، وهو العلاقة المتناغمة بين الجسد والعقل، ما يدل على أهمية تأثير الجسد على العقل والعكس، إلا انه يمكن اعتبار هذا الاختلاف هو إثراء لهذا المفهوم.

5. محددات الصحة النفسية الإيجابية؟:

إن تناول مفهوم الصحة النفسية من حيث تعريفه يستلزم تحديد مجموعة من الجوانب التي يقوم عليها هذا المفهوم، إلا أن من خلال الاطلاع على جهود الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم، تبين أنه لم يتم الاتفاق حول تعريف موحد للصحة النفسية؛ وذلك بسبب اختلافهم في تحديد جوانب هذا المفهوم من حيث الأبعاد أو بعبارة أصح المحددات التي تتحكم في هذا المفهوم؛ مما جعل كل باحث يدلي بتصوّر خاص به لهذه المحددات وفق وجهة نظره وفلسفته الفكرية وإنتمائه النظري، ولهذا قام مجموعة من العلماء والباحثين في علم النفس بوضع قوائم تتضمن محددات الصحة النفسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة ماري جاهودا (Jahoda, 1958) توصلت إلى وضع ستة محددات أو معايير للصحة النفسية، بالرغم من أن الرعاية الصحية آنذاك كانت تركز على الأمراض النفسية؛ إلا أن الباحثة جاهودا أشارت إلى الجوانب الإيجابية لهذا المفهوم وقدمت نموذجاً متعدد الأبعاد للصحة النفسية وهو:

- إتجاه الفرد نحو ذاته.
 - درجة النمو، التطور وتحقيق الذات.
 - تماسك الشخصية واستمراريتها.
 - الاستقلالية الذاتية والاعتماد على النفس.
 - إدراك الواقع كما هو بشكل كاف.
 - السيطرة والتحكم في البيئة المحيطة.
- وعلى نقيض ما قدمته جاهودا، قدم فيان (Vaillant, 2003) قائمة عن الصحة النفسية الإيجابية، تحتوي ستة تصوّرات مفاهيمية للصحة النفسية وهي:
- الصحة النفسية ك: حالة مثالية للعمل المكتمل الأكثر من العادي.
 - الصحة النفسية ك: علم النفس الإيجابي وصفات شخصية إيجابية كالحب والحكمة.
 - الصحة النفسية ك: نمو الصحي للشخص.
 - الصحة النفسية ك: ذكاء الاجتماعي والانفعالي.
 - الصحة النفسية ك: رفاه الذاتي (Subjectif Well-Being (SWB
 - الصحة النفسية ك: مرونة و طرق التعامل (in : Lamers, Sanne M, 2012,p12).
- كما حدّد زدانوفيتش وآخرون (Zdanowicz et al, 2004) الصحة النفسية من خلال مؤشرين من البيئة الأسرية أثناء فترة المراهقة، ويفترض أنهما يرتبطان إيجاباً مع مركز الضبط الذاتي للمراهق وهما:
- مستوى التماسك داخل الأسرة: حيث تمّ تعريفه كارتباط انفعالي تمّ تطويره من طرف كل عضو من أعضاء الأسرة تجاه الأعضاء الآخرين.
 - قدرة تلك الأسرة على التكيف: وهي قدرة الأسرة كنظام وكنسق على تعديل سلطتها وقوتها، وقواعدها، وأدوارها العلائقية استجابة للمواقف المجهدة والضاغطة.
- والصحة النفسية الجيدة وفق زدانوفيتش وآخرون تحدّد بالمستوى الجيد من التماسك الأسري جوانبه وقدرة جيدة للأسرة على التكيف (in: Doumont & Libion, 2004, p4,5). أما سبرويجت وآخرون (Spruijt et al., 2001) فقد قدموا محددات الصحة النفسية للطفل باعتبارها رفاه Well-Being على شكل أجوبة على مجموعة من الأسئلة وهي:
- كيف يشعر هؤلاء الأطفال من الناحية الجسمية ومن الناحية النفسية؟
 - كيف هي علاقاتهم مع الوالدين؟

-كيف تنمو تلك العلاقات؟
 -هل لديهم مشاكل مع زميلاتهم وزملائهم؟
 -هل لديهم مشاكل في المدرسة؟
 -هل لديهم عادات سلوكية تمثل عوامل الخطر عليهم؟
 -ما رأيهم فيما يخص بناء أسرهم؟
 يؤكد هؤلاء الباحثون أن الإجابات على تلك الأسئلة، تسمح بمعرفة مستوى الصحة النفسية للأطفال وبمدى تمتعهم بصحة نفسية وبدنية جيدة (p5, 2004 : Doumont & Libion, in).
 كما حدّد البرشتاين وآخرون (Alperstein et al,2003) ثلاث مستويات للصحة النفسية وهي:
 المحدّد الاجتماعي-الاقتصادي، الذي يؤثر على المحدد السلوكي، وتؤثر هي الأخرى على محدّد الخصائص الشخصية، وأبعاد تلك المحددات هي:
المحدّد الاجتماعي-الاقتصادي يحتوي على الأبعاد التالية: غياب الفقر، الدخل والمساواة الاجتماعية، الشغل، التأمين الاجتماعي، رأس المال، التسامح، وغياب الصراعات.
المحدّد السلوكي يحتوي على الأبعاد التالية: الوراثة، الدعم الأبوي، التفاعل مع الأقران والراشدين، تقليص التعرّض للخطر، إمكانية الحصول على الفرص.
محدّد الخصائص الشخصية يحتوي على الأبعاد التالية: الشخصية، تقدير الذات، مركز الضبط، الشعور بالاستقلالية والاعتماد على النفس، القدرة على التعاطف، ربط العلاقة مع العائلة، المجتمع، ونوعية العلاقات (p11, 2004,10 : Doumont & Libion, in).
 ولقد قدّمت منظمة الصحة العالمية (WHO) في التقرير الذي صدر سنة (2012) مخاطر الصحة النفسية محدّدات الصحة النفسية والرفاه النفسي، واعتبرت أنها أي الصحة النفسية لا تتأثر فقط بالخصائص النفسية الشخصية للفرد، وإنما بالسياق الاجتماعي-الاقتصادي الذي يعيش فيه وكذا السياق البيئي سيّتم عرضه فيما يلي:
مصادر نفسية وسلوكية ذاتية: يتعلّق الأمر باستعدادات فطرية وأخرى مكتسبة، تسمح للفرد بالتحكم في أفكاره ومشاعره ويتكفل بنفسه في حياته اليومية (الذكاء الانفعالي). وهي أيضا القدرة على الاندماج في المجتمع الذي يحيط به والمشاركة في نشاطاته وتحمل مسؤولياته محترما آراء الغير (الذكاء الاجتماعي)، فالصحة النفسية للفرد يمكن أن تتأثر أيضا بعوامل وراثية بيولوجية، بمعنى أنها محدّدات موجودة منذ الولادة كالتشوّهات الكروموزومية.
السياق الاجتماعي-الاقتصادي: إن قدرة الفرد على التطوير الذاتي واستغلال إمكانياته يتأثر بقوة بالمحيط الاجتماعي الراهن، خاصة ما يرتبط بإقامة حوار مع أفراد العائلة، الأصدقاء، أو الزملاء، والعمل لفائدته وفائدة العائلة و للسياق الاجتماعي-الاقتصادي الذي ينتمي إليه.
عوامل بيئية: بصورة أوسع هي البيئة الاجتماعية-الثقافية وجيوسياسية، يمكنها أن تكون لها أثر على الصحة النفسية للفرد خاصة الاستفادة من الخدمات العامة (صحة، عدالة، سكن، شغل) وبنفس الأهمية بالنسبة للاعتقادات والاتجاهات والممارسات الثقافية والسياسات الاجتماعية-الاقتصادية المعمول بها. كل هذا له أثره البالغ على الصحة النفسية التي تفسر ارتفاع حالات الانتحار أو اللجوء إلى الإدمان، العنصرية، اللادالة اجتماعية، الصراعات هي أمثلة لمحدّدات بنيوية سلبية مضرّة للرفاه النفسي (4, 2012, Organisation mondiale de la Santé).

جدول (03) محدّدات الصحة النفسية وفق منظمة الصحة العالمية:

(Organisation mondiale de la Santé, 2012, 6)

المستوى	عوامل مضرة للصحة النفسية	عوامل معززة للصحة النفسية
مصادر نفسية خاصة بالفرد	تقدير الذات منخفض عدم النضج المعرفي و/أو الانفعالي. صعوبات التواصل. أمراض/تعاطي مخدرات.	تقدير الذات، ثقة. استعداد لحل المشكلات وتجاوز الضغوط و الشدائد. نوعية جيدة في التواصل. صحة جيدة/لياقة بدنية.
السياق الاجتماعي	الوحدة، حداد إهمال، صراع عائلي سوء معاملة، عنف دخل ضعيف، فقر. صعوبات أو فشل دراسي. توتر في مكان العمل أو بطالة .	دعم اجتماعي: الأسرة- الأصدقاء تفاعل جيد بين الوالدين-العائلة- سلامة وأمن بدني . أمن اقتصادي . نجاح دراسي. رضا و نجاح مهني .
عوامل بيئية	صعوبات الاستفادة من الخدمات الأساسية لا عدالة وتمييز بين الأفراد عدم المساواة بين الجنسين. حالة حرب أو كارثة.	المساواة في الاستفادة من الخدمات الأساسية. عدالة اجتماعية، تسامح واندماج. مساواة اجتماعية بين الجنسين . أمن بدني واطمئنان.

إن المحددات التي أقرتها منظمة الصحة العالمية، جاءت لتستجيب للتغيرات الجذرية التي شهدتها حياة الإنسان في الوقت الحالي من جميع النواحي، فقد انتبه إليها العلماء لأنها فرضت نفسها في السنوات الأخيرة؛ فمحددات الصحة النفسية أصبحت تشمل ثلاثة سياقات لها دور في تحديد مستوى الصحة النفسية في جوانبها المعززة للصحة النفسية وتلك التي تشكل خطرا عليها. فالسياق الشخصي أعطى أهمية للانفعالات وما يترتب عنها من توازن نفسي أو اضطرابات نفسية، وللتواصل كونه ضروري في العصر الحالي؛ إلى جانب تأثير الآفات الاجتماعية على الصحة النفسية كتعاطي المخدرات.

أما السياق الاجتماعي: أعطى أهمية لدور الأسرة وكذا الجاني الاجتماعي والاقتصادي (الدخل والبطالة...) في تحديد مستوى الصحة النفسية .

في الأخير فإن السياق البيئي هو أيضا محدد بالغ الأهمية، من حيث مستوى الخدمات؛ العدالة الاجتماعية، والحروب والكوارث التي تشهدها الإنسانية حاليا، من تشريد وتهجير وقتل، مما ينعكس لا محالة على الصحة النفسية، هذه العناصر جديرة بان تدرج كمحددات للصحة النفسية.

خاتمة:

ما يمكن الخروج به من خلال عرض جوانب مفهوم الصحة النفسية الإيجابية، أن الصحة النفسية نالت حيزا معتبرا من الاهتمام من طرف الباحثين والمنظمات، وعيا منهم بأهميتها والحاجة إلى رعاية الفرد من هذه الناحية. وظهر ذلك من خلال التطور الذي عرفه هذا المفهوم من حيث تعريفه أو محدّداته والعوامل المؤثرة من قريب أو من بعيد وأبعاده، هؤلاء الباحثين أعطوا أهمية للسياق العائلي في وضع محدّدات الصحة النفسية كونها مجرد الخلو من المرض إلى رد الاعتبار للإنسان وإمكانياته وقدراته وصولا إلى السياق الذي يعيش فيه بالمعنى الواسع أي الاجتماعي بما في ذلك الدراسي والاقتصادي والجيوسياسي والكوارث والبطالة، وبهذا أصبح مفهوم الصحة النفسية أكثر سعة وشمولية، ما يسمح بفهمه بطريقة أكثر دقة، ما يؤدي إلى تشخيص أدق لمستوى الصحة النفسية لدى الأفراد.

قائمة المراجع:

1. الأسدي سعيد جاسم، وسعيد، عطاري محمد(2014)، الصحة النفسية للفرد والمجتمع، ط4، دار الرضوان للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
2. زهران، عبد السلام حامد(2005)، الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط4، عالم الكتب نشر توزيع وطباعة. القاهرة، مصر.
3. شريت، أشرف محمد عبد الغني وحلاوة، محمد السيد(2003)، الصحة النفسية بين النظرية والتطبيق. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
4. موسى، رشاد علي عبد العزيز(2001)، أساسيات الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط1، مؤسسة المختار للنشر والإشهار، القاهرة، مصر.
5. Doumont ,D& Libion, F.(2004). Quels sont les déterminants qui influencent la santé mentale au sein des familles ? Ecole de santé Publique –Centre « Recherche en systèmes de santé » Service Communautaire de Promotion de la Santé avec le soutien de la Communauté française de Belgique.
6. Galderisi, S., Heinz, A., Kastrup, M., Beezhold, J., & Sartorius, N. (2015). Toward a new definition of mental health. *World Psychiatry*, 14(2), 231-233.
7. Knopf, D., Park, M. J., & Mulye, T.P.(2008).The Mental Health of Adolescents: A national profile, 2008. *San Francisco, CA: National Adolescent Health Information Center.*
8. Lamers, S.(2012).Positive Mental Health; measurement, relevance and implications . Gildeprint. Enschede, the Netherlands: University of Twente.
9. Morrison,W., & Peterson,P.(2013). Schools as a setting for promoting positive Mental Health: Better practices and perspectives. *Second Edition Pan-Canadian Joint Consortium for School Health.*
- 10.Organisation Mondiale de la Santé. (2012). Les Risques pour Santé Mentale : Aperçu des vulnérabilités et des facteurs de risque. www.who.int/about/copyright
- 11.Pua,P.K., Lai,C.S., Foong, M., & Che, I. (2015). The Relationship between Mental Health and Academic Achievement among University Students–A Literature Review Global Illuminators Publishing University Tun Hussein Onn Malaysia. 2, 755-764 <https://www.researchgate.net/publication/278481569>
- 12.Shaffer, E. J. (2006). An Investigation of a Dual-Factor model of Mental Health and related Physical Health outcomes among early adolescents. (Doctoral dissertation, University of University of South Florida).
- 13.Wang, X., Zhang, D., & Wang, J. (2011). Dual-factor model of Mental Health: Surpass the traditional Mental Health model. *Psychology*, 2(08), 767-772.
- 14.World Health Organization. Promoting mental health: concepts,emerging evidence, practice (Summary Report). Geneva: World Health Organization, 2004.
- 15.Organisation mondiale de la Santé,. (2012)Les risques pour la santé mentale :Aperçu des vulnérabilités et des facteurs de risque. Document de base établi par le Secrétariat de l’OMS en vue de l’élaboration d’un plan d’action global sur la santé mentale.

فعالية البرامج التدريبية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي في جامعة العلوم والتكنولوجيا – اليمن

The Effectiveness of Training Programs To Improve The Job Performance at University of Science and Technology, Yemen

د. عبد الرحمن الشرجبي، جامعة صنعاء- اليمن

أ. حياة علي الليث، الأكاديمية العربية- اليمن

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى فعالية البرامج التدريبية المنفذة في تطوير الأداء الوظيفي من وجهة نظر موظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن، وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية البرامج التدريبية والأداء الوظيفي. وبناء على النتائج فقد أوصى الباحثان بتحسين فعالية التدريب في مراحلها المختلفة وكذا إعطاء فرص تدريب ومشاركة أكثر للإناث.

الكلمات المفتاحية: فعالية البرامج التدريبية، الأداء الوظيفي، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

Abstract: This study aimed at identify the level of effectiveness of training programs at the University of Science and Technology and its role in improving job performance. The result disclosed that there was a positive correlation between training programs and job-performance. The researchers recommend to improve the effectiveness of training at different stages and provide female more opportunity for training and participation.

Keywords: Effectiveness of Training Programs, Job Performance, University of Science and Technology.

مقدمة:

تأتى الجامعة على رأس المؤسسات المجتمعية التي تسهم في تحقيق التنمية، لما لها من دور في تخريج كوادر قادرة على الإبداع وتنفيذ خطط التنمية كما في الدول المتقدمة. ويعد الإداريون من الركائز الأساسية، مما يجعل تقدم مؤسسات التعليم العالي يرتبط بالكفاءات التي يمتلكونها (فاطمة سميح أبو عليان وخالد علي السرحان، 2016)، ويؤكد جون ولويس بأن العالم يتطلب قادة ذوي كفاءة عالية على كل المستويات الإدارية لمؤسسات ومنظمات المجتمع، الأمر الذي يفرض على الجامعة اتخاذ خطوات جادة في تدريب أعضائها باعتبارها من المؤسسات الكبرى لتشكيل قادة الأمم وعلمائها (Joanne E. Cooper, Louise Pagottom, 2003)، لذلك فإن التدريب هو أحد أدوات الإدارة الفعالة لتنمية العاملين، وغايته رفع الكفاءة في الأداء والفاعلية، فيجب أن يركز على الاحتياجات، ولا يعد التدريب علاجاً لكافة المشكلات، بل للمشكلات المتعلقة التي بحاجة لتنمية المهارات والقدرات والمعارف والخبرات (عقلة محمد المبيضين وأسامة محمد جرادات، 2001).

أهمية البحث:

للتدريب أهمية كبيرة لأية منظمة في العصر الحاضر، بحيث يمثل عاملاً مهماً من عوامل تحسين الأداء الوظيفي، وتركز على قدرة المنظمة التنافسية في تحقيقها لأهدافها كما تساهم في مساعدة منظمات الأعمال بشكل عام والجامعات بشكل خاص بالاستفادة من نتائجها ومعرفة ما هو مطبق لديها وما يستوجب تطبيقه، حيث أن دراسة الواقع يساعد في تبني استراتيجية فعالية التدريب الذي يعتبر خطوة رئيسية في تحديد الرؤية المستقبلية لإدارة الموارد البشرية.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تتلخص في أن الجامعة تقدم برامج تدريبية مختلفة للعاملين فيها و بمستوياتهم المختلفة إلا أن هناك تساؤلات حول فعالية برامج التدريب من قبل المتدربين حول درجة الاستفادة من حيث المعلومات والمعارف والمهارات، وأن هذه البرامج التدريبية تعد ضرورة كمتطلب لتجاوز مرحلة معينة، الأمر الذي يشكل مشكلة تحتاج للبحث من أجل الوصول إلى أماكن الخلل وعمل التوصيات اللازمة لمعالجتها.

كما أن توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف مع كافة المتغيرات والتحديات في البيئة الخارجية سيؤدي إلى تحسين قدرة منظمات الأعمال على المنافسة ومن هنا فالنظر إلى التدريب من منظور استراتيجي موضوع يكتسب أهمية من خلال العمل على تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التدريب بطريقة فعالة لتحقيق أهداف المنظمة.

وإنطلاقاً من ذلك تتركز مشكلتنا حول إشكالية مفادها:

ما مستوى فعالية البرامج التدريبية للعاملين بجامعة العلوم والتكنولوجيا؟
ويتفرع عنها ما يلي:

- ما مستوى فعالية تحديد الاحتياجات التدريبية بجامعة العلوم والتكنولوجيا؟
- ما مستوى فعالية تصميم وتخطيط البرامج التدريبية بجامعة العلوم والتكنولوجيا ؟
- ما مستوى فعالية تنفيذ البرامج التدريبية بجامعة العلوم والتكنولوجيا ؟
- ما مستوى فعالية تقييم البرامج التدريبية بجامعة العلوم والتكنولوجيا ؟
- ما مستوى التحسن في الأداء الوظيفي بجامعة العلوم والتكنولوجيا؟
- ما علاقة فعالية البرامج التدريبية بتحسين أداء العاملين الحاصلين على التدريب بجامعة العلوم والتكنولوجيا ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء متدربي موظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا حول فعالية البرامج التدريبية وتحسن الأداء الوظيفي تعزى لمتغير (الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، العمر)؟

أهداف البحث:

استهدف البحث استقصاء آراء المتدربين في جامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن لإنجاز أهداف البحث وهي:

- التعرف على مستوى فعالية البرامج التدريبية المنفذة بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- التعرف على مستوى التحسن في الأداء الوظيفي بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين فعالية البرامج التدريبية وتحسن الأداء الوظيفي بالجامعة.
- التعرف إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي) حول فعالية البرامج التدريبية وتحسن الأداء الوظيفي لموظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (عبدالجبار محمد إسحاق، 2016) إلى التعرف على أثر التدريب في تطوير رأس المال البشري في ديوان أمانه العاصمة، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين جميع وظائف التدريب (التخطيط والتنفيذ والتقييم) وتطوير رأس المال البشري حيث أن الزيادة في متغيرات التدريب يؤدي إلى زيادة في تطوير رأس المال البشري.

كما أن دراسة (صباح محمد الأهجري، 2015) هدفت إلى التعرف على طرق تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها على فعالية البرامج التدريبية كدراسة حالة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتوصلت الدراسة إلى النتيجة أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين تحديد الاحتياجات التدريبية ودرجة تأثيرها على فعالية البرامج التدريبية على مستوى المنظمة والوظيفة والفرد.

وقد هدفت دراسة (عبدالقادر محمد المتوكل، 2014) إلى تقييم السياسات التدريبية في شركة يمن موبايل للهاتف النقال في اليمن وأثرها على الأداء الوظيفي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن سياسة تحديد وتقييم الاحتياجات التدريبية ليست بالمستوى العالي الذي يحقق العائد المناسب من الاستثمار في التدريب بينما يتميز تخطيط البرامج التدريبية بدرجة عالية من الدقة، وبأن سياسة التدريب المتبعة في عينة البحث تؤثر إلى حد كبير بشكل إيجابي على أداء الموظفين رغم قصورها وبهذا فإن التدريب الذي حصل عليه مجتمع الدراسة يخدم الوظائف التي يمارسونها.

أما دراسة (فاطمة سميح أبوعليان وخالد علي السرحان، 2016) فهذهت إلى اقتراح برنامج تدريبي لتنمية الكفاءات الإدارية للإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات إدارة التغيير، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة إدارة التغيير في الجامعات الأردنية كما يراها الإداريون الأكاديميون كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج أن درجة امتلاك الإداريين الأكاديميين للكفايات الإدارية في الجامعات الأردنية كانت متوسطة، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح برنامج تدريبي لتنمية الكفاءات الإدارية للإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات إدارة التغيير.

وأما دراسة (عبدالكريم رزق الصرمي، 2013) فقد هدفت إلى تقييم سياسات التدريب وأثرها في رفع الكفاءة الإنتاجية للشركة MTN Yemen ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سياسات تحديد وتنفيذ الاحتياجات جيدة إلى حد ما، وأن التدريب يخدم الوظيفة التي تمارسها

وتم استخدام الوسائل التدريبية الحديثة، كما أن سياسات تخطيط وتصميم البرامج التدريبية هي أكثر السياسات توفراً مقارنة ببقية السياسات التدريبية في الشركة، و بأن هناك اهتمام بنتائج التقييم التي تم جمعها في نهاية كل برنامج تدريبي، ويتم تعديل البرامج التدريبية في حالة عدم ملاءمتها لحاجة المتدربين وفقاً للتقييمات السابقة لها.

كانت دراسة (Aidah Nassazi، 2013) عن تقييم آثار التدريب على أداء الموظفين، على شركة الاتصالات في أوغندا وقد تم تطوير أربعة أهداف ركزت بشكل خاص على تحديد البرامج التدريبية الموجودة في الشركة وهدف التدريب والطرق المستخدمة، وآثار التدريب والتطوير على أداء الموظفين، وأشارت النتائج إلى أن التدريب له تأثير واضح على أداء الموظفين.

أما دراسة (Anam Tahir and Sumaira Sajjad, 2013) هدفت لاختبار أهم المتغيرات المتعلقة بالتدريب والتي تؤثر بشكل كبير على أداء موظفي البنك في لاهور الحضرية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم الاحتياجات التدريبية مناسبة، ويوفر التدريب برامج تؤثر جميعها بشكل كبير على الأداء الوظيفي للموظفين. وبأن هناك فعالية لبرنامج التدريب.

في حين أن دراسة (أمة الملك عبدالرحمن الشهاري، 2012) قد هدفت في دراستها إلى تقييم السياسات التدريبية وأثرها في تحسين الأداء الوظيفي لموظفي شركة النفط اليمنية (الإدارة العامة) ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تأثير السياسات التدريبية المتبعة حالياً في شركة النفط اليمنية لرفع مستوى الأداء ضعيفة حيث تحتاج إلى جهد أكبر في تحسينها ورفع مستواها من حيث التخطيط وتحديد الاحتياجات التدريبية والتصميم والتنفيذ والتقييم.

كما هدفت دراسة (عبدالكريم محمد الروضي، 2012) إلى تقييم سياسات التدريب في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن وأثرها على الأداء الوظيفي للعاملين وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في تأثير السياسات التدريبية المتبعة حالياً على الأداء الوظيفي للعاملين.

وقد كانت دراسة (عبدالملك عبدالكريم سنهوب، 2012) بعنوان: تقييم سياسة تدريب العاملين وأثرها على الأداء (مصلحة الضرائب اليمنية) ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن عملية تحديد الاحتياجات لا تتم بطرق علمية وصحيحة ولكنها تتم باستخدام أساليب محدودة، وليست بناء على قياس الأداء للموظفين، وكذلك انخفاض نسبة المشاركة من قبل الأفراد المستهدفين في التخطيط لهذه البرامج. وأنه لا يتم الاستفادة من تقييمات الأفراد للبرامج التدريبية في تعديل وتطوير هذه البرامج كما أن هناك قصور في عملية قياس أداء الموظف قبل وبعد التدريب.

أما دراسة كل من (Shahmandi Elham, & Abu Silong, & Ismi Ismail, & Samah Abu Bahaman & Othman Jamilah, 2011) فقد كان هدفها التعرف على الكفاءات الإدارية وأثرها على الإداريين في الجامعات، ودورها في تحسين المفهوم الإداري في الجامعات في ماليزيا، أظهرت نتائج الدراسة أن الإدارة والقيادة في الجامعات يجب أن تكون فعالة، وأن الإدارة الأكاديمية تتطلب بعض الكفاءات وأداء الأدوار الضرورية من أجل قيادة واعدة وإدارة فعالة، والتي تحتاج مهارات وقدرات لقيادة الجامعات بشكل متميز.

أما دراسة (عتيق علي بسباس، 2010) فقد هدفت إلى تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها على فاعلية التدريب على شركة النفط اليمنية وكانت أهم النتائج أنه توجد لدى الشركة خطة استراتيجية طويلة الأمد لتدريب العاملين ويظهر من ذلك اهتمام الشركة بالتخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية وباستمرار وبما يتوافق مع أهدافها، وإن الشركة تهمل عملية تقييم البرامج وهذا يقلل من فاعلية التدريب. وأن هناك اهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين الجدد بشكل جزئي في ضوء المهام الموكلة إليهم، كما لا تقوم الشركة بإشراك الموظفين في تحديد الاحتياجات التدريبية على كافة المستويات (مستوى الشركة، مستوى الوظيفة، مستوى الموظف).

في حين أن دراسة (جهاد ملايشه وأيمن غنام ومازن دويكات، 2010) هدفت إلى التعرف على " أثر التدريب على أداء العاملين في قطاع التأمين" وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن هناك علاقة بين التدريب وتحسين الأداء في العمل، وأن هناك فرقا في الأداء قبل التدريب وبعده، إذ يؤدي التدريب إلى زيادة روح الانتماء للشركة وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها العاملون في قطاع التأمين.

أما دراسة (Chery Crosthwaite, 2010) فقد هدفت إلى تعرف الكفاءات الإدارية القيادية اللازمة لرؤساء الأقسام في مؤسسات التعليم العالي في كيرالا، وإيجاد العوامل المؤثرة في تطوير هذه الكفاءات، أظهرت نتائج الدراسة أن 83% من الكفاءات الإدارية عند رؤساء الأقسام تم تحديدها لتكون مهمة في دعم تطوير إدارة الأقسام في التعليم العالي، هذا بغض النظر عن الجوانب الأخرى مثل الثقافة والتنظيم. كما وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير الكفاءات القيادية والإدارية لرؤساء الأقسام في مؤسسات التعليم العالي في ولاية كيرالا.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة كونها تهدف إلى التعرف على مستوى فعالية البرامج التدريبية المنفذة في تطوير الأداء الوظيفي من وجهة نظر موظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن، حيث ركزت الدراسة على الوظائف المختلفة للتدريب وقامت بقياس فعالية كل الجوانب وتحديد علاقتها بالأداء الوظيفي. وقد تلاقت مع دراسة (عبدالجبار محمد إسحاق، 2016) و(جهاد ملايشه وأيمن غنام ومازن دويكات، 2010) حيث هدفت الدراستين إلى قياس أثر التدريب على الموظفين، إلا أن دراستنا تميزت عن تلك الدراستين بمجتمع البحث حيث استهدفت جامعة العلوم والتكنولوجيا من قطاع التعليم العالي. وقد تميزت الدراسة أيضا عن بقية الدراسات مثل (صباح محمد الأهجري، 2015) و(فاطمة سميح أبوعليان وخالد علي السرحان، 2016) و(عبدالكريم رزق الصرمي، 2013) و(أمة الملك عبدالرحمن الشهاري، 2012) و(عبدالكريم محمد الروضي، 2012) و(عتيق علي بسباس، 2010) التي ركزت على تقييم سياسات التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية وتكون بذلك قد ركزت على جانب واحد من جوانب التدريب بينما ركزت الدراسة الحالية على الجوانب التدريبية الشاملة لتحديد فعاليتها على الأداء الوظيفي وتم قياس الاحتياجات التدريبية وتصميم وتنفيذ وتقييم البرامج التدريبية في الجامعة، وقيم الوضع الحالي للجامعة وكشف عن مواطن قوة واختلال في مراحل فعالية البرامج التدريبية. كما ونأتي هذه الدراسة لتضيف إلى الدراسات السابقة لتكون ذات فائدة وأهمية لتطوير الجامعات والتعليم العالي في مجال التدريب ولتضيف للمكتبات والدراسات العلمية.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضيات الدراسة وذلك لمعرفة مستوى فعالية البرامج التدريبية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الإدارة العليا وتبنيها ودعمها لاستراتيجية التدريب.

عينة الدراسة:

اعتمد البحث على دراسة لمجتمع الدراسة لتشمل الموظفين المتواجدين في جامعة العلوم والتكنولوجيا البالغ عددهم 387 موظف وموظفة، فقد تم إرسال رابط استبانة على البريد الإلكتروني الخاص بكل موظف إداري في الجامعة المستهدف في مجتمع الدراسة. تم استرداد عدد 193 استبانة وهو ما يمثل 49.87% من مجتمع البحث، كان منها عدد 185 استبانة قابلة للتحليل مثلت 95.8% من عدد الاستبانات المستردة.

أداة البحث:

تم جمع البيانات باستخدام استبيان اعتمد عليها كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

القسم الأول: يختص بالبيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل التعليمي، مدة الخبرة في العمل.

القسم الثاني: يتكون من 46 فقرة مقسمة على أربعة محاور رئيسية موزعة كالتالي:
تحديد الاحتياجات التدريبية، تخطيط برامج التدريبية، تنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية.

القسم الثالث: يتكون من الفقرات 38- 46 وتهدف إلى معرفة الأداء الوظيفي في الجامعة.

اختبار صدق وثبات أداة البحث :

الصدق: تم استخدام الصدق الظاهري عن طريق عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات لمعرفة مدى صدق الاستبيان من حيث المحتوى، ومدى سلامة صياغة العبارات والفقرات، ومدى ملائمتها، للتأكد من تغطيته الأهداف الأساسية للدراسة، وصياغة العبارات بأسلوب مفهوم لا يحتمل أكثر من معنى. وبعد دراسة تفصيلية من السادة المحكمين للاستبيان، وكان عددهم (7) خبراء ملحق رقم (1) حيث طلب منهم إبداء الرأي والاستشارة في صلاحية فقرات الاستبانة.

أشاروا بمجموعة من الملاحظات القيمة، ومن ثم تم التوفيق بين الاتجاهات والآراء الواردة من السادة المحكمين بال حذف أو الإضافة أو التعديل في محتوى الاستبيان، وفي ضوء ما أبداه المحكمون من ملاحظات فبعد أن كان عددها (50) فقرة تم حذف عدد 7 فقرات وتم إضافة فقرة واحدة ، استقرت أخيراً على (46) فقرة؛ تمثل الأداة بصورتها النهائية ملحق رقم (2).

ثبات أداة الدراسة:

معامل الثبات لأداة جمع البيانات (α) لكرونباخ) جاءت بنسبة (96.47%) وهذا يعني أنه جاء بنسبة ثبات مرتفعة، وجاءت نسبة المصدقية لإجابات العينة (98.21%) وهو معامل ممتاز لغرض الدراسة مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث:

ثبات الفا كرونباخ	معامل الثبات	المصدقية
بالنسبة المحاور الخمسة	0.91	0.95
المحور الأول	0.91	0.95
المحور الثاني	0.91	0.95
المحور الثالث	0.88	0.94
المحور الرابع	0.84	0.92
المحور الخامس	0.94	0.97
بالنسبة لفقرات الاستبيان ككل	0.97	0.98

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات على فقرات استبانة الدراسة، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية والمتمثلة في الآتي:

1. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
2. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مجتمع الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها اتجاه فقرات الاستبيان في محاوره المختلفة.

3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة مجتمع الدراسة نحو محاور الاستبيان وفقراته.
4. اختبار (T- test) لحساب الفروق بحسب النوع.
5. تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين مجتمع البحث بحسب (الجنس، العمر، المؤهل العملي، مدة الخبرة في العمل).
6. معامل ارتباط (بيرسون) لقياس درجة الارتباط أو العلاقة بين فعالية البرامج ومستوى التحسن في الأداء الوظيفي.

تحليل البيانات:

النتائج المرتبطة بالهدف الأول: مستوى فعالية التدريب في الجامعة

كانت نتيجة التحليل لفعالية التدريب ومحاوره من وجهة نظر موظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا كما يوضحها الجدول رقم (1) ادناه.

جدول (1): مستوى فعالية البرامج التدريبية

المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	تقدير مستوى الموافقة
تحديد الاحتياجات التدريبية	3.21	0.79	متوسطة
تصميم وتخطيط البرامج التدريبية	3.06	0.74	متوسطة
تنفيذ البرامج التدريبية	3.18	0.66	متوسطة
تقييم البرامج التدريبية	3.24	0.64	متوسطة
متوسط فعالية البرامج التدريبية	3.17	0.63	متوسطة

يتبين من الجدول أن مستوى فعالية البرامج التدريبية في جامعة العلوم والتكنولوجيا قد بلغ (3.17) وانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة يوافق بشكل متوسط أن هناك فعالية للبرامج التدريبية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، كما يتضح من الجدول أن محور تقييم البرامج التدريبية حصل على أعلى ترتيب بمتوسط 3.24، يليها محور تحديد الاحتياجات التدريبية للجامعة بمتوسط (3.21)، ثم محور تنفيذ البرامج التدريبية بدرجة موافقة (3.18)، وأخيراً تصميم وتخطيط البرامج التدريبية بمتوسط 3.06 وتعتبر درجة موافقة متوسطة.

النتائج المرتبطة بالهدف الثاني: مستوى التحسن في الأداء الوظيفي في الجامعة

جدول (2) محور الأداء الوظيفي

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	42	تزيد الدورات التدريبية من دافعية المتدرب للعمل بصورة أفضل	3.80	0.87	عالي
2	43	تساعد البرامج التدريبية المتدرب على معرفة متطلبات العمل بشكل أفضل	3.69	0.99	عالي
3	41	ينمي التدريب روح المنافسة بين الزملاء	3.66	0.93	عالي
4	40	يُمنح الرؤساء المباشرون المتدرب صلاحيات أكثر بعد حضور البرنامج التدريبي	3.60	0.93	عالي
5	46	يتحسن الأداء الوظيفي بعد المشاركة في الدورات التدريبية	3.59	0.90	عالي
6	45	تُسهّم البرامج التدريبية في تحسين قدرات اتخاذ القرارات لدى المتدرب	3.59	0.96	عالي
7	39	يزيد التدريب من التعاون بين الزملاء في العمل	3.51	0.96	عالي
8	38	يُحسن التدريب علاقات المتدربين مع رؤسائهم	3.51	0.86	عالي

9	44	تزيد البرامج التدريبية من ثقته المتدرب في تقديم أعمال وابتكارات جديدة في العمل	2.64	0.95	عالي
متوسط محور الأداء الوظيفي					
			3.51	0.77	عالي

من الجدول يتضح بأن المتوسط العام لمحور الأداء الوظيفي (3.51) بدرجة موافقة عالية، يلاحظ أن جميع فقرات المحور كانت درجات موافقه عالية عدا الفقرة الأخيرة كانت درجة موافقة متوسطة، حيث كانت أعلى فقرتان هما على التوالي: "تزيد الدورات التدريبية من دافعية المتدرب للعمل بصورة أفضل"، "تساعد البرامج التدريبية المتدرب على معرفة متطلبات العمل بشكل أفضل"، والذي بلغ متوسطيهما (3.80)، (3.69) بانحراف معياري (0.87)، (0.99) لكل منهما على التوالي. وأن أقل متوسط كان للفقرة: "تزيد البرامج التدريبية من ثقته المتدرب في تقديم أعمال وابتكارات جديدة في العمل"، حيث بلغ متوسطها (2.64) بانحراف معياري (0.95). ويرجع الباحثان أن السبب في ذلك أن الموظفين لا يتم تشجيعهم بشكل كاف لتقديم الأعمال وابتكارات جديدة إلا وفق إجراءات تتطلب موافقة من الإدارة العليا مما يجعل الموظف يحجم في تقديم مثل هذه المبادرات.

النتائج المرتبطة بالهدف الثالث: مستوى فعالية البرامج وعلاقتها بتحسين أداء العاملين الحاصلين على التدريب.

الجدول رقم (3) يعرض نتائج التحليل باستخدام اختبار بيرسون للفرضية المرتبطة وهي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية البرامج التدريبية والأداء الوظيفي".

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين فعالية التدريب وتحسن الأداء الوظيفي

المحور	المتوسط	متوسط الأداء الوظيفي	الارتباط	معامل الارتباط مع الأداء الوظيفي
تحديد الاحتياجات التدريبية	3.21	3.51	ارتباط بيرسون	0.51**
			الدلالة في اتجاهين	0.00
			العدد	185
تخطيط برامج التدريب وتصميمها	3.06	3.51	ارتباط بيرسون	0.63**
			الدلالة في اتجاهين	0.00
			العدد	185
تنفيذ البرامج التدريبية	3.18	3.51	ارتباط بيرسون	0.64**
			الدلالة في اتجاهين	0.00
			العدد	185
تقييم البرامج التدريبية	3.24	3.51	ارتباط بيرسون	0.69**
			الدلالة في اتجاهين	0.00
			العدد	185

0.69	ارتباط بيرسون	3.17	فعالية البرامج التدريبية
0.00	الدلالة في اتجاهين		
185	العدد		
**دالة عند (0.10)			

من الجدول السابق نجد أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية البرامج التدريبية والأداء الوظيفي بصفة عامة عند درجة ثقة (90%) وبلغ معامل الارتباط (0.69) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في فعالية البرامج التدريبية يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي، وهذا يعني قبول الفرضية التي تنص أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية البرامج التدريبية والأداء الوظيفي"، ومن الملاحظ أن معامل ارتباط بيرسون لمحور تحديد الاحتياجات التدريبية مع الأداء الوظيفي بنسبة 51%، وهنا يمكن القول أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات الوظيفية والأداء الوظيفي، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية والأداء الوظيفي" ولكنها علاقة ليست بدرجة عالية.

وبلغ معامل ارتباط بيرسون لمحور تصميم وتخطيط البرامج التدريبية مع الأداء الوظيفي بنسبة 63%، مما يعني أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتخطيط البرامج التدريبية والأداء الوظيفي، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم وتخطيط البرامج التدريبية والأداء الوظيفي". بينما بلغ معامل ارتباط بيرسون لمحور تنفيذ البرامج التدريبية مع الأداء الوظيفي بنسبة 64%، وهنا يمكن القول أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ البرامج التدريبية والأداء الوظيفي، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ البرامج التدريبية والأداء الوظيفي". وأخيراً يلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون لمحور تقييم البرامج التدريبية مع الأداء الوظيفي بنسبة 69%، مما يعني أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية والأداء الوظيفي، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص أن "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية والأداء الوظيفي".

هذه النتائج تشير أن هناك علاقة إيجابية بين فعالية التدريب ومراحلته المختلفة والأداء الوظيفي ولكنها بحاجة لتحسين كون معامل الارتباط ليس بدرجة عالية.

النتائج المرتبطة بالهدف الرابع: الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين آراء المتدربين الموظفين بالجامعة.

- فقد تم استخدام اختبار T-test في حالة متغير الجنس واستخدام تحليل التباين لبقية المتغيرات، التي تشمل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والعمر) من خلال اختبار الفرضيات التالية:
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجتمع الدراسة حول فعالية البرامج التدريبية تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر).
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجتمع الدراسة حول أداء العاملين تعزى لمتغير (الجنس، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، العمر).

جدول رقم (4): نتائج اختبار T-test وفق متغير الجنس

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	القرار
تحديد الاحتياجات التدريبية	ذكر	138	3.30	2.65	*0.01	توجد فروق
	أنثى	47	2.93			

توجد فروق	*0.00	3.24	3.16	138	ذكر	تخطيط برامج التدريب وتصميمها
			2.76	47	أنثى	
توجد فروق	*0.00	3.69	3.29	138	ذكر	تنفيذ البرامج التدريبية
			2.88	47	أنثى	
توجد فروق	*0.00	3.66	3.34	138	ذكر	تقييم البرامج التدريبية
			2.96	47	أنثى	
توجد فروق	*0.00	3.79	3.27	138	ذكر	فعالية البرامج التدريبية
			2.88	47	أنثى	
توجد فروق	*0.01	2.65	3.60	138	ذكر	الأداء الوظيفي
			3.25	47	أنثى	
**دالة عند (0.10)						

جدول رقم (5): مستويات متغير المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	3	1.6%
دبلوم	3	1.6%
بكالوريوس	76	41.1%
ماجستير	82	44.3%
دكتوراه	21	11.4%
Total	185	100.0%

الجدول (6) يوضح نتائج اختبار التباين لاستجابات الموظفين بحسب مستويات المؤهل في فئاته الخمسة كما يوضحها الجدول (5).

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	القرار
تحديد الاحتياجات التدريبية	بين المجموعات	2.78	4.00	0.70	1.12	0.35	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	111.59	180.00	0.62			
	المجموع	114.38	184.00				
تصميم وتخطيط البرامج التدريبية	بين المجموعات	4.14	4.00	1.04	1.91	0.11	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	97.46	180.00	0.54			
	المجموع	101.60	184.00				
تنفيذ البرامج التدريبية	بين المجموعات	1.38	4.00	0.35	0.80	0.53	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	78.28	180.00	0.43			
	المجموع	79.66	184.00				
تقييم البرامج التدريبية	بين المجموعات	1.49	4.00	0.37	0.92	0.46	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	73.08	180.00	0.41			
	المجموع	74.57	184.00				
فعالية البرامج التدريبية	بين المجموعات	1.89	4.00	0.47	1.19	0.32	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	71.25	180.00	0.40			

			184.00	73.14	المجموع	
لا توجد فروق	0.70	0.55	0.33	4.00	1.32	بين المجموعات
			0.60	180.00	107.77	داخل المجموعات
				184.00	109.09	المجموع

** دالة عند (0.10)

يتضح من الجدول أن قيمة F جاءت غير دالة في كل المتغيرات بحسب محاور الاستبيان عند مستوى دلالة (0.10)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وقد يعزى هذا إلى أن الموظفين بمختلف مؤهلاتهم العلمية يحصلون على نفس معايير التدريب وأن الدورات التدريبية تكون لجميع المؤهلات العلمية.

الفروق في آراء مجتمع الدراسة نحو محاور الاستبيان وفق متغير سنوات الخبرة:

الجدول (7) يعرض مستويات الخبرة لموظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا- صنعاء المشاركين في الدراسة؛ من بيانات الجدول يتضح أن أعلى نسبة مشاركة كانت ممن لهم خبرة من ست إلى عشر سنوات يليها لفئة من لهم خبرة خمس سنوات وأقل، وقد يرجع ذلك إلى توسع الجامعة في خدماتها في السنوات العشر الأخيرة.

جدول رقم (7): مستويات سنوات الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من خمس سنوات وأقل	55	29.7%
من ست إلى عشر سنوات	75	40.5%
من إحدى عشر سنة إلى خمسة عشر سنة	30	16.2%
أكثر من ستة عشر سنة	25	13.5%
Total	185	100.0%

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار التباين لاستجابة الموظفين بحسب مستويات سنوات الخبرة في فئاتها الأربع كما يوضحها الجدول (7).

جدول رقم (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي وفق متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار
تحديد الاحتياجات التدريبية	بين المجموعات	1.598	3	.533	0.85	0.47	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	112.780	181	.623			
	المجموع	114.378	184				
تصميم وتخطيط البرامج التدريبية	بين المجموعات	1.880	3	.627	1.14	0.34	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	99.723	181	.551			
	المجموع	101.603	184				
تنفيذ البرامج التدريبية	بين المجموعات	.541	3	.180	0.41	0.74	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	79.118	181	.437			
	المجموع	79.660	184				
تقييم البرامج التدريبية	بين المجموعات	.698	3	.233	0.57	0.64	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	73.873	181	.408			
	المجموع	74.571	184				

لا توجد فروق	0.48	0.84	0.33	3.00	1.00	بين المجموعات	فعالية البرامج التدريبية
			0.40	181.00	72.14	داخل المجموعات	
		184.00	73.14	المجموع			
لا توجد فروق	0.90	0.20	.119	3	.358	بين المجموعات	الأداء الوظيفي
			.601	181	108.734	داخل المجموعات	
				184	109.091	المجموع	

**دالة عند (0.10)

يتضح من الجدول أن قيمة F جاءت غير دالة في كل المتغيرات بحيث كانت القيم المحسوبة أعلى من مستوى دلالة (0.10)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين موظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا المشاركين في الدراسة بحسب متغير سنوات الخبرة وقد يعزى هذا إلى أنه يوجد اهتمام بتدريب الموظف من بداية التحاقه بالعمل وان الجامعة تهتم بالتدريب لجميع الموظفين بجميع سنوات الخدمة.

الفروق في آراء مجتمع الدراسة نحو محاور الاستبيان وفق متغير العمر:

الجدول (9) يوضح مستويات العمر لموظفي جامعة العلوم والتكنولوجيا- صنعاء المشاركين في الدراسة. من بيانات الجدول يتضح ان اكبر نسبة مشاركة كانت للفئة العمرية من 31 وحتى 35 سنة، وقد يعزى ذلك أن الجامعة تستقطب فئة الشباب للعمل معها وتعمل على تأهيلهم في إطار الجامعة.

جدول رقم (9): مستويات متغير العمر

النسبة المئوية	العدد	العمر
25.4%	47	30 سنة وأقل
43.2%	80	31حتى 35
18.4%	34	من 36 حتى 40
13.0%	24	أكثر من 41
100.0%	185	Total

الجدول يوضح نتائج اختبار التباين لاستجابة الموظفين بحسب مستويات متغير العمر في فئاته الأربع كما يوضحها الجدول (9).

جدول رقم (10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي وفق متغير العمر

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
تحديد الاحتياجات التدريبية	بين المجموعات	5.797	3	1.932	3.22	*0.02	توجد فروق
	داخل المجموعات	108.58	181	.600			
	المجموع	114.37	184				
تصميم وتخطيط البرامج التدريبية	بين المجموعات	3.148	3	1.049	1.93	0.13	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	98.45	181	.544			
	المجموع	101.60	184				
تنفيذ البرامج	بين المجموعات	2.420	3	.807	1.89	0.13	لا

توجد فروق			.427	181	77.240	داخل المجموعات	التدريبية
				184	79.66	المجموع	
توجد فروق	0.10	2.08	.829	3	2.487	بين المجموعات	تقييم البرامج التدريبية
			.398	181	72.084	داخل المجموعات	
				184	74.571	المجموع	
توجد فروق	0.07	2.44	0.95	3.00	2.85	بين المجموعات	فعالية البرامج التدريبية
			0.39	181	70.29	داخل المجموعات	
				184	73.14	المجموع	
لا توجد فروق	0.89	0.22	.130	3	.389	بين المجموعات	الأداء الوظيفي
			.601	181	108.70	داخل المجموعات	
				184	109.091	المجموع	
** دالة عند (0.10)							

يتضح من الجدول أن قيمة F جاءت غير دالة في أغلب المتغيرات عند مستوى دلالة (0.10)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير العمر.

جدول رقم (11) يوضح الفروقات حسب العمر

المحور	(I)العمر	(J)العمر	فروق المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
تحديد الاحتياجات التدريبية	30 سنة وأقل	31حتى 35	-0.07	0.14	0.64
		35حتى 40	-0.34	0.17	**0.05
		أكثر من 41	-0.50	0.19	**0.01
	31 حتى 35	30 سنة وأقل	0.07	0.14	0.64
		35حتى 40	-0.28	0.16	**0.08
		أكثر من 41	-0.43	0.18	**0.02
	من 35 حتى 40	30 سنة وأقل	0.34	0.17	**0.05
		31حتى 35	0.28	0.16	**0.08
		أكثر من 41	-0.16	0.21	0.45
	أكثر من 41	30 سنة وأقل	0.50	0.19	**0.01
		31حتى 35	0.43	0.18	**0.02
		من 35 حتى 40	0.16	0.21	0.45
فاعلية البرامج التدريبية	30 سنة وأقل	31حتى 35	-0.12	0.11	0.29
		35حتى 40	-0.21	0.14	0.15
		أكثر من 41	-0.41	0.16	**0.01
	31 حتى 35	30 سنة وأقل	0.12	0.11	0.29
		من 35 حتى 40	-0.08	0.13	0.51
		أكثر من 41	-0.29	0.15	**0.05

0.15	0.14	0.21	30 سنة وأقل	من 35 حتى 40
0.51	0.13	0.08	31 حتى 35	
0.22	0.17	-0.20	أكثر من 41	
**0.01	0.16	0.41	30 سنة وأقل	أكثر من 41
**0.05	0.15	0.29	31 حتى 35	
0.22	0.17	0.20	من 35 حتى 40	
**دالة عند (0.10)				

من الجدول السابق نجد أن الفروق كانت بين الفئات العمرية الأقل من 30 سنة مع الفئات العمرية الكبيرة أكثر من 35 سنة وما فوق، حيث تفسر النتائج أن مستوى الفئات العمرية قد تكون لديها معرفة وخبرة أكثر بتحديد الاحتياجات التدريبية وإنها قد تلقت دورات أكثر من الفئات العمرية الأقل عمراً مما يساعدها في تحديد الاحتياجات التدريبية بصورة أفضل ضمن وحداتها الإدارية.

النتائج

1. وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية البرامج التدريبية والأداء الوظيفي، عند درجة ثقة (90%) وبلغ معامل الارتباط (0.69) فكلما كان تحديد وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية بحسب الاحتياجات التدريبية وبناء على أسس منهجية كلما زادت فاعلية البرامج التدريبية وحقق أهداف الجامعة وأهداف الأفراد على حد سواء، وكلما تم تصميم وتخطيط البرامج التدريبية بناء على ضوء الاحتياجات التدريبية وركزت على تنمية المهارات المرتبطة بجودة الأداء كلما زادت فعالية البرامج التدريبية، وكلما تم تنفيذ البرامج التدريبية بجودة وفاعلية كلما زاد من فعالية البرامج التدريبية وأثرت على أداء الموظف بشكل مباشر، وكلما تم تقييم البرامج التدريبية بشكل مستمر وبعناية كلما زاد من فعالية البرامج التدريبية وأنعكس ذلك على الأداء الوظيفي إيجاباً.

2. إن مستوى فعالية البرامج التدريبية في جامعة العلوم والتكنولوجيا قد بلغ (3.17) وانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على إن أغلبية مجتمع الدراسة يوافقون بشكل متوسط أن هناك فعالية للبرامج التدريبية في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

3. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة مجتمع الدراسة نحو محاور الاستبيان ككل حسب متغير الجنس، تلك الفروق كانت لصالح الذكور أكثر من الإناث أي أن رضا الذكور لكل محاور الاستبيان كانت أعلى من الإناث، كما أن غالبية مجتمع الدراسة كانت من فئة (الذكور) حيث جاءت هذه الفئة بنسبة (74.59%) فيما جاءت فئة (الإناث) بنسبة (25.41%) من مجتمع الدراسة بحسب إحصائيات الموارد البشرية نسبة الذكور في الجامعة أعلى من الإناث. وقد يعود ذلك إلى قلة الدورات التدريبية التي تشترك فيها الإناث بحكم أن بعض الدورات التدريبية تتركز على فئة المدراء ورؤساء الأقسام الإدارية وغالبيتهم من الذكور.

4. أن عمر أغلبية مجتمع الدراسة كانت من أصحاب فئة (من 31 حتى 35 سنة) بنسبة (43.2%) من مجتمع الدراسة يليهم أصحاب فئة (من 30 سنة وأقل) بنسبة (25.4%) وتشير هذه النتائج إلى وجود فئة الشباب بنسبة عالية ضمن عينة البحث، وعدم وجود فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير العمر فيما يتعلق بـ (تخطيط برامج التدريب وتصميمها) (تنفيذ البرامج التدريبية) (تقييم البرامج التدريبية) (الأداء الوظيفي)، ووجود فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير العمر فيما يتعلق بـ (تحديد الاحتياجات التدريبية) نجد أن الفروق كانت بين الفئات العمرية الأقل من 30 سنة مع الفئات

العمرية الكبيرة أكثر من 35 سنة وما فوق حيث كانت درجة الرضا حول تحديد الاحتياجات التدريبية أعلى في الفئات العمرية الكبيرة وأقل عند الفئة العمرية الصغيرة أقل من 30 سنة، حيث تفسر الباحثة ذلك ان الفئات العمرية الكبيرة قد تكون لديها معرفة أكبر بتحديد الاحتياجات التدريبية وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الفئات العمرية قد تكون تلقت دورات أكبر وشاركت في تحديد الاحتياجات التدريبية ضمن وحداتها الإدارية.

5. أن أغلبية مجتمع الدراسة كانت من فئة (ماجستير) بنسبة (44.3%) من مجتمع الدراسة يليها فئة (البكالوريوس) بنسبة (41.1%) من مجتمع الدراسة، ثم فئة (الدكتوراه) بنسبة (11.4%) من مجتمع الدراسة مما يعني أن غالبية الموظفين في الجامعة من حملة الشهادات العليا ذلك أن القيادة العليا تولي أهمية كبرى لحملة الشهادات العليا، ولا يوجد فروق جوهرية وذات دلالة احصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي فيما يتعلق بمحاور البحث (تحديد الاحتياجات التدريبية) (تصميم وتخطيط البرامج التدريبية) (تنفيذ البرامج التدريبية) (تقييم البرامج التدريبية) (الأداء الوظيفي).

6. أن أغلبية مجتمع الدراسة كانت من فئة سنوات الخبرة (من 5-10 سنوات) بنسبة (3.44%) من مجتمع الدراسة يليها فئة سنوات الخبرة (من 5 سنوات وأقل) بنسبة (41.1%) من مجتمع الدراسة، ثم فئة سنوات الخبرة (من 10-15 سنة) بنسبة (11.4%) من مجتمع الدراسة، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (11.4%) من مجتمع الدراسة مما يعني أن هناك خبرات جيدة لدى أفراد عينة البحث العاملين في الجامعة واستقرار وظيفي نسبي، ولا يوجد فروق جوهرية وذات دلالة احصائية في مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة فيما يتعلق بمحاور البحث.

7. مضمون النتائج الخاصة بمحور تحديد الاحتياجات التدريبية جاءت بدرجة موافقة متوسطة قدرها (3.21) وهذه النسبة تدل على أن تحديد الاحتياجات التدريبية في الجامعة يتم وفق أسس علمية ومنهجية الى حد ما وبما يخدم أهداف الجامعة ومن خلال الرؤساء المباشرين والتوصيف الوظيفي باستخدام توزيع استمارة الاحتياجات التدريبية ولكن ليس بناءً على نتيجة تقييم الأداء السنوي، ويتم الاهتمام بالاحتياجات التخصصية وبالمهارات العامة للوظيفة عند تحدد الاحتياجات التدريبية بدرجة موافقة متوسطة وبناءً على المستجدات والتطورات التي تطرأ على الوظيفة.

8. مضمون النتائج الخاصة محور تخطيط برامج التدريب وتصميمها من وجهة نظر مجتمع الدراسة جاءت بدرجة موافقة متوسطة قدرها (3.06) وهذه النسبة تدل على أن أهداف البرامج التدريبية ترتبط مع الاحتياجات الوظيفية وتوضع خطة للتدريب بناء على الخطط المرفوعة من الإدارات والوحدات ذات العلاقة وتُصمم برامج تدريب تركز على تنمية المهارات المرتبطة بجودة الأداء وتُصمم المادة التدريبية التي سيتم تدريبها على ضوء الاحتياجات التدريبية عند تخطيط برامج التدريب ويتم التركيز على الجوانب المهارية بشكل أساسي وتهدف البرامج التدريبية إلى تطوير المسار الوظيفي بمتوسط (3.18) كلما سبق بدرجة موافقة متوسطة، بينما النقاط التالية جاءت بدرجة قبول أقل (يُرفع الوعي بأهمية التدريب عبر إقامة الندوات وورش العمل والمنتشورات العامة، تُراعى الاحتياجات الفردية للموظفين عند تصميم البرامج التدريبية، تُعرض برامج التدريب وتناقش مع مجموعة من المستهدفين بالتدريب والمعنيين بالبرامج للتأكد من مدى تلبيها لاحتياجات المتدربين).

9. مضمون النتائج الخاصة بمحور تنفيذ البرامج التدريبية من وجهة نظر مجتمع الدراسة المتوسط العام للمحور (3.18) بدرجة موافقة متوسطة، حيث كانت الفقرات التالية (تُستخدم وسائل تدريبية حديثة (مطبوعات ورسوم، ولوحات، وأجهزة إلكترونية، وأجهزة عرض) في

التدريب، يتولى مشرف الدورة التدريبية عملية المتابعة المستمرة أثناء تنفيذ الدورة، تحرص الإدارة على إبلاغ الموظف لحضور الدورة قبل انعقادها بوقت كافٍ، تحرص الجامعة على جعل قاعات التدريب مهياً ومناسبة للتدريب، اختيار الموظف للتدريب بناءً على ترشيح رئيسه المباشر) بدرجات موافقة عالية. بينما كانت الفقرات التالية بدرجات موافقة متوسطة (يراعى التجانس بين المتدربين عند اختيارهم لحضور البرنامج التدريبي، تحرص الجامعة على جعل الساعات المخصصة للتدريب كافية، اختيار المتدربين بناءً على طرق ومعايير عادلة وواضحة للجميع، يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في التدريب لكافة موظفي الجامعة، اختيار الموظف للتدريب بناءً على طلبه ومتابعته الشخصية، يتم تحديد الأوقات المناسبة للدورات التدريبية) وهناك درجة موافقة منخفضة لفقرة واحدة حيث أنه لا يتم اعطاء الموظف تفرغ كامل أثناء التحاقه بالبرامج التدريبية.

10. مضمون النتائج الخاصة بمحور تقييم البرامج التدريبية من وجهة نظر مجتمع الدراسة المتوسط العام للمحور (3.24) بدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرتان (يشارك المتدرب في تقييم برنامج التدريب من خلال استبانة توزع نهاية كل برنامج تدريبي، يشارك المتدرب في تقييم المدرب نهاية كل دورة) على درجة موافقة عالية، بينما الفقرات التالية (المدرّبون الحاليون أكفاء في تنفيذ البرامج التدريبية التي يدرّبونها، تتناسب البرامج التدريبية مع الأعمال التي يمارسها الموظف فعلياً، ما يستفاد من الدورة يستحق ما ينفق عليه من مبالغ مالية، تحقق البرامج التدريبية الهدف الذي يتوقّعه المتدرب) على درجة موافقة متوسطة. فقرتان حصلت على درجة موافقة منخفضة حيث أنه لا يوجد قياس لأداء الموظف قبل التدريب وبعده، ويوجد ضعف اهتمام بنتائج التقييمات التي تُجمعها في نهاية كل برنامج تدريبي، والتي أثرت بشكل كبير على متوسط المحور.

11. مضمون النتائج الخاصة بمحور الأداء الوظيفي من وجهة نظر مجتمع الدراسة المتوسط العام للمحور (3.51) بدرجة موافقة عالية لجميع فقرات المحور حيث أنه تزيد الدورات التدريبية من دافعية المتدرب للعمل بصورة أفضل، وتساعد البرامج التدريبية المتدرب على معرفة متطلبات العمل بشكل أفضل، وأن التدريب ينمي روح المنافسة بين الزملاء، يُمنح الرؤساء المباشرون المتدرب صلاحيات أكثر بعد حضور البرنامج التدريبي، ينحسن الأداء الوظيفي بعد المشاركة في الدورات التدريبية، وتُسهم البرامج التدريبية في تحسين قدرات اتخاذ القرارات لدى المتدرب، ويزيد التدريب من التعاون بين الزملاء في العمل، يُحسن التدريب علاقات المتدربين مع رؤسائهم. عدا الفقرة (تزيد البرامج التدريبية من تقنّه المتدرب في تقديم أعمال وابتكارات جديدة في العمل) كانت درجة موافقة متوسطة وترجع الباحثة السبب إلى أن الموظفون يتقيدون بلائحة العمل ولا يسمح لهم بتقديم الاعمال وابتكارات جديدة إلا إذا تمت الموافقة من الإدارات العليا مما يحبط الموظفين.

التوصيات:

1. من خلال ما تم بحثه نستنتج إن فعالية البرامج التدريبية يتطلب تنفيذ التدريب بكفاءة وفاعلية واهتمام أثناء عمليات التدريب الحرص على حيوية وفعالية البرامج التدريبية من خلال اختيار أساليب التدريب المناسبة والتطبيقات العلمية المعززة لها، وهذا يحتاج إلى مهارة توظيف الأساليب لغايات خدمة أهداف التدريب.
2. توفير البنية الأساسية والبيانات الضرورية لغايات التحليل الإداري وتقويم الأداء المؤسسي والوظيفي.

3. مشاركة جميع الأطراف في تصميم البرامج التدريبية وهذا يعني مشاركة المتدربين المتخصصين في تقويم الأداء الوظيفي والمؤسسي وتحديد الاحتياجات التدريبية لتسهيل عملية ترجمة هذه الاحتياجات إلى أهداف تدريبية أدائية.
4. توفير معايير للأداء الوظيفي ومقاييس لتقويم الأداء وبالتالي تقويم فعالية التدريب وأثاره على المنظمة.
5. تعاون مراكز التدريب مع إدارات الموارد البشرية في الجامعة لتوفير المعلومات وتسهيل المتابعة والتقويم التي يتطلبها التدريب.
6. المشاركة والتنسيق بين ومع الإدارات المختلفة والمديرين التنفيذيين والمشرفين والإدارة الوسطى وإدارة التدريب والمدرسين ومشرفي البرامج التدريبية ومقيميها قبل التدريب وفي أثنائه وبعده.
7. توفير المحللين الإداريين الأكفاء والمدرسين المتخصصين القادرين على ربط التدريب باحتياجات الأداء.
8. ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التدريبية أمام جميع العاملين في مختلف المستويات، وعمل معايير واضحة ومعلنة توضح آلية اختيار المتدربين المستهدفين بالبرامج التدريبية الداخلية والخارجية.
9. السعي إلى ربط التدريب بالمسار والوصف الوظيفي والاعتماد على نتائج تقويم الأداء السنوي عند تحديد الاحتياجات التدريبية.
10. اعتماد الاشتراك في البرامج التدريبية كمعيار لترقية العاملين.
11. ضرورة توافق البرامج التدريبية مع مؤهلاتهم واختصاصات العاملين وتراعي الاحتياجات الفردية للموظفين.
12. مراعاة توفير فرصة تدريبية أكثر للإناث مع التركيز على مشاركتهن في مراحل التدريب المختلفة.

قائمة المراجع:

1. أبوعليان، فاطمة سميح والسرطان، خالد علي(2016)، برنامج تدريبي مقترح لتنمية الكفايات الإدارية للإداريين الأكاديميين في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات إدارة التغيير، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 26ع.
2. إسحاق، عبد الجبار محمد أحمد(2016)، أثر التدريب في تطوير رأس المال البشري دراسة ميدانية على موظفين ديوان أمانة العاصمة- صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
3. الأهجري، صباح محمد صالح(2015)، طرق تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها في فاعلية البرامج التدريبية، دراسة حالة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
4. الروضي، عبدالكريم محمد(2012)، تقييم سياسات التدريب وأثرها على الأداء الوظيفي، دراسة حالة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة النقال، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
5. الشهاري، أمة الملك عبدالرحمن(2012)، تقييم سياسة تدريب العاملين وأثرها على الأداء بالمؤسسات العامة، دراسة حالة على شركة النفط اليمنية، صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
6. الصرمي، عبدالكريم رزق(2013)، تقييم أثر سياسات التدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية دراسة حالة عن شركة MTN Yemen، صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.

7. المبيضين، عقلة محمد وجرادات، أسامة محمد(2001)، التدريب الإداري الموجه بالأداء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات 356، مصر.
8. المتوكل، عبدالقادر محمد قاسم(2014)، تقييم سياسات التدريب وأثرها على الأداء الوظيفي، دراسة حالة عن شركة يمن موبايل للهاتف النقال، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
9. بسباس، عتيق علي(2010)، تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها على فعالية التدريب، دراسة حالة على شركة النفط اليمنية، صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
10. سنهوب، عبد الملك عبدالكريم (2012)، تقييم سياسة تدريب العاملين وأثرها على الأداء، دراسة حالة على مصلحة الضرائب اليمنية، صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
11. ملايشه، جهاد وغنام، أيمن ودويكات، مازن (2010)، أثر التدريب على أداء العاملين في قطاع التأمين، مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، فلسطين.
12. Crosthwaite, Chery (2010), Managerial leadership competencies of heads of departments: a case study of higher educational institutions in Kerala, India. Unpublished Thesis PhD, University of Southern Queensland Organization Development and Change in Universities.
13. Elham, Shahmandi & Silong, Abu & Ismail, Ismi & Abu Samah, Bahaman & Jamilah, Othman. (2011), Competencies, Roles and Effective Academic Leadership in World Class University. International Journal of Business Administration. ..
14. Cooper, Joanne , Pagottom, Louise (2003), Developing community college faculty as Leaders, New Direction for community college, 12.
15. Nassazi, Aidah. (2013), "EFFECTS OF TRAINING ON EMPLOYEE PERFORMANCE." Evidence from Uganda, Business Economics and Tourism, International business, university of applied sciences, VAASAN AMMATTIKORKEAKOULU.
16. Tahir, Anam , and Sajjad, Sumaira. (2013), Assessing the Impact of Training on Employees' Performance in Commercial Banks in Urban Lahor . The Lahore Journal of Business.

معوقات الاستثمار في السودان والحلول المقترحة the obstacles of investment in Sudan, with a suggestion for the solution

د. واثق عباس عبد الرحمن، جامعة وادي النيل- السودان

ملخص: تناول موضوع الدراسة معوقات الاستثمار في السودان والحلول المقترحة، حيث تناولت مفهوم الاستثمار في اللغة والاصطلاح، ومناخ الاستثمار في السودان من حيث الموقع والوصف المناخي والجغرافي، ثم موارد السودان الطبيعية من أراضي زراعية ومياه وباطن الارض، والموارد غير الطبيعية من الموارد البشرية والثروة الحيوانية والبنية الأساسية، ثم تحديد معوقات الاستثمار والتي شملت المعوقات السياسية والاقتصادية والتشريعية، إضافة إلى حلول مقترحة لخلق بيئة استثمارية مواتية، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يعتبر العامل الأهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المناخ الاستثماري، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقات التشريعية.

Abstract: This study deals with the obstacles of investment in Sudan, with a suggestion for the solution. The study considered investment in terms of concept and terminology as well as the investment weather in Sudan, with reference to site and the geographic, climatic description, This is besides Sudan natural resources as agricultural lands and waters, Human resources, animal wealth , the basic infra-structure, then pointing obstacles of investment which include, political. Economical, legislative factors with as suggestion for resolution to create suitable invest mental environment .

The study concludes that political economic and legislative stability are the important factors in creating good invest mental environment

Keywords: investment, investment weather, obstacles of investment.

مقدمة

يتأثر المناخ الاستثماري بمجموعة من العوامل والسياسات الاقتصادية والسياسية وغيرها والذي يؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، أي أن تلك العوامل لا تتوقف عند العوامل الاقتصادية فقط وإنما تشمل البيئة الاستثمارية ككل من التشريعية والاجتماعية وغيرها.

ولأن السودان يتميز بموقع ومناخ جغرافي متميز وبموارد طبيعية اقتصادية، وكبير حجمه يجعل من صلاحية تقسيمه كمواقع مختلفة ومتنوعة لمجالات الاستثمار، وكل قطاع أو موقع يتميز نسبياً عن الآخر في صلاحيته لجذب نوع معين من الاستثمار، تكتمل جميعها لتكون السودان، والذي من المفترض أن يكون في مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

إلا أن هذه الميزات لم تعكس المناخ الجاذب للاستثمار في السودان، إضافة إلى أن ثقة الجمهور في الدولة قد تزعزعت بفرط كثير من العوامل السياسية الداخلية منها كالحرب الأهلية في جنوب السودان، والخارجية كعلاقته مع الدول العظمى، وكذلك العوامل الاقتصادية الداخلية منها كالتمويل بالعجز (الاستدانة من الجهاز المصرفي)، والخارجية منها كميونية السودان الخارجية، وأيضاً العوامل التشريعية مثل تغيير السياسات والمرتبطة مع تغيير المسؤولين، كل تلك العوامل وغيرها أصبحت تشكل معوقات لجذب الاستثمار، وسنحاول في هذا الإطار صياغة وتحديد هذه العوامل مع اقتراح حلول من شأنها أن تعيد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الدولة ومن ثمة في الاستثمار في البلد.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في توضيح العوامل التي تعيق جذب الاستثمار في والسودان والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، مما يخلق بيئة طاردة لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب، وتحديد تلك العوامل المعيقة لجذب الاستثمار واقتراح بعض الحلول هو لب مشكلة الدراسة، وتحاول الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة:

1. هل عدم الاستقرار السياسي يؤثر على المناخ الاستثماري؟
2. هل تدني المؤشرات الاقتصادية تؤثر في عكس صورة سالبة للمناخ الاستثماري في البلد؟
3. هل عدم الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقانونية) يزعزع ثقة المستثمرين في الاستثمار في البلد؟

فرضيات البحث:

يفترض الباحث أن:

1. السودان يمتلك بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات.
2. عدم الاستقرار السياسي في السودان مثل عائقاً لجذب المستثمرين.
3. الصورة الاقتصادية السالبة والتي عكستها مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني مثلت عامل طرد للمستثمرين.
4. السياسات التشريعية المتضاربة خلقت بيئة وصورة متقلبة زعزعت المستثمرين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص الوضع الحالي للاقتصاد السوداني من خلال تحديد تفاصيل المشكلة الكامنة في إعاقه مسيرة الاستثمار في السودان، والمتمثلة في دراسة المناخ الاستثماري في السودان، وتحديد معوقات الاستثمار في السودان بدراسة القطاع السياسي، والقطاع الاقتصادي، والقطاع التشريعي، وتحديد العوامل التي كان لها الأثر في إعاقه مسيرة الاستثمار في السودان.

الهدف من البحث:

صياغة محاور مقترحة لحل مشكلة معوقات الاستثمار في السودان.

أسباب اختيار الموضوع:

السودان بلد يمتلك بيئة متعددة من حيث المناخ والموارد الطبيعية والبشرية تؤهله ليكون في طليعة الدول الجاذبة للاستثمار، إلا أن بعض الممارسات السياسية والاقتصادية والتشريعية القت بظلالها على الأداء الاقتصادي بصورة عامة والاستثماري بصورة خاصة، جعلت من السودان بلد غير جاذب للاستثمار بالوجه الذي يستحق بالإمكانات المذكورة، لذا كان لابد من تشخيص المشكلة عبر تسليط الضوء على بعض المعوقات، ومحاولة لصياغة حلول مقترحة.

منهج الدراسة:

لضمان إنجاز ومتابعة البحث وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة على ضوء الفروض والتساؤلات وتجميع البيانات وتحليلها يستخدم الباحث المنهج الوصفي، لأنه وبعد جمع المادة وتصنيفها يُعني بالصياغة المنظمة لتلك المعلومات، وبما أن المادة تطول على صفحات الدراسة، رمينا به من أجل التلخيص، والتنظيم، وحسن الترتيب، والتسلسل في ابراز المعلومات، وكلها من مرامي هذا المنهج.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد عبد القادر محمد خير-الاقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل (قراءة لما قيل وما بعد انفضال الجنوب): هدفت الدراسة إلى توضيح الآثار السلبية والايجابية لانفضال الجنوب على الاقتصاد الوطني حيث تناول الباحث مقومات الاقتصاد السوداني والتطور التاريخي للاقتصاد السوداني من حيث السلبيات والايجابيات، ثم أداء الاقتصاد السوداني رابطاً ذلك بانفضال الجنوب وأثاره، وقد خلصت الدراسة إلى أن السودان يمتلك فرص اقتصادية مختلفة إذا أمكنه التعامل معها بكفاءة.

دراسة خلف الله احمد محمد عربي - تحليل الاقتصاد السوداني من خلال نموذج الفجوتين: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على النمو في السودان من خلال دراسة قطاع الاستثمار والقطاع الخارجي، حيث تناول الباحث تحليل الاقتصاد السوداني من خلال فجوتي الاستثمار- الادخار، والواردات-الصادرات، ومعرفة العوامل المؤثرة في النمو، وقد خلصت الدراسة إلى هيمنة فجوة الاستثمار- الادخار على فجوة الواردات- الصادرات.

الإطار النظري:**1.1 مفهوم الاستثمار:**

الاستثمار باعتباره جزء هام في الاقتصاد، فقد توالى وتعددت الدراسات الخاصة به، حيث تناولته معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين باختلاف انتماءاتهم إلى أن صار عقب الحرب العالمية الثانية قضية أساسية متداولة محليا ودوليا وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له كظاهرة اقتصادية(حمزة لبوح، 2009-2010، ص3)، وسوف نتناوله من حيث تعريفه في اللغة أولاً، ثم في الاصطلاح ثانياً.

1.1.1 مدلول الاستثمار في اللغة:

الاستثمار في اللغة راجع إلى كلمة تَمَرَّ "الثَمَرَة" واحدة "والثُمُر" و"الثمرات" جمع، وجمع الثمر ثمار كجبل وجبال، وجمع الثمار ثُمُر مثل كتاب وكتب، وجمع الثمر أثمار كعنق وأعناق، والتمر المال الثمر يخفف ويثقل، وقراءه أبو عمرو {وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} (سورة الكهف: الآية 34)، وفسره بأنواع الأموال(محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، دس، ص86).

والاستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمر، فيقال ثمر ماله أي كثر، وأثمر الشيء إذا تحققت نتيجته (نزيه حماد، 1981، ص49)، والتثمير ما يظهر من الزبد قبل أن يجتمع ويبلغ إناه من الصلوج، ويقال ثمر السقاء تثميراً، وثمر الله ماله الرجل أي كثره (الشيخ عبد الله العلابي، 1975، ص125).

والثمر بفتحين يجمع ثمار وهو الحمل الذي تخرجه الشجرة سواء أكل أم لا، ومن هنا قيل لما لا نفع فيه ليس له ثمر (احمد بن محمد المقدى، 1978، ص25). الثاء والميم والراء أصل واحد وهو شيء يتولد عن شيء (احمد بن فارس، 1979، ص388).

يري الباحث أن المعنى اللغوي لكلمة استثمار تنحصر في معانٍ منها: العملية الاستثمارية، أي خطوات الحصول على المنافع. وكذلك نتيجة العملية، وهو تحقيق المنفعة، ولكن يغلب على المعنى الأول الأخير، فالاستثمار مرتبط بالنتيجة في معناه.

2.1.1. مدلول الاستثمار في الاصطلاح:

من خلال الرجوع إلى العديد من التعريفات يمكن القول إن غالبية التعريفات تكون راجعة إما لمصدر تكوين أموال الاستثمار، أو لجهة توظيف أموال الاستثمار، عليه يمكن تقسيم التعريفات إلى جهتين، هما:

أ. جهة تعبئة أموال الاستثمار: وفيها نذكر التعريفات التالية:

الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (حسن على خربوش و عبد المعطى رضا ومحفوظ احمد جودة، 1996، ص9).

الاستثمار هو التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (رمضان زياد، 1998، ص13).

يري الباحث أن التعريفين بهما مصطلحات دلت على أن نجاح العملية الاستثمارية يرجع إلى مصدر تكوين أموال الاستثمار، أي تعبئتها، فالتضحية أو التنازل عن الاستهلاك الآني من أجل منفعة مستقبلية.

ب. جهة توجيه أموال الاستثمار: وفيها نذكر العريفات التالية:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً (طاهر حيدر حردان، 1997، ص13).

الاستثمار هو مجموعة الأموال المادية ذات الصلة الاقتصادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي تؤدي إلى زيادة إنتاج العمل (محمد هشام خوجكية، دس، ص379).

الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح (سميح مسعود، دس، ص38).

الاستثمار هو الإنفاق الذي يبذل في تنمية الموارد المادية بهدف خلق تكوينات رأسمالية جديده وزيادة الطاقة الإنتاجية (حسين بن هاني، دس، ص59).

الاستثمار هو إستخدام الأموال في الإنتاج وزيادة الدخل (عبير على احمد الحجازي، 1994، ص75).

الاستثمار هو عبارة عن توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محددة بهدف استخدام هذه المصادر في هذه الفترة الزمنية المعلومة لإنتاج سلعة أو خدمة في فترة لاحقة (عثمان ابراهيم المسير، 1985، ص14).

يري الباحث أن التعريفات عنت بالاستثمار: أنه توجيه أموال الاستثمار، فالملاحظ أن دلالة الالفاظ المستخدمة في التعريفات تدل على ذلك ولم تركز أو تشير إلى جهة تعبئة تلك الاموال، فالمصطلحات المستخدمة كتوظيف الأموال في التعريف الأول، واستخدام الأموال في التعريف

الثاني والخامس، والتعامل بالأموال في الثالث، وبذل الإنفاق في الرابع، وتوجيه المصادر الاستثمارية في السادس، من أجل تكوين رأس مال جديد أو تحقيق عائد أو زيادته أو من أجل الإنتاج، كلها تمثل تعريفاً للاستثمار من جهة توجيه أموال الاستثمار.

الاستثمار هو توظيف جزء من الفائض من الدخل المستهلك في ظروف موافقة من أجل الحصول على العائد المستقبلي خلال الفترة المنتقاة.

أي أن الاستثمار هو استخدام فوائض الدخل أي المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك في وقت يكون فيه المستثمر معتقداً أنها سوف تدر له ربحاً مرضياً دون أي مخاطر أو بمخاطر قليلة، ليحصل المستثمر على عائد منفعة عن فترة قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

1. 2. مناخ الاستثمار في السودان:

يحظى السودان بمناخ موافق للاستثمار مما يمتلكه من مقومات تجعله في مصاف الدول المؤهلة لجذب الاستثمارات، ويمكن تلخيص هذه المميزات في:

1. 2. 1. الوصف المناخي والجغرافي للسودان:

الموقع: يحتل السودان موقعاً جغرافياً متميزاً بين دول القارة الأفريقية فهو يتوسط مركز القلب من القارة الأفريقية، ويعتبر محطة استراتيجية وسطية بين قارات العالم المختلفة رابطاً بذلك البحر الأحمر الذي يتصل بقارة آسيا عبر باب المندب والمحيط الهادي وقارة أوروبا عبر قناة السويس وعبر البحر الأبيض المتوسط، كما أنه يربط بين العالمين العربي والإفريقي (موسى يعقوب، 2002، ص48).

الوصف الجغرافي: الأراضي السودانية تتميز ببيئتها بالاختلاف المميز، الذي يجعل منه بيئة متنوعة صالحة لكل فكرة استثمارية، وتشمل هذه البيئة المتنوعة (الأراضي الصحراوية والتي يتخللها نهر النيل، والأراضي شبه الصحراوية والتي تسقط فيها الأمطار بمعدل يتراوح بين 75 إلى 300 مليمتراً، وأراضي غابات وأعشاب تتميز بوفرة مياه الأمطار حيث تتراوح بين 280 إلى 1500 مليمتراً، وأراضي فيضية ويبلغ متوسط سقوط الأمطار السنوية فيها 700 مليمتراً، وأراضي جبلية وتتراوح جملة سقوط الأمطار فيها بين 500 إلى 2000 مليمتراً، ومن ضمن هذه الأراضي توجد أراضي منبسطة وذات خصوبة عالية وتتوفر المياه في داخلها وعلي سطحها قابلة للزراعة ودون عناء في الإصلاح أو في كيفية توفير المياه لديها) (عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص73-75).

فالسطح عبارة عن سهل مستوي لا تظهر به إلا تلال قليلة ويمتد هذا السهل ناحية الشرق حتى ينتهي إلى مرتفعات الحبشة، كما يمتد جنوباً حتى هضبة البحيرات وخط تقسيم المياه بين النيل وبين الكونغو ويمتد غرباً حتى مرتفعات جبل مرة وجبال النوبة وسفوح خط تقسيم المياه بين حوض النيل وحوض بحيرة تشاد (إبراهيم أحمد زريقان، دس، ص130)، أي أن سهل السودان المنبسط يأخذ في الارتفاع من الشرق والجنوب، كما يأخذ في التدرج من وادي النيل في الوسط تجاه كل من الشرق والغرب (محمد زكي المسير، 1975، ص11).

الوصف المناخي: السودان بلد مترامي الأطراف يمتد من الصحراء ذات المناخ الحار الجاف الخالية من الغطاء النباتي في الشمال تدرجاً عبر السافانا الخفيفة والكثيفة إلى المنطقة الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة والغطاء الشجري الكثيف، وهو بذلك قطر متنوع ومتعدد البيئات، هذا الاختلاف الذي يغطي القطر يجعل الأمطار تتباين في توزيعها ومواقبتها في السودان من الشمال إلى الجنوب من الندرة تدرجاً إلى الوفرة والفيضانات والمستنقعات يتبع ذلك تفاوت في الغطاء النباتي وتنوع في التربة مما أكسب البلاد مناخاً متعدد (وزارة الزراعة، دس، ص3)، أما ساحل البحر الأحمر يمتاز بمناخ بحري وتهطل بعض الأمطار في الشتاء (عثمان إبراهيم السيد، 1981، ص68).

1.2.2. موارد السودان الطبيعية:

الأراضي الزراعية والغابات: يقع السودان في قلب القارة الأفريقية، وفيه مساحات واسعة صالحة للزراعة، والسودان مؤهل لتوفير الغذاء لجميع الدول العربية، يتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وإمكانات هائلة توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار (محمد سليمان إبراهيم، 1995، ص5)، والقطاع الزراعي هو القطاع الرائد للأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم بحوالي 90% من إجمالي حصيللة الصادرات كما يأتي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1994، ص139).

المياه: يزخر السودان بالموارد المائية الضخمة، موارد مائية لا مثيل لها في الوطن العربي، يخترق السودان من الجنوب إلى الشمال ثاني أطول نهر في العالم "نهر النيل"، وهو مكون من مجموعة روافد تصل في مجملها إلى ما يزيد عن العشرة منها النيل الأزرق والأبيض ونهر عطبرة ونهر الدندر، كما أن للسودان موارد مائية أخرى من الأمطار والمياه الجوفية والتي تقدر في مجملها بـ 470 بليون متر مكعب تقريباً 200 مليون متر مكعب من الأمطار وزيادة عن 250 بليون متر مكعب للمياه الجوفية (صباح نقوشي، دس، ص72).

باطن الأرض: كما أن السودان يزخر بالعديد من موارد باطن الأرض من المعادن والبتروول، وقد تصل إلى معظم المعادن بكميات مختلفة (عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص73)، فقد أثبتت الدراسات وجود نفط على سواحل البحر الأحمر وحزام أم روبة ومنطقة وسط السودان الممتدة ما بين جنوب الخرطوم وشمال نهر السوايا وبحر الغزال حتى المجلد، ورأس أبو شقرة حتى حلايب وداربييل بأعالي النيل حتى الجزيرة (أحمد الصديق جبريل، 2000، ص122).

كما أن السودان وحسبما يعتقد يملك رواسب ضخمة من المعادن المختلفة: مثل خام الحديد والماغزاييت في جبال البحر الأحمر وجبال النوبة، الكروم والجبس في خور آيت على ساحل البحر الأحمر، والمايكا في منطقة الشريك بالرباطاب، والذهب في شرق وشمال وغرب السودان، والنحاس في منطقة غرب السودان وشرقه وولاية البحر الأحمر، والمانجيز ولاية البحر الأحمر والولاية الشمالية، والاسبستوس في منطقة الانقسنا ومنطقة قلع النحل، والتلك في منطقة قلع النحل وجبال الانقسنا وجبال البحر الأحمر وجبال النوبة، وملح الطعام وحجر العطرون ويتركز أغلبيتها في التلال المطلة على البحر الأحمر، والرغام والجراييت في شرق السودان ووسطه، إضافة إلى الرصاص والفضة والزنك والكوبالت والتنجستن واليورانيوم والكوالين والكوارتز والفلسبار والكيناييت والفسفات والجانيت والرمال السوداء (المؤسسة العربية لضمان المصرية، 1994، ص133)، (فاطمة حسن منصور، 2001، ص66).

1.2.3. موارد السودان الأخرى "الغير طبيعية":

ويقصد بالموارد الغير طبيعية أي الفيزيائية، متغيرة من عام إلى عام، فهي قابلة للزيادة في ظروف الجو الملائم أي الاستقرار السياسي ووجود المأكّل والمشرب، وهي مثل الثروة الحيوانية وثروة سمكية وحيوانات برية وموارد بشرية.

الثروة الحيوانية: إن كبر مساحة السودان جعل منه قطر يتميز علي سائر الأقطار الأفريقية بتعدد مناطقه المختلفة الأجواء والتي لكل منها بيئتها الحيوانية والنباتية المختلفة، لقد وهبت الطبيعة السودان ثروة طبيعية هائلة من الثروة الحيوانية أليفة وبرية (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص23)، تتميز بخلوها من أمراض الحيوانات وإنتاجها النوعي الجيد القائم على نمط التربية الطبيعية الخالية من الهرمونات والمضادات الحيوية والكيميائية ومحددات النمو (وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2003، ص11).

كما أن الطبيعة وهبت السودان ثروة طبيعية هائلة من الثروة الحيوانية البرية تقدر أعدادها بالملايين، يمكن لهذه الثروة أن تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات البلد إن وضعت مشاريع لاستغلالها والاستفادة منها.

كما أن السودان يمتلك موارد مائية ضخمة، من نهر النيل وروافده إلى البحر الأحمر مما يؤهله لإنتاج الاسماك بصورة كبيرة ومتنوعة من مياه عذبة إلى بحيرات وانهار، بالإضافة إلى مناطق السود والخزانات في الأماكن التي تتوفر فيها الموارد السمكية وبصورة كبيرة (فيصل بشير إمام، 1972، ص290).

الموارد البشرية: السودان بهذا الكم الهائل من الأراضي والثروات يوجد في كل جنباته حياة لكثرة موارده التي تجعل من المناطق البعيدة مناطق آيلة للسكن ولو بالرحل والرعاة.

يقدر سكان السودان بحوالي 25 مليون نسمة حتى التسعينات (1993) ونسبة النمو السنوي 2.8% ويقدر السكان في عام 2002 بما يفوق 30 مليون نسمة، وسكان السودان أغلبيتهم نشطين اقتصادياً(خديجة صديق محمد، 1993، ص9)، ويتوزع السكان على مرامي الوطن ويتمركز أغلبيتهم على مناطق المياه "النيل والوديان".

البنية الأساسية: متوفرة بشكل لا بأس به، وخاصة في بعض المرافق مثلاً في مجال الاتصالات والنقل حيث أصبح السودان اليوم واحداً من الأقطار التي يشار إليها في مجال خدمات الاتصالات(أحمد التجاني صالح، دس، ص1).

كل هذه المخططات من موارد السودان، تجعله في المقدمة من حيث الموارد والذي يفتقد إلى الفكرة ورأس المال والتكنولوجيا والتخطيط وغيرها، مما يجعله ملفت أنظار العالم بمختلف أقطارهم وأفكارهم سواء كان منظره من الناحية الاستثمارية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها ولكنها مجتمعة في أن السبب هي الموارد، وقد ذكر القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في عام 1988، عندما قال إن حكومته تعطي اهتماماً للسودان وذلك لأربعة أسباب هي:

- أن بالسودان إمكانات زراعية من أرض ومياه وحيوان.
- أن السودان يعوم فوق بحيرة من البترول.
- أن للسودان وضعاً استراتيجياً وهاماً في منطقة القرن الأفريقي.
- أن في السودان موارد بشرية ذات طابع خاص(علي عبد الله علي، 2003، ص194).

1.2 المعوقات السياسية:

1.1.2 العوامل الخارجية:

علاقة السودان مع العالم الخارجي: إن للعلاقات الخارجية دوراً في إعاقة أو تهيئة المناخ الاستثماري، وبذلك يرجع إلى استخدام الدولة سياسات تحد من تدخل الدول والمؤسسات الكبرى في السياسات الداخلية، فإن ذلك من أكبر العوائق للاستثمار فالمستثمر الذي يدرك أن قرار الدولة في سن السياسات والتشريعات الاقتصادية خاصة ليس بيد الدولة، فهذا يجعل من المخاطر أكبر على المستثمر والمنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن تأثير المنظمات الدولية متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السودان وتنفيذ السياسات الخاصة بهم أدى إلى تراجع الاقتصاد السوداني، فمنذ تنفيذ السودان لسياسات الصندوق عام 1978 ما زال لم يصل إلى أي نتيجة، بل على العكس تزداد حالة السودان سوءاً، فكمثال تم تخفيض الجنية السوداني بنسبة 98.6% فتصبح قيمته في نوفمبر 1994 تساوي 0.067 دولار بدلاً عن 2.872 دولار في عام 1978(عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص18).

أيضاً هنالك علاقة السودان مع الدول العظمى فمثلاً الولايات المتحدة وفي بداية التسعينات وبعد أن ساءت العلاقة بينهما تعاملت الولايات المتحدة بحزم وضمت السودان إلى الدول الراحية للإرهاب ووجهت له عدة اتهامات منها انتهاك حقوق الإنسان والإبادة العرقية، وذلك لأسباب

سياسية، وقامت بفرض عقوبة اقتصادية بهدف الضغط علي الحكومة السودانية، وكذلك قامت بالضغط علي المؤسسات الدولية لصندوق النقد بعدم التعامل مع السودان، بل دعمت دول الجوار للتدخل في شؤون السودان الداخلية، وكل ذلك يقابله صرف من الحكومة السودانية، وكل هذا يعتبر في المقام الأول مهدد آمن طارد للمستثمر (الصادق محمد علي همة، دت، ص134).

المواقف السياسية: تمثل الإعانات والمساعدات والقروض عوامل هامة في دفع عجلة الاقتصاد السوداني، وخلق مناخ مؤاتي للاستثمار، ولكن وبسبب موقف السودان من أزمة الخليج تددت المساعدات والمنح من الدول العربية، فقد كانت في عام 1987 204 مليون دولار أي 12.7% من المساعدات العربية البينية، ثم اتجهت نحو الهبوط حتى وصلت في عام 1990 إلى 8 ملايين دولار فقط أي 0.2% من المساعدات العربية البينية.

من ناحية أخرى وبعد قرار مجلس الأمن الصادر في مايو 1996 قطعت أو قلصت ستون دولة تمثيلها الدبلوماسي في السودان وهو ما يعادل ثلث بلدان العالم، بالإضافة إلى وزنها الاقتصادي وهي بلدان كان السودان يعتمد عليها في النواحي التجارية والاستثمارية وفي منح المساعدات. **الصددمات الخارجية:** إن الصدمات الخارجية والتي ليس لها علاقة بالسودان تعود بأثر على اقتصاديات الدول النامية، فمثلاً:

محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا خلال انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في 1995 والذي اتهم به سودانيين، وعارضت الحكومة تسليم المتهمين لمجلس الأمن مما جعل مجلس الأمن يفرض مقاطعة جوية ضد السودان في 1996، والذي أثر على تحويلات المغتربين وبالتالي قلل من جلب العملات الحرة مما أثر على سعر الصرف.

أيضاً كانت لأزمة الخليج الأثر في الانخفاض الشديد لعون العمال المغتربين، وأفضت إلى انحسار التدفقات المالية، 128 مليون دولار في عام 1991، ففي 1989 بلغ صافي التحويلات بدون مقابل 572 مليون دولار أي أكثر من حصيللة الصادرات، غطت هذه التحويلات عجز الميزان التجاري فأصبحت أساسية للتوازنات الاقتصادية الكبرى (محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص80).

أيضاً هنالك أحداث 11 سبتمبر الخاصة بضرب برج التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت لها آثار عالمية (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2003، ص7)، والتي أثرت في الدول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية، فقد تم ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب وبالتالي وضعت المؤسسات الإسلامية كلها في نظر العالم في قصص الاتهام والتي من بينها السودان مما يجعل منه دولة ذات انفراط أمنى في نظر المستثمرين (صابر محمد الحسن، 2004، ص17).

2.1.2. العوامل الداخلية:

الحرب: خاصة (الحرب الأهلية في جنوب السودان سابقاً)، فقد كانت لها إسقاطاتها السالبة على الاستثمار والتنمية والأداء الاقتصادي بشكل عام (موسى يعقوب، 2002، ص38)، والمحرك الأساسي للحرب هو العنصر السياسي والاقتصادي، والعنصر السياسي قد يكون قتالاً على صيغة الحكم أو كرسي الحكم أو رأي جماعة دون أخرى، وقد تحس جماعة بأنها هي الأصلاح للحكم، وغيرها من الأسباب (إبراهيم الياس، 2000، ص90)، وجنوب السودان من المشاكل الكبيرة في السودان التي جعلت منه من الأقاليم الأقل نمواً في السودان خلال مدة تزيد عن 50 عاماً (محمد حامد عبد الله، 1998، ص160)، فهي تهدر معظم إمكانيات الدولة المادية والبشرية حيث تكلف سنوياً ما لا يقل عن 850 مليون دولار (صبحي محمد فنوص، 1999، ص282)، يقول المارشال دومكاس "من أجل خوض حرب لا بد من توفر ثلاث عناصر المال أولاً والمال ثانياً والمال ثالثاً" (عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص109).

نهج الدولة: كما أن نهج الدولة واطروحتها السياسية والمتمثلة في الحرب الجهادية في جنوب السودان "وشرقه"، والتوسع في المؤسسات السياسية والتنفيذية بمحافظة البلاد وولاياتها بجانب الإنفاق على الوحدات الأمنية والشرطة والدفاعية، وذلك دونما اعتبار لوجود إيرادات حقيقية تقابل مثل هذا الإنفاق المهور ولهذا شكلت بنود الإنفاق السياسي ضغطاً متواصل على الإيرادات العامة فتواصلت العجزات عاماً بعد عام، وظلت الدولة تلجأ إلى الاستدانة من البنك المركزي لعلاج عجزاتها الدائمة، وقد تسببت هذه السياسات التسليفية في زيادة معدلات التضخم وتدهور أسعار الصرف (إمام علي بري، 1999، ص 132).

تداخل السلطات: فمثلاً التدخلات السياسية في البنوك الاستثمارية لأهداف الدولة السياسية والمذهبية، يؤثر في الاستقرار العام للاقتصاد لأن استقطاع الدولة قدراً كبيراً من موارد مصارفها لتمويل مشاريعها دونما اعتبار لجدواها الاقتصادية وتأثيراتها على مراكز البنوك المالية ومداخلها الإيرادية، تضعف هذه البنوك وتتهكها، لأن غالبية مشاريع الدولة تعجز عن إعادة أقساطها ودفع فوائدها المستحقة (إمام علي بري، 1999، ص 46).

حوكمة القبيلة: الشيء الآخر هو التنوع القبلي فإننا نتحدث عن السودان بقبائله وعادات وأعراف متعددة، ولكل قوانينه ونفذه، مثلاً حاولت إحدى شركات صيد أسماك الجمبري في البحر الأحمر الإستثمار في الأسماك في ملتقى دلتا طوكر، فبعد تركيب الثلاجات في حوش المحافظة واحضار السيارات المبردة وأجهزة الصيد، رفض أهل المنطقة المشروع لأسباب منها عدم الرضا والقبول بالغريب في المنطقة (محمد نوري حامد، 2003، ص 2)، أضف إلى ذلك مشكلة الأرض في بعض المناطق فالمواطنون يعتقدون أن أي أراضي في حدودهم القبلية هي ملك لهم، ولا يستوعبون أن الأراضي الخالية ملك للدولة، فهي تخلق مشكلة حيث يعترض المواطنون الأجانب أو الغريباء إلى داخل مناطقهم.

التأميم: فقد تم في أوائل السبعينات مصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص القائمة والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله، كما تم التحكم في الأسعار على مستويات الإنتاج والاستيراد والتوزيع مع تحديد سقفوات للأرباح، كما تم تشديد الرقابة على تحويلات العملات الأجنبية والتعامل فيها (أحمد على قنيف، 2003، ص 18)، وهو ما كان له الأثر البالغ في نفوس المستثمرين من فقد الثقة في الدولة ومؤسساتها.

يري الباحث أن اعتماد الدولة على استيراد الضروريات من الخارج، يجعل المنظمات الدولية والدول العظمى المانحة تفرض هيمنة سياسية على قرار الدولة السياسي ومن ثم الاقتصادي وتخلق تبعية للدولة لتلك المنظمات أو الدول العظمى حتي في المواقف السياسية، كما أن السياسات والمواقف الداخلية للدولة والخالقة لعكس صورة عدم استقرار سياسية يخلق بيئة سياسية غير مواتية للاستثمار في البلد.

2.2 المعوقات الاقتصادية:

2.2.1 العوامل الخارجية:

المديونية الخارجية: إن مشاكل أزمة المديونية في السودان خلال السبعينات والثمانينات عمقت أزمة السودان الاقتصادية، ويظهر ذلك في النمو البطيء للناتج المحلي الإجمالي الذي كان متوسط معدلاته بحوالي 1.6% في الفترة من 60 - 1970 و 4.3% في الفترة من 70 - 1979 (مديني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد، 1991، ص 23).

وفي التسعينات ومع زيادة الإنفاق العسكري وانخفاض الادخار المحلي، لجأت الحكومة السودانية إلى التمويل الخارجي فأصبحت الديون حوالي 30 بليون دولار وتتزايد ما بين 3 إلى 5% سنوياً، وهو من أعلى معدلات المديونية في العالم، ونسبة لعدم سداد هذه المديونية فقد

أصدرت المؤسسات الدولية والدول قراراً بعدم التعاون (محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص84).

عجز الحساب الجاري: يمثل عجز الحساب الجاري أحد العوامل التي تساهم في تدهور الاقتصاد السوداني خلال مسيرته عبر الحقب، فخلال الفترة من 78-89 والتي شهدت تدهوراً وخلقاً أصاب كل مكونات الاقتصاد الكلي، فقد بلغ العجز في الحساب الجاري أعلى مستوي له حتى ذلك التاريخ حوالي 804 مليون دولار (وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية، 2003، ص3).

2.2.2. العوامل الداخلية:

التمويل بالعجز: المصروفات الحكومية والتي انحصرت أغلبها في الإنفاق الجاري ويشمل المرتبات والأجور والخدمات الاقتصادية وصادات الديون وغيرها من المنصرفات غير التنموية (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص142)، والذي كان له السبب في عجز الموازنة مصحوباً بالتدني المريع في معدلات زيادة الإيرادات المركزية، الأمر الذي أدى إلى زيادة استنادة الحكومة من الجهاز المصرفي بأرقام فلكية أحدثت توسعاً كبيراً في عرض النقود وفي السيولة، مما خلق آثاراً تضخمية في الاقتصاد السوداني ومعدلات تضخمية عالية انعكست في زيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية والخدمات ووسائل الإنتاج (مدني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد، 1991، ص23).

الديون المحلية: وهي ديون المقاولين ومقدمي الخدمات للحكومة والتي تتميز بتكلفتها العالية، كذلك الديون الناتجة عن الاستنادة من الجمهور (شهادة شهامة، شمم، الخ)، كان من المفترض ان تدفع الدولة قيمة هذه السندات في موعدها، الا انها عجزت عن الوفاء بالتزام الدفع في موعده بسبب تراكم الديون، وحيث بدأت هذه الشركات والمؤسسات في تسهيل هذه السندات قبل موعدها. **فشل التخطيط:** وذلك لأسباب كثيرة منها الاعتماد على معلومات او بيانات غير دقيقة في الموازنة، فالموازانات بنيت على توقعات مستقبلية وليست امور واقعية، بناءها كان سياسياً حتى تتلاءم مع الوضع السياسي أو الرغبة السياسية والأمنية، مما يجعل الموازنة تخفق.

مؤشرات الاقتصاد القومي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد محددات الاستثمار، فالنمو السالب لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات وينبغي بخطر التدهور (محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص212).

سعر الصرف: إن تذبذب سعر الصرف يمثل أحد العوامل المعيقة للاستثمار الأجنبي، فهي تدخل السودان في حالة عدم التأكد، ونسبة لشح النقد الأجنبي المتولد عن عدم الدفع الكافي والقوي للمصادر السودانية أدى إلى إحداث فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي أو سعر الصرف الأسود نتيجة لعدم التوازن في الميزان الخارجي أي عدم التوازن الداخلي انعكس في شكل عدم توازن خارجي أدى هذا الوضع إلى تدهور قيمة الجنية السوداني في مقابل الدولار بل أصبح الدولار مخزناً للقيمة بل وسلعة (علي عبد الله علي، 2003، ص121).

2.2.3. عوامل أخرى:

الطاقة: تلعب الطاقة دوراً هاماً في عملية الإنتاج فندرة الطاقة تؤثر في انخفاض الإنتاجية الصناعية، فعلى سبيل المثال تنتج معامل الاسمنت 150 ألف طن سنوياً في حين أن طاقتها الإنتاجية تبلغ 370 ألف طن، وأن حاجات البلد تصل 720 ألف طن، نجم هذا الوضع عن أن جميع معامل الاسمنت تدار بالنفط ولا تحصل على أكثر من نصف حاجاتها من هذه المادة، وكذا بقية المعامل في القطاعات الأخرى (صباح نقوشي، دس، ص77).

الكهرباء: بالإضافة إلى الطاقة الخاصة بالنفط فهناك أيضاً الكهرباء والتي باتت تشكل معوقاً خطيراً حاداً في فترة الثمانينات لنمو القطاع الصناعي إذ حتى الحصول على الجازولين والبنزين أمر صعباً للغاية وعن طريق "الكوات" إن وجد، الشيء الذي أعاق انسياب الإنتاج بصورة منظمة مما أدى لزيادة أسطوانية في تكلفة الإنتاج انعكست على المستهلك (حسن أحمد مكي، 1988، ص 69).

التكنولوجيا: أضف إلى ذلك التكنولوجيا والتي تمثل من عوامل التقدم وزيادة الإنتاج فمثلاً قطاع الزراعة ومع أهميته إلا أن إنتاجيته لا تزال في خضم البدائية، وذلك لانخفاض الدخل الزراعي بحيث لا يستطيع المزارع استخدام الآلات والمعدات الحديثة، لذلك دائماً ما تستخدم الجهود العضلية للإنسان وتسخير الحيوان ناهيك عن الأمية خاصة في مراحل الزراعة وما شاكلها (صباح نقوشي، دس، ص 74).

يري الباحث أن التمويل من الخارج عبر الاستدانة من الخارج بشروط الدول المانحة، والتي دائماً تصب في مصلحتها، وكذلك التمويل من الداخل عبر الاستدانة من البنك المركزي (التمويل بالعجز)، سياسات انعكست سلباً على مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني بصورة خاصة وعلى الاقتصاد وصورته بالعموم، كما أن نقص الطاقة والتكنولوجيا اللتين تسعان الاستثمارات المتطورة، جميعها أعاقت عكس مناخ مستقر ومواتي للاستثمار في السودان.

2.3. المعوقات التشريعية:

غياب التنفيذ الشامل للسياسات الكلية: خلال فترة السبعينات وبالرغم من توقف الحرب في فبراير 1972 إلا أن التخطيط الاقتصادي والاستثماري أثبت عدم جدواه، فقد فشلت كل هذه المحاولات في مرحلة التنفيذ بسبب التنفيذ الجزئي لتلك البرامج أو بصورة غير متكاملة مما أدى إلى افرزات وخلل في التوازن بين الطلب والعرض الكليين، وبالتالي إلى أداء متدني للإنتاج وتسارع في ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

أيضاً بالرجوع إلى البرنامج الاقتصادي عام 87 فقد كان برنامجاً طموحاً تفاعلاً به كثيرين، ولكن التنفيذ وقف عائقاً أمامه، فبسبب الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية الكبرى قعدت بالبرنامج إلى هاوية الدمار (عبد الله محمد قسم السيد، 1994، ص 88).

اعتماد الفكر الأحادي في صياغة السياسات: نجد في أحيان كثيرة أن كل مسؤول يأتي بتسريع أو سياسة مخالفة حسب رؤيته الطويلة في هذا المجال أو ذلك، بل والاعتقاد بأنها السياسة الأصح تحت كل الظروف ويبدأ العمل في تنفيذها بجد، وما أن تتدخل الدولة بتغيير المناصب "وهي ميزه دائمة" إلا ويأتي وزير أو مدير آخر ويكون له وجهة نظر أخرى.

عدم التطبيق السليم للسياسات والخطط: ويرجع ذلك إلى عدم الإحاطة بكل المتغيرات وعمل جميع الاحتياطات وعدم النظرة التنموية عند اتخاذ القرارات وتطبيقها وذلك "إما لقلة الخبرات أو لعدم الجدية أو الوطنية في تطبيق هذه السياسة وإما لتطبيقها جزئياً".

فمثلاً في فترة السبعينات اتجهت الحكومة للاهتمام بالصناعة، حيث كان الاعتقاد بأن الاستقلال السياسي لا يكتمل إلا بالخروج من التخلف الاقتصادي وأن التصنيع أفضل وسيلة للنمو، غير أن هذه السياسات لم تدرس بصورة كافية وتوجه نحو الإنتاج للسوق المحلية وللتصدير، وكانت المالية غير كافية لتنفيذ الخطة فاتجهت الدولة إلى إنتاج المواد الضرورية للاستهلاك المحلي، وظهر الفرق بين ما خطط له وما نفذ فعلاً نظراً لسوء التقديرات المالية (محمد الأمين خليفة وآخرون، 1999، ص 76).

في نفس الفترة عام 76 طبق السودان سياسة الانفتاح الاقتصادي فألغى قوانين الرقابة على النقد ودعا إلى حرية التعامل بالنقد الأجنبي، مما أثر سلباً على الميزان التجاري حيث أن العجز في الميزان التجاري تضاعف عشرة أضعاف بعد تطبيق تلك السياسة حيث وصل إلى نسبة زيادة

تقدر بحوالي 180% في الفترة من تطبيق السياسة 79 – 85 بينما كان قبل تطبيق السياسة من 75 – 78% بنسبة 19% (إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء بنك السودان، 1987، ص2)، (بشير الطاهر حسن، 1986، ص1).

اختلاف الرؤية الكلية للمؤسسات: تعدد الوزارات والمؤسسات الحكومية ولكل وزارة قانونها الخاص هنا ينشأ التعارض في القوانين (وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار: وزارة المالية، 2003، ص3)، مثلاً في التسعينات وفي جانب الاستثمار الأجنبي كان سائداً قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980، والذي ينص صراحة على ضمان تحويل الأرباح والفوائد ورأس المال الأجنبي إلى الخارج إلا أن سياسة بنك السودان النقدية في ذلك الوقت لا تسمح بتحويل أرباح وحقوق المستثمرين الأجانب لشح النقد الأجنبي، الشيء الذي كان له الأثر البالغ في عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في السودان، وكذلك السياسات النقدية التي اتخذها البنك المركزي خلال عام 1993/90 والخاصة بالتقييد الفجائي للعملة وتجميد 20% من أموال المودعين في البنوك، مما أفقدت الثقة بين المودعين والجهاز المصرفي بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة (فاطمة حسن منصور، 2001، ص19).

أيضاً قيام الدولة بتحويل جزء من سلطات ترخيص الاستثمار للولايات هذا وغيرها أوجدت بعض التعارض بين التشريعات الاستثمارية وبقية المنظومات التشريعية للدولة، خاصة في المسائل المتعلقة بنوع الأراضي الاستثمارية (وزارة المالية، دس، ص11)، فالمشكلة تبقى عدم التوافق بين القوانين وتعارضها أي لا يوجد تنسيق قانوني، وهذا التعارض يتمثل في التطبيق. **عدم فعالية بعض السياسات:** مثلاً لم تكن هنالك سياسات واضحة لزيادة معدل الادخار لجذب موارد المغتربين والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفي فترة الثمانينات كان معدل الادخار في السودان 4.2% مقارنة بالدول النامية نيجيريا 12.8% والبرازيل 17% ويوغسلافيا 38.9% في المتوسط من 80 – 1989، فهي دون المعدلات الخاصة بخطط التنمية الطموحة.

وسياسات النقد الأجنبي التي تبنتها الدولة لم تحقق استقراراً سعرياً منشوداً أو وفرة ودائعية مطلوبة، ولهذا أشاعت معطيات تلك السياسات مناخاً ضاراً بالبيئة المصرفية إذ أنها فشلت في زيادة حجم وقيم الصادرات بمعدلات تساعد في تحسين اختلالات الموازين التجارية، أخفقت في تحجيم رقعة الواردات بما يقلل الضغط المتواصل على الموارد المتاحة من النقد الأجنبي، ولم تنجح في استقطاب مدخرات المغتربين وتقليل هروب رؤوس الأموال المقيمة بالخارج، فتدفقات المغتربين النقدية توالى عبر القنوات السوداء غير الرسمية، أضعفت صافي أصول وموجودات البنوك الخارجية ولم يعد المتاح من الموارد الأجنبية كافياً لعملياتها الخارجية وبرامج تنميتها الاقتصادية (إمام علي بري، 1999، ص51).

سياسات الدولة غير الصحيحة فيما يتعلق بالتمويل الخارجي كان لها الأثر أيضاً، فقد تضاربت السياسات الخاصة بالتمويل الخارجي بين الإغلاق والانفتاح، ففي الستينات والتسعينات انتهجت الدولة سياسة الانفتاح حيث بدأت التدفقات الاستثمارية الأجنبية، ولكن ذلك كان دون رؤية تخطيطية واضحة بالنسبة للمشروعات الاستراتيجية، فقد كانت أهداف التنمية محلية وصغيرة في حجمها دون ربطها بالمتغيرات الدولية والإقليمية، فالسودان ذو إمكانيات وموارد تعتبر عالمية لذا كان يجب أن يقترن التخطيط بالوضع الاقتصادي العالمي (محمد حسين سليمان أبو صالح، 2002، ص198).

يري الباحث أن العوامل التشريعية وخلال الفترة السابقة أثرت على مناخ الاستثمار سلباً، وذلك لعدم وجود سياسة تشريعية استراتيجية، مما أفرز كثير من السلبيات، كتحكم السلطة التنفيذية وتدخلها في سن التشريعات، وعدم النظرة القومية للاستثمار أفرز تضاربات في القوانين

القطاعية أو الجغرافية، وكذلك التطبيق الجزئي أو غير السليم للسياسات، جميعها أفرزت معوقات أثرت على الإستثمار في السودان.

3. الحلول: يري الباحث ولمحاولة معالجة تلك المشاكل، والخروج من هذه المعوقات يجب العمل على استقرار الوضع الحالي والذي يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والتشريعي، والعمل على وضع محاور استراتيجية للأجل الطويل، ويمكن اجمال ذلك في ثلاث محاور:

3.1. المحور السياسي: أي تحسين البيئة السياسية والعمل على الاستقرار السياسي لخلق مناخ استثماري مؤاتي من حيث:

- وقف الحروب وبالتالي توجيه منصرفات الحرب الي التنمية.
- عكس البيئة الاستثمارية الداخلية للعالم الخارجي من حيث تحسين العلاقات الدولية سياسياً واقتصادياً خاصة مع المؤسسات الدولية والدول العظمى.
- الدراسة المتأنية لمواقف الدولة السياسية خاصة مع الدول المانحة.
- سيادة الوطن (المصلحة العامة) والابتعاد عن الجهوية والقبلية وغيرها.

3.2. المحور الاقتصادي: تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد القومي، ووقف الممارسات التي تضر بالاقتصاد القومي، ووضع خطط استراتيجية للأجل الطويل، من خلال:

- تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد القومي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف، الخ) والذي يعكس البيئة الاقتصادية المواتية للإستثمار، ويجعل من الاقتصاد الوطني قوياً في مجابهة الصدمات الخارجية.

- الالتزام بجدول سداد المديونية الخارجية والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني.

- تخفيض الإنفاق العام: فمثلاً خلال فترة التسعينات سعت الدولة لتشجيع الإستثمارات وخلق مناخ ملائم فقامت بعدد من الاجراءات تمثلت في تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى السياسات النقدية التي أدت إلى استقرار سعر الصرف، كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض معدل التضخم من 17.7% عام 1998 إلى 16.1% عام 1999 ومن ثم إلى 8.1% عام 2000 وقد كان الانخفاض في التضخم متمشياً مع موجهاً البرنامج الرباعي للاستراتيجية القومية الشاملة (بتول عثمان مهدي، 2003، ص42)، كما حافظت على معدل نمو موجب للناتج المحلي الإجمالي 6% في عام 1998 (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية، 2002، ص109).

- إعادة ثقة الجمهور في الدولة ومؤسساتها الاقتصادية وغيرها عبر التزام الدولة بتنفيذ واستمرارية تنفيذ الاتفاقيات أو العقود المشتركة.

- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة والتي يعتمد عليها في وضع الخطط التنموية المستقبلية، واشراك الفئات العلمية والاكاديمية المتخصصة في وضع السياسات والخطط التنموية.

- الانتاج بالقطاع والتخصص: تخصص كل ولاية في المجال الذي تستطيع ان تنتج فيه أكثر ودعم المركز للولايات.

- التكامل مع القطاع الخاص ويقصد به تكامل القطاع الحكومي مع القطاع الخاص فقد كان لدور الحكومة التكاملي مع القطاع الخاص إثراءً جيداً في مسيرة الإستثمار (تيم نيلوك، 1994، ص207).

- الاستعانة بالتمويل الخارجي وتوجيهه نحو مشروعات البنية التحتية والخدمات الاساسية والتكنولوجيا، ففي الخمسينات لعبت المؤسسات الدولية دوراً ايجابياً بالمساهمة في مشاريع التنمية، وانعكس هذا في خزان الروصيرص ومشروع المناقل والرهد (الصادق محمد علي همة، دس، ص123).

3.3. المحور التشريعي: من حيث:

- استقلالية السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية) والالتزام بالتشريعات وسيادتها والعمل على استمرارية تنفيذها.
- التزام الدولة ببنود الميزانية العامة، وسد باب التمويل بالعجز.
- الشفافية الاقتصادية والسياسية والتشريعية.

4. النتائج

- يمتلك السودان موارد اقتصادية ضخمة تجعله قبلة للمستثمرين إذا ما أحسن التعامل معها واستغلالها بالكفاءة اللازمة.
- عدم الاستقرار السياسي والذي دام لفترات طويلة عكس صورة غير جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- اضطراب السياسات وتداخلها أتبع ميزة (عدم الاستقرار) لمسيرة الاقتصاد السوداني.
- شكل ملف الديون الخارجية والداخلية والتمويل بالعجز عواملاً أثقلت كاهل الاقتصاد السوداني وخلقت عدم ثقة بينها وبين العالم الخارجي والمواطن بصورة خاصة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي والذي عكسته مؤشرات أداء الاقتصاد القومي، عكس صورة غير جاذبة للاستثمار.
- من أهم دوافع الاستثمار أن يشعر الفرد بتوفر مناخ مناسب للاستثمار على المستوى الاقتصادي والسياسي والتشريعي، إضافة إلى وجود تشكيلة متنوعة من الفرص الاستثمارية مع درجة ووعي استثماري عالية لدى الأفراد أو القطاعات.

5. توصيات البحث:

- توجيه المدخرات للاستثمار في المجالات التي تخدم المجتمع وتآطر للتنمية.
- العمل على توجيه مدخرات كل منطقة للاستثمار والتنمية لنفس المنطقة إلا ما زاد.
- العمل على تقوية روح الوطنية بدلاً عن الانتماءات السياسية أو القبلية.
- تعامل الأجهزة الاستثمارية بشفافية في إعطاء المعلومات وتحري القياسات لجميع الافراد، حتى يعرض ذلك من ثقة المستثمرين في الدولة.
- العمل على نشر الوعي الاستثماري بين المواطنين خاصة في الريف وتوفير كل المعينات اللازمة لتحسين وإثبات جدارة المؤسسات المالية لدى الافراد.
- الوقوف الجاد على تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السوداني واستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تكرار أخطائها.
- إتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفرة للاقتصاد السوداني.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أحمد زريقان(دس)، الجغرافيا البشرية لحوض النيل، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.
2. إبراهيم الياس(2000)، دراسات في الاقتصاد السوداني، ج 2، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
3. إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء بنك السودان(1987)، النشرة الاقتصادية الشهرية، مصلحتنا بالبحوث الاقتصادية والشئون العالمية، العدد(42)، الخرطوم، السودان.
4. أحمد الصديق جبريل(2000)، الاستثمار في ظل الأحوال غير المؤكدة دراسة تطبيقية على حقل هجليج للبترو في السودان، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.
5. أحمد التجاني صالح (د.ب)، ورقة الاستثمار كمدخل للتكتلات الإقليمية والعلاقات السياسية، ورشة الاستثمار الأفريقي في السودان، وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، السودان.

6. أحمد بن محمد المقدى (1978)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
7. أحمد بن فارس (1979)، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.
8. أحمد على قنيف (2003)، التوجهات الاقتصادية والاستثمار الزراعي في السودان، مجلة الاستثمار الزراعي، ع1.
9. الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية العرض الاقتصادي أعوام مختلفة من 80-2002، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1994)، تقرير مناخ الاستثمار 1994، المؤسسة، الكويت.
11. المؤسسة العربية لضمان المصرفية (1994)، اقتصاديات الدول العربية بنيتها وأفاقها المستقبلية، البحرين.
12. الصادق محمد علي همة (دس)، العولمة والدولة في أفريقيا السودان حالة دراسية، الخرطوم، السودان.
13. الشيخ عبد الله العلايلي (1975)، الصحاح في العلوم واللغة، ط1، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان.
14. إمام علي بري (1999)، اقتصاديات البنوك، ط1، مطبعة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
15. بشير الطاهر حسن (1986)، نظرة علي تجربة السودان علي برامج صندوق النقد الدولي، النشرة الاقتصادية الشهرية، مصلحتنا البحوث الاقتصادية والشئون المالية، بنك السودان، ع31، الخرطوم، السودان.
16. بتول عثمان مهدي (2003)، العولمة والاقتصاد العالمي والقطاع الخاص، مجلة الصناعة والتنمية، ع21، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، الخرطوم، السودان.
17. وزارة الزراعة، تقرير عن الزراعة في السودان، الخرطوم، السودان.
18. وزارة المالية، تقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، الخرطوم، السودان.
19. وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار (2003)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، واقع الاستثمار في السودان خلال الفترة 1990-2001 واقتصاد سوداني معافي، الخرطوم، السودان.
20. وحدة إعداد المشروعات وترويج الاستثمار (2003)، رؤى استثمارية من خلال نافذة إصلاحية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، السودان.
21. حمزة لبوح (2009/2010)، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الدكتور يحي فارس المدينة، الجزائر.
22. حسين بن هاني (دس)، حوافز الاستثمار في النظام الإسلامي، دار الكندي، الأردن.
23. حسن أحمد مكي (1988)، التمويل الصناعي السوداني تجربة ذاتية، الخرطوم، السودان.
24. حسن علي خربوش وعبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة (1996)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
25. طاهر حيدر حردان (1997)، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
26. مدني محمد أحمد وحامد عثمان أحمد (1991)، علاقات السودان الخارجية البعد العربي والإفريقي ومعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان.
27. موسى يعقوب (2002)، الاستثمار العربي في السودان، مجلة المصرفي، ع2، أكتوبر 2002، مؤسسة الصالحاني، دمشق، سوريا.
28. محمد الأمين خليفة وأخرون (دس)، تقويم أداء وكسب ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام 1989 - 1999، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
29. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي (دس)، مختار الصحاح.
30. محمد هشام خوجكية (دس)، مبادئ الاقتصاد، دار الانوار، بيروت، لبنان.

31. محمد زكي المسير(دس)، الاقتصاد السوداني في عشرين عاماً من 1956 – 1975، دار الاتحاد العربي للطباعة.
32. محمد حامد عبد الله(1998)، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق علي الدول العربية، جامعة الملك محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
33. محمد حسين سليمان أبو صالح(2002)، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني البعد المفقود، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان.
34. محمد نوري حامد(2003)، ورقة الإستثمار في السودان المعوقات المختلفة وقانون الإستثمار لسنة 2003، وزارة الإستثمار، الخرطوم، السودان.
35. محمد سليمان إبراهيم(1995)، التمويل الزراعي وتجربة البنوك التجارية في التمويل الزراعية في السودان، المعهد العالي للعلوم السياسية، سوريا.
36. نزيه حماد(1981)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
37. سميح مسعود(دس)، الإستثمار والتمويل، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
38. عبد الله محمد قسم السيد(1994)، التنمية في الوطن العربي النظرية والتطبيق التجربة السودانية، ط1، دار الكتاب الحديث، ليبيا.
39. عبير على احمد الحجازي(1994)، تمويل الإستثمار في مجال النقل الجوي، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
40. علي عبد الله علي(2003)، القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الصحافة السودانية (96 - 97)، م1، شركة ونام للطباعة، الخرطوم، السودان.
41. عثمان إبراهيم السيد(1981)، الاقتصاد السوداني، الرياض، المملكة العربية السعودية.
42. عثمان ابراهيم المسير(1985)، تخطيط وتنفيذ المشروعات، ط1.
43. فاطمة حسن منصور(2001)، دور الإستثمارات الأجنبية في دعم صادرات السودان، دراسة حالة شركة ارياب للتعيين المحدودة 90 – 96، أطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.
44. فيصل بشير إمام(1972)، طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي، معهد الدراسات الإضافية، الخرطوم، السودان.
45. صابر محمد الحسن(2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، دار مصحف أفريقيا، الخرطوم، السودان.
46. صباح نقوشي(دس)، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية.
47. صبحي محمد قنوص(1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ط2، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
48. رمضان زياد(1998)، مبادئ الإستثمار(الحقيقي والمالي)، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.
49. تيم نيلوك(1994)، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، ط2، دار الخرطوم للطباعة، الخرطوم، السودان.
50. خديجة صديق محمد(1993)، تجربة الإستثمار العربي في السودان، دراسة حالة الهيئة العربية للإستثمار والإستثمار الزراعي، أطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية-الريفية بالمغرب. حالة مركز أولاد زيان بإقليم ببرشيد

Developing towns and centers in the context of urban-rural disparities in Morocco. Case study: Oulad Ziyan Center in the province of Berreshid

أ. يوسف حافضي، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-المغرب

أ. محمد أنفلوس، مدير مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-المغرب

ملخص: شكل موضوع الفوارق الحضرية - الريفية من زاوية مجالية وسوسيو-اقتصادية محور اهتمام عدة باحثين على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم ومقارباتهم العلمية، إلا أن دراسة هذا الموضوع كان يأتي بشكل عام في سياق دراسة هيمنة المدينة على الريف التي تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية، لتصل إلى التدفقات الديموغرافية والتدفقات المرتبطة بسوق العمل أو الخدمات، بالرغم من أن درجة الهيمنة تبقى متباينة من مجال لآخر، ومن مجتمع لآخر حسب الأنظمة، وقد كان لهذا الوضع بالمغرب كباقي الدول النامية، عواقب سلبية على المجال والإنسان جعل مختلف الفاعلين المجاليين يتبنون مجموعة من سياسات ذات صلة بإعداد المجال للتخفيف من حدة الهيمنة هذه تتمحور هذه الورقة العلمية حول إبراز مدى مساهمة مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق الحضرية - الريفية بإقليم ببرشيد والحد من تدفقات الهجرة، وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بها، وجذب السكان الريفيين وأيضاً الحضريين.

الكلمات المفتاحية: فوارق مجالية، حضري-ريفي، مراكز صاعدة.

Abstract: The subject of urban and rural disparities from the spatial and socio-economic perspectives, attracted many researchers with different specialties, scientific approaches and methodologies. However, this study was generally conducted in the context of urban areas domination over rural regions that exceeds political and administrative boundaries to include other aspects as demographic trends, the degree of this domination differs from an area to another and from a society to another depending on many influencing factors. Due to this situation, Morocco as other developing countries had a negative impact on both environment and Human sides. In order to minimize the effects of this domination; different spatial actors adopted many territory management strategies and policies. This scientific paper studies the contribution of Oulad Ziyan center in reducing the urban-rural gap and stemming the population migration besides offering essential public services in the province of Berreshid.

Key words: Spatial disparities, Urban-rural, developing towns and centers

مقدمة:

من الملاحظات الرئيسية التي يتم رصدها عند دراسة وتحليل العلاقة القائمة ما بين المدينة وريفها بشكل عام هو هيمنة الطرف الأول على الثاني، حيث تأخذ هذه الهيمنة أشكالاً متعددة، وتتصل بجوانب مرتبطة بمقام أول بالبنية التحتية، بالمرافق والمؤسسات العمومية، بإطار جودة الحياة، بمعنى آخر، أن هيمنة المدينة على الريف تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية، لتصل إلى التدفقات الديموغرافية والتدفقات المرتبطة بسوق العمل والاقتصاد والخدمات بشكل متباين من مجال لآخر، ومن مجتمع لآخر حسب الأنظمة.

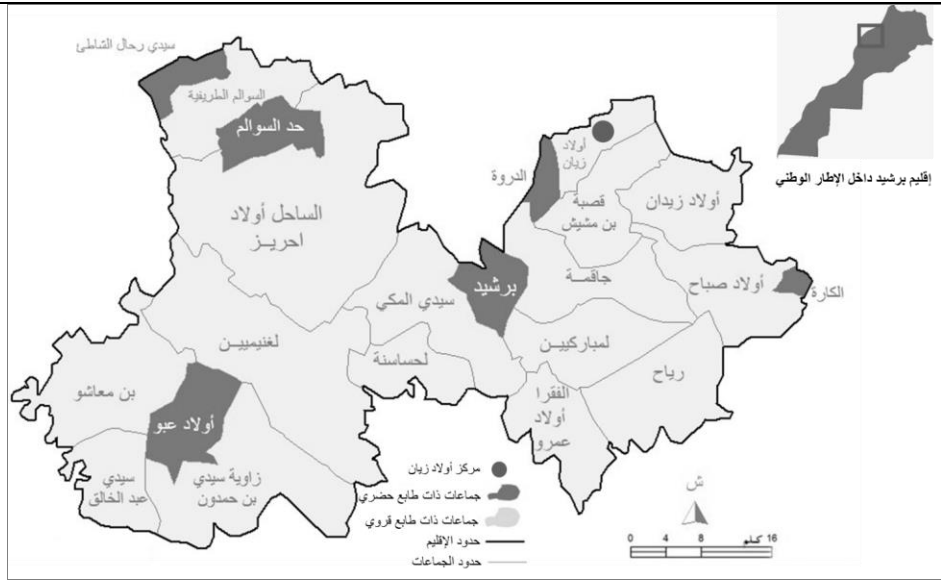
بذلك، أصبح هذا الوضع يشكل محط قلق عند مختلف المتدخلين والفاعلين المحليين، لأن له من التداعيات ما يؤثر على لحمة المجال، وعلى المساواة المجالية والاجتماعية، وكباقي الدول السائرة في طريق النمو، فإن المغرب يعاني من هذا الإشكال، وتداعياته السوسيو - مجالية والاقتصادية، إذ مازال يتحمل تداعيات وتبعاته، لكن لا يمنع هذا من الحديث عن بعض الحلول الرامية إلى التخفيف من حدة هذا الوضع، ولعل المراكز الصاعدة تعد مجالات لتدخل مختلف الفاعلين المحليين عبر سن مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المجالية التي تدخل في إطار التهيئة والتعمير للتخفيف من الفوارق الحضرية الريفية، عن طريق الحد من تدفقات الهجرة، وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بهذه المراكز، ورفع من جودة الحياة (Qualité de vie)، والانفتاح على فرص الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضاً الحضريين، والتخفيف من حدة الانقسام الاجتماعي والاقتصادي والمجالي الذي تتسم به غالباً العلاقات بين المدينة والريف.

1- الإطار المنهجي للدراسة**1.1 الإشكالية**

تأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على مساهمة مركز أولاد زيان الصاعد الذي شهد دينامية، وتحولات مجالية وسوسيو -اقتصادية مهمة في السنوات الأخيرة في التقليل من ظاهرة التباينات بين المدينة والريف بإقليم برشيد عبر طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق المجالية الحضرية الريفية بإقليم برشيد؟

1-2 الحدود المكانية للدراسة

يشمل مجال الدراسة إقليم برشيد وبالتحديد مركز أولاد زيان، وقد تم اختيار هذا المركز بناء على معايير متعددة كالتوافر على الموارد الطبيعية، القرب من المحاور الطرقية، الموقع الجغرافي بالنسبة للمدن خاصة مدينة الدار البيضاء وكذا التكتلات الحضرية، الولوجية، توافر بعض الخدمات الأساسية، المؤهلات الصناعية، المشاريع الاقتصادية، التوافر على وثائق التعمير.



خريطة رقم 1: توطين المجال المدروس
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد

3-1 الحدود الزمانية للدراسة

يحتم هذا النوع من الدراسات الاعتماد على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، علاوة على الارتكاز على كل من تقرير التشخيص الترابي المتعلق بمشروع تصميم التهيئة لمركز أولاد زيان لسنة 2018، وكذا الدراسات العلمية والورشات والتقارير التي اهتمت بموضوع العلاقات الحضرية – الريفية، والمراكز الصاعدة سواء من بعيد أو من قريب، ونخص هنا بالذكر ورشات الحوار المغرب ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) حول سياسات التنمية المجالية وتعزيز الروابط بين المدن والأرياف التي نظمت بمقر إقليم برشيد سنة 2017.

4-1 المعطيات

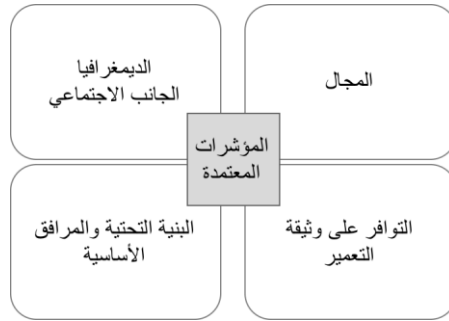
ارتكزت المقالة على معطيات رسمية نوعية وكمية وفرتها مؤسسات وجهات رسمية وطنية ودولية استثمرت في إعداد هذه الدراسة، وقد تم استغلالها على شكل رسوم توضيحية، جداول، خرائط.

5-1 منهجية وأدوات الدراسة

يأتي دور الجغرافي باعتباره باحثا يحاول تسليط الضوء على هذا النوع من القضايا لتوضيحها بمنظور شمولي واسع بالاعتماد على مقاربات متعددة الاختصاصات تدمج ما بين المقاربة المجالية، والمقاربة الاجتماعية، مع استثمار نتائجها خدمة للعمل الجغرافي، هذا علاوة على استعمال أدوات البحث المتمثلة في العمل الكرتوغرافي والتحليل الإحصائي في بسط وتقديم النتائج.

وللإجابة على هذه الإشكالية، فقد ارتأينا الاعتماد على قياس مدى مساهمة مركز أولاد زيان في التخفيف من حدة الفوارق الحضرية – الريفية، اعتمادا على مؤشرات ترتبط بـ:
- المعطى المجالي، أي الولوجية وعنصري الموقع والموضع؛

- المعطى الديمغرافي الذي تتضح أهميته في توافر ساكنة نشيطة قادرة على الاشتغال بالأنشطة الفلاحية والصناعية والتجارية استنادا إلى توافد الاستثمارات بالمركز؛
- معطى مرتبط بالتهيئة والتعمير الذي يشكل هو الآخر أحد أهم المؤشرات من حيث التوافر على وثيقة التعمير؛
- معطى مرتبط بالبنيات التحتية والمرافق والمؤسسات الأساسية التي ترفع من جودة الحياة والانفتاح على فرص الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضاً الحضرين.



شكل رقم 1: المؤشرات المعتمدة في الدراسة

المصدر: OCDE, 2017. Dialogue Maroc-OCDE sur les politiques de développement territorial, Liens urbain-rural au Maroc. Provinces de Taounate (Région Fès-Meknès) et Berrechid (Région Casablanca-Settat)

2- النتائج

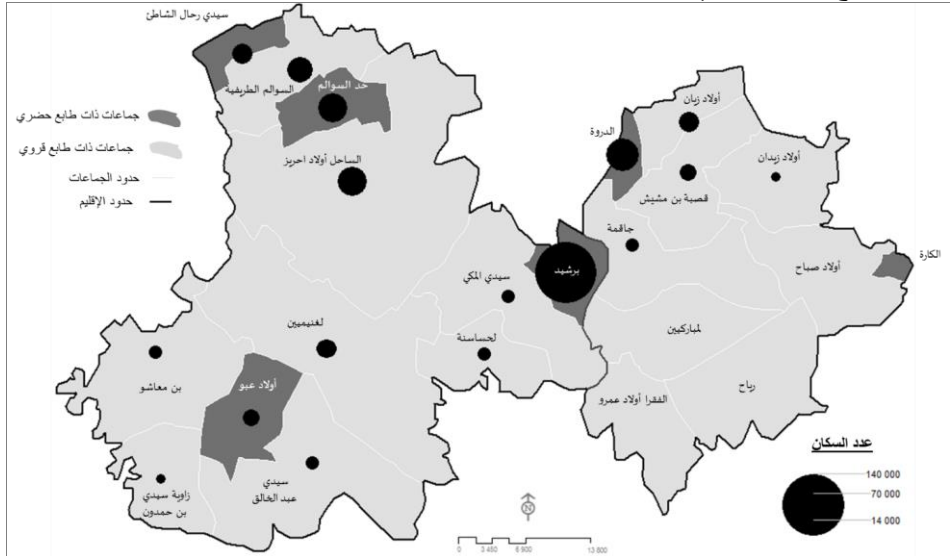
1.2 التحولات المجالية بإقليم برشيد، أي انعكاس على المجال؟

شهد إقليم برشيد المنتمي لجهة الدار البيضاء – سطات تحولات مجالية سريعة ساهمت فيها مجموعة من العوامل المتعلقة بالتمدين، بتدفقات السكان والسلع، بهشاشة الأنظمة والبنيات العقارية والفلاحية، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية، وتوالي سنوات الجفاف، إذ خلقت هذه الأوضاع اختلالا واضحا على مستوى النشاط الفلاحي الذي كان طاعيا على المشهد الريفي، وكان يمثل الوظيفة الأولى والوحيدة في فترات سابقة، لكن ومع تنامي وثيرة التعمير في شكله القانوني والعشوائي، بدأت تتعزز مكانة وظائف جديدة (سكنية، صناعية، سياحية)، خصوصا بالطرف الساحلي للإقليم (بشرى حساني، 2015، ص89)، فقد فتحت مجالات الجماعات ذات الطابع القروي والمراكز الصاعدة للتعمير عن طريق تهيئتها العمرانية، إلى جانب ذلك بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة بالجماعات ذات الطابع القروي غير المغطاة بوثائق التعمير في إطار الاستثناء 574 مشروعا، وذلك منذ إحداث الإقليم سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، وقد كان لهذه المشاريع وقع سلبي على المشهد الريفي، وعلى الموارد الطبيعية، وعلى البيئة بأرياف الإقليم، خاصة وأن أغلبها عبارة عن وحدات صناعية تقذف مخلفاتها بدون معالجة قبلية (صناعات كيميائية، صناعات تحويلية، صناعات ميكانيكية، صناعات حديدية غذائية...) (الوكالة الحضرية لبرشيد بن سليمان، مديرية الدراسات، 2018)، مقابل ذلك عرفت المدن خاصة تلك التي تقع متاخمة للدار البيضاء (برشيد، حد السوالم، الدروة، سيدي رحال الشاطي) توسعا مجاليا ملحوظا ومستمر، جاء على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها، نظرا للطلب المتزايد للمنعشين العقاريين والمستثمرين على هذه الأراضي من جهة، والحصول على مداخيل ضريبية إضافية بواسطة ضم الوحدات الاقتصادية من قبل المجالس الجماعية من جهة ثانية، وكيفما كان

الحال فإن التحولات المجالية التي شهدتها الإقليم المتمثلة في حركة التمدين بالأساس، كان لها وقع على إعادة هيكلة مجال إقليم برشيد، وخلق بنايات جديدة، وزحف المنشآت السكنية والاقتصادية، وفي جميع الحالات، أضر هذا التحول بالريف وبمحيط المدن بسبب استهلاك مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية من جهة، وبسبب التأثير السلبي على الموارد الطبيعية من جهة ثانية.

2.2 الفوارق الحضرية - الريفية بإقليم برشيد: استمرار مسلسل تبعية الريف للمدينة

يقدر عدد سكان إقليم برشيد بـ 484 518 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 مقابل 751 362 نسمة حسب إحصاء سنة 2004، فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية لسكان الإقليم، عرف هذا الأخير نسبة توافد مهمة نتج عنه الاستقرار النهائي للوافدين بفعل العرض المباشر أو غير المباشر والدائم أو المؤقت الذي يوفره، باعتباره يتواجد داخل المثلث الاقتصادي الممتد من مدينة المحمدية إلى مدينة خريبكة، ثم إلى مدينة الجديدة، والذي يضم العاصمة الاقتصادية مدينة الدار البيضاء (الخلية الإقليمية لنظام المساعدة الطبية بإقليم برشيد، دجنبر 2012، ص16)، وبالرغم من الطابع الريفي المميز للإقليم من ناحية الانتشار المجالي، إلا أن عدد سكان المدن قد بلغ 273 نسمة، مقابل 210 618 نسمة بالجماعات ذات الطابع القروي حسب آخر إحصاء، علما أن عدد هذه المدن هو 6 من مجموع 22 جماعة ترابية بالإقليم، ومع ذلك فإن أغلب سكان الإقليم يتركزون داخل المدن ويفضلون الاستقرار بها لما توفره من فرص للعمل، والقرب من الخدمات الأساسية التي تمثل عناصر استقطاب وجذب، ويقف هذا التركيز الذي يعد من مؤشرات الفوارق المجالية بين المدينة والريف، كلما ابتعدنا عن المدن مروراً بالجماعات المحاذية للمدار الحضرية، خاصة تلك المتاخمة للدار البيضاء (الساحل أو أولاد احريز، أولاد زيان، السوالم الطريفية...)، بل ويضعف بشكل مهم كلما توغلنا بالشاوية حيث إطار جودة الحياة لا يشجع على استقرار السكان المحليين ولا يستقطب وافدين جدد، نتحدث هنا عن جماعات بن معاشو، رياح، أولاد صباح، زاوية سيدي بنحمدةون كمثال.



خريطة رقم 2: التوزيع المجالي لعدد السكان داخل إقليم برشيد حسب الجماعات المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

بشكل عام تبقى مدن إقليم برشيد المجالات الأكثر احتضانا للسكان وإن تفاوتت فيما بينها، إذ تعتبر مدينة برشيد عاصمة الإقليم المدينة التي تضم أكبر عدد من السكان (634 136 نسمة) تليهما مدن الدروة بـ 47 719 نسمة، حد السوالم بـ 36 765 نسمة، سيدي رحال الشاطئي بـ 628 20 نسمة، الكارة بـ 20 855 نسمة، وأولاد عبو بـ 11 299 نسمة(الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014).

جدول رقم 1: عدد السكان بإقليم برشيد حسب المدن -2014

التصنيف حسب عدد السكان	المدن	عدد السكان (ن)	المجموع حسب كل صنف (نسمة)	% بالنسبة لكل صنف
100000 نسمة فأكثر	برشيد	136 634	136 634	50
ما بين 20000 و50000 نسمة	الكاراة	20 855	125 967	46
	س.ش. الشاطئي	20 628		
	الدروة	47 719		
	حد السوالم	36 765		
ما بين 5000 و20000 نسمة	أولاد عبو	11 299	11 299	4

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

علاوة على المعطى الديمغرافي الذي أعطى هذا التصنيف، فإنه وجب الإشارة إلى عوامل مرتبطة بالمؤهلات المجالية وبالأنشطة الاقتصادية، وكذا بالتجهيزات والمرافق العمومية، ولعل العامل التاريخي، والديمغرافي، والسوسيو-اقتصادي وحركة التمدين، والتوسع العمراني والاستراتيجيات والسياسات العمومية جعل مدنا تحظى بالأولوية والأسبقية على حساب مدن أخرى، بحيث نجد نظريا:

المدينة الرئيسية: برشيد التي تلعب إلى حد ما دور القطب الإقليمي داخل الإقليم، فهي تعتبر مدينة ذات طابع خدماتي وصناعي باحتضانها لأهم المرافق والتجهيزات الأساسية، ولمنطقة صناعية مهمة، وأيضا ذات طابع إنتاجي لما تتميز به من مؤهلات للتنمية، ساهم كل من الموقع الاستراتيجي المتجسد في نظام الاتصال، والبيئة الاقتصادية السانحة من استقطاب استثمارات مهمة.

المدن الثانوية: الدروة، حد السوالم، سيدي رحال الشاطئي، حيث عرفت هذه المدن دينامية حضرية مهمة خلال العقد الأخير أهلتها لاحتضان وجذب الاستثمارات خاصة في ميداني السكن والصناعة، لكن ومع ذلك ما يميزها هو تبعيتها سواء للمدينة الرئيسية برشيد للإقليم، أو لمدينة الدار البيضاء خاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، وذلك نظرا لما تعانيه من إكراهات بهذا الجانب، الشيء الذي جعلها لا تلعب الدور المنوط بها في هيكلتها ومجالاتها والمجالات التابعة لها.

مدن الانتقال: يتعلق الأمر بمدن الكارة، وأولاد عبو، إذ لعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تراجع مكانة هاتين المدينتين على مستوى التراتبية الحضرية، كما أنها لم تخرج عن واقع المدن الثانوية من حيث التبعية لعاصمة الإقليم، أو لمدينة الدار البيضاء، لكن ومع ذلك فهاتين المدينتين تلعبان دورا بنويا في المجالات الريفية القريبة منها، وتنظيمها خاصة فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي.

تبقى إذن هذه التراتبية متولدة عن تظافر مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والديمغرافية والاقتصادية والحضرية التي أعطت مكانة بارزة لبعض المدن على حساب أخرى داخل الإقليم، ولو بشكل متباين، لكن تبقى هذه الأخيرة إلى جانب ضمها لعدد مهم من سكان

الإقليم الأكثر احتضانا للمؤسسات، والإدارات، والمرافق العمومية، والتجهيزات الأساسية كما ونوعا خاصة مدينة برشيد باعتبارها عاصمة الإقليم التي أصبح دورها يتعزز في هذا الميدان أكثر فأكثر، بتركز الإدارات والمصالح المرتبطة بميادين مختلفة، وكمثال على هذا الكلام، وإذا ما أخذنا الخدمات الصحية باعتبارها من بين أهم الخدمات الأساسية، ومؤشر مهم في قياس التوازنات المجالية، نجد على أن أغلب المؤشرات تدل على هيمنة مدينة برشيد، فهي تضم المؤسسات الاستشفائيتين الوحيدتين داخل الإقليم، ناهيك عن العيادات الصحية الخاصة والمصحات ومختبرات التحاليل الطبية المندرجة في إطار القطاع الطبي الحر، في حين تأتي باقي المدن في مرتبة موالية باحتضانها لمؤسسات صحية محدودة، ثم المجالات الريفية التي تعد الأكثر تضررا بالإقليم بخصوص هذا الجانب، فعلى الرغم من العدد المهم الذي تحتضنه الجماعات ذات الطابع القروي من مؤسسات صحية، التي يبقى نفوذها المجالي محدود تطول معه المسافة الجغرافية المقطوعة (24 مؤسسة تتوزع ما بين المستوصفات والمراكز الجماعية، مقابل 7 مؤسسات بالمدن)، فهي لم تستطع تحقيق تغطية صحية كافية لهذه المجالات، إذ بلغ المعدل 11041 نسمة لكل مؤسسة صحية بسبب عوامل متعددة من بينها امتداد وتشتت المجالات الريفية، كما أن أداءها الوظيفي يبقى ضعيفا بسبب نقص الأطر الطبية وشبه الطبية والمعدات والتجهيزات، وهو ما يجعل أغلب خدماتها مقتصرة على الاستشارة والوقاية (يوسف حافضي، 2016، ص79).

إن الفوارق الحضرية – الريفية محصلة من توابع التحولات الديمغرافية والمجالية والسوسيو – اقتصادية التي شهدتها الإقليم، مما يدل على استمرار هيمنة المدن على أرياف الإقليم، حيث أن هذه الهيمنة أفرزت فوارق مجالية تتجاوز الحدود الإدارية، لتصل إلى تدفقات وتركز السكان والأنشطة والخدمات.

إذن في ظل هذا الاختلال واللا توازن المجالي، يأتي دور المراكز الصاعدة داخل العلاقات الحضرية – الريفية كأحد الحلول الرامية إلى التخفيف من تدفقات الهجرة ومن حدة الانقسام الاجتماعي والاقتصادي والمجالي عبر وتوفير الخدمات العمومية الأساسية بها، ورفع من جودة الحياة والانفتاح على فرض الاستثمار، وجذب السكان الريفيين وأيضا الحضرين.

3.2 المراكز الصاعدة بإقليم برشيد: أي دور في التقليل من حدة الفوارق المجالية الحضرية-الريفية؟

باعتبارها مجالات بينية وانتقالية ما بين المدينة والريف، شكلت المراكز الصاعدة هدفا لمختلف الاستراتيجيات وسياسات إعداد المجال، والتعمير في العقود الأخيرة، من خلال الرفع من قيمة مؤهلاتها الطبيعية والمجالية والاقتصادية، واستثمارها في تحسين إطار جودة الحياة بها، زيادة على إحداث البنيات والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية، وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، وبشكل عام تمكن هذه الأهداف الرامية إلى إحداث نوع من التوازنات المجالية، والتقليل من حدة الفوارق بين المدينة وريفها، من الوقوف عند بعدين أولهما يظهر في تعزيز استقرار السكان المحليين، والثاني في جذب أنشطة جديدة تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه المراكز، التي غالبا ما تعتمد على الفلاحة كنشاط أساسي لها.

أ. دينامية مهمة شهدها مركز أولاد زيان في السنوات الأخيرة

لعب كل من الموقع والجغرافيين دورا حاسما في التحولات التي عرفها مركز أولاد زيان، فانيساط الأراضي التي لا تشكل عائقا أمام اللوجية (Accessibilité)، والقرب من عاصمة الإقليم مدينة برشيد، علاوة على التواجد ضمن الهالة الثانية للمتروبول الاقتصادي الأول بالمغرب مدينة الدار البيضاء، ساهما في تدفق الاستثمارات في السنوات الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بالسكن أو بالصناعة، وذلك إلى جانب النشاط الفلاحي الذي كان وما زال يعد النشاط

الأبرز والأكثر مزاولة من طرف السكان، باعتبار أن الفلاحة تشغل مساحة 7000 هكتار، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار العقار مقارنة مع المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء، وامتيازات أخرى تتمثل في بنية تحتية من الطرق التي تربط المنطقة بمختلف الجهات، وإن كانت تقتصر بشكل أكبر على الطريقتين الرئيسيتين الإقليميتين.

ديمغرافيا، استمر تزايد عدد سكان جماعة أولاد زيان ككل حسب آخر إحصاء (2014)، حيث وصل إلى 17095 نسمة، و3306 أسرة، مقابل 16040 نسمة و2842 أسرة حسب إحصاء سنة 2004، في حين بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة 2.33 طفل لكل امرأة (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66) ويعزى تراجع قيمة هذا المؤشر بالرغم من أن الطابع الريفي هو المميز للمركز إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الثلاثة أو الأربع عقود الأخيرة، وتتميز هذه التغيرات بعلاقتها الواسعة مع السلوك الإنجابي لدى المرأة، يتعلق الأمر على الخصوص بالتحويلات التي شملت مستويات الحالة الزوجية، واستعمال وسائل تنظيم الأسرة، والدخول التدريجي للمرأة في النسق الاقتصادي، والتمدن المتسارع والتحويلات في المعايير والقيم المتعلقة بالخصوبة (50 سنة من التنمية البشرية وأفاق سنة 2025، 2006، ص97).

جدول رقم 2: تطور عدد السكان بجماعة أولاد زيان حسب آخر ثلاثة إحصاءات

2014		2004		1994	
عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	عدد السكان
3306	17095	2842	16040	1908	12283

المصدر: إحصاءات 1994، 2004، 2014

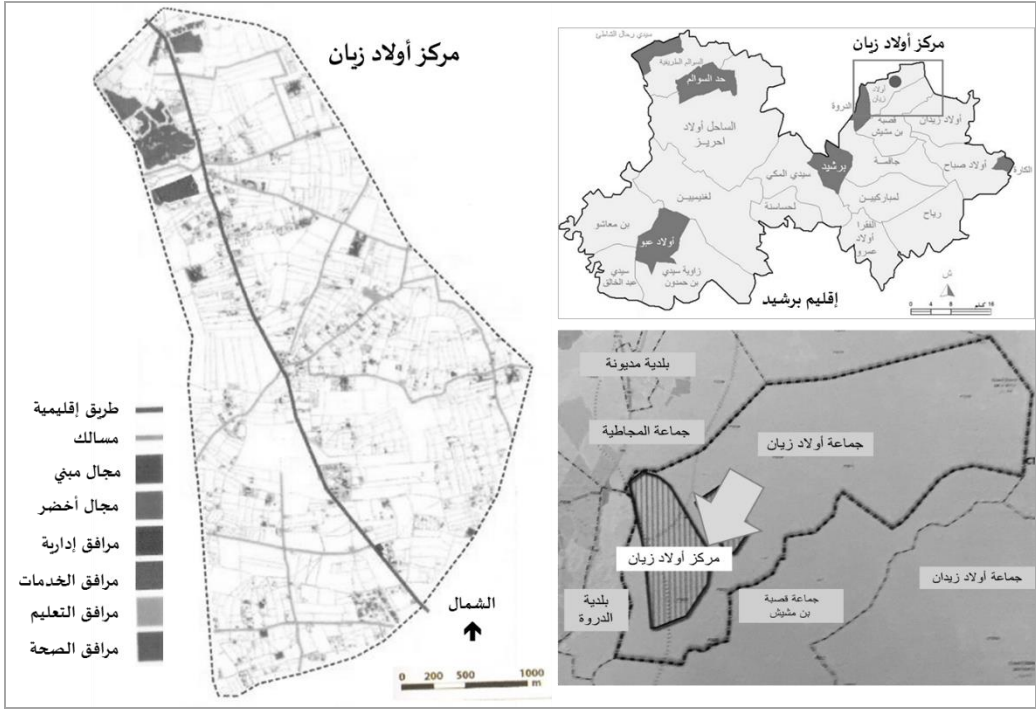
في منحنى آخر، يمكن تسجيل ملاحظة أخرى مهمة بخصوص الجانب الديمغرافي للمركز، نتحدث هنا عن هيمنة الساكنة النشيطة على الهرم السكاني التي تعد رأسمال بشري مهم يمكن استثماره في مختلف المشاريع والمخططات التنموية، فحسب الأرقام بلغت نسبة هذه الفئة من السكان 63.90% (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66)، لكن ومع ذلك فهي تعاني من ضعف مستوى التعليم والتكوين، حيث أن نسبة الأشخاص الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عال تصل إلى 1.6% فقط، مقابل 9.0% يتوفرون على مستوى تقني، أما نسبة الأمية فقد بلغت 38% (47 إناث، 30% ذكور) (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66) ، وبصفة عامة فمهما تباين مستوى التعليم أو التكوين عند السكان، فإن هؤلاء أصبحوا يرتبطون بنشاطات اقتصادية متنوعة لم تعد تتصل بالفلاحة فقط، وإنما أصبحت تمس قطاعات أخرى، نتحدث هنا عن الصناعة، التجارة، الخدمات، لكن وبشكل عام يبقى كل من البناء والأنشطة المتعلقة به، زيادة على الفلاحة النشاطين المهيمنين على المشهد الاقتصادي بالمركز (29.4، 22.3 في المائة تواليا). (Agence urbaine de Berrechid Benslimane, 2018, P66).

ب. مركز أولاد زيان ورهان لعب دور المركز الصاعد بالإقليم في سياق الفوارق الحضرية – الريفية.

كان للدينامية والتحويلات التي شهدتها مركز أولاد زيان نتائج ظهرت في تغير مشهده العام، فنحن أمام ثلاثة مكونات أساسية:

- الطرق: تتكون من طريقتين إقليميتين رئيسيتين (ط.إ 3330، ط.إ 3305)، إضافة إلى باقي المسالك غير المصنفة الرابطة بين مختلف الدواوير.
- المجال المبني: يهم مختلف المباني والمنشآت المنتشرة على مجال المركز.

- المجال الأخضر: وهو الأكثر انتشارا، يتجسد بالأساس في الأراضي الفلاحية التي تعتبر موردا إيكولوجيا، اقتصاديا مميذا للمركز.



خريطة رقم 3: الخصائص المجالية لمركز أولاد زيان
المصدر:

Agence urbaine de Berrechid, Janvier 2018. Plan d'aménagement, du centre d'ouled ziane. Phase 1: Rapport de diagnostic territorial, orientation d'aménagement, et projet du plan d'aménagement P93.

إن أهم سمة تطبع مجال مركز أولاد زيان بصفة عامة هي ظاهرة تشتت المباني والمنشآت، اللهم تواجد بعض التكتلات على طول الطريقتين الرئيسيتين الإقليميتين في غياب نواة حقيفة قادرة على الجذب (Attraction) عن طريق احتضان أهم المؤسسات والمقرات الإدارية، والمرافق الحيوية القادرة على تنظيم وهيكله مجال المركز.

عموما يبقى التوزيع المجالي لهذه المرافق والمؤسسات متناثرا على المجال، ولا يستند على أي منطق، الشيء الذي يؤثر على التغطية المجالية، وبالتالي تباين الوضعيات التي يتلقى بها الفرد نصيبه بالتساوي مع باقي السكان من المنافع والخدمات، يمكن هذا من تسجيل حالات النقص أو الخصائص الذي يعانیه المركز ككل، وأيضا الحديث عن التباين فيما يتعلق بالمسافة الجغرافية المقطوعة، والمدة الزمنية اللازمة للوصول إلى أقرب مرفق، أو إدارة، أو مؤسسة تبعا لتوزيعها الجغرافي الذي يتبع الشكل المشتت للتعمير، هنا تحمل المسافة الجغرافية طابعا اضطراريا تؤثر على استفادة السكان من الخدمات خاصة الأساسية منها.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سيكون له تداعيات على عمليات إعداد المجال، فنحن أمام مسألتين: الأولى تتعلق بصعوبة تجهيز مختلف الدواوير والتكتلات السكنية والربط فيما بينها،

فأغلب مجالات المركز تتصل بواسطة المسالك، وذلك على حساب الطرق المعبدة البالغ عددها أربع فقط (في حالة غير جيدة)، وبالتالي فإن بعض الدواوير (تجمعات سكانية) قد تكون صعبة الولوجية.

أما التطهير الصلب، التطهير السائل، الإنارة العمومية، فإن الأمر يتطلب بذل الكثير من الجهود، فالإحصاءات تطرح عدة علامات استفهام حول مسألة مهمة تأتي في سياق تدفق الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها، وكمثال، فإن توطن وحدة صناعية في غياب لأي ربط بقنوات التطهير السائل، سيكون له وبدون أدنى ريب تأثير كبير على الوسط البيئي، والرفع من حدة انتشار الوسائط الإراضية خاصة أن المياه المستعملة تقذف في الأوساط الطبيعية دون أدنى معالجة.

جدول رقم 3: البنية التحتية لمركز أولاد زيان

العدد	نسبة الربط (%)	
-	90	الماء الصالح للشرب
-	90	الكهرباء
4	-	الطرق المعبدة
-	0	التطهير الصلب
-	0	التطهير السائل
-	0	الإنارة العمومية

المصدر: المصلحة التقنية، جماعة أولاد زيان

أما المسألة الثانية فهي تتجسد في محدودية نوع وكَم المرافق والمؤسسات الأساسية التي تجعلها لا تلعب الدور الوظيفي المنوط بها، في ظل ضعف كل من الموارد البشرية، وأداء البنيات وتقدم التجهيزات، سيما في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، الأمر الذي يجعل عددا من السكان يلجؤون لجماعات أخرى بشكل مؤقت أو بشكل رسمي بحثا عن خدمة تستجيب لاحتياجاتهم.

جدول رقم 4: المؤسسات والمرافق الأساسية بمركز أولاد زيان

العدد	نوع المؤسسة	القطاع/المصالح
1	مقر القيادة	الإدارة
1	مقر الجماعة	
5	مدرسة ابتدائية	التعليم
1	ثانوية إعدادية	
1	مستوصف	الصحة
لا يوجد	-	الرياضة
1	دار المرأة القروية	مرافق اجتماعية
1	سوق أسبوعي	التجارة

المصدر: المصلحة التقنية، جماعة أولاد زيان

مقابل كل هذا، كان للزحف المتزايد للإسمنت الذي أتى على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة - وهنا تثار مسألة مدى تهمين هذا المخزون الإيكولوجي والسوسيو اقتصادي- تداعيات سلبية يبقى أبرزها انتشار الأحياء العشوائية ناقصة التجهيز، إذ تشير الإحصاءات الرسمية هنا إلى وجود 5 أحياء ناقصة التجهيز تحتضن 17092 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 (المصلحة التقنية لجماعة أولاد زيان).



صورة رقم 1: زحف الاسمنت على الأراضي الفلاحية
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد. أكتوبر 2017

إن ما يميز هذه التكتلات العشوائية هو تعارضها مع التخطيط العمراني وتطبيق الأرض واستخدامها في غياب لوثيقة تعميم قادرة على احتواء وتنظيم عمليات البناء (تصميم تهيئة المركز لا يزال في طور الإنجاز)، فهذه التكتلات لا تتماشى مع قوانين التعمير، ومعايير الصحة والسلامة المعمول بها، هذا علاوة على خلوها من المعايير الهندسية والجمالية، فالمساكن بهذه التكتلات تكون بشكل لا يتناسب مع نظام ضبط المباني، وفي أغلب الأحيان يعتمد السكان في تمويل عملية البناء على مواردهم الخاصة، فيتم البناء على مراحل قد تمتد لفترة طويلة... وينظر لهذه المناطق على أنها مناطق للجريمة وسكانها بمستويات تعليم ووعي متدنيين وتنفسى فيها الوسائط الإراضية في ظل كثافة سكانية مرتفعة ناجمة عن ظاهرة التسانك، ولا يوجد التزام فيها بالقانون، أما جودة الحياة بهذا الوسط تبقى متدنية بسبب غياب مقومات الأمن والصحة والنظافة من خدمات أساسية وبنية تحتية (أسماء حسن أحمد محمد، 2017، ص14).



صورة رقم 2: بعض الأحياء ناقصة التجهيز بمركز أولاد زيان
المصدر: قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد. أكتوبر 2017

لقد كان لانتشار التصنيع ووحدات التخزين الغذائي كـ "Frigo Ouled Ziane" تأثير واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية، والمتجسدة في جلب العديد من الأفراد وانتقالهم من العمل الزراعي للعمل في الصناعات المختلفة... وبالتالي هجرة النشاط الفلاحي، خاصة وأن الأجر الذي يتلقاه الفلاح من الوظيفة الجديدة يكون أفضل، إذا ما قورن بالدخل الذي يحصل عليه من الزراعة المعيشية (بشرى حساني، 2015، ص134)، لكن تبقى أغلب الفرص المعروضة بهذه الوحدات غير رسمية وذات طابع موسمي، نظرا لضعف تأهيل وتأطير اليد العاملة، ونقص خبرتها، كما أن بعضها يمارس في إطار ما يسمى بالقطاع الثالث غير المهيكل، إذ يؤثر هذا الأخير على المجال من حيث انتشار الوحدات بشكل متناثر غير منظم، وعلى البيئة، علاوة على الاقتصاد، لأن الدولة لا تستفيد من عائدات هذا القطاع (المنستر) على أرباحه، وأيضا على المستعملين داخل هذا القطاع الذين لا يتمتعون بكافة حقوقهم (التغطية الصحية مثلا)، فالتحول في النشاط الاقتصادي المتمثل في تزايد استقطاب هؤلاء من قبل الصناعة والخدمات على وجه الخصوص، كان له أثر سلبي أسفر عن انزلاق نحو عدم الانسجام والفوضى في شكل بطالة مقنعة تؤثر على ضعف الدخل واتساع دائرة كل من الفقر والهشاشة.

3. استنتاجات وخلصات

إنه من خلال رصد وتحليل التحولات والدينامية التي شهدتها مركز أولاد زيان يتبين على أنها وليدة ثلاثة عناصر أساسية وهي: الموقع والموضع، وكذا انخفاض أئمة العقار بالمقارنة مع باقي المجالات الحضرية المتاخمة خصوصا مدينة الدار البيضاء، وبشكل عام، فقد ساهم كل هذا في خلق فرص شغل جديدة، وتنوع القاعدة الاقتصادية التي كانت معتمدة كلياً على الفلاحة، الشيء الذي حول لهذا المركز الصاعد أن يلعب دورا بنينا وانتقاليا ما بين المجالات الحضرية المجاورة له، وباقي الأرياف، وبالتالي يمكن اعتبار مركز أولاد زيان من هذا المنطلق مركزا صاعدا (نظرا للدينامية الاقتصادية التي شهدتها) عمل بشكل نسبي على التقليل من حدة الفوارق المجالية من منظور اقتصادي بسبب قربها من العاصمة الاقتصادية بدرجة أولى.

في منحنى آخر، فإن النتائج المتوصل إليها استنادا على المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة، تبين أن مركز أولاد زيان يتوفر على ساكنة نشيطة يمكن استثمارها في أنشطة الصناعة والتجارة المتدفقة على المركز، والتي ساهمت في خلق فرص شغل جديدة، لكن وبشكل عام، مازالت تعترض هذا المركز مجموعة من الاكراهات فيما يتعلق بالجانب السوسيو-اقتصادي المرتبط بتوفير الخدمات والبنيات الأساسية القادرة على تأطير حياة السكان وهذا هو الأهم، لأن استقرار أو جذب سكان جدد يتوقف على توفير هذه الخدمات والبنيات، كما أن غياب وثيقة تخطيط قادرة على تنظيم استعمال الأرض والتحكم فيه جعل من المركز مجالا مفتوحا أمام البناء العشوائي.

وإذا ما أردنا أن نتكلم عن مركز أولاد زيان كمركز صاعد قادر أن يلعب الدور المنوط به على أكل وجهه، فيجب أولا أن نناقش الحلول الكفيلة بمعالجة إشكالية جودة الحياة باعتبارها أبرز التحديات التي يواجهها، إشكالية كما تبين من خلال الفقرات السابقة أخذت أشكالا وأبعادا مجالية وكمية ونوعية، الشيء الذي يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لأن واقع الحال يجعل من مركز أولاد زيان متنفسا للمدن المجاورة خاصة الدار البيضاء فيما يتعلق بالصناعة التي كان لها من التداعيات السلبية على الجوانب البيئية والمجالية والسوسيو - اقتصادية.

قائمة المراجع:

1. أسماء حسن أحمد محمد(2017)، السكن العشوائي وتأثيره على المناطق الحضرية، دراسة حالة منطقة المعمورة بأم درمان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية (التصميم الحضري)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. حافضي يوسف(2016)، ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة، أطروحة لنيل دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
3. حساني بشرى(2015)، تحولات الفلاحة تحت تأثير التمدين بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد، أطروحة لنيل دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا وتهيئة المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – عين الشق الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
4. 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025(2006)، الأشغال الكاملة لتقرير الخمسينية لسنة 2006، التقرير الموضوعاتي (قرص مضغوط).
5. الخلية الإقليمية لنظام المساعدة الطبية(2012)، تقرير حول حصيللة انطلاق عملية تعميم نظام المساعدة الطبية على صعيد إقليم برشيد، إقليم برشيد، المغرب.
6. قسم التعمير والبيئة بإقليم برشيد(2018)، التقرير المتعلق ببرنامج تنمية المراكز الصاعدة بإقليم برشيد، إقليم برشيد، المغرب.
7. Agence urbaine de Berrechid Benslimane(Janvier 2018), Plan d'aménagement,du centre d'ouled ziane. Phase 1, Rapport de diagnostic territorial, orientation d'aménagement, et projet du plan d'aménagement, Province de Berrechid, Maroc;
8. OCDE(2017), Rpport de Dialogue Maroc-OCDE sur les politiques de développement territorial, Liens urbain-rural au Maroc. Provinces de Taounate (Région Fès-Meknès) et Berrechid (Région Casablanca-Settat), Province de Berrechid, Maroc.

دور النساء القرويات في التنمية المحلية بالمغرب، الواقع والرهانات. منطقة الغرب نموذجا

The role of rural women in the local development in Morocco: reality and perspectives; the Gharb area as a case study

أ. عبد الرحيم قصابوي، باحث في سلك الدكتوراه، جامعة ابن طفيل- المغرب

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الظروف الاجتماعية للنساء القرويات بمنطقة الغرب ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية وتحسين الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إدماج النساء في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في رصدنا للإكراهات التي تحد من عمل المرأة القروية وتحديد العوامل المناسبة للرفع من مساهمتها في التنمية المحلية، لاسيما أنه تبين من خلال هذه الدراسة، أن المرأة القروية تشكل ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية، من خلال مشاركتها في أغلب الأعمال التنموية.

الكلمات المفتاحية: الظروف الاجتماعية، منطقة الغرب، النساء، التنمية المحلية، عمل المرأة.

Abstract: This study aims at diagnosing the reality of the social conditions of rural women in the Gharb area and their contribution to achieving development and improving the local economy through the intergration of women in various economic sectors. The importance of this issue is reflected in our monitoring of the constraints that limit the work of rural woman and identify the appropriate factors to increase her contribution in the local development. This study, then, shows that rural woman constitutes a fundamental pillar in economic development thanks to her participation in most development works.

Keywords: Social conditions, the Gharb area, women, local development, woman's work.

مقدمة:

يعتبر تحقيق التنمية المحلية والمستدامة مطلباً أساسياً لكل مجتمع، لما لها من أهمية في تقدم المجتمعات، لهذا أصبح الاهتمام بالطاقات البشرية من رجال ونساء مسألة ضرورية في عملية التنمية، وتعد النساء القرويات بالمغرب من أهم أسس تحقيق التنمية الاقتصادية، بمساهمتهن في أغلب الأعمال التنموية وتوفير مجموعة من الاحتياجات الإنسانية، رغم معاناتهن من تحطي بعض الظواهر الاجتماعية، كالأمية والفقر والهشاشة.

فالنساء القرويات يساهمن في التنمية الريفية، حيث يشكلن قوة عمل عائلية دائمة على مستوى العمل والإنتاج، والمساهمة إلى حد كبير في دخل الأسرة، لاسيما في النشاط الفلاحي الذي يكون فيه حضور المرأة بشكل فعال، إذ تشارك في تهيئ الأرض وزراعة المنتجات، وصيانة المحاصيل الزراعية والجنى، فضلا عن مزاولتها لتربية الماشية والحرص على تنظيم متطلبات المنزل ورعاية الأبناء.

وللوقوف على الدور الذي تلعبه المرأة القروية في تحقيق الازدهار المحلي، حاولنا اختصار منطقة الغرب، باعتبارها إحدى أهم المناطق التي تعرف المشاركة المكثفة للمرأة في التنمية، فرغم الإكراهات التي تعانيها بهذا المجال، خاصة ما يرتبط بالمستوى التعليمي، فإنها تشكل عنصراً أساسياً إلى جانب الرجل، من خلال الحضور القوي في النشاط الفلاحي الذي يعد الركيزة الأساسية في الاقتصاد المحلي، سواء وجودهن في الضيعات الفلاحية العائلية، أو اشتغالهن كيد عاملة في الاستغلاليات الكبرى، إلى جانب هذا أصبحت منطقة الغرب محطة استقبال عدد من الوحدات الصناعية التي تتطلب عددا كبيرا من النساء، وهو ما زاد من قيمتهن في الرفع من عائدات الأسر وتحسين الوضع الاقتصادي، سنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص الظروف الاجتماعية للنساء القرويات بمنطقة الغرب ومعرفة دورهن في الاقتصاد القروي ثم تحديد رهانات التنمية المحلية بمنطقة الغرب في ظل تطور دور المرأة ودعمها في مختلف القطاعات المنتجة.

الإطار المنهجي للبحث**1. إشكالية الدراسة:**

أصبحت المرأة القروية في الوقت الراهن محورا أساسيا في العملية الإنتاجية لتحقيق التنمية، إذ يُعتمد عليها من خلال مساهمتها في أغلب الأعمال الداخلية والخارجية للأسرة، لكن بالمقابل تعاني العديد من الإكراهات التي تحد من أهميتها وفعاليتها، خاصة في بعض المجالات التي لا تزال مقتصرة على الرجال بنسبة كبيرة، إذ أن ضعف المستوى التعليمي في صفوف النساء وسيادة بعض الأعراف القبلية عوامل لا زالت تحد من مساهمة ومشاركة المرأة في أغلب الأعمال التنموية.

وفي هذا السياق، سنعالج إشكالية تتعلق بمدى مساهمة النساء القرويات في تحريك عجلة التنمية المحلية، وفي دينامية الاقتصاد المحلي بمنطقة الغرب كنموذج للدراسة، لما لهن من دور فعال في التنمية، من خلال ما عرفته البنية الأسرية القروية بهذا المجال من تغيرات جذرية أعطت للمرأة فرصة الاندماج في سوق الشغل وإبراز كفاءتهن.

تأتي هذه الدراسة العلمية كمحاولة منا لتشخيص واقع الظروف الاجتماعية للنساء القرويات بمنطقة الغرب، ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية المحلية، انطلاقا من تحديد وضعهن بهذا المجال، وانعكاس ذلك على المجتمع القروي والاقتصاد المحلي، من خلال إجابتنا عن التساؤلات التالية:

أين تتجلى أهمية النساء القرويات في تحقيق التنمية المحلية؟ وما هي الإكراهات التي تحد من فعاليتها؟

- هل ساهم إدماج المرأة القروية بمختلف القطاعات الاقتصادية في تغيير واقع الاقتصاد المحلي وتحسينه؟

- ما هي الأنشطة الاقتصادية الأكثر مشاركة للنساء بمنطقة الغرب؟

- ما مدى مساهمة المرأة القروية في حماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة؟

- كيف هي نسبة مشاركة المرأة القروية في الحقل السياسي.

2. الهدف من هذه الدراسة: نهدف من خلال هذا العمل إلى الوقوف على مدى مشاركة النساء القرويات في سوق الشغل، وتسليط الضوء على الأسس المساعدة لدفع مساهمة المرأة في التنمية المحلية بمنطقة الغرب، وبعض المعوقات التي تحد من تدخلها في الحياة الاقتصادية والسياسية. لذا سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الظروف الاجتماعية للنساء القرويات والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من عملهن.

- دراسة واقع المرأة في سوق العمل ومجالات مشاركتها الفعالة.

- تحديد آفاق تحقيق التنمية والعوامل المناسبة لزيادة مساهمة المرأة في التنمية المحلية.

3. منهجية البحث: تطلبت منا طبيعة الموضوع الارتكاز على منهجين؛ توثيقي ووصفي.

المنهج التوثيقي: تمثل في الاشتغال على عدة دراسات وأبحاث جامعية اهتمت بمنطقة الغرب بشكل عام، إلى جانب تقارير ومعطيات رسمية ومراجع لها صلة بموضوع الدراسة.

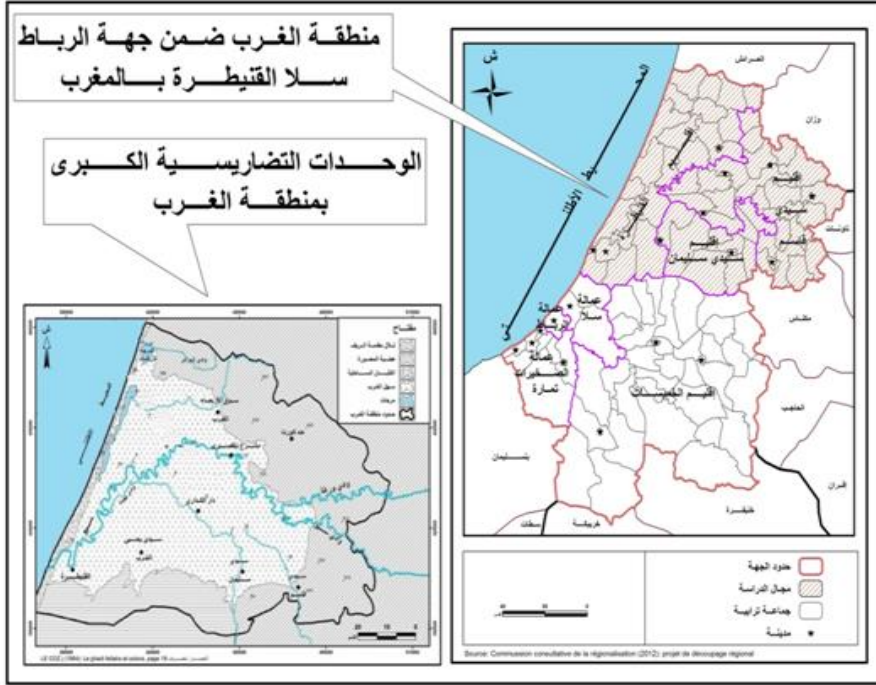
المنهج الوصفي: تجلّى في الوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية ومدى مساهمة المرأة في التحولات التي يعرفها مجال الغرب. وقد حاولنا الاعتماد على دراسة ميدانية لإستطلاع رأي النساء القرويات خصوصاً، حول دورهن في التنمية ومستوى رضاهن عن الظروف التي يعشنها في ظل التحولات الراهنة التي عرفتها منطقة الغرب، حيث قمنا بملء استمارة ميدانية مع مجموعة من النساء القرويات (عينة 290 استمارة، شملت بشكل عشوائي جماعات: المناصرة، بحارة أولاد عياد، بمنصور، عرباوة، ارميلة، خنيشات، القصيبية ودوار الحنشة ضواحي مدينة القنيطرة)، فضلاً عن الملاحظات الميدانية وبعض المباحثات والحوارات مع متدخلين محليين في شأن المرأة والتنمية المحلية، وقد تم الاعتماد على مستوى أدوات العمل على برنامج EXCEL لمعالجة المعطيات المحصل عليها من المصالح الإدارية ونتائج العمل الميداني، وبرنامج ARCGIS في رسم الخرائط، ثم برنامج Picture Manager لتحويل الجداول والأشكال إلى صور قبل وضعها في هذا المقال.

الإطار النظري والميداني

1. أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الغرب ودوره في إدماج النساء القرويات في التنمية:

تقع منطقة الغرب بالجهة الشمالية الغربية من المغرب وتطل مباشرة على المحيط الأطلنطي من الناحية الغربية، وتعتبر مجال اتصال بين وحدتين بنيويتين مختلفتين: الهضبة الوسطى، وهي عبارة عن كتلة قديمة هرسينية مرفوعة في الصخور القديمة، ثم الكتلة الريفية، وهي كتلة ملتوية ذات بنية معقدة (JEAN LE COZ, 1964, p19)، ارتبط تكوينها بالحركات الألبية للبنىات الأطللسية.

شكل رقم 01: توطين منطقة الغرب ضمن جهة الرباط - سلا - القنيطرة.



كان لهذا الموقع الجغرافي دور كبير في استقرار السكان وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، إذ يحظى بوفرة الموارد الطبيعية وخصوبة التربة، واعتدال الظروف المناخية، وهي مؤهلات مهمة في النشاط الاقتصادي، لاسيما العمل الفلاحي، فضلا عن وجود شبكة طرقية مهمة تربط المجال الريفي بمختلف المدن والمراكز الحضرية، مما ساهم في مختلف التحولات المجالية والسوسيواقتصادية التي عرفتها منطقة الغرب، وقد كان للنساء القرويات دور كبير في تحقيق التنمية المحلية بهذا المجال، خاصة مساهمتهم في التحولات المجالية والاقتصادية المرتبطة بالنشاط الفلاحي، من خلال إشرافهن على العديد من الاستغلاليات ومزاولة مهنة الفلاحة إلى جانب الرجل.

2. تشخيص الظروف الاجتماعية للنساء القرويات بمنطقة الغرب:

يرجع الاهتمام بالمرأة القروية ودورها في التنمية إلى أواخر السبعينات، بعد أن قضى المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بروما سنة 1979 بإدماج المرأة الريفية في التنمية، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النجاح.

ويتطلب البحث في أهمية الدور الذي تلعبه النساء في تحقيق التنمية المحلية بالعالم القروي، ضرورة الوقوف على مختلف الجوانب الاجتماعية، التي تعد من الركائز الأساسية لكل فرد في ممارسته لمختلف الأنشطة اليومية ووعيه بأهمية مشاركته في دينامية الاقتصاد المحلي. ومنه، حاولنا الوقوف على المميزات الاجتماعية للنساء المشمولات بالدراسة الميدانية، وكانت النتائج كما يلي:

1.2 تفشي ظاهرة الأمية يعيق مساهمة النساء القرويات في التنمية: يعتبر ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث والذكور من العوائق الرئيسية في وجه النمو، وبناء أسس المجتمع المتقدم والمتحضر، فالنساء بالمغرب يمثلن الفئة الأولى للأمية التي توازي تهميشهن وتجردهن من سلاح التعليم، في مواجهة واقع يعاني الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، تتقلص معها فرص العمل والعيش الكريم(فاطمة الزهراء أزرويل، 1996، ص56)، إذ أن المستوى التعليمي للفتيات ومعدلات الخصوبة عاملان مميزان لمشاركة المرأة في قوة العمل إلى جانب الرجل(سمير رضوان، لويس ريفيرز جان، 2006، ص13).

لم تعد نظرة الأشخاص نحو تمدن الفتيات مسألة غير مهمة، بل عرفت تحسنا وتراجعا في نسبة التمدن، نتيجة تجاوز سكان القرى بالمناطق المغربية لبعض المعتقدات الاجتماعية، التي طالما كانت سببا في عدم استفادة الفتاة من التعلم وارتفاع نسبة الهذر المدرسي، فقد بينت الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بالسكان والسكنى، خاصة إحصاء سنة 2014، من خلال الجدولين أسفله أن هناك تراجعا في نسبة الأمية الخاصة بالإناث، وتبقى الفئة المتراوحة أعمارهن بين 7 و12 سنة، الأكثر ارتفاعا في نسبة التمدن؛ إذ ارتفعت بين 2004 و2014 من 77.5 إلى 93.9%، أما على مستوى مختلف الفئات العمرية، فإن الوسط القروي لازال يُعد الأكثر انتشارا للأمية، بنسبة 42.1% (المنذوبية السامية للتخطيط، 2014).

جدول رقم 01: معدل الأمية بمنطقة الغرب ضمن جهة الرباط - سلا - القنيطرة

المغرب القروي %	جهة الرباط - سلا - القنيطرة			منطقة الغرب		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
42.1	29.4	38.4	20.3	38.05	48.8	27.3

المصدر: المنذوبية السامية للتخطيط (2014)، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى.

رغم التحسن الذي عرفه تمدن الفتيات بالمغرب، فإن منطقة الغرب لا تزال تعرف نسبة مرتفعة في معدل الأمية، تقارب 50% في صفوف الإناث بشكل يفوق معدل جهة الرباط- سلا- القنيطرة، حيث ينتمي مجال الدراسة، الذي سجلت به 38.4%، ويرجع هذا الارتفاع إلى ضعف الوعي بأهمية التمدن لدى الفتيات، عند العديد من الأسر، وقلة التجهيزات والبنيات التحتية الخاصة بالتمدن، فضلا عن الدور الذي تلعبه الفتيات في تحمل أعباء المنزل والمساعدة في أشغال النشاط الفلاحي بعد انقطاعهن عن الدراسة.

وبعد الوقوف على مدى أهمية تمدن النساء القرويات، من خلال العمل الميداني، تبين أن معدل الأمية مرتفع جدا، خاصة وأنه يزداد مع زيادة الأعمار بالنسبة للنساء.

جدول رقم 02: الفئات العمرية والمستوى الدراسي للنساء المبحوثات

الفئة العمرية المدروسة	%	بدون تعلم	تعليم قرآني	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	تعليم عالي
أقل من 30 سنة	29	36.5	7.1	23.5	12.9	4.7	15.3
بين 30 و 50 سنة	58	68.8	10.2	12	4.8	3	1.2
أكثر من 50 سنة	13	89.5	7.9	00	2.6	00	00
المجموع	100	70.84	12.70	14.05	4.51	2.25	3.85

المصدر: البحث الميداني، 2017.

سجلت 68.8% في صفوف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 30 و 50 سنة بدون تعليم، في حين ظلت باقي النسب ضعيفة جدا، وأغلبهن نساء استقدن من تعليم ابتدائي أو قرآني في إطار برامج محو الأمية، أما النساء اللاتي يتجاوز سنهن 50 سنة، فإن نسبة الأمية وصلت فيهن 89.5%. وقد سجلت نسبة 15.3% من النساء اللاتي وصلن للتعليم العالي في صفوف الفئة التي تقل أعمارهن عن 30 سنة.

انطلاقا من هذه المعطيات، يبدو أن النساء القرويات بالغرب يعانين من مشكل الأمية، فحتى الفئات المتعدسة، لم تتجاوز في الغالب التعليم الابتدائي، باستثناء نسب ضعيفة جدا موزعة بين الإعدادي والثانوي وحتى التعليم العالي، وعلاقة بموضوع الدراسة فإن ارتفاع الأمية غالبا ما يحد من مساهمة النساء القرويات في التنمية المحلية.

2.2 الصحة والسكن: تحسن ملموس:

على مستوى الوضع الصحي: تتوفر بمنطقة الغرب، تحديدا بالعالم القروي تجهيزات طبية غير كافية مقارنة بعدد السكان وطبيعة المعاناة المرضية، ناهيك عن الغياب الدائم للأطباء، تدفع هذه الوضعية المرأة القروية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية الولادة إلى الذهاب للمدن المجاورة، حيث وجود تغطية صحية ملائمة نسبيا، ونظرا لبعد المسافة بين المركز الصحي ومقر السكن، لا يصل المريض في كثير من الأحيان إلا بعد تفاقم حالته الصحية و أحيانا أخرى بعد الوفاة، إذا، فالوضع الصحي بهذا المجال، لازال يعاني نقصا حادا في التجهيزات والأطر، ما يساهم في زيادة معاناة السكان، خاصة النساء.

على مستوى السكن القروي: ساهم تحول أنماط عيش الأسر وتشبيد المنشآت من طرف الأجانب، في تطور السكن بمنطقة الغرب، حيث أن المنازل في البداية كانت تتأثر بالوسط الطبيعي الذي تستمد منه مواد البناء، فقد ظل المسكن لوقت طويل يتميز بالتفرقة والتباعد نتيجة شساعة الأراضي وقلة السكان، لكن سرعان ما بدأ تهافت هذا الأخير على الأراضي، الشيء الذي أدى إلى انتشار مكثف للمساكن، مع هيمنة السكن الصلب الذي أصبح السمة المميزة لأغلب المساكن بمنطقة الغرب. لقد كان للمرأة القروية دور هام فيما عرفه المسكن من تحولات، خاصة على مستوى مواد البناء وطبيعة الشكل الذي أصبح عليه في الوقت الراهن، إذ عادة ما تكون مسؤولة عن تسيير شؤون البناء واقتناء اللوازم الضرورية للتجهيز المنزلي، خاصة عند النساء اللاتي لهن سلطة القرار داخل الأسرة، والحالة توجد بكثرة بمنطقة الغرب.

3. دور النساء في الاقتصاد القروي (مكانة المرأة في القطاعات المنتجة)

تساهم النساء القرويات بمنطقة الغرب في التنمية المحلية بشكل بارز، سواء داخل المنزل (قيامهن بعدة حرف وإتقانهن؛ كالطبخ وامتھان الصناعة التقليدية كالزراي والطرز، ثم الاعتناء بتربية الماشية والدواجن داخل الحظيرة) أو خارجه من خلال ممارسة النشاط الزراعي داخل

الاستغلالية وتسويق المنتوجات، أو العمل المأجور في الضيعات الكبرى، وهذه الوضعية منتشرة بكثرة في منطقة الغرب، حيث وجود الاستغلاليات الفلاحية الكبرى، المتخصصة في إنتاج الفراولة والخضروات والتي تقلل من البطالة، خاصة في صفوف النساء، وحتى اللاتي يتوفرن على استغلالية فلاحية، فإنها تبقى صغيرة في غالب الأحيان، تقل عن 3 هكتارات، مما لا يساعد على النهوض بالزراعة وتحسين جودة المحاصيل، ناهيك عن طبيعة النظام العقاري السائد، حيث الانتشار الواسع لأراضي الجموع التي تبلغ بالمغرب ما يناهز 10 مليون هكتار (عبد الرحيم العطري، 2009، ص25).

1.3 ارتفاع نسبة نشاط النساء القرويات: يبدو من خلال مقارنة النتائج الميدانية حول مساهمة المرأة في العمل ونشاطها بمنطقة الغرب، أن غالبية نساء القرى تشارك في التنمية، وخاصة اندماجها في العمل الفلاحي، مما يعطي نسبة نشاط تفوق المعدل الجهوي ومعدل الأقاليم المشكلة لمجال الدراسة.

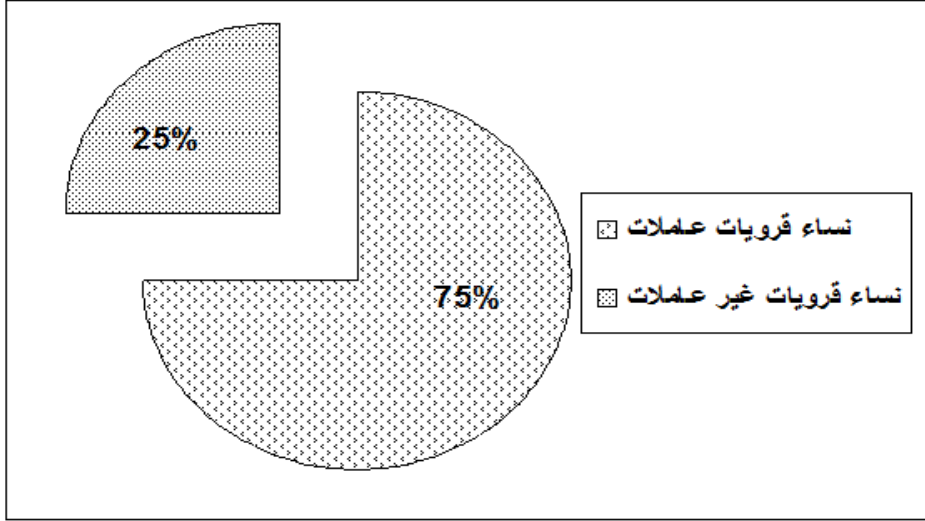
جدول رقم 03: توزيع نسبة نشاط النساء لقرويات بمنطقة الغرب (وضعية 2014)

الأقاليم والجهة	القنيطرة	سيدي قاسم	سيدي سليمان	جهة الرباط - سلا - القنيطرة	
نسبة النشاط	23.6	11.3	17.9	25.5	الإناث
نسبة البطالة	26	42.5	36.2	28.4	
نسبة النشاط	77.3	77.5	77.8	74.8	الذكور
نسبة البطالة	10.7	10.8	14	12.8	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2014)، الإحصاء العام للسكان والسكنى.

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن كل من إقليم سيدي قاسم وسيدي سليمان تقل بهما نسبة نشاط المرأة عن المستوى الجهوي الذي يفوق 25%، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء بشكل كبير، حيث وصلت بإقليم سيدي قاسم 42.5%، في حين لم تسجل إلا 26% بإقليم القنيطرة. أما نسبة نشاط الذكور فقد فاقت 77% بكل أقاليم المجال، بما فيها نسبة السكان الحضريين، في حين أن نسب بطالة الذكور تبقى ضئيلة بهذا المجال مقارنة بالنساء. ويرجع ارتفاع نسبة بطالة المرأة إلى كون هذه النسبة تشمل حتى النساء الحضريات اللاتي يجدن صعوبة في البحث عن فرص عمل، لاسيما غير المتمدرسات، لارتباط الأنشطة الموجودة بالمدينة بالمستوى التعليمي في غالب الأحيان. وهذا ما جعل نسبة البطالة في الوسط القروي قليلة جدا، نظرا لاشتغال النساء في القطاع الفلاحي بنسبة أكبر.

شكل رقم 2: نسبة مشاركة المرأة القروية في العمل بمنطقة الغرب

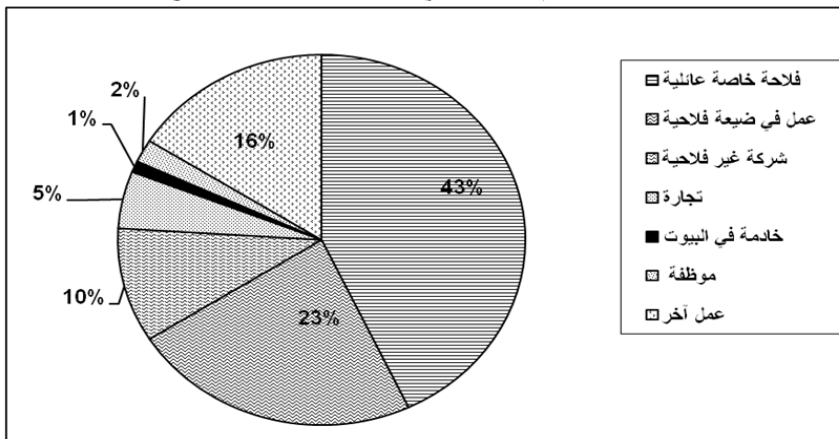


المصدر: بحث ميداني، 2017.

يتضح من المعطيات أعلاه، أن النسبة الأكبر من النساء القرويات يساهمن في قوة العمل إلى جانب الرجل والأولاد، من أجل كسب قوتهن اليومي، سواء كان عملهن في النشاط الفلاحي أو قطاع آخر، حيث أكدت لنا 217 امرأة بما يمثل حوالي 75% اشتغالها بهدف التغلب على صعوبة الوضع الاقتصادي وتحقيق عائدات مالية بإمكانها مساعدة الأسرة على تحسين مداخلها.

2.3 تعدد الأنشطة التي تزاولها النساء القرويات: عادة ما تمارس المرأة بالمغرب عامة ومنطقة الغرب بشكل خاص نشاطين أو أكثر، فقد بينت الدراسة الميدانية أن جل النساء القرويات يزاولن أعباء المنزل كربات بيوت، إلى جانب مهمة أخرى مرتبطة خصوصا بمزاولة النشاط الفلاحي.

شكل رقم 03: توزيع نشاط النساء حسب النوع



المصدر: بحث ميداني، 2017.

1.2.3 مساهمة العمل النسائي في الإنتاج الفلاحي: تلعب النساء دورا مهما في النشاط الفلاحي، الذي يعد مصدر دخل العديد من الأسر القروية بمنطقة الغرب؛ إذ تشكل نسبة النساء اللاتي يشتغلن في النشاط الفلاحي حوالي 66%، منها 43% داخل استغلالية تعود ملكيتها للأسرة¹، تشتغل فيها المرأة إلى جانب الرجل وأحيانا إشتراك الأولاد والبنات في مزاولة العمل الفلاحي، كما أن أغلبهن يزاولن عمل المنزل كربات بيوت إلى جانب نشاطهن في الفلاحة، بتنفيذ وإنجاز الأعمال اليدوية أساسا؛ مثل الجني والبيع وجمع الكلال للماشية، التي تعمل المرأة على تربيتها، باعتبارها ركيزة أساسية في الرفع من الدخل، عن طريق إنتاج الحليب وزيادة رؤوس القطيع، وبالتالي تبقى للمرأة أدوار متعددة في الرفع من التنمية المحلية. لكن في إطار الفلاحة العائلية يكون من الصعب جدا تقييم مساهمة المرأة في الإنتاج الفلاحي (إدريس الكراوي، 1998، ص95): أولها صعوبة التمييز بين العمل المنتج في الفلاحة وأشكال الأعمال الأخرى، وثانيها خصوصيات العمل الفلاحي بنفسه والمتمثلة في الموسمية وغياب سوق عمل حقيقي وهيمنة الأعمال غير المأجورة.

2.2.3 عمل النساء القرويات في الاستغلاليات الفلاحية الكبرى ومعامل الصناعة الغذائية: شكلت نسبة النساء المشتغلات في الضيعات الفلاحية الكبرى، سواء داخل البيوت المغطاة، معامل الصناعة الغذائية وغيرها 23% من مجموع المبحوثات، وهي نسبة مهمة مقارنة بباقي الأعمال. فالنساء المشتغلات مقابل أجره يومية في هذه الحقول عادة ما يكن من الطبقات الفقيرة والتي لا تملك حيازات فلاحية تساعدن على التخلص من العمل المأجور، الذي يقدر بحوالي 50 درهما مقابل أكثر من 11 ساعة في اليوم، بما فيها وقت التنقل وفترة تناول الغذاء (Bouzidi, Z, El (Nour. S et Moumen. W, 2011, p 11).

إن تعاطي النساء بالمغرب والفقيرات منهن خاصة للعمل في النشاط الفلاحي، كان في معظم الحالات ضرورة لا بد منها لأسباب متعددة، ويبدو أن هذه الظاهرة توسعت أكثر في الحاضر مقارنة بأعداد النشيطين الذكور في هذا القطاع. فاليد العاملة المأجورة تتواجد في الاستغلاليات الكبرى، حيث يستعصي على صاحبها القيام بكل الأشغال، وبالتالي المساهمة في الرفع من فرص الشغل (عبد الرحيم قصابوي، 2011، ص69)، خاصة في صفوف النساء. ورغم الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشريحة من المجتمع في التنمية الاقتصادية، فإنها تعاني الكثير من الإشكالات المرتبطة بهذا القطاع، باعتبارها تشتغل بطرق غير مهيكلة، إذ أغلبهن لا يتوفرن على تغطية صحية ولا تأمين، فقط الأجر اليومي الذي يبقى غير كاف لتغطية الحاجيات اليومية.

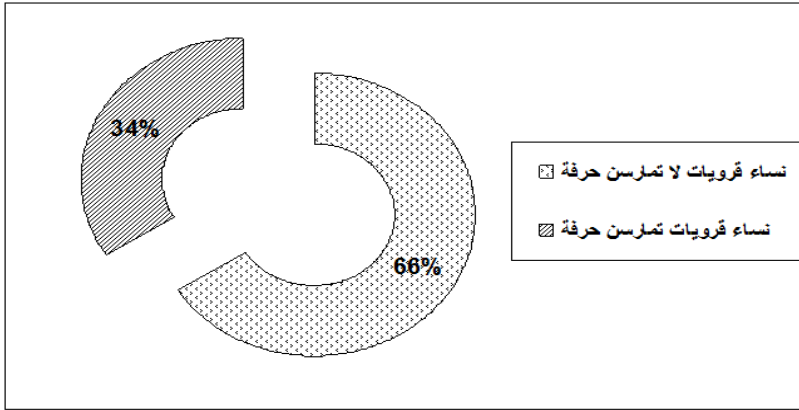
3.2.3 عمل المرأة في القطاع الصناعي: تمارس نسبة 10% من النساء اللاتي شملتهن الدراسة الميدانية عملها في القطاع الصناعي، بالتعاقد مع الشركات الصناعية، سواء منها تلك التي تهتم بأجزاء السيارات والأسلاك الكهربائية والتي أصبحت أكثر انتشارا في منطقة الغرب منذ تأسيس المنطقة الصناعية الحرة بأولاد بورحمة ضواحي مدينة سيدي يحيى الغرب وشركات أخرى بالقرب من مدينة القنيطرة. إلا أن العمل في هذا المجال يتطلب أن يكون للمرأة مستوى دراسي إعدادي على الأقل، أو الاشتغال في الوحدات الصناعية الأخرى كالحاسبة بتصبير السمك والزيتون وتوت الأرض التي لا تركز أكثر على المستوى التعليمي، بل تقبل حتى من لا مستوى لهن.

¹ من الظواهر الأكثر انتشارا في منطقة الغرب، خاصة في الأراضي الجماعية، هو عدم استفادة النساء من البقع الأرضية، الشيء الذي بدأ بالراجع في الوقت الراهن

فالنساء اللاتي يعملن في مثل هذه المعامل، هن اللاتي لا يجدن فعلا أي اختيار آخر، وهن العاملات الموسميات في الفلاحة والأمهات ذوات الأسر الكبيرة، بالإضافة إلى العازبات والمطلقات والأرامل (جمعة واركبي، 2012-2013، ص353).

تحظى الصناعة التقليدية باهتمام كبير من لدن نساء منطقة الغرب، موزعة بين صناعة الزرابي التقليدية وبعض أنواع الألبسة والأطعمة، إلى جانب الخياطة التقليدية، فأغلب هذه الأعمال تتطلب يدا عاملة مهمة، تقتصر عادة على النساء، لملاءمتهن لهذه الحرف، خاصة أنها غالبا ما تنجز داخل البيوت، مما يجعل المرأة تمارسها خلال الوقت الفارغ. وكل هذا من أجل دخل إضافي تعين به الأسرة إلى جانب دخل الزوج، نظرا للظروف الاجتماعية التي غالبا ما تكون قاسية.

شكل رقم 04: ممارسة النساء المبحوثات لحرف اليدوية



المصدر: بحث ميداني، 2017.

وجدنا أكثر من ثلث العينة المدروسة يمارسن حرفة أو أكثر إلى جانب المهنة الرئيسية التي يزاولنها، إذ أن أغلب النساء القرويات يزاولن بين الاشتغال في النشاط الفلاحي وتعديل الحلويات والطبخ، أو صناعة بعض أنواع الألبسة التي تتطلب أدوات بسيطة ولا تحتاج أي مستوى تعليمي لإتقانها، باعتبار مستوى الأمية محددًا أساسيا في عدم تطور أدوار المرأة القروية التي ليس لها أي مستوى تعليمي.

وعن مدى رغبة النساء القرويات في ممارسة هذه الحرف وتعلم المزيد منها، تم الوقوف على أن هناك إلحاحا كبيرا نحو تعلم الحرف التقليدية التي يمكنها المساهمة في الحصول على دخل إضافي للمرأة.

جدول رقم 04: رغبة النساء في تعلم الحرف

مجموع النساء المبحوثات	نساء لا ترغبن في تعلم الحرف		نساء لهن رغبة في تعلم الحرف	
	عدد	%	عدد	%
290	79	27.25	211	72.75

المصدر: بحث ميداني، 2017.

يبدو أن حوالي 73% من النساء المبحوثات لهن رغبة في تعلم الحرف، وهن إما نساء لا يتوفرن على حيازة فلاحية أو وظيفة تساعدن على تغطية الحاجيات، أو يتوفرن على دخل محدود لا يكفي لسد الحاجات الضرورية، في حين سجلت نسبة 27.25% من النساء لا يرغبن في تعلم المزيد من الحرف، نظرا لعدة أسباب؛ أهمها توفرهن على مصادر دخل كافية أو معاناتهن من أمراض تمنعهن من التعلم، أو كبر السن.

وعن مدى رضا النساء عن هذه الحرف التي يمارسها من حيث الدخل وتغطية الحاجيات والظروف الاجتماعية التي يعشنها، تبين أن 63% غير راضيات عن الدخل اليومي الناتج عن هذه الحرف، لكونه لا يكفيهن لسد متطلبات الأسرة، خاصة عندما تكون هذه الحرفة المصدر الوحيد للدخل، في حين سجلت نسبة 37% منهن رضاهن بعائدات الحرفة، باعتبارها تكميلية فقط.

4.2.3 النساء القرويات والأنشطة التجارية

تزاول النساء بمنطقة الغرب تجارة التقسيط، سواء ارتبط الأمر بتجارة المواد الفلاحية أو غير الفلاحية، إذ أن حوالي 5% من المبحوثات أكدن على ممارستهن التجارة كمصدر أساسي للدخل، مثل البقالة؛ حيث يبعن المواد الغذائية الضرورية، إلى جانب بيع المواد المهربة، خاصة الملابس و مواد التجميل التي يتم جلبها من مدن الشمال وإعادة بيعها، إضافة إلى بيع بعض المواد داخل المدن المجاورة كالفحم الخشبي، وتمارس النساء القرويات كذلك تجارة المواد الفلاحية بالتقسيط؛ مثل بيع الخضر والفواكه، إما داخل الأسواق المحلية والمدن المجاورة، أو في جوانب الطرق الكبرى. وفيما يخص تجارة الدواجن والحليب والألبان، عادة ما يتم بيعها بالمدن المجاورة، حيث الطلب متزايد عليها.

نستخلص من خلال هذه الأعمال أن المرأة القروية بمنطقة الغرب لها دور كبير في دفع عجلة التنمية، باشتغالها في عدة مجالات، كما أن للتطور الذي عرفه تعليم المرأة مساهمة فعالة في جعلها تتخلص من المهن التقليدية، التي ذكرناها واقتحامها لمجال المهن التي تتطلب مستوى تعليميا، باعتبار التعليم وسيلة أساسية لتطوير مساهمة المرأة الاقتصادية، فالنساء بفضل تعليمهن تقلدن وظائف عمومية عدة وينسب مرتفعة، إذ وصلت نسبة الأجيال في القطاع العام حسب إحصاء 2014 إلى 20.5% و 57% بالقطاع الخاص بجهة الرباط - سلا - القنيطرة (المندوبية السامية للتخطيط، 2014)، لكن رغم هذا التطور لازالت بعضهن يمارسن عدة أعمال أقل أهمية كخدمات في البيوت وغيرها.

3.3 حماية المرأة القروية للموارد الطبيعية

للمرأة القروية علاقة وطيدة بالموارد الطبيعية، فهي تتحمل مسؤولية كبرى في تدبيرها، خاصة الموارد الأساسية التي تستعملها الأسرة داخل المنزل؛ كالماء وخشب الأشجار (M. S. DECHAVANNE et Z. CHATTOU, 2002, p 190)، حيث أن استعمال المياه في المنازل لتلبية الحاجيات الضرورية من الشروب والتصبيح والاستحمام وغيرها، ثم قطع الأشجار قصد استخراج الفحم الخشبي وحطب الطهي، عادة ما يكون للمرأة والأولاد ارتباط كبير بها، سواء في تدبيرها بشكل جيد والحفاظ عليها أو تدهورها.

وبالنظر لاستعمال المياه في عملية ري المزروعات بمنطقة الغرب، وجدنا أن المرأة تلعب نفس الدور الذي يقوم به الرجل، إذ تشرف على سقي الضيعة الفلاحية وجلب الحطب بعد قطع الأشجار واستعمالها لتسييح الأراضي، وبالتالي فإن مساهمة المرأة في تدبير الموارد الطبيعية تبقى محدودة، في حاجة إلى ترشيدها وتوعيتها بأهمية هذه الموارد.

4.3 المرأة القروية والمعرفة السياسية والجموعية**1.4.3 انخراط النساء القرويات في العمل السياسي والجموعي**

ترتبط مشاركة المرأة في الحياة السياسية بواقعها في المجتمع، كما ترتبط بما يتمتع به هذا الأخير من حرية وديمقراطية، أي مساحة الحقوق الفعلية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن المشاركة السياسية ليست معزولة عن الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، إلا أن الوعي بالمسألة السياسية ودورها في التنمية المحلية لا زال ضعيفا جدا بمنطقة الغرب، خاصة عند النساء القرويات، اللاتي لم يفكرن بالانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، كي تصبح المرأة القروية فاعلة في تدبير الشأن المحلي، خاصة وأن الأحزاب لازالت تعتمد على الرجل في الاستحقاقات الانتخابية بشكل كبير.

حتى الانخراط في الجمعيات والتعاونيات لازال محدودا، وهو مرتبط أساسا بمدى وعي النساء القرويات بهذا الشأن، خاصة أن مستواهن التعليمي جد متدن.

جدول رقم 05: انخراط نساء القرويات في الأحزاب لسياسية ومنظمات المجتمع لمدني

نسبة منخرطات في أحزاب / جمعيات وتعاونيات (%)	نسبة غير منخرطات في أحزاب / جمعيات وتعاونيات (%)
12.76	87.24

المصدر: بحث ميداني، 2017.

تجاوزت نسبة النساء غير المنخرطات في الجانب السياسي والجموعي والتعاوني أكثر من 87%، إذ أن أغلبهن يجهلن أهمية الانتخابات ومدى دورها في تنمية المنطقة، حيث يبقى الهم الوحيد للمرأة طوال اليوم، هو البحث عن قوتها اليومي، دون التفكير في الأمور السياسية، وبالتالي يبقى دور المرأة في هذا الجانب أقل أهمية في تحقيق التنمية المحلية.

2.4.3 دور المرأة في الحركات الاحتجاجية بالمغرب

أصبح للنساء دور كبير في الحركات الاحتجاجية والوقفات، سواء التي تقتصر على العنصر النسوي أو الوقفات العامة، منهن "النساء" المنتميات للأحزاب السياسية المنخرطة في الحركات التي عرفها المغرب، لاسيما في السنوات الأخيرة بعد دستور سنة 2011، أو "النساء" المستقلات، أو أولئك المنتميات إلى تعبيرات نسائية مدنية، كالجمعيات والمنظمات. ومن أهم الحركات الاحتجاجية التي قادتها النساء بمناطق عديدة بالمغرب، نجد حركة النساء السلاليات اللاتي ناضلن ضد تفويت بعض الأراضي السلالية إلى منعشين عقاريين، وحسب الأعراف تتم الاستفادة الذكور من هذه الأراضي دون النساء، مما أثر على العديد منهن، بهضم حقوقهن نتيجة هذا الوضع.

كان لهذه الحركات الاحتجاجية مكتسبات عديدة لدى المرأة، أهمها عقد دورة سنة 2010 تتعلق باستفادة النساء السلاليات من التعويضات المادية نتيجة العمليات المرتبطة بالكراء والتفويت، ثم دورة أخرى سنة 2012 ترتبط بإعطاء حق الانتفاع للنساء السلاليات في الأراضي الجماعية (سعيد غيدى، 2018).

4. رهانات التنمية المحلية بمنطقة الغرب في ظل تطور دور المرأة ودعمها في مختلف القطاعات المنتجة

يقتضي تحقيق التنمية المحلية بمنطقة الغرب مراعاة كل المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، وإدماج المرأة القروية في تدبير الشأن المحلي، حتى تكون فاعلا أساسيا في التنمية. ولتحقيق هذا الإدماج نرى أن الأولوية يجب أن تعطى لما يلي:

محاربة الأمية وإنعاش فرص الشغل، خاصة المرأة القروية: يجب إعطاء اهتمام أكثر للبنيات التربوية من طرف كل الفاعلين في تدبير الشأن التنموي، بتنفيذ برامج جد مناسبة لمحاربة الأمية في صفوف النساء والقضاء عليها، قصد مسايرة التحديات المطروحة، إلى جانب ضرورة نهج سياسة متكاملة في مجال إنعاش التشغيل، من خلال خلق برامج تنموية على المستوى المحلي، عبر:

- خلق آليات ملائمة لإدماج المرأة القروية.

- رصد الإمكانيات الملائمة لتعبئة الشباب القروي بما، فيهم النساء.

- خلق مشاريع تنموية قادرة على تحمل أعداد السكان ذكورا وإناثا.

كما عرفت منطقة الغرب تحسنا في إنشاء العديد من المشاريع الثقافية، التي بإمكانها تغيير وضعية المرأة القروية؛ كإنجاز أندية نسوية، دور الشباب ورياض للأطفال لتحسين وضع الفتيات القرويات.

النهوض بالقطاع الفلاحي: تعتبر الفلاحة المصدر الأساس لدخل وعيش العديد من الأسر القروية بالمنطقة، لذا يجب النهوض بهذا القطاع وخلق صناعة فلاحية قادرة على استغلال المنتوجات الزراعية بنفس المنطقة، وتشغيل العديد من النساء القرويات، إلى جانب تقوية الطاقات المقاولاتية للموارد البشرية المرتبطة بالتنمية الفلاحية، أهمها المرأة القروية، من خلال التكوين وتنمية الخدمات الأساسية بالعالم القروي.

حماية الموارد المائية: تتضمن منطقة الغرب كمية مائية مهمة، بتلقيها لواردات مائية سطحية هامة ووجودها فوق سدائم مائية متعددة. إلا أن السكان، خاصة النساء لا يزلن يعانون من بعد الماء الصالح للشرب، والاعتماد على الآبار كمصدر للتزود بالماء دون معالجة، ما ينعكس سلبا على عدد كبير من السكان، إلى جانب الاستغلال العشوائي في عملية السقي، الأمر الذي يتطلب تقنين استغلال المياه وحمايتها.

دعم النشاط الصناعي: تبقى الصناعة التقليدية أهم ما يمكن الحديث عنه في منطقة الغرب، له علاقة بالمرأة القروية، نظرا لضعف التكوين وتدني المستوى التعليمي، مما يحد من توغل المرأة في صناعات أخرى أكثر تطورا. فتطوير الصناعة التقليدية يعد رهانا أساسيا كمرحلة أولى في أفق خلق وتحسين صناعة عصرية مرتبطة بالإنتاج والمواد المحلية.

الرفع من مستوى الشبكة الطرقية: يعد شق المزيد من الطرق وتوسيع المحاور الطرقية الموجودة عاملا أساسيا في مجال التنمية وتركيز الاستثمار بالمنطقة، خاصة على مستوى الجماعات التي تعاني نقصا في هذا الميدان، مما يحد من عملية التنقل وحمل المواد المنتجة. لذلك يجب تدعيم شبكة الطرق وفك العزلة عن بعض الدواوير لتفعيل مسلسل التنمية المحلية، وتسهيل عملية الاستثمار.

النهوض بالقطاع الجموعي والتعاوني: خاصة الفئات النسوية بكونها تلعب دورا أساسيا في التنمية المحلية، رغم أن منطقة الغرب تعاني من ضعف مساهمة الجمعيات والتعاونيات في الدفع بعجلة التنمية. مما يستدعي ضرورة تحريك نشاط المجتمع المدني النسوي، ليساهم بدوره في التنمية المحلية، إلى جانب المساهمة في تكوين فعال يمكن من تقوية قدرات هذه الفئة من المجتمع.

تقوية كفاءات النساء القرويات بما فيها مهارتهن القيادية، كفاعلات ومساهمات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحفيزهن على المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وإدماجهن في مراكز القرار.

تمكين المرأة القروية من المساواة في الحقوق الإنسانية، خاصة مسألة التمدرس وحق الملكية في الأراضي الجماعية، حتى تكون لها حيازة فلاحية للاستثمار، عن طريق إيجاد إطار مناسب لضمان حقوق المواطنة للمرأة الغرابوية، وفق ما يضمنه دستور 2011 لها من حقوق.

إعداد إستراتيجية محكمة للتغلب على مختلف العوائق التي تحد من تحسين وضعية المرأة القروية بالغرب، لضمان مساهمتها بشكل جيد في تحقيق التنمية المحلية.

جعل المرأة القروية بمنطقة الغرب أكثر استفادة من المشاريع التنموية: التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية؛ كاستفادتها من بعض المشاريع في إطار مخطط المغرب الأخضر ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تناولت هذه المبادرة المسألة النسوية، من خلال محاربة الفوارق بين الجهات، والفقر وكل أشكال التهميش، ودعم القدرات والمشاركة النسوية في كل المجالات التنموية.

5. ملخص النتائج

- أن المرأة القروية بمنطقة الغرب لها مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية، من خلال اشتغالها في عدة مجالات اقتصادية.

- للنساء القرويات مساهمة محدودة في حماية وتدبير الموارد الطبيعية، خاصة المياه، مما يتطلب ترشيدهن وتوعيتهن بأهمية هذا المورد.

- أن ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء يقف حاجزا أمام مزاولتهن للأنشطة التي تتطلب مستوى دراسي والاكتفاء بممارسة الفلاحة وباقي الأغراض المنزلية.

- لا زال انخراط النساء القرويات في العمل السياسي والمنظمات غير الحكومية بعيد الأهمية عند غالبية النساء اللاتي شملتهن الدراسة الميدانية.

خاتمة:

انطلاقا مما سبق، فالمرأة القروية بمنطقة الغرب، تعتبر مشاركا حقيقيا في تحقيق التنمية المحلية، نظرا لحضورها القوي والفعال في مختلف الأنشطة، خاصة لما يتعلق الأمر بالأنشطة الفلاحي الذي يشكل الركيزة الأساس في النهوض بتنمية العالم القروي، رغم أنها لا زالت تعاني العديد من الإكراهات التي تحد من مساهمتها في دينامية التنمية، كتفشي ظاهرة الأمية وغيرها من الظواهر الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بموضوع المرأة القروية وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وانخراطها في المسألة السياسية، أضحت من الضروريات حتى تساهم أكثر في تدبير الشأن المحلي الوطني وتحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

1. إدريس الكراوي(1998)، المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع، ط1، دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب.
2. جمعة واركلي(2013-2012)، المرأة والتنمية المحلية بجماعة أولاد سلامة إقليم القنيطرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
3. سمير رضوان، لويس ريفيرز جان(2006)، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، تقرير ممول من طرف المفوضية الأوروبية.
4. عبد الرحيم العطري(2009)، تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، ط1، مطبعة طوب بريس، الرباط، المغرب.

5. عبد الرحيم قصابوي(2011)، استعمال الموارد المائية وتدبيرها: حالة الجماعة القروية بنمنصور، بحث لنيل شهادة الماستر في جغرافية البيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
6. غيدى سعيد(2018/01/20)، المرأة المغربية والمشاركة السياسية، المعركة الكبرى"، مجلة ميم الإلكترونية، شوهد في2018/03/01. <https://meemmagazine.net> / المرأة-المغربية-والمشاركة-السياسية-1/.
7. فاطمة الزهراء أزرويل(1996)، المرأة بين التعليم والشغل، ط1، دار وليلي للطباعة والنشر، مراكش، المغرب.
8. المنذوبية السامية للتخطيط(2014)، الإحصاء العام للسكان والسكنى.
9. Bouzidi. Z, El Nour. S et Moumen. W(2011), Le travail des femmes dans le secteur agricole: Entre précarité et empowerment : Cas de trois régions en Egypte, au Maroc et en Tunisie.
10. LE COZ J(1964), Le Rharb, Fellahs et colons, Étude de géographie régionale, Tome 1, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V, Rabat.
11. M. S. DEHAVANNE, Z. CHATTOU(2002), Savoir et savoir-faire des femmes rurales en milieu steppique de Missour. In mutations sociales et réorganisation des espaces steppique, 1^{ère} édition, fondation KONRAD ADENAUER.

دور السياحة العلاجية في تنشيط التسويق الدوائي (دراسة تطبيقية في مستشفى الألماني بأربيل).

Medical tourism role in the revitalization of pharmaceutical marketing (applied study at the German Hospital in Erbil).

د.علي عبودي نعمة الجبوري، كلية الإمام الكاظم – العراق

ملخص: يهدف البحث الحالي إلى بيان دور السياحة العلاجية في تنشيط التسويق الدوائي، إذ حاول الباحث تقديم إطار نظري لبعض مما تم طرحه من قبل الكتاب والباحثين في ما يتعلق بمتغيري البحث، فضلاً عن إطار عملي تحليلي لهما، وقد اعتمدت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات من أفراد عينة البحث البالغ عدده (75) فرداً من الأفراد العاملين في(المستشفى الألماني بأربيل) وعددهم (170) فرداً، فقد اعتمدت الدراسة المقياس الذي أعده (Parasuraman,1999) لإختبار السياحة العلاجية والذي حدد خمسة أبعاد لها في حين تم قياس التسويق الدوائي بوصفه متغيراً تابع أحادي البعد بالاستناد إلى مقياس (Erez&Somech,1996)، وتم الاعتماد على العديد من الوسائل الإحصائية والنمذجة الهيكلية(لاختبار النتائج باستعمال العديد من البرامج (AMS، SPSS.V17، LEZELAR)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات بناءً على ما تمخضت عنه إجابات عينة الدراسة من نتائج والتي على ضوءها وضعت مجموعة من التوصيات التي يمكن الاسترشاد بها.

الكلمات المفتاحية: السياحة العلاجية، التسويق الدوائي.

Abstract: The aim of the research is to the role of therapeutic tourism in the promotion of pharmaceutical marketing, as the researcher tried to provide a theoretical framework for some of what has been presented by the writers and researchers in relation to the research variables, as well as analytical framework for them. The questionnaire was used as a tool for gathering information from the 75 individuals of the 170-member German Hospital in Erbil. The research adopted the measure prepared by (Parasuraman,1991) for the medical tourism test, which has five dimensions. While drug marketing was measured as a one-dimensional dependent variable based on the scale (Erez & Somech, 1996). Numerous statistical methods and structural modeling were used to test the results using many Of the programs (SPSS.V17, AMS, LEZELAR), and the research reached a set of conclusions based on the results of the results of the sample of the research, in light of which a set of recommendations were formulated

Keywords: medical tourism, pharmaceutical marketing.

مقدمة:

السياحة العلاجية هي أحد تعبيرات العولمة ويتم تعريف مصطلح السياحة العلاجية على نطاق واسع لتوفير الرعاية الطبية بالتعاون مع صناعة السياحة للمرضى الذين يحتاجون إلى خدمات طبية خارج بلدهم وقد أخذت السياحة العلاجية في مضمار عمل صناعات السياسات والباحثين على حين غرة، وهي صناعة لم يتم فهمها على الإطلاق لحد الآن وأنها نابضة بالحياة كما هي اليوم، لسبب بسيط وهو أن المرضى وبشكل مستمر تقريباً يسارعون إلى أقرب مرفق طبي للعلاج والسياحة بالوقت نفسه، غالباً ما كان يُنظر إلى الرعاية الصحية على أنها الأكثر محلية في قطاع الخدمات لكن السياحة العلاجية هي ممارسة للمرضى الذين يلتمسون العلاج الطبي في بلد آخر، لأن المرضى السائحين اليوم لا يذهبون إلى الخارج لمجرد المنتجعات الصحية ولكنهم يسافرون على بعد آلاف الأميال من منازلهم بحثاً عن مجموعة كاملة من العلاجات والخدمات الطبية، بما في ذلك العلاج الجراحي مثل جراحة إستبدال مفصل الورك، وجراحة الشريان التاجي أو حتى زرع الأعضاء مثل زراعة الكبد وغيرها (Noor et al, 2015, p1)، وتشير تقديرات الإمكانات الاقتصادية للصناعة السياحية إلى أنها ظاهرة لا يجب تجاهلها ويقدر من خلال الإستهيبان عن السياحة العلاجية في أبريل (2012) أن الصناعة تنمو بنسبة تزيد عن 20 في المائة سنوياً، وستبلغ قيمتها نحو 4 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2016، والسياحة العلاجية هي مدخل يشمل النطاق الكامل لأصحاب المصلحة المتأثرين بهذه الظاهرة عبر جميع عناصر النظام السياحي، وتمثيلها من خلال نموذج النظم السياحية، ويوفر هذا المدخل الأنظمة الأساسية المنطقية لهذه الدراسة حتى الآن، والبحث عن السياحة العلاجية قد اتخذ مدخلا نظرياً، وكان يميل بشكل جزئي إلى التركيز على المرضى، أو على خبرات مقدمي الخدمة في المنطقة المستقبلية. توسع هذه الدراسة نطاق عمل السياحة من خلال النظر في الآثار المترتبة على السياحة العلاجية في المنطقة المستضيفة وهو مكون مهم لها في بعض الأحيان، الهدف من هذه الدراسة هو إستكشاف الآثار المترتبة على السياحة العلاجية للممارسين الفرديين وممارساتهم التجارية، وتستكشف الدراسة هذه من خلال التحقق من تجارب ومفاهيم ممارسي الطب في المستشفى الألماني بأربيل وتشمل الأهداف المحددة للدراسة: (1) لتوثيق فهم ممارسي الطب وكيفية إنتشار السياحة العلاجية وما هي الآثار المترتبة على مهنتهم وصحة المرضى السائحين (2) إستكشاف تصورات ومواقف ممارسي الطب نحو السياحة العلاجية وكيف تؤثر ذلك على ممارستهم قبل أو بعد نصيحة علاج المرضى.

أولاً. مشكلة الدراسة:

ساهمت التطورات البيئية المتسارعة والقفزات الكبيرة في عالم الأعمال في قناعة متخذي القرار بالمنظمات اليوم بعدم واقعية الاعتماد على المؤشرات المالية في تقييم نجاح الإدارة الإستراتيجية لأنشطتها الرئيسية والمساعدة إذ لاحظ القائمين على إدارة المنظمات بأهمية الاهتمام بالسياحة العلاجية وضرورة تنمية أنواع معينة من السياحة التي تؤدي امتلاكها إلى رفع مستوى الأداء المالي وغير المالي لتلك المنظمات، وإن إمتلاك وتوظيف السياحة العلاجية بالشكل المطلوب له نتائجها الطبية على الأداء الإستراتيجي للتسويق الدوائي، لذا في هذه الدراسة سنسعى إلى تقييم تكاليف وفوائد السياحة العلاجية، ولا بد من تقييمها ليس فقط على مستوى المسافر الفردي والضرورات التجارية للمنشأة الطبية المقصودة ولكن أيضاً من حيث الصحة العامة العالمية والتكاليف المحتملة الذي يتكبدها المرافق الطبي في بلد المستضيف للسائح، ومن هنا تجسدت مشكلة الدراسة من خلال إثارة عدد من التساؤلات وهي: هل هناك علاقة بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي، وما مستوى هذه العلاقة؟ وهل للسياحة العلاجية تأثير في تشجيع التسويق الدوائي؟ وما مدى استفادة المرضى من السياحة العلاجية والتسويق؟.

ثانياً. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- بلورة إطار نظري يتضمن المفاهيم الأساسية الأكثر أهمية لمفهوم السياحة العلاجية والتسويق الدوائي بالاعتماد على مجموعة المصادر العلمية التي توفرت لدى الباحث.
- التعرف على طبيعة الأنشطة التي تؤدي إلى التسويق الدوائي في المنظمة المبحوثة.
- إختبار علاقة الارتباط بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي في المنظمة المدروسة.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز السياحة العلاجية في المنظمة موضوع الدراسة.

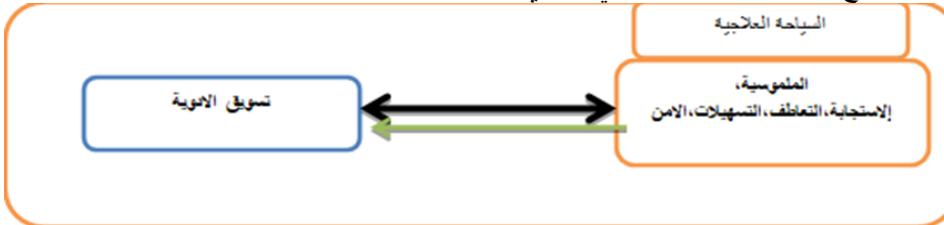
ثالثاً. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تطرقها إلى أحد المواضيع الرائدة في منظمات الأعمال العامة وفي إدارة الأعمال خاصة، لما لها دور رئيسي ومهم في بلورة قدرات العاملين في السياحة وتشجيعهم نحو العمل وتحفيزهم لتسويق الأدوية، فضلاً عن أن الدراسة تكمن أهميتها الميدانية من خلال مساهمتها في نواحي حيوية منها تعريف العينة المبحوثة بضرورة الاهتمام بالسياحة العلاجية وتشجيعها وتطويرها لتساهم وبشكل فعال في عالم الأعمال وبعبارة أخرى تتجسد أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

- توجيه عملية البحث في تجسيد دور السياحة العلاجية وتشخيص عملية تسويق الأدوية للمرضى السائحين.
- أخذ الجانب الطبي كمكان للبحث لما له أهمية كبير للنهوض بالواقع الصناعي للسياحة من خلال العينة المبحوثة.
- هنالك عدد قليل من الدراسات الرئيسية التي تناولت السياحة العلاجية وهذا ما أكد وطرحه (Yusliza , 2012).
- تستمد الدراسة أهميتها الميدانية من خلال مساهمتها في نواحي حيوية منها تعريف العينة المبحوثة بضرورة الاهتمام بالسياحة العلاجية من أجل معالجة قضايا التسويق الدوائي.

رابعاً. المخطط الفرضي:

- تم تصميم مخطط فرضي يصور علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات وكما موضح في الشكل(1):
- المتغير المستقل ويتمثل بالسياحة العلاجية (الملموسية، الإستجابية، التعاطف، التسهيلات، الأمن).
 - المتغير التابع ويتمثل بالتسويق الدوائي أحادي البعد.



الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

خامساً. فرضيات الدراسة:

- بغية تحقيق أهداف الدراسة فقد صيغت مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية التي توضح مشكلة الدراسة وتساعد في الإجابة على تساؤلاتها:
- الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة ارتباط بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ارتباط بين الملموسية والتسويق الدوائي.
 - توجد علاقة ارتباط بين الاستجابة والتسويق الدوائي.
 - توجد علاقة ارتباط بين العطف والتسويق الدوائي.
 - توجد علاقة ارتباط بين التسهيلات والتسويق الدوائي.
 - توجد علاقة ارتباط بين الأمن والتسويق الدوائي.
- الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد علاقة تأثير بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة تأثير بين الملموسية والتسويق الدوائي.
- توجد علاقة تأثير بين الإستجابة والتسويق الدوائي.
- توجد علاقة تأثير بين العطف والتسويق الدوائي.
- توجد علاقة تأثير بين التسهيلات والتسويق الدوائي.
- توجد علاقة تأثير بين الأمن والتسويق الدوائي.

سابعا.عينة الدراسة:

لقد وقع إختيار الباحث على (المستشفى الألماني في أربيل) لتكون ميدانا للدراسة وذلك لأهمية الدور الذي تؤديه المستشفى إتجاه المجتمع من خلال ما تساهم فيه من تطور قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات المهمة في شمال العراق وقد تم توزيع (90) استمارة إستبيان على العينة المستهدفة إسترجع منها (85) إستمارة، وإستعملت(75) إستمارة كونها صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا أصبح عدد أفراد العينة المشمولين بالدراسة (75) فرداً.

الإطار النظري:**1.السياحة العلاجية:**

1.1 مفهوم السياحة العلاجية: هناك مثل يقول أن (السفر هو أفضل دواء)، وهو مناسب جداً نظراً للتطورات في الصناعة الطبية وفرص السفر إلى بلدان مختلفة لتلقي العلاجات الطبية، مصطلح السياحة العلاجية هو عبارة عن مزيج من الطب والسياحة وهي تهتم بمتابعة الفرد للرعاية الصحية والسياحة بالوقت نفسه (Makinde, 2016, p12) وتتطوي السياحة العلاجية على السفر إلى بلدان ما وراء البحار لأسباب طبية ورعاية صحية مختلفة، قد لا تكون متوفرة محلياً، ويمكن أن تشمل الجراحة، ورعاية الأسنان، وغيرها من العلاجات (, Alberti, 2014) p55 وقد يكون هذا أو لا يكون مرتبطاً بمعالم السياحة في الوجهة المضيفة ويتم تأطير صحة الفرد من خلال إلتقاء معقد من السلوك وأسلوب الحياة والبيولوجيا والروحانية والعاطفية، والعوامل الأخرى في البيئة لذلك يحافظ الأفراد على صحتهم (بما في ذلك الحالات العقلية والروحية والجسدية) مع السياحة العلاجية (Salman,etal, 2017, p22) وأظهرت السياحة العلاجية والصحية معدل نمو هائل عالمياً في المدة الاخيرة لذلك يمكن تلخيص السبب المحتمل وعميق الجذور لهذه الظاهرة في الأتجاه الحالي للسكان وخاصتا المسنين منهم وإختيار نمط حياة صحي من لدن الشباب (Antwi & Phillips, 2013, p101) ونظراً لنظام الرعاية الصحية في البلدان النامية هو في المقام الأول مزيج مقدمي الخدمات المملوكة للقطاعين العام والخاص، مع غالبية المملوكة لهم عموماً، (تبلغ حصة أسرة المستشفيات العامة حوالي 79٪ في آسيا، و84٪ في أفريقيا، و71٪ في أمريكا اللاتينية) مما يعد مقدمو الخدمات المملوكة ملكية عامة بشكل أساسي منظمات غير ربحية بهدف النظر في الرعاية الصحية (Hamid, 2015, p392) ويسافر العديد من الأفراد إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية، طب الأسنان والجراحة العامة، بينما في الوقت نفسه يأخذون عطلة للاستجمام في الخارج تقليدياً، وتشير السياحة إلى

أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقومون فيها، وذلك للأغراض الرئيسية للترفيه والاسترخاء والمتعة ومع ذلك في عصر العولمة الجديد، لا يزال نمط حياة البشر يتغير بسرعة، ومع تطور الطيران الدولي، تقوم الصناعات التي كانت ذات خصائص إقليمية واضحة في وقت من الأوقات بتطوير طرق الخدمة التي تتعارض مع التقاليد. والسياحة العلاجية هي واحدة من هذه الصناعات الواعدة لأنها تنطوي على إمكانات إقتصادية كبيرة، وتشمل التجارة في الخدمات وتمثل اتحاد ما لا يقل عن قسمين: الطب والسياحة (Bookman & Bookman, 2007, p12) ونشير السياحة العلاجية في هذه الدراسة إلى السفر عبر الحدود الدولية للحصول على الرعاية الصحية مع أخذ عطلة مثلاً في شمال العراق وعلى هذا النحو، تتجاوز السياحة العلاجية الاعتدال المعتاد وممارسة الرياضة والزيارات إلى المنتجعات الصحية التي قد يتم تضمينها في إجازة إستشفائية لتشمل التدخل الطبي أو الجراحي (hope, 2015, p23) والسياحة العلاجية صناعة مزدهرة أخذت محاولة السائحين للحصول على صحة أفضل أثناء العطلة إلى مستوى جديد كلياً مما أدى إلى إرتفاع مستوي التسويق الدوائي في البلدان المستضيفة (Yuan Wang, 2012, p499) لذا يكون مفهوم السياحة العلاجية والمصطلحات ذات العلاقة بإستحواذ فكرة السفر حول العالم من أجل العلاج الطبي على إهتمام المسوقين للخدمات السياحية والدوائية، وأن السياحة العلاجية تعني تعزيز الحالة الصحية للإنسان وظاهرة تجارية في المجتمع الصناعي السياحي والتي تنطوي على شخص يسافر بين عشية وضحاها بعيداً عن البيئة المنزلية العادية لفائدة وهي الحفاظ على الصحة أو تحسينها (Brent. Et al, 2018, p401) وبصرف النظر عن عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للسياحة العلاجية، فإن المفاهيم الأخرى مثل السفر الطبي تشترك أيضاً في التشابه المفاهيمي مع السياحة العلاجية إذ يتم الاتفاق عليها من لدن البعض كمفاهيم قابلة للتبادل ومع ذلك، أشار بعض الباحثين إلى السياحة العلاجية كمفهوم شامل يشمل جميع أشكال الأنشطة السياحية ذات العلاقة بالصحة (Kangas, 2007, p12) وإطار السياحة العلاجية هو الرعاية الصحية، وهي لتحديد العلاقات بين مختلف فئات السياحة الصحية الفرعية ويمكن عدها من الفئات الفرعية البارزة للسياحة العلاجية وباختصار، تتمثل إحدى السمات المميزة لسياحة العلاجية في أن متابعتها فقط من لدن كل الأشخاص أذ أن هدفها الأساسي هو الوقاية والعلاج، وعلى أساس هذه الفكرة يمكن القول إن السياحة العلاجية تتضمن مساعدة الأشخاص الأصحاء على منع المشاكل التي تحدث لهم مستقبلاً حتى يظلوا على بصحة دائمية (جسدياً وذهنياً) (Ching&Chi,etal, 2016, p7).

2.1 نمو السياحة العلاجية: إن التقدم غير المحدود في التكنولوجيا إلى جانب عروض السفر بأسعار معقولة ميزة كبيرة لصناعة السياحة على مستوى العالم لذا تنجم السياحة العلاجية جزئياً عن عولمة لرعاية الصحية والسياحة التي تشكل في حد ذاتها إمكانات إقتصادية ضخمة للاقتصاد العالمي على النحو المحدد، وتتكون السياحة العلاجية من رعاية طبية فعالة من حيث التكلفة للمرضى الذين يتعاونون مع صناعة السياحة في حين أن الاستفادة من الجراحة أو العلاج الطبي في بلد المقصد المختار، يمكن للمسافرين الصحيين أيضاً لقضاء عطلة في الوقت نفسه (Heung, et al, 2010, p7) وكما وصفه (Connell, 2006, p8) إن السياحة العلاجية هي ظاهرة ثقافية شعبية التي من خلالها يقوم الأفراد برحلة طويلة من أجل الحصول على الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والجراحة أثناء العطلة وتعتمد ممارسات السياحة العلاجية على إعلام المرضى المحتملين بنجاح استطبائهم فيما يتعلق بخيارات الإجراءات، ومرافق العلاج، وفرص السياحة، وترتيبات السفر، وبلدان الوجهة.

هذه الرحلات الطويلة للمسافرين الصحيين عبر البلدان الذين يبحثون عن علاجات تشمل العناية بالأسنان، جراحات التجميل، العمليات الجراحية الاختيارية والإخصاب في الأنابيب، تشمل المناطق النشطة والبلدان التي تقدم خدمات السياحة العلاجية مثلًا (آسيا، ماليزيا وتايلاند وسنغافورة، أوروبا الشرقية (هنغاريا وبولندا) والبحر الأبيض المتوسط (مالطا وقبرص) وأفريقيا (خاصة جنوب أفريقيا) وأمريكا الجنوبية والوسطى (كوستاريكا، المكسيك، البرازيل، وكوبا) والشرق الأوسط (ولا سيما دبي والأردن، وأربيل) وهذا يوضح النمو المتزايد في العرض والطلب لصناعة السياحة العلاجية (Wan.etal, 2012, p36).

3.1 أبعاد السياحة العلاجية: في هذه الدراسة المستعرضة لقياس السياحة العلاجية، التي تعد شكلاً من أشكال المزاجية، والتي تنطوي على تصور وتقييم العلائقية لرغبة الأفراد على وجه التحديد، ويدل على التجانس الشديد للعلاج مع السياحة.

الملموسة: هي الوصول إلى الجاذبية البصرية للسياح عن طريق المرافق المادية الموجودة في البلد المستقبل من خلال تقييم الجودة من وجهة نظر مقدم الخدمة فحسب، بل أيضاً من وجهة نظر الزبون، مع الإقرار بالتعقيد وعدم التجانس وغموض خدمات الرعاية الصحية على الرغم من أنه قابل للنقاش حول كيفية زيادة كفاءة وفعالية صناعة الرعاية الصحية، وتقوم عدد متزايد من مؤسسات الرعاية الصحية بتطبيق مبادئ إدارة الجودة لتحسين جودة الرعاية والمحافظة عليها، مع التحكم بالتكاليف في الوقت نفسه (Eiri & Figueiredo, 2005, p405) وعلى الرغم من أن الأهمية الإستراتيجية للجودة في سياق السياحة العلاجية أن تكون مقبولة على نطاق واسع، وتكون لها تأثير كبير على إدارة تسويق الخدمات (Grönroos, 1990, p96) ويؤدي ذلك غالباً إلى صعوبة فهم الزبائن لجودة الخدمة، ونتيجة لذلك يصعب على المنظمات فهم كيفية إدراك المستهلكين وتقييمهم للخدمة والملموسة هي تصور المستهلك للجودة يعتمد في الغالب على الأدلة المادية والسعر بدلاً من الخدمة الأساسية ويشير الدليل المادي على البيئة التي يتم فيها تسليم الخدمة، وأيضا السلع الملموسة التي تسهل الأداء أو الاتصال بالخدمة، هذا يدل على أن الأدلة المادية لعملية إنتاج خدمة الرعاية الصحية يمكن أن تؤثر على تجربة الخدمة (Parasuraman et al., 1988, p37) وتصف القابلية للملموسة في عدها البعد الصلب المستعمل لتقييم جودة الخدمة، بينما يشير (Santos, 2002, p294) إلى العناصر الملموسة كعناصر ملموسة للخدمة ويشمل جوانب مثل مظهر المرافق المادية والأدوات والمعدات والأفراد ومواد الاتصالات.

الإستجابة: هي تقديم وصف تفصيلي للخدمات المقدمة للمرضى من لدن الموظفين وخدمة سريعة للمرضى والإستمرار دائما وعلى إستعداد لمساعدة المرضى والإستجابة في الوقت المناسب لأي عارض يصيب المرضى (Connell, 2006, p9).

التعاطف: هو الإهتمام الفردي بالمرضى وفهم الإحتياجات المحددة للمرضى وتخصيص ساعات عمل إضافية لموظفي المستشفى للعمل على راحة المرضى (Wan.etal, 2012, p13).

التسهيلات: العمل على تسهيلات لتبادل والسفر ويتم توفير تسهيلات صرف العملات الأجنبية داخل المستشفى وتسهيلات الدفع وتوفير مرافق النقل المناسبة من لدن المستشفى إلى أماكن مناسبة بالقرب من المستشفى وتوفير الفنادق المناسبة القريبة، والتسهيلات التقنية والبنية التحتية وتوفير موقع المعلومات الكافية عن علاج المرضى وتوفير الحجز المضمون من لدن المستشفى وتخصيص مكتب لتسهيلات الإدارية والتجارية للمرضى وأقاربهم وتسهيل خدمات الترجمة في المستشفيات لتسهيل العلاقات الشخصية وترجمة السجلات الطبية للمرضى (Makinde, 2016, p12).

السلامة والأمن: توفير خدمات الأدوية المأمونة في المستشفى والالتزام بمبادئ سلامة المرضى في توفير الخدمات التقنية في المستشفى (الحقن، خدمات التمريض والفحوصات الطبية، وغيرها) هناك ما يكفي من الأمان في الوقاية من أحداث المستشفى التي تشمل السقوط من السرير، التعثر، وغيرها (Ching&Chi,etal, 2016, p74).

ونرى إن السياحة العلاجية لها شعبية كبيرة في الأونة الأخيرة، ولكن لا يوجد إتفاق عام على تعريف موحد لها بسبب عملية الاستهلاك التجريبي، وعدم جمع بيانات موثوقة قابلة للمقارنة وتنظيم الصناعة السياحية، إذ أن جميع المسافرين الطبيين هم أشخاص صحيون، ولكن ليس جميع السياح الصحيين هم أشخاص طبيون ونرى إن هناك حاجة للبحث في ملف تعريف المسافرين الطبيين وعملية صنع القرار من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن المناطق الريفية إلى المدن، يتنوع دور الدول في السياحة العلاجية جغرافياً حيث يمكن تخصيص السياسات وصنع القرار وصناعة الاستثمار لتشجيع النمو في الصناعة أو تقليبه والترويج لنفسها كوجهات سياحية علاجية، وهذا ينطوي على أسئلة حول تأثير السياحة العلاجية في توفير الرعاية الصحية العامة المحلية وأخيراً، يمكن أن تكون أحداث الصناعة الطبية لأصحاب المصلحة مفتاحاً محتملاً لترتيب الصناعة ومشاركة المعرفة لأنها تتضمن أساساً إلى المنافسين وليس الزبائن ومع ذلك، فإن فائدة هذه الأحداث محدودة بسبب نقص البيانات الموثوقة على أساس تقييم الأداء والعرض التقديمي أيضاً.

2.التسويق الدوائي:

1.2 مفهوم التسويق الدوائي: إن التسويق يعد بشكله الجوهري بأنة(تنظيم مصادر المنظمة لتلبية الحاجات المتغيرة للزبائن الذين تعتمد عليهم المنظمة).

عملية التسويق تدور بشكل أساسي حول الزبائن كجزء من عملية التبادل ويعدون نقطة الانطلاق لأي نشاط تسويقي لتمييز الحاجات وتطوير المنتجات التي ستشبع حاجات الزبائن خلال التبادل وفي هذه الحالة يمكن أن نعد التسويق بأنة عملية الإدارة التي تميز وتتوقع وتجهز متطلبات الزبائن بشكل كفاء، وإن مدراء التسويق يحتاجون لأدوات لتشكيل السلع والخدمات التي تلبى حاجات الزبائن المتغيرة ويوصف المزيج التسويقي أيضاً بأنة، مجموعة الأدوات التي تستعملها الإدارة للتأثير على المبيعات وإن الصياغة التقليدية للمزيج السعر والمكان والترويج والمنتج(شوربجي نجيب، 2007، ص12)، والتسويق الدوائي يسمى أحياناً التسويق الطبي في بعض البلدان، هو الأعمال التجارية للإعلان أو الترويج لبيع الأدوية ويوجد لدى العديد من الدول تدابير قائمة للحد من الإعلانات من قبل شركات الأدوية، ويأخذ التسويق الدوائي لمقدمي الرعاية الصحية ثلاثة أشكال رئيسية:(النشاط من لن مندوبي المبيعات الصيدلانية، تقديم عينات من الأدوية، ورعاية التعليم الطبي المستمر (CME)(إدريس ثابت، 2007، ص45).

يتأثر المريض عند اتخاذ قرار الشراء للخدمات الطبية بعدة عوامل تحد من الإقدام على التعامل مع هذه الخدمات فليست الأمزجة التسويقية هي المؤثرات الوحيدة في السلوك الشرائي، بل تؤدي المؤثرات النفسية والمؤثرات الثقافية والاجتماعية، ومؤثرات الموقف، دورا بارزا في تحديد السلوك الشرائي للمريض(عوض يوسف، 2010، ص43)، ولما كانت هذه القوى تقرر سلوك المريض عند وضع عملية الشراء قيد الإعتبار، أصبحت عملية فهم هذه المؤثرات خطوة حيوية في تخطيط إستراتيجية السوق ويقدر تعلق الأمر بالمرضى أو الزبائن المتعاملون مع المنظمات الصحية، فإنهم يتأثرون أيضا بذات العوامل المؤثرة في الشراء التقليدي للمستهلك إلا أن الاختلاف حتما سيكون تبعا لطبيعة الحالة الصحية المطلوب تجاوزها من لن المريض، ودرجة خطورتها على حياته (العامري نجاه، 2009، ص56) وهناك مجموعة من العوامل نذكر منها:

أ.أولا. العوامل الموقفية: هي عوامل تقع ضمن وقت وزمان محددين تؤثر على سلوك المريض، وتقع هذه المؤثرات ضمن خمسة مجاميع :

أ. يتأثر قرار المريض عند شراء الخدمة الصحية بالمتغيرات البيئية للمحيط المادي للمنظمة الصحية كالموقع، الأصوات والضوضاء، وغيرها(المحيط المادي).

ب. يتأثر السلوك الشرائي أيضا بالخصائص التي يبديها الأصدقاء، الأقارب، والهيئة الطبية في لحظة الإقدام على شراء الخدمة الصحية(المحيط الخارجي).

ت. يؤدي توقيت تقديم الخدمة فيما إذا كان صباحا أو مساء، أو خلال أحد أيام الأسبوع، أثر على قرار المريض لشراء الخدمة الطبية من عدمه(المنظور الزمني).

ث. سبب الشراء للخدمة الصحية يكون واجب لأنه يتعلق بحالة صحية تستوجب المعالجة وإتخاذ القرار المناسب للتعامل معها فهي غير قابلة للتأجيل أو البحث عنها في مكان آخر(تعريف المهمة).

ج. يؤثر مزاج المريض على رغبته في إستقبال المعلومة الصحية أو البحث عنها، أو تقييمها بالشكل الصحيح والدقيق، وبالتالي تأثيرها على السلوك الشرائي وإتخاذه لقرار الشراء(الحالة المزاجية).

ثانيا. العوامل النفسية: يتأثر المريض إلى حد كبير في سلوكه الشرائي للخدمة الصحية بعدد من القوى الداخلية، كالحاجات والدوافع، الإدراك، التعلم، الخبرات، وكذلك خصائص الشخصية والمؤثرات النفسية أحيانا بالعوامل الشخصية، الدوافع والحاجات، إن نقطة البداية في عملية قرار الشراء هو الشعور بحاجة لشيء ما تعني ببساطة الإنقثار إلى شيء مفيد، وهي التي تشكل حالة عدم التوازن ما بين حالة المريض الفاعلية والحالة المرغوبة فهي الحاجات الداخلية التي توجه الأفراد باتجاه إشباع حاجاتهم فهي من (Motives) أما الدوافع يوجه أو يقود السلوك (البكري ثامر، 2005، ص32).

2.2 إستراتيجية التسويق المباشر للدواء: إستراتيجية تسويق الأدوية، والتي تستهدف بشكل رئيسي الزبائن، وتشمل (إجتماعات الطبيب، والدعاية الطبية اليومية، والعينات) لذا يشير التفصيل التقليدي إلى مندوبي المبيعات الذين يزورون الأطباء لتقديم معلومات عن الأدوية بينما يشير التفصيل الإلكتروني إلى تثقيف الأطباء عبر الوسائل الإلكترونية)، كلا التفصيلين يؤديان إلى تنشيط التسويق الدوائي وخاصة بالنسبة للمرضى المسافرين (Enar Ruiz.etal, 2014, p5) ومع إستراتيجية التسويق المنسجمة مع السياحة العلاجية، تحاول شركات الأدوية للعب على المواقف الإيجابية للمستهلكين تجاه الإعلانات المباشرة للمستهلك ويمكن للجهود التسويقية التي طورتها المصنعات الدوائية أن تولد أثارا إعلامية ومقنعة على قرارات وصف الدواء، عندما يمكن للعديد من الأدوية المتنافسة علاج مرض ما، ويمكن للطبيب إختيار منتج مفضل يعتمد على فوائد الدواء لصحة مرضاه والأطباء (الذين هم صناع القرار لقرار وصفة طبية) (IMS Health, 2013, p3). ليسو على علم تام حول فوائد الدواء الجديد قبل إستعماله وبالتالي، فإن المعلومات التي توفرها شركات الأدوية حول فعالية الدواء الجديد والآثار الجانبية وما إلى ذلك (التي تشرف عليها إدارة الغذاء والدواء الأمريكية) تكشف عن أهمية حاسمة في قرار الطبيب بإصدار دواء جديد هذه المعلومات تقلل من عدم اليقين بشأن الأدوية الموجودة في السوق وتسمح للأطباء بوصف الدواء الأنسب لمرضاهم (Harvey, 2007, p450) وإن التسويق الدوائي يؤثر على عملية نشر الدواء من خلال معدل التجربة وعن طريق إقناع دور الطبيب بأن إختياره الأولي هو الأنسب لنتائج الصحة للمرضى الساتحين، وبهذه الطريقة يقلل من احتمال التحول إلى دواء منافس. ومن ثم فإن الوظيفة المقنعة للتسويق الدوائي تشير إلى التأثير الذي تنطوي عليه الأنشطة التسويقية من حيث خلق قوة سوقية للمنتج المروج وبهذه

الطريقة، فإن الوظيفة المقترحة للتسويق الدوائي تبني عوائق أمام الدخول وتؤثر على عملية نشر الدواء المنافس (Guidolin, 2010, p301).

ونرى إن التركيز الإستراتيجي على التسويق الدوائي عن طريق المنظمات التي تضع تركيزاً إستراتيجياً كبيراً على إستعمال تجزئة السوق الدوائي وتحديد المواقع والعلامات التجارية والاتصالات التسويقية لإنشاء صورة متميزة ومواتية لعروضها الدوائية مقارنة بعروض المنافسين، وتساعد الأنشطة التسويقية على توليد أداء متفوق في السوق على سبيل المثال (زيادة الحصة السوقية الدوائية وقاعدة الزبائن تكون أكثر استقراراً وفاءً)، مع توفير قيمة عالية لمستهلكيها، ونحن نفترض أن العوامل الداخلية والخارجية للمنظمة تحفز الأطباء مع التركيز الإستراتيجي على التسويق الدوائي في توزيع الدواء وبسبب تركيزها على التسويق والتمايز والاستثمار في التسويق الدوائي، فإن كبار التنفيذيين (وليس فقط أولئك الذين يعملون في وظيفة التسويق الدوائي) في هذه المنظمات يقدرون أهمية العملية التي تساعد بها الاستثمارات التسويقية على تحقيق أداء متفوق ونظراً للدور التسويقي في توفير ميزة تنافسية بين المرضى للشراء، فإن التنفيذيين التسويقيين لهم تأثير كبير على قرارات تخصيص الموارد بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يفهم المسؤولون التنفيذيون غير التسويقيين في هذه المنظمات ويقدرّون الدور الذي تلعبه الاستثمارات التسويقية الدوائية في التخفيف من الأعباء على المرضى والضغط الهبوطي الناتج عن الأسعار المرتفعة.

الجانب العملي

أولاً. التحليل العاملي التوكيدي:

لفرض التحقق من الصدق البنائي لأداة البحث يتعين علينا إجراء إختبار التحليل العاملي التوكيدي على متغيرات الدراسة، إذ يستعمل التحليل العاملي التوكيدي والذي يعد إحدى تطبيقات معادلة النمذجة الهيكلية في عملية تحديد وإختبار النماذج المبنية ومدى صحتها وملائمتها للدراسة قيد البحث إذ يتضمن متغيرات كامنة latent variable التي تمثل الأبعاد المقترضة، والمتغيرات المقاسة أو الداخلية Endogenous التي تمثل الفقرات (الأسئلة) وترتبط هذه العبارات بالأبعاد من خلال أسهم تنتج من المتغيرات الكامنة إلى المتغيرات الداخلية.

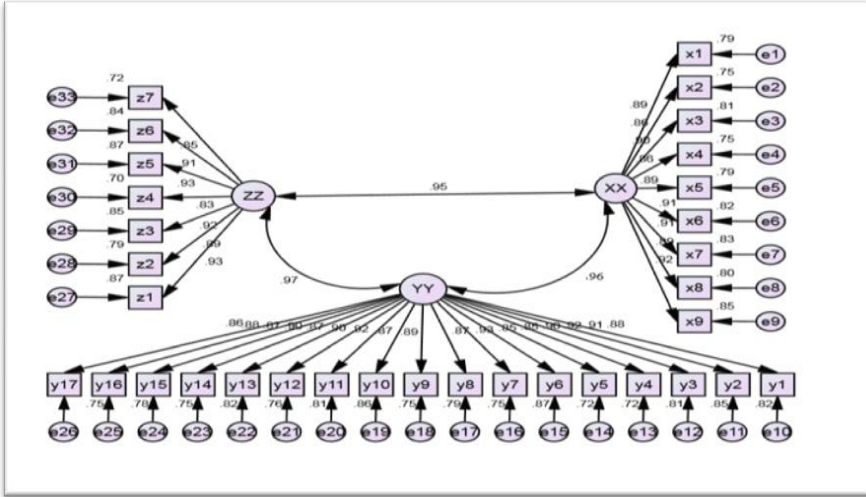
1. **السياحة العلاجية:** قد تم استعمال برنامج (AMOS) النسخة (23) في تحليل المخطط البنائي العاملي التوكيدي لفقرات وأبعاد السياحة العلاجية ومن ثم حساب مؤشرات جودة المطابقة المستعملة من لدن الباحث وكما في الجدول التالي:

الجدول (1) مؤشرات الجودة والقرار

IFI	TLI	CFI	NFI	RMSEA	AGFI	GFI	X2/ df	
%79	%78	%71	%79	0.000	%72	%79	2.84	قيمة المؤشر
اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اقل من 0.08	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اقل من 5	معايير المقارنة
مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	قرار الباحث

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه انه يتم قبول أنموذج البنائي الذي شكله الباحث بمعنى آخر إن أنموذج ملائم وهذا دليل على إن الفقرات التابعة لكل بعد تنتمي فعلاً إليه وهي قادرة على قياس تلك الأبعاد.

الشكل (2) يوضح المخطط البنائي لأبعاد السياحة العلاجية، والذي يبين كل الفقرات قد حصلت على تشييعات معيارية مقبولة أعلى من (0.30) وهذا يؤكد بأن البيانات التي سحبت من عينة الدراسة مطابقة لأنموذج القياس والمتمثل بالسياحة العلاجية.



الشكل (2) المخطط البنائي لأبعاد وفقرات السياحة العلاجية.

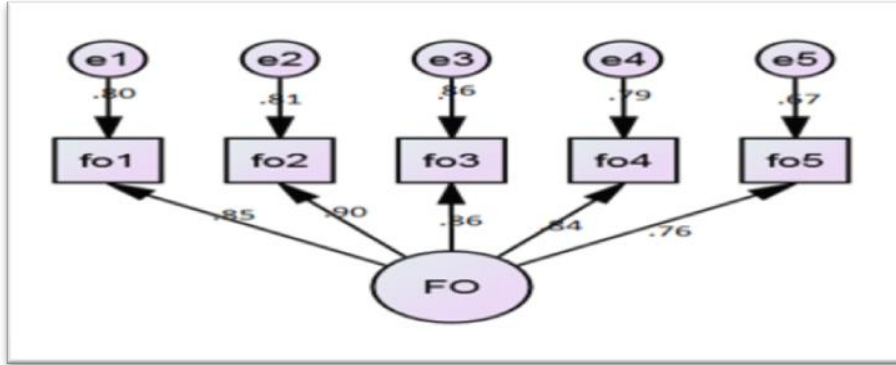
2.التسويق الدوائي: وقد تم استعمال برنامج (AMOS) النسخة (23) في تحليل المخطط البنائي العملي التوكيدي لفقرات التسويق الدوائي ومن ثم حساب مؤشرات جودة المطابقة المستعملة من لدن الباحث وكما في الجدول التالي:

المؤشر المستعمل	X2/ df	GFI	AGFI	RMSEA	NFI	CFI	TLI	IFI
قيمة المؤشر	3.44	%70	%69	0.000	%75	%76	%80	%81
معيار المقارنة	اقل من 5	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اقل من 0.08	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50	اكبر من 0.50
قرار الباحث	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول

الجدول (2) مؤشرات الجودة والقرار.

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه انه يتم قبول النموذج البنائي الذي شكله الباحث بمعنى آخر إن النموذج ملائم وهذا دليل على إن الفقرات التابعة لكل فقرة تنتمي فعلا إليه وهي قادرة على قياس بعد التسويق الدوائي.

الشكل (3) يوضح المخطط البنائي لفقرات التسويق الدوائي، والذي يبين كل الفقرات قد حصلت على تشبعات معيارية مقبولة أعلى من (0.30) وهذا يؤكد بأن البيانات التي سحبت من عينة الدراسة مطابقة لنموذج القياس و المتمثل بالتسويق الدوائي.



الشكل (3) المخطط البنائي لفقرات التسويق الدوائي.

ثانياً. اختبار المصدقية وثبات الاستبانة:

يتضح من الجدول (3) إن معامل كرونباخ ألفا أكبر من (90%) وهذا دليل على إن فقرات إستمارة البحث ثابتة ويمكن إستعمالها.

المتغيرات	الأبعاد	عدد الفقرات	كرونباخ لكل بعد	معامل الصدق لكل بعد	معامل كرونباخ للمتغير ككل	معامل الصدق الكلي
السياحة العلاجية (HC)	الملموسية (XX)	9	0.974	0.987	0.982	0.991
	الاستجابية (YY)	17	0.961	0.98		
	العطف (ZZ)	7	0.987	0.994		
	التصيلات (EE)	7	0.977	0.991		
	الامن (SS)	9	0.976	0.996		
التسويق الدوائي (FO)	احادي البعد	5	0.943	0.971	0.943	0.971

الجدول (3) يوضح معامل ألفا كرونباخ.

ثالثاً. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

تناول هذه الفقرة تحديد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بُعد من الأبعاد المستعملة في البحث.

1. السياحة العلاجية:

الجدول (4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد السياحة العلاجية.

الفرق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	سنتوي الإجابة	ترتيب الأصبية	الفرق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	سنتوي الإجابة	ترتيب الأصبية
x1	3.84	1.027	اتقى	مرتفع	5	y10	3.77	0.831	اتقى	مرتفع	8
x2	3.65	1.072	اتقى	مرتفع	7	y11	3.77	0.981	اتقى	مرتفع	8
x3	4.01	0.979	اتقى	مرتفع	1	y12	3.99	0.951	اتقى	مرتفع	1
x4	3.91	0.888	اتقى	مرتفع	2	y13	3.87	0.89	اتقى	مرتفع	4
x5	3.85	0.968	اتقى	مرتفع	4	y14	3.85	0.911	اتقى	مرتفع	5
x6	3.6	0.87	اتقى	مرتفع	8	y15	3.88	0.9	اتقى	مرتفع	3
x7	3.81	1.062	اتقى	مرتفع	6	y16	3.79	0.92	اتقى	مرتفع	7
x8	3.55	1.131	اتقى	مرتفع	9	y17	3.88	0.885	اتقى	مرتفع	3
x9	3.88	0.999	اتقى	مرتفع	3	YY	3.83	0.853	اتقى	مرتفع	لثاني
XX	3.79	0.905	اتقى	مرتفع	الثالث	z1	3.89	0.938	اتقى	مرتفع	3
y1	3.73	1.07	اتقى	مرتفع	9	z2	3.72	0.894	اتقى	مرتفع	5
y2	3.68	1.067	اتقى	مرتفع	10	z3	3.83	0.921	اتقى	مرتفع	4
y3	3.79	1.106	اتقى	مرتفع	7	z4	3.91	0.873	اتقى	مرتفع	2
y4	3.89	0.967	اتقى	مرتفع	2	z5	3.72	0.938	اتقى	مرتفع	5
y5	3.99	1.02	اتقى	مرتفع	1	z6	4.07	0.935	اتقى	مرتفع	1
y6	3.68	0.918	اتقى	مرتفع	10	z7	3.91	0.825	اتقى	مرتفع	2
y7	3.85	0.954	اتقى	مرتفع	5	ZZ	3.86	0.823	اتقى	مرتفع	الأول
y8	3.84	0.855	اتقى	مرتفع	6	EE	3.83	0.853	اتقى	مرتفع	الرابع
y9	3.77	0.994	اتقى	مرتفع	8	E1	3.77	0.831	اتقى	مرتفع	8
SS	3.79	0.905	اتقى	مرتفع	الخامس	E2	3.77	0.981	اتقى	مرتفع	8
S1	3.91	0.888	اتقى	مرتفع	2	E3	3.99	0.951	اتقى	مرتفع	1
S2	3.85	0.968	اتقى	مرتفع	4	E4	3.87	0.89	اتقى	مرتفع	4
S3	3.6	0.87	اتقى	مرتفع	8	E5	3.84	1.027	اتقى	مرتفع	5
S4	3.81	1.062	اتقى	مرتفع	6	E6	3.65	1.072	اتقى	مرتفع	7

يتضح من الجدول أعلاه إن أعلى وسط حسابي كان من نصيب بُعد (الملموسية) إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.86) وبإنحراف معياري قدره (0.823)، وهذا ما عززته الفقرة السادسة بوسط حسابي بلغ (4.07) وبإنحراف معياري قدره (0.935) وجاء بالمرتبة الثانية بُعد (الإستجابة) بوسط حسابي قدره (3.83) وإنحراف معياري بلغ (0.853) وهذا ما عززته الفقرة الثانية عشر بوسط حسابي قدره (3.99) وإنحراف معياري قدره (0.951) بينما احتل المرتبة الثالثة بُعد (العطف) كونه حصل على أدنى وسط حسابي وقدره (3.79) وبإنحراف معياري بلغ (0.905) وهذا ما عززته الفقرة الثالثة بوسط حسابي (4.01) وإنحراف معياري (0.979) وكان من نصيب بُعد (التسهيلات) المرتبة الرابعة إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.83) وبإنحراف معياري قدره (0.853)، وهذا ما عززته الفقرة السادسة بوسط حسابي بلغ (3.65) وبإنحراف معياري قدره (1.072) وجاء بالمرتبة الخامسة بُعد (الأمن) بوسط حسابي قدره (3.79) وإنحراف معياري بلغ (0.888) وهذا ما عززته الفقرة الرابعة بوسط حسابي قدره (3.81) وإنحراف معياري قدره (1.062).

2.التسويق الدوائي:

الجدول (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للتسويق الدوائي.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	مستوى الإجابة	ترتيب الأهمية
fo1	4	0.959	اتفق	مرتفع	3
fo2	3.92	0.834	اتفق	مرتفع	5
fo3	3.96	0.922	اتفق	مرتفع	4
fo4	4.04	0.845	اتفق	مرتفع	2
fo5	4.13	0.935	اتفق	مرتفع	1
FO	4.01	0.812	اتفق	مرتفع	--

يتضح من الجدول أعلاه إن متغير الدراسة قد حصل على وسط حسابي قدره (4.01) وإنحراف معياري (0.812) وهذا ما عززته الفقرة الخامسة بوسط حسابي بلغ (4.13) وإنحراف معياري قدره (0.935)، بينما جاءت الفقرة الثانية بالمرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.92) وإنحراف معياري قدره (0.834).

علاقة الارتباط بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي:

- إن هنالك علاقة إرتباط بين السياحة العلاجية المتمثلة بمقدرة (الملموسية) (XX) والتسويق الدوائي وقد بلغت قوة هذه العلاقة ما يقارب (98%).
 - إن هنالك علاقة إرتباط بين السياحة العلاجية المتمثلة بمقدرة (الاستجابة) (YY) والتسويق الدوائي وقد بلغت قوة هذه العلاقة ما يقارب (95%).
 - إن هنالك علاقة إرتباط بين السياحة العلاجية المتمثلة بمقدرة (العطف) (ZZ) والتسويق الدوائي وقد بلغت قوة هذه العلاقة ما يقارب (93%).
 - إن هنالك علاقة إرتباط بين السياحة العلاجية المتمثلة بمقدرة (التسهيلات) (EE) والتسويق الدوائي وقد بلغت قوة هذه العلاقة ما يقارب (93%).
 - إن هنالك علاقة إرتباط بين السياحة العلاجية المتمثلة بمقدرة (الأمن) (SS) والتسويق الدوائي وقد بلغت قوة هذه العلاقة ما يقارب (94%).

علاقة التأثير بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي:

- هنالك علاقة تأثير عكسية بين مقدرة (الملموسية) والتسويق الدوائي إجمالاً وقد بلغ هذا التأثير (-0.401) الأمر الذي يعني إن زيادة مقدرة (الملموسية) (XX) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض التسويق الدوائي في العينة المبحوثة بنفس المقدار.
 - هنالك علاقة تأثير عكسية بين مقدرة (الاستجابة) (YY) والتسويق الدوائي إجمالاً وقد بلغ هذا التأثير (0.834) الأمر الذي يعني إن زيادة مقدرة (الاستجابة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التسويق الدوائي في العينة المبحوثة بنفس المقدار.
 - هنالك علاقة تأثير عكسية بين (العطف) (ZZ) والتسويق الدوائي إجمالاً وقد بلغ هذا التأثير (-0.308) الأمر الذي يعني إن زيادة مقدرة (العطف) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض التسويق الدوائي في العينة المبحوثة بنفس المقدار.
 - هنالك علاقة تأثير عكسية بين (التسهيلات) (EE) والتسويق الدوائي إجمالاً وقد بلغ هذا التأثير (-0.207) الأمر الذي يعني إن زيادة مقدرة (التسهيلات) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض التسويق الدوائي في العينة المبحوثة بنفس المقدار.

- هنالك علاقة تأثير عكسية بين (الأمن) (SS) والتسويق الدوائي إجمالاً وقد بلغ هذا التأثير (-0.208) الأمر الذي يعني إن زيادة مقدره (الأمن) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض التسويق الدوائي في العينة المبحوثة بنفس المقدار.

خاتمة:

إن موضوع السياحة العلاجية وتأثيرها في تنشيط التسويق الدوائي، نأمل منه أن تزود الأكاديميين والموسوقين بالمعلومات التي تستحق المزيد من البحث عن الأول وللتنفيذ المحتمل في الممارسة مع هذا الأخير، وهناك عدد من القضايا العملية الواردة في هذه الدراسة التي تكمل البحث الأكاديمي في هذا المجال والتي قد تدفع الممارسين إلى إستكشاف أكثر إكتمالا عند النظر إلى ربحية الزبون، وتقديم إرشادات حول أفضل السبل لتخصيص التسويق الدوائي بحيث يكون هناك توازن بين تخصيص الموارد المكرسة لإكتساب الزبائن في البلد المضيف وهذا هو السؤال الرئيسي لموسوق الأدوية في محاولاتهم لزيادة الربحية من خلال تخصيص الموارد المناسبة لتوظيف الأطباء وإستراتيجيات الأحتفاظ بالطبيب وبالمثل إستعمال حقوق الملكية، لذا يمكن وضع إطار من المقارنة بين التسويق المختلف للأدوية وربطها بالسياحة العلاجية إذ يمكن تحويل جهود التسويق الدوائي نحو تلك الإستراتيجيات التي تحقق أعلى العائدات وعلى العكس من ذلك، فإن كلاً من أكاديمي التسويق والممارسين على دراية تامة بمطالب التسويق الدوائي لتكون أكثر عرضة للمساءلة وإظهار كيف تساهم السياحة العلاجية في التسويق، لذا قد يرغب الباحثون في إستكشاف بعض الممارسات الموصوفة هنا ودفع نظرية التسويق إلى الأمام وربما كانت القضية الأكثر إثارة للانتباه التي نشأت عن تحليل لما تم تقديمه في هذه الدراسة هي فكرة أن الممارسين يعودون إلى الأساسيات لمفاهيم التسويق الأساسية، دعماً لتعظيم السياحة العلاجية وهذا يثير التساؤل حول مدى إيلاء الباحثين في مجال التسويق الدوائي إهتماماً كافياً للمفاهيم الأساسية وتحويل البيانات إلى معلومات، ثم إستعمال هذه المعلومات لتطوير الإستراتيجيات المناسبة للتجزئة والأستهداف وتحديد المواقع، شددت هذه الدراسة على كيفية تأثير البيئة المضطربة التي يعمل فيها جميع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة أو الصيدلة على دورها المتزايد الأهمية في تحديد مدى وطبيعة محددة أنشطة تسويق الأدوية إلى حد ما، ولهذا الغاية سيتطلب فهم أفضل للطريقة المثلى لتخصيص الموارد من أجل تعظيم المبيعات والأهتمام على نحو متزايد بجميع إحتياجات أصحاب المصلحة ولهذا السبب، فإن السياحة العلاجية تؤثر في التسويق الدوائي وهو موضوع يتم فيه تقييم وجهات نظر لجميع الجهات الفاعلة التي لها مصلحة في التأثير على النتائج منها(الصناعة والحكومة وممارس الرعاية الصحية والمرضى على حد سواء).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ضرورة الإهتمام بدرجة عالية من لدن العينة المبحوثة فيما يتعلق بنتائج التركيز على معالجة قضايا التسويق الدوائي، وذلك من خلال إشراك الموسوقين في الدورات التدريبية التخصصية وتطوير خبراتهم ومهاراتهم.
- ضرورة الإهتمام بدرجة مرتفعة من لدن العينة المبحوثة فيما يتعلق بنتائج العلاج وتوفير الراحة النفسية للمرضى.
- كشفت نتائج البحث وجود إهتمام بمستوى مرتفع من لدن العينة المبحوثة بنتائج التسويقية.
- تمكنت العينة المبحوثة من توظيف السياحة العلاجية من أجل تنشيط التسويق الدوائي، إذ إتضح أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين كل أبعاد السياحة العلاجية والتسويق الدوائي.

- اتضحت من نتائج البحث أن هنالك علاقات إرتباط طردية بين السياحة العلاجية والتسويق الدوائي من أجل إمتلاك المهارات اللازمة لزيادة قدرتها في أداء عملياتها بكل كفاءة وفاعلية.

التوصيات

- ضرورة تبني المستشفى الفلسفة التسويقية الحديثة والمتمثلة بالتوجه نحو الزبون والتركيز علياً باعتبارها محور العمل.

- ضرورة قيام العينة المبحوثة بالبحث عن نماذج أخرى من إمتلاك مقدرات عالية المستوى وتطبيقه، وإجراء مقارنات مع النتائج التي تم التوصل إليها وفق نموذج (مالكوم بالدرج) لغرض إكتشاف النموذج الملائم لبيئتها وتبنيها وتطبيقه.

- يتعين على المستشفى إقامة وحدة إدارية متخصصة برعاية السائحين المرضى ومن ذوي الإحتياجات الخاصة لممارسة أنشطة متنوعة تعطي دعماً معنوياً لهم، وتوفير تسهيلات السفر والعلاج.

- يتعين على المستشفى إتباع طرق وأساليب وأدوات مختلفة من أجل تنشيط التسويق الدوائي.

قائمة المراجع:

1. إدريس ثابت(2007)، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. البكري ثامر(2005)، تسويق الخدمات الصحية، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن.
3. شوربجي نجيب(2007)، مقارنة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لدعم الصحة الإلكترونية في الإقليم، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة، مصر.
4. عوض يوسف(2010)، نظم المعلومات الصحية، ط1، مكتبة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.
5. العامري نجاه(2009)، تسويق الخدمات الصحية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
6. Alberti, J.D. Giusti, F. Papa, E. Pizzurno,(2014), Competitiveness policies for medical tourism clusters: government initiatives in Thailand, Int. J. Econ. Policy Emerg. Econ. 7 (3) (2014) 281–309.
7. Antwi, J., Phillips, D.C., (2013). Wages and health worker retention: evidence from public sector wage reforms in Ghana. J. Dev. Econ. 102, 101–115
8. Bookman, A., Bailey, E. and Rajyaguru, I. (2007), "Why pharmaceutical marketers must measure return on investment to ensure profitable eDetailing campaigns", International Journal of Medical Marketing, Vol. 2 No. 4, pp. 287-94.
9. Brent Lovelock a,*, Kirsten Lovelock b, Karl Lyons,(2018), The impact of outbound medical (dental) tourism on the generating region: New Zealand dental professionals' perspectives, Contents lists available at ScienceDirect ,Tourism Management.
10. Ching-Chi (Cindia) Lam Hilary du Cros Tze Ngai (Louis) Vong, (2016),"Macao's potential for developing regional Chinese medical tourism,"Tourism Review, Vol. 66 Iss 1/2 pp. 68 – 82 n Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/16605371111127242>

11. Connel, A. (2006), "Using ROI data for effective decision making in pharmaceutical marketing", available at: www.ThePharmYard.com
12. Eiriz V & Figueiredo AF. (2005). Quality evaluation in health care services based on customer-provider relationships. *International Journal of Health Care Quality Assurance*, 18(6):404-12.
13. ENAR, R. and P. Tansuhaj, (2014). Building organizational capabilities for managing economic crisis: The role of market orientation and strategic flexibility. *J. Market.*, 65: 67-80.
14. Erez, Mirian& Anti Somech , (1996), Is Grop Productivity Loss to the rule of the excetionEffeets of Culture and Group Based Mitivation Academy of Management Jural, Vol .39,No.(6).
15. Grönroos C. (1990). *Service Management and Marketing*. Massachusetts: Lexington Books.
16. Guidolin, M., Mortarino, C., (2010). Cross-country diffusion of photovoltaic systems: modelling choices and forecasts for national adoption patterns. *Technol. Forecast. Soc. Chang.* 77, 279.
17. Hamid Beladi a,*, Chi-Chur Chao b, Mong Shan Ee c, Daniel Hollas,(2015), Medical tourism and health worker migration in developing countries, Contents lists available at ScienceDirect ,Economic Modelling ,journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod .
18. Harvey, M.G., Griffith, D.A., (2007). The role of globalization, time acceleration,and virtual global teams in fostering successful global product launches.*J. Prod. Innov. Manag.* 24 (5), 486–501.
19. Heung, V.C.S., Kucukusta, D., & Song, H. (2010). A Conceptual Model of Medical Tourism: Implications for Future Research. *Journal of Travel & Tourism Marketing*, 27(3), 236-251, doi:10.1080/10548401003744677.
20. HOPE - European Hospital and Healthcare Federation,(2015), Medical tourists.
21. Hsiu-Yuan Wang, (2012),"Value as a medical tourism driver", *Managing Service Quality*, Vol. 22 Iss: 5 pp .Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/09604521211281387>.
22. IMS Health, 2013. Promotional spend by type (2012). <http://www.imshealth.com/deployedfiles/ims/Global/Content/Corporate/Press%20Room/Top-Line>.
23. Kangas, P. and J.A. Caslione, (2007). *Chaotics: The Business of Managing and Marketing in the Age of Turbulence*. 1th Edn., AMACOM, USA, pp: 1-70.
24. Makinde, (2016)Physicians as medical tourism facilitators in Nigeria: ethical issues of the practice, *Croat. Med. J.* 56 (6) (2016) 601–604.
25. Mohammad QOLIPOUR 1, Amin TORABIPOUR 1, Farzad,(2018), Assessing Medical Tourism Services Quality Using SERVQUAL Model: A Patient's Perspective, *Iran J Public Health*, Vol. 47, No.1, Jan 2018, pp.103-110.

26. Noor Hazilah Abd Manaf Husnayati Hussin Puteri Nemie Jahn Kassim Rokiah Alavi Zainurin Bin Dahari , (2015),"Country Perspective on Medical Tourism: The Malaysian Experience", Leadership in Health Services, Vol. 28 Iss 1 pp. - Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/LHS-11-2013-0038>.
27. Parasuraman A, Berry LL, Zeithaml VA (1991). Refinement and reassessment of the SERVQUAL scale. J Retail, 67(4):420-450.
28. Parasuraman A, Zeithaml V & Berry LL. (1988): a multiple item scale for measuring customer perceptions of service quality. Journal of Retailing, 64(1):12-37.
29. Salman Majeeda*, Changbao Lua, Tariq Javed,(2017), The journey from an allopathic to natural treatment approach: A scoping review of medical tourism and health systems, European Journal of Integrative Medicine, European Journal of Integrative Medicine 16 (2017) 22–32.
30. Santos J. (2002). From intangibility to tangibility on service quality perceptions: a comparative study between consumers and service providers in four service industries. Managing Service Quality, 12(5):292-302
31. Wan Normila Mohamada*, Azizah Omarb, Mahmud Sabri Haronc,(2012), The Moderating Effect of Medical Travel Facilitators in Medical Tourism, International Congress on Interdisciplinary Business and Social Science 2012 ICIBSoS 2012.
32. Yusliza .D, Younger .J, Brockbank .W &Ulrich .M.(,2012) " the future is now: hr competencies for high performance", The RBL Group , Michigan M. Ross School of Business.

المرافق الترويحية ودورها في استثمار أوقات الفراغ زيامة منصورية نموذجاً Recreational facilities and their role in investing leisure Zياما Mansouriya model

د. عمر بوسكرة، جامعة تيارت- الجزائر
د. سليمة عبد السلام، جامعة المسيلة- الجزائر

ملخص: تناولت هذه الدراسة موضوع الترويح كظاهرة اجتماعية من حيث أهميتها، ودور الترويح في استثمار أوقات الفراغ؛ لأن الترويح قد أصبح ضرورة اجتماعية يسعى الأفراد من خلالها لتحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي، الذي لا يتحقق إلا من خلال وجود مرافق ترويحية لتحقيق هذا الهدف. إذ قمنا برصد أهمها بأحسن المناطق السياحية المعروفة عالمياً وهي مدينة زيامة منصورية بولاية جيجل بالجزائر، والتي تعد من أهم المواقع السياحية؛ نظراً لما تتضمنه من مقومات طبيعية ذات سياحي، وهل تحقق هذه المرافق الأهداف السياحية التي أنجزت لأجلها.

الكلمات المفتاحية: الترويح، المرافق الترويحية، الترويح كظاهرة اجتماعية.

Abstract: This study dealt with recreation as a social phenomenon in terms of importance, And the role of recreation in leisure investment; Because recreation has become a social necessity through which individuals seek to achieve social and psychological their balance ,Can be achieved only through the presence of recreational facilities to achieve this Objective, As we monitor the most important of the best internationally known tourist areas of the city, a zياما mansouriah state of Jijel in Algeria, Which is one of the most important tourist sites; Because of its tourism with natural ingredients, check whether these facilities tourist targets that have been completed for it.

Keywords: recreation, recreational facilities, recreation as a social phenomenon.

مقدمة:

يعتبر الترويج من الظواهر الاجتماعية الحضرية في المجتمعات الحديثة والمتحضرة، وذلك لأنها لم تكن مطلباً اجتماعياً أساسياً في الحياة وعلى مر فترات زمنية طويلة في الماضي، وذلك لارتباط الأفراد بأماكن عملهم.

فالإنسان على مر التاريخ ارتبط بالأرض لزراعتها وبالمصنع لساعات طويلة للعمل، مما يجعل من السياحة والترويج والتجوال أمراً ثانوياً يمكن الاستغناء عنه للسعي وراء العمل بغية تحقيق المكاسب المادية ولكن هذه المعطيات لم تدم طويلاً فانتقال الفلاح للعمل في المصنع وتنظيم فترات العمل والراحة وزيادة ضغوطات العمل، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية فتح المجال أمام الأفراد للبحث عن نشاطات أخرى لملء وقت الفراغ أيام العطل الأسبوعية والسنوية، فالعامل والموظف أصبح له وقت للعمل ووقت للراحة والاستجمام بعيداً عن مواطنهم الأصلية؛ ذلك بانتقالهم إلى بلدان أخرى بشكل مؤقت للسياحة الخارجية أو مكان آخر للسياحة الداخلية؛ بحسب الظروف والإمكانات المتوفرة لدى كل فرد.

وانطلاقاً من هذه المعطيات والتي هي نتيجة مباشرة لتغير نمط الحياة وتغير المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد أصبح الترويج والترفيه والسياحة ضرورة لا بد منها، مما دفع ببعض الدول إلى الاهتمام بهذا القطاع الحساس والفعال إذا ما توفرت الإمكانيات الطبيعية ذات الطابع السياحي والترفيهي والإمكانات المادية للاستثمار في هذا القطاع للنهوض به وتحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى واجتماعية بالدرجة الثانية؛ وذلك من خلال التخطيط لهذا القطاع والموازنة بين الإمكانيات السياحية الترفيهية والترويحية المتاحة والمتطلبات الاجتماعية لهذا القطاع.

حدود الدراسة: انطلاقاً من خصوصية الدراسة الحالية فقد تم اختيار مجال جغرافي معين ألا وهو ولاية جيجل والضبط مدينة زيامة منصورية، من أجل تشخيص وفهم واقع المرافق الترويحية والسياحية، حيث أجريت الدراسة في فصل الصيف وبالضبط في أواخر شهر جوان 2017 إلى غاية أواخر شهر أوت 2017.

منهج الدراسة: لقد اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي في دراستهما هاته بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة ووضع واقع المرافق الترويحية والسياحية بالمدينة حقل الدراسة وبالنظر إلى إجراءات المنهج الوصفي، الذي يتضمن الملاحظة الاستقصاء، التحليل والتفسير، فإن الباحثين يجدا بأنهما تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف المحددة لهذه الدراسة، التي تتناول إحدى الظواهر الاجتماعية، والتي تشغل إهتمام الراغبين في الكشف عن واقع آفاق المرافق الترويحية السياحية في المنطقة. وبذلك فالمنهج الوصفي هدفه وصف الظاهرة المدروسة من حيث تركيبها الوظيفية؛ وذلك من خلال استعراض ووصف وتحليل صورة مدققة للمرافق الترويحية والسياحية الترفيهية على أرض الواقع، من أجل الوقوف على المظاهر الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ومستوى الخدمات المقدمة إلى جانب تحليل المعطيات الميدانية الكمية والكيفية؛ التي تم التحصل عليها من خلال أدوات المنهج الوصفي كالمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات والتقارير والإحصائيات.

الترويج واستثمار أوقات الفراغ:

لقد أصبحت ظاهرة الترويج من النظم الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع وكأحد مظاهر السلوك الحضاري للفرد فقد كان للتغيرات الاجتماعية أثر في إزفاء الحاجة إلى الترويج وإلى ممارسة مختلف الأنشطة الترويحية والترفيهية، وعلى هذا الأساس اتفق علماء الرياضة والترويج، علماء علم النفس وعلم الاجتماع على أن اللعب والترويج عن النفس هو اللب

الأساسي في هذا الموضوع، لذلك كانت أهميته كبيرة في الحياة الاجتماعية ولا سيما بعد تنظيمه (تهاني عبد السلام محمد، 2001، ص151)

الترويج كظاهرة اجتماعية: الترويج والترفيه وأنشطة شغل وقت الفراغ من وجهة نظر اجتماعية أخرى يعتبر (ظاهرة اجتماعية إنسانية ذات أبعاد فسيولوجية ونفسية في نفس الوقت) والترويج بذلك يتأثر بأشكال الظاهرة الاجتماعية فيتأثر بالعادات الشعبية كالاحتفالات التي تنعكس على مظاهر السلوك الجمعي للأفراد ويتردد قول (لقد جرى العرف على ذلك) في المحافل والأنشطة الاجتماعية بمختلف أنواعها (كمال درويش، أمين الخولي، 2001، ص207-208):

التلقائية: الترويج ينشأ من تلقاء نفسه لإشباع احتياجات ضرورية للأفراد.

الموضوعية: وجود نظام الترويج لا يرتبط بوجود أفراد معينين وإن اختلفت أساليب التعرف والاصطلاح من مجتمع لآخر.

النسبية: تختلف أنماط الترويج من مجتمع لآخر تبعا للمعايير الاجتماعية لكل مجتمع.

التربط: فالنظم الاجتماعية تؤثر بعضها في بعض وهذا يبدو واضحا في تأثير وتأثر الترويج والتربية والفلسفة وغيرها من النظم الاجتماعية بعضها ببعض (كمال درويش، أمين الخولي، 2001، ص208).

الجبر والإلزام: لا يستطيع الخروج عما رسمته النظم الاجتماعية من حدود، وإن كانت التربية وعناصر التنشئة تقلل من شعور الفرد بالضغط.

التغير: الترويج ليس ثابتا بل يتعرض للتغير سواء من ناحية البناء والوظائف من جيل لآخر ومن حضارة لأخرى فالدراسة الموضوعية لتفسير الترويج كظاهرة اجتماعية يجب أن تتم من خلال تتبع عملية التطور الكاملة التي مدت بها خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة وهو ما نصح به دور كايم بشكل عام (كمال درويش، أمين الخولي، 2001، ص209).

المرفق الترويحي كمؤسسة اجتماعية: لا يمكننا أن نتكلم عن المرفق الترويحي كمؤسسة اجتماعية بمعزل عن مدخل أخر ينادي بأن الترويج نظام اجتماعي قائم بذاته له خصوصيته الاجتماعية والثقافية، والترويج في نظر أغلب علماء الاجتماع يعتبر (نظاما اجتماعيا أساسيا) والنظم الاجتماعية في تعريف "وليام أوبرن" (Ogburn): "هي الطرق التي ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية والمرفق الترويحي كمؤسسة اجتماعية ينشأ داخل بيئة اجتماعية تتضمن في محتواها معطيات اجتماعية تتوافق وتتلون بلون المجتمع الذي تنتمي إليه والهدف الأساسي لوجودها هو تحقيق أو تلبية حاجات اجتماعية لا تخرج عن ثقافة المجتمع وإمكانياته الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة (كمال درويش، محمد الحماحي، 1997، ص207).

وباعتبار الترويج نظام اجتماعي يتجسد داخل المرفق الترويحي يصبح نجاحه مرهون بعوامل نجاح النظام ككل وتلك العوامل التي قد تجعل منه نظاما مفككا غير ناجح، أو تجعله نظاما ناجحا، وفي هذه الحالة يتجه إلى توحيد أجزائه وإلى تكيف نفسه كوحدة نقيه حضارية ككل في هذا المجتمع وهي الخاصية المميزة لأي نظام ناجح في أي مجتمع، ويتعين على ترويج في هذه الحالة مساندة النسق الكلي لهذا المجتمع، والعوامل والاشتراطات التي تساعد على قيام الترويج كنظام اجتماعي ناجح تتلخص في أن يكون له هدف أو عدد من الأهداف الواضحة وأن يتميز الترويج بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام في المجتمع، وأن يكون- كنظام اجتماعي- من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة، ويفيد التاريخ الاجتماعي؛ لذا فإن النظم الاجتماعية تتفاوت أهميتها وتختلف قيمتها من عصر حضاري إلى آخر، فنظام السيرك في روما القديمة كانت له أهمية تختلف عن أهميته في روما المعاصرة، ونظام الرياضة في أثينا القديمة

يختلف بلا شك عن مكانته في أثينا الحديثة، فيتوقف اعتبار الترويج كنظام اجتماعي أساسي أو فرعي على نمط الترويج السائد ومدى استيفائه لمقومات النظم الاجتماعية. وتحليل الترويج كنظام اجتماعي يقودنا إلى عناصره التالية (كمال درويش، محمد الحماحي، 1997، ص 207):

- قوة بشرية منفذة للنظام وهي تمثل قيادات الترويج ورواده والمستفيدين منه والمؤيدين له.
- معدات وأجهزة ترويحية تيسر للأعضاء تأدية وظائفهم ونشاطهم.
- التنظيمات والطرق والكيفيات أو ما يسمى بقواعد إدارة الترويج بما في ذلك الهيئات والجمعيات والاتحادات والروابط وغيرها فضلا عن البرامج والأنشطة.
- أشكال الظاهرة الاجتماعية المصاحبة للنظام مثل القيم والآداب والتقاليد والعادات والمعارف والمعلومات والمهارات.
- وظائف النظام التي من خلالها يشبع الأفراد إحتياجاتهم مثل استثمار وقت الفراغ في اللياقة البدنية أو اكتساب القيم الجمالية.

أهمية الترويج: يعد الترويج مظهر من مظاهر الأنشطة الإنسانية؛ التي لها دور هام في تحقيق التوازن بين العمل والراحة وله إسهاماته في تحقيق السعادة للإنسان (محمد محمد الحماحي، عابدة عبد العزيز مصطفى، 2004، ص-ص 29-31).

الأهمية البيولوجية: إن البناء البيولوجي للجسم البشري يحتم ضرورة الحركة حيث اجمع علماء البيولوجيا المتخصصين في دراسة الجسم البشري على أهميتها في الاحتفاظ بسلامة الأداء اليومي المطلوب من الشخص العادي (لطفى بركات أحمد، 1984، ص 61).

الأهمية الاجتماعية: إن مجال الترويج يمكن أن يشجع على تنمية العلاقة الاجتماعية بين الأفراد ويخفف من العزلة والانغلاق (الانطواء) على الذات ويستطيع أن يحقق انسجاما وتوافقا بين الأفراد فالجلوس جماعة في مقهى أو في نادي أو مع أفراد الأسرة وتبادل الآراء والأحاديث من شأنه أن يقوي العلاقات الجيدة بين الأفراد ويجعلها أكثر أخوة وتماسكا (عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا الشربيني، 2005، ص-ص 135-136).

وقد استعرض كوكلي Coakly الجوانب والقيم الاجتماعية للترويج فيما يلي: الروح الرياضية والتعاون بالإضافة إلى تقبل الآخر بغض النظر عن الآخرين للتنمية الاجتماعية، المتعة والبهجة، اكتساب المواطنة الصالحة التعود على القيادة والتبعية الارتقاء الاجتماعي والتكيف الاجتماعي (أمين أنور الخولي، أسامة كمال راتب، 1992، ص 150).

كما أن لممارسة أوجه أنشطة الترويج والترفيه العديد من التأثيرات الاجتماعية على الفرد (محمد محمد الحماحي، عابدة عبد العزيز، 2004، ص 38-39).

وعليه تعد المرافق العامة الخدمائية منها والاجتماعية من العناصر الأساسية في التخطيط الجيد وضمن المواصفات والمعايير المعمول بها على المستوى العالمي، فهذه المرافق تمثل العنصر المهم في حياة الإنسان والهدف الرئيسي؛ لذا نجده سخر كل طاقاته وإمكانياته في تطوير هاته الخدمات، لأنها مصدر راحته ورفاهيته وتقدمه وتطوره، وتتبعك آثارها على بقية أنواع الخدمات وجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية فقد عمل الإنسان منذ القدم على توفير البيئة المريحة والملائمة التي تتوفر فيها معظم متطلبات الحياة الأساسية، ونجد في ميدان الدراسة زيامة منصورية المرافق العامة والاجتماعية المتوفرة والتي تقدم خدمات فعلية، يوجد فندق شوبا بمنطقة القرز، و 04 مخيمات صيفية، مخيم في منطقة الولجة وآخر في المنصورية، ويوجد مخيم في منطقة الكهوف العجيبة ومخيم آخر في منطقة تازة. ويوجد 25 مطعم و 11 مقهى و 46 محلا تجاريا و 10 مخازن؛ كل هذه المرافق الخدمية موزعة عبر كامل تراب البلدية، كما

يوجد بالبلدية 03 مركز للأمن بمنطقة المنصورية، ووحدة للحماية المدنية ببوبلاطن ومركزين للبريد والمواصلات، وبيت للشباب فقط.

فمن خلال هذه المعطيات والزيارات الميدانية لميدان الدراسة زيامة منصورية وكذا المقابلات مع المسؤولين تبين لنا أن تخطيط أغلب هاته المرافق لم يكن وفق الأسس والمعايير المساحية والاستيعابية لتحقيق العدالة في توفير تلك الخدمات وكفايتها وعلى درجة عالية من النوعية والكفاءة لتلبي احتياجات السكان، وتحقيق العدالة في توزيع المرافق بالشكل الذي يتفق مع عدد السكان وكثافتهم، حيث نلاحظ أن من بين الخدمات المتوفرة في المرافق العامة والاجتماعية والبنية التحتية تشترك جميعها بعدة خصائص والتي تمثل الهدف الأساسي من توفرها:

كفاية الخدمات في ميدان الدراسة (زيامة منصورية): إن توفير المرافق الخدماتية لابد من تحقيق الكفاية في تقديم الخدمات لكافة سكان المدينة، ومن خلال التخطيط الذي ينسجم مع واقعها، سواء تخطيط شبكات البنية التحتية أو اختيار مواقع الخدمات المجتمعية التي تكون وفق المعايير والأسس التخطيطية الصحيحة في كل نوع من الخدمة وهذا مما لم نراه في ميدان الدراسة في معظم المرافق الموجودة.

كفاءة الخدمة: تعتمد كفاءة الخدمة على نوع الآلات والمعدات والتقنيات المستخدمة في توفير الخدمات فكما كانت تلك التقنيات متطورة وحديثة كانت كفاءة الخدمات المتاحة عالية الجودة وبالتالي يجب تحديث التقنيات والمعدات وتدريب الفئات العاملة في هذا المجال.

مرونة الخدمة: تكمن هذه الخاصية في مرونة الخدمات في اتجاهات عدة؛ التي من بينها يجب أن تتوفر القدرة في الخدمة على استيعاب الزيادة السكانية الطبيعية والوافدين على ميدان الدراسة زيامة منصورية دون أن تؤثر على حصة الفرد الاعتيادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استيعاب ما يستجد من تطورات في مجال الخدمات دون توقف أو قصور في توفيرها وهذه الخاصية غير متوفرة في المرافق المتوفرة في ميدان الدراسة زيامة منصورية.

الأمان: تعد هذه الخاصية من الأمور المهمة في توفير الخدمات، فيجب توافرها بشكل صحيح ضمن الاعتبارات والمعايير التي تحقق هذه الخاصية، كتوفير المياه يجب أن تكون نقية وغير ملوثة ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات بطرق سليمة بحيث لا تنتج عنها آثار سلبية تؤثر على حياة السكان وكالطرق التي تتميز بالمنعرجات الخطيرة والضيقة والمهترية التي تعرض المواطنين إلى الأخطار والأمان فيها يخص حماية الأفراد والممتلكات، وما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أن المرافق الموجودة في ميدان الدراسة غير كافية ونوعية الخدمات ضعيفة ومساحاتها صغيرة جدا وغير مطابقة للأسس والمعايير الصحيحة ولا تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان والوافدين.

الأهمية النفسية: يعد الترويح والترفيه نشاطا هاما وبناءا إذ يساهم هذا النشاط في تنمية المهارات والقيم والاتجاهات التربوية والنفسية لدى الفرد؛ الذي يمارس هذه الأنشطة الترويحية والترفيهية، وعليه فإنه يساهم في تنمية وتطوير الصحة النفسية للفرد، فنجد مدرسة التحليل النفسي (سيجموند فرويد)، تكمن أهمية هذه النظرية بالنسبة للترفيه والترويح على أنها تؤكد مبدئين هاميين (محمد محمد الحماحمي، عايدة عبد العزيز، 2004، ص39):

أ- السماح لصغار السن للتعبير عن أنفسهم؛ من خلال اللعب.
ب- أهمية الاتصالات في تطوير السلوك، حيث من الواضح أن الأنشطة الترويحية تعطي فرصا هائلة للاتصالات بين المشترك والراند، والمشارك الآخر.

حيث يوفر النشاط الترويحي الفرص لإشباع رغبة حب الاستطلاع الاجتماعي، تأكيد الذات، التقليد والمحاكاة التعبير عن النفس (عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا الشربيني، 2005، ص134-135) كما يوفر الفرص لتنمية الثقة بالنفس ويقضي على الخجل ويبعث السعادة في

الوصول إلى تحقيق النجاح بغية تجربة خبرات جديدة والشعور بالإطمئنان والراحة بالإضافة إلى أن هذه الأنشطة الترفيهية والترويحية توفر الفرص إلى التخلص من الميول إلى العدوانية، وترفع مستوى الصحة العقلية وتوفر الفرص لتنمية الصفات الاجتماعية والتعاون والمنافسة (تهاني عبد السلام محمد، 2001، ص 119-120) وهنا نجد في ميدان الدراسة زيامة منصورية بولاية جيجل:

أ- الكورنيش: عبارة عن حوف صخرية تلامس البحر تمتد من زيامة منصورية إلى بلدية العوانة تتخللها غابات الفلين التي تزيد من سحر الكورنيش الجيجلي.

ب- مناطق التوسع السياحي: حسب الدراسة التي أجريت لميدان الدراسة زيامة منصورية فقد تم تحديد أربع مناطق للتوسع السياحي في المنطقة وهي: منطقة التوسع السياحي ببوبلاطن (النشاط الأحمري)، منطقة التوسع السياحي الولجة منطقة التوسع السياحي لدار الواد، منطقة التوسع السياحي لتازة (تقرير، مديرية السياحة، 2012).

ج- مواقع الاستجمام البحري: يحتوي ميدان الدراسة زيامة منصورية على خمسة شواطئ محروسة وهي: الشاطئ الأحمر شاطئ ملمش، شاطئ الولجة، شاطئ الكهوف العجيبة، شاطئ تازة (تقرير، بلدية زيامة، 2013).

د- جزيرة الميناء: هي جزيرة صغيرة تقع في ميناء البلدية؛ حيث يقصدها الكثير من الزوار، فهي الوجهة المفضلة للكثير من الزوار والسكان المحليين الذين يجدون فيها المكان المثالي لاكتشاف المزيد من أسرار الطبيعة والترفيه عن النفس، والشيء المميز فيها تلك الأشجار التي تغطي مساحة واسعة منها في منظر طبيعي خلاب إمتزج إخضرار أشجارها بزرق البحر (تقرير، بلدية زيامة، 2013) حيث نجد أن العائلات التي تقصد هذه الجزيرة أغلبها يجتمع في مكان ما لتناول الطعام وتبادل أطراف الحديث والأطفال يلعبون وتحتل هذه الجزيرة جزءا من صورة جميلة في ميدان الدراسة زيامة منصورية بولاية جيجل. وفي نظرية "ماسلو" تقوم على أساس إشباع الحاجات النفسية، كالحاجة إلى الأمن والسلامة، وإشباع الحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات وإثباتها، والمقصود بإثبات الذات أن يصل الشخص إلى مستوى عال من الرضا النفسي والشعور بالأمن والانتماء، ومما لا شك فيه أن الأنشطة الترويحية تمثل مجالا هاما يمكن للشخص تحقيق ذاته من خلاله (حزام محمد رضا القزويني، 1978، ص 20).

الأهمية الاقتصادية: لا شك أن الإنتاج يرتبط بمدى كفاءة العامل ومثابرتة على العمل واستعداده النفسي والبدني، وهذا لا يأتي إلا بقضاء أوقات فراغ جيدة في راحة مسلية، وان الاهتمام بالطبقة العاملة في ترويحها وتكوينها تكوينا سليما قد يتمكن من الإنتاجية العامة للمجتمع فيزيد كميته ويحسن نوعيتها، وقد بين "فرنارد" في هذا المجال أن تخفيض ساعات العمل من 96 ساعة إلى 55 ساعة في الأسبوع قد يرفع الإنتاج بمقدار 15 % في الأسبوع (محمد نجيب توفيق، 1967، ص 560).

الأهمية التربوية: بالرغم من أن الرياضة والترويح يشملان الأنشطة التلقائية فقد اجمع العلماء على أن هناك فوائد تربوية تعود على المشترك، فمن بينها: (حزام محمد رضا القزويني، 1978، ص 31-33)- تعلم مهارات وسلوك جديدين.- تقوية الذاكرة.- تعلم حقائق المعلومات.- اكتساب القيم. إلا أن ميدان الدراسة زيامة منصورية لا يتوفر على هذا النوع من المرافق التعليمية والترويحية وما توفر في هاته المدينة الصغيرة إلا بعض المرافق الضرورية والتي لا تكاد تلبي احتياجات سكانها، ومن بين هاته المرافق الموجود والتي تقدم خدمات ما يلي:

المرافق التعليمية: تشغل الخدمات التعليمية مساحات من الأرض تتوزع على أرجاء المدينة لتكون قريبة من السكان ويسهل الوصول إليها، لذا يعمل مخطو المدينة في ميدان الدراسة زيامة منصورية على اختيار المواقع التي تكون مناسبة لتحقيق هدف أساسي وهو استفادة جميع

السكان من الخدمة التعليمية، حيث يتم حساب المساحات المطلوبة لتوفير تلك الخدمات حسب عدد السكان؛ أي هناك حصة محددة لكل فرد وحسب معيار معتمد محليا أو دوليا، وعليه فالمرافق التعليمية المتوفرة في ميدان الدراسة هي كالاتي(تقرير، بلدية زيامة، 2013):

مدارس التعليم الابتدائي: يوجد في ميدان الدراسة زيامة منصورية 12 مدرسة ابتدائية، حيث 07 مدراس منها مستغلة وهي: مدرسة علوطي مصطفى ببوبلاطن، مدرسة بوسعيدة الهاشمي بعين القرز مدرسة ساحلي سليمان عازيرو عمر مدرستي: بوخرص حسين وبوقاسي السعيد بالمنصورية، مدرسة زومر المسعود بالشرية ومدرسة بوشتون الهادي بتازة، وباقي المدارس الأخرى مغلقة لأسباب أمنية وعدم وجود السكان الذين فرو من المناطق الريفية أثناء سنوات الجمر التي عايشتها المنطقة.

مؤسسات التعليم المتوسط: يحتوي ميدان الدراسة زيامة منصورية على مؤسستين للتعليم المتوسط وهما: مؤسسة بوحوش إسماعيل الواقعة بعين القرز، ومؤسسة بلهوان محمد الواقعة بالمنصورية (مركز المدينة).

مؤسسات التعليم الثانوي: توجد في بلدية زيامة منصورية مؤسسة واحدة للتعليم الثانوي وهي مؤسسة درباح محمد الواقعة ببوبلاطن.

المرافق الثقافية والدينية: يعد النشاط الترفيهي ذا أهمية كبيرة من الناحية الثقافية، فعندما يجتمع عدد من الأفراد من جهات ومستويات علمية وثقافية مختلفة في مكان واحد ويدور بينهم أحاديث شتى وفي مواضيع متنوعة وكل شخص يدلي بما عنده من معلومات حول موضوع النقاش، يستفيد الفرد من تلك المعلومات التي لم يكن على معرفة بها، فالنظام الثقافي يعد جزءا من النظم التي أوجدها الإنسان والتي تشمل الثقافة بمركبها المتنوع المعرفة والمعتقد والفنون والأخلاق والقوانين والأعراف التي يكتسبها الإنسان من حيث كونه عضوا في المجتمع، وتوجد في مدينة زيامة منصورية مجموعة من المرافق الثقافية والدينية موزعة عبر تراب دائرتها، إلا أن هذه المرافق المتوفرة غير كافية ولا تلبى احتياجات السكان المحليين واحتياجات الزائرين للمنطقة حيث يتوفر مركز ثقافي في قمحون ومكتبة للبلدية في المنصورية وتم برمجة مكتبة آخر مستقبلا، ودار للشباب ببوبلاطن و05 مساجد موزعة عبر كامل البلدية ومدرسة قرآنية تابعة للمسجد.

الأهمية العلاجية: يعيد الترويح والترويح والألعاب الرياضية والحركات الحرة توازن الجسم، فهي تخلصه من التوتر العصبي ومن العمل الآلي، وتجعله كائنا أكثر مرحا وارتياحا فالبينة الصناعية وتعقد الحياة، يؤديان إلى انحرافات كثيرة كالإفراط في شرب المشروبات الكحولية والعنف، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى البيئة الخضراء والهواء الطلق والحمامات المعدنية وسيلة هامة للتخلص من هذه الأمراض العصبية وغيرها وربما تكون هذه الأنشطة والبرامج خير وسيلة لعلاج بعض الاضطرابات العصبية المصاحبة للفرد في المجتمع وبالأخص المجتمعات المتحضرة (A-Domort, 1986, p589).

حيث يرى بعض المختصين في الصحة العقلية، أن الترويح يكاد يكون المجال الوحيد الذي تتم فيه عملية "التوازن النفسي" حينما تستخدم أوقات فراغا استخداما جيدا في الأنشطة الترويحية الممارسة: (تلفزيون، موسيقى، سينما رياضة، سياحة) شريطة ألا يكون الهدف منها تمضية وقت الفراغ، كل هذا من شأنه أن يجعل الإنسان أكثر توافقا مع البيئة وقادرا على الخلق والإبداع. إن كثرة التنوع في الرياضة ذات الطابع الترفيهي وتعدد مرافقها يجعل هذه المرافق يتيح للسكان المحليين والوافدين الزوار والسياح فرصة الاستمتاع بعدد من المتنزهات في "الحداائق" والملاعب المتوفرة في جميع أنحاء الأحياء السكنية في مدينة زيامة منصورية، فالحداائق التي تم إعداد مشروع لإنشائها مثل مشروع دار الواد بالمنطقة بشكل خلاب تعد مثالية لممارسة رياضة المشي، الركض، الألعاب التي تمارس في الهواء الطلق والنزهات العائلية، ويتوفر أيضا عدد

كبير من ملاعب الأطفال المجهزة بشكل يتلاءم مع سلامة الأطفال ومن بين هاته المرافق الموجودة في ميدان الدراسة المرافق الترفيهية والرياضية والتي تعني الخدمات الترفيهية والرياضية مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تعمل على إشباع رغبات الإنسان وراحته النفسية والذهنية وبما يناسب عمره وثقافته، وبذلك تعد الخدمات الترفيهية والرياضية من الأنشطة المهمة والأساسية في المدينة، وعلى الغالب ما تكون المرافق الترفيهية والرياضية هي الأضعف في ميدان المنافسة بين الأنشطة الأخرى كالأنشطة التجارية والصناعية، في الوقت الذي يزداد فيه السكان ويزداد الطلب على الخدمات الترفيهية والرياضية فتتراجع تلك الخدمات ويقل نطاقها مما يولد ضغطا كبيرا على ما هو متاح منها فتقل كفاءة أدائها حيث يتوفر بمنطقة الدراسة ملعب قاعة متعددة للرياضات بقمحون ومركب جوارى مبرمج إنجازه في القرز ولعب جوارى في المنصورية ومسبح تابع لفندق شوبا ومحمية طبيعية في تازة ومحمية بحرية قيد الدراسة، كما يوجد بالبلدية ميناء و05 شواطئ محمية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المرافق المتوفرة في ميدان الدراسة زيامة منصورية غير كافية ولا تلبى احتياجات السكان ولا الوافدين إلى المنطقة. فتخطيط الخدمات الترفيهية يحتاج إلى دراسة لواقع مدينة زيامة منصورية من جميع النواحي الطبيعية والبشرية لغرض التعرف على الإمكانيات المتاحة لميدان الدراسة والمعوقات التي تحول دون استخدام بعض الإمكانيات كما يتم تحديد حاجة السكان من هذه الخدمات وأن تكون مناسبة لكل سكان مدينة زيامة منصورية من حيث الفئة العمرية ورغباتهم دون إهمال الفئة العمرية للجانب النسوي، بالإضافة إلى توزيع هذه المرافق بما يتناسب وتوزيع السكان في ميدان الدراسة، وأن يتناسب تخطيط هاته المرافق مع الواقع الطبيعي السائد من حيث المناخ أو الوضع الطبوغرافي أو المسطحات المائية التي لم تستغل للأغراض الترفيه بأسلوب ينسجم مع واقع ميدان الدراسة.

وقد تعيد الألعاب الرياضية والحركات الحرة توازن الجسم فهي تخلصه من التوترات العصبية ومن العمل الآلي وتجعله كائنا أكثر مرحا وارتياحا فالبيئة الصناعية وتعقد الحياة قد يؤديان إلى انحرافات كثيرة، كالإفراط في شرب الكحول والعنف وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى البيئة الخضراء والهواء الطلق والحمامات المعدنية وسيلة هامة للتخلص من هذه الأمراض العصبية، وربما تكون خير وسيلة لعلاج بعض الاضطرابات العصبية (A-Domort 1986,p589).

وميدان الدراسة زيامة منصورية بولاية جيجل يتوفر به العديد من المقومات والمؤهلات التي تمكنه من وضع وإنشاء برامج ومشاريع لهذا النوع من المرافق والمراكز العلاجية والترفيهية الترويحية السياحية يستفيد منها السكان المحليين للمنطقة بالدرجة الأولى، والوافدين والزوار السياح لها، والمتمثلة في: (مراكز الراحة والإسترخاء، المنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الجبلية المراكز العلاجية وإعادة التأهيل في المواقع الطبيعية... الخ) غير أنه يوجد في هاته المدينة سوى المرافق الخدمية الصحية الضرورية والتي في غالب الأحيان لا تلبى احتياجات السكان هاته المرافق المتمثلة في المرافق الصحية، حيث تتأثر الخدمات الصحية بالزيادات السكانية التي تشهدها المدينة، حيث يزداد عدد المراجعين على هاته المرافق بأنواعها، فينتج عن ذلك زيادة المراجعين على الطبيب الواحد وبالتالي يستوجب الإسراع في عملية الفحص دون أخذ الوقت الكافي لتشخيص حالة المريض بصورة دقيقة وبالتالي يكون العلاج غير صحيح وربما تحصل مضاعفات ولتفادي عملية التنقل من أجل العلاج إلى المناطق والولايات المجاورة فقد عمدت الهيئات الوصية بميدان الدراسة زيامة منصورية إلى إنشاء منشآت صحية (تقرير، بلدية زيامة، 2013)، حيث يتوفر بمنطقة الدراسة مركز صحي وقاعة ولادة و03 قاعات علاج و05 صيدليات فقط. غير أن هذه المرافق المتوفرة في المنطقة غير كافية ولا تلبى الخدمات الصحية للسكان والوافدين عليها حيث أن الوافدين على هاته المرافق الصحية في الكثير من الأحيان ما يتم

توجيههم إلى المرافق الصحية المتواجدة في عاصمة الولاية أو الولايات المجاورة. ومنه فإن نوعية الخدمات الصحية المقدمة والمتوفرة في هذه المراكز معظمها تفتقر إلى العديد من التخصصات الطبية التي تلامس حاجة المواطن اليومية كأطباء الأطفال وأقسام الأشعة وأطباء الأسنان والأعصاب والعيون وذوي الاحتياجات الخاصة.

خاتمة:

خلاصة القول أن واقع المرافق الترويحية والسياحية والمشاريع الاستثمارية والتنمية في ولاية جيجل بصفة عامة وميدان الدراسة زيامة منصورية بصفة خاصة ما تزال بحاجة إلى بعض المرافق الخدمية الهامة على سبيل المثال الفنادق والإطعام المقاهي والحدائق والمنتزهات... إلخ، واستكمال المشاريع التي هي قيد الدراسة والمشاريع طور الإنجاز؛ هذه المشاريع التي تمس احتياجات وتطلعات السكان المحليين والوافدين على المنطقة ومن جهة أخرى إبراز أوجه الضعف والقصور في مختلف الرؤى لدى بعض الجهات من أجل تحقيق التنمية الشاملة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛ وذلك من خلال استحداث مواقع استثمارية جديدة تتعلق بالاستثمار السياحي والتجاري المتنوع الذي لا يؤثر على البيئة (الاستغلال العقلاني).

قائمة المراجع:

1. تهاني عبد السلام محمد (2001)، الترويج والتربية الترويحية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
2. كمال درويش، أمين الخولي (2001)، نحو أسلوب أفضل للحياة، الترويج وأوقات الفراغ، ط1، دار الفكر العربي القاهرة، مصر.
3. كمال درويش، محمد الحماحمي (1997)، رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة مصر.
4. محمد محمد الحماحمي، عائدة عبد العزيز مصطفى (2004)، الترويج بين النظرية والتطبيق، ط3، مركز الكتاب للنشر القاهرة، مصر.
5. لطفي بركات أحمد (1984)، الرعاية التربوية للمعوقين عقليا، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض.
6. أمين أنور الخولي، أسامة كمال راتب (1992)، التربية الحركية للطفل، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
7. عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا الشرييني (2005)، الشباب صراع الأجيال المعاصرة والهدى الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، مصر.
8. لطفي بركات أحمد (1984)، الرعاية التربوية للمعوقين عقليا، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض.
9. حزام محمد رضا القزوني (1978)، التربية الترويحية، دار العربية للطباعة، بغداد، العراق.
10. محمد نجيب توفيق (1967)، الخدمات العمالية بين التطبيق والتشريع، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
11. تقرير (2012)، مديرية السياحة، ولاية جيجل، الجزائر.
12. تقرير (2013)، بلدية زيامة منصورية، ولاية جيجل، الجزائر.

13.A-Domort, (1986), Nouveau Larousse Médical" - Librairie, Larousse, Paris.

أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية "دراسة تطبيقية"

The impact of the disclosure of the credit risk on the financial performance of Egyptian banks, "An Empirical Study"
أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، جامعة عين شمس-مصر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المصرية، لاستيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال ومدى تأثير هذه البنود على وأداء البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان، وتفترض الدراسة وجود تأثير معنوي بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، وقد اشتملت الدراسة على عينة وتكونت من خمس بنوك تجارية، خلال الفترة (2009:2015)، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة باستخدام SPSS.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، الأداء المالي، البنوك المصرية.

Abstract: This study aims to measure the impact of the disclosure of credit risk on the financial performance of Egyptian banks, and thus meet the financial reporting requirements of the users, Through the index of impairment losses (impairment) of loans, ratio of non-performing loans, liquidity ratio, capital adequacy and the impact of these items on the performance of the Bank, thereby reducing the credit risk. Assumes the study no significant effect between the disclosure of credit risk and financial performance of the Egyptian commercial banks, the study included a sample consisted of five commercial banks during the period (2009: 2015), it has been conducting the necessary statistical analyzes to test the hypotheses of the study using SPSS.

KEY WORD: Credit Risk Disclosure, Financial Performance, Egyptian Banks.

مقدمة:

ما زال الائتمان من أهم الأنشطة التي تنعكس نتائجها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، مما يستدعي مزيداً من التطوير في أسلوب إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان للمشروعات حجماً لا يستهان به من المحفظة الائتمانية الإجمالية للبنوك، ويتم تجنب بعض الشرائح الهامة من السوق نتيجة الجهل بالأدوات والآليات اللازمة للتقييم الائتماني المتخصص، حيث وضعت مقررات بازل 2 تحدياً جدياً على البنوك في مجال الائتمان.

ويعتبر نظام البنوك بحد ذاته نظاماً ائتمانياً، حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال للمقترضين، وقد أدت المنافسة بين البنوك إلى توسيع دائرة القروض، وبالتالي تتعرض لمخاطر أكبر، ولقد أصبح من الصعب التحكم في القروض بالطرق التقليدية خصوصاً مع ازدياد المقترضين بأعداد هائلة وزيادة حجم القرض الواحد، ويتضح أن البنوك أدركت منذ مدة طويلاً أن منح القروض الذي يعتمد على اسم والموقف المالي للمقترضين يعمل على ازدياد المخاطر التي تتعلق بأنشطة العملاء والأداء التشغيلي والتدفق النقدي والموقف المالي وفعالية الإدارة والضمانات، وقد زاد اهتمام البنوك بأسس وأساليب منح القروض.

إن تطور تصنيف المخاطر بالبنوك قد ساعد في تحسين نظم إدارة تلك المخاطر، وأصبحت إدارة المخاطر من الأساليب الهامة المؤثرة في عمل البنوك على نطاق واسع تزامناً مع المفاهيم المعاصرة للإدارة مثل إدارة الأصول والالتزامات التي تتعلق بإدارة المحفظة الائتمانية بفعالية من خلال بيانات مخاطر الائتمان والتوزيع القطاعي والجغرافي ونظام التشغيل وقياس الربحية، بحيث أنه عند تطبيق هذه الأنظمة مجتمعة وبشكل متناسب وفعال فإنه يمكنها تحقيق أفضل تنويع للمحفظة الائتمانية، وتحقيق الأمان والربحية للبنك.

تعتبر التقارير السنوية وسيلة الإفصاح الرئيسية التي تنتقل معلومات الشركات إلى الجمهور، فإن المستثمرين وأصحاب المصالح هم المستخدمون الرئيسيون للمعلومات الواردة في هذه التقارير وعلى سبيل المثال (مخاطر العملة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأدوات المالية) والتي من الممكن أن تؤثر على أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية في سوق الأوراق المالية في المدى القصير والطويل، حيث أن التقارير السنوية هي بمثابة مصادر مؤثرة للحصول على معلومات لأجل تغطيتها الواسعة ومدى الاعتماد عليها في توفير المعلومات. (Musa Uba, 2013, P15).

مشكلة الدراسة:

إن المخاطر الائتمانية هي توأم الائتمان البنكي المصاحب له دائماً، والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا ائتمان بلا مخاطر، أو بمعنى أدق إن درجة المخاطر الائتمانية للبنك لا يمكن أن تصل إلى الصفر، ولكن هذا لا يعني بأي حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق، بل يجب التعامل معها بشكل موضوعي وواقعي على أساس تخفيض هذه المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وإخضاعها للمراجعة والتحليل، وذلك نظراً لطبيعتها سريعة التغير والتقلب نتيجة للعوامل المختلفة التي تؤثر فيها سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية وكذلك طبيعة المدخلات والمخرجات التي تتعامل فيها العملية الائتمانية، وهي الأموال التي تعد أصل كامل السيولة. وحيث أن المهمة الأساسية للبنوك هي تلقي الودائع وتقديم القروض، فإن منح التسهيلات الائتمانية للعملاء يعد تنازلاً من البنك عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات التحكم للمحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء الأمان والربحية والسيولة على أنشطة البنك المختلفة.

وتكمن مشكلة الدراسة في فجوة المعلومات الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك، حيث أن من المحتمل أن تقدم البنوك معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبنى على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك المصرية؟
ومن مشكلة البحث الرئيسي تتفرع التساؤلات الآتية:

ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على معدل نمو البنوك؟

ما هي المعوقات التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ وهل يمكن تجنبها؟

هل زيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تعزز انضباط السوق وزيادة الحصة السوقية للبنك؟

أهمية الدراسة: تنقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك من أجل:

-تعظيم قيمة البنك والإسهام في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر.
-اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إفسار وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأسمال البنك.

الأهمية العملية: تنقسم الأهمية العملية إلى شقين ذوي أهمية بالغة كما يلي:

-تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية وتحديد الأولويات وتنظيم المعلومات حول المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية والتي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي.

-التركيز على أنواع الإفصاح عن المعلومات الذي يتناول عمليات التقويم الذي يؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الأسواق من أجل زيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا للتأصيل العلمي من خلال أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيسي لآبد من تحقيق أهداف فرعية وهي:

-التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول في البنوك المصرية.

-التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على معدل العائد على المساهمين في البنوك المصرية.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

دراسة: (دادة دليلا، 2013) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)" : تهدف الدراسة إلى: مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض وتطبيق المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير

المحاسبية الدولية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لا بد من تصحيح بعضها والالتزام ببعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

دراسة: (رندة المختار، 2015) بعنوان: "القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل" دراسة تطبيقية على بنك الجمهورية وبنك الصحاري": تهدف الدراسة إلى: القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، وفي سبيل إجراء هذه الدراسة ومناقشة مشكلتها واختبار فروضها فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات طبقا لأسلوب تحليل الانحدار باستخدام برنامج التحليل الإحصائي البسيط (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

دراسة: (Un) ("(2014, Marco, Massimo, Clelia, et al.) useful risk disclosure explanations from the Italian banks": تهدف الدراسة إلى: ما هي أفضل طريقة للإفصاح الإلزامي عن فئات المخاطر، وقامت الدراسة بتحليل البنوك الإيطالية التي تقدم معلومات عن المخاطر من خلال التركيز على خصائصها لمعرفة أي اختلافات ما بين الملاحظات على البيانات المالية والتقرير العلني وكلاهما أعدا وفقا لتعليمات بنوك إيطاليا. وقامت الدراسة بتقييم ممارسات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر على 66 بنك من البنوك الإيطالية، استنادا إلى التقريرين الإلزاميين، والتحقق من ما إذا كانت العوامل في البنك محددة وهل تفسر أي خلافات، توصلت الدراسة إلى: أن البنوك الإيطالية تمتلك رسميا إلى التعليمات ولكن هناك سلطة تقديرية في اختيار خصائص المعلومات المقدمة بالرغم من أن فئات المخاطر التي يراد الإفصاح عنها مختلفة في كل تقرير، إلا أن شكل الإفصاح موحد تماما، رغم أن البنوك تميل إلى تقديم معلومات أكثر كثافة في مذكرات القوائم المالية.

دراسة: (Nermine S. M. Hassan, 2014) "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality": تهدف الدراسة إلى: تطوير إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر وتبحث محددات الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر وإسهامه من خلال محاولة وضع إطار لتحليل نوعية ممارسات الإفصاح عن المخاطر حيث تعتبر الدراسة الأولى في مصر. ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و "قابلية الإثبات" باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسنا في جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، والمعلومات عن المخاطر ذات الصلة ومفهومها إلى حد ما. وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

دراسة ("The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia" Million Gizaw, Matewos Kebede, Sujata, 2015) تهدف الدراسة إلى: دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا للبيانات الثانوية وتكونت عينة الدراسة من 8 بنوك تجارية لمدة 12 عاما وتم جمعها من تقارير البنوك

المعنية البنك الوطني الإثيوبي، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية ونموذج الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى: أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا. وتشير الدراسة إلى الحاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا.

دراسة: "The Value (Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K, 2015) Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports Evidence from MENA Emerging Markets: تهدف الدراسة إلى: معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح في المستقبل. حيث أن الدراسة قد وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين معلومات الطوعية للمخاطر وبين قدرة السوق على توقع التغيير في الأرباح في المستقبل. وتلك العلاقة الايجابية أوجدت لنا الأدلة التجريبية التالية أولاً: فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، ثانياً: مستوى تكاليف الملكية تميل لتخفيف ملائمة معلومات المخاطر، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على مصدر آخر للمعلومات في التنبؤ بتغيير الأرباح في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلى: أن قدرة السوق على توقع تغيرات الأرباح في المستقبل تتأثر بشكل إيجابي مع مستوى معلومات المخاطر. وثبتت فائدة الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية كما ثبتت نتائج الدراسة أنها ذات أهمية لأنها تؤكد على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر.

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في:

لقد اهتمت أغلبية الدراسات السابقة المخاطر الائتمانية إدارته ومعالجته والإفصاح عنه، لذا اختلفت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تناولت الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على الأداء المالي للبنوك المصرية، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى تأثير زيادة جودة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على أداء الربحية للبنك وذلك لتقييم جودة المعلومات المقدمة.

منهج الدراسة: تم إتباع المناهج الآتية في الدراسة:

المنهج الاستقرائي: قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات النظرية المكتوبة للأبحاث والكتابات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثرها على الأداء المالي للبنوك وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

المنهج الوصفي: حيث قامت الباحثة بالتعرف على الجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والأهداف التي بنيت عليها محددات الدراسة وذلك بغرض تحليلها والمقارنة والاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والفلسفية والعلمية.

المنهج الاستدلالي: حيث قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلى الاستدلال من النتائج الإحصائية على مدى قبول أو رفض أي من الفروض وتعميم النتائج على البنوك ذات الصلة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود البحث من: قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (37) بنكا وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت خمس (5) بنوك تجارية مصرية، بحيث تشمل العينة على وبنوك (مقيدة وغير المقيدة) ببورصة الأوراق المالية، وبنوك قطاع (عام واستثماري)، وقد تم اختيار البنوك التجارية وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة (7) أعوام خلال المدة من 2009 إلى 2015، وبلغ عدد المشاهدات خمسة وثلاثون (35) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة،

هذا، وتتضمن العينة البنوك التجارية التالية: (البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بنك HSBC، بنك كريدي اجريكول).

المحور الأول: ماهية مخاطر الائتمانية في الجهاز المصرفي

1. مفهوم مخاطر الائتمان:

تتعرض العمليات الائتمانية إلى مخاطر عديدة مرتبطة بطبيعة العمل البنكي بالإضافة إلى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يمكن التنبؤ بها. وتوجد تعريفات كثيرة تناولت مخاطر الائتمان، فخسائر الائتمان أمر لا مفر منه نتيجة لعملية الإقراض، وكل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان ويحقق كل بنك بعض خسائر القروض عند الفشل في استردادها (علي شاهين، 2010)، وأيضاً عرفت مخاطر الائتمان أنها الخسارة المرتبطة بالمقترض أو تقصير الطرف المقابل (الفشل في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للشروط المتفق عليها)، حيث تمثل محافظ القروض أكبر مصدر لمخاطر ائتمان. (BASEL III, Commonwealth Bank of Australia, 2015, pp14,33)

2. أنواع المخاطر الائتمانية وأسباب تؤدي إليها:

أنواع مخاطر الائتمان:

مخاطر العميل وتتمثل في الآتي:

مخاطر التوقف عن السداد: هي أسوأ أنواع المخاطر وهو عدم سداد الائتمان وفوائده. مخاطر تجميد الائتمان: هي تعني تحقق عملية ائتمانية رديئة مما ينتج عنها عدم سداد العميل للائتمان الممنوح له لفترة أطول.

مخاطر التحيز: تتمثل في تهاون القائمين على العملية الائتمانية في دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح الائتمان.

مخاطر السرقة والاختلاس والتواطؤ:

مخاطر السياسة الائتمانية: وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

مخاطر الظروف العامة: وهي المخاطر الناجمة عن الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية (علي شاهين، 2010، ص3).

3. أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية:

للحد من آثار المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها تستخدم مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك، حيث تستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة لضمان الاسترداد في حالة التعثر، وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/أو التنازل عن اعتمادات مستنديه وارده وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الالتزامات (بنك الإتحاد الأردني، 2013)، إن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستمرارها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة، وعلى سبيل المثال (علي شاهين، 2010، ص8-19):

- وضع قيود على تصرفات إدارة البنك يحق بموجبها للبنك متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل.

- الاتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.
- سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجدول زمني لسداد القرض.
- تقديم المرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

المحور الثاني: وسائل التخفيف والحد من المخاطر الائتمانية

يسعى الجهاز البنكي للتخفيف من مخاطر الائتمان الناتجة عن القروض ومشتقات المعاملات بطرق متعددة، منها الضمانات الكافية على مستوى المعاملات، وأيضاً إدارة عناصر المخاطر الرئيسية، حيث تقوم بالتحوط في نشاط الإقراض ومشتقاته والمحافظة الائتمانية ومختلف الأدوات المالية بالإضافة إلى اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى مما يتطلب توفير ضمانات إضافية عند الضرورة. لذلك فإن العوامل الهامة في دراسة القروض (كالحجم، والاستحقاق، والمواثيق المالية، والضمانات)، حيث تتم مراجعة الضمانات الأساسية فيما يتعلق بالسيولة من مواقف الضمانات المقترحة، وتقييم الأوراق المالية، ومستويات التداول التاريخية، وتحليل التقلبات، وما يتعلق بالرهان العقاري، وتعتمد عملية تقييم القروض على إطار سياسات الائتمان وتقييم جانبي الائتمان. ويتم تحديد نسب قيمة القروض إلى الضمانات على أساس تقييم الممتلكات. (Basel III Disclosures Report, 2014, PP 12-13)

المحور الثالث: نموذج تصنيف المخاطر الائتمانية وفقاً للبنك المركزي المصري

تقوم الإدارة بتصنيف الجدارة الائتمانية إلى فئات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة أو النقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان (البنك الأهلي المصري، 2015، ص27) وسيتم عرض فئات الجدارة الائتمانية من خلال الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) فئات الجدارة الائتمانية

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية	5	3	المتابعة الخاصة

خاصة				
دون المستوى	4	20	ديون غير منتظمة	8
مشكوك في تحصيلها	4	50	ديون غير منتظمة	9
رديئة	4	100	ديون غير منتظمة	10

المصدر: البنك الأهلي المصري، 2015

ويتضمن المعيار الجديد العديد من المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسباً منها للسوق وفقاً للمنهج الرقابي لديها ويطلق عليها المعالجات المحلية (البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل، ص 3-4).

المحور الرابع: الناحية التطبيقية للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء المعايير المحاسبية ووفقاً لقانون البنك المركزي واتفاقية بازل

تعد المحاسبة وظيفية خدمية ووسيلة اتصال، لنظام المعلومات المتكامل الذي يكفل قياس وعرض الأحداث المالية وتحديد آثارها على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بما يوفر المعلومات للأطراف الخارجية لمراقبة أدائها الاقتصادي، وتراعي معايير المحاسبة الدولية طبيعة والخصوصية الشديدة لنشاط البنوك والمؤسسات المالية، لذا فقد أفردت معياراً خاصاً عن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث تكمن أهمية الإفصاح والشفافية في إطار انضباط السوق والرقابة البنكية. والتي تتيح للمستخدمين من تلك المعلومات لإجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأدائه (Philip M. Linsley Philip J. Shrivess, 2005 p205 – 214).

1. الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء معيار المحاسبة الدولية ومعيار التقرير المالية:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (39: IFRS): يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 توفير الخسائر الناجمة عن الأحداث التي يمكن تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية. قد لا يتم تضمين الخسائر الناجمة عن أحداث مستقبلية مثل الإغلاق المتوقع للمصنع أو خفض التصنيف المتوقع. حيث أن تطوير معيار المحاسبة الدولي رقم 39 هو إزالة أو تخفيف الخلافات لمتطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة. وينبغي وضع معايير الولايات المتحدة منها المحاسبة على القروض غير المنظورة والمحاسبة من قبل الدائنين لانخفاض قيمة القرض تنقص على أن مخصصات خسائر القروض عند المستوى غير كافية ولكن ليست مفرطة لتغطية الخسائر المتوقعة المتعلقة تحديدها للقروض وكذلك خسائر الائتمان المحتملة الكامنة في ما تبقى من محفظة القروض التي تم تكبدها من تاريخ الميزانية العمومية. مؤخراً قد استولت محاسبة خسائر القروض اهتماماً كبيراً بسبب الأزمة المالية العالمية، وخاصة من قبل المنظمين للبنوك وواضعي المعايير. وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية محاسبة خسائر القروض كمشروع مستقل على جدول أعمالها. حيث قواعد المحاسبة تشدد من تقليل إدارة الأرباح المحاسبية. ومع ذلك، فإن الانخفاض في التقدير يتفاوت بين الأنظمة التنظيمية/الإشرافية وهياكل الملكية، و بما أن البنوك لا تزال توفر إلى حد ما عن الخسائر المتوقعة خلال الأوقات الجيدة في الأنظمة الرقابية (رمضان عبد الحميد، 2015)، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 يمثل التحول من الخسارة الجزئية المتوقعة في منهج مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً إلى منهج الخسارة التي تكبدها، والتي تسمى انتكاسات في الاستحقاقات السابقة للخسائر المتوقعة (G Günther Gebhardt & Zoltan Novotny-Farkas, 2010, P12)، ويتطلب بعض الإفصاحات وهي (رحاب إبراهيم، 2014، ص 93):

- ضرورة الإفصاح عن أساليب القيمة العادلة للأصول المالية والخصوم بشكل منفصل.

- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والدفع المسبق وسعر الفائدة.
- ضرورة الإفصاح عن المخاطر وكيفية إدارتها.
- ضرورة الإفصاح عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية والإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في القيمة العادلة.

- ضرورة الإفصاح عن الخسائر والمكاسب من إلغاء الأصول المالية المعدة للبيع بقيمتها العادلة عن صافي الربح والخسارة بشكل منفصل.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (الأدوات المالية- الإفصاح): أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار السابع لإعداد التقارير المالية بهدف تحسين مستويات الإفصاح. ويستهدف هذا المعيار إلزام كافة الكيانات الاقتصادية الإفصاح عن البيانات المالية بشكل كاف وملائم لتمكين المستخدمين من التعرف على أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء وطبيعة المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة البنك لتلك المخاطر موضحا السياسات والأهداف والإجراءات وتقدير كمي لمدى المخاطر التي يتعرض لها البنك بناء على المعلومات الداخلية المتاحة للإدارة(محمد سليم، بشار الرواشدة، 2004، ص9-14).

ولتحقيق منفعة محتوى معلومات التقارير المالية في ظل تطبيق معيار رقم 7 فيما يتعلق بجودة الإفصاح عن مخاطر الائتمان حيث يمكن توفير قوائم مالية ذات محتوى معلوماتي مرتفع يتعلق بملائمة المعلومات من الناحية الائتمانية وتعبير الملاءة الائتمانية عن القدرة النسبية لمقاييس المخاطر المحاسبية في تفسير احتمالات التصنيف الائتماني الذي يتم الحصول عليه من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية مثل مؤسسة ستاندرد اندبورد. وان يكون هناك زيادة في الملائمة الائتمانية في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لبعض المقاييس المحاسبية ومنها تغطية الفوائد وقد توصل إلى أن القوائم المالية التي تعتبر مصدر هام للمعلومات تتحسن جودتها نتيجة الشفافية المرتفعة، حيث أن أهمية المعلومات في عملية التصنيف الائتماني توضح أن الجودة المنخفضة للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان(سماص كامل، 2012، ص 620-624)، ويتطلب المعيار التقارير الدولي رقم 7 بعض الإفصاحات منها: (A practical guide to IFRS 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds, 2010).

- يتطلب الإفصاح حول المخاطر الائتمانية من قبل فئة الأدوات المالية. وتشمل المعلومات عن جودة الائتمان من الأصول المالية مع مخاطر الائتمان، الفقرة 36.

- تتطلب الإفصاح حول الاستثمارات وتحليل عمر الأصول المالية التي مر تاريخ استحقاقها في تاريخ التقرير، حيث أن إدارة الصناديق الاستثمارية تراقب فقط الأصول المالية عندما تكون متأخرة أكثر من شهر واحد، الفقرة 37(أ).

- يتطلب الإفصاح عن المخاطر التي تستند إلى المعلومات المقدمة من موظفي الإدارة العليا، وأيضا بعض المتطلبات الإفصاحات الدنيا، الفقرة 34 (أ).

- توفير البيانات المالية لمستخدمي المعلومات عن تلك الأصول المالية التي من المرجح أن تصبح قيمة ولمساعدة المستخدمين على تقدير مستوى خسائر انخفاض القيمة في المستقبل، الفقرة 37(أ).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية): يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 معيارا جديدا يهتم بالمحاسبة عن الأدوات المالية من حيث تصنيف وقياس الأصول المالية، حيث يوفر ضوابط موضوعية لقياس الأصول المالية في ضوء الاختيار بين أسلوب القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة (المستنفذة) لتقليل مشاكل عدم التطابق المحاسبي، وتحسين

قدرة المستخدمين على فهم وتحليل التقارير المالية، وحسن تقييم المبالغ والتوقيعات والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية. قد ركز المعيار بشأن قياس الأصول المالية على استخدام نموذج أو أسلوب القيمة العادلة كما وردت بمعيار القيمة العادلة (FRS13) (رمضان عبد الحميد، 2015، ص 410-412).

2. الإفصاح المحاسبي وفقاً لقانون البنك المركزي المصري:

وضع البنك المركزي مجموعة متطلبات للإفصاح من أجل تشجيع انضباط السوق، والتي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم معلومات كفاية رأس المال، والتعرض للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات التجارية الرئيسية، لتوفير إطار الإفصاح الذي يعزز المقارنة. حيث يطلب من البنوك أيضاً الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية بشأن الإفصاح عن السياسات، وقد حققت الإفصاح تعزيزها من خلال إعادة النظر في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر في البنوك وتوسيع نطاق الإفصاحات التي يتعين اتخاذها في "ملاحظات على الحسابات" بالإضافة للجدول الزمنية المحددة المفصلة إلى الميزانية العمومية Disclosure in Financial Statements (Statements - Notes to Accounts, 2014, P15).

المحور الخامس: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالثقة والأداء المالي واستقرار وربحية البنك:

إن الشفافية والإفصاح واحدة من القنوات الأساسية التي يمكن بموجبها أن تؤثر التقارير المالية للبنوك على استقرار الجهاز البنكي من خلال زيادة المعلومات المتاحة للجمهور حول تعرض البنوك إلى الظروف الاقتصادية الحقيقية (Viralv, Acharya & Stepheng, Ryan, 2016, P293)، وأن الشفافية والإفصاح والثقة، تشكل جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركات، والتي بدورها يمكن أن توفر تحسن الأداء والاستقرار المالي في الجهاز البنكي، حيث أن الأداء المالي الحاضر والمحتمل هو مؤشر للاستثمار. وتشير استطلاعات الرأي أن المستثمرين من المؤسسات يدفعون بقدر 28% أو أكثر في أسهم الشركات التي تحكمها أنظمة جيدة في الأسواق الناشئة. والغالبية العظمى من المستثمرين على استعداد لدفع 20% مع الممارسات متفوقة لحوكمة الشركات (Matama Rogers, 2008, p4-5)، وكذلك بالبنوك فالمستثمرين على استعداد استمرار أموالهم في بنوك مستقرة وذات تنافسية عالية.

ومن خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة وجدت الباحثة أن العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول هما الأكثر استخداماً على نطاق واسع لقياس كفاءة الأرباح أو الأداء الاقتصادي في المؤسسات المالية، وقامت الباحثة بدراسة متغيرات (القروض المتعثرة، نسبة القروض المتعثرة، ومخصص خسائر القروض"، ونسبة السيولة، و"نسبة كفاية رأس المال)، وتأثير هذه المتغيرات وعلاقتها بأداء وربحية البنك والتي تقاس عن طريق المؤشرات الآتية: (العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول).

حيث أكدت بعض الدراسات إلى أن البنوك عالية الربحية يوجد لديها حافز أكبر للإشارة إلى جودة أدائها وقدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية بنجاح، وأن المديرين يميلون لتوصيل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية بصورة حسنة لتحسين صورة البنك وزيادة الحافز، لذلك، فإن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية بشفافية يساهم في عرض الموقف المالي الحقيقي للبنك بصورة واقعية للمستثمرين فيساهم في اتخاذ المستثمرين قرار صحيح بشأن الاستثمار في البنك من عدمه. فالأداء المالي الجيد، والإفصاح عن المخاطر الائتمانية يقلل من عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وله تأثير إيجابي على أسهم البنك، ضمان المستثمرين بشأن توقعات البنك ولتجنب التأثير السلبي الناتجة عن المخاطر الائتمانية في المستقبل.

المحور السادس: الدراسة التطبيقية

يعد الإفصاح عن المخاطر الائتمانية هو أحد العوامل المؤثرة في قوة وكفاءة الجهاز البنكي، حيث يؤثر مستوى جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية للبنوك على العمليات البنكية وعلى أداء وربحية الجهاز البنكي. هذه المعلومات يجب أن تكون كافية لتسمح بالتنبؤ المستقبلي لاتجاهات السوق من القدرة التنافسية والاستمرارية والربحية مما يتيح للمستثمرين والمحللين الماليين اتخاذ قرارات مناسبة ووضع الإستراتيجيات الاستثمارية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات النمو المتوقعة والخسائر المحتملة نتيجة عمليات الائتمان ومدى تأثير الظروف المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية على نشاط الجهاز البنكي بناء على معلومات واقعية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المصرية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال ومدى تأثير هذه البنود على تقييم كفاءة وربحية البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان.

أ. أسلوب جمع بيانات الدراسة: اعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بكل بنك للمدة من عام(2009 إلى عام 2015)، وفي حالة عدم وجود بعض هذه التقارير المالية فقد تم الحصول عليها من المعهد المصرفي المصري.

ب. الأدوات المتبعة في تحليل الدراسة: تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية لبرنامج (SPSS) والتعامل مع المتغيرات طبقاً للخطوات التالية:

- تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة وكذلك التنبؤ بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- قياس معامل الارتباط ومعامل التحديد لقياس قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ج. متغيرات الدراسة وطرق قياسها: تهدف الدراسة التطبيقية إلى بناء نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع. وفيما يلي عرضاً لمتغيرات الدراسة والعلاقة بين ال متغيرات طبقاً للنموذج المقترح من خلال النقاط التالية:

د. طريقة حساب كل متغير والغرض منه في النموذج المقترح المبينة بالجدول (1-5) كما يلي:

الجدول رقم (1-5) طريقة حساب كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والغرض منها

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة حساب	المدلول
المستقل	القروض المتعثرة (الردينة) NPLR	X ₁	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	كفاءة استرداد القروض
	كفاية رأس المال CAR	X ₂	رأس المال واحتياطياته / إجمالي الأصول	استيعاب الخسائر قبل الإعسار
	السيولة LAR	X ₃	القروض / الودائع	قدرة رد الودائع عند الطلب
	مخصص خسائر القروض LLPR	X ₄	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	احتياطي الودائع
التابع	العائد على الأصول ROA	Y ₁	صافي الربح / إجمالي الأصول	كفاءة استخدام الأصول
	العائد على حقوق المساهمين ROE	Y ₂	صافي الربح / حقوق المساهمين	كفاءة الأرباح المستقبلية

ه. فروض الدراسة: في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

الفرض العدم H_0 : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".

الفرض البديل H_a : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:
الفرض الأول:

الفرض العدم H_{1_0} : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض البديل H_{1_a} : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض الثاني:

الفرض العدم H_{2_0} : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض البديل H_{2_a} : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

ي. اختبارات فروض الدراسة ونتائجها

اختبارات فروض الدراسة: تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (متغير مستقل) على جودة التقارير المالية (متغير تابع) والممارسات المحاسبية المستخدمة للتأثير على النتائج المعلنة للسبع سنوات لإجمالي البنوك ومدى الالتزام هذه البنوك بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية الصادرة عن الجهات الرقابية والبنك المركزي. ولذلك تم اقتراح النموذج التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

المتغير التابع: يمثل الأداء المالي (Y)

(Y₁): يمثل معدل العائد على الأصول (ROA)

(Y₂): يمثل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)

المتغيرات المستقلة: يمثل الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (X)

(X₁): يمثل نسبة القروض المتعثرة (غير المنتظمة) (NPLR)

(X₂): يمثل نسبة كفاية رأس المال (CAR)

(X₃): يمثل نسبة السيولة (LAR)

(X₄): يمثل نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض (LLPR)

(ε₁) تمثل حد الخطأ العشوائي، والذي قد يرجع إلى وجود متغيرات أخرى وأخطاء قياس والأخطاء العشوائية.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معاملات خاصة بالنموذج

اختبار الفرض الفرعي الأول: لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد على الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (2) نتائج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيراً على معدل العائد على الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول رقم (2) نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

Unstandardized Coefficients					
	B	Std. Error	Standardized Coefficients of B	T	Sig.
(Constant)	-2.18	0.91		-2.38	0.02
X ₁	-5.20	2.20	-0.17	-2.36	0.019
X ₂	-0.08	0.03	-0.27	-2.52	0.01
X ₃	-1.20	0.59	-0.10	-2.04	0.031
X ₄	-35.50	14.59	-0.08	-2.43	0.01
R = 0.60 F = 2.561 Sig. = 0.042					
R ² = 0.35 S.E = 0.91					

a Dependent Variable: y₁

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.
- إن إشارات جميع معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من متغيرات ((X₁) نسبة القروض المتعثرة، (X₂) نسبة كفاية رأس المال، (X₃) نسبة السيولة، (X₄) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول (Y₁) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.
- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.60$ مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.35$ وهذا يشير إلى أن 35% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسؤولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = 2.561 والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- حيث أن أهم المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول (Y₁)) جاءت علي الترتيب كالتالي: (X₂) نسبة كفاية رأس المال ثم (X₁) نسبة القروض المتعثرة، ثم (X₃) نسبة السيولة ثم (X₄) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة ((X₁) نسبة القروض المتعثرة و (X₂) نسبة كفاية رأس المال و (X₃) نسبة السيولة و (X₄) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض، الأكثر تأثيراً على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب 35% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبياً نظراً لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما يعكس على جودة التقارير المالية ويساعد المحللين الماليين في تقييم "الأصول" وتنبؤهم بمستوى ربحية البنك، وثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية وبالتالي انعكاس على الأداء المالي واختيار القرارات السليمة. والعكس صحيح.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$Y_1 = -2.18 - 5.20 X_1 - 0.08 X_2 - 1.20 X_3 - 35.50 X_4$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (2) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم H_{1_0} وقبول الفرض البديل H_{1_a} عند مستوى المعنوية (0.00).
اختبار الفرض الفرعي الثاني: لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا التحليل، ويمكن تفسير اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية) الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي حقوق المساهمين) على النحو التالي:
 جدول (3) نتائج معاملات الانحدار والارتباط اختبار العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد علي حقوق المساهمين

Unstandardized Coefficients					
	B	Std. Error	Standardized Coefficients of β	T	Sig.
(Constant)	-84.888	36.990		-2.295	0.03
x ₁	-112.568	51.861	-0.38	-2.171	0.032
x ₂	1.141	0.424	0.36	2.690	0.00
x ₃	-59.427	25.518	-0.46	-2.329	0.027
x ₄	-782.024	343.897	-0.16	-2.274	0.03
R = 0.657 F = 3.538 Sig. = 0.010					
R ² = 0.431 S.E = 9.049					

A Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:
 - إن جميع معاملات الانحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.
 - إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات: (X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد علي حقوق المساهمين (Y_2) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROE.
 - وجود علاقة طردية مع (X_2) نسبة كفاية رأس المال ذات إشارات موجبة مما يعني أن زيادة نسبة الرفاعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وزيادة السيولة تؤدي قدرة البنك علي القدرة علي رد الودائع ومنح القرض في الأجل القصير وبالتالي زيادة ربحيته.
 - تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد = 0.66 مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد علي حقوق المساهمين وبين المتغيرات المستقلة.

- تبلغ قيمة معامل التحديد = 0.43 وهذا يشير إلى أن 43 % من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق المساهمين يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = 3.54 والاحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- إن المتغيرات المستقلة المفسرة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق المساهمين (Y_2)) جاءت على الترتيب كما يلي: (X_3) نسبة السيولة ثم (X_1) نسبة القروض المتعثرة ثم (X_2) نسبة كفاية رأس المال ثم (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
- تمثل المتغيرات المتاحة المتغيرات المستقلة المتمثلة في (X_1) نسبة القروض المتعثرة، (X_2) نسبة كفاية رأس المال، (X_3) نسبة السيولة، (X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض). الأكثر تأثيراً على المتغير التابع حيث تفسر ما يقرب 43% من التغيرات في المتغير التابع ويتمثل في (معدل العائد على حقوق المساهمين (Y_2)))، وهي نسبة مرتفعة نسبياً نظراً لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما يعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي كفاءة الأرباح المستقبلية للبنوك، وأيضاً قرارات المستثمرين، وأصحاب المصالح وثقتهم في التقارير المالية.
- ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر ومعدل العائد على حقوق المساهمين من الشكل التالي:

$$Y_2 = -84.888 - 112.568X_1 + 1.141X_2 - 59.427X_3 - 782.024X_4$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (7/5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين مما يعني رفض فرض العدم H_{20} وقبول الفرض البديل H_{2a} عند مستوى المعنوية (0.00) وفي ضوء النتائج السابقة فإنه يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول الفرض البديل H_a وهو وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية".

ملخص نتائج اختبارات الفروض

في ضوء ما تقدم من التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك التجارية محل الدراسة لاختبار الفروض الرئيسية والفرعية فإن ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التطبيقية هو "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك المصرية" حيث أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) وتتلخص في الآتي:

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

(X_1) : مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).

(X_2) : مؤشر كفاية رأس المال.

(X_3) : مؤشر السيولة.

(X_4) : مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين:

(X_1) : مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).

(X_3) : مؤشر السيولة.

- (X4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.
وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وكل من:
(X2): مؤشر كفاية رأس المال.
وجود علاقة عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:
(X1): مؤشر القروض المتعثرة (غير المنتظمة أو الرديئة).
(X4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

النتائج والتوصيات

تناولنا في هذه الدراسة مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المصرية وذلك كأحد أهداف الدعائم الأساسية للحفاظ على قدرة البنك على النمو والحفاظ عليه من التعثر المالي وبالتالي القدرة على الاستمرار فالمنافسة بين البنوك الأخرى، وبعد الدراسة النظرية والعملية التي تم التوصل إليها خلال البحث، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الدراسة

- مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصمه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصمه المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة(المتعثرة).
- هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.
- إن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناؤه على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.
- إن التوسع الكبير وعدم الحذر في منح الائتمان ينسبب في ظهور تعثر بعض المقترضين في سداد ديونهم وهذا يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الثقة التي تتمثل في تردد مسؤولي الائتمان بالموافقة على منح الائتمان.
- إن تلك البنوك التي تعمل في بيئة الائتمان أكثر شفافية، تكون نوعية القروض فيها أفضل. لأن الشفافية تعتبر حافزاً فعالاً للبنوك للحد من سلوك المخاطرة فالائتمان.
- عدم قدرة الأجهزة الرقابية في البنوك من الاكتشاف المبكر للمخاطر الائتمانية.

ثانياً: التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة وإيماناً بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي بصفته مؤثراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي تقترح الباحثة التوصيات التالية:
- يقترح تشديد دور الرقابة وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة البنوك لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.
- يقترح أن تكون معلومات إدارة المخاطر أكثر شفافية وذات جودة عالية لتمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها، وإعداد كشف عن إدارة المخاطر.
- يقترح تجميع أكبر قدر من المعلومات عن المقترضين في جميع مستوى القروض وأكثر شمولاً حيث أن التقارير التي تتسم بالشفافية في هذا النطاق تحسن من نوعية القرض والحد من مخاطر الائتمان.

قائمة المراجع

1. البنك الأهلي المصري(2015)، التقرير السنوي 2015، ص27.

2. دادة دليلة(2013)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لعام2010)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
3. رحاب عماد الدين محمد إبراهيم(2014)، تأثير القيمة العادلة للأصول عن توريق الديون علي تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ص93.
4. رنده المختار رحومة القمودي(2015)، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري، جامعة المنصورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جمهورية مصر العربية.
5. سليم، محمد مجيد، الرواشدة، بشار(2004)، "تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، جامعة عمان العربية، عمان، ص9-14.
6. سماسم كامل موسى إبراهيم جادو(2012)، تأثير الإفصاح عن المخاطر وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS7) علي تحقيق القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة ميداني)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، ع1، ص620-624.
7. علي عبد الله أحمد شاهين(2010)، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية-غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، ص3-19.
8. محمد مجيد سليم، بشار الرواشدة(2004)، تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، جامعة عمان العربية، عمان، ص9-14.
9. متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، البنك المركزي قطاع الرقابة والإشراف، جمهورية مصر العربية ،وحدة تطبيق مقررات بازل (2) ، ص(16-14-3-4).
10. A practical guide to IFRS(2010), 7 For investment managers and investment, private equity and real estate funds.
11. Adamu, Musa Uba. (2013) " The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), p-ISSN: 2321-5925, , Vol.1, Issue 6, P15.
12. BASEL III,(2015)"Capital Adequacy And Risks Disclosures As At , Commonwealth Bank of Australia – Pillar 3 Report", p14,33
13. Basel III , (2014) "Pillar 3 Disclosures Report, For the quarterly period ended" June 30, morgan slanly,p12-13
14. Disclosure in Financial Statements - 'Notes to Accounts(2014), Master Circular on 'Disclosure in Financial Statements – Notes to Accounts' , (2014), issued vide DBOD.BP.BC No.8/21.04.018/2014-15.
15. González, Luís Otero., Gil, Luís Ignacio Rodríguez., López, Sara Fernández., Búa. María Milagros Vivel. (2012), " Determinants of Credit Risk Derivatives use by the European Banking Industry", Journal of Money, Investment and Banking, ISSN 1450-288X Issue, <http://www.journalofmoneyinvestmentandbanking.com>.
16. Gizaw, Million. Kebede, Matewos. (2015), "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia", African Journal of Business Management, Vol. 9(2), pp. 59-66.

17. Gebhardt, Günther. Farkas, Zoltan Novotny.(2010) "The effects of IFRS adoption on the financial reporting quality of European banks", INTACCT Research, P12.
18. Hassan, Nermine S. M. (2014) "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1), p109-119.
19. Huang, Rocco. "Private Information Trading And Enhanced Accounting Disclosure Of Bank Stocks", The World Bank, and the University of Amsterdam, p4
20. Moumen, N., Ben Othman, H and Hussainey, K. (2015), "The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets", Research in International Business and Finance, VOL. 34, P177–204.
21. Philip M. Linsley Philip J. Shrives, (2005), "Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 13 Iss 3 p205–214.
22. Rogers, Matama,(2008) "Corporate Governance And Financial Performance Of Selected Commercial Banks In Uganda",Queen's University Belfast, <http://www.crrconference.org>, p4-5,7-8.
23. Thu, Thao Nguyen Thi. (2013), " Basel III And Impacts On Credit Risk Management", Alexandru Ioan Cuza" University of Iasi, Romania, p4.
24. Viralv, Acharya & Stepheng, ryan, (2016), "Banks' Financial Reporting and Financial System Stability", Journal of Accounting Research, Vol. 54, No.2, P293.

البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر "تحليل سوسيولوجي لانعكاسات سياسة التشغيل على الفرد والمجتمع"

Unemployment and employment policy in Algeria "Sociological analysis of the implications of employment policy on the individual and society

د. سميحة بونس، جامعة برج بوعريريج- الجزائر

ملخص: تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت جاهدة منذ الإستقلال إلى إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد والمجتمع ومحو آثار التخلف الذي خلفه الإستعمار، والقضاء على العديد من المشكلات التي تتعقد وتتفاقم يوما بعد يوم، وتأتي في مقدمة هذه المشكلات قضايا الإسكان والبطالة والفقر، خاصة في المناطق الحضرية التي أصبحت قطاعاتها الرسمية عاجزة عن استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى تسارع وتيرة البطالة والتي أصبحت تشكل هاجس السياسيين والباحثين على حد سواء، يحدث هذا بالرغم من إهتمام الدولة بالتشغيل، وعلى الرغم من تعدد البرامج والأجهزة التي تهتم بتشغيل الشباب، وفي ظل طبيعة سوق العمل الصعبة وبغض النظر عن الآليات والسياسات التي تحكمه وتحركه، وبعيدا عن جدلية معادلة العرض والطلب في شقيها الكمي والكيفي، سنحاول في مداخلتنا هذه الإجابة على التساؤل التالي: ما هي إنعكاسات سياسة التشغيل الجزائرية على الفرد والمجتمع؟

الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسة التشغيل.

Abstract: Algeria is one of the developing countries that have struggled since independence to make a qualitative leap in the field of comprehensive development, economic and social development, eradicating the effects of the backwardness of colonialism and eliminating many problems that are compounded and aggravated day by day. Especially in urban areas whose official sectors have been unable to accommodate newcomers to the labor market, this has led to the acceleration of unemployment, which has become a concern for politicians and researchers alike. This is despite the interest of the state in employment, and despite the multiplicity of programs and devices that concern the employment of young people, and in light of the nature of the labor market difficult and regardless of the mechanisms and policies that govern and move ,Apart from the argumentality of supply and demand equation in quantitative and qualitative nibbles, we will try in this intervention to answer the following question: What are the implications of the Algerian employment policy on the individual and society?.

Keywords: unemployment, employment policy.

أولا. تحديد المفاهيم:**1. مفهوم البطالة:**

يضم مفهوم القوى العاملة الأشخاص الذين يعملون فعلا والأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه، وهذا ما يسمى بالبطالة، والتي تعرف على أنها: حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته، وذلك نظرا لحالة سوق العمل، ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة (حميد خروف، 1999، ص178-180)، أي أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا، لكنهم متعطلون عن العمل وقت الإحصاء، أو الذين لم يسبق لهم العمل مطلقا.

وتعتبر منظمة العمل الدولية البطال كل فرد عاطل عن العمل، أي كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى (اسماعيل عبد الرحمان وحرابي عريقات، 2004، ص15)، ويعني هذا توافر ثلاث شروط أساسية مجتمعة معا لاعتبار الفرد بطال- إضافة لبلوغ سن العمل-، هي:

- القدرة والاستعداد للعمل.
 - الرغبة في العمل.
 - البحث عن عمل دون جدوى.
- وتقاس البطالة بما يسمى معدل البطالة بما يلي:
عدد العاطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100} \times 100$$

إجمالي القوة العاملة**2. مفهوم سياسة التشغيل:**

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين: سياسة والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، أما التشغيل حسب المنظمة الدولية للعمل فيعني أنه يكون شخص قابل للتشغيل عندما: 1/ يمكنه الحصول على منصب شغل، 2/ فيحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير، 3/ ثم يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه (سميحة بونس، 2006-2007، ص87).

ويقصد بسياسة التشغيل الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة)، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحقوق المواطن فيه (سميحة بونس، 2006-2007، ص76).

وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج والأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق العمل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J)
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A)

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (سابقا) (C.P.E) والمعروف حاليا بـ: (A.N.E.M)
- الشغل المأجور بمبادرة محلية "تشغيل الشباب" (E.S.I.L)
- الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G)
- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)
- مشروعات الجزائر البيضاء
- مشاريع صندوق الزكاة
- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات (سميحة بونس، 2006-2007، ص76-77)، ولسياسة التشغيل ثلاث معايير تعتمد عليها في تصنيف اليد العاملة و تقويمها:
- معيار العمر:** حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18 سنة، بإعادتها إلى ميادين التدريب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي وإستخدام صيغ للتدريب والتكوين على مدى واسع و لمدة قصيرة، من أجل تعبئة الأحداث من 14 سنة إلى 17 سنة.
- معيار النشاط الإقتصادي:** تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الإقتصادي إلى: يد عاملة زراعية وغير زراعية.

معيار التأهيل: يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم و التكوين، فسياسة التشغيل تراهن في توفيرها لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها وتثبيتها وتحسين إنتاجيتها(سعيدة قصاب، 1994، ص29-30).

ثانيا. مراحل سياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت جاهدة منذ الإستقلال إلى إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد والمجتمع ومحو آثار التخلف الذي خلفه الإستعمار، وقد تجلت محاولات الدولة الجزائرية منذ الإستقلال وفي مجال التشغيل بالخصوص عبر مراحل عديدة، كانت بدايتها بإعطاء المبادرة للعمال في مجال التسيير، وهو ما عُرف بالتسيير الذاتي، ثم أنت بعدها مرحلة مخططات التنمية، والتي ركزت على تبني أهداف التنمية الوطنية خاصة البعد الاجتماعي، والحرص على اكتساب المعارف التكنولوجية والعلمية الضرورية لبناء قاعدة اقتصادية قوية تُركّز على الدور الريادي للصناعات الثقيلة، حيث ارتكزت سياسة التشغيل خلال هذه المرحلة على عاملين هامين، هما:

- إحداث فرص عمل وخلق مناصب شغل تكون موجهة لكل الجزائريين القادرين على العمل.
- العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات اللازمة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعي لأن تكون المناصب الجديدة المستحدثة مركزة بصفة أساسية في الفروع الإنتاجية.

وخلال هذه المرحلة لم يطرح مشكل التشغيل، بل على العكس من ذلك؛ إذ ظهرت الحاجة ملحة في ضرورة تقديم أيدي عاملة وبأسرع وقت ممكن للقطاع الاقتصادي، خاصة إطارات تكون قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية.

"لقد دخلت الجزائر منذ أواخر عام 1987 في سياسة إنمائية جديدة، اصطلاح على تسميتها بالإصلاح الإقتصادي الجديد"(محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، ص259-260)، فأمام الوضع الإقتصادي الداخلي والدولي، والذي تطلب تغيير التسيير، وجدت المؤسسة الوطنية نفسها مضطرة لاتخاذ أحد هذين الإجراءين أو الأثنين معا:

- مراجعة سياسة التشغيل التي كان الحساب الاجتماعي خلال الفترة: 1967-1980 قد طغى بصورة كبيرة على الحسابات الاقتصادية، وقد اقتضت هذه المراجعة في إطار تطبيق سياسة الهيكلية تخفيض حجم التشغيل، وكانت نتيجة هذا تسريح مئات الآلاف من العمال على فترات مختلفة.

- إغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة، ريثما يتم امتصاص فوائض الأيدي العاملة التي تشكو منها الوحدات الإقتصادية(البطالة المقنعة)، فالعدد الإجمالي للمتعتلين عن العمل (بطالة سافرة + مقنعة) والمصرح به عام 1987 هو: 974.000 عاطل، ويمثل هذا الرقم 19.6 % من القوة العاملة(محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، ص264-265).

بعد إستقلال الجزائر وإلى غاية 1989 لم يكن هناك سياسة عمومية مستقلة لتشغيل الشباب، إذ كان الشباب الباحث عن منصب عمل يجد بسرعة مناصب شغل في إطار السياسات القطاعية المختلفة، فقد كان التشغيل هدفا مشتركا لكل القطاعات ولم يكن موضوع سياسة قطاعية مستقلة بذاتها، لكن إبتداء من سنة 1987 بدأت السلطات العمومية في وضع وتطوير سياسة خاصة بتشغيل الشباب، حيث عرفت هذه السنة اعتماد الحكومة لأول برنامج مستقل لتشغيل الشباب، والذي كان موجها للشباب بين 16 و24 سنة، وممولاً من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL ، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب FAEJ ، وكان يهدف لخلق 200.000 منصب شغل لصالح الشباب البطال، وبعد سنتين من عمر البرنامج تم إدماج 100.000 شاب بطل، 60.000 منهم في مناصب شغل دائمة، و40.000 آخرين في التكوين المهني(مصطفى راجعي، جوان 2005، ص39-47)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبعد أحداث أكتوبر 1988 تم تقديم برنامج خاص بتشغيل الشباب نظرا للترايد الشباني على العمل في مقابل تناقص العرض الحكومي له، خصوصا بعد الانهيار الكبير لأسعار البترول بدءا من سنة 1986، وإنهيار إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات، والذي أثر في تراجع الإستثمارات العمومية، والتي بإمكانها خلق فرص شغل بصفة مستمرة(محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، ص263).

وفي سنة 1989 تم وضع برنامج خاص ذي أهمية كبيرة بالنسبة لمحور التشغيل، والذي يعتبر امتداداً للمخطط الخماسي الثاني، وذلك لتجاوز العقبات التي تواجه الشباب في ما يخص مجال العمل، ومن جانب آخر جاء المرسوم التنفيذي رقم:90-143 المؤرخ في: 22 ماي 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب DIPJ من أجل تغطية نقائص البرنامج الأول الموضوع سنة 1987 من جهة، ومن أجل وضع حل مستعجل لإشكالية تشغيل الشباب من جهة ثانية، بحيث تنشأ في كل ولاية لجنة لتشغيل الشباب يرأسها مندوب تشغيل الشباب المكلف بمساعدة الشباب على إنجاز مشاريع إحداث نشاطات بصفة فردية أو جماعية، وذلك من خلال دعم الاستفادة من القروض البنكية.

وبصفة عامة، يهدف البرنامج للوصول إلى تحقيق الإدماج المهني للشباب المؤهل عن طريق تشجيعه على خلق مناصب شغل بنفسه من خلال التعاونيات، كما يهدف لتوفير مناصب شغل لشباب بدون تأهيل من أجل إدماجهم في مؤسسات عمومية وخاصة(مصطفى راجعي، 2005، ص39-47)، ويضم جهاز الإدماج المهني للشباب 3 محاور أساسية:

1. الشغل المأجور بمبادرة محلية -ESIL- Les emplois salaires d'initiatives: ويتم ذلك عن طريق خلق مناصب شغل مؤقتة لخدمة نشاطات ذات منفعة عامة، وتختلف مدة العقد من 3 إلى 6 أشهر.

2. إنشاء نشاطات اقتصادية دائمة لحساب الشباب عن طريق تكوين مؤسسات صغيرة أو تعاونيات حرفية، ويساهم صندوق مساعدة تشغيل الشباب بـ 30 % من كلفة المشروع.

3. إدماج الشباب المقاولين وأصحاب التعاونيات الفلاحية في برامج تكوينية مختلفة(ليليا بن صويلح 2002-2003، ص69-70).

وبعد سنة 1991 أخذت عملية تنفيذ برنامج تشغيل الشباب الذي وضعته الحكومة في التباطؤ، وبعد 6 سنوات من انطلاق سياسة الإدماج بدأت تسجل نقائصاً، كما أن الحلول التي وضعت

للقضاء على بطالة الشباب أبدت محدوديتها، فالتعاونيات الشبانية التي استفادت من تمويل البنوك عام 1990 والتي بلغ عددها نهاية 1996: 8388 تعاونية اتجهت أغلبها إلى الخدمات والحرف، بينما اختصت 1987 تعاونية أخرى في البناء والأشغال العمومية، في حين بلغ عدد التعاونيات الفلاحية 360، وبقيت 52 منها غير عملية.

لقد تم توجيه عدة إنتقادات لسياسة الإدماج المهني على أساس أنها قدمت مساعدات مالية للشباب دون اعتماد معايير مضبوطة للانتقاء، وهذا ما أدى إلى حصيله مخيبة، حيث أن 60% من القروض التي قدمت للتعاونيات الشبانية بقيت دون تسديد، كما أن برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL الذي كان موجهاً أساساً للشباب البطال الذي يطلب العمل لأول مرة تم استعماله لصالح من فقدوا مناصب عملهم.

ومن أجل تجاوز نقائص سياسة تشغيل الشباب لسنة 1989 وتكييف أهدافها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، جرى التفكير في سياسة جديدة لدعم تشغيل الشباب متكيفة مع التطورات التي تعرفها البلاد منذ 1995 (مصطفى راجعي، 2005، ص39-47)، وتعتبر سنة 1996 بمثابة نقطة تحول في مسار تدخل الدولة وفي صيغة إشرافها وتدخلها حول خلق برامج وأجهزة جديدة لتشكيل بديل لجهاز الإدماج المهني، والذي ثبت فشله، بالإضافة إلى تقاوم حدة البطالة خصوصا في أواخر التسعينات، إذ بلغت نسبة البطالة سنة 1996 حوالي 26%، وقد شملت أكثر من 2.2 مليون شخص، وفي نفس السنة نظم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES منتدى دولي حول تشغيل الشباب شارك فيه ممثلون رسميون أفارقة وأوربيون وخبراء دوليون في مسألة التشغيل، إضافة إلى ممثلين للجمعيات التي تعنى بإدماج الشباب، وتم بحث مسألة تشغيل الشباب في ضوء السياسات الجديدة للتعديل الهيكلي وكيفية وضع برامج جديدة متكيفة مع المعطيات الحالية. ومن هنا بدأت تتراجع مفاهيم المساعدة والتمويل الحكومي لصالح مفاهيم الدعم والتسهيلات، وستكتفي الدولة من الآن فصاعداً بوظائف التوجيه والاستشارة وخلق برامج جديدة لتحفيز تشغيل الإطارات الشابة وترقية الشغل الذاتي، وفي سبيل تحقيق الأهداف المسطرة، صدر المرسوم التنفيذي رقم: 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تسيّر المؤسسات المصغرة، وتهدف إلى إدماج الشباب البطال في الحياة المهنية (مصطفى راجعي، جوان 2005، ص39-47).

بعد مرور سنتين من خلق هذا البرنامج، وبالضبط سنة 1998 بعث برنامج جديد عرف بـ: عقود ما قبل التشغيل CPE، المنشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 98-402 المؤرخ في: 2 ديسمبر 1998 موجه لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلوبون العمل لأول مرة (بوحفص حاكمي، 2006-01-28).

وبعد سنة من تاريخ إنشاء هذا البرنامج، أنشأ برنامج آخر يتعلق بالقرض المصغر، والذي وجّه أساساً نحو ترقية الشغل الذاتي وتنمية ثقافة الإستثمار خاصة لدى الفئات الشابة التي تعاني من البطالة وليست مؤهلة للاستفادة من برنامج المؤسسة المصغرة.

لقد لجأت الدولة إلى الإجراءات السابقة الذكر بهدف تقليص البطالة ومواكبة التطورات الحاصلة في سوق العمل من حيث الوافدين الجدد إلى هذه السوق، ويتضح من خلال الأرقام المسجلة ضعف عروض العمل المسجلة، والتي لم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة، فمنذ 1996 نلاحظ تراجع في خلق مناصب العمل، إذ انتقلت من 48695 سنة 1995 إلى 12140 سنة 2001، في المقابل انخفضت طلبات العمل من 186387 سنة 1995 إلى 45441 طلب عمل سنة 2001، لكن الفترة الممتدة ما بين 1997 و1998 شهدت ارتفاع طلبات العمل بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة.

إنّ التشغيل في فترة ما بعد الإصلاح يقع في صلب اهتمامين: الإهتمام الأول متعلق بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة، وضرورة تخفيف ضغوط سوق العمل نتيجة ارتفاع البطالة وتفاقمها في سياق الإصلاح الإقتصادي، حيث انتقلت البطالة من 17% سنة 1986 إلى حدود 32% سنة 1998، وبلغت سنة 2004 حدود 17%.

المُلاحظ رغم نتائج التوازنات المالية الإيجابية وخاصة تحسن واستدامة النُمو الإقتصادي، أنّ السياسة الاجتماعية- بما فيها نقص التشغيل- عرفت تدهورا كبيرا في ظل الإصلاح، غير أنها تبدو قابلة للتسيير ولا تقبل أي عائق في تطور الإقتصاد الوطني، وهو ما يسمح بانطلاق حقيقة للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي يغطي الفترة 1999-2004 (بوحفص حاكمي، 2006-01-28)، والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2005-2009؛ والذي أخذ على عاتقه استحداث في ظرف خمس سنوات مجموع مليوني منصب شغل، منها مليون واحد منصب شغل عن طريق التوظيفات، ومليون مُعادل منصب شغل.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه زيادة على مناصب الشغل المُنتظر استحداثها بفعل وتيرة الإستثمارات بالنسبة للسنوات من: 2005 إلى 2009، فإن مكافحة البطالة ستستفيد كذلك من مساهمة برنامج إحداث 100 محل في كل بلدية (http://www.Algeriesite.com,12/04/2007/14:32h) لفائدة العاطلين عن العمل، وهو القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية سنة 2004، والذي سينيح إحداث 300.000 منصب على الأقل في مجالات متنوعة من الخدمات والصناعات التقليدية، وقد رصد لهذا البرنامج الإعتمادات في قانون المالية لسنة 2005، مع العلم أن الدراسات قد انتهت بالنسبة لما يقارب الـ100.000 محل عبر التراب الوطني (بوحفص حاكمي، 2006-01-28).

إنّ البرامج والآليات التي شملت نتائجها كافة مناطق الوطن مقبلة على أن تشهد تكثيفها خلال السنوات المقبلة من خلال برامج جديدة أهمها البرنامج الموجه للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين: 19 و35 سنة CNAC، وبرنامج مناصب الشغل المؤقتة، وبرنامج دعم إنشاء مناصب الشغل من طرف العاطلين عن العمل من: 35 إلى 50 سنة، وبرنامج آخر موجه لدعم القروض المصغرة للنساء الماكثات في البيت.

ثالثا. الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر:

البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن أفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

البعد الاقتصادي: يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية، عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

الأبعاد التنظيمية والهيكلية: تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد من قبل الحكومة، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل.
- تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا إلى توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.

- العمل على تصحيح الإختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقابلة لاسيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- تكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- إنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن، عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

رابعاً. أهداف وأسس سياسة التشغيل في الجزائر

- يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في:
- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والإقتصادية.
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة (حزب جبهة التحرير الوطني، 1986، ص187).
- هذا من ناحية الأهداف، أما من حيث أسس التشغيل، فيمكن إجمالها فيما يلي:

أ. التشغيل الكامل: ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي: التشغيل الكامل بمعنى إنتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع (حزب جبهة التحرير الوطني، 1986، ص187)، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقيد التنمية الإقتصادية.

يتضح من خلال النص، أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

- استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها، والقضاء على البطالة.
 - عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.
 - توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.
 وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في: 17/06/1964، والتي اعتبرته هدفا أساسيا، حيث نصت التوصية على ما يلي: توفير عمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل
 (http://www.un.org/arabic/aboutun/human.htm/06/04/2006/12:51h)

ب. التشغيل الإنتاجي: لقد قرّر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل (حزب جبهة التحرير الوطني، 1986، ص384).
 والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وهذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في: 17 جوان 1964: أن تكون الأعمال المتوافرة أعمالا منتجة بقدر الإمكان
 (http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/12/06/2006/09:45h)

هذا، كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

ج. التشغيل المستمد على حرية الاختيار: يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية، بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية
 (http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/12/06/2006/09:45h)

كما نصّ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أن: من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختار العمل بحرية وفي ظروف عمل عادلة ومرضية وفي حماية ضد البطالة. ومن هنا يتضح أنه يحق لكل فرد اختيار الوظيفة التي يرغب فيها والتي تتفق مع مهاراته ومؤهلاته، ولهذا يجب تزويد الأشخاص الموجودين في سوق العمل بالمعلومات اللازمة عن الأعمال المتوفرة وأن تقدم إليهم النصائح والتوجيهات، وإرشادهم إلى أحسن الوسائل لاستخدام مواهبهم، وما تحصلوا عليه من علم ومعرفة وتكوين.

د. كفاءة الاستقرار: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:
 - التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقالية: وذلك عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين (التدريب) أو بدورات التطوير.
 - اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها: لأنها تؤدي أحيانا إلى تقليص العمل في العملية الإنتاجية، والتكنولوجيا تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره، خاصة إذا رافق عملية إدخال التكنولوجيا المتطورة في عمليات التدريب والتطوير، كما يمكن أن تؤثر التكنولوجيا

بالسلب على حجم التشغيل، بحيث يقلص إلى أدنى حد له، لذا يجب اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الكفيلة التي تضمن للقوى العاملة الأمان والاستقرار في مكان عملهم.

- إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد.

- وضع قوانين وترتيبات وفرص إجراءات تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي، أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.

خامساً. انعكاسات سياسات التشغيل والبطالة الجزائرية على الفرد والمجتمع

1. انعكاسات سياسات التشغيل على الفرد والمجتمع:

رغم المجهودات المكثفة المبذولة من طرف الدولة وكل الإجراءات والتدابير المؤقتة التي اتبعت للقضاء أو للتخفيف من حدة البطالة إلا أن الواقع يكشف لنا حقائق سلبية تؤدي إلى نتائج غير مرضية في المستقبل، ومن بين هذه الحقائق نذكر ما يلي:

- إن المستفيد من أحد برامج التشغيل المؤقتة (عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني)، يعتبر في نظر الدولة عامل أما في نظر المختصين من رجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع يعتبر بطلاً، ويدخل ضمن أحد أنواع البطالة وهي البطالة المقنعة.

- يعامل هذا المستفيد كأنه موظف دائم في أدائه لمهام وظيفته في حين نجده محروماً من بعض الحقوق التي يتمتع بها الموظف الدائم (حرمانه من الإنتماء إلى الخدمات الاجتماعية، عدم توافق طبيعة العمل مع مجال تخصصه).

- تهافت أغلب المؤسسات للحصول على أكبر نسبة من العاملين في إطار هذه البرامج المؤقتة من أجل التحكم والسيطرة.

- عدم وجود نصوص قانونية يلجأ إليها المستفيد لتحميته، عكس الموظف الدائم الذي لديه نصوص قانونية تحدد حقوقه واجباته.

- عدم توافق وتناسب الجهد المبذول مع الأجر، فالعاملين في هذه البرامج يقومون بأعمال عديدة تخرج في بعض الأحيان عن إطار واجباتهم في العمل.

- إن الشاب الذي يعاني من البطالة المقنعة هو في حقيقة الأمر غير راضي عن الوضع الذي هو فيه، وهذا ما يولد لديه الشعور بعدم المساواة مع غيره من الأفراد العاملين مما يجعله يعيش حالة اغتراب عن المجتمع الذي ينتمي إليه، أو شعور بعدم الإدماج.

- إن هؤلاء الأفراد ونتيجة لحالة البطالة المقنعة التي يعيشونها يرون بأن أحد أهم حقوقهم مسلوباً منهم والذي يتمثل في العمل الدائم والمستقر، وبالتالي فهم يرون بأنهم غير مطالبين بأي واجب اتجاه الوطن أو المجتمع الذي يعيشون فيه مما يجعلهم مستهليكن وهذا ما يزيد من العبء على الدولة.

- التأخر في دفع الرواتب، فالرسول (صل الله عليه وسلم) يقول: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، وقوله (صل الله عليه وسلم) "ظلم الأجير أجره من الكبائر" يقول النبي صل الله عليه وسلم: (ولا تكلفهم ما لا يطيقون) ويقول أيضاً: (فإذا كلفتموهم فأعينوهم، كما أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن إستئجار الأجير حتى يتبين له أجره.

- أما أصحاب المبادرات الفردية من الشباب الذين اختاروا الإستثمار لإنشاء مؤسسات خاصة بهم هم كذلك وجدوا صعوبات كثيرة أعاقت سير مخططاتهم وخاصة تلك المتعلقة بالإجراءات الإدارية والبنكية.

2. انعكاسات البطالة على الفرد والمجتمع:

- إهدار موارد المجتمع البشرية وتضييع لطاقاته بسبب عدم إشباع احتياجاتهم المختلفة.

- هجرة الكثير من الكفاءات والإطارات التي أنفقت عليها الدولة لتستفيد منها لاحقا بسبب عدم توفر فرص العمل لهم، أو لقلّة أجورهم أو عدم وضعهم في الأماكن التي تناسب مؤهلاتهم العلمية وما حصلوا عليه من علم ومعرفة، مما يسمح للدول المستقبلية لهم الاستفادة من مؤهلاتهم وهي التي لم تساهم في تكوينهم، وهذا ما يعتبر مكسبا للدول المتقدمة ومفقرا للدول المتخلفة ويعد استنزافا بطرق غير مباشرة، ناهيك عن الهجرة غير الشرعية في قوارب الموت وما تحمله في طياتها من مآسي وأخطار محدقة بالشباب.

- إن حالة البطالة التي يعاني منها الشباب تدفعهم في بعض الأحيان إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف إذا لم نقل الانتحار.

- شعور الشباب بالعوز والحاجة نتيجة عدم قدرتهم على تلبية أدنى احتياجاتهم الضرورية الصحية والغذائية...إلخ.

من أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للبطالة وارتفاعها بين الشباب الكساد والركود الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني لأي اقتصاد كان، والذي يمكن أن تمتد آثاره أحيانا خارج حدود الدولة وذلك لأن أسواق العمل أصبحت الآن متشابكة، بالإضافة إلى كون البطالة سببا في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا في فقدان الدولة واقتصادها لكثير من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة (يزيد عباسي، 2015-2016، ص170).

- أيضا من الممكن أن تضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر، وكونه يشكل صدمة لهم مما يجعلهم يفقدون الثقة بسياسة الدولة وكذا بالأحزاب السياسية، وهذا ما يؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعاتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى الشعور بعدم الأمان، وفقدان الأمل في المستقبل وفي الأسرة وفي الدولة.

- إن ما ذكر سالفا يترك انطبعا سينا لدى العامة من الناس وخاصة النشء الجديد، ويشعر الكثير منهم بالإحباط النفسي وبعدم جدوى التعليم أو جدوى بعض التخصصات، فتؤدي إلى قتل الطموح والنبوغ لدى النشء، وتقل قيمة التعليم والشهادات وأصحابها في أعينهم، ليصبح لدينا مشكلا آخر وهو التسرب المدرسي.

- إن ظاهرة البطالة التي يعيشها الشباب تولد لديهم حالة من الشعور بالخزي والعجز، والذي قد يصل في كثير من الأحيان إلى حالة من الإحباط الشديد فالأمر يتعلق بكبرياء الفرد وفخره وثقته بنفسه وبوطنه.

- تؤدي البطالة إلى الإحتراف الخلفي، وعدم قيام العاطل عن العمل بالسلوك القويم طبقا للتعاليم الديني كالتسول والسرقة والنصب والرشوة والإدمان وغيرها.

- قد تؤدي البطالة إلى عدم الاستقرار في أداء الشعائر الدينية، هذا إن لم تجعل الفرد لا يؤديها تمام، لأن فكره وعقله مشغولان بالبحث عن العمل، بل ومن الممكن أن تؤدي البطالة إلى الكفر لأنها تؤدي إلى الفقر، وهذا الأخير بدوره يمكن أن يؤدي إلى التطرف والكفر.

- قد تنتج عن البطالة انتشار ظاهرة العنوسة نظرا لعدم قدرة الشباب على تكوين أسرة (غربية سمراء، فبراير 2017، ص95).

بعض الإقتراحات:

- ضرورة التعامل مع البطالة والمشكلات المتعلقة بها كحقائق على مستوى عال من الجدية والواقعية، سواء من قبل الأفراد أو المجتمع ككل.

- ضرورة تغيير آليات التشغيل وميكانيزماته الكلاسيكية المبنية على الوصاية الأبوية للدولة تجاه الشباب بحكم الانفتاح الثقافي والعولمة، والتأثر بثقافات وأنماط حياة مجتمعات أخرى.

- تفعيل أهم مبدأ في المواطنة وهو المساواة لتفعيل طاقات الشباب في الإسهام الجدي في التنمية من خلال مبادئ التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، وتبني مبدأ تكافؤ الفرص في جميع المجالات (يزيد عباسي، 2015-2016، ص306).
- تحديد طبيعة سوق العمل وحجمه واحتياجاته الكمية والنوعية بصفة دورية.
- إضفاء بعض المرونة على القوانين الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد ميادين سوق العمل ومجالاته التي تحتاج إلى أيدي عاملة.
- تحديد ميادين سوق العمل المشبعة والتي ليست في حاجة إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.
- إجراء بحوث ودراسات دورية عن سوق العمل وكذا البطالة والتشغيل.
- ضرورة ربط الجامعة والتكوين المهني بسوق العمل.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات (2004)، مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل، عمان، الأردن.
2. بوحفص حاكمي (2006)، التشغيل والبطالة في الجزائر بين تحدي الإصلاح وأفاق المستقبل- نسخة Google المخبأة للعنوان: 14.43h; 28/01/2006; <http://www.mowaten.org/economy/htm>
3. حزب جبهة التحرير الوطني (1986).
4. حميد خروف (1999)، الإشكالات النظرية والواقع "مجتمع المدينة نموذجاً"، منشورات جامعة منتوري، دار البعث، قسنطينة، الجزائر.
5. سعدية قصاب (جوان 1994)، تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق "دراسة تطبيقية على منطقة الشراقة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
6. سمراء غربية (فبراير 2017)، مشكلات الشباب في المجتمع الجزائري "دراسة سوسيولوجية لأهم المشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع28، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، لبنان.
7. سميحة بونس (2006-2007)، اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل "دراسة ميدانية على العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، تخصص: تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
8. ليليا بن صويلح (2002-2003)، دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات "المؤسسة المصغرة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علم اجتماع المؤسسات الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
10. مصطفى راجعي (جوان 2005)، الشباب والإمماج المهني والاقتصادي في الجزائر 1988-1996، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي، دار الهدى، جيجل، الجزائر.
11. يزيد عباسي (2015-2016)، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل، القطب الجامعي تاسوست جيجل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: تنمية (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

12. <http://www.Algeriesite.com>, 12/04/2007/14:32h

13. <http://www.un.org/arabic/aboutun/human.htm> 13. 06/04/2006/12:51

14. <http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/12/06/2006/09:45h>

مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات

How well does the university professor know about laws and legislation

د. صليحة القص، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

د. شريفة بن غدفة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

ملخص: يعتبر الأستاذ الجامعي محور النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ولذا وجب عليه إدراك النظام العام للعمل من خلال إدراكه وتعامله المنطقي مع القوانين السائدة به، فمعرفة وإلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين السائدة بالعمل تسمح له بالعمل ضمن ظروف تسهل له أداء وظائفه من خلال أدائه لواجباته ونيل حقوقه، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة الكشف عن مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالجامعة الجزائرية بالقوانين والتشريعات السائدة بها، وتم ذلك من خلال توزيع استبيان معد من طرف الباحثين على مجموعة من الأساتذة الجامعيين بمختلف الجامعات الجزائرية وبمختلف التخصصات، استعانت الباحثين بالمنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص معرفة القانون والعمل به، كما أن ممارسة الأستاذ للمهام الإدارية تكسبه خبرة واضحة في كيفية التعامل مع القانون وطرق تطبيقه عكس بقية زملائه.

الكلمات المفتاحية: الأستاذ جامعي، القوانين واللوائح، الواجبات، الحقوق.

Abstract: The role of university professor is very important in the development of higher education system and scientific research. Therefore, he should recognize the general system of work by dealing with prevailing laws, Knowledge of labor laws, allows the professor to work in good conditions that facilitates the performance of duties and obtaining their rights.

This study attempted to reveal the percentage of the professor's knowledge at the Algerian university on the prevailing Rules and Regulations. A questionnaire prepared by the two researchers was distributed to a group of university professors in various Algerian universities, and the descriptive approach was used.

The study concluded that: there is a differences between the university professor administrative and non-administrative, in the knowledge of the work laws and regulations, And the work with these laws. and The practice of the administrative tasks gives professor clear experience in how to deal with the law and methods of its application, unlike non-administrative professors.

Keywords: university professor, laws and regulations, duties, rights.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة بغرض استطلاع، واستكشاف واقع الأستاذ الجامعي الذي يعتبر من نخبة أفراد المجتمع و أقدرهم على الحفاظ على حقوقه والتزما بأداء واجباته، وبالتالي الوصول إلى أعلى مستوى من مستويات جودة التسبير والتعليم الجامعيين، وهذا من خلال التعرض لموضوع مدى إمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات التي تحدد حقوقه وكيفية الحصول عليها، وواجباته وكيفية أدائه، خاصة الذين يشغلون مناصب إدارية في المؤسسات الجامعية. غير أنه كون أن الأستاذ الجامعي يعاني مشكلات عدة، منها هضم حقوقه والتي نص عليها القانون بشكل صريح، كالترقيات والترشحات وكل ما له علاقة بالملفات الإدارية، وحتى البيداغوجية كإسناد المقاييس وتحديد معايير معينة لذلك أو معايير الاستفاداة من عطل علمية والمشاركة في الملتقيات. وعليه فقد تضيع حقوق كثيرة بسبب جهل الأستاذ لمادة أو نص قانوني معين، كما قد يفوت ترقية إدارية أو علمية لنفس السبب، فحري بالأستاذ الجامعي الإطلاع على هذه القوانين لحفظ حقوقه وحتى حقه في أداء واجباته كما هو مطالب بها. ومن المهم الإشارة إلى علاقة الأستاذ بالإدارة كذلك حيث أن بعض المؤسسات الجامعية للأسف مازلت تحتكر القوانين على مستواها أو لا تطبقها رغم أن الظروف غير قاهرة، في حين توجد مؤسسات تنشر القوانين مفصلة بل وتعلم بها الأستاذ شخصيا وهذا ما من شأنه أن يوفر جوا جامعيًا أكثر استقرارا و يغني الأستاذ والإدارة الجامعية عن الكثير من المشكلات التعقيدات من خلال الاتصال الإداري الناجح والواضح ليفكر في الأعمال البيداغوجية والعلمية لتطوير الجامعة الجزائرية، فما بالك إن كان في بعض الأحيان الإداري هو نفسه الأستاذ الجامعي ولا يؤمن بفكرة تطبيق القانون، وما يزيد المسألة غرابة هو سن قوانين لا تطبق! وغير واضحة أحيانا.

الإطار النظري:

1. تعريف الجامعة: الجامعة هي المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة المتفتحة بين المعلم والمتعلم وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة وهي أيضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك الطلاب المنتظمين في هذه التخصصات، وهي مؤسسة لها دور في المحافظة على المعرفة وتنميتها ونقدها وفي تبني الطاقات المبدعة (صقر عبد العزيز، 2005، ص49).

أما رامون ماسيبا مانسو "Ramon macia manso" فإنه يعرف الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا " (فضيل دليو، 2006، ص79)، وتعرف أيضا بأنها "مؤسسة تعليم مسئولة عن نقل القيم الحضارية وعن تنمية المجتمع الذي نعيش فيه، هي إذن مسؤوليات جسام تقوم بها الجامعة لن تستطيع استكمالها أو انجازها بكفاءة إلا إذا تابعت تغيرات العالمية، وشاركت في نقلها وتصويب أخطائها بما يتناسب مع المطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي، وتجد أن هناك علاقة واضحة بين الجامعة والتقدم النمو الاقتصادي وبين التعليم العالي ونسب النمو الاقتصادي" (البرعي وفاء، 2002، ص355).

2. تعريف الأستاذ الجامعي: الأستاذ: المعلم والماهر في الصناعة يعلمها غيره إذن فكلمة "الأستاذ" فارسية الأصل ومعناها الماهر في عمله وحرفته، والحرفة، موهبة كانت أم مهنة، تتطلب إضافة إلى مهارات متخصصة ثابتة القدرة الذاتية على الصقل و التطوير، في انسجام بين الحفاظ على القواعد الأساسية المحددة للمهنة وإضافة تحسينات عليها (رجواني عبد النبي، 2008، ص17) ويقصد بالأستاذ الجامعي، ذلك الموظف الذي يؤدي مهامه ويطلب بحقوقه داخل المؤسسة الجامعية لا تتوقف مهامه في التدريس فقط بل تمتد وتعتمد على البحث العلمي والتأليف والابتكار.

3. مبادئ الجامعة: هناك مبدأين ينبغي على الجامعة أن تراعيهما في نشاطاتها العلمية والفكرية وهما:

المبدأ الأول: هو أن الغاية الأساسية من الجامعة هي البحث العلمي، أي تحري الحقيقة، أما التعليم فهو يأتي كنتيجة لهذا البحث، وكمحصل عنه، فالبحث العلمي هو الرسالة الأولى للجامعة، والمعروف أن الجامعة تجمع فريقين من الناس: أساتذة وطلابا، متفقين في مهمتهما الأساسية وهي أن كلا منهما طالب الحقيقة، وباحث عنها، أحدهما أكثر خبرة، وأوسع معرفة، وأشد تملكا لأصول وأساليب البحث العلمي، وبالتالي فهو يرشد الآخر في العمل الواحد المشترك في البحث عن بواطن الأمور وجلياتها، وفي هذا الإرشاد جوهر العلم، وهذه هي الحال في الصناعات الأخرى، ففي صناعة البناء مثلا نرى أن مساعد البناء يتدرب على البناء بمزاولة العمل تحت إشراف البناء الذي يعتبر أو فر خبرة، وأدرى بأساليب صناعة البناء، وهكذا الأمر في بقية الحرف الحرة الأخرى.

المبدأ الثاني: هو السعي إلى الحقيقة الفاضلة، فالبحث عن الحقيقة ليس عملا عقليا فحسب، بل هو إلى جانب ذلك عمل خلقي، وأدبي كذلك، والعلم الصحيح يتطلب الأمانة، والدقة، والجد، والمثابرة، والتضحية وهذه كلها فضائل خلقية (رابح تركي، 1990، ص74).

4. مهام الأستاذ الجامعي: حدد المشرع الجزائري مهام الأستاذ الجامعي بما يلي:

- يقوم بتدريس حجم ساعي أسبوعي قدره 12 ساعة للمبتدئ وتسع ساعات لصنف ب وتشمل حتما درسين غير مكررين.

- المشاركة في أشغال اللجان التربوية/مراقبة الامتحانات.

- تصحيح نسخ الامتحانات/المشاركة في أشغال المداولات.

- تحضير الدروس وتحديثها/تأطير رسائل الليسانس و ماستر.

- المشاركة بالدراسات والأبحاث في حل المشاكل التي تطرحها التنمية.

- تنشيط أشغال الفرق التربوية التي يتكفل بها (سناني عبد الناصر، 2012).

5. حقوق أعضاء هيئة التدريس: كفل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه التنفيذية حقوقا كثيرة لأعضاء هيئة التدريس منها:

- الإجازات بأنواعها، ومنها إجازة التفرغ العلمي.

- بدل التكليف بعمل إداري إلى جانب عمله الأصلي.

- حضور المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل.

- يعامل عضو هيئة التدريس ومن في حكمه معاملة موظفي الدولة المعادلين له في المرتبة من حيث البدلات والمكافآت.

- الإعارة، والندب، والعمل كمستشار غير متفرغ لإحدى الجهات الحكومية خارج الجامعة.

- الترقية إذا استكمل شروطها النظامية.

6. واجبات أعضاء هيئة التدريس: هناك واجبات بديهية ينبغي على عضو هيئة التدريس الالتزام بها مثل الابتعاد عن التصرفات الأكاديمية أو المهنية التي تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الجامعة التي ينتسب إليها أو يتخذ تصرفا من شأنه أن يبدد أموال الجامعة، و ألا يستغل اسم الجامعة لخدمة مصالحه الذاتية، وألا يعمل خارج الجامعة إلا بعلم الجامعة وموافقتها، ويمكن إجمال الواجبات المطلوبة من عضو هيئة التدريس بوجه عام في الأمور التالية:

- التدريس ضمن النصاب المقرر.

- التدريس الإضافي فوق النصاب المقرر إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

- إعداد الامتحانات الخاصة بمواده.

- المشاركة مع أعضاء قسمه في إعداد الخطط الدراسية وتطوير البرامج للقسم.

- الإشراف على الجانب العملي أو الميداني في متطلبات المواد التي يدرسها.
- القيام بالبحوث والدراسات وورش العمل والمشاركة في البحوث الجماعية في مجال تخصصه.
- الإشراف على بحوث ورسائل طلاب الدراسات العليا.
- إرشاد طلاب الجامعة وطلاب الدراسات العليا وتوجيههم.
- الإتصال بكل جديد في مجال تخصصه، ومتابعة ما استجد من مؤلفات ودوريات وبحوث في مجال تخصصه.

- القيام بالكتابات الإبداعية والتحليلات الهادفة التي تسهم في تقديم المعرفة، وخدمة المجتمع.
- المشاركة في جلسات مجالس الأقسام واللجان والجمعيات المختلفة في الكلية والجامعة.

7. مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في التعليم العالي : تعد الجودة وفقا للمواصفة (9001 iso) عبارة عن مقياس لمدى تلبية حاجات الزبون ومتطلباته ولكون المواصفات تؤكد على ضرورة تحديد حاجات الزبون وكيفية إشباعها، لهذا فان من يحكم على الجودة هو المستفيد أو الزبون وقد عرف ايفانز (Evans,1993,p44) الجودة بأنها "القدرة على تقديم أفضل أداء وصدق صفات" وعرفت المنظمة الأوروبية لضبط الجودة والجمعية الأمريكية لضبط أجهوده بأنها المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو على تلبية حاجات معينة، إن التطور في مفهوم الجودة يضمن الحفاظ على مستوى الجودة المطلوبة الذي نتج عنه تطور جديد في الجودة أطلق عليه ضمان الجودة بوصفه جميع الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء الثقة بان العملية أو الخدمة المؤداة سوف تستوفي متطلبات الجودة (محمود داود الربيعي، 2010، ص7).

8. تعريف القانون الأساسي للأستاذ الجامعي: هو مجموعة القوانين والمراسيم التنظيمية التي تتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي في مجموعة من الأوامر والمواد والأقسام الفصول، والتي يحدد من خلالها المشرع واجبات ومهام وكذا حقوق الأستاذ الجامعي، وشروط توظيفه والشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر في التعيين لتنصيبه وترسيمه وترقيته في الرتب والدرجات وإعادة ترتيبه وشروط دمج وتسريحه ومعاقبته ومجازاته كل هذا في شكل أحكام عامة مطبقة وانتقاليه وأخرى ختامية الخاصة وتحديد طرق ونقاط تصنيف الرتب وتحدد كذلك الرقم الاستدلالي، وطرق الحصول على عطل مرضية وغيرها، والأحكام التي تحدد تحويله ومجالات تطبيق كل هذه القوانين عن طريق مجموعة من المواد المرقمة والمتضمنة لكل ما سبق ذكره.

الإطار المنهجي والميداني

تساؤلات الدراسة:

- هل الأستاذ الجامعي ملم بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي؟
- هل يوجد فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي؟

فرضيات الدراسة:

- الأستاذ الجامعي ملم بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.
- يوجد فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.
- التعرف على الفرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص الإلمام بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي.

أهمية الدراسة:

- جودة الجامعة تعتمد على جودة الأداء المهني و البيداغوجي للأستاذ الجامعي.
- لفت انتباه أعضاء هيئة التدريس والإداريين منهم إلى ضرورة الاطلاع على القوانين والتشريعات الخاصة بمجال عملهم لخدمة أنفسهم وخدمة الآخر (الجامعة والطالب الجامعي).
- معرفة وإلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين السائدة بالعمل تسمح له بالعمل ضمن ظروف تسهل له أداء وظيفته من خلال أدائه لواجباته ونيل حقوقه.

منهجية الدراسة: اتبعت هذه الورقة الطريق الاستطلاعي ك محاولة أولية للتعرف على مدى إلمام الأستاذ الجامعي بالقوانين والتشريعات المنصوص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والقانون الأساسي للوظيفة العمومي، وهذا من خلال مجموعة من الأسئلة حاولت أن تمس بمجالات مختلفة من القوانين التي توضح حقوق الأستاذ وبعض الواجبات وطرق تسيير الجامعة بصفة عامة.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 26 أستاذ وأستاذة ممن قاموا بملأ الاستمارة مشكورين، رغم أنه تم إرسال أكثر من 200 استمارة الكترونياً، ونظرا لكون أن عينة الأساتذة الإداريين كانت فقط 11 أستاذ وبعضهم ينتمي لهيئات علمية، فقد قمنا بجمعها مع، كما قمنا بتفريغ بقية الاستمارات الخاصة بالأساتذة غير الإداريين، وفي ما يلي جداول توضح خصائص العينة بالتفصيل:

الجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	أساتذة إداريين	أ. غير الإداريين	ك
أنثى	3	8	11
ذكر	9	6	15
المجموع	12	14	26

الجدول رقم (2) يوضح خصائص أفراد العينة من الأساتذة الإداريين حسب بعض المتغيرات

العينة	السن	الجنس	الدرجة العلمية	خبرة مهنية	المنصب الإداري	خبرة إدارية
1	34	أ	محاضر ب	9 سنوات	عضو لجنة علمية	01 سنة
2	48	أ	محاضر أ	13 سنة	مديرة سابقة	05 سنوات
3	37	أ	مساعد أ	05 سنوات	عضو لجنة علمية	01 سنة
4	42	ذ	محاضر أ	13 سنة	مستول فريق تكوين في الدكتوراه ورئيس المجلس العلمي للكلية	11 سنة
5	57	ذ	محاضر ب	21 سنة	مستول تخصص ماستر ونائب رئيس قسم سابقا	كسنوات
6	38	ذ	محاضر ب	9 سنوات	مستول شعبة الكوئين العلوم الاجتماعية سابقا	4 سنوات
7	61	ذ	أستاذ	34	مدير مخبر	30 سنة
8	38	ذ	محاضر أ	11	رئيس قسم	7
9	33	ذ	محاضر ب	6	رئيس تخصص	2
10	33	ذ	محاضر ب	5	مستول شعبة	1
11	42	ذ	مساعد أ	6	رئيس مصلحة	5
12	48	ذ	محاضر أ	16	نائب رئيس قسم و رئيس لجنة علمية	4

الجدول رقم (3) يوضح خصائص أفراد العينة من الأساتذة غير الإداريين حسب بعض المتغيرات

العينة	السن	الجنس	الرتبة العلمية	خبرة مهنية
1	39	أ	محاضر أ	13
2	42	أ	أ. متعاقد	3
3	40	أ	محاضر ب	10
4	33	أ	مساعد أ	5
5	37	أ	مساعد أ	6
6	34	أ	محاضر أ	10
7	39	أ	محاضر ب	8
8	50	أ	محاضر ب	6
9	37	ذ	محاضر ب	9
10	31	ذ	مساعد ب	1
11	35	ذ	مساعد أ	5
12	7	ذ	مساعد أ	6
13	34	ذ	محاضر ب	4
14	45	ذ	محاضر ب	9

أداة الدراسة: عبارة عن استمارة تتكون من 26 سؤال موجه للأستاذ الجامعي حول القانون الأساسي الخاص به وبالوظيفة العمومي وعن بعض المواد والحقوق والواجبات، ورغم أنها لا تلمس جميع القوانين إلا أن الباحثين حاولتا أن تكون الاستمارة شاملة وعامة كون أن الدراسة استطلاعية.

عرض وتفسير النتائج:

1. عرض و تفسير النتائج الخاصة بعينة الأستاذ الشاغل لمنصب إداري

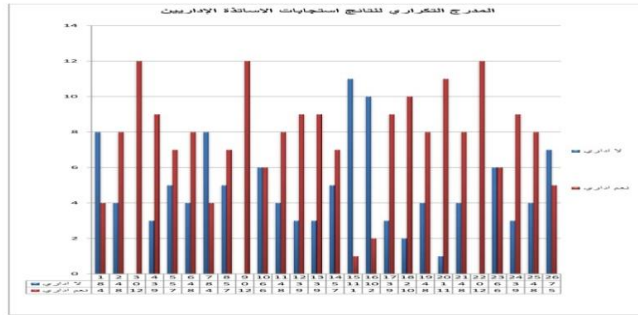
جدول رقم (4) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الشاغل لمنصب إداري

البحارة	نعم	%	لا	%
1 هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	4	33,33	8	66,66
2 هل تملك نسخة الكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	8	66,66	4	33,33
3 هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة التبريص؟	12	100	0	0
4 هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة التبريص؟	9	75	3	25
5 هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك البيداغوجية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	7	58,33	5	41,66
6 هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك الإدارية في المنصب الإداري الذي تشغله؟	8	66,66	4	33,33
7 هل تعرف مضمون القانون رقم 15-21 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	4	33,33	8	66,66
8 هل الأستاذ المحاضر مطالب بالمرافقة البيداغوجية قانونيا؟	7	58,33	5	41,66
9 هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	12	100	0	0
10 هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كإستاذ جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	6	50	6	50
11 هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك الإدارية في المنصب الإداري الذي تشغله؟	8	66,66	4	33,33
12 هل سبق و أن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بقانون رقم القانون الذي يخرقك ..	9	75	3	25
13 هل شعرت يوما بقلق ضعيف لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضيق حق من حقوقك؟	9	75	3	25
14 هل تعتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	7	58,33	5	41,66
15 هل معرفتك بالقانون التنفيذي هو من دفعك لشغل منصبك الإداري؟	1	8,33	11	91,66
16 هل جهلك بالقانون التنفيذي هو من دفعك لشغل منصبك الإداري؟	2	16,66	10	83,33
17 إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي، هل سهل عليك ذلك حقاك المهنية؟	9	75	3	25
18 هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	10	83,33	2	16,66
19 هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	8	66,66	4	33,33
20 هل ترى أنه من الضروري الإمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	11	91,66	1	8,33
21 هل شاركت كعضو في مثير بعد اطلاعك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخابر؟	8	66,66	4	33,33
22 هل تعرف شروط ترفيتك من منصب لآخر؟	12	100	0	0
23 هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	6	50	6	50
24 هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	9	75	3	25
25 هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	8	66,66	4	33,33
26 هل أنت مطلع على الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 يوليوز 2006 في قانون... الوظيفة العمومية؟	5	41,66	7	58,33

استنادا للنتائج المبينة أعلاه، ومن خلال البدء بالسؤال رقم 26 حيث أن نسبة 58,33 من الأساتذة غير مطلع على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهذا يعني عدم اهتمام الأستاذ بالاطلاع على القانون مما يساعد على تضييع الكثير من الحقوق وعدم القيام بالواجبات على أكمل وجه، حيث أنه ومن المفروض أن يكون الأستاذ الجامعي مطلعاً على هذا القانون كونه يتم توظيفه عن طريق الوظيفة العمومي كما أنه يعتبر من النخبة التي تستطيع فهم وتطبيق القوانين الخاصة بميدان وظيفته، أما نسبة 100 % فظهرت فيما يخص معرفة الأستاذ لشروط التوظيف كونها مهمة بالنسبة له للحصول على عمل بشكل دائم عن طريق تثبيته وترسيمه (3) وعلى إعتبار أنها تكون عادة أوضح من شروط التسريح (4) التي عبر 75% من أفراد العينة على أنه مطلعين عليها، والمهم هنا أنها نسبة أقل من سابقتها على الرغم من أنها تعتبر مرتفعة ومرد ذلك أيضاً هو أن التوظيف يكون بأعداد مهولة مقارنة بأعداد الموظفين المسرحين، كما ظهرت نفس النسبة 100 % فيما يخص كل من معرفة الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي (9) والترقية من رتبة لأخرى أو من منصب لآخر (22)، وهذا كون أن مثل هذه الشروط أمر أساسي يدفع الأستاذ دفعا للبحث عنها والإطلاع عليها، كونها تصادفه في مساره العلمي والمهني وقد لا يفعل ذلك إلا عند وصوله هذه المرحلة؛ وما يفسر هذه النسبة كون أن كل أفراد عينة الدراسة والذين يشغلون مناصب إداريا تكون لهم الفرص متاحة للإطلاع عليها كونها تدخل في صميم عملهم. كما وأن جميعهم لديهم ترقيات علمية أو إدارية وكانوا أيضاً قد ترشحوا للتأهيل الجامعي أو على أبواب الترشيح إذ أنهم بين الرتبة الأستاذية (1) و أ.م.ج. أ / أ.م.ج.ب. وأيضاً أستاذ مساعد (2)، ومن جهة أخرى ومن خلال النتائج اتضح أن ما نسبته 91,66 % (15) من الأساتذة لم يشغلوا المنصب الإداري لمعرفتهم بالقوانين وفي المقابل 33,83 % (16) منهم لم يكن جهلهم بها هو الدافع، فما الدافع يا ترى؟ هل هو دافع حتمية التسيير في إطار السياسة المتبعة داخل المؤسسات الجامعية أم أن هناك دوافع أخرى؟ كما أن معرفة الأستاذ بقوانين العمل دفعت 75 % (12) من الأساتذة للقول بأنهم استخدموا القانون للمطالبة بحقوقهم، وبنسبة مماثلة 75 % (13)، ترى أن الجهل بالقوانين يولد الشعور بالضعف ومضيعة للحقوق. حيث يستغل بعض المسؤولين جهل الموظفين بالقانون لسلبهم حقوقهم أو تكليفهم بما لا يتمشى ورتبهم العلمية أو مناصبهم الإدارية، وهذا تحت شعار "القانون لا يحمي المغفلين"، غير أنه وللإنصاف، يتحمل الموظف أو الأستاذ المسؤولية مع صاحب العمل ويكون مشاركا في ضياع حقوقه بعدم إلمامه بحقوقه وواجباته فيما يشغله من منصب أو رتبة.

نسبة 66.66 % من الأساتذة أفراد العينة لا يملكون نسخة ورقية للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي، و 66,66% منهم يمتلكون نسخة إلكترونية عنه وهذا مساهمة للتطور التكنولوجي كما يمكن تحميلها من الشبكة العنكبوتية أو من مواقع بعض الجامعة باعتبار الانترنت مصدرا أسهل بكثير من مصادر ورقية أخرى. كما يمكن تبادلها بسهولة، وفي الأخير اجمع غالبية أفراد العينة بنسبة 91,66 % (20) على أنه من الضروري للإمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقه. وما أكدته نسبة 75 بالمائة (17) من أن معرفة القوانين تسهل الحياة المهنية. وهذا ما بينته أيضاً؛ ربما نسبة 41,66 من أفراد العينة يتعاملون مع الإدارة بالقانون، وهنا نفتح باب آخر لا يقل أهمية عن الموضوع المطروح بل هو لصيق به ومن أهم زواياه، وهو هل الغدارة تعامل مع الأستاذ قانونيا أم عاطفيا؟، وفيما يلي شكل المدرج التكراري الذي يوضح نتائج عينة الأساتذة الإداريين.

الشكل رقم (1) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة من الأساتذة الإداريين



نلاحظ أن مدرجات الاستجابة بنعم تفوق الاستجابات بلا ما عدا في بعض الأسئلة:
26/16/15/7/1

2. عرض وتفسير النتائج الخاصة بعينة الأستاذ غير الشاغل لمنصب إداري جدول رقم (5) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الذي لا يشغل منصب إداري

البيان	نعم	%	لا	%
1 هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	2	14,28	1	85,71
2 هل تملك نسخة الكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	7	50	7	50
3 هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة الترخيص؟	11	78,57	3	21,42
4 هل تعرف شروط ترسيخ الأستاذ الجامعي في مرحلة الترخيص؟	9	64,28	5	35,71
5 هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك البيداغوجية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	8	57,14	6	42,85
7 هل تعرف مضمون القانون رقم 15-21 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	2	14,28	1	85,71
8 هل الأستاذ المحاضر أ مطالب بالمرافقة البيداغوجية قانونيا؟	9	64,28	5	35,71
9 هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	11	78,57	3	21,42
10 هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كمستأد جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	5	35,71	9	64,28
12 هل سبق و أن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بتلاوة رقم القانون الذي يخولك ..	7	50	7	50
13 هل شعرت يوما بأنك ضحية لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضییع حق من حقوقك؟	11	78,57	3	21,42
14 هل تحتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	7	50	7	50
17 إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي هل سهل عليك ذلك حياتك المهنية؟	8	57,14	6	42,85
18 هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	8	57,14	6	42,85
19 هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	6	42,85	8	57,14
20 هل ترى أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	14	100	0	0
21 هل شاركت كعضو في مخبر بعد إطلاقك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخبر؟	7	50	7	50
22 هل تعرف شروط ترقيتك من منصب أو من رتبة لأخرى؟	11	78,57	3	21,42
23 هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	5	35,71	9	64,28
24 هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	9	64,28	5	35,71
25 هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	5	35,71	9	64,28
26 هل أنت مطلع على الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليوز 2006 المتضمن للقانون الأساسي للموظف العمومي؟	5	35,71	9	64,28

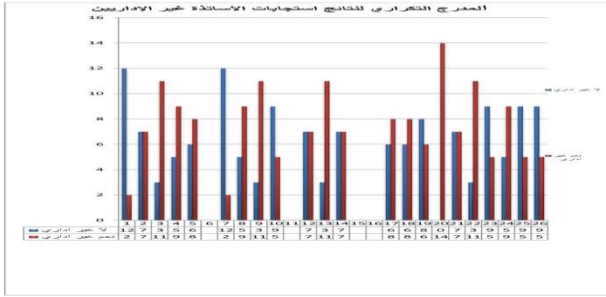
من خلال الجدول أعلاه نجد أن 85,71% من الأساتذة غير الإداريين لا يملكون نسخو رقية في حين 50% لا يملكون نسخ الكترونية وهي نفس النزعة لدى زملائهم من الأساتذة الإداريين. كما سيطرت نفس الميول فيما يخص أن نسبة معرفة الأستاذ لشروط الترسيم 78,57% أكبر من نسبة معرفته للشروط التسريح والتي بلغت 64,28% ولنفس الأسباب المذكورة سابقا. إن 85,71% من الأساتذة لا يعرف مضمون القانون الخاص بتطوير البحث العلمي وهي نتيجة لا تختلف عن عينة الأساتذة الإداريين.

معرفة شروط الترشح للتأهيل والترقية من رتبة أو من منصب لأخر مثلتها نسبة 78,57% من الأساتذة وهي نسبة كبيرة رغم أنها أقل من 100% التي توفرت لدى الإداريين وقد يعود هذا لاحتكاكهم بالبيئة الإدارية وتعاملهم معها بشكل مباشر وربما كانوا هم المسؤولين عنها مباشرة. وهذا ما يفسر أن نسبة 64,28% من أفراد العينة لا يحفظون حقوقهم، عكس الإداريين الذين تمثلهم نسبة 25% فقط. ورغم ذلك فإن كليهما يشعر بالضعف لمجرد جهله لقوانين معينة قد تأخر أو تضييع حقوقه لمدة طويلة.

أكثر من 57% يرون أن معرفة القانون تسهل الحياة المهنية وهي نسبة أقل من 75% التي يمثلها الإداريين بحكم خبرتهم الإدارية، حيث يخصص هؤلاء وقت أكبر من غير الإداريين لمتابعة الجديد من القوانين التي أصبحت تتغير بسرعة وبكثرة، وكانوا هم أوسع اطلاعا على القوانين الخاصة بالوظيفة العمومية، كما أنهم أكثر استفادة من غير الإداريين فيما يخص الخدمات الاجتماعية.

لا توجد اختلافات كبيرة إلا من حيث الخبرة التي يكتسبها الأستاذ الذي تمارس وشغل منصبا إداريا ليبقى هدف الأستاذ الوحيد والأنبل هو الحصول على ترقية تؤهله للقيام بأعباء البحث العلمية والتنمية بجودة أكبر، إذ يتفق الجميع 100% أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تسير الجامعة لتسهيل الحياة المهنية وتحصيل الحقوق وتحديد الواجبات.

الشكل رقم (2) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة من الأساتذة غير الإداريين



نلاحظ أن مدرجات الاستجابة بنعم تفوق الاستجابات بلا ماعدا في بعض الأسئلة: 1-7-10-19-23-25-26.

3. عرض وتفسير النتائج الخاصة بعينة الدراسة ككل:

جدول رقم (6) يوضح نتائج الاستمارة لدى عينة الأستاذ الجامعي الذي يشغل ولا يشغل منصب إداري

العبارة	نعم	%	لا	%
1 هل تملك نسخة ورقية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي؟	6	23,07	20	76,92
2 هل تملك نسخة إلكترونية عن المرسوم التنفيذي المتضمن للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي؟	15	57,69	11	18,33
3 هل تعرف شروط ترسيم الأستاذ الجامعي في مرحلة الترتيب؟	23	88,46	3	11,53
4 هل تعرف شروط ترسيخ الأستاذ الجامعي في مرحلة الترتيب؟	18	69,23	8	30,76
5 هل تحفظ عن ظهر قلب واجباتك الابداعية في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	15	57,69	11	18,33
7 هل تعرف مضمون القانون رقم 21-15 المؤرخ يوم 30 ديسمبر 2015؟	6	23,07	20	76,92
8 هل الأستاذ المحاضر مطالب بالمرافقة الابداعية قانونيا؟	16	61,53	10	38,46
9 هل تعرف الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المترشح للتأهيل الجامعي؟	23	88,46	3	11,53
10 هل تحفظ عن ظهر قلب حقوقك كأستاذ جامعي في الرتبة العلمية التي تشغلها؟	11	18,33	15	57,69
12 هل سبق وأن طالبت بحق من حقوقك من جهة إدارية مستعينا بتلاوة رقم القانون الذي يخولك ...	16	61,53	10	38,46
13 هل شعرت يوما بقلق ضعيف لمجرد أنك تجهل قانون معين كان السبب في تضيق حق من حقوقك؟	20	76,92	6	23,07
14 هل تعتمد في تعاملك مع الإدارة بالقانون؟	14	53,84	12	46,15
17 إن كنت تعرف القانون الخاص بالأستاذ الجامعي؟ هل سهل عليك ذلك حياتك المهنية؟	17	65,38	9	34,61
18 هل تملك فكرة واضحة عن القوانين التي يسير وفقها نظام LMD	18	69,23	8	30,76
19 هل تخصص وقتا للبحث عن جديد القوانين التي تخص الجامعة؟	14	53,84	12	46,15
20 هل ترى أنه من الضروري الإلمام بالقوانين التي تخص الأستاذ الجامعي لحماية حقوقك؟	25	96,15	1	3,84
21 هل شاركت كعضو في مخير بعد اطلاعك على المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء و سير المخابر؟	15	57,69	11	18,33
22 هل تعرف شروط ترقيةك من منصب لآخر؟	23	88,46	3	11,53
23 هل أنت مطلع على الأحكام الانتقالية الخاصة بالأستاذ الجامعي؟	11	18,33	15	57,69
24 هل تعرف تصنيفك (رقم الصنف و الرقم الاستدلالي) للرتبة التي تشغلها؟	18	69,23	8	30,76
25 هل استفدت من مصلحة الخدمات الجامعية؟	13	50	13	50
26 هل أنت مطلع على الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 يوليوز 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؟	10	38,46	16	61,53

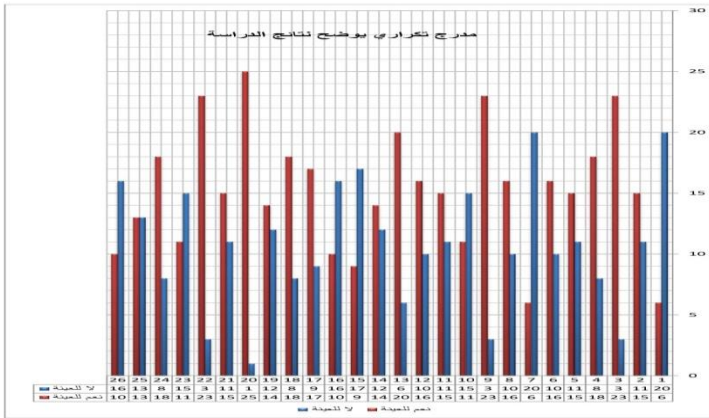
من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن النتائج تكاد لا تختلف عن تم التوصل إليه من خلال العينات الفرعية حيث أن ما نسبته 76,92% من أفراد عينة الدراسة لا يمتلكون نسخ ورقية للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي، كما أن نسبة 57,69% منهم يملكون النسخة الإلكترونية وهذا كما أشرنا سابقا لتأثيرات العالم الرقمي على حياتهم المهنية، وهي نتيجة لا تختلف عن سابقتها من النتائج، أيضا فيما يخص إلمام الأستاذ بشروط الترتيب والتسريح والتأهيل والترقية فقد بلغت النسب 88,46% - 69,23% - 88,46%، 88,46% على التوالي وهي قضايا كلها متعلقة بالحياة المهنية والعلمية للأستاذ الجامعي، إذا تصادفه في كل مرحلة من مراحل تقدمه العلمي والمهني وبالتالي ووجب عليه معرفتها والإطلاع عليها.

الشعور بالعجز أو الضعف كان دائما قويا بنسبة 76,92% بسبب جهل الأستاذ بقانون معين قد يؤدي إلى تضيق حق من حقوقه وهذا ما مثلته استجابة نعم بنسبة 61,53% الذين يستخدمون القانون الواضح للمطالبة بحقوقهم، كما يؤكد ما نسبته 65,38% من أن معرفة القانون تسهل الحياة المهنية بشكل واضح، وهذا ما يتضح من خلال التردد في الاستجابات بين أساتذة يتعاملون مع الإدارة بالقانون بنسبة 53,84% وآخرون لا يفعلون بنسبة 46,15%، حيث أن تعاملات

الأستاذ مع الإدارة تكون في بعض الأحيان بشكل غير قانوني خاصة إن كان الأستاذ الجامعي هو الإداري، أين تتدخل عوامل كثيرة منها الموضوعية ومنها غير الموضوعية.

بين 61 و 76 بالمائة لا يعرفون محتوى القوانين التي جاءت في الاستمارة كون أنهم غير مطالبين بحفظها دائم خاصة من هم خارج مجال القانون، حيث يمكن الاطلاع عليها من خلال النسخ الإلكترونية و الورقية التي يمتلكونها. كما ويتفق غالبية أفراد العينة بنسبة 96,15 % - وهي أعلى نسبة- على أنه من الضروري للإمام بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي للحفاظ على حقوقه؛ وكذا تأدية واجباته التي ينص عليها هذا القانون. و الشكل التالي يوضح هذه النسب بشكل أوضح وكذا الفروق بين استجابات (نعم) و(لا) بالنسبة للعينة ككل. حيث أعلى فرق يسجل في العبارة 20 ثم العبارتين 9/3 و العبارة 20.

الشكل رقم (3) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة ككل



خاتمة:

إن جودة الهيئات الإدارية والعلمية في الجامعة يتوقف على مجموعة من المؤشرات والميادين التي يجب أن تتفاعل فيما بينها بطريقة متوازنة لتحقيق إدارة جودة شاملة في الجامعة، فعند الاهتمام بمصالح الأستاذ الخاصة من المؤكد أن هذا سيؤثر على مصالح المجتمع عامة، ويمكن لهذا الحدوث من خلال التطبيق الشفاف والسليم ودون محسوبية للمواد والأوامر وفق القوانين المتفق عليها. فلا يمكن أداء واجب دون توفير الحقوق كما لا يمكن المطالبة بالحقوق دون أداء الواجبات.

وحسب المعطيات السابقة يمكن القول أن هناك فرق بين الأستاذ الجامعي الإداري وغير الإداري فيما يخص معرفة القانون والعمل به رغم أن هذه الفروق ليست كبيرة جدا ربما لصغر حجم العينة... كما أن ممارسة الأستاذ للمهام الإدارية تكسبه خبرة واضحة في كيفية التعامل مع القانون وطرق تطبيقه عكس زملائه، إلا أن اهتمام الأستاذ الجامعي بهذا الميدان مازال بعيدا نوعا ما للحديث عن أستاذ مطلع بالقانون الذي يسير حياته المهنية و الحياة المعنوية لمؤسسته الجامعية.

المراد من تقديم هذه الورقة التركيز على الظروف التي يعمل بها الأستاذ الجامعي خاصة منها الجانب القانوني، وللقول بان الجودة لا تعني مجرد العمل بل العمل في ظروف سليمة صحية

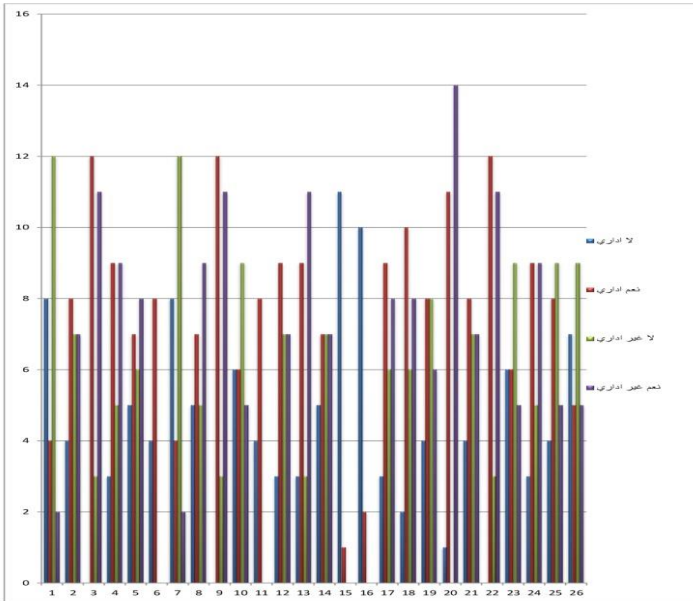
بدنيا ونفسيا من خلال اتصال إداري جيد وبتطبيق القوانين والمراسيم التنظيمية والتنفيذية المنصوص عليها، عندها فقط نكون على أبواب تطبيق أنظمة الجودة داخل المؤسسات الجامعية.

قائمة المراجع:

1. البرعي وفاء(2002)، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم بدران شبل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. دليو فضيل، لوكيا الهاشمي، سفاري ميلود(2006)، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، مخبر علم الاجتماع والاتصال، مخبر التطبيقات النفسية و التربوية، قسنطينة.
3. محمود داود الربيعي(2010) تقويم كفايات مدرسي كلية التربية الرياضية جامعه بابل وفق منظور إدارة أجهده من وجهة نظر طلبتهم ص 7منقول عن العزاوي محمد عبد الوهاب(2005)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
4. سناني عبد الناصر(2012)، الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر.
5. رجواني عبد النبي(2008)، مجالات وآفاق تكوين الأساتذة، دار إفريقيا الشرق، المغرب.
6. رابح تركي(1990)، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. عبد العزيز الغريب صقر(2005)، الجامعة والسلطة، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الشكل رقم (4) يمثل المدرج التكراري لنتائج عينة الدراسة الكلية



الرضا الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي وعلاقته بدافعية إنجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي
شعبة علوم الطبيعة والحياة-دراسة ميدانية بثانويات بلدية سطيف-

**Job Satisfaction of Teachers of Secondary Education and its Relation
to the Achievements of Third Year Secondary School Students,
Department of Natural and Life Sciences, Field Study, Municipality
of Sétif**

أ.سمية صالحى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02- الجزائر

ملخص: هدف هذا البحث إلى الإجابة معرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي في مادة علوم الطبيعة والحياة، ودافعية إنجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة، ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الدراسة مقياسين الأول خاص بالرضا الوظيفي من إعداد عبد الرحمن صالح الأزرق، والثاني خاص بدافعية الإنجاز لفاروق عبد الفتاح موسى على عينة مكونة من 52 أستاذا في التعليم الثانوي لمادة علوم الطبيعة والحياة، و232 تلميذا وتلميذة من مستوى السنة الثالثة ثانوي من التعليم الثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة، وقد أسفرت نتائج الدراسة لعدة نتائج بأرزها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع الرضا الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي في مادة العلوم الطبيعية والحياة، وارتفاع دافعية إنجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة.

الكلمات المفتاحية: الرضا الوظيفي، دافعية الإنجاز، أستاذ التعلم الثانوي.

Abstract: The aim of this research to answer is to find out the relationship between job satisfaction of secondary education teachers in the science of nature and life and the motivation of achievement of the third year secondary students of the Department of Nature and Life Sciences. To achieve the objectives of the study, The second is the achievement of Farouq Abdel-Fattah Moussa on a sample of 52 teachers in secondary education for natural sciences and life, 232 students and students of the third year secondary level of secondary education, the Department of Nature and Life Sciences. The results of the study yielded several results Zha pointed out that there is a statistically significant relationship between the high job satisfaction of secondary education teachers in natural sciences and life, and the high motivation of achievement of third year secondary students of the Department of Nature and Life Sciences.

Keywords: job satisfaction, achievement motivation, secondary education teacher.

مقدمة:

يعتبر المعلم من أهم المتغيرات التي تؤثر في العملية التعليمية والعنصر الذي تقوم عليه المواقف التفاعلية الصفية التي تحدث بينه وبين التلاميذ أو بين الطلاب أنفسهم، وهو المسيطر على المناخ الصفى الدراسي وما يحدث في داخله من أحداث، وهو المحرك الأول لدوافع التلاميذ المختلفة، وفي هذا الصدد يذكر محمد الديب أن طرق التفاعل الايجابية والسلبية أو عدم التفاعل بين التلاميذ و المدرس تؤثر في النواتج المعرفية والوجدانية للتعلم، كما تؤثر هذه الطرق في اتجاهات التلاميذ نحو معلمهم ونحو زملائهم أكاديميا وشخصيا، وفي المناخ التعليمي داخل الصف المدرسي ، كما تؤثر في دافعية التلاميذ لتحقيق أهداف التعلم.

ونجد وجهة النظر هذه جاءت كرد فعل للدراسات السابقة التي قللت من الدور الذي يقوم به المعلم في التأثير على الانجاز والتحصيل المدرسي للتلميذ، ومن هذه الدراسات، ما قام به كل من COLMAN وأعوانه عام 1966 عن تكافؤ الرص التعليمية، وتوصلوا إلى أن تلاميذ بعض المدارس حصلوا تحصيل أعلى من تلاميذ مدارس أخرى ولكن لما بحث عن سبب هذا الفرق وجد أن الفرق يرتبط إلى حد كبير بعامل واحد هو الحالة الاجتماعية والاقتصادية للتلميذ، والمجتمع المحلي الذي توجد فيه المدرسة(جابر عبد الحميد جابر، 200، ص13).

وبما أن المعلم يعتبر المحرك الأول لدوافع التلاميذ المختلفة داخل الفصل الدراسي ، فإن المعلم بدوره يتعرض إلى ظروف خاصة، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض الدافعية وضعف الروح المعنوية نحو المهنة فنقص الرواتب تجعلهم ينشغلون بأمور بعيدة عن التعليم لسد الفجوات.

هذا ويضيف عمر عبد الرحيم نصر الله في كتابه " تدني التحصيل والانجاز المدرسي أسبابه وعلاجه " وأن الحالات التي تكون فيها العلاقة بين المعلمين والإدارة سلبية، وقائمة على الكراهية وعدم الثقة، فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على الطالب وعلى دافعتهم للانجاز المدرسي وتقدمهم العلمي، والسلوك الذي صدر عنهم في المواقف المختلفة، والسبب هو كره المعلمين المدرسة وعدم رغبتهم في العطاء ولأنهم لا يحصلون على أي نوع من أنواع التعزيز من جانب الإدارة المكروهة من قبلهم ولا يوجد بينهم وبينها أي نوع من أنواع العلاقات التي تقوم على الاحترام المتبادل والزمانة والأخوة المطلوبة لنجاح العملية التعليمية من اجل مصلحة التلاميذ ، نجاحهم وتقدمهم، ويذكر أيضا أن بعض الأنماط الإدارية تجعل المعلمين يكرهون التعليم والمدرسة في مثل هذه الوضع، فإن المعلمين يكرهون التلاميذ فلا يرغبون في تعليمهم، ويتواجدون في المدرسة فقط من أجل الحصول على الراتب الشهري مما يجعل الانجاز المدرسي العلمي والتعليمي الذي يصل إليه الطالب متدنيا جدا، وفي حالة تراجع مستمر إلى أن يصبح لا فائدة من ذهابه إلى المدرسة(عمر عبد الرحيم نصر الله، 200، ص109).

وهاهي دراسة كول C.WYMAN 1977 تحدد أن العوامل التي تجعل المعلمين راضين عن عملهم هي: المرتب (الأجرة) علاقة المعلم بزملائهم، فرص ترقى، ونوع علاقته مع إدارة المدرسة(عبد الرحمن صالح الأزرق، 2000، ص126).

وضمن علاقة التأثير والتأثر هذه بين طرفي العملية التربوية (المعلم/ تلميذ) فإن ما يتطلب التفكير الجاد فيه لإيجاد الحل له هو مشكلة الدافع للانجاز لدى الكثير من التلاميذ ،لان تأثيرها يكون على المستوى التربوي والجماعي ويترك أثرا اكبر في مكانة الفرد داخل المجتمع والبيئة التي يعيش فيها.

وفي هذا السياق أشار ماكلياند إلى الدور الذي يقوم به الدافع للانجاز في رفع مستوى أداء الفرد وإنتاجيته في مختلف المجالات والأنشطة ، فالنمو الاقتصادي في أي مجتمع هو محصلة

الدافع للإنجاز لدى هذا المجتمع، ويرتبط ازدهار وهبوط النمو الاقتصادي بارتفاع وانخفاض مستوى الدافع للإنجاز.

وإشكالية الدافع للإنجاز لم تظهر في مجتمعاتنا فقط، التي طالما عانت من قصور في مجال التعليم، بل حتى تبين أن هناك انخفاض في دافعية الإنجاز في المجتمعات التي نطلق عليها مجتمعات متقدمة (عبد اللطيف خليفة، 2000، ص17)، وقد تناول حسن علي حسين متغيرات الإنجاز في ضوء تقسيمه له إلى ثلاث جوانب هي :

- الإنجاز باعتباره دافعا (الميل إلى الإنجاز)

- الإنجاز باعتباره أداء (التحصيل الأكاديمي)

- الإنجاز باعتباره سمة شخصية (الشخصية الانجازية)

والمتغير الذي يهمننا من بين هذه المتغيرات هو الإنجاز باعتباره التحصيل الدراسي ، تعبيراً على شدة الدافع للإنجاز (عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص95)، وقد قسم وينر B.WINER من تقسيم البحوث و الدراسات التي تناولت الدافعية للإنجاز الى نوعين رئيسيين: النوع الأول: يتضمن البحوث التي بدأت مع بدايات الاهتمام بهذا المجال واستمرت حتى الآن، ويشمل المجالات التالية:

- تصميم مقاييس وأدوات الدافعية للإنجاز.

- العوامل الارتقائية التي تؤدي إلى الميل للاستعداد او الميل للإنجاز .

- المتغيرات التي ترتبط بالدافعية للإنجاز كالتحصيل أو التفوق الأكاديمي .

أما النوع الثاني فاشتمل على المجالات التالية :

- الفروق بين الذكور و الإناث في الدافعية للإنجاز

- الفروق بين الثقافات في الدافعية للإنجاز.

- دراسة العلاقة بين الرضا عن العمل والنجاح و الدافعية للإنجاز(عبد اللطيف محمد خليفة، 200، ص21).

وفي هذا الإطار جاءت الدراسة الحالية لتتناول هذين المتغيرين و المتعلقة برضا أساتذة التعليم الثانوي وعلاقته بدافعية انجاز التلاميذ، ولتحديد إشكالية هذه الدراسة وانجلائها بشكل أكثر وضوحاً نظراً التساؤل التالي:

هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي لأساتذة مادة علوم الطبيعة والحياة في التعليم الثانوي ودافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم التجريبية.

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي:

هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة للتعليم الثانوي ودافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم الطبيعية والحياة.

وندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية، وفقاً لمستويات كل من متغيري الدراسة:

1- هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع الرضا الوظيفي لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة في التعليم الثانوي، وارتفاع دافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم الطبيعية والحياة

2- هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع الرضا الوظيفي لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة في التعليم الثانوي، وانخفاض دافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم الطبيعية والحياة

3- هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الرضا الوظيفي لأساتذة مادة العلوم الطبيعية و الحياة في التعليم الثانوي، وارتفاع دافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم الطبيعية و الحياة .

4- هل توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الرضا الوظيفي لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة في التعليم الثانوي ، وانخفاض دافعية إنجاز تلاميذ السنة الثالثة ثانوي لشعبة العلوم الطبيعية والحياة.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

الرضا الوظيفي: الدرجة الكلية التي يحصل عليها الأستاذ من خلال إجابته على كل فقرة من فقرات مقياس الرضا الوظيفي (أداة الدراسة) وفقا للبدائل الموضوعية.

الدافعية للإنجاز: الدرجة الكلية التي يحصل عليها تلميذ القسم النهائي للمرحلة الثانوية من خلال إجابته على اختبار الدافعية للإنجاز.

أهمية الدراسة:

هناك أسباب عدة لاختيار الموضوع إذ لاشك أن في التراث العلمي من الدراسات التي سبق أن تناولت الرضا الوظيفي من زوايا متعددة لكن ما تجب الإشارة إليه هو أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت دافعية الانجاز لدى التلميذ و المتغيرات المؤثرة والمرتبطة بها والتي لها علاقة بهذا المتغير كما أنه لا توجد دراسات على حد علم الباحثة جمعت بين المتغيرين الرضا الوظيفي ودافعية الانجاز بالصورة التي أنتت بها الدراسة الحالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التنويه إلى أهمية رضا الأستاذ وارتباطه بدافعية الانجاز لدى التلاميذ والأثر الذي من الممكن أن يخلفه عدم رضاه على تدني تحصيل التلاميذ، أما أهمية الدراسة فتكمن في الأهمية النظرية والتطبيقية لمتغيري الدراسة: الرضا الوظيفي: الذي حظي باهتمام كبير في جميع المجالات، الدافعية للإنجاز: باعتباره متغير هام يمثل احد منظومة الدوافع الإنسانية والتي اهتم بها الباحثون والمهتمون بالتحصيل الدراسي.

كما تكمن أهمية البحث في أهمية النتائج التي تتعلق بمتغيرات البحث أو العلاقة بينهما، من خلال التحليلات الإحصائية التي تقود إلى نتائج تفصح عن بيان الجوانب الأكثر تأثيرا

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن العلاقة الارتباطية الايجابية بين الرضا الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي ودافعية إنجاز التلاميذ السنة الثالثة ثانوي ويتضمن هذا الهدف عددا من الأهداف أمكننا صياغتها في شكل أسئلة تحاول الدراسة الإجابة عليها.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت الرضا الوظيفي:

دراسات سليمان الخضر مع محمد سالمة 1984: هدف إلى التعرف على درجة الرضا العام للمعلمين في قطر عن مهنة التدريس ، توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق بين المعلمين و المعلمات في درجة الرضا عن العمل في جميع المراحل التعليمية بينما كانت اتجاهات المعلمين و المعلمات سالبة حول فرص الترقى والأجور والمكافآت المادية و المركز الأول للمهنة، وظروف العمل بينما كانت ايجابية نحو العلاقات مع الإدارة التعليمية والعلاقة مع الزملاء في العمل(محمد مصطفى الديب، 2003، ص327).

دراسة كلكر klecker 1997: هدفت إلى استقصاء اثر متغير الجنس والخبرة التدريسية على مكونات رضا معلمي المرحلة الابتدائية عن العمل لم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة تعزى للخبرة أو الجنس في المقياس ككل وفي مكوناته، مثل: الراتب وفرص الترقية والمشاركة في القرارات وطبيعة العمل وبيئته بينما أشارت النتائج، إلى أن رضا المعلمين بخبرات أكثر من 16 سنة كان أعلى رضا من المعلمين ذوي الخبرات الأقل في العلاقة مع الزملاء والعلاقة مع الطالب (محمد مصطفى الديب، 2003، ص400).

معظم هذه الدراسات تناولت علاقة الرضا الوظيفي بالمتغيرات الديمغرافية (الشخصية) كالجنس، السن، الخبرة، المؤهل العلمي، حيث تأخذ بعض الدراسات الرضا الوظيفي كمتغير تابع كما وتوجه إلى دراسة الفروق بين الجنس في مختلف مؤشرات، إليه خصوصا بما يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الخبرة، العمل).

الدراسات المتعلقة بدافعية الانجاز:

دراسة الهام عبد العزيز محبوب 1983: عن علاقة المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالتحصيل الدراسي حيث شملت عينة البحث 90 طالبا من طلاب كلية الآداب بجامعة عين شمس، واستخدمت الباحثة اختبار التوافق للطلبة، إعداد " هيوم بيل Bell.H " نقل عثمان تجاني، ومقياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي، واختبار تفهم الموضوع، وثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات الاجتماعية المختلفة، وكانت لصالح طلاب المستويات العليا (قماري محمد، 1990، ص13).

دراسة محمد رمضان 1987: تناولت علاقة الدافعية للانجاز بمستوى التحصيل الدراسي لدى عينة مكونة من 120 طالب بالمرحلة الثانوية بدولة الإمارات العربية، وقام الباحث بتقسيم افراد هذه العينة إلى مجموعتين: الأولى ذات تحصيل مرتفع ممن حصلوا على 80 % أكثر والمجموعة الثانية ذات التحصيل منخفض ممن حصلوا على 50% إلى 60%، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق جوهرية في الدافعية للانجاز لصالح ذوي مستوى التحصيل المرتفع ، فالطلاب مرتفعوا التحصيل كانوا أكثر دافعية للانجاز (عبد اللطيف محمد خلية ، 2000، ص52).

دراسة جابر عبد الحميد 1990: قارن فيها التلاميذ المتفوقين والمتوسطين والمتأخرين دراسيا بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بدولة قطر في الدافعية والاتجاهات الدراسية وبعض سمات الشخصية، ونبين أن الطلاب المتفوقين دراسيا حصلوا على درجات أعلى من كل من المتوسطين والمتأخرين في التحصيل الدراسي، وذلك في كل من التفكير الأصيل والحيوية، فالطلاب المتفوقين دراسيا يحبون العمل بدرجة اكبر، ولديهم القدرة على الانجاز ويحبون حل المشكلات الصعبة، ولديهم حب الاستطلاع العقلي ويستمتعون بالنقاشات التي تثير تفكيرهم ، ويحبون التفكير في الأفكار الجديدة بدرجة اكبر من الطلاب المتوسطين والمتأخرين في التحصيل الدراسي (عبد اللطيف محمد خليفة ، 2000، ص53).

وبوجه عام تبين أن خلال استقرائنا للدراسات السابقة بدافعية الانجاز والتحصيل الدراسي تمكن من اعتبار التحصيل كمؤشر حقيقي لدافعية الانجاز للكلمة كيفما كان مستواهم الدراسي (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي).

الإطار النظري للدراسة:

أولا. الرضا الوظيفي:

مفهوم الرضا الوظيفي: أشار طريف شوقي 1992 إلى أن الرضا الوظيفي يمثل مجموعة من اتجاهات الفرد حول جوانب عمله المتنوعة (طريف شوقي، 1992، ص221)، كما أكد شوقي عبد الحميد 1998: أن الرضا الوظيفي يشير إلى مشاعر العامل الايجابية والسلبية المتعلقة بعمله ومكونات بيئة العمل، ويضم عوامل عامة كالرضا الداخلي، والرضا الخارجي، ويشير الرضا الداخلي: إلى الشعور بالسعادة الناجمة عن ممارسة أنشطة العمل بذاتها، وكذلك الشعور بالانجاز، بينما يشير الرضا الخارجي إلى مشاعر الفرد نحو الجوانب الخارجية عن العمل: كالأجر ، الحوافز، وظروف العمل، والإشراف (إبراهيم شوقي عبد الحميد، 1998، ص137).

أنواع الرضا الوظيفي: يمكن أن تندرج أنواع الرضا الوظيفي فيما يلي:

الرضا العام عن العمل: و يعرف بأنه الاتجاه العام للفرد نحو عمله ككل، فهو راضٍ أو غير راضٍ على الإطلاق، ولا يسمح هذا المؤشر بطبيعة الحال بتحديد الجوانب النوعية التي يرضى عنها بيد أنه في إلقاء نظرة عامة عن موقف العامل إزاء عمله.

الرضا النوعي: يشير إلى الرضا الفردي العامل عن جانب من جوانب عمله كل على حدا كسياسة المؤسسة، الأجر، الإشراف، ظروف العمل فرص الترقية، الرعاية الصحية والاجتماعية، أساليب الاتصال داخل المنظمة، وعلاقات العمل مع الزملاء، ومن جهة أخرى، قد يكون الفرد راضٍ عن جانب دون آخر، كان يكون راضٍ مع علاقته مع الزملاء ، وإدارة المؤسسة ، وغير راضٍ على الراتب(عبد المنعم الحى، 1985، ص216).

العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي:

الأجر: تكمن أهمية هذا العامل كونه لا يقتصر على إشباع الحاجة المادية فقط، إنما يمتد ليعطي الشعور بالأمن وليرمز إلى المكانة الاجتماعية، ولا يمكن إهمال العائد المالي كعنصر من عناصر تحقيق الرضا لكونه النتيجة المنطقية للجهد الذي يبذله العامل كما انه وسيلة لتحسين ظروف الحياة خارج العمل، وقد أجريت الكثير من الدراسات حول العلاقة بين الأجر والرضا، منها الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا 1965 أكدت كلها على وجود علاقة طردية بين مستوى الدخل والرضا عن العمل(أحمد صقر عاشور، 1979، ص143).

فرص الترقية: دلت الدراسات التي أجريت على انه هناك علاقة طردية بين توفير فرص الترقية والرضا عن العمل حتى أن فروم 1964 Vroom يرى أن العامل المحدد لأثر فرص الترقية على الرضا عن العمل، هو طموح أو توقعات الفرد للترقيات، فكما كان طموح الفرد او توقعات الترقية لديه اكبر مما ومتاح بالفعل، كلما قل رضاه عن العمل، ويمكن القول بان اثر الترقية الفعلية عن رضا افرد تتوقف على مدى توقعاته لها، كما أن فرص الترقية لا بد أن تستند إلى معايير موضوعية قدر الإمكان مثل: الترقية على أساس الكفاءة، الترقية على أساس الخبرات، وضع مزايا اقتصادية مرتبطة بالتربية(أحمد صقر عاشور، 1979، ص147).

نمط الإشراف: من خلال الدراسة التي قامت بها جامعة متشيغان وجد أن المشرف الذي يجعل مرؤوسيه محورا لاهتمامه وذلك بتنميته لعلاقات المساندة الشخصية بينه وبينهم، يكسب ولاء مرؤوسيه، ويحقق رضا عال عن العمل بينهم كما أن تأثير المشرف على رضا الأفراد عن عملهم يتوقف على درجة سيطرته على الحوافر ووسائل الإشباع التي يعتمد عليها مرؤوسيه، كما يعتمد أيضا على الخصائص الشخصية للمرؤوسين أنفسهم فكما زادت وسائل الإشباع والحوافز (المادية والمعنوية) التي تحت سيطرته ، كلما زاد تأثير سلوك المشرف إزاء مرؤوسيه وعلى رضاهم عن العمل(السيد شتا، 1998، ص197-180).

جماعة العمل: تؤثر جماعة العمل على رضا الفرد، كون هذه الجماعة تمثل مصدر المنفعة للفرد أو مصدر توتره، فكما كان تفاعل معلم مع معلمين آخرين يحقق تبادل منافع بينه وبينهم، كلما كانت جماعة العمل مصدر رضا المعلم عن عمله، وكلما كان تفاعل المعلم مع المعلمين آخرين يخلق توترا لديه أو يعوق إشباعه لحاجته ، كلما كانت جماعة العمل سببا لاستياء المعلم عن عمله(أحمد صقر عاشور، 1987، ص148).

ظروف العمل: ويقصد بظروف العمل الشروط المادية التي يعمل فيها العامل من ضوء وتهوية ورطوبة ونظام العمل والراحة(محمود أبو النيل، 1994، ص289)، كما أن ظروف العمل غير المناسبة تؤثر سلبا على الروح المعنوية للمعلمين وتجعلهم يشعرون بقلّة الثقة وتؤدي بهم إلى الإهمال والتكاسل واللامبالاة في أداء واجبه، كما تؤثر على اتجاهات العامل نحو عمله(زكية عبد القادر خليل عبد القادر، 2000، ص109).

مؤشرات عدم الرضا الوظيفي: وتتمثل في المظاهر التي من خلالها يستدل على الرضا الوظيفي للعامل في عمله أو عدم رضاه عنه، ويمكن أن نحصرها في المؤشرات التالية:

التغيب: يعتبر التغيب تعبيراً سلبياً عن عدم تكييف العامل مع عمله وهو أحد المؤشرات الأساسية التي تكشف عن عدم الرضا الوظيفي للعمال، بل نجده يدخل في عملية قياس الرضا الوظيفي، حيث ترجع العلاقة بين الرضا عن العمل والغياب إلى عدة عوامل، معظمها تعود للقيود المفروضة على قدرة الفرد في التعبير صراحة على حبه أو كرهه للعمل، وتحويل هذا الشعور إلى فعل بعدم الحضور للعمل (راوية حسن، 2003، ص175).

الشكاوى: تظهر حالات الشكاوى في عدة مناسبات لدى العمال ويعود بعضها إلى الشعور الصادق بالظلم وأحياناً أخرى تظهر نتيجة لاضطرابات نفسية، يهدف بها العامل للدفاع عن نفسه وقد تكون الشكاوى نتيجة للتذمر وعدم الرضا (نعيم الرفاعي، 1962، ص499).

الإضراب: يعتبر الإضراب من أكبر المؤشرات عن عدم الرضا، حيث يعبر عن الشر وحالة الفوضى والإهمال التي يعيشها العامل داخل المنظمة، ويلجأ العاملون في مجال التعليم إلى هذا الشكل (الإضراب) سواء كانوا في جماعة صغيرة أو كبيرة، وذلك كردة فعل على الوضعية التي يعيشونها، والتي تعكس طموحاتهم وتطلعاتهم كالزيادة في الأجر وتحسين ظروف العمل أو المطالبة بتغيير المسؤولين أو الأنماط التسييرية (اندرى سيزلاتي مارك جي والاس، 1991، ص432).

ثانياً. دافعية الإنجاز

مفهوم الدافعية للإنجاز: يرى موراي 1938 أن دافعية الإنجاز ما هي إلا مجموعة القوى والجهود التي بذلها الفرد من أجل التغلب على العقبات وانجاز المهام الصعبة بالسرعة الممكنة (عبد الرحمن الأزرق، 2000، ص121)، ويؤكد ماكليان وزملائه 1953 أن دافعية الإنجاز تشير إلى استعداد ثابت نسبياً في الشخصية يحدد مدى سعي الفرد ومثابرتة في سبيل تحقيق وبلوغ نجاح يترتب عليه نوع من الإرضاء، وذلك في المواقف التي تتضمن تقييم الأداء في ضوء مستوى محدد من الامتياز (كما يرى اتكنسون 1964 أنها ذلك المركب الثلاثي من قوة الدافع، ومدى احتمالية النجاح للفرد، والباعث ذاته بما يمثله من قيمة بالنسبة له (عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص90-91)، ويعرف أيضاً جولدنسون 1984 دافعية الإنجاز بالقول أنها " حاجة لدى الفرد للتغلب على العقبات والنضال من أجل السيطرة على التحديات الصعبة، وهي أيضاً الميل إلى وضع مستويات مرتفعة من الأداء والسعي نحو تحقيقها، والعمل بمواضبة شديدة، ومثابرة مستمرة (عبد الرحمن صالح الأزرق، 2000، ص9)، ويشير فاروق عبد الفتاح 1991 لدافعية الإنجاز على اعتبارها هدف ذاتي يوجه السلوك، وتعتبر من المكونات الهامة للنجاح المدرسي (عبد المنعم احمد الدويدار، 2005، ص251).

مكونات الدافعية للإنجاز: تكمن أهمية الدافع للإنجاز، إنه يتضمن على العديد من الدوافع النفسية والاجتماعية، فهو دافع متعدد الأبعاد والمكونات، فهي الدراسات وبخاصة العاملية منها تكشف عن طبيعة الدافع للإنجاز، وتصفه بأنه ذو طبيعة مركبة، فقد حدد هيرمانز 1970Hermans: مظاهر الدافع للإنجاز في عشرة جوانب هي: مستوى الطموح، سلوك تقبل المخاطرة، الحراك الاجتماعي، المثابرة، توتر العمل أو المهمة، إدراك الزمن والتوجه للمستقبل، اختيار الرفيق، وسلوك التعرف وسلوك الانجاز، كما توصلت دراسة زكريا الشريبي 1981 إلى إحدى عشر سمة عن الدافع للإنجاز هي: الطموح، والمثابرة، الاستقلال، قدر النفس، الإلتقان، الحيوية والفطنة، التفاؤل، المكانة، الجرأة الاجتماعية (عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص93).

وقد كشفت دراسة صفاء الأعرس وآخرون 1983 أن هناك ثمانية عشر مظهر للدافعية للإنجاز منها: توجه العمل، وجهة الضبط، التعاطف الوالدي، الخوف من الفشل، القلق المعوق، وجهة

مثير السلوك، التقبل الاجتماعي، قلق التحصيل الايجابي، المثابرة، الاستقلال، احترام الذات، الاستجابة للنجاح والفشل، التوجه نحو المستقبل، الاستغراق في العمل، التحكم في العمل(عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص92).

إجراءات الدراسة:

المنهج المستخدم في الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي لتحقيق أهداف البحث ويستخدم هذا المنهج في الدراسات التي تبحث في مدى الارتباط بين المتغيرات واثبات العلاقة بينهما.

أدوات جمع البيانات وخصائصها السيكومترية:

مقياس الرضا الوظيفي: يهدف المقياس إلى التعرف على مدى رضا الأساتذة نحو مهنة التدريس حيث تبلورت صورته النهائية بعد مروره بعدة مراحل وخطوات أين تم الاطلاع على مقياس الرضا الوظيفي للمعلم، إعداد عبد الرحمن صالح الأزرق(عبد الرحمن صالح الأزرق، 2000، ص127)، كما تم الاعتماد على الجانب النظري وما تناوله عن الموضوع ، واستنباط ما يتلاءم في تحديد أهم العوامل المحددة للرضا الوظيفي، وقد وزع المقياس على عدد من المحكمين من الأساتذة المتخصصين، وطلب منهم الحكم على مدى صلاحية مفردات المقياس وعناصره، وقد أصبحت الصورة النهائية للمقياس تتكون من 33 عبارة موزعة على الأبعاد التالية: الرضا عن المرتبات و المزايا المادية وتشمل العبارات التالية(5-1-8-12-33-15)، الرضا عن مدى تحقيق المهنة للذات: اشتملت على العبارات التالية(29-2-9-13-16-24-22-19)، الرضا عن طبيعة العمل وظروفه: اشتملت على العبارات التالية(32-31-30-28-27-26-25-20-17-6-10-3)، الرضا عن علاقته بالمسؤولين اشتملت على العبارات التالية(23-21-18-14-11-7-4).

مجتمع البحث وعينته: تمثل مجتمع العينة الأولى لهذا البحث بأساتذة التعليم الثانوي، الذين يدرسون مادة العلوم الطبيعية والحياة ، أقسام السنة النهائية في الثانويات الأربعة عشر 14 ببلدية سطيف، والذي بلغ عددهم 52 أستاذًا، أما المجتمع الثاني الذي أخذت منه عينة البحث الثانية فقد تمثلت في تلاميذ السنة الثالثة من العليم الثانوي الذين يزاولون الدراسة في شعبة علوم الطبيعة والحياة لثانويات بلدية سطيف، حيث بلغ عددهم 2336 تلميذ وتلميذة، وبعد تحديد المجتمع الأصلي وانسجاما مع أهداف البحث ، فقد تكونت عينتنا البحث على النحو التالي:

عينة الأساتذة: بلغ عدد أفرادها 52، أي بنسبة 100 من المجتمع الأصلي، حيث أن متوسط عدد أساتذة المادة في كل ثانوية يقدر ب (4) أساتذة ، وقد تم اخذ كل أفراد المجتمع الأصلي، وتم تصنيف عينة الأساتذة إلى راضين وغير راضين عن عملهم وفق استجاباتهم على مقياس الرضا الوظيفي، وعلى ضوء المتوسط الحسابي لكل الاستجابات والذي قدر ب: 108.59، حيث أن كل فرد درجته فوق المتوسط يصنف راض عن عمله، وكل من درجته أقل من المتوسط يصنف غير راض عن عمله.

عينة التلاميذ: تم اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية وذلك بنسبة 10 % من المجتمع الإحصائي، فحسب سعيد ملحم فانه إذا كان المجتمع الإحصائي يعد بالآلاف تأخذ منه 10%(سامي محمد ملحم، 2005، ص155)، وفي دراستنا هذه كان حجم العينة النهائية 232 تلميذاً، تم تصنيفهم كذلك إلى تلاميذ ذوو دافعية مرتفعة، وإلى تلاميذ ذوو دافعية منخفضة في ضوء المتوسط الحسابي الذي قدر ب 101.81 بحيث يصنف كل تلميذ درجته فوق المتوسط تلميذ ذو دافعية مرتفعة، وكل تلميذ درجته تحت المتوسط بتلميذ ذو دافعية منخفضة.

مستوى الدافعية	ذو دافعية مرتفعة	ذو دافعية منخفضة
أفراد عينة الدراسة	114	118

الأساليب الإحصائية المستخدمة: في هذه الدراسة استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية: استخدام اختبار "ت": تم تقرير استخدام هذا الاختبار بعد دراسة خصائص متغيرات البحث وفقا لكل فرضية جزئية من فرضيات البحث أن كل فرضية نتناولها بالدراسة من خلال عينتين مستقلتين وذلك من النواحي التالية (فؤاد البهي السيد، 1978، ص332-334).

حجم العينة: وذلك من خلال معرفة الفرق بين حجم العينتين: يقيس مدى التجانس بالفرق بين تباين العينتين، وذلك بقسمة التباين الأكبر على التباين الأصغر حيث: ف تساوي حاصل قسمة التباين الأكبر على التباين الأصغر، وفي دراستنا هذه تم حساب قيم "ف" لعينات الفرضيات الأربعة لمعرفة مدى تجانسها حتى يتسنى لنا معرفة القانون الملائم ل "ت" بالنسبة لعينتين متجانستين أو قانون "ت" لعينتين غير متجانستين.

مدى اعتدالية التوزيع التكراري لكل عينات الفرضيات الأربعة حيث:
(3) (المتوسط – الوسيط)

الالتواء =

الانحراف المعياري

كلما اقترب الالتواء من الصفر كان التوزيع اعتداليا، وما تجب الإشارة إليه في دراستنا هو أنه تم التأكد من اعتدالية التوزيع في كل مرة تتغير فيها قيم المتوسط والوسيط والانحراف المعياري، وذلك وفق معطيات كل فرضية، بحيث قيمة الالتواء:

بالنسبة للفرضية الجزئية الأولى 0.54

بالنسبة للفرضية الجزئية الثانية 0.20

بالنسبة للفرضية الجزئية الثالثة 0.31

النسبة للفرضية الجزئية الرابعة 0.65

علما أنه قد تم استخدام نظام ال spss في العلوم الاجتماعية لحساب ذلك.

استخدام معادلة حجم الأثير (ح) ل كوهن كأسلوب إحصائي مكمل لمعادلة "ت" وذلك للوقوف على درجة العلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة.

عرض النتائج:

الفرضية الجزئية الأولى: والتي مفادها للرضا الوظيفي المرتفع لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة علاقة ذات دلالة إحصائية بدافعية الانجاز المرتفعة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة.

حساب قيمة "ت": بتطبيق قانون "ت" لعينتين مستقلتين غير متجانستين حيث وجدت قيمة "ت" المحسوبة تساوي 3.955

- القراءة الإحصائية: بالرجوع إلى جدول "ت" عند درجة حرية 26 ومستوى الدلالة، ذو طرف واحد نجد أن القيمة الجدولية ل "ت" عند مستوى $0.05 = 1.706$ ، وعند مستوى $0.01 = 2.479$.

وبمقارنة قيمة "ت" المحسوبة المساوية ل 3.955 لعينتين غير متجانستين بقيم "ت" الجدولية عند مستوى (0.01)، (0.05) يتبين لنا أن الفرق بين متوسطي درجات العينتين هو دال إحصائيا عند مستوى 0.05 وكذا مستوى 0.01

الفرضية الجزئية الثانية: والتي مفادها للرضا الوظيفي المرتفع لأساتذة مادة علوم الطبيعة والحياة في التعليم الثانوي علاقة ذات دلالة إحصائية بدافعية الانجاز المنخفضة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة.

حساب قيمة "ت": بتطبيق قانون "ت" لعينتين مستقلتين غير متجانستين وباستخدام برنامج spss تم التوصل إلى مجموعة نتائج حيث وجدت قيمة ت المحسوبة تساوي 11.735

القراءة الإحصائية: بالرجوع إلى جدول "ت" عند درجات حرية 27 ومستوى الدلالة ذو طرف واحد، نجد أن القيم الجدولية ل عند مستوى $1.703=0.05$ وعند مستوى $2.473=0.01$ وبمقارنة قيمة "ت" المحسوبة ل 11.7335 لعينتين غير متجانستين بقيم "ت" الجدولية عند مستوى (0.01) و (0.05) يتبين لنا أن الفرق بين متوسطي درجات العينتين هو دال إحصائياً. **الفرضية الجزئية الثالثة:** والتي مفادها الرضا الوظيفي المنخفض لأساتذة مادة العلوم الطبيعية والحياة في التعليم الثانوي علاقة ذات دلالة إحصائية بدافعية الانجاز المرتفعة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة.

حساب قيمة "ت": بتطبيق قانون "ت" لعينتين غير متجانستين وباستخدام برنامج spss تم التوصل إلى قيمة "ت" والتي تساوي -9.035 .

القراءة الإحصائية: بالرجوع إلى جدول "ت" عند درجات حرية 138 ومستوى الدلالة ذو طرف واحد نجد أن القيم الجدولية ل "ت" عند مستوى $1.645=0.05$ وعند مستوى $2.326=0.01$

وبصرف النظر على الإشارة وبمقارنة قيمة "ت" المحسوبة المساوية ل -9.035 لعينتين متجانستين بقيم "ت" الجدولية عند مستوى (0.01) ، (0.05) يتبين لنا أن الفرق بين متوسطي درجات العينتين هو دال إحصائياً.

الفرضية الجزئية الرابعة: والتي مفادها للرضا الوظيفي المنخفض لأساتذة مادة علوم الطبيعة والحياة في التعليم الثانوي علاقة ذات دلالة إحصائية بدافعية الانجاز المنخفضة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي شعبة علوم الطبيعة والحياة.

حساب قيمة "ت": بتطبيق قانون "ت" لعينتين مستقلتين غير متجانستين وباستخدام برنامج spss تم التوصل إلى قيم "ت" والتي تساوي 2.449 .

القراءة الإحصائية: بالرجوع إلى جدول "ت" عند درجات حرية 148 ومستوى الدلالة ذو طرف واحد نجد أن القيم الجدولية ل "ت"

عند مستوى $1.645=0.05$ وعند مستوى $2.326=0.01$

وبمقارنة قيم "ت" المحسوبة المساوية ل -2.449 لعينتين غير متجانستين بقيم "ت" الجدولية عند مستوى (0.01) و (0.05) يتبين لنا الفرق بين متوسطي درجات العينتين هو دال إحصائياً.

الفرضية العامة: بما أن العلاقة في الفرضيات الجزئية الأربعة قد تحققت فإن الفرضية العامة التي مفادها أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي لأساتذة علوم الطبيعة والحياة في التعليم الثانوي، ودافعية انجاز تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي قد تحققت أيضاً. **مناقشة فرضيات الدراسة:**

مناقشة الفرضية الأولى: على اعتبار أن الفروق الموجودة بين متوسطي درجات العينتين لها دلالة إحصائية ينبغي علينا الوقوف على درجة العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل (الرضا المرتفع للأساتذة) والمتغير التابع (دافعية الانجاز المرتفعة للتلاميذ) وذلك وفق المعادلة التي اقترحها " كوهن".

مناقشة الفرضية الثانية: بما أن الفروق الموجودة بين متوسطي درجات العينتين لها دلالة إحصائية ينبغي علينا الوقوف على درجة العلاقة الموجودة بين الرضا المرتفع للأساتذة ودافعية الانجاز المنخفضة للتلاميذ) وذلك وفق المعادلة التي اقترحها كوهن لهذا الغرض، و بالتعويض في المعادلة نجد أن درجة العلاقة بين المتغيرين تساوي 2.62 .

مناقشة الفرضية الثالثة: على اعتبار أن الفروق الموجودة بين متوسطي درجات العينتين لها دلالة إحصائية ينبغي علينا الوقوف على درجة العلاقة الموجودة بين الرضا المنخفض للأساتذة ودافعية الانجاز المرتفعة للتلميذ وذلك وفق المعادلة وبالتعويض فيها نجد ا درجة العلاقة بين

المتغيرين يساوي 81.1-، وبصرف النظر على الإشارة، وبناء على هذه القيمة، وانطلاقاً من التفسير المقترح من قبل كوهن لقيم (ح)، يمكننا أن نعتبر أن للرضا الوظيفي المنخفض للأساتذة تأثير مرتفع على دافعية الانجاز المرتفعة للتلاميذ.

مناقشة الفرضية الرابعة: اتضح بعد حساب قيمة "ت" للفرضية الجزئية الرابعة، أن الفرق الموجودة بين متوسطي درجات العينتين لها دلالة إحصائية ينبغي علينا الوقوف على درجة العلاقة الموجودة بين كل من متغير الرضا الوظيفي المنخفض للأساتذة ودافعية الانجاز المنخفضة للتلميذ وذلك وفق معادلة كوهن وبالتعويض في هذه المعادلة نجد أن درجة العلاقة بين المتغيرين تساوي 0.49، وبناء على هذه القيمة، واعتماداً على تفسير كوهن لقيم (ح) نجد أن لمتغير الرضا الوظيفي المنخفض للأساتذة تأثير متوسط على متغير الدافعية المنخفضة لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة: من خلال النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في وجود علاقة بين الرضا الوظيفي لأساتذة علوم الطبيعة والحياة ودافعية إنجاز تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي إلا أنه توجد بعض الاختلافات في النتائج التي بينتها معادلة كوهن لكشف قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، خلال مناقشتنا الفرضيات الجزئية الأربعة مثال: نجد أن الرضا الوظيفي المرتفع له تأثير مرتفع على دافعية الانجاز المرتفعة للتلاميذ وكذا المنخفضة وقد يكون هذا التأثير من ناحية الإيجاب أو السلب، في حين نجد أن الرضا المنخفض للأساتذة له تأثير متوسط على دافعية إنجاز التلاميذ المنخفضة، وهنا يمكن أن نرجع هذا إلى تأثير بعض المتغيرات على هذه النتيجة، فما يلاحظ من خلال هذا البحث في طريقة تناوله للمتغيرات أنه لم يتعامل مع المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بخصائص عيني البحث من أساتذة أو تلاميذ بعزلها أو تثبيتها فالرضا الوظيفي تختلف مستوياته وتتأثر بعديد من المتغيرات الديمغرافية وهذا ما أشارت إليه الدراسات السابقة، وما أشار إليه في الدرز النظري (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، الخبرة، المدة المنقضية من العمل) كذا قد تتأثر الدافعية للانجاز بجنس التلميذ وبموامل أخرى.

قائمة المراجع:

1. أحمد صقر عاشور (1979)، إدارة القوى العاملة، الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي، ط2، دار النقل العربية للطباعة والنشر، بيروت.
2. أندري سيزلاتي مارك جي ولاس (1991)، السلوك التنظيمي والأداء، ترجمة جعفر أبو قاسم، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
3. جابر عبد الحميد جابر (2000)، مدرس القرن الواحد والعشرون الفعال المهارات والتنمية المهنية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
4. زكية عبد القادر خليل عبد القادر (2000)، مجلة علم النفس، ع54.
5. سامي محمد ملحم (2005)، القياس التقويم في التربية وعلم النفس، ط3، دار المسيرة، عمان، الأردن.
6. طريف شوقي (1992)، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، مكتبة غريب.
7. عبد الرحمن صالح الأزرق (2000)، علم النفس التربوي للمعلمين، مكتبة الفكر العربي، لبنان.
8. عبد اللطيف خليفة (2000)، الدافعية للانجاز، دار غريب، القاهرة، مصر.
9. عبد المنعم أحمد الويدار (2005)، الجوانب الاجتماعية في التعلم المدرسي، مقدمة نظرية وتطبيقات، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
10. عبد المنعم عبد الحي (1984)، علم الاجتماع الصناعي المصنع ومشكلاته الصناعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

11. عمر عبد الرحيم نصر الله (200)، تدنى مستوى التحصيل الدراسى والانجاز المدرسى، أسبابه وعلاجه، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
12. فؤاد البهى السيد، سعد عبد الرحمن (1999)، علم النفس الاجتماعى رؤية معاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة، مصر.
13. قمارى محمد (دس)، التوافق وعلاقته بالانبساط وآثار ذلك على التحصيل الدراسى لدى طالب المرحلة الثانوىة بالجزائر، رسالة ماجستير فى الآداب، جامعة الاسكندرية، مصر.
14. محمد مصطفى الديب (2003)، علم النفس الاجتماعى والتربوى المعاصر، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، مصر.
15. محمود السيد أبو النيل (1994)، الأمراض السيكوسوماتية، م1، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
16. نعم الرفاعى (1962)، الصحة النفسية، دراسة سيكولوجية التكيف، ط3، مطبعة المصريين، دمشق.

واقع وآفاق المرأة الريفية ومساهمتها في التنمية المحلية بمنطقة وادي سوف
The title of the article: The reality and prospects of rural women and their contribution to local development in Oued Souf
 أ. مباركة عماري، جامعة الوادي - الجزائر

ملخص: إنّ المرأة العربية بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة، تمثل العمود الفقري والركيزة الأساسية في مجتمعها الحضري أو الريفي، ويظهر ذلك من خلال ما تقدمه من مجهودات واضحة سواء على الصعيد الأسري أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي أم السياسي، فالمرأة الجزائرية في كل ربوع الوطن فرضت وجودها بجدارة في كل الميادين، ومثال على ذلك ما قدمته المرأة السوفية برغم بساطتها فمنها الشاعرة كشاعرة الثورة فاطمة منصورى وشاعرة الرومانسية سمية مبارك والإعلامية بابة رزيق والأخصائية النفسية كريمة بوحمدى ومعلمة السياقة عتيقة حدانة ورئيسة جمعية التنمية الريفية بغمرة قمار سعيدة ديدى، وكذلك فاطمة بحري سيدي عون وغيرهن ممن تركن بصمتهن المتميزة في مجتمعهن فهؤلاء الرائدات نجدهن حملن على عاتقهن مشعل الأمل المتجدد بالحياة الأفضل مهما كانت الصعوبات المحيطة بهن، وذلك بتفعيل دور المرأة في التنمية المحلية بالمجتمع السوفى لتواكب تطورات الحياة.

وتأسيسا على ما سبق، نهدف من مقالنا هذا إلى تعريف المرأة بمنطقة الوادي، مع محاولة تجسيد بعض الملامح الواقعية لها وكيفية مساهمتها في التنمية المحلية، وذلك بإدراج نماذج حيّة من نساء سوفيات مثابرات بجانب الرجل من أجل فرض وجودهن في مجتمعهن. كما نورد في النهاية بعض السبل والآفاق التي تقترحها هؤلاء النساء بمنطقة الوادي.
الكلمات المفتاحية: المرأة، المجتمع، التنمية الريفية.

Abstract: Arab women in general and Algerian women in particular represent the backbone and cornerstone of their urban or rural society. This is demonstrated by their visible efforts at the family, economic, social, cultural or political levels. Algerian women in all parts of the country have imposed their presence in all fields. For example, the Sufi women, despite their simplicity, include the poets of the revolution Fatima Mansouri, the poet of romance Soumia Mubarak, the media of Rizig, the psychiatrist Karima Bouhamdi, the teacher of the car, Atika Hadana, the head of the Rural Development Association, As well as Fatima Bahri Sidi Aoun ... and others who have left their distinctive mark in their society, these leaders have assumed the torch of renewed hope for a better life, whatever their difficulties, by activating the role of women in development To meet the developments of life.

Based on the above, we aim to introduce women in the Wilayat of the valley, while trying to reflect some of the real features of rural women and how they contribute to local development by incorporating living models of persistent women alongside men in order to impose their presence in their society. Some of the avenues and perspectives proposed by these women in the Wilayat state.

Keywords: Women, Society, Rural Development.

مقدمة:

إن المرأة هي الأم والأخت والزوجة والصديقة والزميلة وبالتالي هي العنصر الفعال في بناء الأسرة، إن لم نقل تعدّ الرّكيزة الأساسية والمهمة في بناء المجتمع وتنميته وتطوره ككل، حيث أثبتت وجودها وبجدارة سواء أكانت ريفية أم حضرية أم صحراوية، فالمرأة هي الشمعة المضيئة للتنمية داخل مجتمعها على جميع الأصعدة عبر مختلف الأجيال والأزمنة، لأنها تصنع من روحها ونفسها العزيمة والقوة والإرادة من أجل تحدي كل الظروف الحياة التي حولها مؤمنة بقدرتها الإيجابية بأن تصنع من فكرها وذاتها مستقبلا مزدهرا لتوفير كل الاحتياجات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأسرتها ومجتمعها وكل ما يحيط بها من أجل توجيههم والوصول بهم نحو الأفضل من حيث التنمية والتطور.

أولا. التعريف بالمرأة السوفية:

إنّ المرأة بمنطقة وادي سوف- المرأة السوفية- لا تختلف عن غيرها من نساء العالم سواء في العالم الغربي أم العالم العربي أم على المستوى الوطني- الجزائر، حيث عانت الكثير من أجل الوصول إلى المكانة التي هي عليها الآن في القرن الواحد والعشرين، لقد فرضت نفسها ووجودها في هذا الكون كباقي نساء العالم ووضعت بصمتها عبر بوابة التاريخ لتخلد اسمها وفق سجل النساء الرائدات على جميع المستويات في مجتمعها المحافظ والمكبل بقيود المجتمع العربي الأصيل، وبرغم من كل هذه المحبطات التي وقفت في طريقها، إلا أنّها كانت نموذجا مثليا للمرأة المثابرة والمكافحة في سبيل مساعدة أسرتها وتنمية مجتمعها، وعليه فقد حاولنا أن نتعرف على هذا النموذج من النساء وذلك بإدراج هذين المرحلتين، وهما كالتالي:

أ. مرحلة الانغلاق والبساطة:

إنّ الباحث في أعماق التاريخ يجد المرأة السوفية في هذه الفترة تمثل المرأة العربية الريفية القروية البدوية الأصلية البسيطة والمضطهدة المسلوقة حريتها المغلوبة على أمرها، فكل ظروف الحياة ضدها، حيث تفتقد لأبسط وسائل العيش كإنسانة في هذه الحياة الصحراوية القاسية وأتحدى أي امرأة في زمننا الحالي أن تقبل العيش في مثل هذه الظروف الصعبة، ولتكن بدايتها من بينتها، حيث كانت تعيش في وسط الصحراء معزولة عن العالم الذي حولها، ترتحل مع أهلها من مكان لآخر باحثين عن "الكأ وعن منبع المياه، نازحين عن الأماكن التي أصابها الجفاف"(عمار عوادي، 2011، ص36)، ولكن مع مرور الزمن وتطور الحياة اضطر بعض سكان وادي سوف إلى الاستقرار بوسط المدن والقرى والواحات وعدم الترحال وخاصة بعد حصولهم على المياه الجوفية ونجاحهم في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية المختلفة، وبهذا عرفت بعض النساء السوفيات نوعا من الاستقرار.

ومنه فإن المرأة في حياتها اليومية منها الأسرية والعائلية والاجتماعية والعملية والمهنية تجدها ذلك الكائن الحي الذي يحس "ويشعر ويتألم ويتعذب بصمت ويقوم بكل أعباء الحياة"(باسمة كيال، 1981، ص8)، دون أن يمل أو يضجر أو يكل أو يتكلم، وعلى سبيل المثال المرأة السوفية المتواجدة داخل مجتمع ذكوري متعصب لبني جنسه، فلا يُسمع صوتها في وجوده -الرجل- لأنه في هذه الفترة هو السيد الأمر النّاهي وفي نظره يجب "خضوع المرأة للرجل وللعائلة"(علي الحوات، 1998، ص70)، سواء أكانت عائلتها أم عائلة زوجها، فيجب عليها أن تتحمل مهما كان الضرر الذي يلحق بها. فهذه الأنثى المغلوب على أمرها منذ بلوغها "سن المراهقة أو الرشد تصبح مراقبة من طرف الأم والأب والأخ والعم والخال وجميع أفراد الأسرة والأقارب ثم تحجب عن أنظار الأجانب تماما، ولا يراها أحد خارج المنزل أبدا، ويطلق عليها اسم فلانة محجوبة، والويل لها إن رآها أحد من الأسرة خارج المنزل"(أحمد بن الطاهر منصور، 2015، ص9)، لأنها

أصبحت في نظرهم امرأة تمثل شرف العائلة وكرمتها فيجب المحافظة عليها كما ينبغي، وعليه فقد حُرم الكثير منهن العديد من الأشياء كحَقهن في التعليم سواء في الكتاتيب أو المدارس وخاصة في الفترة الاستعمارية وبمجرد بلوغهن سن التاسعة يتم تزويجهن دون أن يكون لهن رأي في شريك حياتهن.

أما عن حياتها المعيشية في تلك الفترة فكانت كغيرها من نساء الجزائر تناضل ضد الاستعمار الفرنسي إلى جانب معاناتها الفقر والحرمان مع بساطة الحياة الريفية الصحراوية والقروية، وعليه فهي كانت تساهم في مساعدة أهلها وزوجها وأسرته وتنمية مجتمعها من بيئتها المغلقة المحيطة بها، وذلك من خلال أشغالها اليدوية كالنسيج والرعي والزراعة.

ب. مرحلة الانفتاح والتطور والازدهار:

تعدّ هذه المرحلة من المراحل المهمة والصعبة بالنسبة للمرأة السوفية، لأنها تعتبر مرحلة انتقالية نحو التغيير للأفضل والأحسن من كل نواحي الحياة، وتبدأ هذه الفترة بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث حاولت هذه المرأة الريفية الصحراوية بإمكانياتها المحدودة والبسيطة

أن تكسر كل الحواجز التي تقيدوها تدريجيا من سنة إلى أخرى، لتواكب كل التطورات الحياتية

وتتأقلم وتتماشى مع كل ما هو جديد، ومن الدوافع التي جعلتها تتغير نذكر منها مايلي:

- فك العزلة عن المنطقة، واحتكاك بعض أسرها بالأسر المناطق المجاورة، ومن ثم انفتاح وتطلع الفتاة الريفية الصحراوية في أن تكون مثل ابنة المدينة أو أفضل منها.

- بداية التقطن لدى بعض الآباء والأهل بضرورة التحاق بناتهن بمقاعد الدراسة وخاصة أن هذه الفتاة امرأة المستقبل والأساس الأول في بناء الأسرة والمجتمع، لأنها الأخت والزوجة والأم فهي "المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته الوطنية" (جمال العيفة، 2010، ص195) والمحلية، وهي المسؤولة على تنشئته وتوجيهه.

- رفض الكثير من الآباء والأهل تزويج بناتهن في سن مبكرة إلا بعد اكمال دراستهن، والتي لم يسعفها الحظ في الدراسة يتم تزويجها إلا بعد سن ثمانية عشرًا.

- انتشار الوعي الفكري لدى بعضهم بضرورة خروجهن من دائرة الانغلاق والانطواء بحجة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي تقيد تحركاتهن.

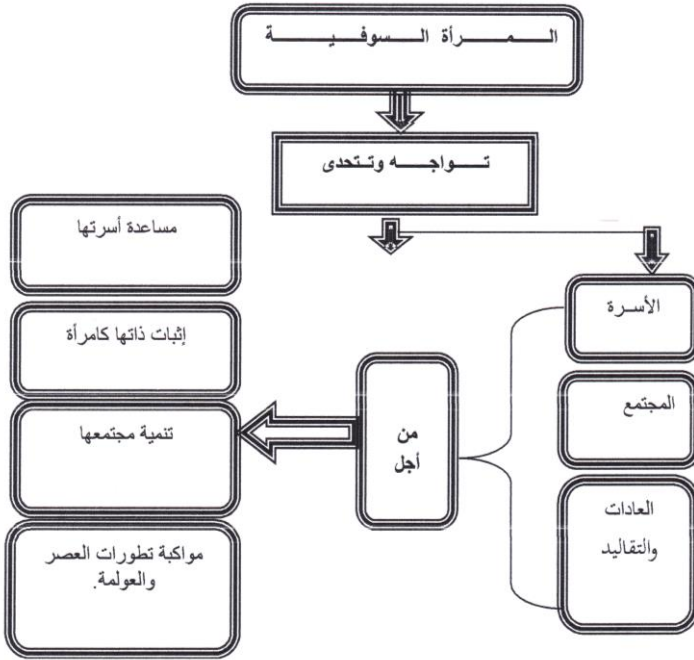
- ظهور الإعلام بكل أنواعه ووسائله المختلفة المرئية والمكتوبة، "كالإعلام الترموي الذي تم ربطه بوسائل الإعلام لتخطيط التنمية وبرامجها في المجتمع المحلي، والذي يشمل جميع الفئات بما فيها المرأة" (سعاد جبر سعيد، 2008، ص30).

- اضطرار بعض النسوة السوفيات الخروج للعمل، بسبب فقدان المعيل الرئيسي لأسرتها، كالأب أو الأخ أو الزوج أو الابن مثلا.

- رغبة المرأة السوفية للعصر الحالي في خروجها للعمل من أجل إثبات ذاتها وكيانها داخل مجتمعها البسيط، "فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجتمع" (رشيد بومعالي، 2011، ص59)، ولتثبت أنها قادرة على ممارسة أعمال أخرى غير عملها المعتاد داخل منزلها.

ومنه فإنّ هذه المرحلة بالنسبة للمرأة السوفية لم تكن سهلة ولا هينة في بداية الأمر؛ لأنها تعلن فيها التحدي لمواجهه بيئتها وأسرته ومحيطها ومجتمعها وعاداتها وتقاليدها التي ورتتها جدًا عن جدّ، لتخرج من الدائرة التي تطوقها وتقيدها لتنتقل بحريتها وإرادتها الكاملة نحو حياة جديدة للبحث عن الأفضل والأحسن داخل مجتمعها الراض لهذا التحدي والإصرار في بداية الأمر لتغيير نظرتهم - المجتمع - لها بعد ذلك تماما وخاصة أواخر التسعينات.

ولو قارنا المرأة السوفية بنظيراتها من نساء الجزائر، كنساء العاصمة قسنطينة وعناية والمدية ونيزي وزو، وتلمسان وبجاية وغيرها من المدن الكبرى لا وجدنا نساءهن قد تحررن من هذه القيود المكبلة أيديهن وأصبحن ينافسن الرجل المثل بالمثل والدليل على ذلك أنه "استخدم العديد من النساء المنحدرات في الوظائف الحكومية" (باسمة كيال، 1981، ص8)، وغير الحكومية كالعامل في المصانع والزراعة والأعمال الحرة وغيرها، وهذا منذ عهد الاستعمار؛ أي قبل خروج المرأة السوفية من دائرة انغلاقها وانطوائها حول نفسها وليس هي فقط، بل بالنسبة لنساء الأرياف ككل. ومنه نجد أن المرأة السوفية الريفية الصحراوية البسيطة، قد ناضلت وتحدت نفسها أولا ثم أسرتها ثانيا ثم مجتمعها ثالثا من أجل الوصول إلى عدة أهداف، والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل رقم 01 يوضح: المرأة السوفية بين التحدي والأهداف.

ويتضح في الأخير بأن المرأة السوفية رغم كل ظروفها إلا أنها فرضت نفسها كامراة ريفية علمتها قسوة طبيعة كيفية تحدي بيئتها ومجتمعها وهذا من أجل تنميته وتطويره. مع محافظتها وتمسكها "بعاداتها وتقاليدها التي ورثتها عن الأجداد" (باسمة كيال، 1981، ص222)، عبر مختلف العصور، ولكن مع التعديل والتخلي عن بعضها وفق ما يناسب عصرها الحالي.

ثانيا. المرأة السوفية بين الواقع والتنمية:

لقد رافق التقدم الذي شهده العالم حدوث أزمات وصراعات كبيرة جدا، بحيث شملت جوانب مختلفة ومتعددة ولا يمكن الخروج منها إلا بالتنمية، وخصوصا أننا نعيش الآن في عالم

المعرفة والعلم والفكر والانفتاح والتطور الذي يتطلب التفاعل مع معطيات المرحلة الراهنة ومواجهة التحديات، فلم يعد الصراع يتمثل في القوة العسكرية والسيطرة السياسية على

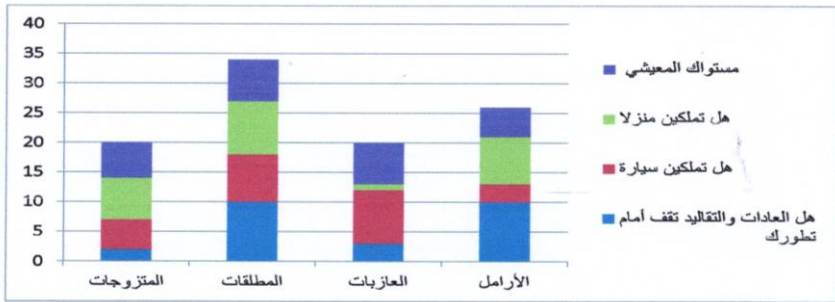
الأراضي واحتلالها وإثما انتقل إلى كيفية استخدام المصادر الطبيعية بوسائل علمية وتقنية ومخترعات تكنولوجية حديثة ولا يتم ذلك إلا عن طريق التنمية، ومنه فالتنمية "بمفهومها الشامل تعني توفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد على فرص متساوية ومتكافئة؛ أي المشاكل ذات الطابع المحلي ومن أمثلتها برامج التربية والترفيه والمرافق العامة والشؤون الصحية وبرامج الرفاهية" (محمود عاطف غيث، 1974، ص165)، ويمكن اعتبار التنمية "أنها تمثل عملية تحرر شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وأن مراميها وأهدافها يصعب تحقيقها، دون إدارة سياسية واعية، وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا. وتمثل نهوضا حضاريا وليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من عملية التنمية" (رابح كعباش، 2007، ص29)، فعملية التنمية أساسا تستهدف تطوير القدرات البشرية وتعبئتها للتغلب على المشاكل التي تحول دون الوصول إلى سعادة الإنسان التي يرغب في الوصول إليها، لذا فالمشاركة العامة في تنفيذها تعدّ من أهم أسس وسبل النجاح، ويصبح لكل فرد دور في عملية التنمية ولهذا يجب على المرأة السوفية أن تتعاون مع الرجل وأن تكون واعية بما يجري حولها وتعرف دورها في تطوير مجتمعها وتنميته.

وبما أن عنصر دراستنا هو المرأة السوفية بصفتها المساهم الأول في تنمية مجتمعها المحلي قد حاولنا إنشاء استمارة للتحليل والتفسير فقط، والتي حكمت من طرف ثلاثة أساتذة مختصين في هذا المجال، ليتم بعد ذلك توزيعها على أفراد العينة المقدره بمائة امرأة من الوسط النسوي للمجتمع السوفي، وقد تم ذلك على مستوى وسط المدينة وبعض القرى المجاورة، وهذا من أجل تحقق من مدى صحة فرضيتنا في كون المرأة السوفية هي المساهم الأكبر في تنمية مجتمعها المحلي، وقد قسمت هذه الاستمارة إلى ثلاثة محاور.

المحور الأول: مساهمة المرأة السوفية للتنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي:

لقد تطرقنا في هذا الاستبيان إلى فئة معينة من النساء السوفيات، والتي كانت تتراوح أعمارهن ما بين سن ثمانية عشر سنة إلى ستين سنة، وحاولنا أن نتعرف على حالتهم العائلية، ومعرفة

إذا كان لها أثر سلبي أو إيجابي على مستواهم المعيشي، لأن الحالة العائلية الجيدة تعطي دورا هاما وبارزا للمرأة السوفية في قدرتها على العطاء وبذل مجهود أكبر من أجل تلبية حاجيات أسرتها سواء على المستوى المعيشي أم مستوى الصحي أم مستوى العمل أم مستوى العلاقات العائلية والاجتماعية أم مستوى العادات والتقاليد، فبنجاحها على مستوى أسرتها ومحيطها تكون قد نجحت في تنمية مجتمعها المحلي من كل النواحي، فالمرأة السوفية في العصر الحالي ومع التطور والتكنولوجيا وسياسة التنمية التي دعمتها بها الدولة الجزائرية جعلتها تتحدى كل ظروفها العائلية التي يمكن أن تقيدها وتجعلها متفوقة على نفسها سواء أكانت تلك الظروف أسرتها أم مجتمعها أم العادات والتقاليد أم غيرها، وسيوضح الأمر أكثر فيما يلي:



شكل رقم 02 يوضح: دراسة أثر الحالة العائلية للمرأة السوفية في التنمية الاجتماعية.

	مستوى المعيشي		هل تملكين منزلا		هل تملكين سيارة		هل العادات وتقاليد تقف أمام تطورك	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المتزوجات	06	24%	07	28%	05	20%	02	8%
المطلقات	07	28%	09	36%	08	32%	10	40%
العازبات	07	28%	01	4%	09	36%	03	12%
الأرامل	05	20%	08	32%	03	12%	10	40%

الجدول رقم 01: يوضح توزيع فئة المرأة السوفية حسب الحالة الاجتماعية.

كما نلاحظ من خلال جدول الدراسة بأن الحالة العائلية لها أثر كبير على المرأة السوفية كيف ذلك؟، فالمرأة المطلقة والأرملة والعازبة وحتى المتروجة، لم ترضخ لحالتها بل دفعتها للانطلاق من جديد نحو الأفضل والأحسن لظروف حياتها لتتحدى نفسها وتحقق طموحاتها وأمالها ونجاحاتها على صعيد المهني والتعليمي والأسري، ومن ثم تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث قدرت نسبة المتزوجات اللواتي مستواهن المعيشي متوسط بـ 24%، بينما المطلقات والعازبات فهن أكثر نسبة حيث قدرت بـ 28%، أما الأرامل فقدت بـ 20%، وبما أن العمران يعدّ من مظاهر التنمية فقد أحصينا عينتنا في امتلاكهن للمسكن فوجدنا النسبة مرتفعة بالنسبة للمطلقات والأرامل، حيث قدرت الأولى بـ 36% والثانية بـ 32% ويعود هذا الارتفاع لدعم الذي تقدمه الدولة خاصة للمرأة المطلقة والأرملة، كما أحصينا نسبة امتلاكهن لسيارة وقيادتها، أعلى نسبة لدى العازبات بـ 36%، ومن النتائج المتحصلة حول رفضهن لبعض العادات والتقاليد التي تعارض تطورهن وتمييزهن لبيدتينها فوجدنا أعلى نسبة لهذا الرفض لدى المطلقات والعازبات

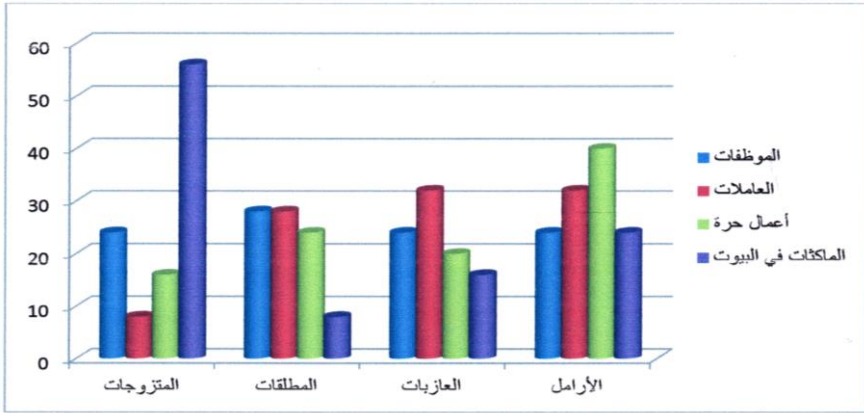
والتي قدرت بـ 40 ٪، ومنه فإن الحالة العائلية للمرأة السوفية كانت لها دافع لتحسين حياتها الأسرية ومن ثم تحسن في التنمية الاجتماعية.

ولكي نلتبس واقع المرأة السوفية المعاش في مساهمتها للتنمية الاجتماعية ندرج نموذج حيي والذي تمثل في أول امرأة في تعليم السياقة الأستاذة عتيقة حدانة سنة 1980م بمنطقة وادي سوف، بالرغم ارتباطها بأسرتها ومحيطها إلا أنها تحدثت كل الظروف والعادات والمجتمع وأثبتت وجودها بجوار الرجل بجدارة، فهي سعت نحو "التحول الاجتماعي والعدالة الاجتماعية هما المنطلق الأساسي نحو التنمية" (رابح كعباش، 2007، ص29)، وبهذا فهي المساهمة الأولى لتنمية في تعليم المرأة السياقة وجعلها تعتمد على نفسها في قضاء حوائجها.

وفي الأخير يمكن القول أن المرأة السوفية قد حققت نسبة من التطور الاجتماعي ويظهر ذلك في نظرة الناس ورغبتهم في الوصول إلى ما وصلت إليه هؤلاء النسوة، سواء في اهتمامهن بال عمران والمنزل وشؤونهن وتوفير حاجيات الأسرة وتربية النشء تربية صالحة وبهذا تكون قد حققت نسبة معينة من تنمية الاجتماعية في مجتمعها.

المحور الثاني: مساهمة المرأة السوفية للتنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي:

تعدّ التنمية الاقتصادية في المجتمع هي المحور الأساسي والهادف من أجل لازدهار وتقدم نحو أي دولة في العالم، وبما أن المرأة هي العنصر الفعال في المجتمع لأنها تشكل نقطة محورية في الجانب التنموي الاقتصادي سواء أكانت عاملة أم موظفة أم ذات أعمال حرة أم مأكثة في البيت، فهي تحاول أن تقدم مساهمتها التنموية الاقتصادية على حسب قدرتها لأسرتها ومجتمعها المحلي. وبهذا فالتنمية الاقتصادية تظهر في "أشكال التبادل الاقتصادي المنزلي والمدني، والوطني والعالمي" (صلاح الدين شروخ، 2005، ص98)، وسنوضح الأمر أكثر فيما يلي:



شكل رقم 03 يوضح: دراسة مساهمة المرأة السوفية في التنمية الاقتصادية.

	الموظفات		العاملات		أعمال حرة		الماكثات في البيوت		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المتزوجات	06	%24	02	%08	04	%16	14	%56	25	%100
المطلقات	07	%28	07	%28	06	%24	02	%08	25	%100
العازبات	06	%24	08	%32	05	%20	04	%16	25	%100
الأرامل	06	%24	08	%32	10	%40	05	%24	25	%100

الجدول رقم 02: يوضح توزيع فئة المرأة السوفية حسب مصدر الدخل.

يتضح من خلال نتائج الجدول أن نسبة أفراد العينة المدروسة للواتي يمارسن مهن مختلفة نجدها مرتفعة من فئة إلى أخرى، فقد بلغت أعلى نسبة أفراد العينة المدروسة للواتي يمارسن مهن مختلفة التربية والتعليم، لأنها المهنة المفضلة لدى المرأة السوفية في المنطقة، وعليه سجلت أعلى نسبة لدى فئة المطلقات بنسبة %28، لتليها بعدها الفئات الأخرى والتي قدرت بـ %24، أما بالنسبة لمهنة العاملات اللواتي يعملن في المصانع منها مصنع التمور ومصنع العطور، فقد قدرت أعلى نسبة لدى فئة العازبات والأرامل بنسبة %32، بينما سجلت بنسبة أقل لدى فئة المطلقات بـ %28 وفئة المتزوجات بـ %08، وعليه فالمجتمع سوفي بمرور الزمن قد حاول تطور وتحرر وتقبل فكرة

المرأة عاملة ومنتجة بجانب الرجل، بعد أن كان رافض هذه الفكرة رفضاً قاطعاً بسبب العادات والتقاليد المنطقة.

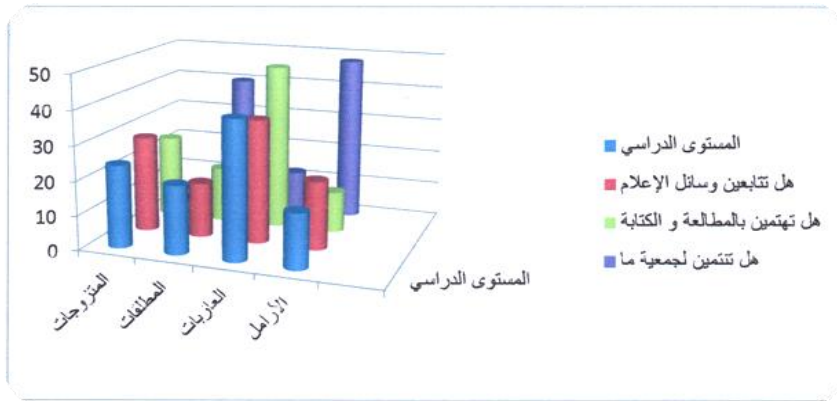
أما بالنسبة لمهنة الأعمال الحرة والتي تعددت في النشاط الزراعي والحيواني وتجارة، حيث قدرت أعلى نسبة لدى فئة الأرامل بـ %40 خاصة في النشاط الزراعي والمتمثل في المساعدة لزراعة البطاطة والتبغ في القرى المجاورة للمنطقة (فمار وغمرة) لتسجل نسب منخفضة لدى فئة المطلقات بـ %24، ثم لدى فئة العازبات بنسبة %20 لتأتي في الأخير فئة المتزوجات بنسبة %16، لتلي بعدها فئة النساء الماكثات في البيوت والواتي ساهمن أيضاً في التنمية الاقتصادية من خلال الاقتصاد في المواد الغذائية بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني والزراعي والإنتاج اليدوي كالحياكة مثلاً، حيث قدرت أعلى نسبة بـ %56 لدى فئة الأرامل، وبهذا نجد أن المرأة السوفية تسعى إلى زيادة مستواها المعيشي ومنه زيادة في التنمية الاقتصادية، ولا يتم ذلك إلا من خلال عملها أو نشاطها، لأنه كلما ازداد دخل الفرد وفر احتياجاته واكتفى ذاتياً ويكون قد حققاً تنمية اقتصادية في مجتمعه.

ويتضح في الأخير بأن المرأة السوفية قد أثبتت جدارتها في ساحة التنمية الاقتصادية بمجتمعها، وأكبر دليل على ذلك النسب المتباينة التي أحصيناها، بالإضافة إلى وجود عدّة نساء جديرات بوسام الاستحقاق في اصرارهن على تحقيق ذاتهن كأول امرأة سوفية السيدة الحادة الذبية التي اقتحمت عالم التجارة باحترافية في قطاع غيار السيارات التي كانت حكرًا على الرجال فقط في عهد الستينات والسبعينات، أيضاً السيدة مفا إيمان وهي أول امرأة سوفية تنصب

كرئيسة لإحدى دوائر الجزائر سنة 2017، أيضا في مجال الزراعة وهي رئيسة جمعية التنمية الريفية السيدة سعيدة ديدي فقد ساهمت في تنمية المرأة الريفية في منطقة غمره بقرار طبعاً بمساعدة الدولة، حيث شجعت مجال استصلاح الأراضي الفلاحية وزراعة البطاطة والفول السوداني والتبغ... إلخ، كما حاولت أن توفر بعض الآلات الخياطة أو الحياكة لعدة نساء لتجمع بعدها انتاجهن وتحاول أن تبتاعه في الأسواق، وهناك غيرهن من النماذج كثر.

المحور الثالث: مساهمة المرأة السوفية للتنمية الثقافية في المجتمع المحلي:

تعدّ الثقافة بوابة الأمم ويظهر ذلك من خلال الآثار التاريخية والعادات والتقاليد والمسرح والفن والأدب ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة، فالثقافة في تطور مستمر خاصة "في مجالات التقنية والمعلومات والاتصال" (رابح كعباش، 2007، ص246)، ولهذا نجد الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتطوير التنمية الثقافية، وذلك بدعم الفئات المهمة بها، وسنوضح الأمر فيمايلي:



شكل رقم 04 يوضح: دراسة مساهمة المرأة السوفية في التنمية الثقافية.

المجموع	هل تنتمين لجمعية ما		هل تهتمين بالمطالعة والكتابة		هل تتابعين وسائل الإعلام والاتصال		المستوى الدراسي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المتزوجات	25	100%	00	24%	06	28%	07	24%
المطلقات	25	100%	10	40%	04	16%	04	20%
العازبات	25	100%	03	12%	12	48%	09	36%
الأرامل	25	100%	12	48%	03	12%	05	20%

الجدول رقم 03: يوضح توزيع فئة المرأة السوفية حسب الحالة الثقافية.

من نتائج الجدول رقم 03 يتضح لنا الدور الفعال الذي تقدمه المرأة السوفية في التنمية الثقافية ويظهر ذلك من خلال مستوياتها الدراسية المتفاوتة من فئة إلى فئة أخرى، حيث قدرت أعلى

نسبة لدى فئة النساء العازبات بـ40٪، وهذا أكبر دليل على الجانب توعوي لديها بأهمية الدراسة والتعليم لأنه ينمي مستواها الفكري والثقافي، بالإضافة إلى ذلك قد أحصينا عدد المتنبعات لوسائل الإعلام والاتصال (كالإذاعة والتلفزيون والانترنت)، لأنها تعدّ من الوسائل الثقافية فوجدنا أعلى نسبة لدى فئة العازبات، حيث قدرت بـ36٪، ومن مظاهر التنمية الثقافية المطالعة والكتابة، حيث أحصينا أعلى نسبة لدى فئة العازبات بـ48٪، أما عن النشاطات الجموعية فقد وجدنا أعلى نسبة لدى فئة الأرمال بـ48٪، فكلما زادت ثقافة المرأة زاد تطورها ومن ثم تنمية لمجتمعها.

وصفوة القول نجد أن المرأة السوفية قد قيدت حركتها في التنمية الثقافية لسنوات طويلة، برغم

من وجود مبدعات ولكن فضلن البقاء مختفيات، ومع هذا منهن من تحدين وظهرنا كالشاعرة الثورة فاطمة منصورى والشاعرة زوبيدة البشير، لتظهر مؤخرا حركة كبيرة في الثقافة كظهور الإعلامية بابة رزيق في التسعينيات من خلال صوتها الإذاعي، وأيضا ظهور صوت غنائي الفنانة حورية صوالح بالإضافة إلى ظهور الممثلة مسعودة في مسرحيات المصنطح، وأيضا وجود العديد من الشاعرات المبدعات مثل سمية مبارك وكذلك نعيمة بيكي والكاتبة فوزية شنه وغيرهن، وبهذا نجد أن المرأة السوفية قد ساهمت في التنمية الثقافية في مجتمعها المحلي، برغم من رفض المجتمع السوفي للمرأة السوفية الشاعرة وممثلة وفنانة.

ثالثا- الآفاق المستقبلية للمرأة السوفية في مجال التنمية المحلية:

تعدّ المرأة السوفية المساهم الأول لنهوض بأسرتها وتطوير مجتمعها المحلي، وقد ظهر ذلك من خلال ما قدمته وما ستقدمه من انجازات وتضحيات من أجل مواكبة تطورات الحياة والعولمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ولهذا وضعت لنفسها أفق مستقبلية لضمان نجاح عملية التنمية داخل مجتمعها وذلك بمساعدة بعض الجهات المعنية لدولة الجزائرية، فتمثلت تلك الآفاق أو الرؤى في النقاط التالية:

- بما أن تعليم المرأة هو المحور الأساسي في عملية التنمية فقد وجب تقديم العديد من الحوافز لتشجيعها على طلب محو الأمية وتسهيل التحاقها بها، أو على الأقل تقليل الضغوط التي تقلل من هذا الطلب، فالضغوط الاجتماعية والواجبات العائلية تمنع النساء من الوصول إلى محو الأمية، وعليه لا بد من وضع برامج متخصصة لمساعدتها على تنظيم وقتها وزيادة الوعي بأهمية التخلص من الأمية (سمير رضوان وجان لويس ريفيرز، 2006، ص34)، لتحسين مستواها وترقيته نحو الأفضل.

- وضع استراتيجيات تساهم في نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية لدى المرأة، وتعزز مبدأ التنمية المستدامة وتكيفها مع متطلبات العصر.

- رصد تجارب بعض النساء اللواتي نجحن في مساهمتهم في مجال التنمية مثل مجال الإنتاج الزراعي، أو مجال الإنتاج الحيواني، أو مجال الاقتصادي أو مجال العلمي أو المجال السياسي أو المجال الفني، ودعمهن ماديا ومعنويا لأنهن بذلن مجهودا خاصا في تنمية مجتمعهم وجعلهن قدوة لنساء أخريات.

- دعوة المرأة السوفية لمتابعة كل وسائل الإعلام خاصة منها الإذاعة المحلية لما فيها

من "ارتباط السياسة الإعلامية بالسياسات الأخرى للتنمية في المجالات الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية" (سعاد جبر سعيد، 2008، ص30).

- إقامة معارض إعلامية وتحسيسية لفائدة التنمية المحلية، لنشر الوعي الفكري والمعرفي لدى المرأة السوفية لمعرفة مدى أهمية التنمية في مجتمعها المحلي.

- مطالبة الدولة الجزائرية بوضع خطة استراتيجية محكمة من أجل تقديم يد المساعدة للمرأة السوفية بطريقة قانونية ومنظمة، وذلك بتوفير قروض مصغرة لكل الفئات العمرية للنساء المنطقة مع تقديم لهن كل المساعدات الأولية المختلفة للقيام بمشاريعهم الانتاجية منها مشاريع انتاجية استهلاكية وتجارية أو مشاريع صناعية حرفية ومهنية وفلاحية وتقليدية مع ضمان تسويق المنتوج.

- محاولة توفير الدولة كل ما يساعد المرأة السوفية مثل "شركات ضمان اجتماعي التي تكون مخصصة للمرأة، وتأخذ في الحسبان وضعها الاجتماعي وعدد الأطفال ومستوى الدخل وكونها تعمل أو لا تعمل" (سمير رضوان وجان لويس ريفيرز، 2006، ص38).

وعليه نجد أن موضوع التنمية في الواقع لن يتحقق في أي مجتمع، ما لم يتطلع له عامة الأفراد سواء كان رجلاً أم امرأة أم كان إطاراً في الدولة أم كان موظفاً أم مواطناً عادياً بسيطاً فالكل يجب أن يساهم في تنمية مجتمعه برغبة صادقة نابعة من الأعماق، لكي يحفز الجميع على العمل الايجابي وبذل مجهودات وإمكانيات وقدرات كبيرة وواضحة من أجل انجاح التنمية في مجتمعهم. وعليه فالمرأة السوفية في أفقها البعيد لمجال التنمية كانت مدركة لضرورة ومدى أهميتها في الإنعاش الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، لذا كانت هي المساهم الأكبر في هذا المجال.

خاتمة:

إن المرأة السوفية كغيرها من نساء الجزائر بجميع مناطقها المختلفة، قد أثبتت وجودها في مجتمعها، برغم طمسها لها في السنوات الماضية، وذلك بحجة العادات والتقاليد والدين والمجتمع والمنطقة محافظة وغيرها، ولكنها مع مرور الزمن وتطوره تحدثت كل تلك العقبات ونالت حريتها، وأصبحت المرأة متساوية مع الرجل في جميع الحقوق تقريباً، وهذا بفضل فطنتها وذكائها وحسن تفكيرها وتخطيطها في التدبير والتوفير وتخزين الانتاج في كل ميادين الحياة، مع محاولتها مواكبة كل تطورات العصر من أجل تنمية مجتمعها، فأصبحت الطيبة والمؤسسة والسياسية والمحامية والمهندسة والفنانة والتاجرة والقاضية.

قائمة المراجع:

1. أحمد بن الطاهر منصوري (2015)، قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوفي قديماً، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر.
2. باسمه كيال (1981)، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان.
3. جمال العيفة (2010)، مؤسسات الإعلام والاتصال الوظائف الهيكل الأدوار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. رابح كعباش (2007)، سوسولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة.
5. رشيد بومعالي (2011)، واقع التغيرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة، ع7، مجلة دراسات اجتماعية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
6. سعاد جبر سعيد (2008)، سيكولوجية الاتصال الجماهيري، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن.
7. سيمير رضوان وجان لويس ريفيرز (2006)، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، المفوضية الأوروبية.
8. صلاح الدين شروخ (2005)، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
9. علي الحوات (1998)، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، منشورات شركة الجاء، لبنان.
10. عمار عوادي (2011)، الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف (1918م-1957م)، ط1، مطبعة سخري، الوادي، الجزائر.
11. محمود عاطف غيث (1974)، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

دراسة تشخيصية لاتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي "أساتذة علم النفس التنظيمي لولاية عنابة نموذجاً".

A diagnostic study of the students' tendency towards the professional competence of the university professor "Teachers of organizational psychology of the state of Annaba model."

د. دزابر هريو، جامعة باجي مختار-البونوي- عنابة- الجزائر.

ملخص: تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي، بناءً على دراسة ميدانية تم من خلالها تحديد جوانب الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي وأخذنا أساتذة علم النفس التنظيمي نموذجاً حيث اعتمدنا على الاستمارة كأداة لجمع المعلومات عن عينة الدراسة والمتكونة من 18 بند، تقيس ثلاث أبعاد للكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي، تم توزيعها على 23 طالب وطالبة، وبعد عرض البيانات ومعالجتها بالأساليب الإحصائية المناسبة تم الوصول إلى وجود اتجاه إيجابي لدى الطلبة نحو الكفاءة المهنية من حيث الجانب المعرفي والشخصي، ووجود اتجاه سلبي نحو الكفاءة المهنية من حيث الجانب السلوكي لأساتذة علم النفس التنظيمي بجامعة باجي مختار عنابة، وخلصت الدراسة إلى تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: اتجاه، الطلبة، الكفاءة المهنية، الأستاذ الجامعي.

Abstract: The purpose of this study is to identify students' attitudes toward the professional competence of the university teacher, based on a field survey that identified different aspects of the professional competence of the university teacher. Psychology teachers of the organization were taken as representative model. The study was conducted on the basis of a questionnaire as a data collection tool, comprising 18 items relating to the three domains constituting the professional competence of the university teacher, the tool, once developed, was intended for a sample of 23 students, Following the processing of data collected on the basis of appropriate statistical procedures, the following results were presented in the present study:

The existence of a positive attitude on the part of students towards the professional competence of the university teacher in terms of knowledge, and on the personal level, and that, on the other hand, it revealed a behaviorally negative attitude of psychology teachers of the organization operating at Badji-Mokhtar Annaba University.

The present study concluded with a set of proposals and recommendations.

Key words: Orientation, Students, Proficiency, Professor.

إشكالية الدراسة:

تسعى مؤسسات التعليم العالي اليوم إلى تحسين نوعية التعليم وضمان جودته، لمواكبة التغيرات والتطورات التي تشهدها مختلف ميادين الحياة من جهة وتحقيق التنمية الشاملة من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل الاهتمام بمستوى كفاءات موظفيها، لاسيما منها الأستاذ الجامعي الذي يمثل محور العملية التعليمية، ومدى إسهامه بالدرجة الأولى في تحقيق أهداف المنظمة، من خلال إعداد الطالب وجعله قادرا على فهم المعرفة والوعي بمشكلات بيئته والعمل على حلها بطرق علمية سليمة.

ونظرا للدور المهم الذي يؤديه الأستاذ الجامعي في نظام العملية التعليمية فإن الاهتمام به وإعداده وتدريبه يعد مطلباً أساسياً لضمان جودة التعليم العالي ومخرجاته، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار تقييم أدائه ومعرفة ما يمتلكه من كفاءات، ليستنى للمختصين بناء برامج تدريبية تتناسب و احتياجاته، وعلى اعتبار الطالب الشريك الأول في القضايا التي تندرج ضمن تقويم كفاءة وفاعلية العملية التعليمية، سوف نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف عن اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي، وعليه فقد انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

- ما طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي (من حيث الجانب المعرفي)؟
- ما طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي (من حيث الجانب السلوكي)؟
- ما طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي (من حيث الجانب الشخصي)؟

أهداف الدراسة: انطلقت الدراسة من الأهداف التالية:

- التعرف على اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية لأساتذة علم النفس التنظيمي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة باجي مختار - عنابة - من خلال:
 - التعرف عن طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية المعرفية لأساتذة علم النفس التنظيمي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة باجي مختار - عنابة -
 - التعرف عن طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية السلوكية لأساتذة علم النفس التنظيمي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة باجي مختار - عنابة -
 - التعرف عن طبيعة اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية الشخصية لأساتذة علم النفس التنظيمي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة باجي مختار - عنابة -
- أولاً. الإطار النظري:** حيث تم من خلاله استعراض المفاهيم الأساسية للدراسة على النحو التالي:

مفهوم الاتجاه:

لغة: تترجم كلمة « **Attitude** » بالانجليزية إلى مصطلح الاتجاه ويأخذ معنى "قصد الوجهة" فيقال اتجاه القبلة أي التوجه نحو الكعبة الشريفة والاتجاه مصدر للفعل اتجه، فيقال اتجه الشخص إليه أي أقبل عليه وقصده (خليفة، عبد اللطيف وشحاته، عبد المنعم، 2009، ص327).

اصطلاحاً:

الاتجاهات هي استعدادات وجدانية مكتسبة وهي ثابتة وتلعب دوراً كبيراً في سلوك الإنسان ومشاعره إزاء الأشياء التي يمارسها، وقد تكون ايجابية أو سلبية سرية أو علنية (الزبيدي، كامل علوان، 2003، ص111).

والإتجاه أيضاً هو: « تكوين فرضي يشير إلى توجه ثابت أو تنظيم مستقر إلى حد ما، بمشاعر الفرد ومعارفه واستعداده للقيام بأعمال معينة نحو أي موضوع من موضوعات التفكير أو الموضوعات المجردة، ويتمثل في درجات القبول أو الرفض لهذا الموضوع» (درويش، زين العابدين، 1994، ص196)، أما الباحثان ت. أنسكو و ج. سكوبلر يعرفان الإتجاه بأنه استعداد لتقييم الموضوعات بالتفضيل أو عدم التفضيل (ت. أنسكو وسكوبلر، 1993، ص3).

من خلال ما سبق يتضح أن الاتجاه يعكس استجابة الفرد نحو موضوع ما أو موقف معين بصفته حالة من الاستعداد للتقييم والذي يستند أساساً إلى المنطق الموضوعي وإلى المشاعر والإحساسات، لإصدار الحكم على الموقف أو الموضوعات بالتفضيل، عدم التفضيل، بالسلب أو الإيجاب، القبول أو الرفض.

مكونات الاتجاه: يعتبر سميث أول من قدم تحليلاً شاملاً عن الاتجاهات ويرى أن الاتجاه متكون ثلاث مكونات هي:

المكون المعرفي: الذي يتراكم عند الفرد أثناء احتكاكه بعناصر البيئة وينقسم إلى: المدركات: وهي المفاهيم أي ما يدركه الفرد حسياً ومعنوياً.

المعتقدات: وهي مجموعة المفاهيم المتبلورة والثابتة في المحتوى النفسي للفرد.
التوقعات: وهي ما يمكن أن يتنبأ به الفرد بالنسبة للآخرين أو يتوقع حدوثه منهم (عويضة الشيخ كامل، 1996، ص120).

المكون السلوكي: يعبر عن مجموعة العمليات الحسية التي تعد الفرد للتصرف بطريقة ما (سلمى محمد عبد الباقي، 2003، ص88)، فالمكون السلوكي هو الجانب النزوعي، بمعنى مجموعة الاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد بعد إدراكه ومعرفته وانفعالاته (جابر، لوكيا، 2006، ص99).

المكون الوجداني: المكون الانفعالي الوجداني هو الصفة المميزة للاتجاه والذي نفرقه عن الرأي العام قويا أو ضعيفا (جابر، لوكيا، 2006، ص99)، فالالاتجاه إذن هو ميل الفرد نحو موضوع ما يحيط به ويتكون من ثلاث عناصر الأول يشير إلى المعلومة المتعلقة بالموقف (الموضوع) والثاني سلوكي يتمثل في الأفعال التي يقوم بها الفرد و الثالث عاطفي انفعالي يعبر عن تقويمات الفرد بكل ما يتصل بالموقف (الموضوع)، فالمكونات الثلاث ترتبط كل منها بالأخرى، فهي لا تعمل منفصلة عن بعضها البعض، بل تعمل في دينامية، وضمن نسق، فالتغير الذي يطرا على أحد المكونات يؤدي فوراً إلى تغير المكون الأخر وهكذا.

مراحل تكوين الاتجاه: يمر الاتجاه أثناء تكوينه بثلاث مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

المرحلة الإدراكية: وتتطوي على اتصال الفرد اتصال مباشراً ببعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وبذلك يتبلور الاتجاه في شأنه حول أشياء مادية أو حول نوع من الأفراد أو نوع محدود من الجماعات.

مرحلة تبلور الاتجاه: تتميز بنمو الميل نحو شيء ما، أي بمعنى وجود تخصص في الاتجاه نحو أشياء محدودة نوعاً ما، وتسمى هذه المرحلة أحياناً بالرحلة التقويمية أو مرحلة الاختيار.

مرحلة ثبات الاتجاه: وتتميز هذه المرحلة باستمرار الميل على اختلاف أنواعه ودرجة ثبوته على شيء ما (فنديل، بثينة وأحزون، 1976، ص142).

تعريف الطالب الجامعي: هو أحد مدخلات إدارة البيئة للتعليم والتعلم، فبدون الطالب لن يكون هناك فصل دراسي أو تعلم (حسن، شحاته، 2008، ص56)، كما يمكن تعريف الطالب الجامعي بأنه الشخص الذي هو بصدد إتمام الدراسة بعد حصوله على شهادة البكالوريا في أحد الأطوار الثلاث (ليسانس، ماستير، دكتوراه)، وفي أحد التخصصات العلمية ويتصف بأنه يمتلك من العلم والمعرفة والقدرة في تحليل المواقف الاجتماعية وهو ما يميزه عن بقية أفراد المجتمع (رياض قاسم، 1995، ص85).

مفهوم الكفاءة المهنية:

لغة: ورد في لسان العرب للعلامة ابن المنظور: «كافأ الشيء، مكافأة أو كفاءة: جازاه، والكفاء النظر، وكذلك الكفاء والمصدر الكفاءة» (ابن المنظور، دس، ص98).

اصطلاحاً: تعددت المفاهيم حول مصطلح الكفاءة المهنية، حيث يصعب علينا إسنادها إلى تعريف واحد، غير أننا يمكن أن نشير إلى أنها ترتبط بوضعيات العمل وبالتالي نحن نتكلم عن الكفاءة في إطار ميداني عملي ومن التعاريف نجد:

الكفاءة المهنية: هي القدرة على القيام بالأعمال التي تتطلبها مهمة من المهام أو هي القدرة في ممارسة الأعمال التي تتطلبها وظيفة من الوظائف (الخياط عبد الكريم، ذياي عبد الرحيم، 1996، ص62).

ويرى الباحث Kay: بأنها أهداف سلوكية محددة تصف جميع المعارف والمهارات والاتجاهات التي يعتقد أنها ضرورية للمعلم ليصبح أكثر فاعلية مع طلابه (شوان، يعقوب وعبد الرحمن، الشعوان، 1990، ص158)، أما الباحث "فيليب زاريفان" philippe Zarifia يرى أن الكفاءة المهنية هي عبارة عن أخذ المبادرة والمسؤولية في وضعيات مهنية، وهي تعبر على ذكاء وفهم الفرد للوضعية المهنية (Jean-Luc Bernaud et ClaudLmoine, 2000, p141) في حين يرى الباحث دونالد مودلي Donald Medley أن الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي أي الكفاءة في مجال التدريس والتعليم تشير إلى المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تمكن المدرس من التحضير للموقف التعليمي، حيث تشمل على المعرفة ذات الصلة بتخصص المدرس و المعلومات العامة كالمعلومة ذات الصلة بعلم النفس أو بعلم الاجتماع أو بأية معلومات يمكن أن يكون لها دور في تحديد قدرة المدرس و أدائه الفعال، أما المهارات فقد تكون ذات الصلة بالمحتوى، كمهارات القراءة والكتابة، في حين تكون الاتجاهات متعلقة بالتلاميذ والزملاء والقيم والمعارف التي تساهم في رفع مردود العملية (Medley & Patricia R, 1980 ; p294-301)، وهناك من يعتبرها مزيج من المعارف النظرية والمعارف العملية والخبرة الممارسة والوضعية المهنية والإطار الذي يسمح بملاحظتها والاعتراف بها وعلى المؤسسة تقييمها وتطويرها (Alain Meignant, 2000, p110)

يتضح من عرض المفاهيم السابقة القائمة حول مفهوم الكفاءة المهنية: أنها مجموع المعارف العملية و النظرية المرتبطة بوضعيات العمل يستدل عليها من خلال قيام الفرد العامل بالمهام الوظيفية الموكلة إليه.

أبعاد الكفاءة المهنية: يتفق أغلب الباحثين على أن الكفاءة المهنية هي توليفة من ثلاث عناصر وهي:

المعرفة (Le savoir): هي مجموع المعارف القاعدية الضرورية لممارسة وظيفة ما، فهي عبارة عن معلومات قابلة للتنقل من شخص إلى آخر.

المهارة: (Le savoir faire) وتعرفها JF. Ballay بأنها التوازن الجيد بين المعرفة والتصرف أي مجموع المعارف تستخدم عندما نكون بصدد التصرف، سواء كان ذلك لأجل الإنتاج أو الاتصال أو التخطيط، فهي تتطلب جانب تجريبيا والذي ينتج أساسا عن التجارب المعاشة من قبل الفرد (Jean Brilman, 2006, p508)، وتتجلى المعرفة في مدى قدرة الفرد الذهنية (العقلية) على التصرف بطريقة معينة أثناء أدائه لمهامه التي تتطلب مهارات معينة كالتفكير، التحليل.

المهارة السلوكية (savoir être): وتسمى السلوكيات وكذلك المعارف الذاتية وهي مجموعة المواقف والمميزات الشخصية المرتبطة بالموظف والمطلوبة عند ممارسة النشاط المهني، فهي مجموعة الصفات الشخصية (رحيل آسيا، 2011، ص09)، وتظهر في الكيفية التي يتعامل فيها الفرد مع زملائه في العمل والزبائن ومع من كل من يحثك به أثناء العمل.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

المفهوم الإجرائي للاتجاه: نقصد بالاتجاه في هذه الدراسة رد فعل تقيمي لما تميل إليه مفردات الدراسة بالسلب أو الإيجاب نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي في مجال تخصصهم.

المفهوم الإجرائي للطلاب الجامعي: هو ذلك الفرد الذي يدرس في الجامعة تحت إشراف مجموعة من الأساتذة، وهو الهدف الأساسي للعملية التعليمية ككل.

المفهوم الإجرائي للكفاءة المهنية: نقصد بالكفاءة المهنية، مجموع المهارات والقدرات والمعارف سواء كانت معرفية، سلوكية، شخصية، التي يمتلكها ويمارسها الأستاذ الجامعي تمكنه من أداء مسؤولياته وواجباته المهنية والتي يلاحظها وقيّمها طلابه.

ونقصد بالكفاءة المهنية من حيث الجانب المعرفي: مدى إلمام الأساتذة علم النفس التنظيمي بمحتوى المادة المدرسة من حيث أهدافها والمفاهيم الأساسية للتخصص، و مدى تحكمهم في تقنيات الاختبارات والمقاييس النفسية وإتباعهم منهجية سليمة أثناء عرض الدرس.

أما فيما يتعلق **بالكفاءة المهنية من حيث الجانب السلوكي نقصد بها:** مختلف السلوكيات والأساليب التي ينتهجها أستاذ علم النفس التنظيمي مع طلابه أثناء تلقين المادة العلمية كاستخدامهم الوسائل التكنولوجية الحديثة عند شرح الدروس النظرية، وإتباعهم مختلف الأساليب التي تشجع على المناقشة وتساهم في استيعاب الطلبة من جهة وإثارة انتباههم من جهة أخرى، إضافة إلى استنادهم إلى توشي الموضوعية أثناء تقييم أداء الطلبة.

وفيما يخص تناول الإجرائي للكفاءة المهنية من حيث الجانب الشخصي: فإننا نركز فيها على الخصائص الشخصية للأساتذة والمتمثلة في: الاتزان الانفعالي، الثقة بالنفس، مراقبة الطلبة ومساعدتهم على حل مشاكلهم بشتى أنواعها.

المفهوم الإجرائي للأستاذ الجامعي: هو ذلك الشخص الذي يتمتع بكفاءات معرفية واجتماعية وأخلاقية سلوكية تؤهله لممارسة مهنة التدريس بمؤسسة التعليم العالي.

ثانيا. الإطار الميداني:

مجال الدراسة: تم القيام بالدراسة بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة باجي مختار -عنابة- وبالتحديد بقسم علم نفس وعلوم التربية في الفترة الزمنية الممتدة بتاريخ 2018/01/23 إلى 2018/02/15، ولإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** كونه يتناسب وطبيعة وخصائص الموضوع الذي نحن بصدد درسته(الكشف عن طبيعة الاتجاه من خلال وصف الكفاءات المهنية).

عينة الدراسة: تم اختيارها بطريقة مقصودة تمثلت في طلبة ماستير 2، تخصص علم نفس التنظيمي وتسيير الموارد البشرية، كون هذه الفئة تتوافر لديها معلومات عن أساتذة علم نفس التنظيمي ودرست عند جميع الأساتذة لمدة زمنية معتبرة، حيث تم حصر شامل لجميع طلبة ماستير 2، وعددهم 23 طالب وطالبة(بعد استبعاد 10 طلبة طبق عليهم اختبار الثبات) والذي كان عددهم في الأول 33 طالب وطالبة.

خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (01) يبين خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الجنس:

النسبة	التكرار	الجنس
30.43%	07	ذكر
69.56%	16	أنثى

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (01) الذي يبين خصائص مفردات الدراسة أن أغلبية الطلبة من جنس الإناث.

جدول رقم (02) يبين خصائص عينة الدراسة من حيث متغير نظام التعليم

النسبة	التكرار	نظام التعليم
17.39 %	04	كلاسيكي
82.60 %	19	L M D

تشير بيانات الجدول رقم (02) إلى خصائص عينة الدراسة من حيث متغير نظام التعليم، حيث أن الأغلبية منهم من ذوي نظام L M D.

أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على أداة الاستمارة حيث قمنا ببناء استبانة تقيس اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي من خلال ثلاث أبعاد، وفيما يخص بدائل الاستجابة، اعتمدنا في على سلم ليكرت الثلاثي (موافق، محايد، غير موافق)، حيث تكونت الاستمارة في صورتها النهائية من (18) بند جاءت مصاغة بصيغة ايجابية، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (04) يبين توزيع البنود على أبعاد الدراسة من خلال أداة البحث.

البنود	الأبعاد
06-05-04-03-02-01	الكفاءة المهنية المتعلقة بالجانب العرفي
12-11-10-09-08-07	الكفاءة المهنية المتعلقة بالجانب السلوكي
18-17-16-15-14-13	الكفاءة المهنية المتعلقة بالجانب الشخصي

الخصائص السيكومترية للأداة الدراسية:

قياس الصدق: للتأكد من صدق الأداة اعتمدت الباحثة على (الصدق الظاهري)، حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة والمتخصصين في دراسة متغيرات بحثنا وعددهم أربعة أساتذة من القسم، لتحديد مدى مناسبة بنود الاستمارة لأبعاد الدراسة من حيث المضمون، الصياغة، والوضوح، فقد قاموا بحذف بنود، واقتراح آخرين، وتعديل البعض منهم، إلى أن وصلت الأداة إلى 18 بند بعدما كانت في صورتها الأولية مكونة من 22 بند.

قياس الثبات: يقصد به مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة، حيث اعتمدنا على طريقة تطبيق وإعادة التطبيق الاختبار على عينة مستبعدة تماما على عينة الدراسة وعددهم 10 طلبة، وبتطبيق معامل ارتباط بارسون، تحصلنا على معامل الارتباط بين الاختبار الأول والاختبار الثاني الذي تم إعادة تطبيقه بعد 13 يوما وتحصلنا على معامل ارتباط قدرته قيمته ب 0.75 وهي قيمة تدل على أن المقياس بمستوى عال من الثبات.

الأساليب الإحصائية الوصفية: تم الاعتماد على كل من النسب المئوية: وقدمت استخدامها لوصف خصائص العينة واستجابات مفرداتها، المتوسط الحسابي: تم استخدامه بهدف تحديد اتجاه العينة نحو أبعاد الدراسة، معامل ارتباط بارسون لقياس معامل الثبات بين الاختبار الأول والاختبار الثاني.

عرض البيانات ومناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة
أولاً. طبيعة اتجاه الطلاب نحو الكفاءة المهنية (من حيث البعد المعرفي) لأساتذة علم النفس
التنظيمي:

البنود	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	طبيعة الاتجاه	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
01	12	52.17%	05	17.39%	06	26.08%	2.26	ايجابي	
02	19	82.60%	03	13.04%	01	4.34%	2.78	ايجابي	
03	13	56.56%	04	17.39%	06	26.08%	2.30	ايجابي	
04	16	69.56%	05	21.73%	02	8.69%	2.60	ايجابي	
05	06	26.08%	02	8.69%	15	65.21%	1.34	سليبي	
06	16	69.56%	04	17.39%	03	13.04%	2.56	ايجابي	
ايجابي	الاتجاه العام للبند							2.30	

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (01) أن أغلبية استجابات مفردات العينة جاءت بالموافقة على البنود المعبرة عن بعد الكفاءة المهنية للأستاذ علم النفس التنظيمي من حيث الجانب المعرفي، ما يعني وجود اتجاه ايجابي للطلبة نحو هذا البعد، حيث وافقوا 82.60% من مفردات العينة على أن الأستاذ يعلم النفس التنظيمي على اطلاع واسع بمجلات التخصص، كما أن 69.56% منهم وافقوا أيضاً على أنه يتم إتباع منهجية سليمة أثناء عرض المادة العلمية من قبل أساتذتهم يستند من خلالها إلى التحليل والاستنتاج، كما أنهم لا يفتقرون القدرة على إيصال المعلومة. إضافة إلى أنهم أيدوا البند القائل بأن "أساتذة علم النفس التنظيمي متمكنون من تبسيط محتوى المادة العلمية التي يقدمونها، مقابل ذلك فإننا نلاحظ 65.21% من مفردات العينة لم يوافقوا على البند رقم (05) الذي ينص على تحكم أساتذة علم النفس التنظيمي في تقنيات الاختبارات والمقاييس النفسية، ما يعني غياب هذه الكفاءة ولد لديهم اتجاه سلبي نحو هذا البند، كون هذه الكفاءة ذات أهمية في التخصص من جهة واعتبارها أهم مراحل البحث العلمي يستعين بها أي باحث لجمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها، وعليه من خلال ما تقدم يمكن القول أن طلبة علم النفس التنظيمي يحملون اتجاه ايجابي نحو الكفاءة المهنية لأساتذتهم التي تتناول الجانب المعرفي، فهي بذلك تلعب دوراً مهماً في ارتفاع نوعية التعليم إذا أحسن استغلالها.

ثانياً. طبيعة اتجاه الطلاب نحو الكفاءة المهنية (من حيث البعد السلوكي) لأساتذة علم النفس
التنظيمي:

البنود	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	طبيعة الاتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
07	01	4.34%	4	17.93%	18	78.26%	1.26	سليبي
08	08	34.78%	3	13.04%	12	52.17%	1.82	سليبي

سليبي	1.65	%56.52	13	%21.73	5	%21.73	05	09
ايجابي	2.13	%34.78	08	%17.93	4	%47.82	11	10
ايجابي	2.21	%34.78	80	%8.69	2	%56.52	13	11
ايجابي	2.13	%30.34	7	%26.08	6	%43.47	10	12
سليبي	1.86	الاتجاه العام للبعد						

الملاحظ من الجدول رقم (2) الذي يبين استجابات مفردات العينة نحو البنود التي تقيس اتجاه الطلبة نحو الكفاءة المهنية للأستاذ الجامعي من حيث الجانب السلوكي، وجود اتجاه سلبي نحو هذا البعد حتى وان كانت بعض البنود ذات اتجاه ايجابي كما هو مبين في الجدول أعلاه فهو ضعيف، وهذا ما تعكسه قيم المتوسط الحسابي لهذه البنود التي تراوحت ما بين (1.26-2.21)، أما عن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد، فتقدر ب: 1.86، ما يعني أن مفردات العينة يحملون اتجاه سلبي اتجاه هذه الكفاءة.

رغم وجود اتجاهات متباينة في هذا البعد، فقد تراوحت نسبة الموافقة على كل من البند رقم (10)، (11)، (12) ما بين (56.52% و 43.47%) ومتوسط حسابي ما بين (2.13 و 2.21)، حيث أن الأساتذة بقسم علم النفس التنظيمي لا يستخدمون الوسائل التكنولوجية الحديثة لشرح الدروس النظرية كالبوربوانت وعرض الفيديوهات التي تتناول مواضيع علم النفس التنظيمي (وضعيات العمل، مشكلاته)، واستخدام برنامج spss عند تفريغ ومعالجة بيانات الدراسات الميدانية التي يكلف بها الطلبة، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (إبراهيم لغزيرات، 2005) حول تقويم الكفايات التدريسية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم التربوية بجامعة مؤتة من وجهة نظر طلبة الدراسات الاجتماعية جامعة الإمارات، حيث توصلت إلى عدم رضا الطلبة على الكفايات التدريسية المتعلقة باستخدام طرق التقويم والطرق التقليدية في التدريس.

إنه على الرغم من تحكم جميع أساتذة علم النفس التنظيمي في هذا البرنامج، وعدم استنادهم إلى معايير موضوعية عند تشكيل فرق عمل الأمر الذي يجعل الطالب يواجه غموض وصعوبة في تحصيله للمادة العلمية، وهذا ما دفعه إلى تبنيه اتجاه سلبي نحو هذا البعد، وقد ترجع هذه النتيجة إلى عدة عوامل في مقدمتها عدم توفر مناخ تنظيمي للأستاذ يسمح له باستغلال قدراته و كفاءته المعرفية على أكمل وجه وبأحسن صورة. (كتدريس بعض المقاييس بالمخبر، لاسيما منها القياس النفسي، بناء الاختبارات النفسية، الأرغونوميا بنوعيتها، وكذلك ملائمة الظروف الفيزيائية، وتوفير وسائل عمل حديثة، وهذا ما نلمسه في مواضيع رسائل وأطروحات طلبة علم النفس التنظيمي التي أغلبها تعتمد المنهج الوصفي، بعيدة عن التجريب.

ثالثاً. طبيعة اتجاه الطلاب نحو الكفاءة المهنية (من حيث البعد الشخصي) لأساتذة علم النفس التنظيمي:

البنود	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	طبيعة الاتجاه
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
13	82.60%	19	13.04%	3	4.34%	1	2.78	ايجابي
14	56.52%	13	26.08%	6	17.39%	4	2.39	ايجابي

ايجابي	2.95	0	0	4.34%	1	95.65%	22	15
ايجابي	2.82	4.34%	1	8.69%	2	86.95%	20	16
ايجابي	2.65	8.69%	2	17.39%	4	73.91%	17	17
ايجابي	2.82	4.34%	1	8.69%	2	86.95%	20	18
ايجابي	2.73	الاتجاه العام للبعد						

تشير بيانات الجدول رقم (03) إلى وجود اتجاه ايجابي للكفاءة المهنية من حيث الجانب الشخصي لأستاذة علم النفس التنظيمي بجامعة باجي مختار -عنابة، وذلك من خلال استجابات مفردات العينة على بنود هذا البعد، بمتوسط حسابي عالي تراوح بين (2.95 -2.65)، حيث أن 95.65% من مفردات العينة أجمعوا على أن أساتذة علم النفس التنظيمي يرافقونهم ويساعدونهم في حل مشاكلهم، تليها 86.95% ممن وافقوا على أن أساتذتهم يتسمون بالتفاؤل والبشاشة والثقة بالنفس، كما أعربوا 73.91% بموافقتهم على أن أساتذتهم يظهرون بمظهر لائق بمكانتهم، وما يفوق 50% منهم يوافقوا على أنهم يلتزمون بما يقولون ويفعلون. وهذه النتيجة لا تتوافق مع النتيجة التي توصل إليها الباحث (أشرف السعيد أحمد محمد في دراسته حول على واقع الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي بجامعة المنصورة من وجهة نظر الطلبة 2007)، والتي أظهرت أن الطلبة لديهم اتجاه سلبي (أي وجود مستوى منخفض) نحو أسلوب تعامل الأساتذة مع الطلبة، وبذلك يمكن القول أن الكفاءة المهنية من حيث الجانب الشخصي للأساتذة، لها تأثير كبير في فعالية العملية التعليمية أحيانا تفوق الكفاءة المعرفية، كون شخصية الأستاذ وإنسانيته تؤثر في مستوى التحصيل من خلال علاقة (أستاذ طالب)، فالطلبة الأكثر تقبلا للأساتذة هم أكثر تحصيل من أولئك الذين يكون تقبلهم أقل.

نتائج الدراسة: أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

- وجود اتجاه ايجابي لدى الطلاب نحو الكفاءة المهنية من حيث الجانب المعرفي والشخصي لأساتذة علم النفس التنظيمي بجامعة باجي مختار عنابة.
- وجود اتجاه سلبي لدى الطلاب نحو الكفاءة المهنية من حيث الجانب السلوكي لأساتذة علم النفس التنظيمي بجامعة باجي مختار عنابة.
- ويمكن تفسير طبيعة الاتجاه السلبي للكفاءة المهنية من حيث الجانب السلوكي لدى الطلبة أنها ناتجة عن بعض الصعوبات التي يعيشها الطرفين (الأستاذ-الطالب) والتي يمكن إبرازها فيما يلي:
 - أساليب التدريس كلاسيكية لا تتماشى و نظام التعليم الحديث ل.م.د.
 - عدم استخدام وسائل تكنولوجيا حديثة في وأثناء العملية التعليمية.
 - غياب ورشات العمل و المخبر لتقديم الدروس التطبيقية.
 - عدم تخصيص برامج تدريبية مستمرة للأساتذة خاصة منها المتعلقة بتطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية بشتى أنواعها، حتى يسهل تلقينها للطلبة.
- الاقتراحات والتوصيات:** بناء على نتائج الدراسة نوصي بما يلي:
 - تفعيل الوسائل التكنولوجية الحديثة في وأثناء العملية التعليمية.
 - تصميم بيئة عمل أرغونومية للأساتذة الجامعي من شأنها أن توفر المناخ التنظيمي الملائم لممارسة الكفاءات المعرفية .
 - بناء برامج تدريبية بناء على احتياجات الأساتذة.
 - التدريب المستمر على تقنية الاختبارات والمقاييس النفسية.

قائمة المراجع:

1. ابن المنظور (دس)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.
2. أنسكوت و سكولر. ج(1993)، علم النفس الاجتماعي التجريبي، ترجمة عبد الحميد صفوت إبراهيم، عمادة شؤون المكتبات، الرياض.
3. الخياط عبد الكريم، ذياب عبد الرحيم(1996)، نظام تقويم كفاءة المعلم أثناء الخدمة في وزارة التربية بدولة الكويت دراسة تقويمية، المجلة التربوية، م10، ع38.
4. الزبيدي كامل علوان(2003)، علم النفس الاجتماعي، دار الرواق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. جابر نصر الدين، لو كيا الهاشمي(2006)، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر.
6. حسن شحاتة(2001)، التعلم الجامعي والتقويم الجامعي، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.
7. خليفة عبد اللطيف، شحاتة عبد المنعم(2009)، تصور الطلاب لخصائص الأستاذ الكفاء في العملية التربوية، بحوث المؤتمر الثامن عشر لعلم النفس، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر.
8. درويش زين العابدين(1994)، علم النفس الاجتماعي أسسه وتطبيقاته، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
9. رحيل آسيا(2011)، دور الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.
10. رياض قاسم(1995)، مسؤولية المجتمع العلمي العربي، منظور الجامعة العصرية، مجلة المستقبل العربي، ع193، الكويت.
11. سلوى محمد عبد الباقي(2003)، آفاق جديدة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
12. عويضة الشيخ كامل محمد(1996)، علم النفس الصناعي، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر.
13. فنديل بنية، أمين مرسي، كاظم أمين محمد(1976)، اتجاه الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر.
14. نشوان يعقوب، الشعوان عبد الرحمن(1990)، الكفايات التعليمية لطلبة كليات التربية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الملك سعود، م2، ع1.
15. Alain Meignant(2000), Ressources Humaines Déployer La stratégie, edtion Liaisons France.
16. Jean-Luc Bernaud et claud Lemoine(2000), psychologie de travail et des organisation, Dunaux, paris.
17. Jean Brilman(2006), les meilleures pratiques de management , 6eme,ed, Edition dorganisations, France .
18. Medley. D&Patricia .R(1980), Research in teacher Competency (theory and practice), autumn journal, Series24.

الملاحق

أغلبية أساتذة علم النفس التنظيمي:			
البعد	العبارات	موافق	محايد غير موافق
الكفاءة المعرفية	1- لديهم المام واسع بالمفاهيم الأساسية للتخصص وأهداف المادة التعليمية		
	2- يبدون اطلاع واسع بمجالات التخصص		
	3- متمكنون من محتوى المادة العلمية		
	4- يتبعون منهجية سليمة في تقديم الدرس (تحليل والاستنتاج)		
	5- يتحكمون في تقنيات تطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية.		
	6- لديهم القدرة على إيصال المعلومة		
الكفاءة	7- يشرحون الدروس النظرية عن طريق وسائل تكنولوجيا حديثة كالبوربوانت،		

السلوكية	فيديوهات، spss
الكفاءة الشخصية	8- يعتمدون على أساليب تشجع على المناقشة و تشوق الطالب على إتباع الدرس
	9- يراعون الفروقات الفردية أثناء توزيع الأنشطة على الطلبة.
	10- يستخدمون تلميحات لفظية وغير لفظية لإثارة انتباه الطلبة.
	11- يتبعون أساليب تعليمية متنوعة تسهم في استيعاب الطلبة.
	12- يستندون إلى الإجابة النموذجية وسلم التنقيط أثناء تصحيح ورقة الامتحان.
	13- تتسم ردود أفعالهم بالانتران والمرونة
	14- يلتزمون ما يقولونه ويفعلونه
	15- يراقفون الطلبة الذين لديهم مشاكل بيداغوجية واجتماعية أو شخصية ويساعدونهم على حلها
	16- يتسمون بالتفاؤل والثقة بالنفس.
	17- يظهرون بمظهر لائق بمكانتهم 5 ارتداء لباس الرسمي)
	18- يتسمون ببشاشة الوجه

الجاذبية والتنمية الترابية: رهان جديد للسياحة الجبلية: حالة مدينة القصبية أ.عزيز مزيان، جامعة السلطان مولاي اسليمان بني ملال- المغرب

ملخص: لقد أصبحت اليوم كل المناطق والمجالات تتنافس، من أجل استقطاب مختلف عوامل التطور والتقدم (الاستثمارات، الكفاءات، السكان) بالإضافة إلى ذلك تتسابق في جذب السياح، وذلك عبر توظيف كل مواردها الترابية كقدرات للاستقطاب، لما لذلك من انعكاس إيجابي يعود عليها بالنفع ويساهم في خلق التنمية الترابية بها، فالبحث يهدف إلى إبراز دور الفاعلون في تحويل مؤهلات المناطق الجبلية إلى قدرات توظف في الجذب السياحي وتساهم في تنمية هذه المجالات الجبلية، حيث تم اختيار مدينة القصبية الواقعة بجبال الأطلس المتوسط بالمغرب كمجال للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجاذبية، السياحة الجبلية، التنمية الترابية، الفاعلون.

Abstract: Nowadays, different domains in different geographies are in a fierce rivalry to attract investments and skilled workers. Particularly there is a competition among regions to attract tourists through developing local natural attractions thanks to the latter's benefits on local residents and contribution to local development... In this context, the present research strives to demonstrate the indispensable role of different agents in promoting local development through wiping the dust the invaluable natural touristic sites so as to attract tourists from different parts of the globe. In this regard, the town of Elksiba has been chosen as a case study. Elksiba is located in the Atlas Mountain, Morocco.

Keywords: Mountain Tourism, Loca Development, Natural Attractions, Development Agents.

تقديم إشكالي:

لقد أضحت السياحة من بين القطاعات المهمة التي يعتمد عليها في العديد من الدول، وذلك لكون هذه الأخيرة لها عدة انعكاسات تحرك عجلة التنمية وتساهم في تطور المجتمع، ولذلك صارت اليوم كل المجالات تتنافس في استثمار قدراتها ومواردها الترابية للرفع من جاذبيتها السياحية.

بين المناطق التي أصبحت اليوم تعمل على تحسين جاذبيتها المجالات الجبلية باعتبارها تزرخ بالعديد من المؤهلات والقدرات المادية واللامادية والتي بإمكانها أن تشكل عوامل للجذب السياحي إذا ما تم تدبيرها واستثمارها بشكل ناجح من طرف مختلف المتدخلين والفاعلون في المجال حتى يكون لها دور في التنمية الترابية لمدينة القصيبة باعتبارها مجالاً للدراسة، وبالتالي سنعالج الموضوع من خلال التساؤلات التالية: كيف تساهم الجاذبية السياحية في خلق تنمية ترابية؟

ما طبيعة القدرات السياحية التي تحظى بها مدينة القصيبة؟ وكيف يمكن اعتبار تهمين القدرات الترابية مدخلاً للجاذبية السياحية بمدينة القصيبة ورهان في تنميتها الترابية؟.

1. الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى الوقوف على عدة جوانب أهمها:

- الوقوف عند مفهوم الجاذبية الترابية وأهم مرتكزاتها في تنمية مدن المناطق الجبلية
 - تشخيص أهم القدرات مدينة القصيبة باعتبارها مدخلاً أساسياً للجاذبية السياحية
 - الوقوف عند تدخلات الفاعلون في تهمين القدرات السياحية للمدينة ورهانات التنمية الترابية.
- أهمية الدراسة:** تتجسد أهمية الدراسة في كونها تتأسس على مقاربة تحليلية في إبراز مكانة السياحة في التنمية الترابية، من خلال تحريك الجانب الاقتصادي لهذه المجالات الجبلية "حالة مدينة القصيبة" وما يكون لذلك من انعكاس على المستوى الاجتماعي من خلال الرقي به، وهذا لن يتأتى إلا عبر وضع إستراتيجية تدخلية لمختلف الفاعلون تنطلق من تشخيص قدرات هذه المجالات، مروراً بتدبير محكم لها، وصولاً إلى تهمينها وتسويقها، لبناء صورة مميزة لهذه المناطق تمكنها من الرفع من جاذبيتها السياحية.

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية:

- أن تقوية الجاذبية السياحية بشكل عاملاً في التنمية الترابية بالمجالات الجبلية.
- تزرخ مدينة القصيبة بقدرات متنوعة تشكل إطاراً محفزاً للقطاع السياحي.
- ضعف تدخلات الفاعلون وغياب إستراتيجية لتطوير القطاع السياحي يحد من دوره التنموي بمدينة القصيبة.

الجاذبية السياحية للمدن كمرتكز للتنمية الترابية:

سياق مفهوم "الجاذبية الترابية": تبقى العولمة من بين الظواهر الأساسية التي تفرض نفسها اليوم في النقاشات الجارية لما تمنحه من " فرص وتهديدات" يكون لها الوقع على المجالات، ومن بين إفرازاتها مفهوم "الجاذبية" والذي يرتبط ارتباطاً قوياً بالاقتصاد وخصوصاً الجانب المتعلق بالمقاولات، لكن اليوم أصبح هذا المفهوم يمس حقولاً أخرى من بينها المجالات الحضرية بشكل عام والتي تطورت مع مرور الوقت إلى أن صارت عبارة عن وحدة صغيرة في إطار المدينة.

ويمكن تعريف جاذبية التراب بقدرته خلال فترة معينة على استقطاب مختلف الأنشطة الاقتصادية، وعوامل الإنتاج المتنقلة (المقاولات، رجال الأعمال، رؤوس الأموال)، والتي تمثل انعكاساً لأداء التراب خلال فترة معينة (Pegui Yannick Felix, 2012)، بالإضافة إلى قدرة الفاعلون المحليون على جذب الموارد الخارجية (المقاولات، والسياح)، ومن ثم فإن الجماعات

الترابية تعمل على وضع برامج تحفز على التقاطها، كما تعمل على تعزيز قدراتها لجذبها (Satre Buisson Joël, 2014).

ظروف بروز الجاذبية الحضرية: إن جاذبية المدن مستمدة من نطاق أوسع للتراب في مستواه الأعلى (الدولي) الذي يغير محيطه وبيئته بشكل كامل من خلال موقعه عند ظهور المنافسة في مجالات مختلفة (اقتصادية، ثقافية، سياسية) وبالتالي تظهر دينامية في عوامل الإنتاج من طرف مختلف الفاعلون، إن عملية الجذب تفرض على التراب وخصوصا المدن إعادة النظر في قدراتها لجلب أو الاحتفاظ بالسياح والكفاءات والمقاولات، ولمواجهة التنافسية اليوم أصبحت للجاذبية أهمية قصوى، بل أصبحت شرطا للبقاء والعيش في هذا السياق التنافسي، وفي هذا الإطار يرى Jean-Pierre Charbonneau " أن التقدم لتحقيق التنمية يتطلب الجاذبية والتي هي أحد عواملها الضرورية" (Jean-Pierre Charbonneau, 2008) وبالتالي فهي ليست وضعية حديثة لأنها كانت جوهر ظهور المدن منذ العصور القديمة، وفي الوقت الحاضر صارت هذه الظاهرة أكثر وضوحا وذلك لسرعة حركية السكان والسياح، والشركات، والطلاب، والخبرات بفعل عوامل جذب مختلفة، وهذا ما يدفع إلى البحث واكتشاف العوامل المحفزة والدوافع التي تجعل المدن جذابة خصوصا على المستوى السياحي.

عوامل الجاذبية الترابية: إن جاذبية المجال مبنية على عوامل اقتصادية وجغرافية وبشرية وتاريخية. كل العناصر تتظاهر بشكل مجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتشكل جاذبية التراب وحمائتها (Jean-Pierre Charbonneau, 2008)، ويمكن تصنيف العوامل التي تشكل جاذبية التراب حسب (Benoit meyronin, 2006) على النحو التالي:

المكون الجغرافي للتراب: وهذا هو العامل الأكثر وضوحا وتجسده الموارد الطبيعية والمواد الأولية الموجودة بالمجال، فضلا عن الخصائص الطبوغرافية، والمناخ، والموقع.

المكون العضوي أو التنظيمي: ويهم الخدمات العمومية (الصحة، الثقافة، الترفيه، الرياضة، التجارة) التي توفر لجميع الفئات الاجتماعية سواء للشيوخ أو الشباب، الرجال والنساء، الأغنياء والفقراء.

المكون الاقتصادي والبنية التحتية: ويتعلق بأنواع الأنشطة، وتوزيع القطاعات، ودرجة هيكلية القطاعات المختلفة، بالإضافة للبنية التحتية المتعلقة بالموصلات والتي يشكل فيها النقل عائقا رئيسيا أمام الجاذبية، إذ أن وجوده ليس كافيا، وإنما من الضروري أن يكون ذات جودة لتلبية حاجيات مستعمليه.

مدينة القصبية: إطار جغرافي وتاريخي محفز.

تتنتمي مدينة القصبية إلى الشطر الجنوبي الغربي من الأطلس المتوسط (محمد بريان، 2006)، لذلك تحيط بها تضاريس مختلفة أهمها المرتفعات المطلة عليها، حيث يحدها شمالا جبل "أنثار" (1108م)، وجنوبا "ثلاث اومرحيل" (1433م)، وشرقا "أوجا نيمهيواش" (1447م)، في حين يتميز الجزء الغربي من المدينة بالانبساط.

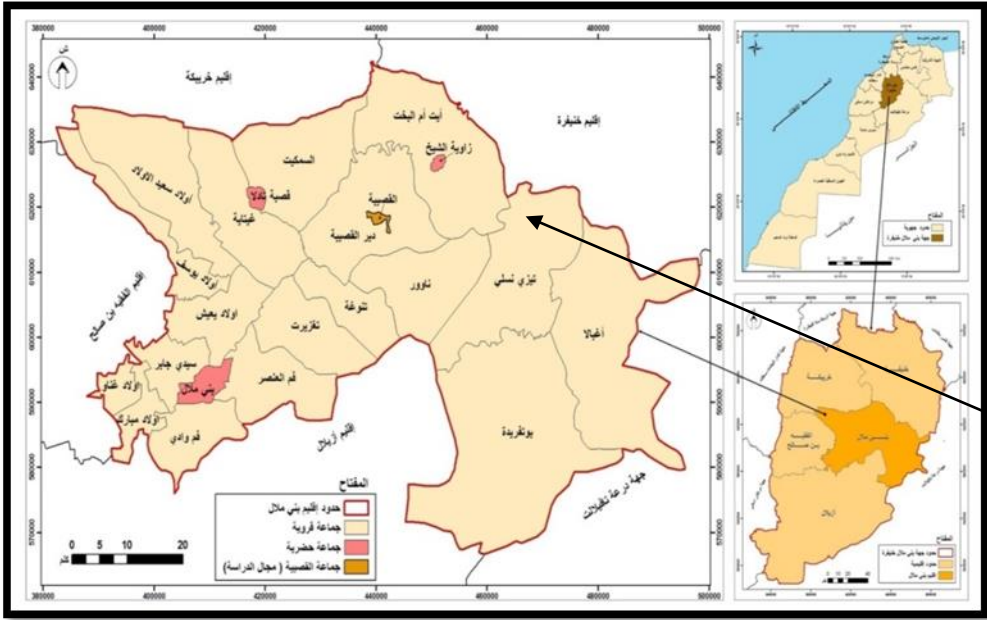
تتنتمي بلدية القصبية إداريا إلى إقليم بني ملال المنتسب لجهة بني ملال-خنيفرة، ويرجع تاريخ إحداثها إلى سنة 1992 بعد التقسيم الإداري للجماعة القروية ل "آيت ويرة"، تنتشر على مساحة تبلغ 14 كلم²، وتحدها الجماعة القروية دير القصبية من كل الجهات.

للمدينة موقع مميز يبعد ب 4 كلم عن الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس ومراكش، وعن القطب الجهوي بني ملال ب 45 كلم، وعن مدينة خنيفرة ب 80 كلم، وتعد المعبر الوحيد لساكنة المراكز الجبلية الموجودة بالأطلس المتوسط (ناوور- أغباله) عبر الطريق الجهوية 317 التي تربطها بمدينتي بني ملال وقصبة تادلة (أنظر الخريطة رقم 1).

وقد ارتبط التعمير بالمنطقة من خلال القصبية التي شيدها موحى وسعيد بسارييف، واتخذها مقرا لقيادته، وجعل منها مقرا له حيث عمل على توسيعها، وأنشأ فيها سوقا نشيطا جلب إليه التجار من تادلة، وبني ملال، وأبي الجعد، وانطلاقا منها، "عرفت قرية القصبية نموا عمرانيا مطردا، وازدهرت فيها التجارة نظرا لموقعها الجغرافي على طريق المنتجعين بين الجبل والأزغار ونظرا لاستتباب الأمن في المناطق المجاورة، فقد قصدها التجار من مدن مختلفة وعرف الناس سلعا متنوعة" (محمد البكراوي، 2000).

مع إخضاع المجال المدروس للسلطة الفرنسية سنة 1927، والقضاء على مقاومة موحى وسعيد، منحت للمنطقة وظيفة جديدة، حيث جعلتها مجالا للاستجمام والراحة وممارسة رياضات عديدة، ولذلك عملت السلطات على توفير تجهيزات وبنيات تحتية ومرافق ضرورية لممارسة السياحة، كما شيد بها مركزا للراحة "مصطاف تاغالوت"، كما هو الشأن بالعديد من المراكز السياحية بالأطلس المتوسط (فضيلة شتو، 2005).

خريطة رقم 1: توطين مدينة القصبية ضمن إقليم بني ملال



المصدر: تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة

مدينة القصبية: تشخيص الموارد الترابية:

يتطلب تأهيل أي مجال سياحيا الرجوع إلى بعض العوامل الطبيعية والبيئية مثل: التضاريس، المناخ والشبكة الهيدرولوجية، والتاريخية والديمغرافية والاقتصادية، لأن كل هذه العناصر تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتمنحنا صورة عن قدرات المجال، ولتلعب دورا هاما في تحديد توجهات تثمين وتدبير الموارد الترابية.

العناصر الطبيعية: أهم قدرات التنمية السياحية:

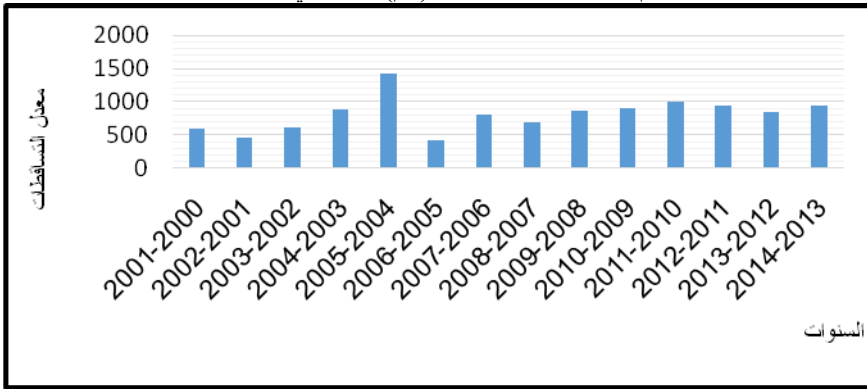
مدينة القصبية والتنوع التضاريسي:

تنتمي مدينة القصبية إلى أطلس بني ملال، وبحكم موقعها في الإقليم وبمنطقة الدير، تضم تضاريس مختلفة، أهمها المرتفعات الجبلية المطلة عليها، حيث يحدها شمالا جبل أنثار (1108م) وجنوبا ثلاث أو مرحيل (1433م)، وشرقا أوجانيمهوش (1447م)، وتتميز هذه الجبال بوجود قمم

عالية من حيث الشكل، حيث تأخذ شكلا نقطيا أحيان كقمة أفلان نيفران (1041م)، وأحيانا أخرى تكون خطية كقمة تاوريرت نأيت موسى(1361م)، وتتوالى على شكل أعراف تتخللها إفريزات صخرية، وبالتالي ويشكل عامل اختلاف التضاريس عنصرا مهما في إعطاء المجال جمالية أكثر خاصة بوجود المناظر الجبلية والسهلية، هذا الإختلاف يمنح المدينة خصائص طبيعية نادرة تسر الناظرين ويزيد من رغبة السائح في التمتع بالمجال.

المناخ: اختلافه وتنوعه وراء تحديد واقع السياحة:

يلعب المناخ دورا أساسيا في خلق المجالات السياحية، وفي استقطاب أعداد متباينة من السياح باختلاف الفصول، ففي فصل الشتاء، تشكل الجبال المنطقة الملجأ الرئيسي لهواة رياضات التزلج، وفي فصل الصيف، تستقطب عشاق المغامرة والتشميس ورياضة المشي، وللمدينة نصيب من هذه الإمكانيات، إذ يغلب عليها المناخ القاري البارد شتاء والمعتدل صيفا. ونتيجة لذلك تعرف المنطقة تدنيا واضحا في الحرارة، مما يؤدي إلى تساقطات مطرية وثلجية. المبيان رقم 1: كمية التساقطات ب(ملم) بين سنتي 2000 و2014.



المصدر: مصلحة المياه والغابات بمدينة القصيبة

ومن خلال المبيان، يتضح أن التساقطات المطرية، تتباين من سنة لأخرى، كما تعرف تباينات واضحة خلال شهور نفس السنة، فالتساقطات السنوية تبرز تفاوتات مهمة من خلال الفترة المرجعية 2014-2000، حيث سجلت 1427.5 ملم سنة 2004-2005، وسنة 2006-2005 التي لم تتجاوز فيها التساقطات 485 ملم، إلا أنه وبالرغم من هذه التفاوتات، يظل معدل التساقطات للفترة الممتدة ما بين 2008-2009 إلى 2014-2013 مهما بلغ 767 ملم، وكان للتساقطات تأثير بالغ على الغطاء الغابوي.

كما تشهد مدينة القصيبة تساقطات ثلجية تمتد فترتها فوق أعالي جبال المنطقة من دجنبر إلى فبراير، ويصل عدد أيامها إلى 15 يوما تقريبا، ويتراوح سمكها ما بين 10 و1 متر، ويمكن أن تسقط فوق ارتفاعات (2000 م)، وقد تنزل في بعض الأحيان إلى ارتفاع (1100 م) مثلا أفلا إفران.

عيون مدينة القصيبة وأوديتها:

وادي حليمية: تعتبر الروافد المائية الأتية من جبال "تداوت نعاري" و"بواشتو" المتواجدة بشمال-شرق مدينة القصيبة، المصدر الأساس لواد تاغالبوت نوحليمية، حيث كلما عرفت هذه الجبال تساقطات مطرية أو ذوبان ثلوجها، يرتفع صبيب مجرى الواد من 3م/ث إلى 88م/ث (مونوغرافية مدينة القصيبة، 2016)، هذا بالإضافة إلى العيون التي تغذي مجراه، وتظل عين تاغالبوت نو حليمية أبرزها.

وينساب هذا الواد ليمر على المدينة باتجاه الجنوب- الشمال بمحاذاة الطريق رقم 317. حيث ينطلق من مدخل المدينة، على مستوى المخيم الصيفي، ويخترق منطقة الإصطيف بأكملها بقناة مبنية.

شعبة المخيم: يبلغ طولها حوالي 7,5 كلم، وتصب في الجزء المهيأ من واد تاغبالوت نوحليمية، و قد تم بناء المخيم في مجرى الشعبة، فهيتت هذه الأخيرة على شكل قناة مغطاة تعبر المخيم بأكملها. **شعبتا عين الخير:** يتعلق الأمر بشعبتين تصبان في جهتي حي عين الخير:

تفسي الشعبة الأولى إلى شرق الحي، على طول يبلغ 0,5 كلم، بصيب يصل إلى حوالي 2.3 م/3ث، وتسلك مياه هذه الشعبة أزقة حي العين عبر قنوات، لتبلغ شارع حسن الثاني، لتصب المياه بعد ذلك في أزقة حي السلام وتواصل تدفقها حتى شارع بئر أنزران.

بينما تفسي الشعبة الثانية إلى غرب حي عين الخير، بطول يصل إلى 1.5 كلم، و بصيب يبلغ 23 م/3ث، حيث يخترق المدينة بأكملها بواسطة قناة مستطيلة من الخرسانة، وقد تم إنجاز بعض البنايات و أخرى قيد الإنجاز بمحاذاة القناة. تتميز مياه هاتين الشَّعبتين بحملهما لمواد صلبة جد كثيرة وبجريان ذي سرعة كبيرة.

يعتبر هذا التنوع والتعدد في العيون والمجاري موردا مهما للمدينة.

منتجع تاغبالوت: معلمة سياحية محلية ودولية: يقع مصطاف تاغبالوت نوحليمية على بعد 2 كلم شمال شرق مدينة القصبة على الطريق الإقليمية 317 المتجهة نحو أغباله، ويحدها شرقا أوجا نيمهاوش (1447م)، وغربا أزرونايت مسعود (1606م)، وجنوبا بو تاركا (1305م).

ويعد هذا الموقع السياحي متنفسا لساكنة المدينة وكذلك للزوار الوافدين عليها من مختلف المدن المغربية، أو السياح الأجانب سواء عند عبورهم إلى المدن السياحية الكبرى (فاس – مراكش) وخلال عبورهم إلى إلمشيل(الموسم الثقافي الشهير)، كما تعد نقطة استراحة أو استكشاف للمنطقة حيث يوفر للزوار مناخا شبه رطب، عندما تشتد حرارة الصيف، فهذا المكان يتميز بتنوع بيولوجي وإيكولوجي، يتجلى أساسا في تواجد واد تاغبالوت نوحليمية الذي تغذي مجراه العديد من العيون والشعاب الآتية من الجبال المحيطة به، إلى جانب غطاء غابوي شاسع ومتنوع (البوط الأخضر، العرعار، الصنوبر).

ونظرا لأهمية هذا الفضاء الطبيعي فقد حطت به أعداد مهمة من مراكز التخميم (مخيم البريد، مخيم بئر الوطن، المخيم الجماعي ومخيم القوات المساعدة)، كما يتوفر على مسبح وملاعب رياضية، ومساحات خضراء مشجرة، وأخرى مخصصة للأنشطة التجارية.

وبالنظر إلى هذا الغنى وهذه السمات التي يتميز بها هذا الموقع السياحي فمن اللازم الإهتمام به، وجعله في مستوى استقبال السياح الوافدين عليه سواء المحليين أو الأجانب وذلك عن طريق إعداده وتجهيزه على أحسن مستوى، عبر إحداث وحدات إيوائية مصنفة، و الرفع من الخدمات السياحية، نقل سياحي، استثمارات سياحية.

هذه إذن أهم المؤهلات الطبيعية، لكن هذه العناصر لوحدها غير كافية للتنمية السياحية بالمنطقة، فلا بد من منتوجات ومؤهلات سياحية بشرية(من ثقافة وتراث معماري أصيل، وصناعة حرفية موروثية).

مدينة القصيبة والعناصر البشرية والثقافية

قصة موحى وسعيد الوراوي: ظل قصر قبيلة آيت ويرا معلمة تاريخية تعكس بجلاء ضغط هاجس استنباب الأمن خلال فترة السبية في هذه الربوع، حيث استولى الخوف من أن تعود قبائل المنطقة (خاصة قبيلة سمخان) إلى العصيان من جديد، وبالتالي تم تشييده إلى جانب العديد من القصبات سواء في ناوور او بن شرو، إغرم لعلام، على يد موحى وسعيد الوراوي في عهد

المولى سليمان حوالي 1850، غير أنه كان أكبرها والمقر الرئيسي لقائد قبيلة آيت ويرا (محمد البكراوي، 2000).

وكان هذا البناء الضخم في حد ذاته إنعكاس لنفوذ القائد موحي وسعيد، حيث كان يستقبل فيها أعيان ووجهاء القبائل، ويعقد معهم اتصالات، فالقصة إذا زادت في اتساع نفوذه وفي عدد أتباعه.

وبالتالي لا أحد ينكر مساهمة هذه القصة التي شيّدت بمدينة القصيبة بحي ساريف، في خفض شوكة القبائل الثائرة وهدت كيانها، فاستقامت الأمور، وسكنت الرعية وهدأت الجبال التي كانت مرتعا للحروب فيما مضى.

الصناعة التقليدية: الحرف التقليدية تضي على المنتج المحلي طابعا خاصا يتجلى في تنوعه وأصالته الحضارية والتاريخية، ومن أهم الصناعات التقليدية الفنية الإنتاجية بالقصيبة نجد ما يلي:

الزربية: تعد القصيبة من بين المناطق بالأطلس المتوسط التي تتميز بغزل نساها للزربي، إذ أن أغلبية نساجات المنطقة ينسجن منتوجاتهن لبيوتهن، وهناك من يقمن ببيعها للسياح عن طريق تأسيس جمعيات، أو مرشد سياحي أو وسطاء آخرين. ويكثر الطلب على هذه المنتج خاصة في الصيف للرواح الذي تعرفه المنطقة، إلى جانب كونه فصل الأعراس بإمتياز، وتتميز الزربية الوراوية بقوة أشكالها الهندسية والزخرفية المنسوجة بألوان متعددة مستوحات من الطبيعة.



عمل ميداني 2016:

الملايس: استطاعت القصيبة عبر فترات زمنية مختلفة أن تفرز نوعا من المنتجات تحمل طابعا محليا كالفططان، وتكشيطة والجلاب، هذه المنتجات يعتمد في إنتاجها على الحرير، سقيفة والعقاد، نظرا لتوفر المادة الخام في المنطقة من صوف وشعر الماعز، وما يميز هذه المنتجات هي أنها أضحت تتوفر على أيادي تكتلت تكوينا في هذا المجال سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

النقش على الخشب: نظرا لتوفر القصيبة على مجال غابوي شاسع يحيط بها، فإن صناعة الخشب من الحرف الأكثر إنتشارا في القصيبة، حيث يشتغل الخشب من طرف الصناع التقليديين في صناعة مجموعة من الأدوات سواء المرتبطة بالقطاع الفلاحي كالمحراث الخشبي، أو الأدوات التي تدخل في البناء مثل: الأبواب والأقفال أو الأدوات التي تدخل في صناعة النسيج مشط "إمشطن" والقرشال "إيزكان".

الحرف النباتية: تعرف الحرف النباتية حضورا مهما في الأسواق التقليدية والسياحة والبيوت المغربية، خاصة في بيوت القصيبة، وتتميز هذه الحرفة التقليدية بكونها تمارس من طرف النساء والرجال، عكس عدد كبير من الحرف التي تقتصر على أحد الجنسين فقط، كما يتم تقسيم الأدوار بين الجنسين وفقا لنوع المنتج المرغوب فيه، حيث تتكلف النساء فقط بصنع نماذج للتزيين المكونة من مادة الدوم. أما المنتجات القصيبة والمنتجات المصنوعة من مادة الدوم خصوصا ذات الحجم الكبير مثل "الشواري" و"السلو" و"أخزام" فهي من اختصاص الذكور، بالإضافة

إلى منتجات أخرى يتفنن ويدع في صنعها الحرفيين المحليين مثل: "الشاشية" (الترازان) و"القفة" (تزكاوت).

أضرحة المدينة: أماكن روحية ذات وظائف سياحية:

تلعب الخصائص الثقافية دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية، فالأضرحة والزوايا والصالحين من مختلف الديانات وكذلك أضرحة القادة المصلحين والمفكرين مواقع يعول عليها في استقطاب السياح بنسب مختلفة، وقد دعت العديد من التظاهرات الدولية إلى تعزيز مكانة المعالم الدينية في إطار السياحة الثقافية.

وفي هذا الإطار تتوفر المدينة على عدة أضرحة تتمثل في ضريح سيدي بوبكر، بوتسافت، سيدي محمد بن يوسف، كما تتوفر محيطها على عدد مهم من الأضرحة مثل (سيدي بن داوود، وسيدي إبراهيم ويعقوب) ظلت مراكز ثقافية لتلقي العلم وتحفيظ القرآن للطلاب ومآوي لكل عابر سبيل أو غريب، ومكان إجتماعي للتجمع في الأعياد والمناسبات، وملاذ للحائرين في مشاكلهم اليومية ومصحة للعلاج النفسي، كما يقام فيها كل سنة مواسم تستقطب السياح المحليين والأجانب.

صورة رقم 1: ضريح سيدي محمد بن يوسف.



المصدر: عمل ميداني 2017

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزوايا قد فقدت كثيرا من أدوارها التقليدية لكن يمكن إعادة ما يمكنه أن يخدم التنمية المحلية ويلعب أدوارا إيجابية في التنمية السياحية من خلال إدماجها في مشروع لتأهيل معالم المدينة التاريخية.

المواسم وللمنتوج الثقافي المحلي:

يعد الموسم ظاهرة اجتماعية متجذرة في الثقافات المحلية، حيث يجسد احتفالا بذكرى أو مناسبة سواء دينية، تاريخية، أو اقتصادية (نهاية موسم الحصاد مثلا).



للقصيبة.

المصدر: عمل ميداني 2017

وأهم ما يميز هذا الموسم هو إقامة مجموعة من الأنشطة الثقافية المحلية والجهوية، تنظيم معارض للصناعة الحرفية المحلية، بالإضافة إلى ما تقدمه مجموعة من الفرق الفلكلورية، كما يقصد المدينة زوار من مختلف الأرياف والمدن المجاورة، مما يجعلها تعيش رواجاً سياحياً مهماً خلال فترات المواسم.

استثمار هذه الخصائص يحتاج إلى مجهود بعد أن أصبح الآن من المفيد بموازاة الفقرات الغنائية والفتنازيا، إقامة ندوات للتعريف بالتراث الثقافي والطبيعي المحلي.

الفنون الشعبية: تراث محلي موروث

أدى الطابع التاريخي للمنطقة، الذي يحكمه مجموعة من التقاليد والأعراف، إلى ظهور تراث غني من الفنون الشعبية، كتعبير فني عما تزخر به القصيبة من تراث محلي. **أحيدوس:** ولعل من أبرز الفنون الشعبية بالمنطقة نجد "أحيدوس" أحد فنون الغناء الجماعي الاستعراضية للقبائل الأمازيغية في منطقة الأطلس المتوسط، الذي يميز موطنه الأصلي، المجال الطبيعي والجغرافي الذي تكتمل فيه العناصر المكونة له من شعر وغناء ورقص وإيقاع. يعتبر البندير (أو الدف) وباللغة الأمازيغية (تالونت) الآلة والأداة الموسيقية الوحيدة المستعملة في الإيقاع وترافقه بالدف على الأكف تارة والأيدي تارة أخرى.

ويصمم رقصاته وأدائه رئيس الفرقة أو المقدم في لوحات متناسقة موسيقياً وحركياً. وتتبع أشعار أحيدوس وكلماته من الحياة اليومية التي تعيشها الساكنة المحلية (أعراس، ختان) وتتعدى هذا المجال الجغرافي في بعض الأحيان لتشمل بعض الأحداث الوطنية والجهوية والدولية.

إمديانن: الشعر الأمازيغي يرن في أصوات (إنشادن) قصائدهم مرآة تصف الأحوال الواقعية وتواكب الحياة اليومية، تنظم للتعبير عن الأفراح والمسرات تارة، و للبوح بالأحزان والمعاناة تارة أخرى، ولنا مثال في هذا الصدد حيث يقول الشاعر:

أو وراش ريغ اتكد أرومي أو وراش ريغ الكندورة استزرم أرومي

الترجمة بالعربية:

لا أريدك أن تكون نصرانياً ولا أريدك لباساً عسكرياً مسجلاً من طرف النصراني

يكشف هذا المقطع عن العمل التحريضي الذي لعبه الشعراء (إنشاذن) في اختيار الحرية عوض خدمة المصالح الفرنسية والتسجيل في قوائم العمال، وقاطعوا بذلك التسجيل في لوائح المجندين مع جيش الاحتلال الفرنسي.

نستخلص من هذا التشخيص أهمية الموارد الطبيعية وأبرز الإمكانات الثقافية التي يزخر بها المنتج البشري للمجال المدروس، المتمثلة أساسا في المعطيات التاريخية، التراث المعماري، الصناعة التقليدية، عادات وتقاليد السكان والمواسم والطقوس الاحتفالية... وتشكل كلها قاعدة غنية واعدة لبرامج وسياسات التنمية المحلية. فإلى أي مدى تم استثمارها؟ وما أفاق تميمها؟.

التنمية السياحية بمدينة القصيبة بين التثمين والتحديات:

الرؤية الإستراتيجية لتأهيل مدينة القصيبة وتثمين الموارد الترابية:

تتوفر مدينة القصيبة على مؤهلات سياحية مهمة تتمثل في الجبال، المناخ، المجاري المائية، العيون، الغطاء الغابوي والوحيش، بالإضافة إلى التراث المعماري، الصناعة التقليدية، والمواسم والطقوس الاحتفالية... ظلت هذه المقومات تعاني من التهميش حتى فقدت المدينة مكانتها السياحية على الصعيد الجهوي والوطني، ولم يتم الاستفادة منها، وتوظيفها في مسلسل التنمية الاقتصادية للمدينة.

وقد تم وضع تصور لتأهيل الأنشطة الاقتصادية بالمدينة لخلق منتج سياحي تنافسي عبر الرفع من جاذبية المنطقة السياحية المحددة في تصميم التهيئة لفضاء تاغبالوت، وتعزيز دينامية الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال:

هيئة الموقع السياحي تاغبالوت:

غير مكان السوق الأسبوعي وبناء مركز متعدد الوظائف مكانه.

إنشاء منطقة للأنشطة التجارية.

إنشاء محلات للتجارة.

يتبين، انطلاقا من هذه المشاريع، جوهر تصور التأهيل الاقتصادي للمجال المدروس، والذي يعزز من الوظيفة السياحية للمدينة تماشيا مع ما تم طرح في التصميم الجهوي لإعداد التراب "مدينة القصيبة مدينة سياحية-خدمانية" من جهة، وتعزيز الاقتصاد المحلي بخلق منطقة للأنشطة الاقتصادية ومنطقة للتجارة، والتي قد تخفف من حدة الهشاشة السوسيو-اقتصادية التي تطبع المجال القصباوي منذ عقود، وبالتالي قد تساهم في تقوية مكانة الأنشطة السياحية ضمن النسيج الاقتصادي حتى تصبح مدينة القصيبة مركزا سياحيا ذات إشعاع وطني وجهوي.

تأهيل الموقع السياحي تاغبالوت نوحليمة:

من أجل استثمار الإمكانات السياحية التي تزخر بها القصيبة، وضع الفاعلون المتدخلون في مجال الدراسة أمام أعينهم إعادة الاعتبار للمؤهلات السياحية عبر وضع عدة مشاريع للتنمية السياحية، حيث شرعت الجماعة الحضرية في إنجاز الشطر الأول من أشغال تأهيل مصطاف تاغبالوت بتدخل مجموعة من الشركاء منهم: ولاية جهة بني ملال-خنيفرة "الإنعاش الوطني"، والمجلس الإقليمي والمجلس الجهوي وكالة حوض أم الربيع، وقد شملت أهم البرامج:

- تهيئة واد تاغبالوت نوحليمة وشعبة المخيم لحماية المصطاف تاغبالوت من الفيضانات.
- تهيئة المدخل الرئيسي للمصطاف على مسافة 800 متر ، ستشمل تزفيت الطريق وتوسيعه وإنارتها وتهيئة الأرصفة.

- إعادة تهيئة حدائق مصطاف تاغبالوت بتشذيب وإزالة الأشجار التي تشكل خطرا على المصطافين انطلاقا من محضر وقرار اللجنة المختطة التي قامت ببحث ميداني لتحديد الأشجار الواجب قطعها.

- تحسين وإضافة كراسي عمومية للمصطاف، وربط مصطاف تاغبالوت بحديقة الشرسورا؛ قصد توسيع المدار السياحي لتاغبلوت.
 - تخصيص جزء من مصطاف تاغبالوت لمقاهي مجهزة للساكنة المحلية.
 - تهيئة حدائق تاغبالوت، وإنشاء حائط وقائي ضد انجراف التربة.
- صورة رقم 3: تهيئة بحيرة إصطناعية بمصطاف تاغبالوت



المصدر: عمل ميداني 2017

ونظرا للتأثير الإيجابي لمشاريع التأهيل السياحي لمصطاف تاغبالوت على الجانب السوسيو-إقتصادي للساكنة المحلية، ثم تنزيل أول منطقة تجارية من رؤية 2015-2017، حيث عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تمويل مشروع بناء محلات تجارية بمساهمة قدرة ب 939372 درهم، بينما ساهمت الجماعة الحضرية ب 350.000 درهم، والصورة التالية توضح درجة تقدم الأشغال:

الصورة 4: مشروع تهيئة محلات تجارية بمصطاف تاغبالوت



المصدر: عمل ميداني 2017

الغابة: رؤية جديدة للمساحات الخضراء:

في إطار مقارنة جديدة للمجالات الخضراء بالمنطقة سواء الغابة الحضرية أو غابة تيزي نايت ويرة، أقدمت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بشراكة مع باقي المؤسسات المعنية بالقصيبة على تهيئة المجال الغابوي بالمنطقة والذي خصصت له ميزانية تبلغ 4500000 درهم، والتي مست الجوانب التالية:

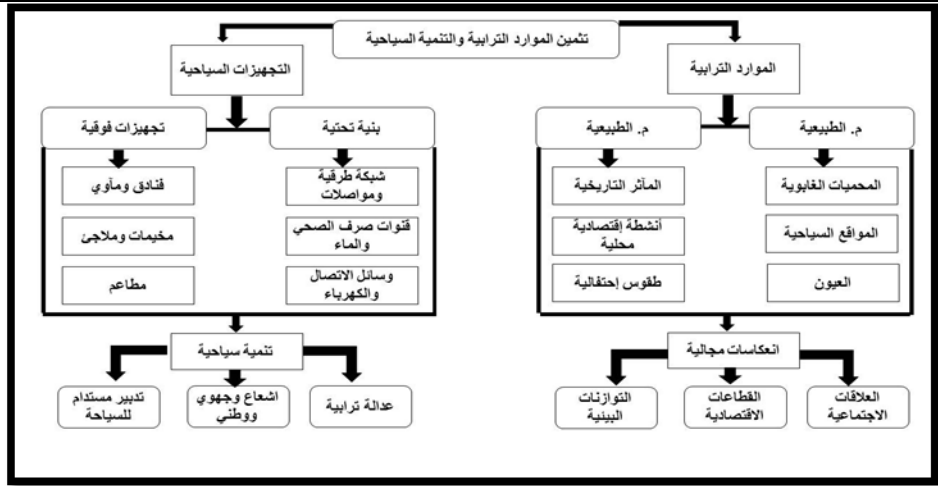
- تشجيع الأنشطة الترفيهية وأماكن استقبال عمومية.
 - تثمين وحماية المؤهلات المشهدة والثقافية والإيكولوجية.
 - حماية القطاع الغابوي من السلوكيات غير العقلانية.
 - تحسين النظم الإيكولوجية المتدهورة.
 - تطوير محاصيل الأشجار على المنحدرات للحد من انجراف التربة.
 - كما تم وضع برنامج لتأهيل مدارات سياحية بميزانية تقدر بحوالي 54 مليون سنتيم.
 - لا شك أن فاعلية هذه المشاريع ستمكن من تثمين الموارد والتأثير إيجابيا على التنمية المحلية.
- ثمين الصناعة التقليدية المحلية:**

تفعيلا للمخطط الجهوي للصناعة التقليدية، تمت بلورة محور استراتيجي بناء على العمل الميداني الجاد مع جميع الفاعلين المحليين وجميع الشركاء المحتملين، والذي حمل تصورا يستجيب لحاجيات وإنتظارات الصناع التقليديين بمدينة القصيبة، وذلك من خلال:

- تخصيص مجال بالصناع التقليديين لعرض منتوجاتهم خلال موسم آيت ويرة.
- تخصيص حيز للصناع التقليديين في عطلة الصيف لعرض منتوجاتهم بمصطاف تاغبالوت.
- دراسة تهم تأهيل محالات الصناعة التقليدية بحي العين.
- دعم جمعيات الصناعة التقليدية بالمدينة.

ينتظر من هذه المشاريع أن يصبح المنتج المحلي موردا فعلا في التنمية السياحية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفير الدعم اللازم للصناع التقليديين، وأخذ بعين الاعتبار كل التحديات التي تعيق تسويق وتثمين منتوجاتهم، وتوفير المزيد من الفرص لعرضها خاصة خلال العطلة الصيفية، بحكم الدينامية والرواج التي تشهده المدينة بمقدم الزوار، وبعودة المهاجرين لقضاء العطلة الصيفية، ولإبراز التفاعلات القائمة بين الموارد الترابية والتنمية السياحية، ندرج الخطاطة التالية:

خطاطة رقم 1: تثمين الموارد الترابية والتنمية السياحية



المصدر: تركيب انطلاقا من تصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة بني ملال - خنيفرة

تتمين الموارد والتنمية السياحية بمدينة القصيبة: التحديات الكبرى:

تفعيل دور الموارد الترابية بمدينة القصيبة في التنمية السياحية رهين بتجاوز العديد من الإكراهات التي تطبع المجال القصباوي، وهي:

- ضعف تدخل الإدارات الوصية على القطاع السياحي، بشكل يضمن مخططات وبرامج ناجحة، فالمندوبية الإقليمية للسياحة غير قادرة لوحدها على تنشيط القطاع السياحي.

- المشكل العقاري، الذي يشكل أهم التحديات أمام الفاعل المحلي والمستثمرين؛ لكون المدينة تحيط بها الجبال من كل النواحي بإستثناء واجهة مدخل المدينة، والتي هي بدرها تضم عدد من الأراضي الزراعية.

- بنية فندقية ومطعمية هزيلة، فمستوى تجهيزات المدينة لا يرقى إلى تطلعات وظروف استقبال السياح.

- إرتفاع تكاليف الإيواء في ظل محدودية العرض كرس سياحة العبور.

- موسمية النشاط السياحي أدى إلى ضعف تأثيرها على الأنشطة المرتبطة بالموارد المحلية كالصناعة التقليدية.

- تأخر انتهاء أشغال مصطاف تاغبالوت، وهو الذي كان يشكل مورد رزق العديد من الأسر.

من أجل التخفيف من حدة هذه التحديات التي تعيق مساهمة الموارد الترابية بمدينة القصيبة في التنمية السياحية، ومن أجل إعادة تنظيم هذا القطاع بالمنطقة، يمكن طرح العديد من الاقتراحات العملية، التي يمكن الرهان عليها لنهوض بالموارد الترابية بمدينة القصيبة، حتى تشكل دافعا فعليا للتنمية السياحية، ويمكن تركيزها فيما يلي:

تتمين السياحة الجبلية:

- تأهيل البنية التحتية بمصطاف تاغبالوت.

- شجيع الإستثمارات الخاصة فيما يخص إحداث الفنادق.

الصناعة التقليدية:

- خلق فضاءات لإنتاج تسويق منتجات الصناعة التقليدية.

- دعم مشاركة الصناع التقليديين في المعارض المحلية والجهوية والوطنية.

التجارة والفلاحة:

- تعزيز مكانة السوق الأسبوعي.
- تسهيل إجراءات استثمار المهاجرين.
- تشجيع إحداث معاصر الزيتون.

الحدائق العمومية:

- إعادة تأهيل الحدائق الموجودة.
- توفير العقار لإحداث حدائق جديدة.
- الحفاظ على المجالات الخضراء.

المجال الغابوي:

- حماية المجال الغابي من التوسع المجال العمراني.
- تشجير المجالات المتدهورة.
- مراقبة الغابة من التفحيم السري.
- إحداث مجالات للترفيه بالغابة الحضرية.

التكوين والبحث العلمي:

- توفير تكوين مهني يهتم بالسياحة والفندقة والطبخ والمرافقين بمدينة القصيبة.
- عقد ندوات وأنشطة ترويج للمنتوج كالمندقيات الثقافية والمواسم والمهرجانات.

خاتمة:

انطلاقا مما سلف تبين أن الموارد الترابية لها علاقة وطيدة بأي مشروع سياحي مستدام ومندمج يهتم بالتنمية السياحية بمدينة القصيبة، وهذا بفعل تفاعل المنتج السياحي الطبيعي والبشري، مما أفرز منتوجا سياحيا يتطلب تضافر جهود الفاعلين لتنمين هذه الموارد حتى تصبح قابلة للاستغلال والاستثمار من أجل تطوير هذا القطاع الحيوي، الذي يمكن أن يشكل مدخلا لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وأن يساهم في التخفيف من الضغط واستنزاف الموارد المحلية.

وبالتالي لتجاوز الإكراهات التي تطبع بمدينة القصيبة تتطلب تعبئة الموارد المادية لتنمية السياحية تنطلق من المؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة وفق الوظائف المنتظرة منها على المستوى المحلي والجهوي، وهذا بغية الحفاظ على التوازن المجالي، من خلال التخفيف من حدة الهجرة القروية، وتنويع الأنشطة، وتوسيع دائرة الاستقطاب السياحي. وهذا لن يتم إلا من خلال تضافر جهود الفاعلين لتعزيز من فرص التنمية الترابية، التي تدمج الفاعل، والمجتمع، والموارد الترابية، ومن خلال توفير المال والعقار الضروريين.

قائمة المراجع:

1. التشخيص التشاركي للجماعة الترابية القصيبة، بلدية القصيبة 2016.
2. عمرو إدليل (2005)، "تساؤلات حول المؤهلات السياحية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي ودورها في التنمية المحلية"، دفاثر جغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز - فاس، ع2.
3. فضيلة شتو (2005)، السياحة والتنمية المحلية بالأطلس المتوسط حالة إفران وإيموزار كندر، دفاثر جغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية - ظهر المهرز - فاس، ع2.
4. محمد بريان، عبد القادر القيطوني، محمد الناصيري، عبد القادر كعيوة، فلورانس تروان (2006)، "المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية"، مطبعة المعارف، الرباط.
5. محمد البكر اوي (2000)، مقاومة تادالا للاحتلال الفرنسي، معارك بني ملال والقصيبة نموذجا، ندوة علمية "المقاومة بجهة تادلة-أز يلال 1908-1956 السياق والخصوصية"، المعاريف الجديدة، الرباط.

- 6.Abdellatif FADLOULLAH(2002), Importance et Aspects du Phénomène de Littoralisation de la Population au Maroc, UNIGEM, n°1 et 2.
- 7.Ali FERTAHI(2010), Capter de l'Atlas éléments d'éthographie remémorés, éd, Institut de la culture amazigh.
- 8.Pegui Yannick Felix(2012), l'attractivité territoriale : fondements théoriques et indicateurs de mesure. Rapport.
- 9.Satre Buisson Joël(2014), Enseignant IAE Lille 1 - Consultant territorial : territoriale: Constats et leviers pour agir L'attractivité localement.
- 10.Badrani S(2006), L'Algérie veut ses pôles de compétitivité : Territoires en quête d'avantage compétitifs, in Article du journal El WATAN du 11 Décembre 2006.
- 11.Benoit Meyronin(2009), Le marketing Territorial : enjeux et pratiques, Paris, Vuibert.

العمارة العثمانية في عكا بين أعوام (1600م - 1832م)"

Ottoman architecture in Acre between the years (1600 - 1832 AD)

أ.ممدوح غالب أحمد بري (أبو عبادة)جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

ملخص: تعاقب على حكم عكا العديد من ولاة الدولة العثمانية، وأشهرهم حاكم صيدا فخر الدين المعني الثاني (1600م-1635م)، وظاهر العمر الزيداني بين أعوام (1705م-1775م)، واحمد باشا الجزائر (1775م-1805م)، وسليمان باشا (1805م-1818م)، وعبد الله باشا (1818م-1832م).

اعتمد ولاة عكا وعمالها في العهد العثماني خلال بناء عمارتها على ما تجود به الطبيعة من حجارة ومواد بناء، وإعادة تدوير بقايا الأبنية والقلاع وأطلال الكنائس والمعابد القديمة الموجود في تلك المنطقة الساحلية، وكان الصليبيون قد جلبوا هذه الحجارة والأعمدة من معابد رومانية قديمة متهالكة في قيصرية وعتليت، ولذلك أضاف هذا المكون المحلي إلى جانب نمط العمارة العثماني خصوصية وروعة البناء، بحيث امتزجت مكونات عدة من بينها الروماني والفرنجي والمحلي والعثماني، وكانت حقاً في غاية في الروعة والجمال.

الكلمات المفتاحية: طرز، نمط، عمارة، عثمانية، مدينة عكا، اهتمام الولاة، خانات، مساجد، اسبلة، قلاع، تكايا، أسواق رخام، رواق، قباب، عقود، عمارة محلية، مقالع الحجارة، مواد البناء.

Abstract: The governors of Acre and its workers adopted the Ottoman era during the construction of its architecture on the nature of the stones and building materials, And recycling the remains of buildings and castles and the ruins of churches and temples in the old coastal area, The Crusaders brought these stones and columns from ancient Roman temples that were dilapidated in Caesarea and were destroyed.

This local component, along with the Ottoman architecture, added the peculiarity and magnificence of the building, So that many components, including the Roman, the French, the local and the Ottoman, , And was really very in magnificence and beauty.

key words: Architecture, architecture, Ottoman, city of Acre, interest of governors, chambers, mosques, castles, castles, tikaya, marble markets, gallery, domes, contracts, local building, quarries, building materials.

مقدمة:

احتوت مدينة عكا الواقعة في شمال فلسطين على ساحل البحر المتوسط على العديد من معالم ومظاهر الفن المعماري الإسلامي في العهد العثماني، وبنيت هذه الفنون المعمارية وفق النسق المعماري الدارج في سائر حواضر الدولة العثمانية، وأهمها تلك التي بناها والي عكا العثماني أحمد باشا الملقب بالجزار، وأوقف عليها العديد من عوائد الأوقاف.

وقام الأمير فخر الدين المعني الثاني ببناء قصر له في عكا بعد سيطرته على معظم شمال فلسطين، وسمح للرهبان الفرنسيين بإعادة بناء كنيستهم وديرهم، وفي سنة 1618م قام حاكم صفد بأمر من الأمير فخر الدين المعني بتعمير احد أبراج عكا الذي كان مأوى للصوص.

وحيثما حكم ظاهر العمر المدينة عام 1744م حصنها بسور، وحينها تحولت عكا من قرية صغيرة إلى مدينة مركزية، وحصنها بسور وأبراج عام 1750م، ليحميها من هجمات البدو، واحتوى السور على بوابتان: إحداهما هي بوابة السرايا، والثانية هي بوابة السباع، وبنى في الشمال الغربي من المدينة قصره الحصين بأنقاض القلعة الصليبية القديمة، وحفر حوله قناة، وبنى مسجد الرمل في وسط المدينة، وأنشأ في ميناء عكا مخزن للبضائع ورصيفاً جديداً، وأقام سوقاً كبيراً (السوق الأبيض).

وتولى أحمد باشا الجزار ولاية صيدا، وحصل على ولاية دمشق بشكل متقطع ما بين 1775م، وحتى وفاته عام 1805م، وسيطر على القوى المحلية في جبل لبنان وساحل فلسطين، وجبال فلسطين الشمالية والوسطى، وفاق نفوذه وتوسع الجغرافي المساحة التي سيطر عليها ظاهر العمر الزيداني.

وبنى الجزار سوراً عريضاً لعكا، وبنى فيها سوقاً كبيراً، وخان مسقوف، وحصن المدينة، وأقام فيها قلعة ضمت في داخلها قصرأ له، بالإضافة إلى إقامة عسكرية لجنوده، وقد تطور الميناء في عهده على حساب ميناء صيدا.

شملت هذه الأبنية العريقة طيف واسع، وشمل منشآت دينية وتعليمية وحياتية، وأهمها مسجد الجزار وما شمله من مآذن وقباب وزوايا وأروقة، ومدرسة ومكتبة وغرف مبيت طلاب العلم، وسبيل للمياه وغرفة طعام ومزولة وآبار مياه وبرك، وتسمى بخان الجزار (خان العمدان)، والمنشآت العسكرية مثل السجن (القلعة) والأسوار.

يعتبر مسجد الجزار (الجامع الكبير) أعظم مسجد في شمال فلسطين على الإطلاق بسبب حجمه، والفن المعماري الإسلامي الذي يبرز معالمه، وأعاد الجزار بناء وتوسيع ميناء عكا، وبناء كاسر الأمواج للرسو وللأمن في الميناء، وبنى أحمد باشا الجزار "حمام الباشا" في نهاية القرن الثامن عشر، وحيث يُمكن أن نعدّ من بين صنائعه بناء قناة المياه التي نقلت مياه الينابيع إلى المدينة، وقصره الفخم.

وكانت المنشآت والمباني بمثابة تحف معمارية تزين مدينة عكا وساحلها الجميل، وتشاهدها في البحر من على بعد عشرين كلم، سيما منذنة جامع الجزار.

بعد وفاة الجزار سنة 1805م تسلم سليمان باشا الولاية بعده حتى سنة 1818م، وقد قام هذا الوالي الذي لقب بالعدل بترميم أسوار عكا، ولهذا الغرض جلبت الحجارة الضخمة من خرائب القلعة الصليبية في عتليت، وبنى سليمان باشا مسجد الميناء، ويسمى أيضاً جامع البحر، وأقيم هذا المسجد سنة 1806م في نفس موقع مسجد سنان باشا القديم.

كما رمم سليمان باشا السوق الأبيض على أثر احتراقه، وبنى قناة ماء جديدة من الكابري إلى عكا، بعد أن أصيبت قناة الجزار بتلف شديد أثناء حصار نابليون، وأمر بإقامة بستان الست فاطمة سنة 1816م، وكما أنشأ سبيلأ أمام بوابة عكا دمر أثناء حصار والي دمشق درويش باشا للمدينة، وفي عهده تم إنشاء خان الحمير الذي دُمر لاحقاً وأزيلت بقاياه في شمال شرق المدينة.

وأصلح سليمان باشا طريق النواقرير الوعرة عند رأس الناقورة، وهكذا فإن فترة حكم سليمان باشا تميزت بأعمال البناء في عكا والبلاد التابعة لها.

تسلم عبد الله باشا بن علي باشا ولاية عكا بعد وفاة سليمان سنة 1818م، ولم تتميز هذه الفترة بأعمال الإعمار الهامة، باستثناء بناء عبد الله باشا لقصره في عكا.

واسهم موقع عكا الجغرافي في تميزها السياسي والعسكري والاقتصادي، وجعلها بمثابة عاصمة فلسطين خلال تلك الفترة العثمانية، ويتبعها جبل لبنان وأجزاء واسعة من جنوب وغرب سوريا، وشمال غرب الأردن، ووفر لها عائدات اقتصادية كبيرة، نتيجة النمط الإداري والعسكري الرصين الذي مارسه ولاة عكا، سيما ظاهر العمر الزيداني واحد باشا الجزائر.

وارتبطت مدينة عكا خلال تلك الفترة بسوق التجارة العالمية، سيما بعد توثيق ولاتها علاقاتهم بتجار وحكام بعض المدن الفرنسية والابطالية، وأتاحت لهم هذه المناخات هامش من الرخاء المادي، وتشكيل جيش أو قوة عسكرية ضاربة، وبناء العديد من المنشآت المعمارية، ومكنهم من إخضاع القبائل والزعامات المحلية في تلك المناطق.

مشكلة الدراسة:

يعالج البحث عدد من المشاكل التي ترتبط بجهد عام حول الكنوز المعمارية التي تحتويها مدينة عكا، وحول أهميتها ودورها التاريخي، وغياب دراسات مختصة في موضوع الموروث المعماري لمدينة عكا في الفترة العثمانية الأولى.

ويحدد البحث طراز العمارة في عكا، ويفصل بين تداخل أنماطها، سيما العربي المحلي والبيزنطي والإسلامي والفرنجي والعثماني، ويندرج تحت هذه الأنماط مواد البناء ومصادرها ومراحل بناء تلك المنشآت، ويميز الباحث بين العمارة الحربية والخيرية والدينية والتجارية والحكومية، ويميز أسباب ازدهار تلك العمارة في الفترة الممتدة بين أعوام 1600-1832م، بينما ترجعت قبل ذلك التاريخ وبعده، ويبحث في أسباب تفاوت ازدهار العمارة العثمانية في ذات الفترة بين مجمل من حكمها من ولاة.

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأسئلة الرئيسية، وتقدم إجابات حولها، وتسهم في نضوج فكرة هذا البحث، وتتمثل بالأسئلة الآتية:

- ما هي أهم الكنوز المعمارية التي بناها ولاة مدينة عكا بين أعوام (1600م - 1832م)؟
- من هم ولاة مدينة عكا في العهد العثماني بين أعوام (1600م - 1832م)؟
- هل تميزت مدينة عكا بنمط عمارتها في تلك الفترة، ولماذا؟
- لماذا شهدت الفترة الواقعة بين أعوام (1600م - 1832م) نهضة عمرانية كبيرة؟

فرضيات الدراسة:

شهدت مدينة عكا نهضة عمرانية بين أعوام (1600م - 1832م)، نتيجة حالة الأمن والرخاء الاقتصادي في حينه.

وأنها احتوت كنوز معمارية في غاية الروعة والجمال، وهي امتداد لنمط البناء العثماني السائد في سائر أرجاء الدولة العثمانية، إلى جانب تأثرها بثقافة البناء المحلية، وثقافة وطراز الأمم التي تعاقبت عليها.

وأن موقعها الجغرافي وظرفها السياسي من بين العوامل التي أسهمت في هذه النهضة العمرانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النتائج والإجابة، ونختزل أهداف الدراسة في الآتي:

- البحث في أهم الإنجازات المعمارية التي أوجدها ولاة عكا في العهد العثماني.
- التعرف على هذه الكنوز المعمارية.
- وصف طراز البناء المعماري، وعلاقته بالبيئة المحلية، ومواد البناء، وثقافة المجتمع وولاته.

- توضيح أسباب الازدهار المعماري الذي شهدته عكا بين أعوام (1600م - 1832م).
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الآتي:
- تسلط الضوء على الموروث المعماري لمدينة فلسطينية محتلة تعيش في كل يوم مشهد من مشاهد التهويد الصهيوني لمبانيها وأزقتها ومعالم حضارتها.
- تبحث في القواسم المشتركة بين الفن المعماري العثماني والعربي والبيزنطي والفرنجي في ذات المدينة.
- تقدم دراسة علمية مختصة حول الانجازات المعمارية لولاية عكا بين أعوام (1600م - 1832م).
- تبحث في مناخات الحكم وطبيعة الزعامات التي حكمت منطقة الجليل الفلسطيني، بما في ذلك عاصمته عكا.
- تسلط الضوء على العلاقة بين الساحل والجبل، لا سيما أثناء بناء وشائج التبادل التجاري، وانعكاس ذلك على حالة الأمن وازدهار الاقتصاد.
- تبين المناخات التي جعلت عكا عاصمة مركزية في الجليل والساحل الفلسطيني أثناء تلك الفترة.
- تبين الدراسة العلاقة بين الأمن وازدهار الاقتصادي من طرف ونمو المعمار من طرف آخر.
- منهج الدراسة:** اعتمد الباحث على منهج البحث العلمي في الدراسات التاريخية أثناء سرد انجازات ولاية عكا في العهد العثماني، ووصف أهم انجازاتهم المعمارية، وقارنها، وتحليل الأسباب الكامنة وراء الازدهار المعماري الذي شهدته مدينة عكا في تلك الفترة.
- حدود الدراسة:**
- الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على فترة ولاية عكا في العهد العثماني بين أعوام (1600م - 1832م).
- الحدود المكانية: تقتصر على دراسة الكنوز المعمارية في داخل مدينة عكا.
- أولاً: ولاية عكا العثمانية وكنوزها المعمارية: (دراسة مقارنة)**
- امتازت العمارة العثمانية بالهندسة والتصميم المعماري المُميّز، وظهر هذا النمط، (الطراز) في مدينتي بورصة وأدرنة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، في شمال غرب تركيا الحالية، وطورت الدولة العثمانية من العمارة السلجوقية السابقة، وتأثرت بالعمارة الإيرانية، وإلى أكبر مدى تأثرت بالهندسة العمارة البيزنطية في الأناضول الغربي والجزء الأوروبي من تركيا الحالية، بالإضافة إلى تقاليد الممالك في الشام ومصر وعموم الشرق العربي، واستمر العثمانيين في الشرق العربي قرابة 500 سنة، مما أسهم في صقل أنماط الثقافة والمعمار العربي بالفنون العثمانية، سيما الحواضر الرئيسية ومجتمعات شرق وجنوب المتوسط.
- وأخذت الأعمال البيزنطية المعمارية مثل كنيسة آية صوفيا باعتبارها نماذج للعديد من المساجد العثمانية، ووصفت الهندسة المعمارية العثمانية بمثابة تجانس يشتمل على التقاليد المعمارية للبحر الأبيض المتوسط والشرق العربي والبلقان والأناضول، ووصف معمار تلك البلاد بالعثماني.
- تعد العمارة العثمانية قريبة جداً من العمارة التقليدية في فلسطين، وبدأت تنتشر في فلسطين منذ سيطرة العثمانيين على المنطقة بعد 1517م، وبقيت حتى بداية الانتداب البريطاني في العام 1917م، حيث استُخدمت الحجارة والجدران السميكة والأقواس في الأبواب والشبابيك، القباب، وأضيف إليها العقود منذ الحملة الصليبية.

رغم كون هذه العمارة ذات نمط عثماني، إلا أنها تضمنت صبغة محلية، بينما بنيت المباني العثمانية الحكومية بإشراف مهندسين أتراك وفقاً لمخططاتهم، فإن المباني المدنية هي من

إشراف معماريين محليين، وكان البناء العثماني بمثابة بناءً حديثاً تأثر بالنمط الأناضولي والروملي، إلا أنه احتفظ بمؤثرات بيئة شرق حوض المتوسط التي كان يتركها البناء المحلي. كثيرة هي الحواضر العربية التي تأثرت بنمط العمارة العثمانية، ومن بينها مدينة عكا، تلك المدينة الفلسطينية الساحلية التي تقع في شمال فلسطين وتشرف على ساحل البحر المتوسط، (مروان عبد القادر بكير، 2004، ص17) وكانت في حينه محطة لانطلاق التجارة إلى الغرب الأوروبي، وكانت تربط شمال فلسطين والجولان وأواسط بلاد الشام بالغرب الأوروبي عبر ميناء عكا البحري، وتتبع لها نواحي عدة، وسهول زراعية شاسعة، مما جعلها أهم مركز تجاري على ساحل المتوسط في حينه(أسامة أبو نحل، 2005، ص7. عبد الكريم رافق، 2016، ص829-831).

لم تحتل مدينة عكا، تلك الميزة الكبيرة في عهد فخر الدين المعني الثاني، ولم يترك فيها الأثر الكبير، وانتعشت حينما تولى ظاهر العمر الزيداني حكم منطقة الجليل الفلسطيني، وتوسعت حينما تولاها أحمد باشا الجزائر(أسامة أبو نحل، 2005، ص7. عبد الكريم رافق، 2016، ص829-831).

وامتد الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تلك المنطقة بين أعوام 1600م-1832م، وهي الفترة التي سبقت الحملة المصرية على بلاد الشام، التي قادها إبراهيم باشا في عهد والده محمد علي باشا، واخترنا هذه المرحلة، لأنها تمثل فترة أو عهد مختلف، له خصوصيته التاريخية والسياسية والاقتصادية(عبد الكريم رافق، 2016، ص829-831).

تولى حكم عكا خلال فترة ازدهارها في العهد العثماني الأوسط عدد من الولاة، ولكل منهم دوره في تعزيز مكانة مدينة عكا، رغم تفاوت أدوارهم إلا أن لكل منهم طريقته وأسلوبه في جعل عكا مركز تجارب وتحفة معمارية، ولربما اعتبرها البعض أول عاصمة لفلسطين في التاريخ الحديث.

1. فخر الدين المعني الثاني (1600م-1635م)

لم يتخذ المعني من الجليل أو مدينة عكا مركزاً لحكمه، بل اهتم بشكل مباشر في المدن التي تقع اليوم ضمن جنوب لبنان، وكان تأثيره العمراني على مدينة عكا بسيط نسبياً، سيما عند مقارنته بغيره من ولاة عكا والجليل، ومجمل اهتماماته كانت في مجال العمارة الدينية المسيحية في عكا، حيث تم إعادة تعمير وبناء عدد من الكنائس لطوائف مسيحية متعددة.

وصفت فترة حكم والي صيدا وعكا فخر الدين المعني الثاني (1600م-1635م) بأنها بمثابة عهد التسامح الديني لدى عموم نصارى المشرق، ولطالما امتدح هذا الرجل من قبل دهاقنة الإستشراق ومراكز الأبحاث الغربية التي تهتم بتاريخ المنطقة العربية (قسطنطين بازيلي، 2016، ص50-60).

لن تجد لهذا الوالي إنجازات معمارية في عكا على صعيد عمارة الأسبلة والتكايا والخانات والمساجد وقنوات الماء والبيارات أو توسعة وترميم الأسوار والميناء سيما في مدينة عكا، سوى إعادة افتتاح ثلاث كنائس كانت قد تهالكت منذ الغزو الإفرنجي (1095م-1291م) كونها آخر مدينة فلسطينية انسحب منها الإفرنج عام 1291م، بمعنى أن تلك الكنائس كانت قد أصبحت خراباً وتهالكت منذ ما يقرب على 300 عام تقريباً، وهي كنيسة الفرانسيسكان (القديس فرانشيسكو) وكنيسة المارونية وكنيسة يونانية أرثوذكسية (قسطنطين بازيلي، 2016، ص50-60).

وتمتع هذا الوالي بعلاقات مميزة مع رجال السياسة وتجار طليان وفرنساويين، واستطاع أن يحقق ثروة كبيرة عبر تجارته مع هذه الدول، وعبر احتكار تجارة الفلاحة في الشمال الفلسطيني، مما أدى إلى امتلاكه الأموال من التجارة وعائدات الضرائب، واسهم ذلك في دفعه نحو تشكيل

جيش من المرتزقة، وقام بتمرد فاشل أدى إلى مقتله عبر حملة عسكرية عثمانية، مهد لها والي دمشق والأسطول العثماني في البحر المتوسط (دونالد كواترت، 2004، ص234-236).

كنيسة سان جورج:

وهي كنيسة يونانية أرثوذكسية، وهي أول مكان صلاة مسيحيّ أنشئ في عكا أيام الأتراك العثمانيين.

الكنيسة المارونية: تقع الكنيسة المارونية في المنطقة الجنوبية الغربية من عكا، وتنسب الكنيسة إلى الموارنة (يعود أصلهم إلى الشعب الآرامي العربي)، طردوا من عكا في أعقاب الحملات الإفرنجية (الصليبية) نتيجة اختلاف العقيدة مع الكاثوليك، وأعادهم إليها حاكم الجليل فخر الدين المعني الثاني عام 1666م في العهد العثماني، وسمح بترميم كنيستهم التي سُميت في حينها، "سانت نيكولاس"، وفق الصلاحيات الغير مركزية التي منحتها الدولة العثمانية لولايتها في الأقاليم العربية.

كنيسة القديس فرانشيسكو (فرانشسكنيت): (أنظر الصورة رقم 1)، صفحة ملحق الصور): تتبع أهمية عكا بالنسبة إلى الفرانسيسكان من أنهم يؤمنون بأن فرانتشيسكو دي أسيزي (Francesco d'Assisi)، مؤسس رهبنتهم، قد زارها خلال السنتين 1219-1220م خلال الحروب الإفرنجية (الصليبية)، وأنشأ فيها الراهب إيليا دي كورتونا (Elia Da Cortona) دير الفرانسيسكان الأول في البلاد عام 1217، وعند سقوط عكا في أيدي المماليك عام 1291م، وتحرير فلسطين من الإفرنج فرّ منها أهل الدير.

وتؤكد الوقائع التاريخية المعتمدة لدى الفرانسيسكان، أن فخر الدين الثاني أتاح لهم عام 1620م بصورة رسمية الإقامة في عكا، وإنشاء كنيسة ونزل، وذلك في العهد العثماني، وسُميت الكنيسة باسم يوحنا المعمدان عام 1683م.

جامع الرمل: يعد أقدم مساجد المدينة، شيد في عام 1704م.

2. وظاهر العمر الزيداني بين أعوام (1705م-1775م)

ينتمي ظاهر العمر الزيداني إلى عائلة عربية قدمت من الحجاز، واستقرت في الجليل الأسفل، وكان مركزها طبريا، وتولى أبنائها مهام الالتزام وجباة وزعامات محلية في أرجاء الدولة العثمانية، وانتقلت لتستقر في عرابة البطوف مركز الجليل الأسفل، وتمكن إحدى أفرادها وهو ظاهر العمر من الحصول على موافقة السلطان ليتولى حكم عكا والجليل(عبود الصايغ، 1999، ص34-37).

اعتمد ظاهر العمر في مصادره المالية على الزراعة والتجارة بهدف تدعيم مركزه، سيما احتكار زراعة القطن، مما وفر له عائدات طائلة، وأسهمت هذه السياسة في إرهاب الفلاح الفلسطيني في تلك المناطق، ونسج الزيداني علاقات تجارية مميزة مع تجار فرنسا، مقابل بيعهم القطن وبعض المنتجات الزراعية، حيث لقيت تلك السلع رواج في أسواق أوروبا(دونالد كواترت، 2004 ص197-198. عبد الكريم رافق، 2016، ص825-830. عبود الصباغ، 1999، ص35).

لم يكتفي ظاهر العمر الزيداني بتولي حكم عكا والجليل، بل توجه نحو التوسع، وحاول الامتناع عن دفع الضرائب للدولة العثمانية، وتوسع في أجزاء واسعة من فلسطين، ووصل نفوذه إلى جنين ونابلس والأغوار على حساب زعامات محلية، مما اغضب الدولة العثمانية، وخشيت من تفاقم قوته ونفوذه (دونالد كواترت، 2004 ص197-198، عبد الكريم رافق، 2016، ص829-830).

ونقل ظاهر العمر مركزه من عرابة إلى عكا منذ أربعينيات القرن الثامن عشر، واتخذها عاصمة له، واستغل عائدات الضرائب وأموال تجارته الاحتكارية مع فرنسا في مجال القطن في

إنشاء أسوار وترميم مباني حكومية وإنشاء القلاع، وتشبيك المناطق الريفية بالمناطق المدنية، واتخذ من مدينة عكا أشبه بعاصمة أولى لفلسطين في حينه، ويعتبره البعض بأنه صاحب أول محاولة لتأسيس كيان فلسطيني مستقل في العصر الحديث (دونالد كواترت، 2004 ص197-198، عبد الكريم رافق، 2016، ص825-830).

اهتم ظاهر العمر بعراية البطوف وطبريا والناصره، وكانت عينه على عكا، واستغل موت سليمان باشا العظم والي دمشق، وسيطر على عكا بسهولة، واتخذها مركزاً له حينما سيطر عليها، وعمل على أعمار عكا وتحسينها، واستفاد من أطلال الحجارة والخرب المنتشرة في محيط المدينة، فشيد الخانات والمنشآت والأسوار والمباني، وبنى فيها كنائس (دونالد كواترت، 2004 ص197-198، عبد الكريم رافق، 2016، ص829-830).

وبلغ عدد سكانها 20 ألف نسمة، لتصبح ثالث مدينة فلسطينية من حيث عدد بعد القدس ويافا، وذلك نتيجة موقعها الساحلي، وكونها الأهم في فلسطين، وشملت عكا على العديد من المباني منذ عهد ظاهر العمر الزيداني، وتشمل: (دونالد كواترت، 2004 ص197-198، عبد الكريم رافق، 2016، ص825-830).

خان الشاه وارده: (انظر الصورة رقم (2): صفحة ملحق الصور)

قام ظاهر العمر بإنشاء خان الشواردة (خان التجار) في القرن الـ 18م، يتكون الخان من ساحة مربعة محاطة بالدعامات (العمدان)، يوجد في وسطها بقايا حوض ماء لسقي البهائم و"سبيل" (سقاوية)، يعتبر القسم الشرقي من الخان جزء من أسوار عكا باتجاه خليج عكا، ومحاط الخان بدكاكين من طبقة واحدة، وهو قائم قريباً من بوابة البر (قسطنطين بازيلي، 2016، ص70-72). واستخدم كسوق بالجملة، ومحلات لحوانيت أصحاب الحرف، يدمج الخان في زاويته الجنوبية الشرقية ببرجاً قديماً، بُني هذا البرج في الحقبة الصليبية ويُسمى، اليوم، برج السلطان، ويُخمن أن المكان الذي بُني فيه الخان كان في حقبة الاحتلال الصليبي (الإفرنج) ديراً للأخوات الإكليريكيّات.

خان الشونة: (انظر الصورة رقم (3): صفحة ملحق الصور): قام ظاهر العمر بتجديد النزل وإصلاحه، ويقع على بعد 30 متراً، شمال غرب خان العمدان، ولا يزال قائماً باعتباره أقدم نزل في عكا - خان الشونة (نزل صومعات محاصيل الحبوب)، وكانت أجزاء معتبرة من النزل، وخصوصاً في الطبقة الأرضية بمثابة أجزاء من الحقبات التاريخية السابقة (عبد الكريم رافق، 2016، ص825-830).

يشبه خان "كورشونلو" في محافظة "كاستامونو" بتركيا الذي يعود ببناءه إلى 600 عام مضت في العهد العثماني.

خان الإفرنج: (انظر الصورة رقم (4): صفحة ملحق الصور): يقع خان التجار بجانب الميناء مباشرة، ويحتوي على طبقتين، وساحة مركزية، وتم بناء الخان على أنقاض خان تجار شبيه كان قائماً في المكان في حقبة الاحتلال الصليبي، ويطلق عليه - خان البندقيين (نسبة إلى مدينة البندقية الإيطالية)(عبود الصباغ، 1999، ص35).

وبُني خان الإفرنج الحالي في بداية القرن الـ 18م، وأطلق عليه في حينه اسم خان الفرنكات، واستخدمه مندوبو التجار الأجانب الذين تاجروا مع ولاية عكا للإقامة، ومنهم تجار إيطاليون، فرنسيون، هولنديون، وإنجليز، ويشمل القسم الشمالي من الخان في يومنا الحالي على كنيسة ومدارس تتبع رهبنة الفرنسيين.

ميناء عكا: (انظر الصورة رقم (5): صفحة ملحق الصور)

قام الوالي ظاهر العمر الزيداني في نهاية القرن الـ 17م بتوسعة الميناء، وجعله قادراً على تمكين السفن الشراعية من الرسو فيه وتحميل وتنزيل البضائع، ضمن إطار توجهاته الرامية إلى تطوير التجارة البحرية مع العالم الأوروبي.

جامع الزيتونة: (انظر الصورة رقم (6): صفحة ملحق الصور)

وبني مسجد الزيتونة في عهد ظاهر العمر عام 1748م، يقع إلى الجنوب من زاوية الشاذلية، إلى الجنوب من حيّ الهوسبيتلريين، ويرتبط اسم المسجد بأشجار زيتون كانت مغروسة في ساحته.

وقد بناه الحاجّ محمد الصادقيّ، وخصص له الوقف المتصل به، وأشرفت عائلة الشيخ نور الصادقيّ على إدارة وقف المسجد منذ البداية، وانتقلت الإدارة إلى عائلة عرابي خلال السنوات (1898-1905م).

مسجد ظاهر العمر: (انظر الصورة رقم (7): صفحة ملحق الصور): بني هذا المسجد في عهد ظاهر العمر، وقام الشيخ سهيل المتوفي عام 1748م ببناء المسجد المعلق، الذي عرف بـ"مسجد ظاهر العمر"، حيث يقع المسجد إلى الشمال من خان العمدان.

كنيسة سانت أندرياس: ظهر توجه منذ بداية القرن الـ 18م لدى النصارى الأرثوذكس في بلدان المشرق (بما فيها عكا) نحو الميل إلى تقبّل سلطة بابا القاتيكان الدينية، وعلى خلفية ذلك بدأت تتبلور في عكا طائفة يونانية كاثوليكية.

استقرت هذه الطائفة في القسم الجنوبيّ الغربيّ من المدينة، وسمح لها ببناء كنيستها على أنقاض كنيسة سانت أندراوس من الحقبة الصليبية.

أسوار البحر الجنوبية: (انظر الصورة رقم (20): صفحة ملحق الصور): أنشأ هذه الأسوار بصورتها الحالية ظاهر العمر عام 1750م، بهدف حفظ المدينة من الأعداء، وتعزيز النشاط المدني والإنساني في عكا خلال الحقبة العثمانية. وتعرضت الأسوار لضرر بالغ في أثناء الحصار البحريّ الذي تعرضت له خلال حملة الوالي المصري محمد علي باشا، وأحكم محمد علي قبضته على عكا بين أعوام (1832م-1840م) (مروان أبو خلف، 2001، ص172).

السور البحريّ (الغربيّ) و السور الشرقيّ: دشنه الوالي ظاهر العمر عام 1750م، وتضّرّ السور كثيراً في أثناء حصار نابليون بونابرت لعكا عام 1799م، سيما تلك الأجزاء المشرفة على اليابسة، وأيضاً في أثناء الحصار البحريّ الذي قام به والي مصر محمّد علي، وبعد هذا الحصار تمّ ترميم السور مجدداً (أسامة أبو النحل، 2005، ص5-8. مروان أبو خلف، 2001، ص172).

كنيسة سانت جون (فرانشسكنيت): (انظر الصورة رقم (8): صفحة ملحق الصور): تقع بجانب فنار عكا، وهي كنيسة حديثة نسبياً، وتتبع طائفة اللاتين (الفرانسيסקان)، وعُثر مؤخراً على شعار محفور في الجدار الشماليّ من المبنى، ويؤكد أن تاريخ بناء الكنيسة يعود لسنة 1737م، وهي بمثابة الكنيسة الوحيدة لطائفة اللاتين – الكاثوليك في عكا.

الحمام الشعبي: عبارة عن بناء يقع قرب خان الشونة، بناه ظاهر العمر في 1735م، وأقل في 1962م (دونالد كواترت، 2004، ص284-285).

3. احمد باشا الجزائر (1775م-1805م)

تميزت فترة والي عكا أحمد باشا الجزائر ببناء العديد من مبانيها، وتمزيت بكثرتها وتوعها، وشملت المباني الخيرية مثل الأسبلة والتكايا، والمباني الحكومية مثل السرايا والسجن، والمباني العسكرية وشملت إعادة ترميم الأسوار والميناء، والمباني الدينية مثل المساجد والزوايا، والمباني الاقتصادية مثل الأسواق أو البازارات.

يعد الجزائر أول والي كان ينحدر من أصول غير عربية حكم مدينة عكا، ويمثل طراز جديد في الإدارة العثمانية، مما انعكس عن طبيعة طراز العمارة في عكا خلال عهده.

أحمد باشا الجزائر(1734م-1804م)، وكان يناديه ضباطه الكبار بأحمد البوشناقى (أصوله من البوسنة والهرسك الآن)، تولى حكم ساحل فلسطين والنشام أكثر من 30 عاماً، ولولا وفاته لتولى حكم مصر قبل محمد علي باشا الذي حكم مصر بين أعوام (1805م-1848م) (دونالد كواترت، 2004، ص197-198. عبد الكريم رافق، 2016، ص825-828).

يعتبر عهد احمد باشا الجزائر إحدى العهود المزدهرة التي عايشتها مدينة عكا خلال الحقبة العثمانية، وتحولت عكا في عهده من قرية صيادين صغيرة إلى مدينة ميناء، تُعاش حركة نشيطة وصاخبة من التجارة والبناء، تفوق العهود السابقة، واتسع حجمها وازداد تعداد سكانها وتطورت حركتها التجارية (دونالد كواترت، 2004، ص197-198. عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824).

وعمل الجزار منذ بداية حكمه على تطوير المدينة في مجالات كثيرة ومتنوعة، يُمكن أن نعدّ من بين انجازاته بناء قناة المياه التي نقلت مياه الينابيع إلى المدينة، وبناء كاسر الأمواج للرسو الأمن في ميناء عكا، وإنشاء مبانٍ مهمّة، ومن ضمنها خان العمدان، والجامع الكبير في عكا، وقصره الفخم، والحمام (عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824).

وصفت هذه الأبنية والانجازات المعمارية بأنها الأقرب إلى نمط العمارة العثمانية، وتفوق على سابقه في كثافة هذه الأبنية، وطراز عمارتها العثمانية، ولم يكتفي باختصار الطراز العثماني بتلك المباني الحكومية ذات الطابع الرسمي، بل توسع ليشمل العمارة الدينية والخدماتية، وكان يهدف إلى مضاهاة غيره من سلاطين وحكام الدولة العثمانية، وكان لديه شغف بحب العمارة الدينية والخيرية والعسكرية، وكان يشرف بنفسه على المخططات وسير العمل، مما جعل من عمارة عكا لا يوجد لها مثيل لدى باقي مدن فلسطين (أسامة أبو النحل، 2005، ص15-16).

أسهمت أصول وتوجهات احمد باشا الجزائر في تعزيز عامل الاهتمام بالطراز المعماري العثماني، كونه من منطقة البلقان، مما أضاف صبغة أوروبية على الطراز العثماني في عمارة عكا القديمة إلى جانب ولاءه المطلق لدولته، الذي دفعه نحو ضبط الموارد واستغلالها بشكل جيد، وإنفاقها في مجال تطوير المدينة.

لم يحمل نزعة تمرد أو استقلال، وفي عهده أخدمت حركات التمرد وصراعات الزعامات، وأتاحت له فترة حكمه الطويلة والمستقرة التي بلغت 30 عاماً المجال لكي ينجز مشاريعه المعمارية.

جامع الجزار: (انظر الصورة رقم (18 أ+ب): صفحة ملحق الصور . دونالد كواترت، 2004، ص197-198): يعتبر المسجد الرئيسي في عكا، وبناء احمد باشا الجزار (البشناقي) عام 1775م، ويعد أحد أهم المساجد الرئيسية والجميلة في البلاد، ويقع وسط ساحة مترامية الأطراف، وحولها عشرات غرف التعليم التي ضمّت المدرسة الأحمدية (مدرسة عليا لتعليم الدين)، ويوجد في الساحة ساعة شمسية قديمة "مزولة"، والميضأة، وضريح أحمد الجزار ووريثه، والبركة التي جلب إليها الماء من نبع الكابري، وتم بناء الجامع فوق مجمع كبير للمياه (والمجمع غير مفتوح أمام الزوّار) (أسامة أبو النحل، 2005، ص15-16 . مروان أبو خلف، 2001، ص30-31 . محمد علي الكلوت، دس ، ص40-45).

كان الجزار هو مصمم مسجد الجزار ومهندسه وفق الطراز العثماني البلقاني، وقد جلب الخبراء في العمارة العثمانية من جزيرة قبرص وولاية اليونان العثمانية في حينه، وهي عائلة بني الساكنة اليوم في بلدة كفر ياسيف، تم بناء مسجد الجزار وفق الطرز العثماني بالكامل، وترجع أهمية جامع الجزار إلى موقعه ومكانته في نفوس المسلمين، ومساحته الهائلة، وارتفاع قبته، فلم يكن المعماريون يعرفون آنذاك الإسمنت المسلح بالحديد أو الدعامات المعدنية، وكان من الصعب إقامة أبنية واسعة، لتعذر بناء السقوف الواسعة، فاحتال المهندسون على ذلك ببناء

الأقواس وحجر الغلق الذي يقفل القوس من الأعلى، وهو طراز أناضولي، مما جعله صامداً ضد عوامل الزمن (عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-45).

أما باقي المسجد، فاعتمد على أربع زوايا، يبلغ البعد بين كل اثنتين 17 متراً بما فيها الأروقة الجانبية، ويتخلل كل واجهة سبع نوافذ، يبلغ عرض النافذة الواحدة 32 سم، ويبلغ ارتفاعها 204 سم، ويبلغ سمك جدارها 112 سم، ويوجد فوق النوافذ شريط بارز مكتوب بالحروف من الرخام الأبيض(عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-45).

يتضمن الرواق الشمالي في المسجد على سبعة أعمدة من الغرانيت، جلبت من أطلال قرب صور وقيسارية، ويحتوي الرواق الشرقي على سبع نوافذ مزخرفة، مكسوة بالرخام متعدد الألوان، وفيه خمسة أعمدة فقط، ويعد الرواق الغربي متشابه مع الرواق الشرقي، وتقوم فوق كل رواق سِدَّة، يبلغ طولها طول الرواق، وأمام كل سدة يوجد درابزين يرتكز على أعمدة صغيرة من الرخام، يضيء على منظرها من قاعة المسجد رونقاً وجمالاً لا نظير له (مروان أبو خلف، 2001، ص30-31. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-45).

تقع المئذنة في الركن الشمالي الغربي من الجامع، وفيها درج لولبيّ قوامه اثنتان وسبعون درجة، وبعض النوافذ الصغيرة للإنارة والتهوية، وأما القبة أعظم ما في هذا المسجد، فهي كروية الشكل، يبلغ قطرها عشرة أمتار، تكسوها ألواح من الرصاص من الخارج لمنع تسرب الرطوبة إليها(محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-46).

يشبه مسجد سنان باشا يقع في مدينة بريزرن جنوب كوسوفو، ويرجح بناؤه سنة 1615 ميلادياً، وكذلك يشبه مسجد مدينة سراييفو، تلك المدينة التي تُلَقَّب بقُدس أوروبا، وهو جامع خسرو بك العثماني من القرن السادس عشر.

خان العمدان: (انظر الصورة رقم (9): صفحة ملحق الصور): بناه احمد باشا الجزار (البشناقي) عام 1784م، ويستند الخان بواسطة سلسلة من أعمدة الصوّان "الغرانيت"، وكان قد تمّ جلبها من بقايا أطلال رومانية قريبة من المنطقة ومن قيسارية، (مروان أبو خلف، 2001، ص95-96) على غرار الخانات الموجودة في تركيا (أسامة أبو النحل، 2005، ص15-16).

يعتبر خان للتجارة، وهو كبير الحجم، وقريب من الميناء، واستُخدم للتجارة الدولية، كان يقوم التجار الذين وصلوا إلى الميناء بتفريغ بضائعهم في مخازن الخان، سيما في الطبقة الأولى منه، التي تضمّ دار الجمر (المكس) التي تتبع الميناء، ويضم الخان مخازن لاستخدام التجار، ويوجد فيه غرف لسكن التجار سيما في الطبقة الثانية التي كانت عبارة عن فندق خاصّ (عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824).

تم بناء الخان على بقايا خان قديم متهاك منذ الاحتلال الإفرنجي، ويُشتق اسم الخان من صفّ الأعمدة حول الساحة المفتوحة، وأغلبها أعمدة من الصوّان ثانوية الاستعمال، وتمّ جلبها من أطلال مواقع أثرية في قيسارية، وأدمج عام 1906م في الجهة الشمالية من الخان برج الساعة الذي بناه السلطان العثماني عبد الحميد باشا (عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824).

السرايا: (انظر الصورة رقم (10): صفحة ملحق الصور): السرايا، وهي بمثابة قصر الحكم بالتركية، واتخذها الجزار بمثابة مبنى الحكم التركيّ في عكا، (أسامة أبو النحل، 2005، ص15-16) وبُنيت في حدود عام 1790م، في عهد الوالي احمد باشا الجزار، وضمت السرايا مكاتب موظفي الحكم (محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-46).

ويوجد لسرايا بواية فخمة، وُبنيت بأسلوب فنّي هندسيّ معماريّ مملوكيّ من نوع الأبلق (Ablaq) امتزج مع فنون العمارة العثمانية، ويشمل مبنى السرايا العثماني في عكا طبقتين، حول ساحة مركزية مرصوفة بالحجارة.

حمام الباشا: (انظر الصورة رقم (11): صفحة ملحق الصور): قام حاكم عكا أحمد باشا الجزّار ببناء "حمام الباشا" في حدود عام 1781م، (أسامة أبو النحل، 2005، ص15-16) وأطلق عليه في البداية اسم "الحمام الجديد"، ليُستبدل الاسم بعد فترة بـ"حمام الباشا"، تكريماً للجزّار، اعتمد البناء في تصميمه على الطراز المعماري العثماني، سيما فيما يخص شكله الخارجي ومحتواه الداخلي، من "دهاليز"، وغرفة "المشلىح" وغرفة "موقد النار"، والفتحات العلوية، للحمام غرفة تدفئة تحت الأرض "الموقد"، تمت تدفئتها بحوض ماء كبير، ومنه كانت تُضخّ أبخرة ماء ساخن إلى الغرفة الساخنة وإلى غرف العلاج في الحمام(دونالد كواترت، 2004، ص284-285. مروان أبو خلف، 2001، ص128-129. محمد علي الكلوت، 2010، ص45).

استمر عمل الحمام منذ نشأته كمستحمّ فعّال، بالإضافة إلى وظيفته الدينية الخاصة، المتمثلة بفرض الطهارة قبل الصلاة، لعب الحمام دوراً معتبراً في جميع مجالات الحياة، في المدينة العثمانية(دونالد كواترت، 2004، ص284-285).

وكان بمثابة مكان للقاءات الاجتماعية، للاستراحة، للتّنزه، والاحتفالات؛ وكان مكان مكوث الأطباء والحلاقين؛ كما استُخدم "مكان تدليل أثرياء المدينة (كواترت، 2004، ص284-285. عبد الكريم رافق، 2016، ص820-824. محمد علي الكلوت، 2010، ص45. دونالد). وتهدّم الحمام إثر تعرّضه لهزّة أرضية، ليُبنى من جديد في بداية القرن الـ19م في عهد الوالي عبد الله باشا (دونالد كواترت، 2004، ص284-285. عبد الكريم رافق، 2016، ص820-822. محمد علي الكلوت، 2010، ص45).

البازار التركيّ (سوق القيسارية): (انظر الصورة رقم (13): صفحة ملحق الصور): بني البازار المسقوف أيام الجزّار (1775-1801)، (أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص15-17) واستُخدم بمثابة سوق بلديّ محليّ لصالح سكّان المدينة وزائريها، وكان جزءاً من مركز الحياة في مدينة عكا، ويقع البازار إلى جانب، الحمام، السرايا، والجامع، ومن خلاله كان يتلقّى السكّان جميع احتياجاتهم في المدينة من جانب السلطات العثمانية(محمد علي الكلوت، 2010، ص40-46).

السوق (القيسارية) المغلق: عبارة عن بناء يقع في الجزء الشرقيّ من البازار التركيّ، وكان جزءاً لا يتجزأ منه، وأهمّل هذا الجزء من البازار، واستُخدم كمرّ ضيق ومظلم، وكجزء من أزقة البلدة القديمة، ومن هنا جاء اسمه "السوق المغلق"، ويتشابه مع نمط الأسواق المملوكية(مروان عبد القادر بكر، 2004، ص54-57. محمد علي الكلوت، 2010، ص40-46).

برج "الكومندار": (انظر الصورة رقم (20): صفحة ملحق الصور): ويطلق عليه أهل عكا اسم 'برج القائد' وهو برج حراسة خلّاب، ويقع في الزاوية الشمالية الشرقية من المدينة، وُبنى مع ترميم أسوار عكا بعد حصار نابليون بونابرت 1799م، في عهد الجزار، ويبرز البرج عن خط السور الشرقيّ والشماليّ، عبر منصات مدفعية نُصبت عليه، للدفاع عن هذه الأسوار من الهجوم المباشر، وكانت توجد في الطبقة الأرضية مخازن الجيش العثماني (أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص17. مروان أبو خلف، 2001، ص172-173).

سبيل الجزار: (أنظر الصورة رقم (19): صفحة ملحق الصور): بني عام 1793م، يقع في الغرب من مدخل جامع الجزار، (أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص17) تطل واجهته الحجرية على الشارع، ومن أسمائه: السبيل، وسبيل الطاسات، وجاءت تسميته الأخيرة نسبة إلى الطاسات

المعدنية التي كانت تستخدم اخذ الماء من الأحواض، ويتكون السبيل من حجرة السبيل، وحجرة المزلاتي، والصهرج، ويتخلل حجرة التسبيل الشاذورات، ويتركز على عمود رخامي، ويتكون من حوضين رخامين، والأرضية مفروشة برخام ملون، وهذا النمط من الاسبله هو السائد في الأناضول العثماني (مروان أبو خلف، 2001، ص143-144. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-46).

4. سليمان باشا العادل (1805م-1818م):

جامع الميناء: (انظر الصورة رقم (14): صفحة ملحق الصور): قام سليمان باشا ببناء جامع الميناء (كان يسمى مسجد سنان باشا)، ويسمى أيضاً في يومنا هذا جامع البحر، وأقيم على يد سليمان سنة 1806م في نفس موقع مسجد سنان باشا القديم، وتم تجديده عام 1816م، ويقع هذا المسجد على شاطئ البحر المتوسط في مدينة عكا شمال فلسطين، وهو إحدى نفائس الفن المعماري العثماني، ويشبه جامع الجزار الذي يقع بالقرب منه، ويتشابه مع جامع الجزار في تصميمه الخارجي والداخلي، وهو مكان الصلاة الإسلامي الأول في عكا، وكان محاذياً لخان الإفرنج (مروان أبو خلف، 2010، ص37. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-46).

بني وفق الطراز العثماني البسيط، للمسجد ليوان متوسط الاتساع، وفوق مدخله قبة متوسطة العمق والاتساع، وفي شماله عمودان أسطوانيان جميلان، لهما قواعد وتيجان، وله قاعدة واسعة، قطرها سبعة أمتار ونصف، وعمقها ستة أمتار ونصف، وتظهر في زوايا المسجد الركب التي تقف عليها القبة، وفي القبة منبر رخامي مرتفع سبع درجات، وللمسجد منذنة تقع في الركن الشمالي الغربي، بنيت وفق طراز مئذنان الأناضول التركي، وهي ذات طابع اسطواني تشبه تلك التي وجدت في جامع الجزار (مروان أبو خلف، 2010، ص37)، يشبه مسجد السيدة عائشة بمدينة "أدرنة"، بُني في عام 1468م.

مسجد المجادلة: (انظر الصورة رقم (15): صفحة ملحق الصور): تمّ في عهد سليمان باشا بناء مسجد المجادلة سنة 1810م على يد المملوك علي آغا، الذي شغل موقع نائب سليمان، وكان مسؤولاً عن خزينة الولاية وإدارة شؤون بلاط الباشا سليمان العادل. يقع المسجد في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، أمام بيت علي آغا، وإلى الشرق منه، قليلاً. وأضاف علي آغا عام 1810م منذنة إلى المسجد، ومشتق اسم المسجد من اسم قرية المجدل، التي انتقل الكثير من سكانها إلى السكن في هذا الحيّ من عكا حين ازدهارها، يقع قريباً من الحي الغربي، ويتميز بمنذنته العالية جداً (مروان أبو خلف، 2001، ص37. محمد علي الكحلوت، 2010، ص40-46).

منشأة تطهر ووضوء من الرخام: وتم بناء منشأة تطهر ووضوء من الرخام عند سفح درج مدخل مسجد المجادلة باتجاه الشارع في عهد حاكم سليمان باشا عام 1814م، وذلك احتفاء بإنهاء بناء قناة المياه - عكا - الكابري.

قناة المياه (الكابري): (انظر الصورة رقم (16): صفحة ملحق الصور): بنيت عام 1800م، في عهد احمد باشا الجزار، (أسامة أبو النحل، 2005، ص17) لكنها جددت بالكامل في عهد سليمان باشا العادل، وتمر قناة المياه "الكابري" من عكا إلى بلدة البصة، وتمر من قرية المزرعة، يبلغ طول قناة الكابري حوالي 13 كم، ولم يبق قائم منها سوى قطع صغيرة في القسم القريب من مدينة عكا، وأيضاً القطعة المحاذية لأنقاض قرية السميرية المهجرة، ومن المعتقد أن هذا المقطع بالذات كان أعلى نقطة في قناطر الكابري، يمر في وادي منخفض هو أدنى نقطة في مسار القناة(عبد الكريم رافق، 2016، ص719-721. مروان أبو خلف، 2001، ص132-133).

5. عبد الله باشا (1818م-1832م):

قصر الباشا عبد الله: (انظر الصورة رقم (18): صفحة ملحق الصور): لم تتميز هذه الفترة بشيء من أعمال الإعمار الهامة باستثناء بناء عبد الله باشا لقصره في الكرمل.

ثانياً: نتائج (مقاربات وخاتمة):

تنوعت فنون العمارة التي تزينت بها مدينة عكا في العهد العثماني الوسيط، وتفوقت على تلك الفنون "الطرز" التي شهدتها عكا وعموم المدن الفلسطينية في العهود السابقة، كون عمارتها هي نتاج خبرة ومعرفة أمم عدة تم الاعتماد على معارفها وأطلالها، وكونها اعتمدت على مواد بناء لم تختزل بنوع واحد ولا مخلفات حقبة واحدة، بل استخدمت تلك الأطلال والخرائب كمواد بناء متوفرة وجاهزة إلى جانب المواد المستخدمة في حينه والتي توجد فيها بيئة مدينة عكا وربفها (عبد الكريم رافق، 2016، 730-731).

تم بناء منشآت مدينة عكا القديمة في العهد العثماني في الفترة الواقعة بين أعوام 1600م-1832م، نتيجة ما شهدته من نهضة وانتعاش، جعلها تستوعب نشاط معماري هو الأضخم من حيث العدد والنوع، ودخل إلى عكا خلال تلك الفترة الطرز العثماني السائد في الأناضول إلى جانب البلقان (مروان أبو خلف، 2001، ص30، 37 . عبد الكريم رافق، 2016، ص770-774).

وجمعت عمارة عكا بين الطرز العثمانية والرومانية والإفرنجية والعربية ذات الطابع التقليدي، فنتج عن هذا التنوع تحف معمارية في غاية الرونق والإبداع (عبد الكريم رافق، 2016، 730-731).

1. كيف تمازجت طرز عمارة عكا بين المحلي والعثماني والإفرنجي والروماني؟

رغم تفوق الطرز المعمارية العثمانية سيما في المنشآت الرسمية التي تتبع للحكومة العثمانية، إلا أن هذه الأبنية احتوت في إحدى مكوناتها على الطراز الروماني، سيما نتيجة الاعتماد على أعمدة "الرخام"، وهي بمثابة دعائم صلبة تتوسط تلك المنشآت، وتحافظ على تماسكها، وهي أعمدة جاهزة تم جلبها من بقايا المباني الرومانية القديمة التي أصبحت خرائب أو شبه أطلال، توأجت في جوار عكا والساحل الفلسطيني، وتم جلب جزء منها من مدينة قيسارية الواقعة في وسط الساحل الفلسطيني (مروان أبو خلف، 2001، ص37. احمد عبد الواحد ذنون، 2010، ص2-3. عبد الكريم رافق، 2016، 742).

ونقلت حجارة بعض القلاع والكنائس الإفرنجية المهجورة والمدمرة بعد جلاء الاحتلال الإفرنجي عام 1292م عن عكا وسائر الساحل الفلسطيني، وهي حجارة تشبه طراز حجارة القراع الأوروبية في العصور الوسطى، نقل الإفرنج بعضها من الخرائب الرومانية المجاورة لعكا بين أعوام 1095م-1292م، وتم قطع أخرى من "مقالع" الحجار القريبة في جبال الكرمل، واستغلت في بناء المنشآت الإفرنجية في الساحل الفلسطيني (عبد الكريم رافق، 2016، ص732-742).

تمثل بقايا المنشآت الإفرنجية قواعد وأساسات العديد من المباني العثمانية الحديثة التي بنيت بين أعوام 1600م-1832م، وتشمل في بعض الأحيان على "قبو" يقع أسفل البناء، يعود تاريخه إلى حقبة الاستعمار الإفرنجي، بينما اعتبرت الطوابق العلوية حديثة تنتسب للحقبة العثمانية الوسيطة (عبد الكريم رافق، 2016، ص770-777 . أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص7-8).

تم الاعتماد على جزء من أنماط التحصينات العسكرية ذات الطابع الإفرنجي أثناء بناء المنشآت العثمانية، سيما الجزء العلوي من تلك المنشآت الأشبه بقلاع دائرية أو مربعة، تحتوي على فتحات يتاح من خلالها ضرب النبال صوب الأعداء، وأخذ شكل سور عكا ذات مميزات البناء الإفرنجي في بعض تكويناته.

وشملت هذه المنشآت على أنماط "الطرز" المحلي، سيما في بناء العقود والمداميج (مداميك)، والبتات والرجة (الركه)، رغم وجود روايات مختلفة حول أصولها، وهل هي فرنجية أم عربية؟ إلا أنه يوجد إجماع حول كونها ضمن الطرز المحلي.

وكان يضاف إليها حجارة البناء المحلية الغير متناسقة في بعض الأحيان، بحيث يتم تكسيها بواسطة أدوات معدنية صلبة، وهي من بقايا الحجار المتناثرة في الأراضي، وكان يتم بناءها بالاعتماد على مادة من أنواع التراب يتم خلطها، وتوضع بين الحجارة، وتسهم في تقوية البناء، وتتكون من الجير والتربة الحمراء والخور والقش والماء والرماد، تسهم في تماسك البناء، ويتم من خلالها إغلاق الفتحات الموجودة بين الحجارة، ويعد هذا الطراز المعماري جزء أصيل من طرز البناء العربية، وكان يدخل في بناء تلك المنشآت الأخشاب الدائرية أو المربعة الصلبة، بهدف ربط السقوف وتدعيمها(عبد الكريم رافق، 2016، 770-777. مروان أبو خلف، 2001، ص37).

تأثرت عمارة عكا بالطرز المعماري العثماني، سيما الأناضولي في الأجزاء العلوية والخارجية منها، واعتمد عليه في وضع حلول تعيد ترتيب شكل السقوف والعقود والقباب، كون الأنماط المحلية بسيطة نسبياً، ولا تراعي الشكل الجمالي عند بناء سقوف العقود، ووصفت سطوح تلك المنشآت المحلية بالغير متجانس، وأطلق عليها أسماء عدة، منها الجملوني والنصف دائري، وانعكس ذلك على جماليات البناء المحلي التقليدي بشكل سلبي، سيما من الخارج والداخل، واحتلت جزء من حيز البناء (مروان أبو خلف، 2001، ص30-37. احمد عبد الواحد ذنون، 2010، ص5).

أبدعت الفنون المعمارية العثمانية في مجال بناء القباب الاسطوانية نصف الدائرية بشكل متناسق وجميل، أسهم في منح البناء رهبة ورونق وجمال مميز، وأسهمت في ذلك الأروقة، هذا إلى جانب طراز المئذنة العثمانية المدببة والمخرطية الشكل، ذات المشربيات في الجزء العلوي، والفتحات وعتبات الدرج الدائرية، مما أضاف للمساجد شكل مميز تمازج مع المحلي والعالمية(مروان أبو خلف، معالم الحضارة الاسلامية في فلسطين، ص30-37).

2. لماذا تميزت عكا بعمارتها في عهد ظاهر العمر الزيداني و احمد باشا الجزائر عن غيرها؟

لم تحتل عكا تلك الأهمية في عهد فخر الدين المعني الثاني (1572م-1635م)، (إبراهيم احمد الشيبان، 2011، ص525) ولا في عهد زعامات أسرته السابقين (1120م-1635م)، نتيجة اتخاذه منطقة لبنان عموماً والشوف مركزاً له، ونتيجة ارتباطه الجهوي والاجتماعي والقبائلي والطائفي بمناطق تقع ضمن حدود لبنان الحالية وجنوب سوريا، مما أثر على أوضاع فلسطين التي اتخذها مصادراً لجمع الضرائب من الأهالي، دون أن يطورها أو يهتم بعمارتها وبجوانبها الاجتماعية والثقافية (عبد الكريم رافق، 2016، 730-731، 770-777. إبراهيم احمد الشيبان، 2011، ص525-526).

لم تتطور مدينة عكا في عهد فخر الدين المعني الثاني، وبقيت قرية يرتادها الصياديين، ولم تتخذ مركزاً للحكم أو الإدارة، ولم يسهم المعني في بناء أي من معالم حضارتها سوى إعادة افتتاح ثلاث كنائس كانت قد تهالكت منذ الغزو الإفرنجي (1095م-1291م) (إبراهيم احمد الشيبان، 2011، ص525-526).

عاش آل الزيداني في منطقة الجليل الفلسطيني، واسهم ذلك في تعزيز اهتمام هذه العائلة الإقطاعية زعامات محلية- بمدن شمال فلسطين، بما فيها مدينة عكا، سيما بعد الدور الإداري والسياسي الذي لعبه بعض أفراد هذه الأسرة في إدارة أقاليم الدولة العثمانية مترامية الأطراف خارج فلسطين وداخلها، مما منحهم صفة رسمية، بمعنى لم يتولى أفراد هذه العائلة مناصبهم الإدارية داخل الدولة نتيجة البعد الجهوي والطائفي والوراثي، كما هو حال فخر الدين المعني

الثاني، بل ذاع سيط أسرة الزيداني نتيجة تولي أفرادها وظائف عدة في سلك الدولة العثمانية، إذًا، نحن نتحدث عن شكل جديد من رجال الدول، أخذ طابع العمل الرسمي والزعامات المحلية(عبود الصباغ، 1999، ص20).

لمع دور ظاهر العمر الزيداني(1695م-1775م)، حينما تولى إدارة منطقة عراية البطوف في الجليل وجوارها، وتوسع الشيخ الزيداني ليضم إلى سلطته طبريا وصفد وعكا والناصره، واتخذ عكا مركزاً لحكمه (عبود الصباغ، 1999، ص37،25).

احتلت عكا مكانتها التجارية والإدارية لأول مرة في عهد ظاهر العمر الزيداني عام 1705م، وتحولت إلى مركز للتجارة المحلية والدولية، وربطها الظاهر عمر بالعالم عبر توسيع وتطوير ميناء المدينة، وتنظيم جباية الضرائب، وضبط تمرد الجوار، وتأديب البدو، وتعزيز الأمن والاستقرار ضمن مناطق، وتشكيل قوة عسكرية، واستمراره في توسيع نفوذه في جنين وجبال نابلس والساحل الفلسطيني حتى رفح، وارتبط بعلاقات تجارية مميزة مع بلدان أوروبا، مما جعل من عكا عاصمة إدارية تشمل سلطتها فلسطين وأجزاء واسعة من شمال الأردن وشرق سوريا وجنوب لبنان (عبد الكريم رافق، 2016، 730-731. عبود الصباغ، 1999، ص37).

تحركت الحياة العامة في عكا خلال عهد ظاهر العمر الزيداني، وارتادها الناس والتجار، وهاجر إليها الكثير، ونشطت فيها حركة المعمار، سيما المؤسسات الحكومية والدينية والخدمات التي بناها الشيخ الزيداني خلال فترة حكمه، وهي كثيرة، ولربما لا تقل عن تلك التي بناها خليفته احمد باشا الجزار(1734م-1804م)(عبد الكريم رافق، 2016، 730-731. أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص1-2).

تميز الجزار عن خليفته ظاهر العمر الزيداني بنسق شخصيته العسكرية وإخلاصه لدولته العثمانية، وتنقله في الخدمة الرسمية في أكثر من موقع ومكان، فمنحه ذلك خبرة وشخصية ودراية بطبائع الناس، وزاد من ذلك ارتباطه بشخصيات بلاط الحكم في الأستانة، إلى جانب امتلاكه جيش نظامي ومسلح بشكل جيد تحت إمرته، ولم يتقلد السلطة وفق نمط الوراثة الذي اعتادت عليه الزعامات المحلية في فلسطين، ونظم الضرائب والبريد والتجارة والخدمات العامة، وازداد عدد سكان عكا في عهده بشكل ملحوظ، سيما بعد انتصاره على الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت عام 1799م، (أسامة محمد أبو نحل، الحياة الثقافية في فلسطين ولبنان في عهد احمد باشا الجزار 1775-1804م، ص15) فعاشت فترته استقرار امني وسياسي يفوق تلك الفترة التي عايشتها خلال عهد ظاهر العمر الزيداني(أسامة محمد أبو نحل، 2005، ص7-8. عبد الكريم رافق، 2016، 730-731).

لم يكن الجزار بما بناه الزيداني من منشآت عمرانية في عكا، بل أعاد ترميمها وتطويرها، وقام ببناء منشآت جديدة وهامة، اعتمدت على طرز معماري مغاير.

وصفت المباني التي أسسها الزيداني بأنها قريبة نسبياً للطراز العربي المحلي، (عبد الكريم رافق، 2016، 769-776) نتيجة أصوله العربية وعدم احتكاكه ببيئات الأناضول التركي بما يكفي، بينما اعتمد الجزار بشكل أكبر على فنون المعمار الأناضولي والبلقاني نتيجة أصوله البلقانية، وجلب منها مختصين في مجال العمارة، وأشرف هو بنفسه على عمارتها، وفي عهده امتزجت فنون العمارة المختلفة، سيما العربية والعثمانية في نسق جديد ومميز، وشمل الخانات والمساجد والأسبلة والأسواق والمدارس والسرايا والقلعة والأسوار والميناء والسجن (أسامة محمد أبو نحل، الحياة الثقافية في فلسطين ولبنان في عهد احمد باشا الجزار 1775-1804م، ص17-18).

خاتمة:

لم تهتم دولة المماليك بعمارة ساحل فلسطين بما فيه مدينة عكا، وانشغلت بمعارك تحرير فلسطين من الغزو الإفرنجي بين أعوام 1260م-1295م، واستمر هذا الحال بعد تحرير مدينة عكا والساحل الفلسطيني من الاحتلال الإفرنجي عام 1292م، وذلك نتيجة خشية ولائها من عودة الحملات الإفرنجية مجدداً، والاحتماء ببعض قلاعها وحصونها عند ترميمها، لذلك تُركت شبه أطلال حتى يسهل استعادتها في حال سيطر عليها الغزاة.

واستمرت مدينة عكا على هذا الحال من الإهمال حتى تاريخ الحكم العثماني عام 1516م، لكنها ليست البداية الحقيقية لمشهد ازدهار عكا، وانشغل ولاة الدولة العثمانية بضبط الأمن وتطوير مرافق المدن الرئيسية في الداخل بين أعوام 1516-1620م.

ومنذ بداية عهد والي عكا وصيدا فخر الدين المعني الثاني سيما في الفترة الواقعة بين أعوام 1620م-1666م اهتم بعمارة المرافق الدينية المسيحية في مدينة عكا نتيجة سياسة التسامح الديني التي تبناها فخر الدين المعني الثاني، وسمح للرهبان العرب و رهبان الإفرنج إعادة ترميم الكنائس المتروكة منذ عام 1292م، وكنت عبارة عن أطلال مهجورة.

بينما وصفت فترة ظاهر العمر الزيداني بأنها فترة انتعاش حقيقي شهدتها عكا، سيما منذ عام 1705م، واستمر هذا الازدهار والتطوير خلال فترة احمد باشا الجزائر الواقعة بين أعوام 1775م-1805م، وكانت بمثابة العصر الذهبي الذي شهدته عكا على صعيد الاقتصاد وال عمران. امتزجت في عكا أنماط الفن المعماري العربي المحلي مع العثماني الطراز، عبر الاعتماد على أطلال ومخلفات العمارة الرومانية والإفرنجية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم احمد الشباب(2011)، جيش الإمارة المعنية في عهد فخر الدين المعني الثاني، دراسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م38، ع2.
2. احمد عبد الواحد نون(2010)، السمات المحلية في العمارة الإسلامية، قسم العمارة جامعة الموصل، المجلة العراقية، العراق، ع20، <http://www.uotechnology.edu.iq/dep-architecture/IraqiArchMagazine/issues-20-19architecture.pdf>
3. أسامة محمد أبو نحل(2005)، الحياة الثقافية في فلسطين ولبنان في عهد احمد باشا الجزائر 1775-1804م، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، غزة، 1426هـ، <http://libnahil.pdf20%/abo2030%.qsm.ac.il/articles/alaswar/no.1>
4. ثائرة بليلة(2010)، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للحكمة الشرعية في نابلس، جامعة النجاح، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، نابلس - فلسطين. https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/architectural_reading_of_the_ottoman.pdf
5. دونالد كواترت(2004)، الدولة العثمانية 1700م-1922م، تعريب أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض. <https://www.riyadh.com/get/qRSCj4> <http://www.riyadh.com/html1922-1700iba/23shared.com/>
6. عبد السلام البيسوني، (2014)، مدهشات من الدولة العلية العثمانية ومساجدها، <http://www.islamsyria.com/portal/uploads/CMS/maktabah/mudhashat.pdf>
7. عبد الكريم رافق(2016)، فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن السادس عشر الميلادي إلى القرن التاسع عشر الميلادي، عدد المجلدات2، مستل من الموسوعة الفلسطينية . <https://archive.org/details/pal.othmani>
8. عبود الصباغ(1999)، الروض الزاهر في تاريخ ظاهر، (مخطوط)، ط1، تحقيق عبد الكريم محافظة، مؤسسة حمادة أريد - الأردن، تحقيق عبد الكريم محافظة وعصام هزايمة، <http://www.creativity.ps/data/library/pdf1243391766321929>

9. قسطنطين بازيلي(2016)، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحية السياسية والتاريخية، ترجمة يسر جابر، الشرق الأوسط

http://www.mediafire.com/download/f7B%8D%3B%8D%84%9D%81%9D%88%9_%D9A%8A%D8%9D%1B%8D%8D%85%9AB%D%8D%9B%8D%84%9D%7A%8_%D86%9A%D8%9D%A.pdf

10. محمد احمد عبد الرحمن(2016)، المؤتمر الدولي الثاني، للجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية، ملخصات أبحاث، المنعقد خلال الفترة من 26:29 أكتوبر 2016م/ 1438هـ في مدينة الأقصر – جمهورية مصر العربية (بحث محمد احمد عبد الرحمن، العمائر المشيدة على الطرز التقليدية في القاهرة في القرنين 13 و14هـ).

11. محمد علي الكحلوت(2010)، التراث المعماري العثماني في فلسطين- مدينة عكا كدراسة حالة.

12. مروان أبو خلف(2001)، معالم الحضارة الإسلامية في فلسطين، المعهد العالي للآثار الإسلامية – جامعة القدس - فلسطين، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اسيكو 1422هـ/ 2001م، مطبعة بني أرتاسن-المملكة المغربية، <https://www.isesco.org.ma/ar/wp-content/uploads/sites/Hadara-palestine.pdf>

13. مروان عبد القادر بكير(2004)، المدينة الفلسطينية في العهد المملوكي، المشرف على رسالة الماجستير محسن يوسف، نوقشت في جامعة بيرزيت – فلسطين.

14. نعمة بن قاري(2017)، عمارة المساجد وتوجهاتها المعاصرة، مجلة المدينة، 3ع، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان

https://www.researchgate.net/profile/Naima_Benkari/publication/321026833/publication/2https://www.researchgate.net/profile/Naima_Benkari/almsajd-57020eab65fdcc6da6d096a5_almsajd_mart_almasrt_wtwjhatha/links/mart-almasrt-wtwjhatha.pdf

ملحق الصور:

صورة رقم (1): (كنيسة القديس فرانشسكو (فرانشسكنيت)



صورة رقم (2): خان الشوادة



صورة رقم (3): خان الشونة



صورة رقم (4): خان الإفرنج



صورة رقم (5): ميناء عكا



الصورة رقم (6): مسجد الزيتونة



الصورة رقم (7): مسجد ظاهر العمر الزيداني



الصورة رقم (8): كنيسة سانت جون (فرانثسكنيت)



الصورة رقم (9): خان العمدان



الصورة رقم (10): السرايا العثماني (قصر الحكم في عكا)



الصورة رقم (11): حمام الباشا



الصورة رقم (12): قصور فندق الأفندي



الصورة رقم (13): البازار التركي



الصورة رقم (14): جامع الميناء



الصورة رقم (15): مسجد المجادلةة



الصورة رقم (16) قناة المياه الكابري



الصورة رقم (17): قصر عبد الله باشا، ويظهر في الصورة فنار عكا "المنارة".



صورة رقم (18): مسجد الجزائر في عكا، و صورة رقم (19): سبيل جامع الجزائر.





سبيل الجزار:



صورة رقم (20): أسوار عكا



صورة رقم (21): ميناء عكا وفنار عكا (المنارة)



الأمراض المتوطنة وطرق علاجها في المغرب الإسلامي

Endemic diseases and the ways of treatment in the Islamic Maghreb

أ. شواكري، منير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

ملخص: زدوتنا المصادر سواء كانت تاريخية أو متخصصة في علم الطب بمعلومات قيمة حول مجموعة من الأمراض المنتشرة في بلاد المغرب الإسلامي، فبيّنت بالتفصيل عددا كبيرا منها مبرزة الأمراض الخطيرة والأخرى الأقل خطورة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أن معظم هذه الأمراض كانت معروفة من قبل الناس فضلا عن الأطباء إلا بعضا منها كمرض الزهري الذي لم يكن معروفا في هذه البلاد، بالإضافة إلى أمراض أخرى مجهولة سجلتها لنا كتب التاريخ، وقد ركزنا في هذه الدراسة على الأمراض المتوطنة والطرق المستعملة في علاجها، وقد لاحظنا أن سكان بلاد المغرب تميزوا بثقافة العلاج التقليدي أكثر منه العلاج التجريبي العلمي.

الكلمات المفتاحية: الأمراض المتوطنة، العصر الوسيط، طرق ووسائل العلاج.

Abstract: The historic resources or that specialized in the science of medicine, Has brought us valuable information on the most common illnesses in the Islamic Maghreb, It has set out in detail a large number of them, ighlighting the serious and less dangerous, And by our study of this subject before we found that most of these diseases are known by gents single as well as by doctors, With the exception of some of the diseases that have not been known in this part of the world such as syphilis, As well as other unknown diseases mentioned in the history books, We focused in this study on the endemic diseases and the methods used in their treatment, We have noticed that the Maghreb have a culture of treatment more traditional than the therapy scientific experimental.

Keywords: Endemic diseases, The Medieval Era, Ways and means of treatment.

مقدمة:

سجل التاريخ للمسلمين تفوقهم في مجموعة من العلوم على غرار علوم الطب والهيئة والرياضيات والكيمياء، والتي ترجمتها أوروبا فكانت لها أكبر سند في الإرساء لمنظومة تعليمية سوف يكون لها الدور الكبير في نهضتها، وقد ظهر في بلاد الإسلام مجموعة من الأطباء وضعوا بصمتهم في هذا المجال كالرازي وابن سينا وبني زهر وابن الجزار والزهرراوي... الخ، ولم تتعرض مؤلفاتهم للتخريب أو التلف على العموم ربما لشرف مهنة الطب وحاجة الناس إليها مسلمين كانوا أو غيرهم.

لم تسلم بلاد المغرب الإسلامي من الأوبئة والأمراض كغيرها من البلاد وذلك راجع لأسباب عديدة منها ما هو مرتبط بالمناخ والموقع الجغرافي، وأخرى كانت نتيجة اتصال شعوب هذه البلاد بالشعوب الأخرى على وجه الخصوص أوروبا، ومن دوافع هذا الاتصال الحروب والهجرة والتجارة.. الخ. وبطبيعة الحال انتشرت مجموعة من الأمراض اختلفت من حيث درجة الخطورة أو حتى من حيث مدى توطنها من عدمه، وعليه نسعى من خلال هذا البحث للتعرف على بعض هذه الأمراض التي شهدت هذه البلاد والطرق المتاحة التي ساعدت في شفاء الناس منها.

فكيف بدأ الطب عند العرب؟ ما هي أسباب ظهور الأمراض وانتشارها؟ ما هي أهم الأمراض التي عرفت في بلاد المغرب الإسلامي؟ كيف تعامل معها الطب المغربي؟ وما هي أهم طرق العلاج؟.

1. أصل الأمراض في المجتمع الوسيط:

أ. علم الطب وعلاقته بالمسلمين:

الطب هو فرع من فروع الطبيعيات وهو ينظر في بدن الإنسان حالة مرضه وصحته، ومداره حول حفظ الصحة والبرء من المرض بالأدوية والأغذية (عبد الرحمن بن خلدون، 2012، ص531)، ورد في كتاب تسهيل المنافع قول النبي صلى الله عليه وسلم: (العلم علمان علم الأبدان وعلم الأديان، والعلم علمان علم الدين وعلم الدنيا فالذي للدين فهو الفقه، والعلم الذي للدنيا فهو الطب)، (الأزرقي إبراهيم، دس، ص2) (التعليق رقم1).

عرف العرب قبل الإسلام الطب الشعبي الذي يعتمد على التجارب العلمية البسيطة، ويستخدم كذلك الأدوية البسيطة كالحجامة والكي والبتر والفصد والحمية، والأشربة الطبيعية كالعسل واستخدموا الأعشاب الطبيعية لمعالجة بعض الأمراض، ومن أطباء العرب في العصر الإسلامي الحارث بن كلدة (عبد الرحمن بن خلدون، 2012، ص532) وهو من قبيلة تقيف تداوى عنده الصحابي سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بأمر من الرسول صلى الله عليه وسلم (راغب السرجاني، 2009، ص26-27)، كما اعتمدوا على العلاج بالتأميم والتعاويد، ولم تكن لهم دراية إلا بالقدر الضئيل من الطب التجريبي (راغب السرجاني، 2009، ص26-27).

فلما جاء الإسلام فتحت الباب أمام الطب التجريبي تحقيقاً للمبدأ القائل بأن العلوم الكونية لا تدخل في صميم الرسالة النبوية غير أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك هذا المجال دون توجيهه، فمن الأحاديث الداعية إلى الاجتهاد في مجال الطب ما رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كلّ داءٍ دواءٌ، فإذا أصيب دواء الداء برء بإذن الله تعالى)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء، علمه من علمه وجهله من جهله) (راغب السرجاني، 2009، ص29-30).

من المعلوم أن العرب بعد الإسلام تأثروا بالحضارتين البيزنطية والفارسية فقاموا بترجمة الكتب الفلسفية والعلمية منذ عهد مبكر وأول من قام بذلك خالد بن يزيد بن معاوية (85/704م) والمعروف بحكيم آل مروان، ذلك أنه لما أبعد عن الخلافة اهتم بعلم الكيمياء محاولاً تحويل

المعادن إلى ذهب، فاستدعى جمعا من علماء اليونان من الإسكندرية وأمرهم بترجمة كتب الكيمياء من اليونانية إلى العربية، إلا أن هذه الترجمة كانت بشكل فردي حتى جاء العصر العباسي الذي اهتم بهذا العلم اهتماما بالغا فظهر ما يعرف (ببيت الحكمة) وهي أول جامعة في بغداد، وكان عصر المأمون (218-198هـ/813-833م) عصرا حافلا بالترجمة (عماد الدين الجبوري، 2013).

لم يكن في العرب بترجمة الموروث الثقافي والعلمي الإغريقي والفارسي بل تعدى الأمر إلى تعلم الإغريقية وقراءة كتب الإغريق وتطور الأمر بهم في هذا المجال حتى أنهم ألفوا القواميس على غرار (القاموس العربي-الإغريقي، والقاموس العربي-اللاتيني، وكذا القاموس العربي-الإسباني)، والذي ميز العرب تفوقهم على أوروبا وذلك بتطويرهم لعلوم الإغريق، في الوقت الذي عجزت فيه أوروبا عن تحقيق ذلك خلال العصور الوسطى (Gustave le bon, 2009, p396).

ب. أسباب الأمراض التي تصيب البدن البشري:

ب.1 مفهوم المرض

بداية يجب أن نعلم أن المرض نوعان: مرض القلوب ومرض الأبدان، فأما الأول دليله من القرآن قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة:10)، وقوله: ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (المدثر:31)، ودليل الثاني قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة:184)، وقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى...﴾ (البقرة:196). فأما طب القلوب فعلاجه يكون بإتباع الرسل، وأما طب الأبدان فيكون إما تلقائي كأن يعالج الجوع بالأكل والعطش بالشرب، وهذا النوع يشترك فيه الإنسان والحيوان، ويكون كذلك تجريبي يحتاج فيه إلى فكر الإنسان وتأمله ومن ثم تدخله بالتجربة فالعلاج (ابن القيم الجوزية، 1998، ص5-8). ومرض الأبدان كما يصفه الأطباء هو حالة يكون فيها العضو في الجسم فاشلا كلياً أو جزئياً عن أداء وظيفته (راغب السرجاني، 2009، ص74).

ب.2 أمراض الأبدان ومسبباتها:

1. **البزءة (التخمة):** يؤكد عبد الرحمن بن خلدون أن أصل أمراض البدن التغذية، ويستدل بالحديث الشريف الذي يقول فيه صلى الله عليه وسلم: (المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء، وأصل كل داء البزءة) (التعليق رقم 2). والتخمة هي إدخال الطعام بعد الطعام في المعدة قبل أن يهضم الأول، وهذا يسبب ظهور ما يعرف بالحمى في البدن (عبد الرحمن بن خلدون، 2012، ص430-431).

ثم يبين ابن خلدون أن سكان الحواضر والأمصار أكثر تعرضاً لهذه الأمراض الناتجة عن كثرة الأكل، وأكثر من ذلك عدم اقتصارهم على نوع واحد من هذه الأطعمة، بل يخلطونها مع التوابل والبقول والفاكهة فيصبح للغذاء مزاج غريب غير ملائم للبدن فتفسده، أما أهل البدو فغالبا عليهم قلة المأكول لعوزهم، فلما يأكلون الأذم (التعليق رقم 3)، ويكتفون بالأغذية البسيطة (نوع واحد من الغذاء) (عبد الرحمن بن خلدون، 2012، ص432).

2. **فساد الهواء والماء:** الهواء والماء من ضروريات العيش فبدونها تستحيل الحياة، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبياء:30)، ومع ذلك يمكنهما أن يفسدا فيكون ذلك عاملا رئيسيا لحدوث الأمراض والأوبئة، فالهواء مثلا يفسد لأسباب عديدة كزيادة الرطوبة أو الحرارة فتتبعن المواد العضوية نتيجة لذلك، أو لمخالطته الأبخرة المتعفنة كذلك التي تخرج من مطامير الغذاء الفاسد، أو تلك التي تنتج عن تعفن أجساد البشر والحيوانات المتروكة دون دفن، وتعد الحروب من أهم

أسباب حدوث هذه الأوبئة، كما يفسد الهواء بسبب كثرة الأبنية أو ما يعرف بتوسع المدينة (مزدور سمية، 2008-2009، ص118-119) (التعليق رقم 4).

ومن ذلك تلك الإشارة التي ذكرها العقباني حول تلمسان وأنها عانت من آفة إلقاء الزباله بالأفنية والطرق، وأكد أن المارة كانت تتأذى بالتضييق عليها في الطريق بهذه القمامات المترامية، وكثرة النجاسات والتلوث الحاصل جراء ذلك، وهذا كله يفسد الهواء لا محالة (العقباني التلمساني، 1967، ص65).

وكذلك للمياه الفاسدة الدور الفعال في ظهور الأمراض وتوطنها، وخاصة إذا كانت هذه المياه راكدة غير جارية، وأسباب تلوث المياه عديدة في المدن ومن ذلك عدم توفرها على قنوات الصرف الصحي أو فسادها، كذلك كثرة القاذورات وعدم التمكن من التخلص منها.. الخ (مزدور سمية، 2008-2009، ص119).

3. تغير المناخ وعدم انتظامه: عدم انتظام المناخ من الأسباب الفاعلة في ظهور الأمراض وانتشارها، كان يبرد الطقس في فصل الصيف وتهطل الأمطار لأيام عديدة (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص102)، أو ارتفاع الحرارة في فصل الشتاء، ومعروف أن قلة الأمطار في وقتها تؤدي إلى حدوث الأوبئة كالحمل الوبائية على سبيل المثال وكل ذلك نتيجة تعفن الهواء (مزدور سمية، 2008-2009، ص119-120).

4. المجاعة: يمكن أن تحدث الأوبئة نتيجة ظهور المجاعة فيضطر الناس إلى أكل ما يتوفر لهم كالكلم الحبوب المتعفنة واللحوم الرديئة كالحوم الجيف والجرذان والكلاب، إلا أن المجاعة لا تعني حدوث الأوبئة بالضرورة، إذا يعتمد ذلك على المناخ والموقع الجغرافي لكل منطقة، فمثلا المجاعة التي حدثت في بجاية سنة 588هـ/1192م أعقبها وباء عظيم، أما المجاعة التي تعرضت لها تلمسان الزيبانية إبان الحصار المريني (706-698هـ/1298-1307م) لم ينجر عنها حدوثا للأوبئة (مزدور سمية، 2008-2009، ص120-121).

5. التأثيرات الفلكية والروحانية: تكلم جمع كبير من المؤرخين وعلماء الفلك وبعض الأطباء وغيرهم حول إمكانية تعرض الإنسان للمرض (الأوبئة الفتاكة والطاعون) لأسباب خفية يرجعونها إلى التأثيرات الفلكية والروحانية على الأبدان، وقد ذهبوا إلى أن هذه الأمراض تحدث لأسباب فلكية كاجتماع الكواكب واتصالها بعضها ببعض وقد كان لابن الخطيب قول في إمكانية حدوث ذلك، لكنهم فرقوا بين الوباء والطاعون، فالوباء سببه فساد الهواء أما الطاعون فهو وخز من الجان (مزدور سمية، 2008-2009، ص120-121).

والطاعون أخص من الوباء وهو ليس ناتج عن فساد الهواء فلو كان كذلك لعم الناس والحيوان، إذ نجد أن الطاعون يحل بببب ولم يمض بيتا آخر مجاورا له، وقد يدخل نفس البيت فيصيب بعض أفراده ويسلم البعض الآخر (الحافظ بن حجر، دس، ص105)، وللأسباب السحرية دور مثبت في حدوث الطاعون لسهام ترميها الجن فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (فناء أمتي بالطعن والطاعون)، قيل: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفنا، فما الطاعون؟ قال: (وخز أعدائكم من الجن وفي كل شهادة) (الطبراني أبي القاسم سليمان، 1995، ص367-368)، أما الأطباء فيرجعون الطاعون لمادة سمية أو لهيجان الدم وانصبابه إلى العضو، فعلماء الدين تلقوا أخباره من عند الشارع أما الأطباء فأدركوه بالعقل وبالتجربة ولا تعارض بين الفريقين. كذلك ربط الطاعون بأمور فلكية ككثرة الشهب والرجم في آخر الصيف (الحافظ بن حجر، دس، ص105)، (أحمد السعداوي، دس، ص132).

2. أهم الأمراض المنتشرة في المغرب الإسلامي:

يجب أن ننتبه إلى أن مسألة ظهور وانتشار الأمراض في بلاد المغرب لم تكن بنفس الكيفية وإنما ارتبطت بعوامل مختلفة كنوع المناخ وشكل التضاريس، فالمناطق الساحلية المطلة على

البحر المتوسط تكون أكثر عرضة للوباء نتيجة الحرارة والرطوبة الزائدتين، والبلاد التي تكون سهلية تكون أكثر عرضة للأوبئة والأمراض من الجبلية لأن الهواء يكون راكدا غير متحرك فيساهم في ارتفاع الرطوبة، أما الأراضي الواقعة مشرقا ومغربا فهي متوسطة الحال في مدى قابليتها للمرض على التفاوت الذي يوجد بينها، فبلاد المشرق أقل عرضة للأمراض من البلاد المغرب، وكذلك يمثل نمط المعيشي عامل أساسي في هذا الانتشار، فالمناطق الأكثر كثافة بالسكان كالمدين تكون أكثر عرضة للأمراض لتلوث هوائها مما تنتجه البيوت والأسواق من فضلات، على خلاف الأرياف وما تحويه من قرى ومدن (مزدور سمية، 2008-2009، ص122-123). كذلك طبيعة أكلهم التي تختلف من المدينة إلى الريف وقد أشرنا إلى ذلك في بداية البحث (عبد الرحمن بن خلدون، 2012، ص432)، وعلى كل حال عرفت بلاد المغرب مجموعة من الأوبئة والأمراض نذكر منها:

أ. الأوبئة الفتاكة: وأهمها في بلاد المغرب:

الطاعون la peste: قال أبو الوليد الباجي (التعليق رقم 5) عن مرض الطاعون (هو مرض يعم الكثير من الناس، في جهة من الجهات، بخلاف المعتاد من أمراض الناس، ويكون مرضهم واحدا، بخلاف بقية الأوقات، فتكون الأمراض مختلفة) (الحافظ بن حجر، دس، ص95-96)، وهذا الوباء يظهر في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس عشر أو خمس وعشرين سنة، وعندما يأتي يذهب بالعدد الكبير من الناس (الحسن الوزان، 1983، ص85).

وهو مرض قديم سلطه الله على البشرية بمثابة الرجز والعذاب، ولقد وردت فيه أحاديث شريفة عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: (إن هذا الوجع-أو السقم- رجز عذب به بعض الأمم قبلكم، ثم بقي بعد في الأرض، فيذهب المرة ويأتي الأخرى) أخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب (الحافظ بن حجر، دس، ص76)، والطاعون (مرض معروف، وهو يَنْزُرُ وورم مؤلم جدا، يخرج مع لهيب، ويسود ما حواليه أو يخضّر أو يحمرّ حمرة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان القلب والقيء، ويخرج في المراق والأباط غالبا، وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد) (الحافظ بن حجر، دس، ص97).

الجذام lepre: (الجذام علّة تحدث من انتشار السوءاء في البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها، وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقوّح) (الفيروز آبادي، 2005، ص1086)، والجذام ثلاثة أنواع أحدهما على شكل دماميل يتقرّح ويتقرّش، وهو ما يعرف بداء الأسد، والثاني هو كالفقود أو أكبر يزيد حجمه ويكون أملس وقد يبيض أو يسود على حسب الشخص المصاب، والنوع الثالث على هيئة الجرب وله نفس أعراض سابقه أو بعضها ويكون وجه المصاب أكثر تغيرا (الأزرق إبراهيم، دس، ص161)، كان هذا المرض موجودا في بلاد المغرب والأندلس وقد وردت نازلة على الإمام ابن رشد في مسألة إمامة المجنوم (ابن رشد أبو الوليد، 1993، ص792-793).

الزهري syphilis: أو داء الإفرنج، وهو داء ينتقل بالاتصال الجنسي وقد انتشر بكثرة في بلاد البربر وهو من الأمراض الفتاكة والمذلة في نفس الوقت لأن المصاب كان يطرد من بيته ويسكن مع مرضى البرص خوفا من أن يؤذي الناس (الحسن الوزان، 1983، ص83-84) (التعليق رقم 6).

ب. الأمراض المتوطنة: بالإضافة إلى الأوبئة والطواعين الفتاكة التي عرفت في بلاد المغرب الإسلامي انتشرت أمراض أخرى أقل فتكا إلا أن الحروب وكثرة الفتن ساعدت على انتشارها في أوساط المجتمع خاصة في طبقة الفقراء ومن أهم هذه الأمراض يمكن أن نذكر:

1. الأمراض الجلدية: انتشرت الأمراض الجلدية في بلاد المغرب لأسباب مختلفة ذكرناها آنفا، منها ما كان مزنا وفتاكا ومنها ما كان غير ذلك، يمكن أن نذكر بعضها:

مرض القرع: وهو من الأمراض الجلدية التي تصيب رؤوس الأطفال والنساء البالغات والشفاء منه يكون بعد زمن ومشقة (الحسن الوزان، 1983، ص83) و(عبد العزيز فيلاي، 2002، ص244). وهذا المرض عبارة عن قروح تصيب الرأس وهناك أمراض أخرى تشبه القرع وهي داء الحية وداء السعفة يصيبان شعر الصبيان وأحيانا وجوههم (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص102).

مرض الدماميل والأورام: التي تصيب الأطفال أكثر وقد أصيب بها ابن مرزوق في صغره (مزدور سمية، 2008-2009، ص142).

مرض الجرب (la gale) والبرص (lèpre) والبهاق (Vitiligo): من يصنف مرض الجرب مع زمرة الأوبئة ومع ذلك فقد كان واسع الانتشار في بلاد المغرب، و يعود سبب الإصابة بمرض الجرب حسب الوزان إلى الإكثار من أكل الزيتون والجوز وغيرهما من الأطعمة الخشنة، كما عرف مرض البرص في بلاد المغرب الإسلامي حيث كان يتعرض من أصيب به إلى العزل بعيدا عن الناس (الحسن الوزان، 1983، ص83-84)، وهذه الأمراض كانت واسعة الانتشار في بلاد المغرب (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص102) بالإضافة إلى مرض البهاق الذين انتشروا بكثرة في هذه البلاد (مزدور سمية، 2008-2009، ص142)، مع وجود فرق بين مرض البهاق والبرص فالبهاق يصيب جزء من الجسم في حين البرص يصيب كل الجسم (<http://mawdoo3.com>).

2. أمراض الرأس:

صداع الرأس: هو وجع في الرأس لا يكون مصحوبا بالحمى (الحسن الوزان، 1983، ص83) و(مزدور سمية، 2008-2009، ص143) و(عبد العزيز فيلاي، 2002، ص244) ومنه كذلك مرض **الشقيقة والبرنسام** وهي كلها أمراض تصيب الدماغ (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103).

أمراض الفم: مثل أمراض الأسنان والمسبب الرئيسي لها في تلك الفترة هو شرب الماء البارد مباشرة بعد الحساء الحار (الساخن) (الحسن الوزان، 1983، ص83)، كانت منتشرة بكثرة بين الناس (مزدور سمية، 2008-2009، ص143)، كذلك عرفت **أمراض القلاع والسلاق muguet buccal** التي تعم الفم واللسان - على شكل فطريات - خاصة عند الأطفال في سنهم المبكر (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103) (التعليق رقم 07).

مرض البلعوم (الحنجرة): وهو مرض يصيب الحلق فيتورم ويلتهب وهذا يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الجسم (عبد العزيز فيلاي، 2002، ص244).

3. أمراض المعدة: كانت منتشرة في المجتمع الوسيط مصحوبة بالإسهال والأوجاع الحادة في الأمعاء (الحسن الوزان، 1983، ص83)، وهي معروفة بداء البطن ويطلقون على المريض بالمبطون والذي يصاب به له منزلة الشهداء (التعليق رقم 08)، ومن أشد أمراض البطون في تلك الفترة **مرض الإسهال الشديد** الذي يعتبر من أشد أمراض البطون فتكا بالكبار والصغار، فقد توفي به مجموعة من الفقهاء أمثال الشيخ أحمد الماوسي ت 874/1469هـ (مزدور سمية، 2008-2009، ص142).

4. أمراض الهيكل الهضمي والأعصاب:

ألم النسا la sciaticque: يذكره الحسن الوزان باسم (بوزلوم) وهذا الاسم يستعمل حتى الآن، وهو مرض يصيب الإنسان بسبب كثرة جلوسه على الأرض دون لبس سراويل ويتصل بهذا المرض وجع الركب (الحسن الوزان، 1983، ص83).

مرض النقرس goutte: لا يصيب إلا القليل من الناس وهو مرض يحدث ألاما في المفاصل خاصة مفاصل أصابع اليدين والقدمين، يشتد الوجع أكثر في الليل، من أسبابه الإفراط في تناول

لحم الدجاج وشرب الخمر وباقي الأطعمة الشهية (الحسن الوزان، 1983، ص83). ولذلك عرف بداء الملوك (مزدور سمية، 2008-2009، ص143).

مرض الفتق أو البعج (hernie): هو مرض غير منتشر في بلاد المغرب مقارنة مع المشرق يصيب كل شرائح المجتمع (أطفال، كبار، نساء ورجال) ويضن أن من أسبابه هو أكل الصمغ والإكثار من أكل الجبن المالح (الحسن الوزان، 1983، ص85)، والفتق حسب تعريف الطب الحديث هو عبارة نتوء غير طبيعي من خلال جدار البطن، وهو إما يكون خلال الولادة أو مكتسب خلال مراحل العمر، وله عدة أشكال (التعليق رقم 09).

5. الأمراض صدرية:

الذبحة والزكام والسعال الديكي: وهي أمراض انتشرت في بلاد المغرب ومن أسبابها الجلوس على الأرض دون فراش في فصل الشتاء (مزدور سمية، 2008-2009، ص143)، ومرض الذبحة أو ما يعرف بالنزلة فهو مرض صدري يسبب للمريض ضيقا في التنفس (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص244)، وهو من الأمراض الخطيرة (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103) ربما لما لها علاقة بعضلة القلب.

مرض ذات الجنب (التهاب الجنب pleuritis): هذا المرض عند الأطباء نوعان: حقيقي وغير حقيقي. فالحقيقي: ورم حار يعرض في نواحي الجنب في العشاء المستبطن للأضلاع، وغير حقيقي: ألم يشبهه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة مؤذية تحتقن بين الصفاقات فتحدث وجعا قريبا من وجع ذات الجنب (ابن القيم الجوزية، 1998، ص76)، ذكر الوزان أن عددا من الناس يصاب بذات الجنب (الحسن الوزان، 1983، ص84).

أمراض الخرائيق: هذا المرض يؤدي إلى ضيق التنفس مما يجعل الفم دائم الانفتاح، كذلك صعوبة الابتلاع وجحوظ العينين، وقد تتطور الأمور إلى انتفاخ الرقبة والوجه، ومن أهم أسبابه برودة الجو (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص245) (التعليق رقم 10).

6. أمراض أخرى:

مرض الفالج hémiparésie: وهو مرض عرف في مجتمع المغارب في العصر الوسيط وقد توفي به السلطان المريني أبو عنان سنة 755هـ/1354م. وهو استرخاء جانب أو عضو في البدن ويكون كلياً أو جزئياً (مزدور سمية، 2008-2009، ص142)، وهو عبارة عن ضعف جزئي لقوة العضلات يصيب الجزء الأيمن أو الأيسر للجسم (ما يعرف بالشلل النصفي) سببه وقوع خلل في الدماغ، هذا الخلل يكون منذ الولادة أو نتيجة تعرض الجسم لما يعرف بمرض (السكتة الدماغية)، (AVC Accident vasculaire cérébral). (<http://sante-medicine.journaldesfemmes.com>)

مرض الديماس: هو مرض مجهول توفي به السلطان الزياني عثمان بن يغمراسن 703هـ/1203م (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص244).

داء الشاخة: مرض مجهول (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص244).

المرض المجهول: الذي أصيب به العالم أحمد بن مرزوق والد الخطيب، حيث أصاب ساقيه وركبتيه ووركيه وأقعدته في الفراش، وقد استلزم الأمر حمله على الأكتاف إلى المساجد وخلال الطواف في مكة المكرمة، وقد عجز الأطباء على شفائه رغم ما وصفوه له من أدوية ومراهم، لكنه بدأ يتحسن رويدا رويدا إلى أن شفي بفضل الله، منهم من احتمل أن يكون هذا المرض عبارة عن شلل بسيط سرعان ما انجلى عليه (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص245).

مرض الشناج attaque convulsive: مات به الطبيب الفار وهو طبيب من إشبيلية له كتاب يصفه ابن أبي أصيبعة بالجيد في الأدوية المفردة، وسبب إصابته بهذا المرض حسب نفس

الراوي هو قلة أكله لثمرة التين (ابن أبي أصيبعة، 1995، ص67)، (Salah Ould Moulaye, 2004, p202)

مرض النغلة verrue sénile a dégénérescence maligne: مات بها أبو مروان بن أبي العلاء بن زهر وسبب ذلك حسب ابن أبي أصيبعة هو كثرة أكله لثمرة التين (ابن أبي أصيبعة، 1995، ص67)، (Salah Ould Moulaye, 2004, p202).

مرض الفواق (الحازوقة): كان سببا في وفاة أحد القضاة حسبما ذكره صاحب نظم الجمان (بوتشيش، 1993، ص103)، تصيب الحازوقة أو الفواق جميع الأشخاص على اختلاف أعمارهم، وهي عبارة عن حركة لا إرادية تنتج عن تقلص الحجاب الحاجز وبشكل مفاجئ، وبالتالي مرور الهواء خلال الأوتار الصوتية الأمر الذي يُحدث اهتزازاً عنيفاً وخروج صوت الحازوقة المميز. وهناك أنواع للفواق فالذي يستمر لثواني أو دقائق هو غير خطير، ومنها ما يدوم ليومين أو عدة أيام (الحازوقة الدائمة والحازوقة المستعصية)، وفي كلتا الحالتين يجب أخذ الحيلة والحذر لأن الإصابة بها قد تسبب الوفاة (http://mawdoo3.com).

مرض الكبد: عرف هذا المرض في بلاد المغرب وكان يصيب الرجال والنساء (مزدور سمية، 2009-2008، ص143).

مرض الشلل: كذلك تعرض سكان بلاد المغرب الإسلامي إلى مرض الشلل (مزدور سمية، 2009-2008، ص143).

مرض السلس: مرض به الشيخ أبو إسحاق بن علي الخياط (مزدور سمية، 2009-2008، ص143) وهو ما يعرف بالتبول اللاإرادي وترتبت عليه أحكام فقهية فيما يتعلق بفقهاء الصلاة.

أمراض الأعصاب: هذا المرض يصيب الأطفال ويشفون منه كلما تقدم بهم العمر، كذلك تصاب به النساء (الحسن الوزان، 1983، ص85)، مرض به أحد أبناء الشيخ الهواري (التعليق رقم 11)، فجعله يقوم بأشياء طائشة فأصبح يلقب بالهانج (مزدور سمية، 2009-2008، ص143).

داء الصرع والجنون: هي أمراض كانت معروفة في بلاد المغرب (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103)، (مزدور سمية، 2009-2008، ص143) إلا أن الوزان حاول أن يفرق بين ما هو مرض عصبي وما هو صرع من الجان مستعملا كلمة "بلاهة" ربما لأن الأطفال والنساء المصابين بمرض الأعصاب تعرّضوا لنوع من الإهانة والتهميش في المجتمع المغربي نتيجة لعدم التمييز بين المرضين الأعصاب ومس الجن (الحسن الوزان، 1983، ص85).

أمراض النساء والتوليد: كانت منتشرة في بلاد المغرب لكن المصادر لم تزودنا بالمعلومات الوافية عنها (مزدور سمية، 2009-2008، ص143)، ورد في المراجع أن طب الأمراض النسائية والتوليد تقدم في بلاد المغرب والأندلس وذهب الأمر حتى صدور مؤلفات مختصة في هذا المجال أهمها: " خلق الجنين وتدبير الحبالى والمولودين " للعالم والمؤرخ عريب بن سعد القرطبي (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص245).

3. وسائل وطرق العلاج في بلاد المغرب الإسلامي :

1.3 مفاهيم عامة حول العلاج:

أ. معنى الأمزجة والأخلاط في جسم الإنسان: يتألف الجسم البشري كغيره من الأجسام من أربعة عناصر النار والهواء والماء والتراب ولكل عنصر خاصيته، كما أنه يحول المواد الموجودة في الأغذية إلى مواد حيوية تغذى منها أعضائه، فتنتقل هذه المواد المغذية للجسم عبر العروق بعد هضمها في المعدة والأمعاء إلى الكبد والطحال والمعدة مرة ثانية والرئة لتحول إلى دم وصفراء والسوداء وبلغم، وهذا ما يعرف بالأخلاط وهي إما أن تكون جيّدة أو رديئة، فالجيد منها يكون ضروريا للجسم وتصبح جزءا منه، والرديئة هي التي يطرحها خارجا على شكل فضلات (الغائط والبول والمفرزات الأنفية والجلدية وغيرها..)، وهذه الأخلاط تكون لنا ما يعرف بالأمزجة، فإذا

كان الاختلاط السابق متساويا متوازيا يكون الجسم في حالة صحة والعكس ينتج عنه المرض(عبد الكريم شحادة، 2005، ص42-43).

ب. أهم الفحوصات المعتمدة لتشخيص المرض: أكد الأطباء على ضرورة التشخيص الجيد والدقيق للمرض قبل البداية بوصف الدواء، كاستجواب المريض وفهم أعراض المرض وعلاماته، ثم فحصه فحصا سريريا بالنظر والجس والشم، ومن ذلك جس النبض، وفحص البول، ومعاينة الدم والبصاق، وملاحظة لون البشرة والعين وغيرها من الفحوصات السريرية(عبد الكريم شحادة، 2005، ص62). وهذا العمل تفرّد به العرب على الغرب في العصور الوسطى حيث أنهم اعتمدوا على التجربة ومحاكاة المرض في حين عمد غيرهم في أوروبا على اعتبار الأمراض عقوبة إلهية تحل بالمجرمين والسفلة، وقد دعت الكنيسة إلى عزل المرضى وإقصائهم، أما مجتمعاتهم العلمية فكانت تقتصر على النظري أكثر منه التطبيقي(الربيعي بن سلامة، 2009، ص222-226).

ج. الأدوية والعلاج: ينصح الأطباء بضرورة الإعتدال على الطب الوقائي الذي يعمل على حفظ الصحة قبل فسادها بالمرض، وذلك بمجموعة من التدابير كإصلاح البيئة وعادات الإنسان وغيرها(عبد الكريم شحادة، 2005، ص62).

إعتمد المغاربة كغيرهم في بلاد الإسلام في تدابيرهم على ثلاثة أنواع من العلاج، العلاج البدائي التقليدي والعلاج الروحاني والعلاج الطبي المتخصص.

العلاج التقليدي: في العصر المرابطي على سبيل المثال انتشرت طرق الاستشفاء البدائي نتيجة أن أغلب سكان الدولة كانوا قبليي الدخل، هذا ما دفع بعض الأطباء والفقهاء إلى محاولة التصدي لهذه الظاهرة كما كان الحال مع ابن رشد حين أصدر فتوى حول عطار من مدينة سبتة يصنع الدواء بنفسه، وهذا يدل على إقبال المجتمع المغربي على الطب الشعبي، كذلك كان الحال مع ابن عبدون حين قال:(لا يبيع الشراب ولا المعجون ولا يركب الدواء إلا الحكيم الماهر ولا يشتري ذلك من عطار ولا شرابي، فإنهم حرصاء على أخذ الثمن بلا علم فيفسدون الفتوة ويقتلون الأعداء لأنهم يركبون أدوية مجهولة مخالفة للعمل)(إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103).

كذلك مثلت مياه الحمات(الحمات المعدنية)إقبالا كبيرا من قبل المرضى لنجاتها في شفاء أمراض عديدة كالفالج، بالإضافة إلى استعمالهم للمياه المعدنية لتطهير الأبدان، كشربهم لهذه المياه من أجل إسقاط الحصى من الكلى، وتطهير البدن من العلق فتسقطه من حينه(إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص104).

العلاج الروحاني: ولم يكن العلاج الروحاني بغريب عنهم وهو المتمثل في تعلق المرضى بالأولياء والصالحين كما فعل أهل فاس مع أبي يعزى يلنور بن ميمون(التعليق رقم 12)، الذي كان له كرامات فكان يقصده الناس للتداوي من الأمراض المزمنة والمستعصية التي يعجز أمامها الأطباء(إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص104)(التعليق رقم13). كذلك ما حدث للخطيب ابن مرزوق لما تعرض لمرض يؤس الأطباء من شفائه، فلم ينجح معه إلا دعاء والده أبي العباس أحمد وهو الولي الصالح فدعا له بالشفاء فشفاه الله تعالى(عبد العزيز فيلاي، 2002، ص246).

العلاج الطبي بالأدوية: استعمل الأطباء ما يعرف بالعقاقير لمعالجة المرضى وهي إما أن تكون مفردة أو مركبة(التعليق رقم 14)، وقد اهتم بدراستها الأطباء، وجعلوا لهم فصولا في كتبهم تتحدث عن الأدوية مفردة كانت أو مركبة، فابن سينا خصص لها جزأين من مؤلفه(القانون)، وكذلك فعل الرازي في كتابه الحاوي، وابن زهر في كتابه التيسير في مداواة والتدبير(رحاب خضر عكاوي، 2000، ص326)، والأدوية إما أن تكون من أصل نباتي أو حيواني أو معدني(رحاب خضر عكاوي، 2000، ص332).

أنواع هذه الأدوية: يعرف علم الأدوية (pharmacologie) في المؤلفات العربية باسم (الأقربايدن) وهو علم هام برع فيه العرب يبحث في خصائص الأدوية وفوائدها وأضرارها وكيفية استعمالها ومدة حياتها وأوقات استعمالها، وهي تصنف إلى نوعين:

الأدوية مفردة: هي مواد تؤخذ من مصدرها النباتي أو الحيواني أو المعدني دون خلطه بمواد أخرى، وهذه الأدوية لها عدة أنواع: فمنها الأدوية الملطّفة، والملينة، والمخشنة، وأخرى مرخية، ومنضجة، وهناك الهاضمة، ومكسرة الريح في البطن، والمقوية والمخدرة، والمرممة، والمسهّلة، والمحركة، والمدرة للبول... الخ، كان أطباء المغرب والأندلس يفضلون استعمال الأدوية المفردة على المركبة.

الأدوية مركبة: هي مزيج بين دوائين مفردين أو أكثر وتصنع بأشكال مختلفة:

- الأطريفلات مفردها أطفيل: معجون يستعمل لتعديل الأخطاط السوادوية والبلغمي.
- الجوارشانات مفردها جوارشن: خليط من الأدوية تساعد على الهضم وتقوية القلب.
- الايارجات مفردها أيارج: تستعمل لإستفراغ أخلاط البطن، وتقيد في الصداغ.
- الأقراص pastille: هي مواد جامدة مستديرة مجففة تستعمل في معالجة أمراض كثيرة.
- السقوفات ومفردها سفوف (poudre): وهي كل دواء يابس غير سائل وغير معجون تستعمل في حالات الإسهال.

- الأشربة: تحضر غالبا من الأزهار أو عصير الفواكه.
- الغزاجر: دواء سائل يغرغر في الفم يستعمل لأوجاع الحلق.
- السعوطات أو النشوقات: دواء مسحوق يدخل من الأنف ليثير العطاس.
- الإكحال والشيفات: لأمراض العين.

- الحقن: وهي عدة أنواع وهي تأخذ عن طريق الشرج ومنها الفتائل أما الفرجات التي تعطى عن طريق المهبل، ولها عدة فوائد فالفتائل تستعمل لتفريغ وتليين الأمعاء أو تخفيف آلام القولون وهي بحجم نوى التمر، أما الفرجات كانت تستعمل لإسقاط الأجنة الميتة أو لمنع الحبل أو لتحفيزه، وكانت تستعمل لأمراض الرحم.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأدوية. وتحضير هذه الأدوية سواء كانت مفردة أو مركبة يتم بوسائل شتى، كالتبخ والسحق والتحميص والإجماد بالتبريد أو بمجاورة دواء لدواء آخر، والتكليس والتشميع والتبلور... الخ، كما ابتكروا الشراب الحلو المستخرج من نبات الكرنب وهو لا يزال يعرف عند الغربيين باسم (sirop) (عبد الكريم شحادة، 2005، ص56-58) و(نهاد عباس زينل، 1971، ص310).

2.1 أساليب العلاج في بلاد المغرب:

أ.أحوال بلاد المغرب العلاجية: بطبيعة الحال لم يكن المغرب الإسلامي بمنأى عن بقية البلاد الإسلامية والأعجمية فيما يتعلق بطرق العلاج، خاصة وان كتب الطب انتشرت بكثرة في تلك الفترة ككتاب "الأسرار" للرازي (أبو بكر محمد بن زكرياء 251-313هـ/865-925م) وكتاب الحاوي لنفس الطبيب وله مجموعة أخرى من الكتب الطبية وهو من أشهر ما أنجزته الحضارة العربية في الطب، وابن الجزار القيرواني (369-285هـ/895-980م) الطبيب ابن الطبيب وكتابه زاد المسافر وله كتاب آخر باسم "كتاب الأدوية المفردة" وكتب أخرى، كذلك الزهراوي (أبو القاسم خلف بن العباس 325-403هـ/936-1012م) وهو من أكبر جراحي زمانه، صاحب أول تأليف في الجراحة عند المسلمين وأول من استعمل الخيط الحريري لربط الشريان، وأول من استعمل أمعاء الحيوانات كخيوط جراحية إلى غير ذلك من الإنجازات في مجال الطب، له عدة مؤلفات نقلت إلى أوروبا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، أشهرها كتاب "التصريف لمن عجز عن التأليف"، وابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي 730-428هـ/

1037-980م) المعروف باكتشافاته الرائدة في مجال الطب وله عدة مؤلفات في الطب والصيدلة ككتاب "القانون"، و" النجاة"، و" الشفاء"... الخ (عبد الكريم شحادة، 2005، ص177-181).
غير أن الباحث في طرق ووسائل العلاج في بلاد المغرب الإسلامي يجدها تعتمد بالأساس على طرق العلاج التقليدية والروحانية أما العلاج الطبي بالأدوية كان قليل الاستعمال فنجده غالبا في قصور الحكام والولاة أو في البيماريستانات وهي متاحة للأغنياء بصفة خاصة، فلم يكن السواد الأعظم من سكان هذه البلاد ليتمكن من العلاج بهذه الأدوية فاتجهوا نحو العلاج التقليدي والروحاني (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103).

ب. بعض طرق العلاج: استعمل زيت الهرجان في معالجة الكلى، وشحوم النعام لمعالجة الصمم وأوجاع البدن، والحناء لمعالجة صداع الرأس، وحبه اللبان لتخفيف آلام الأسنان، وقد نقل عن ابن زهر استعماله لشراب الورد يكتحل به لمعالجة بصره وتقويته، واستعملوا دهن الصنوبر لمعالجة مرض الفالج، ولجأ بعض المغاربة إلى لحوم بعض الحيوانات كالسلفا لمعالجة مرض الجذام بتناوله سبعة أيام متتالية، كما استعملوا لحوم بعض الحيوانات البحرية لعلاج داء النقرس والفالج والبرد (إبراهيم القادري بوتشيش، 1993، ص103)، وذكر البكري أن أحد ملوك غانة بعث إلى أحد الأمراء نبات لعلاج مرض العقم (البكري أبو عبيد، دس، ص184).

كما استعمل في العلاج اللقاح والفصد والتفريغ (عملية الإسهال وتطهير الأمعاء)، والحجامة وكانت هذه الأساليب أكثر شيوعا (التعليق رقم 15)، كما استعملوا حب الزنم (التعليق رقم 16) وهو دواء يصلح للأمراض التناسلية والجنسية، وحب العروس وهو شراب يعالج الصداع ووجع الأسنان (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص246)، وقد كان من عادة أهل المغرب تقديم مرق الشربة بالدجاج لمعالجة الزكام الشديد، كما عالجوا مرض الرمد بدواء يحضر بخلط ثمار الحوض واللبن وتطلى به الأجناف وتغسل العينين، كما كان معتمدا في علاج وجع الضرس عملية قلعها وتسكين ألم مكان الضرس باللبان (ابن رشد أبو الوليد، 1987، ص912).

عرف علماء الطب في بلاد المغرب الإسلامي دواء الهيلون (المعروف عندنا بالسكوم) النافع في التوليد، وهو دواء يعدل البدن ويصلح فساده، كذلك اكتشفوا دواء ينقي أوردة الرحم ويفتح انسدادها عند النساء اللواتي لا يلدن، بالإضافة إلى حقن الرحم بحق تمنع سقوط الجنين. وبطبيعة الحال اعتنوا بصحة الطفل منذ ولادته لما كانت تعتريه من أمراض كالحصبي والجذري وورم السرة بالإضافة إلى السعال والربو العارض (عبد العزيز فيلالي، 2002، ص245-246).

نتائج الدراسة: يمكن أن نوجز أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

- تمكن المسلمون الأخذ من معين الأمم الأخرى وخاصة في مجال العلوم العقلية، لكنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد بل قاموا بتطوير وتحسين هذه العلوم فكانوا قاعدة الأساس لعصر النهضة في أوروبا.

- سبق العرب الغرب في إدخال التجربة على هذه العلوم، فمثلا إذا قرأت كتاب القانون لابن سينا في الطب تجده عمليا أكثر منه نظري، فلا يكاد يترك جزءا من أجزاء الجسم إلا ووضع له تشريحا، كذلك فعل الزهراوي الذي عرف كأول جراح في الدولة الإسلامية.

- نجد أن الأمراض في بلاد المغرب الإسلامي ترتبط بمجموعة عوامل تزيد من إمكانية حدوثها بل وتتسبب في توطنها، من هذه العوامل:

ما يكون فوق طاقة البشر كتغير المناخ وعدم انتظامه، التأثيرات الفلكية، تسلط قوى غيبية لا يسع البشر التحكم فيها كوخز الجان للإنس، غير أن هذه الأخيرة يمكن أن يكون للبشر التدخل المباشر فيها وذلك عن طريق السحر.

وهناك عوامل أخرى تكون ناتجة عن تجني البشر بعضهم على بعض، كالحروب الشبه الدائمة التي عرفتها بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، والتي يمكن أن تنجر عنها

المجاعة، هذه الأخيرة تعتبر من العوامل المهمة في انتشار المرض، كذلك فساد الماء والهواء الذي يؤدي إلى ظهور الأمراض العديدة وتعتبر الحروب من العوامل الرئيسية لتدهور نقاوة الماء والهواء.

- عرفت هذه البلاد أمراضا فتاكة وأخرى متوطنة تفاوتت من حيث الخطورة أحصاها الأطباء في ذلك العصر، وفي الغالب لم تكن هذه الأمراض وليدة مجتمع المغرب الإسلامي حيث كانت منتشرة في المجتمعات الأخرى سواء في المشرق الإسلامي أو في أوروبا، على خلاف أمراض أخرى عرفت في هذه البلاد لأسباب محددة كمرض الزهري والذي قيل فيه أنه انتقل مع دخول اليهود إلى بلاد المغرب بعد طردهم من الأندلس.

- اجتهد الأطباء في محاربة هذه الأمراض فوضعوا لها طرقا للوقاية والعلاج فاختلقت أساليب العلاج بين ما هو تقليدي وما هو روحاني وما هو طبي علمي، لكن ورغم حرص الأطباء والمتفقين إلا أن العلاج الروحي والتقليدي لقي رواجاً في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك راجع في الأساس للوضعية المادية الضعيفة للسواد الأعظم من سكان هذه البلاد.

خاتمة:

تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب أدت إلى ظهور وانتشار الأمراض والأوبئة في بلاد المغرب الإسلامي، من هذه الأمراض ما اتصف بصفة التوطن، ومنها ما كان يحدث بين الفترة والأخرى.

من هذه الأسباب ما هو راجع إلى سلوكيات المجتمع المغربي في طريقة العيش، كتناولهم للطعام بطريقة غير صحية وغير منتظمة، وكذلك فساد الهواء والماء في المنطقة، وهما عنصران ضروريان للحياة، واللذان يفسدان نتيجة عوامل عديدة منها ما هو مرتبط بالبيئة كتغير المناخ وعدم انتظامه، والبعض الآخر له علاقة مباشرة مع الإنسان كالأبخرة المنتشرة والمضرة والتي تكون نتيجة فساد الطعام المكثس في المطامير بطرق غير سليمة، وكذلك نتيجة تعفن أجساد البشر والحيوانات بعد الحروب والتي تركت دون دفن. كما لا نهمل عامل العمران وما له من تأثير على الهواء والماء، فكلما اقتربنا من المدن زاد احتمال التعفن نتيجة كثرة الأبنية وساكنيها، وما يزيد الطين بلة هو عدم بناء المدينة وفق أسس معمارية صحيحة، فكثيرا ما كانت تفتقر لقنوات الصرف الصحي مثلا أو كانت الطرق فيها غير منتظمة.

وكانت المجاعة في بلاد المغرب الإسلامي من الأسباب التي لا يستهان بها في ظهور وانتشار الأوبئة والأمراض، سواء كانت نتاج للكوارث الطبيعية أو بسبب التدخل البشري كالحروب الطاحنة، أو تعسف الحكام على الرعية بأن يفرضوا عليهم ضرائب ورسوم دون قيود لإنجاد الخزينة وفي الغالب ما يكون عوزها لسوء تصرفهم، لكن الملاحظ أن المجاعة لم تكن دائما سببا في وقوع الأوبئة والأمراض.

عرفت هذه البلاد أمراضا وصفت بأنها فتاكة كالتاعون والجذام والزهري ولحسن الحظ لم تكن هذه الأمراض مستوطنة، وهناك أمراض أخرى عرفت في هذه البلاد وهي أقل خطورة وأقل حصدا للأرواح، وهي ما تعرف بالأمراض المتوطنة أي تلك الأمراض التي تنتشر بين الناس مألوفة عندهم كالأمراض الجلدية وأمراض الرأس وأمراض المعدة وأمراض الهيكل العظمي، بالإضافة إلى أمراض أخرى كثيرة تطرقنا لبعضها في البحث.

تنوع العلاج في بلاد المغرب الإسلامي من علاج تقليدي أو ما يعرف بالطب الشعبي، وكان هذا النوع من العلاج هو الأكثر انتشارا بين الناس وذلك راجع إلى قلة دخل السواد الأعظم من الرعية، كان هذا النوع من العلاج يتسبب أحيانا في الضرر للمريض لأن مزاوليه أكثرهم كانوا من العطارين الذين يجهلون تفاعلات الأدوية، كما عرف العلاج الروحاني والذي تجسد في طلب الشفاء بالقرآن والسنة النبوية كما كثر تعلق المرضى بالأولياء والصالحين أحياء كانوا أو أمواتاً،

وقد ظهر نوعين من المداوين الرقاة والمشعوذون الدجالون، بالإضافة إلى التجاء المجتمع المغربي في العصر الوسيط إلى العلاج الطبي بالأدوية والعقاقير، وهو ما كان يمارس من قبل المختصين في العيادات والبيمارستانات، مما كان عائقا كبيرا أمام أغلب السكان الذين لم تسعفهم حالتهم المادية من استعمال هذا النوع من العلاج.

أما عن أساليب العلاج فكانت تتناسب مع المرض المعالج من جهة ومع طريقة العلاج المتبعة، فمنها ما كان يعتمد على الأعشاب والزيوت وحتى بعض المستخلصات الحيوانية، كما عرف اللقاح والفسد والتفريغ والأدوية مركبة كانت أو مفردة لعلاج مختلف الأمراض المتوطنة.

التعليقات:

1. هذا القول للإمام الشافعي وليس حديث شريف ينظر المكتبة الشاملة، <http://shamela.ws/browse.php/book-1485/page-221>
2. هذا الحديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقال انه من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ينظر ابن القيم الجوزية: المصدر السابق، ج4، ص108 والبردة هي التخمّة (الفيروز آبادي مجد الدين محمد، 2005، ص267).
3. الأدم هو ما يضاف مع الخبز فيطيبه كالمرق والدم وغيرهما، قاموس المعاني www.almaany.com قال صلى الله عليه وسلم : (نَعَمْ الإِدَامُ الخَلُّ) سنن ابن ماجه الحديث رقم 3316. ابن ماجه ، سنن ابن ماجه، ج1 ص1102).
4. وقد بين ذلك عبد الرحمن بن خلدون فيقول: (ثم إن الأهوية في الأمصار تفسد بمخالطة الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات)، (عبد الرحمن بن خلدون، 2002، ص422).
5. هو أبو الوليد خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي 403-474هـ أنظر ترجمته عند (ابن فرحون المالكي، 1996، ص197 وما بعدها).
6. حسب الحسن الوزان فإن هذا المرض الجلدي حمله اليهود الذين طردوا من الأندلس من قبل الملك فاردينوند إلى بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين، الوزان (الفاسي الحسن بن محمد، ص83-84).
7. يعرف هذا المرض الآن (بالحرّ).
8. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما تعدون الشهيد فيكم؟)، قالوا: يا رسول الله، من قتل في سبيل الله فهو شهيد، قال: (إن شهداء أمتي إذا لُفيل)، قالوا: فمن هم؟ يا رسول الله قال: (من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد)، قال ابن مقسم: أشهد على أبيك في هذا الحديث أنه قال: والغريق شهيد، قال ابن مقسم : أشهد على أبيك، في هذا الحديث أنه قال: (والغريق شهيد)، (مسلم بن الحجاج، 2006، ص924 حديث رقم 1915).
9. الفتق هو عبارة نتوء غير طبيعي من خلال جدار البطن، وهو إما يكون خلال الولادة أو مكتسب خلال مراحل العمر، وله عدة أشكال (Abe Fingerhut, Alexandre Somogyi, p439 Jacques Quevauvilliers).
10. ذكر ابن سنا هذا المرض باسم الخوانيق (suffocating)، (ابن سينا أبي علي 1999، ج2 ص287) وما بعدها.
11. هو الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر الهواري ينظر ترجمته عند: (التنبيكي احمد بابا، 2000 ، ص516-518).
12. أنظر أحواله وشيئا مما قيل في كراماته عند (التادلي يوسف بن يحيى، 1997، ص213).
13. يجب أن نعلم أن كثير من الأولياء سقطوا في كثير من الشراكيات فليس كل ما كانوا يداوون به الناس كان مقبولا دينيا ولا حتى علما.

14. الدواء المفرد وهو الدواء الذي يأخذ من مصدره النباتي أو الحيواني أو المعدني دون خلطه أو مزجه بدواء آخر. أما المركب فهو ناتج عن مزج دوائين بسيطين أو أكثر، (عبد الكريم شحادة، 56، 2005-57).

15. لمعرفة طرق العلاج يراجع (عبد الكريم شحادة: 2005، ص 59-61).

16. ربما هو حب الزلم والذي يعرف في المغرب بفلفل السودان وهو عبارة عن حب مفطح لذيق الطعم، (ابن البيطار، ص 472).

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن خلدون عبد الرحمن (2012)، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا.
3. الأزرق إبراهيم ابن عبد الرحمن بن أبي بكر (دس)، تسهيل المنافع في الطب والحكمة، طبع بالمطبعة الخيرية.
4. ابن أبي أصيبعة (1995)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، نشره اوجست مئزر، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، ألمانيا الاتحادية.
5. ابن البيطار (1992)، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
6. البكري أبو عبيد: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، مصر.
7. التنبكتي احمد بابا (2000)، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط2، دار الكتاب، طرابلس.
8. التادلي يوسف بن يحيى (1997)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب.
9. الحافظ بن حجر العسقلاني، بئل الماعون في فضل الطاعون، تحقيق احمد عصام عبد القادر الكاتب، دار العاصمة، الرياض.
10. عماد الدين الجبوري، حركة الترجمة في حضارة العرب الإسلامية، شبكة البصرة، الموقع الإلكتروني <http://www.albasrah.net>، تاريخ النشر الاثنين 15 محرم 1435 / 18 نوفمبر 2013.
11. ابن رشد أبي الوليد (1993)، مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، الطبعة الثانية، دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة المغرب.
12. ابن رشد أبي الوليد (1987)، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق وجمع وتعليق المختار بن الطاهر العليلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان.
13. الربيعي بن سلامة (2009)، الحضارة العربية الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. رحاب خضر عكاوي (2000)، الموجز في تاريخ الطب عند العرب، دار المناهل، لبنان.
15. ابن سينا أبي علي الحسين بن علي (1999)، القانون في الطب، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، لبنان.
16. أحمد السعداوي (1995)، المغرب الإسلامي في مواجهة الطاعون، الطاعون الأعظم والطواعين التي تلتها، القرنين 9-14/8-15م، معهد الآداب العربية IBLA، العدد 58، الرقم 175
17. راغب السرجاني (2009)، قصة العلوم الطبية في الحضارة العلمية، الطبعة الأولى، مؤسسة اقرأ، مصر.
18. الطبراني أبي القاسم سليمان (1995)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، مصر.
19. العقباني التمساني أبي عبد الله محمد (1967)، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المنابر، تحقيق علي الشنوفي، (Extrait du Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut, Français de Damas, Tome XIX).

20. عبد العزيز فيلاي(2002)، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، موفر للنشر، الجزائر.
21. ابن القيم الجوزية شمس الدين(1998)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
22. عبد الكريم شحادة(2005)، صفحات من التراث الطبي العربي الإسلامي، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، أكاديميا انترناشيونال، بيروت لبنان.
23. نهاد عباس زينل(1971)، الإنجازات العلمية للأطباء في الأندلس وأثرها على التطور الحضاري في أوروبا القرون الوسطى 92-897/711-1492م، دار الكتب العلمية، لبنان.
24. ابن فرحون المالكي(1996)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، لبنان.
25. الفيروز آبادي مجد الدين محمد(2005)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان.
26. إبراهيم القادري بوتشيش(1993)، المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع- الذهنيات- الأولياء، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
27. مزدور سمية(2008-2009م)، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط 588-927هـ/1192-1520م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري – قسنطينة (الجزائر).
28. مسلم بن الحجاج(2006)، صحيح مسلم، حققه. نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة.
29. ابن ماجه أبي عبد الله محمد ابن يزيد القرويني، سنن ابن ماجه، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة مصر.
30. الوزان الفاسي الحسن بن محمد(1983)، وصف أفريقيا، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، لبنان.
31. <http://mawdo3.com>، تاريخ الدخول إلى الموقع 2018/03/21
32. Salah Ould Moulaye(2004), l'apport scientifique arabe à travers les grandes figures de l'époque classique, Histoire plurielle, Edition Unesco, Publie par l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Paris, France.
33. Abe Fingerhut, Alexandre Somogyi, Jacques Quevauvilliers(2009), Dictionnaire médical, 6eme édition Elsevier Masson. Paris, France.
34. Gustave le bon(2009), la civilisation des arabes, Alger, Casbah.

أوضاع الجزائر الاجتماعية أثناء الفترة الاستعمارية

The social conditions of the Algeria during the colonial period

أ.محمد فيلالي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1- الجزائر

ملخص: يروم هذا المقال، تقصي الأوضاع الاجتماعية للجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية، متوسلاً لهذا الغرض بمنهج تاريخي/تحليلي، يتم الكشف من خلال آلياته الإجرائية، عن أبرز الظروف المعيشية والصحية للجزائريين، خلال تلك الفترة، وكذا، الكشف عن مدى ارتباط تلك الظروف، بالكوارث الطبيعية طورا، وبالسياسات الاستعمارية أطوارا أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع، الاجتماعية، الجزائريين، الفترة الاستعمارية.

Abstract: This article telling the fact-finding, the social conditions of the Algerians during the colonial period, pleading historical method/analytical, disclosed through procedural mechanisms; the most prominent of the living conditions of Algerians, during that period. As well as, to reveal how those circumstances, natural disasters; in one side, and a colonial policy in other side.

Keywords: conditions, the social, the Algerians, the colonial period.

مقدمة:

عانى الجزائريون من أوضاع اجتماعية مُزرية، في كافة مجالات الحياة، حيث عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر، على توفير سبل العيش اللائقة للمستعمرين؛ بهدف تشجيعهم على الاستقرار، والارتحال إلى الجزائر، في مقابل ذلك أهملت سلطات الاحتلال الجزائريين، وتركهم يتخبطون في مشاكل لا حصر لها.

تعرض الشعب الجزائري إلى جرائم عديدة على يد الاستعمار الفرنسي، نذكر منها: - الإبادة الجماعية: نحو ما حدث في مجزرة "غار الظهرة" سنة 1845. حيث اختنق في تلك المجزرة بالدخان أكثر من ألف شخص على يد الجنرال "بيلسي"، ومجزرة "الزعاطشة" سنة 1849. التي احترقت بمن فيها، على يد الجنرال "هيربيون"، وإحراق القرى والمداشر، نحو ما حدث في منطقة القبائل سنة 1847، والإبادات التي تعرض لها السكان في كل من سطيف، وخرّاطة، وقلمة سنة 1945 (أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19).

- النفي الجماعي: حيث تعرض الجزائريون إلى عمليات نفي عديدة إلى جزر نانوية تخضع لسلطان فرنسا، كما نُفوا إلى بعض البلاد العربية كذلك (أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19).

- "مصادرة المنازل والممتلكات، وذلك لمن دافع عن وطنه وعرضه ودينه." (أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19-20) والوصول بالحكم في بعض الأحيان إلى الإعدام، أو السجن المؤبد، لكل من تصدّى لجرائم فرنسا وسياستها في الجزائر.

لقد حاول الفرنسيون منذ دخولهم الجزائر، قلب النّظام الاجتماعي الذي وجدوا عليه البلد، وفرض قوانينهم الأوروبية على السّكان بالقوة (حمدان خوجة، 1982، ص113) إضافة إلى المجازر الوحشية التي ارتكبتها السّلطات الاستعمارية في حقّ السّكان، كانت هناك مجموعة من الإجراءات والقوانين الجائرة، نحو: دفع الضّرائب التي اضطرّ الجزائريون إلى دفعها مُرغمين خوفاً من بطش الجنرالات الفرنسيين. لكنهم في مقابل ذلك، لم ينتفعوا، بأيّة حماية، أو امتياز (حمدان خوجة، 1982، ص90).

يُصوّر لنا حمدان خوجة الذي عاصر بدايات الاحتلال، في كتابه " المرأة " درجة المُغالاة في الحقد والظلم المسلّطة على الجزائريين من لدن الفرنسيين، بقوله: " إنّنا لم نعرف الطلاق الإجباري في عهد أكثر الحكومات جوراً، ولكن الإدارة الفرنسية سنت هذا القانون في إفريقيا، مع أنه غير موجود في فرنسا" (حمدان خوجة، 1982، ص90)، هذه الحالة الأخيرة تدلّ على مدى التّعسف الذي كانت تمارسه فرنسا ضد الجزائريين، وأن ذلك أمر واقع، عكس بعض المحاولات التي تبنتها السلطة المركزية في باريس. أبرزها تشكيل اللجنة الحكومية في السنوات الأولى للاحتلال، وكانت مهمتها الرئيسة تنظيم شؤون السكان، وتوفير الغداء من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي، إلا أن الموظفين المخولين بذلك الأمر، فشلوا في مهمتهم؛ ممّا أدّى إلى ندرة المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها، فعاش الشعب فترات عصيبة لأنه المتضرّر الأول من هذه الأزمة (أبو القاسم سعد الله، 1982، ص60).

"فبينما كان الأوروبيون يعيشون حياة رخاء ورفاهية، كان الشعب الجزائري يُعاني من الحياة الضنكى اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً" (عمار عمورة، 2002، ص186) زاد في حدة هذه الفوارق الكبيرة، السياسة الاستعمارية الفرنسية التمييزية؛ "فالجزائر فعلاً كانت في نظر السّلطات الاستعمارية نوعان: قسم الأوروبيين، ويعدّون رغم اختلاف أجناسهم، فرنسيين، لهم وعليهم ما للمواطن، في فرنسا، زيادة على ذلك حقّ استغلال الأهالي، واضطهادهم قانونياً" (العربي الزبيري، 1999، ص24) وقسم الأهالي، سُكّان البلد الأصليين، الذين كانوا في نظرها مجرد رعايا خاضعين، ينبغي تسخيرهم لخدمة المُعمرين.

هؤلاء المُعمرين الذين هاجمهم حمدان خوجة في كتابه " المرأة"، وناههم بالإنانيين، في قوله: "إنّ معظم الفرنسيين لم يُؤدّوا حتّى واجباتهم الاجتماعية - التي تُسمّى بالحقوق العمومية- إزاء أمثالهم من البشر بصفتهم ينتمون إلى أمة متحضّرة، ولما وطأت أقدامهم أرض الجزائر نسي الفرنسيون جميع قواعد الأدب والأمانة. بينما لم يطرأ أي تغيير على الجزائريين، الذين استسلموا كلياً، لمصيرهم البائس، حتّى إنّ السيد "كلوزيل" وصف هذا الاستسلام بالقرية الشرقية" (حمدان خوجة، 1982، ص104).

بعد استيلاء المُعمرين على أراضي الجزائريين، وفق ما خطّطت له سلطات الاستعمار، برز نوعٌ آخر من الاستغلال والاضطهاد المُمارس ضدّ الجزائريين؛ بتسخيرهم لخدمة الأرض، مقابل أجور زهيدة، لا تعكس قيمة الجهد المبذول؛ "فالعامل الجزائري لا يكاد يستطيع أن يسدّ رمقه، أو يُطفي غلته، فهو لا يتقاضى على عمله

الشّاق المُنهك؛ إلّا أجورًا زهيدة" (أحمد توفيق المدني، 1931، ص356) أمّا من كانوا يملكون أراضي، فقد أُجبروا على دفع عُشر الإنتاج إلى سلطات الاحتلال، هذا العُشر كان يُدفع في الأصل إلى حُكّام المسلمين، ورغم ذلك، لم ينعم أولئك السُكّان، بأيّة امتيازاتٍ، أو فوائد، نتيجة تسديدهم، أو دفعهم لذلك العُشر (حمدان خوجة، 1982، ص145).

هذا فيما يتعلّق بالجانب الفردي، في توزيع الإنتاج، والإفادة منه، أمّا عن الجانب الجماعي، فقد كان "المجتمع الأوروبيّ، الذي يُمثّل حوالي عُشر السُكّان، يملك تسعة أعشار الإنتاج الإجمالي. والمجتمع الجزائريّ، الذي يُمثّل تسعة أعشار السُكّان لا يملك سوى عُشر الإنتاج" (العربي الزبيري، 1999، ص23) حيث سخّرت فرنسا، كلّ الطّروف المُؤاتية، لإقامة المُعمرين الوافدين من فرنسا، ومن مختلف الدّول الأوروبيّة، وحاولت تذييل كلّ العقبات، التي تقف في وجه سياستها الاستيطانية" بخاصة، وأنّ الاستيطان، قد ترسّخت جُذوره، في أرض الجزائر، وكان على الدّولة أن تتحمّل كلّ الصّدّامات، التي تُعرق تطوّرهُ" (محمد دادة، 2002، ص221).

يصرح الجنرال "بيجو" في هذا الصّدّد، يوم: 14 ماي 1840 قائلاً: " أينما تتوافر الميّه الصّالحة، والأراضي الخصبة، يجب تركيز الكولون، وتوزيع الأرض عليهم، وجعلهم ملاكين، دون محاولة التّعريف على أصحابها" (خدة بن داهة، 2005، ص131-132).

شهد هذا التّضيق، انفراجًا مُؤقتًا، حين أصدر "نابليون" القرار المعروف بسانتوس- كونسولت سنة 1869. أوقف به استعمار الأراضي، واعترف فيه بحقّ الجزائريين، في التّمثّع، دائماً، بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد. لكن، في مقابل ذلك، تضمّن، هذا القانون، ما مفاده أنّ المسلم الجزائريّ "لا يمتنعّ بالحقوق الفرنسيّة إلّا إذا رضّي بالخروج عن أحكام الشريعة الإسلاميّة، في كلّ ما يتعلّق بحالته الشخصيّة، ودخل تحت أحكام القانون المدنيّ الفرنسيّ" (أحمد توفيق المدني، 1931، ص350).

فتح باب التّجنيس، أو حسب التعبير الرّسمي، باب التّمثّع بالحقوق الفرنسيّة، بصدر القانون السّابق ذكره، وصار إلزامًا، على الجزائري، الذي يرغب في اكتساب الجنسيّة الفرنسيّة، التّخليّ عن أهمّ ثوابت، ومُقومات هويّته، وشخصيّةته الإسلاميّة، وهذا ما كانت ترومه سلطات الاحتلال. لكنّ الجزائريين سرعان ما جعلوا هذا المسعى، يخيب، وأوهام الفرنسيين تتبدّد؛ بعدم إقبالهم على التّجنّس إلّا فئة محدودة منهم، أغلبهم كانوا من فئة المُوالين للسياسة الفرنسيّة، على حساب أبناء بلدهم، وهم إضافةً إلى المُتعلّمين المُثقّفين باللّغة الفرنسيّة يُشكّلون نسبةً ضئيلةً جدًّا، من تعداد السكّان. أمّا بقية الجزائريين فكانوا "يعيشون أوضاعًا مُتقاربةً جدًّا، ويتعرّضون إلى نفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والتّعسف" (العربي الزبيري، 1999، ص25) أمّا يهود الجزائر، فقد كان إقبال معظمهم على التّجنّس، واكتساب الجنسيّة الفرنسيّة، منذ "الرّبع الأخير، من القرن التّاسع عشر، دليلاً على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني، من جهة، ودليلاً على ضعف انتمائهم إلى المجتمع، الذي عاشوا فيه، فترة طويلةً من الزّمن" (عبد الملك خلف التميمي، 1983، ص24).

في سنة إصدار قانون "سيناتوس- كونسولت" نفسها، أعلن الإمبراطور نابليون الثالث "مساواة الجزائريين بالفرنسيين، إلّا أنّ هذا [الإعلان] كان وعدًا خاليًا من المضمون العمليّ؛ فالْمُعْمَرُونَ الذين كانوا قد تدفّقوا، إلى الجزائر، لم يرضوا بذلك. وكلّ ما ترتّب على المنشور، هو أن ظلّ المسلمون يرجعون إلى أحكام الشريعة في قضايا الأحوال الشخصيّة (نقولا زيادة، 1981، ص232) "كانت هذه المعارضة، من طرف

المُعمرين، بداية تشكّل مُجتمع مواز، للمجتمع الفرنسيّ، في الميتروبول، وهو ما يُطلق عليه مجتمَع المُعمرين أو الكولون، في الجزائر المُستعمرة، يضمّ إلى جانب الفرنسيين، أجناب من جنسيّات أوروبية، عملت السلطات الفرنسيّة على تحفيزهم، للقدوم إلى الجزائر، بمنحهم امتيازاتٍ كبيرة. وإلى جانب الأملاك والعقارات، كانت سلطات الاحتلال، تهدف إلى ترسيخ الوجود الاستعماري، من خلال انتشار المُعمرين، وحضّهم على تأسيس المُستوطنات، في المدن الكبرى؛ بغرض السيطرة عليها(عمار عمورة، 2002، ص119).

فتزايدت نسبة الجزائريين، الذين يقطنون الأرياف، التي تنعدم فيها أبسط ضروريّات الحياة الكريمة، وفي عاميّ 1867-1868. اجتمعت عدّة عوامل: كسياسة الأرض المحروقة، إضافةً إلى الجفاف، واجتياح الجراد؛ الذي أهلك الزّرع، لتفضي إلى نتائج وخيمة: كانتشار الأمراض الفتّاكة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتُدرتها. ممّا جعل الجزائريين يعيشون مجاعةً رهيبه، اضطروا فيها إلى "أكل الحشيش، ولحم القطط والكلاب، واضطرّ كثيرٌ منهم إلى النّش عن الموتى، في القبور، لأكل لحومهم"(عمار عمورة، 2002، ص119).

أمّا الأوروبيون، فقد كانوا، في مأمّن، من تلك المجاعة؛ لامتلاكهم المواد الأساسيّة، وسيطرتهم على الاقتصاد الجزائري(عمار عمورة، 2002، ص119) وبعد ذلك بسنواتٍ قليلةٍ " أعطت ثورة الجزائر عام 1871، غُذراً للسلطات الفرنسيّة، لمصادرة الأراضي، وحشد الجزائريين، في مناطق مُعيّنة، اختيرت لهذا الغرض، كما أعطتهم غُذراً، ليفرضوا على الجزائريين دفع ضريبة حرب؛ باعتبارهم شعباً مهزوماً"(أبو القاسم سعد الله، 1982، ص26).

بلغت مُعاناة الجزائريين، ذروتها، مع مطلع العقد الثّاسع، من القرن الثّاسع عشر" ففي سنة 1881، سنّ القانون السيّئ الذّكر، الذي اشتهر باسم "قانون الأهالي" الذي يفرض عقوباتٍ بالسّجن، أو الغرامة، أو التّسخير. عن أشياء لا يعدّها القانون العام مخالفت(جمال قنان، 2007، ص68) "فوقع الجزائريون، أو كما يُسمّيه المُحتلّ "الأهالي" في حرج شديد، وضيقٍ من العيش، وكابدوا مُعاناة قاسية، كانت أشدّ وطأةً من سنواتٍ المجاعة، التي شهدتها الجزائر، في أواخر العقد السّابع، من ذلك القرن. هذا القانون "في الأصل، كان مُوقّفاً، لمُدّة سبع سنوات، ثمّ جرى تمديده، بعد كلّ فترة، إلى سنة 1944"(جمال قنان، 2007، ص68).

"سنّوَج، هذه الآلة القمعيّة، بإنشاء المحاكم الزجرية، سنة 1902، التي تمّ نشرها، على مستوى كلّ بلديةٍ مختلطة، أحكامها غيرُ قابلةٍ للطّعن"(جمال قنان، 2007، ص68) على غرار باقي القوانين الفرنسيّة الأخرى، المُسلّطة على رقاب الجزائريين، الذين سيرغم أبناؤهم على تأديّة الخدمة العسكريّة، في صفوف الجيش الفرنسي، في سنة 1912(جمال قنان، 2007، ص68) فُبدل بداية أطوار الحرب العالميّة الأولى، التي جندت فيها فرنسا، أعداداً كبيرة، من أبناء المُستعمرات، التي كانت تحتلّها، ومن المُفارقات الغريبة للسياسة الاستعماريّة فيما يخصّ هذه القضيّة، التي ذكرها المؤرّخ الجزائريّ "أحمد توفيق المدني" في كتابه الجزائر" أنّ المسلم الجزائريّ، يقوم إجبارياً بأعباء الخدمة العسكريّة. إلاّ أنّه يُجبر، أيضاً، على الاعتراف بأنّه يقوم بخدمته العسكريّة مُتطوّعاً"(أحمد توفيق المدني، 1931، ص354) وهذا يُبرز مدى التّعسف، والظلم، الذي كانت تُمارسه سلطات الاحتلال، ضدّ الجزائريين.

بعد المصادرة التَّعسُفِيَّة، لأراضي السُّكَّان، اضطَّرت أعدادٌ كبيرةٌ، من الجزائريين، إلى النَّزوح إلى المدن، واستقرَّ معظمهم " في الأحياء القصدبرية، وتعرَّضوا إلى مختلف أنواع التَّمييز الغنصري، واستغلَّوا من طرفِ المُعمِّرين الأوروبِّيين، بأبخس الأثمان، في شتَّى النَّشاطات الإقتصاديَّة، هذا لمن وجد عملاً. أمَّا البطَّالون فأجبر، كثيرٌ منهم، على الهجرة، نحو فرنسا؛ لكسب قوتهم" (عمار عمورة، 2002، ص186) ولم تنحصر الهجرة نحو فرنسا. بل دفعت السِّيَّاسات الفرنسيَّة القمعيَّة، كثيرًا من الجزائريين، إلى الهجرة، نحو بلدان المشرق العربي، بخاصَّةِ العائلات العريقة، والمشايع والعلماء.

يُدقِّق المؤرِّخ "عمار عمورة" في كتابه "الموجز في تاريخ الجزائر" في تصوير تلك الوضعية المأساويَّة، التي كان يُعانيها السُّكَّان، بقوله: "عاشَ الجزائريون حالة بطالةٍ فادحةٍ، في المدن المُكتنَّزة بهم. والباقي هاجر إلى فرنسا، وقد بلغ عددهم سنة 1954. 208000 مهاجر" (عمار عمورة، 2002، ص186).

أمَّا "بالنسبة إلى الخدمات الطَّبيَّة، والمُنشآت الصحيَّة، فإنَّ السُّلطات الاستعماريَّة، لم تهتمَّ بها، إلَّا في المراكز الأهله بالمستعمرين؛ لذلك اندلعت ثورة نوفمبر 1954، والأغلبية السَّاحقة، من الجزائريين، لا تعرفُ الطَّبيب، أو المستشفى، أو المستوصف" (العربي الزبيري، 1999، ص27) فأدَّى، هذا التَّدهور، في الحالة الصحيَّة، والمعيشيَّة، بين السُّكَّان، إلى رفض كثير منهم، من طرف مقرَّات التَّجنيد، كما أدَّى، أيضًا، إلى ارتفاع رهيبي، في وفيات الأطفال، والمواليد الجدد (أحمد توفيق المدني، 1931، ص360).

كما عمدت، سُلطات الاحتلال، إلى إشاعة شُرب الخمر، ومظاهر الانحلال، وهجر التَّقالييد الإسلاميَّة (محمد العبدية، 2006، ص17) لغرض فصل المجتمع الجزائري، عن جذوره ومبادئه؛ ليتسنى، لها، السَّيطرة التَّامة، والدائمة، على هذا المجتمع المُستعمر.

خاتمة:

لكن، برغم هذا الظلم الاجتماعي، والمساعي الحثيثة، لإرضاخ المجتمع الجزائري، لم يقف، ذلك، عائقًا أمام فترات الوعي الجمعي والفنوي، في بدايات القرن العشرين، مُمثلًا في الوعي الفكري والسياسي، الذي قاده زعماء الحركة الوطنيَّة. ليتبلور هذا الوعي وينضج، مع نهايات العقد الخامس، وبدايات العقد السادس، في شكل مُقاومةٍ سياسيَّة، وعسكريَّة، خاضها الجزائريون ضدَّ المُحتلِّ؛ برغم تعقُّد ظروفهم الاجتماعيَّة.

قائمة المراجع:

1. بقطاش خديجة (د.ت)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870، دار دحلب، الجزائر.
2. بوحوش عمار (1977)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
3. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج2.
4. خلف التميمي عبد الملك (نوفمبر 1983)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي- فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 71، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
5. الزبيري العربي (1995)، المتفقون الجزائريون والثورة، وحدة الطباعة، الرويبة، الجزائر.

6. زيادة نيقولا(1981)، "الجزائر"، مجلة شؤون عربية، العدد 5، القاهرة، مصر.
7. سعد الله أبو القاسم(1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2.
8. سعد الله أبو القاسم(1996)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ج4.
9. عمورة عمار(2002)، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر.
10. عربي غالي(2009)، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. قنان جمال(2007)، "التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية"، أعمال الملتقى الدولي للاستعمار.
12. مجاهد مسعود(1966)، تاريخ الجزائر، مطابع دار الأيتام الإسلامية، القدس، فلسطين. ج1.

بنية العمالة النسائية في الجزائر للفترة ما بين 1966-2008 Structure of women's employment in Algeria for the period between 1966-2008

أ. عائشة بن النوي، جامعة باتنة 01-الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى تقصي واقع العمالة النسائية في الجزائر في شقيها الكيفي والكمي وانطلاقاً من التطور التاريخي لعمل المرأة، فالقراءة التحليلية للمعطيات والإحصائيات والمتمثلة في إبراز بنية وخصائص أوضاع المرأة في سوق العمل الجزائري مبلورة بذلك هيكلتها التي تعكس مدى المشاركة الاقتصادية والمشكلات التي تواجهها، لذلك استخدمت الدراسة أهم المؤشرات المعتمد عليها في تحليل سوق العمل بدأ من تطور حجم القوى العاملة النسوية وتوزعها وحسب الحالة العملية والمهنية وحسب الفئات العمرية، وأهم القطاعات الاقتصادية ومستوى البطالة بين النساء في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمالة النسائية، الجزائر.

Abstract: The objective of this study is to investigate the reality of women's employment in Algeria in qualitative and quantitative aspects, based on the historical development of women's work. The analytical reading of data and statistics highlights the structure and characteristics of women's situation in the Algerian labor market. Therefore, the study used the most important indicators based on the analysis of the labor market, which began with the development of the size of the female labor force and its distribution according to the practical and professional situation according to the age groups, the main economic sectors and unemployment among women in Algeria.

Keywords: Women, Women's Employment, Alegria

مقدمة:

يحتل العمل أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان، وذلك نظراً لما يترتب عليه من آثار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى الذاتي للفرد، ونظراً لإدراك المرأة لهذه المزايا، فلقد سعت جاهدة للدخول إلى معترك سوق العمل، ولقد ساعدها ذلك على ارتفاع نسبة تعليمها والدليل على ذلك إثباتها لكفاءتها العلمية في مختلف أطوار التعليم، هذه الأخيرة التي كانت سبباً مهماً في الرفع من كفاءتها المهنية، التي سمحت لها باقتحام مجالات عمل كثيرة كانت في السابق حكراً على الرجال، كما استطاعت في نفس الوقت الوصول ولو بنسبة ضعيفة إلى مناصب قيادية سواء على مستوى أجهزة الدولة أو على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، لما تتمتع به المرأة من حب للعمل وروح التجديد والابتكار، وبالنظر إلى أن المرأة تشكل نصف المجتمع، كما أن دخولها إلى سوق العمل، بات اليوم وأكثر من أي وقت مضى حتمية يفرضها تطور أي مجتمع لا يرضى أن يظل جهد نصف سكانه معطلاً ومحسوراً في أعمال المنزل، ومع ذلك فإن قضية عمل المرأة مازالت بين المد والجزر، هناك من يؤيد دخولها مجال العمل ويسعى إلى الاستفادة من طاقاتها، وهناك بالمقابل من يدعو إلى بقائها حبيسة الجدران ولا يرى أهمية لعملها، وهناك ما يقف موقف الوسط بين القبول والرفض، وبالرغم من هذه الاختلافات إلا أن معدل دخول المرأة لميدان العمل أخذ في

التزايد لدى العديد من دول العالم، بما فيها الجزائر سعياً لتوسيع دورها في عملية التنمية بوجه عام، حيث أصبح العمل اليوم من أولويات حياة المرأة، خاصة بعد سعيها المتواصل لإثبات جدارتها واستحقاقها في هذا المجال من خلال تطوير مهاراتها وقدراتها، والتي رافقها تطورات اقتصادية واجتماعية مما أبرز جملة من التغيرات التي ترتبط بالهيكل التركيبي والوظيفي والحركي لسكان ومن ضمنهم المرأة باعتبارها حلقة مهمة الربط بين السكان والسياسات الاجتماعية المنبثقة عن خطط التنمية واتجاهات النمو في المجتمع من خلال رصد تصنيفاتها وحصد توزيعاتها في القطاعات الاقتصادية ودراسة خصائصها الاجتماعية المختلفة بغية تحقيق الاستخدام المنتج والأمثل لها ضمن تخطيط شامل وطويل أجل في إتخاذ مجموعة من الإجراءات للوصول إلى أهداف محددة تعبر عن حاجات المجتمع وبالتالي إعطائها فرصة للعمل مساوية لفرص الرجل.

الإشكالية:

يمثل عمل المرأة إحدى أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وهذا لكون نشاط المرأة الاقتصادي أحدث أوضاعاً اجتماعية جديدة أثرت على دورها التقليدي سواء على مستوى الأسرة بشكل خاص أو على مستوى المجتمع بشكل عام، وبالرغم من التطور البطيء الذي عرفه حجم اليد العاملة أثناء فترة الاستعمار والسنوات الأولى من الإستقلال إلا أنه عرف نقلة نوعية وكمية ملفتة في العقدين الأخيرين قد جاء هذا الارتفاع نتيجة عدة متغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل عميق على حياة الأسرة والأفراد مثل ظاهرة الفقر التي مست شرائح كبيرة من المجتمع، وظاهرة التمدرس الكثيف للفتيات، تأخر سن الزواج وانكماش الأسر الممتدة التي ما فتئت توفر الرعاية والتضامن بين أفراد الأسرة، كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى خروج المرأة الجزائرية إلى العمل سواء للمساهمة في ميزانية الأسرة أو نتيجة طبيعية بعد الإنتهاء من تحضير الشهادة الجامعية، وخاصة أن عملها يحولها من مجرد مستهلك إلى منتج وعضو إيجابي في المجتمع، وحتى نوضح الإشكالية الأساسية أكثر والمتمثلة في محاولة الوقوف على البنية التطورية لحجم العمالة النسائية وأهم القطاعات التي تستقطبها وحتى نكون أقرب إلى الدقة في تحديد محتوى البحث لا بد من طرح بعض التساؤلات والتي نوجزها كالآتي:

ما هي أهم المراحل التاريخية لتطور العمالة النسائية في الجزائر؟

ما هي أهم الخصائص والتطورات التي ميزت بنية العمالة النسائية في الجزائر للفترة الممتدة من 1966-2008؟ وما هي أهم قطاعات العمالة النسوية في الجزائر؟ وما هو حجم البطالة بين النساء في الجزائر بمختلف تصنيفاتها؟

I. التأسيس المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث :

مفهوم العمل: بأنه المجهود البشري العقلي أو العضلي أو كلاهما معاً، الذي يبذل لقاء أجر معين في سبيل إنتاج سلع وخدمات لمصلحة المجتمع، لتحقيق أغراض نافعة في أجهزة الدولة العامة وبشكل يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني والتسريع بعملية التنمية (سليمان حيدر خضر، 2007، ص52)، ويعرف العمل أيضاً بأنه وسيلة من وسائل التعبير عن الذات يحاول بها الفرد أن يحقق ذاته، وأهدافه وأن يشبع رغباته وحاجاته ويتيح للفرد فرصة لاكتشاف ميوله ورغباته كما يفسح المجال لنشاطه وتصريف انفعالاته (عبد اللطيف معروف صبحي، 1980، ص31).

مفاهيم خاصة بالمرأة العاملة:

مفهوم كاميليا عبد الفتاح: المرأة العاملة بأنها تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بوظيفتين في الحياة، دور ربة البيت ودور الموظفة (عبد الفتاح كاميليا، 1988، ص60).

مفهوم إبراهيم الجوير بن مبارك: على أنها المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل (إبراهيم بن مبارك الجوير، 1995، ص17).

مفاهيم خاصة بالديوان الوطني للإحصائيات: فيعرفه كالاتي المجتمع النسوي النشط والتي تتكون من مجموع النشاطات ومجموع العاملات ومجموع العاملات جزئياً، ومجموع العاطلات عن العمل (اللواتي سبق لهن العمل واللواتي لم يسبق لهن العمل).
المجتمع النشط النسوي الشغل: مجموع العاملات خارج البيت مقابل أجر.
العاملات جزئياً: مجموع النساء اللاتي يصرحن بممارسة نشاط بالمنزل (فاطمة عمري، فايزة فضيل، 2017، ص235).

II. مراحل تطور العمالة النسائية في الجزائر

1. عمل المرأة في الفترة الاستعمارية: كان المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية مجتمعا زراعيا رعويا حيث مارست المرأة في ظل النمط الإنتاجي أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب عملها البيتي اليومي ورعاية الأطفال، في الرعي والزراعة ومما ضاعف من أعمال المرأة و التزامها بأعمالها المنزلية، ارتفاع معدلات النساء الأرامل في المجتمع بسبب الثورات الشعبية واندلاع الحرب التحريرية التي راح ضحيتها الآلاف من الرجال، مما جعل المرأة أكثر مسؤولية لإعالة أسرتهما أما العمل المأجور فقد اقتصر على ممارسة الحرف التقليدية والنسجية، و أعمال تنظيف البيوت وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانياتها ومهاراتها، أما عمل المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات والتقاليد جعلتها لا تغادر المنزل إلا لضرورة وبرفقة (لطيفة مناد، فوزية صغيري، 2017، ص258)، ومع هذا استطاعة أن تحول البيت إلى ورشة خياطة فكانت الحياكة وغزل وتصفيف الصوف والقطن والحريز وصباغة وحرفة الطرز كل هذه الأعمال كانت تقوم بها النساء لتتقاضى عليها أجرة تساهم في مصاريف، وعلى الرغم من هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك لأنه جعل من الرجل يملك القدرة الاقتصادية من إنتاج وشراء وإن من أهم القطاعات التي شهدت استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية في الجزائر ظهر عند الحرفيين التلمسانيين للسجاد، وذلك من خلال إنشاء مصنع لتحويل الصوف في سنة 1903 والذي شغل أكثر من 100 عاملة (Hakiki Talahit Fatiha, 1983, p200)، وانطلاقا من هذه الفترة التاريخية ظهرت البدايات الأولى في تشغيل النساء خاصة في القطاع الصناعي بالجزائر وهذا ما سجله "عبد اللطيف بن أشنهو" بحيث يذكر أنه في سنة 1930 بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الصناعي 25291 من بينهم 24557 في الصناعة النسجية (Abdelatif Benachenhou, 1978, p222)

2. عمل المرأة في الفترة الممتدة من 1962-1989 (المرحلة الاشتراكية): وهي الفترة ما بعد الاستقلال والتي تسمى بالفترة الاشتراكية وخلافا للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية و أمريكا (كوبا)، وآسيا (الصين والفييتام) التي حشدت عموما قوة عمل نسائية سواء الريفية أو الحضرية إلى حد كبير وعلى نطاق واسع، فإن الجزائر وخلال هذه الفترة وعلى الرغم من التوجه الاشتراكي الذي يدعمه اقتصادها والتي تشجع على التحرر من خلال التعليم والعمل فكان من أولويات السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة، والتي أعطت أهمية للمؤسسات التعليمية من أجل تمكين جميع المواطنين من التعليم دون تمييز بين الذكور والإناث رغم ضعف التحاق الإناث بالمدارس في السنوات الأولى للاستقلال بحكم العوامل الاجتماعية والثقافية لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بوصول المرأة خلال الفترة إلى تحقيق نسب معتبرة في العمالة (Fatiha Talahit, 2009, p32)، وهذا نظرا للبنية الاقتصادية للبلاد المبنية على أساس

المؤسسات العمومية فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، بحيث كان لدخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة مما لا يضطر بالمرأة للخروج للعمل.

3. عمل المرأة في الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا (مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها): مع بداية سنوات التسعينيات عرفت الجزائر عدة تغييرات في أوضاعها الاقتصادية مما حمل جملة من التوترات الاجتماعية والسياسية حيث شرعت الجزائر في تطبيق برامج واسعة من الإصلاحات الاقتصادية التي نتج عنها تسريح مكثف للعمال وخاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة الممتدة من 1994-1998، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا اقتصادية التي أضطر بسببها مسئول العائلة بقبول خروج زوجته أو ابنته أو أخته للعمل من أجل المساعدة في المصروف المنزلي وخاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل، وقد ساهمت الدولة وبشكل كبير في توعية وتوجيه فكر المجتمع في تقبل الأفراد لعمل المرأة لما يرجع بالفائدة على الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني.

III. عوامل وأسباب انخفاض نسبة تشغيل اليد العاملة النسوية في الجزائر

فالجزائر تعتبر من الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسوية ضعيفة في سوق العمل إن العمل النسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فالبرغم من الضغوطات التي تعرفها مشاركة هذه الأخيرة تبقى ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية (رقية عدمان، 2008، ص53) فاليد العاملة النسوية ضعيفة بحيث يمكن حصر العوامل التي تفسر انخفاضها في سوق العمل وهي كالآتي:

1. العامل الديمغرافي: والمتمثل في السن المبكر عند الزواج، وعدد الأطفال لكل امرأة الذي كان مرتفعا حيث سجل المؤشر التركيبي للخصوبة في السنوات السبعينات ما يقارب 8 أطفال لكل امرأة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة، وهذا ما يفسر انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل (محمد صالي، عبدالكريم فضيل، 2014 ص130) في تلك الفترة ليعرف المؤشر انخفاضا بداية من سنة 1992 أين قدر بـ 4 أطفال لكل امرأة ومسجلة في سنة 2008 بـ 2.8 طفل لكل امرأة، لتعرف المشاركة الاقتصادية للمرأة تحسنا واضحا وذلك بتراجع عدد الأطفال.

2. العامل الثقافي و المستوى التعليمي: رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا عن تحسن المستوى الثقافي والفكري للمرأة و اندثار بعض العادات والتقاليد التي لا تمت لا لديننا ولا لثقافتنا بصله، فإن الأمية كان لها الأثر الكبير في قلة تواجد النساء في عالم الشغل، إذ تعتبر من أخطر الآفات التي تضرب المجتمع الجزائري في عالم الشغل خاصة عند النساء (نعيمة دودو، 2011، ص38)، إذ تبين الإحصائيات لسنة 1998 وفي إطار الإحصاء العام لسكان أنه قد قدر تعداد الأميين بـ 7.172.000 أمي بالنسبة لشريحة الأشخاص التي تبلغ أو تتجاوز 10 سنوات أي ما يقارب 1/3 من إجمالي السكان ومن بين هذا العدد الكبير من الأميين نجد 40.27% نساء (ONS, 1999, p116)، إن المرأة إذا كانت أمية لا تتمكن في غالب الأحيان من الحصول على عمل يحفظ كرامتها وكرامة عائلتها، وبفضل التحسن في المستوى التعليمي وانتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة حيث سجلت تغييرات في معدلات الالتحاق بالتعليم خاصة للفئة العمرية من (14-6) سنة حيث إنجر عنه فرق بين معدلات الذكور والإناث المسجلة وهو ما تشير إليه بعض المعطيات الإحصائية إلى تطور ملحوظ في تعليم البنات حيث سجلت نسبة التمدد عند الذكور 56.80% سنة 1966 لتصل إلى 96.43% سنة 2008، وفي مقابل سجلت عند الإناث 39.60% سنة 1966 لتصل سنة 2008 إلى 94.31% ويشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر ويظهر هذا التزايد

أكثر وضوحا بالنسبة للإناث حيث سجلت على سبيل المثال في امتحان البكالوريا بنسبة 57.87% في سنة 2004 مقابل 42.13% للذكور، كما أن معدلات النجاح في هذا الإمتحان فقد بلغت 44.53% بالنسبة للإناث و36.36% للذكور وهو ما يؤولها للمشاركة في الحياة الاجتماعية ويزيد من فرصها في تقلدها مناصب المسؤولية والذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها.

3. عامل العادات والتقاليد: وهو التفسير الأكثر شيوعا لتدني مشاركة المرأة في سوق العمل المأجور، الذي يبرز العوامل الاجتماعية والثقافية ولأسيما ثقل العادات والتقاليد التي كانت سائدة، والتي كان من شأنها معاداة عمل المرأة جزء كبير من أفراد المجتمع، وقد بقي المجتمع الجزائري إلى وقت ليس ببعيد ولا يزال في بعض المناطق المحدودة متشبثا بعادات و تقاليد ورثها من حقب سابقة، كما أن الفكرة السائدة فيه وبخاصة في العالم الريفي وأن المرأة للبيت والرجل للكسب والعمل تكريسا لمبدأ تقسيم العمل المعروف لدى فقهاء القانون والاقتصاد.

4. العامل الذاتي: فيما يخص العامل الذاتي فإن المرأة معروفة ببعض السلوكيات التي تميزها عن الرجل تجعل أصحاب العمل نتيجة لذلك لا يرغبون في تشغيلها منها كثرة التغيب فالتغيب عند العاملات أكثر عند الرجال ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها استفادة النساء من عطلة الأمومة والتي تمثل إلا 1.81% من إجمالي التغيبات فقط والباقي بدون عذر.

IV. بنية وخصائص هيكلية العمالة النسائية في الجزائر

1. هيكلية النساء المشتغلات: يشكل دخول المرأة إلى سوق العمل جزءا من التعليم الطويل، والتحضر وتخفيض الخصوبة وتأثير الأنماط الثقافية الجديدة التي تعزز استقلالية المرأة في الجزائر لا تزال مشاركة المرأة في تطور معدل القوى العاملة هامشية نظرا لانخفاض معدل مشاركتها بشكل استثنائي ومع ذلك فهو يعرف توجهها نحو الإيجابية.

1.1 تطور حجم المجتمع النشط النسوي في الجزائر: يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية خاصة بعد التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة فقد تزايدت نسبة العاملات لتحتل نسبة مهمة من مجموع القوة العاملة (فضيلة بن دنون، 2013، ص106).

جدول رقم (01) تطور حجم المجتمع النشط النسوي في الجزائر للفترة 1966-2008

السنوات	العدد
1966	109453
1977	203697
1987	365000
1992	492000
1995	766000
1997	889000
2000	797000
2004	1660000
2005	1423000
2006	1749000
2007	1650000
2008	1730000

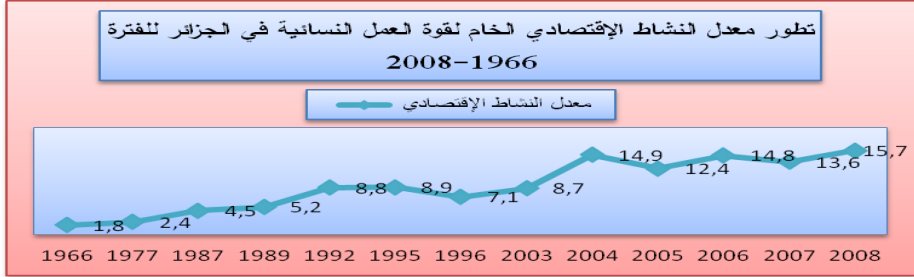
Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, 25^{ème} session plénière, Avril, 2005, p122

ONS, Enquête emploi auprès les ménages, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008

ويتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بعمل المرأة، أين عرفت اليد العاملة النسوية زيادات متفاوتة وأن هذه الزيادات كانت حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية فقد شهدت في السنوات الأولى من الاستقلال حجم عمالة ضئيلة نوعا لا تتجاوز بـ109453 عاملة سنة 1966 وصلت بعد 10 سنوات إلى 203697 عاملة وذلك سنة 1977 ولتصل إلى 365000 عاملة وهذا بعد عشر سنوات أي سنة 1987، لتعرف زيادة تدريجية في حجمها أين بلغت سنة 2008 بـ 1730000 عاملة ولكن على غرار هذا عرف حجمها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ضرورة تملئها الأوضاع الاقتصادية وظروف الحياة الاجتماعية مما أتيح للمرأة أن تساهم في جميع المجالات.

2.1 تطور معدلات النشاط لقوة العمل النسائية في الجزائر: تقيس معدلات النشاط الاقتصادي نسبة السكان الذين يعملون فعلا إلى عدد سكان الإجمالي، وتعرف تلك المعدلات بمعدلات النشاط الاقتصادي الخام والإجمالي، ومن المعروف أن معدلات النشاط الاقتصادي تتجه اتجاهات معينة حسب مرحلة التنمية والتصنيع، حيث تميل إلى الارتفاع مع اطراد التقدم والتنمية(العجلة مازن صلاح، 2012، ص142) وهو كما سيوضحه المنحنى التالي:

منحنى رقم (01) تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام لقوة العمل النسائية في الجزائر للفترة من 1966-2008



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات:

Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, 25^{ème} session plénière, Avril, 2005, p124

ONS, Enquête emploi auprès les ménages, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008

يتضح من خلال المنحنى رقم (01) أن معدلات النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية من قوة العمل خلال الفترة (1966-2008) والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، فقد تمثلت المرحلة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2003 التي لم يتجاوز فيها المعدل حتى 10% والتي شهدت تغيرات جد مهمة في مسارها من مرحلة التشبيد إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها سوق العمل الجزائري، لتشمل المرحلة الثانية سنة 2004 والتي كانت بداية لفترة الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الدولة الجزائرية قصد النهوض بالإقتصادي الوطني أين عرفت معدلات النشاط الاقتصادي النسوية ارتفاعا مقدرة بـ 14.9% لتعرف تذبذبا ما بين سنوات 2005 و2006 و2007 مسجلة بذلك 12.4% و14.8% و 13.6% على التوالي لترتفع سنة 2008 بنسبة 15.7%.

3.1 بنية النساء العاملات حسب المستوى التعليمي: إن المستوى التعليمي للمرأة دور هام في ممارستها لمهنة معينة، وبالنسبة لتواجدها فيها بحيث يعد التمدن للإناث ذو أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه وكذلك ما تلعبه الثقافة والتقليد المسيطرة والسائدة في تشجيع أو حصر تمدن الإناث في مستويات معينة في مراحل تعليمية وتقبل ممارستها لمهنة ما وحسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بواقع المرأة في الجزائر أن معظم المشتغلات ينتمين إلى الفئة المتعلمة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (02) تطور نسبة النساء العاملات حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1966-2008				السنة
2006	2005	2003	1996	المستوى التعليمي (%)
8.6	14.3	2.2	1.44	بدون تعليم
9.4	11.8	10.5	9.28	ابتدائي
9.9	18.7	18.3	22.56	متوسط
17.1	29.6	30.3	36.8	ثانوي
31	25.7	24.2	16.46	عالي

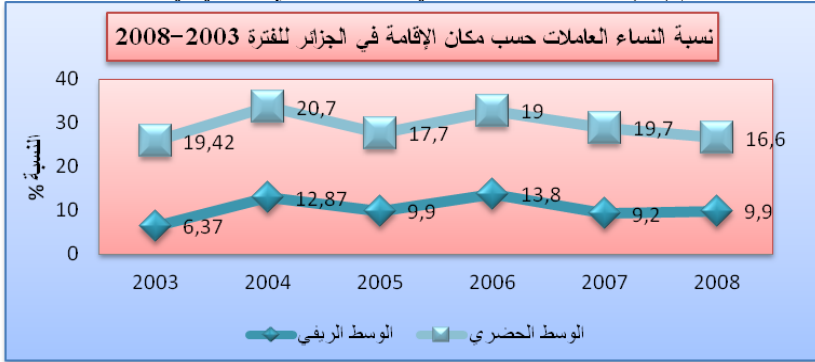
Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, 25^{ème} session plénière, Avril, 2005, p133.

ONS, Activité, Emploi, Chômage, No463, 2006

من خلال الجدول يتبين لنا أن بنية النساء العاملات حيث حدثت تحسينات في نوعية العمالة حسب المستوى التعليمي وأن العدد الكبير للمشتغلات ذوات المستوى الثانوي والمستوى المتوسط فالعالي حيث قدرت النسبة بـ 36.8% و 22.56% و 16.46% لسنة 1996 على التوالي لتليها نسبة 1.44% و 9.28% للنساء بدون تأهيل وكذا مستوى الابتدائي ولكن في سنة 2005 سجل كل من المستوى الابتدائي وبدون تعليم ارتفاعا طفيفا قدر بـ 11.8% و 14.3% في حين سجل كل من المستوى الثانوي والعالي نسبة ما بين 25% و 29%، وشكلت لسنة 2003 و 2006 انخفاضا مسجلا لكل من المستويات الثلاثة الأولى مع إن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل ومساهمتها في التنمية الاقتصادية ومع كل النسب المسجلة هناك اختلاف في التحصيل العلمي للمرأة وفقا للبيئة المواتية التي تحيط بها.

4.1 بنية النساء العاملات حسب مكان الإقامة: القصد من دراسة البنية الجغرافية للعاملات ضمن الخصائص العامة، هو الكشف عن خاصية التجانس والاختلاف فيما يخص هذا المتغير ومن جهة أخرى أن معدلات النساء المشتغلات حسب الوسط الذي يقطن فيه يبقو متفاوت والمنحنى التالي سيريز نسبة النساء العاملات حسب الوسط الجغرافي وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات

منحنى رقم (02): تطور نسبة العاملات في الوسط الحضري والريفي في الجزائر للفترة 2003-2008



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2009
 لم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسب ضئيلة فمن خلال المنحنى يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من نساء العاملات يتمركزن في الحضر بنسبة 16.6% مقارنة بالريف والتي بلغت نسبتها 9.9% وهذا

سنة 2008، ويعود ذلك إلا أن المدن تتوفر على فرص أكثر من الريف لما فيها من مؤسسات إقتصادية وتعليمية والتي تمتص نسبة هائلة من اليد العاملة النسوية

5.1 بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية

منحنى رقم(03): تطور نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية في الجزائر لسنتي 1996 و 2003



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، تحقيق الشغل والمداخيل، معطيات إحصائيات رقم 241، 2003.

من المعطيات المبينة في المنحنى أن أكبر نسبة هي 19.2% بالنسبة لسنة 1996 و 21.6% لسنة 2003 والتي تشمل الفئة العمرية [25-29] هذه الفئة النشطة والتي كثيرا ما تخص النساء الحاملات للشهادات والتي تعتبر دخولهن للعمل متوسط نظرا لامتداد فترتيهن التعليمية والتأهيل المتحصل عليه من السنوات تسمح لهن بالمطالبة بالعمل والتواجد فيه نظرا للإمكانيات التي تملكها ثم تأتي فئات العمرية من [30-49] وتنخفض نسبها نظرا لزواج البعض ورعاية الأطفال، ثم تأتي الفئة العمرية [20-24] هذه الفئة التي لا تكون قد أكملت دراستها في أغلب الأحيان، مما يؤدي بها إلى البحث عن العمل بإمكانيات قليلة وإذا ما جاءت فرصة للزواج تترك البحث عن العمل، أما من الفئة [15-19] فيرجع الانخفاض لعدم إتمامهن الدراسة ومن 50 سنة فما فوق تنخفض نسبة النساء المشتغلات نظرا للتقاعد أو التقاعد المبكر، ومنه نستنتج وجود علاقة طردية من [15-29] فكلما زاد عمر المرأة زاد تواجدها في سوق العمل وعلى العكس للفئات بين [30-60] حيث تصيح العلاقة عكسية فكلما زاد عمر المرأة قل وجودها في سوق العمل.

6.1 بنية النساء العاملات حسب الحالة المدنية: تعتبر الحالة المدنية من أهم المحددات التي تسمح لنا بمعرفة مدى استمرارية المرأة في نشاطها من عدمه ويرجع ذلك إلى نوعية المسؤوليات الملقاة عليها وإيجاد الاحتواء التام لمختلف أدوارها.

منحنى رقم (04) تطور نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية في الجزائر للفترة من 1989-2008



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات: فاطمة عمري، فائزة فضيل "واقع العمالة النسوية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، العدد 13، ديسمبر 2017، ص242. من خلال بيانات المنحنى نجد أن أكبر نسبة سجلت بالنسبة لنساء العاملات وفق الحالة المدنية هي لفئة العازبات والتي قدرت ب 51% سنة 1996 كأعلى نسبة خلال الفترة (1989-2008)، لتشهد انخفاضا في باقي سنوات الدراسة والتي بلغت سنة 2008 ب 41.41%، وعلى الرغم من التذبذب الذي تعرفه نسبها إلا أنها تبقى في الصدارة وهذا راجع لقلّة الارتباطات والواجبات

الأسرية، فالمرأة العازبة هي أكثر استقلالية من المسؤوليات الأسرية الأمر الذي يجعلها أكثر إقبالا للعمل خارج المنزل، وفي مقابل هذا سجلت نسبة النساء العاملات المتزوجات أعلى نسبة لها بـ 55.52% سنة 1989 ولتعرف بعد ذلك تذبذبا في نسبها إلى غاية أن بلغت سنة 2008 48.9% فعموما خروج المتزوجة يكون من أجل مساعدة الأسرة على تحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، أما بالنسبة للمطلقات شهدت أعلى نسبة لها سنة 1996 والمقدرة بـ 8.30% مسجلة انخفاضا قدر سنة 2008 بـ 5.5%، في حين كانت أعلى نسبة سجلت للأرامل سنة 1989 بـ 8.45% في حين قدرت بـ 4.6% كأقل نسبة لسنة 2008 حيث تجبر أو تخرج هذه الأخيرة مضطرة من أجل الحصول على مورد للعيش نظرا للضغوطات الاقتصادية والحاجة الماسة للمال وإعالة نفسها وأبنائها

7.1 بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط الاقتصادي

جدول رقم (03) تطور نسبة النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1966-2008

قطاع العمل	1966	1977	1987	1989	1996	2003	2008
زراعة	23.43	5.6	2.7	3.5	1.8	11	0.3
صناعة	14.94	17.4	12.4	11.5	7.4	24.2	23
بناء وأشغال عمومية	0.79	2.1	3.4	3.0	1.9	1	2
تجارة	/	3.3	3.4	2.8	4.6	2.9	5.2
نقل	/	13.4	7.9	2.4	23	12.5	/
إدارة وخدمات	58.1	53.8	64.3	70.6	61.3	48.4	59.5

Source : ONS, Rétrospective Statistique, 1962-2011

ONS, Données Statistique, N°23, 1992

ONS, collection statistique, N°254, 1996

ONS, collection statistique, N°514, 2008

من المعطيات المبينة في الجدول نجد أن أكبر نسبة لتمرکز النساء في قطاع الإدارة والخدمات والتي تراوحت نسبها على طول فترة الدراسة ما بين 48.4% كأقل نسبة سجلت سنة 2003 و أعلى نسبة لها سنة 1989 بـ 70.6% وهذا الإقبال الكبير يرجع إلى نوعية الشهادة أو الكفاءة التي حصلت عليها المرأة، والتي عادة ما تؤهلها إلى العمل في هذه القطاعات، ثم يليها قطاع الصناعة والتي عرفت نسبها تذبذبا ما بين الإرتفاع والانخفاض حيث سجلت ما بين 24.2% كأعلى نسبة سنة 2003 وأقل نسبة بـ 7.4% سنة 1996، وبعدها قطاع النقل ثم نجد نسبتها المنخفضة جدا على مدار السنوات في قطاعات (البناء والأشغال العمومية والتجارة) التي تعتبر مهن ذات مميزات وخصائص رجالية وممارسة المرأة لهذا النوع من المهن سيؤدي إلى مواجهتها لصعوبات مختلفة.

8.1 بنية النساء العاملات حسب نوع المهنة: تكشف دراسة توزع قوة العمل النسائية حسب الحالة العملية عن مجموعة الظواهر ترتبط بشكل أساسي بوجهة التحولات الاجتماعية من جهة وبرامج التنمية والتخطيط لها من جهة، ويرتبط واقع الحالة العملية النسائية بدراسة الفئات الأساسية المشكلة له والتي تتضمن قطاع صاحبات الأعمال والعاملات بأجر نقدي دائم، والعاملات بأجر نقدي مؤقت والعاملات المعتمدات على المساعدات العائلية، وتفيد دراسة تلك الفئات وتطور حجم كل منها خلال مراحل زمنية معينة متعددة في رصد مدى إنكماش أو توسع فئة عن أخرى، ومعرفة إن كانت هذه الفئات تميل نحو الاندثار أو الزيادة كما توضح مدى إقبال الإناث أو إبتعادهن عن العمل المأجور الذي يرتبط في أحد محاوره بواقع الخدمات والشروط المتوفرة في المؤسسات والمنشآت أو التنظيمات التي تعمل فيها المرأة.

جدول رقم (04) تطور نسبة النساء العاملات حسب نوع المهنة في الجزائر للفترة 2003-2008 (الوحدة النسبية المئوية %)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نوع المهنة						
ربة عمل حر	26.6	36.4	26.6	36.2	24.5	28.9
راتب دائم	51.3	36.2	51.1	35.9	44.8	39.7
راتب غير دائم	14.9	13.6	14.8	17.6	25	23.3
مساعدات عائلية	7.2	13.5	7.3	10.3	5.7	7.9

Source : Conseil National Economique et Sociale Rapport sur la Femme et Marché du Travail, op cité, p129.

ONS, Activité, Emploi et Chômage, 4ème Trimestre, 2008, p2

تشير دراسة توزع الإناث حسب الحالة العملية لسنوات الدراسة أن ما يجاوز نسبة 50% فما فوق تقريبا من قوة العمل النسائية التي تعمل بأجر دائم وتمثل هذه النسبة الإناث اللواتي يمارسون أعمالا لدى الدولة ومؤسساتها ويتقاضين لقاءهن أجور يومية أو شهرية، وتعرف هذه النسبة تذبذبا نحو الارتفاع ممثلة بذلك سنوات 2003.2005 بـ 51% وسنة 2007 بنسبة 44.8% و 39.7% سنة 2008 أما نسب الانخفاض فكانت ممثلة لكل من سنتي 2004 و 2006 بـ 36% و 35% على التوالي، لتليها ربات العمل الحر والتي تبين مدى إقبال النساء العاملات على الانخراط في النشاطات الاقتصادية الحرة وهن الإناث اللواتي يملكن محلات تجارية صغيرة ويدرنها دون الاستعانة أو تشغيل أي فرد باجر حيث مثلت نسبتها ما يتراوح ما بين 24% و 36% خلال السنوات المحصية وعلى الرغم هي الأخرى عرفت نوع من تذبذب نحو الارتفاع والانخفاض، لتحل نسبة اللواتي يعملن براتب مؤقت الذي بلغ سنة 2003 بـ 14.3% ليرتفع إلى ما يقدر بـ 25% سنة 2007 ليعاود في الانخفاض سنة 2008 أين قدرت النسبة بـ 23.3%، كما شهدت نسبة العاملات المعتمدات على المساعدات الأسرية وهن اللواتي يعملن لدى ذويهم دون أجر ويجب الإشارة إلى ان هذه النسبة عرفت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات المدروسة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2004 بـ 13.5% و كأقل نسبة سجلت سنة 2007 بـ 5.7%.

2. هيكله النساء الغير مشتغلات: إن البطالة من أكبر المعضلات التي تنخر مجتمعنا وتحد من نشاطه وهي لا تفرق بين المرأة والرجل فتمسهما على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة، تشير جل المعطيات المتوفرة حول نسب البطالة عند النساء على أن هناك زيادة مستمرة فالمرأة تواجه صعوبات أكثر من الرجل، في الحصول على وظيفة كما أنها الأكثر تضررا من عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية، فقد سجلت البطالة في صفوف النساء إرتقاعا خلال السنوات الأخيرة والتي تعتبر كنتيجة لارتفاع نسب النشاط عند النساء وزيادة عدد الباحثات عن العمل.

1.2 تطور عدد النساء العاطلات عن العمل في الجزائر

جدول رقم (05) تطور عدد النساء العاطلات عن العمل في الجزائر للفترة 1977-2003

السنوات	عدد النساء العاطلات عن العمل (بالآلاف)
1977	23000
1987	65000
1989	84000
1992	134000

478000	1995
363000	1996
347000	2003

المصدر رقية عدمان المرأة المفاولة والنسق الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص60.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر بعد الاستقلال وباتتجاهها النهج الاشتراكي وبفتح أبواب أمام أفراد المجتمع للعمل، لم تواجه مشكلة البطالة فطلب المرأة للعمل كان منخفضا نظرا للاستقرار الاقتصادي للأسرة ولذلك فقد بلغ عدد النساء عاطلات عن العمل سنة 1977 بـ23000 عاطلة عن العمل، ولكن بعد تبني الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي كان هدفها الأساسي هو الانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة مع بداية سنوات التسعينات التي أدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات والتي نتج عنها تسريح كبير للعمال، فكانت بذلك مساهمة في بطالة النساء أين سجلت 134000 عاطلة عن العمل سنة 1992 لترتفع سنة 1995 إلى 478000 عاطلة عن العمل وخاصة أن إعادة الهيكلة التي أدت إلى خفض العملة الجزائرية، ومنه تدهور الاقتصاد العائلي مما اضطر بالمرأة للبحث عن عمل للمساهمة في ميزانية الأسرة و تحسين الأوضاع المعيشية، لتتخفف نسبيا في سنة 2003 حيث قدر عدد البطالات بـ 347000 بطالة

2.2 تطور معدل بطالة النساء

جدول رقم (06) تطور معدل بطالة النساء في الجزائر للفترة 2004-2008 (الوحدة النسبة %)

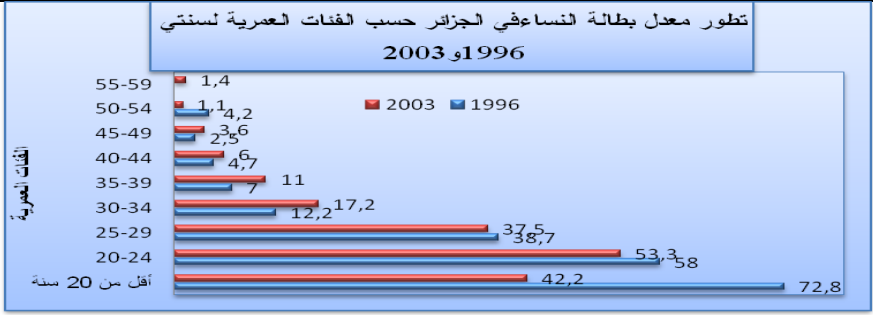
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظة الأولية لمعدلات البطالة يظهر الارتفاع الملحوظ لسنة 2004 حيث بلغ 18.1% ليأخذ بعد ذلك شكل تنازلي إلى غاية 2006 إذ قدر بـ 14.4% وهي أقل أو أصغر معدل سجل على طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى انفتاح السوق الاقتصادية الوطنية عن الاقتصاد العالمي ومساهمة المؤسسات الخارجية وشراكتها بالاستثمار مع القطاع الوطني، ومختلف الاستثمارات في كافة المجالات والتي وفرت عدد مهما من مناصب الشغل أدى بالضرورة إلى امتصاص الطاقة العاطلة التي سببتها البطالة لكن الانخفاض لم يدم فابتداء من سنة 2007 عاود الإرتفاع إلى 18.3%، لينخفض سنة 2008 إلى 17.4% وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض النسبي في توفير مناصب العمل.

3.2 تطور معدل بطالة النساء حسب الفئات العمرية : ويختلف معدل بطالة النساء بنفس الطريقة بالنسبة للرجال (Conseil National Economique et Sociale, 2005, p184) ، فإن مستواها مرتفع بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 20 سنة والمقدرة لسنتي 1996 و2003 بـ 72.8% و 42.2% على التوالي وقد جل نفس النسبة تقريبا للفئتين العمريتين من (20-24) و المقدرة بـ 58% و 53% للفترة المدروسة و 38% للفئة العمرية (25-29) سنة، وذلك بغض النظر عن السنة وربما يرجع ذلك إلى الإبقاء على تدرسهن في هذا العمر كما تشير الإحصائيات المسجلة حسب المنحنى أن معدل البطالة أخذ بالانخفاض ابتداء من سن 30 سنة وذلك راجع إلى نتيجة وزن ثقل المسؤوليات الأسرية التي تعتبر أكثر تقييدا وهو ما سيوضحه المنحنى التالي:

منحنى رقم (05) تطور معدل بطالة الإناث حسب الفئات العمرية في الجزائر لسنتي 1996 و 2003 (الوحدة النسبة المئوية %)



المصدر من إعداد الباحثة بناء على المعطيات :

Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, op cité, p184

4.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مستوى التعليمي

جدول رقم (07) تطور معدل بطالة النساء حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008 (الوحدة النسبية المئوية %)

السنة	1996	2003	2008
بدون تعليم	17.3	7	0.3
ابتدائي	32.7	11.4	4
متوسط	46.3	20.5	21.3
ثانوي	37.3	30.6	27.6
عالي	18	25.7	46.8

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2009

من المعطيات المشار إليها في الجدول نجد أن معدل البطالة بين النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم من 17% إلى 7% لسنتي 1996 و2003 وهو ما يفسر بطرح سؤالين، والتي يمكن أن تكون ذات الصلة إما أنها لا تبحث عن وظيفة أو هن يعملن في القطاع الغير رسمي ويساعدون الاسر المعيشية غير المعلنة، وتنطبق هذه الأسئلة أيضا على المستوى المتوسط وللمستويات الثانوية.

بلغت الأرقام نجد أن البطالة عند الإناث وحسب المستوى التعليمي ولسنة 2008، أنها مست وبدرجة كبيرة خريجات المعاهد والكليات وما يقال عنها أنها تضاعفت في السنوات الأخيرة أين سجلت نسبة 46.8% لحاملات شهادة التعليم العالي لتليها صاحبات المستوى التعليمي الثانوي بـ 27.6% وبنسبة أقل قدرت للمستوى المتوسط بـ 21.3% في حين سجلت كل من المستوى الإبتدائي وبدون تأهيل نسبة 7% و0.3% على التوالي.

5.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة: تتفاوت معدلات البطالة الإناث العاملات بين الريف والحضر، ويتضح ذلك من خلال الجدول حيث شكلت معدلات البطالة بالوسط الريفي تراوحت بين 18% و20% عدا سنة 2006 أين سجلت معدل قدر بـ 11.4% أما نسب البطالة في الوسط الحضري كانت أقل من ذلك أين قدرت بـ 17% وقد يرجع ذلك إلى تميز الوسط الحضري بتمركز أغلبية النشاطات الاقتصادية وهو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم (08) تطور نسبة العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة في الجزائر للفترة 2004-2008 (الوحدة النسبية المئوية %)

المنطقة الجغرافية	2004	2005	2006	2007	2008
السنوات					

حضر	17.8	17.3	15.9	17.7	17.6
ريف	18.9	18.1	11.4	20.4	20.4

Source : ONS, Enquête emploi auprès les ménages (2004,2005.2006.2007.2008)

6.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب الحالة المدنية:

جدول رقم (09) تطور معدل بطالة النساء حسب الحالة المدنية في الجزائر سنتي 1996 و 2003 (الوحدة النسبة المئوية %)

الحالة المدنية	1996	2003
عازية	57.1	39.9
متزوجة	10.4	7.5
مطلقة	10.7	10.3
أرملة		6.4

Source Conseil National Economique et Sociale, Rapport sur la Femme et Marché du Travail, op cité, p, 186.

بناء على معدلات البطالة للإناث المسجلة في الجدول أن بطالة النساء العازيات بلغت سنة 1996 ما يقدر بـ 57.1% إلى أنها قدرت بحوالي 40% سنة 2003، أما في المقابل سجلت نسبة البطالة لدى النساء المتزوجات بـ 10.4% و 7.5% على التوالي لسنتي 1996 و 2003 بحيث تعتبر ضعيفة أما المطلقات والأرامل سجلت بـ 10.3% و 6.4%

7.2 مدة البحث عن العمل لدى النساء العاطلات عن العمل:

جدول رقم (10) مدة البحث لدى النساء العاطلات عن العمل في الجزائر خلال سنتي 1992-1995 (الوحدة النسبة المئوية %)

الأشهر	1992	1995
3-1 أشهر	4.49	19
6-4 أشهر	11.57	
12-7 شهر	22.38	23.5
18-13 شهر	4.84	21.7
24-19 شهر	24.88	
48-25 شهر	24.23	24.23
48 شهر فما فوق	7.62	15

Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, op cité, p189

شكلت نسبة اللواتي يبحثن عن العمل خلال سنة 1995 نسبة 19%، مقارنة مع سنة 1992 أين قدرت بـ 4.4% وهذا خلال فترة الثلاثة شهور من السنة، لتعرف في الفترة من 4 إلى 12 شهرا ارتفاع مسجلا بذلك نسبة 23%، لتشهد حالة الاستقرار بـ 24.23% لكلا سنتي الدراسة أما المدة التي تعرف بحثا خلال 48 شهرا فما فوق ارتفعت نسبتها من 7.2% إلى 15% على التوالي وهذا يدل على تعطل اليد العاملة النسوية.

خاتمة:

إن المرأة في كل المجتمعات حكمتها قوة التقاليد في خروجها للعمل ولكن مع التغيرات العالمية مع العولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، انتشرت الأفكار التطورية بسرعة كبيرة في مختلف دول كل حسب المراحل التاريخية التي مرت بها ودرجة التطور التكنولوجي، و الجزائر من بين هذه الدول التي أصبحت ترى في عمل المرأة عاديا أو ضروريا للحصول على دخل إضافي للأسرة تساهم به في تحسينها اقتصاديا، وتشير التطورات الديمغرافية في الجزائر إلى زيادة ملحوظة في قوة العمل النسائية بحيث تبرز أهمية البحث في مجال استخدام قوة العمل

النسائية لإرتباطها الوثيق بتنمية الموارد البشرية بعملية الإنتاج التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فمن الملاحظ أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في تزايد مستمر بشكل عام غير أن تطور تلك النسبة كان بوتائر متفاوتة و متناوبة ما بين الزيادة والنقصان، مما يوحي بعدم وجود استقرار في عمل المرأة وأنها ما تزال تعاني من صعوبات كثيرة تقيها بعيدة نسبيا عن المشاركة الفعلية في الإنتاج الاجتماعي، بالرغم من الجهود المبذولة للاستفادة من هذه الطاقة المعطلة و إن البحث في موضوع مساهمة المرأة في العمل من خلال دراسة بنية وخصائص القوة العاملة النسائية وتوزيعاتها المختلفة وحسب المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والمهنية، حيث تمركزت أكبر نسبة من النساء العاملات في الفئة العمرية الشابة، وذلك مرتبط بجملة من العوامل يبرز في مقدمتها ارتفاع سن الزواج عند الفتاة وخاصة بعد دخولها ميدان التعليم هذا بالنسبة للعازبات اما المتزوجات، الأطفال المسؤوليات يحد من خروج المرأة إلى سوق العمل، وتشير المعطيات الإحصائية لتوزيع العاملات حسب التركيب المهني أن قطاع الخدمات كان يشكل المنافس الأساسي لباقي القطاعات، ومدى استيعاب قوة العمل النسائية حيث تمركزت أكبر نسبة فيه من مجموع القوة العاملة النسائية، كما كان للمرأة نصيب من البطالة حيث شهدت ارتفاع النسبة في صفوف العازبات وهو نتيجة للتطورات التي حدثت في المجتمع وسهولة للفتيات متابعة دراستهن و إنهاءها بالإضافة إلى التمكين من الحصول على التكوين والتأهيل اللازم للمشاركة في سوق العمل، حيث عرفت معدلات النسوية للمجتمع البطال لدى الفئات العمرية ذات المستوى التعليمي المرتفع مقارنة مع نظيرتها ذات المستوى المنخفض، في حين شهدت معدلات البطالة إرتقاعا خاصة في الفئات الشبابة، ورغم التطور الحاصل إلا أن هناك مخزون احتياطي من اليد العاملة المهمشة أو غير مستغلة نتيجة النظرة المزاجية للمجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة.

قائمة المراجع:

1. العجلة مازن صلاح(2012)، المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، م14، ع1، فلسطين
2. بن مبارك الجوير إبراهيم(1995)، عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية.
3. بن دنون فضيلة(2013)، دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر من 2004-إلى غاية 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران الجزائر.
4. حيدر خضر سليمان(2007)، دوافع العمل لدى المرأة العاملة (دراسة ميدانية في جامعة الموصل)، مجلة جامعة تكريت للعلوم والإنسانية م14، ع4، العراق.
5. دودو نعيمة(2011)، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة (دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديمغرافيا حضرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. صالي محمد، فضيل عبد الكريم(2014)، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. عبد الفتاح كاميليا(1988)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة مصر للطباعة، مصر.
8. عدمان رقية(2008)، المرأة المقولة والنسق الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.
9. عمري فاطمة، فضيل فايزة(2017)، واقع العمالة النسوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع13، جامعة المسيلة الجزائر.

10. معروف صبحي عبد اللطيف (1980)، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، ط2، مطبعة جامعة بغداد العراق.
11. مناد لطيفة، صغيري فوزية (2017)، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع29، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. Benachou Abdelatif (1978), Formation du sous développement en Algérie, éd, E.N.I.C. Alger, Algérie.
13. Conseil National Economique et Sociale (2005): Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25^{ème} session plénière, Avril, Algérie.
14. Hakiki Talahit Fatiha (1983), Travail domestique et salariat féminin, Oran, Algérie.
15. ONS, (1999), collection Statistiques, No80, RGP1998, les principaux Résultats Du Sondage LMP, ONS, Juin, p116, Algérie
16. Talahit Fatiha (2009) Algérie emploi féminin en transition, communication au colloque international inégalité et développement dans les pays méditerranéens, GDRIDRE université de galatasaray, 21-23 mai Istanbul, turque.

آثار الغزو الاستعماري الفرنسي على قطاع التعليم بالقبائل الأمازيغية، قبائل الأطلس المتوسط المغربي نموذجا.

The effects of French colonial invasion on the education sector in the Amazigh tribes, The Mediterranean Atlas tribes as a case study.

أ. محمد سليمان، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل القنيطرة- المغرب.

ملخص: حظيت منطقة الأطلس المتوسط بأهمية خاصة في المخطط التوسعي الفرنسي بالمغرب نظرا لأهميتها الإستراتيجية، وقد اعتمدت سياسة التوسع الاستعماري في المنطقة على إنشاء عدة ثكنات وقواعد عسكرية في المناطق الجبلية، لرصد واعتراض تحركات المقاومين، ومن القطاعات الاجتماعية التي ركزت عليها سلطات الحماية الفرنسية لاحتلال هذه القبائل المقاومة نجد قطاع التعليم، إذ أن السياسة التعليمية الاستعمارية لم تكن تروم تلقين الناشئة تعليما جيدا ومفيدا للنهوض بتنمية البلاد، بل كانت تهدف إلى تطوير نظام المعارف حتى يساير حاجياتها، ويضمن لها ما يكفي من المستخدمين، وكان أساس هذه السياسة التعليمية هو نشر التفرقة وزرع جذور الصراع بين العنصر العربي والعنصر الأمازيغي المكونين للمجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: الغزو الاستعماري، قبائل الأطلس المتوسط الأمازيغية، المقاومة، السياسة التعليمية.

Abstract: The Mediterranean Atlas zone was given a great importance, especially in the French expansion plan in Morocco because of its strategic significance. The policy of colonial expansion focused on the establishment of many barracks and military bases in mountain areas to watch any resistants' movements so that they could stop them and finish them. On of the social sectors which the French protectorate authorities concentrated on the colonize those resisting tribes was the education sector, knowing that the colonial educational policy did not intend to teach children appropriately for the country's developement, but ensure sufficient number of servents as if the base of that educational policy was the spread of separation and instilling roots of conflicts between the Arabic race and Amazigh race which both from Moroccan society.

Keywords: the French expansion, the colonial educational policy, The Mediterranean Atlas Amazigh tribes.

مقدمة:

انطلقت عمليات الغزو في الأطلس المتوسط المغربي من منظور غير المنظور الذي انطلقت منه في السهول (بن الحسن محمد، 2003، ص29)، فما إن وصلت الفيالق الفرنسية إلى سفوح الجبال وهاجمت القبائل الأمازيغية الأولى حتى أصبح الجنرال هنريس Henrys قائد العمليات العسكرية يتحدث في تقاريره عن سياسة تصون "عالم البربر وتحافظ على أعرفهم وتدعم عزلتهم التقليدية" (Ageron Charles Robert, 1971, p62)، وتعني عزلتهم التقليدية أن علاقاتهم مع السلطة المركزية تتميز بالقطيعة (Michaux Bellaire, 1909, p3)، ومن أجل فتح مفاوضات مع زعيم مقاومة قبائل زيان المنتمبة للأطلس المتوسط التي تزعمها المقاوم موحا أوحمو الزياني، لجأت سلطات الحماية إلى وساطة أعيان المخزن هذه المرة، إذ في سنة 1914، بعث الجنرال هنريس Henrys بوفد أمازيغي من أعيان بني مطير يترأسه القائد إدريس أورحو (المنصوري أحمد، 2004، ص62)، الذي كان له نفوذ كبير في الأطلس المتوسط وناحية مكناس بالخصوص، وحول هذا الوفد يقول أحمد المنصوري: "وجاء هذا القائد في وفد عظيم بخيول مطهمة في السروج المزركشة يصحب معه هدايا نفيسة وثمينة، فتدلف وتملق وفتل في الحبل والغارب، ولكنه لم يفلح" (المنصوري أحمد، 2004، ص62)، وكان جواب زعيم المقاومة بالأطلس المتوسط المقاوم موحا أوحمو الزياني هو ما يلي: "لن أرى مسيحيا إلا من خلال فوهة بندقيتي وإصبعي على زناد الرمي" (Berger(F), 1929, p82) وأمام صلابة موقف قائد المقاومة الزيانية وإصراره على مواصلة الجهاد لم يجد الجنرال هنريس Henrys بدا من زرع بذور الشقاق بين قبائل زيان بهدف تمزيق وحدة المقاومة والقضاء عليها، ومن الأمور التي اعتمدتها سلطات الحماية لضرب لحمة القبائل والتأثير عليها اجتماعيا، التحكم في أهم القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة بهدف نشر الجهل والتفرقة وتكريس الفقر بين أفراد الوطن الواحد، وجعلهم خاضعين في سلامة أبدانهم وصحتهم للمستعمر.

أولا. السياسة التعليمية الفرنسية بالمغرب:

بدأ التعليم الفرنسي بالمغرب قبل إبرام معاهدة الحماية بسنوات وذلك لخلق وسيلة التفاهم اللغوي مع المغاربة، وأخذ قناصل فرنسا المقيمين في المدن المغربية المفتوحة آنذاك لسكن الأوربيين ينشئون فيها مدارس فرنسية بواسطة الاتحاد الإسرائيلي (حجي محمد، 1995، ص2427)، فتحت مدارس بمدن فاس وتطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء، ثم استقلت المدارس الفرنسية بالمغرب عن الاتحاد الإسرائيلي بعد فرض الحماية. وليس عسيرا على الباحث أن يكتشف الأهداف المعلنة والخفية التي بنى عليها الاستعمار استراتيجيته التربوية في البلدان العربية الإسلامية كبلاد المغرب، فقد كان الاستعمار في هذه البلاد يسير دائما وفق خطط مدروسة وأفكار منهجية مسبقة لا مجال فيها للمخاطرة أو المجازفة، لذلك نجد على سبيل المثال بالنسبة للتجربة المغربية الفرنسية، وثائق تاريخية كثيرة تتولى بنفسها تشريح الأسس الإيديولوجية لمشروع الاستعمار في مجال التربية، وتكشف بوضوح عن الأهداف المبيتة لهذا المشروع، والشعارات والدعاوى التي كان يرفعها تضليلا للرأي العام، وتغطية على حقيقة نياته وأعماله.

معظم هذه الوثائق هي عبارة عن تصريحات رسمية لبعض المسؤولين الاستعماريين الذين خططوا للسياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب، ولنبدأ بشهادة أحدهم وهو يخاطب جماعة من المراقبين المدنيين الفرنسيين بمدينة مكناس عام 1920م، في دورة تكوينية نظمتها سلطات الحماية لتزويدهم بالأفكار الأساسية وإرشادهم إلى منهجية العمل التي ينبغي اعتمادها لإنجاح " المهمة المقدسة" أي مهمة فرنسا المغرب (عشاق عبد الحميد، 2015، ص82).

يتحدث هذا المسؤول الكبير وهو "هاردي M.G. HARDY" الذي كان وزيرا للتعليم للحماية الفرنسية بالمغرب عن الأهداف العامة للسياسة التعليمية لدولته فيقول: "منذ عام 1912م دخل المغرب في حماية فرنسا، ولقد أصبح في الواقع أرضا فرنسية، وعلى الرغم من استمرار بعض المقاومة في تخومه، تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلام مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول بأن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم، ولكننا نعرف نحن الفرنسيون أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل، إن القوة تبني الإمبراطوريات، ولكنها ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام، وإذا كانت الرؤوس تنحني أمام المدافع، لكنها تظل تغدي نار الحقد والرغبة في الانتقام، يجب إخضاع الأبدان، وإذا كانت هذه المهمة أقل صخبا من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتا أطول" (الجابري محمد عابد، 1982، ص17).

فبعد أن لاحظ "هاردي" انقسام سكان المغرب إلى طوائف ثلاث (المسلمون، اليهود، والأوربيون)، وانفراد كل طائفة بثقافتها الاجتماعية الخاصة، نبه إلى ضرورة مراعاة هذا التقسيم الطائفي عند اقتراح أي مخطط لتطوير التعليم بالمغرب أو إصلاحه، وعلى هذا الأساس يقول: "نحن ملزمون بالفصل بين تعليم خاص بالنخب الاجتماعية، وتعليم لعموم الشعب:

الأول: يفتح في وجه أرسطراطية مثقفة متحضرة ومهذبة، ولكنها أرسطراطية توقفت عن النمو الفكري بسبب تأثير العلوم الوسيطة (نسبة إلى القرون الوسطى).

الثاني: هو التعليم الشعبي الخاص بجماهير السكان الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا، فسيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي" (الجابري محمد عابد، 1982، ص10).

وفي بحث له بعنوان "التربية الفرنسية في المغرب"، يقدم دائما وزير تعليم الحماية الفرنسية بالمغرب جملة من الحقائق تتعلق بمعرفة شخصية الإنسان المغربي وحالته النفسية والسيكولوجية آنذاك فيقول: "بدو المغاربة مثلهم مثل كثير من الحضر، يعيشون بفهرس من الأفكار والصور ضيق جدا، نفسياتهم بسيطة جدا،... المغربي من دون شك متخلف عقليا ومتأخر، لكنه كائن بشري، كسله الفكري بلغ مدى بعيدا ويرفض كل تقدم، حتى ولو كان هذا التقدم لا يقتضيه أدنى مجهود..." (HARDY M.G, 1921, p19).

ثانيا. آثار السياسة التعليمية الفرنسية على القبائل الأمازيغية بالأطلس المتوسط:

بعد أن جمد الفرنسيون التعليم الإسلامي الأصيل وضيّقوا عليه الخناق، أقامت الحماية الفرنسية نظامها التعليمي بالمغرب على أساس أعمال سياسة التجزيء والتفتيت، وزرع بذور التناقض والشقاق الداخلي بين أبناء الأمة الواحدة، فأنشأت ثلاثة أنواع من المدارس:

- مدارس أوربية خاصة بأبناء الأوربيين، وهم في الغالب الأعم وافدين من فرنسا.
- مدارس أبناء الأعيان، وهي مدارس مخصصة لنخب المخزن (أبناء الأعيان والوجهاء)، مهمتها إنتاج وإعادة إنتاج نفس النخبة، وإعداد الموظفين الصغار والمتوسطين ليقوموا بدور الوسيط بين الحماية الفرنسية وبين "الأهالي" أي المواطنين المغاربة.

- مدارس "ابتدائية مهنية" في بعض المناطق الحضرية والقروية، وكانت مهمتها تكوين يد عاملة تخدم الاقتصاد الاستعماري في مختلف الميادين (الجابري محمد عابد، 1982، ص172).

بالإضافة إلى هذه المدارس، عمدت فرنسا إلى تأسيس ما أسمته "بالمدراس الفرنسية البربرية"، وهي مدارس كان يراد منها:

أ- احتواء حركة الجهاد الأمازيغي التي إتخذت من جبال الأطلس المتوسط معقلا لها، تبعا للقاعدة السيكلوجية القائلة: "إن المدفع يدفع الثوار، والمدرسة تجلب السكان" (الجابري محمد عابد، 1982، ص173)، لذلك تم غرس هذه المدارس منذ البدء في مناطق معروفة بمقاومتها الشديدة للاستعمار، مثل منطقة الريف وقبائل الأطلس المتوسط والأطلسين الكبير والصغير.

ب- تحطيم أسس الوحدة الفكرية الشاملة بين أشقاء الكيان المغربي، وذلك بفصل الهوية الثقافية والحضارية المغربية بين العنصر الأمازيغي والعنصر العربي، ويتكوّن جيل من المغاربة الأمازيغ منسلخ تماما عن الثقافة الإسلامية، مغترب بكايته في الثقافة الفرنسية والقيم الاجتماعية. والواقع أن هذه المدارس لم تكن إلا خطوة من خطوات مخطط تجزئتي بعيد المدى، مخطط شرعت في تطبيقه سلطات الحماية منذ أن أقدمت على تأسيس معهد اللهجات البربرية سنة 1913م لدراسة أصولها وكلماتها تمهيدا لبعثها لغة في التعليم والكتابة، إلى أن استصدر الماريشال ليوطي (هو أول مقيم عام فرنسي بالمغرب) كلا من ظهير شنتنبر 1914 بدعوى احترام التقاليد البربرية، وكذلك ظهير 16 ماي 1930 أو ما يسمى بالظهير البربري (الفاسي علال، 1993، ص164).

كما أصل " كود فروي GAUDE FROY " بعض منطلقات ومحاور هذه السياسة التعليمية التجزئية بقوله: " من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تكون لغتها واحدة وأنظمتها واحدة، لا بد أن نستعمل لفانديتنا العبارة القديمة " فرق تسد"، إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي، ويمكننا أن نستعمله ضد المخزن نفسه" (Gaude Froy, 1928, p119)

وتعريفا بهوية هذه المدارس واستجلاء أهدافها، نعمن النظر مرة أخرى في تصريح لمدير ثانوية مولاي إدريس بفاس الذي يقول في هذا الصدد: " لقد حصل الاتفاق بين إدارة التعليم العمومي وإدارة الشؤون الأهلية، وتحددت بذلك مبادئ سياستنا التعليمية البربرية بدقة، إن الأمر يتعلق هنا بمدارس فرنسية بربرية، مدارس تضم صغار البربر، يتلقون فيها تعليما فرنسيا محضاً... إن المدرسة الفرنسية البربرية هي إذن مدرسة فرنسية بالمعلمين بربرية بالتلاميذ، وليس هناك أي مجال لأي وسيط أجنبي... إن أي شكل من أشكال تعليم العربية، وإن أي تدخل من جانب الفقيه، وإن أي مظهر من المظاهر الإسلامية لن يجد مكانه في هذه المدارس، بل سيقضى منها بكل صرامة، وإن هذه الأراء هنا وفي كل مكان متفقة على هذه النقطة" (Marty Paul, 1925, p 241).

لقد كان أساس التعليم في المدارس الأهلية هو اللغة الفرنسية، وسمح في المرحلة الابتدائية - في غير المناطق البربرية - بحصص قليلة جدا للقران الكريم واللغة العربية، كانت في الأول نصف ساعة في اليوم ثم زيد فيها تحت ضغوط الانتقادات حتى صارت في نهاية المطاف ساعتين مقابل أربع ساعات للفرنسية.

كما عرفت الفترة الأخيرة للحماية (1945-1955) تطورا ملموسا نسبيا بسبب تزايد الضغط الوطني وتأثير المدارس الحرة، فأصبحت سلطات الحماية تخطط لقبول 10.000 تلميذ جديد كل سنة، وبذلك ارتفع عدد المسجلين في المدارس الابتدائية الأهلية سنة 1954 إلى 210.018، وفي المدارس الثانوية إلى 3.839، إضافة إلى الأطفال المغاربة المسجلين آنذاك في التعليم الأوربي وعددهم 4.600 في الابتدائي و1.560 في الثانوي (حجي محمد، 1995، ص2877).

أما التعليم الحر فقد تكون نتيجة رد فعل وطني ضد سياسة الفرنسة والتجهيل والتنصير، بدأ ضعيفا في أوائل الثلاثينات، إذ كان يعمل أساسا على تلقين القران الكريم والعربية وتاريخ المغرب والإسلام، باستثناء معهد حر واحد في مدينة الرباط كان فيه التعليم مزدوجا رافيا، ثم توسع التعليم الحر بعد تقديم وثيقة الاستقلال سنة 1944، إذ أنشئت مدارس ابتدائية وثانوية مهمة في مختلف الأقاليم بتمويل من الشعب وتحت إشراف رجال الحركة الوطنية ورعاية السلطان محمد بن يوسف، وأصبحت اللغة العربية هي السائدة في المدارس الحرة مع مسابرة مناهج التعليم العصري وتلقين الفرنسية باعتبارها لغة أجنبية، غير أن هذا الصنف من التعليم بقي

ميتورا حاجة إلى تعليم عال يستوعب الحاصلين على شهادة البكالوريا (حجي محمد، مارس 1995، ص 2878).

وبحجة المحافظة على الخصائص الثقافية للمغاربة، تم نهج سياسة تدخل في إطار السياسة الأهلية للجنرال ليوطي الداعية إلى احترام المؤسسات التقليدية للمجتمع المغربي، وأكد ليوطي على ضرورة تنظيم أنواع مختلفة من التعليم حسب الوضع الاجتماعي للأفراد كما رأينا ذلك سابقا، إذ تم تجزئ التعليم إلى معارف ابتدائية، وهو ما كان يلقن لأبناء "الطبقة الوسطى"، ومنها ما هو من قبيل العلوم العالية، وهو ما تلقاه أبناء نخبة الهيئة الاجتماعية المغربية، وحسب ليوطي دائما فإن العائلات كانت تشجع أبنائها على التعليم العصري بشرط تمسكها بالعادات والتقاليد، وصيانة لغتهم والاحترام التام لجميع تقاليدهم، وكان هذا الأسلوب في الحفاظ على التقاليد واللغة العربية يضمن للدولة الحامية استقرار الوضع الفكري للمغاربة، وهو ما أكد عليه الجنرال ليوطي بقوله بأنه "بفضل هذا الأسلوب لم أرى حتى الآن على الأقل أنه ظهر بين هذه النخبة من الشبان من يعد متذبذبا أو خارجا عن طوره" (الطرابلسي علي، دس، ص 11).

مما سبق نستنتج أن إدارة الحماية اعتبرت المجتمع المغربي ليس كتلة موحدة، بل هو شعب يتميز بالترققة "العرب، والبربر، واليهود، والقرويون"، ولذلك حسب Paul Marty لا يجب أن تعطى لأطفاله نفس قواعد التعليم، لأن التخوف دائما حسبه يكمن في السماح بالارتقاء الاجتماعي بناء على الكفاءة، ومن هنا يقول بول مارتي "وجب التفكير في الإنسان والأشياء كما هي، وأن تحسنهم عبر تطور بطيء سيكون على ابن الفلاح الصغير عند تخرجه من المدرسة أن يعود إلى الأرض، وابن العامل بالمدينة يجب أن يصير عاملا" (Marty Paul, 1925, p142)، كما وصف المنظر الاستعماري الفرنسي "بارات BARRAT" المغرب في أول عهده بالحماية بنزعة استعلائية محترقة قائلا: "كان مغرب 1912 قصرا جميلا في غابة نائمة، بلد أخذ إلى السبات العميق منذ القرون الوسطى، تصوروا لا يوجد "كيلومتر" واحد معبد في الأرض،....إننا نحن إذن من حملنا له الحضارة" (Barrat (R), 1930, p16).

ومن أجل ذلك كان المكلف بتنفيذ الخطة التربوية الفرنسية بالمغرب "هاردي M.G. HARDY" يشدد على ضرورة تعليم الأهالي اللغة الفرنسية، لأنه بواسطتها "سنتمكن من ربط تلاميذنا بفرنسا"، وعلى أهمية التركيز على درس التاريخ "لأنه عن طريق دراسته سيأخذ الأهالي فكرة عن مجد فرنسا وعظمتها" (HARDY M.G, 1921, p19)، وفي هذا الإطار أيضا كتب "موريس لوكلاي MAURICE LEGLAY" أحد موظفي الإقامة العامة في مقال بعنوان (المدرسة الفرنسية لدى البربر) ما يلي: "يجب أن يحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة العربية من مدارس البربر، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية".
خاتمة:

مجمل القول أنه منذ استتباب نظام الحماية بالمغرب، والإدارة الفرنسية تصف المغرب بالبلد المتهاك والمتخلف، وتعتبر أن الوسيلة الوحيدة لتغيير الشعوب في مستعمراتها هي إقامة أنظمة تعليمية تجزيئية لزراع بذور التفتيت والتناقض والشقاق الداخلي بين أبناء الوطن الواحد، حيث يعتبر "هاردي M.G. HARDY" وزير تعليم الحماية الفرنسية بالمغرب وأحد صانعي هذه السياسة الاستعمارية أنها هي الكفيلة "بتغيير الأشخاص البدائيين في مستعمراتنا، وجعلهم ممثلين لقضيتنا، نافعين لمشاريعنا، وجعل عقولهم تتشكل حسب نياتنا" (Hardy M.G, 1921, p19) وكانت هذه السياسة التعليمية بالمغرب ترمي إلى تكوين شريحة من المتعلمين لخدمة الاقتصاد الاستعماري في المجالات الإدارية والمهنية والعسكرية والتجارية (ريفي دانيال، 1979، ص 34)، ومن الانتقادات التي كانت توجه لمدارس الحماية الفرنسية أيضا في منهجها وأهدافها أنها لم تكن تعطي أهمية كبرى للغة العربية والمواد الإسلامية (جون ديمس، 1951،

ص42)، أما على المستوى الاجتماعي، فإن السياسة التعليمية لم تكن تهدف تلقين الناشئة تعليما جيدا ومفيدا للنهوض بالبلاد وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، بل كانت ترمي إلى تكوين شريحة من المتعلمين لخدمة الاقتصاد الاستعماري.

قائمة المراجع:

1. بن لحسن محمد(2003)، نظام الغزو الفرنسي في الأطلس المتوسط، قبائل زيان نموذجا (1914-1921)، مجلة كلية الآداب بني ملال، عدد6، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، المغرب.
2. الجابري محمد عابد(1982)، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.
3. الجابري محمد عابد(1982)، رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب.
4. جون ديمس(1951)، حركة المدارس الحرة بالمغرب(1946-1919)، ترجمة السعيد المعتمد، ط1، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.
5. حجي محمد(مارس 1995)، مادة "التعليم"، معلمة المغرب، الجزء7، نشر مطابع سلا، المغرب.
6. ريفي دانيال(1979)، المدرسة والاستعمار في المغرب: سياسة ليوطي في بداية العشرينات، ترجمة الرحماني وحيد، عدد12، نشر مجلة الثقافة الجديدة، الرباط، المغرب.
7. الطرابلسي علي(دون تاريخ)، سمط اللثالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي، نشر المطبعة الرسمية المغربية، الرباط، المغرب.
8. عشاق عبد الحميد(غشت 2015)، التربية والاستعمار: المغرب نموذجا، مجلة دعوة الحق، العدد414، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.
9. الفاسي علال(1993)، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط5، نشر مؤسسة علال الفاسي، الرباط، المغرب.
10. المنصوري أحمد(2004)، كبار العنبر من عضاء زيان وأطلس البربر، ط1، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، الجزء2، تحقيق وتقديم محمد بن لحسن، مطبعة الكرامة، الرباط، المغرب.
11. Ageron Charles Robert(MARS 1971), la politique Bèrbère du protectorat marocain 1913 à 1914, Revue d'histoire moderne et contemporaine, Paris, France.
12. Barrat (R) (1930), Justice pour le Maroc, La revue de Paris, Paris, France.
13. Berger (F)(1929), Moha ou Hamou Zaiani, un Royaume Bèrbère contemporain au Maroc, édition Atlas, Marrakech, Maroc.
14. GAUDE FROY (1928), L'œuvre Française en matière d'enseignement au Maroc, librairie orientaleste Paul Gauthier, Paris, France.
15. HARDY M.G (1921), L'Education Française au Maroc, La revue de Paris, Paris, France.
16. Marty Paul(1925), Le Maroc de demain, publication du B.C.A.F, Paris, France.
17. Michaux Bellaire(1909), L'organisme marocain, Tome.1, Revue du monde Musulmane, Paris, France.

الخطاب النسوي الفلسطيني المرتبط بدور المرأة في جرائم قتل النساء - نظرة نقدية"

"The Palestinian Feminist Discourse in Relation to Women's Role in the Crimes of Killing Women: A Critical Viewpoint"

د. كفاح محمد منصور، جامعة الاستقلال، أريحا- فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الخطاب النسوي الفلسطيني المرتبط بدور المرأة في الجرائم المرتكبة ضد النساء تحت دواعي مفهوم "شرف العائلة"، وتقديم نظرة نقدية لهذا الخطاب وخاصة فيما يتعلق بالممارسات الجنائية التمييزية تجاه المرأة المشاركة في النشاط الإجرامي، ومدى تأثير الخطاب النسوي بمفاهيم الذكورة والأبوة والشهامة الدخيلة عليه. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي لجمع وتفسير البيانات، حيث تم تحليل محتوى عينة قصدية من إصدارات المؤسسات النسوية الفلسطينية حول جرائم قتل النساء المرتكبة تحت مسمى "الشرف"، أظهرت نتائج الدراسة أن العينة الأدبية المفحوصة عكست التصور الذكوري لاحتامية اعتبار المرأة ضحية جريمة الرجل بالتوافق مع الإيمان بحتمية تبعية المرأة للرجل في الجريمة كتبعيتها له في المجتمع، والذي تم تفسيره في ضوء الميل لدى المؤسسات النسوية نحو التساهل مع المذنبات الإناث والذي انعكس على منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية في ممارسات التمييز الإيجابي المقصود وغير المقصود تجاه النساء اللواتي ارتكبن الجرائم، بما ساهم في تركيز الجهد الجنائي الفلسطيني نحو المجرم ومفهوم "شرف العائلة" كدافع اجتماعي، وذلك على حساب الجريمة الفعلية وعلى حساب نقاء الحركة النسوية من تكريس وإعادة إنتاج للخطاب الذكوري.

الكلمات المفتاحية: جرائم قتل النساء، الخطاب النسوي، دور المرأة.

Abstract: This study was aimed at identifying the feminist discourse connected to the role of women in the crimes committed against other women under the pretences of "family honour", as well as providing a critical outlook on this discourse, especially in relation to the discriminative criminal applications towards women who participate in criminal behaviour, and the extent of influence on the Palestinian feminist discourse by the intruding concepts of masculinity and patriarchy and chivalry. This study relied on the qualitative approach for the collecting and analysing data, where content analysis was used in surveying a purposeful sample of publications by Palestinian feminist organizations on the topic of women killing crimes committed under the pretences of "honour". The results of the study demonstrated that the surveyed literary sample reflected the masculine perception of inevitability in considering women victims of men's crimes, in accordance with believing in the inevitability of the subordination of women in crime as they are subordinates in society, which was interpreted in light of the inclination of feminist organization to show leniency in dealing with guilty women, which in turn has impacted the Palestinian criminal justice system in form of intended and unintended positive discrimination towards women who have committed crimes, which has assisted in the focus of Palestinian criminal effort on the perpetrator and "family honour" as a social motive at the expense of the actual crime.

مقدمة:

يخرج التساؤل الرئيسي للدراسة من مضمون الخطاب النسوي فيما يتعلق بأحد أهم القضايا الإنسانية التي تواجهها المجتمعات الأبوية أينما كانت، وهي جرائم قتل النساء، والتي يتم بقصد وبلا قصد التعاطي معها كقضايا ثقافية واجتماعية معقدة، مما يجردها من سياقها الجنائي والإجرامي الفعلي والشمولي، وذلك ابتداء من تسميتها "جرائم القتل على خلفية الشرف"، والتعامل مع الجاني والدافع وكل من ساهم في ارتكاب الجريمة والتغطية عليها بما يناسب المفاهيم الذكورية الدخيلة على الخطاب النسوي وبما يحمي ويناسب حياء وضمير المجتمع. وفي محاولته للتأكيد على دور الرجل في الجرائم المصنفة ضمن تصنيف "جرائم الشرف"، تناسى الخطاب النسوي الفلسطيني دور المرأة في "جريمة الشرف"، وهو ما تؤكد على وجوده (شلهوب-كيفوركيان، 2001) ويعرفه: "دور الأم والأخت والعمة والخالة والجدة في المساهمة في ارتكاب الجرم والتغطية عليه، الذي تم التعامل معه كجزء من سياق المرأة الضحية غير القادرة على ارتكاب جريمة".

حيث تظهر مشاركة المرأة في جرائم قتل النساء من خلال الدور الذي تلعبه في تشجيع العنف ضد النساء والذي يتمثل من خلال توجيه الانتباه نحو سلوك النساء من حولها، وفي تسخير وسائل الضغط الاجتماعي المختلفة نحو قريباتها بشكل أساسي، وتسهيل وتوفير أدوات ارتكاب الجريمة، وأحياناً المشاركة الفعلية بتنفيذ الجريمة (رشماوي وآخرون، 1995). الأمر الذي غيبه الخطاب النسوي في وصف وتعريف "جرائم الشرف"، محولاً في ذلك الانتباه نحو سلوك الرجل المجرم دون إعطاء أي وصف جنائي أو إجرامي للمرأة المشاركة في الجرم أو التركيز على الجريمة ذاتها، والذي يظهر في مراجعة الأدبيات الصادرة عن المؤسسات النسوية الفلسطينية ذات الاختصاص.

بالإضافة إلى ذلك، وفي مراجعة لهوية الجناة في التقارير الصادرة عن المؤسسات النسوية والحقوقية فيما يتعلق بجرائم قتل النساء، يظهر المعتدي والمجرم الذكر بشكل حصري دون تجريم شراكة المرأة، ودون الأخذ في طبيعة دور المرأة في الجريمة المرتبطة بحق النساء، والذي شكل تمييزاً جنائياً أدى بدوره إلى التأثير على مدخلات ومخرجات نظام العدالة الجنائية، مثل إصدار (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2013) وإصدار (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2013) و(منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2017).

إن الخلل في هذا التعريف يقوم على الإدراك المنقوص لدور المرأة في جرائم قتل النساء، فهو يؤكد على وجود دور بالتزامن مع إنكار إمكانية توفر الاختيار الواعي الكامل لدى تلك النساء مما يؤدي جزئياً إلى المساهمة في تجريد المرأة من إنسانيتها وتصنيفها كتابعة، الأمر الذي يحرم الضحية الحقيقية من الحصول على العدالة، والذي أدى بمنظومة العدالة الجنائية في فلسطين إلى تجنب تحميل النساء أي مسؤولية جنائية لقاء جرمهن.

ففي مراكز الاصطلاح والتأهيل الفلسطينية، تقضي (38) نزيلة عقوبات مختلفة على خلفيات إجرامية متعددة، بينما تحوي هذه المراكز نزيلة واحدة تقضي عقوبة بسبب مشاركتها في قضية قتل امرأة على خلفية "شرف العائلة" (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2017)، وعندما يقارن هذا الرقم بعدد جرائم قتل النساء في أعوام (2015-2011) والتي بلغت (15) جريمة (الدفن، 2017)، يؤدي ذلك إلى الاستدلال بوجود خلل في نظام العدالة الجنائية والنظام القانوني، حيث انه من غير المعقول أنه في (15) جريمة قتل لم تشارك فيها إلا امرأة واحدة، وخاصة في ظل إدراك وإقرار المؤسسات النسوية بمشاركة المرأة في هذه الجرائم، الأمر الذي أدى بالباحثة إلى التساؤل حول الفجوة في أرقام الجريمة ومركبيها في المقارنة بين المرأة

والرجل وحول سبب هذه الفجوة وكونه يعود على التمييز على أساس الجنس في القانون الجنائي الفلسطيني، أو كونه عائد على خصخصة السيطرة على المرأة للعائلة.

وفيما يتعلق بمحاولة تغيير الصور النمطية لمكونات جرائم قتل النساء في الخطاب النسوي الفلسطيني، أفادت (صالحية، 2018) إلى قيام نيابة حماية الأسرة من العنف في فلسطين بالإشارة في تقرير لها حول جرائم قتل النساء إلى ضرورة عدم تكريس مفهوم "شرف العائلة" في ذهن المجتمع والاكتفاء بكون الجريمة إزهاق لروح، نظرا لدور الاستخدام المتكرر لمفهوم "شرف العائلة" والجرائم المترتبة عليه في محور الانتباه حول دوافع ارتكاب الجريمة عوضا عن اعتبارها جرائم كاملة، الأمر الذي دعا الباحثة إلى النظر إلى قضية الدراسة من خلال النظر إلى مدى إعادة إنتاج الخطاب النسوي للمفاهيم الذكورية فيما يتعلق بجرائم قتل النساء.

مشكلة وتساؤلات الدراسة:

بعد أن تخطى المجتمع الفلسطيني بنسب متفاوتة لمرحلة الوعي بمشكلة قتل النساء تحت دواعي مفهوم "شرف العائلة" كمشكلة اجتماعية، وبعد أن سادت هذه القضية في اهتمام الخطاب النسوي والحقوقي في فلسطين وتصدرها لصفحات الإعلام والنشرات والمؤتمرات بشكل دوري، واحتلالها لحيز واسع من الموارد البشرية والمالية التي صرفت إقليميا ومحليا لعلاج هذه المشكلة، أصبحت المؤسسات النسوية كمن يجتر نفسه في مواجهة هذه المشكلة المتجددة رقميا بأسماء ضحايا جديدة سنويا.

لقد استدعت هذه الدائرة المفرغة اهتمام الباحثة من أجل تكوين استراتيجيات أكثر فاعلية في مخاطبة جرائم قتل النساء، وإعادة النظر في التوجيه الحكري المتكرر لأصابع الاتهام للمجتمع الذكوري وتكريس مفردة "الشرف"، ونقد الخطاب النسوي الذي لا زال يعرف جريمة قتل النساء على أنها جريمة "شرف" يرتكبها رجل بحق امرأة تربطه بها صلة قرابة من الدرجة الأولى، وتوضيح مدى إعادة إنتاج المفاهيم الأبوية الذكورية ذاتها التي قام الخطاب النسوي على مواجهتها لديه فيما يتعلق بالتعامل مع المرأة المجرمة، الأمر الذي يتضح فيما تفيد به (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007)، والذي دعا الباحثة إلى مراجعة وتدقيق ما أنتجته وأصدرته المؤسسات الريادية في تمثيل خطاب الحركة النسوية الفلسطينية، والذي تم اختيار منها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة لغرض هذه الدراسة.

فحيث يقتصر تعريف الخطاب النسوي لجرائم قتل النساء تحت دواعي "شرف العائلة" بكونها شكل من أشكال السلوك القمعي الذي يقوم به الرجل تجاه المرأة تحت حجة حماية العائلة، والذي تفيد به (شلهوب-كيفوركين، 2001)، يسقط هذا الوصف في محك مقارنته مع واقع الممارسة، والذي تظهر فيه أمثلة متعددة لمدى انغماس المرأة في جرائم قتل النساء والتي تؤكد عليها تجربة ومشاهدة المؤسسات النسوية الفلسطينية ذاتها والتي تظهر تمييزا إيجابيا تجاه المرأة في إنكارها لهذا الدور مثل (مركز المرأة للإرشاد القانوني، 2007)، وهنا وجبت الإشارة إلى تعريف (الجمعية العمومية للأمم المتحدة، 2014) لجرائم قتل النساء، والذي تمت صياغته وفقا لدوافعها الجنديرية بكونها "جرائم القتل التي تقتل فيها النساء كونهن إناثا، سواء في المجال العام أو الخاص"، مما يحمل دلالة واضحة لتعريف الجريمة وفقا لطبيعة الضحية دون تحديد الجاني وعلاقته بالضحية ودوافع الجريمة.

لقد قاد التسلسل الفكري السابق الباحثة إلى تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل

الرئيسي:

"كيف يتناول الخطاب النسوي الفلسطيني دور المرأة في جرائم قتل النساء؟"
والذي تفرعت منه الأسئلة التالية:

(1) هل يوجد تداخل ما بين التعريف الذكوري لمفاهيم الأبوة والشهامة والخطاب النسوي الفلسطيني حول دور المرأة في جرائم قتل النساء؟ (2) ما هي الممارسات التمييزية الجنائية لصالح المرأة والتي يمكن أن تعزى لمنظور الخطاب النسوي في وصف جرائم قتل النساء؟ (3) ما هي التداعيات المعرفية والسلوكية المترتبة على توجيه نظام العدالة الجنائية نحو إدراك إعادة إنتاج الخطاب النسوي الفلسطيني للمفاهيم الذكورية في قضايا قتل النساء؟

أهداف الدراسة: لقد قامت هذه الدراسة رغبة في مواجهة التعريف والمعالجة الجزئية لجرائم قتل النساء في الخطاب النسوي الفلسطيني والأدوات والبرامج والمفاهيم التي يستخدمها، والتي تشكل اضطهاداً مباشراً للنساء اللواتي وقعن أو سيقعن ضحية هذه الجرائم، واضطهاداً غير مباشر للنساء اللواتي يشاركن في تنفيذ الجرائم من خلال عدم محاكمتهم ومحاسبتهم كما يحاكم ويحاسب الرجال المشاركين في هذه الجرائم رغم ضلوعهم بنسب متفاوتة في تخطيط الجريمة وحماية الرجل المنفذ، بناء على ذلك وعلى ما سبق، يمكن تحديد أهداف الدراسة وفقاً للتالي:

(1) التعرف إلى مدى تدخل مفاهيم الأبوة والشهامة في الخطاب النسوي الفلسطيني فيما يتعلق بدور المرأة في جرائم قتل النساء، (2) التعرف إلى ممارسات التمييز الجنائي الإيجابية لصالح المرأة المشاركة في جرائم قتل النساء والتي نتجت عن تأثر نظام العدالة الفلسطيني بذكورية الخطاب النسوي الفلسطيني، (3) التعرف إلى التداعيات المعرفية والسلوكية المترتبة على توجيه نظام العدالة الجنائية الحالي نحو إدراك إعادة إنتاج الخطاب النسوي الفلسطيني للمفاهيم الذكورية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الكيفي النوعي في جمع وتحليل البيانات من خلال تحليل محتوى مجموعة من إصدارات المؤسسات النسوية الفلسطينية المختصة في مجال مناهضة العنف ضد النساء الفلسطينيات كالكاتب والدراسات والتقارير والنشرات والتي صدرت في آخر عقدين من الزمن، والتي شكلت مجتمع الدراسة، والذي اختارت منه الباحثة عينة مقصودة تكونت من إصدارات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، ولقد قامت الباحثة باختيار العينة بناء على الاعتبارات الملخصة في التالي، علماً بأن قائمة المصادر الأدبية التي تم استخدامها ضمن العينة متوفرة في الملحق (1):

أولاً: يعتبر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أول المؤسسات النسوية التي تبنت قضايا العنف الموجه ضد المرأة منذ تأسيسه عام (1992) وأكثرها تصدراً وتبنياً للحديث عن ثقافة وأحداث العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وتحديداً جرائم قتل النساء أو "جرائم القتل على خلفية شرف العائلة"، بدلالة شراكته في كتابة تقارير الظل للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والتزامات الدولة باتفاقية سيداو (<http://www.wclac.org>).

ثانياً: يعتبر منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة أكبر الأطر النسوية الفلسطينية، حيث يجمع ما بين معظم المؤسسات العاملة في إطار مناهضة العنف ضد المرأة الفلسطينية منذ تأسيسه عام (2000) بمبادرة من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تعمل في مجالات تقوية وتمكين المرأة بشكل عام، ومناهضة العنف ضدها بشكل خاص، ويضم في ذلك (17) مؤسسة نسوية من كافة أنحاء الضفة الغربية (<http://www.almuntada-pal.ps>).

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة النظرية في كونها من الدراسات النادرة عربياً وفلسطينياً، وفقاً لمعرفة الباحثة، والتي تدرس وتحلل فحوى ومضمون الخطاب النسوي الفلسطيني حول دور المرأة في جرائم قتل النساء، وتحاول في ذلك تحديد مدى تداخل المفاهيم الذكورية في هذا الخطاب والدلالات التي يحملها هذا التداخل.

وأما بالنسبة لأهمية الدراسة التطبيقية، تأمل الباحثة أن تساهم هذه الدراسة في وضع حد لجرائم قتل النساء، من خلال ما تحاول أن تشير إليه هذه الدراسة حول ضرورة تبني المؤسسات الناشطة

والمختصة في مجال العنف ضد المرأة خطاباً ورؤية وأهداف نابعة من رؤية إنسانية نسوية جديدة، والذي سينعكس بشكل إيجابي على قدرة المؤسسات النسوية والمشرع الفلسطيني على صياغة تشريعات وقوانين رادعة لكل من يشارك في جريمة قتل النساء، الأمر الذي سيشكل افادة ملموسة للمؤسسة الأمنية ونظام العدالة الجنائي الفلسطيني فيما يتعلق بتحقيق العدالة الكاملة للضحايا من جهة، وتطوير النظام القائم من جهة أخرى.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

جرائم قتل النساء في فلسطين:

تعتبر رواية "المرجومة" إحدى الوثائق المهمة التي تجاوزت حدود الأثر الأدبي لتصبح دليلاً على عنف جريمة قتل النساء بذريعة "الشرف" لصاحبها الكاتب الإيراني (صاحبجام، 2015). وتعود أهمية هذه الرواية إلى أن الكاتب قد تسلل إلى بلاده خلسة سنة (1987) ليقص حادثة قتل النساء عن قرب وينقل للعالم حيثيات هذه الجريمة البشعة والعقوبة التي أقرها مجلس شيوخ القرية بمباركة رجال الدين الممثلين عن الدولة، والتي ذهبت ضحيتها امرأة اتهمها زوجها زوراً بالزنا فنفذ الحكم فيها بطرق حيوانية وبربرية يعجز العقل أن يصدقها.

غير بعيد عن إيران وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط وفي معظم الدول العربية، تقتل النساء من قبل أو بتسهيل من طرف أهلها تحت مسمى "جرائم الشرف"، وهي إحدى الممارسات المنتشرة والشائعة في العائلة البطريركية والتي لا تنتقد ولا يعاقب عليها القانون بالشدة اللازمة، نظراً لما يتضمنه نظام المجتمع الأبوي من منح الرجل المرأة أهلية الحياة طالما تصون "شرف العائلة"، ويحل له قتلها أن "دنست" النساء مسؤولية الحفاظ على "شرف العائلة"، وذلك في ظل صمت مريب من الدولة وتبرير بعض النساء لهذا السلوك العنيف والهوس بدور ومسؤوليات وواجبات المرأة مما عنى كثيراً أن تتحمل النساء الضحايا مسؤولية العنف والإساءة والقتل الذي يتعرضن له، وذلك بنسبة مرتفعة لدى بعض الدول العربية حيث أظهرت الإحصائيات في الأردن، على سبيل المثال، ارتفاعاً وصل (53%) في نسبة جرائم "الشرف".

تعيش المرأة العربية والمسلمة صنوفاً من العذاب تحت مسميات المحافظة على "الشرف" وهنا وجب الذكر أن عبء "الشرف" تتحمله المرأة لوحدها، إذ لا يعاقب الرجل الذي تثبت عليه ذات الممارسات التي تتهم فيها النساء ضحايا "جرائم الشرف" بمثل عقوباتهن، الأمر الذي يعكس انشطار الثقافة في المجتمعات العربية والمسلمة وبعض المجتمعات الشرقية الأخرى التي تتبع التمييز الذكوري والذي يسمح للرجل بالتمتع بامتياز مكانة الحاكم على النساء من حوله وخصماً لهن في نفس الوقت، وهي ثقافة عمودية تجعل العلاقة بين الجنسين معقدة وشائكة لا يمكن أن تبني مجتمعاً سليماً قائماً على المحبة والشراكة، بل مجتمعات تعتبر أبرز سماته العداء والكراهية بين الجنسين والتنافس بين الأفراد والجماعات لتحقيق التفوق، والذي يجعل بدوره مفهوم "الشرف" الذكوري سلاح الرجل لا يبتزاز المرأة ومساومتها على حياتها (الفريشبي، 2017).

الخطاب النسوي في فلسطين

بلغ عدد الحركات والمنظمات النسائية والحقوقية الناشطة في الضفة الغربية (1200) مؤسسة من أصل (1800) مؤسسة غير حكومية أخرى، والتي وصل حجم المساعدات الموجهة إليها نحو (69) مليون دولار وهو أضعاف الدعم الموجه للمؤسسات الفلسطينية التي تعمل في مجالات الزراعة والصناعة على سبيل المثال (أبو شنب، 2017)، والذي يدل على حجم العمل المؤسساتي التنموي في فلسطين، الذي تزامن مع ازدياد ظهور المنظمات النسوية الفلسطينية، وخاصة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.

وضمن خصوصية واستثنائية الوضع السياسي الفلسطيني، ارتبط إنشاء المؤسسات النسوية الفلسطينية باستقلال الأحزاب الوطنية الفلسطينية عن إطار العمل السياسي واتجاهها نحو تكوين

منظمات غير حكومية متمركزة حول قضايا حقوق الإنسان وبناء الدولة الفلسطينية، والذي أدى الى توجيه الجهد المؤسساتي الفلسطيني نحو العمل على تمكين المرأة الفلسطينية بما يساهم في زيادة مشاركتها السياسية ووصولها إلى مراكز صنع القرار، ضمن مطالب حقوقية أخرى (جاد، 2014).

من خلال استعراض الأدبيات النسوية الفلسطينية المختلفة يمكن استنتاج ميل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته النسوية نحو مقاومة الاعتراف بمشكلة إجرام المرأة مما يؤدي إلى الميل نحو تجنب البحث فيها، ونستشهد هنا من (مناصرة، 2017) حيث يمكن توضيح ارتباط هذه القضية بالبعد الثقافي والاجتماعي السياسي الفلسطيني، وبالبناء النفسي له، الذي يرى في المرأة الفلسطينية مكوناً يتميز بالقدسية يستمد منها الرجل الفلسطيني قوته من جهة رغم اعتبارها ضحية مستهدفة، مما يؤدي إلى الابتعاد عن النظر إليها أو وضعها في سياق إجرامي أو تسليط الضوء على تلك الجزئية من سلوكياتها وكيانها لأن هذا يؤدي إلى مساس بتلك القدسية وبها كجزء من هوية الشعب الفلسطيني الشريف ذو القضية الأسمى بالعالم وفق اعتقاده.

إن اعتراف العقل الفلسطيني بإجرام المرأة وتفهمه لسلوكها الإجرامي والحديث عنه علناً يشكل انتقاداً للذات الاجتماعية والبناء النفسي والوطني الفلسطيني ومسا لأحد الأركان التي يستند عليها الرجل الفلسطيني في ثباته وكفاحه وإحساسه بالسيطرة النفسية المستمدة من زوجته أو أمه أو ابنته، الأمر الذي شكل جزءاً كبيراً من هوية المرأة الفلسطينية الجمعية ودورها الاجتماعي والتوقعات المرتبة على هذا الدور، والذي ساهم في تكوين صورة المرأة الفلسطينية ضحية الاحتلال والعنف الاجتماعي ضمن الخطاب النسوي الفلسطيني، وإن كان يطرح ذاته خارجاً عن السياق الاجتماعي الثقافي المضطهد للمرأة والذي يقوم بإسقاط تعميماته عليها وخاصة فيما يتعلق في ضرورة تقديمها للتضحيات من أجل أسرتها ومجتمعها ووطنها والصورة التي يرسمها هذا التعميم، وذلك عوضاً عن استكمال الصورة الإنسانية الشمولية للمرأة، بما في ذلك احتمالية ميلها نحو الجريمة نتيجة انعدام البدائل المدركة أو الخلل في مراكز الضبط النفسي والاجتماعي.

جريمة المرأة في الخطاب النسوي الفلسطيني

يتكرر ارتباط المرأة في الصورة الذهنية للإنسان الفلسطيني بصورتها البطولية الوطنية والاجتماعية من جهة، والمكانة القائمة على التمييز على أساس الجنس من جهة أخرى، الواقع في مجالات عدة، ومنها المرأة في عالم الجريمة، وسواء في دورها كانت ضحية أم مجرمة. حيث إن التوجه العام لدى المجتمع الفلسطيني وتصوره الثقافي واعتقاده المرجعي يكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى دهاء وكيد المرأة في خروجها عن القانون، ويستبعد قدرتها على ارتكاب الجرائم؛ كون الصورة النمطية للإجرام ذكورية عنيفة لا اجتماعية، وهو ما ساهم في تشكيل الرؤية النسوية في فلسطين حول جريمة المرأة، والذي حال من أن تكون جزءاً من النظام القانوني الإصلاحى لإعادة التأهيل والإصلاح في المقارنة مع الرجال في المجتمع الفلسطيني (مناصرة، 2017)، ولكن الاتجاهات الجنائية والنسوية المعاصرة تقترح غير ذلك.

وتبني هذه التوجهات المعاصرة نظرتها نحو جريمة المرأة على دراسة جريمة المرأة على أساس النوع الاجتماعي وأطروحاته والتي تحرر نظام العدالة الجنائي والمجتمع بنفسه من النمطية الذكورية في تناول قضايا المرأة، والذي يدل بدوره على أن تحليل جريمة المرأة، وخاصة فيما يتعلق بجرائم قتل النساء، إلى عواملها الأساسية قد يساهم في التخلص من تدخلات الموروث الثقافي الذي يعزز صورة الأنثى المثالية كألطف الكائنات وأكثرها امتثالاً مع أخلاقيات المجتمع، والذي يتوازى مع ما أكدته الدراسات حول عدم وجود دليل على فطرية امتثال المرأة للقانون ومع أخلاقيات المجتمع في ظل ارتكاب المرأة لنفس الجرائم التي يرتكبها الرجل وإن كان ذلك أقل انتشاراً، والذي تفسره النظريات النسوية من خلال الإشارة إلى نوعية التنشئة الاجتماعية

التي تتلقاها المرأة والمرتبطة بالدور الاجتماعي للأنثى، وقلة الفرص المتوفرة أمام المرأة لارتكاب الجريمة نتيجة الضبط الاجتماعي الصارم الذي يفرض عليها في البيت وخارجه من قبل الأسرة والمجتمع (Covington & Bloom, 2003).

ويحمل هذا التوجه انعكاسات واضحة على نظام العدالة الجنائية وقدرته على التناسب مع الظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يواجهها السكان، وقدرة القانون على إحداث التغيير الاجتماعي الجذري المناسب في برامج التربية والإعلامية والسياسية والصحية، وإعادة تشكيل المنظور النسوي في تحليل الصراعات الشخصية الاجتماعية المختلفة بناء على التحليل النسوي لهيكلية المجتمعات الأبوية، عوضاً عن حصر جرائم قتل النساء ضمن قالب "الشرف" المبني على خبرات الرجل في فرض سيطرته وقوته على الفئات المستضعفة من حوله.

وعلى سبيل المثال فيما يتعلق في الارتكاز في تحليل الجريمة على مفهوم النوع الاجتماعي، وجب إظهار مداخله الاتجاه اللبرالي النسوي نظراً لتأثيره الواسع على الحركة النسوية الفلسطينية والذي توازي مع تأثير النظام السياسي والسلطة الحاكمة بالمفاهيم اللبرالية كما وضح سابقاً. وتقوم هذه المداخله بشكل أساسي على ضرورة دمج النساء في سوق العمل الذي سيؤدي إلى تمكين المزيد من النساء للانخراط في الإطار العام وتقليل التمييز بين الجنسين في المجتمع، والذي سيرتّب عليه بشكل مباشر عملية مراجعة القوانين المبنية على النوع الاجتماعي والتخلص من مفهوم الشهامه الذي يعتبره الاتجاه أحد أهم المفاهيم الأبوية والتي تكرس التمييز المبطن القائم على الجنس في نظام العدالة الجنائية كغيره من أنظمة الدولة وأعراف المجتمع (Williams & Mcshane, 2010).

تحليل المحتوى – عرض ونقاش البيانات

في إطار مراجعة ما أنتجته المؤسسات النسوية الفلسطينية حول دور المرأة في "جرائم الشرف"، وجد ان المرأة الفلسطينية كانت شريكة بصور مختلفة في ارتكاب جرائم بحق المرأة عموماً وفي ارتكاب "جرائم الشرف" بحق النساء، ولكن تم استثناءها من تبعيات التجريم وتحقيق العدالة، كما يتم استثناءها في الجوانب المختلفة من حياة المجتمع الفلسطيني العربي وضمن موروثه الثقافي، وتتمثل فلسطين في ذلك مع محيطها العربي الاجتماعي وخاصة في الأردن، ويوضح ذلك المثال التالي من: <https://www.swissinfo.ch>

تفيد الناشطة النسوية الحقوقية الأردنية "أسماء خضر" في مقابلة أجريت مع إحدى الصحف المحلية الأردنية حول إحدى القضايا التي كانت تتابعها، والتي كانت فيها تحاول امرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها قبل إطلاق سراحه من السجن، والذي كان يقضي عقوبة مقابل قتله لابنته الحامل وعمرها خمسة عشر عاماً، والتي أصبحت زوجته لا تطيقه نظراً لمعرفتها بكون زوجها معتصب ابنتها وسبب حملها.

يعكس المثال السابق الطبيعة المأساوية لجرائم قتل النساء التي ترتكب بتبرير "غسل العار بالدم" أو "النار للشرف"، والتي تقتل فيها الضحية "للتستر على الفضيحة"، والتي يكون مسيبتها ذكر يمارس مكانته ومركزه الاجتماعي السلطوي على أنثى محتمياً في ذلك بالبناء الاجتماعي العربي الأبوي، ولكن المثال السابق يدل أولاً على مكانة ومركز المرأة المشاركة في الجريمة، والذي يسمح لها بالتهرب من العقاب والانتقاد والحكم مقابل صمتها وتسترها على اغتصاب ابنتها، وثانياً على مدى مشاركة النسويات ذاتهن في التستر على جريمة المرأة علماً بأن معرفتهن بتفاصيل الجريمة الواقعة وعدم شهادتهن على هذا الجرم هو جريمة بحد ذاتها.

وفي الصادرات الأدبية التي أعدها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، تتجلى نظرة المؤسسات النسوية تجاه دور المرأة

الجناي في قضايا قتل النساء والتي يتم تأطيرها على أنها "جرائم شرف" يقتصر فيها اللوم والتجريم على الذكور في الجريمة، نقتبس منها ما يلي (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007) (شلهوب-كيفوركيان، 2001):

"في كل الحالات التي جرت دراستها، كانت أفعال القتل التي تعرضت لها النساء مخططة ومنفذة من قبل أفراد ذكور في الأسرة، وهم بالأساس الآباء والأعمام وأبناء الأخ، فيما لم تتم استشارة الإناث في الأسرة والطلب منهن عدم التدخل في اغلب الأحوال. ومع ذلك، ففي بعض الأحيان، كانت للإناث في الأسرة مساهمات إلى درجة متفاوتة حسب قوة علاقتهن بالجاني، وفي بعض الحالات، لعبت العمة دوراً أساسياً في تحريض الأب على قتل ابنته (...). عندما دخل الأب الغرفة وهو في نوبة غضب وقال لزوجته إذا عرفت ما حدث فستصابين بسكتة قلبية، أخرجها - أي الضحية - إلى الخارج. أريد أن أدوسها بالسيارة فاقترحت الأم اقتلها بالسم"، ("أفراد العائلة) كانوا يتركونها في البيت وحدها مع أبيها مع علمهم أنه ينوي إيذائها جنسياً، ولم تأخذ العائلة بما فيها الأم على (محمل الجد) جرائم الاعتداء الجنسي على بناتهن".

يعكس الاقتباس السابق مدى إنكار الخطاب النسوي في فلسطين لدور النساء في جرائم قتل النساء، ففي حين يشير الخطاب النسوي الفلسطيني إلى دور المرأة، إلا أن هذا الدور يتم الإشارة إليه للدلالة على تبعية النساء في الجرائم المرتكبة كجزء من التبعية الاجتماعية التي تمارسها النساء في مشاركتهم في عملية اضطهاد المرأة الاجتماعية وفي ذلك إشارة إلى دائرة العنف الاجتماعي في النظام الهيكلي الأبوي، وهنا بالرغم من وضوح مشاركة المرأة مثل العمة والأم والأخت والسلفة في كافة المواقف الموثقة، إلا أنه لم يتم الإشارة إليه على الإطلاق كسلوك إجرامي، أو الإشارة إليهن كجانيات، مما وجه التركيز الكلي على الذكر والرجل في الرواية ذاتها، ومما يشير إلى كون عدد الضحايا وتكرار الوقائع لم يكن أمراً كافياً بالنسبة للخطاب النسوي الفلسطيني لتبسيط النظر على ظاهرة موجودة وواسعة الانتشار.

وفي إصدار لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، يلعب التمييز الإيجابي الجنائي الذي يسوقه الخطاب النسوي الفلسطيني دوراً أساسياً في النظرة الاجتماعية لجرائم قتل النساء وفي الإنتاج الأكاديمي ذو العلاقة، والذي يوضحه المثال التالي حول هوية الضحايا والجناة في حوادث قتل النساء رغم ما سبق من إقرار بدور النساء في جرائم قتل النساء المدروسة والموثقة (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2013):

العدد	صلة القرابة
4	الأخ
2	الأب
1	الزوج
2	ابن الأخ
2	العم
7	الظروف الغامضة والانتحار
18	المجموع

وفي إصدار آخر، وبما يؤكد على إصرار المؤسسات النسوية على إنكار دور النساء الأساسي في جرائم قتل النساء، يظهر المثال التالي حول إحدى القصص التي كان منفذ الجرم الأساسي فيها أم الضحية وكان ذكور العائلة يلعبون أدواراً ثانوية (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2016):

"(...) ما تزال قصة الفتاة البالغة 15 عاماً في إحدى بلدات شمال الضفة الغربية التي قتلت قبل سنوات من قبل والدتها، وكانت والدة الفتاة سألقة الذكر أقدمت على قتلها بعد اعتداء شقيقها

المراهقين عليها، لنجد عقب ذلك القانون ينحاز في المحصلة مع الأم وولديها، وليس للفتاة ضحية اعتداء مزدوج من قبل شقيقتها ووالدها".

يظهر هنا المعيار المزدوج الذي تتبعه المؤسسات النسوية الفلسطينية في التستر على الأم من خلال جمع دورها ضمن الدور المتكامل لمنفذ الجريمة وهم الأم والشقيقتين، بينما لا يظهر هذا الجمع عندما يكون منفذ الجرم ذكراً كالأب أو الأخ أو العم فستنثى المرأة الجانية من تحقيق العدالة، وكأن حماية طقوس التحضير والصمت على الجريمة والتستر على المنفذ وتوفير الأدوات ليست جريمة حينما ترتكبها امرأة. وبالإضافة إلى ما يؤثر فيه ما سبق من انتقاص لتحقيق العدالة الكاملة لضحايا جرائم قتل النساء، إلا أنه يحمل تداعيات في قدرتنا على تعداد عدد المجرمات والضحايا، والذي بدوره يؤدي إلى تشويه ونقص في فهمنا الحقيقة للمشكلة ضمن سياقها المحلي الضروري للوصول إلى جذر المشكلة في ظروفها المحلية وفي مجتمعها وهو تحدي واقعي في محك مقارنة جرائم قتل النساء (Pakes, 2010).

أما فيما يتعلق بتصوير الخطاب النسوي لضحايا جرائم قتل النساء، فيظهر التأثير الواضح بمفاهيم الذكورة في تعريف الشرف والنظر إليه كاستحقاق اجتماعي أسري عوضاً عن التعامل معه كمبرر اجتماعي لجريمة ضد الإنسانية، تشمل الأمثلة التالية لتعريفات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، رغم إقرار الإصدارات بكون التعريفات المتوفرة صادرة عن إدراك الذكور لمفهوم "الشرف" (شلهوب-كيفوركين، 2001)، (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007).

"جميع الأفعال العنيفة التي تسبب ذعراً دائماً في النساء أو الفتيات من أن يقتلن بمبرر (ما يسمى) الشرف ويرتبط (...) باتهام الأنثى بالتورط بسلوكيات أو أفعال تحمل دلالات جنسية (...) ويعتبر أكثر شمولاً من التعريف الكلاسيكي الذي يقتصر على القتل الفعلي للإناث"، "وقوع المرأة أو الفتاة تحت التهديد بالقتل عادة على يد أحد أقاربها الذكور (مثل) الزواج، الأب، الأخ، والذكور في العائلة الممتدة".

بالإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بوصف الضحية والسلوكيات التي تفيد بها إصدارات المؤسسات النسوية الفلسطينية تحت دلالة العوامل التي "ساهمت" في قتلها، يكرس الخطاب النسوي الفلسطيني التعامل مع ضحية "جريمة الشرف" ضمن الاعتقاد بحتمية وجود مسبب ما للعار الاجتماعي الذي أدى إلى قتلها وهو ما يدل على تفتيش وتعمق في العوامل الاجتماعية التي قد أدت بالعائلة إلى ارتكاب جريمة القتل، وذلك على حساب تكوين تحليل مجرد من المعايير الاجتماعية بالتوازي مع التحليل وفقاً للسياق الثقافي والاقتصادي والسياسي للجريمة، ويتضح ذلك من خلال المثال التالي (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007):

"(توصف الضحية) بأنها متمرده ولم تكن تسمح لأحد أن يتدخل في حياتها وكانت تريد أن تذهب حيثما تشاء حتى دون موافقة أسرتها وكانت ترفض المعايير والتقاليد السائدة في المجتمع، (...) (و) يمكن النظر إلى التمرد على المعايير والقواعد السائدة من قبل الأسرة على أنه تصرف خطير جداً".

عرض نتائج الدراسة: في ضوء ما سبق، يمكن تسليط الضوء على النتائج التالية:

أولاً: أظهر الخطاب النسوي تحليلاً لدور كل من المرأة والرجل بجرائم قتل النساء بدافع "الشرف" بصورة نمطية ووفق التحليل القائم على نمطية رؤية المرأة بقلب الضحية والرجل بقلب المجرم، والتبعية في المكانة في المجتمع وفي السلوك الإجرامي، مما أدى إلى إظهار الخطاب النسوي الفلسطيني في عينة الدراسة تساهلاً مع المذنبات الإناث كنتائج للنظام الأبوي،

الأمر الذي انعكس على مواقف متخذي القرار مظهرين تحيزاً جنائياً إزاء النساء المشاركات في جرائم قتل النساء.

ثانياً: الخطاب النسوي الظاهر من خلال مفاهيمه ومفرداته حول "الشرف" كمفهوم وكدافع للجريمة تجاه النساء يوضح مدى إعادة إنتاج الحركة النسوية الفلسطينية للخطاب الذكوري النابع من التكريس المستمر والمتكرر للمفاهيم الذكورية التي تتمتع بعلاقة وارتباط عميق في الإرث الثقافي العربي والإسلامي والشرقي، والذي يتم بطريقة واعية وغير واعية في إدراك المجتمع، والذي يدل على ضرورة معالجة السياق الثقافي لجرائم قتل النساء كجزء من معالجة هذه الجرائم التي يتم تبريرها من خلال مفاهيم "شرف العائلة" والذي يؤدي إلى التركيز على المجرم ودافع الجريمة، على حساب التعامل مع حوادث قتل النساء كجريمة إزهاق روح الإنسان. انظر (بيانات منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف 2014، 2007، 2013).

ثالثاً: الثبات والتكرار في وصف وعرض جرائم العنف ضد النساء ومنها جريمة قتل النساء وعرض هذا التكرار في الخطاب النسوي الفلسطيني بأشكال متنوعة، ما هو إلا ترسيخ للمفهوم في الذاكرة البعيدة والقريبة للمجتمع بكل فئاته، وإبقاء هذا المفهوم حياً نشطاً في البناء المعرفي لإفراد المجتمع، والذي ينعكس من خلال السلوكيات الإجرامية المختلفة ضد النساء في المجتمع وفي الحالات الفردية بغض النظر عن دوافع الجرم، نظراً لكون "الشرف" أصبح مفهوماً يتكلم عليه الرجال في الدفاع عن أنفسهم ضمن سياقهم الاجتماعي.

أسباب عدم ظهور جرائم المرأة في الخطاب النسوي – مساهمة تحليلية

المكتبة الفلسطينية الحقوقية والنسوية تحديداً غنية بكتب ودراسات تصور المرأة الفلسطينية عبر التاريخ كضحية الصراعات السياسية والاجتماعية والانقسامات الداخلية الفلسطينية وسياسات الاستعمار وآثار الحروب المتتالية عليها نذكر منها (أرواد وتام، 2016)، (وجاد، 2014)، ودراسة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)، والذي يأتي دون إدراك لضرورة إخراج المرأة الفلسطينية من صورة الضحية في جهة، والصورة الإيجابية للمرأة كأنها كائن متماسم على الشبهات والغرائز في منأى عن أي اختلال أو انحراف نفسي أو اجتماعي أو أخلافي في جهة أخرى، الأمر الذي يجزئ هوية المرأة الفلسطينية ويغيب احتمالات تحول الضحية إلى المجرم أحياناً كنتيجة حتمية للظروف الاقتصادية والصحية والاجتماعية والسياسية والعقلية التي تشكل بيئة مهيأة لارتكاب الجرائم الذي يفيد به، وكان بطولية وصمود صورة المرأة الفلسطينية يهدده ارتكاب المرأة للجريمة والذي يدل على المعيار المرتفع الموضوع للنساء الفلسطينيات.

وتكرس الأدبيات الفلسطينية النسوية هذا الاعتقاد في قص ردود فعل النساء الفلسطينيات تجاه الوضع السياسي الفلسطيني وتجاه السياسات والممارسات الاستعمارية من حولها، حيث يتم استبعاد احتمال ميل المرأة الفلسطينية كغيرها من الرجال والنساء حول العالم نحو القيام بسلوكيات ضارة وهدامة بالمجتمع وبالذات كأحد أساليب التكيف مع التعرض للعنف، والذي يتمثل في المسالك الانحرافية أو الإجرامية في مواجهة الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي الذي يتعرض له ضحايا العنف وخاصة النساء، والذي يظهر بشكل متكرر نتيجة المساس بمراكز الضبط الداخلي والخارجي للأفراد المتعرضين للصدمة والتي تشير إليه، والسؤال هنا هو إلى أي مدى من الممكن أن يكون هذا الإنكار لصالح المرأة والأسرة الفلسطينية والمجتمع بأكمله؟

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعلم الجريمة ومدى تعامله مع جريمة المرأة، وجبت الإشارة إلى كون علم الجريمة حتى الآن اقتصر تناوله على الباحثين والخبراء الذكور بالشكل الأكبر، بما في ذلك ما يتعلق بالنظريات الجنائية، مما أدى بحملة الفكر النسوي داخل علم الجريمة لمحاولة استكمال وتعبئة ما يعتقد بأنه نواقص وثغرات في النظريات القائمة، ومحاولة معالجة التحيز

الذكوري الذي طبع النظريات المتعلقة بعلم الجريمة ضمن السياق الثقافي الذكوري والأبوي والتأثر الشديد بمفاهيم الشهامة ضمن نظام العدالة الجنائية الذي يؤدي إلى التساهل والليونة المفرطة مع المرأة المجرمة من قبل الشرطة والمدعين العامين والقضاة، وهم من الذكور في الغالب، ناظرين إليها نظرة الضعف والسلبية ومعتبرين النساء المجرمات ضحايا غير قادرات على المقاومة أو التعلم من العقاب (Akers & Sellers, 2009).

وبالملاحظة المعاشة في مجال العمل مع ضحايا الاعتداءات الجنسية داخل العائلة، وجبت الإشارة إلى التجارب الشخصية حيث كانت تفيد دراسة الحالات بكون الأم على علم بالاعتداء الذي يمارس على ابنتها من قبل والدها ولكنها قابلت هذه الجريمة بالإنكار أو الصمت، بينما في حالات أخرى عملت الجدة والأم على تسهيل هروب الابن إلى خارج البلاد في حين كان متهما بالاعتداء على شقيقته، وتبلغ من العمر (14) عام، مما أسفر عن حملها منه ومحاولات أسرتها وقتلها في ظل صمت الجدة والأم.

وفي حين يمكن تفسير هذا السلوك في وضعه ضمن سياقه الثقافي الاجتماعي كاستجابة النساء للضغط والتوقعات الاجتماعية منهن للحفاظ على مفهوم "الشرف" كما يعرفه الموروث الثقافي العربي، لا ينجح هذا التفسير في تبرير التساهل القانوني تجاههن وإن كان بشكل مشابه امتثالا للمعايير والتقاليد الاجتماعية السائدة التي كان لها ذات التأثير في الخطاب النسوي تجاه إجرام النساء بحق النساء والذي يتمثل في التستر والتحريض وتوفير الأدوات والمساعدة والممارسة المباشرة للجريمة ضمن أشكال أخرى، الأمر الذي يعزز الفهم والتحليل المنقوص العميق للجريمة عن المرأة الفلسطينية وما يحمله ذلك من انعكاسات إجرائية وقانونية عدة.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، تم الوصول إلى التوصية بأهمية إعادة النظر في هيكليّة الخطاب النسوي بشكل عام، وفحص مفاهيمه ومسلّماته ومدى خلوها من المفاهيم والتأثير الذكوري الاجتماعي، والذي سيساهم في التعامل مع جرائم قتل النساء بشكل خاص من خلال بعدها الجنائي ووفقا لاعتبارها انتهاكا لحق الإنسان في الحياة، وعدم تكريس وتكرار استخدام مفهوم "الشرف" والتعامل مع جرائم قتل النساء كجريمة ضد الإنسان وعدم التركيز على الدافع للجريمة على حساب الجريمة نفسها.

قائمة المراجع:

1. أبو شنب، م. (2017)، خطاب المؤسسات النسوية – استدلال على انفصام شخصية المؤسسات في مخاطبة المجتمع. مجلة سياسات (41). رام الله: فلسطين، معهد السياسات العامة. مؤسسة الأيام.
2. أرواد، تام (2016)، دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، فلسطين.
3. الجمعية العمومية للأمم المتحدة (2014)، قرار 191/68 جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني: الممارسات والتحديات وتوصيات عملية. <https://www.unodc.org>
4. جاد، إ. (2014)، الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوصلو – حصاد مر في تمكين الذات وفي تحرير الوطن. صوت الذين لا صوت لهم. فلسطين. انظر في <https://palestine.assafir.com/article.aspx?articleID=2782>
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني – عرض نتائج المسح. رام الله: فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
6. الدنف، ه (2017)، أثر الواقع القانوني على ارتفاع جرائم النساء في فلسطين. مجلة سياسات (41). رام الله، فلسطين. معهد السياسات العامة. مؤسسة الأيام.
7. خضر، أ (2001)، كسر جدار الصمت انظر، <https://www.swissinfo.ch/ara>

8. رشماوي، م. وآخرون(1995)، المرأة والعدالة والقانون – نحو تقوية المرأة الفلسطينية. حملة المرأة والعدالة والقانون. رام الله: فلسطين. مؤسسة الحق.
9. شلهوب-كيفوركين، ن(2001)، قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. فلسطين. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
10. صاحبجام، ف(2015)، المرجومة. تونس. دار مسكلياني للنشر.
11. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي(2016)، جرائم قتل النساء بين الثقافة السائدة والقانون. سلسلة المرأة والإعلام. رام الله: فلسطين. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
12. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي(2013)، نساء مستباحة أرواحهن، رام الله، فلسطين.
13. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي(2007)، نساء بلا أسماء، رام الله. فلسطين.
14. منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة.(2007). جرائم قتل النساء، تقرير المنتدى، <http://www.miftah.org/display.c>
15. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة(2013)، منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية يصدر بيان لمناهضة العنف ضد المرأة، <https://www.alwatanvoice.com>
16. منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة(2014)، موقف قانوني لمنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة انظر في <http://miftah.org>
17. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم(2013)، الهيئة تنظر بخطورة بالغة إلى ارتفاع حالات قتل النساء وتطالب بملاحقة ومعاقبة مقترفها، انظر في <http://ichr.ps/ar/1/26/1400>
18. Covington, S., Bloom, B. (2003). *Gendered Justice – Women in the Criminal Justice System*. Gendered Justice – Addressing Female Offenders. Carolina Academic Press.
19. L.Akers, R., S.Sellers, C. (2009). *Criminological Theories – Introduction, Evaluation, and Application*. Fifth Edition. Oxford Publishing Limited Inc.
20. P.Williams, F., D.McShane, M. (2010). *Criminological Theories*. Fifth Edition. Pearson Education Inc. ISBN: 9780135154618.
21. Pakes, F. (2010). *Comparative Criminal Justice*. Second Edition. William Publishing – Culmcott House.

مقابلات

1. صالحية، د(2017)، مقابلة عن نيابة حماية الاسرة وجرائم المرأة، مكتب النيابة العامة رام الله، فلسطين.

قراءة في كتاب الاعتماد المدرسي دراسة نظرية وتطبيقية
د. حجاج مبارك العمري، كلية التربية الأساسية- الكويت
د.ربيع عبد الرؤوف عامر، جامعة الملك خالد-المملكة العربية السعودية
عنوان الكتاب: (الاعتماد المدرسي دراسة نظرية وتطبيقية)

School Accreditation A theoretical and practical study

اسم المؤلف	الأستاذة / صبيبا عبد الله العمري
الناشر	بيروت ، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون
تاريخ النشر	2015-1436هـ
معدا القراءة	دكتور/ حجاج مبارك العمري الأستاذ المشارك بقسم الإدارة بكلية التربية الأساسية جامعة الكويت دكتور/ ربيع عبدالرؤف عامر كلية التربية جامعة الملك خالد

مقدمة: اهتمت المؤلفة بوضع دراسة نظرية وتطبيقية عن الاعتماد المدرسي، مع التنويه في تقديمها لأهمية معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام حتى يتم التمكن من بناء نظام تعليمي قوي له القدرة على المنافسة عالمياً، حيث تسعى المملكة العربية السعودية في الأونة الأخيرة إلى دخول مجال الاعتماد المدرسي وتطبيق معاييرها في ظل ما تشهده من مؤتمرات متعاقبة تناقش تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.

المؤلفة: الأستاذة: صبيبا عبد الله العمري، العنوان: المملكة العربية السعودية – مدينة أبها، حاصلة على ماجستير في التربية (إدارة تعليمية) جامعة الملك خالد.
مكونات الكتاب: يتكون الكتاب من [223] صفحة، طبع في الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، سنة 2015م.

عنوان الكتاب: [الاعتماد المدرسي دراسة نظرية وتطبيقية].

عرض محتويات الكتاب: حيث جاء هذا الكتاب ليشكل مقارنة مهمة ومفيدة في هذا الحقل المعرفي الجديد وقد بدأت المؤلفة عملها بمقدمة عن الاعتماد المدرسي، حيث اتضح أنه نشأ وترعرع في مدارس التعليم العام، وخاصة المدارس الثانوية قبل التعليم الجامعي، كما كشف عن تزايد أهمية الاعتماد في العصر الراهن، نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في تمكين المؤسسات من تحقيق الجودة في كافة عناصرها ومجالاتها ، وإضافة إلى التميز والمنافسة بين المدارس لبلوغه وتحقيقه، كما تناول مفهوم الاعتماد المدرسي بأنه الاعتراف والشهادة التي تحصل عليها المدارس الثانوية من قبل هيئة متخصصة في الاعتماد المدرسي مقابل استيفاء المدرسة لمعايير الجودة والاعتماد المتفق عليها، ومن أهم أهدافه التطوير النوعي لمؤسسات التعليم، كما عرضت المؤلفة خصائص الاعتماد المدرسي حيث يعد مدخلاً لتحقيق الجودة وحافزاً إلى الارتقاء بالعملية

التعليمية، كما صنفت المؤلفة الاعتماد المدرسي إلى تصنيفين هما: تصنيفه وفقاً لصفته، ووفقاً لموضوعه، ثم استعرضت بعد ذلك محتويات الفصل الأول وهي كالتالي:

- نشأة الاعتماد المدرسي.
 - مبادئ الاعتماد المدرسي.
 - أهداف الاعتماد المدرسي.
 - خصائص الاعتماد المدرسي.
 - أنواع الاعتماد المدرسي.
- وعرضت المؤلفة في الفصل الثاني: بعنوان "معايير/ ومجالات، وهيئات الاعتماد المدرسي"، حيث تناول هذا الفصل الاختلاف والتباين في مجالات ومعايير الاعتماد المدرسي والذي يمكن رده إلى اختلاف الدول في الأخذ بالاعتماد المدرسي، والتباين الثقافي والاجتماعي فيها، كما تطرق إلى ذكر عدد من المبررات التي تدعم تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس، ومنها: ثورة التكنولوجيا والاتصالات، والمعلومات وما يترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية، كذلك الضرورة إلى تطبيق مفهوم الشفافية والعدالة في المؤسسات التعليمية من حيث جودة ما تقدمه من برامج وتناول كذلك إجراءات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي، مع ذكر أبرز المتطلبات ومنها: متطلبات إدارية وتنظيمية، ومتطلبات تعليمية وتعلمية، ومتطلبات مالية ومادية، ومتطلبات بشرية، إضافة إلى ذكر أبرز الصعوبات والعقبات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد المدرسي، والشروط والمعايير التي يجب توافرها في هيئات الاعتماد المدرسي والتي من أهمها أن تكون هيئة غير هادفة للربح، ووطنية اعتبارية مستقلة، وأن تلتزم بالمعايير الوطنية في ممارستها، حيث اشتمل هذا الفصل على الآتي:

- مفهوم معايير الاعتماد المدرسي.
- مجالات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- مبررات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- إجراءات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- معوقات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- هيئات الاعتماد المدرسي.

وكما عرضت في الفصل الثالث: بعنوان "التجارب العالمية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي"، حيث تناول هذا الفصل عرض خبرات بعض الدول العالمية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي من حيث نشأته، أنواعه، وأهدافه، والإجراءات المتبعة في تطبيقه، والجهات المسؤولة عنه، والمعايير التي يقوم عليها، كما كشفت أن الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية يتميز باللامركزية العالية، وكل منظمات الاعتماد بها منظمات غير ربحية، كما استعرض المبحث الجهات المسؤولة عن الاعتماد والتي من أبرزها ثلاثة أنواع: إقليمية، قومية، ومهنية.

كما تطرق إلى نظام الاعتماد والجودة في إنجلترا حيث تناول معلومات عن معايير التربية (OFSETED) وهي هيئة غير حكومية تعمل كجمعية أهلية ومن أبرز أهدافها تقويم المدارس والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، كما استعرض مراحل التفتيش التي يقوم بها مكتب معايير التربية (OFSETED) والتي تتمثل فل مرحلة ما قبل التفتيش، ومرحلة أثناء التفتيش، والمرحلة الثالثة والأخيرة بعد عملية التفتيش.

ومن أهم معايير الاعتماد المدرسي المشتركة من قبل هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة وفي إنجلترا: رسالة الوزارة وأهدافها، التخطيط والتقييم، والتنظيم والإشراف على المؤسسة التعليمية، إضافة إلى البرامج والتدريس، وأعضاء هيئة التدريس، والخدمات الطلابية، والمكتبة ومصادر المعلومات، والمصادر المادية والمبنى المدرسي، والانفتاح أمام الجمهور والنزاهة، حيث تم عرض عناصر هذا الفصل كالتالي:

-تمهيد

-الولايات المتحدة الأمريكية.

-إنجلترا.

وقدمت في الفصل الرابع بعنوان "التجارب العربية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي"، حيث تناول هذا الفصل عرض خبرات بعض الدول العربية في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في كل من جمهورية مصر العربي ودولة قطر، كما كشفت عن تشابه معايير الاعتماد في كل من المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا ودولة قطر ومن هذه المعايير: قدرة المدرسة على تحديد وصياغة فلسفتها وأهدافها ورؤيتها ومهامها، والعلاقة الجيدة بين المدرسة والمجتمع الخارجي، كما عرضت تجربة قطر في تطبيق المعايير والإجراءات المتبعة في ذلك، حيث تعد من الدول الحديثة في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي مقارنة بمصر، ومع ذلك حققت نتائج مبهرة على الصعيدين العربي والعالمي، حيث تم عرض عناصر هذا الفصل كالتالي:

-تمهيد

-جمهورية مصر العربية.

-دولة قطر.

وأبرزت في الفصل الأخير "جهود المملكة العربية السعودية واتجاهاتها في تطبيق الجودة و معايير الاعتماد المدرسي" حيث تناول هذا الفصل جهود المملكة العربية السعودية في الأخذ بنظام الاعتماد، وذلك من خلال عرض بعض الجهود المبذولة في تطوير التعليم وجعله منظومة تعليمية مبنية على أساس من الجودة والاعتماد المدرسي، والتطرق إلى نظام الاعتماد التربوي للمدارس الأهلية من خلال التقييم المستمر ذاتياً وخارجياً من قبل فريق الاعتماد التربوي بما يكفل تحسين العملية التربوية وجودة مخرجاتها، كما تناول الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي وذكر أبرز أهدافها، وتطرق إلى الإدارة العامة للجودة الشاملة بوزارة التعليم، كما تناول برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم الثانوي، وأخيراً تناول مؤشرات متنوعة حول نمو حركة الاعتماد المدرسي في البيئة السعودية ومنها عقد لقاء يحمل عنوان الاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام في الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، إضافة إلى الملئقى الخليجي الأول للاعتماد المدرسي بتنظيم من مكتب دول الخليج العربي ، وتم عرض محتويات هذا الفصل كالتالي:

-تمهيد

-التقويم الشامل للمدرسة.

-نظام الاعتماد التربوي للمدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية.

-الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

-مشروع الملك عبد الله لتطوير مدارس التعليم الثانوي.

-الإدارة العامة للجودة الشاملة بوزارة التعليم.

-جائزة الملك عبد العزيز للجودة في قطاع التعليم العام.

-هيئة تقويم التعليم (الحكومي، الأهلي).

-مؤشرات متنوعة حول نمو حركة الاعتماد المدرسي في البيئة السعودية.

وأخيراً قدمت المؤلفه تصور مقترح لمتطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول حيث اشتملت متطلبات التصور على:

- متطلبات إدارية وتنظيمية.
- متطلبات تعليمية وتعلمية.
- متطلبات مالية ومادية.
- وأخيراً متطلبات بشرية.

وتم تزييل التصور المقترح بمتطلبات نجاح التصور المقترح والتي من أهمها نشر ثقافة الاعتماد المدرسي بين جميع أعضاء المجتمع المدرسي، وتوعيتهم بأهميته ونتائجه الإيجابية وما يعود عليهم وعلى مؤسساتهم من فوائد عند تطبيق الاعتماد وذلك من خلال الندوات وورش العمل، واللقاءات والمسابقات، وفتح آفاق للبحث العلمي حول أبعاد ضمان الجودة والاعتماد للتعليم والأبعاد التشريعية والإدارية والفنية لها، وأضافت المؤلفه أنه قد يواجه تطبيق التصور المقترح عدة معوقات ومنها:

- اقتصار مسؤولية تطوير المدارس على عدد معين من المسؤولين.
 - القصور في الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لتطبيق المعايير في المدارس.
 - ضعف قدرة الكثير من المدارس على التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه.
- كما قدمت المؤلفه طرق وأساليب التغلب على المعوقات، وأخيراً عرض لقائمة المراجع التي اعتمدت عليها المؤلفه.

خاتمة:

يعد الاعتماد المدرسي وسيلة تدفع إلى تحسين الأداء، بما يوصلها إلى مرحلة الجودة التي على أساسها تعطى شهادة الاعتماد كما أن الأخذ بمعايير الاعتماد في السعودية لا يزال في طور النمو، ولذلك فهو بحاجة إلى وجود هيئة مستقلة (مالياً، وإدارياً، وفنياً) للاعتماد المدرسي وأعداد الكوادر البشرية المناسبة لإدارتها، إضافة إلى وجود معايير وطنية محددة ومعلنة للاعتماد المدرسي، ووجود مشاركة من المؤسسات التعليمية وأفراد المجتمع في ضوء خبرات وتجارب الدول المتقدمة والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمجتمع السعودي.

وعليه تأتي أهمية هذا الكتاب، حيث يعتبر موضوع هذا الكتاب جديد ومهم في القطاع التربوي، لكونه يطرق أحر المستجدات بموضوع الاعتماد المدرسي وإجراءات تطبيق معايير، لذلك فهو مفيد للقائمين على العملية التعليمية، ويستفيد منه الباحثون في مجال التربية، والمشتغلون بقضية تحسين جودة التعليم المدرسي، وهو أيضاً إضافة مهمة للمكتبة العربية ولمسيرة المؤلفه العلمية الأكاديمية.

ما تقدم يشير إلى أن هذه قرأه متواضعة سريعة الجهد والشكر كل الشكر للأستاذة / صبيا عبد الله العمري، حيث قدمت لنا كتاباً غاية في الأهمية، وبذلت فيه جهد جهيد يتعلق بمجال الاعتماد المدرسي وتطبيق معايير، فمن يقرأ هذا الكتاب حتماً سيستفيد، وإن وجدت بعض الملاحظات التي يمكن أن تجعل الكتاب أكثر قوة، ويمكن تلخيص الملاحظات فيما يلي:

1. من الأفضل تعديل العنوان إلى: الاعتماد المدرسي: تصور مقترح في ضوء التجارب العربية والأجنبية. لأن كلمة تطبيقية تعني جانب كمي إحصائي وهو لم يظهر هنا.
2. يرجى وضع المفاهيم المختلفة للاعتماد المدرسي في الفصل الأول، ومن الأفضل أن تكون قبل نشأة الاعتماد المدرسي.
3. نري أن الفصل الثاني سيكون أكثر قوة لو تم ترتيبه كالآتي: مفهوم المعايير، ثم مبرراتها، ثم مجالاتها، ثم المتطلبات، ثم الهيئات، وأخيراً المعوقات.

4. الفصل الثالث ممتاز، ويحتاج لإضافة معايير أسيوية مثل اليابان حتى لا يقتصر الحديث عن أمريكا وأوروبا.
 5. كان يجب إضافة جهود عربية أخرى؟
 6. بالنسبة للفصل الخاص بالمملكة العربية السعودية متكامل، وهو مناسب في مكانه.
 7. كان يجب تحليل واقع المدارس السعودية قبل تقديم التصور المقترح مثل الفجوة الكمية والفجوة النوعية والتحديات والاتجاهات.
- فهذه الملاحظات لا تقلل من أهمية هذا الكتاب ومساهمته في الميدان الذي يحتاج إلى مزيد من الجهد، ولا تقلل من الجهد المبذول ولكنها محاولة للوصول إلى أقرب درجة من الكمال، فالكمال لله وحده انه نعم المولى ونعم النصير.

The Undigitized Life is not Worth Living: The Feminization of Celebrity Culture, Women's New Visibilities and Social Transformation in Morocco

الحياة الغائبة من المجال الرقمي لا تستحق أن تعاش: تأنيث ثقافة المشاهير، تجليات نسوية جديدة والتحول الاجتماعي في المغرب
أ.يونس يسني، جامعة محمد الخامس- المغرب

ملخص: الهدف الرئيسي من وراء هذا المقال هو التطرق لبروز ثقافة مشاهير نسوية ودورها في إعادة تشكيل أدوار وهويات نسائية في مجتمع التواصل والاستهلاك المغربي في عصر العولمة، سنوضح أن ثقافة المشاهير، بالرغم من الانتقادات، تبقى نافذة مهمة عن نشوء أشكال جديدة من علاقات النوع وسياسات الهوية، نشاط أبعته "بنسوية رقمية أولية" تشغل المجال (الرقمي) العمومي والحوار في المغرب. وهكذا، إلى أي مدى يمكن لظهور ثقافة مشاهير رقمية أن تكون تجليا لدور جسد المرأة في مساءلة الثنائيات الأبوية: الذكوري/الأنثوي، العام، الخاص، المرئي، غير المرئي؟

الكلمات المفتاحية: ثقافة المشاهير، وسائل الإعلام الرقمية، النسوية، الفضاء العمومي، الجسد الأنثوي.

Abstract: Our central concern in this article is to engage the rise of a feminized celebrity culture in Morocco and how it partakes to the reconfiguration of women's roles and identities in a globalised, hyper-mediated, consumerist Moroccan society. I shall argue that celebrity culture, notwithstanding the criticisms it might incur, is a crucial window on the emergence of new forms of gender relations and identity politics, an activism that I term as "digitized, grassroot feminism", occupying (digital) public space and debate in Morocco. Thus, to what extent the emergence of a digitized celebrity culture can be a transgressive form of embodied performance that unsettles patriarchal dichotomies of male/female, public/private, visible/invisible?

Keywords: Celebrity culture, digital media, feminism, public space, female body

Introduction

Notwithstanding the leveled critiques of being an incarnation of what Dipesh Chakrabarty understands as a “triumphalist moment of modernity” (2000, p. xxi) over Islam or a conduit for the exercise of Western hegemony that neglects the “the material and historical heterogeneities of the lives of women in the third world” (Mohanty, 1988, p.334), feminism did play, at least in the case of Morocco, a significant role in laying bare women’s plight and emboldening “Moroccan feminist movement’s role in the feminization of public space” (Sadiqi and Ennaji, 2006, p. 87). However, recent observed changes point towards a decline in the influence and leverage of contemporary Moroccan feminism, often charged with being exclusively elitist, urbanite and unable to relate to women’s day-to-day struggle for survival. Likewise, debates about the import of an increasingly digitized Arab World, exclusively packaged in a male-oriented discourse on the fashion digital media are an enabling force in opening up public space for hitherto silenced, marginalized-often male-voices, give a gloss to the way the rise of a digitized, networked society have created conditions for the emergence of new female voices through the emergence of what I term as a “feminized celebrity culture”. My imagined detractors would contend that the very term of “celebrity culture” is so problematic and deficient to give any critical edge to women’s struggle in a patriarchal Moroccan society. Leaving aside charges of vulgarity and mediocrity, this article argues for a critical engagement with the rise of a feminized celebrity culture and how it partakes to the emergence of a new form of mediated feminism that interestingly captures the plethora of social changes that reflect the noticeable reconfiguration of women’s roles, identities and (self) representations. Our methodological approach will involve an analysis of media reports and content of Facebook pages in an attempt to gauge the implications of the rise to stardom of female figures and its socio-cultural reverberation in an ever-mediated, consumerist contemporary Moroccan society grappling with modernity and globalization. While some of these female celebrities would perhaps never describe themselves as feminist, their discourse and bodily comportment on the online realm of social media does, indeed, concur with a feminist standpoint animated by endeavors of emancipation from patriarchal domination and unsettling of gendered dichotomies of visible/invisible, public/private, paternity/maternity, conservative/ progressive.

Celebrity Culture: A Cultural Studies' *Bêtes Noire*

As contemporary societies are gradually coming under the purview of a neoliberal regime fueled by globalization, celebrity culture is spawning the entire gamut of the social world. Considered to act as a key ideological superstructure that partakes to the diffusion of values of unchecked individualism and excessive consumerism, celebrities are accused of blurring youth's vision and

Rather than using their celebrity status for educating young people about character, hard work, the value of sportsmanship, and the sheer joy of athleticism, these athletes [celebrities] deceive young people into believing that becoming the embodiment of a brand is the apogee of what it means to be a successful adult in the world of sports and that childhood is largely the training ground for the eventual selling of the self (Giroux, 2009, p731).

As a cultural system that elevates the mundane and trivial to the status of the worthy and exceptional, celebrity culture perfectly embodies a "decisive turn toward the ordinary" (Gamson, 2011, p.1061-1062), as this phenomenon has turned into a space "populated by unexceptional people who have become famous and by stars who have been made ordinary" (Gamson, 2011, p. 1062). In a far cry from the past when the pedestal was the exclusive dominion of "military heroes, romantic fictional protagonists, and eminent statesmen who embodied ideals of virtue and self-reliance" (Henderson ,1992,p. 49), today celebrity has been, in a way, "democratized", opening the once jealously kept doors of "larger-than-life" fame to everyday mortals who now can stand as, "Andy Warhol proclaimed, a chance at [their] own fifteen minutes of celebrity fame" (Henderson ,1992, p54).

Besides charges of the triumph of ordinariness at the expense of meritocracy, talent and heroism, celebrity turned into a cultural system shot through with processes whereby "ordinary people become celebrities[...] explicitly transformed, commodified, and marketed-what Tom Mole calls "hypertrophic celebrity" culture, in which fascination is directed at the mechanics of celebrity production" (Gamson, 2011,p1064).

In conjunction with being a mere propulsion of the ordinary into stardom, or the reverse process of turning the glamorous into the mundane, celebrity culture does chronicle modern societies' shift from a "producing to a consuming society" (Henderson, 1992, p.50), since an individual's role is less about being a productive force in society than a consuming subject of brands and commodities upon which self-identify and personal narratives are transposed.

Such a scathing criticism and disdain towards a low-brow celebrity culture is even taken further, when Chris Rojek claims that “celebrity worship” is pathological, leading to “neurotic, obsessional disorders” (2012,p.4) and to “a distinct set of clinical and subclinical forms of psychological and social illnesses that afflict both stars and stargazers” (2012,p.38). The devastating impact of what Rojek labels as “Celebrity Worship Syndrome” is that, in some instances, it can go as far fomenting suicidal tendencies for stargazers in desperate “need for transcendence and meaning” (2012,p178).

For all the trenchant critique that endeavors to lay bare the nefarious aspects of celebrity culture in a market-driven consumer society, these studies seem to turn a blind eye, at least in my opinion, to the way a supposedly disempowering shallow culture, can be an empowering cultural and social practice if attended to from a gendered vantage point, particularly if the celebrity in question is a female whose fame is enacted against the backdrop of a conservative, patriarchal social milieu geared towards a strict gendered demarcation of space in a Moroccan society that “makes the separation of the public and private spaces so rigid that the two spaces are mutually exclusive: the public space is the street and the marketplace, where men evolve, and the private space is the home, where women live (Belarbi ,1997 and Bourqia ,1997 cited in Sadiqi and Ennaji, 2006, p88).

The Moroccan Public Sphere: A Highly Demarcated Social Space

Although the struggles of Moroccan feminist movements, be they liberal or Islamic, have made considerable contribution to the improvement of women’s social status, the public sphere in Morocco continues to operate along a rigid gendered division of public and private spheres. Arguably, these movements’ success resides in their success in bringing gender into the centre of debate in the public arena, touching upon areas of women’s condition, even if these had to do with highly taboo issues such as the role and status of women as prescribed by Islam. In this regard, political parties, the state and civil society organizations militated for a more active role of women in public life and a reconsideration of women’s legal status in a society still under the purview of religious conservatism.

However, for all the very significant progress in women’s condition brought about by the 2004 Family Code, a renewed attachment to tradition and rampant Islamization of society are starting to swing the societal pendulum back to a conservative conceptualization of women’s role within Moroccan society. Worth arguing that the first decade of the

twenty-first century, witnessed remarkable transformations in women's status, with "more political opening and more democratization: the first-ever socialist government in 1998, a new and more open king in 1999, a quota system for elections in 2001, thirty-five women in Parliament in 2002, a new Family Law in 2004, and more women in the highest religious offices in 2004–5" (Sadiqi, 2006, p.37). These socio-political breakthroughs are a cry from the subsequent decade during which feminist struggles for an equal and just society is gradually losing edge, unable to strike a chord with and rally the support of society at large, with criticism coming from various adversaries, particularly Islamists.

Such an ideological bankruptcy of feminism in contemporary Morocco is in a way an aberration in a revolutionary decade par excellence, an era when freedom-aspiring peoples across the Arab World rose up against deeply-entrenched, brutal dictatorships. Two explanations can be put forward to account for this anomaly: first, perhaps the political, social and economic grievances of disenfranchised populations have largely eclipsed, if not supplanted, the need for more progressive, gender-based reforms. In other (crude) words, it was considered a luxury to put gender issues on the revolutionary agenda at a time when large populations were fighting for economic rights and redistribution of wealth. Second, the perception, particularly among lower social strata, that gender issues, have to a great extent, been exploited by Arab regimes in constant quest for leverage against forces of dissent, particularly those emanating from Islamists, since through "encouraging the promotion of women [...] the decision makers seek both to counter the increasing rise of Islamism and to display a decent image of Morocco at the national and international levels" (Sadiqi, 2006, p37).

It is in this particular juncture of the history of contemporary Morocco that the words of former Islamist Prime Minister, Abdelilah Benkirane, whose Justice and Development Party rose to power in the aftermath of the 2011 Arab uprisings, come to do nothing but corroborate the recent ideological blows delivered to feminism. In a provocative speech delivered in the Moroccan higher chamber of Parliament, he lamented women's forsaking their natural nurturing role as mothers and wives in favor of an active professional life (El Ouardighi, 2014). According to him, bringing back working women to the "natural" space of the household is a sine qua non for the mental health and well-being of children because, as caregivers, women provide their offspring with chances of sound psychological development. (El Ouardighi, 2014). Further, in order to strike a chord with the widest social spectrum, he

packaged his discourse in a religious stance, arguing that his opinions are nothing more than an execution of the dictates of the divine. As a discourse informed by a patriarcho-religious posture, it establishes a clear-cut division of space and with it positions of domination -public space- and subservience -private space:

[This] frontier indicates the line of power because wherever there is a frontier, there are two kinds of creatures walking on Allah's earth, the powerful on one side and the powerless on the other...If you cannot get up you are on the powerless side (Mernissi, 1994, p.242).

Benkirane's opinions can by no means be only attributed to a shrewd, opportunist politician instrumentalizing Islamist rhetoric for political ends, but rather to a general mood of conservatism which is gradually gaining ground in Moroccan society. That said, to what extent does the rise of a Moroccan feminized celebrity culture play out with such a traditionalist discourse on women's role and status in society? How far does an increasing visibility, particularly digitized, set the tone for new forms of resistance to and disruption to a male-oriented socio-cultural regime? How has the female body become a terrain of conflict and an agent of resistance in an increasingly feminized Moroccan society?

Female Celebrities: A Contested Status

To begin with, this secular feminized celebrity culture builds on and deconstructs an earlier form of celebrity culture, mainly Muslim and male-oriented, associated with Middle-Eastern Islamic televangelists who rose to stardom by a savvy manipulation of novel communication technologies of satellite channels and digital media during the first decade of the twenty-first century-Egyptian televangelist Amr Khalid is a case in point. Nicknamed as "Islam's Billy Graham" and the "Chic Sheikh", he is presumed to enjoy "more viewers than Oprah Winfrey" (Hardaker, 2006 and White, 2007 cited in Pandya, 2009, p.64). As an "accountant-turned preacher", Amr Khalid's "new genre of *da'wa* (Islamic proselytizing)", which signals a depoliticized "transformation of Islamism into a post-Islamist piety", is a paradigm shift "marked and framed by the taste and style of the rich, in particular, affluent youth and women" (Bayat, 2003).

Likewise, the rise of a hyper-mediated society in Morocco saw a number of Female artists, singers, actors, TV moderators and civil rights activists thrust into the limelight, triggering mixed feelings of fascination and indictment. Female celebrities such as singers Dounia Batma, Ibtissame Tiskat, TV moderator Leila Hadioui, actress Loubna Abidar and activist Ibtissame Lachgar have become the subject of Internet gossip and tabloid columns, something unthinkable a decade ago when

this visibility was male-dominated. While the personal lives and tribulations of these celebrities have come to populate the media sphere, they have also come under fierce criticism from the gate-keepers of a morally-based social order.

Exemplifying this gendered treatment of female celebrities is the scathing criticism delivered by Muslim cleric Abdollah Anohari-yet another male televangeslist celebrity- against pop star singer, Dounia Batma. In a Youtube video, Annahari, in conjunction with a patronizing patriarchal discourse, downplays the impact of the stars' success in the reality show, Arab Idol, assuming that "she does not honor Morocco", but rather brings only "shame" and "disgrace" to her fellow citizens whose reputation has been so mired that they shy away from disclosing their Moroccan identity to foreigners (2012). If Batma considers her success as a token of national pride and honor (2012), Anohari reads it as a form of moral degeneration since it celebrates music which, according to him, is responsible for the corruption of Muslim societies, citing the example of the downfall of Muslim civilization in Spain provoked by indulgence in debauchery and music (2012). Following this conservative line of thought, music and moral decay are nothing but two sides of the same coin. Furthermore, this high/low dichotomy in coming to terms with national identity is indicative of the paradigm shift in the role of contemporary popular mediascapes in forging nationalist imaginaries:

The power of traditional national ceremonies and [national heroes] in the creation and performance of a nation has to a large extent been supplemented by popular cultural forms that are integrated into the everyday, the banal, the habitual, and the routine (Luthar and Trdina 2015, p265).

The blending of female celebrity micro-narratives with a macro-nationalist discourse indicates attempts at a gendered construction of national identity in a male-dominated cultural system. Indeed, as a site of heterogeneity and dissonance,

National identity is always hybrid, unstable and ambivalent, negotiating between private interests and the public significance given to those interests. This ambivalence means that the nation inevitably excludes certain interests even as it attempts to incorporate them" (Handley, 1992, p148).

Inevitably, the struggle for legitimacy over a nationalist discourse reveals the dynamics of male /female, inclusion / exclusion, sacred/profane narratives of national identity.

In a Moroccan society that has always taken pride in venerating male national heroes and mythical figures that confer on people a sense of self-definition through accounts and narratives of sacrifice and liberation from colonial rule, for a woman to aspire to occupy the pedestal of national heroism is perceived as a transgressive act that runs counter to the gendered construction of women's identities, not as national heroes on the battlefield, but rather as female subjects confined to the realm of the household.

Narratives of Embodied Transgression of Female Celebrities in Cyberspace

In addition to being public personas and characters, female celebrities are also bodies that exist in a liminal space between the virtual / virtuous, visible /invisible, public/private. Indeed, Moroccan women's embodied visibility has been particularly salient in recent period due to the spectacular proliferation of Internet and growing consumption of social media. The contemporary cyber realm in Morocco is a dynamic site for the articulation of embodied transgression, opening up new avenues for the disruption of the physical constraints imposed upon women's bodies. In Morocco, the female body has become an embattled site where the two forces of modernity and tradition are at loggerheads. In the former, an embodied performance of resistance is an enabling force that unsettles male-oriented social structures. In the latter, women's bodies are entities that encapsulate the moral integrity of the whole society and attempts at unveiling them will open slews of decadence and social decay.

Following this, #Kounrajel, "Be a Man", hashtag is nothing more than a reaction to such moral bankruptcy triggered by the perceived female nudity that has spawned society in Morocco. Launched on July 9th, 2018 and shared thousands of times, this "misogynist", "fundamentalist" Facebook campaign has called on men to prevent their mothers, spouses and daughters from wearing "indecent" attire in public space (Saghi, 2018). From the vantage point of this veiling campaign, a woman's body becomes the extension of man's control, power and, more importantly, manhood. In other words, "be a man" campaign endeavors to restore a waning patriarchal authority provoked by a perceived feminization of society, modernity and social change, forces which put the self-control and liberation of the female body at the centre of feminist struggles for social equities.



FIGURE 1: The Arabic text on the image used by “Be a Man” campaign reads: (Veil yourself to get respect).

Indeed, Ibtissame Lachgar, a prominent female individual rights activist, celebrity and founder of MALI (alternative movement for individual liberties) was very vocal in condemning this campaign, considering it to be a regressive ideology that denies women a very basic human rights principal, women’s self-control over their bodies. To counter and deconstruct the discourse of #Be a Man campaign, the movement launched # Be a Free Woman to incite women to be fully in charge of their own bodies and wear whatever clothes they choose, a Bikini, a swimsuit, or go to the beach or not to go, as long as these acts are the emanation of their own free choice, beyond any form of social coercion (Lussato, 2018). By putting the body at the forefront of feminist struggle in Morocco, Ibtissame’s posture does not only exposes the dark side of a supposedly moralizing Islamist discourse, but also brings under scrutiny the incapacity of traditional feminist organizations and political parties to frame modes of resistance to regressive narratives-years of internal political feuds and processes of cooptation have proven to be disastrous for intermediary institutions that have left a crucial space, both online and offline, which was subsequently occupied by conservative elements of Moroccan society.

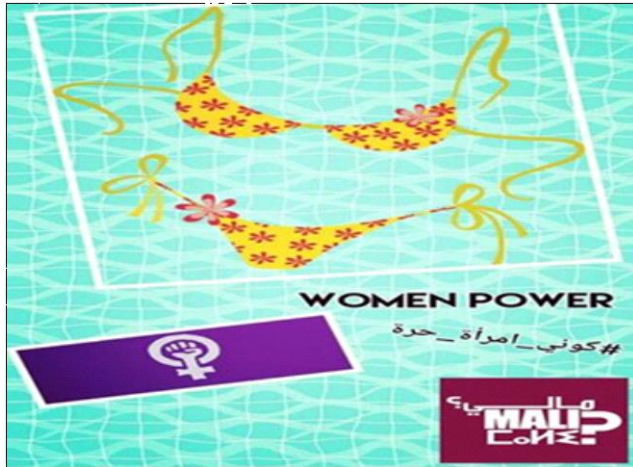


FIGURE 2: # Be a Free Woman campaign by MALI to defend women's rights to their bodies.

By voicing a bodied resistance to and a demystification of patriarchal authority, Ibtissame Lachgar is the embodiment of a female celebrity in vehiculating novel perceptions of gender relations in Morocco. Arguably, in a saliently feminized society, the female body has become the site of contentious identity politics between a modernist drive that militates for gender equality in conjunction with universal values of human rights and individual freedom and a traditionalist worldview that strives to restore a pure social vision that harkens back to an authentic imagined Muslim community.

Within this vision, a female body ,which does not adhere to and comply with strictly prescribed modes of behaviour, is subject to disdain, denigration and ridicule. It turns into a socially malformed body in need for a social gaze to recover its untainted origin rooted in the feminized, procreative, mothering functions of women's bodies. In this regard, Dounia Batma's posture contests hegemonic modes of embodied womanhood. The reactions towards Batma's posted photo convey dominant "norms of femininity" and "Gender expectations [that] promote and require women to display a heterosexual 'feminine' bodily appearance and demeanor" (Sutton, 2007, p.135), a stance gleaned from the following comments:



FIGURE3 : Dounia Batma cosily sitting on an armchair.

تلقو تلامند انيرونك امعز شلاء اوعلخيك فالتيكو ريخلا ميچيك عبش يلا ناعيج نم كيجني لله
عضاوتة تمه مهيقلتكو مهبصانمو مهتفاقتب اولصونيفتر عام ساند تلباط يلد لك لجر ي طحت بدلا
لكيده الله يتخا يريس

[May Allah protect you from the poor who get rich. They become afraid and disoriented. Why are you showing off your shoes? Sheer impoliteness: putting your foot on the table. There are people who are very cultivated and enjoy a high professional status, but they are still so modest. May Allah lead you to the right path]

Des chaussures sur la table. Franchement aucune classe... il te faut beaucoup Dounia pour devenir une femme de classe, commençant par tes tenues de ploucs et ta gestuelle qui révèle ta vulgarité !!! Tu n'as le savoir être malheureusement

[Shoes on the table! Honestly, uncouth. You need a lot Dounia to become a refined woman, starting from your boorish dress and posture which betray your vulgarity. Unfortunately, you lack good manners].

When French feminist, philosopher and novelist posits that “one is not born, but rather becomes, a woman”, she lays bare the social forces involved in dictating how a woman’s body and identity have to be lived, experienced and displayed in everyday life since “from childhood women's bodies experience gender construction, where girls are taught to acquire gender roles and qualities that are feminine which are supposed to compliment men's superior masculine traits (Sabala and Meena Gopal, 2010,p.43-44). Failure to live up to these strict bodily regimentations exposes women to exclusion and derision. However, the diffusive power

of social media is paving the way for novel, transgressive modes of living and experiencing the female body.

That said, transgressive acts designate “discursive [and embodied] actions which cross boundaries or violates limits” (Foust, 2010, p3), “redefining lines of distinction [and] giving new meaning to identities and social practices.” In other words, while these female celebrities are testing the social redlines of morality and piety (Foust, 2010, p. 3), they are at the same time pushing the lines of resistance and dissent even further.

Moroccan Female Celebrities: The Consumerist Pitfall

The rise of celebrity culture in Morocco does, however, establish an uneasy linkage between a new brand of feminism and a burgeoning consumer culture in Morocco. Whether they are artists or activists, female celebrities seem to be captive to a consumerist order, with the risk of being co-opted by market-driven commodification processes. When, in a Youtube program entitled “Inside a Celebrity s’ Handbag”, Lachgar proudly exposes her lipstick, perfumes and condoms (2016), she is inscribing her female identity within the frame of a consumerist ideology which reduces women to mere disposable commodities, which alerts us to how

Women's bodies, which have been 'traditionally' constructed as 'trustees of family (sexual) honour' have also had to reflect new 'capitalist' constructions of the female body as sexualised and objectified. The reflection of such double constructions cohabiting the female body has been highly conflictual. The 'capitalist' forces pressure women to be sexual and seductive, while 'traditionalist' ones force them to be asexual, conservative and prudish. 'Capitalist' constructions are supported by the 'attraction of the market (consumption of Western commodities)', and 'traditionalist' ones are supported by 'threat of violence (the woman is severely sanctioned, frequently by death, if she risks the family sexual honour)'. (Abu Odeh cited in Golley, 2004, p527-528)

Although the coming into prominence of female celebrity culture in a conservative society is nothing if not disruptive of the patriarchal underpinnings of society, it is not sealed off from the vicissitudes and contingencies ushered in by the capitalist forces of the society of the spectacle, reminding us that “celebrity culture is at once a commodity system, an industry, a set of stories, and a participatory culture” (Gamson, 2011, p. 1062). Thus, far from being a homogeneous, unified system, a feminized celebrity culture is the terrain for the articulation of an interesting blend between social, religious, cultural, gendered and

consumerist identities in a Moroccan society spilt between the dictates of tradition and the promises of modernity.

Conclusion

To attend to celebrity culture as a realm inhabited by the trivial and the banal is to turn a blind eye to how such a seemingly low-brow cultural system can contribute to the struggle for the constitution of women's embodied subjectivities in traditional, male-dominated Muslim societies. Since the contemporary popular mediascapes have become spawned by a vibrant female celebrity culture, Moroccan women's new visibilities are reconfiguring gender roles and testing the red lines of social policing championed by Islamists, reminding us how the traditional gendered dichotomization of space has become obsolete and contested in a highly digitized and culturally porous global era.

References

1. Anohari, Abdellah. 2012. "Dounia Batma ma kat charafch LMaghrib" [Dounia Batma Does not Honour Morocco] 13 May, 2012. Retrieved from <https://www.youtube.com/watch?v=qA6AK8Kg6d0&t=313s>
2. Batma, Dounia. 2012. "Dounia Batma 2m maroc arab idol.mpg." 26 March 2012. Retrieved from <https://www.youtube.com/watch?v=HZ-pPhFewUU>
3. Bayat, Asef. 2003. "From Amr Diab to Amr Khaled: Faith and Fun: Can One Have it All?" Al Ahram Weekly Online. May 22-28, 2003. Retrieved from <http://weekly.ahram.org.eg/Archive/2003/639/fe1.htm>
4. Bhabha, Homi. K, ed. 1990. Nation and Narration. New York: Routledge.
5. Céline Lussato .2018. "Sois un Homme : au Maroc, une Campagne Appelle les Hommes à Rhabiller Leurs Femmes. " [Be a Man: In Morocco, a Campaign That Calls on Men to Cover Their Wives] 20 July, 2018. Retrieved from <https://www.nouvelobs.com/monde/afrique/20180719.OBS9947/sois-unhomme-au-maroc-une-campagne-appelle-les-hommes-a-rhabiller-leursfemmes.html>.
6. Dipesh Chakrabarty.2000. Provincialising Europe.Princeton,NJ:Princeton University Press.
7. Gamson, Joshua. 2011. "The Unwatched Life Is Not Worth Living: The Elevation of the Ordinary in Celebrity Culture." PMLA, 126(4), 1061-1069.
8. Giroux, Henry. 2009. "Youth in the Empire of Consumption: Beyond the Pedagogy of Commodification." JAC, 29(4), 691-756.
9. Golley, Nawar Al-Hassan. 2004. "Is Feminism Relevant to Arab Women?" Third World Quarterly, 25(3), 521-536.
10. Henderson, Amy.1992. "Media and the Rise of Celebrity Culture." OAH Magazine of History, 6(4), 49-54.
11. Lachgar, Ibtissam. 2016. "Dans le sac de Betty Lachgar : J'ai souvent des préservatifs dans mon sac." [In Betty Lachgar's Handbag: I often Have Condoms in My Handbag]. 30 October, 2016. Retrieved from <https://www.youtube.com/watch?v=GdVapCxjHNQ>
12. Luthar, Breda & Trdina, Andreja. 2015. "Nation, Gender, Class: Celebrity Culture and the Performance of Identity in the Balkans." Slavic Review, 74(2), 265-287.

-
13. Mernissi, Fatima. 1994. *Dreams of Trespass: Tales of Harem Girlhood*. Reading, MA: Addison Wesley.
14. Moghadam, Valentine M., & Sadiqi, Fatima. 2006. "Women's Activism and the Public Sphere: An Introduction and Overview." *Journal of Middle East Women's Studies*, 2(2), 1-7.
15. Mohanty, Chandra Talpade. 1988. "Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourses." *Feminist Review*, (30), 61-88.
16. Pandya, Sophia. 2009. "Religious Change Among Yemeni Women: The New Popularity of 'Amr Khaled.'" *Journal of Middle East Women's Studies*, 5(1), 50-79.
17. Rojek, Chris. 2012. *Fame Attack: The Inflation of Celebrity and Its Consequences*. New York: Bloomsbury Academic.
18. Sadiqi, Fatima. 2006. "The Impact of Islamization on Moroccan Feminisms." *Signs*, 32(1), 32-40.
19. Sadiqi, Fatima and Ennaji, Moha. 2006. "The Feminization of Public Space: Women's Activism, the Family Law, and Social Change in Morocco." *Journal of Middle East Women's Studies*, 2(2), 86-114.
20. Sabala, and Meena Gopal. 2010. "Body, Gender and Sexuality: Politics of Being and Belonging." *Economic and Political Weekly*, 45(17), 43-51.
21. Saghi, Omar. 2018. "Koun Rajel", 20 July, 2018. https://telquel.ma/2018/07/20/koun-rajel_1604072.

Eliot's *The Waste Land*: Makings of a Play

الأرض البور لـ إليوت: كمشرحية

د. يحيى بن صالح حسن دحامي، قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الباحة-المملكة العربية السعودية

Yahya Saleh Hassan Dahami, Department of English, Faculty of Arts – Al Mandaq, Al Baha University – KSA

ABSTRACT: The Waste Land is one of the most domineering poetic works of T. S. Eliot. In one of his critical essays, Eliot believes in an idea that the best way to make poetry popular is the theatre; on the other hand, he supports the idea that drama should have an elevated poetic style. Thus, it is understood that the dramas of Eliot are poetic. In the same manner, his poetry might have elements of drama.

For such case, the present study tries to show that The Waste Land comprises elements very much comparable to be called a play or a poetic drama. The five fragments of The Waste Land might work as acts of a play.

In this study, there is an attempt to prove that The Waste Land encompasses appropriate dramatic elements of a play. The task tries to demonstrate the dramatic elements in the most famous long verse, The Waste Land, so to call it a play. The study makes an effort to exhibit primarily dramatic dialogism, characterization, and action in The Waste Land using the analytical-critical approach.

Keywords: action, characterization, dialogism, play, poetic drama The Waste Land, T. S. Eliot

ملخص: تعتبر 'الأرض البور' إحدى أهم وأبرز أعمال 'تي إس إليوت' 'T. S. Eliot' الشعرية، إليوت في إحدى مقالاته النقدية الأدبية يرى أن أفضل طريقة لإشهار الشعر هو المسرح وفي المقابل فهو يدعم فكرة أن المسرحية يجب أن تحتوي في صياغتها على أسلوب شعري رفيع، وبناء على ذلك فإنه يفهم أن مسرحيات إليوت تعتبر شعرية وفي نفس السياق فإن شعره يفترض أن يحتوي على عناصر المسرح.

وفقاً لهذا طرح فإن هذه الدراسة تحاول أن تثبت أن 'الأرض البور' 'The Waste Land' يمكن أن تمتلك وتحتوي من عناصر المسرح الشعري لما يمكنها من أن تسمى مسرحية شعرية، كونها تحتوي على خمسة أجزاء يمكن اعتبارها كفضول للمسرحية. في هذه الدراسة هناك محاولة لإثبات أن 'الأرض البور' تشمل عناصر ومكونات المسرحية، هذا الجهد البحثي يحاول أن يظهر العناصر المسرحية في إحدى أهم وأطول عمل شعري عند 'تي إس إليوت' والمعروف باسم 'الأرض البور' لتسميتها مسرحية، الدراسة تسعى لبرهنة ذلك من خلال إظهار عناصر الحوار والشخصيات والأحداث مستخدماً في ذلك منهج التحليلي-النقدي.

الكلمات المفتاحية: الأحداث، 'الأرض البور'، 'تي إس إليوت'، الحوار، الشخصيات، مسرحية.

INTRODUCTION

T. S. Eliot placed his reliance in the language as a public appeal unambiguously and explicitly in dramatic poetry to influence communication and interaction in order to enforce artistic appreciation. *The Waste Land*, "its images and sounds, its dramatic scenes and its injunctions, is first of all an experience" (Scofield, 2003, p109). Eliot confirms that it is the role of art to contribute an awareness of an appreciation in life by enforcing such appreciation upon it. He believes that there is an unconventional feeling beyond the emotions and intentions of the sensible life when targeted on the way to action. He adds, "we can only detect, so to speak, out of the corner of the eye, and can never completely focus; of feeling of which we are only aware in a kind of temporary detachment from action" (Eliot, 1950, p34). Such peculiar series of feeling and sensibility might be purified by dramatic verse "at its moments of greatest intensity" (Sarkar, 2006, p56).

The influences that formed Eliot's poetry might be taken in consideration in arguing about the development of dramatic technique. One of the chief themes in Eliot's poetry, as well as his plays, is the topic of isolation, which is sensed by a soul in loneliness. Such a theme of isolation of a man in the multifarious and dreadful contemporary civilization is a difficulty for contemporary poets. In a sophisticated society, suffering from isolation is articulated in garbed silence. It is substantial that by the kind of employment of the theme in *The Waste Land*, Eliot flourishes his energies to afford to the spectators more than a dramatic echelon to appreciate. The idea is reinforced by Manimozhi saying:

The main theme in Eliot's plays is the theme of isolation ... In order to give expression to the inner conflict which is expressed neither in words nor in action, have the dramatist to use symbolic suggestions ... This is a method that he has tried with success in the poems like *The Waste Land* (Manimozhi, 2015, p232-233).

Through his literary life, Eliot worked persistently to make progress and revive the association of drama with poetry. His verse makes great usage of dramatic origins copiously.

The essentially dramatic nature of Eliot's early verse has been sufficiently demonstrated in the criticism of F. R. Leavis and others. It is only necessary here to recall that this dramatic quality may be seen in three important elements: first, in the attention to a dramatic rather than a prose structure, which may be seen very well in *The Waste Land* (William, 1965, p223-224).

Eliot's interpretations on the dramatic quality, methods, language, and standards demonstrate how progressively Eliot moves to poetic drama after an experimental long period of practicing the dramatic quality in poetry during the twenties and thirties of the twentieth century in which *The Waste Land* is a sample of his poetry. Eliot stressed the usefulness of theatre as an instrument of appeal for a majority of people. He believes that drama in verse is a center of cultural and proper rehabilitation.

One of the most central factors in a drama is the system of dialogism that empowers the author to reveal different voices humming similar themes with many faceted characters on the work. As Scofield puts it (2003), "the poet's unique creation with its play of sound, rhythm, the individual word with its denotation and connotations, created figures and landscapes, dramatic dialogue and central voice" (p132). The purpose is intending to retain an ultimate certainty, through stating that a certainty is created among people, putting in mind the importance of the blending diverse arguments on similar themes. Dialogue is the main standard in drama that enables the writer to generate a conversational free character, which is estimated as an intention of the author. Monroig (2004), advocates the idea commenting: "Dramatic poetry, also set within the oral tradition, presents dialogue between characters" (p87).

No one denies that *The Waste Land* - the work of 433 lines – is confusing as characteristic mark of modernism. In *The Waste Land*, the first person *I* is the speaker and he is a character himself as a raconteur representing the author's voice. It replaces the marginality that frequent voices noticeably fill an emptiness that left by missing all. However, Pandrom (2005), comments:

A close reading of *The Waste Land* will show... that T. S. Eliot profoundly anticipates a fundamental cluster of concepts taken, for much of the latter part of the twentieth century, to be post-modern. That Eliot's work contains a play of dramatic voices has long been well-understood (Pandrom, 2005).

It assembles the presence of uprising tones, a suicidal mission, descriptions and dramatic language. In *The Waste Land*, there are several voices that articulate the speaker *I*. They may speak out the breathing characters as surface witnessing voices or deep predictive voices. This work "becomes a kind of dramatic lyric, in which the lyric themes are projected by characters associated with the central experience" (Blevins, 2008, p184). Like Blevins, Smith comments on the organization of the poem fashions the myth, something exclusively innovative, generated by a mind in the facade of an abiding viewpoint of continuum. It is filled

with metaphors, rebounds, and many voices. The voices speak as first person, theatrically; they are voices of the third person of different people being watched from freestanding outside.

In *The Waste Land*, the dialogue interchanges through seasons – expressing time – and space – expressing places. Additionally, the dramatic poem can be a lyrical drama of many voices that in the commencement of Eliot's work, he learned the art of employing personae from his friend and commentator, Ezra Pound, and Eliot developed his own methods of dialogism in a new kind of verse more dramatic than lyrical. "Many voices sound in *The Waste Land* reported dialogue combines with dramatic monologue as one voyaging protagonist journeys through scenes from all ages and cultures, overhearing music and conversation" (Davies, 1981, p121). *The Waste Land* might be a dramatic negotiation with humankind and civilization. It shows multi usages of dialogism that allows the poet-dramatist to improve his plot using implied different narrators to divulge thoughts, ideas and themes. Eliot improved the plot of these acts but he shifted from an act to another. He was preoccupied with creating new dramatic aspects of it. He, to expose human drama, could move easily in time and space uniting and merging the past of an epic with the present as a lyric.

Act One: The Burial of the Dead

The Waste Land is already exhausted with so many critical observations, and elucidations that whatever is being said would be reiteration. However, *The Waste Land* remains a great literary work distinguished by its drama and imagery. The entire poetic achievement communicates dramatic elements meritoriously in which it might have been an act produced from a motion representation.

It is preferable to go through act-by-act review of the dramatic work. The first act demonstrates the subversion in the portrayal of nature.

April is the cruellest month, breeding

Lilacs out of the dead land, mixing

Memory and desire, stirring

Dull roots with spring rain.

Winter kept us warm, covering

Earth in forgetful snow, feeding

A little life with dried tubers.

Summer surprised us, coming over the Starnbergersee

With a shower of rain; we stopped in the colonnade,

And went on in sunlight, into the Hofgarten,
And drank coffee, and talked for an hour.¹

At the very beginning, the audiences/readers come to the season that is unpleasant or cruelest. April for Eliot is considered the unkindest and cruelest month. Winter is convivial and balmy, representing the opposite of subversion. Actually, April is estimated as wonderful time of the English seasons, it is the month of fertility, whereas summer for Eliot is converted to be cold. So, it is understood and naturally known that April is estimated as a nice month of all seasons but Eliot shows it as gloomy to become the cruelest; it is so since it affects people's 'memory and desires'. We realize the destabilization of the extreme sort. It is winter. Naturally, winter is the worst season since it is very cold and undesired but here, for Eliot it is warm that the snow sprays in summer. Such description is associated with subversive nature, which is valued as spiritual demise of modern Europe.

The first reaction of the introductory lines of Act One 'The Burial of the Dead' is that it is reported using, as it is said earlier, the third person, nevertheless the reader is met with the first person plural object pronoun *us* in the eighth line 'Summer surprised us', followed by the subject first person *we* in the ninth 'we stopped in the colonnade'. Eliot swings in space and time, merging the past with the present through introducing the name of Marie. The poet-dramatist obscures the margin concerning past and present in order to show the burial of the past memory and the present illusory.

After an illicit situation, two lovers are renounced dry without passion. They experience different sorts of distortion and undergo a despondent state of hollowness. The girl narrates her experiences in childhood where she was untroubled. She speaks about an experience that is currently vanished. This establishes the harmony of the actions, which follow that the characters are trapped in the trap of the present, which is lost to a sterile impending future.

And when we were children, staying at the arch-duke's,
My cousin's, he took me out on a sled,
And I was frightened. He said, Marie,
Marie, hold on tight. And down we went.
In the mountains, there you feel free.

¹ Eliot, T. S. (1969). *The Complete Poems and Plays*. London: Faber and Faber, p. 60. [All passages on *The Waste Land* are quoted from this source; number of pages will be added in parenthesis].

I read, much of the night, and go south in the winter (p61).

Eliot composes the myth or even rearranges it, bringing Tiresias to the room of the typist in London to observe and remark on modern insensitive love in modern waste dominion.

There are some other characters symbolized as voices involve the swinging of the door, singing and humming of grass as Ariel chants to Ferdinand, the clacking of the desiccated bones, the squall of the wind, and another voice, the crowing of the cock, which can be involved in the speaking description. "Thus the central characters... interfuse with one another" (Antrim, 1971, p 43). It is palpable to tell about the masterfulness of Eliot to associate myth, and contemporaneity through dramatic fragments.

Moving through space and time permits our poet-dramatist to direct the readers/audiences to London, expressing space, presenting the character of Madame Sosostris as a multifarious personality who can be estimated as a comparable of Sybil. The conversation of the characters is correspondingly a conversation of languages. Eliot is perhaps one of the rare poet-dramatists who presented new characters and new voices through logical continuation that could be converting to an absolutely diverse tonality by the increase of the sound dialogic quality as in "I will show you fear in a handful of dust" (Eliot, 1969, p61).

The son of man reappears to the start of his way of itinerant and purposeless traveling under a 'red rock' to perceive panic in the 'handful of dust'.

What are the roots that clutch, what branches grow
Out of this stony rubbish? Son of man,
You cannot say, or guess, for you know only
A heap of broken images, where the sun beats,
And the dead tree gives no shelter, the cricket no relief,
And the dry stone no sound of water. Only
There is shadow under this red rock,
(Come in under the shadow of this red rock) (p61).

Since Aristotle, characterization is measured as significant features of dramaturgy. In this regard, many critics frequently say that however, there are several characters, they are just shadow dummies. Grover Smith comments on the characters in *The Waste Land* telling that they "belong to a drama they do not understand, where they move like chessmen towards destinations they cannot see" (O'Brien, 2011, p46). None maintains the attitude of a full-fledged character but, on the contrary, there are others say that characters are concomitant with action. They

argue that in the poem, conversely, there is slight action. The characters clearly communicate. They somehow suffer to highlight the tragic formality of their events.

There is a transitional resolution which expresses that "I was neither Living nor dead, and I knew nothing, looking into the heart of light, the silence" (Eliot, 1969, p62) as silence is presence of a conversation and it is an arrangement of composition permits the author to switch between the levels for words through dialogue in which dialogue reaches action even through silence.

Even though performance and myth are moderated and parodied, the influence is attained. Some issues of wandering and that of fate and death, and also of quest are tying antiquity and modernity as well as legend and truth.

Eliot would find help in this from a curious quarter: that of the early social sciences of comparative religions and ethnography. The most familiar instance of this is Eliot's use of what he dubbed the 'mythical method' in the writing of *The Waste Land* (Wilson, 2015).

Eliot presents parody as a productive device of plot and a type of formation as opposite to the stylistic device. In *The Waste Land*, he parodied the motifs of revitalizing earth with all its roots and flowers contrasting fog to rain in addition to resurging nature. He also parodies epigraphs, classic meters, and myth then shifts the convention of the genre as a dramatic piece of literary work, with the purpose of creating a new type such as the dialogic as dramatic device. "That situation is dramatic which brings men suddenly to account and he who has the eye for drama sees in life a perpetual judgment day" (Erskine, 1920, p19).

As stated by myth, Tiresias is a man underwent womanhood for several years. Tiresias excogitates in the thorough despair of a land empty of inspiration. Tiresias "has been everywhere, seen all, and even views the world from the point of view of both sexes. As an image of the collective mind, Tiresias is the most fully developed" (Antrim, 1971, p41) character. The spectators/readers are led to a room of a clerk, a modern Philomela as another object of an unpleasant cruel love. The whole first act is portrayed by the fortuneteller Tiresias. Even though there is a sharp difference between the portrayal of the clerk's room and the room in the second act, *A Game of Chess*, the core is similar, an unpleasant cruel love.

Eliot's mythological resourcefulness is a connection to construct individual and universal, modernity with ancient in a way a supernatural mission is intended at reestablishing the entirety of human awareness and belief. "Eliot has intertwined many mythical strands in order to form a

complex traditional background to explain the nature and measure the depth of the spiritual waste land which is contemporary history” (Bhagawati, 2012). It is a recognized point that Eliot finely uses legend to put together profane with sacred and to divulge the unending fashionable life. Dialogism and mythological awareness permits him to move spontaneously in time and space uniting Tiresias’s speaking

I Tiresias have foresuffered all

Enacted on this same divan or bed;

I who have sat by Thebes below the wall

And walked among the dead (p. 69)

with references to Tennyson’s Tiresias in a dialogic manner.

The picture of river conveys an image of history and local time, a theme of human, as in the interchange of ‘Dry Salvages’ where the voices of the sea as well as the river are restructured in a dialogue sort showing a picture of local time and eternity. The river brings back images of dirt, desire strengthened by stating of passionate relations and of immoral infertile relations.

The audiences/readers need to follow the actor/speaker and hero. By bringing Tiresias to the audiences/readers, Eliot de-familiarizes the myth creating the fortuneteller as both the actor and the narrator. Tiresias is seen as an actor on the theatre. When someone like Tiresias becomes a narrator, it can be easily expected that something go opposite to what is measured consistent myth. “It is the comprehensive aim of ‘*The Waste Land*’ to make necessary dependence on a synthetic myth” (Bhagawati, 2012). History procures a legendary character of perpetually frequent denominator, for this ground, Eliot amalgamates mythology with historical events that enables him to put diverse phenomena together and myth grows into real. Myth is estimated as a device of looking for reality. Art due to myth might articulate a logical hint of present. It is needed to elucidate the word myth; it is “a term of complex history and meaning. Homer used the word ... to mean narrative and conversation” (Cuddon, 1999, p525).

The desire of Tristan is lost in the knowledge of the ‘hyacinth girl’ and her paramour. This chorus woman version, is clarifying the things observed, and prophetic referring to Phlebas in Act Four signifying him as the prince of Naples in *The Tempest*, Ferdinand. Tiresias, as a Chorus, comments on the action, provides the background to the audiences also participate in the action.

After offering the whole shebang, which is to be pursued in a nutshell, the chorus moves the view of London expressing the wasteland hub. In this

view, among the gathering, the chorus encounters Stretson, disguised as man and advises him not to be worried about past because the past is lost, and what remains is worthless and unbearable memory leads to sterile future. It shows "a decaying culture, where people are caught in an abandoned present between a past whose meaning is lost and a future that offers no hope" (Bloom, 2007, p34).

Act Two: A Game of Chess

The second act portrays an image of an opulent and lively woman, bearing a tragic past of fleshly governance and domination of males over females. That is represented by the anecdote of Philomel and symbolized by the rudely forced king of great cruelty.

The dishonorable view at the hyacinth garden finishes then the man and the woman converse the emptiness of the woman's life, her life is barren whereas the man believes that he is vanishing.

My nerves are bad tonight. Yes, bad. Stay with me.

Speak to me. Why do you never speak. Speak.

What are you thinking of? What thinking? What?

I never know what you are thinking. Think.

I think we are in rat's alley

Where the dead men lost their bones.

What is that noise (p65)?

There is nothing new in the woman's life. She complains that her time has nothing exciting. The speaker is trying to find a means of solace and comfort but in vain, no interaction or response from the one she addresses. As she complains, the act changes to another action. May and Lau have a dialogue about another one in the bar with so much happening in the life of Lil. However, she is not pleased. Lil is not content about her husband coming back home. "The chaotic, senseless dialogue of the couple is completed by the masterful Cockney dramatic monologue, which creates the best portrait in the poem, that of Lil" (Moffett, 2011, p102).

The act of 'A Game of Chess' includes a new side of dialogism. The nightingale change is accurately a communicative portrait conceived through tangible cries. The cry could be taken from a song that comprises discussion of allusions. Many voices are heard before the speaking of the woman about the past and about myth and speaking of implication of characters such as Ferdinand and Miranda of *The Tempest* that is called 'Shakespearian Rag', as the main character declares. In the second act, it is remarkable to realize that the actors are typically women telling that the city is unreal and the land is barren.

In 'The Fire Sermon', the chief themes of this act are water and fire; both of them express death either by water or by fire and, possibly, death because of water and fire. The theme of fire is extinguished by water and it represents forgetfulness and death.

Eliot eliminates the boundaries between the past and the present bonding history besides myth in modernity.

But at my back in a cold blast I hear

The rattle of the bones, and chuckle spread from ear to ear (p67).

Such clarification strengthens the assessment of the performance about the desert referring to the 'son of man' in Act One and expecting the wanderings through the desert in Act Five. Chastity and purity are unachievable in the 'Unreal City' and, consequently, Philomela's voice chants of violence and dishonor, forcing her against her will. A 'demotic French' directly follows her distressed voice

Unreal City

Under the brown fog of a winter noon

Mr. Eugenides, the Smyrna merchant

Unshaven, with a pocket full of currants

C.i.f. London: documents at sight,

Asked me in demotic French

To luncheon at the Cannon Street Hotel

Followed by a weekend at the Metropole (p68).

Mr. Eugenides is another character, an imitation of the one-eyed trader of Madame Sosostris's 'wicked pack of card' and the Phoenician sailor. He presents another snare for the quester, which unties the profanity and wishes to make the wasteland fecund.

Obsessed by greed and lust, in Act Four, the Phoenician, "Phlebas, who was once handsome and tall as you" (Eliot, 1969, p71) pulled lastly into vortex as an indication of becoming barren. At this point, the actor swings from the third person *he* "He passed the stages of his age and youth Entering the whirlpool" (Eliot, 1969, p71) to the second person *you* "O you who turn the wheel and look to windward" (Eliot, 1969, p71) to address the audience/reader on the base of conversant knowledge.

Act Two, 'The Game of Chess', encompasses visual conversations and makes the picture of degeneration and decay a speaking description while there are characters singing out of vacant reservoirs besides drained wells obviously the voices of prophets. They are, particularly the voices of Jeremiah that Eliot mentions from Act One through Act Five, virtually quoting him in 'The Burial of the Dead' strengthen the opening of human drama.

The Waste Land is read repeatedly to examine if there could find implicit or explicit connotation of drama underneath its rhythm. Largely the skill of poetry and drama for many critics appear attached in Eliot's practice. He invigorated Poetic Drama not only in England but also in Europe going to the tradition of Greek.

Eliot's dramas are stretched out of poetry since he started his career as a great poet before turning his preference to poetic drama and no one deny the opulent of dramatic elements in his poetry. That can be touched in the chorus of his tentative incomplete play *The Rock*, in which it has mostly been received as a poem. Again, another instance is seen in the chants of the chorus of the poor women of Canterbury in *Murder in the Cathedral* as distinct verse. If so, there is probability to declaim *The Waste Land* as a play. It carries a worthy quantity of drama such as the dramatic elements and profusion of dramatic conversations such as the dialogue between husband and wife conversing on 'doing nothing'.

What is that noise?"

The wind under the door.

'What is that noise now? What is the wind doing?'

Nothing again nothing.

'Do

'You know nothing? Do you see nothing? Do you remember

Nothing' (p65)?

While the woman grumbles about doing nothing, she achieves a little action. The dialogue about Lil shifts to a scene tells about her desire. Lil wants to saunter on the street while her hair down in this act 'A Game of Chess'. However, the dramatic features in it are dominated by Eliot's nature of obscurities and by the structure of the numerous unconnected and separate representations. The most part of this piece of work is dialogic. Each time the story takes a telling standpoint, the idea moves from narrative into a dialogic showing. For example, the entire occurrence and event between the clerk and "the young man carbuncular" (Eliot, 1969, p68) is told via Tiresias debate as if he is recounting the event to the audiences.

The Waste Land as it appears in all acts particularly this act, covers three central characters: a man, a woman, besides Tiresias who disrupts all things about contemporary life. "We must be aware as we experience the drama that, just as all the men and women of *The Waste Land* meet in Tiresias" (Manimozhi, 2015, pp 300-301). There are some dramatic sections where Tiresias is the speaker, through him/her, we can envisage a kind of picture to symbolize illustration where performers are enacting a

performance-like. "The first dramatic presentation of failed love in *The Waste Land* is the vignette with the 'Hyacinth girl' in 'The Burial of the Dead,' framed by two quotations from the account of the tragic love of Tristan and Isolde" (Pandrom, 2005). The hyacinth girl is known as young Marie going through her first meeting with illegal intercourse before marriage and twisted to the woman called Lil in which the characters May and Lou gossip about.

Through great consciousness and attention, we find a distinct moviemaking technique of melting one scene into another. Both the scene and the action of drama in these dramatic fragments are presented via the performing of dialogue such as the dialogue of the hyacinth girl, the dialogue of Marie, the complaints of the uninterested woman.

Act Three: The Fire Sermon

In this act, 'The Fire Sermon' there is a proof showing the tendency to eliminate overt or superfluous fragments help in losing skillful lines to emphasize and escape unnecessary comments for making a justly contemporary dialogic verse. Act Three is esteemed as the highest degree of tension. The word 'burning' is the one to elevate the sort of action with significance in which the whole wasteland is burning and it is necessary to find remedy but the remedy can be obtained by water only after the death of Phlebas.

This act, 'The Fire Sermon', symbolizes the climax of this dramatic work in which it is compared with futile and sensuous desires of the modern waste landers. The diverse portraits of sensuous triviality and spiritual hollowness heighten the dramatic tautness and the thematic harmony of *The Waste Land*. At this point, fire grows to mean the fire of infertile life cycle, which might lead to physical growth only without spirituality. The fire glows without hope of spiritual growing. That confirms an experience of dwellers of such modern waste land different from what Eliot himself desires.

The river's tent is broken: the last fingers of leaf

Clutch and sink into the wet bank...

Sweet Thames, run softly, for I speak not loud or long (p67).

The above opening lines of Act Three are spoken by the chorus describing the background of the events as stage direction. The lines shed light on the monotony of life displayed in Act Two that is turned into violent. Consequently, the sprites set out and the river of Thames acts alone via passive running. Then the events shift to a duller canal with rats and dead bodies.

A rat crept softly through the vegetation

Dragging its slimy belly on the bank
While I was fishing in the dull canal (p67).

Suddenly the event shifts once more but to the city, here we find the chorus telling us about sounds of motors and horns, also through the process of shifting from an event to another the audience meet a famous character of Eliot, Sweeney with Mrs. Porter. *Sweeney Agonistes* remains detached from all Eliot's plays by a gap of spirit. It belongs to the realm of *The Waste Land*. The play is proper that Sweeney quests seriously for a proper importance or spiritual understanding of life. Sweeney, who belongs to dissimilar universe, the universe of *The Waste Land*, cannot achieve an objective through the course of choice like the other heroes in further plays achieved.

But at my back from time to time I hear
The sound of horns and motors, which shall bring
Sweeney to Mrs. Porter in the spring. (p67).

In *The Waste Land*, Tiresias is an
old man with wrinkled female breasts, can see
At the violet hour (p68).

He highlights the subject of bareness and spiritual sterility of contemporary civilization. Tiresias is fundamentally a hesitant character, incompetent of reproduction. He is the Fisher King as spoken by the legend. He has visionary influence to signify spiritually human drama.

This is the climactic act in this spectacle where all characters appear to convincingly state the subject of despondency, and monotony along with lack of spirituality. At home, the clerk is expecting her guest, Carbuncular. Both meet and have meal then Carbuncular makes carnal mechanical advances that the chorus witnesses over and over again for both the woman and man have suffered such infertile and mechanical voluptuous act.

And I Tiresias have foresuffered all
Enacted on this same divan or bed;
I who have sat by Thebes below the wall
And walked among the lowest of the dead (p69).

A dramatic reaction of the Chorus illustrates oppositeness of the woman and the man's mechanical manner of being patient with the event. The woman is heard saying:

Well now that's done: and I'm glad it's over (p69).

After the lady flattens her hair with the automatic hand and listens to the gramophone the action shifts to the city, on the river to Queen Victoria Street in which the Thames turns out to be a motif to pronounce change

between the past and the present. The past is described as Queen Elizabeth who sailed through the river remembering the days of glory but now the Thames is polluted with pleasure boats as a contrast between the leading woman symbolized by Elizabeth with the women of contemporary wasteland as a result of unproductive man's desire, lust, viciousness, and brutality.

Before the end of this act, the Chorus appears again garbed by a woman taking the role of St. Augustine and city of London turns into Carthage then the completely wasted land of the west is burning with the untangled passion of lust. No hope is seen for salvation. The climax of wasteland is reached at this point, where carnal perversion brings about dilapidation and spiritual death. Hence, the stage is prepared for the next act.

Act Four: Death by Water

The next shortest act 'Death by Water' underscores the restorative control of water. The character Phlebas, the sailor attains his redemption via drowning in water in which water here symbolizes ritual washing for spiritual arising. In this concluding fragment, the hero shifts into another character Arthurian knight who is seeking water in the middle of rocky mountains just to perceive what the thunder said. After death through fire and water, the quester moves back to red rock in the desert, where water is missing.

The discussion here is about a focal plot around that the action of *The Waste Land* circles. It is about a boring world in mission searching for spirituality and trying to find solutions to the decaying civilization of the west. It is a literary work "which intimates that fertility cults hold the clue to the salvation of the West" (Eagleton, 2003, p36). In This act, the plot is unseen in the widespread representation of water and fire. It is understood that fire is reality of the wasteland but water offers, according to Eliot, the possibilities of restoration to the fact that it is lost at the end. Simply water might evoke spirituality to the barren wasteland.

The theme here also shows a moral ruin of his contemporary generation. It incorporates everything on the earth. The actions or events of this dramatic work move in quick sequence from London to Carthage, after that move again to an abandoned chapel in wilderness but before all to the unreal city. Another event is seen showing the changes to sea, changes in a boat, and changes near the wheel.

Forgot the cry of gulls, and the deep sea swell

And the profit and loss...

O you who turn the wheel and look to windward (p71).

We discover that the movement starts with the anguish of birth and rebirth of Crucifixion performed, like the chorus in the olden and the medieval tragedy hence the first person *we*:

We who were living are now dying (p72).

The alteration of rhythm in the lines proposes different desirous voices, which can be called instances of dialogism and polyphony including allusions. Eliot's dialogue *The Waste Land* was in context of time – past and present. Although he snubbed the devastation of civilization, Eliot shows a decline of the representative city representing the whole civilization and struggling to protect the fragments of it moving to a spiritual mission of all civilizations in the final act 'What the Thunder Said'.

Act Five: What the Thunder Said

In the final act, the voice of the thunder is essentially a negotiation of cultures. It can be said also that it is a spiritual mission of the whole civilization. Act Five shows an explanation that looks like an epic displays a description of a devastated sanctuary though the most significant aspect of devastation of fleshly decadence is the survival of Tiresias. There is great dramatic effect achieved in this act as in:

Drip drop drip drop drop drop

But there is no water (p73).

As in the majority of Eliot's literary works, this work is full of dramatic allusions. The sounds 'Da Da' express various active meaning such as *dominate*, *sympathize*, *influence*, and *give*, which show different adverse answers but contain innovative allusions, connotations, and associations in this polyphonic dramatic verse. The negotiation of the final citations luminously analyzes the inheritor of the troubled realm. In *The Waste Land*, there is a refined manipulation of parody as a productive method of theme.

The chorus symbolized by women defines the events of the scene as a mark of vividness of vision on the torchlight, screaming and crying, sweaty faces, and echo. Then the scene changes to become impersonal and remote from the city. In addition, the time becomes indefinite:

He who was living is now dead

We who were living are now dying

With a little patience (p72).

Another view is realized through searching of water. The hero is spiritually missing among the mountains of rocks. The protagonist is frustrated and disappointed since he is unable to find a source or spring of water even a drop.

Where the hermit-thrush sings in the pine trees
 Drip drop drip drop drop drop drop
 But there is no water (p73).

Both the man and woman appear unseparated in spite of their frustration and degradation, incessant complaints and scuffles, dullness and tediousness. They are not alone, there is somebody moving parallel to them. But who is it? It can be Tiresias, the chorus of man and woman. It can be also another character, say, the one who guides them to water.

Another sight is grasped via the comments of the chorus to tell about an impersonal event. The setting changes into contemporary cities, but it shows a similar consequence and look. It is the aspect of old and anonymous. There is no hope, the actors as a chorus are singing in vacant cisterns and shattered wells. Then the chorus continues his description in a new view on an unidentified place since the city can never provide relief.

It is time now for the thunder to speak, *Da*. This voice of *Da* might be interpreted as the three actors in this verse play that they are amalgamated in one character, Tiresias. Eliot has the craftsmanship to envisage a thunder utterance, *Da* with a force that possibly will reinstate vitality to a fatigued culture.

The action of the play ends and the chorus, Tiresias is fishing in the infertile grasslands to remind us of the parallel of the ancient drama in which ancient dramas are concluded with merely the chorus on the platform addressing the audience. The idea is the same that *The Waste Land* is ended by the chorus inquires:

Shall I at least set my lands in order (p74)?

Then a clarification says:

These fragments I have shored against my ruins

Why then Ile fit you. Hieronymo's mad again.

Datta, Dayadhvam, Damyata.

Shantih, Shantih, Shantih (p75)

The closing three repeated un-English words mean peace that Eliot wishes to pass with understanding. It is a great success of Eliot as a playwright. In a wasteland, an individual may not find spiritual grace and in *The Waste Land*, the hero is deprived of water until the end.

CONCLUSION

T. S. Eliot masterfully used dialogism to improve the action and to divulge themes and ideas through shifting freely in time and space. He skillfully combines the past with present, the epic with the lyric and

converting myth to reality at the same time reality becomes illusion, all to expose new human drama. *The Waste Land* proves a certain conclusion that the image of space, time and history in the whole work is a dramatic dialogue of civilization and humanity.

The Waste Land comprises only three characters, a man who represents all men, and a woman that represents all women and between them appears Tiresias whose role is the chorus and does not participate in the dramatic happenings. He supports to create the setting and the background plus offering a standpoint for the other characters to accomplish their deed. The limited characters of *The Waste Land* are fabricated in an arrangement where they are made-up in motion powers in life as well as in the images of the audience that cannot be wronged or forgotten. The entire structure of the characters is in thorough consistency with Eliot's theory of dramatic intensities.

The playwright suitably could use symbolic ideas to suggest the theme that challenges expression through devices of dramatic expression, providing proper expression to the internal conflict that can be expressed neither in words nor in action. Symbolism is one of the devices that Eliot has struggled with triumph in his dramatic verse, *The Waste Land*.

Several critics debate that the drama in *The Waste Land* is unreal drama because there are no struggle, fighting or conflicts, to an extent that is true but the employment of the elements of drama in this work, *The Waste Land*, is a well fact and valued. It is relatively a way of rhythmical thinking that empowers to divulge characters as approach reach perspective again of time and space, and showing a complete representation of an evoked universe.

This task highlights Eliot's involvement with dramatic elements as one of Eliot's endeavors to discover an apposite original dramatic form and he greatly achieved it. We cannot call *The Waste Land* a complete play but to a great extent, it is a play of humanity. It is argued that Eliot's essay titled *The Three Voices* demonstrates that this work has poetic and dramatic elements such as being a narrative and a dramatic. They are both extant in this sophisticated masterpiece, *The Waste Land* as a play.

REFERENCES:

1. Antrim, Harry T. (1971). *T. S. Eliot's Concept of Language*. Gainesville: University of Florida Press.
2. Bhagawati, D. (2012). Myths in *The Waste Land*. *International Journal of Computer Applications in Engineering Sciences*, 2, 337-338. Retrieved on 16/12/2016 from: <http://search.proquest.com/docview/1314696237?accountid=142908>
3. Blevins, Jacob. (2008). *Dialogism and Lyric Self-Fashioning: Bakhtin and the Voice of a Genre*. Selinsgrove: Susquehanna University Press.

4. Bloom, Harold. (2007). *T. S. Eliot's: The Waste Land*. New York: Bloom's Literary Criticism.
5. Cuddon, J. A. (1999). *The Penguin Dictionary of Literary Terms and Literary Theory*. London: Penguin Books Ltd.
6. Davies, Cory Bieman. (1981). *Dramatic Essences in the Poetry of Robert Browning and T. S. Eliot*. Ph.D. Theses. UMI Number: DC52998.
7. Eagleton, Terry. (2003). *Literary Theory: An Introduction*. Minneapolis: The University of Minnesota Press.
8. Eliot, T. S. (1950). *Poetry and Drama*. London: Faber and Faber.
9. Eliot, T. S. (1969). *The Complete Poems and Plays*. London: Faber and Faber.
10. Erskine, John. (1920). *Kinds of Poetry and Other Essays*. New York: Duffield and Company.
11. Manimozhi, M. (2015). *A Reappraisal of Eliot's Early Plays and Later Plays*. Ph. D. Theses. Annamalai University, Annamalai Nagar.
12. Moffett, Joe. (2011). *Waste Land At 90*. New York, US: Editions Rodopi, ProQuest ebrary. Accessed 22 November 2016. <http://site.ebrary.com/lib/sdl/reader.action?docID=10496809>
13. Monroig, Carmen F. Sierra. (2004). *The Teaching of Poetry to ESL Students Through the Use of Creative Dramatics*. Master Theses. University of Puerto Rico. UMI Number: 1418266.
14. O'Brien, Martin. (2011). *A Crisis of Waste?: Understanding the Rubbish Society*. London and New York: Routledge Taylor and Francis Group.
15. Pandrom, Cyrena N. (2005). *T. S. Eliot: The Performativity of Gender in The Waste Land, Modernism / Modernity*, Vol. 12 No. 3. The Johns Hopkins University Press. pp. 425-441.
16. Sarkar, Subhas. (2006). *T. S. Eliot: The Dramatist*. New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors.
17. Scofield, Martin. (2003). *T. S. Eliot: The Poems*. Cambridge and New York: Cambridge University Press.
18. William, Raymond. (1965). *Drama from Ibsen to Eliot*. London: Chatto and Windus Ltd.
19. Wilson, James Matthew. (2015). *The Formal and Moral Challenges of T. S. Eliot's Murder in the Cathedral*, *Logos: Journal of Catholic Thought and Culture*. Vol. 19, No. 1, pp. 167-203.

Democratic Arabic Center chairman:

Ammar Sharaan

Editor-in-chief:

Dr. Bahri Saber

Mohamed Lamine debaghine Sétif 2 University

**Democratic Arabic Center for
Strategic, Political and Economic Studies**

Berlin- Germany

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739